



٤١٥ حاشية العليمي على ألفية ابن مالك ، تأليف العليمي،
ح٠ع ياسين بن زين الدين - ١٠٦١هـ. كتبت في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا.
٢ ج / في مجلد (٥١٣ق) ٢٧س ٢١×٥ر١٥سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد.
٧٠٣١
الأعلام ٩: ١٥٥ الأزهرية ٤: ١٨٢
١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ
النسخ.
١/١٤٢٠
١٤١١/١٢/١٤

حاشية الشيخ يس الشامي
على الصة ابن عادت
شرح احمد على خشية أبي النخيا
في حياة احوال المؤلف
تحاجهم من اخبار الشامة
الاولى - وهي لاحد فضلاء
عن محمد

في ٤ شعر ٤ احد ١٣ من الحجة
عام ١٣٦٦ موافق ٢٥ دجنبر
لسنة ١٩٤٧ ن



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله الذي يجب رضاه والصلاة على سيدنا محمد الذي رفع اليه مقامه على سواه وحقق منزلة كل من عاداه وعلى آله وصحبه ومن والاه

وبعد فهذه فوائد تتعلق بالفية الامام ابن مالك جمعتها من كلام من زمانه وواحد اوانه اعني ابن هشام في اماليه وتخيص الشذور والنصف الاول من شرح الناظم ومن نكات خاتمة المحققين شهاب الملة والدين احمد بن قاسم مما كتبه على شرح ابن الناظم والاشموني والمكي وفوائد اخرى ظفرت بها من افواه المشايخ حين قراءتها عليهم وارجو من فضل الله تعالى ان يحصل بها مزيد الانتفاع وان يكون وسيلة الى حصول المقصود من التوابي والاجر من الكريم الوهاب انه ولي ذلك ونعم حسبي هذا ولاه اعلم ان الناظم رحمه الله ابتدا بالثناء بعد فهي تقرير ما اعرضها من التعريف لان جهل الفاعل

ربما ادى الى التهاون ا ه

ربما ادى الى التهاون بالمقول وذلك مود لعدم الانتفاع المقصود للمصنف رجا الثواب من الملك الوهاب فقال قال محمد هو ابن مالك وعبر بصيغة الماضي وهو حقيقة فيما وقع وانقطع وهو بعد لم يقل شيا لان ذلك يصح حيث يكون المستقبل مظنون الوقوع كما هنا كما يصح حيث يكون معلوم الوقوع كقوله تعالى اتى امر الله وقوله هو ابن مالك استيناف بياني لدفع الاشتراك اللفظي العارض لاسمه ومالك جده الادنى واثر النسبة اليه فقصد التفاول بتملكه رقاب العلوم ولما خطر له ذلك صرف عنان الاعتنا الى الدخول في حفارة خير مالك فاثر وصف الاسم الشريف بقوله خير مالك دون غيره من اوصاف الكمال ثانيها الثنا على الله عز وجل الذي هو مقدم على كل امر ذي بال عملا بالحديث الوارد في ذلك فقال احمد ربي الله واتى بالجملة الفعلية المضارعية لانه قصد انشا والانشا ذلك بنفسه وعمله فيه تحقيق لمقام العبودية واضاف الرب الى ضمير نفسه اذ كان قصده تقييده بالعبودية التي هي مناط قيام الرب له بما يصلحه في جميع شؤونه وتصرفاته عموما وفيما يحاوله من هذه الافادة خصوصا ولفظ الجلالة بدل من ربي او عطف بيان وخير بنية تفضيل من الخير ضد الشر بدل من الله وان كان بدلا لانه يبدل من البدل لا من ربي لانه لا يعرف تعدد غير بدل البدا كما قاله ابو حيان وابن هشام في بحث اذن من المغني واما دعوى الدماميني الجواز اخذا من كلام ابن الحاجب في الامالي فاشتباه لان ابن الحاجب قال في الكلام على اية غافر الاحسن ان ذي الطول بدل ثان من المبدل الاول فقال الدماميني فيه دليل بين على جواز تعدد المبدل منه انتهى وابن الحاجب فانظر المغني في الباب الثالث ثالثها الصلاة على سيد الانام محمد عليه وعلى اله افضل الصلاة والسلام فانها الوسيلة لقبول الطاعات وحصول المرادات فقال •

• مصليا على الرسول المصطفى • واله المستكملين الشرفا

وللعمل بطلبها قبل السؤال لانها مقبولة فيرجى ان تشفع نيل السوال
فيقبل والمصنف قد سال صريحا في قوله واستعين الله وقد صرح
بذلك الشاطبي هناك فقال وهو مجمل قدما دف بحر الدعا لانه وقع
له بعد الثنا على الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة
لما ذكلفه هنا من ان الدعا ضمني لان الثنا على الله تعريض بالسوال كما
قيل اذا اثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضه الثنا
ولانه ورد من شغله ثناوه على عن مسيلتي اعطيته افضل ما اعطي
السايلين وصلها حال من فاعل احمد منتظرة لا مقارنة لتعذر مقارنة
لفظ لاخر وكل من الحمد اللغوي المراد هنا والصلاة مورده اللسان
واورد ان المقصود وجود الصلاة بالفعل لا تقديرها فالاوجه
حملها على المقارنة ومقارنة لفظ لاخر معناها البعدية وعلى المنع
من استعمال لفظ رسول في جناب المصطفى صلى الله عليه وسلم مجردا
عن كونه وصفا للفظ النبي ونحوه مما هو صريح في التعظيم ما لم يقترن
بما يدل على التعظيم كالمصطفى هنا ثم اخذ في بيان مقصده من هذا
النظم فقال واستعين الله في الفية اي الطلب منه المعونة لان اصل
الاستفعال للطلب وكان الاولى ان يقدم اللفظة المعظمة للاعتناء
او التبرك اولافادة معنى الحصر عند من قال التقديم يفيده والوزن
يقبله فكان يقول والله استعين قال الشاطبي ولين بالحرف
الذي يقتضي الظرفية ليجعل هذه القضية محلا للاستعانة
بالله وكانه على حذف مضاف اي في نظم الفية وقال الراعي الظاهر
انه وضع في موضع على لان مادة استعين تتعدى بعلى انتهى اي
الى المفعول الثاني وقيل ضمن الاستعانة معنى الاستخارة وتعقب
بان الاستخارة تقتضي التردد والمص جازم ثم وصف الالفية للترغيب
فيها بقوله مقاصد النحو بها محوية وهذه صيغة عموم تفيد الاحتوا
من المقاصد على جميعها وكذا ايضا في قوله اخر النظم نظما على جل
المهمات اشتمل وهو المطابق للواقع اذ فاته اشيا من مقاصد النحو
ومهماته كباب القسم وباب التقا الساكنين بل المقاصد اعم لانقسامها

الى المهم وغيره واذا لم تشتمل على كل المهمات فما لاحرى ان لا تشتمل على
كل المقاصد وبقوله تقرب الاقصى بلفظ موجز وله تفسيران احدهما ان
هذه الالفية تضم اطراف المعاني البعيدة عن التحصيل والفهم فتضبطها
بقوانين وجيزة مختصرة حتى تجعلها سهلة القياد لا تتعاصى على ذي
فهم ولا تشرد عن الضبط والثاني انها تجمع اشتات المعاني الكثيرة
في اللفظ اليسير اشارة منه الى اختصارها وبقوله وتبسط البذل
بوعد منجز والاقرب انه كناية عن اتيانه بالقوانين والضوابط
موفاة وبالابواب مكملة المقاصد معلومة الاطراف لا تنقص عن
المطلوب فمتى طلب منها قانون او مسالة وجد فيها ذلك لا يفتقر
الناظر فيها الى غيرها او كناية عن كونها سهلة لا يصعب فهمها
على الناظر فيها ولا يقف دون الوصول الى حاجته منها ويحتمل
ان في الكلام استعارة تمثيلية وانه شبه الالفية بكريم
يعد سايله بحصول اغراضه ولا يماطله وعلى التقديرين فلا تجوز
في الاطراف ويحتمل ذلك وتقريره لا يخفى على العارف بالقوانين
البيانية وقد قررناه في غير هذا التعليق قوله كلامنا لفظ
مفيد ان قيل الاجناس لا يحترز بها فيما لا يتقدير الحد باللفظ
لم تدخل الدوال الاربع ولا يقال خرجت لان الخروج فرع الدخول
وهي لم تدخل وان قيل يحترز بها اذا كان بينها وبين الفصول عموم
وخصوص من وجه فيقال خرج باللفظ الدوال المفيدة التي شملها
الفصل وهو مفيد فهي داخلة فيه ولم يشترط المص التركيب لاغناء
المفيد عنه لكن اورد طلبة مبالغة على ابن الخباز ان اشتراط الجزو في
المركب في حد الكلام حشو فاجاب على الحال بلزوم دخول
اسما الاعداد نحو اثنان ثلاثة اربعة في الكلام فانها مفيدة مع كونها
غير مركبة والدليل على كونها غير مركبة نطقهم بها على الوقف
وقولهم ثلاثة اربعة اذا ادرجوا ولا تسمى كلاما وقول الشاطبي
انها افادت مع القرينة الاشرى انها لا تفيد اذا عدها من
غير حضور معدود فقد حصل التركيب بوجه ما فلذلك حصلت الافادة

فليست الفاظ العدد اذ اعدبها من المفردات على الاطلاق وعلى هذا
التقدير تنتفي كلا ما تحمل نظر لان القرينة انما هي من اسباب الفايدة
وهي مسلمة ولا يصح دعوى تقدير محذوف للقرينة تكون به مركبة
لانه بنا في نطقهم بها الوقف ولا ينتقض كلام ابن القحار بالاعداد حتى يتم على
قول الشاطبي الا تسري الخ لانه مطرد في الاسما المسرودة مطلقا
فتدبر ولم يشترط في الفايدة ان تكون جديدة فالفايدة عنده
صلاحية اللفظ لان يحصل منه عند السامع معنى وذلك اذا كان فيه
مسند ومسند اليه وهو ما اقتضاه قول بعضهم الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد وليس المراد بالفايدة كون اللفظ بعد تمامه
محصلا معنى لم يكن عند السامع كما اختاره من اشترط الفايدة
الجديدة ولا الوضع لا نه ان فسر بالقصد كما سيقف عليه المص في شرح
التسهيل فالمفيد مغن عنه كما حرره ابن هشام وان فسر بالوضع
العربي بان يكون على طريقة العرب وترتيب الفاظها على معانيها وان
تكون افادته وضعية اي متواضعا عليها لتخرج العقلية كدلالة
كلام المتكلم من وراء حايط على وجود انسان والعرضية كدلالة
قولك جاني غلام زيد على ان لزيد غلاما وانما وضع للاخبار عن
غلام زيد بالمجي فيمكن انه استغني عنه بقوله كما سنقرره فليس هو
شيئا لا يجرد ابل تقدر به تتميم الحد وبكل من الفايدة العرضية
لازم الفايدة الذي قرره ايمة المعاني فاذا قيل لمن حفظ القران
حفظت القران لافادة ان المتكلم عالم بذلك لا يكون الكلام مفيدا
عند من اشترط الفايدة الجديدة **قوله** واحده كلمة اطلقوا
هنا ان اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث لكن
في التصريح في باب العدد اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة
التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط
وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر **قوله** والقول عم
يحتمل انه فعل ماض او افعل تفضيل اي اعم او اسم فاعل فعسر
اي عامر ومن حيث اللفظ الفعل للتقدم ومن حيث المعنى خير الامور

او سطها

اوسطها لافادته انه يتقرر عنها في المركب الاسنادي نوان مفعول
الفعل واسم الفاعل او المفضل عليه ان قدر خاصا فلا دليل عليه
او عاما فالحكم باطل لان القول ليس اعم من كل شي والجواب
انه يقدر خاصا بقرينة المقام والمعنى عم او عام مما ذكرا واعم من
المذكور واورد ان من المذكور اللفظ وليس القول اعم منه
واجيب بان المراد المذكور قصدا بان قصد تحديده
او تقسيمه **قوله** وكلمة بها كلام قد يوم قال الراعي الواو
عطف لا استيناف لانه لا يدعي الا اذا تعذر العطف والمراد الواو والاستيناف
في كتب ابن ابي الربيع ولم يسلمها شيوخنا ولا اتباعهم اتباع ابن الربيع
قوله بالجر وما جاء نحو قوله واسما تبلي بهام صاحبه وقوله
واسم من يشفيك اغنى واوسع وقولهم نعم السير على بيس البعير
وقولهم اذهب بذي تسلم وما اشبه ذلك فقليل في كثير وايضا
هو خارج عن كلام الناظم حيث قال بالجر ولم يقل بحرف الجر والجر
مفقود في هذه الشواهد وان وجدت ادواته الا ان يقال انه
اراد بحروف الجر لكنه حذف المضاف فهذا خلاف الظاهر فلا بد من
الا بدليل وان سلم فذلك كله مؤول فلم يعتد به ووكل امره الى
ابوابه ومواضعه اذ ليس من قبيل ما ينبه المبتدي ولا من يليه
عليه في هذا الموضع قاله الشاطبي وقوله وايضا هو خارج الخ
يقتضي اولوية كلام الناظم على التعبير بحرف الجر وبعضهم عكس ذلك
وحرر الشهاب القاسمي المقام فانظره **قوله** والندا قال الشاطبي
وهو ممد ود فاتي به مقصورا لضرورة الوزن انتهى وقال الراعي
والندا ايمد ويقصر وتضم نونه وتكسر ويجمل في النظم على لغة القصر
فيسلم من دعوى الضرورة وضبطه بعضهم بالمد وحذف همزة
الندا فرارا من قصر الممدود ومن قطع همزة الوصل وهو ما اجيب عنه
قال ونتبهت له وهذا غلط فاحش لان قصر الندا لغة وهمزة
ال في النظم همزة قطع لانه صيرها اسما لمدلولها وانما تكون همزة
وصل اذا كان حرفا او اسما موصولا **قوله** ومسند للاسم تمييز

حصل ارادة الاسناد المعنوي لانه جعله من خصايص الاسم واما
اللفظي فيصلح لكل واحد من انواع الكلمة وقوله ومسند للاسم من الاسناد
المعنوي لانه اسند للاسم والمراد الاسناد بالمادة لوليه فكلامه هنا
موافق لكلام التسهيل ومخالف لكلام الجماعة وفي الشاطبي هنا كلام غير
محرر الاول انه ادعى ان الناظم هنا مخالف للتسهيل والثاني انه
قال ان العراقي وابن هاني وافقا الناظم في اثبات الاسناد اللفظي
وانهم مخالفون لجميع النحويين فليس الاسناد عندهم الا المعنوي
فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه وهو باطل اذ لا سبيل لانكار
الاسناد اللفظي في نحو زيد ثلاثة احرف نعم الاسناد في نحو من حرف
جر وضرب فعل ماض عند المحققين من الاسناد المعنوي لا اللفظي ومما
مما دخل تحت قولهم كل حكم ورد على لفظ فهو على مدلوله الا لقرينة
وليس مما خرج عن القاعدة للقرينة خلافا لشيخ الاسلام الانصاري
والثالث انه ادعى ان الناظم متناقض في مذهبه لانه زعم ان
ضرب فعل ومن حرف ولا يخلص له عن ان يقول انهما مبتدا او المبتدا
في مذهبه لا يكون فعلا ولا حرفا وهذا غير صحيح لان ذلك في الاسناد
المعنوي كما حققه السيد فان مذهبه كالناظم وقد حررنا ذلك
في حواشي الفاكهي واعلم ان هنا نسختين الاولى مميزه حصل
وادعى البعلي انها الرواية عن المصنف وقواها من حيث الرأي
بوجوه رد بها الشهاب والفرض ان الشاطبي قال في هذا
الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والمضمر موضع الظاهر
وامثل الكلام ان يقول مميز الاسم حصل بالجر والتنوين والندا وال
واسناد اليه لكن لما افتقر الى التقديم والتاخير لاجل الوزن عوض
من المضمر في له الظاهر لتقدمه في اللفظ ومن الظاهر في مميز الاسم
المضمر ليكون عائدا على ما قبله ثم قال ويروي تمييز وهو بمعنى
الاول الا ان في اعرابه اشكالا فيصعب تنزيله بسبب ذلك على
المعنى المراد ثم اورد بعض ما ذكره البعلي مما رده الشهاب
هذا وفي شرح الراعي ولا يجوز ان يتعلق احد المجرورين بتمييز لانه

مصدر

مصدر لم يقصد به العلاج فهو كسائر الاسماء لا يصح له العمل الا ان
ينوب مناب ان والفعل ولا ينوب منابهما الا ان قصد به العلاج قاله
ابن ابي الربيع في الكافي الكبير على الايضاح وانظر هل يجوز اذا لم يقصد
به العلاج ان يتعلق به ظرف او مجرور متقدمان عليه او متاخران
مراعاة لحروفه او لا انتهى واقول نص غير واحد من المحققين على ان
الظرف والمجرور يعمل فيهما العامل المعنوي والضعيف وما فيه رايحة
الفعل بل صرح في المغني بان معنى حرف التشبيه المحذوف يعمل فيهما
ونص على ان المصدر الذي لا ينحل لان يعمل في الظرف المتقدم فراجعه
قوله بتا فعلت الخ اي يتجلى الفعل بصلاحيته لتا ضمير المخاطب
قال الشاطبي لان مذهبه في غير هذا الكتاب ان ما لحقه ضمير
الرفع البارز فهو فعل وان كان ليس على صيغة الافعال ثم نقل
كلامه في التسهيل وقال لكن قد وجه ابن جني بروز الضمير في
اسم الفعل بانه لما كان دالا على الفعل وبمنزلته ونائبا دالا لنه
عليه حتى كانه هو ظهر فيه الضمير في بعض الاحوال ليدل على قوة
شبهه بالافعال وايد ذلك كون الموضع للامر والامر انما بابه ان
يكون للافعال انتهى ملخصا واعلم انه لا بد من تقييد الضمير
البارز بكونه متصلا كما يعلم من ان الصفة الجارية على غير من هي
له ترفع الضمير المنفصل نحو زيد هند ضاربته هي واعلم ان الفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها لزمان قال الراعي
وزاد بعض شيوخنا في حد الاسم وما قوته قوة كلمة ليدخل
الضمير المستتر فتذكرت يوما هذه الزيادة في حد الاسم وقلت
لو تصورت في حد الفعل لكان حسنا ففكرت فوجدت فعل الامر
من وأى باب اذا وعد لا يبقى منه الا حركة على حرف اخر لانك اذا امرت
من بابه حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فبقي الامر ا يا زيد وتقف
عليه بها السكت فتقول ه فاذا وقع قبل هذه الهمزة ساكن يقبل
الحركة جاز في لغة من ينقل حركتها نقل الحركة وحذف الهمزة مثاله
قل يا زيد كان اصله قل ا يا زيد فنقل كسرة الهمزة الى لام قل وحذفت

الهمزة فيه قل يا زيد بالجر فلم يبق من الفعل الا الكسرة التي تحت
لام قل وقد الغزت ذلك مما ذكرته في شرح الجرومية انتهى اقول
وقد الغز في ذلك الدماميني بقوله

اقول لاسما قولي • ثم يا زيد قل

وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل ثم قال الراعي ولو كان النقل
لتا التانيث الساكنة كان الالغاز احسن فان حرف واحدا يجتمع
فيه ثلاث كلمات نحوية وذلك قولك قالت زيد فتا التانيث كلمة
والكسرة قامت مقام فعل الامر من وأى وفاعله في تا مكسورة
نحو في ثلاث كلمات نحوية وقد الغزت فيه ايضا بقولي

حاجيتكم نحاتنا ومن علم • من كل حبر واديب او فهم
ما مفرد حرف فاحوى من الكلم • ثلاثة انواعها كلا فهم

او ما كلمة تضمنت من الكلم الخ فقامت تا التانيث مقام انواع الكلم
الثلاث الحرف والفعل والاسم وقد اجتمعت في نوبا لانزم قوله
فعل ينجلي مبتدا وخبر قال عيني واحد من الشارحين وابتدا بالنكرة
لانها غير مرادة بعينها كقولهم رجل خير من امراة وعبارة الاشموني
وسوغ الابتدا بفعل قصد الجنس انتهى وفيه ان الذي ينجلي
بالعلامات الفعل لا جنسه وقال الشاطبي بعد ان ذكر ان المسوغ
ذلك ولان الجملة خارجة مخرج الجواب لمن قال افعل ينجلي بشي
فقال فعل ينجلي بكذا وكذا ولان النكرة قد تقدم عليها هنا شي
من معمولات خبرها قوله بالتا من قال الراعي الالف واللام
في التا لا يجوز ان تكون للجنس لدخول التا الخاصة بالاسما فيه
قالوا وان جعلت للعهد فتكون للعهد في احدهما اذ كل واحدة
مختصة به والاولى ان يكون لتا التانيث لقربها ولان العهد كالضمير
يرجع للاقرب وقال ابو حيان وكلا التاءين مميزة وقد افرد ولا
ادري ايهما اراد وارادة الجميع ممتنعة لانه يكون من اطلاق
المفرد على المثنى وهو سماعي وقيل انما يمتنع ارادتهما لاختلاف حقيقتهما
قلت ولا حاجة لهذا التحقيق في الالفاظ اذا عرف المعاني

لان

لان كلا من التاءين خاصة به فايهما قصد كان قصده صحيحا والاولى
ان يحمل على ارادة التاءين معا فيكون من اطلاق المفرد على المثنى
كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم لانه وان كان غير فصيح
فيشفع له حسن المعنى المقصود ويغتفر مثله في النظم والظاهر
انه اراد لفظ التا المتقدمة التي تنقسم بالصفة لما قسمين انتهى
وفي قوله كقوله تعالى على لسان الخ نظر لان ما في الاية من باب
اضافة المثنى لما تضمنه وليس ما هنا منها وتلك الافراد فيها
فصيح مقيس لكن الجمع افصح كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وغير الافصح
انما هو التثنية لا الافراد نحو اكلت راسي الكبشين كما في التسهيل والكافية
الكبرى قوله فعل مضارع الخ الغرض من هذا التمييز من الافعال
الثلاثة المندرجة تحت مطلق الفعل المقصود تمييزه عن الاسم والحرف
فيما تقدم بقوله بتا فعلت الخ فان قيل تمييزه من الافعال الثلاثة
غير مخلص لخروج فعل التعجب الذي هو ما افعله عن كونه ماضيا اذ لا يصلح
للم ولا للتا وان صلح للنون المميزة للامر لم يتميز بها الا مع اقتران
معنى الامر وهو مفقود في افعل به فظهر انه لم يذكر شي اي نوع
منها وكذلك حبذا من حيث ذا لا يصلح للتا ولا للم ولا للنون فخرج عن كونه
ماضيا وهو ماض فالجواب ان التعريف بالعلامات انما يكون
مع اعتبار اصلها قبل عروض العوارض المانعة من ظهور تلك الاوصاف
وطرو التركيب الا ترى ان الاسما اللازمة للاضافة كسبحان الله لا
تصلح لخاصة من تلك الخواص المتقدمة حالة التركيب ولم يعترض بها
عليه اما افعل من ما افعله فهو فعل ماض كاكرم صالح للتا قبل
التركيب تسمع صالح للتا واما افعل به فاصله الامر كاكرم زيدا ن
فبالنظر لاصله يصلح لدخول خاصة الامر لانه امر حقيقة عند
الجمهور واما على مذهب الفراء ومن تبعه من بقا معنى الامر فيه
فلا اشكال قوله ان امر فهم فان قبل النون ولم يفهم الامر
فهو فعل مضارع وقول المرادي او فعل تعجب لا ينبغي مع اعترافه
بان توكيده بالنون نادر لانه حينئذ لا يرد ليحترز عنه كما قاله اولا

بلغ

بفعله المذكوره
وخروج افعل
بعدم الثلاثة
اذ لا يصلح الخ

في الجواب عن توكيد اسم الفاعل **قوله** والامر ان لم يك للنون محل
فيه امور الاول ان هذا غير محتاج اليه لان كلامه هنا في تمييز
الافعال بعضها من بعض لا في تمييز الافعال عن الاسما لانه تقدم
الثاني حيث ترق بين فعل الامر واسم فعله فعليه ان يفرق بين
فعل الماضي واسم فعله فعليه ان يفرق بين الفعل الماضي واسم
فعله والمضارع واسم فعله لان تخصيص الامر بذلك تحكم الثالث
ان هذه التفرقة حاصلة له في قوله وسم بالنون الخ فان معناه
ان هذين الامرين خاصة لفعل الامر فهو يعطي بمفهومه ان احد
الامرين اذا فقد فليست الكلمة بفعل امر الرابع ان هذا
الكلام يقتضي ان لام الامر اسم لصدقه عليها فانها كلمة مفيدة بنفسها
معنى الامر ومع هذا ليست بقابلة للنون اصلا والجواب
عن الاول ان الغرض هنا التنبيه على ان اسما الافعال خرجت عن كونها
افعالا لما تقدم من علامات الفعل ولم تدخل في الاسما لانها لا
تقبل خواصها المتقدمة الا التنوين التنكير وقبولها له موقوف
على السماع فلم يعتد به ولذلك مثل بصه وحيهل وان كانا منونين
وبذلك تفارق الاسما اللازمة للاضافة حيث حكم عليها بصلاحيتها
للاسناد ومنعا لان سبب ذلك ان الاستقراء دل على ان غالب
الاسما كذلك فحكم فيما خفي حكمه بالالحاق بالاكثر لما تقرر في الاصول
من ان الكثرة دليل الاصالة واما الاسناد اليها في نحو قول زهير
• ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر •
فمغتفر لكونه لفظيا اذ المراد اذا دعيت هذه اللفظة والجواب
عن الثاني ان الغرض التفرقة بين الفعل واسمه مطلقا الا ان
الغالب في اسم الفعل ان يكون بمعنى الامر فاقتصر عليه او اراد
التنبيه على ما يفي كما اشار اليه الشارح وتبعه الموضح والجواب
عن الثالث ان الذي دل عليه كلامه انه اذا تخلف الوصفان او احدهما
فليس بفعل امر وذلك لا يستلزم كونه اسما لتردده بين ان يكون
اسما او حرفا فتعين جهة الكلمة التي لا تقبل النون قال الشاطبي

وفيه

وفيه ان الكلمة التي لا تقبل النون اما اسم فعل كما مثل او مصدر
عوض به او حرف نحو كلا للردع والجواب عن الرابع انه عني
بالامر الكلمة الدالة على معنى فعل الامر كما قاله الشاطبي واللام لا تدل
على ذلك وانما تدل على معنى الامر خاصة قال الشاطبي وهذا
التفسير غير مسلم اذ لا دليل يدل عليه من كلامه واما قوله والامر
على حذف مضاف واحد يضطر الى تقديره لا حقيقة الامر وفعل الامر لا يصح
نسبة لحاق النون اليه فهو اذن على تقدير كلمة او لفظة اي وكلمة
الامر لانه مناف لقوله بعد هو اسم فتامله انتهى قلت
وقدر بعضهم ومعنى الامر احترازا من قوله ان امر فهم وهو انما
يعتد به في صحة الاخبار عن قوله والامر بقوله هو اسم فعل
ولا يفيد في دفع ايراد لام الامر تنبيه قوله محل بمعنى
حلول او مكان حلول ففيه متعلق بمحل على الاول وعلى الثاني متعلق
بمحذوف اي اعني فيه او بيك وقوله هو اسم جملة اسمية مخبر
بها عن والامر وهي دالة على جواب الشرط لا جوابه خلافا
لمن غلط وهو ابن الخباز حيث قال في قول ابن معط اللفظ ان يفد
هو الكلام ان الفا محذوفة للضرورة

المُعْرَبُ وَالمَبْنِي

النظر في هذا العلم في قسمين احدهما الاحكام المتعلقة بالكلم من
حيث هي مفردات والثاني الاحكام المتعلقة بها من حيث هي مركبات
والعادة تقديم الثاني لما فيه من الفايدة وهو مفتقر الى تقديم
مقدمتين لتبنى عليهما الاحكام التركيبية الاعراب والبناء
والتعريف والتنكير وهذا اوان الشروع في الاولى **قوله** منه
معرب ومبني لا يريد ان منه هذين الشيئين على انهما قسم واحد
لان ذلك يقتضي قسما اخر في الاسم غير ذلك وحينئذ يصح التقسيم
وهو غير موجود بالتشبيه الى ما تعرض لبيانه فانما الكلام على
تقدير منه معرب ومنه مبني فيحصل بهذا التقدير قسمان لكن

او لفظ الامر
ولا يقدر فيها
الفعل ومتعلق
ومحلها الخ

حذف لفظ منه في الثاني لبيان المعنى مع الحذف ونظيره قوله تعالى
منها قائم وحصيد فمنهم شقي وسعيد وهو كثير قاله الشاطبي وهو
يشعر بان قولنا منه ومنه يفيد الحصر والحق انه لا يفيد حصرا
ولا غيره لذاته بل يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن القضية
المنفصلة الشايعة في مثل هذا المقام على ما حرر عند قول التلخيص
ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فراجعه
وقدم المعرب في الترجمة لان الاعراب اشرف من البنا اذ هو خاص
باللغة العربية وقدم المبني في التعريف لان مفهومه وجودي
وقال الشاطبي لخروجه عن اصل الاسما فهو اكد في البيان وذكر
الاشموني للاعراب لغة اثني عشر معنى احدها ازالة عرب الشي
وهو فساده وفي الحواشي لابن هشام الاعراب احد معانيه سلب
الفساد وباب السلب مقتبس عقد له عثمان بابا في الخصايص قال
اصل الافعال ان تكون لاثبات معانيها وقد تكون لسلب تلك
المعاني لا لاثباتها الا ترى ان عجم للابهام كالعجم لانهم لا يفصحون
وعجم الزبيب لاستتاره والعجما جبار ثم قالوا اعجمت الكتاب
اذا اوضحته ومنه شك ولاثبات الشكوى ثم قالوا اشكيته
ازلت ما يشكوه ومنه الحديث فلم يشكنا اي احرينا الطالبه قوله
لشبه من الحروف سؤال يقال ضمنت الافعال معاني الحروف قال
ابو الفتح تفخر في افعال السلب ضمنت معنى حرف النفي ثم قال
فان قيل فهلا بنيت اسما السلب لتضمنها معنى الحرف واجاب
بان اثر السلب في الفعل لم يؤثر شيئا فلم يؤثر فيها قال فيه لان
الماضي والامر مبنيان والمضارع قد رفع عن صيغة البنا الى
شرف الاعراب فلم يرجعوا اليه بعد الانصراف عنه واما بناوه
مع النون فلانها سفيه معنى الحال الذي هو به اولى فانتقض
بناه واما السين وسوف فانهما لم يبنيا مع الفعل بنا النون
معه قوله كالشبه الوضعي اعلم ان الغرض للناظم بيان اسباب
البنا الواجب ولهذا احصر السبب في شبه الحرف واحتاج الى التقييد

بقوله

بقوله مدني اي لم يجاوبه معارض وبقوله اصلا وحينئذ فلا ينبغي
ان تجعل الكاف في قوله كالشبه اشارة الى الاسباب المجوزة
كالاضافة الى مبني ونحو ذلك بناء على ما هو الظاهر المتبادر من انه
اراد ان شبه الحرف غير منحصر فيما ذكره وانه نبه بما تعرض
له على غيره ويحتمل انه اراد ان انواع الشبه منحصرة فيما
ذكره لرجوع الكل اليه والكاف باعتبار المثل المذكورة ومن الشبه
المجوز الشبه اللفظي كما نص عليه في الباب الثامن من مغني اللبيب
حيث قال القاعدة الاولى قد يعطى الشي حكم ما اشبهه في معناه
او لفظه او فيهما ثم قال والثاني وهو ما اعطي حكم الشي المشبه له
في لفظه دون معناه له صور الى ان قال الثامنة بنا حاشا في
وقلن حاشا لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على
اسميتها قراة بعضهم حاشا لله بالتنوين على اعرابها كما تقول
تنزيها لله ثم قال ومن نونها اعربها على الغا هذا الشبه انتهى
فقوله اولا قد يعطى يدل على عدم الوجوب وكلامه لا اختيار صريح
فيه وبهذا يظهر ما ذكره في بحث قد من انها تاتي اسما بمعنى حسب
وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها وكثير
من الحروف في وضعها ومعربة وهو قليل وسقط قول البدر الدماميني
ان الشبه اللفظي بمجرده ليس موجبا لبنايها ولا بد ان يضاف الى
الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل ان المراد
به النعمة معرب مع مسا بهته الحرفية في اللفظ انتهى لان المدعى
جواز البنا لا وجوبه كيف وقد قال ومعربة وهو قليل ثم ان كلامه
يقتضي انحصار سبب البنا في الشبه المعنوي نعم يرد ان اعتبار
الشبه الوضعي انما يظهر عند من لم يشترط كون الثاني حرف لين وفيه
ما عرفته في كلام الشارحين هنا ويجاب بان صاحب
المغني لم يعتبره بالاستقلال بل بطريق التقوية للفظي وقوله بناوها
مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه
الوضعي موجود فيها وهو كاف في تحتم البنا فما وجه الاعراب



فان قلت وجه ملازمتها للاضافة قلت لو صح
دافعا للبنا لم يثبت في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى
ووجه سقوط هذا ان ابن هشام لم يعتبر فيها الشبه الوضعي
بالاصالة بل يعتبره باللفظ واللفظ يجوز لا موجب وكانه لم يعتبره
لما اسلفناه من ان بعضهم يشترط فيه كون الثاني حرف لين
وبتقدير اعتباره له لما يدل عليه كلامه في قط فهو انما يكون محتما
في اللغة الكثيرة الغالبة والعجب للبدر كيف يعترف بانه كاف
في تحتم البنا ويقول اولا لابد من ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه
المعنوي وهلا جعل اضافة ابن هشام الوضعي للفظي لما قاله ثم
ان الظاهر ان البنا والاعراب في قد المذكورة لغتان لا مذهبان
وعلى ما قاله من ان الاعراب مذهب كوفي فقد يجاب بانه يمكن
ان الكوفي لا يعترف بان الشبه الوضعي محتم للبنا بل وعلى القول
بانه لغة يمكن ان تكون الاسباب المحتمة للبنا باعتبار اللغات
الكثيرة او الفصيحة كما اسلفناه ويشهد له ما قالوه في اعراب
ذوا الطائية مع قيام الشبه الافتقاري بها وقوله قلت لو صح دافعا
للبنا الخ يخالف لما صرحوا به من ان لزوم الاضافة الى المفرد دافع
للبنا وفي شرح العلامة الشهاب القاسمي فان قلت قد
الاسمية تضاف فهلا عارضت اضافتها شبه الحرف قلت
يمكن ان يقال المعارض لزوم الاضافة فعلى تقدير تسليم لزومها
الاضافة فقد يقال انهم لم يذكروا ان الشبه الوضعي معارض ولو
سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو
بغير صورته وان كان على وضعه انتهى وانت تعلم انه بعد ما تقرر
من ان الشبه فيها انما هو لفظي وهو يجوز وان الوضعي موكد لعدم
استيفا شرطه على ما هو الحق لا يحتاج لهذا وعرفت ان عدم ذكرهم
المعارض فيه لعدم الاحتياج اليه لانه يجوز لا لفوته كما يفهم
من كلام الشهاب ثم قوله فعلى تقدير تسليم لزومها للاضافة
الخ مشكل لانه لا مجال للمنع اذ لم يسمع فيها غير الاضافة بقي ان

الجلال

الجلال السيوطي اشار في جمع الجوامع وصرح في شرحه في الكلام على
مع بان الشبه الوضعي يعارض فانه ذكر ان مع انما اعربت مع كونها
ثنائية الوضع على الاصح لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل
في اي وفيه نظر من وجوه الاول الذي نص عليه ابن مالك في شرح
التسهيل في باب المفعول فيه وابو حيان في الارتشاف ان مع
ثلاثية في الاصل ولم يحكوا القول بانها ثنائية في الاصل فضلا عن
تصحيحه وانما الخلاف في انها هل هي ملازمة للنقص في الاضافة
والافراد ام في الاضافة فقط وفي الافراد تنقص وتجبر ذهب سيبويه
والخليل للاول ويونس والاخفش الى الثاني وتبعهم ابن مالك قال
وانتصر للاول بان القول بكونه منقوصا في الافراد ثنائيا في
الاضافة يستلزم ما لا نظير له فان الثنائي المعرب اما منقوص
في الاضافة والافراد كيد واما متمم في الاضافة وحدها كاب
والجواب ان مقتضى الدليل كون الافراد مظنة جبر ما جبر
من الثنائيات في احدى حالتيه لان ثاني جزئي ذي الاضافة متمم
لاولهما ولذلك عاقب التنوين ونوني التثنية والجمع بخلاف المنقوص
المفرد فلا متمم له الا ما يجبر به من رد ما كان حذف منه فاذا
جعلنا معا منقوصا في الاضافة مقصورا اي في الافراد مقصورا اي في
الافراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سوا السبيل بخلاف باب اب
فان فيه شذوذا ولذلك لم تجر فيه العرب على سنن واحد انتهى
ويدل لكونها غير ثنائية وضعا ان ابن مالك علل بناها بالشبه
الجمودي المحض والمراد به ملازمة وجه واحد في الاستعمال
وبالوضع الناقص اذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود وعلل غيره
ذلك بتضمنها معنى حرف المصاحبة وكان الجلال السيوطي فهم من قوله
اذ هي على حرفين الخ انها كذلك وضعا وليس كذلك كما لا يخفى على من له
ادنى مسكة اذا تامل قوله بلا ثالث محقق العود لانه صريح في ان
هناك ثالثا لكن عوده غير محقق الثاني ان بناها في بعض
اللغات ليس للشبه الوضعي كما عرفت الثالث ان دعواه

ان الاضافة عارضت سبب البنا لا يظهر لان الذي يعارضه ذلك لزوم
الاضافة ومع لا تلزم الاضافة كما عرفت من انها تستعمل مضافة
ومفردة * الرابع ان قياسه مع على اي لا جامع فيه لان بنا اي
للشبه المعنوي لا الوضعي الخامس ان دعواه ان الشبه ن
الوضعي يعارض لم ينقله عن احد ولم ار له سلفا مع التفحص الا
الزركشي في رسالته المسماة بنا اصل البنا فانه ذكر في الكلام على في اصل البنا
الشبه اللفظي ان مع ترد واجاب بما اجاب به الجلال
ولعل ذلك منه على جهة القياس وبالجملة فلعل الشهاب لا يعتمد
ما في الهمع لما فيه من الاختلال وان صدر عن الجلال **قوله**
والمعنوي في متى وفي هنا ومن ثم اعربوا اذا خلعوا المعنى حكى يونس
ضرب من منا اي انسان انسانا او رجل رجلا قاله ابن جني وعقد
بابا لخلع الادلة قال ومنه قولهم مررت برجل اي رجل بجرد
اي معنى الاستفهام ومنه بيت الكتاب والدهر ايتما حال
دهرا اي في كل وقت وعلى كل حال متلون **قوله** ومعرب الاسما
الخ الاضافة بمعنى من وضابطها موجود لان بين المعرب والاسما
عموما وخصوصا وجهيا وتعريف المعرب بما ذكراولى من تعريفهم
اياه بالذي يختلف اخره باختلاف العوامل لان ذاك تعريف للشي
بما الغرض من معرفته معرفته قال ابن هشام وقد يعترض
على هذا التعريف باي فانها معربة وقد اشبهت الحرف فالتعريف
اذن ليس بجامع انتهى ويجاب بان المراد ما سلم من شبه
الحرف المتقدم وهو الذي لم يعارضه معارض بان لا يشبهه اصلا
او اشبهه ولكن عارضه معارض **قوله** وفعل امر ومضي بنيا اضاف
فعل الى الامر والمضي لانهما من صفته فان قيل كيف اخبر
بالفعل المتحمل لضمير التثنية عن مفرد وهو فعل لا يقال الاضافة
الى امر ومضي لانك لو قلت غلام زيد وعمرو قاما لم يصح باعتبار
زيد وعمرو فالجواب انه على حذف مضاف اي وفعل
مضي والاخبار في الحقيقة عن المذكور والمحذوف معا وهذا الموضع

يقرا

يقرا بالخفض وذلك على حذف المضاف وبقا المضاف اليه على ما كان
عليه من الخفض لكون المضاف المحذوف معطوفا على مثله نحو
اكل امرء تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا
وينبغي ان يقرا ومضي بالرفع على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه على ما هو الاكثر في كلامهم وعلى هذا فالاضمار واضح
وانظر هل يجوز كون الالف اشباعا كما قال ان عريا واراد بالفعل
هذا الجنس المنتسب الى هذين الامرين كما تقول كلام زيد وعمرو
حسن وكلام الزيدين حسن هذا واصل بنيا بنوه فحذف الفاعل
للعلم به وابدل الضمير المنصوب ضميرا مرفوعا نائبا عن الفاعل للعلم
بدليل واعربوا **قوله** من نون توكيد مباشر الخ الحاصل
انه ان كان من الامثلة الخمسة فمعرب والا فمبني وكان ينبغي ان
يقول لفظا وتقديرا كقوله لا تبتلي الفقير قال الشاطبي وضمير
اعربوا عايد على العرب وهو من قبيل ما يفسره السياق اذ لم يتقدم
للعرب ذكر لكن لما كان هذا العلم تقريرا لكلامهم صار ذلك قرينة
على انهم المقصود وقال لما كان المضارع شبيها باسم الفاعل من جهة
اللفظ لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا
وفيما زاد على الثلاثة شابهه ايضا لجريانه معه في تعيين الحروف
الاصول والزوايد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى ومن جهة
المعنى لان كلا منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال اعرب بالحمل
عليه كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع قال وهذا الوجه احسن
ما سمعته في تعليل اعراب المضارع من شيوخنا **قوله** والاصل في المبني
ان يسكنا المتبادر انه اراد جميع ما يدخله عارضا كان او لازما قال البعض
في المبني للاستغراق ويويده ان النحاة اذا ذكروا خروج المبني
عن اصل السكون الى الحركة لعلة مثلوا بالعارض البنا ولازمه ويحتمل
ان يريد بالمبني ما تقدم ذكره وهو ما البنا لازم له فال للعهد الذكري
ويويده انه انما مثل بلازم البنا ولو على لغة كامس واعلم
ان الناظم رتب السكون مع الحركة ترتيبين فجعل السكون في رتبة الاصالة

وجعل انواع الحركة في رتبة ثانية تليها وهي في الحقيقة ثلاث رتب
رتبة السكون ورتبة جنس الحركة ورتبة نوعها فترك الوسطى وهي
رتبة جنس الحركة ولا بد منها لان الحركة المخصوصة ثانية بالطبع عن
الحركة المطلقة وانما تركها لبيان معناها بين الرتبتين ولهذا القوم
تعرضوا لعلة البنا ولعلة البنا على حركة ولعلة خصوص الحركة ومما
ينبغي ان يتنبه له انهم عدوا هنا من حركات البنا حركة دفع التقاء
الساكنين واوردا انهم قالوا في تعريف البنا ما جي لا لبيان مقتضي العامل
من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا تخلصا من ساكنين
فاقتضى ان تلك الحركة ليست حركة بنا كاخواتها والجواب
ان تلك في الحركة الموجودة في المعربات بدليل تمثيلها بها نحو لم يكن
الذين كفروا ومما هنا في الموجودة في المبنيات لكن قال الشاطبي
واما الضمة في مذ اليوم فليست بحركة بنا فيمثل بها في هذا الموضع
وانما هي حركة التقا الساكنين واعلم ان دفع التقا الساكنين
سبب لمطلق الحركة لا لحركة مخصوصة فعدا لاشموني تبعا للمرادي من
اسباب البنا على الكسر التقا الساكنين ليس على ما ينبغي وانما سبب
الكسر كونه له الاصالة في الموضع لان اصل التقا الساكنين اذا التقيا
ان يكسر ثانيهما لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون
حركة الاعراب الا مع التنوين او الالف واللام او الاضافة وانه اذا
قيل بني كذا لكذا او حرك او كانت الحركة كذا لكذا فليس المعنى على الانحصار
في ذلك السبب فقد تتعدد الاسباب ولهذا اكثر بعضهم الاسباب
وبعضهم قللها وبهذا يعلم ان قولهم بنيت اين على الفتح للخفة لا ينافي
ان يعلل بالاتباع لان الحاجز غير حصين كما ان قولهم بنيت كيف على
الفتح للاتباع لا ينافي التعليل بالخفة وبهذا اسقط قول الراعي ان قول
المكودي ان امس بنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة نحو امسنا
مبارك اولى من قول غيره لالتقا الساكنين في انهم ذكروا من اسباب
البنا على الضم الحمل على النظير ومناسبته كبنا نحن على الضم لانها للجمع
والواو تدل عليه فكانت الضمة في نحن كالواو في الزيدون ويضربون

وهموا

وصد علي حركة التقاء الساكنين

وهموا وحملت الدالة على الاثنين على الدالة على الجمع لان الاثنين جمع
كما قال سيبويه وكونه في كلمة مثله في نظيرها نحو اخشوا القوم
ونظيرها فلا دعوا وفي كلام المرادي في هذا السبب قصور لانه
لم يذكر النظير وكون الضم لذلك هو الوجه واما التقا الساكنين فانما
اقتضى مطلق الحركة فسقط ما لابن غازي وانما احتاج للحمل على النظير
لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر بخلافه في قلا نزلا نه حركة همزة
انزل وبقولنا الظاهر يندفع ان اصل اخشوا اخشيوا فهو حركة
اليا وكون بعضهم علل للضم في نحوه بذلك او بنا شبيهة للواو كما قالوا
في لتبلون لا ينافي ما قررناه لما اسلفناه من عدم الانحصار
في السبب فتدبر المقام قوله ومنه ذو فتح الى اشار بقوله ومنه
الى عدم الانحصار لان من المبني المبني على نا نيب المذكورات كبنا الامر
على الحذف وبنا المنادي واسم لا على الحروف فان المنادي المفرد
والعلم واسم لا المفرد بشروطه يبنيان على ما يرفع به المنادي
لو كان معربا وينصب به اسم لا لو كان معربا لانهما اشبها الحرف
في المعنى كما ذكره الشارح في الشبه المعنوي وذلك الشبه موجب
للبنا فبنا وبناهما في هذه الحالة لازم لا جايز لان الجايز ما يجوز معه
الاعراب كالمضاف المبني وان كان المنادي واسم لا مرجبت بما لا يجب
بنا ومما لوجوب اعرابهما في غير ما ذكر فاندفع ما قد يقال ليس الكلام
في ما يحمل بنا هما لان الكلام في البنا الواجب كما تقدم فقوله ومنه
اعني عن التعرض للنايب ولا يقال انه فاته ذلك وكان عليه ان يقول
وغير ما ذكر ينوب كما قال في انواع الاعراب لكن كون ومنه مفيدا
لعدم الحصر فيه ما عرفت عنه قوله والاسم منه معرب لما اخره
قوله كاين قال ابن اباز في قواعد المطارحة وانما لم يحرك
الساكن الاول من نحو كيف دون الثاني لان ذلك لا يغني عن تحريكه
اذا لقي ساكنا من كلمة اخرى نحو كيف الرجل وقال الاصبهاني لئلا
تنقلب اليا الفا وليس بشي لان الذي يتلوها ساكن لا يحرك وان تحركت
وانفتح ما قبلها انتهى وياتي هذا البحث بعينه في اين تقول اين

العلام قوله امس قال السهيلي من كسر امس مطلقا فانه سمي
بالفعل وفيه ضمير لحكي وضعف بانه قد ثبت العدل في لغة من اعرب
وله ان يقول هو لا قد رواانه سمي بالفعل خاليا من الضمير وقوله
سمي بالفعل اي فعل الامر قال الموضح في الحواشي امس اذا استعمل
ظرفا فهو مكسور عند جميع العرب ثم قال الجمهور بنا وقال الخليل
يجوز ان يكون قولك لقيته امس بتقدير لقيته بالامس فحذف
الحرفين وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس معربا ولا مبنيا
بل يحكي وانه سمي بفعل الامر من المسا انتهى وفي الكشاف عند قوله
تعالى لم تغن بالامس قد يذكر الامس ولا يراد به اليوم الذي قبل
يومك ولكن الوقت المستقرب على طريق الاستعارة قوله كما قد
خصص الفعل بان ينجزما قد يقال ان هذه العبارة تقتضي انه
امتنع دخول الجر على الفعل من حيث امتنع دخول الجزم على الاسم
فكيف صار امتناع دخول الجزم على الاسما اصلا لمنع دخول الجر على
الافعال وما وجه رد احدهما على الاخر والجواب انه لم يجعل
امتناع الجزم في الاسما علة لمنع دخول الجر في الافعال وانما اراد
ان كل واحد منهما امتنع في بابه للعلة التي تقتضيه والمعنى الذي يجلبه
ونظير هذه العبارة وقع لسيبويه فانه قال وليس في الافعال المضارعة
جر كما انه ليس في الاسما جزم والحاصل ان الكاف في قوله كما
للتشبيه لا للتعليل وقال الشاطبي الكاف للتشبيه والمراد تشبيه
النظير لا تشبيه التعليل كما قاله المرادي وفي ان قوله بان ينجزما تقدر
بالانجزام وهو غير مستعمل في معنى الجزم ولا مصطلح على استعماله
بذلك المعنى لانه كاخواته من الرفع انما يعني الاثر الذي يحدثه
العامل او الحكم الذي احدثه والعلامة دالة عليه وهو معنى المصدر
والجواب ان الانجزام لما كان لازما عن الجزم اذ هو مطاوع عنه صار
كالمسبب مع سببه فاكتفى به عنه اذ كان لا يخفى فهم المراد قوله
وغيرها ذكر ينوب اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
والسكون لانها اخصر من الحرف والحذف فان جا بالحرف والحذف فذلك

لعلة

لعلة واصل ما كان معربا بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه
بالفتحة وجره بالكسرة فان لم يكن كذلك فلعلة تذكر واصل ما اعرب
بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره باليا لمجانستها
للحركات المنوب عنها فان لم يكن كذلك فلعلة قوله ما من الاسما
اصف فصل لا استماع وره وليس من حذف احدى الهمزتين لاجتماعهما
في بداية السالك لان الحذف لا يجوز في المختلفين وانما يجوز في المتفقين
وانما لم يجز التسهيل في النظم بين بين لانه جايز مطلقا لان المسهلة
كالمخففة في وزن الشعر فلو سهلها اختل الوزن قوله ان صحبة
ابانا قال الراعي مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال وقد
جعله ابن جابر مفعولا مقدما بابان وهو مفقود لان اذ لا يليها
الا الفعل ظاهرا او مقدرا فان قيل الاشتغال انما يكون اذا
كان الشاغل ضميرا ولا ضمير هنا اجيب بانه لا يتقيد بذلك
نعم هو اكثري وقد يكون ظاهرا كما في اذا الوحش ضم الوحش ا و
سهدوفا كما هنا والتقدير ان صحبة ابانا صحبة سلمنا فقد يكون
المضمر مقدرا كما في قوله تعالى افغير الله تامروني اعبد الحكم
الجاهلية يبغون على انه جاز ان يريد بباب الاشتغال باب
المنصوبات على شريطة التفسير ويحرز بذلك ان كان قصد التحرز
كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل من ذا وذو وذي التي ليست
بذلك المعنى اما ذو فتاتي بمعنى الذي واما ذا وذي فياتيان للاشارة
وقد بيان ان تلك خارجة من باب الاعراب فضلا عن كونها تعرب
بالحرف فلو لم يقيد ذو لم يفهم الا انه لتبادرها هو معرب نعم
بعضهم اعرب ذو بمعنى الذي وعليه يجب عدها في الاسما وتكون سبعة
ولا يصح التحرز عنها بقي انه لابد ان يكون ذو بلفظ المذكر المفرد
كما لفظ به فان المفرد المونث معرب بالحركات والمثنى والجمع يعرب
اعرابهما فائدة قال السهيلي في كتاب التعريف والاعلام
في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى اضاف ذو الى النون وهو
الحوت وقال سبحانه في سورة ن ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما

ثرف وذلك انه حين ذكره في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل
صاحب النون والاضافة فيه بذا اشرف من الاضافة بصاحب لان قولك
ذو تضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول ابو هريرة
صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب ابو هريرة الا على وجه ما واما
ذو فانك تقول فيها ذو الملك ذو العرش وذو القرنين فتجعل
الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير بالاذواء
نحو ذو يزن **تنبيه** هذه الاسماء في الوزن ثلاثة اقسام
فعل باتفاق وهو ثلاثة اب (وحم وهن) فعل باتفاق وهو امثلة فوه ويختلف
فيه اخ فقال الفراء فعل بدليل قولهم اخو قال ما المرء اخوك وغيره فعل
وذو فقال سيبويه فعل وهي بدليل ذوا وذاتا افنان وقال الخليل
والزجاج فعل لان الحركة زيادة فلا يقدر عليها الا بثبت .
واجيب عن حجة سيبويه بان الاسم اذا حذفت لامه
ثم ثني لا ترد عينه الى سكونها قال يديان بيضا وان عند محرق
ويد عندهم فعل **قوله** والنقص في هذا الاخير احسن ونقصها الخ
اورد عليه انه كان عليه حيث ذكر اختلاف العرب فيها ان يستوفي
ذكر ذلك مع انه اهمل بعضا من ذلك كما يعلم من التسهيل ولا يقال
ان نظمه غير موضوع لنقل اللغات وانما وضع لضبط القوانين لانا
نقول فكان الاولى ان لا يتعرض لها راسا فان قيل
لو لم يذكر ما ذكر لاوهم انها تعرب بالحروف مطلقا في كل لغة وليس كذلك
فاراد ان يرفع هذا الايهام ولئلا يوهم نسيان هذه الاسماء في الاعراب
اجيب بان الايهام باق لانه اقتصر في الحم على لغتين سوى
الاولى فاوهم ان سائر العرب سوى اهل هاتين اللغتين متفقون
على الاعراب بالحروف وليس كذلك بل فيه ست لغات الثلاثة المذكورة
والرابعة حمو كدلو والخامسة حم كخب والسادسة حما كرشا وفي اخ
خمس لغات الثلاث المذكورة والرابعة اخ مشددا والخامسة
اخو كدلو وفي اب اربع لغات الثلاثة المذكورة والرابعة التشديد بيد
وفي هن ثلاث لغات ثالثها هن مشددا لا يقال من لغات

قوله هذا التقسيم ... [illegible]

بان الاطالة [illegible]

غير

غير مشهورة فلم يذكرها بخلاف ما ذكره فانه مشهور لانا نقول
ليس كذلك لان اعراب هن بالحروف قليل والنقص في اب واخ نادر
وفي حم كما نص عليه وكذا القصر فيهن كما في التسهيل والجواب
انه لو اقتصر على ذكر الاعراب بالحروف اوهم اتفاق العرب فيها على ذلك
ولما ذكر فيها لغات اخر علم ان الاعراب بالحروف جائز على الجملة
ما عدا فوك وذو مال وما ذكر من بقا الايهام فغير متجه على تقدير
الناظم لان قصده ان يبين كيف تنطق العرب في كلامهم فذكر الاعراب
بالحروف وغيره ولم يشرح كل اللغات لانه من وظايف اللغوي وذكره
انتقال من علم الى علم لغير ضرورة وايضا اعرابها بالحروف بين انها
معتلة وانها مذبذبة بين النقص والتمام فهي في الاضافة الى غير
الياء تامة منقوصة وفي الافراد والاضافة الى الياء على خلاف ذلك
فاراد ان يبين اختلاف العرب فيها اذا كانت معتلة الاواخر وذكرها
تنكيتا على النحويين كما دل عليه قوله في شرح التسهيل من لم ينبه على قلة
اعرابه بالحروف فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب واما من
قال حم كخب وحما كرشا ومن قال اخا وابا بالتشديد فمن شواذ اخر فصارت
كالاجنبيات وكالالفاظ المترادفة لا يليق ذكرها بالقصد النحوي واما
اخو وحمو فلما جريا مجرى الصحيح كغزو ودلو فارقا المعتل فلم يعدهما
في اللغات كما لم يعد المضاعف والمهموز وهذا احسن من القصد **قوله**
بندر ومعناه يقل واصله من الندور وهو السقوط والخروج عن الغير
وندر الرجل من القوم خرج منهم فلما كانت لغة النقص خارجة عن جمهور
كلامهم اطلق عليها لفظ الندور ولذلك وفي اصل اللغة يرادف لفظ
الندور لفظ الشذوذ اذ هما بمعنى الخروج عن الجمهور يقال شذ عنه
يشذ ويشذ شذوذا اذا انفرد عن الجمهور وندر بهذا فسره الجوهري
كما انه قال في الندور ندر الشيء يندر سقط وشذ فهو كما ترى احدهما
بالاخر الا ان الناظم اصطلح في كلامه على اطلاق الندور على ما ندر
في الكلام المنثور واطلاق الشذوذ على ما ندر في الشعر هذا في الغالب
فليعرف ذلك من اصطلاحه **قوله** وقصرها من نقصهن اشهر

فيه مناقشة لان المفهوم من افعل التفضيل ان الفقر في الثلاثة
اشهر من النقص فيهما فيكون النقص فيهما مشتهرا ايضا وهو قد صرح
بان النقص فيهما نادر وحمله بعض الشيوخ على ارادة الاكثرية
ويلزمه ان يكون النادر كثيرا قوله ان بعضهن نقده ابو حيان
وتبعه ابن هشام بان ضمير بعضهن راجع الى جميعها ومن جملتها
ذو وهي لا تنفك عن الاضافة فلا حاجة الى اشتراط ذلك فيها اذ
تحصيل الحاصل لا ينبغي والجواب ان الشرط ينصرف
الى ما هو محتاج اليه لا الى ما هو موجود فيه قاله الراعي وتحرير
المقام يطلب من حواشي النكت للشهاب القاسمي قوله بالالف
ارفع المثنى قال الشاطبي لم يحتج الى اشتراط كون المثنى من الاسما
لامرين احدهما كون التثنية من خواص الاسما والثاني انه قد
جعله محلا للجر في قوله جرا ونصبا فدل على ان كلامه فيما يدخله
الجر وهو الاسم وايضا ليس قولك يفعلان تثنية ليفعل لانك
لم ترد ان تضم الى يفعل هذا يفعل اخر كما كنت فاعلا في الاسم وقال
من شروط التثنية الاعراب على ان مذهب الناظم كما في التسهيل
انه ليس بشرط لا زمه انه سيرى ان اسما الاشارة والموصول
اذا جعلا للمثنى نحو هذان واللذان من قبيل المثنى عنده حقيقة
قوله وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا اذا متعلقة بجوابها المحذوف
يدل عليه ارفع اي اذا اضيف كلا لمضمر فارفعه بالالف ولا يجوز
تعلق اذا بارفع على ان تقدر خالية من معنى الشرط لان اذا فقيد
في كلا لا في المثنى ولا يجوز ان يكون حالا من كلا لان ظرف الزمان
لا يكون حالا من الجثة وقوله بمضمر متعلق بوصل والبا للتعدية
ومضافا حال من ضمير وصل العائد على كلا فالالف للاطلاق لا للتثنية
لاختصاص القيد بكلا لا بها وبالمثنى ولا يجوز ارادة معنى كلا لان
المراد بها في النظم لفظها مع انها غير مضافة وهي لا تعطي معنى
التثنية الا مع الاضافة وهذه الحال لازمة مقدمة على عاملها
لانه فعل متصرف وجملة وصل في موضع جر باضافة اذا اليها

كذا

كذا في شرح الراعي وانظر قوله ان بمضمر متعلق بوصل مع ما اسلفه
في قوله ان معجبة ايانا وقياسه ان يكون متعلقا بالمحذوف يفسره
المذكور لان اذا كانت في الاختصاص بالفعل قال ابن هشام فان
قلت فان اضيف الى الظاهر فما حكمه قلت
يبقى غير متغير ويكون اعرابه مقدرا فان قلت فمن اين
يفهم ذلك قلت مما استقر في نظيره من الاسما التي
اخرها الف من ان الفها لا تتغير خرج هذا الاسم عن القياس مع
الضمير وبقي مع الظاهر غير خارج عنه ولا بطل التقييد ولو كانت
له حالة غير حالته الاصلية لوجب تعيينها انتهى وعبارة الشاطبي
اما اذا كانت مضافة الى الظاهر فمفهوم شرطه انها لا تعرب هذا الاعراب
واذا لم تعرب كذلك رجعت الى اصله المتقدم وهو الاعراب بالحركات
حسبما تقدم وقال وكلامه هنا انما هو على اللغة المشهورة في كلا
وترك وجهين للعرب فيها احدهما لكنانة وهو اجراؤها مجرى
المثنى مطلقا والثاني اجراؤها مجرى المثنى مطلقا والثاني اجراؤها
مجرى المقصور مطلقا وهو الجاري على لغة بالحارث وانما ترك
ذكرهما لقلتهما ويمكن ان يقال لغة كنانة مما جرى عنده مجرى
المثنى كاثنين واثنتين ولغة بالحرث مما جرى مجرى المفرد المقصور
فيرجع الى الاصل من الاعراب بالحركات فلا يكون تاركا لهما تنبيه
استدل على افراد لفظ كلا باعادة الضمير عليها مفردا وافراد
خبرها قال الراعي وجعل ابن هشام منه قوله
كلانا غني عن اخيه حياته ونقد عليه بان فعيلا لا يشترط فيه
المطابقة قوله كلتا كذاك الخ قال الشاطبي يحتمل ان تكون
كلتا منصوبة الموضع عطفا على كلا وحذف حرف العطف نحو اكلت
لحما سمكا تمرا وقوله كذلك خبر المبتدا الذي هو اثنان واثنتان
وقوله كابنين وابنتين يجريان بدل من كذاك ويحتمل ان تكون
مرفوعة على الابتدا وخبرها كذاك ويكون ذاك اشارة الى كلا
وعلى الاول اشارة الى المثنى وقوله اثنان واثنتان الخ مبتدا

خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على
هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على هذا الوجه الثاني في حصول
الفايدة بقوله كابنين وابنتين يجريان الان كذاك اشارة الى
البعيد والمشار اليه قريب فيكون عامله معاملة البعيد وان كان
على خلاف الاصل واما على الاول فالحاصل للتقسيم اثنين واثنتين
كالمثنى لان الاشارة للمثنى لاسيما وقد اشار بذاك المقتضية غير
القريب فلا يتوهم ان المراد معهما كلا فما الفايدة في قوله كابنين الخ
والجواب ان الاشارة ليست بنص في البعيد دون القريب
لوقوع كل منهما موقع الاخر لمقاصد فرفع بقوله كابنين الخ الايهام
ودفع احتمال ان يكون المشار اليه كلا انتهى ملخصا وبه يعلم ما في كلام
الراعي وان اعتراضه على ابي حيان غير محرر ونتمم كلام الشاطبي
ان قلنا على الوجه الاول معطوفة على كلا لا على المثنى مع ان القاعدة
ان المعاطيف اذا تكررت فالعطف على الاول على الصحيح فهل كلامه
مبني على غير الصحيح او ان ذاك مفيد بما اذا لم يكن الثالث مثلا
مشارك لما قبله في قيد لم يقيد به الاول كما هنا فان كلا مقيدة
بالاضافة الى المضمر وكلتا مشاركة لها في ذلك والمثنى غير مقيد
وهل يقال لا حاجة للخروج عن غير الصحيح للعلم بذلك القيد بمفهوم
المساواة لانها اخت كلا بل هي فرع عنها لان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث
وقوله ان ذاك للبعيد مبني على مذهب المصنف ان الاشارة
المقترنة بالكاف للبعيد وان لم تقترن باللام بنا على انه ليس
للمشار اليه الا مرتبتان **قوله** وتخلف اليا الخ قال الراعي
اعترض على الناظم قوله تخلف بانه يوهم ان اليا تكون في الرفع
والالف تكون في الجر والنصب لان الخلف يقع موقع ما هو خلف عنه
وذلك لا يكون فيهما واجاب ابن هشام بان المراد بتخلف
انها تكون في موضعها وقايمة مقامها من حيث انها دالة على مقتضى
العامل لا في الفرع الخاص الذي يثبت لها مثل تخلف من بعدهم
خلف واورد على قوله وتخلف الخ نحو لبيك فانه مثنى منصوب

ولا يقال *(في الهامش)*

باليا

باليا ولا يقال خلفت اليا الالف لانه لم يستعمل مرفوعا واجيب
بانها خلفتها في التقدير فان قلت هذا مثنى فاين مفرده
قلت انشدوا دعوني ويا ليي اذا هدرت لهم نعم
ينبغي ان يعد منها لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير فان قلت
يرد ان من صاد عقيقا لمشوم كيف من صاد عقيقان وبومان
اجيب بان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول معا لفهم
المعنى قال ابن هشام واجود منه ان الاول جا على قصر المثنى
فتبعه المعطوف على ظاهر اللفظ فهو عطف على التوهم **قوله** وبيا
اجرر قال الشاطبي واصله وبيا اجرر لكنه قصره ضرورة
وكثيرا ما يفعل هذا كما قال بعد وما بتا والف قد جمعا ثم لما قصره
بقي التنوين ساكنا والف اجرر ساكنة فالتقى ساكنان فكان القياس
كسر التنوين الا ان الناظم اضطره الى حذفه فحذفه كما حذفه
ابو الاسود في قوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا
قليلا وقرئ في الشاذ قل هو الله احد الله الصمد انتهى وخالفه
بعضهم كما سياتي في بابي الامالة والبدل **قوله** وبه عشرونا
قال ابن هشام ابن عطية كسرت عين عشرين لان نسبته
من العشرة نسبة اثنين من واحد ثم اطرد في الباقي فتح الاول
فيما فاوه مفتوحة وهو ثلاثة وثلاثون واربعة واربعون
وخمسة وخمسون وسبعة وسبعون وثمانية وثمانون وكسر
الاول فيما فاوه مكسورة وذلك ستة وستون وتسعة
وتسعون قاله سيبويه وقال غيره عشرون جمع عشر الابل
وهو ورد ما لتسع فلما كان في عشر وعشر وبعض من الثالث
صح الجمع كما قال

وعشر *(في الهامش)*

وهل يعتبر من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال
لما كان في الثلاثين حول وحول وبعض الثالث وبه متعلق بالحق وعشرون
مبتدا خبره جملة الحق وقوله وبابه مبتدا ايضا خبره محذوف
اي كذلك لا الحق وخبر عشرون محذوف لان الحذف من الثاني

الاوايل اكثر وجعل بعض شيوخ الوقت بابه عطفا على تمييز الحق
قال الراعي وفيه تقدم المعطوف بلا ضرورة اقول والاقرب
من ذلك كله ان يكون الحق خبرا عن عشرون وما به وافرد الضمير
باعتبار المذكور قوله عليونا قال ابن هشام جعله بدر الدين
من اسما الجموع وجعله الناظم في شرح الكافية من قسم الجمع المصحح
يصح وهو الحق ومن العجب ان بدر الدين لم يعد الارضين اسم الجمع وهو
منه قطعا انتهى وكان هذا في بعض النسخ والغالب في النسخ عدم
التعرض لعليون وارضون شذا اي من باب سنين لعدم استيفا
ضابطه فكان ينبغي تاخيره عنه ليعلم انه منه ولا خصوصية له
بالشذوذ بل مثله بنون ونحوه مما لم يستوف ضابط باب سنين
وهو من جموع التكسير المعربة بالحروف وبما تقرر انه من باب
سنين وانه من جموع التكسير علم ان فتح رايه على قاعدة التكسير
ولا حاجة الى قول الرمني وانما فتحت را ارضون لان الواو والنون في
مقام الالف والتا وكانه قال ارضات للتنبيه على انها ليست بجمع
سلامة حقيقية وحيث كان المراد انه شذ من باب سنين فقوله
ارضون مبتدا وجملة شذ خبره وليس معطوفا على ما قبله بحذف
حرف العطف وجملة شذ حال لانه يقتضي ان هذه اللفظة بخصوصها
من الملحقات وانها ليست داخلة تحت ضابط وليس كذلك وهذا
يشعر صنيع الموضح لانه حصر الملحقات في اربع الا انه افرد اهرون
وارضون وقد نبههما على باب سنين وذلك لا ينبغي ثم ان هذه
الملحقات لا شذوذ فيها كما لا شذوذ في ملحقات المثنى ونحوه
كما يشعر به صنيع الموضح حيث ذكر لها ضوابط نعم ما خرج
عن الضابط كسنين شاذ وبهذا التقرير البديع يندفع ما اطال
به الشارحون ومن جملة ذلك جعل الشاطبي الشذوذ عايدا
الاهلون وما بعده حيث قال وقوله شذ خبر قوله والاهلون
وما عطف عليه اي ان هذا الذي تقدم شاذ عن القياس فبابه
الحفظ وافرد ضمير شذ نظرا للمعنى قال وقوله والسنون وبابه

قوله

مبتدا

مبتدا ومعطوف والخبر محذوف اي كذلك يعني شاذ وفصله عما
قبله لانه يخالف لما قبله بحكم يذكره فيه وهو قوله وشذا حين
قد يرد ثم اورد على هذا التقرير سوالين الاول ان ارضين
كسنين في التعويض لانهم قالوا الارض مونثة وحق المونث ان
يلحقه علامة التانيث ولكنهم جعلوا امتداد الجمع عوضا عما فاته
والثاني ان باب سنين ليس من الشاذ الا ترى ان طايفة
من النحويين يقولون بالقياس فيه ولا يقال ذلك الا فيما كثر مثله
في الاستعمال واجاب عن الاول بان الناظم لم يعتبر
في ارضين تلك العلة وانما اعتبر فيه معنى الاستعظام فهو عنده
كعليين لا كسنين وعن الثاني باحتمال ان شذ ودسنين عند
الناظم ليس كشذوذ ما قبله لان شذوذه من جهة القياس فقط
وما قبله شاذ من جهة القياس والاستعمال ثم قال ويحتمل ان
مراد الناظم ان باب سنين جرى مجرى الجمع المذكور في الاعراب
من غير تعرض لكونه شاذا او غير شاذ فقوله والسنون وبابه
مبتدا والخبر محذوف تقديره مثل الجمع في الاعراب او ملحق
بالجمع ويكون لنا ثلاثة انواع مما جرى مجرى الجمع اسما العدد
وباب سنين والفاظ شذت لا ضابط لها وانما اخر باب سنين
لما تقدم انتهى ملخصا ولا يخفى ما في قوله ان اهلين وما بعده شاذ
في الاستعمال وقوله ان ما عدا اسما الاعداد وباب سنين
لا ضابط له فتدبر ومن جملة ذلك قول بعضهم لا يبعد افراد ارضون
بالشذوذ بل جميعها كذلك وقول اخر ان اراد الشذوذ في
الاستعمال فهو خطا لان اهلين وعزين وسنين وعشرين ون
وعليين وعالمين في الكتاب العزيز وان اراد في القياس صح لكنه
لا ينصرف الا الى اولوا وما بعده وكلام هذا على حد كلام الشاطبي
المتقدم القايل بان هذه شذت في الاستعمال وقول بعضهم
شذ خاص بارضين لعدم وروده في القران فهو شاذ من وجهين
وغيره شاذ من وجه واحد ولا يخفى ما في جميع ذلك ومن الظهره

دعوى هذا الاخير ان ما ورد في القرآن لا يكون شاذا ويفهم
ان ما ورد في غيره لا يمتنع الحكم عليه بالشذوذ وكلاهما على
الاطلاق ممنوع **قوله** ومثل حين منصوب على انه حال من ذا او
صفة لمحذوف تقديره ورودا شبيها بورود وكذا لان المصدر
المؤكد يجوز تقديمه على الفعل المؤكد به نص على جوازه ابن ابي الربيع
لانه من جملة الفضلات وليس هو كالتابع ولا يجوز رفع مثل
قاله الراعي وفيه ان هذا ليس من المصدر المؤكد بل المبين للنوع
ثم معنى كلام الناظم ان سنين وبابه ورد عن العرب
مثل حين في جعل الاعراب على النون بشرط ان يكون قبل النون اليا
اوسع ولان الواو كانت اعرابا صريحا اذ لم يبق فيها شيء ان
فلو لزمت عند الاعراب بالحركات كان الرفع معها كرفعين بخلاف
اليا لاشتراك الجر والنصب بها قاله في شرح التسهيل وبه يعلم
ان قول ابن هشام في الحواشي لو نالي له ان يمثل بعربون لكان ولا
لان نونه زايدة وقد عاب هو على السيرافي في تمثيله بزيتون
لاصالة نونه مع ان فيها خلافا ثم ان هذا اذا لم يجعل ذلك اليا
علما والا ففيه اوجه ذكرها الموضح **قوله** وهو عند قوم يطرد
قال الشاطبي يحتمل ان يرجع الضمير الى الحكم الذي قرره يعني
ان هذا الحكم من الاعراب المذكور يطرد في سنين وبابه عند قوم
من العرب لا النحويين وتقل عن شرح التسهيل ما ملخصه وانما
اختص هذا النوع بهذه المعاملة لان اعراب جمع التصحيح وكان
اللايق به جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التكسير ولعدم
سلامة نظمه ولما لم يأخذ ما كان مستحقا له نبه عليه بهذه المعاملة
وكان مختصا به ولو عومل به ما حذفت فاؤه كرقين كان قياسا
وان لم يرد به سماع او نحو عشرون كان حسنا لانها ليست جموعا
فلها حق من الاعراب بالحركات ويمكن ان يجعل منه وقد جاوزت
حد الاربعين انتهى اقول هذا المعنى لا يظهر له فايدة زايدة
على قوله ومثل حين قد يرد الا اذا قيل ان هذا لا يدل على الاطراد

خصوصا

كما انه علامة يعين لانها اخف من الواو ولا يرد الياء اوسع [illegible]

خصوصا وقد تشعر بالقلة وكان عليه ان يتعرض لذلك كما
تعرض له الراعي شرقال الشاطبي ويحتمل ان يكون الضمير
عايدا على اعراب سنين وبابه بالحروف والمعنى والحاقه بالجمع
الحقيقي يطرد عند قوم من النحاة وهم سيبويه واتباعه ثم
اطال في تقريره واورد انه يقتضي ان قوما من النحاة لا يقولون
باطراده وانه لم يقف عليهم لكن كلام التسهيل يشعر بوجود
المخالف اقول خير من ذلك قول الموضح ان المراد ان بعض العرب
يطرده في الجمع وما قبل سنين من الملحقات **قوله** وما بها والف
قد جمعا شروع فيما نابت فيه الحركات عن الحركات وكان ينبغي تقديمه
على ما ناب فيه الحروف عن الحركات وحيث اخره فكان ينبغي تاخيره
عن جميع ما ناب فيه الحروف وكانه لما ذكر جمع التصحيح لمذكر وكان
هذا مشاركا له في انه جمع تصحيح وفرعا عنه لانه لمونث وهو فرع
المذكر ذكره بعده ثم اردفه بما شاركه في تلك النيابة وهو ما لا
ينصرف او انه لما فرغ من الاسما التي نابت فيها الحروف لمتم بالاسما
التي نابت فيها الحركات لتكون الاسما التي وقعت فيها نيابة الحروف
والحركات متصلة وقدم التا على الالف عكس ترتيب اللفظ لضرورة
النظم **قوله** يكسر في الجر الخ سكت عن الرفع لانه داخل في الكلية
التي قدمها في قوله فارفع بضم واما الكسر فانما ذكره وان كان كالرفع
فيما ذكر ليبين ان النصب محمول عليه ومشاركا له كما شاركه
في التثنية والجمع ولذا قدم الجر لان النصب تابع له **قوله** كذا اولات
بقي عليه واللات في لغة فان فيه لغتين الضم والاعراب كهندات
وبقي ايضا ذوات في جمع ذات الطابية عند من اثبته فان بعضهم
اعربه كذلك **قوله** والذي اسما قد جعل اي الذي جعل اسما
علما او الذي جعل اسما مفردا بعد ان كان جمعا وذلك انما يكون
بالتسمية فلا يرد ان جعل بمعنى صير واذرعات لم يكن غير اسم
ثم صار اسما بل هو اسم في الحالين **قوله** ذا ايضا قبل اراد القبول
القياسي لانه انما يتكلم في الاصول القياسية فاندفع ما قيل كلامه

وفرعا

لا يعطي كونه قياسا او سماعا اذ كلاهما مقبول في الجملة والمقصود
بيان ذلك واعلم انهم صرحوا بان ما جعل علما فيه ثلاثة اوجه
اعرابه اعراب جمع المونث واعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والتانيث وفي كون التا للتانيث منازعة بيناها وجوابها في حواشي
ابن الناظم اعات انه على انما مها وجره بالكسرة من غير تنوين مراعاة
لحالته الاصلية ولحالته الان فالجر بالكسرة على الاصل لانه مراعاة
للجمعية الاصلية وليست نايبة عن الفتحة لانه غير منصرف
كما قاله الاشموني في شرح التوضيح وحينيذ لا فرق بين ان يكون علما
لمذكر او مونث وحذف تنوينه لانه الان غير منصرف للعلمية
والتانيث واذا كان المسمى به مذكرا تجي المنازعة في كون التا فيه
ليست للتانيث ويحتاج حينيذ لجوابها فتدبر قوله وجر بالفتحة
الصواب ان يقال وسوى جر ما لا ينصرف بنصبه او جر بالفتحة
او بدلها ما لا ينصرف ليدخل نحو مسلمات وزيدون علمين لمونث
فيمن حكى اعرابهما الاصلي وقد يقال كما ان المسمى العلم كسبي لا يدخل
غنة المحكي سوا كان معربا بالحركات او الحروف لان المحكي ينظر فيه
الى اصله فكانه باق لم يتغير عنه بوجه قوله ما لا ينصرف نبه
دليل على ان لا يفعل لنفي الحال ولغيره ولا يختص بالمستقبل خلافا لاكثرهم
قوله ما لم يضف او يك الخ اي مدة انتفا كل من الامرين لا احدهما
وان كان العطف باو لانها وقعت في حيز النفي تفيد العموم كما في قوله
تعالى ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وشملت ال الزايدة
وهو كذلك وغلط السخاوي في ذلك فرد على من قال ان ال في قوله
* ولقد نهيتك عن بنات الاوبر * زايدة بانها لو كانت زايدة
كان وجودها كالعدم فكان يخفض بالفتحة لان فيه العلمية والوزن
قال الشاطبي وقوله ردف معناه تبع ومنه قوله تعالى عسى ان
يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون اي تبعكم به ربه ما لم يكن الاسم
ردفا اي الالف واللام فحذف الضمير لفهم المراد ومعناه ان يكون
الاسم الذي لا ينصرف تابعا لما في ردفها منفصلا انتهى وبتفسيره

ردف بتبع يسقط قول ابن هشام في الحواشي قوله ردف يقال ردفهم
اذ تبعهم كذا في المحكم وهذا لا ينافي ما انتهى ومن خطه نقلت وفي
قوله وفي ردفها منفصلا الخ اشارة الى ان ردف ليس بحشو وايضاح
قوله الراعي وردف قيل انه حشو وليس بحشو لان البعدية
لا تقتضي الاتصال كما صرح به ابن ابي الربيع وغيره تنبيه
قيل كان على الناظم ان يقول ويشترط ان لا يكون في ضرورة وان لا
يناسب به منصرف ذكر معه وان لا يكون منسوبا كابراهيمي ولا مصغرا
كعمير وهذا كله خطا لان الجميع من باب ما ينصرف والكلام فيما لا ينصرف
ثم اطلاق القول في المصغر فاسد لان تصغير عمر وزينب وفاطمة
ومعدي كرب واحمر وافضل غير منصرفة ولا حاجة الى قول
بعضهم في الجواب عن الاولين بحمل ذلك على ان ما لا ينصرف وقول
الشهاب القاسمي منطوق ما هنا مخصوص بقوله الاتي ولاضطرار الخ
والخلاف العام في محل وذكر المخصوص في محل اخر تابع قوله واجعل
لنحو يفعلان النونا الخ كل فعل معرب لم تلحقه الف ولا واو ولا يا يرفع
بالضمة لكنها تعذرت لانك ان جعلتها فيما قبل هذه الاحرف لحق
الاعراب وسطا لان الفعل والفاعل كالشي الواحد وان جعلت ٥
الضمة في هذه الاحرف لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف
هذه الاحرف في الجزم كما حذفت الواو من يغزو والياء من يرمي
والالف من يخشى والفاعل لا يحذف فلما تعذرت الضمة هنا وجب
ان يلحق الواو لانها اخت الضمة لكن تعذرت الواو لانه لا يجمع بين
ساكنين فلما تعذرت الواو اتوا بالنون لانك لا تجد من الحروف
الصحاح ما يدغم في الواو والياء غير النون لقربها منهما لان النون لها
غنة والواو لها مد فلما شابهتهما لا ترى ان النون ضمير جمع
المونث والواو ضمير جمع المذكر ثم حركت النون بالكسر ان وقعت
بعد الالف وبالفتح ان وقعت بعد الواو والياء ليجري ذلك مجرى
الزيدان والزيدون والزيدين واما سقوطها في الجزم فلانها علامة
الرفع فوجب ان تسقط للجزم وحمل المنصوب على المجزوم لان الجزم

في الافعال كالجر في الاسما ويضربان ويضربون نظير الزيدان والزيدون
وقد حمل نصب الزيدان والزيدون على جرهما **قوله** وتدعين مقدم
في تمثيله بالمعتل اشارة قبل ان هذا الحكم شامل للمعتل وغيره دفعا
لتوهم المخالفة ولو بوجه ما كما في المعتل اذا لم تلحقه من اخره
احد هذه الثلاثة فان الحكم فيه يختلف بحسب تقدير الاعراب
وعدم تقديره وخص الواوي دون اليائي كترمين لانه لو مثل
به لم يتبين كونه مما لحقه يا المخاطبة دون ما لحقه نون الجمع لانك
تقول انتن يا هندات ترمين ويكون الفعل مبنيا وتقول انت
يا هند ترمين فيكون معربا واصله ترميين كتضربين فلما اتى
بما هو من ذوات الواو لم يشكل ان ما هي النون فيه للرفع واليا
للمخاطبة اذ لو كان لجماعة المونث قلت انتن تدعون بالواو كتغفون
وهذا موضع مزلة اقدام فقد قال الحضرمي في نظم العذاري
يرمنين بالجهل ان النون نون الرفع وانما هي نون جماعة المونث
والفعل معها مبني لا معرب واورد هنا الشاطبي حكاية نقلها ابن
غازي ولم يشرح ما فيها وشرح ذلك الراعي في الاجوبة المرضية
في الاسيلة النحوية واعلم ان المراد ان الواوي لا يلتبس فيه
فعل الواحدة بفعل الجماعة فالتمثيل به تعين نص في التمثيل بفعل
الواحدة الذي هو احد الامثلة التي الكلام فيها فلا ينافي ان الواوي
يقع فيه التباس فعل الجماعة المونث بفعل جماعة الذكور تقول
انتم يا زيدون تغزون وانتن يا هندات تغزون فيستويان
اللفظ والتقدير يختلف وانما نبهت على ذلك لوقوع الغلط فيه
وتوهم ان الالتباس لا يختص بالواوي **تنبيه** انما اختصت
الامثلة الخمسة بالمبدو بالتا والمبدو باليا لان للمضارع اربع
صيغ بحسب حروفه فالمبدو بالنون والمبدو بالهمزة الضمير
فيهما مستتر وجوبا وهذان ليسا كذلك **قوله** رفعا وقد مؤخر
تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو لا يصدنك
عن ايات الله فاما ترين اما يبلغن عندك وجايز وهو ضربان
كثير

١٩
كثير وذلك لنون الوقاية نحو افغير الله تامروني اعبد فيمن قرا
بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى
تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا **قوله** وحذفها للجزم والنصب
سمه يمثلهما ولا تفعلوا من ان قدرت لا ناهية والواو للاستيناف
فتجزوما وناهية فمنصوب عطفا على ترثوا وكذا فلا تميلوا كل الميل
فتذر وها اما ان يكون تذر وها جوابا للنهي فمنصوب او عطفا على
تميلوا فمجزوم وكذا ولا ترتدوا على ادباركم فتنقلبوا ولا تسبوا
الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله فما بعد الفا منصوب
او مجزوم وقدم الجزم على النصب لاختصاص الجزم بالافعال
ولان النصب محمول عليه وجعل الحذف سمة اي علامة والمناسب
لمقابله ولمذهبه كون الحذف نفس الجزم **والحاصل**
ان عبارته مضطربة ويمكن رد بعضها للبعض واختار الشارح
والاشموني التاويل في الاول بتقدير مضاف اي علامة رفع
والمناسب لمذهبه التاويل في الثاني اما بحمل الحذف على المعنى
المصدري والجزم والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر وهو
الذي يكون نوع اعراب ووصفا للفظ والجزم والنصب على المعنى
المصدري والتقدير على الاول واجعل حذف النون اي اسقاطها
من هذه الامثلة سمة اي علامة ودليلا على كونها اعني تلك
الامثلة مجزومة ومنصوبة لان ذلك الكون اثر المعنى المصدري
فصح ان تكون مدلولا له اذ وجود الاثر مستلزم لوجود اثره
ودليل عليه وعلى الثاني واجعل كون النون محذوفة من هذه
الامثلة سمة اي علامة ودليلا على الجزم والنصب اي على جعلها
مجزومة ومنصوبة لان ذلك الكون اثر ذلك الجعل لوجوده
مستلزم لوجوده ودليل عليه وعلى التقديرين ففيه اشارة
الى ان نفس الحذف بمعنى كون النون محذوفة من هذه الامثلة
هو الجزم والنصب قاله الشهاب القاسمي رحمه الله **قوله**
وسم معتلا الخ قال الشاطبي هذا فصل يذكر فيه ما تقدر فيه

الاعراب كله او بعضه في الاسما او الافعال وكان ما تقدم مما
تكلم فيه على مجي الاعراب بحق الاصل وهو ان يكون ظاهرا وذلك
اذا كان اخر المعرب صحيحا في غالب احواله واما المعتل الاخر
فيختلف الحال فيه فاخذ في ذكره ولما كان التسبب في الخفا في الغالب
هو الاعلال وكان موجودا في الاسما والافعال اخذ في ذكر
معنى الاعلال اولا ثم في الخفا ثانيا بالتسبة الى كل من النوعين
وابتدا بذكر المعتل من الاسما تعرفه بانه ما كان اخره الفا او
يا قبلها كسرة كما اعطاه مثالا المصطفى والمرتقي ثم ذكر ما حاصله
ان هذا الاطلاق ليس مخترعا للمصنف بل مصطلح عليه لقوله
في الافعال معتلا عرف فدل على انه اصطلاح معروف في الافعال
والاسما والافعال سيان وهو الطلاق في هذا الباب بحسب
خفا الاعراب فيه استثقالا او تعذرا ويطلق بحسب النظر
التصريفي على ما هو اعم وهو ما احد اصوله حرف علة ولو سلم
انه ليس للمعتل الا هذا الاطلاق التصريفي فالناظم لم يدع
الان ما ذكر من الاسما والافعال يسمى معتلا ولم يدع حصر
المعتل فيما ذكره ولا شك ان ما ذكر هنا من افراد المعتل التصريفي
فتدبر **قوله** من الاسما قال الراعي متعلق بسم ومن بيان لما
وما موصولة وهي مفعول اول لسم ومعتلا مفعول ثان وكالمصطفى
صلة ما والكاف متعلقة بفعل محذوف اي الذي استقر شبيها
بالمصطفى قال ولا يجوز تعلق من الاسما بالصلة لتقدمه على
الموصول ولا يجوز ان يكون كالمصطفى صفة لمصدر محذوف
فيكون في موضع نصب لانه يكون المصدر وفعله الفاصل فيه
محذوفين ولا يجوز مثل ذلك هذا وقال هو والشاطبي ان في
النظم جعل بكا رما قافية مع قوله الاسما ما فاعندها الالف
في الاسما ما تاسيسا مع فقد شرطه واخص الراعي بالاعتراض
بالتضمين والفصل بين الصلة والموصول لانه جعل الموصول
في بيت والصلة في اخر واقول الصحيح ان البيت مجموع المصراعين

كما

كما تقدم لهم عند قوله في القبيحة **قوله** وتضيه ظهر قال ابن
جماعة الصواب وفتحه ظهر لان الذي تظهر الفتحة لا النصب وفرق
بينهما بان النصب مدلول عليه بالفتحة والدال غير المدلول عليه
الا ترى ان تقول الفتحة علامة النصب وعلامة الشي غيره
وكذا اعترض عليه في قوله ورفعه ينوي وقد يجاب
بان الفتحة لما ظهرت وهي دالة على ذلك المعنى ظهر ذلك المعنى
ظهورا ايضا وبه ظهوره لو قدرت الا ان ما قلته احسن واوضح
لان المتحدث عنه انما هو الحركات لا المعنى فالحركات هي المقصودة
هنا لا الظهور والخفا انتهى وهذا انما ياتي على القول بان الاعراب
معنوي وان الفتحة علامة النصب اما على القول بانه لفظي وان النصب
هو الفتحة وهو مذهب الناظم فلا اتجاه للسؤال **قوله** ورفعه
ينوي قال الراعي ونقض الناظم في العبارة فقال في الاول قدر
وفي الثاني ينوي لكنا قيل خص التقدير بالمقدر والاستثقال بالمنوي
وقوله بعد في الموضعين انويد فع قول هذا القايل انتهى قال
ابن هشام فان قلت قوله ونصبه ظهر مغن عن قوله
ورفعه البيت قلت دلالة المنطوق اقوى وايضا ففي
المسالة خلاف فربما لو لم يصرح قيل لم يرد المفهوم والذي
نقل الخلاف ابن الخباز قال اختلفوا في تقدير حركة المنقوص
رفعا وجرا فذهب قوم الى وجوبه لانه فات اللفظ بالحركة
للثقل فقدرت وذهب قوم الى منعه وحجتهم ان الحركة
مقدرة على اظهارها فلا فايدة في تقديرها تنبيه
قالوا تشترك الاسما والافعال في الالف والياء قالوا وتختص الافعال
بالواو على انه لا يوجد اسم اخره واو قبلها ضمة قال الراعي قلت
قد وجد في المبنيات والاعجميات وملازم الاضافة كذو فانها
معربة بالحركات على المذهب الصحيح فالقاعدة اذن كما قال
شيخنا ابو الحسن علي بن محمد ابن سمعت انه لا يوجد اسم
عربي معرب غير ملازم للاضافة اخره واو قبلها ضمة ومتى

ومالابد

رحمه الله ٣

ادي قياس لها ذلك ردّ فضربقلب الضمة والواو يا قوله واي نغل
اي مضارع وحذف الصفة لدلالة الكلام عليها والمعتل يكون
من الفعل مضارعا وغيره لكن المراد المعرب من الفعل قوله فعلا
عرف معتلا حال من الضمير في عرف مقدم ان كان عرف متعدّ يا
لواحد وان كان متعد يا لاثنين فعلا مفعول ثان وافتصر المكودي
هنا على الاول وفي جموع التكسير على الثاني اشارة لجواز الامرين
قوله فالالف انوقال الشاطبي الالف منصوب بفعل مضمر
يفسره انو فيه من باب الاشتغال ويجوز الرفع لكنه خلاف
المختار انتهى وعبارة الراعي اي اقصد الالف انو فيه الرفع ن
والنصب اي قدّر فيها في الالف انتهي وكلاهما لايفي بالمقصود وايضا
المقام انه هل يشترط في الاشتغال اتحاد جهة النصب في المشغول
والمشغول عنه او لا وعلى عدم الاشتراط يقدر عامل يناسب
المقام وهنا المشغول به مفعول فيه والمشغول عنه لا يصح فيه
ذلك اذ لا يقال الاصل انو فيه الالف الا على جهة الندور لان
حذف الجار انما يطرد مع ان وان وكي وقد يقال مجرور في مفعول
به على الاصح فالجهة متحدة غاية الامر انه لم يقدر عامل مماثل
للمذكور لمانع صناعي على حد زيدا مررت به وقال الشاطبي
يقال نويت الشي نية ونوية ونواة اذا قصدته بنيتك فالمعنى
اقصد فيه بنيتك اذ ذاك غير ملفوظ به قوله وابد يقال
بدا الشي بدوا اذا ظهر وابديته انا اي اظهرته ومنه بادي
الراي اي ظاهر الراي تنبيه لم يلحق النصب هنا بالجزم
كالافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة ثم بخلافه هنا واعرب
بالحركة ثم بخلافه هنا واعرب بالحركة نصبا على الاصل قوله
نقض حكما لازما نقض مضارع قضى الرجل قضا اي حكم وهو
متعد بالبا تقول قضي لي بحقي اي حكم لي به فاما ان يكون المنقر
البه هو قوله حكما وكان الاصل بحكم لازما لانه حذف الجار
فنصب على حد تمرون الديار واما ان يكون غير مذكور ونصب
حكما

حكما نصب المصدر بتقض لانه في معناه ومرادف له اي تحكم حكما
او نقض قضا لازما فقول الاشموني حكما مفعول به ان كان تقض
بمعنى تودي ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم لا يخلو عن نظر واعلم
انه ذكر الشاطبي ما ملخصه ان فايدة هذه الجملة ان مخالفة هذا
الحكم لا يقاس عليها وانما احتاج لذلك لان المخالفة جات على ضرب
في الشعر نحو الم ياتيك وفي الكلام نحو لا تخاف دركا ولا تخشى على قراة
حمزة ولما استقر من مذهب المصنف ان ما جا في الشعر يعامل
معاملة النثر اذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة كما في ولا
ترضاها ولا تملق اذ الشاعر متمكن من الحذف ويكون الشعر مخبونا
وكذا الحذف في الم ياتيك ويكون منقوصا وهو جايز في باب السماع ن
وان كان قبيحا وان ما جا في القران يقاس عليه كان مظنة لان اثبات
حروف العلة مع الجازم قياس في ذلك وصرح بان ما نص عليه هو
اللازم وما عداه غير معتبر في القياس ولا معول عليه لان ما جاء
منه في النظم لم يكثر مع احتماله لاشباع الحركات وما جا في الكلام
موول كما يذكر فانها محتملة للاستيناف اي وانت لا تخشى وان يكون
الالف للاطلاق كقوله الظنونا والسبيلا وقال الراعي قيل فيه
اشارة الى ان هذه الاحرف قد تحذف لغير جازم جوازا كقوله تعالى
والليل اذا يسر وسمع الزبانية تنبيه هل يقال لم ترمي
لم تقضي لم تبقي الجواب نعم ان كانت اليا للمخاطبة فان
الجزم حينيذ بحذف النون اذ الاصل فيه تفعلين قال ذو الرمة
الا تتقين الله في حب عاشق • له كبد حرى عليك تقطع
قاله ابن هشام في الحواشي

النكرة والمعرفة

لما فرغ من المقدمة الاولى شرع في المقدمة الثانية وهي باب
النكرة والمعرفة قوله نكرة قابل ال نكر لفظ المحدود ولعله
لا يعثر عليه بل لا يستقيم لا طبعا ولا استعمالا قوله او واقع

او ردان قوله قابل ال يخرج العلم الجنسي كالشخصي لكن قوله او واقع
الخ يدخل الجنسي لان معناه معنى النكرة عند الناظم كما نص عليه في باب
العلم فاسامة يراد فا لاسد وصالح لوقوعه موقعه فهو واقع
موقع ما يقبل ال فيدخل في تعريف النكرة واجاب الشاطبي
بان العلم الجنسي قليل وعلى خلاف الاصل في العلمية فلم يعتبره لذلك
انتهى ولا يخفى ما فيه والاقرب انه عند الناظم كالعلم الشخصي
لفظا ودخول ال من الاحكام اللفظية فهو لا يقع موقع ما يقبل ال
قوله وغيره معرفة عكس فجعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا
عنه لان المعرفة هو المحدث عنه بانه الشي الذي لا يقبل ال المؤثرة
ولا يقع موقع ما يقبلها وهذا هو الموافق لقوله قابل ال وقد
ارتكب مثل هذا في قوله وما سواه ناقص وحقه ان يجعل الناقص
محدثا عنه وهو الموافق لقوله وذو تمام البيت لان الحديث
في الاول عن النكرة والمعرفة وفي الثاني عن التام والناقص ن
قوله كهم قال ابن هشام في الحواشي التي على ابن الناظم لم يرتبها
على حسب درجاتها حيث سرد امثلة تشتمل على انواعها وان شيت
فلا حين اورد هنا جملة لم يرتبها على ما ينبغي لها وعكس
ذلك في التسهيل لما اورد هنا جملة رتبها ولما بوبها لم يرتبها الا
نرى انه لما قدم الموصول على باب الاشارة انتهى وبما قرره
من ان ما ذكره في التبويب لا يدل على الترتيب مع قوله في حواشي
المتن عند قوله كهم الخ لو قيل انه رتبها كذا لم يمتنع لان هم
ضمير واما ذي فهي في تذكرة الفارسي من الحقايق للبغدادي فعن ابن
كيسان ان المضمر اولها في التعريف لانه لا يضمر حتى يعرف
ثم المشار اليه لان العبارة تلحقه ثم الاعلام وقد رفعها قوم
على الاشارة لان هذا انما هو تعريف الحضرة وزيد تعرفه بقلبك
وباسمه فيجتمع فيه التعريفات والذي نراه ان هذا اعرف لان زيدا
قد اكون اعرفه باسمه دون هيبته وقد اعرف اثنين واكثر فاذا
قيل زيد التبس على السامع ايا اراد منهم بهذا الاسم ولا يقع ذلك

في المشار

في المشار اليه وقد يكون مع المشار اليه اخر فيلتبس المقصود ولذلك
يحتاج الى الفصل كما يحتاج اليه الاسم اذا كثرت التسمية به وقال
في هامش نسخة اخرى قوله وذي وهند يوهم انه يختار مذهب
الكوفيين في جعل اسم الاشارة اعرف من العلم وقوله والغلام
والذي يوهم انه يختار مذهب ابن كيسان في جعله ذا الاداة
اعرف من الموصول ووجه كون هذا اللفظ موهما ذلك ترتيبهما
في الذكر مع كونه مذهبا لبعض النحويين وقال في سبك المنظوم
بعد ان ذكر المعارف وترتيبها في التعريف كترتيبها في الذكر تنبيه
من النقول الغريبة ان ابن بابشاذ وابن الخباز كليهما حكيا خلافا في
المضاف والمعرف بال ايهما اعرف قوله فما لذي غيبة او حضور
او منزلة منزلة احدهما نحو هي راودتني ويا ابت استاجره ومدلولها
بالحضرة لكنه نزل منزلة الغايب وقولك اذا بلغك خبر عن
شخص غايب ويحك يا فلان افعل هذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة
وانما لم يحتج المصنف للتنبيه على ذلك لان الياء انما يجد باعتبار وضعه
وهي تصدق عليها انها لغيبة او حضور باعتبار اصلها وان استعملت
على خلافه وتكون التعريف انما هو بحسب الاصل والوضع سقط
اعتراض ابي حيان بالاسماء الظاهرة ومصحوب ال التي للحضور واسما
الاشارة كما لا يخفى قوله سم بالضمير سمي مضمرا من حيث كان معناه
خفيا يدليل افتقاره الى مفسر والمضمر المستور في النفس وغيرها
قال
سيبقى لها في مضمر القلب والحشا • سريرة حب يوم تبلى السراير •
وفي الحقايق لابن كيسان وكثير من النحاة يسميه كناية وليس بذلك
لان الكناية تطلق على ظاهر اقيم مقام ظاهر نحو كانا ياكلان الطعام
او لا يستقيم قوله وذو اتصال الخ ان قيل كل من هذين الوصفين
يحصل المقصود فلم اتى بهما معا واحدهما كاف فالجواب انه
اراد ان يبين ان الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة العامل من
اخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع بعد وابتدا الكلام

ولا يجد الفعل مفصولا عنه وقوله ما لا يبتدي اي به بحذف الجار
وان تقع الضمير واستتر كما قالوا في المشترك اذا لامثل المشترك
فيه فاندفع ان في كلامه حذف الضمير المخفوض العايد من الصلة
الى الموصول من غير شرطه وحذف المجرور النايب عن الفاعل قال
ابو حيان وقوله ما لا يبتدي عبارة موهمة ولم يبين وجه الابهام
ولعله لانه يوهم انه يكون مبتدا وليس بشي لان قرينة الانفصال
تبين انه اراد ما سبق وقوله اختيارا اعترضه ابو حيان بانا
قد وجدنا في المنفصل ما لا يلي الا في الضرورة وذلك الضمير المرفوع
فلا يوجد في كلامهم ما قام الا انت قال وكذلك ضمير المخفوض وفيه
انه ليس في النظم ان كل ضمير متصل يلي الا في الضرورة وانما فيه
انه لا يليها ابدا الا في الضرورة فيليها بعضه هذا وقال الراعي
ذ وهو مبتدا وخبره ما وصلتها ويجوز العكس وهو اولى لتعريف ما
وتنكير ذو وقيل لا يليق لان ذو جرى مجرى المعرف وما كالتعريف
له واصطلاح النحاة ما ذكرته لك اولا ومنه في موضع الصفة واي
لصاحب الانفصال لا للانفصال ولا يصح تعلقه بالانفصال ولا ان يكون
صفة له ولا حالا منه لانه للمضاف لا للمضاف اليه قالوا وذو وان جعل
صفة لموصوف محذوف تقديره وضمير ذو انفصال من الضمير فلا
معنى له فقيل انها جرت مجرى الاسما فلا يحتاج الى موصوف يجري
عليه واستغرب بعض الشيوخ هذا المحل من النظم بحيث قال انه
من المواضع التي يعتقد سهولته وهو مما نقف عنده افهام من الفحول
انتهى اقول اذا كان منه صفة لذو فهو المسوغ للابتدا به وقال
ابن هشام عندي انه منه تبيين متعلقه محذوف ولا يكون حالا
لعدم العامل انتهى وليحرر مجيء من للتبيين فلم يذكره في المغني
والمعروف مجيبه للتبيين هو اللام قوله كاليا والكاف الى اخره
المثالي بامثلة اربعة وكان يكفيه بعضها للحرص على تقسيم الضمير
الى مرفوع ومنصوب ومجرور وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغايب
فالمقصود من هاسليه التمثيل للغايب لا للمنصوب لان الكاف من اكرمك

مثال

مثال له وفي التمثيل بيا سليه فايدة اخرى وهي الاشارة
الى انها عنده ضمير لا علامة كتا التانيث خلافا للاخفش الاوسط والمازني
هذا ولكن الناظم عرف بعضها بين النصب والجر تعريفا مجملا لانه انما
ذكر منها ما دل على المفرد المذكر ولم يذكر من ضماير المونث الا اليا
فنزل اختلافها بحسب التثنية والجمع والتانيث بل ترك في الكاف
ذكر الفتح مع المذكر لكونها انت رويا مفيدا ولا يخفى انها تختلف
كالها فلو قال

فالنصب نحو عمني وعمه ••• عمك والباقي كفيت مهمه

لم يخل ببيان الفروع كما فعل في الضماير المنفصلة ويحصل بذلك
بيان ضماير الجر لقوله ولفظ ما جر الخ قوله وكل مضمر له البنا
يجب فايدة هذا مع انه اسلف بنا الضماير اول باب المعرب والمبني
في قوله كالشبه الوضعي في اسمي جيتنا انه لما ذكر ان سبب بنايها
الشبه الوضعي وهو غير مطرد في جميعها ربما يتوهم ان ما كان
موضوعا على ازيد من حرفين او على اثنين والثاني غير لين على ما فيه
لا يكون مبنيا دفعه بهذه القاعدة الكلية للاشارة الى ان لبنايها
اسبابا اخر ولان بعض المسببات للاسباب المتقدمة هناك عورض
ثم انه ذكر هذه القاعدة هنا ولم يقدمها ويذكرها بعد تعريف
الضمير ولا اخرها لاخر الباب لانه لما ذكر الاشارة الى تقسيم الضمير
بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان يتوهم اعرابها دفع ذلك
للاشارة الى ان ذلك التقسيم باعتبار محلها قوله ولفظ ما جر
الخ قال ابن هشام اعترض بان ذلك خاص بالمتصل قلت وكلامه
فيه فاعترض بضربته ومررت به والجواب بانه لا معنى
بان لفظ هذا كلفظ هذا اتفاقهما في الحركات بل اتفاقهما في الجنسية
يعني ان الكاف كما تقع للمنصوب تقع للمخفوض وكذا الها قوله
للرفع الخ اعترضه ابو حيان بانه لا اختصاص لنا بهذا الحكم بل يشاركها
في ذلك اليا وزاد بعضهم صيغة هم قال الراعي والجواب
انه ليس في النظم ما يقتضي الحصر انتهى اقول نبه بتقديم المعمول

وهو موذن بذلك على المختار فالاولى الجواب بما في التوضيح **قوله**
كا عرف بنا قال ابن هشام عرفت بنا واعرف بك لا يجوز فهل يمتنع
اعرف بنا النغمة اعرف بك لان بنا يشمل في وبك انتهى ويمكن
ان يجاب بان نا هنا للمتكلم المعظم نفسه فقط واعرف من المعرفة
والعرفان ويتعدى بالبا التي للظرفية والمعنى اجعلنا موضع عرفانك
او من قولهم عرف به واعترف بمعنى اقر والمعنى اقر بفضلنا **قوله**
والف الخ لم ينص على ان هذه ضمير رفع وفي قوله وغيره ايهام انهما
تكون للمتكلم واسقط من ضماير الرفع تا المخاطب فلو قال لما خوطب
او غاب وللرفع انتم ثم قال وللخطاب التا كفمت فتنا فنت وللفروع
فذ نبهتنا لوفي المقام حقه **قوله** ومن ضمير الرفع ما يستتر
اي جوازا او وجوبا واقتصر على امثلة الواجب لانه افقد من الجايز
ولهذا الكاف تنبيها على ما بقي واذا امكن صرفا لامثلة لجا النوع لم
يكن نصا في تعيين احد النوعين ويدل لذلك قوله ومن ادمعناه
من ضمير الرفع ما يستتر هذا الاستتار فانه يقتضي ان منه ما يستتر
على نوع اخر ويحتمل ان مراده ما يستتر وجوبا ومعنى يستتر
شانه الاستتار لا بمعنى انه قد يكون وقد لا يكون وقد يراد بالمضارع
الدوام من غير انقطاع **قوله** وذو ارتفاع قال ابو حيان تسمية
ذو ارتفاع ليس بجيد لان الضماير مبنية لكن يحكم على موضعها بالاعراب
والجواب ان هذه الاضافة مجازية والعلاقة نسبية
ما للموضع للفظ كذا قالوا وهو يوهم ان اضافة الدالية والمدلولية
وفيه نظر لان معنى قولهم ان المبني في محل رفع انه في موضع لو
كان فيه اسم معرب كان مرفوعا فالرفع غير ثابت له في نفسه
لا في لفظه ولا في محله لوله وعبارة الراعي بمعنى انه يعطي من المعنى
في مقتضى عامل الرفع ما يعطيه الاسم المرفوع **قوله** انا هو وانت
ان قلت قد جات الثلاثة لغير الرفع نحو ما انا كانت
ولا انت كانا وكقوله يا ليتني وهما نخلوا بمنزلة قلت هو على النيابة
واما قولك كان زيد هو الفاضل فليس له موضع عند البصريين

بل

بل ولا هو ضمير على الصحيح وكلامنا في الضمير ولا ينتقض به تعريف
الضمير المتقدم لانه انما يدل على الغيبة لا الغايب **قوله** اياي
والتفريع الخ فليس كان ينبغي على قياس ما قبله اياي واياك
واياه ليذكر لكل من التكلم والخطاب والغيبة اصلا ويجاب
بان بين المحلين فرقا لان الصيغ الثلاث فيما تقدم مختلفة وصيغة
الضمير هنا واحدة لان الصحيح ان الضمير ايا في الجميع غاية الامر
انه اقتصر من اللواحق على ما يدل على المتكلم المفرد لانه الاصل وبه
يعلم ان تعبيره اولا بالفروع وثانيا بالتفريع تفنن لا لانه لما لم
يذكر ثانيا جميع الاصول عبر بصيغة التفعيل وقد يقال الفروع
هنا اكثر لان الاصل واحد وكان التعبير بما يدل على التكثير اولى
قوله وفي اختيار لا يجي الخ قال ابو حيان ظاهر كلامه انه اذا
تاتى المتصل لم تات بالمنفصل في اختيار الكلام وبين بعد ذلك
ان الضمير يجي منفصلا وان كان يتاتى مجيبه متصلا وقال الراعي
تقدير النظم لا يجي الضمير الواحد المنفصل فهو على حذف الموصوف
وانما صفته دلالة الكلام عليه وانه سيذكر بعد اجتماع الضميرين
وايضا فالمختار عنده في الضميرين الانفصال اذا كان العامل
ناسخا او غيره وعبر الاختيار يشمل الضرورة وغيرها فلا يرد على
الناظم انتهى وفي عموم قوله ان ما يأتي في اجتماع الضميرين نظر
لان كان لا تتقيد بالضميرين في مثل الصديق كانه زيدا وكان
اياه زيد ينبغي ايراد ابي حيان وفي قوله وايضا الخ نظر وقال ابن
هشام عند قوله وصل الخ وقوع هذا البيت هنا حسن جدا
لانه تخصيص لعموم القاعدة قبله واحترز الناظم بقوله اذا
تاتى عما اذا لم يتات ولذلك صور ذكرها في التسهيل فراجعه
في ان كلامه يوهم ان الضرورة تبيح الاتيان بالمنفصل في الموضع
الذي يمكن فيه الاتيان بالمتصل وبذلك صرح الشارح وهو مشكل
ويجاب بان المراد ان الموضع الذي وقع فيه هذا الضمير
منفصلا للضرورة يمكن ان يتصل على الجملة لا من حيث انه شعر

بل من حيث انه خال عن الموانع الموجبة للانفصال او المجبرة ثنيه
قوله اوانفصل هاسلنيه اي صورتها بصورة المنفصل وحولها
اليه اذ هاسلنيه لايمكن فصلها لانك اذا قلت سلني اياه لم يكن لها
وجود والفضيه متصلة حقيقية اذ لايمكن الجمع بين الاتصال
والانفصال في هاسلنيه ولا الخلو عنهما وها سلنيه مفعول
انفصل وحذف مفعول الاول ولو ادعي العكس على حد بعكاظ يغشي
الناظرين اذا هم لحوا شعاعه كان اولى لان الوصل ارجح فتعلق العامل
الظاهر الدال عليه به اولى قوله وما اشبهه اي ها سلنيه
لاسلنيه لئلا يتقيد الحكم بالها قوله في كنته فيه حذف مضاف
ومعطوف دل عليهما ما تقدم اي في هاكنته وما اشبهه قوله
الخلف اراد به الخلاف وعادة المتاخرين استعمال لفظ الخلف
مراد فالمصدر خالفه في كذا مخالفة وخلافا وليس منه على
تحقيق انه استعمال لغوي وترك ذكر الخلاف في باب سلنيه مع
ان السيرافي اجاز الوجهين وحكى ذلك عن بعض النحويين لانه
غير متفق لان سيبويه لما ذكر الاتصال لم يحك غيره ولا نفاه
بل سكت عنه قوله كذاك خلتنيه اي مثل كنته وليس من
بابه ولهذا اختلف الترجيح بينهما والحاصل ان المختار ان الابواب
ثلاثة باب سلنيه وحاصل ما اشترط له خمسة شروط ان
يكون الضمير الجايز فيه الامران مسبوقا بضمير وان يكون الضمير
الاول اخص وغير مرفوع وان يكون العامل فعلا وان يكون غير
ناسخ وهذان الشرطان لرجحان الاتصال وبه يعلم ما في الاستدلال
على رجحان الاتصال بقوله تعالى واذ يريكهم الله في منامك قليلا
مع ان راي الحلمية من النواسخ وباب كنته وهو مغاير لما قبله
بعدم اشتراط تقدم الضمير نحو الصديق كانه زيد واما عليه
رجلا ليسني فقد تقدم فيه الضمير المستتر لكن عبارة شرح
الكافية تدل على الاشتراط ولا يدخل في باب كان كاد لما سياتي
ان الخبر فيهما مضارع الا ماشذ والكلام في غير الشاذ وباب

خلتنيه

خلتنيه وهو مغاير لباب سلنيه في كون العامل ناسخا ولباب
كنته في اشتراط الضميرين قوله غيري اختار يوهم انه اختص
باختيار الانفصال لكنه مندفع بقوله ولا في كنته الخلف انتما اذ لا
يقول احد اختلف في كذا فذهبت الى كذا وذهب غيري الى كذا فيجعل
قوله اختار به خلافا واعلم ان الناظم استدل على اختيار
الانفصال واورد عليه ان الاول مبتدا في الاصل وحق المبتدا
الانفصال وجوابه في قول الرضي وحيث اتصلا ولهما لقربه من
الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل قوله وقدم
الاخص الى اخره من فوايد هذا البيت التنصيص على تقييد باب
سلنيه بتقديم الاعرف فان مجرد قوله وما اشبهه لا يفيده
صريحا لجواز ان لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف فافاد
هذا البيت ذلك التقييد صريحا لانه افاد وجوب تقديم الاخص
عند الاتصال وذلك صريح في ان جواز الوجهين مشروط بتقديم
الاخص لتوقف احد الوجهين وهو الاتصال عليه كما افاد ذلك
البيت ايضا مفهوم ذلك التقييد وهو انه اذا تقدم غير الاخص
وجب الانفصال فقد افاد التصريح بذلك التقييد وبيان مفهومه
واعلم ان هذا التقييد لا يختص بباب سلنيه بل يجري
في الابواب الثلاثة ولهذا لم يعقبه به بل يجري في البابين
الاخيرين اذا اجتمع في باب كان الضميران واما غير تلك الابواب
فلا يجب تقديم الاخص فيه كما في ضربونا والوا وللغايب
ومنا للمتكلم واذا علمت ذلك ظهر لك ان قوله وفي اتحاد الخ متعلق
بالابواب الثلاثة لانه متعلق بقوله وقدم الاخص انه اشترط
في الاتصال تقديم الاخص واذا اتحدت رتبة الضميرين لا يقال
انه تقدم الاخص فان في حواشي الاشموني للشهاب رحمه الله محل
نظر واعلم ان محل وجوب تقديم الاخص في الاتصال
الدال عليه قوله وقدم الاخص الخ ما لم يلتبس والا وجب التاخير
والانفصال كما يدل عليه كلامه من باب تعدي الفعل ولزومه

كما اذا كان لك عبدان واحد الغائب المخاطب فتقول اعطيته اياك
وتدخل هذه المسألة تحت قوله وقدم ما شئت في انفصال كذا
في الشاطبي وفي شرح الراعي يجب تقديم الاخص ولو كان غير فاعل
في المعنى لاجل اتصال الضميرين واورد عليه قوله بعد والاصل
سبق فاعل فان ظاهره ان ما كان فاعلا في المعنى يسبق ولو كان
غير الاخص واجيب بتقييده اي وقدم الاخص
ان كان فاعلا في المعنى قلت ولا يخفى ضعفه ولو سلم
فقد قال بعد ذلك وترك ذاك الاصل حتما قد يرى ومحله
ما اذا كان الضميران منصوبين كما يدل عليه التمثيل بسلنيه
وخلتنيه فان ضمير الرفع يتقدم مطلقا قوله وفي اتحاد الرتبة
الزم فصلا انما لزم الفصل لعدم شرط الاتصال وهو تقدم
الاخص لانه عند اتحاد رتبة الضميرين لا يقال تقدم الاخص
كما قدمناه انفا قوله وقبل يا النفس قبل ظرف لغو متعلق
بالتزم واضافة يا الى النفس من اضافة الدال الى المدلول
بقرينة الامثلة وان كان مفهوم يا النفس اعم من المتكلم والمخاطب
ودعوى ان الظاهر من التقييد عدم ارادة المعنى الاعم
والا لم يحتج اليه فتعين ارادة احد فرديه والامثلة مبينة له
ممنوعة لاحتمال ارادة الاعم واخراج يا ترمي وتقضي قوله
نون وقاية سميت بذلك لانها تقي الفعل عن كسره تدخل الاسم
وتحفظ على الخافض من اسم او حرف سكونه الاصلي وترفع التباس
امر المذكر بالمونث وبهذا تبين ان الامر احق بها لانها تقيه من
وقايتين لفظية ووقاية معنوية وشمل الفعل المعتل وعلته
طرد الباب او اعطا المقدر حكم الملفوظ وافهم قوله مع الفعل انها
لا تلتزم مع غيره وذلك صادق بالجواز مع رجحية او مرجوحية
او استوا وذلك في اسم الفعل على ما فيه وفي الاحرف المشبهة
وفي حرفي جر وثلاثة اسما اشار اليها بقوله وليتني الخ وصادق
بالامتناع وهو فيما عدا ذلك ومنه اسم الفاعل وافعل التفضيل

وليس

وليس الموافيني وغير الدجال اخوفني شاذ وبجل اذا كانت
بمعنى حسب فقد صرح في المغني ان النون لا تلحقها حينئذ
خلافا لما شرح المرادي واما اذا كانت اسم فعل فلها حكم اسم الفعل

العلم

قوله اسم يعين المسمى عرف اولا العلم قبل الكلام على اقسامه
واحكامه ليكون الكلام على معروف والضمير في علمه عائد اما على
الاسم فالاضافة بمعنى من اي العلم من نوع الاسما كل اسم عين
مسماه بغير قيد واما على قوله المسمى اي علم المسميات هو الاسم
الذي يعينها مطلقا فالاضافة بمعنى اللام الاختصاصية واسم
خبر مقدم وعلمه مبتدأ لا العكس لوجهين احدهما انه لا
يخبر عن النكرة بمعرفة والثاني ان العلم هو المخبر عنه ثم
هذا التعريف عند المصنف خاص بالعلم الشخصي لان الجنسي
عنده نكرة في المعنى فلا تعيين فيه وعلى ما هو الحق يمكن
ان يتناوله التعريف ويراد بالتعيين ما يعم الذهني قوله
وقرن لا يخفى انه لا يختص بالموجودين من القبيلة حين وضعه
وهذا ينفي الكلية لان القبيلة التي هي جملة الاشخاص المنسوبين
لجدهم منحصرة في الخارج وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص
ما كان مسماه فردا حقيقيا ولا ما كان مشخصا في الخارج
لان الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في الخارج حين
الوضع فقولهم تشخص العلم خارجي بالنظر للاغلب ويؤيده
ان العلم الشخصي قد يوضع لمعنى ذهني قوله وشذقم
بالذال المعجمة كذا بخط الشيخ ابي بكر الشنواني رحمه الله بهامش
الاشموني وهو ما قاله المكي في حاشية التوضيح وفي حواشي ابن
هشام انه بالشين المعجمة والدال المهملة قوله واسما اتى
وكنية ولقبا التحقيق كما قال التفتازاني في حواشي المطول
ان هذه الاقسام غير متباينة وانما الاختلاف بينهما اعتباري

فلا ينتقض تعاريف بعضها ببعض لان قيد الحيثية مراد في الامور
المختلفة بالاعتبار وان هذه الاقسام تكون في العلم الشخصي
والجنسي على الجملة فلا يلزم وجود كل واحد منهما فيهما اذ لم يقع التلقيب
في العلم الجنسي ويمكن ان يجعل ذلك نكتة لتقديم المصنف هذا
التقسيم عليه ثم انها تكون في العلم الشخصي مذكرا كان او مونثا
وقول بعضهم لم يقع تلقيب الاناث مردود بنقل الثقات
وقد نصوا على ان عنيزة لقب فاطمة محبوبة امرئ القيس وحميرا
لقب الصديقة رضي الله عن ابيها وعنها تنبيه ضبط
الشر الكنية بما كان مضافا مبدوا باب او ام وكانه احترز بالمضاف
من قولك اب لزيد جا اذا سميت به او ابو زيد فا يم اذا سميت
به فان الاول لا اضافة فيه والثاني الاضافة لجزيه لا لكله
قوله واخرن ذا الى آخره محله ما لم يشتهر اللقب والا قدم كقوله
تعالى انما المسيح عيسى فلا ضرورة في قول الشاطبي المغري وقالون
عيسى خلافا للشارح الشاطبي قوله فاضف اذا كان الاسم مجردا
مر الاعتراض عليه ولا يرد على الناظم لانه تعرض في باب
الاضافة ان من شرطها فقد الالف المضاف الا فيما استثني ويبقي
ما اذا كانت الالف في اللقب نحو عمر الفاروق وقال الشاطبي
انه ذاكره بعض طلبة فاس في هذه المسالة واخبره ان بعض
من يشتغل اقرا العربية هناك اجراهما مجرى ما ليس فيه الالف
واللام والشاطبي زعم ان الاضافة فيها لا تجوز لان تلك الالقاب
في الاصل اوصاف جارية على موصوفاتها لكنها استعملت بالالف
واللام وغلبت على بعض من جرت عليه حتى صارت مختصة فهي معتبرة
باصلها من الوصفية وعدم الاختصاص والالف واللام تجوز ذلك
فيها فلا تصح الاضافة فيها الا عند من يجوز اضافة الصفة الى
الموصوف ويبقي النظر في نحو الزبرقان مما ليس بصفة في الاصل
والحكم جريانه مجرى الصفة في منع الاضافة للحظ معنى الصفة
فيه الاخفش انه لقب حصين لصفرة عمامته تشبيها بالزبرقان

وهو

وهو القمر لصفرته قال ولا يرد هذا القسم على الناظم لانه
لم يستحكم فيه معنى اللقب بل بقي على اصله من الوصفية ولهذا
لم يذكره في باب العلم بل في المعرف بال فقال وقد يصير علما بالغلبة
الى آخره فلم يعده من الاعلام المحضة هذا وقد رايت بخط ابن هشام
في التذكرة ما نصه قوله فاضفهما قال ابن الحاجب ان لم يكن
اللقب صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها
اذ لا ينقاس قولهم صلاة الاولى قال وانما يحترز عنه الزمخشري
في المفصل اكتفاء بالتمثيل فانه لم يمثل الا بغير الصفات
قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية
الى الجمود فيجوز الاضافة ولا يستثنى تنبيهان الاول
الحق ان الاضافة لا تجب فيجوز الاتباع والقطع كما ذكره الشر وغيره
قال العارضي هذا القطع ليس اصطلاحيا بل يرفع نعتا
مستقلا او ينصب كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الا شيا
يحكى عن بعضهم في البيان كما سيأتي ومسالة ثاني في البدل
انتهى وفيه ان ابن هشام نص في الجامع على ان البدل يقطع
وجوبا واستحسانا وجوازا وقال هنا في الحواشي فان قلت
انما عهد القطع في النعوت قلت ليس كذلك بل قد
اجازوا وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل ان يقطع واوجبوه
في نحو مررت بثلاثة زيد وعمرو الى ان قال بل قد يقال البدل
اقوى على القطع من النعت لانه من جملة اخرى مستقلة بخلاف
التوابع غيره وعطف البيان شبيه بالصفة في انه موضح او مخصص
فكذا ينبغي ان يقطع النعت الثاني استشكل قول الشاطبي
وعثمان ورشهم فانه اضاف الاسم الى اللقب مع ان ورش مضاف
الى الضمير فليس الاسم واللقب مفردين والجواب
ان هذه مغالطة اذ لم يلقب بالمضاف والمضاف اليه وانما اللقب
ورش واضافته كاضافة زيدية على زيد نا يوم النقا راس زيدكم
وقول الناظم وان يكونا مفردين اي في اصل الوضع لكن يرد حينئذ

على الناظم مثل زيد بهم قفه فان اضافة زيد لبا قفة لا تصح لوجود
اضافة اخرى وان كانت في حكم العدم اذ لا يجتمع في لفظ واحد
اضافتان اخريين فان كان المراد الاضافة بحكم الاصل اقتضى ان
يضاف زيد بهم لبا قفة وذلك غير صحيح وان كان المراد بمجرد
الاضافة ورد بان مثل عثمان ورشهم يضاف فيه الاسم الى
اللقب والجواب ان المقصود ما كانت الاضافة فيه بحق
الاصل واما نحو عثمان ورشهم فلم يتعرض له وان كان حكمهما حكم
المفردين تتمة عبارة الكافية

والاسم قدمه ان يلاقي اللقبا • واتبع ان بعضهما تركبا

او ركبا معا وحيث افردا • اضف وان تتبع فلن تفندا

وفيها مخالفتان احداهما التخصيص بالاسم وثانيهما اجازة
الاتباع في المفردين قوله ومنه منقول قوله في الكافية
الشافية

وما خلا من سابق استعمال • كمدحج فانسبه لارتجال

صريح في عدم الواسطة بين المنقول والمرتجل ولا يرد العلم بالغلبة
لان ضابط المنقول ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقضيته
ان ما وضع لشيء لم يستعمل فيه ثم نقل لغيره لا يسمى منقولا والظاهر
انه منقول قوله كفضل الخ مما شملته الكاف المنقول من فعل
الامر ومثله الناظم باصمت ونوزع فيه بما بينته في حاشية
الفاكهي وغيره باطرقا وفي النهاية اطرقا منقول من الفعل والفاعل تبيل
وقيل عن جمع طريق كخميس واخمسا يعني بعد ان قصر قال ويحتمل
انه في الاصل اطرقن ثم ابدل النون الفا ثم سمي به او اطرق وكتنه
اعرب غير منصرف ثم بطل الفتحة فتولدت الالف قال وهذا وجه
سديد لو قيل في غير الشعر اطرق لكنهم لا يقولونه الا بالالف
قوله وذو ارتجال قال ابن هشام في التذكرة ان قيل
لم قال النحاة منه ذو ارتجال ولم يقولوا ذو بديهة ومثل منهما
فرق فالجواب الارتجال والبديهة عند قوم شيء واحد

وعند

وعند قوم متغايران قال ابن رشيق في العمدة كثير من الموسوم
بعلم هذه الصناعة في بلدنا ومن اهل عصرنا يجعلون الارتجال
هو البديهة وليست به لان البديهة فيها الفكرة والارتجال
ما كان انهمارا وتدفقا لا تتوقف فيه قايله كقول ابن الخطاب السعدي
وقد انشد موسى الهادي يمدحه يا خير من عقدت كفاه حجزته
وخير من قلدته امرها مضر فقال واصلا كلامه

الا النبي رسول الله ان له • فخرا وانت بذاك الفخر مفتخر

قوله وجملة عطف على قوله منقول اي ومن العلم جملة وهذا
شروع في تقسيم اخر للعلم باعتبار غير الذي قبله فلا تنافي بينه
وبين ما قبله فلا يرد ان الجملة قسم من المنقول فكيف يجعل قسيما
له واما قول الشاطبي كما نقله الشهاب رحمه الله في حواشي ابن
الناظم وافره المنقول في الاصطلاح خاص بالمفرد فيقتضي ثبوت
الواسطة بين المنقول والمرتجل وهو مخالف لكلام الناظم في الكافية
وحاصل هذا التقسيم كما اشار اليه الموضح ان العلم اما مفرد
او مركب والمركب ثلاثة اقسام وكلامه في التمثيل صريح في انحصار
المركب في الاسنادي المعبر عنه هنا بالجملة والمزجي والاضافي
حيث قال وما عري من اضافة واسناد ومزج مفرد وما لم يعر مركب
انتهى وبه يتضح قول شيخ الاسلام الانصاري ان المركب التوصيفي
داخل في المفرد قوله ذا ان بغير وبه ثم اعربا انهم قوله ذا ان
الجملة مبنية لا يقال ذا القلب ومفهومه غير معتبر لانا نقول
موصفة لانه في معنى المشار اليه الغريب قال ابن الصايغ على ان
العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكي انتهى وهو انقه
قول الرضي الجملة لا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ انتهى
لكن قال السيد انها معربة تقديرا فيقدر الاعراب في اخرها ومثله
في اللباب ومراده بقوله اعربا ما يشمل اعراب الجزء الثاني اعراب
ما لا ينصرف احترازا من بيان انه علم مركب تركيب مزج وظهور ان ذلك

مقتض لمنع الصرف او احالة على باب ما لا ينصرف مع بنا الجزء الاول
على الفتح او اعراب الاول فقط واضافته للثاني فان الامرين جايزان
فيه ولو قصد الاعراب باعراب ما لا ينصرف لم يشمل هذا وبه يعلم
ان الامرين اللذين اورد بهما النكت منه افعان بغي وجه ثالث
لا يصدق به كلام الناظم وهو بنا الجزين على الفتح فان ذلك جايز
في المزجي ولكن تعريفه المشهور لا يتناوله ولا اعراب الاول واضافته
للثاني وانما يتناول هذا التعريف المركب الاضافي الان يقال
التعريف باعتبار ما هو الاصل فيه والاشهر من استعماله لانه
او ان المراد ما يسمى مركبا مزجيا اذا بني الاول من جزءيه على الفتح واعرب
الثاني يجوز فيه كذا وكذا وليس المراد انه يسمى مزجيا في حالة
جواز اعراب الاول واضافته للثاني او بنا بهما وعلل الرضي
بنا الجزين بالتشبيه بخمسة عشر وقضيته ان المزجي العددي
ليس من المزجي وهو المناسب لظاهر تعريفه لكن القوم عند تقسيم
اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب في الاضافي والمزجي والاسنادي
فلا يخلو مركب عنها سوا سمي به او لا كانت التسمية في كلام العرب
او لا وبه يعلم انه لا يظهر الجواب على اعتراض ابي حيان على حصر المركب
في الانواع الثلاثة بالمركب من حرفين كانما او حرف واسم كيا زيد
بان المحصور ما ورد عن العرب ومما اعترض به ابو حيان لم ترد
التسمية به عنهم وانما يظهر الجواب بان تلك مشبهة بتركيب
الاسناد واكتفي به عنها وحينئذ فاذا سمي بها حكيت وهو ما دل
عليه قول التسهيل لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا او عملا او اتباعا
او تركيب حرفين او حرف واسم او حرف وفعل ما كان له قبل التسمية انتهى
وفي الرضي ما يخالف في بعض ذلك يعني انه اذا كان العددي من المزجي ورد
انه اذا سمي به يحكى كما يقتضيه كلام الرضي وصرح به الناصر اللقاني والناظم
لم يذكر الحكاية فيه في المزجي فليتامل قوله وشاع في الاعلام ذو الاضافة
قال ابن هشام في الحواشي واجروا على لفظه احكام غلام زيد لانهم
شبهوه به ثم اعربوا كلا منهما وعلى كل منهما حكم العلم ومن ثم منعوا

صرف

صرف ادبر واوي في ابن اوى وبنات اوبر للعلمية والوزن وان كان
العلم انما هو المجموع لا الاخير وقالوا جاني ابو بكر بن فلان بترك
تنوين بكر وان كان الموصوف بابن المجموع انتهى ومن خطه نقلت
وبقوله وقالوا جاني يعلم ان اعطا الجز حكم العلم لا يتقيد بالعلم الجنسي
وان وقع التقييد بذلك للدماميني كما نقله في التصريح واقره وبهذا
يعلم ان هريرة في ابي هريرة غير مصروف كما قاله السمني في حواشي
الشفا ووقع في المسالة نزاع بين اهل فاس وتلمسان من بلاد الغرب
واطال في ذلك ابن غازي عند قول الناظم كبنات الاوبر والراعي في الاجوبة
المرضية عن الاسيلة النحوية قوله ووضعوا لبعض الاجناس
علم لم يرد اصطلاح اهل المنطق بل ما يتناول الانواع والاصناف
قوله ومثله برة الخ اشار بها ان يستعمل العلم الجنسي قد يكون معنويا
ومما مثل له بسبحان وفي الجامع الصغير لابن هشام رد علميته بملازمته
للاضافة واجاب الدماميني بان الاضافة التي تبطل
العلمية ما كانت للتعريف او التخصيص واما ما كانت للبيان فلا كحاتم
طي وزيد الفوارس وفرعون موسى واجاب البيضاوي
بان علميته انما هي عند قطعه عن الاضافة وعبارته سبحان اسم
بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما فيقطع عن الاضافة
ويمنع من الصرف قال

قد قلت لما جاني فخره ٭ سبحان من علقمة الفاخر

قوله كذا فجار علم للفجرة فجار مبتدا وعلم خبر وكذا حال قال
ابن هشام في الحواشي وبين برة وفجار فرق لان برة غير معدول
وفجار معدول وبرة معرب بالاتفاق وفجار مبني على الكسر عند
الحجازيين ويكون فجار سبا للانثى بالفجور فيختص بالندا وهو من باب
الصفات لا من باب الاعلام وتعريفه بالندا وفي المحكم في كلام سيبويه
ان فجار علم على الفجرة قال ابن جني هذا تفسير على طريق المعنى لا على
طريق اللفظ وانما فجار علم على الفجرة علما غير منصرف كما ان برة كذلك
ولكن سيبويه اراد ان يعرف انه معدول عن فجرة علما فترك ذلك فعدل

عن لفظ العلمية المراد في التعريف فيهما المعتاد وكذلك لو عدلت
عن يره هذه لغتب براركما قلت فجار وسار سد ذلك انهم عدلوا حذام
وقطام عن حاذمة وقاطمة وهما علمان انتهى وفي ما قاله ابن جني فكان
ينبغي للناظم ان يقول علم لعجزة واطال الشاطبي بما ملخصه انه ليس
المراد بالعجزة المرة من العجوز بل مطلق العجوز وانما عبر بالعجزة
لان فعال كفجار من علام المونث فعبر بالعجزة لبيان اعتبار تانيث
المسمى

اسم الاشارة

عرف بعضهم اسم الاشارة بما وضع لمسمى واشارة اليه ومقتضاه
ان الاشارة الى المسمى من جملة الموضوع له ولا يكاد يصح اذ ليس
الاشارة الى زيد مثلا بهذا اليد من جملة معنى هذا بل هو شا فهد
لتعريف العلم بما عين المسمى مطلقا وقالوا مطلقا يخرج لاسم
الاشارة لان تعيينه لمسماه بقرينة الاشارة فهي خارجة عن
الموضوع له قوله بذا المفرد مذكرا اشر اقا ترا للام مقام الى ومثله
الى لما انزلت الي من خير فقير وقال الزمخشري عدي فقير باللام
لتضمنه معنى سايل قوله في الانثى اقتصر اي ولا تشر بها المذكر
فلا يقال في ان للمونث الفاظا اخر بينا رددها اليه قال المعرب وقوله
في الانثى متعلق باقتصر وحذف نعتها استغنا بنعت المذكر ونبه
نظرا لان المذكر نفسه نعت للمفرد كما قال او لانا لا استغنا بمنعوته
قوله وذان تان للمثنى المرتفع ان اريد بالمثنى اللفظ الدال
على اثنين فالتسمية التي افادتها اللام تسمية المفرد في كليته والمعنى
ان ذان وتان ثابتان للفظ المثنى المرفوع اي لهذا النوع ثبوت المفرد
لكليته فاندفع ان واحدا منهما ليس موضوعا للفظ بل للمعنى وان
اريد المعنى فقوله المرتفع على المسامحة اي المرتفع لفظا او دال عليه
تنبيهان ذان تثنية ذا واما تان فتثنية تا لامرين احدهما
ان الاولى ان يكون المونث كالمذكر وتا نظيره ذا فلتكن هي المثناة
دون غيرها والثاني انها التي تثنيتها اقل عملا فلا تحتاج في الاكثر

من حذف

من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافي انه يصلح ان يكون
تثنية لتا وته وانهم لم يثنوا ذي وذه لئلا يلتبس المونثان بالمذكرين
وقال الشلوبين لم يثن الا تا فان اراد في تثنية ذي وذه فهو
موافق للسيرافي وان اراد ظاهر لفظه فجحد ما ذكرنا وايضا فلا يدعى
انه تثنية ته وان الكسرة قلبت فتحة بغير دليل الثاني
ليس في كلامه ما يدل على ان ذان وتان مثنيان حقيقة اذ لا يلزم
من كونهما موضوعين لاشارة المثنى كونهما مثنيين لكن لما ذكر ما يجري
مجرى المثنى في الاعراب لم يذكرهما فدل ظاهر ذلك على انهما مثنيان
حقيقة والمسالة خلافية والجمهور على خلاف ذلك وحجة الناظم
جريانهما بوجوه الاعراب كالمثنى ولكن يعارضه امران احدهما حذف
الالف وكان القياس قلبها كما تقلب الف عصى ورحى ومنع اللبس
يعارض فانهم ارادوا ان يجعلوا بين تثنية ما حقه ان لا يثنى وما
يثنى فرقا كما جعلوا بينهما فرقا في التصغير حيث قالوا في تصغير
ذا وتا ذيا وتيا فخالفوا بينهما وبين ما يصح تصغيره كعصى ورحى
حيث قالوا عصية ورحية وايضا فقد قيل ان الالف في ذا وتا زائدة
نصا لكوفيين على ذلك في ذا ويلزمهم في تا ان لم ينصوا عليه
فهذا ممكن وان ضعف دليل عند البصريين فالتثنية حجة لهم والثاني
ان هذه الاسما مما توغل في شبه الحرف والتثنية والجمع بمعزل
عما شانه هذا كما ومن وهو وهي باتفاق فكذلك ينبغي ان يقال
في هذه الاسما والجواب عن هذا ان هذه الاسماء
فارقت ساير المبنيات ببعض تصرف فيها لم يقع في غيرها الا ترى
انها تنعت وينعت بها وتصغر بخلاف ساير ما توغل في شبه الحرف
فلما دخلها ما يدخل ساير الاسما المتمكنة اجريت في التثنية ايضا
مجراها وحصل فيها بسبب ذلك الاعراب وهو الذي اشار اليه
الناظم بقوله للمثنى المرتفع فجعله مرتفعا في نفسه لانه موضع رفع
كساير المبنيات وانما ساغ له دعوى ذلك كله حين دخل عليها
ما يختص بالمتمكن وذلك التثنية تغليبا لحكمها على حكم شبه الحرف

كما جعلوا اضافته اي معارضة لشبهها بالحرف فاعربت قوله
وفي سواه ذي بين نبي اذكر نطع ذي بين نبي مفعول اذكر المجاب بنطع
فهو بتقديرات تذكر نطع عند الناظم وفعل الشرط لا يتقدم معموله
على اداته عند غير الكسائي حتى يقوم دليل راجح على جوازه ومفعول
نطع محذوف تقديره بعضهم من العرب ونبه ان بعض العرب يخالف
ذلك والمتبادر من العرب الاستغراق وبعضهم من النحاة وفيه
ان ابن الحاجب يقول بينا هاتين الصيغتين والاظهر ان يقدر اللغة
الفصحى ثم ان ما ذكره المصنف اشارة الى ان التثنية هنا
موافقة للغة الفصحى سماعا وان خالفت قياس المبنيات من انها
لا تثنى او ان ما خالف ذلك يؤول نحو ان هذان لساحران على قياس
ما مر في تقصير حكما لا رسما قوله وبأولى اشر لجمع مطلقا يحتمل
قوله مطلقا امرين احدهما انه يشار به الى اي جمع كان مذكرا
او مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل او غيره والثاني انه يشار به
الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وتفصيل ذلك مذكور في حاشيتنا
على ابن الناظم تنبيه سأل ابن جابر البستي تلميذه
ابن مالك شارح النظم عن الحكمة في ان العرب لم تضع صيغة لجمع
المؤنث في اسماء الاشارة كما في الموصولات فاجابه بان الاشارة
منزلة الايماء باليد فيها يعلم حال المشار اليه من تذكير
وتانيث وافراد وجمع فاستغنوا في الجمع بلفظ واحد والصلة منفصلة
عن الموصول فهي وان كانت بمنزلة جزئه لكنها لفظ مستقل فقال له
يلزم الاستغناء في التثنية فاجاب بانهم لو فعلوا ذلك
لاجحفوا واختاروا الجمع على التثنية في الاستغناء لبعد الجمع من المفرد
وقرب التثنية منه فاستحسنه قوله والمد اولى اي مع الكسر
من غير تنوين لانه المشهور فاستغنى عن التقييد بالشهرة قوله
بالكاف حرفا دليل الحرفية ان الاسم لا بد له من محل من الاعراب
ولا يكون الكاف في موضع رفع لعدم صلاحيتها لذلك ولعدم
مقتضي الرفع هنا ولا في محل نصب للثاني لان المفعول انما ينصبه

فعل

فعل وشبهه والحال وان نصبها الاشارة الا ان الضمير لا يكون حالا
ولا في موضع جر لان اسماء الاشارة لا تضاف ولقولهم ذينك وتينك
فلو كان اسما لاشارة مضافا فاحذفت نونه وبه يندفع قول
الشهاب رحمه الله يجوز دعوى الاضافة فيكون المضاف عاملا
ويمنع قولهم اسماء الاشارة لا تقبل التنكير انتهى بقي ان دعوى ان
كل اسم له محل منتقضة بضمير الفصل وفي منتخب الزجاجي في باب
الفصل لا موضع له من الاعراب وله في الكلام اشباه مثل الكاف
في ذلك ميم اسم تثنى وتجمع ولا يحكم عليها بالاعراب واما اسم الفعل
فالصحيح انه يباشر العوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي
فاعلية ولا مفعولية كما يعلم من التصريح في باب اسم الفعل قوله
واللام ان قدمت ها ممتنعة يجوز نصب اللام مفعولا لقدمت
على ارتكاب تقديم معمول فعل الشرط على اداته وحذف الفاء في جواب
الشرط وهو جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة اي فهي ممتنعة
فان قلت ها هنا اسم وليس لنا اسم على حرفين ثانيهما
لين الا هو وذو قلت اذا سمي بالادوات ففيها وجهان
الحكاية والاعراب قوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان
ظاهره انه يشار بهنا وما ذكر معه الى المكان وان لم يقصد كونه
ظرفا للفعل وليس كذلك بل لا يشار بها الى المكان الا من حيث كونه
ظرفا فهي مختصة بالاشارة الى المكان بهذه الحيثية لا يشار بها
الى غيره ولا يختص هو بها بل يشار بغيرها اليه ومن هنا يشكل
كلام الناظم ايضا لان ظاهره ايضا اختصاص الاشارة الى المكان
بهنا ونحوه بدليل تقديم المجرور والجواب ان الناظم
قد اتى بها بقيد الظرفية وذلك ان لفظ الزمان والمكان اذا اطلق
في عرف النحويين يراد به المكان من حيث هو ظرف للفعل
والزمان والزمان كذلك اما على حذف المضاف كان الاصل
ظرف الزمان وظرف المكان واما لانه صار اسما له عرفا
وقد يستعمل ذلك الناظم الا ترى الى قوله وقد ينوب

عن مكان مصدر واراد عن ظرف مكان فهو انما اراد بالمكان ظرف المكان
وقد عرف ان اداة الاشارة بحسب المشار اليه فان كان مفعولا فهو
مفعولا وفاعلا فهو كذلك اوظرفا فهو على حسبه اذ هو قايم في الكلام
مقامه فاذا اشير الى الظرف من هو ظرف فاسم الاشارة ظرف مثلا بقوله
اشير الى دار المكان معناه الى ما وقع من الامكنة المحسوسة منصوبا على
الظرفية وفي حكم المنصوب ويلزم ان يكون اسم الاشارة كذلك
ظرفا ولذا كان هذا مقصوده فقد لي بالقيد الصحيح للاشارة بهذه
الادوات وعند ذلك يكون ذلك التنبيه على اختصاص هنا واخواته
بالمكان واخراج ذا وذي وما ذكر معهما صحيحا اذ قد يشار بهما الى
الامكنة من حيث هي امكنة ومن حيث تشخصها واجراوها مجرى
الاناسي والاول نحو انما يقضي هذه الحياة الدنيا والثاني نحو اعجبني
هذا المكان وهذا مكان زيد وهذه بقعة عمرو **تنبيه**
قال في التسهيل وقد يشار بهناك وهنالك للزمان انتهى فلاحاجة
لعزو الجلال السيوطي مجي هنالك للزمان لنكت الحاجبية وعبارته
في شرحه **تنبيه** ذكر المعرب في نكته على مقدمة ابن الحاجب
ان هنالك ياتي للزمان مثل هنالك تبلو كل نفس ما اسلفت
انتهى وليس في كلام النكت التمثيل واعترف بوجود المسالة في
التسهيل والاشارة في الاية يحتمل ان يكون للمكان في قوله
تعالى مكانكم ثم رايت في الارتشاف وذكروا انها قد يشار بها الى
الزمان وقد يتاول ما استدلوا به ورايت بخط ابن هشام في
التذكرة وقد تستعمل للزمان وكذلك حيث وثم ومن ثم قال
الزمخشري في هنالك دعا زكريا في ذلك المكان حيث هو قاعد
عند مريم في المحراب او في ذلك الوقت **قوله** او بهنالك انطقن
قال ابن هشام في التذكرة ان قلت **هلا** قال
وبهنالك انطقا **قلت** قد ذكره هنا موصولا بالكاف
فهلا في قوله وبه الكاف صلا في البعد قال **قلت** قد ذكره
هنا بقوله موصولا بالكاف فهلا استغنى بقوله وبه الكاف صلا **قلت**

انما

انما اراد هنا الاعلام بانه يتصل باللام فالمجي بالكاف لضرورة ان اللام
يجي بعدها الكاف لا ارادة التنبيه على جواز ذلك وانما قلت ان مراده
ذلك لانه في مقام بيان البعد هذا ما خطر لي ولا يخفى على انه لا يصح
جوابا عن المصنف لان عنده المحرز لمجي البعد وجود الكاف ولهذا
لا فرق بين اللام وتركها وانما يجاب بانه تبرع بذكر ما علم او اراد الاعلام
بانه مخالف لتميم في انها لا يلحقها كاف ولا لام فلما ذكر الكاف واللام
وقد ثبت ان ما فيه الكاف واللام وقد ثبت ان ما فيه الكاف فقط اللام
يجوز ترك اللام منه اكتفي به انتهى **قوله** او ههنا او ههنا للبعيد فان
قلت هل يجوز ان تلحقهما الكاف **قلت** ظاهر
كلامه انه لا يجوز ذلك لانه جعلهما قسيما لما يلحقه الكاف وجعلهما اتم
ومكي لا يلحقهما الكاف وقال في التسهيل وشرحه انه قد يجوز ههنا
وههنا **تنبيه** رايت بخط ابن هشام في التذكرة ما نصه
نص ابن مالك على انه يقال هاهناك كما يقال هذاك وانه لا يقال
هاهنالك كما لا يقال هذلك وخالفه ابو حيان في هاهناك في شرح
الخلاصة ولا وجه له انتهى

الموصول

قوله موصول الاسما قال الشاطبي مبتدا والذي مبتدا ثان
خبره محذوف كانه قال منه الذي وكذا لان موصول الاسما عام
يدخل تحته جميع الموصولات انتهى **اقول** التحقيق ان خبر موصول
الاسما قوله الذي وما عطف عليه ويقدر العطف سابقا على الاخبار
والخبر في الحقيقة المجموع لكنه لما لم يكن اعرابه من حيث هو مجموع واعراب
بعض الاجزاء دون بعض تحكم اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه
المجموع دفعا للتحكم كما حررناه في حاشية شرح القطر للفاكهي
قوله الاتي التي يمكن حمل الاتي على حذف مضاف مبتدا خبره التي
والتقدير والدال الاتي التي اي الدال عليها من الموصولات هو التي
قوله واليا اذا ما ثنيا لا تثبت فقضيته ان التثنية واقعة

على الذي والتي باثبات اليا وان اليا حذفت وقال في شرح التسهيل
ان العرب استغنت بتثنية اللذ واللت بدون يا عن تثنية الذي
والتي باليا واعترض بانه مناقض لقوله ان تشديد النون عوض
عن اليا المحذوفة وتثبت بضم التا على انه مسند لضمير المخاطب
ولا ناهية واليا مفعول مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة
واما جعله بفتح التا على انه مسند لضمير المخاطب ولا نافية واليا
مفعول مقدم التا واليا مبتدا فقبيح لانه مع عدم المناسبة
لما ذكر انه كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب
والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم فتدبر تنبيه
قيل حقه ان يقول في غير تصغير فانك تقول في التصغير اللذيان
واللتيان واجيب بانه انما حكم على لفظة الذي والتي وهما
مكبران ولم يقل او جمعا لان ذلك على القياس كالقاضي والقاضين
فلا يحتاج لذكره ولانه سيقول جمع الذي الخ فيعلم ذلك وانما
اخره لانه اراد ترتيب الكلام على المفرد ثم المثنى ثم المجموع ..
قوله والنون من ذين وتين شددا ايضا التشديد فيهما جايز
كما كان جايزا في اللذين واللتين ويوخذ الجواز من عدم تحتمه
الحكم بالتشديد حيث اتى به حكاية عن العرب حيث قال شددا
يعني ان العرب شددته وايضا فقدم انهما من المثنى عنده والمفرد
بالتخفيف وايضا فقدم انهما من المثنى عنده والمفرد بالتخفيف
وايضا فتريتهما بما التخفيف فيه جايز قال ابو حيان وسالني
بعض من لقيناه من اهل النحو بديار مصر عن قولهم هذان ما النون
المزيدة قلت الاولى قال الفارسي في التذكرة هي
الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها قلت
لم يكثر العمل في ذلك لانا نكون قد زدنا نونا متحركة ثم اسكنا
الاولى وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى وحركنا الثانية
بالكسر على اصل التقا الساكنين ثم ادغمنا وعلى ما زدته يكون زدنا
نونا ساكنة وادغمنا فقط وهذا اولى لقلة العمل انتهى قال

بعض

بعض الافاضل وهذا ينبني على انه اذا دار الامر بين ارتكاب المحذور
وتقليله العمل ايهما اولى قوله وتعويض بذاك قصدا ذاك اشارة
الى التشديد المذكور ولما ذكره شاملا لاسم الاشارة والموصول
كان تقليله شاملا لهما واتى بالاشارة المقتضية للبعد اشعارا
ولانه قصد قريبا وهو ذان وتان وبعيد او هو اللذان واللتان
ولانه قد يعامل القريب معاملة البعيد وبالعكس والمعنى ان العرب
قصدت بهذا التشديد ان تعوض من الحرف المحذوف في التثنية
فارادوا ان يجعلوا التشديد كالعوض مما حذف فواجبرا له وانما
لم يعوضوا في يد ودم ونحوهما اذ قالوا يدان ودمان لان التعويض
سماع لا يقال به الا حيث اضطر اليه وذلك اذا نقل الاثرا بهم
عوضوا في عراف واسطاع الها والسين مع سلامة العين فيهما
ولم يعوضوا في اقام ورايات وان سلموا انه قياس فانما يكون التعويض
مما كان التثنية هي المتسبب في الحذف منه كالذي تجز فيه او يكون
التعويض عند وجود سببه مطلقا وهو الاعم كاسطاع مما يحصل
التعويض عند وجود سببه اصابه وتبدم فلم تكن التثنية سببا
في الحذف منه وقصد فيهما عدم التعويض اذ لو قصد التعويض
للزم العوض كما فعلوا في عده وعوه واسطاع ونحوه واعلم
ان المصنف ليس من عادته تعليل المسايل لان القصد ذكر الاحكام
القياسية بل الضروري من ذلك والتعليل زايد على الضروري
لكنه تعرض هنا للتعليل قصد التنبيه على التنكيت على المخالف
الذي زعم ان التشديد دال على المرتبة القصوى في الاشارة
وهو يقتضي المرتبة الثالثة ولهذا اخر الكلام على ذلك الى هذا الباب
ليويد ما ذهب اليه بالتشديد في اللذين واللتين واستدل
ايضا على ما ذهب اليه بقراءة احدى ابنتي هاتين بالتشديد
مع قرب المشار اليه ولا بد ان يضم الى ذلك ان الاصل عدم تنزيل
القريب منزلة البعيد وقد تبين من كلامه وان لم يكن مقصودا
له نفي تقليلين مذكورين في كلامهم للتشديد في اللذين واللتين

احدهما انه جي به للتفرقة بين ما كانت النون فيه عوضا من الحركة
والتنوين كالرجلين وبين ما كانت عوضا فيه من الحرف كالذين وهذين
وهذا يقتضي ان مجرد النون في هذين واللذين هو العوض الا ان
يريد ان التشديد لحق للامرين للعوض وللفرق والثاني ان التشديد
لحق للفرق بين المبهم وغيره من حيث كان المبهم لا تصح اضافته
بخلاف غيره وكلا التعليلين ممكن وما ذكره المص اظهر لكن لصحته ما لم نقل
ان الناظم يريد التشكيك على قائلهما وما قررناه من ان الناظم جعل
التشديد في اللذين واللتين دليلا على ما ذهب في ذين وتين اندفع
ان التشكيك على المخالف انما هو في ذين وتين فينبغي ان تجعل الاشارة
في قوله ونحو بعض بذاك قصدا عائدة عليهما فقط مع ان اشارة
التعقيب تدل على قصده للشمول فتدبر هكذا ينبغي تحقيق المقام
قوله بعد ما استغنها من نكرها واضافتها وهذا يبطل قول
من منع في قوله اسم يعني من مبين ان يخفض مبين على الصفة
لمن مدعيا ان هذه الادوات التي يراد بها الالفاظ لا تكون
الا معارف وقد يقال لا نسلم ان الاضافة لا تجامع المعرفة
عند ازالة اشتراك عارض ونحو ذلك كما مر في سبحان وهذا
وقد مر ما وان كانت لما لا يعقل لان موصوليتها داعيها باتفاق
بخلافه تع من وان بعضهم خالف فيه محتجا بانها لمن يعقل فليس
فيها الابهام الذي في ما المقتضي لاخراج ذا من الاختصاص الى
الابهام والاحتياج الى الصلة والظاهر من قوله ومثل ما انها
موضوعة لما لا يعقل ويدل له الاحتجاج المتقدم ويحتمل
ان المراد انها مثلها في الاطلاق على المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا
وتانيثا لا انها تقدم لانها قد تكون للعاقل كذا قالوا ولا بد ان يثبتوا
ان ذلك بالوضع والا فقد تستعمل للعاقل واعرب بعضهم
هنا قول الناظم او من عطف على ما من قوله ومثل ما والمعنى
ومثل من يعني ان ذا يكون مثل ما ومثل من ولا يخفى ما فيه
من الخروج عن الظاهر وتفويت الاشتراط من كونها بعد من قوله

اذا لم تلغ ظاهره جواز الالغا مطلقا ومشى عليه الشارح ونص ثعلب
في الامالي وابن الدهان في الغرة على انهما انما تلغي بعد ما تنبيه
يحتمل ماذا صنعت وجهين ذكرهما الش وقال ان اثرهما يظهر في الجواب
والبدل ثم قال ولذلك يجي الجواب فعليا تارة واسميا اخرى
واعلم انه قيد ظهور اثر الاحتمالين بما اذا فرغ ما بعد ذا من
ضمير الاستفهام او ملابسه واورد عليه ان ظهور اثرهما يظهر
ايضا اذا لم يكن ما بعد ذا مفرغا ايضا نحو ماذا صنعته اذا جعلت
ماذا ملغاة فيجوز ان يكون منصوبا بفعل يفسره ما بعده وان يكون مرفوعا
على الابتداء وصفته الخبر واجيب بان الاحتمالين اللذين
ذكرهما على تقدير الالغاء وعلى جعلها موصولة وهذا انما يتحقق
عند التفريغ المذكور وما اورد عليه تقدير جعل ذا ملغاة ورد
بانه على تقدير جعل ذا موصولة الرفع متعين كما في الابدال
وعلى تقدير جعلها ملغاة يجوز الرفع والنصب وجواز الرفع لا ينافي
الاحتمالين المذكورين لتحققهما فيه فقد ظهر اثر الاحتمالين فيما
اذا لم يفرغ ايضا وان ما ذكره من جواز الوجهين في الجواب بتقدير
الفعل والاسم انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في احد
جزئيه فيعيد المبتدا الذي تكلم به السائل او الفعل نحو ماذا
كتبت وقد كتبت مصحفا فيقال مصحفا بتقدير كتبت مصحفا او مصحف
بتقدير هو مصحف اما اذا لم يكن موافقا له في الفعل تعذر تقديره
لاخلاله بالمعنى كما اذا سمع السائل صوتا ظنه ضربا فقال من ضربت
فينبغي ان يكون الجواب صوت مناد اي هو صوت مناد ولا يجوز
النصب لانه لا يصح ضربت صوت مناد وعلى هذا قوله تعالى
قالوا اساطير الاولين لا يجوز النصب لانه يصير التقدير انزل اساطير
الاولين وهم لا يقرون بالانزال بل ينكرونه فقوله اساطير الاولين
في المعنى نفي للانزال قال بعض الفضلا ويمكن تقدير الفعل
ويكون من باب التهكم لا على اعتقاد انه انزل شيئا ونظيره قول
فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فان فرعون لا يعتقد

ان موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام كان رسولا ومع ذلك
كان يحبونا قوله وكلها الخ اي كل الموصولات نصها ومشتركها وبعد
ظرف في موضع الحال من قوله صلة لا ظرف ليلزم لانها لا تكون في
بعد نفسها والظرف محل لعامله وفاعل عامله فان جعلت يلزم
حالا من الضمير وقدرته رافعا لصلة واخرت بل رجحت كونه
بالتاجاز في بعده الوجهان واظهر قوله بعده انه يمتنع تقديم
الصلة او شي منها على الموصول واما فيه في وكانوا فيه من الزاهدين
فيتعلق بمحذوف دل عليه الصلة وقولهم ما لا يعمل لا يفسر
عاملا خاص بباب الاشتغال ولا يمتنع تقدم اجزا الصلة بعضها
على بعض وان وقع للشهاب رحمه الله في حواشي المختصر ما يخالفه
كما نبهنا عليه في حواشي المختصر شرح البعدية وان كان لا يلزم
منها الانفصال الا انها ظاهرة فيه وحينئذ لا يجوز الفصل بين
الموصول وصلته باجنبي قوله على ضمير لايق اي باللفظ
والمعنى جميعا ان اتفقا وباحدهما ان اختلفا واذا قيل انت الذي
فعلت فلا عايد لبا الذي ونقل ابن هشام عن الجمهور على انه قال
ذلك وقال المازني ان عاد على انت قوله وجملة ليس عطفا على صلة
لوجهين احدهما الاخلال ارتباط قوله الذي وصل البيت حينئذ
والثاني انه يلزم منه عطف الشي على نفسه لان الصلة هي الجملة
او شبهها بل الواو للاستيناف والكلام خبر مقدم ومبتدا
مؤخر واصله والصلة جملة او شبهها كذا بخط ابن هشام
اقول قد مضى ما في جعل الواو للاستيناف وما المانع من ان
يكون ما هنا من عطف المفصل على المجمل تنبيه من الوصل
بشبه الجملة نحو جا الذي سواك على ان سوى مشبهة بعند
ولدى لانها فيها لفظا ومعنى لا بغير لانها تقطع عنها في اللفظ
ولم تشبه الظرف وعلى كونه من الجملة على تقديرها خبر المبتدا
محذوف اي الذي هو سواك او فاعل لفعل محذوف اي ثبت سواك
كما في ما انت في السما تجما قوله الذي وصل به يحتمل مرفوع ومحل
ان

ان يكون ضميرا فيه عايد الى الموصول المتقدم ذكره ويحتمل
كونه الظرف ومعنى قوله الذي وصل به الذي وصل غير الالف
واللام به بدليل ما بعده قوله وصفة صريحة لما كان لال الموصولة
شبها بحرف التعريف من حيث الصورة وحرف التعريف انما يدخل
على المفرد وشبها من حيث المعنى بالذي وهو انما يدخل على الجملة
وجب ان يدخل فيها لفظه مفرد ومعناه جملة وهو اسم الفاعل
والمفعول عملا بالشبهين هذا وقال ابن هشام ربما اوهم كلامه
ان الصفة المذكورة لا جملة ولا شبه الجملة وليس كذلك وانما
مراده ان ينص على ما يقع صلة الالف واللام مما تقدمت الاشارة
الى انه يقع صلة للموصول على الاطلاق واما قول المفصل واسم
الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وموضع المرفوع به جملة واقعة
صلة فرده السخاوي تنبيه اورد الشاطبي على تقييده
بالصريحة ال الداخلة على الوصف في الحارث ونحوه فانها موصولة
قطعا والا لم يلمح بها الصفة مع ان مدخولها ليس بصفة صريحة
نعم لا اشكال على ما ذهب اليه الخليل من ان مدخولها صفة
صريحة اخرجوها عن العلمية وادخلوا ال عليها قوله معرب
الافعال ولا يكون فعلا ماضيا اي في العطف نحو المغيرات
صبحا فاثرن قوله قد يشترط ان تكون الصلة مباشرة للموصول
والا فنحو بمجتبي الصابر ويعتكف كثير لا قليل تنبيه اذا
وصلت ال بالجملة فهل لها محل من الاعراب لحلولها محل المفرد او لا
محل لها اخذا باطلاقهم ان جملة صلة الموصول لا محل لها فيه نزاع
للدماميني والشمني بيناه في حواشي الفاكهي قوله اي كما قال
الشاطبي انما فصلها مما قبلها لما تعلق بها من الاحكام التي انفردت
بها عن سائر اخواتها من الاعراب في حال والبنا في حال والاضافة
وان لها بحسب البنا تعلقا بمسالة حذف الضمير من الصلة ففصلها
لها لاجل ذلك انتهى وقوله وانما فصلها الى اخره اي وكان حقه
ان يذكرها قبل قوله وجملة او شبهها الى اخره وحاصل الجواب

انه لما خالفت صلتها صلة غيرها بحذف العايد المرفوع وايما وارام
النصب على ذلك اخرنا ليتخلص من ذلك للكلام على حذف العايد
وقول الناظم كما اي في اطلاقها على المعاني المتقدمة من الافراد
الخ والاقرب عندي ان المراد انها مثلها في كونها لما لا
يعقل وقول عمران ذلك ليس مرادا لانها تكون للعاقل فيه ما تقدم
في ذا فتدبر قوله واعربت ما لم تضف الخ اما بنيت اذا اضيفت
وحذف صدر صلتها لانه لما حذف صدر الصلة وهو مرفوع
ولا يحسن حذفه مع الذي دخلها نقص بازالتها عن رتبتها
فعادت الى اصلها ومقتضى القياس فيها من البنا وضعف المعارض
وهو الاضافة هذا خلاصة ما قاله ابن يعيش وهو عندي كغيره
مما في الشروح والحواشي لا يقتضي تخصيص البنا بهذه الحالة وهو
المقصود والوجه ان يقال انها في هذه الحالة كالمنقطعة عن
الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البنا وهو الافتقار الى الجملة
اما لفظا فلقيام ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر
الصلة لكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد
واما نية فلانه لا ينوي المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو
موجود قوله وفي ذا الحذف ايا غيرايّ يقتفي ان يستطل وصل
ظاهره ان ايا لا يشترط فيها الطول وقال بعضهم واما لم
يشترطوا الطول في اي للزومها بلزوم اضافتها لفظا او معنى
انتهى وظاهره انه لا فرق بين اي وغيرها في انه لا يحذف
العايد الا اذا طالت الصلة غاية الامر انهم لم ينصوا على اشتراطه
في اي لعدم الاحتياج اليه للزومه لها قوله في عايد متصل
متعلق بمنجلي اي متضح فيه اما كثير لقلة النقل واما واضح لدليله
انه فضلة ومفهومه انه في غير ذلك ليس كذلك وذلك لانه
في المبتدا قليل غير واضح لكونه مطلوبا من وجهين كونه عايدا
وكونه احد جزئي الجملة وفي المنفصل يفوت الغرض قال ابن
هشام في الحواشي التحقيق انه لا يشترط الاتصال مطلقا بل يشترط

ان

ان لا يكون لتقديم او حصر يعني فلا يرد وبرضيني بما انيلتهم
ومما رزقناهم ينفقون واجاب بعضهم بغير ذلك كما بينته
في حواشي الفاكهي ويجوز كون كثير منجلي في عايد من التنازع ان جعلتهما
خبرين فان جعلت منجليا صفة لكثير امتنع التنازع وتعين
تعلق بمنجلي لان الوصف لا يوصف قبل العمل كذا بخط ابن هشام
ورايت بخط ابن قاسم الغزي لك ان تقول قوله كثير منجلي
في عايد الخ يقتضي بمفهومه انه في العايد المنفصل قليل خفي وليس
هذا مرادا فانه اذا كان العايد منفصلا لا يجوز الحذف اصلا
لا بقلة ولا بكثرة وايضا فكيف يقال حذف خفي ولم يتعرض احد
من النحاة لهذا الحذف الخفي قوله ان انتصب بفعل الخ قيل
لا بد ان يقيد الفعل بكونه تاما وفيه ان الناظم لا يراه وقد
صرح بذلك وعليه تخبير الخبير ما كان عاجله ولا بد ايضا ان لا يكون
ثم ضمير غيره وفيه انه معلوم من قوله وحذف فضلة اجز
ان لم يضر فالمنع لا يختص بالضمير الذي يعود على الموصول ولا بد
ايضا ان لا يكون موكدا او هذا مبني على منافاة الحذف والتاكيد
والخليل وسيبويه نصا على ما يخالفه كما ذكره في مباحث شروط
الحذف من مغني اللبيب ويوسد ذلك حذف خبر ان
والمقصود بها تاكيد الحكم كما لا يخفى وقوله في المغني ان التاكيد
نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر لا يخلو عن نظر ولا بد ايضا
ان لا ينسق عليه وهذا انما لا يظهر الاختلاف فيه مع الاتفاق
على جواز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فتدبر
قوله او وصف حقه ان يقول غير صلة لال كجا الضاربه زيد
فان سمع لم يقس قال ابن هشام في الحواشي التحرير انه مع
الضرورة نحو ما المستقر الهوى محمود عاقبة او ممتنع نحو جا
الضارب زيد لانه ملبس اذ لا يدرى هل المراد الضاربة
او الضاربها او الضاربهما او الضاربهم او الضاربهن واما ان
قليل نحو ما انت موليك فضل فاحمد الله به فقليل وتلخص انه

لا كثير ولا مستخلي بل اما ممتنع مطلقا واما ممتنع في النثر جايز في الشعر
واما جايز في النثر بقلة وغلط ابن الناظم هنا فمثل المسالة الوصف
بقوله في المعقب البين قوله كذاك حذف ما يوصف الخ قال ابن هشام
يوهم كذا ان الحذف كثير مستخلي ولا ادري هل اراده ام لا وكذا في
في البيت الذي بعده وقال ايضا ان قلت قال الزمخشري
التقدير يعذب من يشا تعذيبه ويرحم من يشا رحمته والمعنى
على ما ذكر قلت ينبغي ان يقال ثم قدر حذف المضاف
فانتصب الضمير ثم حذف ثم الممتنع ان يحذف المضاف اليه وحده
قوله كذا الذي جر قال ابو البقا لما يقتضي ما امره التقدير
ما امره به ولم يزد على ذلك وفيه نظر فانه ان قدر اسقاط الخافض
فقط لزم ما امرتهوه فيتحد الضميران متصلين او ما امره اياه
فيحذف المنفصل انتهى وفيه نظر علمته مما سلف عند قوله في عايد
متصل وقال ايضا قالوا ان من الضرورة قوله
فاصبح من اسمانيس كفايض على ما لا يدري بما هو قابض
لانه نظير مررت بالذي فرحت وهو خطا انما اصله قابضه والبا
زايدة والعايد حذف منصوبا على راي الاخفش ومخفوضا على راي
غيره فهو ضرورة من هذا الوجه لا غير

المعرف بأداة التعريف

كان القياس ان يقول ذو الاداة ولا يقول المعرف كما لم يقل في
اخوته المعرف بالاضمار ومكذا ثم بعد بمخالفة النظاير لا حاجة
لاضافة الاداة المعرفة الى التعريف فانه غير محتاج اليه قوله
ال حرف تعريف اي بتمامها والهمزة اصلية وهو مذهب الخليل
او اللام والهمزة زايدة وهو مذهب سيبويه ومراده ان الهمزة زايدة
في الكلمة لا عليها وكل من نظير كحروف المضارعة وسين الاستقبال
والف المفاعلة فاندفع قول اللقاني لا معنى لان ال بجملتها معرفة
الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة

زايدة

زايدة قوله او اللام فقط قال المعرب ال مبتدا وحرف خبره
واو حرف عطف واللام معطوف على ال انتهى فان اراد انه من عطف
المفردات اقتضى ان قوله حرف خبر عنهما وفيه ان الظاهر حينيذ حرفا
بالتثنية وان اراد انه من عطف الجمل فيحتاج الى التنبيه على ان خبر
اللام محذوف وفي الحواشي لابن هشام ما نصه لينظر في زيد او عمرو
قايم هل ثم حذف او هو خبر عنهما انتهى ومن خطه نقلت اقول
ما مثل به ليس نظير كلام المصنف لان الخبر في كلام المصنف متوسط
وفي المثال متاخر والمقرر في مساله ثلاثة اقوال ثالثها التخيير
كما في شرح القطر للفاكهي وتفصيله في حواشينا عليه واما كلام
الناظم فالظاهر انه خبر عن الاول وخبر الثاني محذوف قال
في الارتشاف العرب تقول زيد قايم وعمرو فتحذف خبر الثاني انتهى
وهذا وان كان في العطف بالواو وكذا الاقوال الثلاثة المذكورة
في مسئلة تاخير الخبر لكن او التنويعية مثل الواو في وجوب
المطابقة كما نص عليه الابدي قال ابن هشام في بحث
الجملة المعترضة من المغني وهو الحق والظاهر ان او في كلام الناظم
للتنويع لا للشك لان الغرض الاشارة الى الخلاف في حرف التعريف
وتنويع الاقوال لا الشك فيها وتجويز بعض الشارحين ذلك غفلة
عن هذا وحينيذ فالواو في مثال ابن هشام للتنويع والا لم يناسب
ان ينظر به كلام الناظم من هذا الوجه ايضا وتكون او في كلام
الناظم للتنويع قلت ان الظاهر اذا جعل اللام عطفا على ال
من عطف المفردات ان تقول حرفا لكن يرد عليه ان حرف التعريف
واحد لا متعدد لكن اختلف فيه فالاقرب ان يكون ال خبرا مقدما
واللام عطفا عليه وحرف تعريف مبتدا ويعينه ان المعنى على الاخبار
عن حرف التعريف بانه ال او اللام لا العكس وعلى كون او للشك
لا حذف في كلام الناظم والمثال قال في الارتشاف نقلا لاخفش
انه يجوز في العطف باو كون الخبر للاول وللثاني وقال ابن عصفور
للثاني ويكون الضمير على حسبه فتقول زيد وهند قايمة وهند

وزيد قايم وبه يعلم ان تنظير ابن هشام محل نظر لانه يوهم عدم
النقل في ذلك قوله فنمط عرفت لعل فايدته الاشارة الى انه
لابد من الهمزة وان قبل المعرف اللام وهذا اقرب مما نقله النكت عن
ابن هشام قوله وقد تزاد الخ فيه قول الشارح تزاد اداة التعريف
ان تزاد بالتاء من فوق وان ضمير عايد على ال بقيد التعريف وفيه بعد
ويحتاج الى التاويل بان المراد تزاد الاداة الموضوعة للتعريف وقال
ابن هشام الاحسن ان يقرا يزاد بالياء اخر الحروف ليناسب حرف تعريف
وقوله لازما ولم يقل لازمه والقول بان التقدير زيد الا زما تكلف
ولا تعده على حرف التعريف لانه لا يزاد وقد يقال انه عايد على ال
لا بقيد قوله حرف تعريف مثل له عندي درهم ونصفه اي ونصف
اخر وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقال
ايضا لينظر في قوله وقد تزاد مثل هو من باب الاستخدام انتهى اقول
اذا كان المراد بال اولا المعرفة كان من الاستخدام ثم اقول اذا
كان المراد بال اولا المعرفة ليس في كلام الناظم تقييد ال اولا بالمعرفة
والترجمة لا توجب ذلك والا لم يصح التعرض لغير المعرفة فقوله
او لا الحرف تعريفه حكم على تلك اللفظة والضمير في تزاد عايد
عليها وكانه قال ال على قسمين معرفة وغير معرفة وهي اما زايدة
لا تفيد معنى اخر او تفيد لمح الاصل والمحكوم عليه في نحوه اللفظ
من حيث هو وبما قررناه يعلم ان جميع ما قيل في قوله وقد تزاد
يقال في دخل من قوله وبعض الاعلام عليه دخلا وان اقتصروا على
الاول تنبيهان الاول قال ابن هشام حاصل الامر ان ال
يوتى بها مع الحاجة اليها وهو الغالب واليه الاشارة بقوله فنمط
عرفت وتارة لا يوتى بها مع الحاجة اليها وهذا القسم اغفله
الناظم لقلته ومنه عداه طفت علما تكرين وايل وقوله ابن عمك
يدل على ان المحذوف لام التعريف البيت الاول فان لام على مفتوحة
ولام التعريف ساكنة وهي الموجودة وتارة يوتى بها مع عدم
الحاجة اليها وهذا تعرض له الثاني قوله وقد تزاد لا يدل

في

٣٨

في ان هذه الزيادة موقوفة على السماع بل على قلة ذلك كما يشعر
به قد لكنها لا تشعر بقياس ولا بعدمه لان القليل قد يقاس عليه
بخلاف ما اذا اتي بلفظ القلة ولا شك ان هذا النحو مما لا يقاس
عليه اذ لم يكثر ولا ظهر فيه وجه قياس وهذا في الزيادة اللازمة
واما التي للاضطرار فاولى بعدم القياس في النثر وهو واضح وفي
الشعر لعدم الكثرة ككثرة قصر الممدود وصرف ما لا ينصرف وقد
اومى الناظم الى ذلك بعدم الاتيان بقانون كلي والاقتصار
على الامثلة قوله ولاضطرار اي وغير لازم لاضطرار كحذف
اكتفا بالتقابل قوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب
فيه سوالان احدهما انه اوجب حذف ال في الندا وقد تقرر
ان في ندا مصحوب ال ثلاثة اوجه ما ذكر والتوصل باي والتوصل
باسم الاشارة والثاني ان هذا الحكم ان كان ضروري الذكر
هنا فكذلك ما تقدم مما فيه ال زايدة او غيرها فكان حقه
ان يذكر حكمهما مع ال والاضافة وان لم يكن ضروريا وانما باب ذلك
باب الندا او باب الاضافة فكان من حقه تاخيره لابوابه والجواب
عن الاول ان من شرط ال التي يتوصل باي او باسم الاشارة الى ندا
مصحوبها ان تكون جنسية وال في النابغة والصعق ليست
كذلك فلم يبق الا الحذف وعن الثاني ان مراده هنا لزوم ال في ذي
الغلبة لا بيان حذفها مع الندا والاضافة ومعنى كلامه ان ال
لا تحذف من ذي الغلبة الا لعارض يلزم معه حذفها اه وقد قيل
من الكلام واما ما تقدم فغير محتاج الى هذا التنبيه لان الزايدة
لا تحذف البتة اما لانها لا تقبل الندا ولا الاضافة كالان او لا تقبل
احدهما كالذين واللاتي وهي لا تقبل الحذف في الندا الصلاحية اي
معهما واما [illegible] فلم يعتد بما يكون فيه على قلة من الاضافة [illegible]
واما التي للمح الاصل فقد قال فيها ما تقدم قريبا وحذفه سيان فصارت
في عداد المعرفة فان قيل بقي عليه موضع ثالث يجب فيه
حذف ال قياسا وذلك مع لا التي لنفي الجنس نحو لا [illegible]

طالع ولا نابغة بعد نابغة بني ذبيان فالجواب ان دخول لا
على العلم قليل غير مقيس كيف وشرط اسمها ان يكون نكرة

الابتداء

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتراكيب الافادية كلها راجعة
عندنا لاعتبار الى جملتين اسمية وفعلية ومنها الجملة الندائية لان
حرف الندا نايب عن الفعل كما في التسهيل واما كلامه هنا فيحتمل للقول
بانها قسم مستقل مركب من الحرف والاسم بدليل انه لما فرغ من الجملتين
ذكر الندا مقطوعا عما قبله وكون الحرف نايبا عن الفعل امر تقديري
ويحتمل لما في التسهيل واخر ذكر الندا لما فيه من كون الفعل مقدرا
ابدا او بوافقه ذكره مع التحذير والاغرا قوله وقس اي على المثالين
المذكورين ما اشبههما فيقاس على زيد عاذرما عدم حقيقة او
حكما عاملا لفظيا وعلى اسار ذان كل وصف سابق رافع لما انفصل
واغنى ويحتمل ان يكون قوله وقس راجعا الى المسالة اسار ذان
وهو اقرب مذكور ليبين انه مقيس لان المبتدا اصله ان يوتى
له بخبر وان لا يستغني عنه بغيره فلما اتى بالمثال كان مظنة ان
يتوهم انه مسموع غير مقيس او ليبين انه لا يختص الاستفهام
بالهمزة او لا يختص الوصف بكونه اسم فاعل او لا يختص الوصف
بما فاعله مثنى او لا يختص مرفوعه بكونه فاعلا او انه قياسي
لاجايز من غير قياس كجواز قايما زيدا ولو الرشد فهذه سبعة
احتمالات تنبيهات الاول اقتضى اطلاقه جواز الفعل
على اسار ذان ان يقال به فيما اذا كان بعد الصفة ضمير منفصلا
نحو اراغب انت عن الهتي وقد نص على جواز ذلك في شرح التسهيل
وانبنى على ذلك جواز عدم المطابقة فيكون الضمير المنفصل فاعلا
البتة نحو اقايم انتما واضارب انتم قال الشاطبي وهذا فيه
نظر لان المنفصل لا يكون فاعلا مع امكان اتصاله وانما يكون فاعلا
اذا لم يمكن اتصاله نحو ما قايم الا انت والمجيبي الضاربه انا اما اذا

تالي

تالي انفصاله فانفصاله يدل على انه مبتدا اقدم عليه خبره واثنني
بعض المتاخرين الضمير المنفصل فلا يجوز كونه فاعلا ولا كونه غير
مطابق للصفة لا اشتراطها فوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي
هم لم يبرو الا يتنسد بدليا لانه خبر وهم مبتدا ولو كان فاعلا
لخفف الياء ثم قال والجواب ان انفصال الضمير هنا هو الصواب
لان الصفة توجب انفصال الضمير واذا وقع الضمير بعدها مطابقا
احتمل ما يحتمله الظاهر والحديث جاء على احد الجايزين وارادا ببعض
المتاخرين ابن الحاجب وهو تابع للكوفيين قال في الباب الخامس
من المغني في باب المبتدا واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية
يعني من نحو اقايم انت ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه
الاجماع على ذلك وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا
عنه لا يقال قام انا والجواب انه انما انفصل مع الوصف
ليلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه
يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل
فلذلك احتمل معه الفصل وان المرفوع بالوصف شديد في اللفظ مسد
واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان
مذهبهم قوله تعالى اراغب انت وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما
فان القول بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الاية يودي
الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت يودي الى
الاخبار عن الاثنين بالواحد انتهى وبه يعلم ان شرط الزمخشري
وابن الحاجب في مرفوع الوصف ان يكون ظاهرا مخرج للضمير الشامل
للمتصل لان ما في المثال والاية كذلك فعلم رد ما في التصريح من
ان مرادهم بالظاهر ما قابل المستتر فالبارز عندهم من الظاهر
بقي انه يرد على قول المغني ان المبتدا اجنبي من الخبر انه لا يظهر على قول
الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا ولا بد في الرد ان يكون مسلما عند
الخصم الثاني يستثنى من اشتراط الانفصال حكاية المازني اقايم
اخواك امر قاعدان فقاعدان مبتدا لانه عطف بام المتصلة

على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون
في الثواني او يقال التقدير ام هما قاعدان وان المعطوف الجملة
ولا يجوز ان يكون قاعدان مشاركا للقايم في المرفوع بعده لانه
فاعل لا خبر فلا يتقدم على رافعه ولانه كان يجب حينئذ على اللغة
الفصحى ان يقال ام قاعد الثالث من الاعتماد على الاستفهام
قولك من مكرم اخواه دون من مكرم اخواه وان كان اضارب الزيدان
ام مضروب الزيدان كلاهما من الباب فالجواب من مكرم اخوه
بكسر الراء من فيه مفعول مقدم فتقديره او هو المبتدأ وقولك من مكرم
بفتح الراء من فيه مبتدأ لانه لا منصوب له ومكرم خبر واخواه
فاعل وليس الوصف هنا سابقا وشرطه ان يكون سابقا رافعا
ما انفصل واغنى وانبنى على هذا انك اذا قلت من مكرم اخواك
او اخو زيد ولو فتحت الراء لم يجز لكون الخبر المشتق لا ضمير معه
قوله وكاستفهام النفي صرح اطلاقه دخول ليس وما التميمية
والحجازية اذا عدم شرط من شروط اعمالها نحو ما ان قايم اخواك
وما قايم الا اخواك وقد صرح بذلك في شرح التسهيل قال
الشاطبي فان كان ذلك بسماع يقاس عليه فلا عتب وان كان ذلك
بالقياس النظري فهو غير مسلم لامور احدها انه اناب مرفوعا عن
منصوب وهو خبر ليس وما الحجازية وذلك غير موجود في كلام العرب
فان وجد فيحفظ لا يعتد به وقد منع ابن خروف ان ينوب منصوب
عن مرفوع في نحو ضارب زيدا والثاني ان عمل الصفة في باب اسم
الفاعل انما حصل في موضع قوي فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد
ودخول النواسخ مناف لذلك لانها مقوية لجانب الاسمية لاختصاصها
بالدخول على المبتدأ والخبر وعدم قبولها للدخول على الفعل والثالث
ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدأ وخبر فان اجيب
عن الاول بان المنصوب قد ينوب عن المرفوع كما في قولهم ضربي زيدا
قايما واذا جاز فليجز عكسه وعن الثاني بان النواسخ قد تدخل
على ما لا خبر فيه بل ناب عنه غيره كما حكى ابن كيسان عن الكسائي

من

من دخول ان على نحو كل رجل وضيعته وذلك قولهم ان كل ثوب لو ثمنه
قيل لم يبلغ مثل هذا ان يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس
كلام العرب تنبيه لا يحصل الاعتماد على غير الاستفهام
والنفي ولذا لم يتعرض له الناظم فلا يجوز في نحو زيد قايم ابواه
ان يكون قايم مبتدأ وابواه فاعل سد مسد الخبر لان ما جرى على
المبتدأ وقع نكرة وحق الخبر ان يكون نكرة فقد وقع في موضعه وعاد
مما تعلق به الضمير على المبتدأ فلم يجز ان ينوى به غير موضعه لانه
شبه التهيئة والقطع ولان الخبر الذي هو قايم ان اعتقد انه
مبتدأ صار من قبيل قايم الزيدان لانه اذ ذاك مقطوع من زيد
والجملة هي الخبر فصار قايم ابواه جملة مستقلة فلم يبق
للمبتدأ الذي هو قايم ما يعتمد عليه والكلام على سائر ما
يعتمد عليه كذلك قوله وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد
يوتبل قول الفرزدق فخير نحن عند الناس منكم لانه يتعين
فيه عند الناظم ان يكون خير مبتدأ ونحن فاعلا ولا يكون خبرا
مقدما ونحن مبتدأ لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين افعل التفضيل
ومن وهما كالمضاف والمضاف اليه واذا كان خير مبتدأ لم يلزم
ذلك لان فاعل الشي كجزء منه وتاول ابن خروف البيت على ان نحن
توكيد للضمير في خير كذا في الشاطبي وفي الباب الثالث من المغني
ومن المشكل قوله • فخير نحن عند الناس منكم • لان قوله نحن ان قدر
فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر
في غير مسالة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل
به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف
على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا
للضمير في افعل قوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ان في
سوى الافراد طبقا استقر حذف يا الثاني على حد قراءة ابن عامر
والكوفيين يوم يدع الداع وسهل همزة مبتدأ بالابدال المحض
على لغة من قال في اخطات اخطيت ثم حذفها ساكنة لالتقائها

مع التنوين وطبقا حال من ضمير استقر العايد على الوصف ومعنى
كلامه ان الاسم الواقع بعد الوصف اذا طابقه في التثنية والجمع
يكون الاسم مبتدا والوصف خبرا ومفهوم الشرط انه اذا لم
يطابق في سوى الافراد لا يكون كذلك وهو كذلك لانه ان طابق
في الافراد يحتمل وجهين وان لم يوجد تطابق اصلا يتعين كون الوصف
مبتدا والمرفوع فاعل سد مسد الخبر وجواز الوجهين في الاولى
من مفهوم قيدا لافراد لان المعنى ان انحتام الحكم بكون الثاني
مبتدا خبره الوصف مشروط بكونه غير مفرد اما اذا كان
مفردا فلا يتحتم ذلك وضد الانحتام الجواز فان قيل
كيف يفيد مفهوم الشرط الانحتام في الثانية قلت
لانه بين قبل هذا وجوب احد الوجهين حيث تكلم على اشار
ذات فصار مفهوم الشرط هنا معطلا لمعارضة النص له او يقال
ان المطابقة في الافراد ليست مذكورة في النظم لا بالمنطوق
ولا بالمفهوم لانها جزا الشرط يعني انما اطلق من قوله والثاني مبتدا
الا انما هو في اللغة المشهورة ولغة القران لا في جميع اللغات
وكان عليه ان ينبه على ذلك كما قال في باب الفاعل وقد يقال
سعدا وسعد واذ لا شك ان الصفة هنا كالفعل ثم هو في اللغة
المشهورة انما يلزم في التثنية والجمع السالم اما في جمع التكسير
فلا اذ يجوز في اللغة الفصحى اذ جمع الصفة جمع التكسير اذا كان
موضوعها مجموعا نحو اقيام الزيدون على ان الزيدون فاعل بقيام
تنبيه قال الراعي فان قلت قد علم مما تقدم
حكم الوصف في الافراد وغيره فما حكمه في التانيث والتذكير قلت
هو كالفعل فتقول اقايم زيد واقايمة هند ولا يجوز اقايم هند
كما لا يجوز قام هند الا على لغة قام فلانة قوله ورفعوا مبتدا
بالابتدا اعلم ان هذه مسالة طويلة والخلاف فيها يرجع الى
تحقيق اصطلاحي لا ينبني عليه فايدة فلا نطيل به والمذاهب فيها
خمسة لكن لا باس بايراد حكاية ذكرها ابن الانباري في الانصاف

وهي

وهي انه اجتمع ابو بكر الجرمي وابو زكريا يحيى بن زياد الفرا فقال
الفرا للجرمي اخبرني عن قولهم زيد منطلق لم رفعوا زيدا فقال له
الجرمي بالابتدا فقال له الفرا ما معنى الابتدا فقال تعريه
من العوامل اللفظية فقال له الفرا فاظهره فقال الجرمي هذا معنى
لا يظهر فقال له الفرا فمثله اذن فقال له الجرمي لا يتمثل قال له
الفرا ما رايت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل فقال له الجرمي اخبرني
عن قولهم زيد ضربته بم رفعتم زيدا فقال بالهاء العايدة
على زيد فقال له الجرمي الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال له الفرا
نحن لا نبالي من هذا فانا نجعل كل واحد من الاسمين رافعا لصاحبه
فقال الجرمي يجوز ان يكون كذلك في زيد منطلق لان كل واحد منهما
مرفوع في نفسه فجاز ان يرفع الاخر واما الهاء في ضربته ففي محل
النصب فكيف ترفع الاسم فقال الفرا لم نرفعه بالهاء وانما رفعناه
بالعايد على زيد فقال الجرمي ما معنى العايد فقال الفرا معنى لا يظهر
فقال الجرمي اظهره قال الفرا لا يمكن اظهاره قال الجرمي فمثله قال
لا يتمثل قال الجرمي لقد وقعت فيما فررت منه قال ابن
الانباري فحكي انه سيل الفرا بعد ذلك فقيل له كيف وجدت
الجرمي فقال وجدته اية وسيل الجرمي فقيل له كيف وجدت
الفرا فقال وجدته شيطانا والضمير في قوله ورفعوا اما ان يكون
عايدا على العرب واما على النحويين وهم المصطلحون وعلى كلا التقدير بين
فمعنى الكلام انهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتدا والمبتدا
من حيث جعلوا الرفع موجودا مع وجودهما ومعدوما مع عدمهما
جعلوهما كالسبب في الرفع وليس السبب في الحقيقة الا المتكلم
سوا انهم يسمون العمل للالفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح اذ كان
هي العلامات واستعمله الناظم كثيرا كقوله ترفع كان المبتدا
الخ وهو اصطلاح عام في كلام اهل هذه الصناعة لضبط القوانين
لانهم مدعون لذلك حقيقة لان الالفاظ لا ترفع ولا تنصب
ولا تجزم به على ذلك في الخصايص وبهذا سقط ما شنع به

ابن مضا على النحويين اخذا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم
فنسبهم الى النقول على العرب والى الكذب في نسبة الحمل الى الالفاظ
بل نسبهم الى الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم عفى الله عنه اذ
لم يعرف ما قصدوه وقد صنف ابن خروف في الرد عليه جزا سماه
تنزيه ايمة النحو عما نسب اليهم من الغلط والسهو قوله والخبر
الجزء المتم الفايدة قد علم من اول الباب الى هنا ان الخبر يصاحب
المبتدا دون غيره وان الوصف المذكور لا خبر له لقوله فاعل
اغنى اي عن الخبر فلا خبر فقوله هنا المتم اي مع المبتدا لانه الذي
يصاحبه لا وحده والا لم يصفه بانه متم ولا مع غير المبتدا لانه
لا يصاحبه والمراد مبتدا غير الوصف لان الوصف لا خبر له
فلذا لم يحتج الى زيادة مع مبتدا غير الوصف المذكور لكن يرد
على هذا ان المعرف انما هو قوله الجزء المتم وليس فيه ما يخصه
بالخبر ولهذا قال ابن هشام في الحواشي ان تعريف الناظم لا يتناول
الا الفضلات لان الفايدة قد حصلت قبلها بالمسند والمسند
اليه وتمت بذكر الفضلة بمعنى انه حصل فيها زيادة انتهى واورد
ايضا الشراح الفعل والفاعل واحتاجوا الى الجواب بان المراد
جزء الجملة الاسمية وكل هذا ايد ليس الا عموم الجزء في كلام الناظم
وهو كذلك لان المعرف بفتح الرا لا يصح جعله فيدا في المعرف
بكسرها هذا وقال ابن هشام في التذكرة قد يعترض بنحو
بل انتم قوم عادون بل انتم قوم تجهلون فان الذي تمم
الفايدة انما هو الصفة لا الخبر وكثيرا ما يكون فايدة الخبر
موقوفة على متعلقه وذلك قد يخرج من كلامه واما قول ابي علي
فيما حكاه عنه عبد المنعم الاسكندري في التحفة في احق الناس
بمال ابيه ابنه انك لو قلت ابنه البار او النافع له كانت المسالة
باقية على خطايها وفسادها لان الخبر لم يفد وانما الذي افاد
الصفة فهو قول مردود بما ذكرناه وقال فيها فرع اذا قلت
زيد رجل صالح فقدرنا ان صالحا صفة جارا وخبرا ثانيا لم يجز

وعلي

وعلى هذا فيبطل قول بعضهم في وهذا كتاب انزلناه مبارك
ان انزلناه خبر ثان لانه ليس الغرض الاخبار عن المشار اليه
انه كتاب لان المخاطبين عالمون بكونه كتابا انتهى وقال
الشهاب القاسمي يرد على هذا التعريف انه غير جامع لخروج خبر
المبتدا الثاني مثلا فانه لا تتم به الفايدة لان الجملة الواقعة
خبرا لا اسناد فيها فلا يكون فيها الفايدة المرادة هنا وهي
التامة فخبرها لا يكون متمم الفايدة اذ لا فايدة وغير مانع
لشموله يضرب في زيد يضرب ابوه فانه تمت به الفايدة مع مبتدا
وليس خبرا بل الجملة الخبر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان المراد المتم الفايدة ولو بحسب الاصل وخبر المبتدا الثاني
متمم الفايدة قبل ان تجعل جملته خبرا وعن الثاني بان المتبادر
من قولنا متمم الفايدة مع مبتدا ان لا يكون لغيره مما مدخل
تنبيهان الاول هلا اكتفى بما افاده قوله السابق مبتدا
زيد الخ من الاشارة الى تعريف الخبر كما اكتفى بذلك عن تعريف المبتدا
الا ان يقال للاهتمام بالخبر والتوطية لتقسيمه الثاني قال
المرادي الخبر هو المستفاد من الجملة وفيه كما قال ابن هشام
ان المفردات لا تستفاد من الجمل انما يستفاد منها النسبة قوله
وبابي جملة الخ اقتضى كلامه هنا وفي البيت الذي بعده ان ارتباط
الجملة باحد امرين اما باشتمال الجملة على شي لمعنى المبتدا او بكون
الجملة هي كلها معنى المبتدا وزاد في التسهيل ثالثا وهو ان يقوم
بعضها مقام مضاف الى العايد نحو والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن اي يتربص ازواجهم ورابعا وهو العايد وافول
لا حاجة لهذا لدخوله تحت الوجه الاول ولا للثالث لانا نمنع القاعدة
والاية مؤولة على وازواج الذين او يتربصن بعدهم او ازواجهم
يتربصن وتفصيل الكلام على الروابط يطلب من الباب الرابع
من المغني تنبيه اقتضى اشتراط الربط باحد الامرين
امتناع علي بزيد كان ذا مال لان ذا مال خبر عن اسم كان والخبر

المفرد يجب ان يكون نفس المخبر عنه او منزلا منزلته ما هو نفسه
وذا ما ليس العلم ولا منزلا منزلة العلم فاستحال ان يكون خبرا
عن ضميره ونعين ان الضمير فيه عايد على زيد لانه نفس ذي المال
وحينئذ يبقى المبتدا بلا رابط ولو ذهبت تجعل ضميركان للعلم
لزم الاخبار عن ضميره بخبر مفرد لا يصدق عليه بوجه لانه
ليس نفسه ولا منزلا منزلته فان قلت علي بزيد
كان يوم الجمعة جاز لان يوم الجمعة منزل منزلة كاين او
مستقر والكاين والمستقر هو نفس العلم ويوم الجمعة ظرف
لكونه واستقراره واستحسان المسالة ان ما بعد كان ان صح الاخبار
به عن العلم فالمسالة صحيحة والا فهي فاسدة وبان به خطاء
قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك الخبر فاما قول
الزجاج ونسب لظاهر كلام سيبويه في ليت شعري ما صنع
زيد ان الجملة الطلبية خبر فلا يبطل لان شعري بمعنى مشعوري
فهو من باب قولي لا اله الا الله قوله وان تكن اياه معنى
قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة
مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير
الشان انتهى وبه يسقط الاعتراض المشهور بانه ان اريد
بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق فكل مبتدا
وخبر كذلك او في المفهوم فباطل لانه يودي الى الغا الجمل قوله
والمفرد الجامد فارغ الخ المفرد مبتدا اول والجامد مبتدا ثان
وفارغ خبر الثاني والعايد محذوف اي منه والجملة خبر الاول
فلا يلزم ان يكون ضمير يشتق عايدا على الموصوف دون الصفة
ويجوز اعراب الجامد صفة لمفرد ورجوع الضمير للموصوف
دون الصفة وان كانا كالشي الواحد لا محذور فيه لان المقصود
بالمرجع ما يكون مفسرا للضمير والموصوف بدون الصفة يصح
ان يفسر الضمير لا يقال يمنعه ان المرجع الموصوف مع
صفته هنا ولا قرينة تبين المراد لانا نقول استحالة

كون

كون الجامد مشتقا قرينة واذا صح كون المرجع بعض معنى اللفظ
الواحد كما هو في اعدلوا هو اقرب للتقوى فكيف لا يصح كونه الموصوف
بدون الصفة فمن قال ان رجوع الضمير للموصوف دون الصفة
خطا فالظاهر انه الخاطي وما استدل به من قول سيبويه ان الصفة
والموصوف كالشي الواحد لا دليل فيه ويجوز ان يوجه رجوع الضمير
للمفرد بدون صفته لان هذه الصفة بحسب المعنى لم يقصد
بها الوصفية بل هي في معنى جملة قصد بها مع ما بعدها تفصيله
والتفسير والمفرد ان يكن جامدا فهو فارغ وان يشتق الى اخره
ولا يبعد ان يشمل المفرد الفعل لانه ما ليس بجملة والفعل وحده
ليس بجملة وحينئذ يستفاد من قوله الا جهوا برزنه مطلقا انه
اذا كان الخبر الجاري على غير من هو له فعلا كان كالاسم في وجوب
الابراز مطلقا كما هو مذهب المصنف كما بينه ابن عقيل في شرح
التسهيل وغيره قال جميع ذلك الشهاب القاسمي في حواشي
الاشموني اقول قد صنف السراج البلقيني رسالة له سماها
نشر العبير لطي الضمير استند فيها بكلام الامام الشافعي رضي الله
عنه وغيره على ان الضمير يعود على الموصوف دون صفته
بالقرينة واعلم ان الناظم اختار في التسهيل في الوصف
مذهب الكوفيين وقال في الشرح وان كان الجاري على غير ما هو له
من خبر ونعت وحال فعلا وامن اللبس استتر الضمير كقولك
خبز زيد ياكله فلو خيف اللبس وجب الابراز كقولك غلام زيد
يضربه هو اذا كان المراد ان زيدا يضرب الغلام انتهت بنصها
ونقل المكنت كلام شرح التسهيل وقال واختار ابو حيان
انه لا يجب ابرازه بل اذا خيف اللبس ازيل بتكرير الظاهر نحو غلام
زيد يضربه زيد قال وما ذكره المصنف اقوى لان وضع الظاهر
في موضع المضمر في غير مقام التفخيم ضعيف قال المكنت واذا اريد
دخول هذه المسالة في الالفية جعل ضمير وابرزنه عايدا الى
مطلق الضمير من غير تقييد بالمفرد المشتق انتهى اقول

يلزمه ان الفعل عنده حينيذ كالوصف يبرز ضميره مطلقا ثم انه
يقتضي انه اذا كان ضميرا برزنه للمفرد المشتق لا يشمل الفعل
وكلام الشهاب في المقدمة قد يبرر لكن يبعد كلام الشهاب ان كون الفعل
مفردا او ليس جملة محل نظر لان الخبر في تلك الصورة جملة قطعا
بقي ان ابن هشام قال في الحواشي لينظر في نحو قولك زيد عمرو
خلفه هو او في داره هو وهند زيد خلفها هو او في دارها هو
هل يجب الابراز ولم لا ذكره النحاة وقد يقال اكتفوا بذكر ذلك
في الوصف لانه متعلقه وهو نايبه انتهى ووجه قوله انهم سكتوا
عنه انهم انما تعرضوا للمفرد وهو ما ليس جملة ولا شبهها والشبه
الظرف وعديله فهما ليسا من المفرد ومن هذا يقوي الاعتراض على
الشهاب بقي انهم قالوا بهذا المقام ان الضمير في مثل غلام زيد
ضاربه هو لو لم يبرز حصل لبس وذلك لتوهم عود الضمير على الغلام
وفي التعبير بالتوهم نظر لان الاصل عود الضمير للمضاف فما كان
على الاصل لا يقال انه توهم تنبيهات الاول احسن
من قوله وان يشتق الخ قوله في الكافية
وبهذا الاشتقاق انو مضمرا ان يخل من رفع لتال ظهرا
لانه احترز بما اذا رفع المشتق الظاهر فلا يكون فيه ضمير ينضف با
لبروز نحو زيد قايم ابوه وكذا اذا رفع الضمير البارز نحو زيد قايم
انت اليه ويمكن ادخاله في ظهر بان يراد به ما لم يستتر الثاني
كالمشتق الجامد المؤول بالمشتق نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع
ومنه قول بعض المحدثين
من لي بكتم هوى شادن عيني له عين على قلبي
لانه اراد بالعين الحارس والرقيب ولهذا اعدي بعلى وقول الطائي
الكبير
واحسن بنا فلا نخشى هذا الما الغدر وجوه سجية نفس كل غانية هند
اي كل غانية غادرة الثالث قوله مستكن يرد عليه
زيد ما قايم الا هو ويجاب بان هذا ونحوه مستثنى لانه لعارض انتهى
الابراز

الابراز وذلك يعلم من قوله في باب الضمير وفي اختيار الخ الرابع
هذا المستكن يعود الى المبتدا وقد يكون عايدا على اسم مرتبط بالمبتدا
نحو زيد حسن ابواه جميلان ولا يجوز الاتيان بالثاني نحو زيد حسان جميل
ابواه ممنوع لانه لم يسمع ولهذا اجاز ابن عصفور في وعزة ممطول معنى
غريمها كون غريمها مرفوعا بممطول وجعل معنى يحتمل الضمير غير بيها
وقال فهلا ابرز فالجواب انهم اجروا ضمير سبب الشي مجرى ذي
السبب في الربط فكذا في الاستتار قالوا مررت برجل حسن ابواه
جميلين فلم يبرز واني الصفة قوله وابرزنه فاعله المخاطب
ومفعوله المضمر وفاعل تلي المشتق وضمير معناه للمشتق ايضا وضمير
له عايد على ما الواقعة في المبتدا المتلو فهذه خمسة ضماير لكل مرجع
الامر فوع تلا ومخفوض معناه فانهما لشي واحد وهو الوصف ويحصلا
خبر ليس وله معموله قدم عليه قوله مطلقا اي البس او لم يلبس
وقال الكوفيون انما يبرز اذا البس وكذا القول في الصفة والحال
وعلى قول الكوفيين اجيز في يد خلة نارا خالدا فيها كون خالدا صفة لنار
او عندنا انما هو حال من المفعول الاول والا لقيل خالدا هو وكذا القول
في الصلة وقد ذكر ذلك الناظم في قوله وان يكن ما رفعت صلة ال
البيت ولها بيت جرت العادة بالمطارحة به وهو قوله
كيف اشكو الك ما حل بنا انا انت الضاربي انت انا
اعرابه انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والمبتدا الثالث
هو نفس انا وصلتها اعني ضاربي نفس انت الذي هو المبتدا الثاني
فلما رفعت الصلة ضميرا يعود على غير ال برز الضمير وانفصل وهو انت
المذكور ثانيا وانا الاخير خبر عن ال في الضاربي والضاربي وخبره خبر
عن انت الاول وانت الاول وخبره خبر عن انا الاول فعايد المبتدا الاول
انا المذكور اخرا وعايد المبتدا الثاني انت المذكور ثانيا والعايد على ال
اليا في اسم الفاعل باعتبار التكلم ولو حمل على اللفظ لقال الضاربه
كما تقول انا الذي ضربني يا زيد او انا الذي ضربته هذا ما اشار اليه
ابن الخباز وكانه يريد بالربط ما انا وانت اعادة المبتدا بلفظه وفيه

انه لايحسن الا في مقام التفخيم قوله حيث تلا لا يريد بالتلو التلو اللفظي والاورد عليه غلام زيد ضاربه اذ كان الغلام فاعل الضرب بل التلو بالخبرية نهوتال والحالة هذه قوله واخبروا بظرف فيه مجاز رفعه بقوله ناوين فتبين ان ذاك هو الخبر وقوله او بحرف جر وقرينته فيه مجاز ان ماذكرنا وقوله حرف جر وقرينته مما استقر من ان الحرف لا بخبريه ولا عنه ولا بد من تقييد الظرف وعديله بالتمام فلا يجوز الاخبار بالناقص قال الراعي ومنه الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد ومنذ ابتغى ان وجه منع الاخبار بها انهم لم يريدوا ان يجمعوا عليها حذفين حذف من اولها وحذف من اخرها فيقع فيها اجحاف كثير قال وقد اوردت على شيخنا ابن سمعت اعراب ومن قبلنا فرطتم في يوسف على احد الاعاريب فانه اعرب ما مصدرية ومن قبل خبر ويرد على تعليل سيبويه لان قبل خبر وهو مقطوع عن الاضافة قال شيخنا يجوز انه في الاية يرى ان الظرف لم يقع خبرا وانما وقع الخبر جارا ومجرورا انتهى اقول ما اورده الراعي على ذلك الاعراب سبقه اليه في المغني في بحث ما ثم انه بعد ان نقل عن سيبويه والمحققين قال ان تلك الظروف لا تقع اخبارا ولا احوالا ولا صلات ولا صفات انه يشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل واجاب عنه الدماميني تنبيه من غريب هذا الباب قولهم انت اعلم ومالك قال في مباحث الحذف من مغني اللبيب في الترجمة التي نصها حذف الخبر واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المنفصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل انت اعلم بمالك ثم ابتيت الواو مناب البا قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في وارجلكم فيمن خفض على القول بان

الخفض

الخفض للجوار ونظيره بعث الشاة شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم قوله معنى كاين او استقر فايدة زيادة لفظ معنى ان لفظ كاين واستقر لا يتعين بل المدار على ما يدل على الكون المطلق او اشار لذلك المرادي وبه يندفع ما يتوهم ان ظاهر كلام المص ان لفظهما لا بعد ر وحاصل الجواب ان معنى الكلام ناوين كاينا او استقر وما في معناهما وهذا نظير ما يقع في عباراتهم من قولهم نحو كذا والمراد كذا ونحوه ولهم عن ذلك جواب اخر انه من باب الكناية وانظر هل يتاتى هنا بان يقال ان قوله معنى كاين كناية عما يدل على المصول والاستقرار سوا عبر عنه بلفظ الاسم او الفعل وذلك شامل لخصوص اللفظين بقي ان ظاهر كلام المرادي انه يتعين تقدير الكون العام ولعل ذلك اذا كان الحذف واجبا والا يجوز تقدير الخاص لكنه ان قامت قرينة عليه جاز حذفه والا وجب ذكره وقال الفاضل اليمني النحاة انما يقدرون المتعلق كونا عاما اذ لم تقم قرينة على الخصوص والا قدر الخاص وفي المغني في الباب الثالث ما يشفي العليل ويبرد الغليل تنبيه طال البحث في ترجيح تقدير الفعل او الاسم وهي مسالة متجاذبة الاطراف وقال بعضهم انه لا ينبغي ان تسود بالخلاف فيها الاوراق لانه لا ينبني عليها فايدة في النطق ونقل الراعي عن شيخه ابن سمعت انه يظهر لنا فايدة فيما اذا اخبر بها وجرى الوصف على غير من هو له فان قدر المتعلق فعلا لا يبرز الضمير والا ابرز قال الراعي ولم اقف على هذا الاعتذار لغير شيخنا اقول قد علمت ان الناظم يرى ان الفعل كالوصف قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة هذا كالتقييد لقوله واخبروا بظرف قال ابن ميمون الجثة الجسم قاعدا كما ان القامة هي الجسم قايما قال وكان الصواب ان يقول النحاة لا تخبر باسما الزمان عن الاجسام تنبيهان الاول استدل بهذه القاعدة على ان مع وادا اليها بينظرفا مكان لانك تقول زيد مع عمرو وخرجت فاذا الاسد والاول قول الجمهور والثاني قول المبرد واجاب

ابن عطية بان التقدير فاذا حضور الاسد مثل اليوم خمر الثاني قال
ابن هشام في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة انتهى وفي شرح
الراعي فان قلت هل يجوز ان يقع اسم الزمان صفة للجثة
او حالا منها قلت المانع في الخبر يمنع في الصفة والحال لانهما
خبر في الحقيقة ووقعت هذه المسالة لي مع شيخنا ابي الحسن في قوله
تعالى قلوب يومئذ واجفة فمنع ان يكون يومئذ صفة لقلوب وليس
هناك ما يسوغ وخالفه بعض الشيوخ المعاصرين له واجازوا ادعى
الفرق بين الخبر والصفة فاحالني شيخنا ابو الحسن على شيخنا ابي
عبد الله محمد الفخار الغرناطي فسالته عن الاية الكريمة
فسوى بين الخبر والصفة والحال واعرب الاية قلوب مبتدا او واجفة
صفة له ويومئذ خبر عن قلوب وقال جاز لاجل وصف الجثة فكان
الاخبار وقع عن الصفة قوله وان يفد فاخبرا وذلك اذا كانت
الجثة كالمعنى في الوقوع وقتا دون وقت نحو الرطب في تموز او دل
دليل على تقدير مضاف او كان اسم الزمان خاصا والمبتدا عاما كقولك
نحن في شهر كذا قاله الشارح وابن هشام في التوضيح وقد يقال ما في
الامثلة من الاخبار بالجار والمجرور لا باسم الزمان وانظر ما سلف
عن ابن سعد في ومن قبل ما فرطتم فانه صريح في ان جر اسم الزمان بفي
ينافي ان الاخبار باسم الزمان ورايت بخط ابن هشام في حواشي ابن
الناظم ما نصه سال طالب ايجوز نحن شهر كذا او يوم كذا او عام كذا
ام يتعين في فقلت مقتضى ما نطقهم انه يجوز وظاهر امثلتهم انه
لا يجوز لانهم مثلوا بعدة امثلة التزموا فيها ذكر في انتهى فتامل
ذلك وقد مثل الاشموني بدون في قوله ما لم تفد اي مدة
دوام عدم افادتهما فان افادت جاز الابتدا بها كما في الامثلة
والامثلة للنفي لا للنفي وقوله كعند زيد نمرة اي من كل موضع
اخبر فيه عن النكرة بمختص وقدم كما في التوضيح وحقق في المغني
ان التقديم لا دخل له في التسويغ وانما هو لدفع التباس الصفة
بالخبر لان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجتها الى الخبر فتطلب

الصفة

الصفة طلبا حثيثا وبه يندفع ما يتوهم من انه هلا قدم الخبر في نحو
زيد عندك لئلا يلتبس بالحال وبما تقدم ايضا يندفع ما يقال من انه حيث
كان مدار صحة الابتدا على الفايدة فاي فرق بين رجل في الدار وفي الدار
رجل وذلك لانه من حيث صحة الابتدا لا فرق والمنع من رجل في الدار
ليس لعدم الفايدة بل لما عرفت واما على ما في الاوضح من ان للتقديم
دخلا في التسويغ فتقديم السوال ويجاب بانه لما كان
المسوغ للابتدا حصول الرجل في الدار المعينة وموضع هذه الفايدة
الظرف ولهذا لا يصح في دار رجل كان تقديمه ما به الاصلاح من الصلاح
هكذا ينبغي تحقيق المقام وفي شرح الراعي وكلام ابن هشام في الحواشي
نقلا عن ابن الحاج ما فيه تذبيح فتامل واما الفاعل فانما جاز وقوعه
نكرة باتفاق كما ذكره ابن الحاجب واعتراض الرضي عليه مدفوع فانظر
الفاكهي وحاشيتنا عليه تنبيه قال الشاطبي وجه افادة عند
زيد نمرة ان تقديم الظرف نص في انه الخبر لا انه وصف مع ان النكرة
احوج الى الوصف من الخبر انتهى ونقله ابن غازي واقره وهو مشكل لانه
يقتضي ان المسوغ التقديم وهو مخالف لكلام المغني ويقتضي جواز في دار
رجل لوجود التقديم مع انه لا يفيد لعدم الاختصاص فالحق ان المسوغ
الاختصاص لكن اورد الشاطبي ان المثال قد يفيد حيث يكون الظرف
غير مختص كقوله عليه الصلاة والسلام في كل اربعين شاة شاة
وعليه تقول في خمس ذود شاة وفي عشر شاتان وفي اربعين دينارا دينار
وما اشبه ذلك انتهى اقول قال ابن هشام في الحواشي وشرطه اي
نحو عند زيد نمرة صحة الابتدا بالمجرور وما اضيف اليه الظرف
ولا يشترط كونهما معرفتين بدليل قوله تعالى لكل اجل كتاب وقوله
عليه الصلاة والسلام في كل اربعين شاة شاة وقول الشاعر لكل جديد
لذة البيت انتهى ولا شك ان لفظة كل يصح الابتدا بها وتخصصت
بالعموم لذاتها لا بالاضافة الى النكرة وحينئذ تقول الشاطبي وتقول
عليه الخ محل نظر فتامل بقي ان الشاطبي قال ايضا ويفيد ايضا وان
لم يتقدم الجار والمجرور كقول امرئ القيس مرسعة بين ارساغه

وحكي ابن الحاج عن شيخه الشلوبين انه كان لا يمنع رجل في الدار ولكن
كان يقول الاكثر في ذلك التقديم لانهم اثروا ان لا يقدموا الا موضع
الاهتمام اقول التقديم لا مدخل له كما علمت ومنع رجل في الدار انما هو
لدفع توهم الصفة وبيت امري القيس شاذ لا يقاس عليه وجعل
مرسعة صفة لموصوف محذوف لا يجدي قال الشلوبين لان
الموصوف لا يتخصص مع انه لا دليل عليه **تنبيه**
الرواية تقد بالتا الفوقانية والضمير للنكرة والمعنى ما لم تفد
النكرة من حيث الاخبار عنها اما بتخصيصها او بتخصيص الخبر
مثل انسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة برد
في يوم وهو من الشيوخ وهذا يدخل فيما عبر عنه في المغني
بان يكون ثبوت الخبر للمبتدا من الخوارق نحو بقرة تكلمت وكلام
الشاطبي يقتضي ان يقيد بالتا اخر الحروف لانه جعل الضمير عايدا
على الابتدا او على الكلام المفهوم من المقام وفرق بين الوجهين
بانفراد الثاني في مسالة تخصيص الخبر **قوله** ورجل من الكرام
عندنا اي من كل موضع وصفت فيه النكرة ولا فرق بين ان
تكون الصفة ملفوظة او مقدرة او معنوية وقد مثلوا ذلك
قال في المغني وليس كل صفة تسوغ الابتدا بل لا بد ان تحصل
الفايدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز انتهي وقد نص على
ذلك سيبويه كما نقله ابن الحاج فقال قال سيبويه في نحو كان
رجل في قوم عاقلا لا يحسن لانه لا يستنكر ان يكون في الدنيا عاقل
اقول لا خصوصية للصفة بل كل المسوغات لا بد فيها من
مراعاة الفايدة كما نص عليه الشاطبي ونقل بعضا منه في التصريح
وهذا يوخذ من تقييد اصل المسالة بالافادة فهذا هو المرجع
وما ذكر بعده تمثيل لصور حصلت فيها الافادة الا انهم ذكروا
لها ضوابط ويرد عليهم ان تلك الضوابط لا تطرد كما ان ابن
الحاج قال كما نقله الشاطبي ما من مثال يمتنع لاجل الابتدا بالنكرة
الا وهو جايز اذا اكثرت فتمم خبره لانه لا يستنكر ان يكون في الدنيا

مخبر

مخبر عنه بمثل ذلك الخبر لكن يبقي النظر في بعض ما احترزوا عنه مما
فيه فايدة وضعية وان لم تكن جديدة فهلا اكتفي بها من يكتفي
بالفايدة الوضعية في الكلام بقي هنا شي وهو ان بعضهم قال
اقتضي كلامهم في المقام جواز حيوان ادمي في الدار لان المبتدا
موصوف وامتناع ادمي في الدار لامتناع لعدم الوصف ولا معني
لذلك مع اتحادهما واجاب بان العرب اعتبروا التخصيص
بالوصف لنكتة توجد في موضع المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك
النكتة وان لم يظهر اثرها وفيه انه لم يطرد ومما عرفت
قوله والمقيس ما لم يقل لما اشار الى ضوابط افادة النكرة
بالامثلة التي ذكرها افاد بهذا ان تلك الضوابط لا تنحصر فيما اشار
اليه واما الكاف في قوله كعند زيد نمرة فهي اشارة لما عدا تلك
الامثلة وحاصل ما اشار اليه من الضوابط ستة وزاد غيره
حتى رايت بعضهم انهاها الى خمسين وارجعها ابو حيان للتخصيص
والتعميم وحرر في المغني انها عشرة وذكر منها ان يكون ثبوت ذلك
الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع
ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار عنها فايدة بخلاف
نحو رجل مات انتهي وبه يعلم ان الخبر متي قيد بما يصير الاخبار
مفيدا كان ذلك مجوزا للابتدا بالنكرة والى هذا يرجع ما قاله ابن
الحاج كما اسلفناه ومما زاده الشاطبي على ما في المغني وسبقه اليه
ابن الحاج كما رايته في حواشي ابن هشام تقديم معمول الخبر وعبارة ابن
هشام قوله كعند زيد نمرة قال ابن الحاج وكذا تقديم معمول
الخبر نحو في دارك الف بيض على ان بيض الخبر فنص سيبويه على
الجواز في نحو ان في دارك الف بيض ومثال المسالة في الدار رجل
قايم وعندي في المسالة نظر لان قايم يوهم الصفة ففيه المانع
الذي في قولك رجل في الدار والمثال الذي مثل به فيه نظر اذ لا يظهر
معني لقول القايل الف بيض وانما الظاهر ان بيض صفة وان في
دارك الخبر ثم لا معني لقوله ان بيض عامل في الجار والمجرور انتهي

وقد يقال نصب الف ورفع بيض عند دخول ان ينبغي ان يبنيا
هو الخبر لا صفة ولهذا قال الشاطبي بعد ان مثل بقيهما اسدا رابض
لقول العرب ان فيها اسدا رابضا انتهى بقي ان الشهاب قال هل يشترط
في معمول الخبر المتقدم ان يكون مختصا كما شرطوه في تقديم الخبر فيه
نظر قوله قد عرفت ان التقديم لا دخل له والمدار على الاختصاص
فلا وجه لهذا النظر وايضا اذا اشترط الاختصاص في الخبر فالمعمول
بطريق الاولى قوله وجوزوا التقديم لو كانت العبارة وجوز
لكان احسن لان الكوفيين والخليل منعوا التقديم حيث لا يجب
وبه يعلم ما في دعوى ابن الشجري الاجماع على الجواز اذا كان الخبر
جملة ثم المراد بالجواز عدم المنع لا الاباحة المستوية الطرفين
لان الاقسام واجب التقديم وواجب التاخير ومختار التاخير وهو
اوسع الاقسام واما ما يستوي فيه الامران فلا وجود له ابن الحاج
قوله فامنعه مسبب عن مفهوم قوله فيما تقدم وجوزوا التقديم
اذ لا ضررا فان مفهومه ومنعوه حين يضر ثم فرع على هذا المفهوم
قوله حين يستوي الجزآن وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها هذا
والثاني لابن السيد الجواز فيحتمل عنده قولك زيد الفاضل وجهين
كون الاول مبتدا والثاني خبرا وعكسه وبهذا اجازهما في شر النسا
البحاتر في قول الشاعر

وانت التي حببت كل قصيرة ⁂ الي ولم تشعر بذاك القصاير
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد ⁂ قصار الخطا شر النسا البحاتر

وجرى بينه وبين ابن الصايغ مكالمة وتعصب حتى املى في ذلك
ابن السيد رسالة واصل ذلك اختلاف النحاة بمدينة سرقسطة
فقال بعضهم شر النسا خبر مقدم والبحاتر مبتدا موخر ولا يجوز غيره
لان الشاعر اراد ان يحكم على البحاتر بانهن شر النسا وقال بعضهم
لا يجوز ذلك لئلا ينقلب المبتدا خبرا والخبر مبتدا كذا رايته بخط ابن
هشام والاظهر في تعليل الثاني ان يقول لان المبتدا والخبر اذا استويا
تعريفا وجب الحكم بابتدائية المقدم لئلا ينقلب المعنى وان امكن

حمل

حمل كلامه عليه لان ظاهر عبارته قد تقتضي تاييد القول الاخر
فتامل وهو مقتضى قول من جوز في فما زالت تلك دعواهم الوجهين
والثالث ان اللفظ الدال على مجرد الذات مبتدا تقدم او
تاخر والدال على حكم خبر تقدم او تاخر قال ابن هشام وينبغي ان
يتفقوا في نحو وشعري شعري ونحو البلا بلا على ان الاول
مبتدا وفي الغرة ان اعرف المعرفتين يجب تقديمه قال الركن ولم
يعتبره ابن الحاجب قال ابن هشام ومن العجب انهم اعتبروه في باب
كان اعني جعل الاعرف الاسم وما دونه الخبر ولم يعتبره اكثرهم
في هذا الباب قوله ونكرا قال ابن هشام يرد عليه قايم
غلام امراة وهذا مقتضى قول ابن الحاجب معرفتين او متساويين
في التخصيص والقرب من المعرفة نحو افضل منك افضل مني قوله
عادي بيان يحصل البيان في التشبيه وغيره فالاول كقوله
بنونا بنو ابنائنا قال الركن لا يقال يمكن الحمل على الظاهر لان
مراده ان الابن يشمل ابن الابن وابن الصلب دون ابن البنت
وليس المراد التشبيه فلا حاجة الى تقدير الثاني مبتدا ولا الى جعل
المبتدا مشبها بالخبر لان هذا المعنى حاصل والبيت على الظاهر
قال ابن هشام واما قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه
فيمكن حمله على الظاهر تكثيرا للمبالغة لكنه قال في موضع اخر
ومن التشبيه ابو حنيفة ابو يوسف وزيد زهير شعرا
قال الناظم فالتقديم في ذلك كله جايز للعلم بانه لا يشبه الاعلى
بالادنى عند اصل الحقيقة يعني والحقيقة هي الاصل في الكلام
فاذا امكن الحمل عليها لم يعدل عنه والثاني نحو جانيك من يجني عليك
قال الناظم ان المراد كاسبك من يعود جنايته عليك يعني العاقلة
ففيه مجاز في قوله يجني وانما حقيقته يجني على غيرك فيعود جنايته
عليك ومجاز التقديم والتاخير قال وانما جعلنا من يجني عليك هو
المبتدا لان المعنى على ذلك ونظير جواب الناظم عن الاعتراض بامكان
عكس التشبيه جوابه عن جواز التقديم في نحو الزيدان قاما

بانه يوهم لغة اكلوني البراغيث بان تلك لغة ضعيفة قليلة
وتقدير الخبر كثير والحمل على الكثير عند التردد راجح **فائدة**
يمكن ان يجعل من قبيل ما وجد فيه البيان قوله دباغها طهورها
ويؤيده قوله طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعا
والحاصل ان البيان تارة يظهر لكل احد كقولك الاسد زيد وتارة
للنحوي فقط نحو قايم اخواك وتارة للمحقق المتامل المعاني نحو ذكاة
الجنين ذكاة امه ويأتي الكلام على هذا قريبا **تنبيه**
رايت بخط ابن هشام عند قول الناظم عادمي بيان ما نصه مثل هذا
في الحكم ان يتفقا في تقدير الاعراب والاخر مبنيا ولا قرينة غير
اعرابية انتهى وفيه نظر عندي لان ذلك انما قالوه في الفاعل
والمفعول واسم كان واخواتها لاختلاف الاعراب الظاهر فيهما.
قوله كذا اذا ما الفعل كان خبرا يستثنى منه صور احدها
زيد قام ابوه الثانية اخواك قاما واخوتك قاموا ونسوتك
قمن الثالثة غلام هند ضربته وهذه لازم للمولف استثناؤها
لجنة المعروفية وعزة ممطول معنى غريمها فانه منع كون هذا
من باب التنازع واوجب كون السمي مبتدا وما قبله خبرا والجملة
خبر عما قبلها وقال ابن هشام في الحواشي اذا قلت زيد قام وقعد
ابوه فالمختار عند الشيخ في اعرابه زيد مبتدا وابوه مبتدا ثان
وقام وقعد خبران والجملة خبر لا يجوز عنده غير ذلك فقد تورد
هذه على كلامه هنا وفي المغرب ما نصه مخبرا عنه بفعل مرفوعه
مضمر مستتر فيه عايد على المبتدا ولعله يحترز عن نحو غلام هند
ضربته فيجوز ضربته غلام هند اذ لا لبس ولا غيره وقال
في شرحه احترزت من زيد يقوم ابوه فانه يتقدم قال قد تكلفت
انه من كنت واحد انتهى وقال ايضا نحو انا قمت لو قدم التبس
المبتدا بالتاكيد ويخرج بقولنا على المبتدا فان هذا الضمير انما يعود
التكلم لا لفظ فالعبارة مدخولة لان التاخير هنا واجب انتهى وفيه
ان احتمال التاكيد غير معتبر قال في موضع اخر بعد ان ضبط المسالة

باربعة

باربعة امور ان يكون فعلا رافعا لضمير مفرد راجع الى المبتدا
واخرج بالرابع غلام هند ضربته فان تقديم ضربته جايز اذ لا يتوهم
ان الغلام فاعل لضربت ما نصه فان قلت فلم امتنع بغلام
زيد ضربه اذا قدرت الفاعل الغلام او ليس الالباس موجود انه
لو قدمت وقد صدق عليه ما بطل قلت هنا يجب ابراز
الضمير لجريان الفعل على غير من هو له فتقول غلام زيد ضربه هو
فاذا قلت ضربه هو غلام زيد فان قلت بل اللبس
موجود لاحتمال التاكيد فهذا لازم في الفعل والوصف قدمته ام اخرته
فان قلت فلم لا ابرزته في غلام هند ضربته فقلت هي
قلت لعدم الالباس فان قلت فلم ابرزتم
في غلام هند ضاربته هي وقد زال الالباس قلت فرقا بين
الفعل والوصف لان الاتصال بالفعل اكد فلم يفصلوا عنه معموله
الا لموجب **واعلم** انه حرر في الحواشي ان منع التقديم في هذه
المسالة لئلا يلزم الغاء العامل القوي واعمال العامل الضعيف لانه
اذا تقدم الفعل ووقع على انه خبر وما بعده مبتدا فقد الغي
الفعل واعمل الابتداء قال ولهذا يجوز التقديم في باب النواسخ نحو
كان يقوم زيد وظننت يقوم زيدا قال وكان شيخنا يقتفي التحامي
وقال شيخنا الظن ربع الظاهر شيخنا انتهى ويفرق ايضا بين الفعل
والوصف بان قايم مثلا اصله ان لا يرفع ما بعده لوجهين كونه
اسما لا فعلا وكون ذلك الاسم حينئذ يغني عن الخبر والاصل
في المبتدا ان يكون ذا خبر فلذلك جاز ان يقدر الكلام على خلافه
ولا كذلك قام زيد لان اصل قام ان يرفع وليس مبتدا فلو قدرنا
عن الفاعلية كان خلاف الظاهر لغير مقتض يرجحه وبه يندفع
ما اطيل به في المقام فعليك بالتامل التام ومن جملة ذلك قول بعضهم
ان الموجود في مسالة الوصف احتمال لا التباس وقد يمنع بما عرفت
تنبيه قوله اذا ما الفعل كان الخبرا بمنزلة قوله كما كان الزنا
فريضة الرجم والاصل اذا ما الخبر كان فعلا وكما كان الرجم فريضة الزنا

قوله او قصد استعماله منحصرا اي قصد انحصار حمله ما للمبتدا
من الاخبار التي يصح فيها التنازع فيما ذكر كما قاله الش قال الشهاب
القاسمي في حواشي النكت وعجيب للمرادي مع وقوفه عليه كيف يقول
كان الظاهر ان يقول محصور فيه فان قلت المصنف حكم
بمنع تقديم الخبر المنحصر وبوجوب تاخيره والمنحصر ليس الا الامر
الكلي والممنوع التقديم الواجب التاخير ليس الا الجزئي المذكور
وليس هو المنحصر بل هو المنحصر فيه قلت اللغة تبتني على
الظاهر لا على هذه التدقيقات وايضا يصح الحكم على الكلي بامتناع تقديمه
ووجوب تاخيره في ضمن افراده اقول وعجيب للشاطبي ايضا فانه
لم يتنبه لكلام الش وقرر الاعتراض قال واعتذر عنه بعضهم
بانه اراد بالمنحصر المقرون باداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى فانه
محصور فيه لا محصور فكانه اطلق هذا اللفظ من جهة اقترانه بالاداة
به وملابسته لها او يكون اراد المنحصر فيه لكنه حذف الجار فاستتر
الضمير وهذا ضعيف ثم قال والايراد والاعتذار يجريان في قوله
وخبر المحصور وقد ظهر من كلامه هنا وفي باب الفاعل انه يسمي
المحصور فيه محصورا ومنحصرا ومثله عادته في التسهيل فهو اصطلاح
له انتهى ملخصا والاعتذار الثاني كلام المرادي وهو يرجع الى الحذف
والايصال وليس هو من المواضع التي يطرد فيها حذف الجر وان
وقع مثله في كلامهم كثيرا كقولهم المشترك ثم لا ادري كيف
يضعف هذا الاعتذار ويقول ان ذلك اصطلاح للمص ومحل
بعضهم اصلاح ذلك الاصطلاح الاتيه والا فكيف يصطلح المصنف
على تركيب لا وجه له قوله كعند درهم لي الخ ليس بتكرار
مع ما تقدم من قوله كعند زيد نمرة لان ذاك في مسوغ الابتدا
بالنكرة وانما قدم الظرف ضرورة ان تاخيره مسبوق للتنويع
وهنا لبيان ان التقديم واجب لدفع الالتباس وعلى تسليم ان المتقدم
هناك في التنويع لا مانع ان يحصل به امران ينبه فيهما على احدهما
وهنا على الاخر واما ما قيل من ان حكمة ما هنا التعميم لتنشأ المسألة

الجار

الجار والمجرور فضعيف لما اشتهر من ان الظرف والجار والمجرور حيث
اجتمعا افترقا وحيث افترقا اجتمعا فتامل قوله كذا اذا عاد عليه
مضمر الاظهر حمل الكلام على ظاهره وانه احترز عما اذا عاد على ما اتصل
به فان فيه تفصيلا ان امكن تقديم المفسر وحده لا يجب تقديم
الخبر والا وجب كما دل عليه كلام التسهيل فسقط ما للشهاب القاسمي
هنا وقد قال ابن هشام في الحواشي كانه لما تقال عليه فتحررت هذه
العبارة لتخرج مسالتنا نحو عمر زيدا اجله ومعرض عن هند بعلها
فانه لو قال اذا عاد على بعض الخبر دخلت هاتان الصورتان مع ان
التقديم فيهما لا يجب لجواز عن هند بعلها معرض وزيدا اجله
عمر اذ ليس فيهما الا تقديم معمول الخبر على المبتدا واي مانع من ذلك
ولا يقال في هاتين ان الضمير عائد على الخبر بخلاف ملء عين حبيبها
لانه عائد على ما لا ينفصل عن الخبر وكذا نحو على قلوب اقفالها انتهى
والحاصل انه اذا كان المبتدا مضافا الى ضمير والخبر مضافا الى
ما يعود اليه ذلك الضمير نحو ملء عين حبيبها او كان مفسر الضمير
مجرورا بالحرف وحذف متعلق الجار والمجرور نحو على التمرة مثلها زبدا
وجب تقديم الخبر لعدم امكان تقديم المفسر وان كان المفسر
منصوبا نحو عمر زيدا اجله او مجرورا وذكر المتعلق نحو معرض عن هند بعلها
فلا يجب عند البصريين تقديم الخبر تنبيه مما ينبغي ان
يتدرج في هذه المسالة حديث ذكاة الجنين ذكاة امه والمعنى ذكاة
ذكاة ام الجنين ذكاة للجنين وانما اخر المبتدا لاشتماله على ضمير ما اضيف
اليه الخبر فلو قدم كان من باب صاحبها في الدار وليس الذي
دلنا على التقديم والتاخير ما ذكره بعضهم من ان الثاني اعرف والاعرف
مع غيره كالمعرفة والنكرة لان هذا غير معتبر كما تقدم فان قلت
اذا لم يعتبر يجب الحكم بابتدائية المقدم ويكون الذي في الحديث
اسناد بعض الخبر الموخر على ضمير المبتدا المقدم قلت
ما لم تكن قرينة تدل على خبرية المقدم وابتدائية الموخر كما قال
الناظم عادمي بيان وهنا موجود للعارف بالمعاني وايضا

ان لم يفد رجحد وف لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام
والاجماع على خلافه والولد لايسمى جنينا بعد ان ينفصل الا مجازا
والاصل عدمه وان قدرنا مضافا للخبر مثلا كما يقول الخصم لزم مجاز
الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا
مجاز التقديم والتاخير لكنه اسهل من مجاز الحذف لان فيه تغيير
اللفظ البتة وفي التقديم والتاخير تغيير الصفة فقط وايضا مجاز
خبر من مجازين واما رواية النصب فمحتملة لان الاصل بذكاة
امه او كذكاة امه فلا ينبغي ان يجعل عاضدة لقول دون اخر
قوله كان من علمته يخبر فرع حسن عن ابن بري ابن
زيد جالس في الدار ام المسجد ان رفعت فالسوال عن الجلوس في اي
موضع هو وان نصبت فالسوال عن زيد لا عن جلوسه لان الحال
فضلة لا يقع السوال عنها كانه قيل ابن زيد في هذه الحالة فعلى
هذا ابن زيد مبينا اهي الجنة ام النار ينبغي نصب مبينا لان رفعه
يقتضي انه سال عن الموت هل يكون في احد هذين الدارين ام لا والموت
لا يكون في الجنة ولا النار فاذا نصبت فقد سالت عن زيد لا عن موته
لان الحال فضلة لا يقع السوال عنها قوله وحذف ما يعلم جايز
اي من مبتدا او خبرا وكليهما لا من مبتدا او فاعل اعني ان المبتدا ذا
الفاعل لا يحذف هو ولا فاعله واراد العلم التفصيلي لا الاجمالي
بان يعلم ان في الكلام حذفا ولا يعلم عين المحذوف فانه لا يكفي اذ
يعلم من المبتدا ان له خبرا او بالعكس واراد بالجايز ما ليس بممتنع
فيشمل الواجب كمسالة لولا وما بعدها والمراد الجواز ان لم يعارضه
معارض فلا يرد ان خبر ما التعجبية لا يحذف لمنافاة الاختصار
لقصد التعجب وخبر ضمير الشان والمحصور ونحو ذلك هذا
خلاصة ما اسهب به الشاطبي واختصره الشهاب في حواشي النكت
مع تطويل كثير فان قلت كيف يشمل كلامه حذفهما
معا وله شرط لم يذكره وذكره في الكافية الكبرى حيث قال
وقد يحلان محل المفرد ۝ فيحذفان لوضوح المقصد ۝

قلت

قلت ذلك ليس بشرط صحيح بدليل قولك نعم لمن قال
زيد قايم واعلم انهم مثلوا المسالة تحذفهما بقوله تعالى واللا
لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة اشهر فان قلت هلا
جعلت اللايي عطفا على اللاي وما بينهما خبرا عنهما قلت
يا باه امران احدهما ان الخبر مقرون بالفا تنزيلا له منزلة الجواب
والجواب لا يتقدم على شرطه فكذلك ما نزل منزلته وقد نص المصنف
في تسهيله على ان المبتدا المضمن معنى الشرط لا يتقدم خبره
عليه والثاني ان ذلك يستدعي جواز زيد قايمان وعمرو وقد
يقال قد يكون منع هذا قبح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمرو
فلا قبح فيه كذا في الحواشي لابن هشام وفيه زيادة على ما في مغني
اللبيب في مباحث الحذف والاتصال من الباب الخامس وفي المغني
زيادة على ما هنا انه يشهد لجواز زيد قايمان وعمرو قوله ۝
ولست مقرا للرجال ظلامة ۝ ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا ۝
وجوز في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا احذف خبره وكونه
عطفا على انت فيكون خبرا عنهما تنبيه قال ابن هشام في
الحواشي من حذف الخبر والله ورسوله احق ان يرضوه قال ابو البقا
المحذوف خبر الاول عند سيبويه لئلا يلزم التفريق بين المبتدا
وخبره وقيل ان يرضوه مبتدا واحق خبره والجملة خبرهما وقيل
افرد ضمير الواحد مقام ضمير التثنية وقيل لما كان امر الرسول
تابعا لامره مع ذلك وقد تكلم على هذه الاية في بحث الجملة
المعترضة من الباب الثاني في المغني فراجعه قوله وفي جواب
كيف زيد كيف خبر مقدم لان له الصدارة وفي كتاب القدق قال
ابو علي حكى ابو عثمان عن ابي الحسن زيد كيف فيجريه مجرى قولك
زيد قام البتة قلت له افكيف الان جملة والضمير الذي
في الظرف مرتفع به على حد ارتفاع الفعل بالفاعل قال نعم قال
وصح ذلك عندي لان كيف اجريت مجرى الفعل في استقلالها
بها في كثير من المواضع نحو كيف وان يظهروا عليكم ثم ضعف قول

١

في عثمانية كيف زيد ان كيف مبتدا او زيد خبر حملا على كم مالك وكم ارمنك مم قول المص فلا دنف مبني على ان كيف اسم غير ظرف وانها في المثال في موضع رفع وانه يقال لها في البدل منها ادنف ام سليم واما على قول سيبويه انها ظرف مكاني مستعار من الحال وان المعنى في اي حال زيد او على اي حال زيد واستعملت الحال ظرفا لانهم يقولون زيد في حالة حسنة فيجعلون الحال ظرفا فيقال في الجواب في العافية او في خير او في شدة وعلى ذلك جاء قول روبة خير بعد قول القائل له كيف اصبحت على انه يحتمل على المذهبين ان يجيب على المعنى فنقول على الاول على خير وعلى الثاني دنف ولكن الاصل والاكثر خلاف ذلك قوله وبعد لولا الى اخره ان قيل هلا كان لاكرمتك في لولا زيد لاكرمتك خبرا قلنا لعدم الرابط لما مر فان قيل فلولا زيد لاكرمت اباه قلنا نتبين بعدم وجود الرابط بعض الاحيان انه ليس بخبر فكما انه لك اذا وجد وعلمنا انه اتفاق قال ابن هشام غلط عثمان لا يجوز حذف جواب لولا لانه جعل عوضا من الخبر بخلاف جواب لو وليس كما زعم بدليل قوله الله جل ثناؤه ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم قوله وبعد واو عينت مفهوم مع مثل قول امراة وقد شكت زوجها للنبي صلى الله عليه وسلم لا انا وثابت فانا مبتدا وثابت معطوف عليه والخبر محذوف ولا نافية كما تقول لمن قال زيد وكنا به ما زيد وكنا به وكان القياس ان تكرر لا وكانه حسنه قليلا ان الجملة الاسمية هنا في معنى الفعلية كما جا لا قولك ان تفعل اذ كان في معنى لا ينبغي لك وكذا لا انا وزيد في معنى لا اصاحبه قوله وقبل حال عطف على بعد لولا كما ان قوله وبعد واو كذلك ولا بد ان يشترط في تلك الحال ان لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة مدرجي متن وحا على بابها لمدرجي مبتدا ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله في متن وحا وهو حال من اليا التي هي فاعل في المعنى وعلى خبر

وقد

٥٢

وقد يقال اشترطه الناظم لقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك ان تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمام معموله تنبيه قال ابن هشام في الحواشي اجاز بعض العصريين في وكان اجود ما يكون في رمضان في رواية الرفع كون اجود وفي رمضان حال سدت مسد الخبر كما تقول كان اكثر اعتكاف زيد صائما وكان اكثر ما يكون اعتكافه صائما ورد بعدم صلاحية هذه الحال للخبرية انتهى وقال في حاشية نسخة اخرى في الحديث وكان اجود ما يكون في رمضان يجوز ان يقدر في كان ضمير الشان فيتعين رفع اجود بالابتدا او ضميره عليه الصلاة والسلام فيجوز كون اجود مبتدا وكونه بدلا اشتمال من الضمير ولا يجوز على جعل الضمير له عليه الصلاة والسلام ان ينصب اجود لانه لا يكون بمجرده خبرا لان ما يكون بتقدير الكون ولا يخبر بالكون عما ليس بكون وحيث قدرت اجود مبتدا ففي رمضان اما خبر واما حال كما في اخطب ما يكون الامير قائما وان قدرته اسما ففي رمضان خبر او حال ايضا ملخص من امالي ابن الحاجب بمعناه وفيه زيادة ما والغريب فيه تجويز الحالية والخبرية مع ان المسالة شرطها ان لا يصح الاخبار بالحال وايضا تجويز الحالية مع كون الضمير شانا لا يجوز لحذف الخبر قوله وانتم تبيبني الحق منوطا بالحكم وكقول المتنبي

تخب قاتلتي والشيب تغذيني • هواي طفلا وشيبي بالغ الحلم •

يقول انني غذيت من الصغر بشيئين العشق والشيب وذلك لانني عشقت طفلا وشبت بالغ الحلم فهواي طفلا مبتدا وحال وكذا وشيبي بالغ ومثلهما شربك السويق ملتوتا قاله ابن جني ونيل هواي بدل من الحب والشيب عطف عليه والتقدير هواي طفلا وشيبي بالغ الحلم تغذيني اي احسبه وهو طفل لا ينتصر بدا اي هو مهد وشيبه متنزلا افضى غاية قيل وهو اجود من تفسير ابن جني قوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد قال في التسهيل

لفظا دون معنى ولا نعدد
صح

وقد يكون للمبتدا خبران فصاعدا بعطف وغير عطف وليس من
ذلك ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة او حكما انتهى وقال في الشرح
تعدد الخبر على ثلاثة اضرب احدها ان يتعدد لفظا ومعنى
لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد
من الخبرين او الاخبار والثاني ان يتعدد لفظا ومعنى لتعدد
المخبر عنه حقيقة نحو بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه
يداك اليد الخ او لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحياة
الدنيا الاية والثالث ان يتعدد لفظا دون معنى لقيامه
مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك هذا حلو حامض فما كان
من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده
واما ما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة
الا مجازا انتهى ببعض اختصار واذا علمت ذلك ظهر لك ان تخصيص
ابن هشام الاعتراض على ولد الناظم من الجور لانه تابع لابيه
وعرفت ان الولد لم يزد شيا على ابيه فما قاله الاشموني من ان
ابن الناظم زاد على ابيه القسم الثالث غير ظاهر وانما كان هو الحامل
قصد الزيادة على شرح الكافية لان كلام ابيه لا ينحصر في الكافيه
وبان لك ان الخلاف بين ابن هشام وبينهما لفظي فان مراد ابن
هشام انه ليس من التعدد الحقيقي ومراد الشيخين مطلق التعدد
الا ترى ان الناظم في متن التسهيل مصرح بانه لا تعدد في
القسمين الاخيرين ومراده لا تعدد حقيقة والا لتناقض كلام
الشرح بقي هنا امور الاول انهم صرحوا بان القسم الاول يجوز
فيه العطف وغيره وهذا صريح في ان العطف لا ينافي التعدد فقول
ابن هشام ان نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات ليس
من تعدد الخبر لان الثاني تابع محل نظر لانه تابع بالعطف والعطف
لا ينافي التعدد وبذلك ايضا يعرف ما في قول التصريح في رد ان من
التعدد يداك الخ ان التحقيق ان العطف ليس من التعدد انتهى
لكن ابن هشام لم يذكر في التوضيح في القسم الاول العطف وقال

في

في المغني في الجهة الاولى من الباب الخامس في اثنا كلام ما نصه
واما جنبا فعطف على الحال لا حال انتهى ويويده الاتفاق على ان
الفاعل لا يتعدد ويجوز فيه العطف فتدبر وانظر كلام ابن هشام
في شرح القطر في باب العطف وقد رايت بخطه في الحواشي يقولون يجوز
العطف وقال ابن الحاجب في اماليه هذا في الخبر المشتق فانه يجوز
فيه العطف كما في النعت كمررت برجل عالم وعاقل كانك قلت ذو
علم وعقل فاما في الاسما فالظاهر انه لا يجوز العطف نحو زيد اخوك
ابو عمرو وهذا لانه في المسالة الاولى لما كان في الامر المقصود
هو المعنى والواو تشعر بالتعدد جاز لانبائها بتعدد المعنى
ولما كانت الذات واحدة جاز حذف الواو واما هنا فلا تعدد تكون
الواو باعتباره ولذلك عند ذلك الا العطف على المبتدا وتقدير
خبر الثاني كالاول فلا يفهم من قولك زيد اخوك وابو عمرو الا
زيد اخوك وابو عمرو اخوك وكذا ما اشبهه الثاني قال الشاطبي
يستثنى من جواز العطف مسالة واحدة وهي اذا كان احد الخبرين
اسما نحو ابن زيد قائم فلا يجوز ان يكون ابن زيد وقائم
خبرين عن زيد نص عليه ابن جني قال ووقفت عليه ابا علي فسلمه
الثالث الشيان المؤديان لواحد يجوز ان يخبر عنهما بمفرد كالعينان
حسنة والاذنان صغيرة لان العينين حاسة النظر والاذنين
حاسة السمع

كان واخواتها

هذا اول باب النواسخ **قوله** ترفع كان المبتدا الخ يشترط في
المبتدا والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الادوات شروط ذكرها
في التصريح وبقي عليه انه يشترط في الخبر ان لا يكون ماضيا فلا
يقال كان زيد قام لان تعيين الزمان قد علم من كان بخلاف ان
يكن زيد قام فيجوز واما قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر
فهو في معنى المستقبل لكونه شرطا فالمعنى ان يكن وبعضهم

يجوزه مع قد نحو كان زيد قد سافر وقد جاء بدون قد والشرط كقوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وسهل ذلك ذكر قد في الكلام ويشترط ان لا يكون مصدرها مما يدل على الاستقبال فلا يجوز كان زيد سيقوم لما بين كان والسين من التناقض **تنبيهات**
الاول قال ابن هشام المراد الخبر الذي استقر للمبتدا وهنا استقر له من الاخبار المتعدد قال المصنف خلافا لابن درستويه في منع التعدد في باب كان وقال ابن ابي الربيع منهم من لا يجيز ان يتعدد خبرها وهو الظاهر من كلام سيبويه وهو القول عندي لان ضرب لا يكون له الا مفعول واحد ولا يكون له اكثر الا بجعل التبعية فكذا ما شبه به **الثاني** قال الشاطبي لما حدث في الباب للمبتدا اسم جديد فقيل له اسم كان عينه بقوله اسما ولما بقي اسم الخبر على حاله اطلقه فقال والخبر تنصبه اي على انه خبر كان لا حال خلافا للكوفيين يدل عليه قوله بعد لان الخلاف لم ينقل احد ان المنصوب في باب ان حال قال ابن عاري ما عزي للكوفيين ذكر ابو حيان ما يقرب منه عن الفرا فقال زعم الفرا ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال انتهى فبقي انه اذا قال الكوفيون ان الخبر حال وان الاسم مرفوع بما كان مرفوعا به فاخبر المبتدا عندهم ويشكل الحال بمثل ... ... بالنقل عنهم **الثالث** قال ابن هشام قوله ترفع كان المبتدا ان قلت هذا تحصيل الحاصل لانه كان مرفوعا قلت لا لان هذا رفع بعامل لفظي وذاك بعامل معنوي فتنزل المغايرة في الوصف منزلة المغايرة في الذات **قوله** ككان ظل نص سيبويه يقتضي ان لا حصر لقوله وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر فاخال الامر فيهما على القياس وعلى هذا فهم ابن خروف قوله وعليه الرضي **قوله** وصار قال ابن هشام الذي يظهر لي ان صار ليس من اخوات كان وانما هو من باب الفعل والفاعل والمفعول والدليل على ذلك امران احدهما اني اقول صار الجاهل عالما

وصار

وصار الفقير غنيا وصار الطين خزفا فاجدها داخلة على ما لا ينعقد منه مبتدا وخبر وليس في اخواتها شي هكذا ويوضح ذلك انه يجوز اسنادها لضمير الشان والحديث الثاني ان صار يجوز فيها بالاجماع ان تلحق بهمزة النقل فاها وان تضعف عينها فتتعدى مفعولا فتقول صيرت الطين خزفا واصرته خزفا وهذا يبطل ما ذكروا من وجهين احدهما انا لم نجد النقل والتعدية في شي من هذا الباب فيما الفتهما لكانت هذا الباب يدل ظاهرا على انها ليست منها والثاني انا اما ان نقدر الذي انتصب مفعولا وما بعده مفعولا فيكون النقل مخرجا لغير المنقول عنه الاسناد وهو الاسم عما كان له قبل ذلك والنقل ليس هذا شانه واما ان نقدره مفعولا وما بعده خبرا فهذا امر مردود من وجهين احدهما انهم لا يقولون به وانما يقولون انهما مفعولان والثاني انه ليس لنا في النواسخ ما يتعدى والذي اوقعهم في المسالة انهم جعلوا كان التي بمعنى صار من الباب حين راوها منصوبا بعد مرفوع لا يفارقه في الاستعمال وراوها بلفظ كان التي هي محل اتفاق ثم لما راوا بعد ذلك صار بمنزلتها في المعنى عدوها من الباب وهذا عندي غلط على غلط وليس كان التي بمعنى صار منها لبعض ما ذكرت وعدم صحة الاقتصار على المرفوع بمنزلته في قولك انقلبت الخمر خلا **فان قيل** يجوز ان يقال انقلبت بخلاف كان **قلت** ان سلم فسببه ان كان مشتركة بين معان ولا يعلم ان المراد بها معنى التصيير الا بذكر المنصوب فلهذا التزم ذكر منصوبها ليظهر معنى الفعل وما اراد وابه بخلاف انقلب **فان قلت** لو كان الذي حملهم على عد كان التي بمعنى صار ما ذكرت لعدوا كان بمعنى كفل وبمعنى غزل **قلت** منعهم من ذلك انهم راوا معمول كان و كان التي بمعنى كفل وغزل ... بينهما غير الاول قطعا ووجد والثاني هنا لا يباين الاول من كل وجه بل الاول اصل له فوجدها اقرب

لباب كان تعد وبما **قوله** ليس قال ابن هشام وجد بخط ابن
الجواليقي اخبرني ابو زكريا عن ابي بكر بن سعيد النحوي عن ابي القاسم
الفضباني قال دخلت على السيد لاي في مرضه الذي مات فيه فقال
لي ابن كنت فقلت عند الزعفراني فقال فيم كنتما فقلت سالني
عن وزن ليس فقلت فعلا وفعل فقال له اخطات وان كان لم يعلم
بخطايك فقلت فما وزنه قال فعل ولم اساله عن علة ذلك وبات
وفي قلبي حزازة فرايته في النوم فسالته عن ذلك فقال لي لا يكون
فعل لان فعل لا يخفف ولا فعل لان ذوات اليا لا تاتي على فعل
فتعين ان يكون فعل ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم علم
قلت ولا ننفا فعل وجه ثان وهو ان افعال هذا الباب
مشبهة بالمتعدي وفعل لا يكون الا قاصرا ولهذا لم يجي لاثبات
الباب الا على فعل او فعل **تنبيه** قال ابن الحاج كلمات
الباب كلها افعال لا اعرف في ذلك خلافا في غير ليس الا ما حكي
العبدي عن المبرد انها حرف قال العبدي وهو ظاهر من قول
من قال بذلك في ليس وعسى ولا ابعده لانها لا تدل على حدث
وانما سيقت لتقييد معنى المعنى فيما بعدها من الخبر لا في نفسها
فهذا غير بعيد على ما يقولونه من انها لا مصدر لها والمرتضى
عندي في ليس انها حرف لانها داخلة في حده وخارجة عن حد
الفعل واما ان عملها عمل الفعل وحكمها غالبا حكمه فما ينبغي
ان لا يختلف فيه فينبغي ان يحمل تسميته س والمتقدمين لها
فعلا على ذلك قال وباحثت ابن عصفور في ليس فقال ان المتكلم
بها ينبي عن معنى تصوره في نفسه وذلك المعنى بالنسبة
الى زمن النطق ماض واللفظ ماض فهي تنبي على زمن ماض وزعم
انه استاثر بهذا في بيان تعليلها فقلت له كل الحروف بل كل
الالفاظ كذلك فقال نعم الا انا قلنا بذلك في ليس لدلايل
قامت على تعليلها **قوله** برحا قال الزمخشري فان قلت
لا ابرح ان كان بمعنى لا ازول من برح المكان فقد دل على الاقامة

لاعلى

لا على السفر وان كان بمعنى لا ازال فلابد من الخبر قلت
معنى لا ابرح لا ازال وحذف الخبر لان الحال والكلام معا يدلان عليه
اما الحال فلانها كانت حال سفر واما الكلام فلان قوله حتى ابلغ
غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له فلابد ان يكون المعنى لا ابرح
اسير ووجه اخر وهو ان يكون التقدير لا يبرح سيري حتى يبلغ
على ان يكون حتى ابلغ هو الخبر ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وهو ضمير المتكلم فانقلب الفعل عن لفظ الغايب
الى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف ويجوز ان يكون المعنى لا ابرح ما انا
عليه بمعنى الزم المسير والطلب ولا افارقه كما تقول لا ابرح
المكان قال ابن هشام اصل السوال ان برح يكون بمعنى فارق
كقولك برحت المكان اي فارقته وبمعنى زال كقولك ما برح
زيد محسنا وحينيذ فتشكل الاية الكريمة عليهما والجواب
عنها من ثلاثة اوجه الجوابان الاولان على ان يكون بمعنى زال
والثالث على ان يكون بمعنى افارق **قوله** لشبه نفي الخ احسن
منه قوله في الكافية لنفي او شبه نفي متبعة وفسر في الشرح
شبه النفي بالنهي والتقليل وانشد صاح شمر لا تزل وقوله ان امرا
غير منفك اسير هوى وقوله فما يبرح المطيع هواه وجلا ذاكابة
وغرام ولم يذكر الدعا فتكون اربعة قال ابن هشام وهو
موافق لابيه اذا انشد من مثل النفي ولا زال منهلا بجرعايك القطر
وقال في شرح الكافية ايضا ما كان منها بلفظ الماضي نفي بما او لا او
ان وما كان بلفظ المضارع نفي بكل ناف حتى ليس وانشد ولست
وان اقصيت انفك ذا هوى به العاذل القاسي يهدي عذرا انتهى
وبه يعلم ما في كلامه هنا لانه اطلق في النافي مع قرينة الكلام
في الماضي لان غيره سياتي في قوله وغير ما من الخ يرد عليه ان شبه
النفي النهي وهو لا يدخل الا على المضارع الا ان يقال في كلامه معطوف
محذوف مع عاطفه والتقدير وهذه الاربعة وغيرها مما سياذكره
من ما دامها او مضاف محذوف اي وما دة هذه الاربعة والمراد

بالمادة الحروف الاصول مع قطع النظر عن البنية وقوله متبعة
قال ابن هشام في حواشي ابن الناظر يعم المتصلة والمنفصلة عنه
نحو ولا اراك الا ظالمة انتهى وعليه فلا يرد قول المنكت انه يرد
على قوله متبعة انها قد تنفصل من النافي بالقسم والجملة المعترضة
قوله مسبوقا بما فاما قوله
دمت الحميد فما تنفك منتظرا على العدى في سبيل المجد والكرم
فمشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة او خبرا فما ترفع دام الاسم
وتنصب الخبر بعد ما الظرفية والجواب الاول وان زايدة مثلها
في لم يجرجن الا عرضها الاول **قوله** كاعط ما دمت الخ ان كانت
اعط مثلها في فلان يعطي ويمنع فلا تنازع والا فهو من تنازع اسم
وفعل وعمل اعمال الاول على حد قوله بعكاظ يغشي الناظرين اذا هم
لمحوا شعاعه وان لا يكون على التنازع احسن معنى لضعف معنى
اعط درهما وظاهر كلام الش انه من التنازع **قوله** وغير ماض
مثله الخ قال الله تعالى كونوا قردة خاسيين في الحصا بعد خبر
ثان لا صفة والا لكان الا تخلو خاسية ولان القرد لا يكون الا خاسيا
لذلة وصغارة فوصفه بذلك لا يفيد بخلاف ان يكون التقدير
كونوا قردة كونوا خاسيين قال ابن هشام قال بعض الطلبة
ويحتمل هذا ان معه خاسيين حال من اسم كان فعلت كان الناقصة
مع عملت في الحال وعلة المنع عدم دلالتها على الحدث انتهى وفيه
ما لا يخفى لجواز كون خاسيين صفة لقردة موكدة لمعناها ولان الصحيح
دلالة كان على الحدث ولذا ذهب بعضهم الى جواز عملها في الحال
كما يأتي في بابه هذا وقال الفارضي وقول الشيخ مثله مسموع
بالنصب ونص بعضهم على ان الفعل المقرون بقد لا يعمل فيما قبله
وسيأتي في الفاعل **تنبيه** اورد الشاطبي على قوله اذ كان
غير الماضي منه استعملا انه يقتضي ان غير الماضي انما يعمل اذا كانت
العرب قد استعملته ونطقت به وان ذلك يتوقف على السماع وليس
كذلك بل لنا استعماله وان لم نسمعه ولا يتوقف على السماع الا في نحو مضارع

اذا كان

النزاع

اعطه قراءة ليجرجن فلانيه

اذا كان الفعل غير منصرف كليس او منع مانع صناعي من استعماله
كما منع النفي في ما زال واخواتها من استعمال فعل الامر لان النفي
لا يصلح مع الامر **ثم** اعتذر بان مراده التنبيه على مثل ليس ودام
وماله مانع من جريان القياس واما ما عدا ذلك فهو في حكم المسموع
وان لم يسمع ثم قال هذا فيه ما وجدت في الاعتذار وليس كل
دا يعالجه الطبيب انتهى ملخصا وقال الشهاب القاسمي بعد
نقله ذلك يمكن حمل كلام المصنف على المسامحة ومعنى قوله استعملا
جاز استعماله وان لم نعلم استعمالهم له لظهور ان المقيسات
لا يتوقف ادراكها على السماع انتهى ولعله يرجع لجواب الشاطبي
فتأمل **قوله** وفي جميعها توسط الخبر الخ قال ابن هشام قد
مضى ان كان واخواتها ترفع الاسم تشبيها بالفاعل وتنصب
الخبر تشبيها بالمفعول وسيأتي ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك
اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها ويأتي ان المفعول يجوز له ان يتوسط
بين الفعل والفاعل نحو ولقد جاء آل فرعون النذر ويجوز ان يتقدم
عليهما نحو اياك نعبد فكذلك الخبر في هذا الباب يجوز له ان يتوسط
وان يتقدم ما لم يعارضه معارض انتهى اي فان عرض معارض
لا يكون كل من التوسط والتقدم جايزا بل يكون اما واجبا او ممتنعا
وبين الش ذلك قالوا ومن موجب التوسط ان يكون الاسم مضافا
الى ضمير يعود على شيء من الخبر نحو كان غلام هند بعلها وفيه
ان التقدم في المثال جايز لاندفاع محذور عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة به كالتوسط ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل
ان الواجب في المثال احد هما على سبيل التخيير ولم يقف عليه الدماميني
فارد التوقف لنفسه وقال نعم يجب التوسط في نحو يعجبني ان يكون
في الدار صاحبها اذ لا يتقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري
وقال الناظم في شرح التسهيل يجب توسط الخبر اذا كان الاسم
مقصودا بحصر نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا وقال فيه
ان الاستدلال لجواز التوسط بقوله تعالى فما كان جواب قومه

الابتدا انما هو لئلا يلزم الاخبار عن المعرفة بما هو اعرف منها وانه لا
مانع من رفع محتمه وجواب على الاسمية لكان من حيث المعنى وفيه
ما عرفت والحق ان التوسط لما قاله في شرح التسهيل لان القاعدة
وجوب تاخير المحصور فيه واما الاخبار بالاعرف فعما دونه فلم ينظروا
اليه كما مر بل في باب النواسخ اجازوا الاخبار بالنكرة عن المعرفة
قوله وكل سبقه الخ يتصور في مسالة التقديم بحسب العقل
عشر صور لان الخبر اما ان يتقدم على الاسم فقط وهي مسالة
التوسط المتقدمة وعلى الناسخ والاسم يتقدم على الناسخ وكلاهما
يتقدم على الناسخ اما مع تقدم الاسم على الخبر او تاخره وكل
من هذه الصور الخمسة اما جائز او واجب لكن تقديم الاسم
اما وحده او مع الخبر على الناسخ لا يجوز فهذه ست صور وبقيت
الصور الخارجية اربعا توسط الخبر جوازا او وجوبا وتقدمه
كذلك واعلم انه قد يكون الواجب مخبرا اما التقديم او التوسط كما
في شرح التسهيل واذا لوحظ ذلك زادت الاقسام فتدبر
قوله سبق خبر ما النافية اي لان لما الصدر فيمتنع ان يتقدم
احد اركان جملتها عليها وظاهره انما مختصة بذلك دون لا وان مع
انه في باب التعليق عد مما له صدر الكلام ولا تطيل به لان الشيخ
ابن غازي اطال في المقام واطاب فراجعه قوله ومنع سبق خبر
ليس اصطفى اتفقوا على انه لا يتقدم عليها اذا كانت استثنائية لانها
حينئذ بمنزلة الا بل يكون في لا يكون في الاستثنا كذلك وان كانوا
لا يختلفون في ان خبرها يتقدم قبل ان تصير استثنا فالذي كان
مختلفا في خبره بذلك اجدر هذا واستدل مجيز تقديم خبرها
بتقديم معموله ونقض هذا الاستدلال بجواز ان في الدار زيدا
جالس واجاب الحفاف بان القاعدة مطردة باجماع لم
تنتقض الا في هذه المسالة والشاذ لا تنخرم به القواعد
قال ابن هشام قلت وينبغي ان يكون المثال ان فيك زيدا راغب
اذ قد يقال في الظرف الثاني انه خبر اول والوصف خبر ثان وزعم

ابن

ابن خروف ان القاعدة الثانية منخرمة ايضا اعني قاعدة ازيدا
لست مثله بحثنا بقول سيبويه في ابهما المايح دلوي دولا قوله
ودو تمام ما برفع يكتفي ذو تمام ما برفع يكتفي ذو تمام خبر متقدم
وما سبتدا مؤخر لان ذو هنا نكرة لاضافتها الى النكرة قوله
وما سواه ناقص ما مبتدا وناقص خبره ولا يجوز العكس لان ناقص
نكرة وحينئذ ففيه عدم مراعاة المعنى لان المقصود الاخبار عن
الذي يكتفي بمرفوعه بانه تام لا العكس فمن ثم اعترض عليه ابن
هشام في هذا البيت بانه عكس المعنى المقصود ذكر ذلك عند قوله
وغيره معرفة بتدا وكلامه شامل لما كان مستعديا كصار بمعنى قطع
او ضم وكان بمعنى غزل لان معنى الاكتفا به ان يستقل به الكلام
حتى يكون جملة من فعل وفاعل واما الفضلة فيستغنى عنها في
الاسناد قاله الشاطبي وبه يعلم ما في قول التصريح ان هذه
الافعال اذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم انتهى من القصور
لان كون ما راد وفها قاصرا غير لازم لكن تعقب ابن غازي كلام
الشاطبي بعدم الاحتياج اليه لان هذه ليست من افعال هذا
الباب انتهى فتامله فلم يظهر معناه لان كل التام ليس من افعال
الباب ولما عد الناظم الادوات التامة عد منها ما هو لازم وما
هو متعد فراجع حاشيتنا على الفاكهي تنبيه كان اللايق ان
يقدم الكلام على معمول الخبر تقديما وتاخيرا على الكلام على النقصان
والتمام وكذا فعل في الكافية الشافية قوله والنقص في فتي
ليس الخ لا يرد عليه فتى لانه لم يحكم عليها ولا يجي ليس عاطفة
لانها حينئذ لا مرفوع لها ولا منصوب لها فلا توصف بالتمام ثم
ان المصنف لا يسلم ثبوت ذلك ولا المهملة في نحو
وليس منها شفا النفس مبذول لانها لا مرفوع لها فتبال اكتفت
به ولا اجازة لي على تمام زال لانه راي لا رواية ولا حجة له في البيت
لامكان تقدير الخبر كذا بخط ابن هشام وفي خطه ايضا في الارتشاف
لا اعلم احدا ذكرفتي بالكسر تكون تامة الا الصغاني فانه قال انه في

نوادر الاعراب فتثبت عن الاشر فتاء اذا نشتيتم فتكون حينئذ
تامة قوله ولايلي العامل معمول الخبر قال في شرح الكافية
ينبغي ان يعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب
كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز كما لا يجوز كان الماء يشرب
زيد لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون
فعل انتهى وفي الرضي واجازه الكوفيون في غير الظرف انتهى ومقتضيه
تقييد العامل بالضعيف الجواز في غيره ومقتضى قوله بغير الظرف
ان الفصل بالظرف في غير كان جائز على تقديره انه كان وقال ابن
هشام في الحواشي نصوا على ان المسألة لا تختص بباب كان فلو قلت
جاءني زيد اخوك ضاربا على معنى اخوك ضاربا زيد لم يجز فهل
يجوز ذلك بالظرف كما جاز هنا نحو جاءني عند المسجد زيد اكلا
على ان عند متعلقة باكلا ورايت في المسجد زيدا معتكفا قال
ابن عصفور في

بني نزد يوما سعار يجد بها اذ بهم يرمي المستجير المعورا

لا ينتصب يوما بيجد لانه حينئذ فصلا باجنبي تنبيه
اوهم كلامه انه يجوز تقديم معمول الخبر وحده او مع الخبر على العامل
وقال ابن هشام ان قدمته وحده قال ابن عصفور في شرح
الجمل لم يجز حتى ولا في الظروف لكثرة الفصل وخالف ذلك في
المقرب فاجازه وهو الحق نحو اهولاء اياكم كانوا يعبدون وان
قدمته مع الخبر جاز وقال في محل اخر باب ما يجوز اذا بعد عن عامله
ويمتنع اذا قرب منه وذلك نحو طعامك كان زيد اكلا وكان طعامك
زيد اكلا لدليل الاولى وانفسهم كانوا يظلمون انتهى واعلم
انه يتصور في تركيب كان زيد اكلا طعامك اربعة وعشرون صورة
ولم ار من ضبطها واما عد الصور بلا ضبط وحصل في النسخ تحريف
فظن الشهاب بن قاسم ان في بعض العبارة زيادة وفي بعضها
نقصا لانه قال ان ما سرده في الاشباه والنظائر يخالف لما سرده
الدماميني عن المرادي حكما وتصويرا ومن لازم مخالفة التصوير

ما قلناه

ما قلناه وذلك بعض الظن فان الصور محصورة في العدد المذكور
بمقتضى القانون وبيانه ان التركيب الاول هو الجاري على مقتضى
الطبع وهو كان زيد اكلا طعامك وفي تقديم المعمول فقط ثلاث
صور لانه اما ان يتقدم على الخبر فقط او عليه وعلى الاسم او عليهما
وعلى العامل وفي تقديم الخبر صورتان وفي تقديم الاسم فقط
صورة وفي تقديم الخبر ومعموله ست صور لانهما اما ان يتواليا
وفيه اربع صور تقدمهما على الاسم فقط مع تقديم الخبر على معموله
او تاخيره عنه واما ان لا يتواليا وفيه صورتان تقديم الخبر على
العامل ومعموله على الاسم تقديم معمول الخبر على العامل الناسخ صورتان
لان الاسم اما ان يتقدم على الخبر او يتاخر عنه وفي تقديم الاسم
ومعمول الخبر على الناسخ صورتان لان الاسم اما ان يتقدم على
معمول الخبر او يتاخر عنه وفي تقديم الاسم على العامل وتقديم
معمول الخبر على الخبر صورة وفي تقديم الاسم والخبر ومعموله
على العامل ست صور لانها اما ان يتقدم على صورتها او يتقدم
معمول الخبر عليه فقط او عليه وعلى الاسم او عليهما مع تقديم
الاسم او تاخيره او يتقدم الخبر ومعموله معا على الاسم اما مع
تقدم الخبر او تاخره او يتقدم الخبر فقط على الاسم قوله ومضمر
الشان الخ قال في شرح التسهيل اقوى ما احتج به الكوفيون
قول الشاعر

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا لقد هون السلوان عنها التحلم

اي لئن كان الشيب مغريا سلمى فقدم سلمى وهو منصوب بخبر
كان على اسمها ولا سبيل لاضمار الشان لظهور النصب في الخبر فسلم
الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل اي ولا سبيل الى زيادة كان
لظهور النصب في الخبر ولا يقال انه نصب على الحال وكان تامة
لان معمول الحال لا يلي العامل فيه لما مر ان القاعدة لا تختص بباب
كان وليس قبل كان ما يصلح لان يعمل في كان مضمره واما دعوى
الضرورة فلا يخفى ضعف سبيلها لدى الناظر فلا ينبغي ان يرد عليه

بها نعم قيل يحتمل كون سليمى منادى قال المتكلف ورد بقوله
تقدير هون السلوان عنها التحلم ولو اراد النداء لقال عنك انتهى
وفيه انه ما المانع من الالتفات واعلم انه يرد على ما ذكروه
هنا من التخاريج في نحو ما كان اياهم عطية عود ان جعل كان شانية
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وهو وان جاز في باب النواسخ
بدليل اهولا اياكم كانوا يعبدون لا يجوز هنا لانه بجعل كان شانية
خرجت المسالة عن باب النواسخ لكن ذكر في المغني في شروط الحذف
انه لا يلزم من منع تقديم الخبر الفعلي منع تقديم معموله لانه
لا يلزم على تقديم المعمول لبس ولا اعمال العامل الضعيف ولا تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه قوله وقد تزاد كان الخ كما اجريت
كان مجرى الادوات في الدخول على الجمل الاسمية كذلك اجريت
مجراها في استعمالها زايدة وانما ذلك سبيل الادوات والتقليل
بالشبهة لا يعد من زيادتها فلا ينافي ان الزيادة كثيرة في نفسها
ولا يرد حينئذ ان الشاطبي قال ان الاستقرا دل على ان التقليل
الدال عليه قد لا يقاس عليه بخلاف صريح لفظ القلة وزيادة
كان بشروطها مقيسة لان ذاك فيما كانت قلته الدال عليها قد في
نفسه ولا ينبغي الكلام ايضا انها تزاد كثيرا في غير حشو قال
وتنتفي للزيادة اذا وقعت حشوا او للزوم لا يوخذ من كلام ابيه
وانما اشترط كونها في الحشو لان الزيادة دليل على الطرح والابتدا
يقوى الكلمة ويدل على العناية بها ولهذا لم تزد الحروف اولا ولم
تلغ ظن ولا اعملت اذن الا اولا فاذا ثبت ان الذي اصله الزيادة
وهو الحرف لا يزاد اولا فما ظنك بالفعل حتى منع بعضهم من زيادة لا
في لا اقسم بيوم القيمة وقال انها مرادة على من جحد البعث
وانكر القيمة وقد حكي ابن السيد ذلك عنهم في مواضع من كتابه وان كان
في سورة اخرى كما كان ما انت بنعمة ربك بمجنون جوابا لما بها
الذي نزل عليه الذكر والزيادة في هذا الباب شايعة بثلاثة
شروط وقد يتخلف الاول كونه كان وحمل عليه جماعة من كان

من كان في المهد صبيا قالوا لان كل الناس كانوا في المهد صبيانا
فهذا يقتضي انهم لا يكلمون وانما المعنى من هو الان في المهد حالة
كونه صبيا وشذ ما اصبح ابردها ونحوه الثاني كونه بلفظ
الماضي وشذ انت تكون ماجد ومن ثم كان خطا قول من قال في انى
اخفيتها ان كان زايدة لوجهين الاول انه لم يثبت زيادتها
في موضع والثاني ان المضارع كالاسم وهو لا يزاد ووجه ثالث
وهو ان فيها ضميرا لا تنفك عنه فهي وهو جملة فتكثر الزيادة
وبهذه الوجوه يرد قول الكوفيين فيما حكاه ابن الخباز عنهم
انهم زعموا زيادة يكد في لم يكد يراها ووجه رابع وهو ان
الاعتداد بها اقوى في المعنى من تركها الثالث كونها بين
جزئي جملة وشذ على كان المسومة العراب تنبيهان الاول
الزايد اما في اللفظ والمعنى نحو فيما نقضهم وفايدته حينئذ مجرد
التوكيد واما في اللفظ دون المعنى كما هنا الثاني صرح ابن
عصفور بان معنى الزايدة كمعنى الناقصة ولم يصرح بحكم الزايدة
هل لها اسم وخبر كالناقصة او فاعل كالتامة او لا معمول لها قال
ابن الحاج وظاهر كلام سيبويه انها تامة وانما تعتبر زيادتها
بوقوعها بين ما لا يستغني احدهما عن الاخر فالزيادة فيها نظير
الالغا في باب ظن لا ان ظن واخواتها لا تسمى زايدة وسيبويه
عندي ان كان الزايدة لا تحتاج لاكثر من فاعل غايب يستتر
فيها وهو عايد على مضمون الجملة فتجي صورتها صورة ما لا حكم
لها ولا عمل بخلاف ظننت فان ظننت لا بد لها من فاعل مصرح به
وانما تلغي عن المفعولين وينبغي ان ينظر في قولك ان كان قائم
وانت كان قائم هل تسمع او لا فلا تنحصر زيادتها الا في ذلك والاقوى
عندي ان ذلك كلام العرب لانهم يقولون ما كان احسني وما
كان احسنك والحكم في ذلك كله واحد قوله كما كان اصح علم
من تقدما هي عند السيرافي تامة وفاعلها مضمر وهو مصدرها
وعند اخرين ناقصة وهي متحملة لضمير ما وفعل التعجب خبرها

فان قلت احسن ما كان زيد بنا خبر كان عن احسن ما
واجتلاب ما المصدرية بينهما ايضا وكانت كان تامة وزيد ورزيد
فاعلها واجاز المبرد النصب مع بعده في المعنى فنقول ما احسن
الذي كان هو زيدا كانه كان اسمه زيدا ثم انتقل عنه فاوقع
ما على صفة الرجل قوله ويحذفونها ويبقون الخبر كما استعملت
كان مستغنى عنها حتى تكون زائدة كذلك استعملت محذوفة
حسب الحاجة اليها ثم تارة يكون اسمها محذوفا وتارة يحذف
معها الخبر وتارة تحذف وحدها والغالب الاول لان الفعل
ومرفوعه كالشي الواحد قال ابن هشام في الحواشي وعكس هذا
يحذفون الخبر ويبقونها والاسم وذلك حيث تدخل لام الجحود
نحو ما كان الله ليذر المومنين على ما انتم عليه اي ما كان الله مريدا
لذلك هذا قول البصريين وقال الكوفيون الخبر يذر واللام
زائدة انتهى ومنه يوخذ ان حذف الخبر وحده كثير قوي لان ما
مثل به كذلك لكن ذكروا في باب كاد انها تفارق كان بامور منها
حذف خبرها دون كان وقالوا في باب ان انما جاز حذف خبرها
دون كان وقالوا في باب ان انما جاز حذف خبرها دون كان لانه
لما منع من التقديم جبر بجواز الحذف كما في التصريح وقال
في موضع اخر نقلا عن ابن جني واعلم ان حذف خبر كان واخواتها
ضعيف في القياس وقلما وجد في الاستعمال فان قلت
كيف وهو بمنزلة المفعول شبه بخبر المبتدا او شبه بالمفعول
من حيث هو منصوب بعد مرفوع بفعله قلنا نعم ولكنه
دخله امر لم يوجد في واحد منهما وذلك ان كان الناقصة انما
لزمت الخبر تعويضا مما اخترم منها من دلالة الحدث فجاءت
لها وعوضا من المخترم منها فلو حذفته لنقضت الغرض الذي
جيئت به فجرى لذلك مجرى ادغام الملحق وحذف المؤكد لما فيه
من تناقض المطلب الا ترى ان التاكيد من مقام الاسهاب
والاطناب والحذف من مظان الايجاز والاختصار وهما ضدان
وكنت

٦١
وكنت رايت ابا علي وقتا ما انسا بحذف خبر كان ولم اره راجعه
ولا كثر في كلامه انتهى اقول ولا يخفى ما في كلامه لانه يبني
على ان الناقصة لا تدل على الحدث وعلى تسليم الحذف والتاكيد وقد
علمت مما مر ما فيهما وفي شرح الفارضي ولا يحذف خبر كان لانه
عوض او كالعوض من مصدرها لانها لا تؤكد بالمصدر كما سبق
لكن في بعض اوجه الحديث المتقدم حذفها مع خبرها وابقاء الاسم
وحده وسهل ذلك القرينة وايضا لا تكاد العرب تنطق بخبر
كان في نحو وما كان الله ليعذبهم كما سياتي في اعراب الفعل
وسبق انه يقتصر على اسم ليس للعلم بالخبر انتهى وقال فيما سبق
وتختص ليس بمجي اسمها نكرة بلا شرط وقد يقتصر عليه للعلم بالخبر
كقوله واما الجود منك فليس جود تنبيه يتصور في الحذف
هنا صور لان المحذوف اما كان وحدها او الاسم وحده او الخبر
وحده او اثنين منها او الثلاثة فهذه سبعة احتمالات عقلية ثلاثة
احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي ثم كل واحد اما جائز
او واجب صارت اربعة عشر لكن حذف كان وحدها مخالف
للقياس اذ لا يحذف الرافع ويبقى المرفوع الا في صور تاتي في باب
الفاعل فينبغي ان يتصور هنا ما يتصور منها كالوقوع في جواب
الاستفهام نحو زيد قائما في جواب هل كان زيد قائما واما حذفها
وجوبا في مسالة التعويض فلا ترد لان العوض بمنزلتها فكانه
لا حذف وحذف الاسم وحده مخالف للقياس لانه كالفاعل ولم
يقع الا اذا كان ضمير شان وحذف الاسم والخبر وبقاء كان كذلك
لان فيه بقاء الرافع من غير معموله وحذف الخبر وحده علمت ما فيه
وحذف الثلاثة لم يذكروه الا وجوبا في قولهم افعل هذا اما لا
اي ان كنت لا تفعل غيره وانما كان واجبا للتعويض قوله
وبعد ان ولو الخ قال ابن هشام في الحواشي كان خطر لي انه لا بد
من اشتراط تقدم ان ولو وكونهما شرطيتين وكون المقام تنويعا
او تعظيما او تقليلا نحو المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير الحديث

لا يأس الدهر ذو بغي ولو ملكا التمس خاتما لانه لم اجد شاهدا ان يقال ان فاضلا اكرمتك ولا لو فاضلا اكرمتك ثم تبين ان ذلك ليس بشرط بدليل انه لا يجوز ان فاضلا اكرمتك وان جاهلا اهنتك ثم اني تاملت الشواهد نحو قوله واحضرت عذري وقوله حدبت على وقوله فذلك وقوله لا تقربن الدهر الابيات فرايت ان الشرط انما هو ان يكون الاسم اما مضمر الحاضر تقدم ذكره او لغائب وتقدم ذكر مرجعه وهذا معنى قول التسهيل ان يكون اسمها ضميرا ما علم من حاضر او غائب

قوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب هذا اشارة الى مسالة تحذف فيها وحدها وجوبا وانما حسن حذف الفعل هنا لان ان لا يقع الاسم بعدها مبتدا فكان بمنزلة فعل بحذف وفي الحضور ما يدل عليه فان قلت ـــــ فيه حذف الصلة قلت قد تحذف نحو نحن الاولى فاجمع جموعك فان قلت ـــــ تلك صلة موصول اسمي والموصول هنا حرفي قلت ـــــ صلة الحرف كذلك نحو ما ان حرا مكانه ان ما ثبت **تنبيه** ليس الظرف في قوله وبعد ان الخ عطفا على الظرف السابق والجملة بعده حال حذفت منها الواو ومثل وجوههم مسودة لان الاسم في هذه المسالة لا يحذف وانما هو ظرف لا رتكب ولم يبق هنا الحذف بل ذكر التعويض وهو يستلزمه لانه لا تعويض عن المعدوم وقوله ارتكب لا يخلو عن نظر لانه انما يقال في الامور الخارجة عن القياس والظاهر وليس تعويض حرف عن فعل بخلاف القياس واذا كانوا يعوضون حرفا من جملة في نحو يومئذ فهذا اولى والكاف في قوله كمثل زائدة والفا في انتزب كذلك او التقدير تنبه فاقترب لان كنت برا ومن مضارع لكان اي التي لها مضارع وهي الناقصة والتامة ولذا اظهر مع ان المقام مقام الاضمار اذ لو قال ومن مضارع لها توهم الاختصاص بالناقصة لان الاحكام السابقة في قوله

ويجذفونها

ويجذفونها الخ مختصة بها ثم ان هذه الخصوصية لكان عن نظائرها من نحو صار وهات لا عن اخواتها في هذا الباب اذ ليس فيها ما يتصور فيه ذلك حتى يقال ان كان اختصت عنه به والما حذفت النون في مضارع كان تشبيها لها بحرف اللين لان عينها كالمد ومن ثم اذا تحركت للساكنين لم تحذف لزوال الشبه وصيرورتها كالحروف الصحيحة ومنع الحذف في مثل لم يكن الذين كفروا من باب راى الامر يغني لما حزن والذين حذفوا راوا ان الحذف قبل مجيء الساكن فهو قبل التحرك قوله وهو حذف ما التزم قال الله تعالى ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق في النحل بالحذف وفي النمل لم يكن الذين كفروا بالاثبات فحجة ما في النمل انه الاصل وانه مناسب لتحزن وحجة ما في النحل موافقة ما في اول العشر ولم يك من المشركين

ما ولا ولات وان المشبهات بليس

قوله دون ان اي الزائدة لا المؤكدة بدليل رواية يعقوب ما ان انتم ذهبا بالنصب قال في شرح التسهيل وزعم الكوفيون ان ان المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا والذي زعموه مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما اذا قيل ما ما زيد قائما كما قال

لا ينسك الاسى تاسيا فما من حمام احد معتصما

تكررما النافية توكيدا وابقي عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبههما باللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ انتهى ويستفاد منه رد الشرط الذي ذكره ابن عقيل للعمل وهو عدم تكررها وقال ابن هشام في الحواشي قوله ما من حمام احد معتصما استدل به على اعمال ما مع التكرار واوله ابو حيان على حذف المنفي بما ولا احفظه الا في لا لا في ما بل عندي انه تكرار كلا تكرار لانه في اخر النصف كما

قيل في انسع الخرق على الواقع وقد يتوقف في قوله في شرح التسهيل
فلو لم يكن المقترن الخ بانهم زادوا اما بعد الا الاستفتاحية ومدة
الانكار كما نص عليه في متن التسهيل وشرحه وكذا ابن هشام في
المغني في بحث ان فالذي سوغ زيادتها فيهما سوغ زيادتها بعد
ما ذكر وان لم تكن نافية قوله مع بقاء النفي حقه ان يقول نفي الخبر
قال في النهاية ما زيد قايما الا ابوه وما زيد ضاربا الا عمرا يجوز لان
لان الا لم تدخل على الخبر بل على معموله ونظيره مسالة الكتاب
ما انا نيا فنحدثنا الا ازددنا فيك رغبة ونظيره لا يموت لاحدكم
ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم وقول الشاعر
وما اصاب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم
وقال ابن هشام في حواشيه قوله بالا يجري مجرى الاصل
ولكن قول الشيخ بقاء النفي عبارة حسنة لانه احترز عن
المسايل الثلاثة وقال ايضا النحاة يعبرون هنا بانتقاض
النفي ويريدون بذلك انه انتقض بالنسبة الى الخبر والا فالنفي
النفي باق بالنسبة الى المحذوف المستثنى منه وذاك هو الخبر
في الاصل ولكنه لما حذف نسيا سموا هذا خبرا والتغيير بطلان
المعنى غير حسن تنبيهان الاول اورد على هذا الشرط
قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وقال الش انه نادر واجاب ٢
عنه الموضع بما يعلم بمراجعته وقال في الحواشي ما نصه وقال
ابن بابشاذ على اسقاط الخافض اي الا كمنجنون قلت وقد
خرج جماعة على مثل ذلك مواضع منها الحديث ذكاة الجنين ذكاة امه
في رواية النصب ومنها المسالة الزنبورية فاذا هو اياها
على قول الكوفيين وفيه ضعف لان دخول الكاف على الضمير مختص
بالشعر واعترض ابن الصايغ ابن بابشاذ بان الجار اذا سقط
ظهر المحل والمحل هنا رفع لا نصب لها لان هذا هو الذي فررنا
منه قلت هذا غلط بل هو نصب بالاستقرار بغير
ان كان يرى الكاف لا تتعلق بشيء له هذا ولكنه منازع في ذلك

وقد نص ابن يعيش على ان للجار والمجرور الواقع خبرا موضعين رفع
ونصب باعتبار النيابة والتعلق به وقال ابن جني في الكلام
على الحديث واما من تاوله على حذف كاف التشبيه وان الا شحو
انتصب اذ سقط الخافض فليس مما نشاغل به لانه يلزمه ان يجيز
زيد عمرا على ان الا مثل كعمرو قال ابن هشام لا مانع من اجازة
ذلك في الشعر فقط على حد تمرون الديار ولم تعوجوا الثاني انهم
ان الخبر اذا انتقض بطل العمل ولو ظرفا او مجرورا وهو كذلك لان
الخبر معمول لها بخلاف معموله ولا يلزم من جواز تقديم المعمول
تقديم العامل حتى يقال تقديم معمول الخبر بدون تقديمه
قوله ونحو تيب زكن ان قلت كيف عداه بنفسه
وقد قال زكنت منهم على مثل الذي زكنوا قلت قال في
اساس البلاغة متمته معنى وقفت واطلعت قال وروى زكنت
من بعضهم مثل الذي زكنوا فان قلت عبارته غير موفية
فلم قال لها قلت قال س وتقول لمن زكنت انه يقصد
مكة والله وقيل في البيت بزيادة على واعلم ان تقديم الخبر
يمنع اعمال ما ولو كان ظرفا او مجرورا خلافا لقوم منهم ابن عصفور
قال في الكافية
ورفع نحو ما بها زيد بما وموضع المجرور نصب زعما
قوله وسبق حرف جر الخ المقصود من هذا التنبيه على شرط
رابع لعمل ما وهو ان لا يتقدم معمول الخبر الا اذا كان ظرفا وبهذا
يندفع قول الشهاب القاسمي قد يقال هذا مستفاد من قوله السابق
ولا يلي العامل معمول الخبر البيت لان الفرع لا يزيد على الاصل
اما اغتفار تقديمه اذا كان ظرفا او مجرورا فلا يعلم لاحتمال
نقصان الفرع عن الاصل هذا ان سلم ان المدرك في الموضعين
واحد وقد يمنع لان علة المنع ثم انه لا يلي الفعل معمول غيره وهنا
ان هذه الحروف ضعيفة لا تقوى على التصرف معها كما اشار اليه
الش ومن هنا منع تقديم معمول الخبر على نفسه ومنع تقديم

معمول لا اسم عليه وان تردد فيهما الشهاب **قوله** من بعد
منصوب وكذا من بعد مجرور بالبا الزايدة ولا يجوز جره كما هو
ظاهر وصرح به الشاطبي **قوله** وبعد ما وليس جر البا الخبر
اعلم انه ان كانت الجنس لا للعهد يدخل خبر الحجازية والتميمية
وما اجمعوا على انه لا يكون خبرا لها اما لتقدم الخبر نحو وما بالحجر
انت ولا العتيق او لاقتران الاسم بان نحو لعمرك ما ان ابو مالك
بواه ولكن يدخل فيه ايضا خبر المبتدا نحو ما زيد ابوه بقايم وهذا
لا يجوز ومن ثم منعوا في وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر
كون الضمير ضمير الشان لانه لا يفسر الا بجملة فيكون ان يعمر
مبتدا او بمزحزحه خبره ودخول البا يمنع ذلك وان كانت ال
للعهد خرج خبر ما التميمية وجميع ما قدمنا **تنبيهات**
الاول للمسالة ثلاث شروط كون الخبر منفيا ومن ثم امتنع ليس
زيد الا بقايم ولذلك امتنع الابدال على اللفظ في ليس زيد
بشي الا شيا لا يعبا به فاما قوله وليس المال فاعلمه بمال وان
ارضاك الا للذي ينال به العلا ويصطفيه فهذا مبني على الكسر لا اعراب على اللفظ وكونه
يقبل الايجاب فيخرج ليس مثلك احدا وكونه لم يستعمل استثنا فيخرج
ان لي ليس زيدا ولا يكون زيدا صرح به ابن هشام في الحواشي
الثاني ورد دخول البا على اسم ليس اذا تاخر وكان ان والفعل
كقراة بعضهم وليس البر ان تولوا وقوله

البس عجيبا بان الفتى ٭ يصاب ببعض الذي في يديه ٭

قوله في النكرات الخ افاد انه يشترط في اعمالها تنكير
المعمولين ومراده اشتراط ذلك زيادة على ما سبق في ما فلا بد
من الشروط السابقة فيها الا الاقتران بان لعدم تصوره هنا
واشتراط ذلك فيها يغني عن اشتراطه في غيرها لان الجميع مشبه
بليس بل قيل ان ما اقوى في الشبه بها مع انها كليس لنفي الحال
عند الاطلاق قال ابن اياز لم يثبت سيبويه لا كليس ولم يثبته
المبرد ولا اضعف منها لانها تشابه ليس في جنس النفي لا في نوعه

ومما

ومما تشابهها في نوعه وهو الحال كذا قالوا وفيه نظر لان هذا
الترجيح انما يصح عند من سلم ان ليس لنفي الحال اما من قال تنفي
مطلقا فلا يصح عنده نعم يمكن الترجيح بان ما يجوز دخول با
الجر بعدها وهي عند ابي علي والزمخشري مختصة بلغة النصب
وبان الاسناد لا دال على اعمالها بورود الخبر ملفوظا به منصوبا وخبر
لا المفرد مرفوعا ولم يرد مصرحا به منصوبا الا في بيتين يمكن
تاويلهما بالحال لانها تاتي من النكرة بعد النفي **تنبيه** لا العاملة
عمل ليس اما لنفي الوحدة او لنفي الجنس على سبيل الظهور خلافا
لمن خصها بالاول ولا العاملة عمل ان لنفي الجنس على سبيل التنصيص
ومن العجب قول ابن عصفور ان لا هذه انما تعمل اذا كانت خاصة
بالاسم ولا تكون خاصة به حتى تكون للنفي العام فتكون في جواب
السوال العام نحو قولك هل من رجل قايم فيلزم من ذلك دخولها
على الاسم النكرة لان هذا انما هو في لا التبرية ومما يبين فساد
قوله انه يقتضي ان لا اقوى في الاعمال من ما لان ما غير مختصة
قطعا ونحن نرى ان ما اكثر اعمالا منها **قوله** وقد تلي لات وان ذا
العملا ربما يشعر باشتراط تنكير المعمولين فيهما وهو في لات
ظاهر لانها لا زيدت عليها التا واما في ان فمشكل لان الناظم
قال في التحفة ان ان لا تعمل الا في معرفة عكس لا وان ما تعمل
في المعرفة والنكرة انتهى وفي المقرب وقد اجروا ان في الشعر
مجرى ما في نصب الخبر لشبهها بها ولا يجوز ذلك في الكلام لانها
غير مختصة انتهى وقال ابن خروف في شرح الجمل واذا كانت ان نفيا
عملت عمل ما في لغة اهل الحجاز ولا تعمل الا فيما تعمل فيه ما
تنبيهات الاول بلحين الولاية كالامارة لا من الولي والثاني
الثاني لات لتانيث اللفظ او للمبالغة قال في التصريح اولهما
انتهى وفيه انه يلزم حينيذ اجتماع وصفين متنافيين بحسب
الوضع لانها ان كانت للتانيث فهي ساكنة وضعا وحركت لالتقا
الساكنين وان كانت للمبالغة فهي متحركة وضعا ثم ان التا

المبالغة لم تقيد الاحرفا زايدا مختصا بالاسم كالجزم للكلمة تقلب
في الوقف ها كعلامة لاكلمة بني حرف يعني كقاسمة وتا لات من النوع
الثاني وانما حركت لئلا يلتقي ساكنات وانما جاز لاه وقفا على سبيل
التشبيه **قوله** فتا كقوله تعالى ولات حين مناص اي ليس
الحين حين مناص قال الناظم لابد من تقدير المحذوف معرفة
لان المراد نفي كون الحين الخاص حينا يتوصلون فيه اي يهربون
او يتاخرون وليس المراد نفي جنس المناص **قوله** والعكس قل
كقراة بعضهم ولات حين وفيها شذوذان احدهما حذف المنصوب
وبقا المرفوع وهو خلاف المشهور والثاني انه يحوج الى كثرة التقدير
وذلك لما قدمنا في اعراب قراة الجماعة من انه لابد من تقدير
الحين الخاص حين مناص لا نفي جنس حين مناص واذا كان كذلك
فقال الناظم تقديره ليس حين مناص موجودا لهم حين
تنادوا اذا كان لهم قبل ذلك حين مناص فلا يصح نفي جنسه
مطلقا انتهى وظاهره انه جعل موجود الخبر وهذا لا يصح لان
لات لا تعمل الا في الحين فالصواب ان يقدر ليس حين مناص حينا
موجودا الى اخره فيكون موجودا صفة للخبر لا خبرا **تنبيه**
قال في الكافية في لات

في لات هنا ما للات تعمل • وبعضهم هنا لها اسما يجعل

قال في الشرح مذهب سيبويه ان لات مهملة وهنا ظرف كان
وحيث مع ان مقدرة قبلها مبتدا اي ولات هناك حين ومذهب
ابن عصفور ان هنا اسم لات وحيث خبرها على حذف مضاف
والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حين وهذا الوجه ضعيف
لانه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف
واعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة انتهى اي انما
تعمل في الظاهر اذا كان نكرة لانه قدر في قراة الجماعة
الاسم معرفة وزاد في النوع الثالث عشر من مغني اللبيب ان في تنبيه
اعراب ابن عصفور الجمع بين معموليها

افعال

افعال المقاربة

لم يقل كاد واخواتها كما قال كان واخواتها لان ذلك يدل على ان كان
ام الباب ولم يثبت ذلك عنده بخلاف كان لان احداث اخواتها
داخل تحت حدثها ولها من التصرفات ما ليس لغيرها وايضا يراد
ان يفيد ان اطلاق افعال المقاربة على الباب كله اصطلاح لهم
ولا يلزم من كونه اصطلاحا كونه حقيقة لتصريحهم بان تسميتها
افعال المقاربة اما من تسمية الكل باسم الجزء على ما فيه او من باب
التغليب وعلى كل فلعل وجه اختصاص هذا البعض حتى سمي الكل
باسمه او غلب على غيره انه حالة وسطى بين الترجي والشروع في الفعل
والمقاربة مصدر قارب فاعل الصادر من واحد كسافر لا من
اثنين كخاصم ثم ان المراد ان المسمى بهذا الاسم يتنوع الى ثلاثة
اقسام مقاربة وترجي وشروع فلا يلزم تقسيم الشي الى نفسه
والى غيره ولا جعل قسم الشي قسيما له **قوله** ككان كاد الى اخ
في رفع الاسم ونصب الخبر كما اشار اليه الشارح فلا يرد انها
تفارقه في احكام كما قال في التسهيل ولا يتقدم هنا الخبر
ولا يتوسط وقد يحذف ان علم ويتعين عود ضمير منه الى الاسم
فلا يرفع الظاهر لا اجنبيا ولا سببيا الا عسى **فان قلت**
فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ندر الى اخره **قلت**
بل له موقع لاطلاق العبارة لفظا ثم المراد التنظير في الحكم
وانه واحد لا القياس **تنبيه** كاد في اصل الوضع
بمعنى قرب الا ان تعديه قرب بمن وهي متعدية بد وهذا
والاختلاف في التعدية لا ينافي الاتحاد في المعنى لانها من خواص
اللفظ نص على ذلك الرضي في باب ظن واخواتها كما ياتي لكنه غفل
عنه ههنا حيث قال كاد في اصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الفعل وهي او شك في الاصل
اسرع وتستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير فان

قوله ولا تستعمل غالبا اصل الوضع صريح في ان مقتضى الاتحاد في المعنى عدم
الاختلاف في التعدية ثم انه لم يصب في زعمه ان الاصل في اسرع ان
تتعدى بفي لان الصحيح انها في الاصل متعدية بنفسها نص عليه في الصحاح
حيث قال واسرع في السير وهي في الاصل متعد وقال في موضع اخر
وقد اوشك فلان يوشك اي اسرع السير كذا افاده ابن كمال باشا وقال
التحقيق ان كاد كسائر الافعال في ان نفيها لا يوجب الاثبات واثباتها
لا يوجب النفي كما نص عليه في دلائل الاعجاز وليس نفيها في السبر كما
في المغني بل قد تكون للمبالغة في نفي الخبر نحو لم يكد يراها وقول ذي
الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وظن ابن شبرمة
ان نفيها اثبات فقال لذي الرمة يا ابا الغيلان اراه قد يبرح
فوقع له مثل ما ظن ابن شبرمة فغيره الى لم اجد ولعل ذا الرمة
نفسه بعد ذلك بدليل انشاده شعره على ما قاله اولا ولا مجال
لدعوى عدم ثبوت القصة بعد ما حكاها في دلائل الاعجاز وليس
من هذه او لا يكاد يسيغه كما ظن البيضاوي لان قوله تعالى وسقوا
ماء حميما فقطع امعاءهم صريح في انه يدخل في جوفهم ولو بعد شدة
بل هو مما يمكن وقد يكون للاستبطاء وافادة ان الخبر لم يقع الا
بعد جهد وبعد ان كان بعيدا في الظن من ان يقع كقوله تعالى ولا
يكاد يبين اي يبطئ في التكلم ولا يتكلم الا بعد الجهد والمشقة
وقوله تعالى لا يكادون يفقهون قولا اي لا يفقهون الا بعد بطء
به ليل قالوا يا ذا القرنين فان من لا يفقه اصلا لا يقدر على
المخاطبة ولو بواسطة الترجمان فالتفسير في تفسيره اي قال
مترجمهم لا يبطل الدلالة المذكورة بل يقررها وقال الكواشي ولا
يفقهونه الا بعد بطء وظاهر اللفظ يقتضيه لان كاد سمن نفي بمانع
وقع واذا لم ينف لم يقع فاما بعض في تفسيره واخطأ في تعليله
ومن هذا القبيل وما كادوا يفعلون كما اشار اليه في الكشاف فجعله
استبطاء لفعلهم وغفل عنه الناظرون فيه منهم البيضاوي فانه
بعد ان قال لتطويلهم وكثرة مراجعتهم او لخوف الفضيحة بظهور

القائل

القائل او لغلاء ثمنها وبعد حكمه بان كاد كسائر الافعال قال لا ينافي
قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لاختلاف وقتيهما انتهى
انتهى فانه لو لا غفوله عن ذلك لما توهم المنافاة واحتاج في دفعها
بما قاله ثم عطفه خوف الفضيحة وما بعده على ما قبله منظور فيه
لان كلا من المعطوفين منشأ للتطويل وكثرة المراجعة لا معنى لبنائه
على ان غلاء ثمنها لا يصلح علة لذلك لانه انما حدث من تشديدهم ففي
قوله صلى الله عليه وسلم ولكن شددوا فشدد الله عليهم وقول
المغني ان خبرها منفي دائما وانه اذا كانت منفية واضح ذلك لان
استعمالها منفية لا في معنى النفي بل في معنى الاستبطاء وتعليله
ذلك بانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى حصوله عقلا غير تام
لانه لا يقتضي نفي المقاربة حينئذ كما عرف واسند لانه لم يكد يرى
لا يجدي نفعا لانه انما يصلح دليلا على استعمالها منفية في نفي
المقاربة لا على نفي ذلك المعنى ولا يلزم من ثبوت الاول ثبوت
الثاني ثم انه ذكر ان المراد بالفعل الذبح وهو غير ظاهر والا لقيل
وما كادوا يذبحون اذ لا نكتة حينئذ في العدول عن الظاهر الى
ما فيه اطناب اذ التقدير وما كادوا يفعلون الذبح بل مقتضى ما تبين
وانما المعنى والله اعلم وما كادوا يفعلون شيئا من مقدمات الذبح
ويناسب ذلك ما قصد بايراد كاد مستعملة من المبالغة وكان حقه
ان يقول اذ المراد نفي فعل الذبح على ابلغ وجه واكده انتهى كلام ابن
كمال باشا بالتلخيص وتغيير كثير من قوله وعسى هي من افعال الرجا
قال الناصر اللقاني عسى موضوعة للرجاء في الزمن الماضي ولم تستعمل
فلا تكون حقيقة بل استعملت في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفي
كلام الله تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى
حقيقي فقول المحلي لم يثبت في كلامهم مثل هذا ممنوع واجاب
الشهاب ابن قاسم بان مراد المحلي لم يعلم ثبوته وما ذكره
في عسى غير معلوم اذ كونه موضوعا للزمن غير معلوم وان كان حاضرا
اذ المفهوم كما قال السيد الصفوي من شرح المفصل لابن الحاجب

عد من وضع عسى للزمن لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك ادراجا
في نظم اخواته ومنه يتحقق ان المراد الوضع التحقيقي او التقديري
انتهى ومعلوم ان الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازا حيث
لم يستعمل في هذا الموضوع له ولو سلم فكونها في كلام الله تعالى
للعلم امر غير ثابت وان قال جماعة لاحتمال انها في كلام الله تعالى
للرجا باعتبار المخاطبين كما هو نفرس في لعل وقال الرضي انه الحق
قوله لكن ندر غير مضارع لهذين اي واخواتهما في كلامه حذف
معطوف وحرف عطف اذ لا يختص ندور مجيبيه كذلك بكاد وعسى
كما يتوهم من ظاهر المعظم واندفع ايضا ما قيل ظاهره يوهم مجي
الخبر لهذين بخصوصهما مفردا او جملة اسمية الخ ولم يسمع مجيبيه
مفردا حتى احتاج بعض الشارحين الى تخصيص قوله غير مضارع بالمفرد
دليل ما ذكرنا انسا والمتن حيث ادخل في قول ابيه غير مضارع الجملة
الفعلية التي فعلها ماض والاسمية فتدبره قوله وكونه
بدون ان الخ قال الشاطبي فعل المقاربة جار مجرى الواقع فالحق
في الاكثر بفعل الشروع في ترك ان وفعل الرجا غير جار مجراه فقرن
خبره بان الدالة على الاستقبال في الاكثر انتهى وهذا في كاد وعسى
واما غيرهما فقد نبه عليه بقوله وكعسى الخ تنبيه
قال ابن عصفور في شرح الجمل ان في هذا الباب لا تقدر بالمصدر
لانها المالي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا وتخلص بذلك من شبهة
المبرد في قوله عسى زيد ان يقوم من باب الفعل والفاعل والمفعول
لان الحدث لا يخبر به عن الذات قال والدليل على انها كذلك فلعل
احدكم ان يكون الحن بحجته من بعض وقول الشاعر
لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك اجدعا
لعلهما ان يبغيا لك حاجة ولعل بالاتفاق لها اسم وخبر وانهم لما
نطقوا بالخبر مفردا جاؤا به غير مصدر فقالوا في عسيت صائما
كما يقدر كان زيد يصوم بكان زيد صائما ولم يقولوا عسيت
الصوم كما يقدر كرهت ان يقوم كرهت القيام قوله
وكعسى

وكعسى حرى نازع ابو حيان في حرى وقال انما هو حرى منون ولكن
اما سهل الهروي قال ان منهم من فسره بحقيق فتوهم انه فعل قال
ابن هشام توهم الهروي انهما كلمة واحدة فنقل خلافا وتبعه على
هذا الوهم ابو حيان وكيف يفسر الاسم بعسى وهي فعل او حرف
وممن صرح بان حرى فعل ابن طريف والسرقسطي الذي يظهر بالحمار
وتلخص ان لنا حرى شبه اسم منقوص وهو وصف يثنى ويجمع ويونث
وحرى اسم مقصور كعصى وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يونث
وحرى ماض غير منون وهو فعل كعسى انتهى لكن بعد ثبوت فعلية
حرى قد يمنع كونها من افعال هذا الباب على قياس ما يأتي في اخلولق
لانه يقال هو حر بكذا فتعديه بالبا قوله والرنوا اخلولق
ذكر حكم اخلولق قبل ان يعرف معناها ومراي فتسميه ليس بالحسن
هذا ونازع ابن العلج في كونها من هذا الباب وحكى اخلولقت السما
لان تمطر واخلولقت الارض لان تنبت فدل على انه مفعول وان
الخافض يسقط احيانا وان المعنى تهيات لكذا قوله وبعد او
شك انتقا ان نزرا يرد عليه نظير ما مر ان ذكر حكم اوشك قبل
ان يعرف معناها ومرائي فتسميه ليس بالحسن وقد نهم الشراك
اوشك من افعال المقاربة وهو ما في التسهيل فالاولى ان يشرح
كلام الرجل بكلامه وادعى بعضهم ان الاظهر من النظم انها من افعال
الزجي لانه ذكرا ولا فعلين من قسمين ثم الحق بكل فعل ما اشبهه
فقال وكعسى حرى واردفه باخلولق واوشك ثم رجع لما يلحق بكاد
فقال ومثل كاد في الاصح كربا وتقدم عن الرضي والصحاح انها بمعنى
اسرع واستدل بعضهم لكون اوشك من افعال الرجا بانك تقول
اوشك زيد ان يحج ولم يبرح من بلده كما تقول كاد زيد ان يحج ولا
تقول كاد زيد ان يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال وهو ببلده
قوله ومثل كاد في الاصح كربا اي في انها للمقاربة وان الاكثر
تجرده من ان واشار بقوله في الاصح لخلاف ابن الحاجب اذ قال في
مقدمته كرب من افعال الشروع وفي عبارة المص اشعار به واما قول

السر انه اشارة لمخالفة ش اذ لم يذكر في خبر كرب الا المجرد من ان
بعيد لان ش لم يتعرض لمنع ما سكت عنه وغاية انه سمعه
من بعده فاستند تركه عليه ولم يعد ش مخالفا له لعلمه بانه
لو سمعه لنقله قوله لا عنز يحتمل ان المراد لا غير مضارع ويحتمل
ان المراد لا غير اوشك وكاد وفي كل منهما قصور يعلم من الشروح
لكن قيل الاحتمال الثاني اولى لعدم التنبيه على الاول على حكم غيرهما
لاحتماله ان لعل لم يستعمل له مضارع او استعمل له مضارع وغيره
ومنه ما لم يتصرف اصلا ولا قصور حينئذ في الكلام فعليك بالتدبر
التام تنبيه معنى عدم تصرف الفعل اقتصار العرب
به على بعض صيغه بحيث يفهم منهم قصد الاقتصار والالتزام
ان نقف في تصريف كل فعل على السماع قوله بعد عسى اخلولق
اوشك الخ عبارة التسهيل وتسند اوشك وعسى واخلولق لان
يفعل فتغني عن الخبر قال الدماميني وظاهر هذا انها في هذه
الحالة فعل ناقص سد ان وصلتها مسد جزئيه وظاهر كلام
الجماعة انها فعل تام ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن
الخبر والمصنف خالف الجمهور فقال عندي انها ناقصة دائما اما في
عسى زيد ان يقوم فظاهر واما في عسى ان يقوم زيد فقد سدت
ان وصلتها عن الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل
احد ان حسب خرجت عن اصلها انتهى وبه يعلم انه ينبغي ان يمثل
في المقام بعسى ان يقوم زيد ولا يصح التمثيل بعسى زيد ان يقوم
لان ان يقوم هو الخبر لا معنى عنه اذ الخبر في هذا الباب لا يكون الا
مضارعا اما بان او بدونها على ما عرفت لكن في المغني في بحث ان
اختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على
الخبرية وقيل على المفعولية ثم قال وقيل رفع على البدل
وسد مسد الجزئين فعلى هذا يصح التمثيل بذلك في المقام وقد
رد هذا القول في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما تتوقف عليه
فائدة الكلام وليس هذا شان البدل وقول التسهيل فتغني

عن

عن الخبر كقوله هنا عن ثان لا يستلزم وجود الاول لان الغنا
عن الثاني لا ينافي الغنا عن الاول وكان الاقتصار عليه لانه محط
الفائدة وليبنيه على انها في هذه ناقصة اذ الناقصة التي تفارق
التامة في الاحتياج الى الخبر ثم رأيت ابن هشام قال الصواب
او الاحسن او الاظهر ان يقال ان ان يفعل سد مسد الجزئين
لا انها تغني عن الثاني لان ذلك يوهم انها تامة في موضع الثاني
فتسد مسده كما يقولون في اقائم الزيدان ان المثنى ساد مسد
الخبر ورأيت الشهاب القاسمي قال وهنا امور الاول انما
قال ظاهر هذا الاشارة الى امكان حمله على التمام بان يكون المراد
فائدة الكلام التي كانت تحصل بالجزئين حصلت بهذا فهو يغني
عن الخبر باعتبار حصول الفائدة به وعدم توقفها على آخر
الثاني على ما اختار المص يكون ان يفعل سادا عن الجزئين فلا
قال غنا بان يفعل عن ثان واول كما عبر بذلك في شرح الكافية
وقد يجاب عن هذا بانه ترك التعرض للاول لوضوح امره
لان ان والفعل حلت محله فسدت مسده في غاية الوضوح
الثالث على كلام المص ايضا هل يكون ان والفعل في محل رفع ونصب
باعتبار رفعيتهما مقام المرفوع والمنصوب واثبات محلين مختلفين
لشيء واحد باعتبارين لا مانع منه انتهى قوله وجردن عسى الخ قدم
التجريد لانه الارجح وبه جاء التنزيل وشرطه ان يكون بعدها
ان والفعل لا الفعل فقط نحو زيد عسى ان يقوم فان هذا يتعين
فيه تحملها للضمير وانما محل الوجهين اذا جاءت بعدها ان ثم انه
اقتصر هنا وفي الكافية وشرحها على عسى مع ان اخلولق واوشك
كذلك فلو قال وجردنها بالتشديد بدل لكان اولى ليعود على الجميع
تنبيهات الاول تجويز الوجهين جاز فيهما اذا كان الاسم
مذكورا بعدها نحو عسى ان يقوم زيد واورد ان ذلك يوجب التباس
اسم عسى بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم خبر المبتدا
اذا كان فعلا نحو انا قمت الالتباس ويجاب بان التجويز

انما يستلزم الاجمال لا الالتباس كما لا يخفى وقال الشهاب
القاسمي وقد يجاب بانه لا محذور هنا لان الجملة فعلية بكل حال
لانها مستداة بفعل ابدا او هو عسى ولا كذلك هناك فليتامل فانه
قد يدفع بجويز تقدير ذلك مبتدا موخرا او قوله جوابه مبني
على ان المانع في باب المبتدا والخبر من تقديم الخبر الفعلي اختلاف
الجملة بالاسمية والفعلية وليس كذلك فقد مر ان المانع الغاء
العامل القوي واعمال العامل الضعيف وانه يجوز تقديمه في باب
النواسخ لعدم المانع لكن ذلك لا يتاتى هنا لان العاملين لفظيان
الثاني قال في المغني يتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في داره
وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا الئلا يلزم فصل صلة ان من
معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى الثالث يجوز في هذه الحالة
ان يقدر الاسم مبتدا موخرا ويجوز الوجهان السابقان فيما اذا
تقدم الاسم في التركيب حينئذ اربعة اوجه واستشكل
كونه مبتدا والجملة قبله خبرا بمنعهم تقديم الخبر الفعلي وقد
عرفت ما فيه فلا تغفل قوله والفتح والكسر اجز الخ الفتح
على الاصل والكسر اتباعا للياء الساكنة ومن ثم اختص هذا الحكم
بالمسند للتاء والنون وخرج عن ذلك عسيا فان الياء المفتوحة
تقتضي فتح السين للمناسبة والتخفيف والتخفيف لتوالي ثلاث
حركات حينئذ

ان واخواتها

قال ابن الحاجب اشبهت الافعال من اوجه دخولها على المبتدا
والخبر واختصاصها بالاسماء وبناؤها على الفتح وان فيها الثلاثي
والرباعي والخماسي كالافعال وكان مراده بالافعال كان واخواتها
لانها التي تدخل على المبتدا والخبر قبل استكمال فاعل بل تدخل عليه
بنفسها ومراده بالعدد اعم من كونها بالاصالة او بالزيادة
ومثال الخماسي لكنني انك واعلم ان حجة الكوفيين في ان هذه الاحرف
لا تعمل في الخبر بقاء لبنا على الظاهر وقولهم انك وزيد ذاهبان

حكاه

حكاه س وقوله انه غلط غير مرضي والاصل عدم ذلك وانها
لو كانت عاملة لجاز ان يليها كما يجوز في ساير المعمولات ان تلي
عواملها قال السهيلي وانما الممتنع ان يلي العامل غير معموله
فان اعترض باستلزامه جواز ما احسن في الهيجاء زيدا التزمنا
اجازته وهو الصحيح قوله لان ان الخ قال ابن هشام عندي
ان تقديم الخبر للحصر اي ما لنا الا عكسها لكان خلافا لابن سلام في
انها تنصب الجزءين في لغة ان حراسنا اسدا ان العجوز خبة كان
اذنيه الاتيان وللفراء في تخصيصه بليت نحو يا ليت ايام الصبا رواجعا
ولنا ان الخبر محذوف مثل ولكن زنجيا اي لا يعرف قرابتي وخبة
نصب على الذم وتاكل الخبز وابو نخيلة لحنه الاصمعي وابو عمرو
بحضرة الرشيد ومراده ان اذا لم تكن بمعنى نعم كقول ابن الزبير
ان وراكبها وقيل لم يثبت مجي ان بمعنى نعم والتقدير انها وراكبها
وقيل لم يثبت مجي ان بمعنى ملعونان ورجحه ابن عصفور لانه
الذي استقر في ان ورد بحذف الجملة كلها واجيب
بقوله قالت وان فيبقى الحرف فقط وقوله وكان وشمل ذلك المصدرية
والتي بمعنى لعل نحو انها اذا جاءت لا يومنون تنبيه
اورد على ما تقرر من اعمال هذه الاحرف في الاسم النصب ان هذان
لساحران واجيب بوجوه مذكورة في المغني في محاله
منها قول المبرد ان بمعنى نعم وهذان لساحران مبتدا وخبر فان
قيل اللام لا تزاد في الخبر قيل التقدير لهما واعترض بانه
يلزم الاسهاب والايجاز ومن زعم الاسم ضمير الشان لزمه
ذلك وان اسمها ضمير شان لا يحذف الا ضرورة لان الجملة تفسره
فهو كالموصوف الذي صفته جملة فلهذا كان ان من لام وان من
يدخل ضرورة وقليت دفعت الهم عني ساعة ولكن زنجي والاكثر
والاسم نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا ويلزم وليت شعري على
الاصح وقد يحذف فان كقول ابن الزبير ان وراكبها قوله ليت لعل
ليت للتمني ولعل للترجي وهما من باب الانشا فيشكل تعلقهما بالماضي

غوثا لبيني بث ولعل الله اطلع بها امثل بدر وقال

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك من تلك القلوص بداء

وقد منعوا من اجتماع ليت وسوف نحو ليته سوف يقوم لان ليت
لما لم يثبت وسوف لما ثبت ومن ثم قال بعضهم فيهما انها عدة
بما يقع وقد جاز مع لعل لانها تختص بالممكن فكانه عندهم ثابت
قال

فقولا لها قولا رفيقا لعلها * سترحمني من زفرة وعويل

قوله الاية التي كليت فيها اى فلا يكون واجب المراعاة بل
تارة يمتنع نحو ان في الدار ساكنها وتارة يجوز نحو ان في الدار زيدا
وقد يجب مراعاة الترتيب نحو ان زيدا لفي الدار فيفيد كون اللام
داخلة على الخبر هذا والمراد خصوصية الترتيب الممثل به لا مطلق
تقدم الاسم وتاخر الخبر فانه لا يجوز في الاصح ان في الدار زيدا
جالس فاما فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله فتعلق باعني
مقدرة والجملة اعتراضية مثل كان فقد اتى عام جديد والا
فتقديم المعمول مؤذن بجواز تقدم العامل والعامل هنا لا يتقدم
ويلزم من مراعاة الترتيب ان لا يتقدم الخبر على العامل وقال ابن
هشام في الحواشي في شرح الناظم لتسهيله ان امثل التالي كونه ملغى
نحو فان بحبها اخاك مصاب القلب فاما القايم مقام الخبر فجدير
ان لا يليها لقيامه مقام من لا يليها لكن اغتفر ايلاؤه اياها التفاتا
الى الاصل قال ابو حيان اصحابنا يسمون الملغى ويقدرون في البيت
اعني ولا خلاف في منع نحو ان طعامك زيدا اكل واذا قدر اعني في
البيت فالفصل بجملة اعتراضية كما في كان وقد اتى حول جديد
وقال المصنف ان الحال كالظرف وانشد كبيت ابي حيان واصحابنا
جعلوه اعتراضية لا حالية واقتضى كلام الجلولي انه لا يمتنع الفصل
بالظرف الملغى بلا خلاف وان محل الخلاف الحال تنبيه
قال الشهاب في حواشي الاشموني فان قلت لم لا امتنع
تقديم خبرها على اسمها وان كان ظرفا او مجرورا كما في ما واخواتها

قلت

٦٩

قلت يوجه بان هذه اقوى لانها تشبه الافعال لفظا
ومعنى ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل
جامد وهو ليس والمتصرف اقوى انتهى والظاهر انه اراد بشبهها
للفعل معنى انها بمعنى اكدت ونبهت ورجيت وهكذا وفيه ان هذا
الشبه ليس لكان والكلام في الشبه بها ثم على تسليم كفاية
في اخوات ما لات وهي مشبهة للفعل لفظا وبحمل غيرها عليها فيه
والجميع مشبه للفعل معنى لان الكل بمعنى نفيت تنبيه ان ما قرره
يقتضي جواز تقديم معمول الخبر اذا كان ظرفا وقد علمت ان الاصح
هنا منعه وهو يجوز اتفاقا تنبيه على كلام الجلولي لا اشكال
وقال ابن هشام اجاز الجميع كان في الدار زيد جالسا واجاز
العلماء ما في الدار زيد جالسا واختلفوا في ان في الدار زيدا جالس
ولم يقولوا مثل ذلك في ما وهي بلا اشكال اضعف من ان الظرف
والمجرور محل الاتساع حتى فصلوا بهما بين المتضايفين فما عدا انهما
الامر بينهم جلل قوله ان قريبا منك زيدا وبعيدا منك عمرا
انتصب زيد او عمرا ام ترفعهما الجواب ان جعلت قريبا
وبعيدا ظرفين نصب اى في مكان قريب منك زيدا وان اردت
القرابة والبعد في النسب رفعت لان الثاني هو الاول
والوجه على هذا ان تقدم الاسمين وتنصبهما او تؤخر النكرتين
فاما قوله وان شفائي عبرة مهراقة فاحسن من هذا لانهما
نكرتان قال ش وقلما يكون بعيدا منك ظرفا لان العرب تقول
ان قربك زيدا ولا يقولون ان بعدك زيدا لان الدنو اشد
تمكنا في الظروف من البعد قال ابو سعيد لان ومنعهما على القرب
كعند ولدى او على الابتداء من الغرب كاسماء الجهات فرع ان
بدلك زيدا اى ان مكانك زيدا فان جعلته بمنزلة البدل رفعت
زيدا لان البدل انسان فرع ان الغايب في دراهمك بيض
وان في دراهمك الغايب بيض الظرف في الاولى صفة وفي الثانية
ينبغي ان يكون حالا والمسالة في مثل الكتاب فان جعلت الظرف

خبراً لما نصبت بيضا فــرع ان اسدا في الطريق رابضا
ورابض قولــه غير البذي في كتاب ابي بكر محمد بن عبد الملك
التاريخي في اخبار النحويين ثنا ابراهيم بن مهدي قال سمعت
ابا الفضل الرياشي يقول لا يجوز ان يخفف الحرف الثقيل الا في القافية
المقيدة وقد جا في غيرها وانشدنا ؛ دعوت قومي ودعوت معشري ؛
؛ حتى اذا ما لم اجد غير الشر ؛ كنت امراً من مالك ابن جعفر ؛
انتهى وقال ابن ولاد البذاء من قولهم فلان بذي غير مهموز
بين البذا قال ابو الحسن بذي يهمز ولا يهمز فيه لغتان جميعاً ن
ويقال بذو الرجل بالهمز وبذ وبلا همز والدليل على انه يهمز قولهم
البذآآة بالهمز فلو كان لا يهمز لكان المصدر البذاوة بالواو بغير
همز كالشقاوة والبغاوة فيحتمل قول الناظم حينئذ ان يكون من
تسهيل المهموز او من تخفيف المشدد قولــه لسد مصدر لم يقل
مفرد لانه اذا سد مفرد غير مصدر مسدها لم تفتح نحو ظننت زيداً
انه قايم قولــه مسدها اي ومسد اسمها وخبرها وقوله اكسر
اي استمر الكسر مثل يا ايها النبي اتق الله وكان يحسن ان يقول
بعد هذا البيت مبتدا او فاعلا او مجرا افتح كذا المنقول فاتبع ما
استقر ثم يقول فاكسر في الابتدا تنبيــه الوجهان جواز
الفتح دون وجوبه ينبغي ادخاله اما في قوله افتح لسد مصدر مسدها
والمعنى افتح وجوبا ان وجب السد اي ان وجب المصدر وجوازا ان
جاز ولم يجب وحينئذ فقوله وفي سوا ذاك اكسر اي وجوبا ان وجب
السد وفي سوى ذاك بان امتنع السد او جاز ولم يجب اكسر وجوبا
او جوازا وصنيع التصريح صريح في ان الناظم لم يشر لضابط مسالة
جواز الامرين قولــه فاكسر في الابتدا قال ابن هشام يريد
بالابتدا ضد الحشو لا مصاحبة الخبر لانها تفتح فيه وجوبا ولا يكون
حينئذ في اول الكلام بل في حشوه لان خبرها تقدم عليها اعني خبر
المبتدا لا اخبر ان وقال ايضا ليس المراد بالمبتدا افتتاح النطق سواء
افتتح بها النطق نحو انا انزلناه او وقعت في قوة ذلك نحو الا ان اولياء
الله

الله او مبنية على ما قبلها نحو زيد انه قايم وقال
؛ منا الاناة وبعض القوم يحسبنا ؛ انا بطاء وفي ابطاينا سرع ؛
فان قلت فقل كذا في اعتقادي انك منطلق قلت
هذا ابتدا مفرد لا كلام بخلاف زيد انه فاضل فان قلت
هذا مفهوم من قوله وهمزان افتح قلت والمواطن كلها
كذلك وانما هذا تفصيل لها وذكر الشارح الاقسام الثلاثة تحت قوله
في الابتدا ولما تكلم على ما يجوز فيه الوجهان ذكر حتى ولا جرم واما
وفسره بان حتى ان كانت ابتدائية كسرت نحو حتى انهم لا يرجونه
او عاطفة او جارة فتحت نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
وان كانت اما بمعنى الا او حقا فتحت وان كان لا جرم بمعنى حقا وبذلك
فسرها المفسرون فتحت او بمنزلة اليمين كقولك لا جرم احسنت
اليك ولا جرم لاتينك كسرت فيقال له ينبغي ان تذكر حتى الابتدائية
مع الا الاستفتاحية في وجوب الكسر كما ذكرتها بعد المبتدا
فان الكلام مبتدا بعدها وكذا بعد لا جرم اذا كانت بمنزلة اليمين
والا اذا كانت بمعنى حقا وان لا يذكر ذلك فيما يجوز فيه الوجهان
لان الذي يفتح بعده غير الذي يكسر بخلاف المواطن التي ذكر فيها
الناظم جواز الوجهين ثم ينبغي ان يذكر مواطن الكسر كلها
تحت قوله في الابتدا او حمله على ابتدا الجملة والتحقيق ان لا يذكر
مسالة الخبر وان يذكر بدلها مسالة الابتدا او يتركها ويذكر
افتتاح النطق والواقع بعد حرف الاستفتاح ولقد اجاد الناظم
حيث لم يذكر هذه المواطن الثلاثة فيما يجوز فيه الوجهان هنا
وان ذكرها في التسهيل وتبعه ولده قولــه وفي بدء صلة بخلاف
ما اذا وقعت في حشو الصلة نحو جا الذي عندي انه فاضل فتفتح
وجوبا ما لم تكن خبرا عن اسم عين والا كسرت وجوبا نحو اعجبني
الذي ابواه انهما منطلقان قولــه وحيث ان ليمين مكملة ان قلت
حقه ان يقول وبعد اللام لما سياتي قلت لا لانهم انما يفتحونها
مع غيبة اللام اذا لم يقدروها معمولة لفعل القسم المصرح به

وحينئذ لا تكون مكملة لليمين ولو كان الناظم قال وحيث ان واقعة
بعد اليمين لزمه ما قلت ونظير هذا قوله او حكيت بالقول ولم
يقل او وقعت بعد القول ليخرج نحو اتقول ان زيدا منطلق ونحو قوله
اي احمد الله وفيه وجها الفتح قوله او حكيت بالقول قال ابن
هشام يعني او كانت حكاية لقول في حال مصاحبتها للقول
واري ان الاصل او حكي بها بالقول فحذف الجار الاول فارتفع
الضمير واتصل بالفعل لان ان يحكى بها قول مسموع لا انها هي
محكية بكلام اخر وحاول ابنه تاويل كلامه فقال اذا حكي
بها قول يعني مسموعا فقد حكيت هي بنفسها مع مصاحبة القول
كذا قال وفيه نظر اما اولا فانها اذا حكي بها قول مسموع كانت مصاحبة
للقول فواضح لانها ان لم تصاحبه كانت اخبارا من عند المتكلم عن
نفسه لا اخبارا عن قال فنحن اما ندعي ان الكلام حكاية مع مصا
القول والا فالظاهر خلافه واما قوله فقد حكيت هي نفسها ه
فاستقامته على ان يريد بالحكاية الاخبار كما تقول حكي لنا حكاية
عن نفسه اي اخبر يخبر عن نفسه على ان هذا يرجع ايضا الى معنى
المماثلة لان معناه انه اخبرنا عن شي مماثل لما اتفق له لكن كان
هذا المعنى متنوسي من هذا الكلام فعلى هذا يحمل قوله فقد حكيت
هي نفسها مع مصاحبة القول اي اخبر بها في حال مصاحبة
القول انتهى وبه يعلم ما في قول شيخ الاسلام زكريا في حواشي الشر
ان الاوبا في النظم وان عكسه الذي قاله الشر تكلف ناشي من
جعل الباء للمصاحبة والاوجه جعلها للسببية الداخلة
على اللفظ والمعنى او حكيت ان مع معموليها بالقول وهو قال فالمحكي
هي ومعمولاها والمحكي به قال انتهى ملخصا وقد نقل الشهاب
كلامه برمته واقره في حواشي الشر قوله او حلت محل حال
قال الرضي لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا لا مؤولا
اي لان المؤول مؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير وهذا لا
يحتاج اليه مع الواو ولان الحال المفردة لا تقع بعد الواو. ه

تنبيه

تنبيه قال في التصريح بعد ان قرر هذه المسالة واما قوله
تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما
كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية
يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني الا انه يقرا القران انتهى
والمتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سوال ينشا من
المقام وليس في كلامه ما يقتضي ذلك لان الاية جاءت على مقتضى
الكلام السابق من كسرها لحلولها محل الحال ثم انه ما المانع من
تعدد سبب الكسر واي مزية لبعض الاسباب على غيره وقوله
على ان الخ يقتضي ظهور هذا التسبب على غيره وهو محل نظر لانهم
لم يعدوا الوقوع بعد الا من مواضع وجوب الكسر وكيف ذلك
وقد عدوا من اماكن وجوب الفتح نحو ما يعجبني امورك الا انك تشتم
الناس واما دخول اللام في الخبر فقد ذكروه وقالوا انه يرجع الى
الابتدا وعبارته في المواضع التي زادها على الموضح والمقرون خبرها
باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب ثم قال والحق ان
ان في ذلك كله ابتدائية وفي المغني في بحث الابتدا بالنكرة بعد
ان ذكر ان من المسوغات ان تقع في اول جملة حالية ومثل بما اقترنت
فيه الجملة بالواو وبما لم تقترن ما نصه وبهذا يعلم ان اشتراط
النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وانما الضابط
ان تقع في اول جملة حالية ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط
ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام انتهى ولو ان صاحب
التصريح اشترط الاقتران بالواو في كسر ان الواقعة محل الحال
ثم قال واما الخ لصح كلامه لكنه عمم اولا فراجعه تنبيه
الحالة محل الصفة كالحالة محل الحال فتكسر وجوبا مقرونة بالواو
اولا قاله ابن غازي قلت اقتران جملة الصفة بالواو جوزه
بعض النحاة وشهره الزمخشري وهو خلاف مفهوم الالفية اذ قال

فاعطيت ما اعطيته خبرا انتهى اقول هو كلام مجمل وتفصيله قول
المغني في بحث الواو والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوفة
بها لتاكيد لصوق صفتها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت
وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع
الواو فيها كلها واو الحال ثم سرد ما واعاد الكلام على ذلك قبل
الباب الثالث **قوله** بعد اذ الجاة من اضافة الدال الى المدلول
ان قيل ذكروا انها تكسر وجوبا بعد حيث واذ للزوم اضافتهما
الى الجمل كما ياتي الاضافة فهلا اجاز الفتح كما في اذا اجيب
بان الضروري لاذا دخولها على الاسما لا خصوص الجملة ولهذا من
ذهب الى انها ظرف مكان جعلها خبر الاسم الواقع بعدها فصح الفتح
لحصول ما هو ضروري لها من دخولها على الاسما بخلاف حيث واذ فان
اضافتهما الى الجمل ضروري فوجب الكسر لحصوله مع الاستغنا عن
التقدير فان **قيل** ينتقض هذا الفرق بجواز الوجهين
في الجزا مع ان الجملة ضرورية لها يمكن ان يقال لما كان الجزا لا يكون
الا جملة ناسب الاكتفا في اللفظ باحد جزئي الجملة اذ وجوب
الجملة يدل على ارادة الجزء الاخر والمضاف اليه لما كان الاصل
فيه الافراد وقد وقع مفردا شذ وذا بعد حيث في نحو حيث
لي العمايم ناسب التزام ذكر الجملة بتمامها لئلا يتوهم مجيئه
على ما هو اصله هذا ما في حواشي الشهاب وهو لا يناسب ما حققه
الشمس الغايابي من جواز الوجهين بعد حيث نظرا لما التزموه
من اضافتها للجملة ولما هو الاصل في المضاف اليه فتدبر
قوله او قسم اي فعل قسم مذكور فانه الذي يحتاج للتقييد
بقوله لا لام بعده اما اذا كانت بعد قسم مضمر وجب الكسر مطلقا
لا لام بعده يحتمل ان يكون الضمير في بعده عايدا على القسم
وهو المتبادر فالجملة صفة له وان يكون عايدا على ان اي في حالة
ان ان لا لام بعده فالجملة حالية جات بغير الواو ومثلها في والله
يحكم لا معقب لحكمه وهذا احسن انطباقا على المسألة لان اللام

انما تقع بعد ان وتوجيه الاول ان الواقع بعد ان الواقعة بعد
القسم صادق عليه انه واقع بعد القسم وفي عبارة الشارح اذا لم
يكن مع احد معموليها اللام وعبارة الناظم احسن اذ اللام الداخلة
على الفضل او معمول الخبر كذلك **قوله** في اي روي او نقل بفعوله
ضمير همزات والتقدير نقل همزات بوجهين بعد اذا الفجاة الخ وهذه
المسألة على قول الكوفيين قال الشارح لا يجيز البصريون الا الكسر
وانما اجاز الفتح الكوفيون نقله عنهم ابن كيسان والكسر ارجح
لانه متفق عليه ولانه اذا لم يجب فلا اقل من رجحانه ولانه لا يحوج
لحذف حرف الجر واعلم انه على الفتح لا يكون جوابا للقسم قال
في التصريح واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا
بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا
لا محذوفا انتهى وكونه ليس قسما واضح في مثل
او تحلفي بربك العلي • اني ابو ذيالك الصبي •
اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالبا من غيره ان يقسم
واما في قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع ان يكون قسما ولا يضر
عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه وان لم يكن جوابا
اصطلاحا ولذا قال الفقها ان نحو حلفت يمين ان نواه او اطلق
ولا ينفصور ذلك في حلفت المضمر لان العرب لا تضمر حلفت ونحوه
غير القسم كما نقل الندا ودبرتب على ذلك وجوب الكسر عند
البصريين في نحو والله ان زيدا قايم وان قياسه على نحو حلفت
ان زيدا قايم غلط **تنبيه** علم مما تقرر انه كان الظاهر
ترك ذكر مسألة القسم مما يجوز فيه الوجهان ولذا اقتصر ابن
هشام في السند وعلى الثلاثة التي ذكرها الناظم غير مسألة
القسم قال الحفيد وهو الظاهر لان حكم هذه الثلاثة غير معلوم
من وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكروا فيه جواز الامرين
غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم اما من وجوب الكسر واما من وجوب
الفتح **قوله** وذا يطرد في نحو خير القول الضابط هذه المسألة

ان يكون المبتدأ قولا ولو حكما ليدخل مثال الناظم لان افعل بعض
ما يضاف اليه وخبر ان قولا وفاعل القولين واحد قال الحفيد
ليس المراد من القول ان يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد
اعم من ذلك فكلما دل على القول هنا نوع ويشهد لما قلناه انك لو
قلت عملي اني احمد الله جاز فيه الوجهان الكسر على معنى عملي لساني
هذا اللفظ والفتح على ان المراد عملي بابه كان من الاعمال انتهى
ويؤيد كلامه انهم جعلوا الحمد قولا وعليه يشكل قول الاوضح
فلو انتفى القول الاول فتحت نحو عملي اني احمد الله والعجب
من الحفيد انه اقر ذلك مع جعله هذا المقال شاهدا لجواز الامرين
فان قلت يرد على الحفيد انه انما يكون هذا اللفظ عملا
اذا اريد بالعمل المعمول اذ اللفظ ليس نفس العمل بل العمل ايجاد
هذا اللفظ قلت ما المانع من التاويل المذكور وان التقدير
ايجاد هذا اللفظ واما الاعتراض عليه بان جملة اني احمد الله ليس
بعمل فلا يصح الكسر فمدفوع بانهم قد يعدون القول عملا للسان
قوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء انما دخلت على
الخبر وان كان دخولها على الاسم ممتنعا لانها لو دخلت على الاسم لزم
منه الجمع بين اداتي توكيد وهم لا يجمعون بينهما فزحلقوها
الى الخبر دون ان لقوتها بالعمل ولم تزحلق في لهنك من برق علي
كريم لان صورة ان قد زالت فكانهما شي واحد للتوكيد وقال
الشاطبي لما اضطروا للجمع غيروا ان بابدال همزتها كما ابدلوا
الف ما حين اجتمعت مع مثلها في قوله مهما لي الليلة مهما ليه انتهى
وفي المغرب لا تدخل اللام على ان نفسها وان ابدلت همزتها هاء
واصل لهنك لله انك ثم نقل والعرب تقول له انت ولاه انت
قال ابن هشام يحتاج هنا ان يقدر مبتدأ ويكون ذلك المبتدأ
فاصلا بين الهاء والهمزة فلا يحسن النقل وايضا فهذا كلام جرى
مجرى المثل ولهذا لا نتقدم فلا يحسن فيه الحذف او لا يجوز بقي
انهم قالوا التاكيد اللفظي ليس بكرره وكون ان واللام لمعنى

واحد

واحد يقتضي منعه الا ان يقال مداره على تكرير اللفظ بعينه
او مرادفه ويمنع المراد فهنا تنبيهات الاول انها لم
تدخل اللام في خبر غير ان لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها
ولا حكمها بخلاف اخواتها فليت تدخل في الخبر التمني ولعل الترجي
وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد كلام وان تصير
الجملة في تاويل المفرد وما سمع من دخولها في غير خبر ان محمول
على زيادة اللام او مؤول الثاني المراد بالخبر خبر المبتدا
والا يشمل ان زيدا ابوه لقايم فاما فانك من حاربته لمحارب
فشاذ الثالث تدخل على الخبر وان تقدم معموله عليه نحو
انه على رجعه لقادر ان ربهم بهم يومئذ لخبير خلافا للشارح واعتذر
عنه الحفيد بان الفاصل فيما اعترض به عليه ظرف تسامح فيه
هذا والشارح تابع لابيه في شرح التسهيل في تعدي الفعل ولزومه
حيث قال لا يتقدم المعمول على عامله المقرون باللام ومثله
بقولك ان الله لحب المحسنين قوله ولا يلي ذي اللام في بعض
النسخ ذا اللام على تذكير الحرف والتانيث احسن لان النسخ متفقة
عليه في وقد يليها قوله ما كرضيا اي الماضي المتصرف اما الجامد
فيليها لانه شبيه بالاسم الا ترى انه يلي ان بلا فاصل اذا
خففت نحو وان عسى ان يكون وان ليس للانسان ولا يقدح في
اختصاصها بالاسما لانه شبيهها بسبب كما لم يقدح في امتناع تصرف
عند انجرارها بمن لذلك تقول ان زيدا لعسى ان يقوم وان زيدا
لنعم الرجل كذا مثلوا قال ابن هشام وينبغي ان تمنع المسالة
من جهة ان الانشا لا يقع خبرا لهذه الادوات لا يقولون ان
عبدي بعتكه بقصد الانشا انتهى اقول ولهذا قدروا
القول لما وقعت جملة بئس صفة في نحو السير على بئس العير
لكن استدل بعضهم لكون جملة نعم وبئس خبرية بوقوعهما
خبرا لان في قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما يعملون
ولعل ذلك مبالحها ما تضمناه من الخبر كما وجه بذلك الرضي توجيه

التكذيب الى نعم المولودة في قوله ما هي بنعم الولد وفي الباب
الخامس من مغني اللبيب وينبغي ان يستثنى من اشتراط الخبرية
في باب ان ضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز
ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها
في قراءة من قرأها بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم
اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذ لم يلتزم قول الجمهور
في وجوب كون اسم هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير
الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما نودي ان
بورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية انتهى وفي عروس الافراح
اول باب الفصل والوصل انه يجوز جعل خبر ان انشاء ان كان طلبا
ولفظه خبر الكثرة وقوعه في ادعية النبي صلى الله عليه وسلم
عليه واله ولا يجوز مثل ان بعتك والفرق ان الطلبي لتاخر متعلقه
يؤكد كما تؤكد النسبة الخبرية تنبيه اقتضى كلامه جواز
دخولها على ليس وهو لا يسوغ كراهة اجتماع دخول اللام على ادوات
النفي وهي الفرار من اجتماع لامين في اكثرها وحمل الباقي عليه قاله
ابن غازي بل اندرج في قوله ما قد نفيا قوله وتقتحم الواسط
معمول الخبر والفصل فيه اشارة الى انها لا تقتحمهما الا متوسطين
ويتوسط ضمير الفصل بين الاسم والخبر لا زيد واما المعمول فاللازم
ان يتصل عن ان لئلا يجتمع اداتا تاكيد وان انفصل الاسم والخبر
لكن بحيث لا يتاخر عنهما كان يفصل بينه وبين ان معموله اخر نحو ان
في الدار لعندك زيدا جالس اما لو تاخر عنهما فلا تدخل عليه اللام
لئلا يجنس حقها كل الجنس وهو مقتضى قول الناظم الواسط وهل
وان دخلت في هذه الحالة على الخبر كما نقله السيوطي عن المبرد قال
لانه لم يسمع ونقل ان الزجاج اجازه وتعليل الرضي بقوله لئلا
يجنس حقها كل الجنس بتاخيره ما حقه الصدر عن جزئيه اللذين
هما العمدتان يشعر بموافقة الزجاج كما لا يخفى وهل يجوز ذلك
ولو كان المعمول غير ظرف الظاهر نعم والذي في الحفيد والتصريح

انما هو حكاية الخلاف بين هذين الرجلين فيما اذا تقدم المعمول
ولكن الحفيد نسب الاجازة للمبرد والمنع للزجاج وعكس ذلك في التصريح
وعبارة الحفيد واما ان زيدا لفي الدار لقايم فاجاز ذلك المبرد على
ان تكون اللام توكيدا ومنع ذلك الزجاج وهو الصحيح لان الحرف
اذا اكد فانما يعاد مع ما دخل عليه او مع ضميره انتهى قلت
ويشهد للجواز في هذه قوله اي لعند اذي الهوى الذو حنق يخشى
وحلمي ان اودت معناه وقيل اللام الاولى زائدة كزيادتها في الخبر
في قراءة الا انهم لياكلون الطعام بفتح ان وفي قوله

• راوك لفي ضراء اعيت فثبتوا • بكفيك اسباب المنى والمارب •

يفي انها قد تدخل على المعمول المؤخر نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ونحو ان قتلت لمسلما وهو وارد في كلامه فان قيل انما كلامه
في المشددة فالجواب انه يقول بعد وتلزم اللام اذا ما تهمل
تحيل على ما تقدم له تنبيه قال قال ابن هشام ولا يجوز
ان عندك لفي الدار زيدا نص عليه الناظم وهو مخرج من هنا لانها صحبت
الواسط غير معمول للخبر بل نفس الخبر انتهى وهذا المثال مبني على
ان هذه الاحرف يليها معمول خبرها والا فلا يجوز وقد تقدم المانع
فيه ستفقد قوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها يجعل ما زايدة
كافة لانها حينئذ تزيل اختصاص هذه الحروف بالاسما وتبعد
شبهها بكان التي هي محمولة عليها في العمل اذ لا تتصل ما بها ونظير
ذلك اقترانه ما بان قوله وقد يبقى العمل بجعل ما زايدة ملغاة
والوجه انه عام لانه اختيار الناظم في غير هذا النظم فقد للتحقيق
او القلة بالنسبة للاهمال وقد يوجه الاعمال بانه يكفي في صحته
الاختصاص الاصلي ولا يضر عروض زواله ولذلك نظاير اعتبروا فيها
الاصل ويويد ذلك ما ياتي في قوله وخففت ان فقل العمل وعللوا
ذلك بزوال الاختصاص وقد يعرف بان المخففة لا تدخل على فعل
غير ناسخ عند البصريين والناسخ داخل على المبتدا والخبر فكان الاختصاص
باق وحمل الشارح قوله وقد يبقى العمل على ليت لبقا الاختصاص عند اتصال

ما وتنذام مذهب سر لكن قال ابو حيان وقفت على كتاب تاليف طاهر القزويني في النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية بل نقله ابو جعفر الصفار عن النحويين لكن الاخفش على سعة حفظه قال انه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد قوله وجايز رفعك الخبر رفعك فاعل بجايز عند الاخفش والكوفيين ونعتم المصدر او مبتدا وجايز خبره وافهم قوله رفعك ان النصب جايز قبل الاستكمال وبعده وهو كذلك وقد اجتمعا في قوله

ان الربيع الجود والخريفا • يدا ابي العباس والصيوفا •

وافهم قوله بعد ان تستكملا ان رفع المعطوف قبل الاستكمال لا يجوز وهي مسالة ذات خلاف قال ابن هشام في شرح بانت سعاد الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجايز اتفاقا ومنه قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابيون وانما الخلاف في تخريج ذلك فقال الكوفيون معطوف على محل الاسم وقال البصريون هو اما مبتدا احذف خبره والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها واما مبتدا خبره ما بعده وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه ويشهد للاول قوله

فمن يك امسى بالمدينة رحله • فاني وقيار بها لغريب •

فقيار اسم فرسه بدليل ان اللام لا تدخل على خبر المبتدا ويشهد للثاني قوله

خليلي هل طبت فاني وانتما • وان لم تبوحا بالهوى دنفان •

بدليل انه لا يخبر عن الواحد بالمثنى وقال انه موضع يكثر فيه الوهم ووجه الفرق انه لما لم يتعين كون الخبر للاسمين جميعا امكن جعله من عطف الجمل فلذا وافق على جواز هذا التركيب من خالف فيما اذا تعين كون الخبر لهما وبذلك يعلم ما في صنيع التوضيح من ايهام ثبوت الخلاف مطلقا وما في قول هنا رحمه الله البصريين يمنعونه مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا فانه

يجيء

مبني على اتحاد الخبر وقد عرفت انه غير لازم تنبيهات الاول اجاز الجرمي والزجاج ان النعت والبيان كالمنسوق في جواز الرفع ووجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض به بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جا بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا اسا يرها وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربي بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بان يكون خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدلا من الضمير في يقذف او فاعلا به ولا ضمير فيه الثاني حيث قدر الخبر في مثل ان زيدا قايم وعمرو كان من عطف الجمل لا المفردات بقولهم ان زيدا قايم ليلا يودي الى العطف على معمولي عاملين مختلفين لتعذر من اجازه يجوز ذلك عنده واحتج من زعم انه من عطف المفردات بقولهم ان زيدا قايم لا عمرو فان لا لا تعطف الجمل وايضا فلا اذا دخلت على مبتدا اوجب تكرارها فالجواب ان الخبر لما حذف هنا مدلولا عليه بمثله صار كانها داخلة على مفرد معطوف وايضا فان سمع مثل هذا في كلامهم قدرنا العطف على ضمير الخبر لا على الاسم الثالث قوله تستكملا يحتمل ان معناه تستكمل ان معموليها او بعد ان تستكمل هي معموليها والاحسن ان يكون مفعول تستكمل لفظ الخبر لا معموليها لان اسمها قد ذكر بقوله على منصوب ان قوله والحقت بان الخ لا وجه لدعوى الالحاق وصوابه ان يقول ومثلها في ذلك لكن وان واسقطه في ليت ولعل وكان وفي شرح التسهيل للدماميني لكن لما لم تغيراه ولكن معنى الجملة جاز ان يعطف بعض معموليها مبتدا مصرح وخبر محذوف كما يجوز ذلك بعد المبتدا والخبر لبقا المعنى على ما كان عليه بخلاف كان وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة

انتهى وفضيته امتناع العطف المذكور في ليت وما بعدها
وان كان من عطف الجمل وهو مشكل على القول بجواز عطف الخبر
على الانشا قوله من دون ليت لخ التفريع بهذا النفي للتنكيت
على العرا كما قال في باب لا نفي بها متلوة لا تالية قوله تقل
العمل قال ابو حيان في تفسيره لكن لا تعمل في ضمير لا تقول انك
منطلق الا ان ورد في الشعر انتهى ومحل العمل القليل اذا وليها
اسم فان وليها فعل وجب الاهمال ولا يجوز ادعا الاعمال في
ضمير شان وقال ابن هشام في الحواشي لتخفيف ان شرطان
احدهما ان لا يكون اسمها ضميرا نحو انك لفاضل والثاني ان لا
يكون خبرها غير صالح لدخول اللام نحو ان زيدا قام ويستثنى
من ذلك ان يكون منفيا فانه وان كان لا تدخل عليه اللام ولكن
لا يتوهم معه ان ان نافية قوله وتلزم اللام المراد للعهد في
لام ابتدا وفي ذلك خلاف لنا ان اللام ثابتة في الخبر فلا حاجة
للفرق نعم ان على قول الخصم اجاب ابن ليه العافية
ان الفتح فرع عن الكسر فابقيت اللام مشعرة بالاصل قلنا
كل مفتوحة متفرعة عن المكسورة شددت كانت او خفيفة
فلما ان اللام مع كل مفتوحة قالوا هذه تدخل على الماضي كعلمت
ان زيدا لقام وعلى معموله المؤخر عنه نحو ان قتلت لمسلما
قلنا اصل لام الابتدا لا تدخل الا على المبتدا او دعت الضرورة
في هذا الباب لان تزحلق فادخلت على غيره وخصوا المخففة
بزيادة التوسع فيها لان الحاجة اليها معها اشد لاجل الفرق
فان قيل الحكم باللزوم ينافيه قوله وربما استغنى عنها
قلنا لا منافاة لان ذاك مقيد بهذا في المعنى وتلزم ان بيد
المراد قوله اذا ما تهمل تنبيه تعليل لزومها مع الاهمال
لالتباس اللزوم مع الاعمال اذا خيف اللبس بان كان الاسم
مبنيا او مقصورا نحو ان هذا قايم وان الفتى قاعد وبذلك
صرح الرضي تنبيه حقه ان يبين محلها فيقول في ثاني

الجزين

الجزين ان كانت اسمية وفي المعمول الذي كان خبرا في الاصل
ان كانت فعلية نحو وان كانت لكبيرة قوله وربما استغني
الخ قد يشكل التعبير بربما المقتضية لعدم الجزم بالاستغناء
مع التقييد بالشرط المذكور لان حاصل ذلك انه مع القرينة
يستغني تارة ولا يستغني اخرى مع انه مع القرينة يستغني
ولا بد ويجاب بانه ليس المراد بالاستغنا الحكم بعدم
الاحتياج الى اللام حتى يجزم بالاستغنا ولا بد بل المراد به
ترك اللام واذا وجدت القرينة جاز ترك اللام وذكرها فيصدق
انه مع القرينة قد يستغني اي تترك اللام وقد لا يستغني
اي تذكر اللام فليتامل وقال ابن هشام في الحواشي لا يظهر
وجه لتقليل ذلك وحاصل القول ان اللام انما تجب بثلاثة شروط
احدها ان تخفف ان والثاني ان تهمل والثالث ان لا يظهر قصد
الاثبات وانه متى انخرم شرط جاز الامران وقال ايضا قال
الناظم يلزم ترك اللام ان امن اللبس وكان في موضع اللائق بها
نفي كقوله اما ان علمت الله ليس بغافل فهان اصطبار ان بليت بظالم
فحصل من هذا تارة يجب تركها وتارة يجب ذكرها وتارة يجوز الامران
قوله موصلا اعترض بامرين احدهما انه اسم مفعول
من اوصل الرباعي والفعل المستعمل بمعنى الوصل ثلاثي كوصل كذا
بكذا وصلا فيتعدى بابه فحق الناظم ان يقول موصولا الثاني
انه لم يبين المراد بهذا الوصل اهو قبل ان او بعدها فان اتصال
في شي يكون من كلا جهتيه واجيب عن الاول بان العرب
قد تستعمل وصل الشي بالشي بمعنى اتصل به كوقف واوقف ونحو
الثاني بان الوصل في العرف ما كان من الاخر قوله غالبا ينبغي
تعلقه بالنفي ليكون حاصل المفهوم ان اتصال الناسخ بها لم يتفق
في الغالب فيصدق بالكثرة ولا يلزم ان يكون الاتصال غالبا
ولو جعل متعلقا بالمنفي كان المفهوم ان اتصال الناسخ بها غالبي
مع ان الشراح انما ذكروا الكثرة قوله وان تخفف ان فاسمها

استثنى ببيننا فاد منه ثلاثة احكام احدها بقا عملها جزما الثاني
وجوب كون اسمها ضميرا اذ لا يقال استثنى الا في الضمير وان كان
فيه تجوز من جهة ان الاستتار حقيقة انما يكون في الضمير المرفوع
الثالث كونه محذوفا قوله وان يكن فعلا الخ اعلم انه
قد رتب بعض الفضلا في هذا المقام اسيلة ذكرها الدماميني
واجاب عنها وقد ذكرنا ما في حاشية الفاكهي فاغنانا ذلك
عن ذكرها هنا قوله وخففت كان ايضا فنوي اوجب لها اسما
منويا وثابتا فعلم انها واجبة الاعمال مثل ان قال ابن هشام
كان المخففة مثل ان في ثلاثة امور وجوب الاعمال وحذف الاسم
واحتياج الخبر الفعلي الى فاصل وتخالفها في ثلاثة امور احدها
ان اسمها يجوز ظهوره في اللفظ لحذفه غالب لا واجب الثاني
ان خبرها يجوز كونه مفردا خبر ولو حذف الاسم نحو كان ظبية
ولهذا لما كان حكم الخبر على الاصل لم يحتج للتنبيه عليه الثالث
ان الفاصل يختص بلم وقد تنبيه نحو ورحرفين بلفظ واحد
مستثقل فلهذا يفرون منه الى الادغام فنقول في شدد
شد لكن الادغام وان كان تخفيفا بالنسبة الى الفك الا انه
ثقيل بالنسبة الى الحرف الواحد لا ادغام فيه فلهذا يفرون
منه الى حذف احد الحرفين وانما يفعلون ذلك في الادوات
خاصة فيقولون ان وان ولكن ورب وقط وتلخص بهذه الاسلة
انهم تارة يحذفون الساكن وتارة يحذفون المتحرك وكان
المرجع في ذلك الى كثرة الاستعمال فان كان استعمال الاداة
اكثر كانت المبالغة في التخفيف احوج فيحذفون منها المحرك
كما في هذا الباب والا حذفوا الساكن لانهم عليه اجرا لضعفه
بالسكون وقوة المتحرك بالحركة

لا النافية للجنس

اي لنفي الخبر عن جنس الاسم والمراد نفيه على سبيل التنصيص

لان

٧٧

لان لا العاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس لكن على سبيل الظهور
ولا تختص بنفي الوحدة خلافا لمن توهم ذلك كما بينه في المغني
قوله عملان اجعل للا الخ الاصل في لا ان لا تعمل لانها غير
مختصة بالاسما ولكن اعملوها حملا على ان لانها لتوكيد النفي وان
لتوكيد الايجاب والشي يحمل على ضده كما يحمل على نظيره كذا في الش
وغيره وفي كون لا هذه غير مختصة نظر لان المراد بها النفي العام
وسببه نصه من الاستغراقية وح فليست هي الداخلة
على الفعل لانه لا تدخله من الاستغراقية اشار لذلك ابن مالك
في شرح الكافية وقول الشهاب القاسمي الفعل قد يكون للعموم بعد
النفي من غير تقييد بالوحدة لا يكفي في عدم الاختصاص كما لا يخفى
ودعوى ان ان لتوكيد الاثبات قال في المغني في مبحث الكلام على
ستهب افادة انما الحصر بالجملة وانما هي لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا
كان الكلام مثل ان زيدا قايم او نفيا نحو ان زيدا ليس بقايم ومنه
ان الله لا يظلم الناس شيا وقال الحفيد بعد ان استشكل ما
قاله الش وذكر نحو ما في المغني الا ان يحمل قولهم انها لتوكيد الاثبات
على معنى انه حيث كان في حيزها نفي تكون القضية بعدها معدولة
المحمول الا انه في هذه بعد امن اصطلاح النحاة تنبيهان
الاول يستشهد لحمل الشي على نقيضه ما ذكره ارباب البيان والاصول
من ان من علاقات المجاز المضادة ومما انشد ابو علي القالي في كتاب
البارع

كان لم يطرف العين يوم نظالعت ... بنا الرمل اسلاف القلاص العوامل
حذار على القلب الذي لا يضيره ... احاذر وشك البين ام لم يحاذر

وقال اراد على القلب الذي لا ينفعه فلما لم يستقم له الشعر
جا بالضد لما دل عليه المعنى ثقة بفهم المخاطب وحكى ابو عبيد البكري
ان بعضهم قال اراد بالقلب قلب محبوبته ولو اراد نفسه لكان
متناقضا ومحبوبته هي التي لا تسل عن بين ولا تلاف ولا وصل
ولا فراق الثاني ذكر في التصريح لعمل لا هذه شروطا ولم يذكر

منها عدم انتقاض نفي الخبر بل صريح قوله في الكلام على
يجشر الناس لا بنين ولا اباء الا وفد عنهم شئون ٥٥ عدم اشتراطه
حيث قال ان جملة الا وفد عنهم شئون خبر لا لكن صرح العصام
في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس قوله او مضارعه
قال ابن هشام في الحواشي وهو الغاسل واقسامه ثلاثة والموصوف
باللام المفصلة نحو لا اباله ولا غلامي له ولا اخاله والمثنى وجمع
المذكر السالم عند المبرد فهذه ستة لكن الخامس والسادس
ممنوعان لانهما لم يعتبر واشبيهين بالمضاف في الندا نحو يا رجلان
ويا قايمون واما قوله طال بالنون فباطل بما ذكرنا وثبات النون انما
تطول فيما اذا وقعا صلتين وقوله تقول يوم زرتني بالبنا يوما
ويوما زرتني بالاعراب قلنا لزوال شبه الظرف باذ واما
الموصوف المذكور فانه انما يشبه بالمضاف جوازا لا وجوبا انتهى
وفي المغني في حرف اللام ومن ذلك اي اللام المقحمة قولهم لا اباه
لزيد ولا اخاله ولا غلامي له على قول من قال ان اسم لا مضاف لما
بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل
الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف فاللام
للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف وفي شرح بانت
سعاد ما ينبغي مراجعته لانه حقق فيه المقام اكثر من المغني
تنبيهات الاول قوله
اعلل بالمنى نفسي لعلي اروح بالاماني الهم عني
واعلم ان وصلك لا يرجى ولكن لا اقل من التمني
الفتحة في اقل اعراب وترك التنوين لمنع الصرف الثاني قال
ابن هشام لا صمت يوم الى الليل قال الناظم يجوز كون يوم مرفوعا
بالصمت بتقديره بفعل مبني للمفعول فقلت هذا يستدعي تقدير
ان فيكون معرفة فلا ينبغي ان تدخل عليه لا فلا يصح هنا تقدير
ان فلا يصح الاعمال فاجاب طالب بان الحرف المصدري
انما يقدر بالمعرفة اذا كان الفعل مسندا الى معرفة لم يكون

الفعل

الفعل مقدرا بمصدر مضاف الى تلك المعرفة فقلت النحاة اطلقوا
وايضا فقد استدل ابو الفتح لابي الحسن في قوله ان ان والفعل
قد يقع نكرة بالبيتين المشهورين مع ان فاعل الفعل ضمير العيس
انتهى وفي كلام الناظم ان المختار عدم جواز بنا المصدر من فعل
مبني للمفعول كما حرره بعض المحققين دفعا للالتباس لتبادر الذهن
الى كونه من المبني للفاعل وفي كلام ابن هشام انه يقتضي ان المصدر
المنسبك من ان والفعل يلزم تقديره بمعرفة وهذا ذكره في المغني
في اول الباب الرابع وفي الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة
السادسة وان كانت عبارته محتملة لعدم اللزوم لانه قال
انهم حكموا لان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير انتهى ويحتمل
ان مراده انهما اذا قدرا بمصدر معرف حكم له بذلك وانه غير
لازم فقد يقدر ان بالمنكر ويؤيده انه ذكر في الباب الخامس ان
قوله تعالى او يرسل رسولا تقديرا وارسالا فراجعه الثالث
لا فتى فانما يجب تنوين فتى ولا فتى فايما ان قدرت الابتدا نونت
ايضا وكررت لا وان قدرت لا عاملة لم تنون ولا في الدار تنون
ان قدرت في الدار نصبا او قدرت الابتدا ويجب التكرار على
الثاني دون الاول ولا تنون ان قدرته رفعا ولا عاملة قوله
وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه فائدة قوله وبعد ذاك ان يعلم
انها لا تعمل مع تقدم خبرها اذا كان ظرفا او مجرورا بخلاف ان واما
معمول خبرها اذا كان ظرفا فلا يتقدم على اسمها المبني لضعف التركيب
ولا المنصوب لان شرط العمل الاتصال ويتقدم على الخبر فقط
فان قلت انما صح او حسن ان يقول فانصب بها مضافا
او مضارعه لان غيرهما لا ينتصب ولولا ذلك لم يحتج اليه لانه معلوم
من قوله ان لا تعمل عمل ان فاما الخبر فلا يختلف حاله في الرفع فكيف
حسن ان يقول رافعه قلت يجوز ذلك امران احدهما انه
لما ذكر نصب الاسم وكان ذكره مقصودا اردفه بذكر الخبر مرفوعا
تتميما وتاكيدا ونفيا بلا بينهما في ظاهر الامر والثاني ان يكون

انما قصد بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة انها تعمل في الاسم فقط
ويكون معناه في اسم نكرة واما الخبر فلا تعمل فيه بل يكون مرفوعا
بما كان مرفوعا به قبل فلهذا لم يستدرك تعدلها وهو قول من قصر
عملها على رفع الخبر يعني انه يستصحب له الرفع الذي كان له قبل قوله
وركب المفرد فاتحا قال الشاطبي فيه اشارة الى ان علة البناء
التركيب واورد عليه ان البنا عنده انما يكون لشبه الحرف
باحد الوجوه التي قدمها والتركيب خارج عنها واجيب
بان الكلام هناك في البنا الاصلي وما هنا عارض يزول بزوال
موجبه ويرجع الاسم الى اصله من الاعراب فان قيل
تركيب العامل مع المعمول مناقض لعمله لما تقرر في الاصول
ان من شرط عمل العامل ان لا يكون مع معموله كالشيء الواحد
ولذلك لم تعمل ال في الاسم فالجواب ان ما اشترطوه صحيح
والتركيب مع العمل صحيح ايضا ووجه الجمع بينهما غير محتاج هنا
ومن بحث عنه وجده انتهى اقول وذكر ابن هشام في بعض
الحواشي ما نصه الذي تحصل لي ان التركيب لا يستدعي البنا ولا
تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته جعل الكلمتين
كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البنا انما يقتضي التخفيف فيصح ان
يجعل علة في كون البنا على الفتح دون غيره لا علة في اصل البنا الا
ترى ان بنا الاسم ابدا او غالبا لشبه الحرف ولا تركيب في الحرف
فمن اين اقتضى التركيب البنا فهو بان يضاد البنا اولى منه بان
يقتضيه وقال ابن غازي بعد نقل كلام الشاطبي واما ان يدعي
دخوله في الافتقار اذ كل من جزء المركب مفتقر الى الاخر انتهى
وفيه ان الافتقار المتقدم انما هو الموجب للبنا ولذا اعتبر فيه
ان يكون متاصلا الا جملة وقيل انما بني لتضمنه معنى من
الجنسية لانهم لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم
معنى من وقضيته اختصاص التنصيص على الاستغراق العموم
بالتي اسمها مبني وكلام الناظم في التسهيل صريح في خلافه وانه

النقص

النقص لا يختص بالمبني وعليه فانما اعرب المضاف وشبهه لان
الاضافة عارضت الشبه وما اشبهها ملحق بها واما استشكال
هذا القول باشتراط ان يكون النقص باصل الوضع فمردود بما اشار
اليه الشرح في باب المبنيات واما الفرق بين هذا النقص ونقص
الظرف فمما لا يحتاج للتنبيه عليه لاشتهاره وكثرة من نبه
عليه وحاصله ان الاول فيه الاسم حامل لمعنى الحرف ملاحظا
في الكلام والثاني بخلاف ذلك فلينظر في حواشي الشهاب على ابن الناظم
مما يتعجب منه تنبيهات الاول الدليل على انه مبني امران
احدهما عدم التنوين ولو كان معربا لكان احق بالتنوين من الشبيه
بالمضاف لكون ذلك شبيها بما لا ينون والثاني جواز فتح مسلمات
فلو كان معربا لم يكن للفتح وجه ولمبطل الاول ان يجيب بان المقتضي
للحذف كثرة الاستعمال فان اعترض بانا لم نر تنوينا حذف
لكثرة الاستعمال رد بقولهم جاءني زيد بن عمرو في احد القولين
فقيل الصواب لالتقاء الساكنين بدليل جاءتني ابنة عمرو
بالتنوين في لغة صرف هند الجواب انه لو كان كذلك لحذف في نحو
زيد ابن عمرو في الخبر لوجود الساكنين واما ما اعترض به من الشبيه
بالمضاف فمردود لانه لم يكثر كثرة المفرد فلم يستحق الحذف
وقال ابو اسحق السيرافي معرب وحذف التنوين للتخفيف
ولتنحط لاعراب وقال الكوفيون معرب ولكنهم زعموا ان اصل
لا رجل في الدار لا اجد رجلا في الدار فحذف الفعل ونابت لا عنه
فنصب وحذف التنوين لشبه الاضافة وقالوا غير هذا مما يطول
الثاني ذكر الفتح يدل على ارادة المفرد في باب الاعراب مع ان
كل ما ليس مضافا ولا شبيها به مع الشروط يركب ويبنى على
ما ينصب به اللهم الا ان يراد الفتح حقيقة او حكما ليشمل
نائبه وهو اليا والكسرة وقال الشاطبي يحتمل ان يكون قوله
فاتحا تنبيها مقصودا اخرج به المثنى والمجموع على عدة اخذا براي المبرد
والزجاج الثالث لو كان اسم لا مبنيا على الفتح قبل دخولها نحو

لاخمسة عشر عندنا فهل يقدر له فتح جديد كما في نظيره من النداء
حيث قدر انضمام المبني قبل النداء **قوله** والثاني اجعلا مرفوعا
قال الشاطبي في كلامه اشارة الى ان شرط الالغاء التكرار
وذلك انه قال في الاعمال مفردة جاتك اومكررة ثم لم يذكر
الالغاء الا مع التكرار اذ قال والثاني اجعلا كذا وكذا ثم قال
وان رفعت اولا لا تنصبا اى لا تنصب الثاني فانما جوز الالغاء
في مسالة التكرار ولو كان جايزا عنده باطلاق لم يحتج الى فرضه
مع التكرار **قوله** ومفردا نعتا الخ مفردا معمول لقوله فافتح
ومعمولا لاخرين محذوف وليس من التنازع لتقدم المعمول والذي
لا يشترط في التنازع تقدم العاملين او العوامل يجوز ذلك هنا
والذي امتنع عنده عنده في مثل هذا الموضع انما هو الاسم خاصة
والا فالتقدير متحد وقد يقال اذا جوزنا التنازع جاز ان يكون
العامل غير الاول لانه باب تقديم وتاخير ولا نسلم جوازه اذ لم
يكن ذلك وهذا احسن ثم المفرد هنا في مقابلة المضاف ومضارعه
فيشمل المثنى وجمعي المذكر والمونث فيجوز في صفتها اذا كانت
مفردة البناء بان تبني صفة الاولين على الياء والثالث على الكسر
ان بني هو عليه وذكر الفتح نظرا للمفرد في باب الاعراب لا لاخراج
هذه ثم لا يبعد بناء صفة جمع المذكر على الفتح اذا كانت جمع مكسر
وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفاء **قوله** نعتا فيه في
الكافية بالاول احترازا من الثاني فلا يبنى نحو لا رجل ظريف
عاقلا **قوله** لمبني لو قال لمفرد كان احسن واضبط واصح عند
الجميع لان من الناس من يقول نحو لا رجل معرب وقال ابن
هشام انما الاصل ان يقول لمفرد فعبر عنه بلازمه وقوله اولا
ومفردا على الاصل والشروط الثلاثة انما هي لاجتماع الاوجه
الثلاثة لا لصحة كل منها بدليل البيت الذي ياتي تاليا لهذا وانه
يجوز في لا صاحب مال بخيل في الدار ان ترفع الصفة وتنصبها وكذا
لا طالعا جبلا محمود راجية وتلخص انها لاجل الوجه الاول واما

الوجهان

الوجهان الاخران فجايزان بكل حال وقال ابن الخباز ان كان الموصوف
معربا نحو لا غلام رجل حاضرا ولا عشرين درهما جيادا لك لم تكن
الصفة الا منصوبة وهذا غلط وبمثله قال ابن عصفور وابن
الحاجب وابن برهان انتهى قال ابن غازي اذا جعل قوله لمبني صفة
لنعت اقتضى ان هذه الاوجه انما تجوز اذا اتبع مبنيا وفهم منه انه
اذا اتبع معربا رجع لاصل النعت اذ لم يدخل تحت قوله وغير ما يلي الخ
وهو مثل قول ابن عصفور وخلاف رايه في غير هذا النظم واذا
جعل معمولا ليلي على حد للرويا تعبرون كان المعنى ان النعت اذا
كان مفردا واليا لمنعوت مبني جازت الاوجه الثلاثة فتحرز
بذلك من غير المفرد وغير الوالي والوالي غير المبني فانه لا يجوز فيها
تلك الاوجه كلها وقد قال على اثره وغير ما يلي وغير المفرد
الخ فبين ان الوجهين في ذلك سايغان الرفع والنصب ومن جملة
ما يدخل فيه ان يلي النعت غير المبني وكانه قال وغير الوالي مبنيا
وغير المفرد يجوز فيه الوجهان وغير الوالي يشمل الوالي غير مبني
والذي لم يلي المبني بل فصل بينهما وقدم الناظم المرجوح وهو
البناء في قوله فافتح لانه لم يجعل للتقديم مزية ولو قال
والنعت مفردا يلي ما قد بني ۞ فافتح وبالنصب او الرفع اعتني ۞
وغير واليه وغير المفرد الخ لحرر الفصلين ولقد اجاد بعض من لقيتا
حيث اختصر البيتين في بيت شامل للفصلين فقال ۞
وارفع او انصب مطلقا نعت اسم لا ۞ والفتح زد ان افردا واتصلا ۞
تنبيه قال ابن معط صفة المبني المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضي ولعله قاسه على صفة
المنادى المبني المضافة والفارق ان يفرق بانه لو باشرت
المضاف لم يكن فيها الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما
باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع عند التكرار
نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب
قوله يلي قال الشارح اى ويلي اسم لا المبني معها نعتا مفردا الخ

قال ابن هشام وهذا التقدير انما يصح على ان يجعل لي بمعنى بلا صنف ويقدر فاعله ضميرا مستترا عائدا على قوله لمبني فان ذلك المبني هو اسم لا فكانه قال لاسم لا المبني ويكون لي مسندا مفردا معمول لقوله يلي الذي قدرناه بيلا صنف ويكون فاعل الفعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول وكان اسهل من هذه الكلفة كلها اعني كلفة تاويل الفعل بمعنى فعل اخر واعادة الضمير على ما اتصل بالمفعول ان يجعل قوله يلي صفة لمبني فيحذف الضمير وتقديره يليه والفاعل ضمير النعت والمفعول المحذوف ضمير لمبني ولكنه يحتاج حينئذ الى تقدير مفعولين اخرين لقوله انصبن ولقوله ارفع فان قلت وايضا فاي فائدة في اخباره عن اسم لا بانه بلا صنف نعتا مفردا الخ قلت الفائدة في قوله فافتح البيت والتقدير وبلا صنف اسم لا مفردا نعتا مبنيا فيجوز لك فيه ثلاثة اوجه تجوزها انتهى وتقدم في كلام ابن غازي الاشارة الى وجه اخر فتذكر قوله فافتح قال جمع على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا وفيه انه ما المانع على القول بان بنا الاسم لتضمنه معنى من لا للتركيب من تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البنا فهلا اعتبره من قال بنا الاسم لتضمن معنى من ليسلم من مخالفة اجرا الصفة والموصوف في علة بنا بل على سنن واحد واما ما قيل ان التركيب قبل دخول لا لا يقتضي البنا لانه كالاعراب الماشئة بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل على المختار ان الاسما قبل التركيب موقوفة وعلى من يقول انها مبنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا ابدلوا قبل بمع فمدفوع بانهم لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات تنبيه فارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبن كالمنادى بان الصفة هنا هي المنفية من حيث المعنى اذ المنفي في لا رجل ظريف هو الظرافة بخلاف صفة المنادى لبست المنادى من حيث المعنى

يبقى

بقي اينه هل يقال عند الفتح ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب او ان كلا منهما في محل نصب او ان كلا منهما في محل نصب قال الشهاب القاسمي الذي يظهر الثاني قوله او انصبن اتباعا لمحل اسم لا او للفظه لان فتحته تشبه الاعراب في العروض بعروض حرف البنا والزوال بزواله كما في الندا واقتصر كثير على الاول لانه حيث امكن اتباع النصب للاعراب كان اولى بخلاف المنادى فانه لم يمكن اتباع رفع الصفة للاعراب اذ لا اعراب رفعا للمنادى لا لفظا ولا محلا وهذا او لا اشكال الوارد في الندا اوارده هنا وانظر هل يمكن ان يجاب بنظير قول التصريح هناك ان الصفة تابعة على المعنى لان قولنا يا زيد في معنى المدعو زيد فليحرر قوله او ارفع اتباعا لمحل لا مع اسم لا قال المص فانهما في موضع رفع بالابتدا ولا يختص ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك ولهذا اجاز رفع الصفة مطلقا قال الشهاب واعلم ان ما صرحوا به من ان لا مع اسمها في موضع رفع بالابتدا ان ارادوا مع ذلك ان الخبر خبر هذا المبتدا اولو على قول س ان التي يبنى اسمها غير عاملة في الخبر فهو مناف لكون لا لنفي الجنس يعني نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور ان تكون لنفي الخبر ولا يتصور ما قالوه من ان لا الثانية في لا حول ولا قوة برفع المعطوف زائدة موكدة لنفي الاولى فلعلهم تسمحوا في قولهم ان لا مع اسمها مبتدا او ارادوا مع كون المجموع مبتدا ان الخبر انما هو منسوب اي بالنفي للاسم وحده فليتامل قوله والعطف الخ سكت عن بقية التوابع وفي التسهيل وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع فان لم يصلح لعملها تعين رفعه انتهى ويجوز الا ان ليس البنا ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله اقرب اذ لم يفصل عن لا النفي المبني لانه لا ينقص عن النعت الذي يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه هو المقصود انتهى وقال ابو حيان ولا يجوز ان يجعل المبدل

منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في النعت لانه على
نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر انتهى وشمل البدل بدل
البعض والاشتمال وان كان لا بد فيهما من ضمير ولا لا تعمل في
معرفة لانه لا يجب ان يضاف الى ذلك الضمير وايضا فغاية
ما يلزم عند الاضافة تعريف ربعه لانه بدل غير صالح لعمل لا
واما عطف البيان فهو البدل واما التوكيد فان كان لفظيا فالاولى
كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب واما
المعنوي فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد
ذلك التاكيد فان قلت لم لا يجعل البدل هنا مستقلا
كما في الندا قلت لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو
ممتنع اما مع المبدل منه فللفصل لا المقدرة واما مع لا المقدرة
فلانها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور مع
المعدوم وكذا يقال في النسق واما عطف البيان فيحمل على البدل
لانه اخوه تنبيه اذا حذفت لا من الثاني عرض امتناع
امرين لم يكونا ممتنعين احدهما ان فتح الاول كان جايزا فصار
واجبا اذ لا يجوز الغاوها الا اذا تكررت والثاني امتناع الفتح
في الثاني لعدم التركيب لانتفا ما يكون معه التركيب وروى
الاخفش لا رجل ولا امراة وخرج على ان التركيب حصل اولا ثم
حذفت لا وليس ذلك عندي ببعيد فقد قالوا لا عليك واصله
لا باس عليك فكما حذف الجزء الثاني من جزئي المركب كذلك يحذف
الجزء الاول ولك ان تقول ليس حذف الحرف بالسهل بخلاف
حذف الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز حذف الحرف
قوله واعط لا الخ دليل على ان العمل للا لا لا هذا وقال
الش وقد يراد بالاستفهام التمني فينبغي للا بعده ما لها من
العمل ومن جواز الالغا والاتباع على محله من المبتدا قال
ابن هشام ان اراد ان الجميع صار كذلك فمسلم وان اراد
ان الاستفهام وحده افاد ذلك فيحتاج الى نقل والظاهر

انه

انه ليس كذلك وعلى هذا فلا يدخل تحت كلامه وحسن ان لا يدخل
تحت كلامه لانه يلزم الاطلاق في مقام التقييد لانه يرى انها
لا تلغى ولو تكررت ولا تتبع على محلها مع اسمها قوله وشاع
في ذا الباب الخ بعده في الكافية وذاك في عرف تميم يلزم
والاسم للعلم به قد يعدم ومن حذف الاسم قولهم لا عليك اي
لا باس عليك تنبيه الذي يترجح عندي ان المراد بالباب
في قوله في ذا الباب باب ان الشامل للا لان المص لم يتعرض فيما
تقدم لحذف خبر ان واخواتها فيكون اخره لان من جملة اخوات ان لا
فاراد تعميم الحكم ولا شك ان الشيوع في الجميع وقول التوضيح هذا
باب لا غير مناسب لما اسلفه من قوله باب الاحرف الثمانية
والمناسب هذا انتهى

ظن واخواتها

هذه الترجمة خير من ان يقال افعال القلوب لان هذا يحتاج الى
تخصيص بخلاف الاول فان قولهم ظننت واخواتها قد صار علما لما
يراد به من الافعال ولهذا احتاج المص ان يقول اعني رأى لما قال
انصب بفعل القلب جزئي ابتدا واعلم ان الافعال باعتبار
النسبة والوقوع على قسمين منسوبة الى المفردات نحو قام زيد
ومنسوبة الى مضمون الجمل وهي كان واخواتها وكاد واخواتها
وواقعة على مضمون الجمل وهي ظن واخواتها والاصل في البابين
المنسوب الى المفرد والواقع على المفرد وحكم المنسوب الى مضمون
الجمل ان يرفع الجزء الاول تشبيها بالاول وينصب الثاني
تشبيها بالمفعول وحكم الواقع على مضمون الجملة ان ينصب
جزئي الجملة لانه انما يدخل بعد استيفا الفاعل وليس بعد
الفاعل الا المفعول واعلم ان هذه الافعال تدخل على ما
دخلت عليه كان وما لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه الا المبتدا

المشتمل على الاستفهام نحو ايهم افضل وغلام من عندك لا تدخل
عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يجوز وقد قال عليه ظننت
لانه منصوب فيتقدم بخلاف اسم كان لانه مرفوع فلا يتقدم
ولهذا جاز كون الخبر استفهاما في البابين اذ لا مانع من تقديمه
فيهما تنبيه سمى الفراطي واخواتها افعالا لا ناقصة ذكر
ذلك في المعاني في تفسير سورة الانعام قوله انصب
بفعل القلب الخ ليس في هذه العبارة انك لا تنصب بفعل القلب
الاجزاي ابتدا فلا بد حسبت ان زيدا قايم وان يقوم زيد
على مذهب سيبويه وموانه لا حذف فيه فانه لم ينصب هنا
جزء الابتدا او ذهب المبرد الى ان الخبر محذوف والتقدير
حسبت ان زيدا قايم ثابت او مستقر وهكذا تنبيه
ذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا
والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه
لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع
ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا
فتبين خلافه واجاب الكافيجي بانه متاول بمعنى ظننت
زيدا العمر انتفى الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكما ان قولك زيد
حاتم متاول بمعنى زيد سخي كحاتم بشهادة المعنى قوله راى لا
دليل في قولك راي ابو حنيفة حل كذا للشيء على ان راى التي من الراي
متعدية الى واحد انما الجواز ان تتعدى تارة الى مفعولين كراى
ابو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر هذين المفعولين
مضافا الى الاول بما كراي ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية
لاثنين هذا الاستعمال على ما صرح به الرضي قوله علمت وقوله
ظن على ان التخصيص بالثاني لكن كان عليه ان يخص وجد
بقوله لا الحقد واخرى وهكذا انما يعلم من الشروح قوله والتي
كصيرا قال ابن هشام مما ينبغي ان يكون من هذا نبذ من قوله

تعاليا

تعالى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم
فكتاب الله على هذا مفعول اول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد
بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل
العامل فيه والنابذون غير كاينين وراء ظهورهم وقال وجعل
منه هكا رد فقال كفارا مفعول ثان ليردونكم ورده ابن الشجري
بان رد ليس مما يقتضي مفعولين كما يقتضي ذلك باب اعطيت بدلالة
انه اذا قيل اعطيت زيدا قلت ماذا اعطيته فيقال اعطيته درهما
او الدرهم الصحيح او نحو ذلك ولو قيل رددت زيدا لم يقل
ماذا رددته فيه هذا يعتبر الفعل المتعدي وغير المتعدي ويزيد
ذلك وضوحا ان منصوب رددت الثاني يلزمه التنكير والاشتقاق
وان يكون هو الاول كقولك رددت زيدا مسرورا او رددته
ماشيا او رددته راكبا ولو كان مفعولا به لم تلزمه هذه الاشيا
الا ترى انك تقول اعطيت زيدا عمرا فتجد في المنصوب
الثاني التعريف والجمود وانه غير الاول ثم انه يجوز مع هذا ان
يكون المنصوب الثاني في هذا الباب مضمرا تقول الدرهم اعطيتكه
اياه وجميع هذه الاوصاف لا يصح منها وصف واحد في قولك
رددت زيدا راكبا ونحوه حتى ان التعريف وحده ممتنع تقول
رددتكم ركبانا ولا تقول رددتكم الركبان ولا رددتك الراكب
انتهى قال قد يقال قوله يلزمه ان يكون هو الاول لا يمنع
كونه مفعولا على الاطلاق اذ مفعول باب ظن الثاني هو الاول قيل
لعله احترز عن هذا بقوله يلزمه والمفعول الاول لظن يجوز ان
يكون غير الاول اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا او جملة انتهى ولا يخفى
ان ما ذكره في اعتبار الفعل المتعدي وغيره يقتضي ان نبذ ليست
مما يتعدى لاثنين الا ترى انك اذا قلت نبذت اليه لا يقال
ماذا نبذته وهكذا قال ابن هشام بعد ان نقل ان مكيا وابا
البقا جوزا ان يكون كفارا مفعولا وان يكون حالا الذي يظهر
بان يكون المعنى على انه مفعول والنصب على الحال وغير مستنكر

ان يكون المعنى على شيء والاعراب على خلافه وقد نبه ابن جني
على هذا في كتبه واخذه منه جماعة كابي البقا وابن النحاس
الحلبي وقد قرر عنه ابو عمرو بن الحاجب في شرح منظومته قريبا من
هذا قال في قوله تعالى وجوه مسودة لا يلزم من صحة كونه حالا
في المعنى امتناع ان يكون مفعولا تنبيه ينبغي تدريب
الطلبة هنا في اعراب قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون فترك
هنا بمعنى صير والمفعول الثاني يحتمل ان يكون في ظلمات و لا
يبصرون حال او لا يبصرون وفي ظلماته اما متعلق بتركهم او بلا
يبصرون او حال اما من فاعل يبصرون او من مفعول تركهم او متعلق
بمحذوف على الوجهين هذا ملخص كلام ابي البقا قال ابن هشام
وعندي وجه اخر وهو ان يكون في ظلمات مفعولا ثانيا ولا يبصرون
مفعولا ثانيا تكرر وعندي انا اذا جعلنا لا يبصرون مفعولا ثانيا
لم يحسن تعليق في بترك ولا بيبصرن لان التقدير حينئذ وتركهم
لا يبصرون في الظلمة ومن شان الناس ان لا يبصروا في الظلمة وكذا
تركهم في الظلمة لا يبصرون فتضعف فيه فايدة الخبر قوله وخص
بالتعليق الخ ظاهر في ان تعلم لا تعلق لانها ليست من قبل هب وكذا
قال في التسهيل وتختص القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظا
لذي استفهام او مضاف اليه ثم ذكر باقي المعلقات وقال
في الكافية بعد ان ذكر افعال القلوب وذكر منها تعلم

• تعليق افعال القلوب غير هب • من قبل لام الابتدا انفذ وجب •

ثم ذكرها في المعلقات فاستثنى هب ولم يستثن غيرها وهذا ظاهر
تعليق تعلم لانها من افعال القلوب ولم تستثن وهذا تعارض
فاما ان يكون لان له في تعلم قولين او لذهوله عن التعارض او لانها
لا يتناولها افعال القلوب لان لفظ افعال القلوب قد صار علما
على غيرها وقوله غير اما فعل امر بمعنى اعتقد واما فعل ماض مبني
للمفعول وهو بعيد الاول واو ضمير الشان والثاني والامر هب
قد الزما ثم التخصيص بالنظر للمجموع من التعليق والالغا وهو بالنظر

لهب

لهب وما بعده فلا يرد ان التعليق يجري في نحو تذكر وتفكر قال ابن هشام
معنى قوله وخص حصر من الافعال المذكورة في هذا الباب
لا من جميع الافعال لانه فاسد في التعليق فانه يجوز في كل ولو لم
يكن من هذا الباب وفي سال وما دل على نظر نحو ثم تتفكروا ما بصاحبكم
من جنة يسالون ايان يوم الدين اما ترى اي برق ههنا لكن
شرط المعلق ههنا ان يكون استفهاما تنبيه قال الرضي
واما التصيير ومراد فانهما وتعليقهما فلم ياتيا كما اتيا في افعال
القلوب لان ذلك فيهما لضعفهما من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي
اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الغالب
تجعله غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الغنى بعد ان لم يكن
انتهى وقال انما لم يدخل التعليق والالغا هب وتعلم وان كانا
قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة
الامر قوله ولغير الماض من سواهما الخ قد يرد عليه ان
من غير الماضي المصدر والمصدر لا يعمل متوسطا ومتاخرا والماضي
يعمل كذلك وجوابه ان ذلك قد استقر من حكم المصدر
فهو مخصص لهذا العموم فلهذا كان ان توسط او تاخر وجب
الغاه واما المصدر في التعليق فكالفعل سوا تقول سرني علمي
من ابوك واعجبني علمك لله واحد قد يرد هذا ولا حاجة لقوله
من سواهما لانهما لم يرد خلافي قوله ولغير الماض اذ لا ماضي لهما
لملازمتهما الامر بدليل قوله والامر هب قد الزما وقوله كذا تعلم
وفي حواشي الشهاب القاسمي تطويل بلا طايل يرجع عدم التحرير
حيث قال لما كان الغير شاملا لهما لانه يشمل الامر وهما منه
وكان هذا الحكم لا يجري فيهما استثناهما من الغير ثم ذكر ما يقتضي
اختصاص هذا الحكم بالالغا والتعليق حيث قال فان قلت
لا حاجة لاستثنائهما لانه معلوم من قوله ما من قبل هب الخ وانت
تعلم ان قوله كلما له زكن اعم من الالغا والتعليق لشموله الاعمال
بل هو الاصل لكن الاعمال معلوم من قوله اولا وهب تعلم والتي

احتاج لقوله ولعين الماضي الخ لانه ذكر الصيغة المتقدمة
في غيرهما بصيغة الماضي والحاصل ان اعمالهما معلوم مما ذكر
وعدم الغايهما وتعليقهما من قوله ناس قبل هب فتم بيانهما
قوله لا في الابتدا فيه حذف المعطوف عليه اي في احوال
العامل كلها لا في الابتدا ويشمل ذلك ثلاث صور التاخر
والتوسط والتقدم على المفعولين مع عدم افتتاح النطق بها خلافا
للشارح وقوله وانو ضمير الشان اشارة الى الحالة الرابعة وهي التقدم
على المفعولين مع عدم تقدم شي يتعلق بالعامل او بالخبر او بالكلام
وقال الكوفيون انه يجوز الالغا حينيذ وليس مثال هذا
ما ذكره الشارح من البيتين ثم قوله ان في بيت زهير يقدر الشان
وفي بيت الحماسة يقدر اللام تخصيص بغير مخصص
تنبيهات الاول استفيد من كلام الناظم ان للالغا
شروطا الاول كون الفعل قلبيا الثاني كونه متصرفا الثالث
ان لا يكون في الابتدا وبقي شرط رابع وهو ان لا يوكد بتكراره
ولا بصريح المصدر فان التوكيد يقتضي الاعتنا بالموكد والالغا
ينافيه فلذلك يقبح الغا الموكد ومسالة المصدر كلهم يذكرها
وتكرار الفعل قل من يذكرها وهي بذلك اولى وقد ذكرها في
شرح الكافية فان كان التوكيد بضمير المصدر او باسم الاشارة اليه
قال الناظم اغتفر الالغا وانشد

يا عمرو انك قد مللت صحابتي • وصحابتيك اخاك ذاك قليل

وفي النظم

واستقبحوا توكيد ما يلغى وان • تضمره او تشر لمعناه يهن

وصدر البيت منقلب العبارة وصوابه واستقبحوا الغا موكد
واذا الكلام في الالغا لا في التاكيد الثاني قد يكون الالغا
واجبا وذلك اذا كان العامل القلبي مصدرا لما مر وهذا اذا لم يكن
مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا او محذوفا جوازا فالعمل
له فيجوز الالغا وكذا ان حذف وجوبا كما اذا اضيف للفاعل

نحو

نحو ظننك زيدا قائما وان قلنا العامل المصدر لقيامه مقام
الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل الثالث نية ضمير
الشان مبني على جواز حذف احد المفعولين في هذا الباب
وهو ممتنع او ضعيف ويضم الى ذلك ان حذف ضمير الشان اذا
كان منصوبا ضعيف فيما نصوا عليه فاذا انضم ضعف الى ضعف
او الى امتناع لم يحسن التخريج عليه لا سيما وقد نصوا على ان
المتكلم اذا قصد تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به قدم عليه
ضمير الشان ولا شك ان هذا القصد مناف لحذفه والغاء
الفعل مقدما اسهل من هذا كله الرابع قال ابن هشام الخضراوي
متى ظننت او ابن ظننت او يوم الجمعة ظننت زيدا قائما ان علقت
الظرف بالخبر جاز الاعمال والاهمال لان تقدم المعمول يشعر
بتقدم العامل وان علقته بالظن تعين النصب الا على اضمار
الشان او تقدير لام الابتدا او لام القسم فانه يرفع ح قوله
والتزم التعليق لنا صورة يكون فيها جايزا وهي ان يتوسط بين
الفعل واسم الاستفهام اسم هو المستفهم عنه نحو علمت زيدا
من هو فان زيدا هو نفس من في الاول ونفس الا في الثاني
والاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلهما فلذلك استجيز
ان لا يوثر في اسم هو هما في المعنى والنصب في ذلك اكثر وارجح
قوله وان ولا قيدهما الشارح بجواب القسم قال ابن هشام
وقد يقال اما لا فتستقيم لما ثبت من عدم صدارتها لاعتراضها
بين الجازم والناصب والخافض ومعمولاتهن واما ان فلا نعترض
بين شي من هذه ولا بين غيرها ولا يخفض مثل ما بعدها فيما قبلها
والاصل في حروف المعاني ان يكون لها الصدر فهذه ينبغي ان يكون
لها الصدر مطلقا بمنزلة ما وتقدم في باب كان ما يتعلق بذلك
وقال في حواشي الشرح وقد مثل بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم
الا قليلا ما نصته ليس في الكلام قسم ولا المعنى عليه فيقدر والناظم
اطلق في كتبه كلها ولم يقيد بالقسم وسره ان فعل القلب

نفسه بمنزلة القسم فيجاب بما اجيب به القسم ويخرج عن طلب
المفعولين فيقع بعده حينئذ ما يتلقى به القسم ولا يكون ذلك عند
تعليقها ولا الجملة ذات محل نصب ولا غيره والا فكيف تعلق لا النافية
وان النافية وليس لهما الصدر وليس في الكلام معنى تسمح البتة
قوله والاستفهام ذا الخبر قال ابن هشام فان قلت
يرد عليه ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه
واجب الاعمال قلت هو بمعنى اخبرني وليس من القلبية
على انه استثناه في التسهيل واستشكل تعلق الفعل بالاستفهام
في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واجيب بان هذا صورة
استفهام وليس مرادا لاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه
والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين وقيل هو على حذف مضاف
والمراد علمت جواب هذا الكلام قوله لعلم عرفان الخ كان
الاحسن ان يقدم الاحتراز عما احترز منه هنا على ذكر التعليق
والالغا لئلا يتوهم قبل الوقوف على هذا الكلام انها تلغى وتعلق
في وجهيها ولانه احسن رصفا وقد فعل ما هو الاحسن في التسهيل
والاضافة في قوله لعلم عرفان الخ ينبغي ان تكون من اضافة
الدال الى المدلول للفظ العلم الدال على العرفان ولفظ الظن الدال
على التهمة ولا يجوز ان تكون الاضافة بيانية ان اريد بالعلم
والظن لفظهما وذلك ظاهر وكذا ان اريد المعنى في الثاني للمباينة
بين الظن والتهمة بخلافه في الاول لان العلم يكون عرفانا لان
المعرفة علم قوله تعدية لواحد هذا على ان بين العلم والعرفان
فرقا كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره قال علمت الشي بمعنى عرفته
لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشي في نفسه بمعنى
واما التي تتعدى الى اثنين فهي بمعنى عرفت الشي لكن لا في نفسه
بل على صفته وقال الرضي لا نتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
معنويا ونصب الجزئين باحدهما دون الاخر موكول الى اختيار العرب
فانهم قد يخصون احد المثلين وبين في المعنى بحكم لفظي لكنه قض

نفس

نفسه في الكلام على كاد كما مر في باب افعال المقاربة قوله
انه ما تعلق اي من الاعمال لا الالغا والتعليق خلافا للشاطبي
كما في التصريح واما حذف المفعولين او احدهما اقتصارا او اختصارا
فلم يجر له ذكر قبل هذا لتتناوله الحوالة وسياتي عن ابن هشام
ما يشعر بجريان شبه راي هذه فقول الشهاب في حواشي الشرح قوله
ما تعلق ما يشمل الالغا والتعليق وحذف المفعولين او احدهما اختصارا
او اقتصارا ولم ار ذلك انتهى مما يتعجب منه على ان الحذف فيهما اولى
بالجواز من افعال القلوب على ما لا يخفى على من عرف العلة في افعال
القلوب قوله ولا تجز هنا قيد بقوله هنا تنبيها على انه في غير
هذا الباب يجوز لدليل وغيره قال ابن هشام وكان حقه ان
يذكر هذا البيت الى جانب قوله ومنه تعلم البيتين لان قوله
ولراي الرويا البيت وقوله وكتظن البيت اخوان كما سياتي
ولئلا يتوهم ان الاشارة ههنا لراي خاصة تنبيه
لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الارض يقرا بالغيبة وفيه
اوجه احدها ان معجزين مفعول اول وفي الارض مفعول
ثان اي لا يحسبن الكافرون من يعجز الله موجودا في الارض
فيطمعوا بمكر هو معنى قوي وسوغ مفعولية النكرة كونها في
سياق النهي فكانه قيل لا معجزين في الارض والثاني ان الفاعل
ضمير مستتر عائد على الرسول واطيعوا الرسول والثالث ان الاصل
لا يحسبنهم الذين كفروا فحذف المفعول الاول قال الزمخشري
وكان الذي سوغ ذلك ان الفاعل والمفعول لما كانا لشي واحد
اكتفي بذكر اثنين عن ذكر ثالث وقيل لا يحسبن الذين كفروا انفسهم
معجزين وقرا حمزة ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
بالغيبة وقاعدته فتح السين فالفاعل قيل ضمير النبي صلى الله
عليه وسلم وقيل ضمير اسم الفاعل مثل يدعو الداعي وسال
سايل او الذين ومفعولها الاول محذوف لانه في الاصل مبتدا
والتقدير اما ولا يحسبنهم الذين او لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم

وفي الاول نظر اذ كيف يومر المقتول او ينهى وهو مما لا يصح تكليفه
وقد شاهد اليقين عيانا والصواب الوجهان فيتل و يشهد لهما
ان الذين مفعول في قراة الخطاب فليوفق بين القرائتين وانه سالم
من الحذف وفي الغد قال ابو علي في ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا اي
انفسهم سبقوا لحذف المفعول الاول والتقدير ان سبقوا الحذفت
ان كما قال لولا احد دن ولا عذر لمحدود قوله وكنتظر اجعل تقول
قال ابن هشام كان حقه ان يذكر بعد قوله ولراي الرو سا
فانه نظيره في انه تنبيه على ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس
مما نقدم ولكنه فصل بينهما بقوله ولا تجز هنا البيت وهو فصل
باجنبي وقوله اجعل امرا باحة وارشاد لا تخيير وايجاب قال س
وان شيت رفعت بما نصبت ورد عليه المارديني هذه العبارة لان
الرافع الابتدا والناصب الفعل وكان يجب عليه ان يرى س اكبر
من هذا فيه وصل لما وصل والبا في قوله بما للمصاحبة تتعلق
بمحذوف هو حال او ظرفية او زايدة مثلها في ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة قاله سعيد بن المبارك وانما لم ينبه الناظم على الحكاية
عند استيفا الشروط لانها الاصل هذا والمراد ان تقول كتظن
في العمل لا في جميع الاحكام على التعليق والالغا لانه قال في التسهيل
والحاقه في العمل بالظن وكلام المعر احسن ما يشرح بكلامه واعلم
ان المفرد يقع بعد القول على احد خمسة اوجه كما قاله الرضي احدها
ان يكون مودياً معنى الجملة فقط نحو قلت كلاما حقا او باطلا اذا
قلت زيد قايم ثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة
او لفظة عبارة عن زيد نص عليه الرضي وحكى ابن هشام في حواشي
التسهيل الاجماع على منع هذا ثالثها ان يكون لفظا يصلح لان
يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا ينتصب بهذه الثلاثة
لانها ليست اعيان اللفظ المحكي حتى تراعي رابعها لفظ غير معبر
به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفسه فيجب حكايته ورعاية
اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا خامسها

مفرد

مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود نفسه فيجب
ان يقدر معه ما يكون به جملة نحو قال سلام قوم منكرون
اي عليكم وبقي سادس وهو المفرد المراد لفظه نحو قلت زيد ا
قوله ان ولي مستفهما به انما يفيد اشتراط ان يكون بعد
اداة الاستفهام وليس فيه اشتراط ان يكون مستفهما عنه
فقح قول التوضيح الحوان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول في قوله فمتى
تقول الدار تجمعنا فلا يتم الرد على الناظم في اشتراطه في المضارع
ان يكون حالا او سقط التنظير فيه بانه على ذلك لا يكون القول مستفهما
عنه فلا يكون عاملا قوله او عمل اجود من قول التسهيل
احد المفعولين وقال ابو حيان ظاهر كلامه انه لو فصل بغير
الظرف او المجرور او احد المفعولين لم يبق النصب وذكر غيره ان
الشرط ان لا يفصل باجنبي قال وهو ما ليس معمولا للفعل فعلى
هذا يجوز الفصل بالحال نحو امجدا تقول هندا راحلة على تقدير
الحال من فاعل تقول ثم قال واذا فصلت بينهما بمعمول معمولهما
نحو اهندا تقول زيدا ضاربا فالذي تقتضيه الاصول جواز ذلك
قوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل قال الشهاب في حواشي
الاشموني او كلها لان الاصل في ضم الجايز الى الجايز الجواز انتهى
والاقرب عندي انه احترز عن الفصل بكلها فلا يجوز ويشهد له
النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات وبهذا يندفع ان قوله وان
ببعض الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ما قبله تنبيه قال
ابن هشام من شروط اجرا القول مجرى الظن ان لا يتاتى اللام
في المعمول لانها تبعده من الظن قال وهذا الشرط ذكره السهيلي
ولم يذكره النحاة وقواعدهم تشهد به قوله واجرى القول
كظن مطلقا عند سليم يشعر مفا بلة هذا لما تقدم ان ما تقدم
لغة من عدا سليما لكن كلام التسهيل يدل على ان ما تقدم لغة
جمهور من عدا سليما فالعرب ثلاث فرق وقال ابن هشام
قوله او لا وكتظن اجعل تقول وقوله اجرا عند سليم يقتضي بظاهره

الاتفاق في المنقول وشبهه وفي منتخب الزجاجي ما نصه وقوم
من العرب يجرون تقول في الاستفهام خاصة للمخاطب مجرى اظن
فيقولون اتقول زيدا شاخصا وهولا يفتحون ان بعد القول
وعلى لغة بني سليم يجب ان يفتح بعد القول دايما وقال فان قلت
هل يكون مطلقا يعني انه كظن في العمل والمعنى قلت هذا
يتبولى في النظر لان الاطلاق انما يكون بالنسبة الى ما فيه ادا وما
بقيد ولان القايل بذلك في هذه اللغة قايل به في لغة من
شرط تلك الشروط فما وجه التخصيص تنبيهات الاول
لما اعترض ابن غازي بما اورد على الناظم من انه كان عليه ان
يتعرض للحكاية في القول مع الشروط وان كلامه يوهم جريان
الالغا والتعليق فيه وان قوله ببعض ذي فصلت حشو قال
قال فلو قال بعد قوله

بغير ظرف او كظرف او عمل ۞ ومن حكى مع الشروط يحتمل
نعم ولا تلغى ولا تعلقا ۞ وكل فيد عن سليم اطلقا

لتخلص من ذلك قال ولا يخفى ان الحكاية خلاف الالغا وان قولنا
وكل فيد عن سليم اطلقا يقتضي منع الالغا والتعليق عندهم وجواز
الحكاية وقد صرح ابو حيان بالثاني الثاني قال ابن الدهان في
تفسير سورة الاخلاص قياس لغة سليم اذا جعل هو ضمير
الشان ان يقرا قل الله احد واذا جعلته ضمير اسمه تعالى قل هو
الله احدا ان قدرت احدا خبرا فان قدرته خبر مبتدا محذوف
قلت احد بالرفع وفيه ايضا ان من العرب من يجري اقلت مجرى
اتقول لان كلا منهما استفهام من المخاطب وهولا جروا على القياس
اذ لا فرق وقد انشد الفارسي اذا اقلت اني ابيب اهل بلدة بفتح
الهمزة لان معناه ظننت وان كان ليس معه استفهام لان
المقتضي انما هو كون الموضع من مواضع الظن لا الاستفهام ولا
لجاز اقول زيدا منطلقا وايقول زيد عمرا منطلقا وانما لم يجز
ذلك لانه لا يكاد واحد يستفهم نفسه والغايب لا يستفهم

فعلم

نعلم ان المجوز نقا في الموضع للظن الثالث قال الرضي
الاصل في استعمال القول ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي معنى
ذكره او الذي هو واقع او الذي يقع قال الشهاب القاسمي
في حواشي ابن الناظم وقضيته انه لا بد في تحقيق الحكاية من التلفظ
بالمحكي في غير الحكاية وقد يشكل مع ذلك ما يقع للمصنفين كقول
الناظم قال محمد فان الظاهر انهم لم ينطقوا بجملة الحمد المذكورة
في غير هذا الكلام انتهى وفي قوله وقضيته نظر لانه قال الاصل
في استعمال القول الخ فما يقع للمصنفين على خلاف الاصل

أعلم وأرى

في نسخة اري واعلم وهو احسن لانه قدم اري في الباب ولذا
في الترجمة وفي هذه النسخة ايضا وخص بالالغا والتعليق ما
وهو احسن ايضا لذلك قوله الى ثلاثة رأى قال ابن غازي
دخل في راى العلمية والحكمية كقوله اذ يريكهم الله في منامك
قليلا ولو اراكهم كثيرا قوله وما لمفعولي علمت اي من وجوب
تعليق عند وجود شرطه وجواز حذفهما او حذف احدهما لوجود
شرطه وهو الدليل قوله مطلقا اي على اي حالة كانت وانما قال
ذلك لان بعضهم شرط لجواز الالغا والتعليق كون العامل في هذا
الباب مبنيا للمفعول لانه بمنزلة ظننت في اللفظ لنصبه مفعولين
فقط وفهم من قوله للثان والثالث ان الاول يحذف لدليل
وغيره لانه نص على ان المشبه للمفعولين في باب ظن هو الثاني
والثالث وقد قال هناك ولا تجز هنا اي في هذا الباب دون غيره
واستثنى من عموم نفي الحكم في كلامه في ذلك الباب الثاني والثالث
هنا فبقي الاول على ذلك المفهوم تنبيهات الاول حكي عن
الحلبيات ان ابا يوسف احتج على جواز الاجتهاد له عليه الصلاة
والسلام بقوله تعالى لتحكم بين الناس بما اراك الله قال
ابو علي ووجهه ان النقل بالهمزة هنا لا يكون من راي البصرية

وهو واضح ولا من راى المتعدية لاثنين لان الاقتصار ‌فيها على الاول
والثاني لا يجوز اجماعا لا تقول ارى الله زيدا عمرا لان ذلك لا يفيد
واذا بطل هذا تعين ان يكون راي بمعنى اعتقد قال ابن هشام
ليس الحذف هنا اقتصارا بل اختصارا اى بما اراكه الله حقا
وذلك اعم من ان يكون بالاجتهاد او الوحي والمعنى عند ابي
يوسف وليها بما جعله الله لك رايا وان راي الاجتهادية
لا تتعدى لاثنين بل لواحد فلما دخلت الهمزة تعدت للكاف والعايد
والعايد محذوف وعندنا راى متعدية لثلاثة حذف مفعولان
وبقي مفعول الثاني ذكر ابن هشام اللخمي في شرح الدريدية
مما يتعدى لثلاثة اشعر وادرى وقبل هذا كان تذكر شعر ودرى
مما يتعدى لمفعولين ثم نقل عن الاخفش ان ظننت واخواتها
اذا دخلت عليها الهمزة او رددتها الى فعل تعدت لها ثلاثة
ثم مثل بجعلت محمدا بكرا اباك واقتضى ظاهر كلامه انه لا يوافقه
لانه جزم باشعر وادرى فقط ثم بعد ذلك ذكر ان الاخفش
يخيره في جميع الباب فصارت المذاهب ثلاثة المنع مطلقا
للجمهور والجواز مطلقا للاخفش والجواز في درى وفي شعر
اذا قلنا بتعديتهما لاثنين وهو قول ابن هشام هذا وعلى هذا
فيلحق هذين باعلم وارى مما وصل للثلاثة بنقل الهمزة
وهذا غريب وكذا من الغريب النقل عن الاخفش ان التضعيف
كالتعدية بالهمزة في المتعدى لثلاثة الثالث
زاد الجرجاني استعطيت لجعله متعدي لها ثلاثة الثاني غير الاول
والثالث غير الثاني نحو استعطيت زيدا عمرا درهما وفي النهاية
لا يبعد جواز اكسبت زيدا عمرا جبة اى جعلته يكسوه اياها
قال ابن هشام وكلام الجرجاني فاسد لان استعطيت استفعلت
وهو انما يبنى من فعلت لا من افعلت وعطى يعطو انما يتعدى لواحد
والذى قاله في النهاية مخالف لاجماعهم قوله وان تعدتا
لواحد الخ في كلام الشاطبي كما في التصريح دلالة على انه سمع في علم

نقلها

نقلها بالتضعيف تنبيه قال الزمخشري في انبئت زيدا
مثلا انه منقول بالهمزة من لبئ وانه خص بالمال ونحوه مما يعطى
فلا يجوز استعماله في سل الى زيد المكان فيقال انبئت زيدا
المكان ورده ابو حيان بان الذى يجيز النقل بالهمزة قياسا
يجيز انبئت زيدا المكان وبان انبئت زيدا المال ليس منقولا با
لهمزة من لبئ لانك اذا قلت الى المال زيدا ثم نقلته فانما تقول
انبئت المال زيدا فيصير المال مفعولا اولا لانه كان فاعلا
ولكنك تقول انبئت زيدا المال فترى المال مفعولا ثانيا قال
ابن هشام النقل بالهمزة عند الزمخشري بابه السماع ولم يسمع
ذلك وانبئت زيدا المال انما اصله لبئ زيد المال اي كسبه كما
تقول الى ذنبا اى كسبه قوله كثاني اثنى كسا اي في انه
غير الاول وفي انه لا يكون جملة ولذا اقتصر عليه لانه يحتاج
لها بيان لا يحتاج له الاول لانه قد قيل انه يكون جملة ولو شبه
المفعولين جميعا بمفعولي كسا ربما توهم انه من تشبيه المجموع
بالمجموع وانه في غير امتناع كون الثاني جملة لان الاول لا يتصور
فيه ذلك وبهذا يعلم ان قوله فهو به في كل حكم الخ ليس حشوا
تنبيه قد استقر ان من حكم ما يتعدى لمفعولين ثانيهما
غير الاول عدم الالغا والتعليق وانهما يحذفان اختصارا
واقتصارا وكذا القول في احدهما هذا شرح هذا الموضع وقل
من يحسنه وقال ابو حيان لا يمتنع فيهما التعليق لان اعلم منقولة
ثانيهما غير الاول عدم الالغا والتعليق وانهما يحذف فان من علم بمعنى
عرف وهي فعل قلبي واري من راى البصرية وهي تعلق كما تعلق
راى البصرية قال الله تعالى رب ارني كيف تحيي الموتى واعترض
الاول على المنزل فانه منع اولا ان يقال اعلم وتكون منقولة
من علم التى بمعنى عرف لان النقل فيها انما سمع بالتضعيف وليس
النقل بالهمزة قياسا فيجي ان التعليق في الاية عن المفعول الثاني يدل
ذلك على جواز تعليقها عنه فقط وقال استاذ ابن غازي ابو عبد الله

الصغير سماه تعليقا وقد تردد في هذا المعنى الزمخشري وانكر
كلامه وهو اشارة لما في المغني في الجملة الواقعة مفعولا **قوله**
وكان السابق يعني الناصبة لمفاعيل ثلاثة وكان ينبغي ان يقول
وقد يكون كان السابق او وربما لئلا يوهم ان ذلك مختص بـ
هذين الفعلين وان ينص على ان شرط جوازه التضمين لمعنى اعلم
واري والتضمين كثير في كلام العرب ومن امثلته الا ان تفعلوا
الى اوليائكم معروفا اذ معناه الا ان تسدوا او تجحدوا بها اذ معناه
كفروا بها يخالفون عن امره اذ ضمن معنى يخرجون عن طاعته ولولا ذلك
لم يقل شيء من هذا اذ فعل لا يتعدى بانيا وجحد وخالف انما يتعديان
بانفسهما **قوله** نبا نحو قد نبانا الله من اخباركم فنبا بمعنى اعلم
تعدى لثلاثة ثالثها محذوف لدلالة المعنى عليه اي قد نبانا
الله من اخباركم كذبا وقيل انه تعدى لاثنين ثم اختلف فقال
الاخفش اخباركم هو الثاني ومن زائدة وقال غيره من اخباركم
صفة له اي جملة من اخباركم **قوله** حدث قال ابو حيان
في تفسيره امثل حدث ان يتعدى الى الاول بنفسه والى الاخر
بعن والى اخر بالبا وقد يضمن معنى اعلم فيتعدى لثلاثة قال غير
س ولم يثبت من ذلك لا علم واري ونبا والذين اثبتوا هذا
لحدث استشهدوا • فمن حدثتموه له علينا الولاء • ولا دليل فيه
لجواز ان يكون اصله فمن حدثتم عنه والجملة بعده حال كما خرج
من نبئت عبد الله على نبئت عن عبد الله مع احتماله لان يكون
ضمن نبئت معنى اعلمت لكن ترجح عنده حذف حرف الجر على التضمين
واذا احتمل تخريج فمن حدثتموه على ما ذكرنا لم يكن فيه دليل
فينبغي ان لا يذهب الى تعدي حدث الى ثلاثة الا بثبت

الفاعل

قوله الذي كمرفوعي اتى ان قلت كيف قال كمرفوعي
ثم مثل بثلاثة قلت هي ثلاثة من حيث الصورة اثنان

من حيث

من حيث المسند فانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني اسم
يشبه الفعل وقال الشاطبي قوله نعم الفتى مثال زايد
على ما احال في التعريف لقوله كمرفوعي بالتثنية لكنه افاد به
انه ليس من شرط فعله التصرف ولا من شرطه هو ان يكون فاعلا
معنى وانما يعتبر احتياج الفعل اليه لفظا انتهى فان قلت
كيف قال كمرفوعي وقد وجدنا الفاعل منصوبا في قوله •
• كم نالني منهم فضلا على عدم • وقوله ان العزيز فصخرة ملموسة
طالت فليس ينالها الا الوعالا • وقوله قد سالم الحيات منه
القدما في رواية وقوله مثل خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر قلت فضلا تمييز لكم فصل بينهما بالجملة والاوعال مفعول
طالت وفاعل نالنا ضمير مستتر في الفعل عائد على الاوعال
والفاعل في الثالث القدما على انه مثنى حذفت نونه للضرورة
كقوله • هما خطتا اما اسار ومنة • وما بعده عكس فيه الاعراب
لوضوح المعنى واما اذا جر بحرف زايد او باضافة مصدر او اسمه
فلا يرد لان المراد الرفع لفظا او تقديرا ان قلنا ان الاعراب
فيما ذكر مقدر او محلا ان قلنا انه محلي واكثر القوم على هذا والحق
الاول على ما حررناه في بعض الرسائل وقال الشاطبي واما فاعل
المصدر اذا اضيف اليه فلا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه
كما لا يسمى زيد في زيد قائم فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا
وان كان المعنى في الجميع على ذلك ومن هنا تبين في كسر الزجاج
الحجر ان الزجاج هو الفاعل وان الحجر مفعول اعتبارا باللفظ وان كان
المعنى بخلاف ذلك اذ لا يستثبت قانون التعليم الا بذلك قال
شيخنا الاعراب انما يكون ابدا على حسب العلامة التي تكون في
الاسم المعرب الا ترى ان العربية من واسال العربية انما تعرب
على حسب حركتها لا على حسب الاصل وانما يكون ذلك نقضا لو
كان المنصوب يعرب فاعلا والمرفوع يعرب مفعولا **قوله** وبعد
فعل فاعل فيه تصريح بان الفاعل لا يتقدم وهو مشهور وهذا مثال

كما في التوضيح وغيره واما قوله فقلما ومثال على طول الصدود
يدوم فقل لنا يوم لزيد بنعمة فقل في مقيل نحسه متغيب
فمثال الفاعل محذوف ومتغيب خبر لنحسه والياء للاضافة
والاعراب معها مقدر والاصل متغيبي على حذف الجار وزالت
نون الوقاية لزواله وانفصل الضمير بالوصف وقيل ومثال
مبتدا وجملة يدوم خبر تنبيه وقع في الاوضح الجواب
عن سيبويه وبيدا بانه ضرورة وكذا في شرحه في وقلما ومثال
وفي شرح الراعي عند قول الناظم بتمييز خصل لتمييز مبتدا لا فاعل
قدم للضرورة كما قيل لان الفاعل لا يتقدم ضرورة عند الفريقين
فان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا فقول
من قال ضرورة كابن هشام في باب الفاعل مفقود عند الجميع
انتهى وبه يتبين ان ليس كل ممتنع يجوز للضرورة ولهذا عدوا
مواضع الضرورة وحصروها ولكون الفاعل لم يقع اسم استفهام
ولا اسم شرط لانهما يستحقان التقدم على العامل فيهما والعامل
يستحق التاخير عن الذي يؤثر فيه وانما جاز ان يكونا مبتداين
لان عامل المبتدا ليس بلفظ فيتقدم ما عليه او يتاخر عنه ومفعولين
لان المفعول يتقدم على عامله وفيه اشارة الى ان الفعل
مستلزم للفاعل وان كل فعل لا بد له من فاعل لانه اريد بفعل
العموم نحو علمت نفس وقد زعم الفرا ان حاشا فعل بغير فاعل
واحتج بان الانسان يذكر فتقول حاشاه واجيب
بان الفاعل مضمر اي حاشاه ما ذكر من السوء جانبه وتخطاه
ويستثنى المواضع التي يحذف فيها الفاعل وقد ذكر حذف الفاعل
في باب النيابة وباب التعجب في قوله وحذف ما منه تعجبت
استبح لتناوله الفاعل المجرور بالبا نحو اسمع بهم وابصر واما
المصدر فلا يرد هنا لانه انما تكلم على فاعل الفعل حيث قال وبعد
فعل فاعل وقال ابن هشام اربعة انواع من الفعل لا يحتاج
الى فاعل الناقص والزايد والمكفوف والموكد ومن هذا الثالث انالك

اللاحقون

اللاحقون وعلى هذا فيجوز اختصم زيد واختصم عمرو واذا قدرت
التاكيد وقول الحريري لا يجوز جلست بين زيد وبين عمرو ورده
ابن بري فقال بل يجوز على ارادة التاكيد وقد قال بين الاشج
وبين قيس باذخ وما ذكره في الزايد والمكفوف بناء على ما قاله المحققون
ان كان الزايدة لا فاعل لها وما قاله قوم في قلما وطالما وكثرما انما
كفتهن عن العمل وقيل قل ما ربت مع ما حرفا نافيا كما ولذا تستعمل
للنفي المحض وقيل ما مصدرية فاعل واما نحو اذا كان غدا فاتني
فالفاعل مضمر لقرينة الحال وربما تعسف متعسف فزعم ان
غدا الفاعل وانهما اعتقب عليه وزنان فعل وفعل فغدا بمنزلة
عصا وفتى ولا اعلمه منقولا وانما امتنع حذف الفاعل لا فيما
استثنى وجاز حذف المبتدا مع ان كلا مسند اليه لان الفاعل
امكن استتاره فاغنى عن حذفه ولانه كجزء من عامله ففي حذفه
حذف بعض الشيء واعلم ان المرادي فسر كلام الناظم على ان مراده
ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل فزاد امرا يراد ما استثنى بقي
ان ابن هشام زاد ان في النظم اشارة الى حكم ثالث وهو ان الفاعل
اما ظاهر او ضمير مستتر بخلاف المفعول فانه لا يكون ضميرا
مستترا فنص على ثلاثة احكام فيها الفاعل المفعول وبقي ايضا
ان فيه اشارة الى ان الفاعل لا يتعدد كما مر بقي ايضا انه لا يحتاج
لاستثنا مثل كسر الزجاج الحجر بان يقال المسند اليه هو المنصوب
وليس هو الفاعل اصطلاحا لانه ان كان من قبيل القلب كان المسند
اليه في المعنى هو المرفوع الذي هو الزجاج في المثال لان القلب
جعله هو الكاسر وان جعل الفاعل هو المنصوب كما هو المتبادر
من قول التسهيل وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لامن اللبس
فلا اشكال على قوله فان ظهر الخ لكن اعتبار الرفع باعتبار الغالب
او القياس وقوله فاعل اي واحد لان النكرة في سياق الاثبات
لا عموم لها ومن ثم تعين نصب احدا لاسمين في نحو ما جا الا زيدا
لا عمرا وعن بعضهم اجازه وبنهما على تقدير العاطف وكون الا ف

الثانية تاكيدًا قوله فان ظهر فتوالى ينبغي حمل الظهور على الوجود
اعم من الوجود حقيقة نحو ظاهرا وحكما بان يكون مقدرا وما في حكم
الموجود كان يكون محذوفا لعلة كما في ولا يصدنك فان فاعل هذا الفعل
واو الجماعة المحذوفة لالتقا الساكنين وحينئذ يتضح قوله والا
فضمير مستتر ولو بقي التعميم اشكل اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة
انه ضمير مستتر ثم الضمير في ظهر للفاعل في المعنى وضمير هو للفاعل
في الاصطلاح فتغاير الشرط والجزا قاله المرادي ومراده بالفاعل
في المعنى وهو اولى من قول بعضهم ان ضمير ظهر للفاعل اللغوي لان
الظاهر قد لا يكون فاعلا لغويا نحو مات زيد هذا ومراده
بالظاهر ما قابل المستتر فيشمل البارز فهو كقوله في باب التفضيل
ورفعه الظاهر قوله وجرد الفعل قال ابن هشام وكذا الوصف
ولو كانت العبارة
وجردوا المسند حين يسند • لاثنين او منهم جمع نرشدوا
كان حسنا وفايده العدول عن قوله جمع دفع توهم الجمع الصناعي
ونظير قوله هنا جمع قوله بعد والتا مع جمع قوله وقد يقال
سعدا وسعدوا نحو اكلوني البراغيث فيل كان حقهم اكلني او اكلتني
فاما اكلوني البراغيث ففيه الحاق العلامة وكونها لعلامة العقلا
وعن السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلا مجازا اجريت مجرى
ما يعقل مثل رايتهم لي ساجدين ويرده ان الاكل لا يختص بالعقلا
واجيب بان الاكل محمول هنا على معنى التعدي والجور
كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه وهذا مما يختص به
ذوا العلم وليس الجواب بشي قوله والفعل للظاهر الواو للحال
وفيه تصريح بان ليس مبتدا ولا بدلا تنبيهات الاول
احترز بقوله والفعل الخ عما اذا كان الفاعل ضمير اثنين او جمع فلا
يجوز الا التجريد لكن يبقى اذا رفع بعد الا سوا كان ظاهرا او
ضميرا نحو ما قام الا الزيدان او الا هما او الا الزيدون او الا هم
فهل تلحق العلامة الفعل ايضا على هذه اللغة او لا لان الفاعل في

الحقيقة

الحقيقة فاعل مفرد صرح الدماميني في شرح التسهيل بجواز الالحاق
على حد ما اقامت الا هند الثاني الفرق بين علامة التانيث
حيث التزمها جمهور العرب للدلالة من اول الامر على ان الفاعل
مونث وبين علامة التثنية والجمع حيث لم يلتزموها للدلالة
من اول الامر على ان الفاعل مثنى او جمع دفع توهم ان الالف او الواو
هي الفاعل او وجود صورة تعدد الفاعل فانه قد يثبت فيتضح
وايضا فالاحتياج الى التانيث لان لفظ الفاعل قد لا يعلم
منه التانيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه
مونث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية او الجمع فانه لا احتمال
فيه ولا ايهام قوله ويرفع الفاعل الخ كان الاحسن ان لا يفصل
به بين اثنا الكلام على علامات الفروع اعني التثنية والجمع
والتانيث وقد اشار الى ذلك في التوضيح بتغيير ترتيب النظم
وكان الاحسن ان يقدمه على قوله وجرد لما ستعرفه فاعرفه
قوله كمثل زيد في جواب من قرا الحاصل انه يحذف في اربع
مسائل ثلاث على طريق الجواز اذا اجيب به نفي او استفهام محقق
او مقدر او استلزمه ما قبله نحو
غداة احلت لابن اصرم طعنة • حصين عبيطات السدايف والخمر
اي وحلت الخمر لان احلت يستلزمه وواحدة على سبيل الوجوب
وذلك اذا فسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك
او فسره مستلزمه نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته اي ان هلك
منفس لان اهلك يستلزم هلك او فسره ما بعده وهذا ياتي
في باب الاشتغال ولا يحذف الفاعل في غيرها وينبغي رافعه عند
البصريين فما يقع لبعضهم في قول المصنفين السكاكي ونحوه من
انه فاعل بمحذوف لا يمشي على طريقتهم ولهذا اعترض ابو حيان
على الزمخشري في تخريجه قراءة الحسن والسلمي شهادة بينكم
اثنان في سورة المايدة بالنصب والتنوين ونصب بينكم ان اثنان
فاعل بمحذوف تقديره ليقم شهادة اثنان فقال انه تبع في ذلك

ابن جني وهو مخالف لما قاله اصحابنا انتهى هذا وفي التكثات
شرط حذف الفعل ان لا يحتاج الى حذف اخر فلا يجوز زيد عمرا
على معنى ليضرب لان اضمار فعل الغايب على طريق التبليغ فيحتاج
لاضمار اخر اي قل له ليضرب فيكثر الاضمار وحينيذ فيرد هذا على
الزمخشري تنبيهان الاول اختلفوا في نحو المثال المذكور وقوله
تعالى ليقولن الله هل الاولى في المرفوع ان يكون فاعلا لفعل محذوف
او مبتدا وخبره محذوف وقد وقع في التنزيل ما يشهد لكل كما في المغني
فلا ترجيح ورجح كون الجواب اسمية بمطابقته للسوال واجيب
بان السوال وان كان اسمية في اللفظ فهو فعلية في المعنى لانه
اختصار لقضايا فعلية كما بين في حواشي المختصر والمطول وكلام الناظم
يوهم ان كون المرفوع فاعلا متعين وذهب الامام تقي الدين
السبكي الى المرفوع مفرد لا مركب فلا يقدر له مبتدا ولا خبر لان
المقصود منه التصور واما خلقهن العزيز العليم فابتدا
كلام وليس جوابا بل ينقض الجواب وانما رفع لانه لما لم يكن
له ما يعمل فيه اعطي حركة الرفع لتجرده واما قول ابن عصفور
محال ان ينطق عاقل بالمفرد فيحمل على ما لا يقصد به التصور الثاني
بين فيما تقدم ان الفاعل لا يحذف ويبقى الفعل وبين هنا ان العكس
يصح وبه يعلم انه كان الاولى ان يذكر قوله ويرفع الفاعل الخ بعد
قوله وبعد فعل فاعل كما لا يخفى قوله وتا تانيث من اضافة الدال
الى المدلول قوله في الماضي قال ابن هشام يفي على يختص
الاسم نقول زيد ذاهبة جاريته وهذا يوم طالعة شمسه
وان شيت طالع واما المضارع فيكون مضارعه التا وجوبا وجوازا
نحو زيد تذهب جاريته وهذا يوم تطلع او يطلع شمسه .
قوله اذا كان لانثى اي حقيقة كامراة او حكما كشجرة
ودار ونخلة اذ لا يعد ذلك انثى حقيقة فكان الاولى لمونث
ليشمل ذلك لانه يوصف بانه مونث ولان الاسناد في الاصطلاح
للفظ الفاعل ولفظه لا يوصف بالانثى ويوصف بالمونث

ثم

٩٣

ثم المراد المونث حقيقة او مجازا وما يشمل المونث بالتا وبيل
وما له حكم المونث لاضافته اليه تنبيه كان حق هذه
التا ان تلي الفاعل لانها علامة عليه ولكنها الحقت الفعل لان الفاعل
كالجزء منه لكن هذا انما يفيد جواز الحاقها له والقياس الحاقها
للفاعل فلم خولف والجواب ان الحاقها له قد يعارض
في الاعراب لانها ساكنة اصالة ولا ينبغي ترك اعراب الفاعل
لفظا محافظة على سكون التا الاصلي والاعراب يفوت سكونها
مع امكان المحافظة عليه بالحاقها الفعل واجرا الاعراب على ما قبلها
بمنزلة اجرايه وسط الكلمة لانها بمنزلة الجز لما لحقته قوله
وانما تلزم الخ قال ابن الخباز لان لها بالفعل اتصالين من جهة
الفاعلية والاضمار فتم اللزوم بحاله وان عطف عليه مذكر
نحو هند قامت هي وزيد وهند وزيد قامت كلزوم التجريد
في العكس كما يوخذ مما ياتي عن السفا فيني قوله متصل يشمل
المستتر لانه من قسم المتصل كهند قامت ونحو ضمير الاثنين
كالهندان قامتا ولا اشكال في ذلك ويشمل فعل ضمير الواحدة
المخاطبة او المتكلمة كقمت يا هند ويشمل قمن ونحوه وقول
الانثى قمت مع انه لا يلزم في ذلك التا لعدم الحاجة اليها لان التكلم
والخطاب يعين المقصود والنون متعينة للمونث فلا التباس بل
لا يمكن فيستثني والقرينة استحالة لحاق التا وقال الشهاب
يحمل كلامه على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل يعني انها يلزم
في قامتا ولا يلزم في قمن ونحوه تنبيهات الاول قال
الشهاب في حواشي الاشموني لا يرد انها تلزم غير ما ذكروا كاحد
اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتا لان الكلام
فيما يوتى به للتانيث فالمراد انها تلزم لافادة التانيث والتا فيما
ذكر لم تلزم للتانيث بل الفرق وايضا الكلام فيما تلزمه
من الافعال الماضية لان هذا تفصيل لقوله تلزم الماضي انتهى
واقرب من ذلك عندي ان القصر في قوله وانما اضافي

اي انما تلزم ما ذكر لا الظاهر المنفصل والمجازي بقرينة ما بعده
تدبر الثاني قال في حواشي شرح التسهيل للدماميني هل تلزم التا
في الفعل المسند لضمير المجازي اذا كان بالتاويل فيجب في نحو كتابي
جاءت او لا لانه في نفسه غير مونث وانما يتصف بالتانيث
بالاعتبار والتاويل والاعتبار لا يجب اعتباره وملاحظته بخلاف
المجازي حقيقة فانه ثابت في الواقع بدون توقف على اعتبار
نعم هل تجب التا اذا لوحظ التاويل فيه نظر ويمكن ان لا تجب
اذ غاية الامر انه خالف مقتضى ذلك الاعتبار الذي لا تجب
مراعاته ونظير ذلك ما يجوز فيه الوجهان باعتبارين كجمع التكسير
فهل ملاحظة احد الاعتبارين بخصوصه توجب مقتضاه بحيث
يمتنع خلافه وقضية كلامهم خلافه ويوجه بان لا انبات بخلاف
قضية ما لاحظه فليتامل الثالث قال في حواشي الشر
المتصل اصطلاحا ما لا يبتدأ به فقضية ذلك خروج الضمير
المنفصل مطلقا سواء انفصل عن الفعل بالا نحو ما قام الا هي او لا
نحو غلام هند حضرت بني معروفه وصرح الشيخ خالد بالمنفصل
بالا بانه يجب فيه التذكير وحذف التا فيحتمل ان وجوب التذكير
مبني على وجوبه في نحو ما قام الا هند بناء على قول الاخفش الذي
مشى عليه ابن هشام اما على ما دل عليه كلام المصنف من جواز الوجهين
فيجوز هنا الوجهان ايضا بل اولى لان تانيث الضمير اكد بدليل
وجوب التانيث اذا كان الفاعل ضميرا متصلا لمجازي التانيث
بخلاف ما اذا كان ظاهرا كذلك ثم رايت في شرح التسهيل للدماميني
ما يفيد جواز الوجهين قال في حواشي الاشموني فانه قال
يقال ما يقوم الا انت كما يقال ما قامت الا انت الرابع قال
ابن هشام رد ابو حيان قوله وانما تلزم فعل مضمر نعم امراة
هند ونعمت امراة هند فان الفاعل ضمير متصل والتا جايزة
لا لازمة قوله او مفهم ذات اي او ظاهر مفهم لجنس المقابلة
لما قبله قال ابن هشام ان قلت كيف جعل الخاص

وهو

وهو مفهم ذات فرج قسيما للعام وهو مضمر متصل فان ذلك اعم
من ذي الفرج وغيره ويمثل بهذا الا كقولك الحيوان او الانسان
قلت التقسيم ظاهر مقدر اي او ظاهر مفهم وهو
قسيم المضمر قطعا والمقتضي للتقدير ان المشتق لا بد له من موصوف
والمقتضي لتعيين هذا المقدر انه جعل قسيما للمضمر لكن يبقى
النظر في قوله بعد والحذف مع فصل بالا فضلا فانه يعم الضمير
ايضا نحو هند ما قام الا هي فاذا كان كلامه في الظاهر خرجت المسالة
انتهى وخروجها هو المناسب لما صرح به الشيخ خالد من وجوب
التذكير فيها كما مر انفا وان احتمل كلام التوضيح خلافه وانظر
وجه خروجها مما ياتي وما المانع من كون الكلام هنا في الظاهر وفيما
بعد اعم وظاهر التوضيح وصريح شرحه تخصيص ذلك بالظاهر
والمراد ظاهر متصل بقرينة الحذف من الثاني لدلالة الاول
ويدل عليه قوله وقد يبيح الفصل الخ والمراد بمفهم ذات حر
ما كان حقيقي التانيث وهو ما كان من الحيوان بازائه ذكر كمراة
ونعجة واتان فما لم يميزوا مذكره من مونثه ان لم تكن التا في
لفظه ذكر فعله مطلقا وان اريد به مونث كبرغوث وان كانت
التا في لفظه انث فعله مطلقا وان اريد به مذكر فلا دلالة
في تانيث الفعل في قالت نملة على انها انثى وتفصيل المقام يطلب
من حاشيتنا على الفاكهي تنبيه قال السفاقسي اذا
اجتمع مذكر ومونث الحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما
فتقول قام زيد وهند وقامت هند وزيد بالتجريد في الاول
من علامة التانيث ولحوقها في الثاني هذا اذا كان المونث
حقيقيا فان كان مجازيا فبغير علامة فيحسن التجريد ومنه جمع
الشمس والقمر قال المولى ابو السعود العمادي في شرح
الاجرومية ولم يذكر حكم المجازي الذي فيه العلامة والظاهر
ان التجريد وعدمه سوا ثم هذا مخالف لما ذكروه من انه اذا

اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر فيقال هند وزيد قائمان الا ان
يقال التغليب مختص بالضمير واما الفعل فيسند الى المذكور
بعده فيرجع لما تقرر له من الحالات الثلاث اذ المعطوف تابع
له في الحكم وهو صالح بان يقدر بعد المعطوف لفظه كذلك فيكون
من عطف الجمل فلا معنى لملاحظته حينئذ في التذكير والتانيث
او لا يقدر فيكون من عطف المفردات انتهى اقول قال المعرب
في قول المتنبي ان لا ابوا ربهم ابغوا ولا علم قال ابوا ربهم بالتذكير
تغليبا للمفرد وفيه التغليب في الفعل لكن لا حاجة لما ذكره لان
الارض مجازي التانيث فيجوز في الفعل المسند المجرد من التاء
قوله وقد يبيح في ذكر قد التقليلية ولفظ الاباحة اشارة الى
ان الاحسن الاثبات ويدل عليه ايضا قوله والحذف مع فصل
بالا فافهم ان الفصل بغير الا لا يكون الحذف معه مفضلا على الاثبات
بل الامر بالعكس قال الشهاب في حواشي الشرح وهذا في حقيقي
التانيث اما مجازيه فالحذف معه اولى سوا كان الفصل بالا او
بغيرها كما في التسهيل اظهار الفصل الحقيقي على غيره وان قال الدماميني
ان الاتيان بالعلامة احسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل وبين
انه استقرا ذلك لان الكثرة في القرآن يحتمل ان يكون لاقتضاء
المقام اياها تنبيهات الاول قال ابن هشام ذكرا بنه
في هذا الموضع امورا مستحقة لانه قسم التانيا ثلاثة اقسام
واجبة وذلك فيما ذكروا الا من المسائل ورا جحة وذلك في
الحقيقي المفصول بغير الا وفي المجازي المتصل ومرجوحة وذلك في
المفصول بالا وفيما قصد به الجنس واقول مقتضى كلامه
ان المجازي المفصول خارج عن الاقسام فيكون الامران فيه على
السوا لا يترجح احدهما على الاخر اذ لم يبين لنا الا هذا القسم وليس
كذلك بل التانيث افصح تفصل الحذف مع المتصل ودون الحذف
مع الفصل في الحسن الثاني انه الذي قصد به الجنس ليس ترك

الثا

التا فيه افصح بل ان لو يكن واجبا كما كان مقتضى الظاهر فلا اقل من
ان يكون راجحا والثالث تسويته بين المفصول بالا والمقصود به
الجنس في غاية الظهور لمسالة نعم وبيس الثاني لو قيل ما جاني من
امراة هل يجوز للفصل بمن قال الزمخشري في قوله تعالى ما يكون
من نجوى الاية من قرا بالتا فعلى ان النجوى تانيثها غير حقيقي ومن
فاصله او على معنى شي من نجوى قوله والحذف مع فصل الخ اعلم
انهم احيانا يميلون مع الالفاظ ويتناسون المعنى وقد يكون ميلهم
الى ذلك كثيرا وقد يكون قليلا فمن الاول الميس ذلك بقادر البس الله
بكاف فدخلت البا في الخبر اعتبارا بصورة النفي وان كان معناه
قد زال بواسطة همزة التقرير ومن الثاني وما بقيت الا الضلوع
ومن ميلهم مع المعنى قول الشاعر

وماذكر وان يكبر فانثى ۔ شديد الازم ليس له ضروس

قال ابو علي هو القراد جعله ذكرا صغيرا لانه يسمى قرادا وانثى كبيرا
لانه يسمى حلمة قوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع اعترض
بقوله تعالى فلما جا سليمان وقيل التقدير فلما جاءت الهدية سليمان
قلنا انما التقدير فلما جا المرسل بدليل ارجع اليهم واجاب
بعضهم بانه حمل على المعنى لان الهدية مال ورده ابن عصفور
بان تذكير الضمير رعيا للمعنى بابه الشعر قال وقرا عبد الله فلما جاءوا
ويدل عليها لم يرجع المرسلون وبها بطلان الضمير للمال او للهدية
قوله والتا مع جمع سوى السالم من مذكر فيه اكتفا اي وسوى السالم
من مونث والظاهر انه يجب التذكير في جمع التصحيح المذكر ويجب التانيث
في المونث لان سلامة نظم واحدهما اوجبت ذلك ولا يرد الا الذي
امنت به بنو اسرائيل لانه ملحق بجمع التصحيح لانه تغير نظم واحد
ومحل وجوب التانيث في جمع المونث السالم ما لم يكن مدلوله مذكرا
كطلحات والا جاز فيه الوجهان وانما احتجنا للتنبيه على هذا لان جمع
المونث في الاصطلاح يشمله كما لا يخفى فائدة جليلة قال ابن
الدهان وقال عثمان يعني ابن جني اذا انث الجمع العاقل اعدت

الضمير اليه مونثا واذا ذكرته اعدته مذكرا فتقول قامت الرجال
اي اخوانها وقام الرجال اي اخوتهم **تنبيهات** الاول
استشكل بعضهم جواز قام الهنود مع وجوب قامت هند فقيل لم
المسند اليه في قامت هند مونث حقيقي وفي قام الهنود مونث
مجازي لانه جمع وتانيث المجموع مجازي لان الحقيقي ماله فرج
والجمع من حيث هو جمع لا فرج له انما الفرج للاحاد فقال معنى
الاسناد للجمع الاسناد الى كل واحد واحد وكل واحد واحد من الهنود
تانيثه حقيقي فهذا تانيثه حقيقي فهذا تانيثه حقيقي ودليل
الاولى امران احدهما قول النحاة ان الجمع اختصار للمفردات
المتكررة بالعطف والثاني ان العلما نصوا في العام على ان دلالته
على كل واحد لا على كل واحد لا على الكل من حيث هو والامام ممن صرح
بذلك قال هذا الباحث والجمع اولى بهذا من العام لانه انص منه
فقيل له لو صح ما ذكرت لزم التذكير في قام الرجال لانه على ما تقول
بمنزلة قام رجل ورجل وانت لا تقول به ولزم بقول القايل للزيدين
عندي درهم ثلاثة دراهم لان قولك للزيدين بمنزلة لكل من الزيدين
على ما ذكرت وانت لو قلت لكل من الزيدين لزمك ثلاثة دراهم
فهذان الالزامان سيطلان لما تقول والزام ثالث وهو انهم قالوا جبال
راسيات ولو كان بمنزلة جبل راس وجبل راس لم يجز تانيث صفة
الجمع وجرى في هذا المجلس قول محمد بن الحسن ان مقابلة الجمع
بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وافسد ذلك بقوله سبحانه
حافظوا على الصلوات **الثاني** المراد بالجمع اللغوي بمعنى ما دل على
جماعة فيدخل اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فان حكمهما كذلك قاله
الشهاب في حواشي الاشموني وقال بعد في قوله جمع اشاره الى ان
ما سبق في غير الجمع ومنه المثنى فيجب التانيث لمضمره ومظهره
كالهندان قامتا وقامت الهندان انتهى فليتامل هذا مع قوله اولا
ان المراد الجمع لغة **الثالث** قال ابن هشام اوجب البصريون
التذكير في الزيدون لسلامة نظم الواحد ووافقوا على جواز الوجهين
في نعت

في نعت المراة هند مع وجود صيغة الواحد بعينها من غير مزيد عليها
شي فلو صح ما اعتبروه لكان ايجاب التانيث هنا اولى من ايجاب التذكير
هنا لك او من ايجاب التانيث في هندات **قوله** والاصل في الفاعل
ان يتصلا اي برافعه لقوله الذي كرقوعي اني زيد منيرا وجهه
او بفعله لقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل **قوله** والاصل
في المفعول ان ينفصلا لا يغني عن هذا ما قبله لاحتمال ان يكون
الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش ثم المراد ان
ينفصل بالفاعل والا فنحو ضرب اليوم زيدا عمرو ليس على الاصل
مع انه قد انفصل **قوله** بخلاف الاصل وذلك على ضربين
جايز وواجب **قوله** وقد يجي المفعول قبل الفعل كذلك وكذا يجمله
ومثال الوجوب فاي ايات الله تنكرون **قوله** واخر المفعول ان
لبس حذر وذلك اذا لم يكن اعرابهما ظاهرا ولا قرينة ونقل
ابن الحاج هذا عن ابن عصفور وغيره بان العرب لا يبالون
بهذا ويدل عليه باب مختار وتصغير عمرو وعمر على عمير وبان
الزجاج اجاز في وما زالت تلك دعواهم كون تلك اسم زال ودعواهم
الخبر والعكس واجيب بان الاول من باب الاجمال
لا الالتباس والممنوع الثاني كما مثلا لانه يفهم غير المراد والاجمال
لا يفهم منه شي وهذا لا يجدي الناظم نفعا لما سياتي له في باب
التعدي واللزوم من ان الحذف مع ان وان يطرد مع امن لبس واحترز
بامن اللبس عن نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل فلا يحذف
الجار للالتباس فيه مع انه لا يفهم منه شي التباسا وبان الثاني
لا يرد لانه لا يلزم من اجازة الوجهين في الاية جواز التقديم
في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس
اسم زال بخبرها لانه اختلف في المبتدا والخبر ايهما المسند والمسند
اليه فالامر فيهما اخف بهذا الاعتبار ولانهما واقعان على ذات واحدة
بخلاف الفاعل والمفعول وهذا ايضا لا ينفع في كلام الناظم
لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال

في التسهيل يجب ومثل الا لفعل مرفوعه ان خيف التباسه
بالمنصوب وقال في الشرح عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان
والنايب عن الفاعل والظاهر في الجواب عنه ان يقال انه لا يسلم
للزجاج ما نقله **قوله** او اضمر الفاعل اي والمفعول في الكلام
اكتفا والمراد غير منحصر احدهما لا الفاعل بقرينة وما بالا او
بانما انحصر فصار المعنى انه يجب تاخير المفعول اذا كان هو
والفاعل ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وكلامه في الوجوب
الاضافي بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل واما التقدم
فقد يجب بان يكون ضمير منفصلا كما علم من بحث الضماير وقد يجوز
كما فهم من قوله وقد يجي المفعول قبل الفعل او الوجوب الذي
افاده كلامه مخصوص بقوله وقد يجي المفعول الخ فسقط ما اعترض
على الناظم ومن ذلك ان ضربت زيدا اضمر فيه الفاعل غير منحصر
يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فانك اذا
قلت ضربت زيدا اما عمرا واما انا واكرمك اما انا واما زيد
او قلت ان اكرمك لزيد وان اهنتك لهو فهذا كله وما اشبهه
قد اضمر فيه الفاعل غير منحصر مع انه لا يلزم فيه تاخير المفعول
بل لا يجوز انتهى وتقدم ما يتعلق بقوله منحصر في باب المبتدا والخبر
قوله وقد يسبق ان قصد ظهر اي بان يتقدم مع الا لظهور
ان الواقع بعد الا هو المستثنى تقدم او تاخر واشار بقد الى قلته
قال في تلخيص المفتاح وقل تقديمهما بحالهما نحو ما ضرب
الا عمرا زيد والا زيد عمرا لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها
قال في المطول بعد ان بينه احسن بيان واعلم ان تقديمهما
بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل
والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا
زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا
ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثنا شيئين
باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك الا اذا كان المستثنى
منه

97

منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثنا اذ الاظهر
فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما
يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثنا متعددا ويجعل المقصور
في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد
المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الا زيد احدا وتابعا
للمستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل
في المستثنى نحو ابنك اذ لم يبق الا الموت هنا حكا فان هنا حكا
مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق ثم ذكر ما ينبغي مراجعته
ولنا في حاشية المختصر في المقام ما فيه المرام **قوله** وشاع
نحو خاف ربه عمر الخ قال ابن هشام عود الضمير من المفعول
المؤخر على الفاعل المقدم في غاية من الحسن ومنه ونادى نوح
ابنه وقتلت ارض جاهلها ودونه عود الضمير من المفعول
المقدم عكس الاولى ومنه واذ ابتلى ابراهيم ربه وقولهم قتل
ارضا عالمها ودون هذا عود الضمير من المفعول المقدم على الفاعل
المؤخر اما الاولى فللعود على متقدم لفظا ورتبة فذاك على وفق
القياس بالنسبة الى اللفظ والمعنى واما الثانية والثالثة فلموافقة
احد الامرين دون الاخر وذلك الامر هو اللفظ في الثانية
والمعنى في الثالثة وانما ترجحت الثانية على الثالثة لان جانب
اللفظ لانه حسي اقوى من جانب المعنى لانه اعتباري ولهذا جاء
في التنزيل واذ ابتلى ابراهيم ربه لا ينفع نفسا ايمانها الاية
ولم يات من الثالثة الا فاوجس في نفسه خيفة موسى مع ان له
من جهة اللفظ مقتضيا وهو قصد تناسب روس الاي ومع احتماله
لان يكون موسى بدلا من ضمير مستتر في اوجس واما عود الضمير
على ما تاخر لفظا ورتبة فالقياس يقتضي امتناعها لما فيها من الاخلال
بجانبي اللفظ والمعنى جميعا ولاجماعهم على ذلك في باب المبتدا

الفاعل المؤخر على محو

ولعدم مجيئهما في كلامهم وهو قول الجمهور ولما ما تشذ وه من الابيات فلان الشعر يحتمل فيه من التقديم والتاخير ما لا يحتمل في غيره وقد جوزها شذوذ من النحويين متمسكين بما ورد في الشعر ويتفرع من مسائل النظم مسالتان احدهما ان يعود ضمير من الفاعل المقدم على ما اضيف اليه المفعول الموخر نحو ضرب ابونا اخا هند وهذه لا يجيزها احد بل كلهم يوجب فيها تقديم المفعول والثانية ان يعود ضمير من المفعول المقدم على ما اضيف اليه الفاعل الموخر نحو ضرب اخاها ابو هند فطايفة اجازوا وطايفة منعوا

النايب عن الفاعل

قوله ينوب مفعول به عن فاعل الاضلع في الجملة الفعلية الثابتة المفعول ان تذكر الالفاظ الثلاثة الفعل والفاعل والمفعول وقد يحذف الفعل كما يشير اليه قوله في الباب السابق ويرفع الفاعل فعل اضمرا او قد يحذف المفعول كما يشير اليه قوله في الباب الاتي وهو باب تعدي الفعل ولزومه وحذف فضلة اجز وقد يحذف الفاعل واليه يشير قوله هنا ينوب البيت فان النيابة عن الشي انما تكون بعد حذفه فكانه قال وقد يحذف الفاعل وينوب عنه المفعول به وهذا بخلاف حذف كل من الفعل والمفعول فانه لا نايب عن شي منهما قوله فيما له قال الشهاب في حواشي الاشموني لا يقال يرد عليه انه اذا قدم الفاعل صار مبتدا مع ان النايب لا يلزم فيه ذلك لانه اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا يكون مبتدا اذا قدم ويرد ان الفاعل يونث له الفعل وهذا لا يلزم للنايب لان المجرور لا يونث له الفعل لانا نقول لا يرد واحد منهما لان كلامه في المفعول به بلا واسطة وهذا اذا قدم صار مبتدا او لابد ويونث له الفعل ولابد واما الجار والمجرور والظرف فنيابتهما نيابة ولم يصرح

فيهما

فيهما بقوله فيما له وانما قال بنيابة حرف فيحمل على بعض الاحكام ويرد ايضا ان مما له التذكير اذا كان مذكرا وهذا لا يثبت للنايب اذا كان مونثا ويجاب بان المراد فيما له من حيث هو لا بما لهذا الفاعل الخاص فالمونث يونث له الفعل كالفاعل المونث تاسيله انتهى واقول كون الفاعل اذا قدم صار مبتدا لم يتقدم في باب الفاعل النص عليه ولا الاشارة اليه فلا يدخل تحت قوله فيما له وعدم التانيث اذا كان مونثا لان النايب الجار والمجرور وهما من حيث هما لا يوصفان بتانيث على ما قاله السعد في شرح العزي وقوله انما قال بنيابة حرف عجيب فهل المراد الا النيابة فيما له وقوله ويرد ايضا ان مما له الخ عجيب فان مراده ان الفاعل اذا كان مذكرا والمفعول مونثا وحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه لا يعطى حكمه في التذكير وهذا ليس مراد الناظم ولا هو معنى كلامه وانما مراده ان نايب الفاعل من حيث هو لا في تركيب مخصوص يعطى حكم الفاعل كذلك فتدبر قوله فاول الفعل اضمن اصليا كان نحو ضرب ودحرج او زايدا نحو اكرم ويكرم فلذا لم يقل ذا كما قال بعد هذا فالثاني فان قلت يرد مثل قيل وبيع قلت سيذكرهما بعده فالكلام على نية التخصيص والجواب الحق ان ذلك اصله الضم ولكنه خفف بعد ذلك تنبيهات الاول في كلامه اشعار بان فعل المفعول فرع عن فعل الفاعل وانه مغير عنه وهو مذهب الجمهور وقيل انه اصل بنفسه مشتق من المصدر للمفعول ابتدا او قد يشعر به قوله في التصريف ورد نحو ضمن الثاني ربما سكن المنفصل باخر فعل قال لو عصر منها البان والمسك انعصر وقال النظامي وتخزاني سدانيم فطار وقال رجم به الشيطان من هوايه الثالث قال ابن هشام قد يقتضي بنا الفعل للمفعول غير ما ذكر من التغيير تغييرا جايزا او تغييرا واجبا فالاول كفافية البيت الثاني وهو ومل يجوز فيه اصلا وكذا وعد واعد ووقتت واقتت والثاني

كبا في قافية الثالث وعكسه نحو عُفي قال الله تعالى فمن
عُفي له من اخيه شي واما اليا فلا تغير في الماضي نحو رضي عن المسي
لانكسار ما قبلها انتهى وقال الشاطبي والثاني اي من الايرادين
على الناظم انه ذكر هنا حكم الصحيح والمعتل العين من الخماسي
خاصة وترك ذكر حكم المضاعف وما اعتلت لامه او فاوه ومعتل
العين من غير الخماسي ولم يبين ذلك بما ذكره هنا الا ترى
ان المدغم ليس ما قبل اخره في الماضي بمكسور باطلاق فانك تقول
في رد ورد وفي احزاخر وفي استقر استقر ولا يقتصر في المضارع
المعتل العين على ضم الاول وفتح ما قبل الاخر بل يقلب كل من الواو
واليا الفا نحو يقال ويباع ويستقام ويستبان والمعتل الفا بالواو
يجوز قلب الواو فيه همزة تقول في واري اوري وكذا نحو يبطر
ويسيل يزاد فيه على ما قال قلب اليا واوا نحو بوطر ويسول وما
اخره من الماضي الفا يصير يا كدعي ورمي في دعى ورمى وما اخره
من المضارع يا او واوا يقلب الفا نحو يدعى ويرمى في نحو يدعو
ويرمي فان قلت هذه احكام تقتضيه بنيته لا تليق بهذا
الباب فالمعتل يذكر في التصريف والمضاعف في الادغام والجواب
انه جرى فيما صنع على عادة كثير ذكروا ما ذكر في هذا الباب
وتركوا ما ترك الى التصريف او نبه بما ذكر على ما ترك قوله تا المطاوعة
سماها تا المطاوعة والبنية بعضها هي التي للمطاوعة لانها
خاصة بتلك البنية تسببت بها واقتضى كلامه ان تا المطاوعة
هي اول حرف في الفعل لوصف التالي لها بانه الثاني وذلك لا يكون
الا في الماضي لان حرف المضارعة سابق لها في المضارع فلا يكون
التالي لها قبله ثانيا فعلم ان التالي لتا المطاوعة في المضارع باق
على ما كان عليه في المبني للفاعل فتقول يتعلم ويتباعد واورد
عليه ان الحكم لا يتقيد بالمطاوعة بل الضابط التا الزايدة قال
ابن هشام قال الناظم تا المطاوعة ليخرج عن كلامه تا نحو تناول
وتكلم فاحترز انه بقوله تا مزيدة وعلم انه يدخل نحو تضرب

فقيد

تقييد بالماضي ولكن يرد على كلامه نحو تريسه بمعنى رسه فالصواب
ان يقول تا زا بدئه مفتوح ما بعدها او يحرك ما بعدها ولا يغنيه
ذلك عن اشتراط الماضي لان تتخير وارد وامثله بتخيرك عمرو
بالغيبة ثم صارت الغيبة خطابا للاسناد الى المخاطب قوله
وثالث الذي بهمز الوصل يعين ان كلامه هنا في الماضي لان الف
الوصل لا تلحق المضارع ومثاله ايضا سوس بذلك وذلك
يعين بقا ثالث المضارع في بنا المفعول على حالته في بنا الفاعل
اذ لم يذكر مخالفته غيرها تقدم من ضم اوله وفتح ما قبل اخره
قوله اعلل ان خرج المعتل عين المعل كعور وصيد واعتور فان حكم
ذلك حكم الصحيح كما قاله ابو حيان قوله عينا اي فقط ليلا يرد
نحو طوى ولوى من اللفيف فانه لا يعل عينه ليلا يقتضي اجتماع
اعلالين في يطوى ويلوى قوله وضم جا انتقل
لا حاجة اليه لان ضم اول الفعل مطلقا قد علم من قوله فاول
الفعل اضمن فالجواب انه يجوز ان يكون ذكره ليلا
يتوهم انه لا يجوز في هذا النوع لاقتصاره على ذكر الكسر والاشمام
دون الضم لو فعل ذلك ويجوز ان يكون ذكره للتنبيه على قلته
في هذا النوع ولهذا لم يقرا به في السبعة وليبني عليه الكلام
على امتناعه اذا ادى الى اللبس قوله وان بشكل خيف لبس
يجتنب لم يتعرض لاجتناب اللبس بل ظاهر كلامه جواز
الاوجه الثلاثة ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن امة
بني فلان غثنا ما شينا لانه يقال غيث القوم قال الجوهري
الغيث المطر وقد غاث الغيث الارض اصابها وغاث الله البلد
يغيثها غيثا وغيثت الارض تغاث فهي ارض مغيثة ومغيوثة
واما باب مختار ونحوه فلا يدل له لانه من باب الاجمال لا اللبس
لكن قد علمت ان ذلك لا ينفع الناظم لانه لا يفرق بينهما فالاظهر
في الجواب عنه ما قاله الحفيد من ان اللبس الواقع في نحو مختار
وبيقار لا مندوحة عنه بخلاف الواقع فيما نحن فيه فان للمتكلم

عنه سند وحتنيان بيشم او بضم في خفت وبعث وبكسر في عففت انتهى لكن ينبغي النظر فيه من وجه اخر وهو ان الالباس لا يقتضي الامتناع مطلقا فهو مشكل وان اراد حيث لا قرينة فان وجدت جاز فهو ظاهر ولا يبعد ان هذا مراده فليتامل واعلم ان بعض مشايخ العرب كمل كلام الناظم هنا ونكت عليه بمخالفته سيبويه فقال

وان يشكل بضم لبس يجتنب ... فيه كطاولت فطلت في الغلب
ومثل زرت واجتنب كسر الذي ... يأتي مثل دنت يا فتى
كذا اذا اكثر يوا وتفاصل ... في نحو خاف خفت للمفعول قل
وسيبويه لن يرى اللبس اذا ... عارض وجها موجبا ان يبتذا

واعلم انه مما يوهم كلام الناظم ما مر من ضم الثاني التالي تا المطاوعة وثالث ما بدئ بهمزة الوصل فان ذلك انما هو لدفع اللبس والكل موافقون عليه وما سياتي في تفصيل ما ينوب من المفاعيل فان الموضح نقل الاجماع على امتناع انابة الثاني في باب كسى اذا البس

تنبيـــه قال ابن هشام قوله يشكل مشكل يتعلق بخيف المتاخر عنه وهو نظير ان في الدار قام زيد بفتح عمرو فلينظر فيه

قولـه وما لباع قد يرى لنحو حب فيه روايتان في باب نعم وبئس انه حب منه ما هو مفتوح العين ومنه ما هو مضموم العين وهذا انتقل حركة عينه لفائه وحينئذ اذا بني للمفعول يجب ضم العين لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وبهذا تعرف ما في كلام المرادي حيث قال انه لا يعرض في المضاعف اللبس مع انه يرد ان نحو رد ماضيا اذا بني للمفعول يلتبس بامر الجماعة بالرد فالقياس ان يجتنب فيه الضم الا انه يشكل انه لم يجتنب في قوله تعالى ولو ردوا لعادوا الا ان يقال الكلام حيث لا قرينة كما مر اشارة اليه فان قلت الذي ثبت لباع هو ثلاث لغات فمفهوم كلامه ان اللغات الثلاث قليلة قلـــت مراده ما استقر لباع مما هو من خصائصها والاخلاص الضم للباب كله قولـه وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قوله وما لفا باع الخ اورد عليه الشاطبي

انه

انه قرر جريان الاوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ثم قرر ذلك في الحواشي في المعتل خاصة واهمل تقريره في المضاعف نحو اشتد فاوهم انه لا تدخله الاوجه الثلاثة وانه يقتصر فيه على ما قرره اولا من ضم ما قبل المضاعف وليس كذلك بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثي المضاعف ونقل عن ابن جني ما يدل لذلك ثم قال ويظهر من كلام الناظم هنا وفي التسهيل ان المضاعف ليس مع المعتل في درجة واحدة بل استعمال الاشمام والكسر في نحو رد قليل بالنسبة لنحو قيل ويلزم من ذلك قلته في نحو اشتد فترك ذكره لقلته قال فلا درك عليه في عبارة التقليل اي كقوله هنا فذيرى وانما الدرك عليه في اعتقاده لان غيره ممن هو اعرف منه بكلام العرب حكى ان المدغم والمعتل سوا وان كلامه يقتضي الاقتصار على الضم في همزة الوصل المذكورة لانه الحق اولا ان اول الفعل يضم واقتصر هنا على جريان الوجوه الثلاثة فيما قبل العين قال وابن ابي الربيع قال ان الهمزة باقية على ضمها مطلقا والذي يفهم من التسهيل ان همزة اختير تضم مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر قولـه وقابل من ظرف الخ هذا استفيد في المعنى بقوله ينوب مفعول به عن فاعل وكان الاولى تقديم هذا البيت وما بعده الى اخر الباب بعد البيت الاول لانه كلام في النايب وان لا يعترض بين اجزا ذلك بالكلام على تغير رافعه ومعنى القبول الاختصاص والتصرف في الجميع كما يدل عليه قول القطر ما اختص وتصرف من ظرف الخ وقال ابن الخباز اشترط بعضهم شمول الاختصاص لجميع ما ينوب عن الفاعل اذ قال وللمكان والمصادر الاول والاختصاص شرط كلها شمل وليس بمستقيم لقولهم صيد عليه يومان وجوابه ان الضمير في كلها انما يعود على المصادر انتهى وفيه ان الاختصاص في سير عليه يومان بتقييد الفعل بعلته كما ذكره الشمني وقال ابن هشام في الحواشي الظرف له شرطان التصرف ليخرج اذ واذا على الاصح وعند وبين اتفاقا وحصول الفائدة اما بتقييد الفعل بغيره نحو سير بزيد فرسخان

واما بالاختصاص وهو اما بال نحو صيم اليوم او بالاضافة نحو يوم
الخميس او بالصفة نحو زمن طويل او بالعلمية نحو الجمعة والخميس
والمصدر له شرطان التصرف فخرج نحو معاذ الله وحصول الفايدة
بوجه من الوجوه الثلاثة الاول نحو سير سير الابل او السير او سير
شديد والجار والمجرور شرطه امران التصرف فخرجت السبعة التي
قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفايدة اما بالاختصاص باحد
الاوجه المذكورة نحو سير ببابك او بالرجل او برجل حسن او بالعلمية
نحو سير بزيد واما بتقييد الفعل بغيره نحو سير في طريق سيرا شديدا
ولم ار احد ذكر شرطي الجار والمجرور الا ان ابن الناظم اطلق اشتراط
التخصيص او التقييد بين المذكورين ولا ارى ذلك في المصدر بل
لا بد من كون المصدر مختصا لان احد شطري الجملة لا يجوز ان يكون
مستفادا من الشطر الاخر وقال ايضا فهم من قوله وقابل ان من
الاسما ما لا يقبل وذلك اما لمانع صناعي او مانع معنوي فالاول
هو ان يكون الظرف او المصدر غير متصرفين كسبحان الله وحنانيك
وعندك واذ واذا قال النحاة لان اقامتهما مقام الفاعل
يقتضي خروجهما عما اوجب لهما من النصب وقال ابن الناظم لان في
اقامة الظرف والمصدر تجوزا باسناد الفعل اليهما فما كان منهما
متصرفا فانه يقبل اسناد الفعل اليه حقيقة فصح اسناده اليه
مجازا يعني انه يجوز اعجبني يوم الخميس واغضبني ضرب زيد لعمرو
فصح لذلك صيم يوم الخميس وضرب ضرب شديد قال وما كان منهما
غير متصرف فانه لا يقبل الاسناد اليه حقيقة فلا يقبله مجازا
والثاني ضابطه ان يكونا مبهمين فانهما حينئذ انما يفيد اما افادة
العامل فان العامل يدل بالالتزام على زمن ما ومكان ما وبالتضمن
على حدث ما وقال ابن الناظم ان الشرط احد الامرين اما اختصاص
النايب واما تقييد الفعل بغيره ومثل للاول بنحو ضرب ضرب
شديد وجلس امام الامير ورضي عن المسيء ومثل للثاني
بنحو سير بزيد يومان وسير بهند فرسخ والذي يظهر ان هذا

من

من نوع المختص لانه زايد على المعنى الذي يفهمه الفعل وشبهه
فالفايدة الحاصلة منه غير الفايدة الحاصلة من العامل فان
قلت فان الذهن يشهد بان الزمان لا يخلو عن سير فرسخ
ويوم ويومين فلولا التقييد المذكور لم يفد فصح ما قاله قلت
وارد عليك في ضرب ضرب شديد ورضي عن المسيء فان العادة تقتضي
ان الوقت لا يخلو عن وجود ضرب شديد في الدنيا وهو في مثل
بلدك فان كان ما ذكرته قادحا فانقدح في مثاله واما عن المسيء فلا
اشكال عليه فيه لان ال للعهد فيه في مسيء خاص انتهى وقال
ايضا ينبغي ان لا يمنع ضرب ضرب ونحوه لان الثاني افاد تحقيق
الاول وانه ليس على المجاز وهذا معنى لم يفده الاول فهو كالمصدر
النوعي والا بطل قولهم انه لرفع المجاز تنبيهات
الاول الدماميني في شرح التسهيل اجاز ابن السراج ان يقال
جلس بزيد جلس هو اي مكان وينبغي ان يقيد بمحل الخلاف في نيابة
الظرف المنوي بمثل هذه الصورة فاذا اذا قيل اجلس اليوم احد
في المسجد الجامع فقلت جلس بزيد جلس ذلك المكان المتقدم
ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان تقول جلس
من غير تقدم ذكر مكان كما في مسالة المصدر فان بعض النحاة اجاز
ضرب على ان يكون النايب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم الفايدة
ومحل الخلاف فيهما ينبغي ان يكون مقيدا ايضا اذا لم يات بعد ضمير
المصدر بمختص له كقوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل المراد
يعتلل هو اي اعتلال والتقدير اعتلال عليك فحذف عليك المصحح
لنيابة الضمير المستتر لوجود الدلالة عليها انتهى وفي التوضيح
والمغني ما يوافقه في هذا وتلخص ان المصدر والظرف سوا في
جواز نيابة ضميرهما وان لا فرق في ضمير المصدر بين ان يدل
عليه العامل او غيره وان المدار على المختص ووجود القرينة
عليه وبه يعرف ما في المرادي وقد ذكر في المغني ايضا ما يقتضي
انه لا فرق في التخصيص بين ان يكون بلفظ ظاهر او مقدر

فقال اجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة اي واحد والا لم يفد
انتهي لكن تقدير الصفة هنا ونفي الفايدة به وهنا مع تقييد الفعل
لا يطرد ان الظاهر في نحو قولك اعتقد في زيد امر وانبت له شي عدم
الفايدة مع تقييد الفعل فيه واما قوله تعالى فمن عفي له من اخيه شي
فالمراد شي ما من العفو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا المجرد التاكيد
كما قاله الدماميني في شرح التسهيل وبه يسقط قول المنكت قولهم
لا بد في المصدر النايب من الاختصاص خطا لانه قد يكون المراد
الابهام فينوب ومثل بالاية وقد صرح ابن هشام في الحواشي انه
لا بد في نيابة المصدر من الاختصاص ولا يكفي تقييد الفعل
الثاني مذهب الجمهور ان النايب انما هو المجرور لا المجموع ولا
الجار خلافا للفرا ذهب الي ان النايب الجار فقط الثالث
في البخاري في قوله تعالى سيي بهم اي ساءظنه بقومه وضاق بالاضيافة
قال ابن هشام فقوله تعالى بهم متعلق بسي لا بالنطقه والا لم ينب
لانه ليس معمول الفعل ولا حذف المفعول فتعين الجار والمجرور ولا
ضمير في الفعل ولا يجوز ان في سا ضمير النبي صلي الله عليه وسلم
لانه ان كان الاصل ساءه الله بهم فهذا يظهر انه ليس بمراد وعلي هذا
الوجه فالبا اما سببية او لمجرد التعدية وان قدر ساءه قومه بهم
فالفاعل لا يكون المفعول علي هذا الوجه وفي كلام البخاري نظر من
وجهين احدهما تخالف الضماير والاصل توافقها والثاني ان القوم
لم يتقدم لهم ذكر في سورة هود ذكر وهذا اول القصة فكيف
يعود الضمير من سي بهم علي القوم وانما الظاهر انه للرسل وهو
انما ذكر هذا التفسير في سورة هود الرابع النايب في قوله
تعالى وان تعدل كل عدل لا يوخذ منها الجار والمجرور لا ضمير كل
لان انتصابها علي المصدر والذي يوخذ المعدول به لا العدل
فلا يصح ان يقال لا يوخذ كل عدل وهذا بخلاف قوله ولا يوخذ منها
عدل فانه المفدي به اشار لذلك في الكشاف وبحث معه
بانه يجوز اسناد يوخذ لها ضمير العدل علي وجه الاستخدام بان يراد

من

من الضمير يعني العدل الاخر وهو المفدي به الخامس اختلفوا في المختار
للنيابة بعد المفعول به وهو مذكور في الشرح ويرد علي ابن معط
في اختيار اقامة المجرور فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة السادس
اقتصاره علي نيابة ما ذكر يقتضي ان غيرها لا ينوب وقال الشمني
في اوايل باب الحال ان المفعول له كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول
المطلق في انه لا يلازم الفضيلة بل يتحول عمدا وانك تقول في قمت
اجلالا لك قيم لاجلالك كما تقول في ضربت زيدا واعتكفت يوم
الجمعة وسرت سيرا طويلا ضرب زيد واعتكف يوم الجمعة وسير
سير طويل قال ابن هشام ولا ادري ما الذي اوجب له الرجوع
به لما ذكر اللام حالة البنا للمفعول وهلا لزم ذلك في المفعول
فيه ايضا فرجع بفي معه قوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في
اللفظ مفعول به احترز بقوله في اللفظ عما لو وجد في المعني بان كان
الفعل يطلب المفعول به لكنه لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع انابة غيره
ومثل المفعول به علي التوسع وفي التسهيل ولا يمتنع نيابة المنصوب
لسقوط الجار مع وجوده المنصوب بنفس الفعل انتهي وقال
ابن هشام في الحواشي قوله ان وجد قالوا ابلغ من هذا وهو ان
المسرح لفظا لا تقديرا لا ينوب مع وجود المسرح لفظا وتقديرا
تاله منا الذي اختير الرجال سماحة ومن ثم قال سيبويه في ادخل
القبر زيدا او دخل فوه الحجر انه انما يصح علي القلب يعني من قال ادخلت
القلنسوة في راسي لتصير الثاني هو المسرح لفظا وتقديرا بل قال
ابن عصفور ابلغ من هذا قال عندي انه في باب اعلم لا يقام الا الاول
وان كنت في باب ظن اجيز اقامة الثاني كما اجيزه في باب كسي لان
الاول هو المفعول الصحيح بخلاف الثاني فان اصلهما المبتدا والخبر
فهما في الاصل مسند ومسند اليه فصار ذلك كاجتماع المفعول به
مع غيره قوله وقد يرد لم يرد الا مع الجار والمجرور فقط وبينه
وبين المفعول به المسرح اي مناسبة فلا ينبغي ان يتعدي ذلك
قوله باب كسي فيما التباسه امن ان تلت كسي لا يكون

معها الباس لان المكسو لا يلبس بالمكسو به قلت انما
مراده انما يتعدى لاثنين ثانيهما غير الاول قطعا فان قلت
فما حكم باب اختار قلت لم يهمله ولكنه مفهوم من قوله
ولا ينوب بعض هذي البيت فان قلت اما ذا الحيث
ذكر الجار قلت واذا حذف فهو مقدر لانه الاصل
فالمنع ايضا على ان الناظم بين باب كسى وبين اخترت زيدا القوم
فالمراد بقوله لا خر وجه وقال ابن هشام قد يقال في اقامة الثاني
نظر وان امن الالباس لانه يعتبر من حيث هو مفعول ثان يستحق
التاخير ومن حيث هو نايب عن الفاعل يستحق التاخير والشي
الواحد لان الواحد لا يستحق الشي ونقيضه وهم قد يرد واعلي
الكوفيين حيث قالوا بالتراقع بهذا وقد يقال لو كان ذلك
مبطلا لم يجز ما اعطيت الدرهم الا زيدا ولا الدرهم اعطيته
زيدا قوله في باب ظن واري الخ قال ابن هشام في
التوضيح والمفعول الثاني في باب ظن قال قوم يمتنع مطلقا للالباس
في النكرتين والمعرفتين ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني
نكرة لان الغالب كونه مشتقا وهو حينئذ شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فرتبته التقديم وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة
انتهى بتغيير وقوله ولعود الضمير اي لجواز عود الضمير اذ لا قايل
بايجاب ذكر الثاني في موضعه بل الامثل عند نيابته عن الفاعل
تقديمه وبهذا قول الموضح وهو حينئذ شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فرتبته التقديم وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة
انتهى بتغيير وقوله ولعود الضمير اي لجواز عود الضمير اذ لا قايل
بايجاب ذكر الثاني في موضعه بل الامثل عند نيابته عن الفاعل
تقديمه وبهذا قول الموضح وهو حينئذ شبيه بالفاعل يندفع
قول الشهاب في حواشي الاشموني يمكن ان يجاب بمنع تاخيره نية لانه
من حيث كونه المفعول الاول رتبته التقدم على ان هذا لا ينتج
المنع مطلقا لجواز اقامة الثاني مع ايجاب ذكره في موضعه لانتفا

المحذور

المحذور حينئذ انتهى وقول التوضيح ولم يكن جملة لم يزد او شبهها
كما في التسهيل لان شبه الجملة الجار والمجرور وفي منع اقامتهما نظر
لما تقدم من انابتهما وتخصيص الجواز بغير ما لهما يحتاج للفرق وقال
ابن هشام في الحواشي واما الثاني من باب اري فان ابن الناظم نبها
لابيه في شرح الكافية زعم ان فيه الخلاف الذي في باب ظن وعندي
انه لا يلزم من القول بالمنع في ثاني باب ظن القول به في ثاني باب
اري لان العلة مفقودة وهو ان يصير الشي خبرا ومخبرا عنه وقال
ابن عصفور لا يقام في باب اعلم الا الاول لانه اذا اجتمع المفعول به
وغيره تعين المفعول به ومفعولية الاول من الثلاثة حقيقية بخلاف
مفعولية غيره فان قيل لم لا يمنع اقامة الاول من باب ظن
فليس فيه لانهما قد تكافا فهو كما لو اجتمع ظرفان او ظرف ومصدر
تنبيه قال الشاطبي ظاهر الحلاقهم امتناع نيابة الثاني
عند خوف اللبس وان التزمت المرتبة وهي مما ينبغي ان يبحث
عنه في باب علم واري على راي الناظم فقد قال بعض المتاخرين
ينبغي ان ينظر هل يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما قد عمل
ذلك في التباس الفاعل بالمفعول فيوضع المرفوع في رتبته من
المفعولات حتى يتبين بموضعه انه الاول او الثاني او الثالث
وما قاله هذا المتاخر يفتقر الى السماع فان القول بحفظ الرتبة
اذا التبس الفاعل والمفعول لا يصح الا ان يبني على السماع والا
كان وضعا مستانفا فكذلك هنا وحيث اطلق الناس هنا المنع
مع اللبس ولم يلتفتوا الى اعتبار الرتبة كما التفتوا اليها في الفاعل
والمفعول والمبتدا والخبر دل على انه غير ملتفت اليه عند العرب
انتهى وفي الرضي والذي اري انه يجوز قياسا نيابة بعض الثاني
من باب ظن عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع الزام
كل من المفعولين رتبته ثم ذكر مثل ذلك في ثاني مفعولي اعطى
قال الشهاب واعلم انه قد تقرر في باب الابتدا وجوب تقديم
المبتدا اذا خيف التباسه بالخبر بان كانا معرفتين واستثنوا

نحو ابو حنيفة ابو يوسف مما يندفع عند اللبس لمعرفة المعنى
فانه للعالم بان ابا حنيفة هو الاعلى فيجعلوا المشبه به فيكون هو الخبر
وابو يوسف هو المبتدا فهل يوخذ من ذلك انه لو كان احد المفعولين
حرا والاخر رقيقا وعلم احدهما من الاخر جاز انابة الثاني الذي هو
الرقيق اذ يعلم انه الثاني الماخوذ تقدم او تاخر نحو اعطي بشر زيدا
اذا كان الرقيق هو بشر فيعلم انه الثاني وانه الماخوذ مطلقا
ولا يبعد اخذ ذلك مما ذكروه فليحرر وقال ايضا قد يتوهم انه
لو كان المفعول الثاني مونثا وانث الفعل اندفع الالتباس وليس كذلك
لان غاية ما يدل عليه تانيث الفعل ان المونث هو النايب ولا يلزم
من كونه النايب انه المفعول الثاني لجواز انه الاول وهو ظاهر
قوله وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب له محققا اراد
رافع النايب لا مطلقا لم يحتج الى استثنا الفاعل والمشبه به وهو
اسم كان واخواتها كما فعل في التسهيل فان قلت
فقد اجازوا سلب زيد ثوبه وثوبه بالنصب والرفع قلت
النصب على انه مفعول ثان لان سلب يتعدى لاثنين والرفع على بدل
الاشتمال قال ابن هشام اذا رفع على البدلية فاين المفعول
الثاني حينئذ واعلم ان المصنف قال في شرح هذا البيت من الكافية
كما لا يكون للفعل الا فاعل واحد لا ينوب عن الفاعل الا شي واحد
اما ظاهرا ومضمر وما سواه مما يتعلق بالرافع فمنصوب لفظا ان
لم يكن جارا ومجرورا وان يكنه فمنصوب محلا انتهى قال ابن هشام
هذا البيت كان يمكنه الاستغنا عنه وذلك لما ذكرنا ان قوله
في باب الفاعل وبعد فعل فاعل يمكن ان يوخذ منه معنى الوحدة
ثم قال في هذا الباب فيما له

الاشتغال

قوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل قال الرضي وقد يتوالى
اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت

زيدا

زيد اضربت اخاه وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت
اخاه ضربت غلامه انتهى ومحل الجواز ان كان الناصب المقدر
متعددا بعدد المشغول عنه فان كان الناصب للاكثر فعلا واحدا
مقدرا امتنع الا عند الاخفش وقال ابن هشام ويكون اكثر
من مضمر على ما يقتضيه القياس نحو زيدا الدرهم اعطيته اياه
فيكون مفسره اكثر من واحد ضرورة وبه يعلم ما في كلام الشاطبي
المنقول في حواشي الشر للشهاب وقال ابن هشام ايضا كنت اسال
هل يقع الاشتغال عن اكثر من اسم فلا احد مجيبا ثم اخرجت النقل
بجواز ذلك من مسالتين المسالة الاولى اانت زيد ضربته قال
الاخفش الارجح في زيد النصب بفعل محذوف رافع للضمير والاصل
اضربت زيدا ضربته وانما ترجح النصب لاجل الاستفهام وقال س
الارجح الرفع لان الاستفهام قد حيل بينه وبين الفعل بشيئين
فبعد عنه فاتفق الرجلان على جواز الاشتغال وانما اختلفوا في الرجحان
وعدمه واتفقا على انك ان فصلت بظرف او مجرور لم يكن الفصل
به قادحا المسالة الثانية ازيدا اخاه تضربه بتاء الخطاب
او بضربه عمرو والنقل فيهما انك تنصب الاخ بفعل مضمر يفسره
تضربه وتنصب زيدا بفعل اخر يفسره المضمر الذي نصب الاخ
لان المضمر الذي قد نصب الاخ قد فسره العامل الظاهر وعرف
واستبان حتى صار كالظاهر فهو مفسر لما بعده ومفسر لما قبله
فلو قلت يضربه بيا الغايب على اسناد الفعل الى ضمير احد الاسمين
رفعت صاحب الضمير المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لصاحب
الضمير المنصوب فهذه المسالة الاخيرة اقتضت اشتغالا عن
اسمين وقال ايضا في كلام ابن الفتح في التذ ما يقتضي انه قد يقع
في التركيب الواحد اشتغال فعلين عن اسمين وان يكون احد الفعلين
المفسرين غير مذكور ومعه المعمول الذي هو نظير المعمول المحذوف
وذلك بشرط كون اضمار الفعل الاخر الذي ذكر مع التفسير ضميره واجبا
له تقدير الفعل المحذوف الذي له العمل في ذلك الظاهر المقدر بحيث

ذلك في اهولا اباكم كانوا يعبدون وتقييد الشاغل بكونه ضميرا
باعتبار الشهرة وقد يكون اسما ظاهرا نحو زيدا ضربت زيدا قال
الشاعر

اذا الوحش ضم الوحش في ظللاتها * سواقط من حر وقد كان اظهرا

ويجوز حذف الضمير الشاغل لكنه قبيح لما فيه من القطع والتهيئة
صرح به السعد في باب الانشا وعلل به قبح مثل هذا ضربت دون
امتناعه وخرج بقوله سابق المشتغل عنه متاخر نحو ضربته
زيدا على ابدال الظاهر من المضمر وضربته زيد على الابتدا وتقدير
الجملة خبرا ويتبادر من المشغل عنه احتياجه اليه فيخرج عنه
المستغني عما بعده كزيد في الدار فاضربه وجواز اعمال ذلك
المشتغل بالضمير فيما قبله والا لم يكن الضمير شاغلا عنه اذ هو
لا يصح ان يطلبه وهذا معنى قولهم لو سلط عليه لنصبه فخرج نحو
زيدا ما احسنه وزيد هلا ضربته لان فعل التعجب لا يتقدم عليه معموله
لهذا العارض وهو هلا وكذا اذا كان مانع معنوي نحو وكل شي فعلوه
في الزبر اذ لا يتسلط هذا العامل لمانع المعنى لا الصناعة فالموانع
اذن ثلاثة مانع في نفس العامل ومانع قارن العامل وهما صناعيا
ومانع قارن العامل ومعنوي وتعميم المانع بحيث يشمل العارض
هو مقتضى قول الناظم وسوي في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم
يك مانع حصل لانه احترز عن الوصف الواقع صلة لال والمانع
فيه غير ذاتي لكن هذا يقتضي خروج مسايل وجوب الرفع عن الاشتغال
الا ان يقال ذاك شرط للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من
الاشتغال وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الفاكهي وسنذكر
شيا من ذلك هنا واطلق الفعل وقيده ابن عصفور بالمتصرف
وفيه نظر لان من اجاز تقديم خبر ليس جوز الاشتغال وجعل منه
ازيدا لست مثله اي باينت زيدا ومن هو كالسهيلي فليس هذا بشرط
عنده وانما امتنع الاشتغال في زيد ما احسنه لان فعل التعجب
لا يتقدم معموله عليه لا لجموده وخرج بالفعل نحو زيد انا فاضل

وقد

وقد استثنى من هذا المفهوم الوصف فقال وسوي في ذا الباب
البيت وهذا احسن من قول ابن هشام انه جار مجرى المقصور
لا يجري التقييد الانراه قال في الترجمة اشتغال العامل عن المعمول
ولم يقيده بالفعل وانه قال بعد ذلك وسوي في ذا الباب البيت
انتهى واقتصر على اشتغال الفعل الذي يقتضي النصب وزاد في التسهيل
اشتغال ما يقتضي الرفع فقال وان رفع المشغول شاغله لفظا
او تقديرا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه
انتهى وفيه ان المشتغل بالضمير لا يصح ان يتسلط على ما قبله
لو فرغ لان المرفوع لا يتقدم والمانع فيه ذاتي ولذا خص بعضهم
باب الاشتغال بالمنصوبات ووقع للجلال السيوطي في النكت
تناقض لانه ذكر ان الترجمة بالاشتغال اعم واستحسنها على
الترجمة بالمنصوبات على شريطة التفسير ثم اعترض على ذكر
مسايل وجوب الرفع بان ضابط الباب لا يصدق عليها واعلم
ان الناظم قال في شرح التسهيل ما لا يعمل لا يفسر عاملا على
الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا في اللفظ
من العامل المضمر دليلا عليه الى ان قال فلو قصدت الدلالة
دون التعويض لم تكن المسالة من باب الاشتغال والحاصل
ان المجعول دليلا دون التعويض لا يلزم صلاحيته للعمل انتهى
وقضيته صحة النصب في نحو زيدا ما احسنه اذا لم يكن من باب
الاشتغال وبه يندفع الاشكال عما يقع من تخريج بعض التراكيب
المنصوبة بمحذوف لا يصح عمل ما يفسره فيه لكن يؤول الامر
حينئذ الى مجرد امر لفظي لان الممنوع خصوص اطلاق لفظ الاشتغال
ومعناه حاصل فتدبر قوله شغل عنه بنصب لفظه يحتمل
ثلاثة اوجه احدها ان يكون مثال نصب لفظه زيدا ضربته
ونصب محله زيدا مررت به على ان الضمير راجع للاسم السابق وبيانه
في المثال الثاني ان العامل لو عمل في الاول احتاج لواسطة الباء لانه
المنصوب في المحل لا اللفظ الثاني ان يكون المثالان بعينهما والضمير

راجع إلى الاسم السابق كما في الوجه الاول وكان هذا الثالث مقصود وفيه تشعيث كان مستغنيا عنه قال ابن هشام ومقتضى قوله شغل عنه عن نصب لفظه او المحل ان جهة نصب الشاغل والمشتغل عنه واحدة وهو الحق وعن بعضهم اجازة النصب في زيد ضربت ضربه وقدر ما لابست زيدا ضربت ضربه وكذا اذا قيل زيد فتت اكرامه وزيد جلست عنده وزيد فتت واياه ويقدر اكرمت زيدا فتت اكرامه ولابست زيدا جلست عنده وصاحبت زيدا فتت واياه انتهى وبه يعلم ما في قول الشاطبي ان الناظم ترك اشتراط اتحاد جهة النصب للخلاف فيها انتهى وكيف يتوهم ان المصنف لا يشترط هذا وهو يشترط ان يكون المشتغل جايزا العمل فيما قبله وجلست من قوله زيدا جلست عنده لا يمكن ان يعمل في زيد وقد علمته وقال ابن هشام يشمل قوله بنصب جهات النصب كلها كزيدا ضربته يوم الجمعة اعتكفت فيه اجلا لاجلك فيه له والنيل سرت واياه فيا ما قمته ولا يصح في الحال والتمييز لانهما لا يضمران وينبغي عندي ان لا يقدم على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات الا بعد سماع عن الصواب والنيل سرت واياه فيا ما قمته ولا يصح في الحال والتمييز لانهما لا يضمران وينبغي عندي ان لا يقدم على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات الا بعد سماعه عن العرب لانه ينتقض البداة بالواو في اول الجملة وهي شبيهة بواو العطف وان ذهبت تحذفها في الاشتغال كما حذفت العامل والمفعول معه لا يرد بغير واو ولانه لا يتقدم المفعول معه على عامله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وعن ثعلب انه لا يقدم المفعول له فهذا ابائي فيه ما نفا **تنبيه** من خفي امثلة الاشتغال رب رجل لقيته ويجب ان يقدر فيه المفسر موخرا عن معموله واخفى منه لا رجل اكرمته اذ المرتقدير اكرمته صفة ذكره في النهاية واما الاول فذكره جماعة **قوله** فالسابق انصبه شرط المنصوب في هذا الباب الاختصاص ليصح رفعه بالابتدا ولهذا اعترض ابن الشجري

قول

قول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب والانعام خلقها لكم والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة وانما امتنع ابو علي من ذلك لان ما جعله الله لا يبتدعونه ولان في قلوبهم راي ذلك لان الرهبانية التوحش والانفراد وليس ذلك في القلب وجواب الاول ان ابتدعوها معناه شرعوها لانفسهم لا خلقوها ثم انه اذا كان بمعنى خلقوها انما يمتنع العطف على اصول المعتزلة وابو علي منهم ان ما يفعله العبد مقدور له فلا يفعله الله لاستحالة مقدور بين قادرين وجواب الثاني انه على حذف مضاف اي وحب رهبانية وتكلم على هذه الاية في الجهة السادسة من المغني بكلام مجمل وقيد اشتراط الاختصاص في الاسم المنصوب ابطلوه هنا **قوله** اضمر احتما لان المذكور كالعوض من المحذوف والجمع بينهما في العوضية لان معناه انه نايب عنه في اللفظ ومع الجمع يستحيل النيابة في اللفظ ومراد الشيخ بقوله ولا يجمع بين البدل والمبدل منه البدل اللغوي وهذا وجهه فاندفع ان الجمع بين البدل والمبدل منه ثابت لغة وبلاغة وبانه ما المانع من الجمع تاكيدا وقول بعضهم في رد هذا التوكيد ينافي الحذف فيه نظر لان المنافاة ممنوعة كما مر في باب الموصول ولانه ليس المراد انه مع الحذف يكون توكيدا بل مع الذكر وعند الحذف يتمحض للبدل فتدبر واما اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فرايت الثاني توكيد للاول واما في هذا الباب فالثاني امتثل ناصبه وتقديره اخر قبله امر صناعي قاله الشاطبي والحق في الاضمار اشارة الى جواز تقديره قبل الاسم وبعده وقد يجب التاخير كما تقدم **قوله** موافق لما قد اظهر الوجه ان تحمل الموافقة على الموافقة بوجه ما ولو بكون احد هما مساويا للاخر كما في زيدا ضربت اخاه او مررت باخيه اي لابست **قوله** والنصب حتم ان تلا الخ قد يرفع بفعل مضمر مطاع للظاهر كقوله لا تجزعي ان منفس اهلكته ومثله في تقدير المطاوع .

• اذا انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوايل •
فمراد الناظم بوجوب النصب منع امتناع الرفع على الابتدا نحو وجوب
اما في قلا بينا في الرفع على الفاعلية بفعل مقدر قوله كان حيثما
ليس المراد التسوية بينهما من جميع الوجوه بل في وجوب النصب
حيث يقع الاشتغال بعدهما فلا يرد ان الاشتغال بعد حيث لم يقع
الا في الشعر وبعد ان يجوز في السعة اذا كان الفعل ماضيا قوله
الاول مما يختص بالفعل ادوات الاستفهام الا الهمزة ومن ذلك هل
قال في المطول في باب الانشا وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع
وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر
يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلايها
اياه لفظا انتهى وهو ماخوذ من كلام من قال الشاطبي قال بعض
الشيوخ لطلبته كيف تقولون هل زيد ضربته رفعا ام نصبا فاختلفوا
فصوب النصب وذلك بحضرة مشرفي فقال كلاهما في النثر خطا
لقوله في الكتاب فان قلت هل زيدا رايت وهل
زيد ذهب قبح ولم يجز الا في الشعر لانه لما اجتمع الاسم والفعل
حملوه على الاصل فان اضطر شاعر فقدم الاسم نصب التالي
حينئذ في وقوع الاشتغال ووجوب النصب والاختصاص بالشعر
النفي مما يختص بالفعل كقوله •
• ظننتك فقيرا اذا اغنى نزلنه • فكم ذا رجا الغنى عنه واهب •
اي ظننتك غنيا في حال كوني فقيرا ان نزلت الغني فلم الق ذا رجاء
في حالة احاوله بل في حالة هيبة واعطا وذلك لان فقيرا حال
من مرفوع ظننتك وذا غني مفعول ثان قوله قبل فعل ذي طلب
ومنه زيد رحمه الله كذا مثل به ابن عصفور في شرح الجمل وقال
الناظم شرط الطلب ان لا يكون بصيغة الخبر ولا ادري لم ذاك وقد
اجازوا الجزم في اتق الله امرء فكذلك هنا قوله وبعد ما ايلاوه
الفعل غلب زعم ابن الطراوة في ادوات الاستفهام ان المستفهم
عنه ان كان الاسم دون الفعل ترجح الرفع وانه اخطا في استشهاده

بنزله

بقوله •
• اثعلبة الفوارس ام رياحا • عدلت بهم طهية والخشابا •
اذ هو على خلاف ما ينبغي فليكن نادرا وعد وانما يغلب ايلا الفعل
له ادوات النفي التي لا تختص به وقال ابن هشام وان كان حرف
النفي يختص بالفعل فالنصب واجب ولا يقع ذلك الا في ضرورة كقوله
ظننتك فقيرا البيت وتقدم تنبيه يفهم من العدبة الملاصقة
قال الشلوبين في حواشي المفصل قوله بعد حرف النفي متى اذا الاسم
يفصل فاصل سوى الظرف فالمختار في ما انا زيد لقيته الرفع وعلى
مذهب ابي الحسن النصب قوله وبعد عاطف البيت اطلق في
العاطف ولم يقيد بحرف مخصوص فاشار الى انه لا يختص بالواو
قاله الشاطبي بل قالوا في علته او شبهه ليدخل ضربت القوم حتى
زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايته او بل عمرا رايته لان
الجمل لا يعطف بهن قال الناظم اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت
اخاه فحتى ابتدائية وهي شبيهة للعاطف لكونها فذ وليها بعض ما قبلها
فان قلت ضربتهم حتى زيدا ضربته فالاجود نصب زيد
بالعطف وجعل ضربته تاكيدا فان قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته
تعين رفع عمرو ولم تزل الشبهة حتى لابتدائية بالعاطفة قال
ابن هشام بل يجوز الوجهان لانه اذا انتفى مرجح النصب لا يبطل بل
يصير اما مرجوحا او مساويا ومدة المسا بل كلها تدل على عدم اشتراط
الرابط اذا رعيت الصغرى لان مراعاتها ليست بالعطف وانما هي
بقصد التشاكل لا غير وقوله بلا فصل حقه ان يقول باذا او اما
فهذا الخلاف في محل التقييد وذلك لان اذا توجب الابتدا واما تقطع
عن الجملة السابقة فيترجح الرفع في قام زيد واما عمرو فاكرمته
والنصب في واما زيدا فاكرمه والنحاة كلهم انما استثنوها من
واما نحو قام زيد وفي الدار او عندك عمرا رايته فالمسالة بحالها
وان وجد فصل وقوله او لا المراد اوليته اللفظ ليدخل نحو فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ونحو قاما اخوك وزيدا ضربته

تنبيهات الاول قال ابن هشام قلت ينبغي ان يقال وكذا
قبل عاطف جملة فعلية على جملة الاشتغال نحو زيد اكرمته وقام
عمرو فاجبت بانه لما تكلم على الجملة الاولى التي فيها الاشتغال كان حكمها
قبل ان تاتي الثانية ان تكون راجحة الرفع فجات على ذلك ثم بعد هذا
جا العطف بعد ما استقر الرفع راجحا فلم يعدل عن ذلك فقلت فاين
مراعاة تقدم ما يوول اليه الامر واستشهاد لهم بقوله

• راي الامر يفضي الى اخر • فصير اخره اولا •

وانبا عهم في مذا بي منتق والحمد لله الاول للثاني وقولهم يا زيد
ابن عمرو بالفتح فقيل نعم فقلت قد يقال في الفرق شان الحرفين
المتجاورين اقرب من شان الجملتين المتجاورتين حتى ان ابا علي
نزل حركة احدهما على الاخر وخرج على ذلك بو فتنون ونحوه وقال
في موضع اخر كنت اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا عطفت الجملة
الفعلية على جملة الاشتغال كزيدا ضربته وقام ابوه ثم ظهر ان
بينهما فرقا وهو ان النصب في هذه يفضي الى صورة النصب الضعيف
في زيدا ضربته اذ لم يات بعده شي ثم تاتي الفعلية بعد استقرار
الضعف في الصورة ولا كذلك العكس لان تقدم الفعلية تقديم
لما يمهد عذر النصب ويسند عليه وبهذا اجبت ابنا في علم
البيان في قول الجرجاني ان تقدم الحال المفردة ثم مجي الحال الواقعة
جملة بعدها يحسن عروها عن الواو كقوله

• والله يبقيك لنا سالما • برداك تبجيل وتعظيم •

ولم يذكر ذلك في العكس نحو جاز يد يده على راسه ضاحكا الثاني
قال ابن هشام انما اختير النصب في هذه المسالة للتشاكل فان
قلت يقابله ان فيه الحذف والاصل عدمه قلت
الحذف في العربية كثير جدا وتخالف الجملتين المتعاطفتين قليل
جدا الثالث لرجحان النصب في هذه المسالة قرئت الواو
في قوله تعالى يغشى طايفة منكم وطايفة قد اهمتهم انفسهم للحال
لا للعطف ومن امثلتها قوله تعالى فكاين من قرية اهلكتها لانه قبله

فاملبث

فاملبث للكافرين ثم اخذتهم فكيف كان نكير فكاين وعلى ذلك بنى
الزمخشري فقال الجملة وهي ظالمة حال ومن فهي خاوية لا محل
لها لانها عطف على اهلكتها ولا محل له وغلطا بو حيان فقال موضع
اهلكتها رفع خبرا لكاين فالمعطوفة عليها كذلك قال وانما يجوز الحال
هنا على حد قولك زيد ضربته وذلك وجه قليل انتهى قال ابن
هشام ولا ادري ما هذه الغفلة وقد يكون توهم ان العطف شرطه
الواو واذهل عن العاطف هنا ما ادري من اين اتى الرابع
قال ابن هشام وجدت في نسخة بعد قوله وبعد عاطف البيت

• والنصب اذا ما خيف من ان يلتبس • مفسر بالوصف مختارا وقس •

انتهى وهو اشارة الى مسالة يترجح فيها النصب وهي ان يتوهم في الرفع
الصفة نحو قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر والكلام عليها مبسوط
في التصريح وغيره ويلحق به ما يترجح فيه النصب ان يكون الاسم
جوابا لاسم استفهام منصوب الخامس معمول فعل على حذف
مضاف اي على جملة معمول فعل بقرينة ظهور ان الجملة لا تعطف
على مفرد جامد واشار لذلك الش بقوله على جملة فعلية السادس
والعمل الصالح يرفعه هل ارجح النصب الجواب ان كان الفاعل
ضمير العمل والمفعول ضمير المتكلم اي والعمل الصالح يرفع الكلم فلا
وجه للنصب لان الفعل لم يعمل في ضمير الاسم السابق نصبا انما عمل
فيه رفعا وهو الضمير المستتر وان كان الفاعل ضميره سبحانه
والمفعول ضمير العمل فعلى هذا يصح الاشتغال وعلى هذا التقدير
قرى شاذا بالنصب وعلى التقدير الاول جات قراة السبعة
السابع اذا عرفت ما تقدم لك ظهر لك قول ابن غازي لو اراد
ان لا يتجوز وان يستوفي الاسباب قال

• وبعد عاطف وشبهه بلا • فصل على جملة فعل اولا •
• كذا اذا النصب نفى الابهاما • او طابق الجواب الاستفهاما •

قوله وان تلا المعطوف الخ كان الاحسن وان تلا العاطف لامرين
احدهما ان التالي للفعل حقيقة انما هو العاطف فاما المعطوف

فانه تال للعاطف التالي للفعل والثاني ان الاسم المشتغل عنه
ليس معطوفا سوا رفعت ام نصبت انما المعطوف الجملة كلها ثم
الوصف كالفعل في نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه وهذا
يعلم من قوله في باب العطف واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا
استعمل تجده سهلا **تنبيهان** الاول كان ينبغي ان
يقول بلا فصل لكنه تركه اعتمادا على ما قبله وحكم شبه العاطف
حكم العاطف قال ابن غازي فلو اراد احراز ذلك قال
وان تلا العاطف وشبهه الخبر فعلا بلا فصل تردد النظر
الثاني قال ابن هشام حكي لي عن بعضهم في الجملة ذات الوجهين
انه قال لما وجد المرجحات تكافا فتساقطا فصار الامر كانه لا عطف
فليس الرفع ارجح كما في قولك زيد اضربته فقلت زيد ضربته لا مرجح
فيه للنصب بوجه ومسالتنا فيها ما يرجح النصب وما يرجح الرفع
وليست هذه مسالة تساقط بل مسالة تكافؤ ولم يتساقطا
وذلك لان المرجح هنا انما معناه ان يجعل الشي راجحا فكل من لا مرجح
ارجح فكيف يصح دعوى التساقط **الثالث** قال ابو حيان
لم يصرح س في هذه المسالة بانها على حد سوا ولا بترجيح النصب
لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن قال
في التصريح وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح
فتساويا انتهى فتامله مع ما سلف عن ابن هشام **قوله** والرفع
في غير الذي مر رجح اي في غير نوع الذي مر والمراد بنوعه ما يجب
نصبه او يمتنع او يترجح كما اشار اليه الش بقوله يعني اذا خلا الاسم
السابق من الموجب لنصبه الخ فلا يرد ان غير الذي مر يشمل
مسايل يختار فيها النصب ونقدر ما يفيد ذلك وافاد بقوله رجح
جواز النصب وهو كذلك فالنصب عربي جيد ومنه قراة بعضهم
جنات عدن يدخلونها بالنصب قال ابن هشام قال طالب
مثل جنات مخفوض به لا من الدار قلت لا لانه لا يجوز عفي
جنات عدن انتهى وهو مبني على ان البدل لا بد من ان يحل محل المبدل
منه

منه ومن ذلك واما ثمود فهديناهم بالنصب وانا كل شي خلقناه
بقدر **وسيل** المازني لم قلت ر وانبك عن الاصمعي
فقال رميت عنده بالقدر والاعتزال فجيته يوما وهو في مجلسه
فقال ما تقول في قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر فقلت سيبويه
ان الرفع اولى لعدم ما يطلب الفعل ولكن ابت عامة القرا الا
النصب وبه ناخذ لان القراة سنة متبعة فقال فما الفرق
بينهما فعلمت مراده وتغامبت عليه فقلت الرفع بالابتدا والنصب
باضمار فعل **تنبيه** قال ابن هشام قال الزمخشري
في قوله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده اول خلق مفعول نعيد
الذي يفسره نعيده والكاف مكفوفة بما والمعنى نعيد اول الخلق
كما بداناه تشبيها للاعادة بالابتدا في تناول القدرة لهما
على السوا انتهى ويرد عليه ان زيدا ضربته ضعيف والظاهر
ان انتصاب اول ببدانا وان ما مصدرية ثم قال الزمخشري
ان اول الخلق ايجاده عن العدم فكما اوجده عن عدم نعيده ثانيا
عن عدم **قوله** فما ابيح افعل الخ قال الشاطبي ما حاصله
انه لما كان يتوهم ان ما خالف المختار في الوجوه السابقة خلاف
القياس مقصور على السماع رفع ذلك بقوله فما ابيح وبين انه
مقيس لا يتوقف على السماع فليس مستندا كالا فاين تنبيه
وقال ابن غازي لو قال بدله ولبعض مرفوع كما قد اتضح
لوفي ببيان الاشتغال بالمرفوع وان الصور الخمسة تجري فيها
وقد بينها الموضح وقد عرفت ما في اطلاق الاشتغال على المرفوعات
قوله وفصل مشغول اي من ضمير المشغول ولا يقال اي عن
المشغول عنه **قوله** او باضافة شمل ان يكون المضاف اسما
واحدا كما مثلنا او اكثر نحو ازيدا ضربت غلام اخيه واضافة يحتمل
انه بمعنى المضاف او على حذف مضاف اي بذي اضافة قال
ابن هشام ويجري عليه او بهما نحو زيد مررت باخيه انتهى ويجري
ايضا مثل زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا مررت براغب فيه وزيدا

اعطيت صاحكا في وجهه درهما وزيدا ضربت معتمدا عليه وزيدا
اكرمت من اكرمه وما اشبه ذلك ولا يتقيد الفصل باحدهما ولا
بهما واجاب الشاطبي ان تلك المسايل قليلة الدور فلم
يلتفت اليها وايضا هي في معنى ما ذكر فعلها تجمل بالقياس عليه
قوله كوصل يجري اي في ثبوت الاحكام السابقة للاسم
السابق فيما مثل كان في هذا الثبوت لانه مثله من كل وجه
فلا اشكال في هذا التشبيه قال ابن هشام واعلم ان
قوله كوصل يجري انما يريد به في جواز الاشتغال وانقسام
احوال المشتغل عنه الى الاقسام المذكورة والا فهو مخالف لصور
الوصل من وجهين الاول ان العامل المقدر في مسالة الوصل
لا يكون الا من لفظ المذكور ومن معناه والعامل الذي يقدر في هذه
المسايل اما من معناه وذلك في مسالة حرف الجر واما من لازم
معناه وذلك في مسالة الاسم المضاف الثاني ان النصب مع
الاتصال احسن منه مع الانفصال قالوا وهو المنفصل السببي
احسن منه مع الضمير المجرور واحسن منه مع السببي المجرور وهذا افتراق من وجهين كما ان ذاك اتصال من وجهين تنبيهات
الاول قال ابن الحاج في نحو زيد انعمت له يجب ان يقدر الفعل
المحذوف من المعنى لئلا يجي المضمر اقوى من المظهر الثاني
قال ابن هشام الاحسن تقديم ما اخره وتاخير ما قدمه فان
النصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به كما انه
في هذا احسن منه في زيد مررت باخيه كما علم مما اسلفناه
الثالث قال ابن عصفور انما لم يجيزوا في زيدا مررت به
الجر كما ان الضمير الراجع اليه مجرور كما رفعوه اذ كان مرفوعا
نحو ازيد قام ونصبوه اذ كان منصوبا نحو زيد اضربته لانه ان
لم تذكر الجار لزم اعمال اضعف العوامل محذوفا وان ذكرته كان
بمنزلة حذف بعض الكلمة وابقا البعض لان الجار حرف وجي به لتعدية
الفعل اشبه بمنزلة النقل الرابع اختار الشاطبي ان المراد بقوله
بحرف

ومنع الضمير المجرور

بحرف جر فصل المشغول عن الاسم السابق بالجار والمجرور نحو ازيدا
في الدار ضربته ومثله الفصل بالظرف لانهما اخوان نحو ازيدا عندك
انزلته وازيد امامك اقعدته ووجه اغتفار الفصل بهما اتساع
العرب فيهما ما لا يتسع في غيرهما فلو وقع الفصل بغيرهما لم ينتصب
الاسم السابق نحو ازيد انت تضربه فلا يجوز النصب لان الفعل
لا يمكن ان يعمل في الاسم السابق فلا يفسر عاملا وانما جاز النصب
في ازيد انت ضاربه ولم يوثر الفصل لان الصفات لا بد لها من
مبتدا تبنى عليه بخلاف الفعل واما حمله على ما ذكره الشر ومن تبعه
فيلزم عليه التكرار لتقدمه في قوله بنصب لفظا او المحل فان المراد
بنصب المحل تعدي الفعل اليه بواسطة حرف الجر واجاب
الشهاب بانه انما يلزم التكرار على احد احتمالين في قوله او المحل
على ان ما هنا اعم لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على الاسم
السابق ومفهوما تقدم وما لو كان داخلا على مضاف اليه ولو بواسطة
ولا تكرار مع ذكر الاعم ولما اشكل على الشاطبي قوله او باضافة
اذ لا ينافي الفصل بذلك بين المشغول والاسم السابق حمله على
ارادة الفصل بالمضاف بين المشغول وضمير الاسم السابق فلزم
التوزيع في كلام الناظم الخامس ليس من هذا قوله تعالى والذين
كفروا فتعسا لهم لان اللام في ذلك للتبيان مثلها في سقيا له ولك
ويدل على ان اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوف لا بنفس المصدر انهم
لم يجعلوا المصدر المتعدي في المجرور باللام فينصبوه به فيقولوا
سقيا زيدا ولا رعيا عمرا فدل على انه ليس معمولا للمصدر قوله
وسوي في ذا الباب وصفا الخ تنبيه لقوله فعلا شغل واعلام بان
ذكر الفعل للتصوير لا للاشتراط كما مر وانما قدمه لانه الاصل
في العمل وانما يجوز ذلك في الوصف بشرط وجود المقتضي وانتفاء
المانع فالمقتضي هو كونه ذا عمل والمراد ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
والاخرج زيد انا ضاربه فانه ليس عاملا الا ان بنا على قول سيبويه
انه في موضع خفض مع ان الاشتغال جايز هنا والمانع هو كونه

لا يعمل فيما قبله اما الذاته او لما دخل عليه من الف ولام فسقط ايراد
ابي حيان الصفة المشبهة وعلم نصوص قول الشارح ان لم يكن قبله ما
يمنعه من ان يفسر عاملا ولعله الذي اوقع ابا حيان في ايراد
ما ذكر على ان الصفة المشبهة خارجة بقوله ذا عمل لان المراد
ذا عمل فيما قبله او شامل للعمل فيما قبله بقرينة سياق الباب
وما يقرر فيه من اعتبار صحة عمل المشغول فيما قبله لا ذا عمل
على الاطلاق وفي الجملة والا لم يصح التقييد بقوله ان لم يك الخ لان
ما احترز عنه بذلك ذا عمل في الجملة فان ما وقع صلة لال يصح
عمله لكن لا يعمل فيما قبله وايضا لا يناسب اخراج الصفة المشبهة
بقوله ان لم يك الخ لان المتبادر منه طرو المنع لان معنى حصل
طرأ له والمانع فيها ذاتي ولعل هذا حكمة اقتصار الشارح على ما
ذكر فتدبر وخرج بالوصف غيره قال ابن هشام في الحواشي
نص في التسهيل في اخر باب اعمال المصدر على امرين احدهما
ان نحو ضربا زيدا العمل فيه للمصدر النايب لا للفعل المنوب
عنه وفاقا لسيبويه والاخفش وزاد في الشرح الخط والثاني
ان الاصح ان هذا المصدر متحمل للضمير وان هذا المعمول يجوز
له ان يتقدم على عامله وهو المصدر فتقول زيدا ضربا ويتلخص
من مجموع هذا ان الاشتغال عنده جايز في نحو زيدا ضربا
اياه فلا وجه لتخصيص الحكم هنا بالوصف وكان حقه ان يقول
اسما ويقطع همزة الوصل كقوله ولا من نسيتهم بلتزم الاسما انتهى
ويجاب بان في مفهوم قوله وصفا تفصيلا لانه يخرج
الحرف نحو زيد انه فاضل وهو اجماع ويخرج اسم الفعل وفيه
خلاف الكسائي قال الشهاب في حواشي الاشموني لكن ينبغي
جواز نصب زيدا في زيدا عليكه بعليك مقدرا ابدل عليه
عليكه وان لم يكن عوضا منه في اللفظ كما صرح به المعرب في ابنما
المايح دلوي دونكا وصرح الدماميني بانه يجيز عمل اسم الفعل
محذوفا وان خالفه غيره انتهى على ان الناظم يختار في هذا الكتاب

انه

انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان او ما وعلى هذا فالعمل
للفعل المحذوف لا للمصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال
باعتبار المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز
لئلا يلزم حذف العوض والمعوض عنه جميعا وهو في القياس د
نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نايبا عنه
في اللفظ ان يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شي بل اقيم غيره مقامه
فكانه لم يحذف بقي ان ما لا يعمل فيما قبله من وصف او غيره قد يعمل
في الظرف المتقدم عليه للتسامح فيه فان صح الاشتغال فيه
بالنسبة للظرف اشكل الاحتراز عنه الا ان يكون بالنظر للغالب
او يقال كلامه في الاشتغال على العموم او بالنظر الى المفعول به
الذي هو الاصل في هذا الباب تنبيهات الاول
المراد من قوله وسوا النصب في الجملة احترازا من قوله السابق
والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل لانه لا يتصور في الاسم
فكلامه مخصوص او مقيد بكلامه فلا اشكال عليه الثاني
الذي اقتضاه ادخال الناظم قسم وجوب الرفع في اقسام الاشتغال
ان الشرطية عنده ان يكون العامل في ذاته قابلا للعمل فيما
قبله وان امتنع عمله فيه لعارض وح لا حاجة للتقييد بما بقوله
ان لم يك مانع حصل لان الوصف العامل الواقع صلة لال مثلا
في ذاته يقبل العمل فيما قبله فان قيل هذا الشرط لبيان انه
انما يساوي الفعل في الرفع والنصب اذا لم يكن مانع لا لبيان
ان الاشتغال انما يكون حينئذ ورد عليه ان الفعل انما ينصب ما
قبله اذا لم يكن مانع بخلاف ما اذا كان كالواقع بعد اذا الفجائية
فلا وجه لتخصيص هذا بهذا الشرط بل لا معنى حينئذ لقوله سوه
بالفعل وغاية ما يقال ان هذا الشرط المراد في الفعل
ايضا انما ما يحاذي الاسم لانه اضعف من الفعل في العمل او يقال
لما احتاج الى تقييد الاسم بكونه ذا عمل لانه لا يعمل على الاطلاق
بخلاف الفعل احتاج الى هذا ايضا لانه لو سكت عنه توهم توهما قويا

انه لايشترط فيه اذ لايحسن ذكر احد القيدين وترك الاخر
الثالث اذا قيل ازيدا انت ضاربه ينبغي ان يكون خبر
المبتدا ضارب المحذوف الناصب لزيد لا المفسر له وحينيذ
فرفع ضاربه لانه مفسر لمرفوع وقايم مقامه في اللفظ وحينيذ
تفسير المرفوع وقيامه مقامه يقتضي ان الاعراب باعرابه
واعتماد احد الامرين من المفسر والمفسر يغني عن الاخر
ثم ان كلامهم صريح في صحة عمل ضارب المذكور فيما قبله فهو
مع قولهم في نحو اراغب انت عن الهتي لايصح خبرية راغب لييلا
يفصل من معموله باجنبي يقتضي ان الممنوع وقوع الاجنبي بعد
العامل مع تاخر المعمول لا وقوع الاجنبي قبل العامل وان تقدم
المعمول عليهما فليتامل قوله وعلقة حاصلة بتابع الى اخره يقتضي
ان الاشتغال يتوقف على حصول العلقة والارتباط بين العامل
والاسم السابق حتى يطلبه ويصير متوجها اليه في المعنى في الجملة
اذ لو لم يتوجه اليه اصلا فلا يتحقق اشتغال وان هذه العلقة
كما تحصل بسبب نفس الشاغل لكونه ضميره او مضافا لضميره تحصل
بالتابع المذكور فالعلقة يجوز ان تفسر بالربط والبا في بتابع
وبالاسم للسببية لان كلا من التابع والاسم المذكور سبب
وواسطة باعتبار عمل العامل فيه او في متبوعه في حصول الربط
بين العامل والاسم السابق وقد يفسر بالضمير غالبا فالبا فيهما
ذكر للظرفية وقد يقع في بعض عباراتهم ما يقتضي تفسيرها بالعمل
ولعل المراد انه للعلقة تنبيه المراد بالتابع النعت
وعطف البيان والنسق بالواو خاصة ويشترط ان لا يعاد معه
العامل كما قال في التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا وضربت اخاه
قال الشاطبي وظاهر اطلاق الناظم ان البدل كذلك وقد
نقل ابن عصفور فيه قولين واما التوكيد فتقدم رد دخوله في كلام
الناظم بين اذ العلقة لا تحصل به البتة لان الضمير المتعلق
به في المعنوي عايد على المؤكد ابدا واللفظي لا ضمير يربطه بالمؤكد

تعدي

تعدي الفعل ولزومه

وفيه ذكر المفعول به وقول السيوطي انه مذكور في باب الفاعل
لا يخلو عن نظر قوله علامة الفعل المعدي ان تصل الخ اي صحة
ان تصل وعبارة الشرح ها ضمير غير المصدر نحو جيتها السكت
وهذه العلامة عرض لازم فهي مطردة منعكسة قوله نحو عمل
قال اهل اللغة عمل يعمل عملا مستعمل في كل شي انتهى فهذه
عبارة تقتضي انه يستعمل قاصرا ومتعديا وهذا لا حقا بصحته
من كلام العرب فالتمثيل به عند الايضاح غير مقرون بما يقتضي
تعديه ليس بجيد وكان الجيد ان يمثل بنحو الشي عملته قوله
فانصب به مفعوله لا يخفى ان هذا ان لم يتضمن معنى يوجب عدم ذلك
نحو لا يسمعون الى الملا الاعلى ولا تعد عيناك عنهم فكان حقه
ان يقول ان لم ينب عن فاعل نحو سمعت للكتب واما عدم نصب
مفعوله اذا ناب عن الفاعل فمعلوم مما مر في نايب الفاعل وعبارة الشارح
ثم الفعل ان بني للفاعل نصب المفعول كضربت زيدا والا لم ينصبه
وهي عبارة ردية لاقتضايها ان نحو اعطي لا ينصب المفعول
قوله ولازم غير المعدي ظاهره انه لا واسطة بين المتعدي
واللازم وكلام التسهيل حاصله ثبوتها وهو ما يتعدي تارة
بنفسه وتارة بالحرف كشكرته وشكرت له وقال السعد الحق
انه متعد لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها وهو ايقاع
الشكر على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى وجب انه متعد قال
الناصر اللقاني لكن لقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي
الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي او اللزوم فليس
كونه متعديا واللام زايدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة
توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة
وما زعمه الشهاب بما لا يظهر عند التامل الصادق وفي الخصايص
الفتحية من الافعال ما جمع له التعدي واللزوم نحو غاض الما وغضته

وجرت يده وحيرتها وعمر المنزل وعمرته وسارت الدابة وسرتها
وذان الرجل ودنته من الدين بمعنى ادنته وعليه جاء ديون في لغة
تميم وملك وسكنته قال العجاج وبهمه هالك من تعرجا وهبط
وهبطته انتهى وهو يوافق كلام التسهيل ومن هذه الافعال
جاء واتى تقول جاء زيد وجئته واتى واتيته وليس بهما مترادفان
بل جاء يقال في الجواهر والاعيان واتى في المعاني والازمان ولهذا
فرق بينهما في قوله تعالى جئناك بما كانوا فيه يمترون واتيناك
بالحق لان الاول العذاب وهو مشاهد مرئي بخلاف الحق وقال
الراغب الاتيان مجيء بسهولة فهو اخص من مطلق المجيء ومن استعمال
جاء متعديا في قوله تعالى جاءوا اباهم وقوله فقد جاءوا ظلما
وزورا لكن قال الكشاف في هذه الاية جاء واتى يستعملان في
معنى فعل فيتعديان تعديته وقد يكون على معنى ورد واظلما كما
تقول جئت المكان ويجوز ان يحذف الجار ويوصل الفعل قال
الطيبي قوله وقد يكون على معنى ورد واي استعمل جاء بمعنى ورد
قليلا ومنه جئت المكان اي وردته واختير ذلك لبلاغته وجاز
اذ لو قيل فقد ظلموا في ذلك وقالوا قولا زورا طال وفات نكتة
الاستعارة وقوله ويجوز ان يحذف مشعر بان الوجه الاول
مبني على التضمين والثاني على المجاز انتهى ولا يخفى انه لا يظهر في اية
يوسف استعمال جاء بمعنى فعل ولا كونه على معنى ورد وانما يظهر
حذف الجار والايصال ولعله لاطراده اعتبروه في نعمته وسكنته
ونحوهما ولم يعتبروا فيها التضمين ولان المعنى مع الحرف وعدمه
متحد ولا ايجاد في التضمين كما لا يخفى **قوله** وحتم لزوم افعال
السجايا جمع سجية وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم كنهم
وحسن ولعل المراد اللزوم غالبا او بشرط عدم المانع كالمرض
فلا يخفى يرد ان كثرة الاكل تزول عند المرض وكذا الحسن وعده
نهم من افعال السجايا يقتضي انه من الاوصاف اللازمة
وعده في التوضيح من العرض فاقتضى انه غير لازم وذكر الشارح التضمين
لكن

لكن تفسير الاول بكثرة الاكل والثاني بالشبع وفي التوضيح ان الذي
بالمعنى الثاني متعد وفيه ايضا نقلا عن شرح التفتازاني ان افعال
الطبايع بضم عينها وانت تعلم ان نهم بالمعنيين مكسور العين كما
يدل عليه كلامهم فليحرر وقال ابن هشام في حواشي ابن الناظم
عند قوله نحو نهم اد افعال السجايا ونهم اذا اكثر اكله لم يعنِ نهم
بمعنى مناسب لها اما اولا فلان اشتداد الاكل عرض لا سجية والصواب
تفسير الجوهري وابن سيده حيث قالا نهم اذا اشتدت شهوته
للاكل واما ثانيا فلان المعنى الذي ذكره اعني نهم اذا شبع لم اره
في غير جهته ولا هو في الاستعمال واقعا انتهى فانظره مع موافقته
الشارح على تفسير نهم بشبع وجعله من امثلة العرض وانظر هلا
ذكره في افعال السجايا بالمعنى الذي ذكره الجوهري وابن سيده
قوله والمطاوعي انفعل كذا يفهم من ذلك ان اقعنسس كذلك
لمضاهاته له **قوله** وما اقتضى اي دل **قوله** او عرضا لا يخلو في
هذا كون الفعل من حيث هو عرضا ايضا لان العرض هنا غير العرض
ثم والاقرب ادخاله ما دل على نظافة او دنس في العرض
لان تعريف الشارح والموضح يصدق عليه لانهما اشترطا في العرض
ان لا يكون حركة جسم ونحو نظف ودنس من حركات الجسم كما لا يخفى
بقي ان الحفيد قال يدخل في هذه العلامة بمعنى العرض افعال متعدية
اتفاقا كفهم وعلم فانه يصدق على كل منهما علامة المتعدي بان
يقال المسألة فهمتها فيتصل بها ضمير غير المصدر ويصدق عليه
علامة القاصر انتهى وقد يقال من شأن العلم والفهم ان يكونا
ثابتين **قوله** وعد لازما بحرف جر يفهم منه ان المجرور هو
المفعول وانه الذي في محل نصب وهو ما قاله الرضي انه التحقيق
ثم التعدية بحرف الجر لا يختص باللازم فان المتعدي يتعدى
بحرف الجر الى غير ما يتعدى اليه بنفسه وكلام المصنف يأباه
لان تعدية اللازم لا ينافي تعدية غيره على ان المتعدي بالنسبة
لما غير ما تعدى له بنفسه لازم واعلم ان الامور التي يتعدى

بها اللازم قال في المغني سبعة واقتصر بعضهم على حرف الجر والهمزة
والتضعيف قال الناصر اللقاني اقتصر ابن مالك في العقبة على حرف
الجر ومصنف هذا المختصر يعني تصريف العزي عليهما مطلقا
وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيره مما زاد على ذلك نقله
إلى استفعل كاستطعمت زيدا او فاعل نحو سايرته وفعل في باب
المغالبة فما وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي
اللازم بقاه على صورته والا فهو نقل آخر والمقصود بقاء معناه مسندا
إلى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته
كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد
وجلس زيد والا فهو نقل آخر بمعنى آخر والثالث اعتبر الموافقة
له في اصل معناه وحروفه الاصول تنبيهات الاول مثل
الزمخشري للتعدية بحرف الجر بقوله وغصبت عليه الضيعة
فكتب عليه ابن معزوز ليست على من حروف النقل التي تجري مجرى
الهمزة وتضعيف العين وانما ذاك الباء في بعض المواضع نحو خرجت
به انتهى وقال ابن الخباز حروف الجر كلها معدية ثم منها
ما ليس له معنى غير ذلك ومنها ما له مع ذلك معنى آخر وعلى هذا
ينبني كلام الزمخشري والناظم والقسم الاول هو حرف النقل وفيه
افادة معنى التصيير الثاني قال الحفيد كون اللازم يتعدى
بحرف الجر انما هو اذا كان اللازم مما يمكن ان يتعدى بحرف الجر اما اذا
كان لا يتعدى اصلا وراسا كحدث وعرض فانه لا يكون في حكمه ان
يتعدى بالجار قال الشهاب ويمكن ان يقال كل من حدث وعرض
يتعدى بان يقال حدث او عرض لي كذا ونحو ذلك والمراد بالتعدية
ما يشمل ذلك انتهى وفي الحواشي لابن هشام قال ابو الحسن علي
ابن علي بن خيارة في كتابه المسمى بالمقاصد السنية قوله الافعال
كلها متعدية تارة بحرف الجر وتارة بغير حرف جر ستنقض فان افعال
المطاوعة لا تتعدى بحال مثل كسرته فانكسر وانقتل وانفجر
لا يقال انك تقول انكسر بكذا لما مثل ابنه ونحو ذلك لانا نقول

ليس

ليس هذا مفعولا به انما هذا بيان لآلة الفعل لا لمن وقع به الفعل
فتنبهوا لهذا فانه من اغاليطه قوله فالنصب للمنجر لم يبين
ما الناصب وهو عند الكوفيين نفس اسقاط الجار وعند البصريين
نفس الفعل وان المحل المقدر ظاهر ومن قول الكوفيين ان نفس
اسقاط الخافض يقتضي النصب قوله فيما زيد قايما انه انما نصب
لان اصله ما زيد بقايم وان كان لا فعل هنا وافهم كلامه انه
لا يختص لا في الشعر نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع ومن ثم
كان خطا قول البقاعي والمسجد ان الاولى تعلقه بمحذوف اي
ويصدون عن المسجد وقيل عطف على الشهر قلت لم يسالوا
في تعظيم المسجد الحرام فليس سوالهم عنه وقيل على سبيل ويرده
ان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي قوله نقلا
نحو اعجلتم امر ربكم ولكن لا تواعدوهن سرا لاقعدن لهم
صراطك اي عن امره وعلى سر وعلى صراطك وقال الشاعر
اليت حب العراق ولولا الا سما لغضاني اي على حب وللغفي
على قال ابن هشام في الحواشي وليس منه شكرته ونصحته
لانه قد كثر استعمالهما له كثرة شكرت له ونصحت له بخلاف هذه المثل
انتهى وهو مبني على ان نصح وشكر لهما حالتان كما مر وفي دعوى
التساوي في الكثرة نظر لقول الجوهري انهما باللام افصح الدال
على انهما قد ونهما ليسا كذلك ويجاب بانه يقتضي انهما بدونه
فصيحان وذلك مستلزم لكثرة الاستعمال وان اختلفت الكثرة
هذا ومبني في التوضيح على ان نصحته وشكرته من اللازم وحذف
حرف الجر سماعا لكنه جائز في الكلام وليس يطرد كالحذف مع ان
وان وكي فقال الحفيد ان اراد بكونه قياسا انه يجوز حذف
حرف الجر معهما اي في تركيب سمع مع شخصه او لم يسمع فهو بعينه
في نصح وشكر وان اراد انه لا يجوز الحذف الا فيما سمع دون ما لم
يسمع ولو موافقا للمسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع ما ولو
فهذا بعينه في نصح وشكر هذا وقد علم مما قررناه ان قوله

نقلا راجع للحذف فقط والتقدير وان حذف نقلا فالنصب للمنجر
فصح قوله وفي ان الخ فان قسم الحذف لقسمين سماعي في غير ان وان
قد ذكره اولا وبين ان حكم المجرور بعد الحذف النصب وقياسي وذلك
مع ان وان وسكت عن الحكم في موضعهما بالنصب للخلاف فيه
كما ياتي ولبيس قوله نقلا قيدا في قوله فالنصب لان المفهوم منه ان
المنقول هو نصب المنجر وفيه محذوران الاول انه يصير المعنى
ان النصب مع حذف الحرف نقلي فيقتضي ان بقاه على الجر قياسي
الثاني انه لا يمكن ترتيب قوله وفي ان الخ عليه اذ يصير المعنى
ان النصب يطرد في ان وان ويبقى الحذف غير محكوم عليه لا باطراد
ولا بغيره تدبر **قوله** وفي ان وان يطرد داخل تحت قوله فالنصب
للمنجر وهو قول الخليل والكسائي وخالفهما تلميذاهما سيبويه والفرا
هذا نقل الناظم وتحقيق المقام يطلب من المغني اخر الباب الرابع
لكن لا باس بالتعرض هنا لشي وهو انه استدل لدعوى الجر بقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة • الي ولا دين بها انا طالب

واجيب باحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول اللام واعترض
بان الحمل على العطف على المحل اظهر واجيب بان القواعد
لا تثبت بالمحتملات قاله في المغني وفيه انه لا يلتفت للاحتمال
الغير الظاهر وقال ابن هشام في الحواشي لا يصح كونه عطفا على
الموضع لعدم وجود المحرز قلت هذا عند القايل به
لفظ لا موضع وانما منع من ظهوره البنا ونظيره ان يقال لا يعطف
على هولا في نحو ان هولا نوك لان الطالب للموضع مفقود ولا يخفى
سقوط هذا الاعتراض اذا قلنا الموضع نصب لا يجوز الجر عطفا
على الموضع لان الطالب مفقود والجر حق الموضع لا يستحق للفظ
لو كانت الكلمة معربة هذا ولا ينحصر الحذف المطرد فيما ذكر قال
في التسهيل فان ورد وكثر نقل وتبين علمه وان لم يكثر فتلا ولم
يقس عليه حتى الذي كثر قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك
فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ومن المقتصر فيه على السماع

توجه

توجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل وضرب فلان
الظهر والبطن فلا يقاس على هذه الاشيا وما اشبهها غيرها
انتهى وقال ابن هشام في الحواشي وكذا يطرد في مواضع
اخر احدها الظرف نحو اعتكفت في يوم الجمعة الثاني المفعول
له نحو جيتك لاكرامي لك والثالث كي المصدرية نحو جيتك لكي
تكرمني والرابع العامل المعلق عن الجملة نحو فلينظر ايها ازكى
طعاما يتسالون ايان يوم الدين ليت شعري هل قام زيد
والحذف في هذه واجب **تنبيه** ذكر في التسهيل في افعل
به في التعجب انه قد يحذف الباء منه ان كان المجرور ان وصلتها
وانشد في الشرح وقال

• وقال امير المسلمين تقدموا • واحبب الينا ان يكون المقدما •

وظاهر ان ذلك لا يجوز في ان ولا مزيد على كلامه هنا حيث سوى بين
بين ان وان مطلقا لان كلامه في حروف الجر المعدية والباهنا
زايدة لا معدية **قوله** مع امن لبس قد قدمنا في باب الفاعل
ان الناظم لا يفرق بين اللبس والاجمال وان كلامه هنا شاهد على
ذلك لدعوى لانه احترز بقوله مع امن لبس عن نحو رغبت ان
تفعل فلا بد فيه من التصريح بالحرف وان يقال عن ان تفعل او في ان
تفعل لجعل ذلك لبسا مع انه لا يحيا دهر منه شي ولا يشكل عليه
الحذف في قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان ذلك مما امن فيه
اللبس لوجود القرينة وانما اختلف العلما في المقدر للاختلاف
في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني
في شروط الحذف من الباب الخامس **قوله** والاصل سبق الخ ولذا
جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم قاله
الناظم في شرح التسهيل وقال ايضا والاصل ايضا في ترتيب
مفعولين احدهما يجر بنفسه والاخر بالحرف تقديم ما لا يجر على ما يجر نحو اخترت زيدا
الرجال فالاصل تقديم زيد ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا
يقال اخترت احدهم القوم **قوله** ويلزم الاصل لموجب عرى

اى وجد لخوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وهل يجوز تقديم
الثاني على الفعل او تقديمهما عليه او كون الثاني محصورا فيه فانه
ان قدم الاول لخوف اللبس فاته مراعاة الحصر وان عكس لمراعاة
الحصر حصل اللبس الا ان يقال لا بد مع مراعاة الحصر من القرينة
الرافعة للبس **قوله** وترك ذاك الاصل حتما قد يرى منه
كون الثاني ضميرا متصلا والاول ظاهرا نحو الدرهم اعطيته زيدا
كذا قالوا قال الحفيد ليس بلازم بل يجب اتصال الاول لانه امكن
فلا يعدل عنه الى الانفصال واما الثاني فانت بالخيار ان شئت
قدمته على الفعل وان شئت اخرته عن الاول ومنه في احد
التاويلات الذي اعطى كل شيء خلقه قال الزمخشري خلقه اول
مفعولي اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به او
ثانيهما على معنى اعطى كل شيء صورته وشكله الذي يطابق المنفعة
المنوطة به او على معنى اعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة
حيث جعل الحصان والحجرة زوجين والجمل والناقة والرجل
والمراة فلم يزاوج بين البعير وما لا يشاكله **تنبيه**
الاحكام المذكورة في الترتيب بين مفعولي اعطى جارية بين مفعولي
ظن وامرؤ اختار وذكر الشاطبي ان عذره في عدم التعرض
لمفعولي ظن ان اصلهما المبتدا والخبر وقد ذكر احكام ترتيبهما في
بابهما فاعادته تكرار وفي عدم التعرض لمفعولي امر لان الفعل
في حكم المتعدي لواحد لان الاصل الثاني الجر بحرف الجر فكان غير
داخل في ترتيب المفعولين **قوله** وحذف فضلة اجز المراد بالجواز
عدم الامتناع فيشمل الوجوب نحو ضربت ومضروبي زيد ولا فرق في
الفضلة بين ان تكون واحدة او اكثر وعبر بذلك لا بالمفعول
ليلا يقتضي انه يحذف مطلقا بل بشرط ان لا يقام مقام الفاعل
لا منع منه وعمل قال الشاطبي وقد يقال ان النايب مقام الفاعل
يخرج بقوله ان لم يضر والاقرب انه عبر بذلك ليكون حكما عاما في جميع
الفضلات لنحو حذفها وهي مفعول فيه قوله عليه الصلاة والسلام

نحن

نحن الاخرون السابقون كذا وقع في نسخ البخاري وفيها السابقون يوم
القيامة ومن حذف الحال قوله عليه الصلاة والسلام من كذب علي فليتبوا
مقعده من النار وفي بعضها متعمدا **تنبيه** قال الشاطبي
ظاهر قوله وحذف فضلة ان عدم ذكرها يسمى حذفا اصطلاحا سواء نويت
بها ثم حذفتها كضمير الربط او لم تات بها اصلا فلا يعتبر كون المفعول لم
يقصد ذكره ولا ترك ذكره او قصد ترك ذكره او قصد ذكره فمنع منه عارض
كل هذا طار على اصل الوضع الذي تطرقه النحوي فاما البياني فينظر
في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي اذ لا تنافي بينهما ولذا جمع
في التسهيل بين النظرين فقال وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل
او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم واما للمبالغة
بترك التقييد واما لبعض اسباب النيابة عن الفاعل فتامل كيف جمع
بين اعتقاد حذف المفعول واعتقاد التضمين لمعنى الفعل اللازم
او ما في معنى ذلك وفي علم اصول العربية شفاء العليل في امثال هذه
المسايل وكثيرا ما يخفى هذا الاصل على الشاذين في علم العربية
بل على من يدعي فيها التحقيق فلقد وقع في كتاب مغني اللبيب لابن
هشام هذا المشرقي المتاخر خلاف ما تقدم قال قد يظن ان الشيء
من باب الحذف وليس منه كقولهم حذف المفعول اختصارا وتمثيلهم
بنحو كلوا واشربوا ومن يسمع يخل والتحقيق انه تارة يتعلق الاعلا م
بمجرد وقوع الفعل فلا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا
يسمى محذوفا لان الفعل بهذا القصد كغير المتعدي وتارة يقصد
مع الفعل من اوقع به فيذكر ان فاذا لم يذكر المفعول فقيل محذوف نحو
ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يطلبه نحو وكلا وعد
الله الحسنى قال ابن غازي اما قوله لا ينوى اذ المنوي كالثابت
فوفاق لقوله في التسهيل او غير منوي واليه ترجع الاشارة من قوله
وذلك لتضمين الخ لا له وللمنوي معا فما بقي الا النزاع في تسميته محذوفا
فالنحاة يطلقون عليه اسم المحذوف ومن ثم جعله في التسهيل مورد
التقسيم وصاحب المغني يابى ذلك **اقول** قال ابن هشام في الحواشي

لا بعد من الحذف ما صار مهجورا لفظا وغيره موجود تقديرا نحو فاذا
افضتم من عرفات قال الزمخشري د نعتم بكثرة وهو من افاضة
الماء وهو صبه بكثرة واصله افضتم انفسكم فترك ذكر المفعول كما ترك
في دفعوا من موضع كذا وصبوا ويقال افاضوا في الحديث وهضبوا فيه
قوله ان لم يضر قال ابن هشام يجوز بضر بكسر الضاد من قولهم
ضاره يضيره ومنه قالوا لا ضير ويجوز ضم الضاد على ان الفعل
اجوف واوي وعلى انه ضعف ونقف عليه في القافية بالتخفيف مثل
قوله لا يدعي القوم انا نفروا لاوى في النسب وهذا من اقتصاره على
اشتراط عدم الضرر وانه لا يشترط الدليل وهو العلم بالمحذوف كالذي
بعد وبذلك صرح الاشموني حيث قال اوا فتصارا والفرق بين
هذا وما بعده ان الناصب عمده قال الشاطبي بعد ان ذكر نحو
ذلك وقد يشترط العلم في غير العمدة كما اشترطه في اشيا ذكرناها قبل
هذا وبعد هذا وفي غير ذلك بل القاعدة انه الجاري عند الناظم
والا فمذهب الجمهور جواز حذف المفعولين في باب ظن لغير دليل

التنازع في العمل

ويسمى ايضا باب الاعمال قوله ان عاملان الخ قال ابن هشام
فيه زيادة وحقه من فعل وشبهه فلا تنازع في حرفين فان قلت
فما تصنع بمثل فان لم تفعلوا قلت عامل الفعل لم لا ان
لا مور احدها ان اعمال يقتضي اعمال لم ولم يثبت الا في شاذة ولا
عكس لان لم والفعل يكون في محل جزم وان الثاني لم لا تقتضي الفعل
نفي له الطلب بخلاف ان نحو ان ما تقتضيان لا تقتضي الثالث ان لم
لا تدخل الا على الفعل نفي به اخص وان تدخل في اللفظ على الاسم
نحو وان احد الرابع ان لم لا تدخل الا على المضارع وان تدخل
على الماضي والمضارع ولم يفعل في تاويل الماضي فاذا جعلنا العمل للم
فقد اعطينا كلا ما هو له ولم يفت احد منهما شيا هو له ولا بين جامد من
وجوز الناظم التنازع في ما احسن واجمل زيدا على ان يعمل الثاني ونقص

وحقه

117

وحقه او ثلاثة ولا يقال فصاعدا كما قال هو وابن عصفور فانه
لم يسمع في اكثر من الثلاثة ولذا قال الجزولي في الاعمال ان يتقدم
عاملان او ثلاثة انتهى وسبقه الى ذلك ابو حيان وفيه نظر
فقد سمع في اكثر من ثلاثة كقوله

طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني * قعدت ولم ابغ الندا عند سايب *

قوله اقتضيا في اسم عمل اي اقتضى كل منهما عملا فيه ومثله
دخلنا على الامير فكسانا حلة اي دخل كل منا عليه فكساه حلة وهذا
معلوم مما ثبت من قواعدهم انه لا يتوارد عاملان على معمول واحد
وهذا اعم من ان يكون العمل الذي اقتضاه كل منهما موافقا للعمل
الذي اقتضاه الاخر او مخالفا له ثم شرط هذا الاقتضا امور
احدها الطلب المعنوي فخرج نحو كفاني ولم اطلب قليل من
المال الثاني صحة التوجه في الصناعة فخرج نحو ما احسن واجمل
زيدا الثالث ان يكون الثاني جي به لذاته لا للتقوية
غيره فخرج نحو اتاك اتاك اللاحقون الرابع اشتراك العاملين
بوجه ما اما بعاطف او عمل او بملابسة ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر
لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال
نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك ولينظر في نحو
هاوم اقروا كتابيه فقد يقال ان الثاني مسبب عن الاول
ولا يتقيد بكون الثاني معطوفا على الاول او معمولا له خلافا لابن
عصفور نحو جاوز هب زيد وجاني يضحك زيد لانهم جعلوا منه
بعكاظ يغشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وقوله ولم امدح لارضيه
بشعري لئيما ومن ثم امتنع ان يكون قليل من المال متنازع فيه
على ان يجعل لم اطلب عطفا على فلو ان وكذلك لا تقول جا اكرمته
زيد وفي المغني في بحث الاشيا التي تحتاج الى رابط من الباب الرابع
في الكلام على هذا البيت ما ينبغي مراجعته هذا وقال الدنوشري

في لسان الصناعة فوله ولم اطلب معناه ولم اسع وهو غير منتعد فلذلك لم يحفل به ولم يعمل الا الاول ولا ادري كيف خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز اعمال الاول **فوله** في اسم لا فرق فيه بين ان يكون الاسم ظاهرا او مضمرا خلافا لابن الحاجب ويبقى عليه غير سببي مرفوع فقد ذكر الناظم ان الاسم اذا كان سببيا مرفوعا امتنع التنازع وان كان سببيا منصوبا جاز فالاول نحو زيد قام وقعد اخوه واما اخوه مبتدا ثان لا متنازع فيه والثاني نحو زيد ضرب واكرم اخاه قال ابن هشام وافول يجوز في السببي المرفوع نحو زيد قام عنده وقعد لاجله اخوه ويمتنع السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه وزيد ضرب عمرو واكرم بكر اخاه وبه يعلم ان ما قاله في التوضيح تبع فيه الناظم وحاصل ما اشار اليه ان المدار على الرابط بالمبتدا لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب بقي ان الدماميني اعترض على الناظم في فوله في نحو زيد قام وقعد اخوه ليس من التنازع لانه يلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا بان الربط حاصل بالضمير لعوده على الاخ المضاف الى ضمير زيد وقد اكتفي بمثله في والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اي ازواجهم ومثله يقال في المنصوب في مثال ابن هشام وهو زيد ضربت واكرمت اخاه دغير مفرع له العامل كقوله

ما جاد رايا ولا اجدى محاولة • الا امرؤ لم يضع دينا ولا دنيا

وقوله

ما صاب قلبي واضناه وتيمه • الا كواعب من ذهل ابن شيبانا

وهما محمولان على الحذف نقد نص الناظم على ان نحو ما قام وقعد الا زيد من باب حذف المنفي العامل لا لان القرابين اللفظية تاويله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد لفظا واكتفي بفعله ودلالة النفي والاستثنا عليه وذلك لا يبني ولا يجمع ولا يونث وان كان الذي بعد الا كذلك ولو كان من التنازع لزمت مطابقة الضمير ولزم اعادة

ضمير

ضمير غيبة على حاضر في ما قام وقعد الا انا واخلا الفعل الملغي من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنة الا المعموله لفظا او معنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن الا معمول الملغي لا لفظا ولا معنى فيلزم بقاوه على النفي **تنبيهات** الاول قال ابن هشام ليس من التنازع

ولي وان صدت لمن وصادق • عليهما بما كانت الينا ازلت

خلافا للناظم استند له في شرح التسهيل على تنازع الاسمين واعمال الاول والذي غلطه قوله عليهما فظن ان هذا اضمار في الثاني وافول ليس هذا ضمير المتنازع فيه على تقدير ان يكون مثن ومصادف تنازعا ما كانت وليس كذلك انما هو معمول للاول لا غير والنحاة استدلوا به على جواز الفصل لو سلم بجواز اعمال الاول لان البيت من باب الاعمال البتة الثاني في النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول **قوله** فللواحد منهما العمل ويلزم على كل منهما مخالفة القياس اما على اعمال الاول فالفصل بجملة اجنبية قال احمد بن الخباز في شرح الجزولية لا يفصل العامل من معموله باجنبي نقول مررت بزيد وقد قام في الدار اليك فان علقته في مررت لم يجز لفصلك بين المعمول وبين عامله بالاجنبي ثم قال وقد نبذت العرب هذا الحكم وراظهرها في هذا الباب كقولك ضربني وضربته زيد انتني واما على اعمال الثاني فلانه يكون مضمر في الاول فبل ذكر المفسر الا ان هذا يتخلف في بعض المسايل وله نظاير اذا اتفق وذلك لا انفكاك منه ولا نظير له وانما جاز لانه لما كان كل من الاسمين يتعلق به صاحبه وكان فعله مع فعله صارت الجملتان كالجملة الواحدة فحسن الفصل لذلك **قوله** والثاني اولى الخ اي واعمال الثاني اولى من اعمال الاول ولولا هذا التقدير لم يصح قوله عكسا فانه انما يكون بين شيئين وعلم منه انهم اتفقوا

تنبيه

على جواز الوجهين بالاتفاق دليل على بطلان قول عيسى فيما حكى عنه
ابن سلام في طبقات الشعرا له انه كان يلحن النابغة في قوله في
انيابها السم ناقع ويقول لا يجوز الغا الظرف مقدما لان الاهتمام
به بيانا فضل نقد به مليغ ومذا مع ان التنازع يكون في اكثر الامور
بين الفعلين وهو اقوى العوامل واما الظرف فعامل ضعيف ورد
عليه بقوله وعندي البرسكنون وقول الله تعالى ولم يكن له كفوا
احد فالغى له مع تقدمه يختار اعمال الثاني ولو كان اضعف في العمل
بدليل استدلال الفارسي على اعمال المصدر المحلي بال بقوله
لحقت فلم انكل عن الضرب مسمعا وقول لبيد العنج في فارادت
تجارتهم ابا قدامه انه اعمل المصدر المجموع ولم يجعل ذلك على ان
العامل انما هو لحقت وزادت قال ابن هشام خطر بالي وقت انه
يترجح اعمال الاول في نحو كان قائما زيد لانه فعل فهو احق بالاعمال
وقوي ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون ولما وقفت على قول ابي خراش الهذلي بلى انها تعفو
الكلوم وانما يوكل بالادنى وان جل ما يمضي رجعت عن ذلك فانظر
هذا الماخذ ما الطفه وهذا البيت ما احسن طباقه لمسالتنا
انتهى **قوله** والتزم ما التزما **قال** الشهاب اي ما التزمه
العرب او النحاة من احكام الضمير وقد يقال لا حاجة اليه مع قوله
في ضميرهما تنازعاه انتهى **وقال** ابن هشام قوله والتزم ما
التزما اي من المطابقة **فان قلت** فقد اجاز س ضربني وضربت
قومك فهذا اما على الحذف وهو لا يرى به كما يراه الكسائي وانما
على اضمار غير المطابق وهو مخالف لما قال الناظم هنا **قلت**
هو على الثاني وس قد اعترف بان ذلك قبيح فقال وهو قبيح ان يجعل
اللفظ على الواحد كما يقال هو اجمل الفتيان واحسنه واكرم بنيه
واسلمه وكانك قلت ضربني من ثم وضربت قومك قال ولا بد
من هذا لانه لا يخلو الفعل من مرفوع وترك ذلك اجود واحسن
للبيان الذي يجي به فاضمرن وهو ردي في القياس يدخل فيه

ان

١١٩

ان تقول صمت واعتكفت يوم الخميس وفي ثبت واطرقت اجلالا لك
اذا اعملت الاول ايضا لمت واطرقت له اجلالا لك فتذكر حرف
الجر مع الضمير وانك تقول ضربت واكرمت زيدا ولا يجوز ضربت
اياه بالفصل ومما يدخل تحته انك تقول شتان وسرعان زيدا
والزيدان او الزيدون على كلامي لا اعمالين لان اسما الافعال لا
يتصل بها الضماير كما يتصل بالافعال **قوله** ولا تجي مع اول
الخ اشتراط انه يجي معه بضمير الرفع وهو كذلك عند البصريين
والكوفيون يمنعون الاضمار قبل الذكر مطلقا فلا يجيزون ضربوني
وضربت قومك ولا ينافي هذا ما تقدم من ان الفريقين متفقان
على جواز اعمال الاول والثاني وانما اختلفوا في الترجيح واذا منع
الكوفيون اعمال الثاني اذا طلب الاول مرفوعا لا يكون الاختلاف
في الترجيح الا مع طلب الاول منصوبا لانهم انما منعوه اذا اضمر
المرفوع في الاول واجاز الكسائي اعمال الثاني بشرط حذف الاول
واجاز الفرا اعماله بشرط تاخر الاول وانه يجا مع الثاني بالضمير
مطلقا لان المنصوب وان كان فضلة الا ان في حذفه تهيئة العامل
للعمل والقطع عنه وقوله بعكاظ يغشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
ضرورة **فان قيل** يلزم على اعمال الثاني وحذف معمول
الاول التهيئة والقطع فهلا فروا منه **اجيب** بان ذلك
عارضه لزوم الاضمار قبل الذكر او بقاء اعمال العامل الاخر في
المذكور رافع لتهيئة هذا فتامله **قوله** بل حذفه الزم ان يكن
غير خبر يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا اولا في باب
ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع
الحذف ولزوم التاخير ولا فرق في الخبر بين كونه خبر الحسب
او كان لان خبر كان لا يحذف ايضا ثم محل حذف غير الحذف ما لم
يوقع في لبس والا امتنع الحذف ووجب اضمار المعمول موخرا نحو
استغثت واستغاث علي زيد به وبهذا يعلم ان المصـ لو قال
واحذفه لا ان خيف لبس او يرى كعمدة فجي به موخرا

لو في المقام حقه قال ابن هشام ومفهوم اخر البيت انه لا يحذف في نحو
احسن واجمل بزيد وليس كذلك بل متى جوزنا الاعمال فالقياس
ان يجوز حذف متعلق الاول وان كان عمدة وهنا امور الاول جوز
قوم اظهار الضمير الفضلة اختيارا وعليه ابن مالك كما في الغا الثاني
ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه
ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ومقتضيه تجويز
اضماره مقدما تجويز اضماره موخرا بالاولى وقد يقال قياس جواز
الاظهار في باب ظن جواز الاظهار في غيره ايضا فلينا مل الثاني
كلام التسهيل يفيد جواز اضماره مقدما اذا كان خبرا لانه جوز الاضمار
مقدما في غير باب ظن ويلزم منه جوازه في باب ظن بالاولى وفي التوضيح
وغيره اختيار جواز حذفه لانه حذف لدليل وهو جائز في الخبر . ن
الثالث قال في التصريح شرط الحذف ان يكون المحذوف مثل
المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو
علمت وعلمني الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه متقدما او متاخرا
ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان انتهى قال الشهاب
قوله فلا بد ان تقول الخ يخالفه ما سياتي من انه اذا كان الضمير
لغير ما يطابق المفسر يجب الاظهار وانظر على ما صححه في التوضيح
هل يشكل بان فيه التثنية والقطع بالنسبة لاحد المعمولين او يقال
لا اثر لذلك انتهى واقول الظاهر انه لا اشكال لان معنى التثنية
والقطع كما يتبادر من كلامهم ان يتنازع فعلان قاصر ومتعد
ويذكر القاصر ثم المتعدي ولا يشتغل للتعدي بالعمل في ضمير الاسم
المتنازع فيه ثم يذكر ذلك الاسم تعدي المتعدي مرفوعا وظاهر
ان ذلك لا يجي هنا الرابع قال الشهاب الذي تحرر من كلام المع
انه يوجب الاحتراز عن اللبس وهو ان يتبادر خلاف المراد دون
الاجمال وهو ان لا يتبادر المراد ولا خلافه حينئذ فوجه اللبس
في نحو استغنيت واستغنى عني زيد هو ان المتبادر من استغنيت
استغنيت عن زيد بقرينة معمول الفعل الثاني مع ان المراد استغنيت

بزيد

بزيد اما لو اريد استغنيت عن زيد فينبغي جواز الحذف اذ لا لبس
اذ الذي يتبادر حينئذ هو المراد فقول الاشموني تعليلا للبس في
المثال المذكور لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستغنى به
او عليه فيه نظر اذ هذا انما يناسب الاجمال والمصنف لا يحترز عنه
انتهى واقول قد اسلفنا ان المص لا يفرق بينهما فكلام الاشموني
موافق له فتذكر الخامس قال الشاطبي جا بالمضارع وهو يكون
في الموضعين بعد ان مع حذف جوابها وهو ضرورة السادس
قال ابن هشام فان قيل قوله بل استغنى راك بالنسبة الى قوله حذفه
البيت لا بالنسبة الى قوله واخرنه قلت بل بالنسبة
اليهما لانك في مسالة التاخير لم تات به معه بل بعده وبعد العامل
الثاني ومعموله وهو لم يقل لا تجي اولا او لا تجي لاول فقد اهملا بل تجي به
السابع اقتضى كلامه انه اذا اعمل الثاني يضمر المفعول الاول
للاول موخرا اذا كان خبرا نحو ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند
اياها وقد يقال كيف يجوز هذا في المفعول الاول وهو مود الى
الفصل مع التمكن من الوصل ويجاب بمنع التمكن المذكور
لحصول الفصل لان الغرض ان التاخير هنا عن الثاني واجب فهو نظير
ما ضرب زيد الا انا او انما ضرب زيدا انا او انما قام انا او ما قام الا انا
وبه يجاب عن القرافي في تجويزه ضربني وضربت زيدا اياه فقد يعترض
بانه لو صح لصح ضربه زيد انا لانك اذا فصلت بينهما استحال الوصل
ويجاب بان هذا فصل جائز لغير غرض وما ذكرناه فصل
واجب لغرض الثامن قال ابن هشام سال بعض اصحابنا في التنازع ٤
في ظننت زيدا وظنني قائما لان قائما اما فيه ضمير الاول او الثاني
وعلى كل منهما فالذي ليس فيه ضميره لا يطلبه فقلت الطلب انما هو
قبل الاضمار في قائم وهو اذ ذاك صالح لكل منهما وبعد ان يعطى
لاحدهما فانه يتحمل ضميره فقال فانك تجوز ان يكون من التنازع
ضرب زيد واعطى عمرو غلامه فقلت هذا لا يلزم لان المعمول متصل
بضمير ملفوظ به عائد ولا محالة على احدهما ومع ذلك فيستحيل

طلب الاخر له وقد يقال بالجواز قبل ان يبحث في مرجع الضمير ويكون
صلاحيته لكل منهما مبيحة لذلك ثم بعد الاعمال يعين الضمير لاحدهما
وح يتجه التنازع في قايم بعد الاضمار فتامله قوله واظهر ان
يكن الخ قال ابن هشام وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا كالحال
قال ابن معط في شرح الجزولية ونقول ان تزرني الفلك راكبا فاعملت
الاول قلت ان تزرني الفلك في هذه الحالة راكبا اي ان تزرني راكبا
الفلك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة
لفظ الحال كالاول انتهى وكذا مبني على وقوع التنازع في الحال
ومر عن النهاية ما يخالفه قوله نحو اظن ويظنان اخا الخ قال
الشهاب مثله على اعمال الاول ولو اعمل الثاني لقيل اظن ويظنني
زيد وعمرو اخا اياهما اخوين انتهى قوله لما ذكر ابن غازي ما في
شرح المرادي من المخالفة لانه جعل المثال لاعمال الثاني كما هو مختار
الناظم لكنه قرره على ما يقتضي اعمال الاول حيث قال فلو اضمر
فان جعل مطابقا للمفسر وهو ثان فقيل اياهما فيلزم الاخبار بمثنى عن
مفرد وان جعل مطابقا لصاحبه قيل اياه فيلزم عود ضمير مفرد
على مثنى وكلاهما غير جايز فتعين الاظهار وانه اصلح في بعض
النسخ هكذا فان اضمر فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي
يظنان او لصاحبه وهو اول مفعولي اظن فان جعل مطابقا للمفسر
وهو ثاني مفعولي يظنان او لصاحبه وهو اول مفعولي اظن فافرد
فقيل اياه فيلزم الاخبار بمفرد عن مثنى وان جعل مطابقا لصاحبه
قيل اياهما فيلزم عود الضمير المثنى على مفرد قال و... ان
المسالة لما اخرجها الاظهار من التنازع صارت قابلة للامرين
واما ما استدل به شيخ شيوخنا ابو زيد المكودي من ان اعمال
يظنان في الضمير المثنى يعين انه هو المهمل فهو مبني على ان العاملين
اذا توجها الى اسمين فتنازعا في كل واحد منهما لم يجز تخالفهما اعمالا
واهمالا فان سلم ذلك تم دليله والا فلا هـ وقال في التوضيح
والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه

لكونه

لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد انتهى واجيب بان المتنازع
فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قال في التصريح
وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم انتهى ويجاب بمنع انه
لزم ان التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمفرد والمثنى
لا ابهام فيه بل هو امر معلوم وايضا فان المتكلم لما قصد ان ياتي
بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما
ان يعطاه مكيفا بالصفة المناسبة له

المفعول المطلق

اختلف في وجه تسميته كذلك فقيل لانه يطلق عليه لفظ مفعول
ولا يقيد بحرف جر بخلاف غيره فانه لا بد من تقييده بالجار كقولك
به وله وفيه ومعه وقيل بل لكونه يصل العامل اليه لا بحرف جر
لا لفظا ولا تقديرا فان قيل المفعول به كذلك قلنا قد
يقيد بالحرف كمررت به ولبس كالمصدر الذي يصل اليه بنفسه
ابدا وكلا القولين حسن فان قيل فلاي شي قيل للمصدر مفعول
ولم يقيد بشي فالجواب لانه الشي الذي فعل حقيقة بخلاف
غيره فانه ليس مفعولا للفاعل وفيه نظر في المفعول لاجله في نحو
قمت اجلالا واكراما لك والمفعول به في نحو بعثت ثيابي قوله
المصدر اسم ما سوى الزمان الخ يعني ان المصدر اسم دال على
الحدث اي المعنى القايم بالغير لان مدلولي الفعل الحدث والزمان
والمراد مدلولان المتضمنان وبقي مدلول ثالث وهو النسبة وعلى
الجميع يدل الفعل مطابقة وفي كلام الناظم نظر بل لضرورة الوزن
ونظيره بيت الكتاب اما الرحيل فدون بعد غد واصله اما الرحيل
فبعد وقيد الدلالة في التسهيل بكونها اصلية لاخراج اسم المصدر
وانما يتجه كون دلالته بغيرها لاصالة اذا قيل انها حصلت بواسطة
دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد صرح بذلك ابن يعيش
وغيره لكن قال الش في باب اعمال المصدر ما نصه اعلم ان اسم

المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب او القايم به كالعلم وينقسم
الى مصدر واسم مصدر الخ وهو صريح في ان اسم المصدر اسم للمعنى
لا للفظ المصدر وهو مقتضى زيادة التوضيح في تعريف المصدر
لاخراجه الجاري على الفعل المشعر بدخوله في قوله اولا اسم الحدث
فان قلت لم ذكر الناظم ما يطابق الترجمة ومن اين يستفاد
من كلامه ان المفعول المطلق اي شي قلت من قوله المصدر
الخ بمعونة السياق لان هذا القول بعد الترجمة مشعر بان المفعول
المطلق هو المصدر المنصوب بمثله الخ فان قلت السياق
لا يدل على اعتبار النصب فيه بل على الاعم قلت النصب
مفهوم من ذكر المفعول لظهور ان حكمه النصب فان قلت
قد يكون مرفوعا اذا ناب عن الفاعل قلت قد علم من
باب نايب الفاعل ان المفعولية المقتضية للنصب لا تنافي الرفع
بالنيابة عن الفاعل تنبيهات الاول قال الشاطبي
دلالة الفعل على المعنى الواقع من الفاعل او القايم به وهو المصدر
بحروفه ودلالته على الزمان بصيغته ويرد عليه ان الفعل
لا يدل عليهما بالمطابقة ولا التضمن ولا الالتزام فان قام موضوع
للقيام الواقع في الزمان الماضي وعلى مجموع ذلك دل بالمطابقة
ولم يدل قط بالمطابقة على الزمان وحده ولا على معنى القيام وحده
اذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة لكل واحد من المعنيين بخصوصه
وايضا فليس الفعل يدل على احد المعنيين بالتضمن لان دلالة
اللفظ على جزء مسماه مشروطة بان يكون نسبته وذلك الجزء الى جميع
اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحدة من الخمستين
فان نسبتها الى كل واحدة منهما على حد واحد لا يختلف بحسب الوضع
وليس كذلك قام فان دلالته على الزمان بالصيغة ودلالته على
القيام بالحروف وقد تباينت جهتا الدلالة ولذلك قال شيخنا
الامام ابو عبد الله الشريف ان دلالة الفعل من جهة هيئته على
الزمان مطابقة وعلى المعنى الواقع من الفاعل التزام ودلالته
من

من جهة حروفه على عكس القضية فان دلالة التضمن منتفية
ههنا لم يدل به الفعل على المصدر ولا على الزمان وايضا فليس
الفعل يدل على احد المعنيين بالالتزام لان دلالة الالتزام هي
دلالة اللفظ على ما خرج عنه والزمان والمصدر لم يخرجا عنه واذا لم
يدل على واحد منهما بواحدة من الدلالات الثلاث لم يصح كلام الناظم
وانما الذي يصح في دلالة الفعل انه يدل على معنى مقترن بزمان
معين لان الفعل مجموع الحروف والصيغة والمجموع دل على المجموع
واذا اخذ واحد من الامرين لم يتحقق ان الفعل دال عليه بخصوصه
فثبت ان هذا التعريف غير محرر ويجاب بانه انما اراد
ما تقدم من ان الفعل في اصل وضعه دال على معنى مقترن بزمان
محصل ولا يلزمه ان يتنازل لهذا التفصيل المقرر وانما قال
اسم كذا ولم يقل المصدر ما سوى الزمان من كذا لان لفظ المصدر
انما يطلق على اسم المعنى الواقع من الفاعل او القايم به لا على نفس
ذلك المعنى ولذا قال س واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ
احداث الاسما ولم يقل اخذت من احداث الاسما فلو اسقط اسم
لكان قد عرف بالمعنى فيكون نفس المعنى هو المصدر وذلك في الاصطلاح ح
غير صحيح وهذا التعريف رسمي على عادة النحويين في اعتمادهم على
ذلك بناء على ان الحد الحقيقي في الامور الوضعية كالمتعذر انتهى وقوله
بناء على ان الحد الحقيقي الخ محل نظر فان المقرر في المنطق ان تعريف
الحقايق الوضعية بالحد سهل لسهولة تمييز ذاتياتها من عرضياتها
وانما يعسر ذلك التمييز في الماهيات الحقيقية ثم ان اشكال
دلالة الفعل على الزمان ومثله الحدث ذكره الشهاب القرافي في كتابه
المسمى بالخصايص وهو كتاب نفيس اودعه على صغر حجمه تحقيقات
كثيرة واشكالات نحوية كثيرة وقرر بنحو ما ذكر الشاطبي
وزاد ان الصيغة التي هي كيفية الحروف ليست لفظا اولا وامكن
ان يقال كيفية اللفظ ليست بلفظ لان الشي لا يكون كيفية لنفسه
فلا تكون هذه الدلالة مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما لان هذه

الثلاثة من خصائص الالفاظ وامكن ان يقال الحق التفصيل بين
ان تكون الصيغة حركات مخصوصة فتكون لفظا لانها مسموعة
فان الفرق بين صيغة المصدر الذي هو الضرب وصيغة الماضي
التي هي ضرب انما هو حركة الرا فتكون لفظا لانها مسموعة او يكون
الصيغة امما لغة اخرى بتقديم او تاخير او حذف كقام وقيام
فان الالف الساكنة تقدمت عند القاف وسقطت اليا والتقديم
والتاخير والحذف اضافات غير مسموعة فلا تكون دلالتها من
دلالات الالفاظ الثاني قال ابن هشام كون الفعل يدل على
الزمان قول الجمهور ونازع في ذلك ابن الطراوة ولم ار من افصح
عن مذهبه وهو عندي متجه وبيانه ان الفعل انما وضع لافادة
الحدث كما ان المصدر كذلك الا ان بين الحدثين فرقا به امتاز كل
من النوعين عن الاخر فحدث المصدر مطلق وحدث الفعل مقيد فمعنى
قام زيد او وجد زيد قياما سابقا على زمن الاخبار والمخبر بهذا
لا يلزم ان يكون ذلك القيام في الزمن الماضي لان افعال هذا
الفاعل المعين لا يقع الا في زمان ومعنى ثم او وجد قياما موصوفا
بالتاخر عن زمن التكلم والمخبر بهذا ان يكون ايقاعه في زمن
والذي يدل على صحة هذا قولهم خلق الله الزمان فمعناه اوجد
الله خلق الزمان ايجادا سابقا على زمن هذا الاخبار ولا يلزم من
هذا ان يكون الايجاد في زمان لان افعاله سبحانه لا تتوقف على
زمان كما ان ذاته المقدسة كذلك واما على قول الجماعة فيشكل
لان المعنى عندهم اوجد الله خلق الزمان في زمن ماض وهذا
ظاهر الاستحالة لادائه الى كون الشي ظرفا لنفسه الثالث
اورد ابو حيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالعكس ويجاب
بان ما لم يوضع يقدر قوله بمثله اي بمصدر مثله في اللفظ
والمعنى بحذف الموصوف او المراد بمثله في المصدرية مع اتحاد
اللفظ والمعنى بدليل او فعل او وصف واما المجيي انابك تصديقا
فمن باب النيابة وسياتي قوله او فعل اي مثله وقعدت

جلوسا

جلوسا وفرحت جذلا من النيابة وقوله او وصف كذلك ولكل من
العوامل الثلاثة شرط فشرط المصدر ارادة الحدوث ولهذا قدر
الناصب في فاذا له صوت صوت حمار فلا منافاة بين قوله مثله
وما ياتي وشرط الفعل ان لا يكونا نقصا خلافا للسيرافي ولا تعجبيا
ولا ملغى عن العمل وشرط الوصف ان لا يكون للتفضيل قال ابن
هشام ولم تدخل الصفة المشبهة في الوصف ظاهر اللفظ دخولها
وقال في موضع اخر او صفة مشبهة كقوله
وارانى طربا في اثرهم طرب الواله او كالمختبل
وهو للنابغة الجعدي انتهى لكن اورد الشاطبي افعل التفضيل والصفة
المشبهة على الناظم وذكر انه لا يجد جوابا عن ورودها ثم قال
الا ان يقال الا انه قد ثبت في ابواب الصفة المشبهة وافعل
التفضيل قصور عملها عن عمل الافعال وان عمل الصفة المشبهة
مقصور على السببي وان افعل التفضيل انما يعمل في الضمير المرفوع
وفي الظاهر في موضع واحد انتهى وافهم كلام الناظم انه لا ينتصب
بغير ذلك وقال ثعلب في انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق
عامله الخبر وليس بشي وذكر الناظم انه قد ينصب بحرف الندا
لنيابته عن الفعل كقوله
يا هند دعوة صب هايم دنف وقول المجنون
فامن قلبي حبها وطلابها فيا آل ليلى دعوة كيرا ضيع
قال ابن هشام والذي عندي ان ذلك مصدر موكد لنفسه
قوله وكونه اصلا لهذين انتخب هذه مسالة كثر فيها النزاع بين
اهل المصريين والاحتجاج بما لا ينبغي التطويل به الا ان هذا شيا
لا باس بالتعرض له وهو ان ابن الانباري ذكر في كتاب جدل
الاعراب ان الاعتراض على المتن من اوجه احدها ان يشاركه
في الدليل مثلا ان يقول البصري الدليل على ان المصدر اصل
للفعل انه سمي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه
الابل فلو لم يصدر عنه الفعل لما سمي مصدرا فيقول له الكوفي هذا

حجة لنا في ان الفعل اصل للمصدر فانه انما سمي مصدرا لانه يصدر
عن الفعل كما يقال مركب فاره ومشرب عذب اي مركوب فاره ومشروب
عذب انتهى وايضاحه ان المصدر سمي مصدرا لان الفعل يصدر
عنه بالاشتقاق فهو اسم مكان كقوله
واخرى اصادي النفس عنها وانها لمورد حزم ان فعلت ومصدر
اي مدفع وسمي صدر الانسان صدرا لان الامور تصدر عنه
وقالوا هذا يعرفه الصادر والوارد ومن غلطهم غالط او سمي مصدرا
لانه صادر لفظا عن الفعل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وانما صح
الوجهان لان الفعل الثلاثي اذا كان مضارعه على يفعل كيدخل
او يفعل كيذهب استوى في مصدره وزمانه ومكانه مفعل
بالفتح وكذا ما اعتلت لامه واما المكسور العين الصحيح اللام
فمصدره مفتوحة عينه واسما زمانه ومكانه مكسورة عينهما
قوله توكيدا اي مجرد توكيد والا فالنوعي والعددي يفيد
ان التوكيد ايضا وانما اقتصر فيهما على غير التوكيد لان الغالب
عند افادة النوع او العدد كون المقصود مجرد بيانهما هذا
وقال الدماميني وكثيرا ما يقولون اي في المؤكد انه لتاكيد
الفعل وهو في الحقيقة لتاكيد مصدر ذلك الفعل لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا ضربا وظهر انه
تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما
الفعل وقال بعد ذلك تذنيب انه من قبيل التاكيد اللفظي
وبه صرح ابن جني وقال الابدي ليس من اللفظي بل انما يجي به
البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة انتهى وفي الحواشي
لابن هشام معنى التاكيد تقوية العامل وظاهر كلامه ان نحو
ضربت ضربا لا يفيد الا التاكيد قال الشمني وقال قوم ان
هذا الذي يذكر مؤكدا يذكر للفرق بين الحقيقة والمجاز فانك
تقول ضرب الامير اللص اذا امر بضربه ولم يباشره فاذا
قلت ضربا علم انه باشر ضربه بنفسه واقول

انما

١٢٤

انما يعلم ذلك من قولك نفسه وانما يفيد هذا المصدر ان المراد
بالضرب حقيقته لا الاهانة ونحوها وقد تلخص ان فيه اقوالا لا
لمجرد التاكيد لتاكيد الحدث ورفع المجاز عنه لتاكيد النسبة الى
الفاعل ورفع المجاز عنه وبهذه المقالة قال جماعة في وكلم الله
موسى تكليما منهم ابن عصفور في شرح الصغير واعلم ان من قال
انه التاكيد ولم يزد على ذلك كالمصنف قد يقول برفع المجاز كما
يقولون في جاء زيد نفسه انه تاكيد وهو لرفع المجاز وقد لا يقول
به بل يريد انه لمجرد التقوية كما تقول قوم ولكن قد صرح المص
بان التوكيد للتقوية وتقرير المعنى فوجب ان يكون يعني قوله
توكيدا انه يكون معنويا ومقررا المعنى عامله كما صرح به فان قلت
ظاهر كلامه الحصر في الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا
زيدا فانا لا نجد فرقا بينه وبين اضرب زيدا وذاك لا تاكيد
فيه قلت المصدر في الاصل موكد فانه مجامع لعامله
في الاصل وبهذا باين اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك
بعد وضعه موضع الفعل فافهم وانما يفسر هنا معناه من حيث
هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل
لخروج ذلك عن حقيقته قوله او نوعا وهو ثلاثة انواع
الموصوف والمضاف وذو ال العهدية قوله يبين اي المفعول
المطلق بخلاف الضمير في قوله بمثله فانه للمصدر قوله او عدد
وهو ثلاثة اشيا الموضوع للوحدة كفعلة كان كضربة او غيرها
كانطلاقة وتثنيتها وجمعها فان قيل يخرج الاول نحو سار
الجمزى وقعد القرفصا ومن الثاني نحو ضربته سوطا قلت
كلاهما من باب النائب عن المصدر وكلامنا الان في الاصل وقال
ابن هشام في الحواشي المختص نقيض المبهم ويعبر عنه ايضا بالموقت
وهو نوعان عددي ونوعي قال ابن معط والنوعي اما نكرة
موصوفة او معرف باللام او ورد عليه قبيل او مضاف نحو ضربته

ضرب زيد واجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل
ان يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب زيد ثم
حذف الموصوف ثم المضاف واجيب بان هذا موجود
في ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما
يوقع مثاله واجاب الجوجري بان ذلك يوجب اشتراط
كونه موصوفا لان ذا اللام الجنسية لا ينتصب على المصدر الا
اذا وصف لفظا نحو ضربته الضرب الشديد او تقديرا كضربت
الضرب اي الكامل المستحق ان يسمى ضربا على حد قولهم زيد هو
الرجل اي الكامل في الرجولية قوله وقد ينوب عنه ما عليه
دل كجد الحاصل ما ذكره الشارح عشرة اقسام للنيابة قال ابن
هشام اثنان نائبان عن المؤكد وهما الضمير والاشارة واثنان
نائبان عن العددي الفاظ العدد واسماء الالات والباقي عن النوعي
قال فان قلت كيف كان اسم الالة نائبا عن العدد
قلت لان اصله ضربته ضربة بسوط فحذف ضربة واقيم
سوط مقامه ثم اعطي اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه
فتقول سوطين واسواطا مع انك لو صرحت بالمصدر لم يكن اسم
الالة الا واحدا فثبت انه انما ناب عن العددي وخرج عن العشرة
امور الاول انه والفعل في قول الاخفش والزمخشري ن
الثاني اسم الزمان مثل ليلة ارمدا الثالث لفظة
في نحو ولا تضرونه شيئا بناء على ان مرادنا بقولنا كل وقوله بعض
اللفظتان بخصوصهما الرابع ما الاستفهامية كقوله
ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما لا يرقدان ولا بوسا لمن رقدا
الخامس ما الشرطية كقول جرير
نعب الغراب فقلت بين عاجل ماشئت اذ طعنوا لبين فانعب
السادس المضاف اليه كقوله حتى اذا اصطفوا لنا جدارا
اي اصطفافا جدار تنبيهات الاول قال ابن هشام

بحثت

بحثت مع شخص في قوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهم فقلت ن
الفحشاء على اسقاط الخافض اي بالفحشاء فقال لا انما هي نصب على
المصدر النوعي مثل رجع القهقرى وهذا فاسد لان الفحشاء
اعم من النطق والنوع لا يكون اعم من الجنس وامتحان ذلك انك
لو قلت كل قهقرى رجوع كما تقول كل انسان حيوان لم يصح وبهذا
رد على من قال في تمت اجلالا لك اي اجلالا مصدر نوعي فانه لا يصح
كل اجلال اقبال الثاني من جملة ما دل الضمير ومنه المثال المشهور
المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس اياه انا فالمعلم مبتدا والمعلمه
عطف والهاء مفعوله الاول وزيد فاعل وعمرا وخير الناس مفعولان
ثان وثالث واياه ضمير المصدر وانا خبر المبتدا كما تقول القائم
والواضع يده على راسه انا وهذا من تنازع الفعلين واعمال
الثاني والاصل اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس فحذف المفاعيل
الثلاث من الاول استغناء عنها ثم اخبر عن ضمير المتكلم الذي
هو فاعل ومفعول بالالف واللام فصار هكذا قاله الاسفرايني
قال ابن هشام والمعلمة لا اخبار فيه ولكنه اخبر عن ضمير
الفاعل الذي بالفعل الثاني على انسفه فصاغه وصفا وجعل موصوله
ال وقلب الضمير الحاضر غائبا ليعود على الموصول وزيد فاعل به
كما كان وانما اخبر عن المتعاطفين معا لانهما الذات واحدة وانما
المتعدد في الحقيقة الصلة لا الموصول فكانه قيل الذي اعلم
واعلم او واعلمه زيد انا وانما امتنع نحو زيد وعمرو منطلق لانهما
لذاتين مختلفين الثالث من نيابة ضمير المصدر قوله
صلى الله عليه وسلم اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما
احييتنا واجعله الوارث منا فان الاقرب في الضمير في واجعله ان
يكون ضمير المصدر فهو منصوب على المفعولية المطلقة اي اجعل
الوارث من عشيرتنا ونسلنا لا خارجا عنا جعلا فالوارث بمعنى الباقي
هو المفعول الاول ومنا هو الثاني والمعنى مقتبس من قوله
تعالى واجعل لي من لدنك وليا يرثني وقيل الضمير للابصار واعرض

بعدم المطابقة بينه وبين المرجوع اليه لانه واحد مذكر والمرجوع
اليه جمع واجيب بجوازه لك عندامن اللبس كقوله
تعالى فان كانت واحدة مع تقدم ذكر فان كن نسا وبان لفظ افعال
بينا به المفرد ولذا وصف المفرد به كقولهم برقة اعشار وثوب
اسمال ونطفة امشاج وقبل التكسير كا تعبيره في انعام والتصغير
كانيعام وعاد الضمير المفرد اليه في قوله تعالى وان لكم في الانعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه واعترض ايضا بانه اذا جعل
الضمير للابصار يكون الوارث مفعولا ثانيا ويلزم ان تكون الابصار
وارثه ولا يستقيم هذا في الظاهر فلابد من تاويل الوراثة
بالملازمة وفيه ما ياتي من استفادة الملازمة من متعنا وبانه
لاوجه لتخصيص الابصار بارجاع الضمير اليها مع ذكر الاسماع والقوة
وقيل الضمير يعود لما ذكر من الاعضا والمراد بالوراثة الملازمة
اي اجعلها لازمة عند الموت لزوم الوارث واعترض بان الملازمة
مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم متعنا والحمل على التكرير
مع ظهور معنى لا تكرير فيه وهو جعل الضمير للمصدر ضعيف والى هذا
اشار في لب اللباب بقوله في باب المفعول المطلق وقد يضمر نحو واجعله
الوارث منا ولا يجوز جعل الضمير للابصار لعدم المطابقة وبعد
الوراثة فيهما والقول بعوده الى المذكور على ان المراد به الملازمة
ضعيف لحصوله من متعنا انتهى وكانه سكت عن تاويل الوراثة
بالملازمة على القول الثاني وعن رد ذلك التاويل اكتفا بما اشار
اليه في القول الثالث وقال ابن فلاح في المغني يحتمل عود الضمير
ثلاثة اوجه احدها العود الى مصدر متعنا اي واجعل التمتع
بهذه الاعضا باستعمالها في طاعتك الوارث منا اي الموروث
منا اي يقتدي بنا من يستعملها في طاعتك والثاني يعود الى
الاسماع والابصار ووحد الضمير باعتبار المذكور بدليل رواية
واجعل ذلك الوارث منا والمعنى على هذا اسعفنا بها في حياتنا
واجعل ثوابها الوارث اي الباقي لنا بعد الموت كبقا الوارث والثالث

انه

انه يعود الى مصدر الجعل ومنا المفعول الثاني والمعنى اجعل الوارث
منا الذي يقتدي بنا في استعمال هذه الجوارح في طاعتك من نسلنا
وفيه اشارة الى طلب الذرية الصالحة وهذا اقوى من الوجه الثاني
لانه فيه تجاوز في عود الضمير الواحد الى الجمع والثاني جعلها وارثه
بالتاويل انتهى وفيه امور الاول ان الوجه الاول الذي زاده على
اللب لا ينبغي ان ينظر اليه فضلا عن ان يقال فيه نظر لانه مع جعله
الوارث بمعنى الموروث بعيد عن المراد بدعوة سيد البشر عليه
افضل الصلاة والسلام الثاني ان الوجه الثاني في كلامه نزيب
من الوجه الثاني في كلام اللب غاية الامر انه لم يخص الابصار بعود
الضمير اليها بل اضاف لها الاسماع ويرد عليه ما اشرنا اليه سابقا
من انه لاوجه للتخصيص ببعض المذكور لذكر القوة اولا ولما يرد
عليه عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه لان الضمير مفرد والمرجع
مثنى اشار الى جوابه بان افراده باعتبار المذكور وهذا زايد
على اللب واما ما اعترض به اللب وهذا القول من بعد الوراثة
فقد ذكره صاحب المغني في ترجيح الوجه الثالث فتدبر الثالث
قوله لان فيه تجاوز في الخ اراد المجاز الاصولي لا البياني وهو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة كما لا يخفى على العارف
الفطن قوله وما للتوكيد توحدا بدا لانه جنس والجنس يصدق
على القليل والكثير فلم يحتج الى تثنيته وجمعه والجنس لا يتناهى
والتثنية والجمع زيادة على الاصل والزيادة على ما لا يتناهى
محال واما اخواه فقابلان للزيادة لصحة وجود نوعين وانواع
في جنس واحد ولانه ما من عدد يفرض الا والزيادة عليه ممكنة
تقول في النوعي جلست الجلوسين اللذين تعرفهما وجلست جلستين
بكسر الجيم وفي العددي جلست جلستين بفتح الجيم وعلل الشمني عدم
تثنية المؤكد وجمعه بانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا
يجمع قال بعضهم لان الفعل لم يتضمن الا الماهية من حيث هي
مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع

النظر لاكثرتهما فيتنافيان ولقايل ان يقول انا ر بد انه اعتبر في
الفعل قطع النظر المذكور فهو ممنوع او انه لم يعتبر فيه النظر المذكور
بعدم اعتباره فيه لايمنع صحة ارادته فليتامل بقي انه تقدم ان
التحقيق ان الموكد موكد لمصدر الفعل فهو بمنزلة تكرير المصدر لا الفعل
والمصدر يثني ويجمع **قوله** غيره اما النوعي فالمراد به كل نوعي
كجلست الجلوسين اللذين تعرف وضربت الاضراب التي تعرف واما
العددي فالمراد به شيئان فعله ونحوها مما وضع للمرة واسم الالة
كصوت واما اسما العدد نحو ثلاث ضربات وعشر ضربات فلا يثني
منها ولا يجمع الا المائة والالف كما في غير هذا الباب **قوله** وافردا
دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر من قوله وثن الخ ولا يغني عنه مفهوم
قوحد ابدا المصدر فيه بكون السبب كلها اي لا توحد غيره دايما ويويد
هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور **قوله** وحذف عامل الموكد
امتنع هذه المسالة مما وقع فيها النزاع بين الناظم وولده وانتصر
ابن عقيل للناظم وكتب بعض الشيوخ بطرة شرح ابن الناظم
وابن اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس
وابن هشام في التوضيح وافق ابن الناظم وقال في المغني في الكلام
على شروط الحذف من الباب الخامس ولبدر الدين بن مالك مع والده
في المسالة بحث اجاد فيه وقال الشهاب في حواشي ابن الناظم
انه اشار في المغني لما رد كلام ابن الناظم بان الناظم اراد بمنع
حذفه في غير ما استثني مما ناب مناب الفعل نحو سقيا انته
وهو سهو وانما ذكر ذلك في الحواشي لا في المغني وقد اسلفنا في بحث
الموصول الكلام على كون التاكيد منافيا للحذف اولا فيه ه
وحاصل ما اجيب به عن الناظم يرجع لامرين الاول ان الاتيان
باللفظ بالفعل ليس من قبيل المصدر الموكد بل قسم براسه فالاقسام
المصدر اربعة واما انه يستثنى من امتناع الحذف في المصدر
الموكد وستعرف ان هذا لا يكفي في الجواب عن الناظم لان الاعتراض
عليه في موضعين في قوله وحذف عامل الموكد امتنع وقوله

وفي

وفي سواه لان الحذف في سواه قد يتحتم الا ان ولده لم ينازعه في هذا
قوله وفي سواه لدليل الخ اي والحذف في سواه الخ او بمعنى اتساع مبتدا
خبره في سواه على حذف مضاف اي في حذف سواه **قوله** والحذف
حتم مع ان بدلا الخ قال ابن هشام في الحواشي الحكم صحيح والمثال
فاسد لانه لا يمتنع اندل ندلا وانما يجب الحذف في مواضع احدها
ما اهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيد ورويد عمرو وسبحان
الله الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله فصبرا في مجال الموت صبرا الخ
ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما اضيف لمعمول
الفعل فاعلا نحو صنع الله او مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع
ما كثر استعماله مراداه وباب هذا السماع نحو سقيا ورعيا الخامس
ما قرن بحرف التوبيخ نحو الوما واغترابا والمصدر فيهن موكد في الاصل
واما الان فانه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده وذاك لا يكون
موكدا ولا مبينا لنوع ولا عدد وفي النظم خمس مسايل فتلك عشرة
كاملة وذلك لان احد قوله مكرر ورد وحصر واحدا وانما اختلف الشرط
واعد كلا من الموكد نفسه والموكد غيره واحدا والخمسة الثانية
المصدر فيهن في الاصل موكد الا الاخيرة فتبين للنوع والعشرة
مستثناة من قوله وحذف عامل الموكد امتنع ومن مفهوم قوله
وفي سواه لدليل متسع فان معناه يجوز لك الاتساع فان شيت لم
تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض والحمد لله واما الاعتراض
في التمثيل وهو لازم لما المعترض لانه موافق عليه واعلم انه
لا يرد على قول الناظم سعيا بدلا من فعله ما اهمل فعله كما اورده
ابو حيان لان المراد ما شمل المقدر الوضع **قوله** وما لتفصيل قال
ابن هشام ظاهر كلامه يوهم ان هذا قسيم قوله بدلا من فعله وانما
هو قسم منه فان الواقع بدلا من اللفظ بفعله اما واقع في الطلب
كندلا بمعنى اندل واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسموع فلم
يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت
او مكررا وكذا او كذا الخ وقد يقال ان قوله وما لتفصيل عطف

[illegible]

على انه لا اى كننه لا وكالذي للتفصيل ويجعل قوله عاملة بعده
تكرير للتاكيد وفيه بعد لكن يستقيم عليه الكلام والذي للتفصيل
اما مفصل بجملة طلبية نحو فاما منا بعد واما فدا او خبرية كقوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ... فان جزعا وان اجمال صبر

وقوله

الم تعلم مسرحي القوافي ... فلا عيا بهن ولا اجتلابا

قال في الارتشاف ويجوز الرفع في هذه ونص سعليه لانه اجاز
الرفع فان جزع على امري جزع انتهى وهو مخالف لما قاله من ان هذه
المسايل من المؤكد فتدبر تنبيه جعل هذا للتفصيل باعتبار
وقوعه في مقام التفصيل وان لم يكن هو نفسه دالا عليه قوله
كذا مكرر ومحصور اوجبوا حذف العامل في لبيك وسعديك وكذلك
لانهم لما ثنوه كانوا كانهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر احدهما
مقدرا عن الفعل كما انهم اذا قالوا الطريق الطريق استغنوا بالتكرار
عن الفعل واذا قالوا الطريق لم يستغنوا قوله لاسم عين
استند قال في شرح الكافية واشترط كونه بعد اسم عين لانه لو كان
بعد اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين الرفع بمقتضى الخبرية
نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه بعد اسم عين فان ذلك
يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا
كقوله فانما هي اقبال وادبار انتهى وقضيته ان لا يتقيد الحكم
باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما
عبر به ابن الحاجب فيشمل اسم المعنى الذي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه حقيقة نحو املك نقصا نقصا وح في مفهوم قوله لاسم
عين تفصيل وقد جوز الشاطبي في قوله لاسم عين الخ احتمالين
ان يكون متعلقا بكل من المكرر وذي الحصر والثاني ان يكون خاصا
بالثاني واورد على الاول امرين احدهما انه كان حقه ان يقول
لاسم فعل الخ واجاب بانه اعتبر جنس المصدر ولم يعتبر
نوعيه او لاحظ ان المعنى ما ذكر والثاني ان عامل المكرر اذا كان

خبرا

خبرا عن اسم معنى فلا يقع المصدر نائبا عنه اولا او لا يلزم حذفه
وهذا على فرض جريان القياس في هذا الباب مشكل فانه يقتضي
منع قولك املك نقصا نقصا بمعنى انه في حال نقص متصل وحرمك
ذهابا ذهابا وشغلك زيادة زيادة وما اشبه ذلك وهو غير
ممتنع لانه موازن لقولك ومعنى الجميع اتصال العمل وكثرته
في الحال فلا يستقيم مع القول بالقياس منع مثل هذا والجواب
ان الناظم اقتصر على القياس في محل السماع ولم يات هذا النوع
الا في الاخبار عن العين تنبيهات الاول افهم كلام الناظم
انه اذا لم يتكرر ولم يحصر لم يلزم اضمار عامله بل يكون جائز
الاضمار والاظهار وقد نص على ذلك في شرح التسهيل قال
الشاطبي وهذا انما يسلم من المصدر المبين واما مع المؤكد فقد قال
وحذف عامل المؤكد امتنع واذا قلت انت سيرا واجزت اظهار الفعل
وعدم اظهاره فهو اذا تجويز حذف عامل المؤكد وكان كلامه
متناقضا والجواب انه لا تناقض بل ان ثبت اشتراط
التكرار فعدمه مجوز لاظهار العامل لكن في المصدر المبين واما
المؤكد فلا يدخل هنا لانه مستثنى بنفسه قبل الثاني جعل الشمني
ما جا مفصلا لعاقبة ما تقدمه او نائبا عن خبر اسم عين مكررا
او محصورا من الابدال لانه للفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب
فيهما وهل يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ولم يصرح
ابن الحاجب وشراح كافيته باعتبار البدلية فيهما ووجهوا وجوب
حذف العامل فيهما بما يقتضي عدم توقف وجوب الحذف على اعتبار
البدلية قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا الخ قلت
هذا يشكل على قول الناظم وحذف عامل المؤكد امتنع لان هذا
مؤكد وجب حذف عامله فضلا عن جوازه قلت
لا اشكال لان الامتناع عنده في غير مؤكد الجملة وسره ان الجملة
هنا قائمة مقام العامل ودالة عليه حتى جوز الرضي ان تكون هي
العامل فالعامل في حكم المذكور بذكر ما تضمنه وقام مقامه

قوله لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار وتمم الموكد لنفسه قالوا هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه فان اراد وا لا يحتمل غير معناه مجازا فهو ممنوع او حقيقة فالموكد لغيره كذلك اذ احتمال نحو انت ابني لغير معناه احتمال عقلي لبس مدلول اللفظ ولذا ذكر الرضي انه موكد لنفسه **قوله** او غيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الموكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان المراد انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل **قوله** قال في التسهيل والاصح منع تقديمهما اي الموكد لنفسه والموكد لغيره عن مكانهما ولا يتقدمان على الجملة ولا يتوسطانها قال في شرحه لان مضمون الجملة تدل على العامل فيهما ولا يتاتى هذا الا بعد تمام الجملة انتهى وقال الرضي وانا لا اري باسا بارتكاب كون الجملتين عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل ولا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب **قوله** لي بكا بكاذات عضلة ينبغي ان يجعل صفة لقوله جملة اي بعد جملة كالجملة في هذا الكلام ليكون اشارة الى الشروط فان قلت من جملة الشروط ان تكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه اي المصدر ولم يشتمل مثال المص ونحوه على صاحب المصدر لان بكاذات عضلة ليس صاحبه الا المتكلم في لي بل صاحبه ذات عضلة قلت معنى بكاذات عضلة بكا مماثلا لبكا ذات عضلة فالمعنى المقصود بقوله بكا ذات عضلة صاحبه الا المتكلم المذكور فان قلت البكا يمد ويقصر فاذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكا واذا قصرت اردت الدموع وخروجها قاله الجوهري وحينئذ فمثال المص مشكل لان الجملة لم تشتمل على اسم بمعناه قلت ما في الجملة ممدود ايضا لكن قصره للضرورة ولعله وجد نقلا عن اهل اللغة انهما بمعنى قاله الشاطبي **تنبيه** يجوز في هذا

النوع

النوع ان يكون الفعل المقدر من غير لفظ الصوت فينتصب الصوت على الحال ولا يكون ذلك الا اذا كان نكرة فيكون التقدير يخرج صوت حمار اي مثل صوت الحمار او يبديه صوت حمار ويجوز ان يكون من لفظه فان كان معرفة فهو مصدر لا غير وان كان نكرة جاز ان يكون مصدرا او حالا فالمصدر تقديره يصوت صوتا مثل صوت حمار والحال تقديره يصوت مثل صوت حمار هذا التخيير مذهب س فيها قال الشلوبين في حواشي المفصل قال واجاز س رفع صوت على الصفة كانه قال مثل صوت حمار هذا ان كان نكرة فان كان معرفة كقولك صوت الحمار جاز الرفع عند الخليل ولم يجزه س

المفعول له

انما ذكره الى جانب المفعول المطلق لتآخيهما في اشتراط المصدرية حتى قال الزجاج انه مفعول مطلق وان انتصابه انتصاب المصدر النوعي كذا نقل الناظم وقال النيلي انه عنده مصدر تاكيدي والتقدير ضربته فادبته تاديبا او ضربت تاديب ولم يجد الناظم المفعول له اتكالا على ما فهم من كلامه مما هو حد له ولم يلتزم التصريح بالحد بل تارة ينص عليه وتارة يكتفي بالاشارة اليه **قوله** ينصب مفعولا له المصدر الخ قال ابو حيان ذكران المفعول له يكون منصوبا ولم يبين في هذا البيت ناصبه وفيه خلاف فذهب س وجمهور البصريين الى انه الفعل على تقدير لام العلة وذهب الزجاج الى انه فعل مضمر من لفظه تقديره جئت اجلا لالك فجئت اجلك اجلا لا وحذف الفعل وعوض منه المصدر قال الراعي يفهم ما ينصبه من قوله لابد منها اي ان ابان تعليلا لناصبه اي ان كان علة للعامل فيه لما يقوله بعد اذ لا يعقل منصوب بلا ناصب ولا علة بلا معلول ولا يلزمه نقل الخلاف وقال ابن الخباز المفعول له علة ايجاد الفعل لان فاعل الفعل ممكن الوجود فلابد له من مرجح احد طرفيه



وجوده وعدمه وله شروط احدها المصدرية لانه غرض
وعلة والعين لا يكون كذلك الثاني ان يكون من افعال القلوب
كالطمع والخوف لان الجوارح تابعة لها الثالث ان يقارن
فعل الفاعل لانه علة فلا بد من معلولها الرابع ان يكون اعم
من الفعل ومعنى ذلك ان الطمع في نحو زرتك طمعا في احسانك تعلل
به الزيادة وغيرها الخامس ان يكون من فعل فاعله لان فعل الشيء
لا يوجب فعل غيره في الحقيقة الا ترى انه لا يلزم من طمعك زيارة
زيد السادس ان يكون من غير لفظ الفعل ذكره ابن جني في الصواب
ان يكون من غير معنى الفعل لانه لا يلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة
في المعنى كقولنا تعدت جلوسا السابع ان يصح جواب لم قال ابن
هشام في الحواشي قول الناظم اثر ان تعليلا يغني عن الرابع وعن
السادس والسابع وذلك لان العلة ابدا لا تكون الا اعم ولا يكون
من معنى المعلل ولا تكون الا صالحة لجواب من سال بلم وبقية الشروط
ذكرها الناظم ولم يبق منها لم يذكره الا الثاني ويحتاج الى تامل ليعلم هل
هو مشترط ام لا انتهى قلت مشى في التوضيح على اشتراطه
ونقله الشاطبي عن الشلوبين وقال ان الناظم استغنى عنه بشرط
اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع بالزمان مع الفعل المعلل كما انه
لم يشترط ان لا يكون من لفظ الفعل لان المصدر لا يكون علة لفعله
قال الشهاب وهو ممنوع بل قد يجتمع معه نحو شمرت ثيابي لمشاء
الدار وسترت بدني لدفع الحر عنه ووقفت بين يدي زيد لقبضه
ديني منه الى غير ذلك مما لا يحصى فان اراد بالاجتماع انطباق اول
احدهما واخره على اول الاخر واخره فهذا مع ظهور منعه ينتقض
بالاتفاق على جواز ضربته تاديبا ثم رايت الرضي بسط رد هذا
الشرط فان قلت يرد المنع المذكور ويؤيد الممنوع ما
صرحوا به في وقد نضت لنوم ثيابها من انه وجب جره لاختلاف
زمن النوم وزمن نضو الثياب اي نزعها مع اتصال النوم بنزع
الثياب قلت لا يرده ولا نسلم الاتصال المذكور بل

النوم

النوم ينفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم بخلاف ما ذكرنا
من الامثلة فان اخر زمن الفعل فيها اول زمن المصدر فهو كقولك
جئتك اصلاحا لك فان قلت لا نسلم ان اخر زمن الفعل
في تلك الامثلة هو اول زمن المصدر نعم اول زمن المصدر
يعقب اخر زمن الفعل قلت يكفي ذلك والظاهر انه المراد
مما ذكر كما يدل عليه ما ياتي عن الرضي تنبيهان الاول
شرط في شرح التسهيل ان يكون مصدرا او ان او ان ظاهرة فان
لم تكن ظاهرة وجبت اللام نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس قال
ابن هشام وعليه اعتراضان احدهما ان ذلك وارد على عموم
قوله وفي ان وان يطرد مع امن لبس فانه لم يقيده بكون ان ظاهرة
الثاني ان ظهور اللام في الاية انما كان لاجل اختلاف الفاعل
لا لما ذكر انتهى وفيه تصريح باشتراط اتحاد الفاعل في هذه المسالة
لكنه قال في موضع اخر استثنى الناظم من جر مما فقد فيه شرط بالحرف
ان وان ثم مثل على عقب ذلك لما جر بالحرف لعدم استكماله الشروط
بقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وفيه نظر لان الذي
تمثيله في ذلك اختلاف الفاعل ومحذا ان وصلتها وانما هذا على قوله
من باب جر المستوفي للشروط ولو قيل ان تبين لصح انتهى وفيه
دلالة على عدم اشتراط اتحاد الفاعل كغيره من الشروط مع ان وان
وهو ما نقله السيوطي الثاني قال السيوطي لا يجوز تعدد المفعول
له منصوبا كان او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له
وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا انتهى وفي الارتشاف ولا يجوز ان
يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل او العطف سواء جرا
بحرف السبب او احدهما ام نصبا فاما قوله تعالى الا تذكرة لمن
يخشى فمنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي انتهى وفي الباب الخامس
من مغني اللبيب في الكلام على قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
من الصواعق حذر الموت ما يقتضي جواز التعدد مطلقا لان الاول

تعليل للفعل المطلق والثاني تعليل له مقيدا اما الاول فاختلفا
الثالث قال ابو حيان قوله ينصب مفعولا له لكنه مفهوم
لقب ولا حجة فيه عند اكثر العلما انتهى ونوزع بان مفهوم اللقب
معتبر في المصنفات الرابع قال الراعي المصدر نايب فاعل
ينصب ومفعولا حال من المصدر اي ينصب المصدر في حال كونه
مفعولا لاجله الفعل وله اما نايب لاسم المفعول او متعلق به والمستتر
في مفعول كالترجمة يعود على ما لا يصح في المكان غيره وهو الفعل العامل
فيه فالحال اذن سببية وهي جارية في اللفظ على غير من هي له في المعنى
فكان حقها ان يبرز الضمير المرفوع بها لكنه استتر لامن اللبس على مذهب
الكوفيين وعلى مذهب البصريين يكون له نايب اسم المفعول فالتقدير
ينصب المصدر في حال كون المصدر فعل الفعل من اجله او بسببه
فالحال سببية ولا يلتفت لما نقل عن الاصفهندي في هداية
السالك انه قال وفي كلامه الضمير لابد ان يرجع الى المصدر فيفسد
المعنى اذ يصير معنى كلامه ينصب المصدر حال كونه مفعولا للمصدر
وهو باطل واجاب عنه في هداية السالك بكلام طويل
وكل منهما يسمع جعجعة بلا طحن لان الاصفهندي لم يعلم ان الحال
سببية واوقع الاسم الظاهر موقع المضمر فوقع في شنع من لا ينظر
الى المعنى ولا يفكر في مقتضى الالفاظ ولو قدره مثل ما قدرناه لم
يوقع نفسه في ذلك اي ينصب المصدر في حال كونه مفعولا له اي في حال
كون المصدر فعل هو اي الفعل من اجله او بسببه اي من اجل
المصدر او بسببه وهذا لا مطعن فيه ولا حاجة ايضا تقدير
ال لانه يلزم فيه حذف الموصول وابقا صلته ويلزم فيه كون الحال
معرفة ال قوله تعليلا اولى من قول بعضهم ان دل على غرض
لان الغرض اخص من العلة فانه عبارة عن العلة المطلوبة
الحصول فيخرج عنه قعدت عن الحرب جبنا فان قلت
اذا قيل ضربته تاديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول
التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب قلت

معنى

معنى التاديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول
على حذف المضاف ولا شك ان ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة
على الضرب انتهى وبهذا يعلم ان صاحب التصريح حرف كلام التوضيح
وان الحق ما قيل من ان عرضا في كلامه بالعين المعجمة هو الموافق
للغرض وان دعواه سقوطه لا تقبل لما صحبها من الامثال الذي
لا يتميز به الجوهر من العرض قوله ودون يجوز ان يكون عطفا
على جد وشكرا علة لهما او غير عطف لكن حذف علته اي شكر قاله
الشهاب في حواشي الاشموني وهو مناسب لكون المحذوف مثل
المذكور فالحذف لقرينة لكن الاشموني قال ودون طاعة فاقتضى
ان المحذوف غير المذكور ولم ينبه الشهاب على ذلك واقتضى كلامهما
ان المفعول له يحذف ولم يذكر ذلك في المغني في بحث الحذف
قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا قال الرضي وتشاركهما في
الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك
خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت
الحرب ابقاعا للفتنة بين الفريقين انتهى ولا يبعد اخذا من نظاير
الاكتفا في كون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر او بالعكس
بالتنزيل مبالغة فليتامل قوله وفاعلا هذا الشرط فيه
خلاف قال ابو حيان الجمهور على اشتراطه وذهب بعضهم الى ان
ذلك ليس بشرط وهو ظاهر كلام س ومنه قول امرئ القيس

اري ام عمرو دمعها قد تحدرا ⁂ بكا على عمرو وما كان اصبرا

وقول النابغة

وحلت بيوتي في يفاع ممنع ⁂ تخال به راعي الحمولة طايرا
حذارا على ان لا ينال مقادتي ⁂ ولا نسوتي حتى يمتن حرايرا

فقد اختلف فاعل التحدر والبكا لان التحدر صادر من الدمع والبكا
صادر من ام عمرو وكذا الحلول منسوب الى البيوت والحذار واقع

من النابغة ومن اشترط اتحاد الفاعل تاول هذا انتهى وتاويله
اما على الحال واما على تقدير حدرت دمعها واحللت بيوية قال
ابن هشام ينبغي ان ينشد تخال مبنيا للمفعول لسكون رابع واقام
المسبب مقام السبب والاصل واحللت بيوية فحلت فاستغنى بالمطاوع
عن المطاوع عكس ان تنفس اهلكته قوله كلزهد ذا اقتنع قال
ابو حيان افاد بهذا التمثيل مسالتين احدهما انه يجوز جره
باللام وان لم يكن مختصا بالالف واللام ولا بالاضافة وقد وقع
للجزولي وهمه في منع جره باللام اذ لم يكن مختصا ولم يقل بذلك
احد والثانية جواز تقديمه على العامل فيها لا شراه تقدمه
على تقنع ولا يلزم من ذلك اي من ذلك ايضا جواز تقديم معمول
الخبر الفعلي لان الدليل منع من الاخذ بهذا دون ذاك فيعمل
به وسواء كان مجرورا ام منصوبا فانه يجوز تقديمه نحو قول
الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب فشوقا مفعول له وقد
تقدم على عامله وهو اطرب اقول كلامه دل
وكلام ابن هشام في المغني السابق في مسالة التعدد على ان المجرور
بالحرف يسمى مفعولا له وسياتي في المفعول فيه اذا جر بالحرف
خلاف ولا يبعد مجيئه هنا وان الحق ان المجرور بالحرف مطلقا مفعول
به بواسطة الحرف كما دل عليه قول الناظم وعد لازما بحرف جر
والتعدية وعدمها انما تعتبر بالنسبة للمفعول به فليتامل المقام

المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفًا

قوله الظرف وقت او مكان اي اسم وقت او اسم مكان اي لفظ
يدل على احدهما ولو بالتاويل فيدخل ما عرضت دلالته على احدهما
او جرى مجراه واما مجرد تقديره باسم او مفهوم فلا يدخل ذلك وانما
هو لاجل ان المفعول فيه انما يتصف به الالفاظ في الكلام مجاز
الحذف او الدالية والمدلولية قال الشاطبي ومراده اسم وقت

او

او مكان لا معناهما وانتصابه لصناعة الالفاظ ومبنى النحو جرز ذلك
فسقط ما في حواشي ابن الناظم للشهاب وقد صرح ابن هشام برجوع
بعض ما اورد على التقييد بالوقت والمكان بالتاويل اليهما وبه يندفع
قوله في محل اخر فقد يورد على حده نحو مكر الليل والنهار وبا سارق
الليلة ويا صاحبي السجن وعالم المدينة وقال في بعض الحواشي
يغلب فيما ينوب عنهما وهو المصدر بالنسبة للظرفين واسم العين
بالنسبة لظرف الزمان فان قلت سيذكر ذلك في اخر
الباب قلت صحيح انه لم يهمله ولكنه تركه من الحد اقول
جرى هنا على ونق ما تقدم في المفعول المطلق من عدم ادخال النائب
في حده وقد تبعه ابن هشام في التوضيح هناك وقال في بعض
الحواشي عند قول الناظم وقت اي اسم وقت سوا كان موضوعا له
كما مثل او وضع لاعم منه فاستعمل له وهو اسم الاشارة الموصوف
به نحو سرت هذا اليوم وقعدت هذا المقعد والمبهم المفسر به
نحو كم يوما سرت وكم ميلا قطعت وعدده نحو عشرين يوما وثلاثة
فراسخ والمضاف اليه اذا كان بعضا مما يضاف اليه نحو كل اليوم
وبعض اليوم وشرط الاسم الظهور فالضمير يحتاج للواسطة فاما
قوله ويوما شهدناه فعلى التوسع فان قلت هل تنافي
عبارته ان يكون بعض الاسماء تارة مكانا وتارة زمانا لانه قال
وقت او مكان ولم يقل او كلاهما قلت لا لان معناه
ان الظرف لا يخرج عنهما لا ان الكلمة المستعملة ظرفا اما ان يكون دايما
من زمان او دايما المكان فعلى هذا يدخل اي وكل بحسب ما تضاف
اليه ويدخل حيث عند الاخفش واذا عند من قال ان الفجائية ظرف
مكان وخرج بقوله وقت او مكان ها منتني باطراد ولبيد واحدهما
منها نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في قال الشهاب في حواشي
الاشموني وقد يقال ان متى هذا معنى في فينبغي ان يجعل ظرفا لانه مكان
اعتباري او لفظا فيخرج بضمنا معنى في قوله ضمنا الالف
اما اشباع او تمييز وقد يرجح الاول لان او لاحد الشيئين لا لهما

فانما يعود الضمير باعتبار ذلك الاحد قال الله تعالى وان كان رجل
يورث كلالة او امراة وله اخ او اخت فافرد الضمير من وله فاما
تذكيره وقد تقدم مذكر ومونث فاما لان المذكر مقدم فجعلت
الكناية له او المعنى ولاحدهما او للميت او الموروث قال ابن هشام
وفيه نظر من وجهين الاول ان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو
في وجوب المطابقة نص عليه الابدي قال في بحث الجملة المعترضة
من المغني وهو الحق واو التي يفرد الضمير بعدها التي لاحد الشيئين او
الاشيا ويعبر عنها بانها التي للابهام الثاني انه عند اجتماع :
المذكر والمونث يغلب المذكر تقدم او تاخر وقال ايضا قال
الزمخشري في وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا
ان تكون لهم الخيرة من امرهم ان قلت كان حق الضمير
ان يوحد كما تقول ما جاني من رجل ولا امراة الا كان من شانه
كذا وكذا قلت نعم ولكنهما وقعا تحت النفي فعما كل مومن
ومومنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى واستشكل
المثال والسوال من حيث ان الضمير بعد الواو يجي على حسب
المتعاطفين فلا كان سواله عن الحكمة في جمعه وكونه لم يفرد
والجواب انك اذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو الا قال خيرا
لم يستحق الا الافراد لانه لانه في قوة كلامين اذ المعنى ما جاني
زيد الا قال خيرا ولا جاني عمرو الا قال خيرا وافاد ذلك اعادة لا حيث
لم تدخله تحت النفي واستانفت له النفي صار كانه جملة ثانية
وكانك لم تقصد الى التشريك وكلام النحاة يتخصص بهذا انتهى
وكان غرضه من ذكر ذلك هنا كون الضمير يرجع الى المعنى فهذا وجه
مناسبة ذكره في المقام والا فالعطف في الاية بالواو قوله ضمنا
في قال ابو حيان اي جعلت في ضمن ذلك الوقت او المكان فهما بدلان
على الزمان والمكان بالوضع وبدلان على معنى في بالتضمن وذلك نظير
اسما الاستفهام الا انه يلزم الناظم ان يكون الظرف مبنيا لانه
تضمن معنى الحرف وانما فر من قول النحويين ان الظرف على تقدير في

لانه

لانه وجد بعض الظروف لا يتقدر عنده في نحو عندك فوقع في
التضمين الذي يلزم منه بنا الظرف ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف
يقدر في انه يجوز دخول في عليه وانه يتلفظ به وكم من مقدر لا يتلفظ
به كالضمير المستتر في اضرب والفعل الناصب للمنادي وقد ذكر
الناظم في مكان اخر ان المفعول فيه ما نصب من اسم زمان او مكان
مقارنا معنى في دون لفظها وزعم ان ذكر المقارنة اعم من ذكر تقدير
في لان من الظروف ما لا يدخل عليه في كعند ومع وبما مقارنان لمعناها
شاذا ما ظرفيين وهذا كله بنا منه على انه يلزم من تقديرها في ان تدخل
عليه وقد بينا ان ذلك لا يلزم وقوله دون لفظها زيادة لا يحتاج
اليها لانه قد بين ان المفعول فيه هو ما نصب فاذا كان منصوبا
فكيف يذكر فيه ان في لا تدخل على لفظه وهل يمكن ان يكون منصوبا
وتدخل عليه في فيبقى منصوبا هذا ما لا يتخيله احد انتهى واجاب
بعضهم بما حاصله ان التضمين المقتضي للبنا ما كان في اصل
الوضع لا ما هو طارئ على الاسم بعد وضعه كما هنا ويشكل عليه لا
رجل اذا قيل بني الاسم لتضمن معنى من الا ان يقال ما كان في
اصل الوضع موجب وما كان عارضا مجوز واسم لا جا على احد الجائزين
والظرف على غيره ويحتاج لبيان سر ذلك واجاب الاشموني
بما حاصله رجوع التضمين المذكور لكونه بمعنى التقدير فتفوت
النكتة التي عدل لها الناظم عن التقدير لاجلها وتحرير المقام
بيناه في غير هذا الموضع فلا نطيل به وخرج بقوله ضمنا في نحو
انا نخاف من ربنا يوما ونحو وواعدناكم جانب الطور الايمن ولان
جانب غير مبهم وسياتي ان الابهام شرط اسم المكان فانما جانب
مفعول ثان بمنزلة مغانم في وعدكم الله مغانم قال الشاطبي
ونحو يعجبني يوم الجمعة ومكان زيد وكل ظرف استعمل استعمال
الاسما من الرفع والنصب والجر على غير معنى في فليس بظرف اذ لم يتضمن
معنى في قال الشهاب فعلم ان شرط ما يسمى ظرفا اصطلاحا
نصبه وهو لازم لتضمن معنى في فلذا استغنى المص به عن التخريج

بالنصب على انه يمكن جعل قوله فانصبه الخ من جملة التعريف اقول
كون النصب شرط ما يسمى ظرفا اصطلاحا فيه خلاف فذهب ابن الحاجب
الى انه يسمى ظرفا والجمهور الى خلافه فانظر شروح الكافية وفي ابن
عقيل ما يتعلق بذلك ودعوى الاحتياج الى النصب في التعريف محل
نظر اذ اخذه في التعريف مود الى الدور كما يأتي في باب الحال قال
ابن هشام لا اعرف خلافا في ان الظرف على تقدير في او على تضمينها
لا على تقدير او تضمين غيرها الا قول يونس في وحده انه ظرف
وانه بتقدير على وان التقدير جاء على وحده اي على انفراده ورده
بانه لا زمان ولا مكان وقال في موضع اخر في كتاب الجمل المسمى
بفهرست الاعراب المنسوب للخليل بن احمد ما مثاله وقال اخر
صددت الكاس عنا ام عمرو وكان الكاس مجراها اليمينا
نصب يمينا على الظرفية كانه قال مجراها على اليمين قوله باطراد
بان تتعدى اليه سائر الافعال لتخرج نحو البيت والدار في قولهم
دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم
مكان مختص فانه منتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام
لا نصب الظرف كما قاله الش قال لان الظرف غير المشتق من اسم
الحدث يتعدى اليه كل فعل والبيت والدار لا يتعدى اليهما كل فعل
فلا يقال نمت البيت ولا قرات الدار كما يقال نمت امامك وقرات
عند زيد فعلم ان النصب في دخلت الدار والبيت وسكنت
الدار على التوسع واجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي واذا كان
كذلك فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقولنا
متضمن معنى في لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل
عليه لا بوقوعه فيه فليس متضمنا معنى في فيحتاج الى اخراجه من حد
الظرف بقيد الاطراد انتهى وقوله لان الظرف غير المشتق من اسم
الحدث يعني عليه وغير الدال على مسافة معينة كالميل والبريد
فثبت ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه لانه مخرج لما اريد دخوله وهو
نوعان من ثلاثة انواع قال ابن هشام يخرج عن قوله باطراد

بالنسبة

بالنسبة الى المكان اسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها
انما ينصبها افعال السير وبالنسبة الى الزمان ثلاثة امور ما يقع
جوابا لكم خاصة وهو العددي المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا
لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد
والدهر والليل والنهار اذا اقترن بال فانهن لا يعمل فيهن الا ما يتطاول
لان العمل واقع في جميعهن اما تعميما كصمت يومين او تقسيطا
كاذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره في جميع
الظرف لا يقال لقيت زيدا ثلاثة ايام انتهى وانتصر الشاطبي على
الاعتراض بان قيد الاطراد يخرج ما صيغ من الفعل لانه اقتصر
على امثلته وقال لانه لا يقال قعد زيد مزجر الكلب واجاب
الشهاب بان هذا مستثنى من اعتبار الاطراد بدليل قوله
الآية وشرط كون ذا مقيسا الخ وانت علمت قصور ذلك قال
ابن هشام اعلم ان اسماء الامكنة التي تنتصب على تقدير في قسمان
ما استعماله كذلك خاص بالشعر وما هو غير مختص به فالاول
كقوله كما عسل الطريق الثعلب والثاني انواع ما يطرد عوامله
ونظايره وهو الغالب في ظرف المكان كالامام والخلف والثاني
ما هو وعامله غير مطردي النظاير نحو ذهبت الشام فانه لا يقال
سعيت الشام ولا ذهبت مصر وكذلك مطرنا السهل والجبل
فانه لا يقال مطرنا التلول ولا اخصبنا السهل والجبل والثالث
ما يطرد نظايره دون نظاير عامله وذلك نوعان احدهما
ما عامله مختص والثاني ما عامله نوع فالاول نحو دخلت
الدار والثاني نحو اسماء المقادير وما صيغ من الفعل فانهما لا ينتصبان
الا بافعال السير وبالموافق في المادة وهذا القسم من النوع
الثالث وجميع انواع الاول مما جمع ظروف المكان فان اراد
اطراد ما دخل مما انتصب بعد دخل وان اراد اطراد معينا
وهو القسم الاول خرج احد نوعي القسم الثالث
او معها غير ذلك فما هو انتهى وقد تبع ابن الناظم في التوضيح

فيجعل نحو دخلت الدار منصوبا على التوسع ووضحه في بعض الحواشي
بان الناظم لم يذكره في الكافية بل قال

مكان او وقتا حوى معنى في ظرف كرح غدا مع الاشراف

لكنه قال في الحواشي قد نبا زعم ابن الناظم في قوله ان المتسع
فيه ليس على معنى في لانا نقول انما سموه متسعا فيه باعتبار
التوسع اللفظي وهو ايصال العامل اليه بنفسه لا باعتبار المعنى
وهو ان الفعل واقعا عليه بمجازا الا ترى انا اذا قلنا عجبت
عجبت من ان قام زيد ثم اسقطنا من كان المعنى على تقديرها مع
الحذف ولهذا اختلفوا في وترغبون ان تنكحوهن هل المعنى
في ان تنكحوهن او عن ان تنكحوهن وقال في موضع اخر قال
بعض الاصحاب لما حذفت في وتعدى الفعل الى المكان المختص
فانما يعدى اليه على معنى الحرف المحذوف فلم يفصل بانه قدر
واقعا على المكان مع ان هذا ليس من ضرورة اسقاط الجار
والتوسع قلت هذا او لا مذهب المص منافاته قال
في شرح الكافية ليس انتصاف ما بعد دخل على انه ظرف بل على انه
مفعول به تعدى الفعل اليه بحرف الجر ثم حذف تخفيفا لكثرة
الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق عليه والحجة
من قوله على انه مفعول به لا في قوله فوقع الفعل عليه ونصبه
كما يتفق لغيره والحجة من قوله على انه مفعول به لا في قوله فوقع
الفعل عليه لان مراده بذلك ان الفعل تعدى اليه وهذا لا نزاع
فيه لانه قدر ان معناه واقع عليه كما يقع على المفعول به وثا
ثانيا فانا نقول انما يحسن ان يقال انهم توسعوا في اللفظ
دون المعنى في مثل قوله تمرون الديار ونحوه لكن حيث لا يكون الحذف
مطردا فانه لا يحسن ان يقع النظر عن ذلك الحرف اما اذا كان الحذف
مطردا فان ذلك يؤذن بانهم تركوه راسا ومما يدل على هذا
تعديه الى ضميره نحو فادخلوها خالدين ومن دخله كان امنا
ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين انتهى ورد بعضهم كون

مابعد

ما بعد دخل منصوبا على المفعول به بمجيء المصدر على فعول ولا سيما
نقيض خرج وهو ورد الاول وفننتك فتونا وجحد جحودا وايد
بعضهم كونه مفعولا به بان الاستقراء شهد بان كل ما في وقع ظرفا
لفعل فلا بد ان يصح وقوعه خبر المبتدا ولا يجوز بالاجماع زيد
الدار كما يجوز زيد عندك هذان وجهان ووجه ثالث وهو ان
الضمير الراجع الى الظرف يتعدى اليه الفعل بواسطة في وما
بعد دخل يتعدى اليه بدون في كما مر عن ابن هشام قوله كهنا
امكث ازمنا لف ونشر على غير الترتيب وجاز تعدد الظرف مع اتحاد
العامل وعدم الابدال لاختلاف جنسي الظرفين قال ابن هشام
في شرح بانت سعاد انما يجوز تعدد الظرف اذا كان من نوعين فاما اذا
كان الظرفان من نوع واحد فلا يعمل فيهما عامل الا ان يكون الثاني تابعا
للاول او يكون العامل اسم تفضيل لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم الجمعة
خير منه يوم الخميس وذكر ابن عصفور انه يجوز التعدد مع الاتفاق
اذا كان الزمان الاول اعم من الثاني نحو لقيته يوم الجمعة غدوة
وانه يجوز نصب الظرفين بلقيت لا على ان الثاني بدل بعض من كل لانه
اجاز سير عليه يوم الجمعة غدوة برفع اليوم ونصب غدوة ولو كان
بدلا لاتبعه في اعرابه انتهى ملخصا ونحوه في المغني في بحث اذا قوله
فاستبه بالواقع فيه اي اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه من فعل
او اسم فيه رائحة الفعل نحو اتيا تاحه عند الارمات وعشرة عند
الفارات واستشكل ابن جني هذا الحكم بقولهم اعطيتك اذ سالتني
وزرتك اذ شكرتني فان المسالة والشكر مقدمان من حيث هما علة
وسبب واجاب بانه لما كانت العطية والزيارة واقعتين
على اثر السؤال والشكر وتقارب وقتاهما صار لذلك كانهما في وقت
واحد ومنه ولن ينفعكم اليوم الاية قال وبا اذ خشية اما الي كثيرا
فقال لما كانت الاخرة تلي الدنيا لا فاصل بينهما انما هذه تهذه صار
ما يقع في الاخرة كانه واقع في الدنيا فلذلك اجرى اليوم وهو الاخرة
مجرى وقت الظلم وهو في الدنيا فهو بدل منه او تكرير له ولا يكون

ينعقد بها اذ كراذ ظلمتم لان فيه فصلا بالاجنبي وبها اذ ظلمتم بين الفعل والفاعل ولان ذلك يخرج من الجملة اذ ظلمتم وهذا ينقض معناها لانها معقودة على دخولاذ فيها لان عدم انتفاعهم بشاركتهم اياهم في العذاب المناسب وعلته ظلمهم **قوله** مقدر الحال موكدة **قوله** وكل وقت قابل ذاك اي اسم وقت والمراد اسم ظاهر لما عرف مما مر **قوله** وما يقبله المكان الا مبهما قال ابن الحاجب لثلاثة امور احدها لئلا يلتبس بالمفعول كثيرا الا انك لو قلت بعت الدار واشتريتها التبس به بخلاف بعت يوم الجمعة واشتريت يوم الخميس الثاني ان ظرف الزمان اكثر فيه المبهم والمختص فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر استعماله في المبهم فخففوا معه وبقي المختص على اصله الثالث ان المختص لما دخل في مسماه ما اختص به اشبه ما ليس بظرف كالثوب وشبهه فاجرى مجراه بخلاف غيره فانه لم يختص بامر دخل في مسماه فبقي على ظرفيته انتهى وخرج بالمبهم المختص ومصرا في اهبطوا مصرا مفعول به لا مفعول فيه لانه ليس هبوطا من علو الى اسفل بل المراد اقصدوا او انزلوا يقال هبطت من البادية اي جئت وانتبت بخلاف قوله تخالف فلاوالله تهبط تلعة فانه ظرف واما مصر فيه مع ان فيه شيئين فلانه ان كان اسما للبلدة فهو كهرف هند او للبلد او البد به مصر فهو كزيد او رجل وبوب الاول انه في مصحف عبد الله مصر ولا ينتصب المختص على الظرفية بل يصل الفعل اليه بواسطة الحرف نحو نسبحوا في الارض والفرق بين هذا وبين اواطرحوه ارضا ان المراد هنا ارض العرب التي هي منهم ومسكنهم وهنالك ارض ما وشذ نحو

لما دعى الدعوة الاولى فاسمعني • اخذت بردي واستمرت ادراجي

وقوله

انصب للمنية تعتريهم • رجالى ام هم درج السيول

وقوله

قلت

قلت عسفان ثم رحن سراعا • ينطلعن من ثنيات الغور

قال ابن هشام واورد ابوحيان على هذا الحصر دخلت فانها تتعدى لكل مكان مختص فتنصبه على الظرفية وذهبت فانها تتعدى الى الشام واعتذر له بانه انما ينضبط المقيس وهذا ليس منه لان كل هذا خارج من قوله باطراد وقال في موضع اخر وقاس بعضهم على ذهبت الشام ذهبت اليمن لانه مثله لانه يمينه فكانك قلت ذهبت يمينه كما ان ذهب الشام في معنى ذهبت شامه فزعم ان ذهبت الشام جار على القياس وقاس عليه ذهبت اليمن وزعم انه لا يجوز ذهبت مكة لعدم هذا المعنى واستدل بعضهم لهذا المذهب بقوله

فبتنا بقيتنا ساقط الطل والندى • من الليل بردي يمنة عطران

اي بردان من اليمن تسماه يمنة **تنبيهات** الاول قد يتسع في المختص نحو لاقعدن لهم صراطك وهم ما يتعلق بذلك الثاني قال ابن باشاذ مما اجرى من المختص مجرى المبهم حدود المختص من نحو شرقي الدار وقبليها وبحريها لان النسب ادخله في حيز العموم تقول هو شرقي الدار وانت غربيها فاما داخل الدار وخارجها فلا يتعدى الفعل اليه الا بحرف جر تقول هو في داخل الدار وقمت في داخلها وقعدت في خارجها وكذلك الناحية والركن وجميع المختص انتهى وفي صحيح البخاري في حديث بنايه عليه الصلاة والسلام بزينب بنت جحش حتى اذا وضع يده في اسكفة الباب داخله واخرى خارجه ارخى الستر بيني وبينه الثالث السبب في جواز تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها كما ان السبب في تعديه الى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها لانه يدل على كل منهما بالتضمن على ما عرفته واما دلالته على المكان فبالالتزام ولهذا انما يتعدى العامل الى المبهم منه فقط لقوة دلالته عليه ومن ثم اشترط في المصوغ من الفعل ان يكون من لفظ عامله ليكون دلالة العامل على خصوصيته بالالتزام لا تقوته دلالته عليه بالتضمن فهو اقوى ولشبهه في الصورة المفعول المطلق فيسهل نصبه كما شرطوا في

المفعول له اذا كان مجوزا فيه بحذف العامل ان يتحد بعامله وقتا
وفاعلا ليشبه المصدر النوعي او المعنوي كقعدت جلوسا الرابع
حذف اداة الشرط دون فعلها في قوله كان وعكسه في قوله والا فانوه
والثاني مقيس والاول ضرورة قوله نحو الجهات تمثيل للمبهم وقد
عرفوه بانه ما افتقر لما غيره في بيان صورة مسماه قال الشهاب
لا يخفى ان الجهات ليست محدودة وتختلف بالاعتبار فالمكان الواحد
قد يكون خلفا وقد يكون اماما وقد يكون يمينا وقد يكون شمالا وقد
يكون فوقا وقد يكون تحتا ولا يختلف الحال في ذلك باضافة الجهة
لي الغير غاية الامر انه يحصل له نوع تمييز بتقييده بذلك الغير
فلعل ذلك النوع المتميز هو المراد بالبيان في قوله في بيان صورة
مسماه هذا او كالجهات شبهها في الشياع كجانب وناحية صرح
به الش وصرح الرضي بخلافه فقال ويستثنى من المبهم جانب
وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد
جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الي جانبه وكذا خارج الدار وجوف
الكعبة وذكر الحفيد الفاظا صرح بانه لا يجوز نصب شي منها على
الظرفية منها ظاهر وباطن ثم قال ولذلك يلحن من يقول
ظاهر باب الفرج قوله والمقادير صريح في انها من المبهم والخلاف
فيها مبسوط في الشروح والتحقيق ان فيها جهة اختصاص من حيث
انها اسم لمقدار مضبوط وجهة ابهام من جهة اختلاف ذلك
المقدار بالاعتبار اذ ليس شيئا معينا في الواقع بل الميل مثلا يختلف
ابتداوه وانتهاوه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما والناظم
اراد بالمبهم ما يكون مبهما ولو حكما قوله وما صيغ من الفعل صريح
كلام الش انه من المختص لانه جعله مقابل المبهم وظاهر النظم
انه من المبهم لانه ظاهر في عطفه على امثلته وعطفه على قوله
الا مبهما لا يكاد يظهر كما لا يخفى على المتامل ووجه كلامه انه اما او
المبهم ولو حكما لان مجلس زيد وان تعين باضافته اليه لكنه
مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم

كونه

كونه اثر اتحد ودام هذا وفي قوله صيغ من الفعل مسامحة
لا يخفاك المراد بالفعل المصدر بدليل ما ذكر في باب المفعول
المطلق لان قوله من ذي ياتي ذلك ولان الذي ذكره في المفعول
المطلق اصالة المصدر للفعل والوصف لا لاسما الزمان والمكان
بل الرافع للاشكال قوله لما في اصله معه اجتمع وقد استقر
ان الفعل اصل للعوامل وان اصله المصدر قوله وشرط
كون ذا مقيسا الخ قال الشاطبي فيه اشارة الى انه قد
ياتي مثل اعتكفت مقعد زيد سماعا كقوله وشرط كون ذا
مقيسا ولم يقل وشرط وجود ذا فدل على انه قد يجي ويكون غير
مقيس قوله لما في اصله معه اجتمع فسر الشاطبي الاصل
بالحروف الاول التي بني منها فلا يرد انه قد يقع ظرفا لنفس الاصول
مصدره نحو قعود في مقعد زيد وهو خارج من كلامه وقال
المرادي هذا وان لم يشمله عبارته فقد تقرر ان المصدر يعمل
عمل فعله فرع اذا قلت هو مني مقعد القابلة من المراة
الحامل او مناط الثريا من الدبران او مزجر الكلب من الزاجر
فمن الاوليا متعلقة بنفس اسم المكان لما فيه من الدلالة على
الفعل الذي اشتق منه وجاز ذلك لان المجرور يعمل فيه اللفظ بما
يتحمله من معنى الفعل قال كما تقول وعليك امر هذا امد بعيد حتى
لانه جعل مغارا في قوله مغار ابن همام على حي خثعما اسم
زمان مع كونه عاملا في على ولا فرق بين اسم الزمان واسم
المكان ولا يعملان في المفعول الصريح ولهذا جعل الفارسي مجرا
في قوله كان مجر الرامسات البيت على حذف مضاف اي كان
موضع مجر وقوله مناط الثريا تقديره من بعد المنتا ولا ومن
بعد الدبران لانه وقع في اشعارهم مستعملا بالوجهين تنبيه
هو مني مناط الثريا الاصل مكانا مثل مناط الثريا ثم حذف
الظرف المبهم واقيمت صفته مقامه ثم المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وهذا موضع الشذوذ لان حذف المضاف

واقامة المضاف اليه مشروطة بصلاحيته بذلك الاعراب
ولاشك ان مثلا نكرة مبهمة فجاز لها ان تنوب عن الظرف المبهم
واما مناط الثريا فمعرفة مختصة فلم يجز فيه ان ينوب عن
الظرف المبهم وكان ينبغي ان لا يجوز هذا ولكنه جاز على خلاف
القياس فوجب قبوله والوقوف عنده قال
وان بني حرب كما قد علمتم • مناط الثريا قد تعلت نجومها
ومنهم من قاس ذلك في كل ما دل على قرب او بعد على التقدير
الذي ذكرناه وقاسه على ضربته ضرب الامير اللص ورده
الناظم لقلة النظاير فلا يصح القياس قال ابن هشام
وهذا يقتضي انه سلم له صحة الدليل وهو فاسد بما قدمنا
بخلاف ضرب الامير واحترز بهذا القايل من نحو هو مني مزجر
ومسمعا فانه لا ابراد فيه لتمثيل قرب وبعد فهو شاذ قوله
وغير ظرف يعني بما لا يشبه الظرفية والا فاقه وغير ذي
التصرف البيت وفي التسهيل فان جاز ان يخبر عنه او يجر
بغير من فمتصرف قال ابن هاني وتخصيصه بالاخبار عنه يدل
على ان الاخبار به ليس كذلك تقول قد وسي سحر فهو باق على
ظرفيته والعامل فيه محذوف قوله فذاك ذو تصرف
يوصف بالظرف وعدمه في عرفهم ثلاثة الفعل والوصف بالتصرف
والظرف فتصرف الفعل معناه تغير صيغته لتغير زمانه
وهو المذكور في قوله ولم يكن تصريفه ممتنعا وقوله فعلان غير
متصرفين وتصرف الوصف بان يقبل التثنية والجمع واشار
اليه بقوله او صيغة اشبهت المصرفا اي اشبهت الفعل
المتصرف في انها لا تلزم صيغة واحدة وتصرف الظرف
بان لا يلزم الظرفية والمصدر بان لا يلزم المصدرية كسبحان
ومعاذ تنبيه قوله ذو تصرف اي ظرف ذو تصرف لان
المقصود تفسير الظرف المتصرف والمراد انه يسمى بذلك
حين يكون ظرفا بان ينتصب على تضمين معنى في لا مطلقا بدليل

التعريف

التعريف السابق وكذا يقال في قوله وغير ذي التصرف واما
قول الشاطبي فليس غيره في كلامه واقعا على الظرف بخصوصه
بل عليه وعلى غيره بدليل قوله او شبهها من الكلم فكانه يقول
غير المتصرف من الكلم العربية ما لزم حالة واحدة وطريقة
واحدة من ظرفية او شبهها ويكون قوله من الكلم راجعا الى
غير ذي التصرف كلامه ففيه نظر ظاهر فليتامل قوله
او شبهها قال ابن هشام او ظرفية او شبهها بحذف
المعطوف والعاطف ودل على ذلك انه قد علم ان الكلام في الظرف
فلو لزم غير الظرفية كيف يقال انه ظرف لا يتصرف ولا غير
متصرف وفي حذف المعطوف والعاطف نظر انتهى والمقصود ان
قوله او شبهها ليس معطوفا على ظرفية مقدرة وصرح به المكودي
هذا وشبه الظرفية هو الجر بمن كما اطبقوا عليه لكن قال الرضي
قد يجر متى بالى وحتى وابن مالك مع عدم تصرفهما ونص
في اوايل كتابه على ان سوى اخرجت عن الظرفية واستعملت اسما
في قوله اذا جلسوا منا ولا من سوائنا مع ان الداخل عليها من
فايدة اعلم ان ظرف الزمان اما متصرف منصرف او عكسه
او متصرف لا منصرف او عكسه فالاول ما صح الاخبار عنه وجره
بغير من كيوم ووقت وحين ولا يخرج اليوم عن ذلك اضافته لاذ
وكذا الحين حكى سير عليه يومئذ وحينئذ ويكون الجر من
دليل التصرف اجازس في متى سير عليه ان يقال في الجواب يوم
كذا بالرفع وذلك لان متى يجوز دخال الى عليها فجاز ان يكون
مبتدا قال الناظم ويلزمه مثله في اين ولعل س انما اجاز
ذلك بناء على ان الجملة الفعلية يجوز ان يكون جوابها جملة
اسمية والثاني مثل له الناظم بمثال واحد وهو سحر وله اربع
شروط ان يكون ظرفا مجردا من ال والاضافة مكبرا مرادا به معين
لان الاولين لا يوصفان بصرف ولا غيره والمصغر عده من
المنصرف غير المتصرف والثالث متصرف منصرف والحاصل

ان سحر يوجد فيه ثلاثة اقسام قال ابن هشام وسحر في
ذلك عشية في لغة بعض العرب ذكر الناظم ذلك بعد اعني من كتاب
التسهيل والشرح والثالث ثلاثة انواع ما لا شرط له تعيين ولا
غيره ولا نظير له بل هو الباب كله وهو بعيدات بين وبعيدات
جمع بعيدة وبعيدة تصغير بعد اذ الظروف كلها مؤنثة والبين
الفراق فاذا قلت لقيته بعيدات بين فمعناه في اوقات
متعددة يتخلف بينها افتراق في زمن يسير لان تصغير الزمان
تقريب بعضه من بعض ومما شرط التعيين وهو ما فعل وهو
ليلا وفعل وهو بكرا وفعله وهو عتمة او فعيلة وهو عشية
او فعال وهو مساء وصباح ونهارا وفعال وهو عشاء او فعل
وهو ضحى او فعيل وهو سحير ومما هو مركب نحو

ان الرزق يوم يوم فاجمل • طلما وابغ للقيامة زادا

وقوله

ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا

وشرط الناظم ان هذا لا يضاف قال ابن هشام وليس بشيء
لانه حينئذ غير مركب فالصواب ان يقال والظرف المجامع
لمثله لفظا ان لم يضف وذلك كقوله

ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين

قال ش اي وحين حين ولا يمتنع اذا كانت لغوا انتهى كلام ش
وقال

ولولا يوم يوم ما اردنا • جزاءك والقروض لها جزاء

ومما حذف موصوفه وفي المسألة تفصيل وذلك انه ان كان من
الصفات التي كثر قيامها مقام الاسم صح نحو سير عليه قريب
والا فان وصفت صح لتنزيلها منزلة الجامد بوصفها نحو سير
عليه طويل من الدهر والا فتح عليه نحو سير عليه طويلا وذا وذات
مضافين للزمان في غير لغة خثعم نحو لقيته ذات مرة وذات
ليلة وذات يوم وذا صباح وخثعم تصرفه قال شاعرهم

عزمت

• عزمت على اقامة ذي صباح • والرابع غدوة وبكرة علمين •
واعلم ان علميتها جنسية كاسامة فيرادان للحقيقة وللشخص
المعين فالاول كقولك غدوة وبكرة خير من عشية والثاني
كقولك جئتك يوم الجمعة غدوة او بكرة بخلاف التعبير في باب
سحير وابكر فانه شخصي لا غير وينبغي ان ينظر في هذا الموضع فان
علمية الجنس لا يصح معها ان يراد شخص واحد غير حاضر لا يقال
ما فعل اسامة ومن هنا قالوا العلمية جنسية ويصح ذلك
قوله عن مكان وذلك قليل ولا يكون الا على حذف مضاف
وهو الغالب قوله وذاك في ظرف الزمان يكثر له صورتان
احدهما ان يكون على حذف مضاف وهو الغالب وشرطه تعيين
وقت او مقدار والثاني ان يجعل بنفسه مصدرا نحو زيد
هينك وقد ينوب عن الزمان اسم عين اضيف اليه مصدر وبهذا
تبين ان التوسع في الزمان اكثر منه في المكان من جهات احدها
انه ينصب مبهما كان او مختصا الثاني ان نيابة المصدر عنه
اكثر من نيابته عن المكان الثالث انه ينوب عنه المصدر
واسم العين ولا ينوب عن اسم المكان الا المصدر الرابع ان
المصدر الغائب عنه يكون على حذف مضاف وعلى غيره ولا يكون
نيابة المصدر عن المكان الا على حذف مضاف تنبيه
افهم قوله وذاك في ظرف الزمان يكثر قلته في المكان وبه صرح
التوضيح ولم يزد عليه وفي الاشموني وغيره ولا يقاس على
ذلك ولك ان تقول هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه والمضاف اليه لا يستقل بنسبة هذا الحكم اليه
اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري وحذف
المضاف واقامة المضاف اليه فيما كان كذلك مقيس عند
الناظم فلم كان هنا غير مقيس

المفعول معه

قوله يتضمن تالي الواو اي المذكور كما هو ظاهر العبارة وفي
المغني في الجهة الثالثة من الباب الخامس الثالث قول بعضهم في
وما لنا ان لا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اي وما لنا وترك
القتال كما تقول ما لك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو
المفعول معه انتهى ونقل في الحواشي ان بعضهم اجاز حذفها
مستند لا بالقياس لان اصلها واو العطف وهي تحذف ورد
بانه لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في الفرع ثم ان كلام
البعض المذكور في المغني مبني على ان المؤول من ان والفعل يسمى
مفعولا معه وهو ما قال الحفيد انه الحق لكن في التوضيح خلافه
تنبيه قد يشعر قوله تالي الواو بانه لا يجوز الفصل
بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره وهو كذلك فلا يقال
قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة
ومعطوفها لكون الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا
الفصل بينهما قوله في نحو سيري يقتضي القياس لان
معنى قوله في نحو في مثل هذا او في المسألة خلاف قوله بما
من الفعل وشبهه سبق شمل الفعل اللازم والمتعدي وهو
الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يشتبه بالمفعول به فلا
يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه والناقص ككان وهو
الصحيح لان الصحيح انها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان
وعليه قوله

فاليت لا انفك اخذ قصيدة يكون واياها بها مثلا بعدي

وقيل كان تامة ومثلا منصوب على الحال وكذلك الظرف وقيل
ناقصة ومثلا خبرها وهو الاظهر لافتقار الكلام اليه وانعقاده
به والمراد بشبهه ما فيه معناه وحروفه وهو من جنس ما
ينصب المفعول به فهذه ثلاثة امور لا بد منها فلهذا وجب
الرفع في انت ورايك وكل رجل وضيعته والرجال واعضادها
والنساء واعجازها لانتفاء الاول ويلزم من انتفائه انتفاء البواقي
وفي

وفي نحو هذا لزيد وعمرو وزيد في الدار وعمرو لانتفاء
الثاني قاله س واما هذا لك واباك فقبيح ولو جاز عنده
عمل اسم الاشارة او ما في الظرف من معنى الاستقرار لم يكن فيه قبحا
بل كان يجوز عنده فيه الوجهان ويجوز على قول الفارسي في هذا
رداي مطويا وسربالا اذ زعم ان سربالا لا معمول لهذا او
لمطويا ان يجوز هنا اعمال اسم الاشارة ويجوز بعضهم اعمال
الظرف في المفعول معه فعلى هذا يجوز ان يكون العامل هنا
لزيد او لك او نحو ذلك وفي انت واعلم ورايك لانتفاء الثالث
ومثل انت اعلم ورايك حسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول
ليحسب مقدرا اي ويحسب زيدا درهم قاله س قال
ابن هشام انما لم يقولوا في حسبك انه ينصب المفعول معه
خلافا للزمخشري لانه اما مصدر فمصدر احسب انما هو الاحساب
ولان المصدر المؤيد لا على الحدث مجردا وهذا يدل على ذات
ومعنى قام بها وهو الكفاية وبهذا الجواب الثاني يندفع ان يقال
انه مصدر محذوف الزوايد واما اسم فاعل فهذا معرب
واسم الفعل مبني ومضاف واسم الفعل مبني ومضاف
واسم الفعل كالفعل لا يضاف يدل على الاضافة انه روي
فحسبك والضحاك بالجر اما على العطف عند من يقول به او
على تقدير مضاف فينبغي ان يكون صفة مشبهة وهي لا تنصب
المفعول به فلا تنصب المفعول معه كما في اسم التفضيل سوا
ومثل انت اعلم ورايك ويله وزيدا فزيدا معطوف على
معمول العامل المقدر الناصب للمصدر اي الزمه الله ويله
والزم زيدا اقات رفعت الويل فقلت ويله وزيدا فا
لنصب بالزم مقدرة ابعد الجملة اي والزم الويل اياه قاله
الناظم مستند الكلام س قال ابن هشام وافول في هذا
ويله اشكال من وجهين احدهما انهم يقولون ان ويلا
نصب على المفعول المطلق وحينئذ فدم واعاملة قدرو التقدير

المفعول به والثاني انهم بلا قدروا اياه مفعولا معه عامله
ذلك الفعل المقدر ولم يقدروه معطوفا على المفعول به او
مثلا اجازوا الوجهين كما اجازوهما في نحو راسه والحايط وفي
نحو شانك والحج وفي نحو امرا ودفسه على ان الحق عندي في هذه
الامثلة ان الذي بعد الواو مفعول معه لا معطوف لان
المراد معنى المعية قطعا وقوله سبق فيه اشارة الى امتناع
تقدير المفعول فيه معه ولا خلاف فيه قال الرضي هذا
بنا على اصلهم وانا لا ادري منعا من تقدير المفعول معه
على عامله اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي
هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا لقيت انتهى قال الشهاب
ويمكن حمل كلامهم على غير هذه الصورة انتهى ولا يخفى ما فيه
من البعد **قوله** وبعدما استفهام الخ هذه المسالة ترد
اعتراضا على قولنا لابد من تقدير فعل او معناه والجواب
اولا لا نسلم انه مفعول معه بل مفعول به بتقدير ما لك ومثلا يمسك
زيدا او وملابس زيدا فقدر بما شئت سلمنا انه مفعول
معه لكن هذا شاذ ولغة الجمهور العطف سلمنا انه غير شاذ
لكن العامل مقدر كما يقدر عوامل المفاعيل غير هذا
قوله نصب اي المفعول معه كما يقول والنصب مختار
لدى ضعف النسق والنصب ان لم يجز العطف يجب اذا تقرر
هذا ورد عليه ان المفعول معه غير لازم بدليل ما قدمنا
عن ش **قوله** بفعل مبني على ان معنى قوله نصب انه نصب
على المفعول معه والا فالمقدر لا يجب ان يكون فعلا لما قدمنا
قوله كون لا يجب ذلك وقد قدر الشارح ما يلابس قال
ابن هشام وقد يقال المراد بالكون الحدث اي فعل حدث
اي حدث كان فان رد بان كلا لا فعال افعال حدث اجيب
بانه احترز من الفعل الناقص فانه لا حدث له انتهى ش
وفيه انا لا نصحح ان للناقص حدثا كما مر فان قلت

لم

لم لا يكتفي بتقدير الفعل في ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
ولم يكتف به في هذا لك واباك مع ان الفعل مقدر **قلت**
لان الفعل المقدر ثم هو اشير المفهوم من اسم الاشارة واستقر
المتعلق به لكنه يمتنع ذكره بخلاف الفعل في المثالين المذكورين
فانه محذوف جوازا لا وجوبا فكانه مذكور فتنزل منزلة تقدمه
على الواو وذكر اتحاذ النصب لوجود شرطه **فان قلت**
لم جاز ما لك وزيدا مع ان الفعل محذوف وجوبا **قلت**
قال الرضي لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها
الجار فتنتظر على الدلالة على الفعل **تنبيه** قال ابن
هشام اذا قلت ما انت وزيدا بالنصب فانت فاعل بكون فان
قدرت ناقصة فاخبرها او تامة فما مفعول مطلق وان قدرت
ما يلابس فما مفعول به فما محتملة في المثال لثلاثة اوجه
واذا قلت كيف انت وزيدا بالنصب فانت فاعل بكان التامة
او الناقصة وكيف خبر على النقصان وحال على التمام او فاعل
بتصنع محذوفا فكيف حال ايضا **قوله** والعطف ان يمكن بلا
ضعف لا في الصناعة كما في قمت وزيدا ولا في المعنى كما في لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها ومثال ذلك كنت انا وزيد كالاخوين
والحاصل ان اقسام العطف ثلاثة غير ممكن وممكن
بضعف وممكن بقوة واعلم انه ينبغي رجحان الرفع فيما
اذا اراد مطلق النسبة اعم من النسبة اليهما وقصد اولا
احدهما بمصاحبة الاخر ولا شك ان هذا المطلق لم يرد ان
يتحقق في كل منهما فاندفع ما قيل كيف يحكم برجحان العطف
مع اختلاف المعنى لان المتكلم ان قصد المعية نصا نصب لا غير
وان لم يقصدها نصا نصب لا غير وينبغي عليه ان يقول بعد رتع
بلا ضعف ولا مانع من المفعولية والمانع اما كونه غير فضلة واما
كونه غير مصاحب ومثاله اختصم زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو
قبله او بعده ويجاب عن هذا بانه قد استقر ان

الفاعيل وفضلات وان المفعول معه مصاحب لما قبله فالمناسب
الكلام فيما اجتمع فيه امران **قوله** لانه احق لانه الاصل
ولا معارض له ولان فيه تناسبا بين الاسمين وهو اولى من
تنافرهما ثم الاحق بعضه احق من بعض فالعطف في نحو الزيد
وعمرو ونحو ما شانك زيد وعمرو احق منه في جاء زيد وعمرو وذلك
لان في النصب امرين الخروج عن الاصل الوا ومن العطف مع انه
لا مانع ولا مضعف ومع ضعف الطالب للنصب لعدم التصريح
به ومن ثم اوجب ابن الحاجب العطف **قوله** والنصب مختار
لدى ضعف النسق يشمل الصورتين السابقتين **قوله**
والنصب ان لم يجز العطف يجب منع الجواز اما للصناعة نحو
ما لك وزيدا او للمعنى نحو جلس زيد والسارية والمراد النصب
على المفعول معه ولهذا اصح قوله او اعتقد فانا اذا اعتقدنا
اضمار عامل فالنصب موجود ايضا فكيف يكون المراد مطلق النصب
والشيء لا يكون قسيما لنفسه ومحل الوجوب ان كانت المعية
موجودة مقصودة تخرج بالاول علفتها تبنا وماء باردا وبالثاني
نحو قوله وزججن الحواجب والعيونا **تنبيه** مثل
علفتها تبنا وماء باردا اختار الناظم فيه الاضمار وهو قول
جماعة وزعم قوم ان الصواب كونه على التضمين لانه اسهل
من الحذف ورد بانه لا يجوز علفتها ماء وتبنا ولو كان على
التضمين لجاز واجيب بانه يجوز بدليل قول الحطيئة
• سقوا جارك العيمان لما جفوته • وقلص عن برد الشراب مشافره •
• سناما ومحضا انبت اللحم فاكتست • عظام امرئ ما كاد يشبع طائره •
الرواية المشهورة قروا جارك وعلى تقدير صحة رواية
سقوا فلا حجة فيه لانهم كانوا يذيبون السنام في المحض ويشربونه
فان قيل قال عنترة ويمنعهن ان ياكلن منه حياة
يد ورجل تركضان اجيب بانه يجوز كون تركضان
صفة لرجل على حد قوله به العينان تنهل والدليل الجيد في قوله

اعمى

• اعمى بن بعد ما ترى راي ضرهة لما سبب تزجي به الما والشجر •
واذا اعطفوا ما لا يدخل في العامل لا بتضمين ولا غيره فلان يعطفوا
ما يدخل بتضمين اولى واحرى قال •
• وسننتج بعد الله ودعوته • وقد حان من سارى النسا طروق •
• يكابد عرنينا من الليل باردا • تكف رياح ثوبه وبروق •
فالرياح تكف الثوب لا البروق لكن عطفها على الرياح لالتباسها
ومما يضعف مذهب الاضمار قوله شراب البان وتمر واقط
لانهم اذا اضمروا الكل مشتركات فقد حذف المضاف ولم يقم الثاني
مقامه مع انه لم يتقدم له ذكر في اللفظ وهو غير سائغ وايضا
فقد جا ما هو مخفوض بحرف جر كقوله •
• فلما دعت شيبا بجنب عنيزة • مشافرها في ماء مزن وباقل •
فشيب في الما لا في النبت فان اضمرت ورعت في باقل كان من
قبيل خير عافاك الله وهو في غاية الشذوذ •

الاستثنا

قوله ما استثنت الا مع تمام اي وايجاب بدليل ما بعده
وحينئذ فما ان جر بيان لحكم اخر ويجوز ان يعم هنا ويقال
ما استثنت الا مع تمام ينتصب موجبا كان او غير موجب وعليه
فقوله وبعد نفي الخ تفصيل لما اجمل هنا وقدم الناظم هذا
القسم لانه انسب بالباب المعقود للمنصوبات لان الكلام في المنصوبات
وايضا فاخير التفريغ لمناسبة لمسالة الفا الا مع التكرير كما
ستعرفه وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه ولان الا غير
عاملة فيه اتفاقا والاصل تقدم عملها **قوله** ينتصب
اي وجوبا كما صرح به غير واحد والمراد وجوب النصب في لغة
الاكثر خلافا في انه يجوز الاتباع في لغة حكاها ابو حيان وخرج
عليها فشربوا منه الا قليل وفيه انه لا ضرورة لذلك لانه
من تغير الموجب بحسب المعنى اي لم يكونوا منه ومن العجب

قول العذرا وان افرده ابن الناظم ان الاستثنا منقطع وان جملة
اذ كنيف بيضور ذلك والتعليل بعض الجماعة السابق ذكر
ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم
وهذا شان المتصل والكلام فيما اذا كانت الا للاستثنا كما
هو موضوع المسالة فلا يرد ان غير النصب جايز في نحو قام
القوم الا زيد اذا جرت الا صفة على الاول **قوله** وبعد
نفي اي ولو معنى دون لفظ ايضا ومنه حديث الجمعة من كان
يومن بالله واليوم الاخر فعليه الجمعة الا عبد الى اخره
برفع عبد وما عطف عليه والتقدير فلا يترك الجمعة الا عبد
تنبيه قال ابن هشام في الحواشي لا تتوهمن ان
لو بمنزلة النفي لدلالتها على الامتناع فان النفي فيها ضمني لا قصدي
كما ان التخصيص يستلزم عدم التلبس بما حض عليه ومع
هذا فهو ايجاب واما الاستفهام فاريد به النفي لا طلب الفهم
وجا النفي ضمنا فافترقا وانما وضع لو للتعليق في الماضي ولزم
من ذلك انتفا شرطها اذ لو ثبت ثبت الجواب ولم يكن تعليق
ولهذا لا يقال لو جاني من رجل فاذا قلت لو جاني اخوتك
الا زيد اكرمتهم تعين النصب واما لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا فالا بمعنى غير وكذا لو كان معنا الا زيد لغلبنا او لهلكنا
ولو قدر ذلك استثنا كان محالا لان البدل ثابت له الحكم
الاخر بدليل انك لو قلت ما جاني احد الا زيد لم يصح ان يقف
في مكانه ما جاني الا زيد ويتحد المعنى ولو قيل هنا لو كان
معنا زيد لغلبنا ولو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فسد
المعنى كذا قالوا وانما التعليل ما بدات به ويوضحه مسالة
التخصيص واما لو كان فيهما الله فانما حصل منه الفساد من
جهة اسقاط ضمير الاسم وجود لو والذي ادعى الخصم انها بمنزلة
حرف النفي فهو سال ان يقال لا يجوز البدل في نحو ما جاني احد
الا زيد لانه لو قلت ما جاني زيد تغير المعنى **قوله** اذ كيفي

هو

هو النفي ولو معنى نحو ومن يولهم يومئذ دبره الاية اي لا تولهم
الا دبار والاستفهام الانكاري كذا قيده الشارح ولم يقيده
بكلمة بعينها وقيده بعضهم بهل ومن واي تمثيلا نحو هل
جزا الاحسان الا الاحسان ومن يغفر الذنوب الا الله وقول
الشاعر

فاذهب فاي فتى في الناس احرزه • من حتفه ظلم دعج ولا حيل

فعلى هذا يصح ان يقال اي رجل زكي الا الصالحون واقل وقل يراد
بهما النفي لا التقليل **قوله** انتخب اتباع ما اتصل اي وتاخر
بدليل وغير نصب سابق البيت ولم يتراخ والا اختير النصب
وعبارة التسهيل اختير قبيه منزاخيا النصب وغير متراخ الاتباع
قال الرضي اذ كونه مختار النصب للتطابق بينه وبين
المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك وافاد قوله
انتخب اتباع ان النصب ح ليس منتخبا بل مرجوحا ولذا جعل
الزمخشري الاستثنا في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك في قراة النصب من جملة فاسر باهلك لا من ولا يلتفت
لان النصب قراة الاكثر ولا ينبغي جعله مرجوحا وعلى قراة
الرفع الاستثنا من ولا يلتفت فالزمه بعضهم بالتنا قض للزوم
ان تكون المراة ممن امر لوط عليه السلام بالاسرا به وان لا يسري به
التناقض في المعنى واجاب بعضهم عنه بان اللازم على
الرفع انما هو كونها معهم مستتبعة تقول ما فيهم احد تحدث
عنده بدا الا زيد تنصب استثنا وترفع بدلا من احد وتخفض
بدلا من الهاء في عنده كما تقول ما جلست عند احد الا زيد لان
هذا في قوة ما اتخذت عند احد يدا الا زيد امستجلبة ما
رايت احدا يقول ذلك الا عبد الله تنصب عبد الله على الاستثنا
وعلى الابدال من احد او ترفع على الابدال من الضمير والابدال
من الظاهر ارجح لانه الظاهر ولانه المعتمد بالذكر ولان ذلك حمل
على اللفظ والمعنى واما الابدال من الضمير فحمل على المعنى لا غير

ونظرش الابدال من الضمير بقولهم عرفت زيدا ابو من هو اذا
رفعت زيدا و قال
في ليلة لا نرى بها احدا • يحكي علينا الا كواكبها
ونقول ما مربنا احد يقول ذلك الا زيد بالبدل من الظاهر دون
الضمير لان المرور هو المنفي لفظا ومعنى وتقول ما رايت رجلا
يقول ذلك الا زيدا بالنصب على الاستثنا او على البدل من رجلا
ان جعلت الروية قلبية جازا لامران وان يكون بدلا من الضمير
والاوجب الابدال من الظاهر بخلاف القلبية فان التي بعدها
مبتدا او خبر فهو معتمد الحديث واستدل ش بانك تقول ظننته
ورايته زيد الشان ثم تذكر الجملة بعد ذلك واما قل رجلا
قد لكلام ش على انه اذا قصد النفي فالجملة خبر وان قصد
قلت اقل من فالجملة صفة لان من لا تخفض باضافة افعل ذكر
عكس هذه المسايل ان احدا لا يقول ذلك وان النفي سرى من
الضمير للظاهر وان الابدالين جايزان وقال وهو يعني هذا
التركيب قبيح خبيث تقليد ان قيل كان الصواب ان يقول
ابدال لان تقديرا لا صفة جايز وهو ضعيف مع انه يصدق
عليه انه اتباع وايضا لحقه ان يستثنى من مسالة النفي بلا التبرية
فان النصب على الاستثنا والابدال فيه راجحان قويان على
السوا وانما المرجوح النعت على اللفظ او على الموضع نص عليه
ابن عصفور قلت اما الاول فالكلام في المستثنى
بها لا الموصوف بها وقال الشاطبي المراد الاتباع على البدل
بقرينة قوله ابدال وقع واما الثاني فالحكم فيها ممنوع قال
ابن هشام لا اعرفه لغير ابن عصفور ولا تجد احدا يقول لا اله
الا الله غير الرفع ولو كان النصب مساويا له لم يكن كذا ولا
يظهر للتساوي علة انتهى لكن قال ابو حيان ما معناه ان
قوله انا ظهر النصب ليس على اطلاقه بل قد يكون الاتباع راجحا
كما ذكر وقد يكون مرجوحا وقد يكون مساويا فالاول نحو ما فعلوه

الا

الا قليل منهم والثاني اذا كان المستثنى منه اسم لا نحو لا احد
فيها الا زيد ولا اله الا الله لان التشاكل انما هو حاصل اذا نصبت
على الاستثنا وهو تشاكل باعتبار الصورة فان هذه الحركة
البنائية تنزل في اللفظ منزلة الحركة الاعرابية فالمقتضي لرجحان
البدل في ما فعلوه الا قليل مقتضي لرجحان النصب على الاستثنا
والثالث نحو ما اعطيت احدا شيا الا زيد ا دينارا وان النصب على
الاستثنا ممتنع لان الحروف الموصلة للعوامل كواو مع وحروف
الجر لا توصل شيين واذا امتنع النصب على الاستثنا تعين الاتباع
وقال الزجاج هو ضعيف اعني الاتباع لانه لا يجوز في غير باب
الاستثنا ان يبدل شيان من شيين لو قلت ضرب الرجل المراة
اخوك هندا لم يجز وانما جاز في هذا الباب لشبه الا بحرف العطف
فجاز كما يجوز ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب وانما ضعف لانه
شبيه بالممتنع ورد قوله لا يبدل شيان من شيين في غير
الاستثنا قوله
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه • ببعض ابت عيدانه ان تكسرا •
والرابع نحو ما رايت احدا الا زيدا لا يجوز في زيد غير النصب وكونه
على الاستثنا والاتباع سوا لان ترجيح الاتباع انما هو للتشاكل
وهو حاصل في الوجهين فالوجهان راجحان قوله والنصب ما انقطع
الى اخره لانه انما يبدل القليل من الكثير اذا كان بعضه وهو المسمى
بدل البعض من الكل ووجهت التميمية بوجوه فقيل انه اذا قيل
ما فيها احد الا زيد فالتقدير ما فيها احد ولا ما يتبعه ورد بان
هذا الحالة لصورة المسالة لانه حينيذ يكون متصلا وعندي
ان هذا مردود لانه منقطع باعتبار اللفظ وان كان متصلا باعتبار
التقدير الا ترى ان الفرا قال من المنقطع له على الف الا الفين
لما كان لا انتصار على الالف ينفي غيرها ظاهرا حتى كانه قيل له علي
الف لا غيرها فقيل بعد ذلك الا الفين والتوفيق بين قولهم ان الاستثنا
اخراج وبين قولهم ان المستثنى منه المذكور ولم يتناوله يقتضي

الجمع بهذا الوجه وقيل ان الاصل ما فيها الا حمار على لغة الناس
وغيرهم منها ثم ذكروا الاحد لتوكيد العلم انه ليس بها ادمي
وعلى هذا فالمسالة استثنا مفرغ من شي مقدر اي ما فيها شي الا
حمار وقيل انهم جعلوا المستثنى من جنس ما قبله على المجاز كان الحمار
من احدي ذلك الموضع وعقلائه لقوله انيسك اصداء القبور وقولهم
عتابك السيف وعبر ابن هشام في بعض الحواشي بقوله وقيل
اطلق الاحد على الحمار لقيامه مقامه اذ الدار انما وضعت للادمي
ومثله تحية بينهم ضرب وجيع وقوله وعن تميم قبله ابدال وقع
بالتنكير اعني بتنكير ابو الحسن اراد به التنبيه على ان الابدال
في هذه الصورة قليل او اراد به النوعية كما قال الش في قوله
وصلا ولا يرد ان الابدال لم يقع لتميم في كل منقطع بل اذا امكن
الاستغنا بالمستثنى عن المستثنى منه وقال الشارح لما
اجتمع العاقل وغيره عبر عن الجميع بعبارة العاقل على التغليب
كما عبر عن النوعين في اية النور بمن ومنهم للاختلاط ايضا
وادرج تحت الماشي الحية والسمكة مع انهما لا يمشيان وعلى هذا
فيكون ابدال بدل بعض باعتبار التحقيق وغلط باعتبار اللفظ
ورد بانه لا يختص باحد وشبهه بدليل عبرت عن الطلل وضرب
الرقاب **تنبيه** قدر البصريون الا في المنقطع بلكن وقدره
غير البصريين بسوى ويرجح الاول امور احدها انه تاويل
حرف بحرف فهو اولى من تاويل حرف باسم الثاني انه تفسير بما لا يوضح
له وهذا لازم عن الاول الثالث انه تفسير ناصب بناصب
فهو اولى من تفسير ناصب بما فيه الرابع ان فيه بيانا للمعنى
وان المستثنى المنقطع بمنزلة الاستدراك الخامس انه تعقيب
الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا
لا يعطيه التفسير بسوى الخامس ان سوى في الاستثنا محموله
على الا فكانه تفسير الاصل بالفرع وتشبيهه به وفي كلام ابن
الصايغ ما معناه ان تفسيره الا بلكن تفسير معنى لان لكن ليست

باخراج

باخراج كما ان ما بعد لكن ليس بمخرج ووجه الشبه ان ما بعد لكن
لا بد ان يكون مخالفا لما قبلها وما بعد الا كذلك ولكنه يكون
مخرجا فشبهوا الا بلكن في مطلق المخالفة دون الاخراج فهذا بالحقيقة
استدراك ولكنه لما كان بلفظ الاستثنا سموه استثنا
والدليل على انه ليس استثنا انك لا تقول استثنيت الحمار
من القوم انتهى وزعم ابن يسعون ان الا اسم لا
والخبر محذوف كما قال ولكن زنجيا عظيم المشافر وبه قال غيره
ايضا ورده الفارسي في بغداديات بانه يلزم تقدير الخبر في قوله
• عشية ما لي حيلة غير انني • بلقط الحصا والخط في الارض مولع •
وذلك باطل لانه ليس له ما يرفعه **قوله** فقد يأتي مسالة ما جاني
الا زيد احد قالوا وتخريجه على انعكاس الامر في البدل والمبدل
منه فيصير المبدل مبدلا منه والعكس وفي هذا اشكالان احدهما
ان فيه ابدال العام من الخاص والثاني ان الاستثنا حينئذ
من غير مذكور ولا مقدر اذ لا مذكور هنالك وتقدير احد ممتنع
لوجوده والجواب عن الاول ان يراد بالعام الخاص وهو
نفس المستثنى فهو بدل كل من كل وعن الثاني انا نقدر له احدا
ولا يلزم التكرار لان احدا المقدر عام يصح الاخراج منه واحد
المذكور خاص فلا تكرار **قوله** ان ورد قال الشهاب
لا ينبغي ان يكون المراد ورد عن العرب سوا جعل فاعل ورد ضمير
النصب او ضمير الاسم السابق لان اختيار النصب لا يتقيد بورود
ذلك بل الذي ينبغي ان يكون المراد ورد هنا اي صدر وفاعل
ورد ضمير السابق يعني حيث اتيت بالمستثنى سابقا فاختر
نصبه لانه الفصيح انتهى وبه يندفع ان عبارة الناظم غير
محررة لان الكلام مفروض على ان التقدير قياسي لا على انه سماعي
كما توهمه العبارة وان قوله نصبه اختر مع قوله ان ورد
كالمتناقض فانه اذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده
فوروده لا بد ان يكون منصوبا او مرفوعا وعلى كلا التقديرين

لا اختيار فيه اذ لا يقال الا كما سمع فلو قال ولكن نصبه قد اعتمد
كان اولى اورد هما الشاطبي وقال انه لا جواب عنهما ولو قرى
قوله ان ورد بفتح الهمزة على ارادة التعليل اي لان ورد استقام
المعنى من حيث الدراية لكنه يتوقف على صحة الرواية **تنبيهان**
الاول اورد الشاطبي ان اطلاق السبق في كلام الناظم يقتضي انه
يجوز نحو الا زيدا لم يقم القوم وهو مختص بالضرورة عند الجمهور
كقوله

خلا الله لا ارجو سواك وانما • اعد عيالي شعبة من عيالكا

قال والجواب ان اجازته البدل تعين ان التقديم لا يكون الا على
المستثنى منه خاصة لانك اذا قلت الا زيد لم يقم القوم امتنع
البدل فلا بد من محل يقصر فيه البدل وذلك لا يكون الا عند
توسط المستثنى **الثاني** قوله سابق صفة لمحذوف اي مستثنى
سابق والضمير من نصبه يعود عليه ففيه عود الضمير على المضاف
اليه على حد كمثل الحمار يحمل اسفارا والضمير في ورد يعود عليه
ايضا لا على ما قبله كما قال ابو حيان وادعى ان في العبارة تشتيت
الضمائر اذ لا يصح ان يقال اختر نصب ما ورد غير منصوب قاله
الراعي واطال في الرد على ابي حيان ولم يفهم ان مراده ان تشتيت
الضمائر غير مالوف فاطال بما لا طائل تحته وقوله اذ لا يصح ان يقال
ممنوع بل هو صحيح وبه يندفع ما اورده الشاطبي لان المعنى
اختر نصب الاسم السابق لانه قياسي والرفع سماعي مقصور على
الوارد فقوله ان ورد لدفع توهم قياسيته وان كان قليلا اذ
قوله فقد يأتي انما يدل على قلته وان ادعى الشاطبي ان القلة المستفادة
من قد في كلام الناظم يدل على عدم القياس بالاستقرا بخلاف
صريح لفظ القلة كما مر فانه في حيز المنع **قوله** وان يفرغ الى
فاعراب ما بعد الا في نحو ولا تقولوا على الله الا الحق مفعول به
وفي نحو لا استخرنا خالد وفي نحو ما ضربوه لك الا لاجد لا مفعول
لاجله اي الا لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل
وفي

وفي ان لبيتهم الا يوما مفعول فيه ولا يجوز في المفعول المطلق المبهم
نحو ان نظن الا ظنا مستيقنين بتقدير الصفة ولا في المفعول معه
لا يقال ما سرت الا والنيل قال ابن هشام هذا المراد لاحد
وما محمد الا رسول خبر ولا ان تبكم الا بغتة مفعول مطلق مبين
او حال او مفعول مطلق موكد حذف هو وعامله اي الا تبغتكم
بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ
للحال ومن مثل ابن الخباز في النهاية ما علمت انهما الا زيدا
رهبة انصب بان لانك لو اسقطت الا كان كذلك فان اسقطت
ان فانتصاب زيدا بعلمت قال ابن هشام هذا لم التفريغ
بعد ان غريب والذي يسوغه ما سوغ قولك ما علمت ان احدا
يقول كذا وما علمت ان فيها ديارا واما نحو فان لم تجدوا فيها
احدا فلا اوضح شي لانه وجد فعل فاليس فقد انتصب عليه

تنبيهات الاول استجاد بعضهم قول الناظم هنا وان
يفرغ سابق على قوله في التسهيل وفرغ العامل لان المفرغ
قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد ونظر الدماميني في ذلك
وقال لا فرق بين التعبيرين والمفرغ في المثال هو الابتدا لان
ذكر الخبر اولا اقتضى الابتدا الطالب للمبتدا او العامل فيه فلما لم
يذكر المبتدا الذي هو الحقيقة المستثنى منه المحذوف فقد
يفرغ الابتدا لما بعد الا وهو زيد في المثال **لا يقال** الابتدا
ليس سابقا على الا بل متاخر عنها لانا **نقول** هذا ممنوع
بل هو سابق عليه لان سبق الخبر اقتضاه وهو طالب للمبتدا اي
بالحقيقة الذي هو المحذوف المقدر قبل الا فهو سابق على الا لانه
لو تسلط عليه لما قبلها متحقق عنده **الثاني** دل كلام التسهيل
على ان المفرغ لا يقع في موجب فلا يقال قام الا زيد لانه كذب
كذا قيل وفيه نظر لجواز ان يحمل على المبالغة او يجعل الحصر اضافيا
او يخصص المحذوف بحيث يصدق الكلام على ان الكذب لا اثر
له عند النحوي لانه يبحث عن احكام الالفاظ صادقة او كاذبة

وجوّز ابن الحاجب التفريغ في الايجاب حيث استقام المعنى نحو قرات
الا يوم كذا وكان المصنف خالفه لطرد الباب كما اتفقا على جوازه
في النفي وان لم يستقم معنى نحو ما مات الا زيد لذلك الثالث
قد يترك عامل المستثنى ايضاً لقوله
اجارتنا هل ليل ذي البث راقد ام النوم الا تاركاً ما اراود
قالوا ان المعنى ام النوم لا يجيبني الا تاركاً الطلب ومعنى
هل ليلي ليل ذي البث راقد ارقد في ليلي ام لا ارقد فالنوم
محذوف الخبر ودل عليه ما ارقد لان المعنى ما ارقد ام لا
ومعنى ما ارقد ام لا النوم لا يجيبني واحد ولا تكون ام الا
منقطعة لانها بعد هل وقد عاد له بالابتدا والخبر الجملة
الفعلية ومثله ادعو لتوهم ام انتم صامتون كذا في الايضاح
الشعري لابي علي وقوله وقد عاد له الى اخره يقتضي ان النوم
فاعل بفعل محذوف وهو خلاف قوله اولا الرابع امثلا الا
ان تدخل على الاسم وتديلها التفريغ جملة اصلها فعل
مضارع لانها معاء عن العمل على قوله عن التوصل بها الى العمل
على قول اخر ولان المضارع شبيه بالاسم نحو ما كان زيدا الا يفعل
وماض مقرون بقد لانها تقربه من الحال فيكون شبيهها بالمضارع
نحو ما المجد الا قد تبين انه بيدي وحلم لا يزال نزيلا
او مسبوق بفعل نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون
لجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا فكان فيه فعلين كما كان مع كلما ولو
قلت ما زيدا الا قام لم يجز لانه ليس فيه ما ذكر وذلك لان المستثنى
لا يكون الا اسماً واما قولهم انشدك الله الا فعلت ففي معنى النفي
اي ما اسالك الا فعل كذا وعلله في المطول اخر باب القصر جواز
المسبوق بفعل بانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما
قبلها فاشبه الشرط والجزاء ولم يصرح باشتراط تقدم الفعل
وكانه لانه لازم وعبارته واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثنا
المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيدا الا يقوم او صفة
نحو

نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد
الا يضحك وكثير ما يقع الحال بعد الا ماضيا بمجرد من قد والواو
نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم
الا اتاهم من قبل النسا وذلك لانه قصد الحصر قال ومن الحال
ما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير
ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا الا عازماً على
اتيانهم من قبلهن كقولك خرج الامير معه صقر صائداً به
غداً اجعل المعز وم عليه المجز وم كالواقع الحاصل انتهى وهو
ماخوذ من كلام الرضي وتجويزه كون الجملة صفة مبني على
وقوع التفريغ في الصفات وقد نص ابو علي وغيره على عدم
جوازه ذكره في المغني في بحث الواو اخر الباب الثاني ولما جوز ابو
البقا في الا كانوا به يستهزءون الوصفية لرسول على اللفظ او
الموضع وان يكون حالاً مقدرة من ضمير المفعول في يأتيهم
تعقبه بعض المحققين فقال والحالية ارجح لامرين احدهما ان
وقوع ما بعد الا وصفاً لما قبلها ضعيف في العربية قال ابن مالك
انه لا يعرف لبصري ولا كوفي وان الزمخشري تفرد به وما اوهم
يؤول على الحال وكان ابا البقا تبع الزمخشري والثاني ان الحالية
تطرد في جميع الامثلة بخلاف الوصفية تختص بما اذا كان الاسم
نكرة ولا يمكن في نحو ما جاني زيدا الا اكرمته واورد على كلام المطول
انه قد يمنع توقف المقارنة مطلقاً على التاويل المذكور بل هي
حاصلة بدونه في الحديث المذكور لان الياس من غير جهة
النسا مستمر لا زمان اتيانهم من جهة النسا الى ما بعده
وان فيه تدافعاً لان قوله والتقدير الخ يدل على ان الحال معين
العزم المقدر لا نفس الاتيان وقوله جعل المعزوم عليه الخ
يدل على ان الحال الاتيان بواسطة العزم عليه والجزم به
الا ان يريد بقوله جعل المعزوم عليه الخ توجيه وقوع الاتيان
حالاً بحسب الظاهر وان لم يكن هو الحال في الحقيقة ودل كلام

المطول على ان تقدير مجي العزم مصحح للحالية وانه لابنافي قوله ان
المقصود من التركيب لزوم تعقيب مضمون ما بعدا لا لما قبلها
واندفع ما زعم بعضهم من المنافاة وان الحالية لا تظهر في الحديث
ونحوه ونحو ما جاء زيد الا اكرمته اما المحققة فظاهر واما المقدرة
فلانه اذا كان المعنى بدا وعازما لا يلزم وقوع ما بعد الا لجواز
تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها لان هذا انما لا ينافي اليه
والا لو يصح حال مقدرة في موضع من المواضع لانه يكفي لصحة
المقارنة صحة وجود المتعلق ومن العجائب قول السيوطي في
الفتاوي رد ابن هشام ذلك التقديرات المنقول يخالف المعقول فان ذلك
امر غير مقبول نعم يجوز مخالفة المعنى للاعراب فتجويز الحالية
لا يخرج عن سنن الصواب بقي شيء وهو ان الذي يقدر الحال
صاحبها فتجويز الحالية فيه لا يكادوا به يستهزون من حمير
المعقول في شانيهم لا يخلو عن شيء لانهم لا يعزمون على الاستهزاء وقت
المجيء بل يقع منهم بالفعل قوله والغ الا الى اخره ان الا الملغي في
التفريغ انبع ذلك مسالة اخرى تلغي فيها وذلك فيما اذا تكررت
للتاكيد واشار بها ان الالغاء بان الغاء في الحكم دون المعنى وفي
الا في التفريغ والغاء في الحكم والمعنى وفي ما اذا كان ما بعدها معطوفا
على ما قبلها بالواو خاصة او بدلا منه واقتران البدل بالا كاقترانه
بالجار الداخل على المبدل منه واعلم ان الا تزاد كما تزاد
غيرها من الادوات وذلك كثير وقليل فالكثير اذا تقدمها عاطف او بدل
ما بعدها مما قبلها والقليل بخوارج الدهر الا منجونا وهو قول
الاصمعي وابن جني والناظم واما زيادتها في التكرير في البابين المذكورين
فخلاف لانها حينئذ موكدة لمثلها متقدمة ولا فرق في مسالة
البدل بين ان يكون بدلا كل نحو ما جاءني احد الا زيد الا اخوك
او بعض نحو ما اكلت الا الرغيف الا ثلثه او اشتمال نحو ما اعجبني الا
زيدا الا علمه لان حقيقة اعجبني زيد اعجبني وصف زيد لان الذوات
لا يقع عليها الاعجاب وانما المعجب الصفات كذا في حواشي الالفية

لابن

لابن هشام وفي حواشيه لابن الناظم ما يقتضي الاختصاص ببدل
الكل قال اذا قلت ما اكلت الا الرغيف الا ثلثه وما اعجبني الا زيد
الا علمه فهذان الكلامان يستعملان على معنيين احدهما ان
يستثني الثلث من الرغيف والعلم من زيد ولا تاكيد حينئذ بل هو
تاسيس ويكون قد اكل ثلثي الرغيف ولم يعجبه علم زيد ولا ابدال
والثاني ان تريد الابدال فيكون قد اكل الثلث الرغيف واعجبه
علم زيد فلا يصح دخول الا لانها انما تدخل للتاكيد وانما يفعل
التاكيد اذا كان الثاني عين الاول انتهى وفي النهاية ما اعجبني الا
قومك الا بعضهم الاحسن اوجههم فبعضهم بدل بعض وحسن
بدل اشتمال فكانه قيل ما اعجبني الا احسن وجوه بعض قومك
تنبيهات الاول مثال تكرير الا للتوكيد او غيره اجراها
الشاطبي في غير الظاهر عدم نصه وذلك في غير ما ذكر حيث قلنا
فيما اذا تكررت الا انها ملغاة لا يظهر ان تقول به في غيره في نحو قام
القوم غير زيد وغير عمرو بل الوجه ان عمرا مجرور بغير لا بالعطف
الثاني ما قام احد الا زيدا الا اخوك ان كان الاخ هو عين زيد فالا
موكدة وما بعدها بدل وان كان غيره وجب العطف وكانت ايضا
موكدة الا ان كانت غالطا او اردت الاضراب ومن مجيء الاضراب
في ذلك قوله

امالك عبش فلن تلقاهم ابدا * الا ويوم خير من يجي وينتعل
الاويهم جبل الا الذي قصرت * عنه الجبال فما ساوايهم جبل

قال ابن عصفور فابدل الا الثانية مع ما بعدها من الجملة
من الا الاولى وما بعدها من الجملة وان لم يتحد معنى الجملتين على
معنى الاضراب ومراده اضراب الانتقال لا اضراب الابطال
قال الناظم بعد ان انشد ما لك من شيخك الا عمله البيت ومثله

ما لمدينة دار غير واحدة * دار الخليفة الا دار مروانا

قال ابو حيان وليس كذلك لانه لا لم تتكرر فيه غيرا هنا يقع في
موضع الا فلذلك ذكره س في باب تثنية المثنى قال س جعلوا غيرا

صفة للدار بمنزلة مثل ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له
بد من ان ينصب احدهما وكذا قال شراح هذا في قول حارثة

يا كعب صبرا على ما كان من حدث * يا كعب لم يبق منا غير اجلاد
الا بقيات انفاس نحشرجها * كرائح او باكر غاد

وفي قول الفرزدق فما بالمدينة البيت جعل غير صفة فيهما انه
كمثل ثم ابدل من الاولى الابقيات ومن الثانية الا داره مروانا
تنبيه قوله والغ الا دليل على ان العمل لها في غير ذلك وهو
مذهب س والمبرد والجرجاني ومحتجهم انه حرف اختص ولم يكن
كالجزء فاستحق الاعمال ورد بوجهين احدهما نقض وهو انها
غير مختصة بدليل ما انا نحن الا فلم تخير او الثاني معارضه وهو
من وجهين الاول انها لو كانت عاملة لعملت الجر والثاني ان
الضمير لا ينفصل بها قلنا دخولها لا على الفعل المول بالاسم
لا يقدح في اختصاصها بالاسم ونظيره يوم قام زيد والتقدير
هنا الا فعليلا اخيرا وعمل الجر انما هو للادوات الموصلة معاني
الافعال للاسماء لا السالبة معانيها عنها وان لم ينفصل بها لانها
في التفريغ يجب عدم الاتصال لعدم الاعمال نحو النزيد في الباب
طرداله فان قلت لو كانت عاملة لم تهمل في مثل ما قام
الا زيد وما قام احد الا زيد قلت لما توسطت بين العامل
والمعمول تخفيفا في الاول وتقديرا في الثاني من حيث ان الاول به
تقديرا لاسقاط وصح اهمالها كما صح الاهمال في زيد ظننت قائم
ووجب في انا اذا اكرمك وسبب الوجوب هنا ضعف هذا العامل
بعدم الاختصاص قوله وان تكرر لا للتوكيد عطف على محذوف
اي لتاسيس لا للتوكيد قوله مع تفريغ قال ابن هشام
اي مع وجود التفريغ دع التاثير بالعامل في واحد مما استثني
بالا مع متعلقة بدع كما تقول دع في هذا الموضع والتاثير مفعول
دع ودع بمعنى اتركه لذلك لا بمعنى اطرحه ولو ابدل بها الدال
مناد الفقال مع لكان اولى وبالعامل متعلق بالتاثير وفي واحد

متعلق

متعلق به واعمال المتعدي المقرون بالي في المفعول الصريح واقع
على المذهب الصحيح فالظرف بالجار والمجرور ومما صفة لواحد وبالا
متعلق باستثني ودع متعلق بفي والخبر محذوف كقوله يبغي
جوارك حين ليس مجير اي ليس مغن عن نصب سواه موجودا
والحاصل انه تقدم الظرف والمجرور والمفعول على عامله
ثم تقدم المجرور على استثني ثم تعلقه بذلك في معنى عن نصب
سواه انتهى وظاهره ان المراد بالعامل ما قبل الا ومثله لابن عقيل
لكن جعل دع بمعنى اجعل وقال المرادي والشاطبي المراد
بالعامل الا ولا خلاف في المعنى لكن رجح كون العامل الا بما فيه
من التنبيه على ان الا هي العامل في غير التفريغ وهو ان ما قبل
الا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد وهذا
قد علمت ما فيه من بحث الدماميني ولانه على الثاني يكون ساكتا
عن الواحد المنبه ولعناية الا فيه فلم يعلم حكمه واعرابه ولانه
كان القياس عليه ان يقال مما به استثني اي مما بدل العامل
وهو الا لا نكتة لوضع الظاهر موضع المضمر فان جعلت الايضاح
عورض بان التعبير اولا بالعامل ثم ثانيا بالا يتبادر منه
المغايرة ولان دع بمعنى اجعل غير موجود في اللغة قوله
فقيد الشارح هذه المسألة بكون المستثنى بالا مباينا للمستثنى
الاول قال ابن هشام ولا حاجة اليه لان الحكم الذي ذكره المص
ثابت سوا تباينت المستثنيات او لم تتباين وانما يحتاج الى
هذا القيد عند قوله وحكمها في القصد حكم الاول يدلك على
هذا انك تقول ما جاءني الا عشرة الا اربعة الا ثلاثة
ترفع واحدا وتنصب غيره وتقول ما جاءني الا عشرة الا اربعة
احد فتنصب الجميع وما جاءني الا عشرة الا اربعة تنصب واحدا
لا غير وتعطي واحدا ما يستحقه لو انفرد قوله ودون تفريغ
المراد به تاكد وجوب النصب من ثلاث جهات احدها تقديمه
على العامل اذ قال انصب الجميع يعني حتم نصب الجميع بهذه الصورة

والثاني قوله احكم به والثالث قوله التزم قال ابن هشام
لا تأكيد في الاول ولا تقديم بل هذا معمول لفعل محذوف على
شريطة التفسير ثم ولو كان فيه تقديم لقال اوجب نصب الجميع
لكان الاختصاص غير مراد لانك تقول قام القوم الا زيدا الا
عمرا الا بكرا فيجب النصب ثم ولو سلم فاي تأكيد في ذلك انما
هذا حصر لا تأكيد واما الثاني فهو نفس حكم المسألة فلا يصح دعوى
التأكيد فيه لان الحكم لم يثبت قبله فيكون هو تأكيدا للتأكيد
وانما ثبت الحكم به واما الثالث فلا دليل فيه على التأكيد لان قوله
احكم به لا يقتضي الايجاب فجا قوله والتزم مؤسسا لا مؤكدا
وانما اشار به الى انه لا يأتي هنا لغة من قال ما لي الا ابوك ناصر
لانا اذا قلنا ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد برفع زيد
على التفريغ ورفع احد على الابدال ونصب الثاني والثالث على
الاستثناء لزم امران احدهما الفصل بين التابع والمتبوع
والثاني استعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه
ولو لا هذا ان الامران لم تكن ممتنعة في القياس الاترى انك
تقول في مسألة التفريغ في التكرار السابق ذكرها ما جاءني الا زيد
الا عمرا الا بكرا الا خالدا فترفع الاول على تفريغ العامل له وتنصب
ما عداه فكذا كان ينبغي ان يجوز مثل ذلك في مسألتنا اذا قدمت
انتهى ومنه يعلم ما في قول الشهاب ان قوله نصب الجميع ينبغي
ان يكون باعتبار الاغلب الاشهر والا فينبغي ان يجوز غير النصب
على اللغة القليلة المذكورة في قوله السابق وغير نصب الخ وقوله
نصب الجميع بتقدير اوجد نصب الجميع اذ لا يصح تقدير مثل
الفعل المشتغل لانه انما وصل بالواسطة ولم يصل بنفسه وقال
ابن هشام يجوز ان نصبه باضمار الزم والتزم او بما من رفعه
ولكن الظاهر عندي ان رفعه واجب لانه قال والتزم ولا يعطف
مثل المحذوف على المحذوف في باب الاشتغال وانما مفسرة لا تقول
زيدا اضرب اخاه وامسه انتهى وقال الشهاب ينبغي ان يكون

منصوبا

منصوبا بفعل يفسره احكم به اي امض مثلا لان الحكم يدل على
الامضا ولما كان الحكم والامضا لا يستلزمان الوجوب قال والتزم
قوله وجي بواحد الخ يعني ان كان الكلام نفيا او شبهه لانه
اذا لم يكن كذلك كان النصب لا غير فكان الوجه ان يقول وان
تأخرت فان كان الكلام ايجابا وجب نصب الجميع كما يجب نصب الواحد
لو انفرد وان كان غير ايجاب اعطي واحد منها ما يعطاه لو انفرد
ووجب نصب ما عداه ولكن الناظم اختصر ثقة بما فهم مما تقدم
انه ليس بعد الايجاب الا النصب فلا يذهب الوهم من قوله
وجي بواحد البيت الا الى غير الايجاب وقال الشهاب قوله
وانصب لتأخير الاطلاق يشمل الايجاب والنفي واما قوله وجي
بواحد فيفهم اختصاصه بالنفي من قرينة ما تقدم ان غير
النصب لا يكون الا مع النفي وقال ومفهوم قوله وجي بواحد الخ
انه لا يجوز اتباع الجميع وهو مشكل وما المانع منه ثم رأيت
عن الابدي انه اجاز اتباع الجميع ويجاب بان التابع
الواحد كالبدل لا يتعدد بدون عطف وقال الدماميني
بنصب البواقي بعد الابدال وجوبا لان المبدل منه مرة لا يبدل
منه اخرى اذ صار بالابدال منه وكأنه ساقط واما قولك اعجبني
زيد اخوك حماره فالبدل الثاني من البدل الاول انتهى قال
الشهاب ويستفاد منه انه لا يجوز تعدد البدل من مبدل منه
واحد وانه يجوز البدل من البدل اه قوله فقد تقدم الكلام على
هذه المسألة مبسوطا في الديباجة قوله كلم يفوا الا امرؤ
الا علي قال ابن هشام في تمثيله نظر من وجهين احدهما انه
يجوز ان يكون علي بدلا من امرئ فتكون الا الثانية مؤكدة للاولى
والثاني انه كان واجبا ان ينصبهما او ينصب احدهما ويرفع الاخر
انتهى ودعوى انه نصب عليا ووقف على لغة ربيعة مما لا
ينبغي الاعتذار به اذ لا وجه لاختياره نصب الثاني مع ايهامه
عدم النصب لامكان نصب الاول مع عدم الايهام ومن العجائب

قول الشاطبي هذا المثال ليس من هذا القسم بل من قسم المفرغ
وقد وهم ابن غازي في ذلك قال لان الواو في بغوا واو ضمير
الفاعلين وانما كان يكون مفرغا لو قال كلهم بغى غير مسند
لبائي نبل الا قوله وحكمها في القصد حكم الاول اي حكم
ما عدا المستثنى الاول من المستثنيات المتكررة حكم الاول
في الدخول والخروج وهذا قد يقال انه حوالة على مجهول فانه
لم يبين حكم المستثنى الاول في الدخول والخروج لا يقال
تركه للعلم بمكانه وانه ليس مما يخفى لانا نقول لو كان بهذه
الحيثية لم يقع الخلاف فيه فقال قوم المستثنى مسكوت عنه
بناء على انه مستثنى من الحكم فيدخل في نقيضه وهو عدم
الحكم وقال قوم انه مخرج من المحكوم به فيثبت له نقيضه
وهو عدم ذلك المحكوم به والحاصل ان في البيت ثلاثة
امور احدها عود الضمير على غير مذكور والثاني الحوالة على
مجهول والثالث الاطلاق في موضع التقييد اذ لا يكون حكمها حكم
الاول الا اذا لم يكن استثناء بعضها من بعض والا فكل منها انه
مستثنى من الذي قبله لانه اقرب فالحمل عليه اولى كما يعود
الضمير لاقرب مذكور وهذه صورتان احداهما ان لا تكون
المستثنيات من باب الاتحاد والثاني ان تكون ولا يمكن استثناء
لكثرة التالي وقلة المتلو امثاله عندي عشرة الا ثلاثة
الا اربعة فان اكثر النحويين يستثنيهما من الاصل فيوجب
عليه ثلاثة والفرا يجريهما على القاعدة وذلك لا يمكن على
الاتصال فخرجه على الانفصال اي الا اربعة اخرى له عندي
والناظم وافقه قلنا الاصل الاتصال قال والاصل
انه لو اراد استثناءهما معا لقال الا سبعة ولم يحتج الا ان
يستثني شيئين منزورين تنبيه سكت الناظم
رحمه الله عن حكم الاستثناء الوارد بعد جمل وذلك كالعكس
لمسالة تكرار الا وهي مسالة قل من ذكرها من النحاة وقد

تعرض

تعرض لها في التسهيل وحاصلها انه اذا ذكر عقب معمولات
كان العامل فيهما واحدا نحو اهجر بني فلان وبني فلان الا من صلح
او تكرر العامل توكيدا نحو اهجر بني فلان واهجر بني فلان الا
من كان صالحا رجع للجميع وكذا اذا اختلف العامل وكان المعمول
واحدا كقوله تعالى الا الذين تابوا في اية قذف المحصنات
وقال المهاباذي في شرح اللمع لا يكون الاستثناء في هذه
الا من الجملة التي تليه فقوله الا الذين تابوا مستثنى من
قوله واولئك هم الفاسقون لا غير وجعله على انه مستثنى
من الجميع خطا لئلا يلزم توارد عوامل على معمول واحد وهذه
الشبهة كان الجلال القزويني يقول بها كما نقله الزركشي
في شرح جمع الجوامع حيث تعرض للمسالة بقوله والوارد
بعد جمل متعاطفة للكل وقيل ان سيق الكل لغرض وقيل
ان عطف بالواو وقال ابو حنيفة والامام للاخيرة وقيل
مشترك وقيل بالوقف وهي لا يلزم ابن مالك ومن وافقه
على القول بان العامل في المستثنى الا وانما يلزم من يقول العامل
ما قبل الا والمستثنى محذوفا وله ان يقول قد تحذف من المتاخر
لدلالة المتقدم او ان التوارد المذكور جائز بدليل تجويزهم
في باب النعت الاتباع في مثل جاء زيد واتى عمرو العاقلان وعدم
ايجاب القطع واقتصر ابنها السبكي في العروس في باب الفصل
والوصل على الجواب بان في الكلام حذفا وانه لا اشكال على
الشافعية في اعادتهم الاستثناء الى الجميع مع قولهم ان العامل
في المستثنى هو العامل في المستثنى منه قوله بغير معربا
بما لمستثنى بالا نسبا بغيرنا زعم الاسر واسم المفعول ومعربا
ان كسرت راه فحال من الفاعل وان فتحت فمن المجرور وهو اولى
لان فيه نصا على المعرب وذكر على اللفظ والدائم ومجرورها
معمول الصلة فصل بينها وبين الموصول قال ابن هشام
فان قلت تفترق غير والا في احكام احدها ان نحو

ماجاني احد غير زيد الارجح اذا انتعت ان يكون على الوصف لا البدل
وفي الا بالعكس والثاني ان تنصب تالي الا بها لا بالعامل قبلها وتنصب
غير على العكس والثالث ان مستثني غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ
والمعني قلت الكلام في غير والا المستثني بهما لا الموصوف
بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثني
الا وكلمة غير لا المستثني بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص
على وجوب جر مستثني غير ولبس مستثني الا كذلك ثم
التسوية في الذي تقدم ذكره وهو لم يتقدم له ذكر تابع مستثني
الا انتهي وبه يعلم ان غيرا والا ليفترقان في اكثر من الخمسة
اوجه التي ذكرها في التخريج وانه يجاب عن بعضها بقول ابن
هشام والتسوية بين مستثني الا وكلمة غير الخ وفي شرح ابن
الصايغ ويتلخص من قوله مجرورا ان المستثني بغير لا يكون جملة
انتهي فتدبر تنبيهات الاول قال الشاطبي لما جعل
حكم غير حكم ما بعد الا كان ذلك ظاهرا في ان نصبها على
الاستثنا لا على الحال انتهي وقد قال المرادي فان قلت
ظاهر قوله معربا بالمستثني بالا نصبها اتحاد جهة النصب فيكون
خلاف ما ذكره في شرح التسهيل قلت المفهوم من عبارته
ان غيرا تعرب بالاعراب المنسوب للمستثني بالا من نصب او غيره
كما سبق وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب الثاني
قال ابن الصايغ الاكثر على منع الحمل على المعني في الا وقد اجازه بعضهم
كقوله

وما هاج هذا الشوق الا حمامة • تغنت على خضرا سمر قيود ها •

واوله الاكثر على الجواز او على انه صفة خضرا وقياس قول شيخنا ان
يكون هذا عطف توهم انتهي وانظر جعله من الجوار مع اختلاف
الحركة لان حركة خضرا الفتحة وان كانت نايبة عن الكسرة فان
الظاهر ان ذلك لا يكفي وانه لا بد في الجوار من التشاكل اللفظي قال
في التسهيل وقد يفتح في الرفع والجر لاضافتها الى مبني كقوله

لم

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حامة في غصون ذات اوقال
وفي شرح المغني المزج للدماميني وكان بعض الناس سال فقال
كيف يقال ان غيرا في البيت اضيفت لمبني مع ان هذا المضاف
اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تقتضيه الحقيقة الا المعرب
فقلت المعرب انما هو للاسم الذي يوول به واما الحرف المصدر به هو
وصلته فتبقى الا على اتراههم يقولون المجموع في موضع كذا وهما يدل
على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل
بانه معرب لم يحتمل ان يكون اعرابه لفظيا او تقديرا لان الاعراب
انما يكون في اخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا انتهي اقول
هذا انما جا من اعتقاد ان المضاف اليه الجملة وانها مبنية وهو
ما ذكره السيد في حواشي المتوسط واقتضاه كلام المطول وفي
الرضي ان الاعراب والبنا من عوارض الكلمة لا توصف الجملة بهما
والذي دل عليه كلام الرضي ان المضاف اليه في البيت ان حيث
قال واما اذا اضيف لما ان فلا خلاف في جواز بنائه كقوله
وانشد البيت وكلام المغني في الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة للحرف اجيب بان ذلك على التوسع فانهم جعلوا
ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كانه المضاف اليه ولهذا جعلوا
المضاف اليه في على حين عاتبت الفعل وجعل بعضهم البناني
يوم لا تملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية قوله ولسوي
اي لا بمعني عدل كالتي في قوله تعالى مكانا سوي فان هذه
لا تقع استثنا ولا بمعني نفس قال ابو عبيدة البكري وانشد
على ذلك اللغويون

فلا مرفق سوى حذيفة مدحتي • لفتي العشي وفارس الاحزاب •

قال ابو عبيدة وانا اشهد ان الشاعر انما قال فلا مرفق الى
حذيفة مدحتي وسوي موضوع قال ابن هشام من الشاهد
فيما نظروا الفرا وغيره انشدوا البيت سوي وانشد الفرا ايضا

لو تمنت حبيبتي ما عدتني • او تمنيت ما عدوت سواها •

اي قصد بها والا قصد المعنى قال في شرح التسهيل لرجل
في عصرنا يعرف بالنحوي وبالسمين لخصه من شرح لابي حيان
المغني ان بعضهم ذكر من مجيء فعل صفة مكانا سوى ودينا قيما
وتماروي وماصري وقوم عدي ولحم زيم وانه اجيب
عن بعض ذلك بانه مصدر وصف به كقوم رضي وعن سوى
بانه ظرف وهذا غلط فان سوى الذي هو ظرف لا يستعمل الا
مضافا قوله سوا لا بمعنى وسط كالتي في قوله فالقوه في سوا
الجحيم ولا بمعنى تام كقولك هذا درهم سوا ولا بمعنى مستو
كالتي في قوله تعالى فهم فيه سواء مستوون تعالوا الى كلمة
سوا بيننا اي مستوية بيننا قوله على الاصح ما لغير
جعلا ان من الاستثنا المتصل نحو

كل سعي سوى الذي يورث الفوز ° فعقباه حسرة وخسار

والمنقطع نحو ° لم الق في الدار ذا نطق سوى طلل °
وبه وبقوله ليس بيني وبينها سوى ليلة يرد على من زعم
ان مما خالفت فيه سوى غيرا انها لا تضاف الا الى معرفة
والوصف بها نحو

اصابهم بلا كان يهوى ° سوى ما قد اصاب بني النضير

قال ابن هشام وعندي ان البيت الاول على الصفة لا
على الاستثنا وانه دليل ليس على ظرفية سوى والا لم تدخل
العامل في الخبر بقياس تنبيهات الاول مقتضى كلامه
ان الثلاثة يستثنى بها كثيرا وهو ظاهر كلام الاخفش وفي
شرح الجمل الصغير لابن عصفور لم يشرب من الثلاثة
معنى الاستثنا الا سوى المكسورة ولذا قال ابن هشام يجوز
في قوله على الاصح ان يراد به مخالفة من زعم انه لا يجيء
الا في الاستثنا الا سوى بالكسر والقصر فقط فيكون متعلقة
بقوله على الاصح ما ذكره من اللغات وعدده فهذا يجوز واعلم
انه لم يرد هو الثاني قال في النهاية الفرق بين غير وسوى

ان

ان مررت برجل غيرك معناه برجل ليس اياك وبرجل سواك
معناه برجل يقوم مقامك ويغني عنك الثالث لا يكون
سوى عنده ظرفا بل هي اسم دايما ولم يتقدمه الى هذه المقالة
سوى الزجاج ونقل ابن الضايع عن ابن عصفور ان الممدودة
غير متمكنة والمقصورة متمكنة وانه رد على الفارسي في تسويته
بينهما وقال عدم التمكن خلاف الاصل وشيء نص عليه في الممدودة
فلا نقول به في المقصورة قال ابن الضايع وليت شعري
ما الفرق بين ان ينص على ان المقصورة كالممدودة شي او
الفارسي فان قال ان من شان العرب قلنا هو والفارسي
مسبوقان في النفي وانما يحمله انه استقرا فلم يجد وكلام
العرب سوى موجود فلا فرق بينهما ثم اللفظتان بمعنى
فالقياس ان حكمهما واحد قال ابو حيان لا ادري من اين
نقل هذا من كلام ابن عصفور والذي رايت في كلامه عدم
التفريق بينهما قوله واستثن ناصبا الخ قال الرضي ولم
يستعمل هذه الالفاظ افعالا في الاستثنا المفرغ على انه
قال الاحوص

فانزل العشع الذي قد تركته ° ولا الغنط فيه ليس جلدا ولا عظما

اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثنا المتصل
بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا انتهى وتقدم ان سوى
تستعمل في المنقطع واعلم ان ليس ولا يكون هما الرافعتان الاسم
الناصبتان الخبر وانما التزم النصب لان المستثنى هو خبرهما
واما اسمهما فمستتر لزوما لانه لو ظهر فصلهما من المستثنى
وفاتت الدلالة على قصد الاستثنا قال ابن الصايغ ويجوز
الناظم وابنه وصاحب البسيط في قولهم والتزم حذف مرفوع
ليس هنا في التعبير عن الاضمار بالحذف وهو عايد على البعض
المفهوم من المستثنى منه اي ليس هو اي بعضهم زيدا وليس
لفظة البعض مضافة لضمير المستثنى منه فيكون ذلك من باب

الحذف خلافا للناظم وابنه في ظاهر كلامهما في عوده على البعض
بعد لا خلا فيشم حينئذ البعض على الجميع لا واحدا وقيل عائد
على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق كما قاله ش ولا يعترض
بعدم الاطراد لانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على
كيفية التخريج في غيره بحيث يقدر الفعل بما يصح من الكلام
ما يمكن عود الضمير عليه ففي نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير
ليس هو اي المنتسب اليك بالاخوة وقيل عائد على المصدر
المدلول عليه بالفعل تضمنا قاله الكوفيون ولا يعترض بعدم
الاطراد لانه يجاب بما تقدم والمعنى فيما تقدم ليس هو
اي نسب الاخوة نعم لابد في جميع امثلته من حذف
المضاف ففي نحو قام القوم ليس زيدا اي ليس القيام قيام
زيد وليس نسب الاخوة نسب زيد وان لا يكون تفسير
حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف ولهذا لا يستعمل
يكون في الاستثناء مع غير لا ولا يستعمل غير يكون من كان
وليس من اكثر الجمود لانه ثابت لها قبل وعرض لها تضمن
الحرف ولا تكون حادثة الجمود وان خلا في الامثل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه نحو افعلته اذا خلاك ذم قال زكا لك
صالح وخلاك ذم وصبحك الايامن والسعود والتزم هنا
هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار
فاعله وفاعل عدا وفي مرجعهما الاقوال السابقة وما عليها
ولهما لكن ينبغي هنا ان في عوده على البعض نظرا قال
الرضي لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا
لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه
وخلوا بعضهم منه مجاوزة الكل وخلوا انتهى ويجاب
بان المرجع البعض على سبيل العموم فالمعنى كل بعض منهم

وقيل

بلغ

وقيل انه عائد على ما سوى المستثنى من المستثنى منه كما اختاره
الشارح واستجاده ابن هشام في حواشي المتن وقال في حواشي
الشارح لم يوجه حقيقة مرجع الضمير ولم يتقدم ذكر من هو
سواه ولا غيره ولو انفتح وجه ما قاله كان حسنا وخيرا من كل
قول في المسألة واما عدا فتتعدى في غير الاستثناء ايضا
كثيرا نحو عدا فلان طوره ومنه عدا لي ان ازورك ان يهجى
عجايا كلها الا قليلا تنبيهات الاول جملة الاستثناء
من ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال وجاز ذلك في ليس
مع ان الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
لان هذه الصورة مستثناة وقيل مستأنفة بمعنى
عدم تعلقها بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى
ورجح هذا ابن عصفور لعدم الربط قال فان قيل
اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل
الربط بالمعنى فالجواب ان ذلك غير مقيس والجملة
من خلا وعدا كذلك وقال الرضي اذ قد لم تظهر معها للغرض
الذي التزم فيها اضمار الفاعل وفيها ان ظهورها لا ينافي
المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا ان يقال
لظهورها قد ينصرف عن صورة الاستثناء صريحا الثاني
الباء في بليس متعلقة بناصبا او باستثن واعاد الباء في بعدا
ليحصل تجنيس مع قوله بعد وفي يكون ليتبادر الذهن الى
ان فيه سبق لا ليكون فيه وبهما لا تكون مرادا وان الاستثناء
قوله واجرر بسابقي يكون ومما خلا وعدا على انهما حرفان
خاصان بالاسم وغير منزلين منه منزلة الجزء ومعناهما
حينئذ الاخراج الذي هو المعنى الموضوع له الا الا ان هذين
جاران وصح مع انهما لا يوصلان معنى الفعل للاسم لقصد الدلالة
على حرفيتهما بخلاف الا فان حرفيتها بينة بغيره قوله
وبعد ما انصب لتعين الفعلية لكون ما مصدرية وهي

لا توصل بالجار والمجرور اتفاقا بل بالفعلية بكثرة والاسمية
بقلة على خلاف في ذلك لكن فيه وصلها بالجامد وهي لا توصل
به كما في التسهيل فاما ان يقال باستثنائهما او ان ذاك في الجامد
اصالة وهذان متصرفان في الاصل وموضع ما وما بعدها
نصب باتفاق اما على الحال على تاويل المؤول لان المصدر يؤول
باسم الفاعل واما على الظرف على حذف المضاف قال ابن هشام
وهو اولى لان نيابة المصدر عن ظرف الزمان شايعة متفق عليها
مقيسة بخلاف وقوع المصدر المؤول حالا انتهى وظاهره ان
في وقوع المصدر المؤول حالا خلافا واتفاقهم على وجوب كسر
ان الحالية محل الحال يفيد الاتفاق على منعه وبهذا اورد الشهاب
ذلك على ما هنا **قوله** ولا تصحب ما أي مصدرية او زايدة
لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بزايد وحملت
الزايدة عليها واما خلا وعدا فخرجا عن القياس فلا يقاس عليهما
او نظر لاصلهما كما مر **قوله** وقيل حاش قيل لم يسمع حاش
الا في حاشى التنزيهية لا في حاشى الاستثنائية واما حشى
فسمعت في الاستثنا قال حشى رهط النبي فان منهم بحورا لا تكدرها الدلا
تنبيهات الاول قال الدماميني حاشا المستعملة
في الاستثنا معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في
غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال
مات الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب
وغيره الثاني ترد حاشا زيد الفوات معنى التنزيه فهي فعلا
متصرفا تتعدى بها ومنه ما حاشى فاطمة ولا غيرها فما نافية
والمعنى ما استثنى فاطمة ووهم الناظم وولده في ذلك
فظنا ان ما مصدرية وحاشا استثنائية وترد اسما مرادفا
للبراءة نحو حاشا لله واشار اليها ابن غازي بقوله
من قبل لام الجر تنزيها وما ○ هذي بفعل في الاصح بل بيما

الحال

قوله

قوله وصف المراد به ما دل على معنى في غيره فتدخل
الجملة وشبهها او المراد صريحا وهو ولا **قوله** فضلة المراد
بالفضلة ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه
قوله منتصب قد يجر بالبا الزايدة وبمن وعليه خرج
ابن جني في المحتسب والناظر في شرح التسهيل قراءة ما كان
ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اوليا بالبنا للمفعول فان من
زايدة في الحال على هذه القراءة وفي المفعول على قراءة الجماعة
ونقل في المغني في بحث من زيادتها في الحال عن الناظم فقط
وقال ويظهر لي فساده لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ
زيدا في حال كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن
اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملئكة اثبتوا لانفسهم الولاية
فالمراد اللفظ نصبا او محلا **تنبيه** اعترض ذكر النصب
في الحد لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور
الا بجميع اجزا الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه حكم
من احكام المحدود والحكم على الشي فرع عن تصوره والمتصور
موقوف على الحد واجزايه ومن جملتها النصب فلزم الدور
واجيب باجوبة احسنها انه يكفي في الحكم التصور
بوجه غير الحد وبهذا جعل التعريف اعم من الحد والرسم
فيتطير التفريع في هذا الجواب لا يلتفت اليه وقول الشهاب
النصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون
موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور
الحال الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب
المطلق انتهى فيه نظر ظاهر لان تصور نصب الحال موقوف
على تصور النصب المطلق **قوله** مفهم في حال قال ابن هشام
حال بغير تنوين على الحكاية وقال في موضع اخر حال بغير تنوين
لان ابنه قال اي في حال كذا وقوة هذا يعطي انه مضاف **قوله**
مشتقا لا يغني عنه تمثيله السابق بفرد الا انه لا يفيد انه

مغلوب وان الاشتقاق غالب ولا يفيد الاشتقاق بكونه
من المصدر كما في سبب تحجر من الحجر ومستنسر من النسر ولك ان
تجعل اشتقاق هذه من مصدر كالاستحجار والاستنسار
قوله لكن ليس مستحقا قال الشهاب فايدته مع ما قبله
دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح انتهى وفي حواشي
ابن هشام فايدته التصريح بنفي ما يتوهم ثبوته والتعريض
بفساد قول من قال بانه مستحق قوله ويكثر الجمود الخ يفهم
منه ان مجي الحال جامدة على ثلاثة اقسام كثير مؤول بالمشتق
وكثير غير مؤول به وقليل فالكثير المؤول بالمشتق اذا دل على
تشبيه او مفاعلة او ترتيب والكثير الغير المؤول به الشعر
ونحو هذا خاتمك حديدا وهذا حديدك خاتما وهذا مالك
ذهبا واسجد لمن خلقت طينا وكذا فتمثل لها بشرا اما هذا
فلان الحال في الحقيقة الصفة ولان الصفة لا ينبغي لنا ان
توصف فلا يؤول الجامد بمشتق ولان تاويلها بالمشتق يغني
عن ذكرها بعدها واما ما قبله فلان نفس الحديد والخاتم
والذهب والطين مقصود بخصوصيته فتقديره بمشتق لا يظهر
ولا يفيد المقصود بخلاف كر زيد اسدا فان حقيقة الاسد غير
مطلوبة هنا فوجب التاويل بتفسير ان قلت كر زيد اسدا لشدة
او شجاعة فهذا على معنى التشبيه لا تاويل اسد بشجاع والتقدير
مشبها اسدا فهو على حذف مضاف وعلى هذا فاقول في قوله •
أفي السلم اعيارا جفاء وغلظة • وفي الحرب امثال النساء العوارك •
انه مخالف لقوله عدلي عير لانه يمكن في عدلي عير ارادة التشبيه
ولا يمكن ذلك في البيت ومما لا يؤول بمشتق البتة هذا بسرا
اطيب منه رطبا فهذا يصح ان تقول في تفسيره معناه هذا
في حال كونه بسرا اطيب منه في حال كونه رطبا كما تقول في هذا
خاتمك حديدا التقدير هذا خاتمك في حالة كونه حديدا على
معنى اشير اليه في هذه الحالة اما بعينه هذا بكذا فلا يصح

تنبيه

تنبيه في كلام الشارح امران احدهما انه اقتضى كلامه
ان الحال في جميع ما ورد جامدا مؤول بالمشتق وهذا لا ينبغي
له في شيء من المسايل الستة التي زادها على الثلاثة التي ذكرها
الناظم الا مسالة الترتيب واما الباقي فيصح في بعضها التاويل
بكلفة ولا يصح في بعض والثاني ان كلام الناظم يقتضي ان الدال
على التفسير لا تاويل فيه لانه جعله قسيما للمؤول وكلام الشارح
يقتضي ان الدال على التفسير مما يؤول تاويلا لا كلفة فيه وله
ان يجيب عن هذا بانه انما اراد ذكر قاعدة عامة بعد خاص
فكانه قال وكذلك كل ما يمكن فيه التاويل بلا كلفة وقد يخدش
فيه بان مسالة التسعير ليست اظهر في قبولها للتاويل والخاص
انما ينص عليه مع النص على العام لمزية اختص بها ولا مزية هنا
قوله بدا بيد فسره الشارح بقوله مناجزا وجعل منه
كلمته فاه الى في وقال اي مشافهة وجعل ضابطها ما دل على
مفاعلة ولو قدر حالا من الفاعل والمفعول لم يمتنع فيكون التقدير
بعته متقابضين وكلمته متشافهين ولكنه لا ينبغي في نحو
بع البر يدا بيد الا ما قال بخلاف بع زيدا يدا بيد •
لحن ابن سيدة المتنبي في قوله •
قبلتها ودموعي مزج ادمعها • وقبلتني على خوف فما لفم •
قال فان قلت لم يجعل هذا الا مضافا الى ما بعده يعني فكان حقه
ان يقول فاها الى في وهذا من الغريب فان الذي في بيت
المتنبي اقيس لكونه نكرة وهو حق الحال ومع هذا انكر لمخالفة
الاستعمال فيما حقه الاتباع لما ورد ثم اعلم ان الوقوف
عند ما حكاه ثم يستدعي اعتراضين اخرين احدهما الجر
بالى لا باللام الثاني ان هذا غير المحل المستعمل فيه هذا اللفظ
فانه انما استعمل في معنى متشافهين وذلك انما يكون في الحديث
لا في التقبيل لانه لا يكون بواسطة قوله والحال ان عرف الخ
انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان لمنصوب

كضربت اللص المكتوف او المقطوعة ان كان لم مرفوعا او مخفوض
كجا زيد الراكب ومررت بزيد الراكب واطلق بعضهم توهم كونه
نعتا وهذا امراده او يقال قد يكون الاعراب خفيا فلا يمنع
الاختلاف في الحركة من التوهم او قد يغفل عن الحركة وبالجملة
لا حاجة لدعوى ان التوهم انما يكون عند الاتفاق في الحركة
وطرد الباب في غيره ولانها لازمة للفضيلة فاستحق لزوم
التخفيف بالتجرد مما يقتضي التعريف بخلاف المفعول ونحوه فاما
المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاث لان المفعولية باب
واحد وقال الرضي النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث
ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت الحال وقع التعريف ضايعا
وقوله ان عرف الحال في كلام العرب فكلامه يشعر بانه جا
من الحال معرفا فانما هو سماع لانه اوجب بتاويله على التنكير
ولو كان قياسا لم يحتج الى ذلك بل كان يقول ان الحال يجوز الاتيان
به معرفة صح تاويله بالنكرة او لم يصح فان قيل الامر
بالتاويل لابد له على عدم القياس بدليل قوله السابق وفي مبدا
تاول وهو مقيس اجيب بانه لم ينقل هناك اول
الجامد بالمشتق اذا اتاك من كلامهم قوله ومصدر منكرا
الحال وصاحبها كالمبتدا والخبر نحو الحال ان تكون صادقة
على ما صدق عليه المبتدا ويلزم من ذلك ان لا تكون مصدرا
فلا تقول جا زيد ضحكا لان الذات غير الحدث وقد جاء من المصادر
منصوبا على الحال توجيب قبوله وان لا يقاس عليه نحو طلع زيد
بغتة واختلف في ذلك في موضعين احدهما مثل نحو جا
على تاويله باسم الفاعل والمفعول او مفعول مطلق على اضمار
الفعل الثاني قول الاخفش والمبرد ويرده ثلاثة امور احدها
ان حذف عامل الموكد اما ممتنع او بعيد عن الجواز بعد اكثيرا
والثاني التزام تنكير ذلك والثالث انه لا دليل فان قالا العامل
السابق فالعامل لا يدل على الخاص وان قالا المصدر فيلزمهما

افتباسه

افتباسه فان كل مصدر يدل على فعله فان قيل لا يرد هذا
على المبرد لانه يقيسه قلت انما يقيسه في نوع الفعل
قال في الكافية
وهو يقل وابو العباس الحق نوع الفعل بالقياس
قال ابن هشام في الحواشي وعندي انه ينبغي ان يجوز ما ورد
من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدا زيد صوم وعلى ذلك
وعلى حذف مضاف نحو جا زيد ركضا في معنى ذا ركض وكان ينبغي
ان ياتي هنا الخلاف الذي في باب النعت فلا ادري ما الفرق
والبابان سماع ويستثنى من قولنا لا يجوز في هذا الباب اقتباس
ذلك ثلاث مسايل انت الرجل علما خلافا لمن علله بفعله
مفعولا مطلقا وزيد زهير شعرا ولا صح ان هذا تمييز واما علما
فعالم وجوز الشارح كونها حالا مبينة وموكدة على تقدير
العامل فعل الشرط او ما بعد الفا واختار الناظم في غير هذا الكتاب
انه مفعول به وبو يعد اما قريبا فانا افضلها واما العبيد
فذو عبيد وقال الاخفش مفعول مطلق لما بعد الفا وسر
المعرف مفعول له والمنكر حال والحجازيون يوجبون نصب المنكر
والتميميون رفع المعرف في غير ذلك لكل وجهان قوله
ولم ينكر غالبا ذو الحال قال الرضي لانه اذا كان نكرة كان
ذكرها لميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى
من ذكرها بتقييد الحدث المنسوب اليها لان الاولى ان يبين
الشي اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث
انتهى وقضية ذلك ان لا ينكر الفاعل غالبا الا ان يفرق
بان العامل ابدا موخر عن عامله فهو في قوة الموصوف بصحة
الحكم عليه او بانه اذا ذكرها هو وصف في المعنى فحقه ان لا يكون
الا نعتا بخلاف ما اذا تركت راسا لعدم وجوب ذكره واحترز
بقوله غالبا من قولهم مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضا وقد يقال
المسوغ فيهما تقديم الخبر وصلى وراه رجال قياما وجا على فرس

سابقا والتخصيص بالحكم انما يكون اذا تقدم لزوما لتقدم الحكم على الفاعل والحكم المنسوب الى صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا ولو اطرد الباب في غيره فلم يعتد به مخصصا واما قول الشارح لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا انتهى فمجرد اما السؤال فلما لا يخفى واما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكتفى به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ ومن غير الغالب تعالوا الى كلمة سواء في قراءة الحسن وعكس هذا الموضع في اي بقعة اباهم سوا فالنصب على الحال قراءة العامة والجر قراءة شاذة والفرق ان صاحب الحال هنا مختص قال ابن هشام ولا يحسن عندي ان يقال ذو الحال وان كانت ذو بمعنى صاحب لان لقب هذا النوع الذي قد وضع له او غلب عليه صاحب الحال لا ذو الحال والالقاب الوضعية والغالبة لا تغير بمرادفها اللغوي قوله ان لم يتاخر لعدم توهم الصفة كما اخبر المخبر عنه في نحو في الدار رجل لذلك كما جاز نحو هذا خاتم حديدا او كالذي مر على قرية وهي خاوية ومضى زمن والناس يستشفعون بي لاجل ذلك ومن تاخر صاحب الحال ما انشد س

وبالجسم مني بينا لو علمته ٭ شحوب وان تستشهد العين تشهد

وفي هذا البيت مسالة حسنة وهي هل يجوز في الكلام علمتيه قال ابن هشام هذه مسالة سئلت عنها قديما ولم اجد فيها حينئذ غير المنع ثم رايت في حواشي الشلوبين على المفصل ما نصه وقد يدخل بعضهم الياء بعد التاء الضمير في خطاب المؤنث الياء فيقول انت قتلتيه قال كثير

اقتلتي فؤادا افتتنتيه هائما ٭ ولا تقتليه لا يحل لكم قتلي

وقال صلى الله عليه وسلم لبريرة لو راجعتيه في زوجها

تنبيه اقتضى تعليل جواز كون صاحب الحال نكرة اذا

تاخر

تاخر بما ذكر امتناع ما فيه لبس مع انهم مصرحون بجواز الحال من النكرة المخصصة ومنها رايت غلام رجل قائما مع حصول اللبس في ذلك لاحتمال الوصفية ويمكن ان يجاب بقلة اللبس هنا لان النكرة لما تخصصت بالاضافة قرب انسياق الذهن الى جعل المنصوب في الحال بخلاف ما اذا لم تتخصص لان بيانها مقدم على تقييد المنسوب اليها وبهذا يجاب ايضا عما يقال لا مانع من جواز الصفة بعد الصفة فاللبس حاصل مع وصف النكرة فلا يكون تخصيصها بالوصف كافيا في مجي الحال منها قوله او يبن من بعد نفي او مضاهيه هو الاستفهام ولا يشترط كونه في معنى النفي كما في نحو هل حم عيش باقيا بل يجوز هل جاءك احد راكبا كما ان ذلك لا يشترط في باب الابتداء نحو هل فتى فيكم وا رجل في الدار وهذا بخلاف الاستفهام الذي يجعل الكلام غير ايجاب في باب المستثنى فانه يشترط فيه ذلك ولا يشترط كون الاستفهام بهل كما في البيت بل يجوز اجاءك احد راكبا كما ان ذلك لا يجوز في باب المبتدا نحو ارجل في الدار وهذا بخلاف الاستفهام الذي يجعل الكلام غير ايجاب حتى تجوز زيادة من فانه يشترط فيه ذلك كما ذكره الناظم في شرح الكافية والحاصل ان هذا الباب وباب المبتدا في حد سوا قوله وسبق حال ما بحرف جر ابى الحال مع صاحبها كالخبر مع المبتدا فكما انقسم الخبر الى واجب التاخير وواجب التقديم وجايز فيه الامران كذلك تنقسم الحال فاما جواز الامرين فهو الغالب واما وجوب التقديم ففيما اذا كان الصاحب محصورا فيه نحو ما جا راكبا الا زيد وفيما اذا اضيف الصاحب الى ضمير ما لابسها نحو جاء زائر هند اخوها واما تمثيل الشارح بانطلق منقادا لعمرو وصاحبه ففيه انه لا مانع ان يقال انطلق لعمرو صاحبه منقادا الا ان يقال الوجوب فيه اضافي بالنسبة لامتناع انطلق صاحبه منقادا لعمرو ولها نظائر في باب المبتدا

فلذا لم يذكرها واما وجوب التاخير ففيها اذا كانت محصورا فيها
نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وهذه المسالة
معلومة مما تقدم فلذا لم يذكرها وفيما اذا كان صاحبها مخفوضا
بالحرف او بالاضافة وذكر المسالة الاولى صريحا والثانية
التزاما حيث ذكر ان الحال تاتي من المضاف اليه فيما ذكروه
وقوله حال في موضع رفع وما مفعول فان ترك تنوين حال
فاخفض بالاضافة وهذا اعم فايدة فانه يشمل التقدم على
صاحب الحال وعلى عاملها جميعا واذا قرى بالتنوين لا يشمل
الا التقدم على الصاحب قال ابن هشام ولا اذكر نقلا في
خصوصية هذه المسالة بالنسبة الى العامل بل ظاهر بعض
التعاليل الجواز وظاهر بعضها المنع تنبيهان الاول لابد
من تقييد الحرف بكونه غير زايد اما الزايد فيجوز تقديم الحال
على صاحبها المجرور به اتفاقا وبه يعلم ما في قول ابنه البقا في الكلام
على قوله تعالى قل لست عليكم بوكيل على ستعلقة بوكيل او حال
منه على قول من اجاز تقديم الحال على حرف الجر انتهى لانه لا خلاف
في الحرف الزايد كما ذا الثاني في النهاية كفى بالله وليا من
اجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف اجاز كفى وليا بالله
ومن منع منع ومن اعربه تمييزا فلا يبعد ان يجيز ايضا انتهى
والناظم مع تجويزه اصل المسالة يمنع مع كفى ذكره في شرح
العمدة قوله الا اذا اقتضى المضاف عمله الى اخر عمله
عايد ة على الحال وقد اضيف اليه العمل على معنى في تقديره الا اذا
اقتضى المضاف عملا في الحال قوله او كان جزء الخ اتفقوا
على المسالة الاولى واكثرهم لا يجيز ما عداها وذلك بنا على قولهم
ان العامل في الحال يجب ان يكون العامل في صاحبها لشبه الحال
بالظرف كجلست عندك وبالصفة كجاني رجل قايم قلت
وكذا يشبه التمييز والخبر والعامل فيهما وفي صاحبهما مختلف
نحو قبضت عشرين درهما ونحو زيد اخوك على راي س ثم قال

س

س في لمية موحشا طلل ان موحشا حال من الطلل وهو لا يرى
فاعليته فيكون معمولا للظرف وقال في وان هذه امتكم امة
واحدة ان امة حال وعاملها هذه وعامل صاحبها ان وقال
ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له نطع وقد حقق ذلك في المغني
في الباب السادس واعلم انهم مثلوا المسالة ما اذا كان
المضاف جزءا من المضاف اليه بقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا وقال ابن الحاجب اخوانا حال من الضمير في
جنات ويضعفه الفصل بالجمل جملة القول وادخلوها ونزعنا
وقيل من الضمير في امنين وهو ضعيف لان امنين في سياق
ادخلوها وادخلوها معمول للقول المقدر فيكون فضلا بين ما هو
كالمفعول الواحد او المصدر ثم انه يلزم فيه ما لزم على الاول
نعم ان جعل ادخلوها هو معمول القول وامنين حال من
ضمير جنات واخوانا حال من ضمير امنين اندفع الضعف الاول
ولكن يخلفه مخالفة الظاهر اذ الظاهر ان امنين حال من ضمير
ادخلوها ومن مقدرة حالا من الواو في ادخلوا فالخلاف كالكلام
فيما تقدم من سوا انتهى كلامه ملخصا تنبيه قال ابن هشام
حكى يا عن ابن ابي الربيع انما جاز الحال من المضاف اليه اذا كانت
الحال جملة نحو جاءت غلام هند وهي ضاحكة وانه جزم بذلك
ولم يذكر فيه خلافا وعندي ان هذا التركيب ونحوه صحيح
وان الحال من المضاف دون المضاف اليه وان الرابط الواو ولذا
امتنع ذلك في الحال المفردة لانها حينئذ متعينة للمضاف
اليه نحو جاني غلام هند ضاحكة قوله والحال ان ينصب
بفعل صرف الحال مع عاملها ثلاث حالات احداها وهي
الاصل انه يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه وذلك
اذا كان فعلا متصرفا لم يعرض له مانع ومن المانع ان يكون صلة
لحرف مصدري نحو اعجبني ان ضربت زيدا مسودا وشمل هذا الفعل
كان واخواتها المتصرفة وذلك نزع عن انها تعمل في الحال

قالــ الزمخشري في ان كانت لكم الدار الاخرة الاية خالصة
حال من الدار وقالــ بعضهم الوجه انها حال من ضمير الخبر
لان اسم كان لايقع عنه الحال لان الافعال الناقصة لم يوت بها
لنسبة حدث محقق لفاعلها حتى تقتضي متعلقات معنى فكان
زيد قايما لايراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه
ثبت لا غيره وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولذلك نوهم
كثيرا انها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان
فلذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وقالــ ابن الشجري من منع اعمال
كان واخواتها في الحال نظر ماخوذ بقوله لانه فضلة فزايجة
الفعل تعمل فيها فالظرف بفعل متصرف برفع وبنصب وليست اسوا
حالا من حرف التنبيه واسم الاشارة او صفة تشبه الفعل
المتصرف لم يعرض لها مانع لكونها صلة ال نحو القاصد لك ساعيا
زايرا ومصدر مقدر بالفعل دون حرف مصدري نحو ضربا مكتوفا
اللص وهذه وارده على قول التوضيح جواز الامرين في الاولين
مع ان هذه نفهم من تقييد المصدر الذي لاينقدم الحال عليه
بالمقدر بالفعل وحرف مصدري والثانية ان تتقدم عليه وجوبا
وذلك اذا كان لها الصدر نحو كيف جا زيد وسكت عن هذه للعلم
بها من نظيرها في باب المبتدا والخبر من ان ما له الصدر يجب
تقديمه والثالثة ان تتقدم عليه وجوبا وذلك فيما ذكر بالمنطوق
والمفهوم لان قوله بفعل صرفا الى اخره افهم ان الفعل الجامد
والصفة التي تشبهه لايتقدم الحال عليهما وقوله وعامل ضمن
الى اخره دل بمنطوقه على مسايل لايتقدم فيها الحال على عامله
وسياتي الكلام عليها قولـــه فجايز تقديمه ظاهره انه لا فرق
بين الحال المفردة والجملة ولا فرق في الجملة بين ان تقترن بالواو
او لا وهكذا نقل صاحب رؤس المسايل عن الجمهور ونقل المنع
عن الفرا وفي كتب المغاربة المنع وان الذي اجاز تقديم المقترنة
بالواو الكسائي والفرا وهشام قولـــه وعامل ضمن معنى الفعل

لاحروفه

لاحروفه وهو عشرة ثلاثة من باب ان ليت وكان ولعل فهذه
الثلاثة تعمل في الحال دون الثلاثة الباقية وجوز مكي في اعرابه
ان يكون يعلمون من لكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر
حالا من الشياطين ورد عليه ابن ابي العالية بان العامل في الحال
هو العامل في صاحبها والعامل في صاحب الحال لكن وهي لا تعمل
في الحال عند الكوفيين والتنبيه والاشارة والظرف والمجرور
واما نحو اما علما فعالم والاستفهام الذي يراد به التعظيم نحو
ياجارتا ما انت جارة اذا جعلناه حالا لا تمييزا او النداء نحو يا بها
الربيع مركبا بساحته وفي مجي الحال من المنادى خلاف تنبيهان
الاولــ ذكر ابن بابشاذ في ناصب الحال في نحو هذا زيد قايما ثلاثة
اوجه حرف التنبيه اسم الاشارة كلاهما لتنزيلهما منزلة
كلمة واحدة فان كان العامل حرف التنبيه جاز ان تقول ها
قايما ذا زيد ولا يجوز في الوجهين الاخرين الثانيــ قال الفارسي
في الاغفال وفي البغداديات ما معناه ان امتناع تقديم الحال
في زيد في الدار جالسا وعمرو عندك قايما دليل على انه لا اضمار
في الكلام والا لجاز التقدم سوا كان المقدر وصفا او فعلا لان
كلا منهما يجوز تقدم الحال عليه فلما امتنع ذلك دلنا على ان ذلك
هو الكلام وان المحذوف لاعبرة به ولا التفات اليه كما انا لا نقدر
الفاعل في نحو ضربه زيد بل نجعل الكلام هو هذا الملفوظ مع
القطع بحذف الفاعل قولـــه ونذر نحو سعيد الخ هذه المسالة
تتعلق بما افهمه قوله وعامل ضمن معنى الفعل من عدم تقدم
الحال على عاملها الظرفي والحاصـــل انها تقدمت عليه في مسالتين
على وجه الندور وضابطها ان يكون الظرف خبرا متاخرا عن المخبر
عنه وتتوسط الحال بينهما ويلزم حينيذ تقدمها على عاملها
قولـــه ويجوز زيد مفردا انفع من عمرو معانا استجاز هذه
المسالة مستثناة من مفهوم قوله او صفة اشبهت المصرفا
فانه اخرج الصفة التي تشبه الجامد وهي اسم التفضيل لانه



لا يقبل علامة التثنية والجمع مطلقا وضابط هذه المسالة
ان يكون اسم التفضيل عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى
او مختلفة واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال
الفاضلة والكلام فيها مبسوط في الشروح وقد افردت في رسائل
قوله والحال قد يجي ذا تعدد اما جوازا او وجوبا قال
الرضي تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرا ما نحو ضرب
زيدا اما قايما واما قاعدا وكذلك بعد لا نحو جا زيد لا راكبا
ولا ماشيا ومثله في التسهيل وقد يستباح افرادها في
الشعر كقوله
فهزمت العدا الا مستغيثا بعصبة ۝ ولكن بانواع الخدايع والمكر ۝
وقوله ذا تعدد حال يتوقف عليها معنى الكلام مثل لما
المبيت من بعبشر كبيبا **تنبيه** اذا كانت الحال مفردة
وتعددت ما يصلح ان يكون له فجعلها للاقرب هو الوجه كلقيت
زيدا راكبا وجا زيد وعمرو ضاحكا اشار لذلك في التسهيل
واجاز الزمخشري ان يكون حالا من كل منهما فان لم يصلح
الا لاحدهما كلقيت هندا راكبا او راكبة فالامر ظاهر ۝
۝ كذا في بعض الشروح ونقل قبل ذلك عن شرح الكافية
الكبير ان بعضهم منع هذه المسالة وفي المغني من الحال ما يحتمل كونه
من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا انتهى وظاهره
استوا الاحتمالين وهو يخالف كلام التسهيل وما نقل عن
الزمخشري من اجازته ما ذكر ظاهر في لقيت زيدا راكبا
لانه اجازته كافة من قوله ادخلوا في السلم كافة ان يكون ۝
حالا من الفاعل والمفعول لا في جا زيد وعمرو راكبا لانه صرح
في الكلام على قوله تعالى قايما بالقسط بان مثل ذلك لا يجوز
للالتباس واقره اتباعه ورده ابو حيان وقال انه جايز
لان الحال قيد فيمن وقع منه او به الفعل او ما اشبه ذلك
واذا كان قيدا فانه يحمل على اقرب مذكور ويكون راكبا حالا

مما

مما يليه ولا فرق بين الحال والصفة ولو قلت جاني زيد وعمرو
الطويل كان الطويل صفة لعمرو ولا لبس فيه ولم يتعقبه
بتغاير من كلامه اذ لا فرق بين المثالين ودعوى اللبس في
احدهما دون الاخر لا دليل عليها **قوله** لمفرد قال ابن هشام
في الحواشي تتجرد من العاطف ويوافقه قوله في التوضيح ۝
وليس منه ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا
وحصورا انتهى لانه مع الاقتران بالعاطف يكون عطف نسق
لا حالا صناعة وهذا موافق لما اعترض به على الشارح في باب
الخبر واجابوا عنه بما ياتي نظيره هنا لكنه يخالف كما قال الحفيد
لما سيقول بعد من ان الحال اذا تلت عاطفا امتنع ان يكون
الرابط الواو ولان فيه الاعتراف بان الحال تتلو العاطف **قوله**
فاعلم جملة معترضة بين المتعاطفين احدهما لما في المسالة
من خلاف ابن عصفور فانه منع جواز التعدد في هذا القسم
وجعلها متداخلة لا مترادفة ولا ينازع في جواز الثاني لان ذا
الحال متعدد فاشبه الخبر المتعدد لمتعدد من هو له وقد صرح
بما ذكرنا فاوجب في نحو زيد راكبا ضاحكا العطف وجوز
لقيته مصعدا منحدرا وقال اتحد العامل وتعدد صاحب
الحال لتعدد صاحبها وكذا اجازه في افعل التفضيل خاصة
ان يعمل في حالين لواحد **قوله** وغير معرد بان يتعدد
لمتعدد بشرط ان اتحد لفظه ومعناه ثنى او جمع على وجه الاولوية
فقد قال الرضي لا منع من التفريق فتقول لقيت راكبا زيدا
راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا انتهى بشرط هذا حيث لم
يتعدد العامل فان تعدد نحو هذا زيد وخرج عمرو ضاحكين
ففيه خلاف اجازه الجرمي مطلقا ومنعه ابن السراج مطلقا
واجازه س ان اتفق معنى العاملين نحو ذهب زيد وانطلق عمرو
مسرعين ومنع فيما اذا اختلف نحو قام زيد وضحك بكر
متخاصمين اشار اليه في هداية السالك وهو نظير ما سياتي

في النعت **تنبيهان الاول** اجاز هشام والكسائي ان يجي
الحال مشتاة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة
والناقة طليحين لان الحال لا يأتي من المضاف اليه **الثاني** قال
الحفيد الظاهر انه اذا تعدد صاحب الحال مع تعددها لا يكون
من تعدد الحال لان كل حال راجع لما صاحبها ويشهد لهذا
ما قاله ابن المصنف في باب المبتدا في قوله بداك يدا ليست
انه ليس من تعدد الخبر لان بداك في قوة مبتداين فحكم بعدم
التعدد لاجل ان كل خبر راجع الى مبتدا انتهى **وقال** الدماميني
في شرح التسهيل وهنا بحث وهو ان مسالة الجمع اي ومثله
التثنية لا يدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ثم واحدة كالخبر
في الزيدون قايمون اي والزيدان قايمان انتهى **فظهر**
ان هذه المسالة مشكلة من وجهين وان اختلف لفظه ومعنا
ترف بغير عطف كما في التوضيح **قال** الدماميني ويظهر
ان مقتضى القياس العطف كما في الاخبار انتهى **ورايت**
بخط الموضح في الحواشي نقلا عن ابي البقا لقيته مصعدا منحدرا
الجيد حذف الواو لان احدهما حال الفاعل والاخر حال
المفعول فاذا عطفت الواو تعين التوزيع عليهما والواو جايزة
لانك لو ثنيت كقوله لقيته راكبين جاز والمثنى بتقدير واو
العطف **ورايت** بخطه ايضا قوله ذا تعدد لانه خبر
في المعنى وهو يتعدد وهنا ايضا يتعدد لمفرد وغير مفرد
فتقول جاني بنوك راكبا وماشيا ومحمولا وجا زيد منا حكا
مستنبرا هذا رمان يستانك حلوا حامضا ويجوز في الثاني
العطف ويتعين في الاول ويمتنع في الثالث انتهى وهذا قياس
ما سلف في باب المبتدا والخبر عند الشارح لا عنده وهو مشكل
على قوله هنا في الاوضح وليس منه ان الله الى اخره وقوله في الثالث
ترف بغير عطف الخ والظاهر انه جعل بنوك راكبا الخ من التعدد
لغير مفرد وفي جعله من ذلك ما في جعل الحال المجموعة والمثناة

من

من المفردة من بحث الدماميني السابق الا ان هذا في صاحب
الحال وجعله من غير المفرد كجعل يداك في قوة مبتداين فكانه
اراد بالتعدد ما يشمل التعدد معنى وفيه نظر مذكور في باب
المبتدا والخبر **قوله** وعامل الحال بها قد اكدا في نحو الخ ذكر
الشارح عدة امثلة **وكتب** ابن هشام بهامشه يجوز
ان تكون كلها مفعولات مطلقة على ان رسولا بمعنى الرسالة
كقوله ولا ارسلتهم برسول ومسخرات بمعنى تسخيرات كقوله
الم تعلم مسرحي القوافي وقايما بمعنى قياما كما قيل في عايذا
بالله واما اضحى مصيحا فاوضحه وان احتمل ان مصيحا منادى
منون للضرورة كقوله يا مطر الا انه بعيد لما فيه من ارتكاب
ضرورتين التنوين وحذف حرف النداء من اسم الجنس **قوله**
وان يوكد جملة جعل في التسهيل التاكيد لخبر الجملة وهو
اوضح وايضا قالوا التقدير في زيد اخوك عطوفا احقه ومقتضاه
ان صاحب الحال المفعول المحذوف فما وجه كونها موكدة لمضمون
الجملة **قلت** لان الابوة يلزمها العطف غالبا فكون
الاب عطوفا مستفاد من الجملة **قوله** ولفظها يوخر قال الشاطبي
فان **قيل** هذا الحكم الذي قرره من لزوم تاخير الحال
هل هو مقتصر به على الحال الموكد بها الجملة ام هو شامل للحال
الموكدة كانت موكدة لعاملها او للجملة **فالجواب**
ان الظاهر من كلامه الاقتصار على الموكد بها الجملة وايضا فان العامل
النايب عن غيره لا يقوى قوة العامل الظاهر بخلاف نحو لا تعثوا
في الارض مفسدا فان العامل لفظي وهو قوي كما في المصدر
الموكد فكما يجوز تقديم المصدر الموكد على عامله كذلك يجوز
هنا فاذا قوله ولفظها يوخر راجع الى الوجه الثاني وهو الحال
الموكدة للجملة **تنبيه** يحتمل التاكيد والتاسيس هنا
لك بحسب ما تقدره وقولهم اما علما فعالم لان العامل ان
قدر هنالك الخبر هنا بعد الفا اي فالمذكور عالم لورود الحال

ضمير الخبر فهي مؤكدة وان قد رثيت لك الخبر ومهما يذكر انسان
في حال علم فهي مبينة ويتعين هذا ابدا اما في نحو اما علما فانه عالم
او فلا علم له فظهر ان الحال اما مبينة فقط او مؤكدة فقط او
محتملة فاحفظه قوله وموضع الحال يجي جملة خبرية ذات
رابط وتفصيله يأتي غير مصدرة بدليل استقبال اذ لو صدرت
به فهم استقبالها بالنظر للعامل فتفوت المقارنة وانما وقعت
الشرطية حالا نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث
لانسلاخ الشرط حينئذ عن اصله اذ المعنى على كل حال ولهذا صرح
بعض المحققين بان الشرط اذا وقع حالا لا يقدر له جزا تنبيهان
الاول قال ابن هشام لينظر لم امتنع في الجملة الحالية ان تصدر
بدليل استقبال نحو جاء زيد سيضحك ولم يمتنع ان تصدر بدليل الاستقبال
نحو جاء زيد الماضي مثل سقط النصيف ولم ترد اسقاطه ولم يمتنع
ان تجيء بدليل استقبال نحو رايت رجلا معه صقر صائدا به
غدا انتهى قال ابو حيان ينبغي ان يقال غير تعجبية ونبه ان
التعجبية ان كانت غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية
فمعناها ثابت لا مستقبل فما فائدة ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط
الانتقال فلم يحتج لاشتراط ان لا تكون تعجبية وقد يقال الذي
هي ان الانتقال غالب لا لازم الثاني قال التاج السبكي في الاشباه
والنظاير وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال الا ترى
ان من نذر ان يعتكف يوما صائما لزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف
المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف
ما لو قال وانا صائم لانه يلزمه الصوم وانما ذكر الاعتكاف بصفة
فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها قوله وذات
بدء بمضارع الخ شروع في بيان ان الجملة الحالية لا بد لها من رابط
واعلم ان الاشيا التي تحتاج للرابط احد عشر كما في المغني وحالها
مختلف لان الربط تارة بالضمير وحده وتارة مع غيره والغير اما
الواو فقط او مع غيرها ولعل المرجع السماع واختص الربط بالواو

بهذا

بهذا الباب كما اختص الربط بالعموم والاشارة بباب الخبر والضمير
يربط في جميع الابواب لانه اقعد في الربط ومقتضى هذا انه اقوى
في هذا الباب من الواو ويدل عليه كلام التسهيل وقيل الواو اوكد
ولذلك يستغنى بها مع الجملة الاسمية بكثرة ولا يستغنى معها
بالضمير الا مع قلة على راي ومع ضعف على راي ولذا خطا ابن هشام
الزمخشري في عدوله عنها الى الضمير في نحن له مسلمون فقال ونحن
له مسلمون حال من مفعول نعبد لرجوع الها اليه في له ومن العجب
انه جعل الربط بالضمير في كلمته فوه الى في شاذا والحق انه عند
اجتماعهما بهما او ينبغي اعتبار الواو وان الرابط بالضمير وحده لا شذوذ د
فيه وقد رجع الزمخشري الى ذلك في قوله تعالى والله يحكم
لا معقب لحكمه بل قال ابن جني لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد
والشمس طالعة فلا بد ان يقدر طالعة وقت مجيئه لكن كلام
المطول على ان مذهب الشيخ عبد القاهر ان الجملة الاسمية لا يجوز
تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل ونوع من التشبيه والتاويل
ارادة الواو كقوله نصف النهار الماء غامره والماء غامره
او كراهة اجتماع حرفي عطف والتشبيه تشبيه الجملة بالمفرد
لان معنى فوه الى في مشافها واهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين
ونحو ذلك مما ليس المبتدا فيه من الجملة الاسمية عبارة عن ذي
الحال بخلاف نحو جاءني زيد هو فارس فلا يصح فيه التشبيه بالمفرد
وصاحب الكشاف تابع لعبد القاهر فلا اعتراض عليه وقد حققنا
المقام في حواشي المختصر وانهم اقتصروا هنا على ان الرابط الواو والضمير
او هما ولم يذكروا في الكلام على رابط الجملة الحالية غيرها فيما رايت
وفي الجملة السابقة ما له محل من مغني اللبيب ما يقتضي ان الربط
في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه لما تكلم
على قوله

ذكرتك والخطي يخطر بيننا ... وقد نهلت منا المثقفة السمر

وجعل جملة وقد نهلت بدل اشتمال من قوله الخطي يخطر بيننا

نقلا له عن غيره قال ولبس بمتعين لجواز ان يكون من باب التنسق
على ان تقدير الواو للعطف ويجوز ان تقدر واو الحال والرابط
على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه انتهى وان الواو
تجب في صور نبق لم يذكرها المصنف فكان ينبغي ان يقول
بعد قوله وموضع الحال يجي جملة البيت

وارجب الواو اذا ما انعدما ۞ ضمير ربط للذي تقدما

وهكذا المضارع المصدر ۞ بلفظ قد حاله مقدر

واشرت بقولي وحاله مقدر لما مثل في الصورة الثانية من
النزاع لان السعد يقدر لها مبتدا ويجعلها اسمية فقال
التقدير وقد تعلمون اني رسول الله وانتم تعلمون وتمتنع
في سبع صور اقتصر المصنف على واحدة وهي المشار اليها
بقوله وذات بدء بمضارع الى اخره وكان ينبغي ان يقول بعد

ومثل هذا ان غدا منفيا ۞ اما بلا او ما فكن رضيا

او كان ماضيا لالا قد تلا ۞ او كان متلوا باو خذ العلا

وامنع من الواو كذا ان اكدت ۞ وهكذا ان بعد عاطف اتت

والامثلة في التوضيح فلا نطيل بالتوضيح وذكر السعد في قوله
تعالى قل ان تبدوا ما في انفسكم صدوركم او تخفوه انا لم نجد
في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي في عاملها
معنى الفعل وقولي ان اكدت اي مضمون الجملة كما قيد بذلك في
التوضيح وان اطلق الشارح لتخرج الموكدة للعامل نحو ثم توليتم
وانتم معرضون لكن قال ابن هشام في الحواشي وقد يقال المعنى
وانتم قوم شانكم الاعراض فلا تكون الجملة حالية قوله
وذات واو بعدها انو مبتدا جواب عما يرد على ما قرره في البيت
قبله من ان الجملة الفعلية المضارعية غير المنفية لا تقترن
بالواو من نحو قوله نجوت وارهنهم مالكا وحاصل الجواب ان مثل
تلك الجملة اسمية مبتدا وها محذوف تنبيهات
الاول اضمار المبتدا انما ذكر لبس متفقا عليه فقد اعرب الزمخشري

ويكفرون

ويكفرون من قوله تعالى ويكفرون بما وراءه حالا وهو مضارع مثبت
قال اي قالوا ذلك والحال انهم يكفرون بما ورا التوراة وهو
الحق مصدقا لما معهم منها غير مخالف له وفيهم رد لمقالتهم
لانهم اذا كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بها ولم يشر لتقدير
المبتدا نعم قدره ابو البقا قال اي وهم يكفرون والجملة حال وجوز
ابو جعفر النحاس في ويصدون من الذين كفروا ويصدون ان
يكونحالا ولم يذكر اضمار اضمار مبتدا وقد صرح بذكر الخلاف
في شرح التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه فقال ان تكلم
على قول الشاعر

لو نزالنا الوتا ملت الا ۞ ولها في مفارق الراس طيبا

ينبغي ان يكون راي المضمرة علمية بضمر قبلها مبتدا اي الاوانت
تري لان الواو للحال ولا تدخل على المضارع عند الاكثرين انتهى
وانما جعل راي المضمرة علمية لا بصرية لئلا يلزم كون الموصوفة
مكشوفة الراس ثم انه ظهر ان في هذا البيت عند الاكثرين حذف
المضارع مع المبتدا الثاني قال الميداني في دون ذاك وينفق
الحمار الواو للحال فانسد اللفظ والمعنى وحقيقة المثل على ما ذكر
هو وغيره ان انسانا اراد بيع حمار فوطا شخصا اخر على ان يشكره
في سوق الدواب لبرغب فيه فقال له ذلك الرجل وقد راه في
السوق اهذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش فقال الرجل
ذلك فارسلها مثلا اي قل دون ذاك فان الحمار ينفق به فعلى
قوله يكون الرابط الواو ولا الضمير مع امتناع الواو هنا وانما الواو
للاستيناف ويدل عليه انه روي باسقاطها ومعناه انه قدرانه
قيل له لم امرتني بذلك فقال ينفق الحمار بذلك وقيل للعطف
ورد بعطف الخبر على الطلب اجيب بانه يقدر ينفق دعا
كما في يرحمك الله اي ليبفق او يقدرا ريد دون ذلك التنفيق
الثالث لا يصح في قوله وذات الضب على الاشتغال وان
لم يشترط فيه اتحاد جهة النصب وجوزنا زيدا جلست عنده لان الها

من قوله بعدها عايد اليها الواو لانها ذات واو فهو نظير غلام هند ضربتها
وهو لا يجيز نصبه على الاشتغال احد نعم ان قدر مضاف في الكلام
والاصل بعد واو ها صح الاشتغال **قوله** وجملة الحال سوى ما
قدما بواو الخ في اطلاقه نظر قد عرفته ولو ذكر صورتي وجوب الواو
وصورتي امتناعها ثم ذكر هذا الحكم لكان ظاهرا وعلم من كلامه
ان الجملة الحالية لا تخلو عما ذكر ومراده اما لفظا او تقديرا
قال في المغني وقد تخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت
بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غايصا لطلب اللولود
انتصف النهار وصاحبه لا يدري ما حاله
نصف النهار الماء غامره ۰ ورفيقه بالغيب لا يدري ۰
انتهى وقال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير
بحيث لا واو ولا ضمير تقديرا احدهما فلم قدر الواو وهنا على الخصوص
مع انه يمكن تقدير الضمير كانهم لاوها لانه الاصل في الربط
فيقال الماء غامره فيه انتهى وكون الضمير هو الاصل عرفت حاله
وعرفت ان عبد القاهر ومن تبعه يرى ان الاسمية لا ترتبط
الا بالواو الا ما استثني **قوله** والحال قد يحذف ما فيها
عمل قال الجلال السيوطي في شرح الفية يستثنى ما اذا كان
العامل ظرفا او مجرورا او اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه
ثم ام لا لضعفه انتهى فلعامل الحال بالنسبة للحذف ثلاثة
احوال جواز الذكر والحذف ووجوب الذكر ووجوب الحذف **قوله**
وبعض ما يحذف الخ مما مثل به في التوضيح التميميا مرة وقيسيا
اخرى وهو نص الزمخشري قال في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد
انه يتحول في حالة كونه تميميا بل انه يتحول عن التحول المخصوص
من التميمية الى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه
تتمة لم يفهم من المصنف لحذف الحال ولا لحذف صاحبها
قال في التسهيل ويجوز حذف الحال اي ما لم تنب عن غيرها
كالسادة مسد الخبر او مسد اللفظ بالفعل نحو اقائما وقد قعد

الناس

الناس او يتوقف المراد على ذكرها اي كالمحصور فيها والواقعة
جوابا نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وفي
المغني اكثر ما يرد اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملايكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام اي قايلين ذلك وقال
الرضي واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي
ضربت مجردا زيدا اي ضربته انتهى وتقدم في الحال الموكدة لمضمون
الجملة ما يقتضي ان صاحبها حذف وجوبا فتدبر

التمييز

قوله اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب الخ قال الشهاب
فيها امور منها انه اريد بمعنى من بيان الجنس لزم استدراك
قوله مبين او مطلق معناها دخل فيه معنى في لانها اعم من تكون
للظرفية فلا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من كما فعلوا ويمكن
ان يجاب باختيار الاول وفايدة قوله مبين الدلالة على ان المراد
بمعنى من بيان الجنس لاحتمال معناها لغير ذلك فليتامل انتهى
وحاصله ان قوله مبين صفة كاشفة دافعة لتوهم ارادة
خلاف المراد وقد يقال المراد معنى من المتبادر الغالب لشهرته
او لكونه المعنى الحقيقي وكونه من بمعنى في ليس كذلك ولذا لم
يذكر في النظم وحينيذ فقوله مبين صفة مخصصة ويدل له
ان تمييز الجملة مبين وليس على معنى من كما ستعرفه ثم قال ومنها
ان اللايق جعل مبين صفة اسم لا صفة نكرة لانه اريد بها لفظها
فهي في حكم المعرفة ولا بد لامن من لاقتضايه ان يراد بمبين
لفظه فلا يكون الا بدل غلط او اضراب وفي ذلك تكلف وخفاء
في المعنى كما يدرك بالتامل ومنها ان الشاطبي اعترضه بانه
لا يشمل تمييز النسبة ونحوه ويجاب بانه ليس المراد
بكونه بمعنى من كونها مقدرة في الكلام ولا كون الكلام صالحا
لتقديرها بل المراد كون الاسم مبينا لجنس ما قبله ولو بالتاويل

وهذا متحقق فيما اورده فان قولك طاب زيد نفسا هو ولـ
بطاب شيء متعلق بزيد وهذا الشيء مبهم فسره قوله نفسا وقولك
حسن وجها في تاويل حسن شيء متعلق به وعلى هذا القياس انتهى
اقول هذا الجواب ماخوذ من كلام ابن هشام كما نقله في
التصريح ومقتضاه ان قوله مبين صفة كاشفة لانها مساوية
لقوله بمعنى من ح ثم هو في غاية الاشكال لاقتضائه بنا التمييز
لكون الاسم حينئذ متضمنا لمعنى الحرف كما يعلم مما تقرر في باب
المفعول فيه عند قول الناظم ضمنا في من فرق بين التضمين الذي
يقتضي البنا والذي لا يقتضيه وقال ابن هاني لما كان اصل
التمييز المنتصب عن تمام الاسم اذ هو المبهم بحق الاصل
والمنتصب عن تمام الكلام عرض فيه الابهام للتجوز في الاسناد
وكان الاصل الحقيقة والمجاز ثان عنه وكان الاول بمعنى من
غلب حكم الاصل وقيل ان التمييز مطلقا بمعنى من مع انها سمعت
في افراد من الثاني كقولهم افديك من رجل ونعم المرء من رجل
تهامي ثم قال ومنها ان قوله بما قد فسره عام مخصوص
بما يفهم مما سياتي كقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا وقوله
وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل الخ فان ذلك صريح في ان تمييز
النسبة ناصبه المسند في الكلام من فعل او غيره فتسقط دعوى
بطلان عموم ما هنا واجاب المرادي بما حاصله التزام
ان المميز في تمييز النسبة هو المسند من فعل او غيره لصحة وصفه
بالابهام من حيث نسبته لان النسبة متعلقة به فيصح وصفه
بوصفها وهو حسن وحينئذ فالكلام هنا على عمومه وهذا كله
بنا على ان المصنف اراد تعريف التمييز ويجوز ان يريد مجرد
الاخبار بان الاسم المذكور ينصب على التمييز وليس في عبارته
حصر ما ينصب على التمييز في ذلك وفي كلامه الاتي ما يفيد ان غيره
ينصب تمييزا ومنها ان هذا التعريف يتناول التمييز الموكد
لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد فان قلت يحتمل هذا

يشمل

يشمل ايضا تاكيد التمييز اللفظي لانه كذلك مع انه لا يسمى في الاصطلاح
تمييزا وان كان له حكم التمييز قلت بعد التسليم
هنا قيد اخر محذوف وهو كون الاسم المذكور غير تابع بقرينة
افراد التوابع بابواب على ان هذا التعريف غير مذكور قصدا لانه
ذكر للاخبار عنه بقوله ينصب الخ كما هو المتبادر ومثله يتسامح
فيه بترك بعض القيود للعلم بها كما نص عليه السعد اول في
البيان في تعريف الدلالة انتهى ملخصا وفي هذا الاخير نظر
لان كون الموكد مبينا ممنوع قال ابن هشام انتهى قوله
مبين انه لا يكون موكدا وهو قول س والسيرافي وجماعة
وخالفهم المبرد وابن السراج والمولف فاجازوا نعم الرجل
رجلا زيد واستدل الناظم بقوله عندي من الدراهم
عشرون درهما وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الاية وقوله
• نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت • رد التحية نطقا او بايماء •
فكلامه على رايه متناقض وتلخص ان قوله مبين يخرج الموكد انتهى
وقضيته هذا ان الموكد لا يخرج بقوله بمعنى من وهو مبني على ان قوله
مبين ليس مساويا لقوله بمعنى من وقد عرفت ما في ذلك وبقي
امور الاول ان قوله مبين يخرج المبهم من نحو نعم شيئا
بيس غيرك ونعم مثلك لانهما لا يبينان النوع الذي تقصد
فيه المدح والذم بخلاف نعم وبيس نحو بيس للظالمين بدلا وكان
مردودا قول الفرا والفارسي في نحو نعما هي وغسلته غسلا
نعما ان ما تمييز لانها اشد ابهاما من مميزها فهي محتاجة الى ما
يفسرها فكيف تفسر غيرها وشي لا ينفع تمييزا فما اجدر الثاني
اجاز الكوفيون ان يكون التمييز معرفا بال او بالاضافة واحتجوا
على ذلك بشواهد اولها البصريون فمن ورودها معرفا قوله
• علام ملئت الرعب والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمر •
ومما ورد معرفا بالاضافة قول العرب سفه زيد نفسه ووجع
بطنه ونحو ذلك وثنا ويلا الاول ان يحكم بزيادة ال والثاني

ان يقدر تنكير المضاف وينوى بالاضافة الانفصال كما في كل
شاة وسخلتها اى وسخلة لها فالمعنى سفه زيد نفسا له
ووجع بطنا له وهكذا او يضمن ناصبه فعلا متعديا بنفسه
فيكون ما بعده مفعولا به فيؤول سفه باهلك او ضيع
او امتهن او يكون على اسقاط حرف الجر والاصل سفه في نفسه
او يجعل النصب على التشبيه بالفعل المتعدي وقيل في قوله تعالى
بطرت معيشتها منصوب على التمييز على مذهب الكوفيين او ضمن
بطرت خسرت او على الظرف على تقدير ايام معيشتها وفي الصحاح
في مادة سفه قولهم سفه نفسه وبطر عيشته ووافق
امره كان الاصل سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول
الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار
في معنى سفه نفسه بالتشديد واختار هذا ابو حيان لان
التشبيه بالمفعول به مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل
والتضمين واسقاط حرف الجر لا ينقاسان الثالث
التمييز من الفضلات لكن يجب ذكره في نحو ربه رجلا ونعم رجلا
زيد لتفسير المضمر الذي استتر على شريطة التفسير وشذ فيهما
ونعمت قوله كشبر ارضا الخ لم يمثل بالعدد مع قوله في
شرح الكافية انه اولى بالتمييز من وجهين احدهما ان من مميز
العدد ما يجب انتصابه على التمييز كعشرين درهما ولا كذلك
مميز غيره فانه ينصب ويجر بالاضافة والثاني ان العدد قد
يميز بالكيل والوزن والمساحة نحو عشرين مدا وثلاثين رطلا
واربعين شبرا قوله وبعد ذي اشارة الى ثلاثة وهي
الكيل والوزن والمساحة وشبهها من اسما الاوعية نحو راقود
خل ونحي سمن وما كان اصلا للمميز نحو خاتم حديد وجبة
خز وباب ساج وهذه الخمسة كلها يجوز ان يخفض بالاضافة
وعلى هذا فاذا اقتصرت النحو بما ذكرنا لم يرد خلافه تمييز مثل وشبه
ونحو ذلك فقوله والنصب بعد ما اضيف استيناف لنوع ثان

وكانه

١٦٧

وكانه قال تمييز المفرد ضربان واجب النصب وهو ما اضيف
مميزه وجايز فيه الامران وهو ما لم يضف مميزه واذا قصرت
النحو بتمييز المفرد فقوله والنصب بعد ما اضيف استثنا وقد
ترك استثنا تمييز العدد لان له بابا واما على الوجه الاول
فالامر سهل وينبغي اعتماده قوله اجرره اي جوازا واذا
اردت بعده ونحوها الالات لا ما يقدر بها وجب الخفض
لعدم تقدير من وقد نص على هذا في الكافية اذ قال

وكالثلاثة اجعلن كل وعا ... مميزا بالجر والنصب معا
والنصب ان لم يك مقدارا منع ... كظرف سمن فيه ماله صنع

يعني كقولك عندي ظرف سمن فيه سمن قوله اذا اضفتها الخ انما
قيد به لانه لو اطلق لتوهم بقا تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة
كما في تمييز كم او ظاهرة كما يأتي في قوله واجرر بمن ان شئت
المعنى الذي اراده قوله كمد حنطة غذا قال الشاطبي غذا
بدل او حال انتهى وقد وجد شرط الحال من المضاف اليه لان
المضاف كالجزء في صحة اسقاطه لان قولك مثلا عندي مد
حنطة غذا يقوم مقامه عندي مد غذا لكن يحتاج الى تقدير
في الكلام اي عندي مد كما عرفت او هذا مد وقال المكودي
مد مبتدا وغذا الخبر قوله والنصب بعد ما اضيف وجبا
الوجوب هنا اضافي فالمقصود نفي جواز جره بالاضافة فقط فلا
ينافي جواز جره بمن اخذا مما سيأتي هذا وقال الشهاب
في حواشي الاشموني كان المعنى بعد ما له مضاف اليه غير التمييز
والا فلو كان الغرض تحقق الاضافة له لم يمكن الا النصب
سوا كان مثل ملء الارض ذهبا او لا اذ بعد اضافته لغير
التمييز لا يمكن اضافته له فلا يصح التفصيل في وجوب النصب
بين ان يكون مثل ملء الارض ذهبا او لا يكون فدخل في قوله
بعد ما اضيف بالمعنى المذكور نحو البيت ممتلئ برا والكوز ممتلئ
او ملآن ماء وزيد متفقئ شحما لان ذلك متعذر الاضافة الى غير

التمييز يجب نصب التمييز بعده اي ممتلي او ملآن الا اقطارا ويستغني
الاقطار وقد بين ذلك وغيره في التسهيل وشرحه فصار
حاصل الكلام ما لم يضاف اليه غير التمييز يجب نصب التمييز
بعده ان لم يصح اغنا المضاف عن المضاف اليه والا جاز جره ايضا
بعد حذف المضاف اليه وقولنا الا ان ذلك متعذر الاضافة
الى كان وجهه ان المقصود باضافة ممتلي وملآن ونحو ذلك
بيان المالي الذي هو المظروف لا المملوا الذي هو الظرف انتهى
وفي الحواشي لابن هشام قوله ما اضيف قلت فربما ينبغي
ان قوله بعد ما اضيف محمول على ما هو اعم من الاضافة في
اللفظ والتقدير ليدخل نحو ملآن ماء ثم رايت انه منتقض بمفهوم
الشرط في قوله ان كان قوله ان كان الجزاء ان كان ما اضيف
مثل مضاف ملء الارض ذهبا في انه اضيف الى ما لا يغني عنه
لو حذف وهو احتراز عن نحو زيد افضل الناس رجلا وانتهى كلام
ان المميز المضاف على قسمين ما يجوز اضافته الى المميز بعد
حذف المضاف اليه وما لا يجوز وهو كذلك فان قلت
قرا الاعمش فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهب بالرفع قلت
قال الزمخشري ردا على ملء كما يقال عندي عشرون نفسا رجال
يعني بالرد البدل ويكون بدل نكرة من معرفة قال ابو حيان
ولذلك ضبط الحذاق قوله لك الحمد ملء السموات بالرفع
على انه نعت للحمد واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة
قال السمين ولا يتعين نصبه على الحال بل هو منصوب على الظرف
اي الحمد يقع ملء السموات والارض قوله والفاعل المعنى الخ
قال ابن هشام نحو زيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال
فالخفض واجب كما ان النصب في المثال الاول واجب والفرق
ان اسم التفضيل انما يضاف لما هو بعضه وهو في الاول عبارة
عن الشخص المخاطب وهو لا يكون بعض المال قطعا فلما تعذرت
اضافته تعين نصبه لانه اسم جامد رافع للابهام الذاتي وهو

في

في المثال الثاني عبارة عن مال خاص وهو مال زيد والمال الخاص
بعض جنس المال قطعا فيجب اضافته اليه لذلك ولم يصح نصبه
كما لم يصح في كل موضع يكون فيه افعل بعض ما يليه نحو زيد
افضل رجل كان اضافته هي الاصل فاذا قدروا عليها لم
يعدلوا عنها واما قول الامام الشاطبي واغنى غناء اي واكفى
كفاية والقران العظيم كاف لاكفاية فانه على حذف مضاف
اي واكفى ذي كفاية وهو بمعنى ذوي الكفايات قطعا ولو
نصبه على التمييز لصح لانه فاعل في المعنى اذ يصح ان يقال القران
مكتفيا كفايته وكان يستغني عن مجاز الحذف وكانه انما عدل
عن النصب ليناسب قوله اوثق شافع وقال ايضا يجوز زيد
احسن عبد بالخفض والنصب باعتبارين مختلفين اما زيد احسن
عبدين او عبيدا فلا يجوز فيه الا النصب لامتناع ان يكون الموا
حد اثنين او ثلاثة او اكثر ومال زيد اكثر مال وزيد اكثر مالا يجب
خفض الاول لامتناع ان يكون المال مالكا للمال ونصب الثاني
لامتناع ان يكون زيد نفس المال وزيد اكثر ذكرا وذكر زيد اكثر
ذكر يجب نصب الاول لامتناع ان يكون الذات ذكرا وخفض الثاني
لامتناع ان يكون للذكر ذكر هذا ان سلكت طريق الحقيقة اما
ان عولت على المجاز والمبالغة فلا يمتنع النصب في ذكر زيد اكثر ذكر
ولا الخفض في زيد اكثر ذكرا على حد زيد عدل وقد جعل من الاول
او اشد ذكرا قوله كانت اعلى منزلا قال ابو حيان كون ما مثل
به فاعلا في المعنى ليس بظاهر لانك اذا قلت زيد احسن وجها
فليس معناه زيد حسن وجهه لان افعل لا يتقدر بحسن لانه يدل
على مطلق الحسن واحسن يدل على حسن زائد على غيره ولم يبنوا
من احسن فعلا يتضمن معناه فلا يمكن ان يكون منقولا من فاعل
ولذا قيل انه منقول من مضاف لان اصل زيد احسن منه وجها
وجه زيد احسن من وجهه واجيب بان معنى انت
اعلى منزلا علا منزلك علوا زائدا على منزل غيرك ولا يحتاج الى وجود

نقل سماعا لمعنى افعل وكيف يكون بمعنى الفعل بمعنى الاسم
في موضع ما مع اختلاف الحقيقة قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ما يؤدي معنى التعجب مشتمات نيابة وهو ما افعله وافعل به
وما جرى مجراهما وسماعي نحو سبحان الله فارسا مما ليس داخلا تحت
قانون قال الشاطبي اما اذا كان التعجب فهو ظاهر واما
غير القياسي فمشكل لان الناظم جعل نصب المميز هنا قياسيا بل
الظاهر ان التمييز معه سماعي ايضا واذ ذاك لا يصح قوله وبعد
كل ما اقتضى تعجبا فالجواب ان ذلك غير لازم بل قد
يصح ان يكون الكلام سماعا ويجري القياس في بعض احواله
ولذلك نظائر فذهب منها بعض ويأتي منها اشيا تنبيه
قال ابن هشام انما قال كل ليدخل ويله رجلا وحسبك
به فارسا وقوله • يالك برقا من يشقه لم يبت • بدليل قوله
• فيالك من ليل كان نجومه • واللام فيهما للتعجب نحو يا للماء
وياللدواهي انتهى وذكر الرضي انه ان كان الضمير مبهما لا يعرف
المقصود منه فالتمييز فيه عن المفرد نحو كان نجومه وان عرف
برجوعه الى سابق معين نحو جاءني رجل فيا له رجلا وبالخطاب
نحو قلت لزيد يالك رجلا فليس بتمييز عن المفرد لعدم ابهامه
بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف
اليه اسما ظاهرا نحو يا لزيد رجلا قوله واجرر بمن الى اخره
استدل في الارتشاف على جوازهما بالعطف على موضعها نصبا
قال الحطيئة •

• طافت امامة بالركبان اونة • يا حسنه من قوام ما ومنتقبا •

انتهى وقد تنبه انه على تقدير عدم الزيادة لا يكون موضعها
نصبا والا لم تكن الا مستندا لا وحينئذ فلا تتعلق على ذلك
النقد بريئة والا لكان المجرور معمولا لذلك الذي فيصح العطف
على محله فليجرر قوله واجرر بمن ان شئت قال ابن هشام
من الجارة للتمييز تستدعي تقدم جنس مبهم تكون هي ومجرورها

تفسيرا

تفسيرا له كقولك رطل من زيت الا ترى ان المعنى رطلا من هذا
الجنس واذ من هنا للبيان الجنس كما انها في اساور من ذهب كذلك
ومن ثم امتنع وقوعها في طاب زيد نفسا ونحوه لعدم تقدم
جنس مبهم وانما المبهم هنا النسبة وهي معنى لا لفظ وفي
عشرون درهما لان قولك من درهم لا يحسن ان يكون تفسيرا
للعشرين لافراد المجرور وجمع العشرين والمجرور بمن في هذا
النحو لا بد من موافقته للمفسر في افراد وغيره الا ترى انك
لو قلت عشرون من الدراهم صح ولكنه يخرج عن ان يكون تمييزا
انتهى وبه يعلم ان جعلها للتبعيض غير ظاهر وقيل انها زائدة
قوله والفاعل المعنى من هنا رد ابو حيان قول الزمخشري
في تفسير واعينهم تفيض من الدمع جزنا كقولك تفيض دمعا
وهو ابلغ من يفيض دمعها لان العين جعلت كانها دمع فائض كان م
ومن للبيان كقولك افديك من رجل ومحل الجار والمجرور نصب
على التمييز فقال التمييز الذي اصله فاعل لا يجوز جره بمن والتمييز
لا يكون معرفة قوله وعامل التمييز قدم مطلقا قال
ابن هشام فتبين قول ابن معط

• ولا يجوز عامل ابن معط التمييز • وحكموا في الفعل بالتجويز •

لاطلاقه الفعل ولا ابهامه ان الجميع اجازوا وقول الفواس
ان الاصل وحكم بعضهم نحو حذف المضاف واناب عنه المضاف
اليه ممنوع لعدم الدليل على المحذوف انتهى واعلم ان هذه
المسألة احدى ما خالف فيه التمييز الحال وبقية مواضع المخالفة
يطلب من المغني وقد حررنا ذلك في حاشية الفاكهي فاغنانا
ذلك عن الكلام عليها هنا وبالله التوفيق والهداية.

حروف الجر

سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء ولذا تسمى حروف
الاضافة لاضافتها معاني الافعال للاسماء والاظهر انها سميت حروف

الجر لانها تفعل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
وبعضها حروف النصب وبعضهم يسميها حروف الصفات لانها
تحدث في الاسم صفة من تبعيض وظرفية وغيرهما قوله
هاك حروف الجر قدم الكلام في الجر بالحرف على الكلام في الجر
بالاضافة لان الجر بالحرف هو الظاهر اذ عامله ظاهر ولان
الحرف يقدر به الاضافة لا العكس ودليلا لتقدير انما هو اللام
ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان المضاف
كثيرا ما يحمل في احكامه على الجار الا ترى ان ابا الفتح ذكر في باب
تعزيز في اللغة انه انما جاز غلام من تضرب اضربه حملا على بمن تمرر
امرر وذلك لان الاضافة الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجر سبيلا الى ان يعلقوه استجازوا فيه
تدرجوا منه الى ان اضافوا اليه الاسم قوله وهي من الى
لابد ان يلاحظ في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على
الاخبار قال في التوضيح وحروف الجر عشرون حرفا منها ثلاثة
مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا وثلاثة
لم اذكرها وبقي عليه حروف ذكرها الشراح منها لولا اذا
دخلت على ضمير غير مرفوع عند س خلافا للاخفش قال في الحواشي
يضعف قول س امور احدها انه يلزمه عدم النظير لانه
ليس لنا حرف يجر الضمير دون الظاهر الثاني انه يلزمه الخروج
عما استقر للحروف الجارة غير الزايدة من التعلق بفعل او ما فيه
معناه الثالث انه يلزمه الخروج عما استقر للو من عدم
الاعمال الرابع ان حق الجار ان لا يكون في المعنى طالبا لجملة
بل لمفرد وهو اشم الخامس ان لولا مركبة من لو ولا وليس في حروف
الجر ما هو مركب السادس ليس لنا جار لا يجر الا في ضرورة
او ندور قال لعل لغة طايفة بعينها وقد يجاب
عن الاول بان الجار نظير المضاف وبعضه يختص بالضمير نحو
وحدك وعن الثاني بان نظيره لعل وكاف التشبيه وعن الثالث

بانه

بانه يقابل بما يلزم الاخفش من الخروج عما ثبت للياء والكاف
والهاء من كونها غير مرفوعة وعن الرابع والخامس بلعل وعن
السادس بكي وبلعل وبمتى قوله بالظاهر اخص الى اخره
مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول
على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه او خلاه او عداه
احتمل المفعولية والجر وكذا انت قام القوم حاشاك وخلاك
وعداك اما في المتكلم فانك تقول قاموا عداني وخلاني
وحاشاني ان قدرته فعلا وبغير نون ان قدرت الحرفية
واذا قلت لعله يفعل او لعلي افعل او لعلك تفعل احتمل الوجهين
وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا ان
كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت
زيدا حذف النون منه بعين منه جاز ايضا عند الهذلي وقد
يوجه الاختصاص في مذ ومنذ بانهما لما اختصا بالوقت
لانه معناهما اذا كانا اسمين اختصا بجر الاوقات للمناسبة
بين معناهما اسمين وحرفين اختصاصا بالظاهر لا الظاهر في الدلالة
على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى بانها لو دخلت على الضمير
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها وفيه
نظر لما تقدم من جواز ذلك ووجه ابن الحاجب بانها لو دخلت
على المضمر لم يخل اما ان يبقى الفها او تقلب يا وكلاهما لا يستقيم
فتعذر دخولها على المضمر اما الاول فلان القاعدة في كل الف
لا اصل لها وهي اخر حرف او اسم متمكن تقلب يا اذا اتصل بها
مضمر نحو عليه واليه ولديه واما الثاني فلان المضمر لا يغير
الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى
وفي دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير
المودية الى التسهيل ورفع المشقة حاجة عظيمة نظروا اليها
في المترادفات وغير ذلك وقال ابن هشام لانها لما نقصت
عن الى بانها لا تجر الا اخرا وما اتصل بالاخر خصوها بالظاهر

وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو
كك وطرد المنع وفي الواو بحط رتبتها عن رتبة اصلها وهو الباء
بتخصيصها باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته وفي رب
لاختصاصها بالمنكر لانها علم على القلة او الكثرة وانما يحتاج
للعلامة في المحتمل القلة والكثرة حتى يتميز بالعلامة نصا في احد
المحتملين والمعرف اما دال على القلة فقط كالمفرد او الكثرة
كالمجموع وهو لا يكون الا ظاهرا وفي التاء بحط رتبتها عن رتبة
اصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وهو ما
هو مشرب بالقسم وهو اسم الله والحق به نحو رب قوله
واخصص بمذ ومنذ وقتا يجب ان يقبل فيقول حاضرا او ماضيا
لانهما لا يجران المستقبل وهذا يفهم من قوله وان يجرا في مضي البيت
فان قلت سيصرح بدخولهما على الافعال فكيف يصح
دعوى الاختصاص بالوقت قلت الجواب من وجهين
احدهما انهما حينئذ ليسا حرفي جر باتفاق والكلام فيهما
اذا كانا جارين والثاني انهما حينئذ داخلان على زمان محذوف
وهذا اولى لانهما يختصان بالزمان اذا رفعا وليسا حرفي
جر فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما تقل به الفايدة لكن يبقى
انه يوهم انهما مع الفعلين مضافين للجملة فكيف يحمل كلامه عليه
واعلم انه يتلخص ان لمجرورها اربعة شروط الوقت
وعد واستقباليته وكونه معدودا او معرفا والتصرف وكذا
مرفوعهما فلا يجوز مذ سحر تريد به سحرا بعينه لانه لا يتصرف
فلا يجر ولا يرفع قال ابن عصفور وما يسال به عن الوقت
كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا فيقال لمن رايته منذ
ثلاثة ايام فتقول منذ كم وتقال لمن رايته مذ يوم الجمعة
فتقول مذ متى ومذ اي وقت ولا يجوز مذ ما لان ما لا يكون
ظرفا واجاز بعضهم مذ ما لانها قد تشبه بالظرف الا ترى انها
تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو

سبحان

سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وشرط عاملها
ان يكون ماضيا لا يجوز زاره منذ كذا او مذ كذا لا نعلم في ذلك
خلافا وان يكون اما منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او فعلا
منقطعا ولا نحو سرت مذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته مذ يوم الخميس
قوله وبرب منكرا قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها
خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما يتعلق به انتهى اي بل تكون
حالا ومستقبلا ومن المستقبل
فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان
ولا يكون عاملها الا مؤخرا لان لها الصدر تنبيه
عد في المغني مما لا يتعلق رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيته
لان مجرورها مفعول في الاول اي لامهتدا او الجملة بعده خبره
والرابط محذوف اي لقيته لما فيه من التهيئة والقطع ومبتدا في
الثاني او مفعولا على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور
لا قبل الجار لان رب لها الصدر انتهى واورد ان كون المجرور مفعولا
لا ينافي التعلق وان التعلق معناه ان المتعلق معمول قال الدماميني
واعلم ان حرف الجر لابد له من متعلق لانه كما علمت موضوع لايصال
معنى الفعل الى الاسم فالذي اوصل هذا الحرف معناه هو الذي
يتعلق به الحرف الا ان يؤول بان المراد انه مفعول لفعل يتعدى
بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل قال في المغني
وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعديه عامل
هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد
فان ارادوا انها عدت المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فقد استوفى
معموله في الثاني وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه
ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى
قال الشهاب ويمكن ان يختار الشق الاول ويجاب بان
تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا اقتضى معنى لا يحصل
بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدي هنا بنفسه فات معنى

التقليل او التكثير ونظيره صحة قولك اخذت من الدراهم فتعديت
الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان متعديا بنفسه واخذ
معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولا لمثله كما في زيدا مررت به
قال شيخنا العلامة الغنيمي لعل ابن هشام لم يفهم من كلام
الجمهور التعدية بالمعنى العام لسائر الحروف الجارة وانما فهم انهم
ارادوا التعدية بالمعنى الخاص كتعدية الباء وهذه التعدية
لا يصحبها معنى اخر انتهى اقول كيف يفهم هذا والتعدية بالمعنى
الخاص من خواص الباء في نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا
فتامل واما رد الدماميني كونها متعدية بالعطف على محل المجرور
رفعا ونصبا ولو كانت معدية لم يعطف عليه كذلك في الفصيح لا
لا يقال بزيد واخاه مررت لذ فوع بانه انما جاز ذلك في ذلك لانها
تشبه الزايد فتدبر قوله والثالثة يجب ان يقول في التعجب
قوله ورب يجب ان يقول مضافا الى الكعبة قوله بعض
الخ ابتدا ابد كر من حين شرع في تفصيل القول في معانيها لانه
ابتداءها حين عدها ولانها تجر حيث لا يجر سواها فلها فضل
تمكن الا ترى انها انفردت بجر ظروف لا تنصرف كقبل وبعد
ولدن وعن وهي معهن زايدة لان المعنى ثبوتها وسقوطها
واحد ولدي وعند ومع وهي معهن لابتدا الغاية وسياتي في كلا
انها تدخل على عن وعلى اذا كانا اسمين ومجيئها للتبعيض قول
الجمهور وزعم المبرد وابن السراج والسهيلي ان معنى الابتداء
لا يفارقها وان سائر المعاني راجعة اليه وعلامة التبعيض صحة
حلول بعض محلها ومن ثم رد الناظم قول من ان من بعد افعل
التفضيل يفيد التبعيض قال لان بعضا لا يحل محلها ولانه يصح
في مجرورها ان يكون عاما كقولك الله اعظم من كل عظيم وقال
الطيبي ان من التبعيضية اسم بمنزلة عن في قوله من عن يميني
مرة وامامي وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذا المقام ما ينبغي
مراجعته قوله وبين قاله المعربون وجماعة من القدما

والمتاخرين

والمتاخرين وانكره اكثر المغاربة ومن زعم انها ملازمة لمعنى الابتدا
وقالوا هي في من الاوثان لابتدا الغاية وانتهايها كما في اخذته
من التابوت الا ترى ان اجتناب عبادة الوثن ابتداوه وانتهاؤه
في الوثن واما من سندس فهي موضع الصفة فهي للتبعيض قوله
وابتدى علامتها ان يصح ان يقع بعدها الى نحو من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى وبذلك رد الناظر على من قوله ان من بعد
افعل التفضيل لابتدا الغاية ولا يخلو من معنى التبعيض ورد بانه
امن ولا دعى المبرد في قوله ان من هذه لمجرد ابتدا الغاية قال
الناظر واذا بطل هذان المعنيان تعين كونها للمجاوزة فان المعنى
جاوز زيد عمرا في الفضل قوله في الامكنة يجوز ان يريد بها
ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس مكانا ولا زمانا نحو من فلان الى
فلان فانها هنا للابتدا مع ان فلانا ليس زمانا ولا مكانا قال
الشاطبي يمكن ان يكون جعل ابتدا الغاية للمكان هو الاصل وما
سواه راجع اليه بالمجاز فكانه جعل الاشخاص اماكن بالتاويل
الملازمة الاماكن لها اذ لا ينفك من فلان الى فلان الا ولهما مكانان
بينهما مسافة ويصل الكتاب من احد المكانين الى الاخر قوله
وقد ياتي لبدء الازمنة اشار به لما قلته قال الشمني مذهب البصريين
ان من حقيقة في المكان واذا استعملت في ابتدا الغاية في الزمان
فمجاز ولذلك تشعهم يقولون في لمسجد اسس على التقوى من
اول يوم من تاسيس اول يوم انتهى وفيه نظر لان التاسيس
ليس زمانا فتقديره لا يفي بالمرام هذا وقوله ياتي يجوز
بالتاء منقوطة على تانيث الحرف وبالياء من تحتها على تذكيره وقد
روي بالوجهين وبه التغليب والمستعمل في اكثر كلامه التذكير
ومنه قوله على عقب هذا البيت وزيد ولم يقل وزيدت
قوله وزيد في نفي تذييل الى في معمول فعل نسبته لمعمولاته
على الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل النفي
عموما يود الذين كفروا الاية لان المعنى بشهادة التامل

بيودون ان لا ينزل عليكم من خيرفان العرب فتدخل النفي على شي ومراده
نفي غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ما علمت احدا يقول
ذلك الا زيدا الا ان معناه ما يقول ذلك احد في علمي وبهذا تاولوا
وما اخال لدينا منك تنويل على معنى اخال ان لا تنولينا وقد اشار
لها هذا ثعلب في اماليه **قوله** وشبهه هو النهي والاستفهام
ولم يحفظ الا مع هل وفي الارتشاف لا يجوز كيف تضرب من رجل
واين تضرب من رجل ومتى يقوم من رجل لكن الشم اطلق الاستفهام
واعلم ان معنى كونه زايدا كونه يدخل في موضع يطلبه العامل
بدون ذلك الحرف فسمي زايدا لانه مقحم بين طالب ومطلوب
فلا ينافي الزيادة الدلالة على الكثرة والعموم فلا يرد اعتراض
المبرد على جعل من زايدة بانها كيف تكون من زايدة مع حدوث
معنى الكثرة بعد وجودها لانك اذا قلت ما جاني رجل احتمل ان تريد
ما جاني رجل واحد بل اثنان او ثلاثة او ما جاني رجل في قوته
ونفاده بل ضعيف الرجولية او ما جاني رجل بل امراة فاذا قلت
ما جاني من رجل عم جميع ذلك هذا وقال الشاطبي قوله
وزيد يقتضي ان هذه الزيادة سماع لانه اخبر عن امر ماض مفروغ
منه وذلك انما يعد في كلام العرب والمراد الذين زادوا الا ان يريد
ان امثال القياس من النحاة المتقدمين زادوه انتهى وفيه ان زيادة
العرب تصدق بالقياس وذكر ايضا ما حاصله انه لم يجز موضع
الزيادة فانه تمتنع الزيادة في الخبر نحو ما زيد من قايم مع وجود
ما ذكره من شرط الزيادة فيه واجاب بانه لا بد من شرط
ثالث اعطاه تمثيله وصرح به ابن عبد الربيع وهو ان يراد
بالنكرة العموم فيكون الحرف داخلا لافادة قضية العموم او
تاكيده وح يخرج ما زيد قايم اذ لا يراد العموم بالخبر تنبيه
تنبيه الاولى تزاد من في تمييز كم الخبرية اذا فصل
بينه وبين كم بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات نقله السعد
في شرحي التلخيص عن القوم وهذا وارد على اشتراطهم هنا تقدم

النفي

النفي وشبهه **الثاني** موضع الزيادة اما الفاعل او المفعول ولو
مطلقا لان اياما النقا فات في وما بحضر وتلك من شي من زايدة وسمي
بمعنى ضرر فتقييد التصريح اطلاق التوضيح محل نظر **الثالث**
احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس وما اوهم ذلك ماول
اما باستعارة كما في ولاصلبنكم او بتضمين كما في يشربن بها البحر
اي مرتوين بها البحر على ما هو المختار في التضمين لكن هذا انما يظهر
على كون التضمين قياسيا والا فلا مزية له على انابة حرف عن حرف
وقد حققنا ذلك في رسالة التضمين وحاشية الفاكهي او يحمول
على شذوذ انابة كلمة عن كلمة وبعضهم لا يجعله شاذا ولهم في
التعبير عنه طريقان اما ان يقولوا انها مثلا بمعنى من وفي بمعنى على
واما ان يجعلوا المعنى المشتهر به احد الحرفين معنى الاخر فيقولوا
معنى الباء الابتداء او في الاستعلاء وهكذا **واعلم** انه يظهر
لي هنا ان الحرف اذا ورد لمعان هل هو مشترك بينها او وضع
للقدر المشترك او حقيقة في واحد مجاز في غيره فان قلنا مشترك
امتنع انابة حرف عن اخر لانه اثبات حقيقة انبني على مسالة
اخرى وهي ان النقل في نوع المجاز شرط او الشرط وجود العلاقة
قوله للانتهاء حتى ولام والى الى ما فرغ من معاني من شرع يذكر الى
لانها ثانيها اول الباب ولما كان معنا ها يشركها فيه غير ما
جعل المرجع المعنى فاخبر ان للانتهاء ثلاثة احرف واقتضى ظاهره
ان من ليست منها وهو خلاف قول الكوفيين وتاول المغاربة
ما استدلوا به وذكر في التسهيل ان من تاتي للانتهاء قال وقد
اشار سيبويه الى ذلك انتهى وانما قال من وتقول رايته من ذلك الموضع
فجعله غاية رويتك كما جعلته غاية حين اردت الابتداء وقال
ابن السراج اذا قلت رايت الهلال من داري من خلل السحاب
فمن للهلال والهلال غاية لرويتك فلذلك جعلت من غاية في
رايته من ذلك الموضع انتهى فانما يريد ان انه محل لابتداء الفعل
وانتهائه معا وعلى هذا انتكون من في غالب احوالها لابتداء الغاية

وفي بعضها لابتدا الغاية وانتهائها معًا واعلم انه لا يجيز مجيئ
الا اخرا ومتصل باخر نحو حتى مطلع الفجر قال ابن هشام مما يسال
عنه حتى في هذه الاية بم تتعلق وقد جوز فيها اوجه احدها
بتنزل ولا مبالاة بالفاصل لانه مسدد الثاني بحال محذوفة
اي مسلمة حتى الثالث بمضمر دل عليه سلام اي يسلمون فيها حتى
مطلع الفجر ولا تتعلق بسلام للفصل بالمبتدا ولا تكون هي رافعا
بسلام مع تعلق حتى به لبقا الكلام بحتا جاليا جزا الرابع انها
خبر لسلام فتتعلق لما يتعلق به اخبار المبتدا فسلام مبتدا وهي
مرتفع به وداخل في صلته وحتى الخبر ومثال مجي اللام للانتهاء
يجري لاجل مسمى ورايت بخط ابن هشام ما نصه قال الله تعالى
في سورة فاطر وسخر الشمس والقمر كل يجري لاجل مسمى والى
اجل وقال في سورة لقمان كل يجري الى اجل الى في السورة
المتقدمة لانها اولى بالحقيقة واللام في المتاخرة لانها اولى
بالمجاز انتهى فتامله فلم يظهر كون الثانية اولى بالمجاز والاصل
الحقيقة وايضا فقد يقال المجاز ابلغ فالاولى اولى به مع انه
يرد انه وقع في الرعد التعبير باللام مع انها الاولى حقيقة
وفي كشف المعاني عن متشابه المثاني للعز ابن جماعة في سورة
لقمان بعد ان اورد السوال ما نصه جوابه انه لما تقدم هنا
ذكر البعث والنشور بقوله تعالى ما خلقكم ولا بعثكم الاية
وبعدها واخشوا يوما ناسب مجي الى الدلالة على انتها الغاية
لان القيمة غاية جريان ذلك وفاطر والزمر تقدمهما ذكر نعم
الله تعالى لما خلق لمصالح الخلق فناسب المجي باللام بمعنى لاجل
انتهى واخذه شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن وبسطه ورايت
بخطه مما يسال عنه في باب الى قوله وانت التي حببت شعبا الى
بدا الي واوطاني بلاد سواهما فحبا لكيف تعلقت الى بالفعل
مرتين وما وجه الانتهائية لها لا وليا ويظهر لي ان التقدير مضافا
لي ابدا في معلقة بحال محذوفة دل عليها معنى الكلام او الاصل من

شعب

شعب فتنصب حين اسقط الخافض قوله ومن ربا يفهمان بدلا
نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة وقول الحماسي فليت لي بهم
قوما قوله واللام للملك وشبهه في النهاية اللام للاختصاص
والملك داخل في الاختصاص قوله وفي تعدية فان قلت
اليست اللام للتعدية في بقية المواضع قلت بلى
ولكنها تمحضت هنا للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع
فانها افادتها مع شي اخر فلذلك افرد معنى التعدية وجعل قسما
على حدة فاندفع قول الشاطبي التعدية ليست من المعاني التي وضعت
الحروف لها والمراد بذلك امر لفظي مقصوده ايصال الفعل الذي لا
يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم ليتعدى اليه بواسطته
وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف انتهى على انه يمكن دعوى
المسامحة في عد هذا المعنى من معاني اللام والمراد انه يحصل
بها لا انه مدلولها لكن يرد انه كان يلزم عد التعدية العامة
من معاني كل حرف حيث لا يظهر غيرها او لا فما وجه خصوصية اللام
قوله والظرفية استشبهها اي اطلب شبهها والدال
عليها وفسره الشاطبي بالعرف وفي بعض الامثلة في الظرفية والظرفية
اما حقيقية حيث كان للظرف احتوا والمظروف تحيز نحو الدراهم
في الكيس ومجازية اذا فقد الاحتوا نحو زيد في البرية او التحيز
نحو في صدر فلان علم او فقدا معا نحو في نفسه علم وتكون الظرفية
مكانية وزمانية ومقتضى ما تقدم ان الزمانية لا تكون حقيقية
فليتامل وقد اجتمعت المكانية والزمانية في قوله تعالى
الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين ومثال مجي الى للظرفية مع المكان ولقد نصركم الله ببدر
وهو كثير ومثال مجيها للظرفية مع اسم الزمان نجيناهم بسحر
وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل فاسر باهلك بقطع من الليل
لما غمز ذلك فلا وجه لقول بعضهم لم ار من مثل لذلك ومثاله
ما في صحيح مسلم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة

لما البطحا وفي بعض شروح النظم ما نصه ومثل تكون البا للظرفية
المجازية قال العزيزي في قوله تعالى فتماروا بالنذر اي
شكوا في الانذار قال ابن هشام لا اعرف مجي البا للظرفية المجازية
في غيره قال الدماميني وفي حديث المقر على نفسه بالزنا ابك
جنون والظاهر انها للظرفية المجازية وقد اجيز في قوله تعالى
بايكم المفتون على راي الاخفش ان البا في ذلك للظرفية مع انها مجازية
اي باي طايفة منكم وفي شرح جمع الجوامع للزركشي عند عد
الظرفية من معاني البا وينبغي ان يقيد هذا بالظرفية الحقيقية
والا فما يدخل مجازان في الكلام ومتى كونها للظرفية والتوسع في
الظرفية انتهى وهذا مبني على امرين الاول ان الظرفية في الزمان
تكون حقيقية ابدا لا مجازية والا لم يثبت ذلك الثاني ان هذه
الحروف المستعملة في معان متعددة حقيقية في واحد منها مجازي
في غيره وليست مشتركة بينها ولا وضعت للقدر المشترك
وقد مر ما فيه الثالث انه لا يجتمع في الكلمة مجازان وهي
مسالة نفيسة افردناها برسالة بينا فيها ان الاجتماع لا محذور
وان السعداد عي في التلويح ان اجتماع مجازين في كلمة ليس احدهما
مرتبا على الاخر باطل باتفاق وصاحب جمع الجوامع صحح الجواز ومثلوه
بقولك والله لا اشتري وتريد الشرا بالوكيل والسوم واما المجاز
في المرتبتين فكثير وقد ذكره في الاساس في مواضع وعبر عنه بقوله
ومن مجاز المجاز وذكره العز في مجاز القران والسيوطي في الاتقان
فلا حاجة للاطالة بامثلته ومنها ما مر وكذا انعقد جهة المجاز
كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه تغليب العاقل على غيره
والمذكر على المونث **تنبيه** لكون البا تاتي للظرفية يجوز
زيد بمصر بدار فلان ويمتنع العكس وذلك لان البا بمعنى في ولا
يعمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على جهة البدل ولا يصح ابدال
العام من الخاص بخلاف العكس الا ان يجعل بمصر حالا من الدار
كما قالوا في قوله لبس منك هزبر عند خيسته بالرقتين عند

ظرف

ظرف لمنك او نعت له متعلق بمحذوف وضمير ضميره وبالرقتين
ظرف على الثاني حال على الاول من الهاء في خيسته اي كاينا بالرقتين
قوله وقد بينا ان السببية قد للتحقيق لا للتقليل فلا يقتضي
كلامه ان السببية في البا اقل من الظرفية وهو ممنوع ولا ينافي
التحقيق في مع قلة السببية فيها كما قال الشاطبي فليتامل
قوله بالبا استغن ذكر للبا اربعة معان بالاصالة وثلاثة
بالنيابة ودل عليها بقوله ومثل كذا وتقدم انها تكون للظرفية
وللسببية فهذه تسعة معان وتقدم في فصل ما ان الاخبار
تزاد فيها البا في مواضع فتكون للتاكيد فتلك عشرة كاملة ولم
يذكر الناظم في التسهيل باء الاستعانة بل ادرجها في باء السببية
واعترضه ابو حيان بان اصحابنا فرقوا بينهما بان باء السببية
هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة
هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو
الة نحو كتبت بالقلم **قوله** وعدى قال الناظم في شرح التسهيل
هي القائمة مقام همزة النقل في ايصال معنى الفعل اللازم الى المفعول
به نحو ذهب الله بنورهم واذهب سمعهم وتسمى باء النقل
واعترضه ابو حيان بانها وردت مع المتعدي نحو صككت الحجر
بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض فالصواب قول من قال هي الداخلة
على الفاعل فتصيره مفعولا لتشمل المتعدي واللازم وغلط في المثالين
لان البا دخلت فيهما على ما كان مفعولا والمغلط غالط بل انما دخلت
على ما كان فاعلا والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر
الحجر بتقدير المفعول لان المعنى ان المتكلم صير البعض الذي دخلت
عليه البا دافعا للبعض المجرد عنها لكن قول ابي حيان الاصل
دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر ليس بجيد لانه تقدم
الفاعل فاوهم كون البا دخلت على ما كان مفعولا ومذهب الجمهور
ان باء التعدية لا تقتضي مصاحبة المفعول في الفعل خلافا للمبرد
والسهيلي والزمخشري ورد عليهم بقوله تعالى ذهب الله بنورهم

والله سبحانه لا يوصف بالذهاب مع النور واجيب بانه
يجوز على مجيء يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في وجاء ربك او ان كلامهم
محمول على ما لا امتناع فيه هذا والتعدية المذكورة من خواص
البا كما صرح به الرضي وغيره بخلاف التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكمها
فلا حاجة لقول الحفيد فان قلت اليست البا للتعدية
في بقية المواضع قلت بلى ولكنها تمحضت في هذا الموضع
للتعدية ولم تفد غيره بخلاف بقية المواضع فانها افادتها مع
شيء اخر فلذلك افرد معنى التعدية وجعل قسما على حدة انتهى وكانه
لم يفرق بين التعدية الخاصة والعامة لان ما ذكره يقتضي ان المراد
من قولهم من معاني البا التعدية التعدية العامة والامر بخلاف
ما ذكره وانما يحتاج لهذا السوال والجواب في عد التعدية من معاني
اللام كما اسلفناه اذ لم يثبتوا لها التعدية الخاصة مع ان فيه
ما علمت فتدبر قوله عوض لم يشرحه الشارح البتة ولا
ذكره من معاني البا وكانه ميل لما انه تكرار مع البدل وبذلك
اعترض ابو حيان الناظم وجرى عليه الهواري وفرق الشهاب
بينهما بان المراد بيا التعويض ما وقع فيه مقابلة شيء بشيء بان يدفع
شيء من احد الجانبين ويدفع من الجانب الاخر في مقابلته والمراد
بيا البدل ان يختار احد الشيئين على الاخر بحيث لا يسد الاخر
عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين
قوله ومثل مع قال الشهاب لا يخفى انه لا يمكن مرادفة الحرف
للاسم لتباين معنييهما فلا يمكن مرادفة البا لمع ففي العبارة مسامحة
والمراد المماثلة في الجملة وان معنى البا المصاحبة الجزئية من حيث
انها حالة لغيرها والة لتعرف حال الغير ومعنى مع المصاحبة
الكلية الملاحظة قصدا وبالذات على قياس ما قالوه في الابتدا اذا
كان معنى للفظ الابتدا واذا كان معنى لمن وكذا يقال في قوله
الاتية وقد يجي اي عن موضع بعد انتهى وقوله على قياس ما قالوه

في

في الابتدا الخ لا يخلو عن نظر لانه يوهم تخصيص القول بالابتدا الخ
وما قالوه عام في جميع معاني الحروف ولا مزية للابتدا على المعاني
وغيرها وقايل ذلك بطريق الاصالة انما هو السيد السند في حواشي
المطول والقطب وحاصل ما حققه ان معاني الحروف جزئية
غير ملحوظة بطريق القصد ولذا كانت الالفاظ الدالة عليها حروفا
ومعاني الاسما كلفظ الابتدا والتبعيض كلية ملحوظة قصدا
ولذا كانت اسما وكان ينبغي للشهاب ان يقول بعد قوله على قياس
الخ كما حققه السيد في معاني الحروف وبه فارقت الاسما هذا
وقال الشاطبي ان ظاهر قوله ومثل مع ومن وعن بها انطق يقتضي
انه قياس مع انك لا تقول جعلت بزيد رفيقا بمعنى معه ولا وضعت
درهمي بالدراهم بمعنى معها ولا عرضت بفلان بمعنى عنه ولا ان
انفقت بالدراهم بمعنى منها تريد منها واجاب بما ملخصه
انه يمكن انه قصد القياس بالنسبة للمواضع التي تقع فيها هذه
الاحرف لانها فروع عما هي بمعناه فانحطت عنه تنبيه
اذا استعملت البا بمعنى عن فهل تختص بالسوال قيل تختص به وقيل
لا تختص به بدليل يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم
تشقق السما بالغمام فانظر المغني قوله على للاستعلا اي لبيان
ان شيئا فوق واستعلى على ما بعد على نحو زيد على السطح او دكانا
ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه
او حمل على ظهره فكانه فوقه قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن
اي لمجاوزة شي وبعده عما ذكر بعد عن بسبب ما يتعلق هو
به فتقول رميت السهم عن القوس يعني ان السهم جاوز القوس
بسبب الرمي واخذت العلم عنه اي العلم تجاوز المعلم بسبب
الاخذ وعلى طريق ذلك يقال في رضي الله عنك معناه ان المواخذة
بعدت عن المجرور بسبب الرضى ويمكن ان يقال في فاسيل به خبيرا
ان المسول عنه كانه تجاوز المسول بسبب السوال قوله
وبها التعليل قد يعنى صرح في شرح الكافية بان دلالتها على التعليل

كثيرة وقد يقال انه مخالف لقوله قد يعني الا ان يقال قد للتحقيق
ومن العجب ان هذا البيت برمته في متن الكافية **قوله**
وزايدا عبارة التسهيل وقد تزاد ان امن اللبس ومثله
شراحه بقوله تعالى ليس كمثله شيء وقيل الزايد مثل وقيل
مثل بمعنى الصفة فلا تزاد وانظر هل يشكل اشتراط امن اللبس
بالتمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات فيها الا ان يقال مآل الاحتمالات
واحد ويقال اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال **تنبيهات**
الاول من زيادتها كما قال الاخفش او كالذي مر وجعل الذي
عطفا على الذي حاج او كالذي مر فلا حاجة زيادة **الثاني**
اكثر ما تزاد قبل مثل او امثال نحو ليس كمثله شيء وحور عين
كامثال وقد تزاد بعد مثل نحو فصيروا مثل كعصف ماكول
وقد بين في المغني كونها الزايدة لا مثلا وبدونها نحو فيها
كالمقتول **الثالث** جعل ابن عصفور في باب الضراير من
شرح الجمل زيادة الكاف من جملة الضراير مع تمثيله لها هناك
بقوله تعالى ليس كمثله شيء ومع تفسيره الضرورة بما ليس للشاعر
عنه مندوحة وهذا غفلة كبيرة **قوله** واستعمل اسما فاعلا
نحو وما هداك الى ارض كعالمها وقوله لن ينهى ذوي شطط
كالطعن قال ابن هشام لا يقال التقدير في كالطعن كما قيل
في ودانية ان التقدير وجنة دانية لان حذف الموصوف واقامة
الصفة عنه قبيح والوجه في دانية عطفه على متكئين انتهى وفيه
نظر فقد صرح في بحث الحذف من المغني بان الموصوف يحذف وذكر
في الباب السادس ان التحقيق ان حذفه انما يتوقف على وجدان
الدليل لا على اختصاص الصفة بجنسه كما يقول المعربون نحو
عندهم رايت كاتبا ويمتنع رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس
الانسان واسما لكان نحو

لو كان في قلبي كقدر قلامة ٭ فضلا لغيرك ما اتتك رسايلي

ومجرورة كقوله يضحكن عن كالبرد قال الشهاب يحتمل ان مجرور

عن

عن محذوف موصوف بكالبرد اي سن كالبرد فلا يستشهد به
واقول مثل ذلك محتمل في قوله كقلامة اي احد كقلامة وفي قوله
كقدر قلامة اي شيء كقدر قلامة **والجواب** عن ذلك في
الجميع ان الاصل عدم الحذف والاحتمال البعيد لا ينافي الدليل
المقصود به الظن وهذا احسن من جواب ابن هشام السابق لما
عرفت هذا ولما قيد اسميته عن وعلى بوجود من علم ان اسمية الكاف
لا تتقيد بذلك **فرع** ما زيد كعمرو ولا شبيها به ان نصبت
شبيها فاما عطف على الكاف على انها اسم او على محل الجار والمجرور
ان جعلتها حرفا فان خفضت المعطوف فقد نفيت ان يكون كشبيه
عمرو فاثبت له شبيها وان زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه
كذا قال المرس والاخفش واجاز الفارسي ان لا يكون اثبت له شبيها
وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له
شبيها وهذا الذي قاله نص قال ابن هشام ولم يظهر لي فايدة
النصب فان قولك ما زيد كعمرو ينفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها
وهو بتقدير ولا هو شبيها **قوله** وعلى ينبغي ان يكون من اسميتها
ما اذا قيل اللهم حوالينا لا علينا ليعطف ظرف على ظرف واما في الحديث
فانه بالواو وعلى معنى ولا تنزلها علينا فيكون العاطف الواو والمعطوف
جملة **قوله** من اجل ذا عليهما من دخلا ظاهره ان اسميتهما لا تتقيد
بحالة دخول من عليهما ولا انهما لا يجران بغيرها لانه جعل ذلك شاهدا
على الاسمية لا مناطا لها قال ابن هشام وهو كذلك فاذا قلت
زيد على السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية والحرفية واذا دخلت
تعينت الاسمية وسمع جر عن بعلى في قوله على عن يميني مرت الطير
سنحا وظاهر عبارة ابن الحاجب انهما لا يستعملان اسمين الا مع الجر
بها فلا يقعان مضافين ولا مسندين وهو قضية كلام التوضيح واعلم
ان عن اذا استعمل اسما لزم الاضافة بخلاف على فانه يجوز قطعها
عن الاضافة كقوله

باتت تنوش الحوض نوشا من علا ٭ نوشا به تقطع اجواز الفلا

وان من الداخلة عليهما زايدة وقيل لابتدا الغاية قوله ومذ
ومنذ اسمان حيث رفعا وهما مبتدان وساغ الابتدا بهما لانهما
معرفتان بمعنى الامد او المدة وقيل خبران ومعناهما بين وبين
مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقايه يومان وقيل
هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف اي مذ كان او مذ مضى
يومان واختاره الناظم وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مشتملا
على جملتين وعلى القولين قبله يكون كلامين ويكون جملة لا محل
لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما امد ذلك
وعلى الثاني ما بينك وبين لقايه وقال السيرافي هي في موضع نصب
على الحال قال ابن هشام وليس بشي لعدم الربط قال الدماميني
بل هو شي لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط
موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجود اللفظ وقد يستشكل الاول يستشكل
فيقال ما الموجب لتقدم مبتدا المبتدا او هلا قيل يومان مذ كما
قيل يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما رافعة
مجراهما خافضة في انها لا تدخل الا على الزمان والثاني بان بين
زمانية فكيف يكون الشي ظرفا لنفسه والجواب ان هذا
يرد على قولنا بيني وبين لقايه يومان فما كان جوابا عن ذلك فهو
جواب هنا قوله او اوليا الفعل قال ابن هشام لا يكون الفعل
الا ماضيا لا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا
يجتمع الماضي والمستقبل فان قلت يجوزه على معنى حكاية
الحال قلت سقوا ذلك لئلا يجتمع مجازان هذا وتقدير
الزمان فان المعنى مذ زمن يقوم وان كانوا اذا صرحوا بالزمان
اجازوا المضارع على حكاية الحال هذا كلام ابن عصفور وحكاية
وقياس من قال انها مضافة للجملة وانه لا زمان مقدر ان يجيز
ذلك هكذا ظهر لي ولا اعلم فيه نصا وقد يقال ان لهما لنا اخر
ومواته حينئذ بناء دليل المصدر وتاويل الماضي اقوى وقد عرفت
ما في دعوى عدم جمعهم بين مجازين قوله وان يجرا في مضى فكمن

فيه

فيه اشكال لان الزمان ان كان حالا جراه دايما والجواب
ان ذلك لتفهيم المجرور لا للشك ولا للتقسيم في الحال وشرط
الماضي ان لا يعطف عليه ماض لا تقول مذ يوم الجمعة ويوم
الخميس ولا العكس لانها في الماضي لابتدا الغاية كما ذكره الناظم
وعلى كلامه ابني فساد هذا الفرع لان مذ يوم الخميس يقتضي
انك لم تره يوم الجمعة ويوم الجمعة اذا ذكر اقتضى انك رايته
في اوله فتناقض وفي الاخر ايضا تناقض واصل هذا ان ما جعل
سببا فان الروية حصلت في اوله ثم استمر النفي واذا انصبت
الثاني بتقدير ما رايت فان كنت قد بدات بالمتاخر جاز لانك
اخبرت بانقطاع الروية من يوم الخميس ثم قلت ويوم الاربعا
اي وما رايته ايضا يوم الاربعا وان عكست لم يجز لانه نفي
واما الحال لا ينعطفان نحو مذ يومنا وليلتنا وعامنا وشهرنا
او بالعكس ويكون من ذكر خاص بعد عام او عكسه ولا يعطف
ماض على حال وعكسه لاختلاف معنى مذ ومنذ بالنسبة اليهما
فانه جعلت الثاني منصوبا بفعل يرد فقال جاز فان كان المتقدم
حالا فهو من عطف العام على الخاص او العكس فالعكس واما منع
ابن عصفور عطف الحال على الماضي لانه مجرد ورد هذا والمراد
من التي لابتدا الغاية وقال ابن عصفور انها للغاية كما في احدثه
من التابوت الاثري ان ابتدا الاخذ وانتهاوه التابوت
قال وكذا في المعدود نحو مذ ثلاثة ايام هي ايضا للغاية والحكم
ان الزمان بعدهما ثلاثة ماض كيوم الجمعة وحاضر ومعدود
واذا وقع بعدهما عدد فقيل لا يعتد الا بالكامل فلا بد ان
يكون جميع الثلاثة لم تره فيها وقيل يعتد بالناقص الاول
فاذا رايته ظهر الجمعة ثم لم تره الى ظهر الاثنين قلت مذ
ثلاثة ايام وقيل بعكس فالمثال واحد وقيل يعتد بالناقصين
فتقول مذ اربعة ايام والاقيس الاول لان تسمية الناقص
يوما مجاز ولا يعتد بالناقص الا مع يوم كامل فلا يجوز ان رايته

ظهر يوم الجمعة ثم لم يره الى ظهر السبت ان تقول مذ يومين لان الكلام كله مجاز فلم تختلط الحقيقة بالمجاز **تنبيهات**

الاول ذكر في التوضيح انهما يكونان بمعنى من وليها اذا كان الزمان معدودا ونكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتدا هذه المدة الى انتهائها الثاني اذا وقع بعدهما ان وصلتها نحو ما رايته مذ ان الله خلقني احتملا الاسمية والحرفية وكل من اسميتهما وحرفيتهما اما نصه او محتمله الثالث قال ابن هشام لينظر في اعراب قول الحريري • لكنني مذ لم ازل ممن اذا طعم انتشر فان مذ خبر عن لكن ومذ لم ازل في نية التاخير ومعناه مذ نشات او مذ وجدت على سبيل المبالغة كقوله •

وخلقت يوم خلقت جلدا • ويبقي النظر في ازل فتقال اين خبرها وكيف تقديره ولا يمكن ادعا كونها تامة لان تمامها لا يجوز ويقال ايضا اين العامل في مذ اذ لا يعمل فيه انتشر لان ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله وكذا صلة الموصول لا يتقدم معمولها عليها **قوله** وبعد من وعن وباء زيد ما • اعلم ان ما ترد على خمسة وعشرين نوعا منها ان تكون مسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وهي الداخلة على حيث واذ فانه لا شرط فيهما فيدخول ما يصيران شرطين ومنها ان تكون كافة وهي التي تدخل على العامل فتبطل عمله ثم انها اما كافة لعمل الرفع وهي المتصلة بقل وكثر وطال او عمل النصب وهي المتصلة بان واخواتها او لعمل الجر كما هنا ومنها ان تكون زايدة غير كافة كما هنا ايضا فقد ذكر الناظم هنا قسمين واشار الى الزايدة بقوله وبعد من الخ مثال من قوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا قال الشهاب ويدل على عدم العوق عن العمل وانها ليست بكافة عدم وقوع الجملة بعدها انتهى وفيه ان وقوع الجملة حينئذ ليس بلازم بدليل كما المنسوا ذو الرجل الحسيد وذكر في المغني نقلا عن ابن الشجري انها تكف من كقوله وانا لمما نضرب

الكبش ضربة قال والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وفي شبكه المنطوم وتقترن ما برب والكاف ومن فتكفهن ومثال عن عما قليل ليصبحن نادمين كما مثل به الشارح وغيره وفي البسيط للواحدي في تفسير قوله تعالى فامتعه قليلا ان قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين معناه ليصبحن نادمين بعد زمن قليل وهذا التفسير يقتضي ظاهره امرين احدهما ان ما غير زايدة بل نكرة موصوفة والثاني ان عن بمعنى بعد وجعل من ذلك اطعمهم من جوع وكساه من عري ومثال البا قوله تعالى فبما رحمة قال الشهاب ولا يضر احتمال ما الاسمية بمعنى شيء وبدل رحمة وهو يؤيد بحثنا السابق معه فتدبروا الاحتمال المذكور يجري في عما قليل ومما خطاياهم وفي التسهيل ان الباء قد تكف بما وتحدث فيها معنى التقليل ومثله شراحه بقوله •

• فلين صرت لا تحير جوابا • لبما قد ترى وانت لبيب •

وقال ابو حيان ما مصدرية والباء للسببية المجازية والمعنى على التكثير والفعل الذي تتعلق به الباء يقدر قبلها واشار الى الكافة بقوله وزيد بعد رب الخ قال الشهاب وقد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بان اختصاصهما بالاسما اقوى بدليل جرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسما كما تقدم فلما انحطت رتبتهما عنها ضعفا فجاز كفهما على اختها فليتامل وانت قد علمت ان عدم الكف في الثلاثة السابقة ليس بحتم وما به الا في عن واما من والبا فقيل انهما يكفان قليلا فعلى ذلك فانما يطلب الفرق بين قلة الكف وكثرته تامل **تنبيه** جا الكف المذكور مع كي قال •

• اذا انت لم تنفع فضر فانما • يراد الفتى كيما يضر وينفع •

قال ابن الدهان فكفت كي بما كما كفت رب بها ويحتمل ان كي بمعنى اللام وما مصدرية وانشد الكوفي •

من طالبين لبعرٍ لنا شردت كيما يحسان من بعيرٍ لنا خبرا
وقالوا اصله كيف فحذف الفا وقال البصري هذا لا يجوز لانها على ثلاثة احرف اوسطها ساكن وليست منادات ولا معرفة وهذا يمتنع الترخيم وانما هي الجارة كفتهما ما عن العمل كما كفت رب وكاف التشبيه قال سيبويه سالت الخليل عن قولهم انتظرني كما آتيك قال جعلت الكاف وما شيئا واحدا وادخلا على الفعل كما فعل بربما وانشد • لا تشتم الناس كما لا تشتم
وانشد ايضا
• قلت لشيبان ادن من لقائه • كما تغدي القوم من شوائه •
وهذا الفصل يحتمل وجها احدها ما ذكره والثاني ما مصدرية كازورك كما تزورني تقديره كزيارتك لي والثالث ان تكون ما وقتا تقول ادخل كما يسلم الامام اي ادخل في ذلك الوقت الرابع ان يجعل التشبيه مجردا بمجموعها فتقول انا ان تحبك كما انت محبي وعليه كما لهم آلهة

الاضافة

هي لغة بمعنى الاسناد ولذلك لزم ان يكون عينها يا لانها مشتقة من الضيف لان الضيف مستند لما نزل عليه ووزنها في الاصل اضيافا فاعل المصدر باعلال فعله فنقلوا حركة اليا الساكن قبلها فانقلبت الفا فاجتمع الفان حذفت احداهما وعوضت منها التا التانيث قوله نونا الخ يحذف للاضافة اربعة امور اثنان بلزوم وتقييد الاول الذي بشرط كون الاضافة محضة او غير محضة د الاول غير مثنى ولا جمع على حده والثاني مجرد من ال الثاني النون ان وليت الاعراب وقوله لا يزالون ضاربين القباب وقوله ولم يرتفق والناس محتضرونه مولد وواحد بلزوم واطلاق نحو التنوين نحو غلامك وس البصرة دعرقات مكة وجوار يك وواحد بجواز وتقييد نحو

نا التانيث ان لم يقع لبس بحذفها نحو عدة غلبهم واقام الصلاة ولا يجوز في نحو شجرة زيد وثمرة عمرو للالتباس كما لا يجوز في الشجر ان يونث اذا صغر لئلا يلتبس ولا في خمس ان يونث فعلم ان تقديم مفعول احذف ليس للاختصاص وقول الشهاب انه للاختصاص بناء على ان المراد لزوم الحذف انما يفيد في ايراد حذف التا الذي اقتصر عليه الاشموني واعلم ان ما اشرنا اليه في امثلة التنوين المحذوف من شموله لتنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض صرح به ابن هشام في الحواشي وهو الموافق لما تقرر عندهم من ان كل تنوين يحذف للاضافة ولا يختص بالتمكين كما يوهمه كلام الشيخ خالد في شرح الازهرية حيث علل كون تنوين كل وبعض تنوين تمكين لا عوض بانه يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها ووقع هنا في كلام الشاطبي ما يخالف ما اشرنا اليه لانه بعد ان قال ان كلام الناظم شامل للتنوين الظاهر والمقدر كتنوين ما لا ينصرف اورد ان ما لا ينصرف لم يدخل في كلامه لانه قال احذف والحذف حكم لفظي لا تقديري وما لا ينصرف ليس فيه تنوين ظاهر فالمضاف قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا يحتاج الى امر زايد وهو حذف شي مقدر ويقويه التقييد بالتمثيل بطور الذي تنوينه ظاهر فالمضاف قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا يحتاج الى امر زايد والا تكلف يصنع بما لا تنوين فيه ولا نون لا ظاهر ولا مقدر نحو كم درهم اعطيت ومن لدن حكيم من المبنيات لان التنوين لا يتبع الا حركة الاعراب وكذا ما حذفت نونه من الجمع لطول الصلة نحو القارحو اباب الامير المبهم ثم اجاب بان الحذف يتسلط على المقدر اذا قام الدليل عليه والضرورة بينت ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا وما لم درهم والقار حوا باب الامير فقليل لا يعتبر في هذه الكلية وايضا فحذف النون لتقصير الصلة يغني عن حذفها للاضافة انتهى وهذا

يدل على انه فرض الكلام في تنوين التمكين خاصة وقوله لان ن
التنوين لا ينبغي الى اخره صريح فيه واما لا ينصرف فقد يكون
فيه تنوين ظاهر للمقابلة وكذا المبنيات لكنه فرض الامثلة
فيما لا يدخله غير التمكين ايضا فتحصل من كلامه ان ما لا يدخله
تنوين اصلا هل يقدر فيه تنوين وانه حذف اولا وشيخ
الاسلام زكريا قال بامكان تقدير التنوين في ذلك وان مثل
الحسن الوجه يقدر فيه الاضافة تبارك حول الـ وهذا لم
يذكره الشاطبي وعلى قياس كلامه لا يحتاج فيه لذلك وقال
الراعي الظاهر ان اطلاق الحذف هنا مسامحة اذ الاسم الذي
نطق فيه بالتنوين او النون غير الاسم الذي يقصد اضافته
والحذف غير ممكن بعد النطق وانه لما ثبت من حذف النون
التي تلي الاعراب للاضافة قيل في ذلك ان الكاف حرف خطاب
بدليل قولهم ذانك فلو كانت مضافا اليه لحذفت النون فان
قلت فما تقول في ملازم الاضافة قلت
حذف منه نون وتنوين قارنا وضعه قبل الاضافة ومن ثم
قال س وسألته عن رجل سمي باولي وذوي فقال اقول
هذا ذوون واولون لان النون انما سقطت في اولي وذوي
للاضافة فاذا افرد ثمنا عادت النون وهي بمنزلة رجل
سمي ضاربوا من ضاربوا زيد قال الكميت
• ولا اعني بذلك اسفليكم • ولكني اريد به الذوينا •
وانه كما حذفت هذه النون للاضافة تحذف مما يعمل المصدر
ان كان المعمول ضميرا متصلا نحو ضاربك والضاربك واما قوله
هم الامرون الخير والفاعلونه فضرورة ولا يجوز ذلك في الضرورة
في التنوين لضعفه لفقد الصلة وفي غير ذلك قليلا وهو اما
قبل لام ساكنة او دونها وهو اقل فالثاني كما في قراءة الاعمش
وما هم بضاري به والاول كقول الشاعر
• يقولون ارحل فتنل قريبا • وهم ستكنفوا البيت الحراما •

وقرا

وقرأ ابو السمال انكم لذائقوا العذاب الاليم وقرئ غير
معجزي الله انا مرسلوا الناقة ولتقصير الموصول نحو •
• ان عمي اللذا قتلا الملوكا • ولشبه الاضافة نحو اثني عشر •
وللضرورة نحو •
• هما خطتا اما اسار ومنة • ولسنا اذا تاتونا سلما بمدعيكم •
وكما حذف التنوين للاضافة يحذف لال وللوقف ولمنع الصرف
ولكونه في علم موصوف بابن متصل به مضاف الى علم وللساكنين
نحو سابق والنهار احد الله وقال ولا ذاكر الله الا قليلا •
وللضرورة كقوله •
• مال فتنبلا بين اسيافكم • سلت يدا وحيي من قاتل •
فهذه سبعة في التنوين وتلك ملغية في النون قوله والثاني
اجرر لفظا او تقديرا او محلا فالاول موثر في الثاني لفظا والثاني
موثر في الاول معنى فان قلت فما وجه قراءة فانها
من تقوى القلوب قلت فاعل بالمصدر وهو التقوى
كما تقول عجبت من دعوى زيد اي من ان ادعى زيد لان في دعوى
تنوينا مقدرا ولم يبين الجار ولكنه يفهم من كلامه بعد
اذ يقول والزموا اضافة لدن فجر نعلم منه ان الجر بالمضاف
لنيابته عن الحروف وقيل بل عمل لاقتضاء المضاف اليه كاقتضاء
كل عامل معموله وعليه ان الجر بالمضاف جرى جمهور قوم منهم
الجرجاني وهو قول س قال في باب الجر اعلم ان المضاف اليه
ينجر بثلاثة اشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف وبشيء يكون ظرفا وباسم
لا يكون ظرفا وقيل بحرف مقدر لان اصل عمل الجر له ولانه
قد يظهر كقوله يا بوس للحرب فلو كان غير الحرف عاملا لتوارد عاملان
ورد بان الجار لا يحذف ويبقى عمله الا في ضرورة او نادر
كلام واللام مقحمة بين المتضايفين كما قاله في المغني في ضابط
اللام المقحمة وقضيته ان الجر لما بعدها بالمضاف لانها لكنه
رجح بعد ذلك ان الجر بها فليحرر وفي المفصل ان العامل معنى

حرف الجر ورده ابن معزوز وقال لو كان حرف الجر مقدرا لم يحذف
التنوين ولم يكن الاسم معرفة وقيل العامل الاضافة لان عمل
الحرف محذوفا ضعيف وعمل الاسم بعيد ولو تضمن معنى الاضافة
بني ورد بان الاضافة هي المعنى المقتضي والشيء لا يقوم بنفسه
قوله والنوس تختص هذه الاضافة بجواز اتباع مخفوضها
للمضاف وبالنصب على الحال والتمييز والاتباع اقل الاوجه
الاربعة لان التابع لا يكون في معنى المشتق الا قليلا والحال
يكثر فيهما ذلك قوله اذا لم يصلح الا ذاك تقتضيه ان معنى
في انما يكون فيما لا يصلح فيه الا معنى الظرفية كما ان قضية قوله
واللام خذا لما سوى ذينك ان معنى اللام انما يكون فيما لا يصلح
فيه معنى في ومن فيمتنع ان يكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من
الظرف والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص ويجاب
بان المراد اذا لم يصلح الا ذاك بحسب القصد بان اريد
بيان المعنى الظرفي وقوله لما سوى ذينك بان لم يرد بيان
معنى الظرفية ولا الجنسية وبه يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز
ان يكون بمعنى في ان اريد معنى الظرفية ولانه لا حاجة لدعوى
التوسع في جعل اضافة الظرف بمعنى اللام لان معنى اللام يحمل
معنى الاختصاص وان جعل الاضافة ثلاثة اقسام هو الظاهر
لاختلاف القصد فتدبر المقام فانه من مزال الاقدام وتختص
الاضافة التي بمعنى في بجواز انتصاب المضاف اليه على الظرفية
وخالف الشارح هنا والده وارجع التي بمعنى في الى التي بمعنى
اللام وقد استوفينا الكلام على ذلك في حاشية الفاكهي ∴
تنبيهات الاول قال الحفيد ليس المراد من قولنا
الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ان اللام او من مقدرة وانما
المراد من ذلك القصد الى ان المضاف انما عمل الجر لما فيه من
معنى الحرف لان الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل انتهى وقال
الجامي اخذا من الرضي لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح

بها

بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد انتهى وفي كلامه كالحفيد اشكال لاقتضائه ما قرراه
لزوم جر المضاف لتضمنه معنى الحرف نظير ما مر في التمييز
كما لا يخفى على من له تمييز الثاني اخرج جماعة من النحويين الكلام
على بيان الحرف الذي يقدر للاضافة عن الكلام على احكامها وهو
اولى لان الاسم يستحق التقدير ولا شك ان معرفة كون الاضافة
محضة او غير محضة وكون المضاف يقترن بأل او لا وكونه يكتسب
من المضاف اليه التذكير والتانيث وكونه لا يكون مساويا
للمضاف معنى اهم الثالث زاد الكوفيون الاضافة بمعنى
عند نحو ناقة رقود الحلب قلنا يمكن جعل رقود صفة مشبهة
كحسن الوجه ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده
فجعل رقودا مبالغة مثل مكر الليل والنهار حيث جعل الليل
والنهار ماكرين لكثرة وقوع المكر فيهما الرابع قد يؤخذ من
قول الناظم واللام خذا لما سوى ذينك ان الاضافة اللفظية
على معنى اللام وبذلك صرح ابن جني والشلوبين واستدل
الشاطبي عليه بظهور اللام في قوله تعالى مصدقا لما معهم
فعال لما يريد ولبيانه بحث ذكرناه في حواشي الفاكهي قوله
واحصر اولا الخ ومن ثم قال عبد القاهر في واحد امه وعبد
بطنه لا يجوز عود الضمير على واحد وعبد لانهما يتعرفان باضافتهما
الى الام والبطن فلو تعرف الام والبطن بالاضافة لضميرهما
كان الناس تعرفهما بالام والبطن فهما لا ومثاله ان تمنع
انسانا فتقول اعطي شيئا هو طلبه لا اعطيكه وانما الضمير عائد
على شيء قبلهما كقولك زيد واحد امه وعلى هذا فاذا قلت جاءني
واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون واحد وعبد معرفتين

لتقدمها المذكر فكانه لما قلت واحد امه قلت جاني الكامل البنية
الذي عرفت وان يكونا نكرتين على انهما صفة لنكرة محذوفة
كقوله امادي اي رب واحد امه اي رب انسان مدن صفته
قال ابن هشام على وجه التنكير لا يمتنع عود الضمير على واحد
وعبد لانتفا المعارض وبهذا الذي قاله يرد على اطلاقه المنع
وعلى قول ابي الفتح في هذا جحر ضب خرب وامامررت بضارب
غلامه فليست الاضافة للتعريف ثم لو سلم على تقدير
الزمن الماضي فالموصوف محذوف قطعا **قوله** واعطه
التعريف يتجه ان المراد نوعا من انواعه المقررة في لام التعريف
تعريف المضاف ينقسم انقسام تعريف اللام كما صرح به
السيد **تنبيهات** الاول ربما يتوهم من قوله اخصص
ومن ذكره التعريف ان مراده في القسم الاول ان كان المضاف
اليه نكرة واو في قوله او اعطه للتقسيم والتفصيل لا للتخيير
واطلق المصدر وهو التعريف واراد الحاصل به وهو التعرف
فاندفع قول ابن حيان في الكلام ابهام واجمال لانه يعطي
ان التعريف والتخصيص على سبيل الاختيار وليس كذلك
بل ذاك بالنظر لحال المضاف اليه من تعريف وتنكير
والتعريف وصف الفاعل وانما يعطي المضاف التعرف وقال
الراعي يمكن ان يقال ان المضاف يعطي معنى التعريف في مسماه
لا في نفسه وانما يتمشى الاعتراض على ان يكون الاسم نفس المسمى
وقدم تلمسان احمد بن عبد الرحمن البناوي البجايي تاجرا
فجلس في حلقة احد بني الامام فوجده يقرر قول ابن الحاجب
العلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض فاورد انه ينتقض
بالعقل والخاصة فانهما يوجبان تمييزا لا يحتمل النقيض فقال
له الشيخ عرفنا من انت فقال له ممكم فلان فقال نشتغل
الان بالضيافة ويقع الجواب بعد ثم اجابه ابو موسى بن
الامام بان ابن الحاجب انما قال تمييزا ولم يقل تمييزا والعقل

والخاصة

والخاصة انما يوجبان تمييزا وعرف بحاله سلطان تلمسان فلم ياخذ
منه مكس متجره وجميع كلفه واعطاه مايتي دينار قال ابن
الصايغ اذا كانت الاضافة هي المعطية لذلك فهي الة فالنها في بالذات
بالآلة فليس هذا من المجاز البعيد وليس هذا من جعل تنسم
الشي شيئا له حتى تنعقد له التخطية للنحويين فانه لا يطلقون
التخصيص على التعريف وان كان فيه تخصيص معنوي لانهم
يقولون في باب النعت هو لتخصيص نكرة او ازالة اشتراك
عارض في معرفة الثاني مما تفيد اضافة الجمل التخصيص لانها
نكرات او التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف في التقدير
الى فاعله استظهر المرادي الثاني قال بعضهم ولا ينافي ذلك
وقوع الجملة صفة للنكرة لان ذلك باعتبار ظاهرها دون
تاويلها وقال في الهمع وفي التعليل نظر لان تقدير المصدر
تقدير معنى كما في همزة الاستفهام فلا يلحقها الاضافة
فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وانت تريد واحدا بعينه
فاثبتنا فلا يلزم في المصدر ان يقدر مضافا بل يقدر منونا ما
قال الشهاب وقد يدفع ما احتج به انه مختاره ان المضاف
اليه لا يكون الا اسما فلا بد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى
ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف
اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافا لفاعله ويؤخذ
مما تقدم في توجيه الاحتمالين ان الجمل مع قطع النظر عن التاو يل
نكرات وبالنظر لمضمونها من المصدر معارف ومن ذلك يظهر
الفرق بين تعريف المضاف اليها ووقوعها صفة للنكرات
لان وقوعها صفات لا يتوقف على التاويل ويصح الوصف بها
نظرا لظاهرها بخلاف وقوعها مضافا اليها لانه لا يكون الا
اسما فاحتيج لتقديرها بالمصدر وهو معرفة فيتعرف المضاف
باضافته اليه بقي ان هذا اذا كان الفاعل معرفة فان كان
نكرة فهل الامر كذلك ولا يلزم من كونه نكرة في الجملة ان يكون

نكرة عند تقدير المصدر والا ففيه نظر قوله وان يشابه
المضاف يفعل وصفا الشرط امران كون المضاف صفة والمضاف
اليه معمولا لتلك الصفة فان وجد ادنى غير محضة وان فقدا
فمحضة خلافا للفارسي نحو دار الآخرة وفي اضافة الموصوف الى
الصفة وكذا ان فقد احد مما نحو مصارع مصر ومالك يوم الدين
مما اضيف الوصف فيه لغير معموله خلافا لابن الطراوة وابن برهان
في ضرب زيد وللجرمي والمازني والمبرد نحو واعفر عور الكريم
ادخاره وللفارسي والكوفيين في افضل القوم قال ابن
عصفور استدلوا على ان اضافة افعل غير محضة بقولهم مررت
برجل افضل القوم واجيب بان افضل بدل ورد
بان البدل في المشتق ضعيف قليل لانه في نية استيناف
عامل فهو في التقدير تال لذلك العامل والصفة لا تلي
العوامل الا بشروط وليس هذا مما فيه تلك الشروط وكون
العرب تقول مررت برجل افضل القوم كثيرا دليل على انه
نعت وليس ببدل اذ لو كان بدلا لما كان كثيرا فثبت ان اضافته
غير محضة وهو قول س قال ابو حيان وقوله ان يشابه
المضاف لا حاجة اليه بل هو مفسد لانه لا يدخل فيه الا
اسم الفاعل خاصة لانه الذي يشبه المضارع انتهى وفيه
نظر لانه ليس المراد الشبه في الموازنة بل في الدلالة
على الحال او الاستقبال كما اشار اليه بالامثلة وصرح به
في شرح الكافية تنبيه اذا اريد باسم الفاعل الزمن
المستمر فباعتبار المضي اضافته محضة ويقع صفة للمعرفة
وباعتبار الحال والاستقبال لفظية ويعمل فيما اضيف اليه ويعطف
على محله بالنصب لكن يرد انهم اطلقوا ان اضافة الصفة المشبهة
لفظية مع دلالتها على الاستمرار وصرحوا بان اسم الفاعل
اذا اريد به الثبوت صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما
بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية مطلقا اولى لانه اقرب

لما

لمشابهته الفعل التي هي سبب كون الاضافة لفظية ودلالته
على الاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة قوله فعن تنكيره
لا يعزل قال ابن هشام هذا كقول ابن معط

وغير محضة بنون قدرا ... فلم تعرفه كما لو ظهرا

واراد بالنون ما يشمل التنوين واعترض عليه الفواس اذ لم يقل
انها لا تفيد التخصيص وهو كان يشمل التعريف وغيره بخلاف ما
ذكره وقال الشهاب اشار باضافة التنكير لضميره الى التنكير
الذي كان قبل الاضافة اي لها المرتبة التي كانت حينئذ ففي كلامه
افادة ان اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف
فاعرفه انتهى وقال ابن الصايغ في شرحه فان قلت
هذا في قوة ان الثاني لا يفيد شيئا والاول باق على تنكيره لا يخرج
عنه لما تخصيص يزيد به على تنكيره ولا الى تعريف قوله
قليل الحيل اشعار بانه انما اعتنى بذكر ما هو مقيس خاصة
والا فكان يمكنه ان يأتي بمثال رابع يدل به على ما لم يذكر من غير
تكرير مع عظيم الامل لان ما لم يذكره اما اضافته معنوية عند
كالمصدر وافعل التفضيل ولذا اخرج الاول بوصف والثاني
بمشابه يفعل واما مسموع نحو مثلك وشبهك من الاسماء المتوغلة
في الابهام وضابطها كل ما ليس بمشتق واجري مجراه والمضاف
لضمير نكرة اذا عطف عليها في المواضع المختصة بالنكرة نحو كم
رجل واخيه وكل شاة وسخلتها واما امثلة المبالغة فمن اسم
الفاعل كما يأتي في بابه وبه يعلم ان قول بعضهم كان ينبغي للناظم
ان يقول بدل قليل الحيل شرب العسل مما لا يلتفت اليه لانه تكرير
مع اسم الفاعل يوهم انه نوع اخر غير مكرر فتفوت النكتة
المذكورة فتدبر قوله وذي الاضافة الخ ذي مبتدأ والاضافة
صفة عند الجمهور وعطف بيان عند ابن جني وابن السيد والناظم
واسمها لفظية جملة مخبر بها وسميت لفظية لانها تفيد اما
التخفيف بحذف التنوين او النون واما ذهاب قبح الرفع والنصب

والامران مرجعهما لما اللفظ دون المعنى فنسبت اليه بيان الاول
في قولك هو حسن وجه وهما حسنا وجه وهم حسنو وجه وكذا
في ضارب زيد وضاربا زيد وضاربو زيد وبيان الثاني في قولك
حسن الوجه فان قلت فلم زعموا انه نحو الضارب
الرجل بمنزلة ما ذكرت من امثلة الاضافة اللفظية مع ان اضافته
لم تفد تخفيفا ولا تحسينا لان النصب حسن بل احسن عند قوم
قلت زعموا ان العرب زعموا ان الضارب الرجل
بالحسن الوجه في تجويز الجر كما عكسوا في النصب فكما ان النصب
ثم على التشبيه بما فيه العلة المقتضية لصحته كذلك الجر
هنا على التشبيه بما فيه العلة المقتضية لصحته فان قلت
الاضافة التي يسمونها معنوية تفيد التخفيف بحذف التنوين او
النون الا ترى ان غلام زيد وغلاما عمرو تحذف منهما
مثل ذلك فلم لا يسمونها لفظية قلت المراد من الغرض
من هذه الاضافة ان يتعرف المضاف او يتخصص بالمضاف
اليه ولكنهم حذفوا التنوين والنون مبالغة في اتصال الاول
بالثاني قاله ابن معزوز قوله وتلك محضة ومعنوية
يحتمل ان يكون محضة خبرا عن تلك وهو المبتدا وان يكون خبر
مبتدا محذوف اي اسمها محضة ومعنوية بدليل ما تقدم في
نظيرها والجملة خبر وهو احسن لتكميل التعادل ولانه ليس
المراد الاخبار عنها بانها متمحضة وذات معنى بل ان ذلك اسمها
في الاصطلاح هذا وانما سميت معنوية لانها تفيد اما التعريف
او التخصيص والامران مرجعهما الى المعنى دون اللفظ فنسبت
اليه واذ قد استقر ان الاضافة معنوية كانت او لفظية
تفيد معنى لا يخرج عن هذه الامور الاربعة علم انه لا يجوز ان
يقال الحسن وجه ولا الحسن وجهاب ولا الحسن وجهه ولا
الحسن وجه ابيه لانها في الاولين لا تفيد لحصول تعريف المضاف
به وهنا ولان المضاف اليه نكرة ولا تخصيص لان معها ما هو

اعظم

اعظم من التخصيص ولا تخفف لانتفاء النون والتنوين ولا تزيل
قبحا لان النصب لا قبح فيه لان المنصوب حينئذ تمييز وفي الاخيرين
كذلك ولكن القبح يندفع بالرفع لا بالنصب لوجود الرابط
وستمر بك هذه المسائل في باب الصفة المشبهة قوله
ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
وفضل الحركات محسن ان يوطئ لهذا بان ال تحذف من المضاف
في غير هذه الامور الصور كما تعرض لحذف النون والتنوين
ولكن لزم ذلك من كلامه هذا لانه لما ذكر انه لا يغتفر وصل ال
بالمضاف الا في هذه الصور علم انه لا يجوز وصلها بها في غيرها
فان قلت فكيف قالوا الثلاثة الاثواب وقالوا الاخوان
من الرشاش المستقي قلت ال زايدة فيهما وراى الناظم
ان التقدير كالاخوان المستقي من الرشاش المستقي مثل وكانوا فيه
من الزاهدين وما رآه ابو علي اولى لانه يلزم الناظم حذف الموصول
وصلته وبقاء معمول الصلة ولا يلزم مثل ذلك في الاية لان المقدر
وكانوا زاهدين فيه قوله ان وصلت بالثان قال الشهاب
وجهه انها اذا لم توصل به لم يحصل حينئذ تخفيف بحذف تنوين
او نون ولا رفع قبح تحقيقا ولا تشبيها سواء كان معرفة او نكرة
والاضافة اللفظية انما جازت للتخفيف او الرفع المذكورين وتزيد
ما اذا كان نكرة نحو الحسن وجه والضارب رجل بان الاضافة
اللفظية كالمعنوية في امتناع كون المضاف معرفة والمضاف اليه
نكرة انتهى وفيه نظر لان التخفيف بحذف التنوين والنون من المضاف
الذي يحصل له ذلك في الاضافة اللفظية يحصل وان لم توجد ال
في المضاف اليه وانما الذي يتوقف على وجود ال في المضاف اليه
رفع القبح كما يعلم مما قرره في التوضيح وغيره في فايدة الاضافة
اللفظية وكله لا يخفى على من عرف مسائل الصفة المشبهة واحوالها
هذا وفي قوله او نون نظر لان حذف النون انما هو في مسالة
الوصف المثنى او المجموع ولا يشترط كون ال في المضاف اليه الثاني
قوله او بالذي له اضيف الثاني لانها اذا كانت في المضاف اليه

الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه
كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد كما في
التصريح فلا وجه لتردد الشهاب فيه في حواشي الاشموني وبقي
مسألة ثالثة وهي ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال نحو الود انت
المستحقة صفوه فانها جايزة خلافا للمبرد وعلى جوازها ينبغي
ان يجوز الفاضل نحو غلامه وقد استدل بعضهم لجوازه بقوله
فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها وفي الحواشي لابن هشام في الكتاب
ما نصه ومن ذلك هذا الضارب الرجل لم يقل عجيب من العرب
الرجل ان يقول الضارب اخي الرجل كما يقول الحسن الاخ والحسن
وجه الاخ وكان الخليل يراه وفيه فايدتان احدهما لاي شي
لم يجتمع ال والاضافة في مسئلة المصدر الثانية لم يظفر بمثل
الضارب اخي الرجل مسموعا انتهى وفي الاخيرة نظر لانه استشهد
في التوضيح بقوله لقد ظفر الزوار اقفية العدى **قوله** وكونها
في الوصف كاف الخ كونها مبتدا وفي الوصف متعلق به وان بالكسر
شرط حذف جوابه لدلالة الجملة السابقة مثل انت ظالم ان
فعلت ولا يكون ان بالفتح مبتدا وكاف خبر والجملة خبر كونها كما
قال الشارح لعدم الرابط بين الجملة والمخبر عنه الا ان يقال ان ان
وقع مستتر لان الضمير فيه راجع للوصف الموصوف بكونها فيه
فكانه قيل وقوع الصفة الذي كونها فيه مثنى او جمعا كاف فليتامل
ولا يجوز ان يكون فاعلا بكاف لان الضمير في وقع انما يعود على
الوصف لانه هو الذي يكون مثنى وجمعا فليس الخبر المشتق متحملا
هو ولا مرفوعه لضمير راجع الى المبتدا اهـ هذا وقال الشهاب
انما اغتفر وصل ال بالمضاف في الاضافة اللفظية لانها انما امتنع
في غيرها لافادة التعريف او التخصيص للمضاف وكلاهما غير محتاج
اليه مع دخول ال وانما خص الاغتفار بهذه المسايل لان المقصود
من الاضافة اللفظية التخفيف ورفع القبح كما تقدم وذلك لا يحصل
مع دخول ال على المضاف الا في هذه المسايل كما يعرف بالتامل فيهما

وفيما

وفيما خرج عنها ما تقدم ان نحو الضارب الرجل ملحق بنحو الحسن
الوجه ولا ينافي ان في الاضافة في نحو الضاربا او الضاربو زيد
تخفيفا بحذف النون جواز حذفها في غير الاضافة ايضا لما حصل
الاضافة في حذفها فيجوز ان يقصد بها وان لم يتوقف عليها
انتهى ويحتاج لمزيد تامل يعرفه الذكي مما اسلفناه وتحرير المقام
ان اشتراط ال في المضاف اليه في مسألة الصفة التي هي اصل
المسألة لان رفع القبح لا يحصل الا حينئذ وحل اسم الفاعل عليها
ووجودها في الذي اضيف اليه الثاني كوجودها في الاول وضمير
ما فيه ال بمنزلته واما مسألة الوصف فلا يتوقف التخفيف بحذف النون
بمسألة الوصف عليها فلم تشترط فتدبر واما قول التصريح نقلا
عن الشاطبي ان المسألة الاولى حصل فيها تخفيف بحذف الضمير
او الجار والمجرور وان المضاف اليه قرن بال عوضا عما فاته من التخفيف
او التنوين فلا حاجة اليه للاستغناء عنه بما قرره في التوضيح ان
رفع القبح لا يكون الا حينئذ وقوله في تعليل حذف النون في
المثنى والجمع ان النون لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت
من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة في رواية
النصب فكلام ظاهر الاختلال اذ لا يصح التعليل جواز الجمع بين ال
والاضافة في هاتين المسألتين بما ذكر وايضا حذفها من الصلة
لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد
الاضافة احتيج لدعوى الحذف للطول ومع وجود الاضافة فلا يسلم
ان الحذف لاجلها لا ان الطول سابق ويوئده ما مر عن الشاطبي
فتذكر **قوله** وربما اكتسب ثانيا اولا الخ قال الشراح الاشارة بهذا
البيت الى انه اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء بالمضاف
اليه جاز ان يعطى المضاف ما للمضاف اليه من تانيث او تذكير فمن
الاول شرقت اعاليها مر الرياح ومن الثاني روية الفكر ما يؤول
له الامر معين على اجتناب التواني قال ابن هشام مسألة التذكير
التاخير لا توخذ من لفظه كما قد يوهمه كلامه ابنه تعتبر فقد يوجد

بالقياس وقد يشكل ما زعمه في روية الفكر لانها متى سقطت
لم يجد المعمول عاملا وهذا قد يعكر عليه اي الناظر في بحثه في لا
ينفع نفسا ايمانها انتهى وايضاحه ان الفرا شرط ان لا يكون
المضاف اليه ضميرا وخالفه ابن جني وجعل من ذلك لا ينفع نفسا
ايمانها في قراءة ابي العالية بتانيث الفعل ورده الناظر في التوضيح
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقدير المفعول
ليرجع اليه الضمير المرفوع المستتر الذي ناب عن الايمان في الفاعلية
ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل لما ظاهره نحو قولك
زيدا ظلم تريد ظلم نفسه وذلك لا يجوز وقوله وهو اهلا اسم
مفعول من اهلته لكذا اذا جعلته اهلا له وانما الشرط ان يكون
اهلا لذلك لا ان يكون قد جعل اهلا له فان كون الشي اهلا
للحذف ليس بجعل جاعل وقد عرفت مثال ما كان اهلا للحذف
وخرج ما ليس كذلك فلا يكسب الثاني الاول ما ذكر ولا بد
ان يكون ايضا بعضا او كبعض فلا يقال اعجبتني يوم عروبه
وهذا اولى من التمثيل بيوم الجمعة لان الجمعة كما يطلق
على اليوم يطلق على الاسبوع فلو حذف اليوم وقع اللبس
بقي انه هل يجوز التذكير في نحو قامت امة زيد وان كان
الاول غير صالح للحذف لما مر في باب الفاعل من قوله والحذف
قد ياتي بلا فصل الوجه انه ان كان ذلك سماعيا توقف جواز
هذا على السماع او لغة فلا شك في جوازه هاهنا ولا مدخل
للاضافة في الجواز وعدمه تنبيهات الاول
ما قدمناه عن الشارح وابن هشام في مسئلة التذكير يقتضي
استواها مع مسئلة التانيث لانهما اتفقا على انها مثلها وانما
اختلفا في انها هل تؤخذ من لفظ الناظم او لا وقال الشاطبي
بعد ان اورد انه لم يذكر تذكير المضاف اذا كان مونث التذكير
المضاف اليه مع مجيئه نظما ونثرا والجواب انا
نقول لم يعتبر هذا النوع لندرته بالنسبة الى الاول

او

اولعدم ثبوته لاحتمال التاويل في تلك الامثلة واما انه
نبه باحد النوعين على الاخر واراد ان يذكرهما معا فاكتفى
باحدهما لانهما بمعنى واحد في القياس انتهى وعبارة التسهيل
ويؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغنا به
وكان المضاف بعضه او كبعضه وقد يرد مثل ذلك في
التذكير قال الدماميني وادخال قد على الفعل يفيد ان
هذا القسم قليل بالنسبة الى المتقدم وهو صحيح انتهى وظاهر
عبارة التوضيح التسوية بينهما في القلة لانه عبر بقد فيهما
المشعرة بذلك كربما في كلام الناظم ولا تنافي لان قلتهما
بالنسبة الى عدم الاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي
كثرتهما في نفسهما ولا تنافي ان احدهما اقل من الاخر
ومما ذكرناه من انه لا بد ان يكون بعضا او كبعض هو ما
في التسهيل وقال الشاطبي بعد ان اورد انه اهمل التعرض
له هنا وفي الكافية فيدخل عليه يوم الجمعة فان حذف
الاول سايغ ولا يكتسب التانيث الجواب انا اذا قلنا
بالقياس في مثل هذا فلقايل ان يلتزم مقتضى ذلك فيجيز
ان تقول اعجبتني يوم الجمعة واما ان لم نقل به وهو يظهر
من قوله وربما لان مقتضى رب التقليل فلا اعتراض ايضا
فان كلامه مشعر بحكاية السماع انتهى اقول
صرح الدماميني في شرح المغني بانه قياسي وهو مقتضى النظم
لانه جعل له قاعدة حيث قال ان كان لحذف ولم يعلقه بالفاظ
مخصوصة وجاز ان تكون القاعدة مقيدة بقيد اخر تركه
هنا اعتمادا على ذكره في التسهيل الثاني قال ابو حيان
اتى باللغة القليلة النادرة وهو اكسب وانما الفصيح
الكثير كسب يعني الثلاثي ورد بان صاحب المحكم والقاموس
نقلا الرباعي ولم يبينا ما قلته وانشد ابن الاعرابي فاكسبني
مالا واكسبته حمدا وقولهم اكسبته الورق البيض ابا

ومن العجب نقل بعضهم هذا ثم قوله ان الناظم ارتكبه
نزاة امن الخيل فانه من قبايح الشعر وهو عبارة عن اجتماع
الخبن والطي اعني حذف السين والفا من مستفعلن في الرجز
ذا الوتد المفروق الثالث قال ابن هشام قال بعض
اصحابنا خرجت على ذلك ان السيوف غدوها ورواحها تركت
تجعلت الضمير في تركت للغدو والرواح على انهما قد اكتسبا
التانيث قال والغدو والرواح كالشي الواحد ثم اذا اسقطت
المضاف صار ان السيوف اياها فما اعرابه قال بدل قلت
لا يبدل مضمر من ظاهر على الصحيح فقال انما مراد النحويين
امكان ارادة معنى المضاف اذا ذكر المضاف اليه مقتصرا
عليه قلت هذا ياباه قوله ان كان الحذف موهلا
الرابع مما يسري فيه التانيث الى المذكران يكون المونث
خاصا والمذكر عاما في باب نعم نحو نعمت جزا المتقين الجنة
وان يكونا خبرا ومخبرا عنه نحو وقد خاب من كانت سريرته
الغدر ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا الخامس سمع تانيث
المذكر بدون ما تقدم بالتاويل بالمونث كقوله ⁕
⁕ اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت ⁕ به الخوف والاعدا من كل جانب ⁕
فقال تلفعت لتاويل الخوف بالمخافة وقال ما هذه الصوت
لتاويل الصوت بالاستغاثة ولا يختص ذلك بالضرورة
لانه سمع جانه كتابي فاحتقرها لتاويل الكتاب بالصحيفة
السادس الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قال
في المغني عشر وبقي عليه الاعراب نحو هذه خمسة عشرك والجمع
نحو فاحب الديار شغفن قلبي والتعظيم نحو اسري بعبده وعكسه
نحو بيت العنكبوت والعقل نحو فظلت اعناقهم لها خاضعين في
قول والتنكير نحو زيد رجل قال ابن ابا زيد ان عد ذلك
وفيه نظر لان الاضافة بعد تقدير التنكير تاثر التخصيص
قال ابن الصايغ ولا يمتنع ان يفيد امرين متباينين ولكن يبقى
النظر

النظر في ان التنكير لم يحصل له من المضاف اليه بل من نفس الاضافة
وهذا ياتي في غلام زيد ايضا والعموم نحو غلام كل رجل يا نبني قلنا
ذكرهم وعد ابن الصايغ الاستفهام نحو غلام من ابوه زيد والجزا
نحو غلام من ياتيني اكرمه ومما راجعان لقول المعني وجوب
التقديم وعد بعضهم التثنية ونوزع فيه فانظر حاشية
الفاكهي قوله ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى اي بحسب
المراد فلا يرد ابن الابن وابو الاب فانه صحيح ويندرج فيما
اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جا زيد زيد بل سهيل
هذا الاتباع على التاكيد وجوزه ابن الغاربي الاضافة تذكر
ان قولهم لقيته يوم يوم اضيف فيه الشي الى مثله لفظا ومعنى
وانشد ⁕ ⁕
⁕ ولولا يوم يوم ما اردنا ⁕ جزاك والقروض لها جزا ⁕
قال الشهاب اراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف كما
في الليث والاسد وفي الحبس والمنع ويشمل التساوي كالانسان
والناطق وسوا كان التساوي بحسب الوضع كما في المثال
او بحسب المراد كما في الموصوف والصفة انتهى وظاهره
ان عبارة الناظم ليست ظاهرة في الاقتصار على الترادف
وقال ابن هشام لا يريد بذلك ما هو الظاهر منه وهو
الترادف وانما يريد ان يمنعا وواحد فاعلى الذات الواحدة
لانه لا تضاف صفة لموصوفها ولا موصوف لصفته
وان لم يترادفا ونظيره قولهم في الخبر المفرد انه لا بد ان يكون
بمعنى المبتدا او منزلا منزلته نحو زيد اخوك وازواجه
امهاتهم وخرج بقوله معنى ما غاير معنى واتحد لفظا فيجوز
فيه الاضافة كالمشترك نحو عين العين يعني انهم علموا منع
الاضافة فيما ذكر بان المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه
والشي لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه وفيه بحث لان الموصوف
يتخصص بصفته فهلا جاز تخصيص المضاف بالمضاف اليه

نبني

اذا لم يكن غيراً لما جاز تخصيص الموصوف بالصفة وليست
غيراً في المعنى وايضاً فلا تكفي المغايرة بحسب المفهوم
وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان الصفة
تابعة للموصوف في الاعراب فلو وقعت مضافاً اليه كانت
مجرورة دائماً ولم يتصور متابعة الموصوف في الاعراب
ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون
تابعة للموصوف في الاعراب ومؤخرة عنه فلا يمكن ان تضاف
اليه والا كانت متقدمة عليه ولم تتصور المتابعة ايضاً
ومنع اضافة احد المترادفين او المتساويين الى الاخر
لعدم الفائدة اذ المقصود يعلم من لفظ المضاف مع قطع
النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغواً انتهى لا يقال
هذه الاضافة تقتضي حذف النون المفيد للتخفيف فلم تكن
لغواً لانا نقول في ترك الاضافة ترك كلمة كاملة وهو
اخف من حذف التنوين وفيه نظر لانه قد يمتنع فيجتمع
بين الكلمتين مع التنوين تنبيهات الاول
اول اضافة الموصوف الى الصفة في نحو مسجد الجامع بان
المعنى الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدراً في الكلام ويكون المسجد
مضافاً اليه والجامع صفة للوقت وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفاً والجامع قايم مقامه منطوياً عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد بنيته الثاني
قال ابن الحاجب ان قيل لم اضيف سعيد الى كرز ولم يضف
اسد الى سبع الجواب ان الاعلام كثرت فجاز فيها
من التخفيف ما لم يجز في غيرها ولانا قد نأتي بالاضافة معنى
مقصوداً اما عيناً بتقدير العلم له ولغيره كما في قوله زيدكم
ولان الثاني اعرف واشهر فكان في نسبته فايدة ليس فيها
اعترض به قوله وبعض الاسما يضاف ابداً اي وبعضها

لا تضاف

لا تضاف ابداً وتحت هذا المفهوم قسمان ما لا يضاف اصلاً
وما يضاف وقتاً دون وقت والقسمان موجودان فالاقسام
ثلاثة ثم قسم الذي يضاف ابداً الى قسمين ما قد يقطع في
اللفظ ككل وبعض ومما والحالة هذه عند الجمهور معرفتان
بنية الاضافة لكن من الواضح ان التعريف انما هو اذا كان
المضاف اليه معرفة نعم هل يجوز نعتهما بالمعرفة
او لا نظراً للصورة فانها صورة النكرة فيه نظر وانما لم
يبين هذا القسم عند تتبعه معنى المضاف اليه لما سيأتي
في الكلام على غير وقبل وبعد وما لا ينقطع وهو الغالب والاحسن
في قوله لفظاً انه تمييز محول عن الفاعل اي قد يأتي لفظه
مفرداً اي لفظه لا معناه فلا اشكال في تنكيره وقال
الشاطبي لفظاً حال ومفرداً صفته او لفظاً حال تقدمت
على صاحبها وهو الضمير في مفرداً اي مفرداً لفظاً لا معنى ومفرداً
حال من ضمير يأتي واعلم ان هذا الباب شبيه بالباب
الذي قبله من حيث انه جار ومجرور وكان ذلك كذلك وانما
يفترقان من جهة ان الجار هنا اسم وهو هناك حرف وكما
انقسم عامل الجر ثمة الى ما لا يجر الا الظاهر كحتى وما لا يجر
الا بعض الظاهر ومذ ومنذ وما يجر مطلقاً وهو الغالب
كذلك هذا الباب تنبيه قال ابو حيان ابداً
ظرف للاستقبال ان عني به مدلوله في اللغة فيصير المعنى
وبعض الاسما يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء
لانه لا فايدة في تخصيص اضافتها بالزمان المستقبل وان
عني به ان بعض الاسما يضاف دايماً فاطلق ابداً واراد دايماً
وهو ظاهر مراده فقد ناقض هذه الديمومة بقوله وبعض
ذا يعني بعض ما يضاف دايماً قد يقطع عن الاضافة فقد
صار ما يضاف دايماً منفكاً عن الاضافة هذا خلف انتهى وقد
يجاب بان الاستثناء في قوله وبعض ذا فايدة



لما يضاف لا يفيد قوله ابدا **قوله** كواحد الخ مثل باربعة
الفاظ مفرد وقدمه لانه الاصل وهو وحد ومختلف في افراد
وهو لبيك ومتفق على تثنيته وهو الباقية وختم بهما لانهما اولى
بالتاخير **قال** ابن هشام وبقي عليه من الاسما المثناة هذا
ذيك اي اسراعا اليك بعد اسراع وحنانيك بمعنى تحننا بعد
تحنن فالجميع ستة الفاظ انتهى وفيه انهم قالوا حذاريك
وهو بفتح الحا قال س ليلزمك حذر بعد حذر اي احذر
ابدا وفي النهاية انه لا مفرد له وانه يضاف للفاعل **قال**
والحذار والحذر والحذر مصادر حذر وحذاريك اي تحرز كما ان
حذاريك بمعنى تحذر ولو اتفق له ذكر سعديك الى جانب لبي
كان حسنا فان سعديك انما يستعمل تابعا للبيك ويجوز استعمال
لبيك وحده قلت كان حال سعديك بنشد •
• ان يغتبنا عن السنوطنان عدن • فانني لست يوما عنهما بغني •
وعوام مصر يقولون سعديك بدون لبيك **قوله** والزموا
اضافة الى الجمل حيث واذ اشتركا من ثلاث جهات الظرفية
والاضافة الى الجمل ولزومها والبنا وافترقا من ثلاث جهات
مكانية حيث وزمانية اذ واضافة حيث فادرى الى المفرد
وجواز حذف ما اضيفت اليه اذ وتعويض التنوين عنه
تنبيهات الاول اعترض الشاطبي اطلاقه في حيث
بانه تقبح اضافتها الى جملة اسمية خبرها فعل ماض ومضارع
نص عليه س شراحه بانه يعني في الاشتغال ان حيثما
لا يليها اسم بعده فعل الا على الاضمار وحيث يجري مجراها في هذا
الحكم ويدخلها معنى الجزا وان لم تجزم فيفهم تقييد ما هنا
مما هنالك انتهى وفيه ان تلك لا تليها الاسمية الاسمية ن
واعترض ايضا اطلاقه في اذ مع استقباح اضافتها الى جملة
اسمية خبرها ماض وقال انه لا يجد عنه جوابا وانما قيد
بالماضي لانه المناسب لاذ التي للماضي والا فالمضارع كذلك ويكون

بمعنى

بمعنى الماضي ويمكن ان يجاب بان كلام الناظم فيما
يضاف اليه اذ سوا كانت الاضافة حسنة ام لا وبمثل ذلك
يجاب عن الاطلاق في حيث وهو احسن مما اجاب به عن الاطلاق
فيهما وبمثل ذلك اعتذر الدماميني والشمني عن اطلاق اضافة
اذ للجملة الاسمية فان غاية ما ادعى الشاطبي ان الاضافة
للاسمية التي خبرها فعل لانه حيث وجد الفعل بعدهما تحقق
ان يليهما لانهما يشبهان اداة الجزا في جعل الجملة التي تليها
مفتقرة اليهما لكن هذا يقتضي قبح اضافة اذ الى جملة اسمية
خبرها فعل عند القايل بجواز اضافتها للاسمية وفيه نظر
لوقوعه في التنزيل نحو اذا السما انشقت الثاني **قال** ابن هشام
واذ للماضي واستشكل واذ لم يهتدوا به فسيقولون
اذ معموله يقولون في المستقبل في زمان قد مضى وجوابه
اما ان يقدر عامل اي تحد واثم استوتف ما يوفقوته
في المستقبل وجي بالفا ابدانا بانه مسبب عما قدر متعلقا
لاذ وان اذ وان كانت لما مضى فما بعدها مستمر فيها ما يقتضي
المضي لوقوع ذلك وما يقتضي الاستقبال لاستمراره فعبر
باذ باعتبار الماضي وعلق بسيقولون لاستمراره والمستمر
مستقبل او ضمن اذ معنى الشرط بدليل دخول الفا وكونها
في معنى اذا وانما عبر باذ لدلالتها على تحقيق ذلك لانها في اصل
وضعها لتحقق اليه لكونها للمضي وكذا فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم
فاقيموا فيه الوجوه كلها قاله ابن الحاجب وفي استعمال اذ للجزا
نظر وقد يقال هو كالجزا في حيث زيد تلقاه فاكرمه
وقال ايضا وزمانها يعني اذ الماضي ولهذا استقبح اذ زيد
قام مع انها تضاف الى كلتا الجملتين واما قوله تعالى ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فالظاهر فيه ان اذ بدل من اليوم
المعمول لينفع المنصوب بلن المخلصة للاستقبال والبدل
من المستقبل مستقبل وفيه اجوبة ارجحها انه للتعليل

لاظرف الثالث قوله

هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا • والعيش منقلب اذ ذاك افنانا •

وقولهم من حيث الجملة فالاضافة الى جملة حذف احد جزئيها
اي اذ ذاك كذلك ومن حيث الجملة كذلك وحذف الخبر
في ذلك كحذفه في قوله •

اما وجمل خليلا لو يخاف لها • اجرا الخولط منه العقل والجسد •
اي جمل اكرم بها خليلا ومن ذلك في اذ قول الاخطل •

كانت منازل الاف عهدتهم • اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا
خبر نحن وذاك محذوفان والمعني عهدتهم اخوانا اذ نحن متالفون
او متآزرون والدليل على الاول ذكر الالاف وعلى الثاني
ذكر الاخوان واراد اذ ذاك كاين ولييست اذ خبرا عن نحن
لانه حينئذ بدل اذ الاولى ظرف لعهدتهم واما الثانية فعاملها
الخبر المقدر بمتالفون او بمتآزرون اما عهدتهم او الخبر
المحذوف او المحذوف على انه في الاصل صفة لاخوانا ثم صار
حالا لان المكان يكون خبرا وحالا للاعيان فان قيل
لم توجهت الاشارة بذاك فالجواب الى
التجاوز الذي دل عليه ذكر منازل الرابع قال في التسهيل
في باب المفعول فيه ونادر التصرف كحيث قال الدماميني
فالغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف على قلة نادرا
كقوله الى حيث الفت رحلها ام قشعم وقال في التسهيل
وندرت اضافتها الى المفرد قال الدماميني ومن اضاف
حيث الى مفرد اعربها انتهى وقال ابن هشام في الحواشي بعد
ان ذكر انه في قوله حيث سهيل الرفع والجر معربة على رواية
الجر لزوال الافتقار الى جملة عند من علل بالافتقار الى الجملة
واظهار الاضافة عند من قال الاضافة الى الجملة كلا اضافة
وقال بعضهم تكون مبنية وان اضيفت لمفرد لعروض
ذلك ويروى البيت بالضم وبالفتح وحيث في البيت مفعول

لاظرف

لاظرف لفساد المعنى انتهى الخامس اختلف في علة بناء حيث على
قولين احدهما انها بنيت لافتقارها الى الجملة فاشبهت
الحروف الموصلة كما وان المصدريتين فان قيل فهلا
شبهت بالاسما الموصولة كما قيل ان باب حذام مشبه بنزال
قلت جعل بنا الاسم لمشابهة الحرف اولى ثم هي
بالحروف الموصولة اشبه لانها لا تحتاج الى عايد فان قيل
هلا جعل شبهها بالحرف من حيث هو لانها لا تستعمل الا مع
الجملة قلنا ذاك احتياج تركيبي وهذا احتياج ازلي
والثاني انها مضافة الى الجمل والاضافة الى الجمل كلا اضافة
فكانها ظرف قطع عن الاضافة فبنيت كما بنيت قبل وبعد
وكان بناوها على حركة لان لها اصلا في التمكن وعلى الفتح كاين
والكسر كجير وعلى الضم كقبل وبعد ولتكمل لها الحركات الثلاث
ولانها حركة لا توهم اعرابا وبنيت اذ للافتقار الى الجملة
ولان وضعها على حرفين وممن ذكر الثاني الشبلي قوله وان
ينون اي وان يعوض التنوين عن الاضافة وجب قطعها
عنها لفظا او وان يرد التنوين صح قطعها عنها لفظا قوله
يحتمل افراد اذا ورد عليه الشاطبي انه بني افرادها عن
الاضافة على تنوينها على حد بنا المسبب على السبب اي ان تنوينت
ساغ افرادها عن الاضافة وهذا عكس ما عليه الحكم
اذ الاضافة لم تسقط بسبب التنوين بل الاضافة هي
الساقطة اولا ثم جي بالتنوين عوضا عما سقط واجاب
بانه انما بني احتمال الافراد على التنوين واحتمال الافراد
غير الافراد وكانه عبارة عن استعمالها مفردة ولا شك
ان استعمالها مفردة لا يكون الا بعد التنوين والتنوين لا يجي
الا بعد اسقاط المضاف اليه وهو معنى الافراد فالافراد
سابق في القياس والتقدير على التنوين والتنوين على
استعمالها مفردة وهذا صحيح فلا اشكال قال الشهاب

ولا حاجة اليه بل المعنى وان يعوض التنوين بجمع الافراد ومعه
الافراد متسببة عن التعويض فلا اشكال **تنبيه**
وجد بخط صاحب القاموس ما مثاله لا يضاف اذ من الظروف
في كلام العرب غير سبعة الفاظ وهي يومئذ وحينئذ
وساعتئذ وليلتئذ وغداتئذ وعشيتئذ وعامئذ انتهى
ومقتضاه انه لا يقال شهرئذ ولا وقتئذ ولا سنتئذ فليحرر
قوله وما كاذ معنى اي في كونه اسم زمان مبهم غير
محدود ويراد به المعنى وذلك نحو يوم وايام كما مثلوا به
والمراد باليوم مطلق الوقت لانه يطلق على اربعة معان
كما في شرح بانت سعاد فاندفع ان يوما محدود لدلالته على
مقدار مخصوص وهو مقابل الليلة **قوله** اضف بين به
وجه الشبه المراد من قوله كاذ والمفهوم من اطلاق الاضافة
هي الاضافة في اللفظ فيكون وجه الشبه الاضافة الى الجملة
اللفظ فلا يثبت لما كاذ جواز الافراد والتعويض بالتنوين
لانه انما يثبت له ما وقع الشبه فيه وقوله جوازا اي في
حال كونك ذا جواز او مجيزا بين به ان وجه الشبه مطلق
الاضافة لفظا وان اختلفت بلزومها في اذ وجوازها
فيما كاذ فاندفع ما يقال قوله كاذ يدل على ثبوت الاضافة
ولزومها وجواز الافراد والتنوين وليس كذلك والبيت
الذي بعد تفصيل للتشبيه واذا عرفت ذلك عرفت
سقوط ما اطال به ابو حيان حيث قال ما مبتدا موصول
صلته كاذ ومعنى منصوب تمييزا عن حرف التشبيه كما
ينتصب عن مثل وكاذ خبر عن ما فاخبر عن الذي هو شبيه
باذ في المعنى بكونه شبيها له اما بكونه ظرفا او بكونه للمضي
او بكونه مبنيا وكلها تشبيهات لا تصح اما الاول والثاني فلان
الخبر يفهم معناه من المبتدا واما الثالث فلان بناءه ليس مثل
بنائه اذ بناء اذ واجب ثم انه كرر هذا الحكم على هذا التقرير

في

في البيت الذي يجيء بعد فان اعربت ما كاذ مفعولا لاضف وهو
الظاهر فيبقى قوله كاذ الثانية لا معنى له لان الكلام يتم بدونه
ولا يصح ان يكون على حذف مضاف والمعنى اضف جواز الظرف
الذي كاذ في المعنى كاضافة اذ لان اضافة اذ واجبة وذلك
الظرف جائزة **قوله** وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا الذي
كاذ قد لا يتقيد جواز بنائه بجريانه كاذ في اضافته الى الجملة
بل يجوز بناؤه اذا اضيف لمبني مفرد ومثله كل اسم ناقص
الدلالة كغير ومثل ودون ذهب الناظم لما انه لا يبنى مضاف الى
مبني بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة
من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون
داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب
فمثل قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير
لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك
منصوبات على الظرفية وقد يشكل على التعليل بما يوم
في يومئذ الا ان يوجه بناؤه بالحمل على شبهه وهو اذ هذا
ولم يبين على ما يبنى وقال الشارح يبنى مفردا ومثنى على
الالف والناظم قيده في الكافية بما اذا اعربن فقال
وما باذ الحق سوى مثنى . فليس عن اعرابه يستغني
وجزم بان البناء على الفتح ثم قال فاذا ثني المضاف لجملة
اعرب قال ابن كيسان من قال اعجبني يوم زرتني قال في
التثنية يوما زرتني انتهى وقال في شرح التسهيل اسما
الزمان اقسام ما لا يختص بوجه ما كحين ومدة ووقت
وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء
وغداة وعشية وما يدل على عدد لا لتصريحه كيومين
واسبوع وشهر وما يدل على عدد لا لتصريحه كنهار فانه
دال على اثني عشرة ساعة دلالة لا تستحضر بذكره كما تستحضر
عدد ايام الاسبوع بذكر الاسبوع وكما تستحضر ايام الشهر

يذكر الشهر ولا يضاف من اسما الزمان الا الى الجمل الا ما عري مع دلالة
صريحة على عدد انتهى ونخص ان المثنى لا يضاف للزمان وان كلام
الكتب الثلاثة متخالف مضطرب وقال بعد ذلك واجاز ابن كيسان
اضافة يومين الى الجملة والصحيح منع ذلك لعدم السماع ولمخالفة
اذ واذا في الدلالة على العدد صريحا **قوله** واخترنا مثلو فعل
بنيا اعم من ان يكون بنا اصليا كالماضي في قوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا ومنه ما زالت اكلة خبير تعاودني فهذا اوان
قطعت ابهري قطعه بالضم بمعنى اللقمة تعادني تراجعني او عارضا
كالمضارع المتصل به نون النسوة كقوله على حين يستصبين
كل حليم **قوله** وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب من شوا اسد
الفعل المعرب

اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
والاسمية

الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل

ولكثرة الاستشهاد بهذين البيتين على ما ذكر صح لبعضهم ان يجيب
بانشاد الثاني وقد سئل عن اي مكان تهب منه الصبا مع انه
لا تعرض فيه لذلك لكن في الاول المناسب له فيما استشهد
به عليه التعرض له فتدبر **تنبيه** انما تكلم الناظم
على الظرف الذي بمعنى اذ وهي مختصة بالزمن الماضي واذا وقع
بعد الظرف فعل معرب وهو المضارع فانما يكون بمعنى الحال
والاستقبال فاذا لا يصح هنا ذكر المضارع اذ لا يقع بعد الظرف
المراد به الماضي عدا اذ لانك تقول قام زيد اذ يقوم عمرو
وفي التنزيل واذ تقول للذي انعم الله عليه واما ان يقال
قام زيد يوم يقوم عمرو وانت تريد يوم قام عمرو فهذا ممنوع
وكلام الناظم يقتضي جوازه وقد يقال الناظم اراد ذكر ما هو
بمعنى اذ وما هو بمعنى اذا وهو محل التفصيل في قوله واختر بنا
الخ ويناسب هذا صنيع التوضيح وسياتي عن الحواشي ما يخالفه

قال

قال الشهاب ما المانع من ان الظرف الملحق باذ يقع بعده
المضارع بمعنى الماضي ولو حكما لتحقق وقوعه والجواب بكفيه
الاحتمال **قوله** ومن بني فلن يفندا اميل منه الى مذهب
الكوفيين لان سبب البنا شبه الظرف ح بحرف الشرط في جعل
الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره واوجب البصريون
الاعراب لان سبب البنا عندهم فيما اذا اضيف الى الجملة
التي فعلها مبني المشاكلة وا ورد بان المشاكلة تطلب
بين المضاف والمضاف اليه والمضاف اليه ليس هو الفعل
بل الجملة ولو نقلوا الكلام الى الجملة وادعوا بناها فتحصل
المشاكلة معها لزمهم البناء مع الاسمية والمضارعية
اللهم الا ان يقال ان الفعل هو المقصود بالذات من الجملة
بحسب المعنى فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع
الجملة فليتامل ومر في باب الاستثنا في بحث غير ماله تعلق
بذلك فراجعه **قوله** والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال
الكلام في اذا في مواضع احدها انها اسم وقد ذكروا لذلك
ادلة دخول الجار عليها في نحو حتى اذا وابدالها من الاسم
في قوله بالهف نفسي من غد اذا راح اصحابي والاخبار بها
مع مباشرة الفعل نحو خروج زيد اذا خرجت والاخبار بها
وعنها حكى الاخفش اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو وهذا
شان الاسم وهذان الوجهان قويان والاولان ضعيفان
وانما كان الوجه الاول ضعيفا لان الحق ان حتى حرف ابتدا
لا حرف جر واما البيت فلامكان كونها شرطا حذف جوابه
مدلولا عليه بالهف الثاني انها ظرف لا تتصرف وقيل
انها قد تتصرف بالرفع على الابتدا والخبر كمثال الاخفش
السابق وقراءة بعض السلف اذا وقعت الواقعة الاية
بنصب خافضة رافعة قال ابو الفتح اذا الاولى مبتدا
والثانية خبر والمنصوبان حالان وكذا جملة ليس ومعمولاها

والمعنى وقت وقوع لو انفقت خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت
رج الارض وبالنصب على المفعولية كحديث عائشة اني لاعلم
اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى وبالجر كالواقعة
بعد حين وبعد عد في البيت ولك ان تقدرها ظرفا لحذف
الثالث انها للمستقبل وقد تجي للماضي نحو واذا راوا
تجارة اذا ما اتوك لتحملهم الرابع ان فيها معنى
الشرط غالبا وقد تخلو منه نحو والليل اذا يغشى لانها اذا قدرت
شرطية وكان لها حذف جوابها مدلولا عليه بالقسم التي
هي مقدرة كالمنطوق بها لزم تعليق القسم على شرط واذا
امتنع ذلك تعين انها ظرف مجرد متعلق بمحذوف لانه حال
والتقدير اقسم بالليل حاصلا وقت غشيانه فان قيل
فالحال مقيدة للفعل كتقييد الشرط قلت حال مقدرة
اي مقدرا غشيانه الخامس انها مبنية اما لافتقارها
الى الجملة او لتضمنها معنى الشرط السادس انها لا تجزم
لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها يقال ايتيك اذا طلعت
الشمس لان طلوعها كاين لا محالة ولا يقال اذا جا زيد الا ان نزل
منزلة ما هو قطعي الحصول السابع انها لما فيها من معنى
الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية كما في اختها ان وحيث بل على
فعلية صرح بفعلها نحو اذا جا نصر الله او حذف مدلولا عليه
بموافقة نحو اذا السما انشقت او بمخالفة في النها للفاعل والمفعول
نحو اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فهذا بمنزلة ان تبدوا ما في
انفسكم او تخفوه وان احد من المشركين استجارك لا تجزعي
ان منفسا اهلكته الثامن وهو من مشكل المسائل ان عاملها
عند الاكثرين جوابها وانما لزم تقدمها لمعنى الشرط وانما امتنع عليهم
ان يعملوا فيها تاليها لانهم قدروها كاذ وحيث مضافة الى
الجملة التالية لها وزعم بعضهم ان العامل تاليها لا جوابها والمجيبة
مقرونا بالفاء في نحو تسبح وباذا الفجائية نحو اذا انتم تخرجون وكقولك

اذا

اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والفعل الواحد كالجسم الواحد لا يحل في
الآن الواحد في زمانين ولا مكانين ولزم هو لا ان يدعوا ان لا
اضافة وان يعترفوا بان اذا ارتبط بكونها شرطا كما في ابن واني
واما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط واجاب
الاولون بان الظرف الجائز التاخير يمتنع فيه بالتقديم حيث لا
يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع التاخير وبان الجواب في المثال
محذوف والمعنى نويت اكرامك غدا قاله البنبلي وقال فاكرمك
عامل في غد ونويت عامل في اذا التاسع انها لا تجزم لما
بينا من مخالفتها للشرط بالتحقق قال واذا تكون كريهة ادعى لها
وقد تجزم في الشعر وينبغي القطع حينئذ بانها غير مضافة لكن حكى
ابن الحاجب الخلاف في متى واذا في اضافتهما مع ان متى جازمة
وظاهره ان الخلاف فيهما واحد وبالجملة لم يحتج الناظم
الى ان يقيد اضافتها بكونها غير جازمة وظاهره ان المخالف
فيهما واحد وبالجملة لم يحتج الناظم الى ان يقيد اضافتها بكونها
غير جازمة لانه انما يتعرض للمطرد العاشر من مسايل اذا انها قد
تاتي للمفاجاة فتكون ظرف مكان لتضمنه معنى المفاجاة او معنى فاء
التعقيب ولهذا يربط بها الجواب كما يربط بالفا وعلى هذا تكون
خبرا في نحو خرجت فاذا الاسد وليست مضافة للجملة لان ذلك
شان ظروف الزمان ومن قال ان الفجائية زمان فلابد من اضافتها
لما بعدها فيمتنع كونها خبرا من وجهين بل يكون الخبر مذكورا او
محذوفا تقديره فاذا الاسد مفاجي فحذف لدلالة المعنى عليه ومن
قال انها حرف فلا خبر ولا اضافة ولم يقيد الناظم لزوم اضافة
اذا بكونها زمانية لان اذا الفجائية عنده حرف الحادي
عشر قال في النهاية قال الصيمري اذا اقترنت ما باذا كفتها
عن الاضافة فتجزم قال الفرزدق
فقام ابو ليلى اليه ابن ظالم ... وكان اذا ما يسلل السيف يضرب
وقد جا بعدها ما ولم تجزم كقوله واذا ما بينا بيعت منها الوجوه

والكلام على اذا مبسوط في المغني وهذا الموضع طال الكلام وانما
اردنا ذكر هذه الوجوه على هذا الاسلوب اذ لا يخفى حسنه
تنبيه قال ابن هشام فان قلت
هلا قال ومالها ذا معنى كاذا قلت يحتمل وجهين احدهما
ان يكون اراد ذلك وترك ذكره اكتفا بما نبه عليه فيما كان
بمعنى اذ وهذا الذي راه ابنه والثاني ان يكون الحكم عنده
ثابت في موافق اذ دون موافق اذا وهو الظاهر فانه رد على من
يقوله تعالى يومهم بارزون وقول الصحابي يوم لا ذو شفاعة
بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذي يظهر لي ان غير
اذا لا يلحق بها لانها لم تختص بالجمل الفعلية الا لما فيها من معنى
الشرط لا لمجرد كونها ظرفا مستقبلا وهذا بخلاف غيرها من الظروف المستقبلة
المبهمة **قوله** كمن ذا اعتلا ماخوذ من المثل الذي قاله
تغلب اذا عز اخوك فهن ورد عليه الزجاج وقال الصواب هن
بكسر الهاء من هان يهين لا من الهوان ورد احمد بن فارس
على ابراهيم الزجاج فقال المثل مشهور بالضم وهو من الهون
لا من الهوان كما تقول من القول قل ومعناه كن ذا اناة وتودة
قال تعالى يمشون على الارض هونا ومعنى عز اشتد من العزاز
وهي الارض الصلبة او من العز وهو السيل الجاف وقول المرار
اذا عز ابن عمك ان تهونا **قوله** لمفهم اثنين اي لمفهم شيئين
ولولا هذه الارادة للزمه ان يقول او اثنتين وقال ابن
هشام اي للفظ مفهم اثنين ومعرف صفة ثانية للفظ المحذوف
او التقدير لاسم مفهم اثنين والاول احسن ليتاتى قوله بلا
تفرق بعد وقال الشاطبي الذي يدل على اثنين اربعة اشيا
احدها المثنى وما جرى مجراه نحو كلا هذين وكلتا هاتين وكلا
اللذين قاما اكرمته وكلتا اللتين قامتا اكرمتها الثاني الضمير الموضوع
للمثنى شاركه غيره فيه او لا سوا كان لمتكلم نحو كلانا غني عن اخيه
حياته او لمخاطب نحو كلاكما او غايب نحو كلاهما الثالث اسم الاشارة

الموضوع

الموضوع للمفرد البعيد فان العرب اتسعت فيه فاوقعته على
الاثنين كالضمير نحو قوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض
والبكر فيجوز على هذا ان تقول جاني زيد وعمرو وكلا ذلك فاضل
وفيه وكلا ذلك وجه وقبل والرابع الجمع الذي يراد به المثنى
نحو قطعت روس الكبشين فتقول على هذا وكلا تغيهما رابي وكلا
انوفهما راب وقطعت كلا روس الكبشين فان قلت
هذا بدع من القول واين السماع في هذا فالجواب
ان السماع ان لم يات فالقياس قابل وتقل عن الفارسي ما يوافق
ما قاله واطال فيه **قوله** معرف قال الكوفيون او نكرة
محدودة بناء على جواز توكيدها نحو كلا رجلين محسنان عندك
وعبر في المغني بالمختصة لان رجلين في المثال تخصصا بوصفهما
بالظرف وحينئذ يشكل تقييد الناظم بالتعريف لانه ماش
في التوكيد على مذهب الكوفيين الا ان يكون هذا التقييد على
غير مختاره **قوله** بلا تفرق قال ابن الحاجب في شرح المفصل
لانه موضوع لتاكيد المثنى نفس المثنى في المضاف اليه مقصود
وقد ارد ذلك قولهم استوى الما والخشبة وتضارب زيد
وعمرو ولانه ليس الغرض هنا الا ان ينسب الى متعدد فلا فرق
بين ان يكون معطوفا احدهما على الاخر وبين كونه مذكورا
بلفظ واحد بخلاف كلا لان المثنى فيها مقصود **قوله** ولا تضف
لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا انما مورد الاول
كلامه هنا اي مطلقا وحاصل كلامه ان ايا من حيث هي تضاف
للنكرة مطلقا وللمعرفة بشرطها ولا يلزم من ذلك ان كل نوع منها
يضاف للنكرة والمعرفة بل ان منها ما يضيف لنكرة فبلا شرط او للمعرفة
فبشرطها ولذا قال الشاطبي اي اسم عام لجميع الاوصاف من ضارب
وعالم وطويل ولا يضاف الا الى اسم ما هي له ليا اخر كلامه قال
الشهاب وقضية اعتبار ذلك في جميع اقسامها اي لانه بصدد شرح
كلام الناظم هنا وهو لم يقيدها بقسم وانما نوعها بعد

ذلك لكنه في التسهيل خص ذلك بالوصفية والحالية فقال وتقع
اي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة
ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا وهو كذلك وقد
صرح بذلك فقال وقد يستغني في الشرط والاستفهام بمعنى
الاضافة اذا علم المضاف اليه انتهى نحو ايا ما تدعوا وقوله
في الحديث شرا قال بر الوالدين وما اقتضاه اطلاقه انها مع
النكرة بمنزلة كل ومع المعرف بمنزلة بعض من جريان ذلك في جميع
اقسامها يوافقه قول السيوطي ولزم الاضافة معنى اي ان
بافتنانها وهي مع النكرة ككل فتكون نفس ما تضاف اليه ومع
المعرفة كبعض انتهى لكنه في التسهيل خص ذلك بالشرطية
والاستفهامية واما قول الفارسي اذا قلت برجل اي رجل فرجل
الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض
ما تضاف اليه فلا يستلزم انها بمنزلة بعض وكلام التصريح
يوهم اختصاص ذلك بالاستفهامية لانه قيده بها فقال
والسر في ذلك ان ايا الاستفهامية اسم عام الخ فتدبر
وما ذكره من عدم تردد لانه المعرف على العموم فيه نظر في المعرف
بال الان يريد المعرف بغير ال وكذا بال اذا كانت للعهد الذهني
قوله فاضيف فاصل بين التابع الذي هو نحو وبين المتبوع الذي
هو كررتها ولعله استجازه لكون الفاصل جوابا للمتبوع فهو
غير اجنبي الثالث عطف المضارع وهو نحو على الماضي
وهو كررت لانه في معنى المضارع لانه شرط والشرط مستقبل
الرابع هو معطوف على الشرط فله حكمه فيلزم من تقديم
قوله فاضيف عليه تقديم الجواب على الشرط وجوابه انه جاء في
التنزيل ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما واجل مسمى فاجل
عطف على كلمة وكلمة من جملة الشرط فاذا جاز للمفردات يعطف
على المفرد بعد مجي الجواب فان يجوز ذلك في الجملة احق واولى
لان مبناها على الاستقبال فان قلت فكيف هذا مع

قولهم

١٩٦

قولهم لا يبتقدم الجواب عن المجاب قلت يغتفر في
الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ولا يلزم من امتناع ان تاكرمه
جاك زيد امتناع هذا وذلك ان تقول لا امتل او نتوا لاجرا فاضيف
والوا وعطفت شرطا وجوابا على شرط وجواب وحذف جواب
الثاني له لالة الاول وحذف جواب الشرط اذا لم يكن ماضيا
ولا يجز وما يلم جا يرني الشعر نحو
ان يستغيثوا ابنا ان يذعروا يجدوا منا معاقل عز زانها كرم
الخامس قال السيوطي محل جواز التكرير حيث كان المجرور
بها اي او لاضمير المتكلم فلا يقال ايك واي زيد افضل ولا اي زيد
واي عمرو افضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم انتهى ورايت
بخط ابن هشام ما نصه نظيرانه لا اشكال في جواز اي زيد
وعمرو لانها مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك في كلا لما ذكره
ابن الحاجب في شرح المفصل ورايت بخطه ايضا هذا
يوهم جواز هذا التركيب مطلقا وانما يجوز في الشعر نص
عليه ابيه وهو حق وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري
اي واي بقولهم اخزى الله الكاذب مني ومنك وهذا فراق
بيني وبينك وانما كررت اي لم يمكن العطف على الضمير
المخفوض فعلى هذا يجوز اي زيد واي عمرو ولا يجوز ايي
وايك ضرورة قوله واخصص بالمعرفة يمكن ان يوجه
بان في اي ابهاما من جهة الجنس ومن جهة العين فاشترط
تعريف المضاف اليه ليتعين الجنس واما تعينها فبالصلة ويمكن
ان يدفع بهذا اما اورد انه يلزم في اضافة اي الموصولة
اجتماع معرفين بان يقال الاضافة عرفتها من حيث العين
فلم يجتمعا من جهة قوله موصولة اي اما مفعول وبدل
او حال كان نعتا ومفعول قوله وبالعكس الصفة وانما لم
يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعض
ما تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة ورايت بخط ابن هشام

العين

ما نصه لا أجد مما نحا من ان نحو مررت بالرجل اي الرجل
وبالغلام اي الغلام كما جاز في نظيره الحمد شاة كل شاة
وهم الغوم كل الغوم فاضيف الى المعرفة والى النكرة **قوله**
نطلقا كمل بها الكلاما فتضمنه في الشرطية جواز اضافتها
الى مفرد معرف اذا نويت الاجزا ولا مانع من صحته كقولك
اي زيد اعجبك اعجبني اي اي اجزا زيد واي ماليا اعجبك اعطيته
لك اي اي اجزا مالي لما في ابن عقيل من منع ذلك ممنوع وقد
صرح بما يخالفه الدماميني قال الشهاب بل صريح قول النظم
او نوا الاجزا الجواز في الشرطية والاستفهامية لان كلامه
هناك في اي مطلقا **تنبيهات** الاول قال ابن هشام
كان صوابه تممها بما شئت من الكلام يعني نكرة او معرفة
فانقلبت عليه العبارة فقال تمم بها الكلاما وقد يجاب
بان يدعي ان الضمير في بها راجع الى الاضافة لا الى اي وذلك
لان ايا مكملة بالفتح لا مكملة بالكسر وان الكلام اما مطلق
على اي اطلاقا لغويا فان الكلمة تسمى كلاما في اللغة واما
على الكلام التركيبي ووجهه ان ايا اذا كانت محتاجة للمضاف
اليه كان تكميلها تكميلا للكلام التركيبي الثاني سكت عن اي
التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل باب الاضافة بحال **قوله**
والزموا اضافة لدن فجر قال الرضي معناها اول غاية
زمان او مكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت
للزمان لان ظروف المكان لا تضاف للجملة سوى الا حيث انتهى
وبه يرد ما اقتضاه كلام بعضهم انها للمكان ايضا من مجيئها
للزمان قولهم كان الصبر لدن الصدمة الاولى قال الدماميني
فسماها نفس لاول من الزمان والاول من المكان ومن ثم
كانت اسما لا حرفا بخلاف من ومذ ومنذ فانهن لنفس الابتدا
لا الاول الذي كذا قيل وفيه بحث انتهى ولا يخالف هذا قول
الرضي في توجيه بناها انها زادت على الظروف الغير المتصرفة

يلزومها

يلزومها معنى الابتدا فتوغلت في مشابهة الحرف ودونها لانه
لا يلزم من ملازمتها معنى الابتدا كون معناها بل يكفي في اللزوم
انها حيث استعملت تحقق معها معنى الابتدا واراد بقوله
فجر الجر لفظا ان كان المضاف اليه مفردا او محلا ان كان جملة
وقوله في التسهيل وتقديرا ان كان جملة غير واضح وفايدته
ومن المعلوم ان الاضافة لا يكون معها الا الجر الاشارة الى
ان عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر وهي فايدة
حسنة لم نستفد من هذا الكتاب الا من هذا المحل وباب
اعمال المصدر وهذا احسن من قول الشاطبي انما ذكر الجر لذكر
مقابله وهو النصب **تنبيه** في لدن عشر لغات لدن
ولدْن ولدِن ولَدْن ولُدْن ولدْن ولَدُ ولُدْ ولدْ وفي بعض
نسخ التسهيل ولت **قوله** ونصب غدوة به عنهم ندر
من شبهه بضارب زيدا قال مشبه بالمفعول به ومن شبهه
بطل زيتا قال مشبه بالتمييز والشارح جزم بانه تمييز
لا مشبه به قال الشاطبي فان قيل لم نصب العمل
لما لدن وهي لم تعمل بالحقيقة قيل بل هي العاملة لانها شبهت
بالعشرين والعشرون مشبه في عمله بالضاربين والضاربون
هو العامل في بابه فكذلك ما تفرع عليه بالتشبيه فاذا امتنعت
النصب عن تمام الاسم فمعناه ان الاسم هو الناصب الا
انه غير واتيك العبارة اشارة الى انه لولا التمام لا يجر
بالاضافة كما ان الضاربين زيدا لولا تمامه لجر زيدا بالاضافة
وايضا نتبه به على ان نصب غدوة ليس باضمار فعل كما كان
سولا في لدشولا كذلك وهو تنبيه حسن انتهى قال الشهاب
يجوز في قوله ونصب غدوة بها النصب على التمييز والنصب على
التشبيه بالمفعول به وان جعلنا الها للمصاحبة او للسببية
في الجملة سهل النصب باضمار فعل ايضا **تنبيه** قال في
الكافية

وجوّز الاخفش جرّ ما عطف • من بعد نصب غدوة ولم يخف
والنصب ايضا قد راى سعيد • فيه وعندى نصبه بعيد
واعربت قيس لدن نتعس • اعراب حيث عنهم مقتبس

قال في الشرح والنصب بعيد من القياس اى لانه لم يرد نصب غير غدوة بعدها وقال ابو حيان الذي اختاره انه لا يجوز في المعطوف الا النصب ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليست في محل جر لاسيما على مذهب من نصب بكان مضمرة ولا يلزم ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ فيهما لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوايل وقال ابن هشام عندي انه لا يجوز الا النصب لانه لا طالب للجر وذلك لان لدن اذا نصبت قد رفيها تنوين واذا خفضت قدر زواله فكيف يجتمع الامران في لدني في زمن واحد وقوله كيف ينصب لدن غير غدوة جوابه ان يقال انما يمتنع نصبها غير غدوة بالمباشرة لا بالتبعية والا فلو قيل لدن غدوة المباركة لم يكن له مانع قوله ومع مع فيها قليل قال ابن هشام في هذا الكلام نظر لان المحكوم عليه هو بفتح العين المفتوحة مع كونها مفتوحة ممتنع فمثل هذا لا يحسن استعماله وانما يحسن ان يكون مفهوم المحكوم عليه موجودا مع الحكم ومع عدمه كالحكم على الاسم بانه يرفع وينصب ويجر فان مفهوم الاسم موجود مع الاعراب ومع عدمه انتهى وقال في موضع اخر في البيت ايجاز واخلال والزموا اضافة مع ومع فيها قليل والاقلا وجه لذكرمع في هذا الباب انتهى اقول يمكن ان يقال ان قوله ومع معطوف على لدن وقوله مع فيها قليل جملة مستانفة فلا ايجاز ثم الظاهر انه هذا ويدعوى الايجاز يندفع الاعتراض السابق على انه مدفوع بما تقرر من انه يكفي في صحة الحمل صدق المحمول على الموضوع في الجملة ولذا صح كل انسان حيوان مستنبط فتدبر بقي انه كيف يقال ان مع لازمة الاضافة مع قولهم نفرد وهل هي مردودة اللام اولا الان يقال بمحل اللزوم اذا كانت

ظرفا

ظرفا وما ذكر اذا لم تكن كذلك او يراد اللزوم غالبا هذا وقال الدماميني الصواب ان يقال مع لمكان الصحبة او لزمانها وقد تحتملهما وقد تاتي لزمان بقرب من اخر فالاول زيد مع عمرو ولذا وقعت خبرا عن الجثة والثاني نحو جئتك مع اذان العصر والثالث نحو جاء زيد مع عمرو والرابع نحو ان مع اليوم اخاه غدا قال الناظم وكان حقها البنا لشبهها بالحرف في الجمود المحض وهو لزوم وجه واحد في الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت لمشابهتها عندي وقوعها خبرا وصفة وحالا ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور كيجيئني ومن معي والقرب نحو ان مع العسر يسرا وقد يوجه بشبهها بالحرف في الجمود عدم رد اللام في الاضافة مع ردها في الافراد فان الرد نوع من التصرف الذى لا يناسبه الجمود لكن ردت في الافراد لتقوية الكلمة لا في الاضافة لتقويها بالمضاف لان المضاف مع المضاف اليه كالشيء الواحد وهي حينئذ كاسراب واخ واما نحو يد تناقض فيهما وغير هذه الاسما تاتي فيها فكملت القسمة العقلية في الاسما نقصا وتماما وهذا مبني على ما ذهب اليه يونس والاخفش وصححه ابن مالك ان الفتحة في نحو جا الزيدان معا كفتحة فتى وانها حين افردت ردت اليها اللام المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وايده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده ابو حيان بان شان الظرف غير المتصرف اذا اخبر ان يبقى على نصبه ولا يرفع نقول الزيدان عندك انتهى ويجاب بان ابن مالك قايل بانها اذا افردت خرجت عن الظرفية وصارت بمعنى جميعا وانتصبت على الحال وذهب الخليل وسيبويه الى ان فتحها اعراب كما في حالة الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حال الافراد وحال الاضافة وصححه ابو حيان واعلم ان الناظم قال انها اذا افردت كانت بمعنى جميعا وابطله ابو حيان بقول ثعلب اذا قلت

جا آ جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جا آ معا
فالوقت واحد انتهى وظاهره ان قول ثعلب لا يبطل قول الناظم
اذ يلتزم تقليده قوله ونقل فتح الخ ليس في الكافية ولا في
شرحها ومن ثم لم يشرحه الشارح فان قلت ليس
في العربية ساكن صحيح يلتقيه ساكن من كلمة اخرى فيفتح لاجله
الا الراالله ويحوه من الناس فلم جاز هذا قلت انما جاز
رجوعا الى اللغة من يفتح عند الحاجة الى الحركة وكان الرجوع الى حركة
مالوفة في الكلمة اولى من الاجنبية الا ترى ان مذ الفوه وعليهم
القتال افصح من الكسر لذلك قوله واضمم بنا غيرا الخ لغير
في البنا حالتان حالة تبنى فيها على الفتح وقد اهملها الناظم في هذا
الكتاب وسنذكره في باب الاستثنا وحالة تبنى فيها على الضم
والكلام الان فيها ثم ان الناظم شرع من هنا يتكلم في مسايل
المجاز وبدا منها بحذف المضاف اليه وثنى بحذف المضاف وثلث
بالفصل بينهما وكانه قال ويجوز حذف ما اضيف اليه غير ويبنى
غير حينيذ على الضم عند نيته وكان الاولى واضمم بنا قبيلا ان
عدمت البيت ثم يقول كذاك بعد غير حسب اول والمكان ذلك
اولى لوجهين احدهما ان الحكم متفق عليه في قبل وبعد ومختلف
فيه في غير والثاني ان الذي جوزه في غير انما جوزه بالحمل على قبل
وبعد ونحوهما وجه ثالث وانما جاز ذلك في حسب حملا على
غير فلنذكر لي جانبها وبيان ذلك كلمات قبلا وبعدا وما اشبههما
والظروف المبهمة اذا قطعت عن الاضافة ونوى معنى المضاف
اليه اجتمع فيها اربعة امور احدها انها في الاصل مفتقرة
الى ما يبين المعنى المقصود بها وذلك ملحق بها بمشابهة الحروف
والثاني انها لا تتصرف في تثنية ولا جمع ولا نسب وذلك جمود
يشبه جمود الحرف والثالث انها مخالفة للنظاير بتعريفها بمعنى
ما هي مقطوعة عنه والرابع ان اكثر استعمالها في الظرفية
والظرف متضمنة معنى الحرف الموضوع للظرفية وهو وان كان

تضمنا

تضمنا عارضا الا انه يصلح للترجيح فلما اجتمعت هذه الامور
بنيت ولهذا الامر الاخير لم يكن كل وبعض واي اذا قطعن
عن الاضافة كذلك وقال ابن الربيع فان قلت
فهلا اجريت كل وبعض مجرى هذه الالفاظ قلت
الظروف اضعف من الاسما لانها لا تستعمل الا ظروفا فقد لزمت
في اصلها طريقة واحدة فخرجت بذلك عن طريقة الاسما نحو وكلا
وعد الله الحسنى وقرى وكل وحكي من مررت بكل قايما ،
تنبيه قال الشمني الاسما ما يقطع من الاضافة
لفظا وينوى معنى فيبنى على الضم وذلك غير وقبل وبعد
قال ابن هشام فقوله وينوى معنى صوابه وينوى ما
اضيف اليه معنى وقوله وذلك غير وقبل وبعد قال ابو
حيان الصواب ان غير ليست كقبل وبعد بل بينهن فرق
فان ما تضاف اليه غير لا ينوى ثبوت لفظه فيعرف بل ينوى
المعنى فقط فيبنى قلت قالوا قبضت عشرة ليس
غير وغيرا وغير وغير فهذه الاوجه كلها مسموعة فبطل
الاعتراض فليس غير نظير ومن قبل نادي وكذا ليس غير
في واي وليس غير وغيرا مثل وكنت قبلا انما شربوا بعدا
وقوله فنقول عندك رجل لا غير فيه نظر وانما سمع حذف
المضاف اليه بعد ليس انتهى وفي هذا الاخير نظر بل سمع
بعد لا نحو قبضت عشرة لا غير فتامل قوله قبل ذكر
ابن اياز في شرح القواعد ان قبل وبعد يستعملان في
الزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى
بهما المكان لثلاثة اوجه احدها من امتناعهما في الفعل
بغير سابق نحو من قبل ان تاتينا ومن بعد ما جيتنا والاخبار
بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي قبل الجبل
وانهما لا صل في الغايات وكلها ظرف مكان كفوق وتحت ووراء
وامام انتهى والجواب عن الاول انهما ليسا اسمين

لشيء من اوقات الزمان كالليل والنهار والظهر والعصر وانما
استعملا للدلالة على التقديم والتاخير اي انك اذا قلت
جيت قبل زيد اردت تقديم زمان مجيئك على زمان مجيئه فلما
لم يكونا اصليي الوضع للزمان لم يتصرفوا فيهما بالاضافة
الى الفعل ولذلك قال السيرافي لم يرفعوهما وعن الثالث
انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حتى تركت موصوفاتها
ونكرت وهذا يصلح جوابا عن الاول ايضا قوله اول رايت
بخط ابن هشام ما نصه اول في العربية اقسام احدها ان تكون
صفة كوابلة عاما اول اي اول من عامنا فهو بمنزلة افضل
الثاني ان تكون ظرفا كرايت الهلال اول الناس اي قبلهم وهذا
هو الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم الثالث
ان تكون اسما قديما تقول ما تركت له اولا ولا اخرا كما تقول
قديما ولا حديثا وينصرف ما لم يسم به من شرح ابن ابي الربيع
قوله والجهات قال في التوضيح كيمين وشمال ووراء وامام
وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد انتهى
ومن جملة التفصيل المذكور انه اذا حذف المضاف اليها
فان نوي لفظه اعربت نصبا على الظرفية وجرا بمن وان
نوي معناه بنيت على الضم وان لم ينو لفظا ولا تقديرا
اعربت الاعراب المذكور ونونت فقوله في حديث الشفاعة
انما كنت خليلا من وراء وراء اما بالضم على حذف المضاف ونية
معناه واما بالنصب على نية لفظه وقد قراه ابن دحية بحضرة
ابو اليمن الكندي بفتح الهمزتين فرده الكندي وصنف
ابن دحية كتابا سماه الصارم الهندي في الرد على الكندي
وصنف الكندي ايضا كتابا سماه نتف اللحية من ابن دحية
وذكر هذا الصفدي في تاريخه الكبير في ترجمة الكندي وقال
قال الشيخ شهاب الدين ابو شامة رايت في امالي احمد بن
يحيى ثعلب جواز الامرين انتهى قلت قال الاخفش

تقول

تقول لقيته من وراء فترفعه على الغاية اذا كان غير مضاف
تجعله اسما وهو غير متمكن كقولك من قبل ومن بعد وانشد
اذا انا لم اومن عليك ولم يكن • لقاؤك الا من وراءُ وراءُ •
هكذا انشده بالرفع انتهى كلام الصفدي ولا حاجة لنقل
ابي شامة جواز الوجهين عن امالي ثعلب المشعر بعزة ذلك
ولا وجه للاقتصار على خصوص الامرين لان كلام النحاة في
جواز الاوجه الاربعة في اسماء الجهات التي منها وراء اشهر
من الشمس واستدراك الصفدي عليه بكلام الاخفش الموهم
لتعين الضم عجيب وتعبير الاخفش بالرفع تجوز لان حركة وراء
في هذه الحالة بناء لا اعراب واعلم ان حديث الشفاعة
الوارد فيه هذا اللفظ وقع في مسلم والحاكم وقال الشيخ
النواوي رحمه الله ضبط بفتح الهمزة وضمها بلا تنوين فيهما
بناء والفتح اشهر انتهى ومقتضيه ان الفتح بناء وكان وجهه
تركيب الظرفين نحو بين بين وفي التركيب نظر ويدل على عدمه
تفنده رواية الضم والاقرب ان الفتح علامة النصب وان
الظرف حينئذ معرب لنية المضاف اليه ولذا لم ينون على ما
تقدم قوله وعل قد بسط ابن هشام في حسب وعل
في اوضحة الكلام ولم يبلغ بغاية المرام فعليه رحمة الله السلام
على مدى الايام وفي دار السلام ورايت بخطه في الحواشي
ما نصه وهنا تنبيهات احدهما ان بناء اول على حركة مبطل
لتعليل بناء قبل وبعد على الحركة بخشية التقاء الساكنين على انه
باطل من وجه اخر وهو ان كل مبني اصله الاعراب فليس حقه
السكون بل الحركة الثاني ان بناء حسب على الضم دليل
على بطلان قول من علل بناء قبل وبعد على الحركة بانهم ارادوا تكميل
الحركات لهما لثبوت الفتحة والكسرة لهما حالة الاعراب
او بانهم تخيروا لهما حركة لا توهم اعرابا لانهما حالة الاعراب
لا يكونان مضمومين وبيان الرد ان حسبا تكون مضمومة

في حالة الاعراب وانما الظاهر والله اعلم انهم ارادوا ان يجعلوا
هذه الاسما ما نوى الحركات حين طرا البنا عليهما بعد ان لم
يكن ونظير ذلك اي الموصولة فانها حالة الاعراب صالحة
للحركات الثلاث ومثل ذلك المنادي فان بناه عارض ايضا
واما خمسة عشر فراعوا فيه الخفة للطول واما الارجل
فلخمسة عشر ايضا قوله واعربوا نصبا ان نفي لانه
قد سمع في اعرابها غير النصب ايضا ومنه قراة بعض السلف
لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض وقد نزع روى فما
شربوا بعد بالرفع قال الرضي ويجوز تنوين هذه الظروف
المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة فلو قال
واعربوا ايضا لكان اجود فالجواب بان الناظم
لم يرد بقوله واعربوا نصبا الا مطلق الاعراب لا النصب
المخصوص لانه ذكره في مقابلة البنا وقد اعتذر بمثل هذا
عن الجزولي وابن معط فانهما صرحا بوجوب نصب اسم لا
اذا كان مضافا او شبيها بالمضاف واعترض عليهما بانه
يجوز رفعه على اعمالها عمل ليس واجيب بان مرادهما
بقولهما وجب النصب اي وجب الاعراب لانه في مقابلة بنا
المفرد ولم يقل الناظم واعربوا ايضا لانه لم يتقدم له ذكر
اعراب وبهذا يندفع قول الشاطبي تخصيص النصب في هذه
الاشيا اذا فقد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى
قوله وما من بعده يخرج عنه غير فانها ذكرت قبل
قبل وبعد وقد حكوا فيها اعرابها بالنصب والجواب
ان المراد بالنصب النصب على الظرفية وذلك لا يتاتى فيها وذلك
ظاهر لكل من له تامل وكذلك في مسالة حسب فلذا لم يستثنها
من قوله واعربوا نصبا لوضوح خروجها وقال ابن هشام
في الحواشي بعد ان ذكر ان حسب كلمة معناها كاف ثم تارة
تكون محمولة في المعنى على غيره وتارة لا تكون فان لم تكن فهي

مبتدا

مبتدا او خبرا ومعمول ناسخ وان كانت محمولة على غيرها فان كان
ذلك الغير نكرة فهي صفة نحو مررت برجل حسبك من رجل
ولا تثنى ولا تجمع لانها مصدر في الاصل وان كانت معرفة
فهي حال نحو رايت زيدا حسب يا فتى فعلى هذا تقول مررت
بزيد حسبك اي كافيك ولا يمتنع مررت بزيد حسبا اي كافيا
ويصح حينئذ قوله واعربوا نصبا البيت غير ان النصب هنا
ليس على الظرفية كما في قبل وبعد بل على الحالية ويبقى عليه اذا
صح هذا التاويل اعتراضان احدهما انه يوهم ظاهر كلامه ان
النصب فيهن على وجه واحد وانما هو مختلف كما بينا والثاني
ان النصب بعد المعرفة خاصة لا مطلقا لانه بعد النكرة لا يكون
حالا بل نعتا فلا يستقيم نصبه مطلقا قوله وما يلي المضاف
الى اخره ينبغي ان يستثنى من ذلك ان لا يكون المكان مشروطا
فيه الافراد بحكم والاضافة بحكم ومن ثم قالوا يا الخليفة
هيبة واصله يا شبه الخليفة هيبة لان هذا الموضع انما
ينتصب به المضاف لا المفرد فلو اقيمت الخليفة مقام الاول
ونصبته لم يصح لان الاول لو كان وحده كان مضموما فكذلك
الثاني واشار ابن هشام في الحواشي لذلك فقال لنا مسالة
يحذف فيها المضاف ولا يقام المضاف اليه مقامه قال
ابن الحاجب في شرح المفصل في تقدير مثل قبل الاعلام في باب
لا اعلم ان كل موضع قدرت فيه مثل فلا يخلوا الاسم الباقي من
ان يكون مضافا فلا اشكال انه معرب نحو ولا ابا حسن لها او
مفردا فيكون مبنيا لان حكم المضاف بعد لا غير حكم المفرد في
اللفظ وعند حذف المضاف يرجع الباقي مفردا فيجب اعطاوه
حكم المفرد وهو البنا ولذلك قالوا لا هيثم الليلة للمطي ولم يقولوا
لا هيثما واما لا بصرة فلا دليل فيه لانه يصح ان يقدر معربا
ومبنيا ولكن يجب الحكم عليه بالبنا لما مر ثم انه يخرج عنه
ما اذا حذف اسمان فان الثالث نائب عن الاول ولكن

ان يدعى ان الاول حذف فخلفه الثاني ثم الثاني حذف وخلفه الثالث
لان الاصح ان الحذف تدريجي وقول الشارح بحذف الاول
والثاني فيه تجوز وقوله في الاعراب اي الاعراب الخاص الذي
كان له رفعا نحو وجاء ربك او نصبا نحو واسأل القرية ولم يبين
متى يحذف وقال ابن هشام يحذف المضاف بقياس بثلاثة
شروط احدها ان يمتنع استبدادا لكلام به فلا يجوز جاءني
زيد تريد غلام زيد وشذ قوله فمن غضبه في ملتقى القوم
هو برا اراد ابن هو برا وانما علم ذلك من خارج وقوله لا تلمني
عتيق حسبي الذي بي بريد لا تلمني ابن ابي عتيق والثاني
ان يتعين ذلك المقدر فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد
خلافا لابي الفتح لانه لا يمتنع ان يكون التقدير امام زيد والثالث
ان يقام المضاف اليه مقامه في اعرابه وشذ قراءة بعضهم
والله يريد الاخرة بالخفض ويستثنى من هذا الشرط الاخير
قوله مسالة ومتى ان يتقدم ذكر ذلك المحذوف ثم اختلف
فقيل ان يكون ذلك المحذوف معطوفا عليه وقيل لا يشترط
ويبنى على هذا الاختلاف في قوله رحم الله اعظما دفنوسا ذ
على الاول دون الثاني ولا خلاف في اقتباس قوله ونار توقد
في الليل نارا ولا عدم اقتباس والله يريد الاخرة فان
قدر عرض في سبيل المقابلة جاء الخلاف انتهى وقال
الشاطبي وقوله يأتي خلفا ظاهر في ان القائم مقام المضاف
من شرطه ان يصلح لاعراب المضاف فيرفع وينصب ويجر
اذ ما لا يصلح لاعرابه كيف يكون خلفا عنه فيه فلو كان المضاف
اليه جملة لم يجز حذف المضاف اذ الجملة لا تصلح للفاعلية
والمفعولية والاضافة وفي كلامه ما ينبغي ان مرادا لا اراد
مجرد العلم بالمحذوف فانه اورد انه اطلق في الالفية مع انه
نشر المحذوف في التسهيل بعد ان فرض الحذف مع العلم الى
قياسي وسماعي فقال قياسا ان امتنع استبدادا ده يرد الاسما

ثم

ثم اجاب بان كلا القسمين المذكورين في التسهيل
قسم واحد وشرط العلم فيهما لازم قال فاذا قلت ضربت زيدا
وانت تريد ضربت غلامه فان كان ثم ما يدل عليه فلا اشكال
في الجواز اذ الدليل يمنع كون الضرب واقعا بزيد فلم يستند
العامل اذن الا للمضاف اليه الذي هو زيد ولا كان في الحذف
لبس والا لم يصح الحذف عند احد فصار هذا التقسيم لا حاصل
له وصح اطلاقه هنا انتهى واعلم ان الدماميني استشكل
نصهما لا يمتنع استبداد الكلام به على السماع فقال كيف يمتنع
هذا مع قولهم في التوكيد اذا قيل جاءني زيد احتمل ان تريد
غلام زيد او ابن زيد او نحو ذلك ويجاب كما قال الشهاب
بان تقدير هذا الاحتمال وان لم يجوزا ارتكابه قياسا للاحتياط
في رفعه لا يستلزم جواز ارتكابه بالفعل اقول وعلى ما حققه
الشاطبي لا اشكال وهو ظاهر صنيع الاوضح لانه لم يشترط
غير العلم تنبيه اذا حذف المضاف فتارة يكون
مطروحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك
بعود الضمير عليه ونحوه وقد اجتمع الامران في قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
الاصل وكم من اهل قرية فحذف المضاف ولم يلتفت اليه اولا
بل اعاد الضمير على لفظ قرية فقال اهلكناها فجاءها ثم التفت
الى المحذوف وراعاه باعادة الضمير عليه فقال او هم قائلون
وبهذا يعلم ان المضاف اليه كما يقوم مقام المضاف في الاعراب
يقوم مقامه في غيره الا ان الناظم لم يتعرض لغير الاعراب
لانه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر وهذا اولى
من قول الشهاب وكان الناظم اهتم بالاعراب لانه المقصود
بالذات في هذا الفن فنص عليه بعينه ولو قال في الاحكام
كان اعم ولذا قال في الكافية بعد هذا البيت

وفي سوى الاعراب قد ينوب ما يبقى كذا ارمانا والى الحجى

وذكر في الشرح التذكير كقوله

يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق السلسل

فقال يصفق بالياء لا تصفق التاء باعتبار الماء المقدر الثاني

عكسه كقوله

مرت بنا في نسوة خولة • والمسك من اردانها نافحة

اراد رايحة المسك فقال نافحة الثالث الافراد نحو ان

هذين حرام على ذكور امتي اراد استعمال هذين ويمكن

ان يكون من هذا قول المنهاج والاقامة سنة اي فعلهما سنة

الرابع العقل نحو وتلك القرى اهلكناهم الخامس

التنكير نحو تفرقوا ايادي سبا فلا كسرى بعده اي مثل ايادي

سبا فلا مثل كسرى قوله كما قد كان فهل قد حذف اي على

الوجه الذي قد كان وهو كون الجر بالمضاف فان قلت

اي حاجة الى ذلك قلت لدفع توهم ان هذا جر جديد

بجار غير المضاف فان قلت التشبيه يفهم ان هذا

الجر غيرها كان اذ لا يشبه الشي بنفسه قلت نصح

المغايرة بناء على ان العرض لا يبقى زمانين والجر عرض ووجه الشبه

كونه بالمضاف ولا يخفى ما في ذلك وبهذا يظهر انه كان الاحسن

ان يقول وربما بقي الذي بقي كما قوله لكن بشرط ان يكون الخ

شرط في التسهيل ان يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل ابيك

واخيك يقولان او مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

شحمة وجعل الشارح مما وجد فيه الشرط المذكور في النظم

وانه يريد الاخرة وغلط في ذلك لانه ليس معطوفا ولا المضاف

المحذوف مثل المذكور والحق انه شاذ كقوله طلحة الطلحات

وفي التذكرة روى الكسائي نضر طلحة بنقدير اعظم طلحة لتقدم

ذكرها وهو احسن من النصب على البدل لانه اكثر منه لا وقفه

ولا بعضه وانما لم طلحة اعظما لما احدثه فيه الموت من البلا لان

المعنى ليس على اختصاص الاعظم بالدعا لها وقال غير ابي علي النصب يجعلهم

ايضا

ايضا على حذف اعظم وانها بدل وانه من باب واسيل القرية

وانه يروى بالرفع بتقدير بلي اعظم طلحة قوله كحاله اذ به

يتصل اي على حاله او المعنى فيبقى مثل حاله الاول اي يصير حاله

مثل حاله والمغايرة التي اقتضاها التشبيه بناء على ان العرض

لا يبقى زمانين قوله اذا به يتصل اي يتصل الاول بالثاني او

العكس قوله بشرط عطف اي عطفك على الاول وهو المضاف دخول

الخلافة العطف بغير الواو وقوله واضافة اي لذلك المحذوف المعطوف

على اسم مماثل للمحذوف الذي كنت قد اضفت الاول اليه ثم حذفته

وهذا التوجيه صرح به في التسهيل ايضا وفيه الاستدلال على

الاول بالثاني وهو خلاف راي س والشارح مثل لمسالة العطف

بقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ومقتضى هذا ان

الحذف من الاول ومقتضى ومقتضى هذا قول المبرد والزمخشري واما

س فانه قال ومما جا مفصولا بينه وبين المجرور قول الاعشى

ولا تقاتل بالعصى ولا ترامي بالحجارة البيتين ثم قال قال الفرزدق

يا من راى عارضا يسر به • بين ذراعي وجبهة الاسد

فصرح بالفصل ومما اعترض به المبرد ان مذهب س اختيار اعمال

الثاني والحذف من الاول وان المتضايفين لا ينبغي ان يفصلا

وزعم ابن معزوز ان س لم يرد ما فهمه عنه المبرد وانما اراد

ان الاسمين اضيفا معا الى المذكور وجاز ذلك من حيث انهما يرجعان

الى شي واحد وهو الاسد مثلا في بين ذراعي وجبهة الاسد ولزم

من ضرورة ذلك ان يفصل الاسم الاول بالاسم الثاني قال

وكذا مذهبه في يا تيم تيم عدي وفي لا ابا لزيد ويا بوس للحرب

ان الخافضين يخفضان الاسم المذكور ولهذا قال وزعم

الخليل في لا اباك ان النون انما ذهبت للاضافة ثم قال

ولذلك لحقت الالف التي لا تكون الا في الاضافة وانما كان ذلك

من قبل ان العرب قد تقول لا اباك في معنى لا ابا لك فعلموا انهم

لو لم يجيبوا باللام لكان التنوين ساقطا فلما جاوا بها تركوه بحاله

قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحداً وصارت اللام بمنزلة الاسم
الذي يبنى في النداء ولم يغيروا الأول عن حاله وذلك قولهم يا تيم
تيم عدي وقال أيضاً في بعض أبواب النداء وقد أنشد يا زيد
زيد اليعملات وذلك أنهم علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول
نصباً فلما كرروا الأول توكيداً تركوا الأول على الذي يكون
عليه لو لم يكرر فذلك ابن معزوز ونظير ذلك توارد الرافعين
على الاسم الواحد في نحو قولك زيد وعمرو قائمان وأما قول من
يقول لا يتوارد عاملان على معمول واحد فهذيان وكلام الناظم
ليس نصاً فيما شرح الشارح بل يحتمل أن يريد بشرط أن يعطف
هذا المضاف المنزول بحاله لما مثل الذي أضيفت إليه الأول
وهذا قول س أو بشرط أن يعطف على هذا المضاف المنزول
بحاله لما مثل الذي أضيفت إليه الأول وهذا قول س أو بشرط
أن يعطف على هذا اسماً مضافاً لما مثل المحذوف وهو قول
المبرد ومنشأ هذين الوجهين أنه لم يقيد العطف بمعمول
وكذلك الإضافة فاحتمل كل منهما وجهين تنبيه
هذا الشرط إنما هو في المقيس وقد سمع بدونه كقراءة ابن
محيصن فلا خوف عليهم وكقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة
وجعل في العزة الأصل ومن قبلي تحذفت الهاء وبقيت
الكسرة كقوله شرقت دموع بهن ثم سجام فليس من هذا
في شيء قال الش وكما حكاه الكسائي من قول بعضهم أفوق تنام أم
أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا تنام أم أسفل منه قال
ابن هشام حكاية الكسائي من باب العطف قطعاً فكيف يمثل
به لما لا عطف فيه نعم قد يقال أن فيه العطف ولكن ليس فيه
إضافة لما مثل المحذوف ويرد هذا بأمرين أحدهما
أن لنا أن نقدر أم أسفله لا أسفل منه الثاني أن الإضافة
ينبغي أن تحمل على أعم من إضافة الاسم وإضافة العامل بحرف الجر
ليدخل فيه أو قريباً من فتنة الدجال وقال أيضاً يجوز أن يكون

هذا

هذا للازدواج لأن أسفل لا ينون ولا يكون تقدير فيه نحو من باب
وكنت قبلا ولم ينون الثاني لأنه لا ينصرف ولا الأول لأجل الازدوا ج
ويكون في اتباع الأول للثاني نظير مأزورات غير مأجورات
وقال أيضاً أسفل لا ينصرف فلا يستحق تنويناً فكيف يجعله
شاذاً أجيب بأن شذوذه ببقاء النصب كما كان ولهذا
قال بالنصب وإنما كان ينبغي له أن يبنى على الضم وقوله فيبقى
الأول بحاله أعم من مسألتي النون والتنوين وغيرهما والصواب
أن موضع الاستشهاد فوق لا أسفل ولهذا قدره في شرح الكا فية
وفي بعض نسخ شرح الخلاصة أم أسفل منه فهذا لا إضافة
فيه البتة والحق أن قوله بحاله خاص بالتنوين والنون
فصل يضاف أي من المضاف إليه ولا بد من تقييده بأن لا يكون
ضميراً وقوله شبه فعل يعني المصدر نحو قتل أولادهم شركائهم
قال في شرح الكافية قراءة ابن عامر رضي الله عنه غير منافية
لقياس العربية على أنها لو كانت منافية لوجب قبولها
لصحة نقلها كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل وإن لم تساو
صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم استحوذ وقياسه
استحاذ انتهى وفيه أن استحوذ ثابت بإجماع السبعة فكيف
يقال فيه لم تساو صحة هذه القراءة ثم غرض الناظم
من هذا الذي قاله في شرح الكافية الرد على الزمخشري فإنه
قال هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان
سمجاً مردوداً كما سمج ورد زج القلوص أبي مزادة فكيف في المنثور
فكيف به في القرآن بحسن نظمه وجزالته قال أبو حيان
أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متوا ترة
موجوداً نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب
لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم الأمة
لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً وقد اعتمد المسلمون على نقلهم
لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم وابن عامر أخذ عن سيدنا عثمان

رضي الله عنه ومن الفصل بين المصدر وما اضيف اليه قول
المتنبي

حملت اليه من ثنائي حديقة • سقاها الحيا سقي الرياض السحائب

وقيد في التسهيل المضاف اليه فيما اذا كان المضاف مصدرا بان
يكون فاعلا ويرد عليه قول بعضهم تترك نفسك يوما وهواها
كذا في الحواشي لابن هشام وهذا مبني على انه الاصل تركك
نفسك وانه من اضافة المصدر الى المفعول بعد حذف الفاعل
والظاهر ان الاصل ترك نفسك شانها يوما مع هواها
فهو من اضافة المصدر لفاعله فلا يرد على التسهيل وقد
تبع ابن هشام في التوضيح ما في التسهيل نعم يرد قولها
مخافة يوما ان يسوء مكاني لان الاصل مخافتي اساءة مكاني
اباك قال الاصمعي رايت جارية جميلة محلاة باكية
على قبر فقلت اراك حزينة وليس عليك زي الحزن فقالت

فان تسالاني كيف حزني فانني • رهينة هذا القبر يا فتيان
واني لاستحييه والترب بيننا • كما كنت استحييه وهو يراني
اهابك اجلالا وان كنت في الثرى • مخافة يوما ان يسوء مكاني

ثم انشدت

يا صاحب القبر يا من كان ينعم بي • بالا ويكثر في الدنيا مواساتي
قد زرت قبرك في حلي وفي حلل • كانني لست من اهل المصيبات
اردت آتيك فيما كنت اعرفه • ان قد تسر به من بعض هيآتي

والوصف نحو ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله وهما متفقان
في الجواز مختلفان في الحسن لانه في الثاني دونه في الاول
قال ابن هشام سالني سائل رسله منصوب بما فقلت بمخلف
فقال لا بل بالوعد فقلت لا يمتنع ذلك ولكن يرد على الاول
القراءة الشاذة فان مخلفا قد اضيف لرسله والوصف انما يضاف
لمعموله فاجبت بما لا ينبغي ذكره لفساده وقبل هذا القائل
فلم قلت ان ما ذكرنا خطا فقال لان اخلف انما يتعدى لواحد

فقيل

فقيل له فكيف تقتنع بقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
فسكت او تحمل فقلت قال الله تعالى وهو اصدق قيلا بما
اخلفوا الله ما وعدوه فقال شعر وابنا اخرى وبي اخلفتم
موعدي فضحكنا منه اذ ليس الا مفعول واحد والاول
محذوف اي اخلفتموني موعدي لكن الذي يعاند في صحة
الاستشهاد بالبيت كيف يستدل عليه بمثل هذا وانتصر
عليه ابن هشام على هذين وزاد الشاطبي اسم المفعول
فقال وذلك الى الاسم الذي يشبه الفعل المصدر المقدر
بان والفعل واسم الفاعل واسم المفعول لانها التي تعمل عمل الفعل
وتؤدي معناه على التمام وخرج بقوله شبه فعل نحو كف يوما
يهودي وبهما اقوم في الحرب من لا اخا له وان كان في معنى ناصرا
او عاصيا هذا فانه لا يصدق عليه شبه فعل بل في تاويل شبه
الفعل قوله ما نصب خرج ما رفع كقوله فان نكاحها مطر حرام
فبينه نصب مطرا واما من رفعه فالفاصل المنصوب والفرق
ان الفاصل المرفوع لا يصح ان ينوى به التاخير لانه موضعه
فاستحكم الفصل به ونظيره ان الفاعل المحصور لا يجيز ابن
الانباري تقديمه وان اجاز تقديم المفعول المحصور وذلك
لانه لا ينوى به حينئذ التاخير وشمل قوله ما نصب المنصوب
لفظا والمنصوب محلا فدخل المفعول والظرف والجار والمجرور
وقد فصله بقوله مفعولا او ظرفا قال الشهاب هل يجوز الفصل
بمجموع هذه الامور التي يجوز الفصل بكل منها فيه نظر وقال
ظاهر كلامهم امتناع الفصل اختيارا في غير هذه المسائل
حتى بالتمييز من المضاف وان لم يكن اجنبيا منه فانه معموله
وان كان بعض تفاصيل المسالة يناسبه اغتفار ما لا يكون
اجنبيا فان الناظم ذكر تفاصيل لاغتفار المفعول به منها كونه
غير اجنبي من المضاف ينبغي انه يشترط في الفاصل اذا كان مفعولا
ان لا يكون جملة لطوله فلا يجوز اعجبني قول عبد الله منطلق

زيد قوله باجنبي هو معمول غير المضاف فاعلا كان نحو
اعجب ايام والداه به • اذ بخلاه او مفعولا نحو
تسبغ استباحاتك السوال ربقتها • كما تضمن ما المزنة الرصف
او ظرفا نحو يكف يوما يهودي او مجرورا نحو هما اخوا في الحرب
من لا اخا له وبني عليه الفصل بغير الاجنبي اذا كان فاعلا
فانه ايضا خاص بالشعر كقوله
ما ان عرفنا للهوى من طب • ولا جهلنا قهر وجد صب
وقوله باجنبي قال الشاطبي يجوز ان تتعلق بمحذوف
تقديره واضطرارا وجد المضاف مفصولا باجنبي ويجوز
ان يتعلق بضمير وجد على انه للفصل مجازا اي من اجاز اعمال
ضمير المصدر وهو نوع غريب لان المصدر الذي اجيز
اعماله بارزا وهذا مستتر قوله او بنعت اعم من المفرد
ومن الجملة قوله او نداء انشدوا عليه
كان برذون ابا عصام • زيد حمار دق باللجام
ويحتمل ان يكون على لغة اتاهما وانشدوا ايضا
اذا ما ابا حفص اتتك رايتها • على شعراء الناس يعلو قصيدها
وانما يستقيم اذا ثبت ان اذا مضافة لشرطها وكثير منهم
يمنعه وحقه ان يقيد • بالمحذوف منه حرف النداء فانه
ممكن اسمع تنبيه لا يحسن جعل الاخيرين قسيما للاجنبي
لان المراد به معمول غير المضاف فيدخلان فيه كما ذكر ولا يجوز
عطفهما عليه عطف الخاص على العام لامتناعه باو ويمكن
ان يقيد المعمول بما اشرنا اليه من قولنا فاعلا الى اخره •
وكان الاحسن او الصواب باجنبي نعت او نداء او غير ذلك •

المضاف الى يا المتكلم

قوله اخر ما اضيف للياء اكسر وقد تكسر في غير الاخر
ايضا وذلك في ابنم بكسر النون اتباعا كما يكسر لحركة

الاعراب

الاعراب ونحو في لغة من اتبع فقال هذا فم وفا وفي
لان كسرة البناء ينزلونها منزلة كسرة الاعراب فلهذا ظهرت
في الصحيح دون المعتل فانها تقدر فيه قال الناظم اجروا
كسرة المناسبة هنا مجرى كسرة الاعراب فاظهروها في نحو
غلامي وقدروها في نحو فتاي واتبعوها ما قبلها في نحو ابني
ومن قال بعمى وكسرة الاخر للمناسبة لا للبناء خلافا لابي البقاء
وابن الخباز والخشاب وعبد القاهر والمطرزي وظاهر كلام
الزمخشري يقتضيه لنا انه لا مقتضي له قال الاضافة لمبني
بدليل غير ان نطقت حين ياتي غيره قلنا شرطه توغل
المضاف في الابهام والا وورد غلامه وغلامك والا فابل به
وظاهر كلامه ان الكسرة في الاحوال كلها واحدة وليس
مذهبه لانه يرى ان الكسرة في الجر هي كسرة الاعراب
وقال من قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا دليل عليه
ولا حاجة اليه ونوزع بما هو مشهور قوله معتلا يعني
بالاصطلاح النحوي وهو ان يكون حرف العلة اخره وقبله حركة
من جنسه فخرج نحو غزو وظبي وصبي ونبي وعدو وتلو ولو
قال اذا لم يك الاخر حرف علة شمل المسائل الاربع فلا حاجة
لقول الشهاب يمكن جعل قوله كرام وقذا قيدا لا لمحض التمثيل
ليفيد ان المراد المقصور والمنقوص لا مطلق المعتل الشامل
لنحو دلو وظبي قوله اوليك يعني في حيز النفي فالنفي لكل من
المذكورات اي اذا لم يك واحدا من المذكورات قوله كابنين
اي مثنى وما الحق به وقوله وزيدين اي جمع تصحيح وما
الحق به قوله فذي مبتدا اول وجيبها مبتدا ثان وقوله
الياء اي يا المتكلم مبتدا ثالث وفتحها مبتدا رابع وجملة
احتذي خبر الرابع والرابع وخبره خبر الثالث والرابط
الضمير في فتحها والثالث خبر الثاني والرابط الضمير المحذوف
المضاف اليه بعد والاصل بعدها والثاني وخبره خبر الاول

والرابط الضمير في جميعها وحاصل ما اشار اليه انه يجب كسر
اخر المضاف ليا المتكلم وهذا صرح به ويجوز فتح يا المتكلم
واسكانها وهذه لغة فوقة المعلوم مما تقرر ان يا المتكلم ضمير
على حرف واحد فهي مبنية والاصل في كل مبني السكون فالاصل
فيها ذلك والحركة نظرا لخصوص بنائها على حرف واحد والمناسب
الفتحة لخفتها ويستثنى من ذلك ما اذا كان المضاف
واحدا مما تقرر فلا يكسر اخر المضاف ولا يجوز في اليا
الامران بل يسكن اخر المضاف اما لانه الف وهي لا تقبل الحركة
كالمقصور والمثنى رفعا او لانه حرف مدغم في يا المتكلم
والمدغم لا يكون الا ساكنا كما ان المدغم فيه لا يكون الا متحركا
وذلك في المنقوص والمثنى نصبا وجرا والجمع مطلقا اما
نصبا وجرا فواضح واما رفعا فلان الواو تقلب يا ويتعين
فتح يا المتكلم لان سكونها يودي لالتقا الساكنين وكانت
الحركة فتحة لانها حركتها الجايزة في غير هذه الحالة او الخفة
تنبيه قال ابن الحاجب واجاز المبرد اخي وابي برد
اللام وادغامها في يا المتكلم واختاره في التسهيل ثم قال ابن
الحاجب ويقال في الاكثر وحينيذ فههنا امران الاول ان اخي
وابي وفي على هذا مما يجب فيه فتح اليا وان يدغم فيها ما وليته مع
خروجها عن الامور الاربعة التي ذكرها وهي المقصور والمنقوص
والمثنى والجمع على حده والثاني ان هذه الثلاثة اذا وقعت مرفوعة
قال الشهاب هل يكون رفعها او مقدرة لانقلاب واوها
يا واليا لا تصلح للرفع كما قالوا في الجمع المذكر اذا اضيف لليا نحو
جاء مسلمي فيه نظر ولا يبعد انه كذلك فليتامل فانه حق ان شاء الله
ولم ار من تعرض له ولا ينافيه قول المص في اول الكتاب وشرطه
اي الاعراب ان يضفن لا لليا لانه مبني على عدم رد هذه الاسماء
عند الاضافة لليا انتهى وهذا الذي لم يستبعده كلامهم
يصرح به كيف وقد جعل مذهب المبرد مقابلا للصحيح من الاعراب

بحركات

بحركات مقدرة لكن يبقى ان الفم اذا اضيفت لليا ردت له الواو و
وقلبت يا عند الجمهور فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة
رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا او مقدرة كما هو الظاهر
من اطلاقهم ان هذه الاسما اذا اضيفت لليا اعربت بحركات مقدرة
قال العصام في شرح الكافية القول بان اعرابه بالحركة
المقدرة لا يظهر اذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكم الا ان يقال
لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم بان اليا في اعراب فلما
قيل في مطلقا علم ان اليا المدغمة في الاحوال الثلاثة على نحو
واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون اضافته
انتهى وبما قررناه في كلام الشهاب من انه مفروض في كلام المبرد
يسقط ما كتبه بهامشه تلميذه استاذنا العلامة احمد العنتبي
ونصه في الاشباه والنظاير في باب الاضافة مسلة
اذا اضيف الفم لياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا في وفتحت
في ووضعت في في وذلك لانك تقول هذا فوك ورايت فاك
ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف
فاذا جاءت الاضافة لزم ان تكسر الفا لتكون تابعة لها قال
ابن يعيش فان قيل لم قلبتم هنا بالتثنية اذا دلالة على الاعراب
من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب
انه في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها يا وعارضه
الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان لقلبها يا وهما وقوعها
موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف
تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض
انتهى وانظر هل يخلص منه الجواب عن النظر اولا وقد كان
خطر ذلك لهذا الضعيف ابتدا واجاب عنه بانه
لما كان القياس في الاسما الستة ان لا تعرب بتلك الحروف لكونها
من سنخ الكلمة فلما اضيفت ليا المتكلم رجعت الى الاصل من
الاعراب بالحركات وقدرنا الحركة ليجري الاعراب من المضاف ليا ياء

معرب بحركات

المتكلم فيها سنن واحد فليتأمل وانظر لم اقتصر شيخنا ابن قاسم
على تقدير الواو وهلا ذكر الالف في حالة النصب مثل ذلك لا سر
اقتضاه الحال او لعلم حال الالف بطريق المقايسة على الواو انتهى
لا يقال ما في الاشباه مفروض على كلام الجمهور لكن قد يقال ما الفرق
بين مذهب الجمهور في ذو ومذهبهم في الجمع وكلام العصام
يقتضي التسوية وقد يوخذ من كلام ابن يعيش المذكور في الاشباه
معارضة العصام بانه انما يتجه ما قاله لو لم يكن لقلب الالف
في حال النصب ما يعارض الاخلال بالاعراب وفي المقصور عن هذيل
انقلابها يا حسن قال النحاس علة لغة هذيل عند سيبويه والخليل ان
سبيل يا الاضافة ان يكسر ما قبلها فلما لم يجز ان يتحرك الالف
ابدلت يا وادغمت قال ابن هشام فهذا من نيابة الحرف
عن الحركة في غير ابواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين فانهم
ذلك فانه مثله او قريب منه وبين هذه اللغة ولغة من تبسم
وعكل في قراءتهم ولا الضالين مناسبة وهي العدول عن الالف
الى حرف يحصل لهم الغرض الا ان هولاء عدلوا الى حرف يقارب
الالف في مخرجها ليتمكنوا من كسرها وهذيل عدلوا الى حرف
يشبهها في باب الاعراب ليكون نائبا عنها وخلفا منها وبين
اليا المبدلة عن الف المقصور ونون الوقاية مناسبة ما
وهي انها جات خلفا من غيرها ليقوم بما كان متعذرا في ذلك
الغير وكون ذلك الذي يقدر الكسرة

اعمال المصدر

يطلق المصدر تارة على اسم الحدث وهو الذي اشار اليه
في باب المفعول المطلق وتارة على ما هو اخص منه وهو الجاري على
الفعل اعني المستوفي حروفه تحقيقا او تقديرا وهو المراد هنا
لانه سيذكر اسم المصدر اليضا قوله بفعله المصدر الحق
في العمل فاذا قلنا اعجبني قيام زيد فزيد فاعل واذا قلت

زكام

زكام زيد فزيد نائب عن الفاعل لان فعله زكم وتقول
ضرب زيد عمرا واعطا زيد عمر المال واعلام زيد بكرا
فاضلا ولا فرق بين كونه ماضيا او حالا او مستقبلا لا فاما ولحو

من بعد رمي الغانيات فواده • يا سهم الحاظ بلا ادم على الوجد

وقال

علمت بسطك بالمعروف خير يد • فلا اري فيك الا باسطا املا

والثاني نحو تخافونهم كخيفتكم انفسكم وقوله

وددت على حب الحياة لو انها • يزاد لها في عمرها من حياتيا

والثالث كقوله

نزوم بيد بك من تستطيع نقلا • حبا لامر نخامة راسيات

وقوله

لو علمنا اخلافكم عدة السلم • عدمتم على النجاة معينا

وخرج بالمصدر ضميره خلافا للكوفيين وقوله وما هو عنها بالحديث 1
المرجم ما ولي واختلف ايضا في اعمال المجموع وقد جا

وجربوه فما زالت تجاربهم • ابا قدامة الا الحزم والفنعا

الفنع الفضل الكثير والعطا ولا يعمل المحدود فاما قوله

يحابي بها الجلد الذي هو حازم • بضربة كفيه الملا نفس راكب

وقال كثير

واجمع هجرانا لاسماء ان دنت • بها الدار لامن زهدة في وصالها

فناداك ولبيك سلها

فلولا رجا النصر منك ورهبة • عقابك قد كانوا لنا كالموارد

قال الناظم ولا يعمل المنعوت قبل تمامه قال ابو حيان
وصوابه اعم من ان يتبع بالنعت او غيره ولو اخر التابع صح قال

ان وجدي بك الشديد اراني • عاذرا فيك من عهدت عذولا

وقوله بفعله المصدر الحق في العمل هو التشاوي في
القوة او التقارب قوله مضافا او مجردا او مع ال يعني بهذا
احترازا عن حالة رابعة له لا يعمل فيها وانما هي اعلام بانه يعمل

راكب هم

في سابر احواله وتقييد بعضهم بما احترازمن الضمير الراجع الي
المصدر فانه علي الصحيح لايعمل وهو خارج بذكر هذه الاقسام
لايقال انه داخل بذكر المجرد لانا نقول انما يقال مجرد
فيما شانه ان يقترن بال او بالاضافة ومن اعمال المجرد بزينة
الكواكب في قراة ابي بكر عن عاصم ومنه قول العرب عجبت من
قراة في الحمام القران اي من ان قري وهذا غريب اعني الرفع
بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضي
ونوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر علي احدهما فالرفع
احق والاكثر الواقع ما ذكرت قاله الناظم في شرح العمدة وقال
ابن هشام اعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذلك اعمال
المنون واما ذو ال فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول
وملخص ان عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا قوله
ان كان فعل مع ان او ما يحل محله قال الناظم في شرح الكافية
ينبغي ان يعلم ان المصدر العامل علي ضربين احدهما مقدر بالفعل
وحرف مصدري والثاني مقدر بالفعل وحده فاذا اريد به الاول
الحال قدر بما المصدرية والفعل واذا اريد به غير الحال
جاز ان يقدر بان وبما انتهي وبه يعرف ما في كلام الشارح
وغيره مما يفهم ان الفعل ان كان ماضيا او مستقبلا لا يقدر
بغير ان وقال ابن هشام في البديع لا يعمل المصدر الا مقدرا
بان فلا يكون مرادا به الحال لان ان لا تدخل علي فعل الحال
فالمصدر عنده عكس الصفة المشبهة وكذلك في العزة قال لم
يعمل المصدر مرادا به الحال لان ان لا تدخل علي الحال ولم ار
لاحد فيه نصا ولو عمل لقدر بما والفعل وفي النهاية كان ابن
فاخر دقيق النظر وقال اذا اعملنا المصدر مرادا به الحال
قدرناه بما والفعل لانها يصلح للمستقبل وما قال هذا الا
وهو يعتقد ان ما مختص بالحال او لانه يعتقد انها لا تنافيه
انتهي نظهر ان مسالة التقدير بما غير مشهورة واقتصر الرضي

علي

علي ان المصدر لا يؤول الا بان لانها ام الحروف المصدرية وزاد
في التسهيل مع هذين الحرفين ان المخففة نحو علمت ان ضربك
زيدا قائم مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية
واجاب الشاطبي عن عدم ذكره الا لغيره له بامرين احدهما
ان تقدير المصدر بان هذه قليل لا يكثر كثرة ان وما والغالب
ان يؤتي بعدها بالعلم بان المخففة والفعل او بان الداخلة
علي الجملة الابتدائية كقولهم علمت انك تقوم وعلمت ان سوف
تقوم او لا تقوم وان تقوم اشهر في الاستعمال من قولهم
علمت قيامك ونحوه واذا كان كذلك لم ينهض بالعامل اعتراض
والثاني ان التقدير بما شايع هناك فيقدر علمت ما قمت كما تقول
علمت ما صنعت وعلمت صنعك فقد يمكن ان يكون استغني عن
تقدير المخففة بتقدير ما واذا صح التقدير بها كان ما عداه
زيادة انتهي وعلي هذا الثاني اقتصر المرادي ونقله عنه ابن
غازي وقال في بعض الحواشي لا يحتاج لهذا الجواب اذ قوله مع ان
مطلق يشمل المصدرية والمخففة وما ادعاه في التسهيل من ذكر
المخففة الا جعله المصدرية تسمية لها انتهي وكان الشهاب
لم يقف عليه فقال وقد يجاب بان مراد المص بان ما يعم
المخففة وقال ابن هشام قال في العمدة ما ملخصه ان المصدرية
او ما اختها وقال في الشرح في مثال الكاف فاذكروا الله كذكركم
اباكم ومثال معناها فشاربون شرب الهيم قال ولا يغني ذكر ما
وان عن ذكر الاقتران بالكاف او معناها لان تقدير ان او ما
في الموضع الذي يلفظ فيه بالكاف او ينوي فيه معناها لا يحسن
قلت لم اقف علي هذه العبارة ولا له في غير هذا الكتاب وليس
ما ادعاه من انتفاء حسن تقدير ان او ما فيما ذكره صحيحا اما مع
التصريح بالكاف فباطل قطعا الا تري انه يصح ان يقدر كما تذكرون
اباكم واما في مثل شرب الهيم فيصح اذا صرح بالكاف فيقدر كما
تشرب الهيم ولا شك ان الكاف مختصرة من مثل هذا التركيب

وان الاصل شربا كشرب الهيم ولعل صحة التقدير مع التشبيه
المقدر قال في الكافية

كذا اذا يسبق تشبيه نوي … كاضرب ضرب الحكم اللص الغوي

فلم يذكر التشبيه الصريح انتهى وقول الناظم في شرح الكافية المصدر
العامل على ضربين ثم قال الثاني مقدر بالفعل وحده يخالف
لقوله هنا ان كان فعل مع ان او ما وليس هذا بصحيح لان المصدر
الذي هو بدل من فعله يعمل عمله ولا يصح ان يحل محله ذلك
والحالة هذه ثم ان بعض ما يصح ان يحل محله فعل مع ما لا يصح ان
يعمل وهو المطلق ومنه قول عمر رضي الله عنه ما راجعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة وما اغلظ
في شي ما اغلظ لي فيه فقوله ما راجعته وما اغلظ الثاني
في موضع نصب على المصدر ولا يصح ان يعمل عمل الفعل المصدر
الذي وقع ما والفعل موقعه لانه مطلق وهو لا يعمل عمل فعله
فيما يعرف من الاستعمال ومن كلام النحاة وقال ابن هشام
فهم من كلامه ان المصدر لا يعمل ان حل محله فعل فقط وهو قول
س ووافقه اكثر المتاخرين وقول الفرا ينقاس في الامر والاستفهام
فقط وقيل في الامر والدعا والاستفهام والتوبيخ والخبر
المقصود به الانشا او الوعد وهو اختيار الناظم في غير هذا
الكتاب قال فيه لا زريق المال ندل الثعالب انتهى واعلم
ان الناظم جعل هذا الشرط الذي دل كلامه هنا وفي الكافية
على انه لازم في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس تقديره
باحد الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك
ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع اذني زيدا
يقول ذلك ونقل الشاطبي عنه انه قال واذا ثبت ان اعمال
المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدري امكن الاستغنا
عن اضمار في نحو قوله له صوت صوت حمار قال وما قاله ظاهر
وليس ما حكى تعليل بل هي ابواب مستقلة متعددة كلها لا يصح

فيهما

فيهما تقدير ان او ما مع الفعل في موضع المصدر احدها باب
ضربي قائما فان ضربا عامل عمل فعله مطلقا مع انه لا يصح في
موضعه تقدير الحرف مع الفعل والثاني باب ان اذا دخلت
على المصدر العامل نحو ان اكرامك زيدا الحسن والثالث باب لا
اذا قلت لا اعراض عن احد عندي ومن ذلك ايضا باب كان
كقولك كان اكرامي زيدا حسنا الى ان قال فاذن اشترا ط
الناظم ذلك الشرط اخلال والجواب ان ما قاله الناظم
صحيح ولا يلزم ما اعترض به اما باب كان وان فتقدير ان والفعل
فيهما سايغ في الاصل والدليل على ذلك انك اذا ازلتهما صح التقدير
لكن العرب التزمت ان لا تولي الحرف المصدري هذه العوامل
كما لا تولها ان الثقيلة ثم قال واما باب ضربي زيدا قايما
فالقول فيه على نحو ما تقدم وذلك ان العرب التزمت في هذا
النحو قصر ان والفعل فلا تتكلم بذلك مع التزام حذف
الخبر فلو ظهرت الخبر رجع الى اصله وجاز ان تقول ان ضرب
زيد احسن والطال في هذا المقام بما يتعين الوقوف عليه
ولعل ما اجاب به لا يجري في فاذا له صوت حمار بل الظاهر
ان المعنى لا يناسبه ان والفعل اذ ليس معناه فاذا له ان
يصوت وانما المعنى فاذا له تصويت اي هذا الفعل المذكور
بخلاف هذه المواضع فانه بحسب المعنى يصح ان والفعل
الا ان المانع التزام العرب تنبيه قال ابن هشام
قد يقال انما هذا الشرط لعمله في المفعول به اما لعمله في
غيره كالمفعول المطلق فلا وقال في شرح بانت سعاد ان المصدر انما
يقدر بان او ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو لزيد
معرفة بالنحو قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح
في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الظرف يكفيه رايحة
الفعل انتهى ومن يظهر انه حينئذ يجوز تقديم معموله عليه
نحو وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ولا حاجة لقول الاشموني

ان اللام متعلقة بمحذوف قبلها نظير وكانوا فيه من الزاهدين
فاحفظه فانه عزيز وممن غفل عنه الدماميني كما بيناه في حواشي
الفاكهاني **قوله** ولاسم مصدر عمل هذا وان كان ظاهره
الاطلاق في عمل اسم المصدر وانه يعمل ولو كان علما لكن يجب
ان يقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه الفعل
مع ان او ما اذ لا يصلح ان يعمل المصدر بشرط وهو الاصل ويعمل
اسم المصدر بغير شرط وهو الفرع لانه لم يعمل الا بمعنى المصدر
فلا بد من تقييده كما قيد به المصدر واذ ذاك يخرج اسم
المصدر العلم اذ لا يصلح في موضعه ان والفعل ولا ما والفعل
فقد اغناه الشرط المتقدم عن اخراج العلم من اطلاقه هنا
فلا اشكال في كلامه انتهى لكن يشكل كما قال الشهاب على هذا
الجواب ان مصابكم في البيت الذي استشهدوا به وهو
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم
لا يقدر بالفعل والحرف المصدري بناء على ما مر ان ما بعد ان لا
يقدر بذلك يعني ان الشاطبي تردد في ان اسم المصدر يعمل
مضافا او مجردا او مع ال كالمصدر والظاهر كما قال الشهاب
انه كالمصدر **قوله** وبعد جره الذي اضيف له الخ صريح
في ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المقدر
ففيه بيان لهذه المسألة وقد يشمل قوله الذي اضيف له
الظرف فانه قد يضاف له وقد ذكر الشاطبي ان المصدر اذا كان
مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته
للظرف ممتنع فيه كاعجبني قيام زيد اليوم او قيام اليوم زيد
او متعد لواحد جاز ثلاثة اوجه اضافته الى فاعله والمفعوله
وللظرف ممتنع فيه كاعجبني ضرب زيد عمرا اليوم او ضرب
عمرو زيد اليوم او ضرب اليوم زيد عمرا او متعد لاثنين جاز
اربعة اوجه اضافته لفاعله ولمفعوله الاول ولمفعوله
الثاني وللظرف ممتنع فيه كاعجبني اعطاء زيد عمرا الدرهم اليوم

واعطا

واعطا اليوم زيد عمرا الدرهم او متعد لثلاثة جاز فيه
خمسة اوجه وامثلتها بينة مما ذكر انتهى وهذا بناء على استيفائها
المعمولات اما لو نظر لها لا اقتصارا على بعضها زادت اقسام تلك
الانواع لانه اذا كان متعديا لاثنين مثلا قد يترك ذكر الاول
او الثاني وهكذا واذا علمت ذلك فاو في قوله كمل بنصب او برفع
عمله لمنع الخلو دون الجمع اذ قد يقع التكميل بالمرفوع والمنصوب
معا انتهى هذا وقال الشهاب فان **قلت** قوله كملا امر
فان اريد به الوجوب كما هو ظاهره ورد عليه ان ذلك لانه
يجوز اضافته لفاعله وحذف مفعوله ولمفعوله وحذف فاعله
مثلا وان اريد به الاباحة ورد عليه انه كذلك لا يصح ايضا لان
المعمول في باب ظن ونحوها يمتنع حذفه على تفصيل سبق في محله
قلت اراد به الوجوب والاباحة معا بناء على جواز
استعمال المشترك في معنييه او اللفظ في حقيقته ومجازه او
اراد به المعنى الاعم وهو مطلق الجواز بمعنى عدم الامتناع على
طريق عموم المجاز لكن يرد عليه ان كلا الوجهين يحتاج الى قرينة
وذكر الشاطبي ما ملخصه انه ان اخذ بظاهره من الوجوب لم
يصح لان حذف ما سوى المضاف اليه سائغ كان فاعلا او
مفعولا او غيرهما الا ما كان من باب ظن واعلم وكان فان الحذف
هناك غير سائغ نحو اعجبني ظنك عمرا قائما واعلامك زيدا
كبشك السمين وكون زيد قائما زيد ونحو ذلك مما هو خبر
ومخبر عنه في الاصل فلا يجوز الاقتصار فيه كما تقدم بيانه
واجاب بما حاصله انه لم يقصد وجوب الاتيان
بالمعمولات الباقية بل الاتيان بها على مقتضى احكامها في جواز الحذف
فيكون ذلك احالة منه على حكم العوامل ثم طلب المعمولات والعمل
لكن هذا الاتيان في الفاعل فانه جائز الحذف هنا ممتنع الحذف
مع سائر العوامل الطالبة له وغير ذلك مما ينبغي تامله
تنبيه تكميل عمله بالمرفوع بعد اضافته الى المنصوب

قليل فكان ينبغي له ان ينبه على ذلك ولا يسوي بين هذا وبين
تمثيل عمله بالنصب بعد اضافته الى المرفوع في الارتشاف هذا
وقد يدا انما هو القليل قوله وجر ما يتبع ما جرى مراعاة للفظ
وهو الاحسن فاعلا كان المجرور او مفعولا قوله ومن راعى
في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين
ومذهب س والجمهور منع الاتباع على المحل لان شرطه ان يكون
محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل او نصب
المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين وفي الباب الرابع من المغني
ما فيه شفا العليل وبرد الغليل هذا وقال ابن هشام في
الحواشي مسألة مثل يعجبني اصطفاف زيد وعمرو هل يجوز في
المتبوع فيه ان يراعى محله فيرفع زيد فيه نظر وقال اجاز ابن
عصفور الضارب زيد وعمرو وعمرا لان ضارب بغير تنوين لا
يعمل النصب وطعن بعض الاصحاب في الاول بانه نفسه نص
في الضاربا على انك ان قدرت حذف النون منه للاضافة
خفضت او للتقصير نصبت فهنا ان قدرت الحذف فيه للاضافة
بالنسبة الى الاول وللتقصير العملة بالنسبة الى المعطوف
وذلك لا يكون لانه بالنسبة الى كونه محذوفا للتقصير العملة
في تقدير الثبوت وبالنسبة الى كونه محذوفا للاضافة
ليس في تقدير الثبوت وقال يجوز زيد وزيدك وزيد ويمتنع
اما الاول فعلى انه مصدر واما الثاني فعلى انه اسم فعل
والكاف خطاب تنبيه قال السيوطي في النكت انما
يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل
ولا يجوز حذفه ويتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول
المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني اكرامك زيد وعمرا ولا يجوز الاتباع
على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف انتهى وما ذكره اولا
صريح كلام الناظم والشراح خلافه وقد حكاه هو في جمع الجوامع
قولا ضعيفا فقال وتابع المجرور بالمصدر يجري على اللفظ

ومنع

ومنع س والمحققون المحل ويجوز في عطف وبدل وقيل
يشترط ذكر الفاعل وما ذكره ثانيا ماخوذ من التسهيل فانه
قال ويتبع مجروره لفظا ومحلا ما لم يمنع مانع انتهى وهو مبني على
امتناع العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار كما صرح بذلك
الدماميني

اعمال اسم الفاعل

قوله كفعله اسم فاعل في العمل الا ان اسم الفاعل يجوز
اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل فاعمال اسم الفاعل
جائز لا واجب وقد عبر عن هذا بقوله بعد وانصب البيت
وان الفعل لا يدخل اللام على معموله المؤخر بخلاف هذا فيجوز دخولها
فيه نحو وما ربك بظلام للعبيد ان ربك فعال لما يريد وان اسم
الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل في مستقدم تقول هذان ضاربا
زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه قاله
ابو حيان كذا النصوص قالوا لان الفعل لا يصلح هنا قال وعلى
ما قالوا يكون كذلك قولك مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه
وجاءني رجلان ضارب عمرا وتاركه قوله ان كان عن مضيه
بمعزل بان كان بمعنى الحال او الاستقبال او للاستمرار في جميع
الازمنة كما يستفاد من كلام الزمخشري وصرح به الرضي
لشبهه حينئذ بالفعل الذي بمعناه وهو المضارع في لفظه اي
وزنه وفي معناه اي تقييد حدثه باحد الزمانين فان كان
بمعنى المضي لم يعمل لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي بمعناه
وليس هذا الشرط لاعماله مطلقا بل لاعماله في المنصوب
خاصة قال الصفار فاما المرفوع فطلبه له شديد فلم يتوقف
على شرط ولهذا اجمعنا على انه يعمل في المضمر وكل ما عمل في المضمر
عمل في المظهر لا ينخرم هذا الا في لولاي على مذهب س واما افعل
من فانه يرفع الظاهر في مسألة الكحل ولما قررناه ذهب صاحبنا
ابو الحسن ابن عصفور ورام الاستاذ ان يرد عليه بان س استشهد

على اعماله في الحال بقوله

مسابيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها

فرفع بناعب قوله غرابها ولهذا ان يجيب بانه انما انشد مثلا الحال مصلحين انتهى واختار ابن جني والاستاذ ابو علي وكثير من المغاربة انه شرط للعمل في الفاعل الظاهر ايضا وابن خروف وظاهر انه شرط للعمل في المضمر ايضا فنقل ابن عصفور الاجماع على ان الذي بمعنى الماضي يعمل في المضمر ممنوع بهذا وخالف الكسائي ومن تبعه في اشتراطه لعمل المنصوب ايضا واستدلوا بيا سط ذراعيه وقوله

ويجركفلات الاسعم بالغ • ديار العدو وذي زهاء واركان

وقوله

فريقان منهم جازع بطن نخلة • واخر منهم قاطع نجد كبكب

فتلة عيناي من راي من تفرق • اشت واناي من فراق المحصب

لان الاية اخبار عن ماضي ووارب تخلص للمضي قلنا المالم نجده بعمل وهو ماض الا في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع نحو كان زيد ضاربا عمرا دل على قولنا قال ابن هشام في حواشي ابن الناظم قوله ان كان عن مضيه بمعزل الا اذا كان الماضي صالحا لان يقع في موقعه المضارع نحو كان زيد ضاربا عمرا امس فانه يصح كان زيد يضرب عمرا بخلاف هذا ضارب زيد امس فانه لا يصح هذا يضرب زيدا امس وانه مراد واحكاية الحال وكذا جاء زيد واضعا يده على راسه اي يضرب ويضع ولذلك جاء الا معمول به وان كان ماضيا ولم يسمع نظ هذا ضارب عمرا امس وانه قال لمبلغك الواشي اغش واكذب فلولا ان اضافته افادته التعريف ما وصف بالمعرفة عورض بقوله

ويا رب هاجي منقر يبتغي به • ليكرم لما اعوزته المكارم

فدخلت رب عليه ودليل مضيه لما وسمع قايل بعد انقضاء رمضان يقول يا رب صايمه لن يصومه قلنا يجوز تقديرا لاول على

الحال

الحال وان يقدر في الثاني يا رب مقدر صومه مثل صايدا به غدا ومن اقوى ما يدل لهم قوله

اني بحبلك واصل حبلي • وبريش نبلك رايش نبلي

ما لم اجدك على هدى اثر • يقفوا مقصك قايف قبلي

قال الصفار اخراج هذا الشعر من يد الكسائي عسر لانه قد اعمل الوصف في ما المصدرية الموصولة بلم يفعل وهو للماضي وقال طالب ما بقي كون الوصف حالا ابلغ لانه اراد ان يعلمها بما يكون منه فقد علمته فقلت معنى اخباره بماضي ان احلافي على هذا الذي علمته فقال هذا المعنى دون ذاك قلت اقتضاه انهم لا يعملون المستقبل في الماضي واما الجواب ان يقدر ما شرطية وما قبلها دليل الجواب قال ابن هشام اصل الاشكال فاسد لان ما المصدرية تطلب الماضي مستقبلا تقول اتيك ما وصلتني وما لم تهجرني واصحبك ما دام زيد صديقك وما لم يفارق العدل **تنبيه** الثاني قوله بمعزل ظرفية والمعزل مفعل من عزل عنه اذا نحاه وابعده ونظيره قوله تعالى ونادى نوح ابنه وكان في معزل اي في مكان عزل نفسه فيه عن ابيه وعن مركب المومنين وقيل في معزل عن دين ابيه وقوله عن مضيه لا يكون خبر الفضا له ولا متعلقا بمعزل لانه اسم مكان لا مصدر وانما المصدر معزل بفتح الزاي كالمضرب ولا معنى له هنا وانما هو حال وهو في الاصل صفة لمعزل وقوله في العمل يتعلق بما في قوله كفعله من معنى التشبيه **قوله** وولي استفهاما الواو اما للعطف على كان او للحال بتقدير وقد وولي مثل الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا ولا حاجة لتقديره قال ابن هشام في الحواشي لا يمثل بنحو اقاطن قوم سلمى ولا بنحو ما واف بعهدي انتما ولا بنحو فانه اثم قلبه ولا بنحو وهم يلعبون لاهية قلوبهم ولا بنحو خاشعا ابصارهم يخرجون لان العمل المراد في الباب العمل في المنصوب بل بمثل بنحو

انا ورجالك قتل امرء • سارع الحلال ذمة ناكث •
ان الله بالغ امره • • •
سا غسل عني العار بالسيف جالبا • على قضا الله ما كان جالبا •
انتهى ويوافقه انه قال في المغني ان شرط الاعتماد وكون الوصف
بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق
العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قايم ابوه امس وانهم
لم يشترطوا الصحة قايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال
والاستقبال انتهى فقوله في بعض الحواشي عند قول الناظم
وولي استفهاما اي في الغالب بدليل ما قاله في باب المبتدا انتهى
غير ظاهر لانه مبني على ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا وكلامه
في القطر يدل على ذلك كما بحثناه في حواشي الفاكهي ويدل له ايضا
انهم مثلوا لقوله وقد يكون نعت محذوف عرف بقوله تعالى
مختلف الوانه وانما عمل الرفع فتفطن له وفي حواشي الاشموني
للشهاب وقد ذكر ان قوما ذهبوا الى انه يرفع الظاهر ما نصه
لكن لا بد من الاعتماد على نفي ونحوه كما علم مما سبق في باب المبتدا
او على هذا يتحصل انه يشترط في رفعه الظاهر الاعتماد دون
الحال والاستقبال وقد يستشكل الفرق انتهى وعلى كلام المغني
لا اشكال قوله او حرف ندا قال الشهاب ليس فيه ادعا
ان الندا مسوغ بل انه اذا ولي حرف الندا عمل وذلك صادق
بكون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف فالناظم ذكر مظنة
المسوغ لا نفسه فسقط الاعتراض عليه فان قلت
نعلى هذا لا يكون كلامه مفيدا لان المسوغ الوقوع بعد الاستفهام
او النفي مثلا قلت لا يحذور في ذلك فان قلت
اي فايدة حينئذ في هذا لانه قد ذكر الاعتماد على الموصوف
في قوله او جا صفة قلت فيه فايدتان الاولى
التنبيه على الاكتفا بتقدير الموصوف دفعا لتوهم خلاف ذلك من قوله
او جا صفة والثانية دفع توهم ان بحيثيه صفة انما يعتبر في غير
النذا

النذا وان الندا مانع من اعتباره لان الندا مبعد من الفعل
لكونه من خواص الاسم انتهى وفيما ذكره من الفايدة الاولى
نظر لانه لا وجه لدفع التوهم قبل ذكر موضع التوهم ولان الناظم
صرح بدفع ذلك في المحل المحتاج له بقوله وقد يكون الخ قوله
او جا صفة قال ابن هشام اراد ما يعم النعت والحال كما قال في ا ي
وما العكس الصفة انتهى وعليه ينبغي ان يراد في قوله وقد يكون
نعت المعنى اللغوي قوله عرف قال الشاطبي انما يحذف
الموصوف اذا عرف والا امتنعت يقايم لا يجوز فلا بد ان يكون معروفا
بان تكون الصفة مختصة كمررت بما قل فكذلك هنا قال الشهاب
وقوله بان تكون الصفة مختصة ينبغي او تدل القرينة على تعيين
الموصوف اقول ما اقتصر عليه الشاطبي كلام المعربين كما
نقله عنهم في الباب السادس من المغني ثم قال والتحقيق
ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص
وانظر الفرق بين مررت بقايم حيث امتنع وياطالعا جبلا
حيث جاز الا ان يقال الندا ظاهر في العاقل تنبيه
قال الشارحون في المعنى شرطان اخران لعمل اسم الفاعل ان لا
يصغر وان لا يوصف قال الشاطبي لو قال عوض هذا البيت
غير مصغر ولا قبل وصف • كذا اذا جا نعت محذوف عرف •
لاستوعب الشروط ولا يرد على الشرط الاول قولهم اظنني
مرتحلا وسويرا فرسخا لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف
وقول الشاطبي ولا قبل وصف يقتضي ان الوصف بعد العمل
لا يضر وهو قياس ما مر في المصدر وفي الجهة السادسة من الباب
الخامس من المغني النوع العاشر تخصيصهم وصف بعض الاسما
بمكان دون اخر كالفاعل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل
العمل ويوصف بعده ثم قال وقال ابو البقا ولا امين البيت
الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لامين لان اسم
الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من امين وهذا

نول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل انتهى ومقتضى
كلامهم انه لا يشترط ان يكون ظاهرا بخلاف المصدر وانه
لا يشترط ما تقدم في المصدر مما يمكن هنا فليحرر الفرق
وسياتي في الصفة المشبهة ان معموله يتقدم وانه يعمل بعده وفا
فتدبر **قوله** في المضي وغيره اعماله قد يقتضي لان الوصف
حينئذ حال محل الفعل بدليل التصريح بالفعل في نحو قوله ما انت
بالحكم الترضى حكومته فتيل وعطف الفعل عليه في نحو والمغيرات
فنحا فاثرن ونبه ان الفعل يعطف عليه ولو لم يكن صلة لال
بدليل فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا كما يجي في قوله واعطف
على اسم شبه فعل فعلا قال في التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون
بال مخصوصا بالمضي خلافا للرماني ولا على التشبيه بالمفعول
به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم انتهى وبه يعرف
ما في قول الشارح واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام ماضيا
كان اوحاضرا اومستقبلا جايز مرضي عند جميع النحويين انتهى
واعلم انه كما لا يشترط في الوصف المذكور كونه بمعنى الحال
والاستقبال لا يشترط كونه معتمدا كما يفيده كلامهم وهل
يشترط كونه غير مصغر ولا موصوف **قوله** فعال الى اخره
ومن ثم كان مرد ود اقول قوم في علامة ونسابة ان التا للمبالغة
لان المبالغة مستفادة من الوزن بل الصواب ان تكون لتاكيد
المبالغة **قوله** في كثرة فلا يقال زيد قتال بكرا ويقال قتال
الناس واما قوله

محلاة طوف لم يكن عن تميمة • ولا ضرب صواغ بكفيه درهما

فدرهما نكرة في سياق النفي فتعم والاقتصار على هذه الخمسة
لانها المشهورة وبقي اوزان منها فعلان كرحمان والمراد انها
بدل عن فاعل في التنصيص على الكثرة واما فاعل فصالح للقليل
والكثير واما قول الحريري ان من الوهم قولهم لمن يكثر السوال
سايل وسايله وان الصواب سآل وسآله فرده ابن بري

فقال

فقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام قاله ابن هشام ونقل
مثله الشهاب عن الشاطبي وقال يجوز ان يقال انها بدل من فاعل
في الجملة ثم ان كلام الشاطبي يفهم ان قول المصنف في كثرة
اي في الدلالة على الكثرة والمبالغة وهو خلاف ما يدل عليه
قوله وفي فعيل الخ وقال بعد ذلك قوله قل ذا اي الابدال
للكثرة والمتبادر ان هذا مقابل قوله السابق في كثرة فيكون
المراد به كثرة البدلية في المصاحبة اي بدل عنه مع كثرة
اي كثيرا انتهى والذي شرح به المرادي ان المراد بقوله في كثرة
ان تلك المثل يعدل عن فاعل اليها للدلالة على الكثرة وان الاشارة
في قوله قل ذا اي عمل فعيل وفعل وهذا هو المتبادر من النظم
لكن ينبغي ان يكون في كلامه ايجاز والاصل فعالا ومفعالا
او فعولا او فعيلا وفعلا في كثرة الخ ليفيد انها كلها بدل عن فاعل
في الكثرة ثم فصل عملها بقوله فيستحق ماله الخ ولما قال وفي
فعيل قل علم ان ما عداه عمله كثير **قوله** عن فاعل بديل
ان قلت ما فايدة هذا قلت امور احدها
التنبيه على سبب الاعمال والثاني الاعتذار عن اعمالها مع انها
غير جارية على الفعل والثالث الاعلام بانها انما تحول عن اسم
فاعل الثلاثي فان قلت هذا منقوض بقوله تعالى
امامها فتشبهه هلالا وقولهم سآر ودراك ومعطاء ومهداء
ومعوان ونذير وقال ابن ريحانة الداعي السميع قلنا شاذة
مسموعة والاول الظاهر انه على اسقاط الخافض اي بهلال لانك
تقول شبهته به قالوا ما زيد كعمرو ولا شبيها به والرابع الاعلام
بان كلامه ليس في نحو حبير وبصير بالنسبة الى فعيل ولا في فرح
واشر بالنسبة الى فعل ومثالها ما وضع من اول الامر
على فعيل او فعل ولم يكن محولا عن شي وانما هذا من باب الصفة
المشبهة **قوله** فيستحق ما له من عمل اي بشرط اعمال اسم
الفاعل كما يفهم من كلامه لانه جعل عملها ناشيا عن تحويلها

عن فاعل وقد علمت ان فاعلا شرط اعماله ما تقدم وخالف في
هذا الكوفيون فقالوا لا تعمل لانها زادت على معاني افعالها
فاستحقت ان لا تحمل عليها ومنع المازني وجماعة اعمال فعيل
وفعل ومنع الجرمي اعمال فعيل دون فعل وتقدمه ابو عمرو
واختلفا في فعل فقال ابو عمرو اعمال فعل ضعيف وخالفه
الجرمي وزعم ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة
من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك قوله
فيستحق اي كلها خلافا لمن ذكرناه قوله ما له من عمل
اي بشروطه خلافا لمذهب الرجلين قوله وفي فعيل قل
ولذا اخره عما قبله قوله وما سوى المفرد اي من اسم
الفاعل سواء اكان اتيا على صوغه الاصلي او محولا الى هذه
الصيغ الخمس وسوى المفرد التثنية وجمعي التصحيح وجمع
التكسير الا انه في التثنية وجمعي التصحيح انيس لسلامة نظم
الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة وان كان العمل في
الجميع باعتبار الاصل والا فكان ينبغي ان لا تعمل لان التثنية
والجمع من خصائص الاسماء وذلك يبعد من الفعل ويقرب من
الاسم وايضا ففي صيغها زيادة في الجملة على الصيغة الجارية
على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف فربما فهم
خلاف هذا الحكم ولذا نبه الناظم عليه قوله وانصب
بذي الاعمال تلوا احزه قال ابن هشام هذا يفهم منه انه لا
يضاف للفاعل وانه انما يضاف للمفعول او الخبر حكى انا كابن اخيك
وذلك لان ظاهره انه يضاف الى ما ينصبه لا الى ما يرفعه
والذي الكلام في نصبه اياه انما هو المفعول به وما اشبهه
هو الخبر اما الحال والتمييز ونحوها فلا ومن هنا يرد تأويل
ابي حيان في الصاد قاسوي انه مخفوض بالاضافة وقد يقال
انها اضافة المظروف للظرف اعترض بانه انما يعرف في ظرف
الزمان رد بقوله تعالى يا صاحبي السجن نعم لما ان قيل

انما

انما يعهد في الظرف الحقيقي والا فهذه الاية ترد التخصيص بالزمان
وكذا قولهم فرس ثبت الغدر واعلم انه قد يعترض على الناظم
فيقال ان الوجهين انما يجوزان في الظاهر المتصل به ومع كون الوصف
ليس معربا بالحركات وموبال والمضاف اليه مجردا منها فلا
بد من هذه القيود الثلاثة لجواز الخفض والا فان كان ضميرا
متصلا فالجر لا غير خلافا لهشام والاخفش في قولهما في ضاربك
ان الموضع نصب لا غير وانفرد عنه هشام باجازة ضاربنك
وضاربانك باثبات النون والتنوين وان كان ضميرا منفصلا
من العامل مثل ان اذي واتيكه اتيه او ظاهرا منفصلا مثل اني
جاعل في الارض خليفة او كان الوصف معربا بالحركات والمضاف
اليه مجردا من ال فليس الا النصب في المسايل الثلاثة وان كان
غير ذلك فالوجهان فتلخص انه تارة يجب الجر وتارة يجب
النصب وتارة يجوز الوجهان ومحل قوله انصب واخفض انتهى
ويدخل في المفعول به اذا نصب نصب المفعول به اتساعا
فيجوز فيه ما جاز في المفعول به ومنه طباخ ساعات الكرى
زاد الكسل فانهم ينشدونه بنصب زاد وخفضه فالنصب
على ان طباخ مضاف الى الساعات فالكسرة فيها خفض والخفض
على الاضافة لطباخ والساعات منصوبة بالكسرة وخرج بقوله
تلوا ما تقدم مطلقا وما تاخر وانفصل عنه بشيء وقوله ما سواه
يشملهما ويدخل فيه ما كان واحدا او اكثر فمثال السوي واحدا
هذا معطي زيد درهما وظان عمرو منطلقا ومثال كونه اكثر
هذا معلم العلا زيدا رشيدا ومفهوم كلامه ان غير ذي
الاعمال ليس كذلك فاما كونه لا ينصب تلوا ويخفضه فمسلم
لما علمت من ان الماضي لا يعمل وحينئذ فيتعين الجر واما كونه
لا ينصب ما سواه فهو المشهور وحملوا اثره على تقدير فعل
ولكن خالف فيه السيرافي فزعم انه ينصبه قال الشمني لانه
اكتسب بالاضافة شبها بالمحلى بال وبالمنون انتهى اما شبهه

بالمنون من حيث انه لا يضاف واما شبهه بالمحلى بال من حيث
التعريف لان اضافته محضة قال وعندي ان المصحح لنفسه
اياه انه مقتض له فلا بد من عمله فيه كساير المقتضيات
ولا جايز ان يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول مانعة منه
فتعين النصب لمكان الضرورة انتهى وقال ابن هشام في الحواشي
قال السيرافي ومن تبعه يجوز ان ينصبه للشبه بالفعل
في طلب المعنوي وامتناع الاضافة وعندي ان هذا منتقض
بقولك هذا ضارب اليوم زيد امس فانهم لا يجيزونه
وقيل انه معمول لمحذوف وهذا غير ماش في هذا ظان زيد
منطلقا لانا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز الحذف
اقتصارا وان قدرناه فما ناصبه واجيب باوجه
احدها انه انما يمتنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان
مذكورين ويدلك على ذلك ظننت ان زيدا قايم وقولك اقايم
الزيدان وزيد اظننته قايما فلا يقدر ناصبا ظن المحذوفة
والثاني ان ظانا هنا من ظن بمعنى اتهم فلا يحتاج الى مفعولين واصله
ظان بزيد والثالث ان ظن ذات المعنى لا مفعول لها بل هي
كالفعل القاصر الرابع انا نمنع صوغ اسم الفاعل حينئذ لما فيه
من المحذور ورد بانه مخالف لما عهد في الصفات المشتقات
من المصادر انها لا يتعذر صوغها لمن قامت به بحال
والخامس انه يجب استعماله بالصيغ اعماله ويرده
عندي ان معنى المعرف غير معنى المنكر فلا يصح ان يقام احدهما
مقام الاخر اذا كان المقام يقتضي ذلك وقال في موضع اخر
اعتراض ابن جني على الفارسي في هذا ظان زيد منطلقا ليس
بشي لان الوصف الذي بمعنى الماضي يتنزل منزلة اسماء الاجناس
في انه لا يدل على احداث ولا تعلق وانما اضيف الى زيد اضافة
الغلام اليه في قولك غلام زيد لا اضافة العامل الى المعمول
كما في قولك هذا ضارب زيد امس ومما يوضح لك ما ذكرت

انه

انه لا فاعل للذي بمعنى الماضي لا ملفوظ به ولا مقدر قوله
واجرر او انصب الجر بالاضافة ومحله في غير الضارب الرجل
وزيد لان زيدا لا يصح اضافة الضارب اليه كما سبق في الاضافة
وهذا ماشي عليه في التسهيل ومذهب س الجواز لانه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها
والنصب اما على مراعاة الموضع عند من لا يشترط في العطف
على الموضع وجود المحرز او باضمار اسم فاعل او باضمار فعل
ويتعين الاخير ان كان الوصف غير صالح للعمل قوله تابع
الذي انخفض اعم من ان يكون الخافض صالحا للعمل او لا واطلقه
وقال في شرح الكافية انه يجوز النصب في المعطوف نحو هل
انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب وفي النعت قال ولم
اجد له شاهدا ولكنه جايز بالقياس على جواز ذلك في تابع
معمول المصدر واقتضى كلامه انه لا يجوز في بقية التوابع
هذا وقال الشهاب هل يجوز جر بعض التوابع كالنعت ونصب
البعض كالعطف على المحل لا يبعد الجواز وهل يشترط في
التابع كالعطف على المحل ان لا يوصف قبله كما هو قضية اطلاق
الشروط فيما سبق اولا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع ودل قوله تابع على ان النصب على الموضع لا بتقدير
فعل او وصف والا لم يسم تابعا قوله الذي انخفض قال
ابن هشام اعم من ان يكون الخافض عاملا او غير عامل والذي
يدل على ارادته للتعميم انه لم يقيد ذلك كما قيد في قوله
وانصب بذي الاعمال البيت اما جواز الجر فيهما فلا خفا فيه
واما النصب بعد العامل فعلى المحل او اضمار فعل وبعد المهمل
على الثاني فقط نحو جاعل الليل سكنا والشمس قال الشارح لم
يرد بجاعل حكاية الحال وقال في موضع اخر ان الذي يظهر من
كلام الشارح انه حمل الكلام على التعميم قال ولك ان تقول هذا
بعد قوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض بعيد وانما يظهر

انه مقيد بذي الاعمال انتهى وهذا عندي اظهر ويدل له
قول الناظم تابع المشعر بانه عطف على الموضع كما سر وهل
يجر وينصب تابع الذي انتصب ظاهر كلامه المنع لانه خص
ذلك بتابع الذي انخفض قال ابن هشام وينبغي عندي ان
تلزمه اجازته لانه اجاز كالنحويين كافة ما جا غير زيد
وعمرو بالرفع حملا على معنى الا زيد ودليلهم لم يبق غير اسير
غير منفلت وموثق روي بخفض موثق ورفعه واجاز قوم
من النحاة منهم ابن خروف ما جاني القوم الا زيدا وعمرو
حملا على معنى ما جاني القوم غير زيد وان كانت غير انما هي فرع
على الا ولبيست اصلا في الاستثنا واستدل بعضهم بقوله

وما هاج هذا الشوق الا حمامة ۞ تغنت على خضرا سمر قيودها

يروى برفع سمر وخفضه فالرفع على لفظ حمامة والجر على
موضعها لان المعنى غير حمامة وقولهم خفض على الجوار فاسد لان
خضرا مفتوح لفظا وقولهم صفة لخضرا وقيودها مرفوعة مردود
برواية الرفع فانها تقتضي ولابد ان الموصوف الحمامة ونظير
البيت في هذا الباب

فظل طهاة اللحم ما بين منضج ۞ صفيف شواء او قدير معجل

واهل بغداد يقولون بالمسالة اي لانهم لا يشترطون في العطف
على الموضع ان يكون بحق الاصالة فانظر المغني في الباب الرابع في
اقسام العطف قوله وكلما قرر الى اخره قال ابن هشام اذا
رفعت كلا بالابتدا واسم المفعول بالعقل فهو من باب وكل وعد
الله الحسنى كله لم اصنع وهو محل اتفاق عند الناظم وان رفعت
كلا ونصبت اسم مفعول فجائز ايضا لان ليعطي مفعولين احدهما
مرفوع نايب مقام الفاعل والثاني منصوب فان اقمت الاول وهو
اسم مفعول فالمفعول الثاني محذوف والاصل يعطاه اسم
مفعول وان اقمت الثاني قدرت ضميرا مرفوعا مستترا في يعطي
عايدا على كلا اي والشي الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل

بعطي

218

يعطي ذلك الشي لاسم المفعول بلا فاصل بينهما وهذا الوجه
احسن لسلامته من الحذف والثاني احسن لاقامة المفعول
الاول دون الثاني وان نصبت كلا فهو المفعول الثاني واسم مفعول
واجب الرفع وهو المفعول الاول وقال ايضا ان نصبت كلا ورفعت
اسم مفعول فهو وجه الكلام لانك اقمت المفعول الاول مقام
الفاعل وتركت الثاني ونظيره درهما اعطي زيد ليس فيه غير تقديم
المفعول الثاني على عامله وهو كثير حسن وان عكست فرفعت
كلا ونصبت اسم مفعول فكل مبتدا والنايب عن فاعل اعطي ضمير
راجع اليها واسم مفعول ثان وفيه اقامة المفعول الثاني
وترك المفعول الاول ولكنه لا تقديم فيه ولا تاخير وبعضهم
يزعم انه لا يقام الثاني ويترك الاول حتى يقدر قلب المعنى
والحق انه لا يحتاج الى ذلك وان كلام س مؤول انتهى وكان وجه
كون اسم مفعول المفعول الاول ان مفعول الاعطا الاول
هو الفاعل في المعنى وهو الاخذ والاخذ في المعنى للحكم المذكور
هو اسم المفعول ويمكن ان يجعل الحكم اخذا لاسم المفعول
لانه محله والحال يصح ان يوصف باخذ المحل قوله فهو كفعل
الى اخره يخالف اسم المفعول اسم الفاعل في امرين احدهما
انه يعطي حكم فعل المفعول لا حكم فعل الفاعل وذاك بالعكس والى
هذا اشار بهذا البيت والثاني انه يجوز اضافته الى ما هو مرفوع
في المعنى بخلاف ذاك على ما فيه مما نعرفه واليه اشار في البيت
بعده قوله وقد يضاف ذا الخ قال في التوضيح شرحا لهذا
الكلام وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته
الى ما هو مرفوع في المعنى وذلك بعد تحويل اسناده عنه الى ضمير
راجع للموصوف ونصب الاسم انتهى وهو صريح في ثبوت الانفراد
لاسم المفعول عن اسم وهو ظاهر وبيانه ان اسم الفاعل لا
يضاف الى مرفوعه المثبت فلا تقول هذا ضارب ابيه زيد الا انه اضافة
الشي الى نفسه اذ مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم

المفعول ان يجري مجراه في ان لا يضاف الا مرفوعه لكن لما كان اسم
المفعول اذا تعدى الى واحد يكون سببيا فلا يظهر له عمل في غير
الاسم السببي اشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل فجاز فيه
ما جاز فيها وكما ان الصفة عند الاضافة تتحمل ضميرا عائدا
على الموصوف ويخرج بذلك عن اضافة الشيء الى نفسه فكذلك اسم
المفعول بخلاف اسم الفاعل وسيأتي عن التسهيل ما يتعلق به
وينبغي ان يكون المراد ان اسم المفعول ينفرد باضافته الى مرفوعه
اضافة حسنة غير قبيحة والا فقد ذكروا اول باب الصفة المشبهة
ان اسم الفاعل يضاف لمرفوعه مع القبح لكن شارحه اخرج
الكلام عن ظاهره وقال ينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد
اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث
كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد
به الحدوث انتهى فجعل الانفراد بين كل من نوعي اسم المفعول
والفاعل والمحوج له الى ذلك ما ذكره في اخر باب اعمال اسم
الفاعل من انه اذا قصد به الثبوت اضيف الى مرفوعه كما في
التسهيل وهو مبني على انه حينئذ اسم فاعل والحق انه صار
صفة مشبهة وقد ذكر في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين
والصفات المشبهة بها ان جميع تلك الصيغ صفات مشبهة
الا فاعلا فانه اسم فاعل الا اذا اريد به الثبوت واضيف الى
مرفوعه فصفة مشبهة الا فاعلا فانه اسم فاعل الا اذا اريد
به الثبوت واضيف الى مرفوعه فصفة مشبهة ايضا ويدل
لهم عرفوا اسم الفاعل بما دل على الحدوث وفاعله والحدوث
واخرجوا بقيد الحدوث الصفة المشبهة فدل على ان اسم الفاعل
لا يدل على الثبوت بصيغته ولا يشكل عليه جعله صفة
مشبهة انها لا تنبئ الا عن اللازم لان المراد اللزوم وضعا
او قصدا او اللزوم ولو بالتنزيل او التحويل فالحق بقاء المتن على
ظاهره نعم ذهب الزمخشري وابن الحاجب الى ان الصفة

المشبهة

٢١٩

المشبهة لا تكون مجارية للفعل ويلزمهما ان صيغة فاعل لا يقصد
بها الثبوت اصلا فليتأمل فان قلت ما اوردته
في اسم الفاعل اذا قصد به الثبوت لازم في اسم المفعول فاذا
قصد به الثبوت يصير صفة مشبهة وبذلك يشعر كلام التسهيل
فاذن لا فرق قلت لم يذكروا صيغة مفعول في اوزان
الصفة المشبهة ولا يلزم من ارادة الثبوت منه ذلك لانهم
لم يتعرضوا في تعريفه لاعتبار دلالته على الحدوث لكن قال
الحفيد اسم المفعول وان دل على الحدوث لكن لا فائدة لذكره
في حده لانه ليس في المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله حتى
يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء انتهى ويرد عليه انه اذا قصد
به الثبوت يكون صفة مشبهة كما صرح به الشاطبي وغيره
وفي الارتشاف ما يقتضيه مشكل لانه لا معنى حينئذ لقولهم
ان اسم المفعول ينفرد بكذا فتدبر ولنا في هذه المسألة رسالة
نظمنا فيها فرائد الفوائد **تنبيهات** الاول قال
الشاطبي خص الناظم الاضافة وحدها والجاري مجرى الصفة
المشبهة من اسم المفعول وغيره لا يختص بالاضافة لمرفوعه
وحدها بل يجوز مع ذلك النصب على التشبيه او التمييز فتقول
هذا مضروب الاب او ابا وهذا مضروب الاب والجواب
لعله عين ما هو في السماع اكثر من غيره فكان الاضافة والنصب
مسموعان قليلا لان النصب اقل والثاني ان يكون اكتفى
بذكر احدهما عن الاخر اذ كانا معا في باب الصفة المشبهة كالمثلا
بحيث يجوز احدهما جاز الاخر على الجملة الثاني قال الشاطبي
ايضا هذه الاضافة انما تجوز بشرطين احدهما المشار اليه
بالمثال وهو ان يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز
ان يكون من غير متعد اذ لا تتصور الاضافة ولا من متعد الى
اثنين او ثلاثة فلا تقول هذا معطى الاب درهما ولا معلم الاخ
زيدا قائما والثاني ان يقصد ثبوت الوصف وبيانه فيه العلاج

اصل
ذا التعلق حدث
ومفعوله جملة
اختص عنه الالات
بلغتم ان صفة مفعول
لا يقصد به ذلك
بدليل انهم لم يعدوها
في الصفات وبالجملة
فالمقام مشكل
والتحقيق ان اسم مفعول
اذا اريد به الثبوت
يكون صفة مشبهة
زيني

وقال ابن هشام ايضا ظاهر قوله وقد يضاف بعطي انه قد يكون
ذلك سائغا فيه وهو عندي كذلك في نحو زيد مضروب
العبد وابعد منه عن الجواز زيد ماكول الخبز وقال ايضا
تمثيله بمحمود المقاصد الورع ظاهر ومثله ابنه بقوله زيد
مضروب عبده وقرره بان الاسناد حول عن العبد الى ضمير
الموصوف وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يودي
الى الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك خلاف الواقع اما
من حمدت مقاصده فلا يمتنع ان يقال فيه محمود وكذا من حسن
وجهه لا يمتنع فيه ان يقال انه حسن ووجه رفع المقاصد
انه وجه الكلام وحقيقته ووجه نصبه قصد المبالغة
بتعميم المدح ووجه الخفض بعد ذلك تخفيف اللفظ والذي دل
على ان الاضافة فرع النصب لا فرع الرفع امران احدهما
انه لا يجوز اضافة شيء الى نفسه والثاني تذكير الوصف ولو
كان المقاصد في موضع رفع والوصف خاليا عن الضمير لبقي
الوصف على تانيثه الثالث اذا اجري اسم المفعول
مجرى الصفة المشبهة رفع السببي على ما يقتضيه حال الصفة
المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول
واجاب في التخريج بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا
اريد به الحدوث دون ما اذا اريد به معنى الثبوت واقول
سوال ابن هشام عن سر عدم رعاية حال اسم المفعول في حال
اجرايه مجرى الصفة المشبهة وهي حالة ارادة الثبوت منه
وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك فتدبر الرابع قال في
التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصدت ثبوت معنى
اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان مصوغا
من متعد وقوله عومل معاملة الصفة المشبهة قال
الدماميني في اضافته الى ما هو مرفوع في المعنى بعد تحويل الاسناد
وفي نصبه اباه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى

التمييز

التمييز ان كان نكرة وقوله من متعد قال الدماميني الى
واحد وهذا القيد لابد منه اذ لا يجوز ان يقال زيد معطي
الاب درهما ومعلم الاخ عمرا قائما بلا خلاف ثم قال في المتعدي
لواحد والمصنف اختار الجواز ان امن اللبس كما اذا كنت في
مقام الثناء على ابنا زيد بالشفقة والرحمة وعبيده بالظلم
وقلت فيه زيد راحم الابنا وظالم العبيد اي ان له ابنا يرحمون
الناس وعبيدا يظلمون الخلق فهذا يجوز لامن اللبس ولو قلته
في مقام لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل المراد ان لهم ابنا يرحمهم
وعبيدا يظلمهم او ان لهم ابنا راحمين وعبيدا ظالمين انتهى ولا
يخفى ان ما مر عن الشاطبي صريح في ان الناظم يجوز ذلك في اسم
المفعول المتعدي الى اكثر من واحد اذا حذف ما زاد على الواحد
من مفاعيله وقياسه ان يكون اسم الفاعل كذلك وحينئذ
فيمكن اجراء عبارة التسهيل على اطلاقها ولا يحتاج لتقييدها
بالواحد كما قاله الدماميني

ابنية المصادر

هذا الباب والذي بعده اخرهما في الكافية الى اواخر الكتاب
قوله فعل قياس مصدر المعدى اعلم ان الفعل على اربعة
اقسام ثلاثي مجرد وثلاثي مزيد فيه ورباعي مجرد ورباعي
مزيد فيه والبداة بالكلام على مصادر الثلاثي المجرد وهي
كثيرة منتشرة وانما ذكر منها في هذا المختصر الاهم وفي البداة
بفعل منها مناسبتان احدهما انه قياس مصدر فعل
وفعل المتعديين وهذان الوزنان مقدمان في الذكر على غيرهما
من اوزان الافعال فقدم مصدرهما كذلك ضرورة والثاني انه
اخف الاوزان وهم يبدون بالاخف فالاخف وفي التثنية بفعل
مناسبتان احداهما تتميم القول على فعل والثاني انه يتلو فعلا
في الخفة فان قيل على الاول هلا ثنى بتتميم القول على فعل

قلت لطوله فلو ذكر بعد العهد بتنبيه مسألة فعل فعلا
العكس واعلم ان الجمع بين قول الناظم فعل قياس مصدر
المعدى من ذي ثلاثة وقوله وفعل اللازم مثل قعد له فعول
باطراد وبين ما حكى الثقات عن ابي زكريا يحيى بن زياد الفراء
انه قال اذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز
وفعولا لنجد يحتاج لنظر جيد وان قول الكسائي في المعاني بعد
ان حكى في مضارع صد يصد اعرض بتغيير الضم والكسر من قال
صددته قال صدا ومن قال صددت عنه قال صدودا انتهى
معترض لكلام الناظم هذا وقوله فعلا اي بهذا الوزن وقوله
المعدى اي الفعل المعدى وقوله من ذي ثلاثة اي من جنس ذي
الثلاثة اي الذي هو من ذي الثلاثة فمن لبيان الجنس وفهم
من قوله قياسا انه لا يجب ان ياتي على ذلك وخرج بقوله
المعدى فعل بضم العين لانه لا يكون متعديا الا بنقل كقلت او
تضمين نحو رحبتكم الطاعة وان بشرا قد طلع اليمن اي بشر بكم
وسعكم وبلغ وامثل الكلام مصدر ذي الثلاثة المعدى فقدم
واخر وقيد في التسهيل قياسية فعل في فعل المكسور العين
بان يفهم عملا بالفم وقال ابن هشام في الحواشي انما يكثر فعل
في فعل المتعدى اذا كان مضعفا كشممت او مفهما عملا اما
باللسان كلحست الشيء وحمدته او بالفم كلقمت وبلعت وقضمت
وخضمت والخضم الاكل بجميع الفم والقضم الاكل باطراف اللسان
قال الاصمعي قدم اعرابي على ابن عم له بمكة فقال ان هذه بلاد
مقضم وليست ببلاد مخضم وقد يجتمع كونه باللسان وكونه
مضاعفا كمصصت وعضضت وقد تتخلف الامور الثلاثة ويأتي
كفهمت تنبيه ظاهر اطلاقه ان قياس مصدر فعل
المتعدى فعل وان دل على حرفة او امتناع لانه لم يقيده بعدم
الدلالة على شيء مع ان قوله في التسهيل وبفعالة اي والغالب
ان يعني بفعالة الحرف وشبهها وبفعال لما فيه اباء يقتضي
ان

ان يحمل ذلك ما لم يدل لا على ما ذكر وقد مثل شراحه للحرف بنحو
التجارة والخياطة والحياكة ولا يخفى ان تجر التاجر وخاط الثوب
وحاك البرد متعدية ومثل بعضهم لما دل على امتناع بأبي ولا
شك ان ابى الشيء بمعنى كرهه متعد واما ابى فلان بمعنى امتنع
فلازم وهو الذي اراده الناظم فيما ياتي بقوله فاول لذي امتناع
كأبى فاندفع الاعتراض عليه بان ابى متعد وكلامه في اللازم
وسيأتي ما يعرف به وجه اطلاق الناظم هنا قوله وفعل
اللازم الخ بدا بفعل لطول الكلام على فعل اللازم وقوله بابه
يدل على انه ياتي على غير ذلك فهو نظير قوله السابق قياس
قال ابن هشام قال ابو العباس المبرد في الدم انه
فعل لانه فعله دمي العضو يدمى دما وخالف س واصحابه
كلهم في قولهم انه فعل قال ابو بكر وليس قوله بشيء لان الدم جوهر
والذي يراد به المصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دمي دما
مصدر اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب قال ابو
الفتح فاما قوله بعظام ودما فانه اوقع الحدث موقع الجوهر
وتاويله عندي على تقدير ذي قال وكذا اقول في نقطر الدما
قال ويحتمل ان يكون رد لام الجوهر وبقي العين بحركة كما كانت
قبل الرد كما قال يدان بيضا وان قال وقيل لام الدم واو لانه
قد قيل دموان واللام المحذوفة يغلب عليها الواو واي عكس
المقلوبة فيغلب عليها اليا قال ابن عصفور ومثل يد يان
بيضا وان في ابقاء الحركة مع رد اللام قوله
وسائر سار او ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا
واما قوله
لا تقتلوها وادلوها دلوا ان مع اليوم اخاه غدوا
فانه نطق بالكلمة على اصلها ولم يعتد برد اللام بعد حذفها
والابقاء الحركة تنبيهات الاول قالوا عام يعلم علما
لكونه متعديا وعلما لكونه قاصرا وذلك اذا انشقت شفته

العليا وكالثاني نلج يفلج فلجا اذا انشقت السفلى والوصف منهما
افعل ومن الاول فاعل وما احسن قول الزمخشري
واخرني دهري وقدم معشرا • لانهم لا يعلمون واعلم
لان افلح الجهال اعلم انني • انا الميم والايام افلح اعلم
الثاني قيد في التوضيح مجيء فعل اللازم على فعل بما اذا لم يدل
على حرفة او ولاية والا فقياسه الفعالة كولي عليهم ولاية
وشارحه بما اذا لم يدل على لون والا فقياسه فعلة كحمرة وينبغي
ان يقيد ايضا بما اذا لم يدل على معنى ثابت والا فقياسه
الفعولة كاليبوسة قال في التسهيل وفعولة اي والغالب
ان يجيء بفعولة المعاني الثابتة ومثلوا له بامثلة منها يبس
فان قلت كلام التسهيل على معاني المصادر مما يخالف كلامه
في قياسية مصادر الفعل المجرد لانه اطلق ان الغالب ان يجيء
بفعالة وفعولة المعاني الثابتة تشمل نحو برع براعة ويبس
يبوسة مع انه اطلق ان قياس فعل فعول الا ما استثناه بقوله
ما لم يغلب فيه فعالة او فعال الخ ولم يقل او فعالة واطلق
ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان دل على ثابت وهكذا
اطلق ان الغالب ان يجيء بفعالة الحرف وبالفعال ما فيه اباء
واطلق ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان دل على ثابت
وهكذا اطلق ان الغالب ان يجيء بفعالة الحرف مصدر المعدى
فعل قلت فرق بين الغلبة والقياس وقد
صرحوا بان مصادر الثلاثي تنقسم الى غالب وقياس وشاذ
ويؤخذ منه ان القياسي قد لا يكون غالبا فكلامه لم يتوارد
على محل واحد وبه يظهر وجه عدم تقييده هنا ان قياس فعل
المتعدى فعل واللازم فعل بما قيد شراحه به لان كلامه هنا
في المصادر القياسية لا الغالبة لكن هلا اطلق ان قياس
مصدر فعل اللازم فعول ولم يقيده بقوله هنا ما لم يكن الخ
وبقوله في التسهيل ما لم يغلب فيه فعالة الخ قوله وفعل

اللازم

٢٢٢

اللازم مثل قعد له فعول باطراد خرج باللازم المتعدي فان له
فعلا كما تقدم ولهذا من قال وقفت الدابة فانه يقول فانه
يقول وقفا ومن قال وقفت الدابة فانه يقول وقوفا ومن ثم
غلط من قال في قوله وقوفا بها صحبي على مطيهم ان وقوفا مصدر
عامل في مطيهم ولهذا ايضا اخذ على ابي نواس في قوله
واذا نزعت عن الغواية فليكن • لله ذاك النزع لا للناس
وانما هو نزع نزوعا قياسا وسماعا قال •
لا استطيع نزوعا عن محبتها • او يصنع الحب بي غير الذي صنعا
ومراده بالاطراد هنا وفي كثير من باب التكسير كثرة النظائر
لا ان لنا ان نقوله وان لم نسمع وقوله باطراد نظير قوله اولا قياس
سيعرف لحوله ياتي على غير ذلك وقد نقض حيث قال اولا قياس
وثانيا بابه وثالثا باطراد فتفطن لذلك ومن مجيء فعل على فعول
وجوب من عرض المنون من الغد والى الرواح فان قلت
انما المراد الزمان قلت هو مصدر ناب عن الزمان
كما تقول لسرت من صلاة العصر الى صلاة المغرب ومثله عكسه
وهو بكر بكورا وفي الحديث اللهم بارك لامتي في بكورها اي وقت
بكورها تنبيه ادخل الشاطبي في قوله اللازم
معتل الفاء واللام والمضاعف كرمى وراح وقال ان معتل العين
يقل فيه الفعول لاجل الياء والواو وقالوا غابت الشمس غيوبا
والكثير الفعالة والفعال نحو صام صياما وناح نياحة ولعله
نبه بالمثالين على النوعين اللذين يدخلهما القياس وهما الصحيح
والمعتل اللام فيخرج معتل العين واما المضاعف والمعتل الفاء
فجاريان مجرى الصحيح في غالب احكام المصادر والصفات والجموع
ونحوها من الاحكام التصريفية انتهى مختصرا ونقل ابن هشام
ان الناظم قيد اطراد فعول في فعل اللازم بصحة العين وقال
وكان ينبغي ان يقول واللام ليخرج نحو غزا ودعا وسقا انتهى ويرد
على هذا انه في التوضيح جعل مات موتا بابه الفعل وعلى كلام العمدة

يكون معتبسًا فتدبر قوله كغدا قال ابن هشام الكاف اسم
وهي معطوفة على مثل بعاطف نحذف اي مثل تغدو ومثل غدا
وقع بذلك انه لا ياتي في المعتل لثقله انتهي وكان وجه تقدير
العاطف انه لا وجه لتعدد المثال بغير عطف لكن ينبغي انه ما وجه
اعادة الكاف والتنبيه على التسوية بين الصحيح والمعتل يحصل
بعطفه على مجرور مثل وما وجه جعل الكاف اسمية قوله مالم
يكن مستوجبا فعالا الى اخره قال الجلال السيوطي في النكت
هذه اربع صور او خمسة استثني ابن الحاجب صورتين وزاد
ثالثة وهي ما دل على حرفة او ولاية فله فعالة بالكسر
وعبارته وفي الحرف ونحوها نحو كتب على كتابة انتهي وفيه نظر
لان كلام الناظم في فعل اللازم وكتب متعد وكلام ابن الحاجب
اعم لانه قال الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي المتعدي
نحو ضرب على ضرب وفي الحرف الى اخره قوله فاول لذي امتناع
كابي قال الشارح فالاول لما دل على امتناع او ابا وهو مخالف
لكلام الناظم قال ابن هشام وظهر لي انه اراد ان ينظم
لكل مصدر من الاربعة معنيين فتامله وهو حسن قوله
للذي اقتضي تقلبا ليس المراد به مطلق الحركة بل حركة
مخصوصة مشتملة على اضطراب واهتزاز بدليل عدم شموله
لضرب ومشي قوله للدا فعالا اي لمصدر الفعل ذي الداء
اي الدال على الداء ومثلوا هنا لما دل على داء بزكم قال
الشهاب وفي التمثيل به اشكال من وجهين احدهما ان الكلام
في فعل المفتوح العين وهذا ليس مفتوح العين والثاني ان الكلام
في فعل اللازم وهذا متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول اذ لا يبنى
الا من متعد واجيب عن الاول بان التمثيل
به بالنظر الى المثل المقدر ويمكن ان يجاب عن الثاني
بانه اشار بهذا المثال الى ان هذا الحكم اعم من هذا القسم
وان فعالا لما دل على داء ولو متعديا وقد يدل على ذلك عبارة

التسهيل

التسهيل ونقل عبارة التسهيل ثم قال او يقال ان المبني
للمفعول قد يكون سماعا من لازم ويجعل منه نحو جن اوّل
وفي الجواب الاول نظر وفي الثاني انهم استشكلوا فيما مر
التمثيل بانه لازم ولو كان الحكم اعم ما اطبقوا على استشكاله
قوله اولصوت اي لفعل دال على صوت قال الشهاب
هذا مع قوله الاتي وشمل سيرا وصوتا قد يفيد ان كلا من الفعال
والفعيل مقيس في الصوت فانخير بينهما في الصوت فيفيد
القياس واللازم السماع انتهي اقول يدل على عدم التخيير
قول ابن هشام فان قلت ما حكم الفعيل والفعال
في الاصوات قلت يجتمعان كالنعيب والنعاب
للغراب وينفرد الفعال كالضباح للثعلب والفعيل كالصهيل
للفرس قوله وشمل سيرا وصوتا اي مصدر ذلك السير
والصوت قال ابن هشام والفتح في مبحر شمل هنا افصح لمناسبته
لصهيل ومثله ولا انقم ولو لدعتني لا رفيم ومثلهما انه هو
يبدي ويعيد واعلم ان فعيلا مستثني من حيث المعني
مع ما اقتضي فعالا او فعالا او فعلانا وهو للسير والصوت
نحو ذمل ذميلا وجعل ابن الناظم منه رحل رحيلا ونحوه نعيق
مصدر نعق وازير وصهيل وقد يكون الشي مستثني من حيث
المعني وان لم تدخل عليه اداة الاستثنا ومن ذلك قوله تعالي
ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الاخر بعد قوله الاعراب
اشد كفرا ونفاقا قوله فعولة فعالة الخ قال الشارح
في شرح لامية الافعال فعالة مقيس في مصدر فعل الذي الوصف
منه على فعيل نحو شجع شجاعة فهو شجيع وملح ملاحة فهو مليح
ونظف نظافة فهو نظيف وفعولة مقيس في مصدر فعل الذي
الوصف منه على فعيل نحو شجع شجاعة فهو شجيع وملح ملاحة
فهو مليح ونظف نظافة فهو نظيف وفعولة مقيس في مصدر
فعل الذي الوصف منه على فعل نحو سهل سهولة فهو سهل وصعب

صعوبة فهو صعب وحزن المكان حزونة فهو حزن انتهى وهذا
التفصيل لا اشعار لنظم الالفية بشيء منه هذا وقال الشهاب
ان كان مراد الناظم بقوله فعولة فعالة التخيير فبعيد والا
لزم السماع **قوله** ومما اتي مخالفا لما مضى فبابه النقل قال
ابن هشام في الحواشي يجي مصدر فعل المتعدي كفعل القاصر
وبالعكس فالاول نحو فتنا فتونا وجحد جحودا وكفر النعمة
كفورا وعزهم الشافعي عزوزا او وكل الامر اليه وكولا ومنه
كتب الكتاب كتابة او اكتبه كتبا فعلى القياس والثاني
نحو مات موتا قال قولا سبح سبحا عجز عجزا او يجي مصدر فعل
المتعدي كمصدر فعل القاصر وبالعكس فالاول حذرت العدو
احذره حذرا والثاني نحو سعدت سعدا ويجي فعل ايضا فعله
نحو عظم عظمة وقال ايضا ومما اتى مخالفا فركت المراة زوجها
فركا والقياس فركا وفركته فروكا والقياس فركا **قوله**
كسخط ورضا اشار بسخط ورضا الى ان الشاذ يجي مع مجي
القياس كسخط وسخط ولهذا قدمه ويجي بدونه كرضى
واعلم ان نظاير سخط اكثر من نظاير رضى فالاول كالبخل
والجبن والحب والبغض والكره والحزن والثاني كالشبع والقيم
في قوله دينا قيما قال في الحجة ينبغي ان يكون هذا مصدرا
وصف به ولا وجه لان يكون جمع قيمة ولا صفة لقلة هذا
الوزن في الصفات انما جاء منه قوم عدى ومكان سوى
واما فعل في المصادر كالشبع والرضى وحروف اخر فاوسع من
الوصف فوجب الحمل على الاكثر وهو من قام الامر اي ثبت
ودام اي دائما لا ينسخه شيء بعده من الشرائع كما نسخت
الشرائع كما نسخت الشرائع قبله قال ابن هشام والذي منع
به كونه جمع قيمة المعنى ويمنع الصفة ما ذكروا الاعلال
واما اعلال المصدر فحمله على فعله ولانه مقصود من القيام
ولانه بمعناه وفرق شاذا توما على الاصل كالعوض **قوله**

وغير

وغير ذي ثلاثة مقيس اي لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر
مقيس وهذا بخلاف الثلاثي **قوله** كقدس التقديس قال
الشاطبي اتبع الثلاثي بمزيده وباتي بمزيد الرباعي ولم يصرح
بحكم فعل المهموز اللام وهو وسط بين بابي قدس وزكى فله
المصدر ان نحو هنا تهنيا وتهنية انتهى هذا وفعل له مصادر
احدها التفعيل كالتكليم والتعليم والثاني التفعلة
كالتبصرة والتكرمة والتجربة والثالث الفعال نحو وكذبوا
باياتنا كذابا والرابع الفعال نحو فصدقته وكذبته والمرء
بنفسه كذابه والخامس التفعل نحو ومزقناهم كل ممزق
قوله وزكه تزكية هذا مما فرقوا فيه بين المعتل
والصحيح كما في جمعي كاتب وقاض وكما في تابي سيد وضيغم ن
قوله من تجمل تجملا هذا داخل تحت قوله وضم ما يربع في
امثال قد تلملما فذكره هنا اقبله من ذكر الخاص قبل العام ف
وفايدة هذا التوطية لقوله ثم اقيم افا مذ قال الشاطبي وتناول
تجمل باب تحول وتبين وتروى وتكسر غير مصدر الاخير
على القواعد التصريفية **قوله** واستعذ استعاذة هذا داخل
تحت قوله وما يلي الاخر مد وافتحا البيت لانه نوع منه وكان
ينبغي ان يوخر الكلام في مصدر استفعل معتل العين على
الكلام على مصدر استفعل الصحيح العين لانه السابق ذهنا
وصناعة ثم يصير لما نحو استعاذة ذهنا وصناعة وكذا
فعل في التسهيل وكذلك فعل في مصدر افعل قدم الكلام
على الصحيح اللام ثم ثنى بالكلام على المعتلها وقال الشاطبي
ذكر استعذ مع نظيره اقم وان كان مما افتتح بهمز وصل
تنبيه اختلف في التا مثل اليا في سفسرنج او
مثلها في مطلبيق وقد يحتج للاول بقولهم اراه ارا فقالت
المحذوف العين قطعا وهو الهمزة بعد نقل حركتها لما قبلها
وهو الرا ورجح الناظم في شرح الكافية حذف الثانية بزيادتها

وقربها من الطرف وان الثقل انما حصل بها وفي الاخير نظر لان
الحذف للساكنين لا للثقل قوله ثم اقيموا قامة اشار
الى ان معتل العين قياسه الافعال ولكن تنقل حركة العين
الى الفا فتنقلب العين الفا ثم تحذف الالف الثانية وقال
ابن هشام قال ابو طالب هلا قيل انهم لما نقلوا احذفوا لالتقا
الساكنين ولم يتكلفوا ان يقولوا تحركت الواو في الاصل
وانفتح ما قبلها الان فقلبت الفا فقلت هذا الذي زعمته
تكلفا لا بد منه في الفعل ولا يمكنك ان تقول فيه الا هذا
وايضا فانهم انما نقلوا ليكون وسيلة الى القلب الفا ولا يجوز
ان يتخلف ذلك وايضا فان الحق ان المحذوف الزايد لكونه
زايدا ولقربه من الطرف وعلى قولك انما حذف الاصلي انتهى
وقد قال الشارح كما قال الطالب لكنه قال تحذف الالف
ولم يقل وتقلب العين وكذا قال في نحو استقامة
فتامل واورد على ما قررناه اولا تبعا للتوضيح المقتضي
لقلب العين الفا قبل حذف الالف انهم قالوا شرط قلبها
الفا ان لا يكون بعدها الف واجيب بان هذا
الشرط انما ذكروه في معتل اللام ليخرج نحو رميا ورميا اذ
القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه
في معتل العين الذي الكلام فيه قوله وغالبا ذا التا لزم
قال الشهاب اورد عليه ان هذه العبارة في ظاهرها متناقضة
لان الغلبة تقتضي عدم اللزوم واللزوم ينافي الغلبة ويجاب
بان هذا بيان لما وقع من العرب وحاصله ان التا لم تنفك
عن هذه الصيغة في اكثر استعمالهم فاللزوم بمعنى عدم الانفكاك
في استعمالهم وهذا لا ينافيه التقييد بالغلبة قوله وما
يلي الاخر مد وافتحا لم يكتف بقوله مد وان كانت الالف
اللاحقة قبل الاخير يلزمها فتح ما قبلها لان المد لا يعين الالف
اذ قد يكون واوا مضموما ما قبلها ويا مكسورا ما قبلها فلو قال

اجعل

اجعل الفا قبل الاخر لم يحتج الى ذكر الفتح واما حين لم يذكر الا مجرد
المد فلا بد ان يذكر الفتح ليتعين بذلك ان المد هي الالف
وحدها لان اليا والواو لا يكونان مدة وقبلهما مفتوح اصلا
فصار ذكر الفتح سعيا فان قيل ذكر الفتح لا يحتاج اليه
لان احالته على بنا الماضي بعين ان ما قبل الاخر مفتوح كافتعل
وانفعل واستفعل وافعوعل وغير ذلك واذا كان كذلك فالوجه
ان لو اكتفى بالمد لتعين الالف لذلك وحدها فالجواب
ان الفتح قبل الاخر لا يتعين من وجهين احدهما ان من هذه
الابنية ما يكون قبل اخره غير مفتوح كافعل وافعال وافعولل
على رايه وايضا من الامثلة ما يعرض لما قبل اخره السكون اما
بادغام كاعتد وارتد واما باعلال كانقاد واستزاد والناظم
انما اتى بمثال يشمل جميع الابنية وجميع الامثلة فلم يكن
بد من الزام الفتح فان كان موجودا في الفعل فذاك والا فقد
شرطه وكلامه صحيح والزامه الفتح ضروري قوله فقد
تمثلا لا يريد تفعللا كما قال الشارح بل لا فرق بين تفعلل
كتدحرج وتجلبب او تمفعل نحو تمسكن او تفوعل كتجورب
او تفيعل كتشيطن او تفاعل فالمجرد وما اوله زيادة وما
ثانيه زيادة احد حروف العلة الثلاثة وغير ذلك على سواء
فاما التواني والتداني تغيرت فيه الحركة خشية على الحرف بل
على البنا ان يفسد قوله فعلالا وفعلله لفعللا ان قلت
ينبغي ان يكون مراده الوزن النحوي لا التصريفي ليدخل في ذلك
حوقل وبيطر وجهور ونحوهن فان فعللة مطردة فيهن وفعلال
مسموع كقوله وبعض حيفال الرجال الموت فالجواب ان الشيخ
قال اذا كان الفعل على فعلل او الملحق به فاشار الى الجواب
يعني ان هذه الاوزان وان لم يشملها قوله فعللا الا انها ملحقة
به وقد استقر ان الملحق بالفعل يتبعه في مصدره فهذا هو
الجواب لا ما ذكرت والا ورد عليه قاتل ونحوه فانه داخل في فاعل

بالوجه الذي ذكرت ونحن انما قلنا في تلك لم ما قلنا لكونه لم يذكر
وزنا وانما ذكر موازنا والفرق واضح **قوله** واجتعل
معتبسا ثانيا لا اولا ينبغي ان يفيد هذا بما كان غير مكرر نحو
تدحرج فانه لا ينقاس فيه فعلال واما المكرر فانه ينقاس
فيه فعلال نبه على ذلك في غير هذا الكتاب. **قوله** لفاعل الفعال
والمفاعلة قال الشاطبي وفي جعله البنائين قياسا مطردا
نظر فان القياس انما هو المفاعلة خاصة كما يويد ذلك كلام
س واما الفعال فلا وايضا فان سلمنا له القياس فذلك فيما
لم يعتل فاؤه بالياء فان الفعال فيه نادر قالوا ياومه مياومة
ويواما فكان من حقه ان يستثنيه **والجواب**
عن الاول التزام انه قياسي وليس في كلام س ما يدفع ذلك وعن
الثاني ان ما فاؤه يا قليل وما فاعل من فعله قليل في ذلك
القليل والفعال ليس بلازم في فاعل لا سيما وهو مود لاكثر
اليا وتما مكسورة في اول الكلمة نادر فلهذا كله لم يستثنه
قوله وغير ما مر السماع عادله اي كان له عديلا في انه
لا يقدم عليه الا بثبت وذلك كما في فعل الصحيح على التفعلة كالتجربة
والفعال والفعال كالكذاب والكذاب وفعل المعتل على
التفعلة كالتنزيه والمراد غير ما مر للافعال السابقة من
المصادر المتعلقة بها فلا يرد انه يشمل مصادر فيما سبق
لافعال لم يذكرها فيما مر **قوله** وفعلة لمرة كجلسة اي
في الثلاثي بدليل في غير ذي الثلاث بالتا المرة قال الشرفاي
كان المصدر على فعلة كرحم رحمة ونعم نعمة دل على المصدر
منه بالوصف انتهى وقال ابن هشام يظهر لي ان نحو كدرة
فيما فيه تا وليس على فعلة ولا فعلة يجوز ان يرجع به الى فعلة
او فعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج الى الصفة اذ لا
الباس انتهى وقياسه ان ما على فعلة بالفتح كرحمة يدل على
الهيئة ببنائه على فعلة بالكسر وما على فعلة بالكسر كنشدة
يدل

يدل على المرة ببنائه على فعلة بالفتح وفي الجاربردي وان كان
في مصدر الثلاثي المجرد التا فالمرة والنوع على مصدره المستعمل
والفارق القراين كنشدة واحدة ونشدة لطيفة انتهى وقياسه
ان نحو رحمة مما مصدره على فعلة بفتح الفا لهما والفارق القراين
هذا وفي الصحاح النعمة بالفتح التنعيم يقال نعمه الله وناعمه
فتنعم لم يرد على ذلك فيما يتعلق بالنعمة فليس بمصدر لا
الفعل ثلاثي وقد يقال ان نعم مطاوع نعمه لان تفعل جا مطاوعا
نحو كلمته فتكلم فعلى هذا انما يكون ضبط نعم في كلامه بالتخفيف
ليصح ايراده **تنبيه** في كتاب ليس لابن خالويه
المصدر للمرة الواحدة على فعلة بالفتح الا في كلمتين حججت حجة
واحدة ورايت روية واحدة وقال ابن الاعرابي رايت راية
واحدة على القياس انتهى وفي كتاب الصحاح الحجة المرة الواحدة
وهو من الشواذ لان القياس الفتح والحجة ايضا السنة والجمع
الحجج انتهى **قوله** وفعلة لهيئة كجلسة ابن الحاجب يعبر عن
الهيئة بالنوع فلينظر اي ذلك احسن وظاهر كلام الناظم انه
لا يدل مع الهيئة على المرة فيكون لمطلق الحدث ولعل المراد الهيئة
على الاجمال اذ لا يفهم خصوص هيئة ثم من المعلوم ان الهيئة
لازمة للحدث لمطلق الحدث يدل عليها التزاما لكن فرق بين
الدلالة مطابقة والتزاما هذا وقال الشارح يدل على الهيئة
بفعلة كالجلسة والعمة والقتلة قال ابن هشام العمة
تمثيل خطا لان فعلها زايد على الثلاثي وفي نسخة النعمة بدلها
وهو خطا ايضا لانها موضوعة في الاصل على فعلة ولان فعلها
غير ثلاثي ثم انه ساقها مثالا عند قوله وشذ فيه هيئة كالخمرة
تنبيه في الحديث ازرة المومن الى انصاف ساقيه
وفيه اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة
ضبطها النواوي في لغات الاربعين حديثا التي جمعها بالكسر
وضبطه الخطابي في اغلاط المحدثين بالفتح وقال الكثير غلط

وفي الحديث انهنا هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال الخطابي عوام
الرواة يكسرون الميم وانما هي مفتوحة والمراد حيوان البحر
اذا مات فيه وسمعت ابا عمر ويقول سمعت المبرد يقول
الميتة الموت وذلك لا يقال فيه حلال ولا حرام وعليه الحديث
من خرج عن الطاعة فمات ميتة جاهلية فهذا بالكسر يريد الحال
التي مات عليها يقال مات ميتة حسنة ومات ميتة سيئة
سيئة كما قالوا فلان حسن القعدة والجلسة والركبة والمشية
والسيرة والنيمة يراد الحال والهيئة ومثله اذا قتلتم
فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وقوله
عليه الصلاة والسلام لعائشة ان حيضتك ليست في يدك
هو بكسر الحا على ارادة الاسم او الحال فاما الحيضة بالفتح
فالمرة الواحدة قوله في غير ذي الثلاث الى اخره لان بناء
الفعلة لا يأتي فيه اذ يلزم على ذلك هدم البنية بحذف ما
قصد والبناية فيها فكانهم اجتنبوا ذلك واستغنوا عنه
بنفس المصدر الاصلي قوله بالتا المرة قال الشاطبي
لم ينص على ما له مصدران فاكثر لايهما تلحق التا لكن اطلق القول
بجواز اللحاق فاقتضى ان ذلك في كل واحد منهما وليس
كذلك بل نص س وغيره على ان التا تلحق من المصادر الاغلب
في الاستعمال لا غير والذي على فاعل له الفعال والمفاعلة
هذا الثاني هو المستعمل للمرة وان كانت فيه التا ولا يقال
ضارب ضرابة واحدة وانما يقال ضارب مضاربة واحدة
الى ان قال فالحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسيا
فالاغلب هو المفعول للمرة او سماعيان فكذلك او قياسيا
وسماعيا فالقياس فكان حق الناظم ان ينبه على ذلك لكنه
لم يفعل فيبقى اطلاقه محتاجا الى تقييد تنبيه
قال الجاربردي واما البواقي وهي الثلاثي المزيد والرباعي
المجرد والمزيد فان كان في مصدرها التا فالمرة والنوع على

مصدرها

مصدرها المستعمل والفارق القراين ايهما نحو استقامة
ودحرجة واحدة او حسنة وان لم تكن فيه التا فالبها ان
على مصدره مزيدا فيه التا نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة
او حسنة انتهى فان قلت اي حاجة الى زيادة
التا ومثلا يكفي الوصف بواحدة او حسنة قلت
الحاجة خروج الصيغة عن المصدر العام واحتمال المرة
والهيئة وتميزها بالقراين لان عادة العرب جرت باحتمال
ما فيه التا لذلك قوله وشذ فيه هيئة اي بني
في القياس مصدر الهيئة على فعلة من غير الثلاثي لا يقال
لا حاجة لبيان شذوذ ذلك للعلم به من خروجه من
المصادر القياسية المبينة فيما سبق لانا نقول
المصادر القياسية السابقة للمصدر والكلام هنا انما
للمرة او الهيئة ولو صح لزم شذوذ فعلة وفعلة للمرة
والهيئة في الثلاثي لخروجها عما سبق

ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها

قال شيخ الاسلام الانصاري الاولى زيادة والمفعولين
عقب الفاعلين كما في نسخة من المتن ثم حذف قوله والصفات
المشبهة بها من هنا لترجمته بها بعد قال الشهاب في قوله
ثم حذف الى اخره نظر اذ الترجمة هنا ابنيتها وفيما بعد
باعتبار عملها والمذكور هنا ليس الا الابنية وفيما بعد
ليس الا العمل فكيف يغني احدهما عن الاخر قلنا سلوس هنا
يمكن ان يقال ان المصنف بين في هذا الباب ابنية الصفة
المشبهة في الجملة وان لم يميز ابنيتها من ابنية اسم
الفاعل اذ يقال اتكل في التمييز على شهرة ان اسم الفاعل
ما كان على فاعل والصفة المشبهة ما كان على غيره اي غالبا
هذا وفي التخريج تقدم ان هذا الجمع غير سايغ قال

الشهاب ولم ادر في اي محل قدمه الا انه قال في قول التوضيح
هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة ما نصه ولم يقل ثلاثة
مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او
ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز
ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ
وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي انتهى فلعله اراد هذا
وحينئذ يرد ان مفعولا في مفاعيل ثلاثة اسم للفظ واما
فاعل في اسما الفاعلين ومفعول في اسما المفعولين فليس
اسما للفظ بل هو اسم للمعنى والذات الفاعلة او المفعولة وانما
الذي هو اسم للفظ لفظ اسم المضاف فلينا سل فان قلت
الذات الفاعلة والذات المفعولة اعم من العاقلة قلت
يصح الجمع مع ذلك على التغليب تنبيه قال الش
المراد بالصفة ما دل على حدث وصاحبه فان كان له فعل
ولم يكن اسم فاعل ولا افعل تفضيل ولا اسم مفعول
فهو الصفة المشبهة قال ابن هشام قوله ان كان له
فعل يخرج نحو صمحمح وجرشع وسمردل وهذا التفسير الذي
ذكره هنا الصفة المشبهة بالاصطلاح التصريفي لا النحوي
وهو المراد هنا واما تفسيرها بالاصطلاح النحوي فسياتي
في باب اعمالها انتهى وقال الشهاب يمكن ان يكون التقييد
بقوله ان كان له لئلا يرد نحو المنسوب كقرشي فانه صفة
وليس باسم فاعل ولا افعل تفضيل ولا اسم مفعول مع انه
ليس صفة مشبهة كما يصرح به كلام التسهيل فلو لم يعتد بذلك
القيد دخل في التعريف نعم نازع الشاطبي في نفي
كونه صفة مشبهة حيث قال اول بابها ومن الصفات
المشبهة الصفات التي لا تجري على فعل كالمنسوب اذا قلت
قرشي الاب هاشمي الام عربي الدار مدني المذهب اشعري
العقيدة وقد تحرز في التسهيل من هذا القسم وضار المنسوب

وما

وما لا يلائه نقلا عنه ليس من الصفة وليس كذلك فقد
عدها غيره من ذلك انتهى وقد يجمع بان ذلك ليس صفة
مشبهة حقيقة وان كان له حكمها فلينا سل قوله اذا
من ذي ثلاثة اي من مصدر ذي ثلاثة الخ وفيه تسامح
ان اريد ظاهره بنا على ان الصفات مشتقة من المصدر
بلا واسطة قوله كغذا بالمعجمتين وهو لازم نحو غذا
الما اي سال ومتعد نحو غذا الصبي باللبن اي رباه به وكلا
صحيح هنا ثم يحتمل ان يكون تقييد الثلاثي بفعل المفتوح
العين معتلا كان او لازما او لا ولا يضر ان الثلاثي المكسور
العين المتعدي موافق له في هذا الحكم وكلامه غير شامل
له على هذا لانه يفهم حكمه من قوله الاتي غير معدي ويحتمل
انه مثال فيكون الثلاثي شاملا لفعل المضموم العين والمكسور
العين فيكون قوله الاتي وهو قليل الخ استثنا للمضموم العين
والمكسورها فيكون قوله الاتي وهو قليل الى اخره استثنا
اللازم من الثلاثي هنا لان فاعل فيهما سماعي فلا يرد خلافا لمن
قوله كفاعل صغ الخ المقتضي لقياسيته وانه موكول الى المتكلم
والثاني اولى لانه على الاول يكون المكسور العين المتعدي
مسكوتا عن حكمه في قوله من ذي ثلاثة وانما يفهم حكمه من
كلامه بعد ذلك خلافا لترجيح الشاطبي الاول قوله وهو
قليل في فعلت نحو حامض وفاره وفاضل وعاقر ولا ينبغي ان
يعد منه كامل لثبوت كمل بالفتح ولا خاثر لان ابن طريف حكى
في افعاله خثر مثلث الثا فعلى هذا يكون خاثر مبنيا على خثر
بالفتح وسياتي ما يتعلق بذلك قوله بل قياسه فعل
قال ابن هشام الجوهري نجس الشي بالكسر ينجس نجسا فهو
نجس ونجس ايضا وقال الله تعالى انما المشركون نجس قال
الفرا اذا قالوه مع الرجس اتبعوه اياه فقالوا رجس نجس
انتهى انما نبهت هذا لانه لم يذكر في التسهيل حين ذكر ما مثل

من الاوصاف من فعل فعلا والي اخيني ان يكون قولهم فهو نجس
من باب الوصف بالمصدر ويدل عليه الاخبار به عن الجمع
في قوله تعالى انما المشركون نجس ولما راي الجوهري ذلك
توهمه وصفا حقيقيا فعده فتسميما للمصدر **قوله** ونحو
صدٍ بات الي اخره تكرير نحو ثيه اشارة الي ان هذه انواع
موزعة علي فعل وما بعده فلا اعتراض **تنبيه**
قال الشاطبي وقد يحتمل معنى الفعل المعنيين معا فيبني له
البناآن كما يقال الصدي فهو صد وصديان واشر فهو اشر
واشران لمقاربة ما بينهما ومثل ذلك لا ينكر **قوله** وفعل
اولا وفعيل الي اخره قال الشاطبي انما لم يصرح بالقياس
لانه لم يطرد فيهما السماع عنده اطرادا يقطع بالقياس فيه وانما
جا في الكلام كثيرا خاصة والكثرة علي الجملة في هذه المعاني
لا تقتضي القياس لاجتهاد المجتهد وبذلك قال في كتابه
التسهيل وكثر في اسم فاعله فعل وفعيل وقال في الشرح
ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم
يجزم بجريان القياس بهذا ما راي واما غيره فيري ان فعيلا
في فعل قياس مطرد وعدم القياس في فعل هو الاظهر **قوله**
والفعل جمل قيد به احترازا من جميل اسم مفعول بمعني مجمول
لانه يقال جمل فلان الشحم بالفتح اي اذابه وجمل هو اي اذيب
فهو مجمول وجميل كمجروح وجريح **قوله** وافعل فيه قليل
وفعل قال الشارح وقد ياتي علي غير ذلك نحو جبن فهو جبان
الي ان قال وخزه فهو نازه قال ابن هشام لا حاجة الي ذكر
هذا فانه قد تقدم من كلام الناظم وهو اولي في ذكره
في الباب وهذا اولي مما تقدم له التمثيل به من حامض
وعاقر قال ابن خالويه الحق انه لم يسمع الا فره فهو
واما الثاني فحاشيه فعل وفعل فقاعل مبني علي فعل وهو
من التداخل قالوا كمل وكمل وحمض وحمض **قوله** وبسوي

الفاعل

الفاعل قد يغني فعل قال الشارح يعني انه قد يستغني في تبا
اسم الفاعل من فعل بالحجيبه علي غير فاعل وذلك نحو قولهم
طاب يطيب فهو طيب وشاخ يشيخ فهو شيخ وشاب يشيب
فهو اشيب وعف يعف فهو عفيف انتهى قال ابن هشام
ولا يمثل بمات فهو ميت لانه قد تقدم انك ما بنت فلم يستغن
بسوي الفاعل وقال ايضا دل كلام الشارح علي انه لا يقال
شايب كا في السنة الناس **قوله** وزنة المضارع اسم
فاعل الخ اسم مبتدا او زنة خبر علي حذف مضاف ومن غير
صفة للمبتدا اي اسم فاعل من غير ذي الثلاث ذو زنة
المضارع فحذف المضاف وقدم الخبر علي المبتدا وصفته
وقد صرح بنظير هذا المضاف وحذف المضاف اليه الذي
هو نظير المذكور هنا في قوله وباب فعلا عنه ذو فعيل
اي ذو زنة فعيل وشذ يفع الغلام اذا شب فهو يافع
واورس الشجر والسحر اذا اصفر فهو وارس واقرب
القوم ثم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وذلك ان القوم
يسمعون الابل وهم في ذلك يسمون نحو الما اذا بقي بينهم
وبين الما عشية عجلوا نحوه فتلك ليلة القرب وقالوا
اعقت الفرس فهو عقوق اذا حملت واحصرت الناقة
فهي حصور اذا ضاق مجري لبنها وسمع يفع وورس فيكون
يافع و وارس مما استغني فيه باسم فاعل الثلاثي عن اسم
فاعل غيره **قوله** من غير ذي الثلاث فاما من الثلاثي
فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا فيه حاب **قوله** مع كسر
متلو الاخير فاما قولهم انتن فهو منتن بضم التا وهو منحدر
من الجبل فاتباع للاول في المثال الاول وللاخير في الثاني
قوله مطلقا قال ابن هشام قال بعضهم لا فايدة لقوله
مطلقا وفايدته عندي يحتمل امرين احدهما ان يكون احترازا
من وهم من يتوهم ان نحو مستطيب ومشتد ليس مكسورا

ما قبل اخره وانه خارج من هذه القاعدة فاتى بعبارة الاطلاق
دفعا لهذا التوهم وذلك لان الكسرة في الاول منقولة اليه
من الحرف المعتل وفي الثاني محذوفة لمصلحة الادغام والثاني
ان القاعدة ان ما قبل اخر المضارع اذا كان ماضيه غير ثلاثي مجرد
واجب الكسر كاكرم يكرم وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج واحرنجم
يحرنجم الا اذا كان اول الماضي تا زايدة نحو تدحرج وتضارب
فلا يغير في المضارع فلما ذكر ان اسم الفاعل كالمضارع اقتضى ذلك
انه على هذا التفصيل فلما قال ان ما قبل اخره مكسور خشي ان
يتوهم متوهم ان هذا الكلام مذكور باعتبار الغالب وانه ترك
استثنا مسالة التا فصرح بالاطلاق حسما لتوهم التخصيص
قال وهذا الذي ذكرته قلته قبل الوقوف على كلام ابنه
ثم رايته فسره باحد التفسيرين اللذين ذكرتهما وذلك
انه قال مطلقا اي سوا كان في المضارع مكسورا نحو اكرم يكرم
فهو مكرم وواصل يواصل فهو مواصل وانتظر ينتظر فهو
منتظر او مفتوحا وذلك فيما فيه تا المطاوعة نحو تعلم يتعلم
فهو متعلم وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج انتهى واخطا في التقييد
بالمطاوعة بدليل تكلم يتكلم فهو متكلم وانما هو مقيد بالزيادة
وقد احترز عما وقع لابنه في باب النايب عن الفاعل ووقع
هنا والحمد لله **تنبيه** يستثنى من هذا الحكم
وهو قوله مع كسر الى اخره ستة الفاظ قال ابن خالويه
في كتاب ليس ليس في كلامهم افعل فهو مفعل بالفتح الا ثلاثة احصن
والفج اي افتقر وافلس وفي الحديث ارحموا الجميكم واسهب
في الكلام بالغ في قول ابن دريد وقال ثعلب اسهب فهو مسهب
في الكلام واسهب فهو مسهب اذا احفر بيرا فبلغ الما ووجدت
بعد سبعين سنة حرفا واحدا وهو اجراشت الابل سمنت فهي
مجراشة بفتح الهمزة قال ابو علي البغدادي اسهب فهو مسهب
اذا اخرف وتكلم بما لا يعقل فاذا تكلم يعقل من الصواب فاكثر فهو

بالكسر

بالكسر **قوله** وضم ميم فا ما قولهم منتن بكسر الميم فاتباع
للعين **قوله** قد سبقا قال الشاطبي لم يبين كيفية سبق
هذه الميم مع حرف المضارعة او في موضعه ثم اجاب
بان مثاله بين ان الميم عوض عن حرف المضارعة لا زايد عليه
وايضا لو اتى مع الميم لم تحصل الموازنة وقد قال وزنة المضارع
اسم فاعل **تنبيه** قال ابن هشام قوله وزنة
المضارع البيت اعلم ان الذي بدا به الناظم وهو قوله كفاعل
صغ اسم فاعل والذي ختم به وهذا البيت كلاهما الوصف
فيه اسم فاعل وان ما بينهما من الاوزان السبعة صفات
مشبهة وبقي من اوزان الصفة المشبهة ثمانية لفعل نعل
كخشن وبكل حينيذ فعل كبطل وفعل كحسن وفعل وكنه
لفعل كما سيأتي في حذر والسبعة الباقية فعال كشجاع وفعال
كجبان فعال ومما فعل عسر فعل عفر فعل جنب فعول حصور ولفعل
فعل كيعط وحذر وله ايضا فعيل كريض وسليم وهذا قد تقدم
ولكن لفعل فهذه ستة وتلك سبعة فالجميع ستة عشر
قوله وفي اسم مفعول الثلاثي الخ وهذه دعونه فهو مدعو
وغزونه فهو مغزو وبعته فهو مبيع وكلته فهو مكيل واصله
مبيوع ومكيول وفيه عمل يذكر ان شا الله في التصريف وشفاه
الله فهو شاف والعبد مشفي قال المحدث

فانت عندي وان اهديت لي سقا • احب من غيرك الشافي من السقم

وقرا شخص بحضرة ابن العماح مكان الشافي المشفي فلم يتركه
يكمل البيت حتى انتقده والمسالة في الفصيح ولا طرا وزنة
مفعول في الثلاثي كان لحنا ان يقال مغلوق ومطبوق ومقفول
وملصوق ومسطر ملحوف وفي ذلك يقول ابو الاسود فيما روى
ابن بري وغيره

ولا اقول لباب الدار مغلوق • ولا اقول لحلي الحلي مطبوق
ولا اقول لثوب الحي مقفوف • ولا اقول لدق الباب ملصوق

ولا افول لسطر ملحق ابدا • بين السطور ولو عذيت ملحوق
وكان الذي وهم من قال مغلوق قولهم غلق الباب يقال امرته
بغلق الباب وانما هو مصدر جار على غير قياس المصدر وانما
القياس اغلاق الباب قال الحريري وابدى الثلاثة قبل اغلاق
بابه فهذا هو الاصل قال ابن هشام ولحن بعضهم
قولهم المحسوسات وفي الكشاف وقرئ بحس من حسه
اذا استقر به ومنه الحواس والمحسوسات ورايت بخطه رحمه
الله سال بعضهم عن قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من
النار وما هم بخارجين منها لم جا اسم الفاعل هنا وفي اخبار
اهل الجنة وما هم منها بمخرجين فاجبت بان ساكن الجنة
لا يتخيل فيها ان يخرج بنفسه لطيب مقامها وعظم نعيمها
وانما يكون الخروج منها بالاخراج لو قدر ان ساكنها يكون له
خروج منها واما النار اعاذنا الله منها فان ساكنيها كما قال
الله تعالى يريدون ان يخرجوا منها بانفسهم فنفى عنهم
حصول ما يريدون **تنبيه** قال ابن سيدة يقال
اعله الله ورجل عليل واستعمل ابو اسحق المعلول في كتابه
في العروض واري ذلك على طرح الزايد كانه جا على عل وان لم
يلفظ به والا فلا وجه له والمتكلمون والمحدثون يستعملون
المعلول كثيرا وتعجب بعضهم من ابن سيده في انكاره ذلك
ففي افعال ابن القوطية علا لانسان علة مرض والشي اصابته
العلة وفي شرح بانت سعاد والصواب انه يجوز ان يقال
اعله الله فهو معلول من العلة الا انه قليل وممن نقل ذلك الجوهري
في صحاحه **قوله** وباب بفلا ذو فعيل قال ابن هشام قبل
ومنه رحيم في قوله
• نا ما اذا عضت بك الحرب عضة • فانك معطوف عليك رحيم •
وعندي ان رحيما مرفوع بمعطوف وانه بمعنى راحم وكانه
لم يذكر نيابة نحو النسيج والضرب ونحو الخبط والقبص ونحو

العرفة

العرفة ونحو الخبز والسول لانها غير صفات والباب معقود للصفات
بخلاف فعيل فانه صفة وذكر في التسهيل انه ربما ناب عنه
فاعل وانشد عليه في شرحه
• لقد غيل الايتام طعنة ناشره • اناشر لا زالت يمينك اشره •
اي ماشورة اي مقطوعة بالمنشار قال وعكسه قط الشعر
اذا اعلا فهو سقطوط ولم يقولوا قاط ذكره ابن سيدة وهو
نادر وكاس بمعنى مكسو قال ابو حيان الصحيح انه اسم
فاعل من كسي قال وان تعرين من كسي الجواري **تنبيهان**
الاول غنى فعيل كما في الروض للسهيلي بما يوثر فيه
الفعل كجريح وطحين وذبيح قال ولا يقال من السكر سكير ولا ذكره
فهو ذكير ولا في لطم لطيم الا ان تغير منه اللطمة كما قالوا
لطيم الشيطان وانما قالوا من الحمد حميد وفي الحي حي وان
كان الحمد لا يوثر في المحمود والرويه لا تؤثر في المري لانهم
ذهبوا به مذهب الكريم والعزيز والنجي انتهى وفي كتاب
الفد تسميتهم السعف جريدا على نصور ما يوول انتهى وفي الصحاح
انه لا يسمى جريدا حتى يجرد من الخوص والا فهو سعف الثاني
قال في التسهيل ان فعيلا كثير ومع كثرته لا ينقاس قال
ابن هشام فسألت عن هذا فاجبت بان القياس يستدعي
شيئين كثرة المقيس عليه وكونه جاريا على القياس وهنا
وجد الامر الاول دون الثاني فانه جار في التذكير والتانيث
على لفظ واحد فلو جعل هذا النوع قياسا من حيث الصوغ
على فعيل لكان اما ان يونث على القياس فيخالف المقيس
عليه او لا يونث فيجعل بابا مطردا غير جار على القياس

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وجه الشبه انها تفرد وتذكر وتانث على خلاف ذلك بخلاف
الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز في مشبوها ومعلوجا

صفتين من الشيخ والعلج ان يعملا الرفع خلافا للفارسي لانهما لا
يفارقان التانيث وليسا جاريين واجاب الفارسي
عن الثاني بانهم يقولون اعور عينه فيرفعون به وان لم يكن
جاريا قلنا هذا مشبه للجاري لانه يثنى ويجمع وله مونث
بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار قوله صفة استحسن
الخ قال ابن هشام اعلم ان منهم من ضبط الصفة المشبهة
بانها الصفة الدالة على معنى ثابت مباينة لوزن المضارع
ورد المولف الوصف الاول بانها تبنى من نحو عرض وطرا والثاني
بانهم يعدون منها نحو معتدل القامة ومنطلق اللسان ونحو
ذلك من اسما الفاعلين الموذنة من المعاني ما يوذن به فعيل
وغيره مما لا يوازن المضارع وعدل الى ضبطها بانها الصفة
الصالحة للاضافة الى الفاعل في المعنى باستحسان قال
فخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقا يعني فانه اما ان
يمتنع اضافته للفاعل كزيد ضارب ابوه او تكون غير مستحسنة
نحو زيد كاتب ابوه قال وخرج اسم الفاعل القاصر الذي ليس
فيه معنى فعيل وشبهه من ابنية الغرائز كماش وجالس
ودخل شبان مما ليس باسم فاعل لكونه غير موازن للمضارع
نحو حسن وجميل وما هو اسم فاعل وفيه معنى فعيل وشبهه
فانه يصلح ايضا للاضافة للفاعل ويلتحق بالصفات المشبهة
كمنبسط الوجه ومنطلق اللسان فانهما بمعنى طليق وفصيح قال
وهذا ضابط جامع مانع قلت وقد اعترض من جهات
احدها انه غير صادق على بعض المحدود وذلك لان منه نحو راق
الدما وغربال الاهاب ونحو محمود المقاصد وليس في الاول
ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعل الثاني انه غير صادق
على شي من المحدود لان الصحيح في نحو حسن الوجه انها اضافة
من نصب لا من رفع الثالث انه موذ الى الدور لان العلم
باستحسان الاضافة موقوف على العلم بانها صفة مشبهة

فاذا

فاذا وقف العلم بانها صفة مشبهة على العلم باستحسان
الاضافة جا الدور والجواب عن الاول ان التشبيه في
العقل ممنوع وان الجامد موول بالوصف فهو وصف بالقوة وان
المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وربما سموا النايب
عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والاندلسي
وعن الثاني انه مندفع بقوله فاعل معنى ولولا ان الاضافة
عنده من نصب لم يحتج الى الاتيان بقوله معنى فانه يكون مضافا
للفاعل لفظا ايضا وفي المسالة خلاف ونقد ذكر ذا الاضافة
من رفع بانه يلزم من ذلك اضافة الشي الى نفسه واجاب
الزجاج بانه انما يلزم ذلك ان لو كان اللفظ حسن وجهه
من غير نقل الضمير اما بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير
لا الوجه فخفض الوجه بالاضافة على ما يجب في الاسما من اضافة
بعضها الى بعض ورد ابن عصفور ايضا هذا المذهب بمررت
بامراة حسنة وجهها وحسنة وجهها بتانيث حسنة
على وجهي النصب والخفض ولو كانت عن رفع تعين التذكير ورد
هذا بان قبل ليس دخول التا في الجر لحمله على النصب بل لاسناد
الوصف فلا مزية لاحد الامرين على الاخر وعن الثالث بمنع
توقف استحسان الاضافة على العلم بانها صفة مشبهة انتهى
والاعتراض الاول غير ظاهر لان نحو راق نقل مضارع لا صفة
كما اعترف به في الجواب فليس من افراد المحدود قال الشهاب
يرد على تعريف الناظم مسايل امتناع الجر بها المذكورة بقوله الا اذا
ولا تجرر بها مع ال الخ فانها في ذلك صفة مشبهة قطعا
ولم يستحسن الجر بها كيف وهو ممتنع راسا ومسايل الجر من مسايل
الضعف لانه جعلها قسيما لمسايل الحسن فلا يكون الجر حسنا
ويجاب عنهما بان المراد استحسان الجر بنوع ما دهنا
لا بها نفسها فقوله بها اي بنوعها وعن الثاني ايضا بان المراد
بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعف

وان قوبل بالحسن بناء على ان المراد بالحسن خلاف الضعيف
والقبيح واما تفسير القبيح فلا حجر فيه ولو سلم فقد علم جوابه
وبهذا ايضا يحصل الجواب عما يرد على دخول اسم الفاعل المراد
به الثبوت في الصفة المشبهة كما هو الحق على ما اسلفه في التوضيح
في باب ابنية اسما الفاعلين وان نافته هنا واخرج نحو كاتب الاب
من الصفة المشبهة ووجه لا يراد ان الاضافة في كاتب الاب
فيجة فلا تدخل في قوله صفة استحسن الى اخره ووجه الجواب
ظاهر ونظر الشاطبي فيه بانه ترك شرط قصدا لثبوت وهو
ضروري فانه الوصف اللازم لها الذي به تتميز من اسم الفاعل
اذ الصفة قد تكون من لازم لحاضر ولا تكون صفة مشبهة
تقول زيد حاسن الآن يعني انه في حال وجود الحسن ولا
تقول زيد حسن ثم اعتذر بان استحسان جر الفاعل معنى
مستلزم للثبوت بالشرطين وكانه اذا حصل الشرطان ظهر
قصد الثبوت لانه الغالب في الاستعمال فليتامل وقد
عرفها الشيخ بانها الصفة المصوغة لغير تفضيل من فعل لازم
لنسبة الحدث لموصوفها دون الحدوث قال ابن هشام
وفيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة
لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت او نصبت قال وهذا وارد
على حد الناظم ايضا قوله وصوغها من لازم الى اخره شروع
في ذكر ما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل وهو امور
اقتصر الناظم على بعضها فمنها هذا وهو انها تصاغ من اللازم
واراد ما يشمل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم او حول الى فعل
بالضم فلا يرد عليه ان الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
مع انهما من رحم وهو متعد وهو ان اسم الفاعل اذا قصد به
الثبوت واضيف لمرفوعه صفة مشبهة على ما حققناه فيما
مر وقال في التسهيل انها تصاغ من المتعدي بشرط ان
يقصد به الثبوت قوله لحاضر هذا ايضا مما اختصت به الصفة

المشبهة

المشبهة وذلك لانها لا تكون الا للماضي المتصل بالزمن الحاضر
الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل واسم الفاعل يكون
لاحد الازمنة الثلاثة وهذا موافق لقول اهل المعاني ان الجملة
الاسمية للثبوت والدوام واستشكل بقول الشيخ عبد
القاهر ومن وافقه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على الزمن ثبوت
الانطلاق لزيد وجمع بينهما بان الاسمية تدل لا لالتي لفظية
على مجرد الثبوت على ما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي
لان الصفة المشبهة لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام
بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه والشيخ نفى الدلالة
اللفظية وفي الكافية الصفة المشبهة ما لم تدل على التجدد
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وفسر
الرضي الثبوت بالاستمرار والدوام ثم اختار انها لم توضع
له بل للقدر المشترك اي الاتصاف بالمصدر سوا كان في جميع
الازمنة او بعضها لكن اذا اطلقت من غير قرينة تخصصها ببعضها
كان الظاهر الثبوت في جميع الازمنة قال الا ان الاسناد الصفوي
فالاستمرار عارضي وهذا هو الموافق لما صرحوا به في علم
المعاني قال ويحتمل ان يراد بالثبوت مجرد حصوله لمن قام به
من غير تعرض للحدث فلا اختلاف قوله كطاهر القلب الخ
هذا ايضا اشارة لامر اختصت به الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل وذلك لانه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته
وسكناته وهي تكون مجارية كما في جميل الظاهر وذهب ابن
الحاجب تبعا للزمخشري الى انها لا تكون مجارية قال ابن هشام
فان قلت فهلا كان اعمال المجارية على الاصل قلت
انما يكون عمل الصفات بطريق الاصالة بمجموع امرين احدهما
المجاراة والثاني التقييد باحد الازمنة الثلاثة كجميل وحسن
ويقظان ونحو فانهما الامران وطاهر ونحوه فاته الثاني
انتهى وفيه انه لا حاجة لذلك لان عدم عملها القصور فعلها

والمجاراة لا تقتضي العمل المحتاج فيه الى المشابهة وهو النصب
على طريق المفعول به كما سيأتي عنه ثم قال فان قلت
ما ذكرته منتقض باسم المفعول الثلاثي فانه غير مجار للمضارع
قلت امثل مضروب مجروب على وزن تضرب
اعني الوزن العروضي وهو المعتبر ثم اشبعوا فتولدت الواو
منها في لو هم عمرو وقبلان تنفعودا وقوله ادنو فانظور يدلك
على انه مجاز في الاصل انك تجده في باب اكرم يكرم وتفعل
وافتعل وفاعل وتفاعل وتفعلل مجارله فعلم ان الاصل
المجاراة وان المدة زائدة قوله وعمل اسم فاعل المعدى
الى اخره قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريق
المفعول به واما عمل الرفع او عمل نصب اخر فلا يتوقف على ذلك
الحد كما ان اسم الفاعل كذا قال في النهاية الصفة
المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين
والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به انتهى ولا
ادري لم قصر الشارح الاعتراض في قوله وسبق ما يعمل
البيت على الظرف والمجرور وكانه سهى عن عملها في هذه الاشيا
انتهى وذكر في موضع اخر انها لا تعمل في المفعول المطلق وقوله
المعدى اي الفعل المعدي لواحد وقوله لها اي ثابت لها وقوله
على الحد الذي قد حدا اي كاينا على ذلك الحد في انها ان كانت
بال عملت مطلقا ان كانت الالداخلة عليها موصولة وعلى
الاصح انها حرف تعريف فلا بد من الاعتماد والا فشرط الاعتماد
واما كونه بمعنى الحال فن من ورة وضعها للثبوت فلا يمكن
اشتراطه فيها واعلم انه كان ينبغي تقديم هذا البيت
على ما قبله او تاخيره عما بعده ليكون الكلام عما فارقت فيه
الصفة اسم الفاعل على الولا ويزيد التاخير حسنا انه يتصل
بقوله فارفع بها الى اخره وهو تفصيل للعمل قوله وسبق
ما تعمل فيه مجتنب هذا ايضا اشارة لامر اختصت به عن
اسم

اسم الفاعل قال الشهاب في حواشي ابن الناظم وامتناع
السبق ظاهر في المرفوع لانه فاعل والفاعل لا يتقدم وفي
المجرور باضافة الصفة لان المضاف اليه لا يتقدم وكذا في
المنصوب لانه فاعل من جهة المعنى وفارق زيدا في اعطيت
زيدا درهما بان زيد الصلة الفاعلية بالنسبة لنسبة
اخرى وهي عطا يعطو الالهذه النسبة اعني اعطيت ولانه
اشبه شي بالتمييز ولهذا اذا كان نكرة اعرب تمييزا والتمييز
لا يتقدم على العامل الا قليلا ولان عمل هذه الصفة بمشابهة
اسم الفاعل فلا يقوى ان تلحق بالمشبه به انتهى والاظهر
ان يخص المعمول هنا بالمنصوب لانه الذي يفارق فيه الصفة اسم
الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيهما كما لا يخفى
قوله وكونه ذا سببية وجب هذا ايضا اشارة لامر
اختصت به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل قال الرضي
وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا
كان في معمولها اخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طبيب في داره
نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن
الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا
حتى تعمل في سببية انتهى واورد الشاطبي على الناظم انه ان
اراد انه لا بد ان يكون سببيا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
اقتضى ان لا يجوز مررت برجل شريف زيد بخدمه وذكر
امثلة اخرى نحو امثلة الرضي وان اراد غير المرفوع سهل
الخطب ويكون رايه راي ابن عصفور ثم رجح هذا بانه ظاهر
كلامه ش وبينه اقول وقد يرد عليه انه يخالف ما
ذكروه في توجيه صور عمل الصفة وتقسيمها الى قبيح وضعيف
وحسن فانه يدل على اشتراط كون المعمول سببيا مطلقا اللهم
الا ان يقال ذلك مفروض في غير ما ذكره الرضي والشاطبي
تامل واورد عليه اذا كان المعمول ضميرا نحو بالرجل الحسن

الوجه الجميله فانه يجوز عند الناظم في هذا الضمير النصب
والجر ولم يجعله سببيا بل فسّيبا له ثم اجاب بان
مدلول الضمير سببي انتهى واعلم ان الناظم قيده في التسهيل
عملها في الضمير المنصوب بكونه متصلا فاقتضى انها لا تعمل
في منفصل نصبا لا تقول حسن اياه تعني الوجه مثلا
اذا كان قد مضى ذكره واما عملها في المنفصل رفعا فقد جا كقوله

حسن الوجه طلقه انت في السلم ۰ وفي الحرب كالح مكفهر

وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذه المسالة ما ينبغي
الوقوف عليه وبقي مما اختصت به الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل امور اوصلها في المغني الى احد عشر وزاد غيره على
ذلك فمما اختصت به انها لا تنفصل من معمولها فيمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت انتهى
وقال ابو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل
بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى مفتحة
لهم الابواب انتهى وكانه جعل مفتحة صفة مشبهة
بنا على ان اسم المفعول اذا اريد به الثبوت منها ومنها ان
معمولها لا يتبع في الصفة فانه لا يسمع نحو الحسن الوجه الجميل
قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة قال في المغني ويشكل عليهم
الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى انتهى وقد يقال
انه شاذ فلا يرد نقضا واما الجواب بان اليمنى خبر مبتدا
محذوف اي هي اليمنى والجملة مستانفة استينافا بيانيا
او التقدير اعني اليمنى ففيه نظر لان النعت لا يقطع الا اذا
علم المنعوت بدونها ولم يكن مفتقرا اليه كما ياتي في النعت
هذا وعلل بعضهم المنع بان معمولها محال ابدا على الاول
فاشبه الضمير لانه قد علم انك لا تعني من الوجه الا وجه
زيد في نحو مررت بزيد الحسن الوجه قاله عبد المنعم
تلميذ ابن بري وقال ابن النحاس لما كانت الصفة في الحقيقة

للوجه

للوجه وان اسندت الى زيد كان الوجه مبينا بها فلم يحتج الى
تبيين فقال لنا ابو حيان قد تكون الصفة لغير تبيين فقال
اصل الصفة ان تاتي لذلك وقال بعضهم في علة ذلك انها
ضعيفة في العمل فلم تقو ان تعمل في الموصوف والصفة
جميعا ورد بانها تعمل في المؤكد والتاكيد واجيب
بالفرق بانهما شي واحد في المعنى لان التاكيد لم يزد على معنى
زايد في المؤكد بخلاف الصفة قال ابن هشام ومنها
انه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنوا وجها بحذف النون مع
النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال من اجاز
ذلك فهو مخطئ لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ
لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة
وال هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تاويل
الفعل لان الفعل لا يشبه وظاهر كلام س جواز ذلك قوله
ولا تجرر بها مع ال قال الشارح افهم ان الصفة المصاحبة
للالف واللام لا يجوز اضافتها الى السببي الخالي من التعريف
بالالف واللام ومن الاضافة الى المعرف بهما وادرج فيه اربع
صور ذكرها قال الشهاب محله في الصفة المفردة اذ المثناة
والمجموعة يجوز اضافتها لما ذكر لحصول الفايدة من التخفيف
بحذف النون انتهى وفي الرضي بعد ان وجه الامتناع
في الصور الاربع ما نصه واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا
وجهها والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز
عند س لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف انتهى
واعلم ان ابن الحاجب وشراحه اطلقوا امتناع الحسن وجهه
او وجه غلامه ولم ينظروا الى ما كان ان الاصل بالرجل
الحسن وجهه او وجه غلامه فيكون المضاف فيهما مضافا
لضمير ال او المضاف لغير ال اذ لا يتعين ان يكون الاصل بزيد
الحسن وجهه مثلا وقد نص في التسهيل على جواز مررت

بالرجل الحسن وجهه مثلا وقد نص في التسهيل لكن قال الدماميني
هذا التركيب انما يتوقف في صحته فان الذي منع من جواز
زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف
وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه
اذا العود انما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت
انتهى ومشى في التوضيح في اول باب الاضافة على ما في
التسهيل واستشهد بقوله الودانت المستحقة صفوه مني
قوله وما لم يخل فهو ما الجواز وسما هو وان وسم بالجواز
فمنه قبيح ومنه ضعيف ومنه حسن وحسن ان يميز ذلك
وقد اهمله الناظم والمسايل القبيحة ضابطها ان ترفع
الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا اربع صور حسن وجه وجه
الاب الحسن كذلك قال ابن هشام وفي ذلك عندي دليل
على بطلان قول البصريين ان ال في الحسن الوجه ليست
عوضا عن الاضافة للضمير لانه لو كان مثل ما ذكرنا في تقدير
الضمير لساواه في القبح واللازم منتف انتهى وبه يعلم
صحة قول الشارح ان هذه الصور مع قبحها جايزة في
الاستعمال لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ
لان المراد في الحسن وجه الحسن وجه له انتهى وسقط قول
الشهاب يشكل عليه انه عد في امثلة الحسن الاتية نحو الحسن
الوجه مع انتفا السببية في اللفظ فيها الا ان يلاحظ
في وجه القبح مع انتفا السببية في اللفظ الاستغنا عن هذا
الوجه بوجه النصب لانه لا يجوز فيه فان قيل
يرد على ذلك ان الرفع في نحو الحسن الوجه يستغنى عنه ايضا
بوجه الجر قلت قد يجاب بانه متفرع عن النصب
الذي فيه التجوز فلم يستغن بوجه سالم من التكلف فليتامل
انتهى ووجه سقوطه ان في نحو الحسن الوجه سببية
في اللفظ وهو ال القايمة مقام الضمير انتهى لكن يرد ان الش

والموضح

والموضح صرحا في اول باب الاضافة بثبوت القبح في الرفع
والنصب في الحسن وجه الان يريدا بذلك القبح عن ما هنا
والاقرب ان ذلك مبني على قول البصريين ان ال ليست
عوضا عن الاضافة الى الضمير وما هنا على خلافه فتدبر ودليل
حسن وجه قوله • ببهمة منيت شهم قلب وقوله •
• بثوب ودينا روشاة ودرهم • فهل انت مرفوع بما ههنا راس •
والباقي القياس والمسايل الضعيفة ستة وضابطها ان تنصب
الصفة المنكرة المعرفة مطلقا او تخفض صاحب الضمير
او صاحب صاحبه فالاولى نحو الحسن الوجه ودليلها احب
الظهر والثانية حسن وجه الاب ودليلها القياس والثالثة
حسن وجهه ودليلها قوله • •
• انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها •
والرابعة حسن وجه ابيه ودليلها القياس والخامسة
حسن وجهه ودليلها • •
• امن دمنتين عرس الركب فيهما • بحقل الرخامي قد عفا طللاهما •
• اقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما •
ولا يختص بالشعر خلافا ليونس بدليل صفر وشاحها وسنن
اصابعه والسادسة حسن وجه ابيه ودليلها القياس
وقد كملت على الناظم هنا ابيات اشرت فيها الى هذه الصور
لا باس بذكرها وان لم تستحق ان تنتظم في سلك الخلاصة وهي
• ورفعها ولو با وما جردا • منها كذا الضمير فيه جددا •
• ومثله ارفع الذي اضيفا • الى مجرد وع الضعيفا •
• ان جردت ونصبت معرفا • وما اضيف للذي تعرفا •
• او الذي الى ضميره نضف • كذا اضاف لضمير الذي صف •
• عد الجميع حسنة قد علما • ومثله اجر الاخيرين وما •
ووجه الضعف ان في صور النصب اجرا وصف القاصر
مجرى وصف المتعدي واورد عليه ان هذا موجود فيما اذا كانت

الصفة معرفة فلم خصوه بما اذا كانت نكرة وعدوا في قسم
الحسن نحو الحسن الوجه الان يقال انضم الى الاجرا المذكور
هنا نقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة او يفرق بان
في الصفة المعرفة اعتمادا على ال وان كانت معرفة لا موصولة
لانه قيل بانها موصولة فروعي ذلك القول لكنه يبطله قول
المص في باب الاضافة ان في الحسن الوجه فتحا رفعت او نصبت
وانه في الجر مخلصا عنهما ثم لا يخفى ان كون ال موصولة لا دخل
له في عمل النصب مع قصور العامل وفي صورة الجر شبه
اضافة الشيء الى نفسه واورد عليه انه يشاركهما في ذلك ما
عدوه في امثلة الحسن من حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجهه في ان الاضافة في ذلك تشبه اضافة الشيء الى
نفسه فلم عدوا هذين من الضعيف وتلك من الحسن فان
فرق بان لوحظ في هذين امكان العدول الى الرفع الذي
لا محذور فيه لوجود الرابط فيه اللفظ بخلاف تلك فان الرفع
فيه الخلو من الربط ورد ان المثال الاخير منها يمكن فيه العدول
الى النصب من غير محذور بناء على ان الخلو من الرابط مبني على ان ال
ليست عوضا عن الاضافة للضمير قال الشاطبي وضابطها
كما قال الجزولي كل مسالة تكرر فيها الضمير او لم يذكر البتة
فهي قبيحة وما ذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهي حسنة قال
وخالف المصنف الجمهور فذهب الى ان النصب في الحسن وجهه
وحسن وجهه لا يختص بالشعر وان ادى الى تكرار الضمير
لقراءة السلف فانه اثم قلبه بالنصب وقد قال لنا شيخنا
ابو القاسم الحسني ان من عادة ابن مالك التادب مع القران
فيقيس ما جا فيه وان لم يجزه غيره على الاطلاق تنبيهان
الاول قال ابن غازي في عبارة المصنف بعض تطويل فلو
قال بعد قوله مضافا او مجردا ولا تجرر مع ال الا بشرط قد
خلا بنقل همزة العين مع تيسير التوله فيما تقدم ووصل

الذ

الذي المضاف مفتقر الى اخره لاغنى نصا ومفهوما عما بعده
الثاني قال ابن هشام مسالة قال صاحب الجمل الحادي
عشر مررت برجل حسن وجهه اجازه س وحده وخالفه
جميع الناس من البصريين والكوفيين لان فيه اضافة الشيء
الى نفسه والامر كما قالوا قال ابن السيد هذا كلام قد جمع
الكذب والخطا لان س لم يجز المسالة بل قال ما نصه قد جا
في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وهو ردي
وانشد للشماخ امن دمنتين البيتين فذكر انه انما جا في الشعر
وانه ردي فكيف يقال انه اجازه وقوله ان الجميع خالفوه
كذب ايضا بل اكثر اصحابه يوافقه وحكى الكوفيون مررت
برجل حسن وجهه وانشدوا وادفة سراتها واذا كان هذا
الوجه مستعملا لم يلزم من قولنا مررت برجل حسن وجهه
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته
الى ضمير الرجل صار بمنزلة مررت برجل ضارب غلامه
فيكون في حسن ضمير يرجع الى الرجل كما في ضارب فيقال حينئذ
مررت برجل ضارب غلامه فيكون من ضارب ضمير في حال
الخفض كما كان في حال النصب على قياس ضارب غلامه وضارب
غلامه فلا تقبح المسالة على هذا التاويل من اضافة الشيء الى نفسه
وانما تقبح وتستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه لان اضافة
الوجه الى ضمير الرجل يوجب ان يكون الحسن الوجه غير منقول
عنه الى الرجل يعني حتى لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه والاضمار
في حسن يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن
منقولا غير منقول في حالة واحدة وكذلك الضمير المثنى في
جونتا يوجب ان يكون الجونة غير منقولة وهذا تناقض ولهذا
قال س انه ردي ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء الى
نفسه كما استحال عند غيره ولهذه مثله بحسنة وجهها لا بحسن
وجهه لتبيين بتانيث الصفة ان فيها ضميرا يرجع الى الموصوف

واما الذين زعموا ان فيهما من تلك الجهة فانهم اعتقدوا ان الوجه لا ينصب اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف بل يرفع فالحسن على هذا الوجه فاذا اضيف الوصف الى مرفوعه لزم ذلك قطعا والذي رفع هذا الاشكال رواية الكوفيين النصب وكان المبرد ومن وافقه يقولون في شعر الشماخ ان الضمير المثنى للاعالي لا للجارتين لان الاعالي انما جمع اتساعا وانما هو في الحقيقة الاعليان لان الجونتين لا يكون لهما اعال وانما هو بمنزلة عظيم المناكب قال ابن درستويه وهذا التخريج اولى من الوجه الذي انكره على س لانه جعل ضمير اثنين عائدا على جماعة ولانه اضاف الجونتين الى المضاف الى ضمير الجارتين واما الجونتان صفة للجارتين فكان يجب ان يرجع الضمير للجارتين فلا بد من ان يزعم انه حمله على المعنى لان الاعالي في المعنى من سبب الجارتين اذا كانت فيهما عوضا عن ضمير الجارتين

التعجب

قد يكون لذكر هذا الباب الى جانب الصفة المشبهة وجه وهو انه اختلف في منصوب التعجب فقيل منصوب على التشبيه بالمفعول به وافعل صفة مشبهة وقيل منصوب على المفعولية وافعل فعل قوله بافعل انطق الى اخره اورد الشاطبي عليه امرين احدهما انه حصر صيغ التعجب في صيغتين اذ قدم المجرور في قوله بافعل انطق والتقديم في مثل هذا يشعر بالحصر والحصر باطل فان في كلام العرب صيغا كثيرة للتعجب وسافها منها قضو الرجل والثاني ان هذا التعريف الذي اتى به بيانا لكيفية معنى التعجب وقع فيه الابهام من جهات منها انه لم يبين ان ما سبقها ما او غيره حرف او اسم ولا ان الفعل اسم او فعل ولا ان الواقع بعد افعل وافعل هو المتعجب

منه

منه او غيره ثم اجاب عن الاول بما حاصله ان الصيغ المذكورة عرفنا نسبتها بالنسبة للتعجب والمتعجب في اكثرها ليس بالصيغة والبنية والوضع الاصلي وانما هو في الاكثر مفهوم من فحوى الكلام وبساط التخاطب فلم يعتبر الا افعل كفعل فانه اطرد وذكره الناظم بعد فلم يهمله اقول لكنه لم يذكره الا لاعتبار انشاء المدح او الذم دون التعجب قاله ابن غازي وعن الثاني بما حاصله ان في كلامه اشارة الى بيان ما يضطر اليه وما لا يضطر اليه لا حاجة لبيانه وبسط ذلك وبين ان فعلية الفعلين مستفادة من قوله وفي كلا الفعلين قال الشهاب والحصر الذي ادعاه ممنوع لان التقديم للاهتمام ولو سلم فانما يشعر بحصر ما ينطق به بعدما في افعل وهذا صحيح وما ذكره المصنف ليس تعريفا ولو سلم فالابهام في الجهات التي ذكرها لا يقدح في المقصود من معرفة الصيغة التي تحتمل التعجب على ان اعتراضه الاول يرده من اصله قول الرضي فعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة افعل وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عنده هو فعل التعجب انتهى اقول عموم كلام الرضي مشكل بالنسبة لفعل كقضو فتامل واعلم ان ما في ما احسن زيدا اسم بدليل عود الضمير من احسن عليها وان احسن فعل ماض وفتحته فتحة بنا وقيل اسم وفتحته اعراب كما في التوضيح وفي الرضي خلافه فانه قال واعتذر والفتح اخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في هنا اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف وهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة كاحسن او بالنقل الى فعل كاضرب على ما ذهب اليه البصريون وذهب الكوفيون الى ان الفعل في نحو اضرب باق على تعديته لم ينقل واللام في قولنا

ما اضرب زيد لعمرو للتقوية لضعف العامل في استعماله
في التعجب واستدل بعضهم على انها ليست للتعدية لمجامعتها
لبا التعدية في اكرم به ممنوع لان البا زايدة في الفاعل
لا معدية والمعنى في عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا قال
ابن الحاجب وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها
الى التعجب لا على انها الان بهذا المعنى وانما معناها الان
الانشا كما تقول في بعت نقل ماض وفاعل بمعنى في الاصل
وان كنت مريدا به معنى الانشا فكذلك هنا وقال الرضي
وقد ذكر ان ما نكرة غير موصوفة بالجملة بعدها بل تامة
وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير
بما سببه معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا شي من الاشيا
لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشا التعجب وانمحى عنه
معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شي يستحيل كونه بجعل
جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على
ثمرته وهي التعجب من الشي سوا كان مجعولا وله سبب ام لا انتهى
وذكر ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسايل الخلاف مسالة
ذهب الكوفيون الى ان افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا
اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي اما الكوفيون
فاحتجوا وذكروا امورا ثم قال ومنهم من قال الذي يدل على انه
ليس بفعل قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير فيه ما زعموا
لوجب ان يكون التقدير شي اعظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل
جاعل وقال الشاعر

ما اقدر الله ان يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره الصول

ولو كان الامر كما زعموا لوجب ان يكون التقدير فيه شي اقدر الله
والله تعالى قادر لا بجعل جاعل واما البصريون فاحتجوا ثم
قال واما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم فيما اعظم الله
قلنا معناه شي اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما تقول

عظمت

عظمت عظيما ولذلك الشي ثلاثة معان احدها ان نعني
بالشي من يعظمه من عباده والثاني ان نعني بالشي ما يدل على
عظمة الله وقدرته من مصنوعاته والثالث ان نعني
به نفسه وانه اعظم لنفسه لا لشي جعله عظيما فرقا بينه
وبين غيره وقيل يحتمل ان يكون قولنا شي اعظم الله بمنزلة
الاخبار انه عظيم لا لشي جعله عظيما لاستحالته واما قول الشاعر
ما اقدر الله فانه وان كان بلفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة
في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى فليمدد له الرحمن
مدا جا بصيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شيت
قدرته تقدير ما اعظم الله على ما بينا انتهى وفيه
تصريح بصحة التعجب من صفات الله تعالى ولكنه هل يبقى
اللفظ على حقيقته ويحمل على الاوجه الثلاثة التي ذكرها
او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي والاصح انه
باق على معناه واستدل للتعجب من صفات الله تعالى ولكنه
هل يبقى اللفظ على حقيقته ويحمل على الاوجه الثلاثة التي
ذكرها او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي
والاصح انه باق على معناه واستدل له بقوله ابصر به واسمع
اي ما ابصره وما اسمعه والضمير يعود على الله وبما ورد ما
احلمك عمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سالك
تنبيه قال ابن هشام من النهاية للضمير في احسن
احكام منها انه لا يجوز اتباعه ولا تثنيته ولا جمعه قلت
ولا حمله على معنى ما هو عايد عليه وللمفعول احكام مخالفة
ايضا لامثل المفاعيل منها انه لا يحذف الا لدليل وانه لا يتقدم
على عامله ولا يفصل بينهما فيما حكي ولا بالظرف وانه لا يكون الا
معرفة او نكرة مختصة بخلاف غيره يقال ضربت رجلا ولا يجوز
ما احسن رجلا وفي النهاية اجاز ابن السراج ما احسن زيدا
ورجلا معه لانه قد تخصص بالصفة ويجب على هذا ان يجوز

ما احسن رجلا مع زيد لانه ليس كل احد يعرف بهذا و لا
ما احسن زيدا ورجلا ولا ما احسن رجلا وزيدا لانك قد
جمعت بين ما يتعجب منه وما لا يتعجب منه انتهى وسياتي
الكلام على الفصل قوله اوجي بافعل قبل مجرور ببا قال
في التوضيح واجمعوا على فعلية افعل ثم قال البصريون لفظه
الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة
افعل بمعنى صار ذا كذا ثم غيرت الصيغة الى الامر فقبح اسناد
صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت البا في الفاعل
ليصير على صيغة المفعول انتهى المقصود منه وقوله لفظه
الامر قال شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله فيما
كتبه بهامش شرح التوضيح وحينئذ فينبغي ان يكون مبنيا
على السكون ان كان صحيح الاخر وعلى حذف الاخر ان كان معتله
فليحرر مما كتبناه عن المشايخ في غير هذا المحل واما كونه
مبنيا على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا
فالظاهر الان لا فليحرر وكتب على شرح القطر للفاكهي هو
فعل ماض جي به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه
مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها مجيئه
على صورة الامر وقوله ومعناه الخبر قال شيخنا الدنوشري
فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب
من قبيل الانشا فكيف يحكم على ذلك بانه خبر انتهى وقد
يقال اراد بالخبر ما قابل الطلب لا حقيقته قوله استبح
اشعار بان المتعجب منه لم يكن حقه ان يحذف وذلك لانه
التعجب من اجله سيقت كالاسم الواقع بعد الا في قصد
الحصر قوله ان كان عند الحذف معناه يضح يقال وضح الامر
بالضاد المعجمة ثم بالحا المهملة وضوحا واوضح ثلاثيا ورباعيا
ظهر والوجه حسن قال الشهاب قد يقتضي انه لا يكفي
مطلق فهمه بل لا بد من الوضوح وهو قدر زايد على مطلق

الفهم

الفهم وهذا ظاهر كلام ابن المصنف وهو مناسب لمعنى التعجب
لكن قضية تعبير غيره كتعبير التوضيح بقوله ان دل دليل
خلافه انتهى واعلم انه اتفق كلامهم انه لا فرق في منع
الحذف بين ان يفيد الكلام بغيره مما تحصل معه الفايدة من
ظرف او غيره اولا ومقتضى تعليل الشارح بالعرا عن الفايدة
لو قلت ما احسنه خلافه تنبيه في الايضاح الشعر
وقد اورد قول الله عز وجل اسمع بهم وابصر وانشد قول اوس •
تردد فيها ضوءها وشعاعها • فاحصن وازين لامرئ ان تسربلا •
لا يجوز في احسن بزيد حذف الجار والمجرور من حيث لم يجز
حذف الفاعل فاما الجواب عن الاية والبيت فان ناسا من
اهل النظر اجاز واحذف الفاعل وذهب ابو الحسن الى
ذلك في بعض الاشيا ومن لم يجز حذف الفاعل وهو قول من
جعل في ابصر ضمير المكان في قول اوس وانما لم يجمع كما تقول
القوم كفوا اذا لم يلحق الجار فتقول القوم كفى بهم لانه يقال
يجوز ان يكون اضمر على لفظ المفرد في الجميع لان هذا الفعل
بمنزلة نعم وبيس فكما لم يلحقوا علامة الجمع هذين الفعلين
كذلك لم يلحقوا هذا وجعل الفاعل على لفظ المفرد في الجميع لان
هذا وان كان في المعنى جمعا وايضا فانه يجوز ان يكون اجري
مجرى افعل في قولهم ما احسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في احسن
كذلك لم يجمع في احسن واسمع من حيث اتفقا في المعنى
وايضا فان هذا الفعل قد جرى مجرى الاسمية تصحيحهم له
الانزامهم قالوا اقول به واطيب براح الشام صرفا فكما لم يظهروا
علامة الفاعل في اسم الفاعل كذلك لم يظهروا في هذا الفعل
وان شيت قلت ان هذا المحذوف في حكم الثابت لتقدم ما
يدل عليه كما قال ونار توقد بالليل نارا ولم يكن هذا في الحكم
عطفا على عاملين لما ثبت من التقدير قال ابن هشام فتلخص
من كلامه انه قال ذلك نصا ولم يوجد منه بالقياس على

ما استقر من قاعدته واقتضى كلامه الجواب عما يورد من ثلاثة
اوجه **قوله** وفي كلا الفعلين متعلق بلزم وكذا قدما لانه
نصب على الظرفية وبحكم والحكم هو تضمنهما معنى التعجب قال
الشاطبي فالحكم بعدم التصرف مسبب عن حكم اخر وهو اجراؤهم
اي العرب له مجرى الامثال فان قلت هلا نص على انهم
التزموا في افعل التوحيد كما قال في باب المدح حين ذكر حبذا
لا تعدل بذا قلت لانه نص على ان المجرور فاعل فنعلم
ان الفعل خال من الضمير **قوله** وصغهما من ذي ثلاث صرفا اي من
فعل ذي ثلاث فلا يصاغان الا من الفعل الثلاثي لا من الاسم ولا
من الفعل الغير الثلاثي واجاز سيبويه بناءهما من افعل قال ابن
هشام مما يدل على ان بين افعل وبين الثلاثي تآخيا قولهم دهاك
وسار وسميع والبصير وهوان ومعوان نحا واهمن من افعل
وانما الباب ان يجيء امثلة المبالغة من الثلاثي **قوله**
يضاهي اشهلا في كونه افعل فعلا قال ابن هشام هذه
العبارة اخصر واشمل من قولهم افعال الالوان والعيوب
واسلم من الاعتراض لان تلك لا بد ان تقيد العيوب فيها بالظاهرة
والا دخل نحو جهل وحرق ونحو واشمل لانه يدخل فيهما هيف وسبائي
على هذا الشرط عند قوله واشدد او اشد او شبههما يخلف ما **تنبيه**
قال الحريري قال شيخنا ابو القاسم الفضباني اذا قلت ما
اسود زيدا وما اسمر عمرا وما اصفر هذا الطاير وما ابيض
هذه الحمامة وما احمر هذه الفرس فسدت ان اردت
اللون وصحت ان اردت السود والسمر وهو الحديث ليلا
والصفير وتنزيه الفرس وبيض الحمامة **قوله** وغير
سالك سبيل فعلا قال ابن هشام ينبغي ان يفهم من قوله
سالك سبيل فعل وكونه لم يكن غير فعل المفعول انه ان كان
ملازما للبناء المفعول يتعجب منه نحو وقص وسقط في يده
وزهي زيد وعني بحاجتك لان السالك طريق فعل على معنى

سالك

السالك جادة فعل وجادة فعل انه لا يكون لازما بل جائزا وذلك
انه اذا جاء الفاعل رجع البناء له اعني انك متمكن من الرجوع بصيغته
الى صيغة الفاعل وفائدة اخرى في قوله سالك البيت وكونه
لم يقل وفعل لان ذلك يقتضي قصر المنع على هذه الصيغة فيخرج
عنه نحو قيل وبيع باعتبار ظاهر امرهما ويخرج عنه ايضا نحو استخرج
المال فان قيل ان هذا لا يحتاج لاخراجه هنا لانه قد
علم انه لا يتعجب منه من حيث هو غير ثلاثي قلت
قد يتوهم ان صيغة فعل المفعول انما يقتضي المنع من الثلاثي فتبين
انها مانعة من الثلاثي وفي غيره حتى لو فرض ان غير الثلاثي يجوز
التعجب منه لم يجز التعجب منه اذا بني للمفعول وبستفا دحينئذ
ان في نحو استخرج مانعين لا مانعا واحدا ويعلم حينئذ ان من
قال في افعل بانه يجوز التعجب منه لكونه على صيغة فعل
التعجب انه لا يتعجب منه اذا كان مبنيا للمفعول وقال ايضا
الصيمري في التبصرة ولا يبنى فعل التعجب الا من فعل الفاعل
فاما قولهم ما ابغضه لي وما امقته عندي وانت تريد انه
مبغض وانه ممقوت فانه ماخوذ من بغض ومقت وهما
فعل فاعل انتهى وفي المغني في بحث اللام التي للتبيين هي
اقسام احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق
بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل التعجب او اسم التفضيل
مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت
لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى
فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه
ان يذكر هذا المعنى في مقابل الى ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه
انتهى وفي الهدي النبوي لابن القيم وهنا مسالة مشهورة
ذكرها س وهي انك تقول ما ابغضني له وما احبني له وما
امقتني له اذا كنت انت المبغض والكاره والمحب والماقت
فتكون متعجبا من فعل الفاعل وتقول ما ابغضني اليه وما امقتني

لما اذا كنت انت المبغض والكاره والمحب والماقت فتكون متعجبا
من فعل الفاعل وتقول ما ابغضني اليه وما امقتني اليه وما
احبني اليه اذا كنت انت البغيض والممقوت والمحبوب فيكون
متعجبا من الفعل الواقع على المفعول فما كان باللام فهو للفاعل
وما كان بالى فهو للمفعول واكثر النحاة لا يعللون هذا والذى
يقال في علته والله اعلم ان اللام تكون للفاعل في المعنى نحو
قولك لمن هذا فيقال لزيد فتاتى باللام واما الى فتكون للمفعول
في المعنى نحو قولك لمن تقول الى من يصل هذا الكتاب فيقول
الى عبد الله وسر ذلك ان اللام في الاصل للملك او الاختصاص
والاستحقاق انما يكون للفاعل الذى يملك ويستحق والى لانتهاء
الغاية والغاية منتهى ما يقتضيه الفعل فهى بالمفعول اليق
لانها تمام مقتضى الفعل قوله واشدد او اشد الى اخره
ذكر في التسهيل انه اذا اجتمع في الفعل اربعة شروط ان
يكون متصرفا مثبتا مصوغا للفاعل ذا مصدر مشهور وفقد
شرطا من شروط خمسة وهي التمام والثلاثية والتجرد
من الزيادة وقبول الكثرة والتعبير عن فاعله بافعل فعلاء فان
التعجب منه بالمجئ بمصدره منصوبا او مجرورا بعد ما افعل
وافعل فان فقد الصوغ للفاعل جي بما والفعل ويقع عليه صورتان
احدهما ان يفقد المصدر المشهور فانه ايضا يجاء بما والفعل
تقول ما اكثر ما يدع زيد الشر وما اكثر ما يدع الخير والثانية
ان يفقد الاثبات فيوتى بان لا تقول ما اكثر ان لا يفعل
زيد الخير واما غير المتصرف فلا سبيل اليه بوجه قال
ابن هشام وهو منازع في الاول في غير قابل الكثرة فانه
مثله بما افجع موت زيد وقد بينت في غير هذا الموضع
انه غلط من وجهين الاول ان الكلام فيما يوتى فيه باشد
او اشدد وذلك منتف هنا والثاني ان التعجب من فجع وهو
قابل للتفاوت وقال في حواشي الشارح وقد ذكر انك تقول

في

في التعجب من عومات زيد ما افجع موته وافجع بموته هذا الكلام
مردود لان امتناع التعجب من عومات وفني لم يكن من جهة
اللفظ فيكون تعتبيره الى لفظ اخر محصلا للجواز وانما هو من جهة
المعنى ومن هنا قال ابن الحاجب يدل على بطلان قولهم لا يتعجب
من الالوان والعيوب لانها خلق ثابتة فهى كالاجسام انه يقال
ما اشد سواده واكثر حمرته فان قيل انما تعجبنا من اشد
قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك انما كان من
جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن قاطعون بان ما اشد حمرته
وما احمره لو جاز على حد سوا كما ان ما اكثر فضله وما افضله
بمعنى واحد وانما العلة انهم بنوا منهما افعل لغير تفضيل
فقصد والفرق كما فرقوا في التصحيح والتكسير فكسروا اعمى
واعرج ولم يصححوهما وقال ايضا سال الزمخشري في قوله تعالى
او اشد قسوة لم لا قيل او اقسى مع ان فعل القسوة صالح لان
يبنى منه افعل التفضيل وفعل التعجب واجاب
بجوابين احدهما انه ابين وادل على فرط القسوة والثاني انه
لا يكون المقصود معه الاقسى بل وصف القسوة بالشدة كانه
قيل اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم اشد قساوة انتهى ومعنى
الاول ان اشد قسوة اصرح في زيادة القسوة لا في نفس القسوة
وفرق بين قولنا هذا اقسى وهذا اكثر قسوة والجه لبعضهم
هنا سوال وجوابه اذا قيل زيد اشد استخراجا او ما اشد
استخراجه كيف يصح ان يقال انه نايب عن افعل من استخرج في البابين
مع انه ابلغ منه وقد يجاب بانه انما يتحقق قصد
المعنى الذى اشار اليه الزمخشري حيث يعدل عن القابل لبناء
افعل منه كما في الاية الكريمة فينبغي ان يعلم ان العدول لذلك
المعنى اما اذا كان البنا افعل من ذلك الشي ممتنعا فانما يراد
مجرد التفضيل كما يراد من الذي تعذر البنا منه انتهى وبهذا
يتضح قول ابن الحاجب ان ما احمره وما اشد حمرته على حد

على سوال ابن الحاجب الزمخشري عن معنى الاية

سوا بقي انه ذكر علما انه يجوز الاتيان باشد واشدد وان استوفى
الفعل الشروط هنا وفي التفضيل وصرح بذلك في التسهيل
وحينئذ فقد يتوقف في قولهم يبقي من الشروط الا يستغني بالصوغ
من غيره نحو ما اكثر ما قايلته لان ذلك لا يدل على انه لا يقال
ما اقيله خصوصا والصوغ من المستوفي للشروط فيا يبي قوله
وبالندور احكم لغير ما ذكر كبنا يه من الجامد في قولهم ما اعساه
واعس به بمعنى ما احقه في قولهم قال ابن هشام وانا اري
بطلان ذلك لان عسى الجامدة الناقصة ليست بمعنى حري
وكبنا يه للمفعول في قولهم ما امقته كذا قيل ورد لنا ظم
بانه قد سمع مقت مقاته اي صار مقيتا فينبغي ان يجعل البناء
منه دفعا للشذوذ قوله ولا تقس في الذي منه اثر
قال ابن هشام العجز غير مفيد لانه معلوم من الصدر والجيد
عجز بيت الكافية وهو كصوغ ما اخصره من اختصر انتهى
وقال الشاطبي اورد انه ما فايدة قوله وبالندور
الى اخره مع ما تقدم وما فايدة شطره الثاني على تقدير
فايدة الاول واجيب عن الاول بانه لدفع التوهم
لان ما خرج بالشروط السابقة منه ما قيل انه قياسي فقد
يتوهم ان ذكر الشروط السابقة لانها محل الوفاق مع الموافقة
في مناسبة بعض ما خرج عنها وعن الثاني انه لدفع التوهم
لان الناظم قد يعبر بالندور عما جا في الكلام وهو يحتمل
القياس عليه تنبيه المتبادر ان اشد وما جرى
مجراه فقال يبني منها فعلا التعجب وفيه نظر من وجهين الاول
ان الكلام فيما يحصل بالهما منه الخلاص من الهماس فاقد
الشروط واشد ونحوه من جملة فاقد الشروط اذ ليس ثلاثيا
اللهم الا في القول بجواز البنا من افعل والثاني ان ذلك
يتوقف على ورود اشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال
في الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كانت معه دابة
شديدة

شديدة والهمابحرمه الى نحو اشد استخراجا بعيد فدبر قوله
وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل يقتضي انه لا يختص بالشعر بل
ورد في النثر لانه اطلق وكذا الواقع نزل بدليل عمرو بن معدي كرب
ما احسن في الهيجاء لقاها • واكرم في اللزبات عطاها •
ويشترط ان يكونا معمولين لفعل التعجب نفسه لا لمعموله فلو
قيل ما احسن بمعروف امرا او عند الكعبة جالسا لم يجز بالاتفاق
وربما توهم غالط من كلام عمرو بن معدي كرب صحة التعلق بالمعمول
وذلك لصحته في المعنى وهو باطل لان كلامهم قد استقر
على خلاف ذلك واما بقية الشواهد فذلك فيه ممتنع اما معنى
او صناعة او كليهما فلا اشكال فيه واما الحال فقال احمد
لو نصبت الحال على المتعجب منه فقلت ما احسن زيدا ضاحكا
جاز ايقاع الحال بينه وبين الفعل ثم ناقض هذا فقال لا يجوز
ان لا يفصل بين الفعل وبين المتعجب منه بالظرف والمجرور لان
التعجب كالمثل وفعله جامد وفي الفصل تغيير وتحريف وقضية
هذا القول ان لا يجوز الفصل بالحال وقيل يجوز وحجته مع
ضعفه قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واقبح به ان يكذب
واري انه لا حجة فيه لان في الفعل ضمير الرجل والفصل يجري
مجرى الضرورة لا مجرى الاختيار واما المنادي فاجاز بعضهم
الفصل به ويشهد له اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا
مجندلا وفيه الفصل ايضا بالجار والمجرور واذا اغتفر الجمع
هنا اغتفر في نظايره كالفصل بين اذن وسعوبها والمضاف
والمضاف اليه والشهاب تردد فيهما ومال الى المنع فاحفظه
قال الشارح ومما يجوز في فعل التعجب الفصل بينه وبين ما
يكان قال ابن هشام كانه ذكره تاسيا لهذا الحكم اي كما جاز
ان يفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل ما وهو الظرف والمجرور

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

قوله نعلان غير منصرفين خلافا للفراء واكثر الكوفيين
دليلهم دخول الباء وعلى والندا والاضافة فيهما ولا يكون ذلك
الا للاسما نحو ما هي بنعم الولد وعلى بيس العير ويا نعم المولى
ويا نعم النصير ونعم طير ولنا ايضا اتصال تا التانيث الساكنة
بهما في جميع اللغات وضماير الرفع البارزة في لغة حكاها
الكسائي على حد ما تتصل بالافعال والبنا على الفتح فاما بنعم
الولد وعلى بيس العير فصفة لمحذوف مثل بنام صاحبه
فان قلت لا رابط ولا الجملة خبرية بخلاف نام
قلنا التحقيق انها معمول للصفة اي مقول فيه ذلك
مثل بمثل رايت الذيب قط واما بنعم طير فقال بعضهم
مشكل لان فيه اسمية لدليلي الجار واضافتها وثالث وهو
عدم الفاعل ولا يمكن دعوى الصفة فيها واجيب
بانه على الحكاية ونقل الكلمة عن الفعلية الى جعلها اسما
للفظ مثلا وانها كم عن قيل وقال اي بكلمة نعم منسوبة
الى الطاير الميمون قلت لا تقييد في المثال بالميمون وفيه
طير بالجمع لا طاير وفي شرح الكافية لا حجة في هذا لان نعم
فيه محكية ولهذا فتحت مع دخول الجار عليها تنبيهان
الاول قال في البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو
عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعا اما بدلا او عطف بيان
والمعنى الممدوح الرجل زيد انتهى ولا مانع من البدل لكنه
في نعم طير لا يجوز ابدال النكرة من المعرفة ويبقى الكلام
في نحو نعم رجلا زيد فيحتمل ان رجلا تمييز عن النسبة التي
تضمنتها نعم بمعنى الممدوح اي الممدوح من جهة الرجولية
زيد ويحتمل انه حال ثم قياس ما ذكروا في نعم الرجل
جر الولد في ما هي بنعم الولد فلعلهم يرونه بالجر
او هو مقطوع وكذا على بيس العير قاله الشهاب وقوله
في مختصر التنبيهين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للبعلي

ن

ان الاسم بعدهما مرفوع بهما كما يرتفع باسم الفاعل
الثاني ان هاتين الكلمتين خالفتا الاصل من جهات احداها
جهة اللفظ لانهما وضعا على فعل فانبعث فاويهما لعينهما ثم
اسكنا وهي في هذا مخالفة صورية وهي ظاهرة وقياسية
وهي بقا التابع مع زوال المتبوع والثانية جهة المعنى
وذلك ان معناهما في الاصل اصاب نعمة واصاب بوسا فصارا
للمدح والذم والثالث ان زمانهما كان ماضيا فصار حاضرا
والرابع انهما كانا اخبارا فصارا انشا وعن هذا نشا الوجه
الثالث والخامس ان فاعلهما يشترط فيه ان يكون فاعلا
مخصوصا والسادس انهما اذا تحملا الضمير لم يكن عايدا
الا على ما بعده السابع انه يكون مستترا على كل حال
قوله مقارن ال يعني الجنسية بدليل قوله في باب
الفاعل لان قصد الجنس فيه بين وقوله فيما ياتي ويذكر
المخصوص بعد والتخصيص انما يكون بعد التعميم وقيل
انها عهدية لجهة الاولين لزوم السلب في فاعلهما او فيما اضيف
اليه فلولا الجنسية كان فاعلهما كل اسم وقولهم نعم
المراة هند كما تقول قام النسوة قال تعالى وقال نسوة
فتيل فاجيزوا في نعم الرجلان يقال نعمت الرجال كما يقال
قامت الرجال ونعمت الرجال قلنا مقتضى القياس ان لا
يجوز نعم المراة رعيا لجانب اللفظ ولكنهم راعوا جانب المعنى
المعتضد بالاصالة وهي التذكير واما هنا فخالف لذلك لانه
لم يعتضد بالاصل اعني في نعمت الرجال بل هو خلاف للفظ
والاصل جميعا وحجة الاخرين انه يثنى ويجمع فلو كانت
للجنس استغرق جميع افراده ولو كانت للعهد الذهني كانت
لمعقول الماهية وذلك في معنى مفرد لا يقبل تثنية ولا جمعا ورد
بعدم صحة الملازمة بدليل فان النار بالعود تذكى
فنفي العود ولا عهد فيه وعلى الجنسية فهل هي للجنس

حقيقة او مجازا وعلى العهد نحو المعهود ذهني او شخصي خلاف
قوله ويرفعان مضمرا يجب ان يقول مستترا لئلا يتوهم
انه يبرز كسائر الضمائر وليس كذلك الا شذوذا وقد يقع
علما نحو وبئست صفورا ومضافا للعلم نحو نعم عبد الله خالد
ابن الوليد وبئس عبد الله انا ان كان كذا او نكرة نحو نعم
خليل زيدا ومضافا لنكرة نحو فنعم صاحب قوم لا سلاح له
او ضميرا بارزا مرفوعا نحو نعما رجلين ونعموا رجالا او
ضميرا مجرورا بالباء نحو نعم بهم قوما فهذه ستة شاذة
وذكر الناظم ثلاثة قياسية وبقي عليه رابعة وهو ان
يكون مضافا الى مضاف لما فيه ال ويمكن دخولها في كلامه
بان يراد بالمضافين ما يشمل المضافين بالواسطة فتلك عشرة
كاملة واختلف في اربع مسائل عنها وهي الذي
الجنسية فاجازها الفارسي والمبرد نحو نعم الذي بعث
بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم ومن وما الموصولتان
مرادا بهما الجنس نحو نعم من كان صافت مذاهبه وما في مثل
نعما هي وسياتي الكلام على ذلك وفي مفتاح الاعراب
للامين المحلي يكون فاعل نعم وبئس مضافا الى ضمير المعرف
بال معطوفا كقولك نعم غلام الرجل وخادمه بشر انتهى
واجاز بعضهم الرجل نعم غلامه والفاضل نعم كلامه
وقد جاء في ذلك قوله • فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها •
قال ابن هشام وينبغي ان يلتزم ذلك من اجاز مررت
بالرجل الضارب غلامه قوله بفسره مميز هذا قول البصريين
وقال الكسائي والفراء الفاعل في نعم رجلا زيد زيد
ورجلا حال عند الكسائي تمييز عند الفراء لنا قولهم نعم
رجلا انت وبئس رجلا هو فلو كانا فاعلين انفصلا وقولهم
اخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم ونعم رجلا كان زيد
والفاعل لا يعمل فيه النواسخ وقال ابن الطراوة الفاعل

محذوف

محذوف لا مضمر بدليل عدم بروزه وسوغ الحذف انه
موضع ابهام كما قال فسوف تصادف فما بيما حذف لابهام
المحل وصار التفسير بدلا من اللفظ به ثم هذا الضمير عائد
على ما بعده وهو احد المواضع التي عاد فيها الضمير على متاخر
لفظا ورتبة قال ابن هشام في الحواشي من احكام هذا
الضمير انه ملازم للافراد وانه عائد على ما بعده وانه
لا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لما يتضح كل منهما بقي منتظر
بعده فاشبه الحروف وكذلك الضمائر التي تعود على ما
قبلها ومثله في ذلك ضمير الشان وقال ايضا شرط هذا
التمييز التاخير عن الفعل فقيل لان العامل الجامد لا يتقدم معه
تمييزه قلت اما عامله الضمير فهو من باب رطل زيتا
الثاني ان يتقدم على المخصوص ومن ثم حكم في التسهيل
بشذوذ نعم زيد رجلا فهذان شرطان باعتبار محله الثالث
ان يكون مطابقا للمخصوص الرابع ان يكون قابلا للالف
واللام ومن ثم خالف الناظم من قال فنعما هي ان ما تمييز
وقال ابو علي في من في قوله ونعم من هو في سر واعلان انها
نكرة تامة مميزة لفاعل مستتر فهذان شرطان باعتبار
لفظه انتهى واما فاعلها اذا لم يكن ضميرا فيجوز اتباعه ببدل
وعطف ويجوز مباشرتها لنعم وبئس لا بصفة على الاصح واختار
الناظم الجواز اذا تؤول بالكامل الخصال ولا توكيد معنوي وفي
اللفظي قولان ولا يفصل بين نعم وفاعلها وقيل يجوز بمعمول
الفاعل نحو نعم فيك الراغب قوله وجمع تمييز عكس ترك
التمييز مع كون الفاعل ضميرا نحو فبها ونعمت اي فبالسنة
اخذ ونعمت سنة وقول الشارح ونعمت السنة ليس بجيد
قوله فيه خلاف عنهم قد اشتهر ذهب س الى المنع اذ
لا ابهام يرفعه التمييز ورده الناظم بان رفع الابهام غير
لازم في التمييز لمجيئه موكدا نحو قوله تعالى ان عدة الشهور

عند الله اثني عشر شهرا فيجوز ان يكون التمييز في باب نعم
من ذلك وقول التصريح ان هذا من التمييز الموكد ولبس
الكلام فيه فقول س متعين انتهى غير ظاهر كما لا يخفى ومما
استدل به الناظم ورود السماع في نحو فنعم الزاد زاد ابيك	نعم م
زادا وخرجه بعضهم على انه مفعول به او هو مصدر بحذف
الزوايد وخرج غيره من نحو نعم الفتاة فتاة البيت على الحال
الموكدة ولما كان ذلك بعيد الجمود الاسم في اكثر الامثلة
كهذا البيت قال ابو حيان الاقرب ان يدعي ان الفاعل
ضمير والمرفوع بعده بدل والمنصوب تمييز تاخر ونبه ان
هذا لا يبقع البصريين فقد نص المرادي في الكلام على البيت
السابق انه لا يجوز تاخير التمييز عند البصريين واما قولهم
نعم زيد رجلا فنادر فيودي الى القول بان هذه الشواهد
نادرة وحيث كان كذلك فالاولى ان يقال يحمل سمع س في غير
الندور والنادر لا حكم له فتدبر والعجب من المرادي كيف اقر
تخريج ابي حيان مع ما اسلفه **قوله** وما مميز فيه ثلاثة
اقوال لان المخصوص محذوف وما اما نكرة ناقصة والفعل
صفتها او تامة وفيه قولان لان المخصوص المحذوف اما
ان يقدر نكرة والفعل صفتها او تقدر ما اخرى موصولة
والفعل صلتها وعلى كل الفاعل مستتر والتعبير في هذه الاوجه
بالنقص والتمام هو الموافق لما ياتي والمدار عليه فالتعبير
به اولى من تعبير المرادي وغيره بنكرة تامة ونكرة موصوفة
قوله وقيل فاعل وفيه خمسة اقوال الاول انها اسم
معرفة تامة والفعل صفة لمخصوص محذوف الثاني انها
موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف الثالث
كذلك الا انه اكتفي بها وبصلتها عن المخصوص الرابع انها
مصدرية والتقدير بيس صنعك وان كان لا يحسن التلفظ
بذلك بل يقال بيس الصنع صنعك كما تقول اظن ان تقوم

ولا تقول اظن قيامك والفرق بين المصدر الصريح والموول
موجود في مواضع وقول التصريح الرابع انها مصدرية
سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد
الفاعل والاسم المخصوص جميعا منابذ لموضوع المسالة
انها فاعل الا ان يقال لما سدت سدت مسده اطلق عليها
اسمه توسعا الخامس انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها
والمخصوص محذوف واعلم ان قول الناظم وقيل دون ان
يقول واما نص في اعتماد القول الاول على الاجمال اذ لا اشعار
له بواحد مما صدق عليه من الاقوال وقول المرادي ظاهر
عبارته يشير لما ترجيح القول الذي بدا به والظاهر انه
اراد القول الاول من الاقوال الثلاثة على انها تمييز والاول
من الخمسة على انها فاعل لاقتصاره في شرح الكافية عليهما
لا يخلو عن نظر لا يخفى لان عبارة الناظم نص في ترجيح الاول
على العموم ولا يلزم من اقتصاره في شرح الكافية عليهما
ان يتبادر امن لفظه العام هنا فتامل هذا وترك الناظم
قولين اخريين احدهما انها المخصوص قال المرادي واما
القايل بانها المخصوص فالتقدير عنده نعم شيا الذي
صنعته قال ابن غازي قال شيخنا الاستاذ ابو عبد الله
الصغير هذا خلاف ما نقل بعد ان التمييز لا يكون بالاسما
الموغلة في الابهام كغير قلت انما يمكن هذا الايراد في كلمة
ما المحذوفة المجعولة تمييزا اذ لا دخل في البنا والابهام منها
كما قال بعد واما لفظ شي فانما هو تفسير معنى والثاني انها
كافة قال في التسهيل واذا دخلت ما على نعم وبيس بطل عملها
وجاز ان يليهما ما لم يكن يليهما فتبلد حول ما تقول نعما انت
وبيس ما صنعت قال الله تعالى بيس ما شروا به انفسهم
ولم يجز قبل ان تدخل ما ان تقول نعم انت ولا بيس صنعت
يعني ان هذا كله اذا وليها فعل فان وليها اسم نحو فنعما هي

ففيها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة تامة تمييز والفاعل
مستتر الثاني انها معرفة تامة هي الفاعل والمرفوع
عليهما هو المخصوص الثالث انها ركبت مع نعم فلا موضع
لها والمرفوع هو الفاعل وسكتوا عن المخصوص فيحتمل انه محذوف
او اغنى الفاعل عنه على قياس ما سلف وهذا القسم يندرج
في كلامه لان القول بان ما مميزا وفاعل جرى فيه ولا يختص
بالمتلوة بجملة فعلية وان اوهمه كلام التصريح وكانه قصر
الكلام عليه وقوفا مع ظاهر المثال وهو نعم ما يقول
الفاضل ويمكن ان يقال مراده بنحوه ما وقعت فيه ما متلوة
بشيء غير مفردة نحو فنعما هي وفيها حينئذ قولان
نكرة تامة فاعل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما
المخصوص محذوف واختار الناظم في شرح التسهيل القول
الاول لامور منها انه كثر الاقتصار عليها والنكرة التامة
لا يقتصر عليها الا نادرا بل قد يدعي دخول هذه في كلامه
لجريان القولين فيها ومراده بنحو نعم ما يقول الفاضل من
كل تركيب اتصلت فيه ما بنعم تنبيه علم مما
تقرر ان ما الموصولة قيل بانها تكون فاعلا لنعم وبيس
وقد اختلف فيها وفي من الموصولة اذا اريد بهما الجنس
فقيل يجوز كونهما فاعلين لنعم وبيس واختاره الناظم
قال صاحب البسيط ويشهد له القياس على الذي والتي
اذا اريد بهما الجنس فان ذلك جايز فيهما اجماعا وهذا وهم
منه بل المنع قول الكوفيين وجماعة من البصريين وذلك
غير مسموع البتة قال واما السماع فكقوله سبحانه وتعالى
فنعما هي وكقوله ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو
في سر واعلان قال فظاهر من انها موصولة وقد وقعت
فاعلا لنعم ووقع مزكا وهو مضاف لمن وهي موصولة فاعلا
لنعم والصحيح المنع ولا حجة في البيت لاحتمال كون من الاولى

موصوفة

موصوفة مثلها في رب من انضجت غيظا قلبه فتكون بمنزلة
نعم صاحب سفر زيد حكاه الاخفش وغيره لغة واما من
الثانية فقال الفارسي تمييز ورد عليه الناظم بان التمييز
لا يقع بالاستقرا الا نكرة صالحة لال ولان من لم تقع في
العربية نكرة تامة والحكم عليها بالتمييز عند القايل
به مرتب على ذلك وهو منتف باجماع في غير محل النزاع فلا
يصار اليه بغير دليل عليه انتهى قال ابو حيان ولا يبعد
ان يقول من هنا نكرة غير موصوفة وليست الجملة التي
بعدها وهي في سر واعلان في موضع الصفة بل من تمييز
وهو هو المخصوص بالمدح وعوده على بشر بن مروان قال
ابن هشام هذا كلام ظريف جدا لانه يقرر للمولف رده على
الفارسي ظانا انه يجيب عنه فان دعوى المولف ان من نكرة
غير موصوفة باتفاق فالذي ينبغي ان يجعلها هنا موصوفة
بالجملة لان ينفي عنها كونها موصوفة ثم هو الذي يتخيل
في هو في سر واعلان انه جملة وبئس يقال زيد في السر
والعلانية فيكون كلاما وانما في سر ظرف للحالة التي هو هو
فيها كما يقال نعم زيد في الحرب قوله ويذكر المخصوص
بعد اي بعد ما تقدم ذكره من فاعل وتمييز على ما تقدم
وهي مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه قوله مبتدا
والجملة قبله خبرا وخبره محذوف اي الممدوح او المذموم
فكلام الناظم يحتمل القولين وقول المرادي لو زاد الاخير
ليبين ان الخبر محذوف فيه انه لو فعل ذلك صارت عبارته
نصا في الاخير والمقصود عبارة تشمل القولين قوله او خبر
اسم قال الناظم يلزم على هذا المخالفة اصل فانه يلزم منه
ان ينتصب لدخول كان عليه يعني انه لو كان خبرا لجاز نصبه
بعد كان ولم تنصبه العرب بعدها واجاب ابو حيان
بان العرب حين ادخلت الناسخ لم تزاع هذا الجايز اعني ان يكون

خبرا بل يراعى الجايز الاخر وهو ان يكون مبتدا وانما يظهر
هذا لو كان القايل بانه خبر يجوز كونه مبتدا والظاهر
خلافه ثم انظر هلا قال ان ادخال كان يبطل هذا القول
لانها لا تدخل على مبتدا لازم الحذف ومثل يعارض كلامه
بانه لو كان مبتدا لزم ان ينصب اذا دخلت عليه ان واخواتها
تنبيهات الاول ذهب ابن كيسان الى ان المخصوص
بدل من الفاعل ورد بانه لازم والبدل ليس بلازم ولانه
لا يصلح لمباشرة نعم وقد يقال لا مانع من كون البدل
لازما لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم
وقد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب واما قوله وبانه
لا يصلح الى اخره ففيه انه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع الا ان يقال هذا في غير البدل لانه على نية تكرار
العامل ثم رايت في الارتشاف وذهب ابو سعيد
المستوفي الى انه بدل من الرجل قال ولا يلزم ان يقال
نعم زيد لانه قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه
اذا ولي العامل فانهم حملوا ايتك انت قايم على البدل
وان كان لا يجوز ان انت الثاني قال في التسهيل ومن حقه
اي المخصوص ان يختص ويصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا
بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بيس فان باينه اول
وقوله ان يختص اي بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص
نحو نعم الغني رجل من بني فلان قال ابو حيان ويرد عليه
نعم البعير جمل ونعم الانسان رجل ونعم المال الالف
واجاب الدماميني بوجود المسوغ فيما ذكره وهو
تقدم الخبر وبان ما ذكر قليل والمصنف قال ومن حقه وهو
مشعر بانه قد يجي على خلاف ذلك وفي الاول نظر اذ يلزم
ان لا يحتاج للمخصص حيث تاخر المخصوص فلا حاجة لما ذكره
المصنف ورايت بخط ابن هشام ما نصه قوله المخصوص

يغهم

يفهم منه شرطان احدهما ان لا يكون اعم من الفاعل
فلا يجوز نعم الصبا م جنة ولا نعم الانسان حيوان ولا نعم
الرجل انسان والثاني ان لا يكون مساويا فلا يجوز نعم
البعير الجمل عند من قال ان البعير خاص بالجمل ولا نعم العير
الحمار ولا نعم الدسر المسامير واما من قال البعير يطلق
على الجمل والناقة فذلك جايز وقوله يصلح الى اخره اي كما يقال
في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي الرجل عمرو والرجل
المذموم عمرو ومفسر الفاعل كالفاعل فيما تناول ما ذكر من
الضابط نعم رجلا زيد وبيس رجلا عمرو وقوله فان باينه
اول اي كما في بيس مثلا زيد اذ لا يصح ان يقال المثل المذموم
زيد فيؤول على حذف المضاف الى المخصوص اي مثل زيد الثالث
قال في التسهيل وان كان المخصوص مونثا جاز ان يقول
نعمت وبيست مع تذكير الفاعل انتهى واذا فسر فاعلهما
بمونث لحقت التا فتقول نعمت بامراة هند وقال ابن ابي
الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغنا بتانيث
المفسر قال المرادي وبوي الاول فيهما ونعمت انتهى
ونظر فيه ابو عبد الله الصغير لان التمييز غير مذكور ك
قوله كالعلم نعم المقتني قال المرادي الظاهر ان هذا
المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف له لا لتزاما قبله
عليه ومثله في التوضيح لابن هشام قال في التصريح هذا اذا
رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف
تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم
كما ذكر الناظم انتهى وقال الشاطبي حكى شيخنا ابو عبد الله
الفخار الاتفاق على ذلك يعني تقدم المخصوص في هذا التركيب
ولا يصح ان يريد بقوله يكفي انه المخصوص اذ يلزم عليه محذورا
جريان الوجهين في اعرابه مقدما ولا قايل به وخروج انا
وجدناه صابرا نعم العبد من كلامه قال ابن غازي مع

ان قوله وان يتقدم مشعر به بابه اذ المشعر بالشيء خلافه
فلو عوضه بان يقول مثلا
وقيل يستبدا وما لكي تجدي العلم نعم المقتنى
لوفى بالاحوال الثلاثة ولم يخرج عن هذا الاتفاق وقيل
معطوف على بعد انتهى واراد بالاحوال الثلاثة تقدم
المخصوص وتاخره وتقدم المشعر به وبها قررته من قوله
مع ان قوله الى اخره يعلم ما في كلام الشارح قوله واجعل
كبيس شا قال ابن هشام في المغني والجمود والفاعل
والمخصوص واعني بالمعنى الذم المطلق وفي شرح العمدة
وقد اجتمعا في قوله تعالى بيس الشراب وساءت مرتفقا
انتهى والظاهر ان ساءهنا ليست من هذا بدليل ان المرتفق
مذكر والمونث وانما الضمير عايد على النار المذكورة فيما لفعل
تقدم وفي الكلام حذف اي ساءت نار مرتفق لانه يجب ان
يكون المخصوص من جنس التمييز فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه واعترض ابو حيان بانه لا حاجة
لافرادها لانها من افراد فعل واجيب بان نكتة
افرادها الاتفاق عليها والاختلاف في فعل فنبه بافرادها
على ذلك وقضيته كلام التوضيح وصرح به الاشموني ان
نكتة افرادها خفا التحويل فيها ونقل التوجيه بذلك
الدماميني عن ابن عقيل ثم قال وهو شي لا يعبا به فانه
ينتقض بما تحول الى صيغة ولا يظهر التحويل فيه كقال وباع
ونحوهما مما لا ينحصر وقال قبل ذلك انه انما افردها لانها
للذم العام فهي اشبه بيس بخلاف قولك جهل وحمق
ولوم فانها ذم خاص ولكثرة استعمالها بخلاف غيرها من افراد
فعل فلها مزية تقتضي حسن افرادها بالذكر انتهى قال
الشهاب وقوله كقال وباع يقتضي صحة التعجب منهما فيقال قال
الرجل زيد او قال رجلا زيد لانشا مدحه بالقول اي بجودته
مثلا

مثلا وقال الدماميني ايضا بعد ان شرح قول التسهيل
ويكثر انجرار فاعله اي فعل بالبا والظاهر ان شا ملازمة
لاحكام بيس لانتفاء قيما بحال فان تحقق هذا الذي ذكرناه
كان وجها اخر للحكمة في افرادها قوله واجعل فعلا الخ
قال ابن هشام العبارة ظاهرة في فعل وفعل المنزلين
منزلة فعل في الوزن لا في فعل لان ذلك فعل الثلاثي
لا انه فعل من الثلاثي لانه ظاهر من كذا التحول عن شي وينبغي
ان يستثني من هذا ما عينه او لامه يا او واو وان كان
قد حكي فيه خلاف لا ينبغي ان يرتكب تجويزه لعدم الاعتداد
بما جا من فعل بضم العين مما عينه يا نحو هيوا وكذلك
ينبغي ان يستثني من ذلك المضاعف اعني ما عينه ولامه
من واد واحد لقلة ما جا من ذلك نحو لبب والحق ان فعل
المذكور للدلالة على الزيادة في معنى الفعل بني في نحو
علم مدح وفي نحو جهل ذم وفي نحو عمر لا يقتضي ذما ولا مدحا
ثم اذا اقتضت ذلك كان خاصا لا عاما بخلاف نعم
وبيس وشا مثل بيس لا لكونها فعل بل لما ذكرنا وكذلك
حب بالنسبة الى نعم انتهى وتمثيله بعلم وجهل بنا على ما
في شرح الكافية والتسهيل وذكر ابن عصفور ان العرب
لم يحول علم وجهل وسمع قال الشاطبي وعلى الناظم سوال
من ثلاثة اوجه احدها انه نص على ان فعل يصير في الحكم
مثل نعم مطلقا من غير تقييد فهو مثله في احكامه اللفظية
والمعنوية اما اللفظية فكما قال واما المعنوية فقالوا
فعل هذا يعطي معنى التعجب فحسن الرجل زيد في معنى ما
احسنه وفقه الرجل زيد في معنى ما افقهه ومعنى التعجب
خلاف معنى انشا المدح والجواب انه فعل لانشا
المدح والذم ومعنى التعجب داخل على ذلك المعنى اذ لا تنافر
بينهما انتهى وقال ابن هشام فعل المذكور يوافق نعم

وبيس في استعمالهما وفي العمل في ستة امور امران راجعان الى معناه احدهما انه مشرب معنى التعجب الثاني انه للمدح والذم الخاصين ونعم وبيس للمدح والذم العامين وامران في فاعله الظاهر وهما انجراره بالباكثيرا نحو حب بالزور وتجرده من ال كثيرا نحو وحسن اوليك رفيقا وامران في فاعله المضمر وهما جواز عوده على ماقبله وجواز مطابقته لمن قصد به وذلك عند اعادته على ماقبله فاذا قيل زيد نعم رجلا احتمل ان يكون في نعم ضمير زيد واحتمل ان يكون الضمير لرجل وحينيذ فيكون الرابط فيما اري اعادة المبتدا بمعناه لان الرجل هو نفس زيد وقال الزمخشري في كبرت كلمة ان ضمير كبرت عايد على قولهم اتخذ الله ولدا وقال ابن برهان انه عايد على كلمة وتقول الزيدون كرموا رجلا على الاول وكرم رجالا لا على الثاني وقال ابن الناظم التقدير والله اعلم بيس كلمة تخرج من افواههم قولهم اتخذ الله ولدا انتهى وفي تفسير كبر ببيس نظر لانه تفسير للخاص بالعام انتهى وحينيذ ففي قول الشاطبي اما اللفظية فكما قال نظر واقتصاره في المخالفة المعنوية على افادة فعل التعجب قصور ثم قال الشاطبي السوال الثاني ان ظاهر كلامه ان البنا من فعل انما يكون على معنى نعم لا على معنى بيس واما معنى بيس فتختص ببيسا المتقدم منه وهذا غير صحيح بل يجري فعل مجرى بيس ايضا نقول خبث الرجل زيد بمعنى بيس الخبث خبث زيدا وبيس الرجل زيد خبثه والجواب ان قوله كنعم لا يعني به عين المثال بل باب نعم اجمع فكانه حذف المضاف وانما قصر او لا استنا لكثرة استعمالها في لفظها نفسها بمعنى بيس انتهى واشار بعضهم الى الجواب عن هذا السوال بانه في كلام الناظم اكتفا والتقدير واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم وبيس

والسوال

والسوال الثالث ان صيغة فعل انما تنبني مما يبنى منه فعلا التعجب والناظم لم يذكر من الشروط الا البنا من الفعل الثلاثي انتهى واشار الى هذا في التوضيح بقوله وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه تنبيهان الاول قال الشهاب بن خلف في قوله واجعل فعلا حب مع غيرنا الاشارة فيفيد انه يثبت له جميع ما ذكر لفعلا مما ثبت لنعم وغيره ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز والاسناد الى الضمير وغيره كالنكرة انتهى وفيه نظر ستعرفه الثاني يجوز في فعل سكون العين وفعل بضم الفا وسكون العين قال

• انوّرًا سرع ماذا يافروق • وحبل الوصل منتكث حذيق •

قال يعقوب رحمه الله نارت المراة نوارا ونورا فهو نوار ونسوة نوار اذا انفرت من الريبة وغيرها مما يكره اي انفارا يافروق سرع ماذا والضمة والكسرة يخففان ويقال ايضا عظم البطن بطنك الا ان النقل يختص بالمدح والذم نحو حسن الوجه وجهك وحسن وحسن فان قلت حسن وجهك جاز ذلك وجاز حسن ولم يجز حسن لانه ليس كنعم وبيس وقال

• لم يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا •

فنقل لان هذا مذهب التعجب قوله ومثل نعم حبذا فيه اكتفا والاصل ومثل نعم وبيس بدليل قوله وان ترد ذما فقل لاحبذا واعلم ان حبذا تنفرد عن نعم وبيس بامور الاول عدم تطابق الفاعل والمخصوص كما يفهم من قوله لا تعدل بذا الثاني عدم جواز تقديم المخصوص كما يفهم من قوله واولذا المخصوص الثالث عدم جواز دخول النواسخ الرابع جواز دخول يا من غير شذوذ بخلاف بابي نعم وان كان لا بد من التاويل في المحلين الخامس جواز دخول لا السادس كثرة وقوع تمييزا وحالا قبل المخصوص وبعده فالتمييز كقوله

ألا حبذا قوما سليم فإنهم * وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر
وقوله
حبذا الصبر شيمة لامرئ * رام مباراة مولع بالمعالي
والحال كقوله
يا حبذا امرؤ جوا البر السيح * من يرجه تغبشه العبس الرحي
وقوله
يا حبذا المال مبذولا بلا سرف * في أوجه البر إسرارا وإعلانا
قال ابن عصفور المنصوب بعد حبذا تمييز جامدا كان
أو مشتقا لصحة دخول من قال ابن الحاج والصواب أنه إذا لم
تدخل من يحتمل الحال والتمييز فهما معنيان مقصودان وقد
يحذف المخصوص إن علم ... فيه مع بهما تمييزا جو دفا الأول كقوله
أجبت عصا ما ادرعا لي قايلا * ألا حبذا مستنصرا ونصيرا
والثاني كقوله
قلت إذ دنت سعاد بوصل * حبذا يا سعاد لو تصدقينا
فتقدير الأول حبذا أنت وأنا وتقدير الثاني حبذا يا سعاد
إيذانك بالوصل تنبيه لا خلاف أن حبذا مركب
وفي أن أصله قبل التركيب فعل أصله حبب لقولهم في الأوصاف
حبيب ومحبوب فهو كشريف من شرف واختلف بعد التركيب
فقيل فعل تغليبا لذا لأنها أقوى فحبذا مبتدأ وزيد خبرا
وبالعكس وقيل باق على حاله فحب فعل مقصود به المحبة
والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور القلبي ولم يغير لجريانهما
مجرى المثل ويرده كونهما اسما أنهما لم يتغيرا بعد التركيب
معنى ولا لفظا فيبقيا على ما كانا عليه كما بقيت حرفية لا
واسمية اسمها في نحو لا رجل ونوزع في هذا بأن أصل حب
مندبعض فلما ركب اكتفى معنى المدح كنعم ولأن المبتدأ
تدخله النواسخ ولأنه كان يلزم تكرار لا نحو لا حبذا زيد
ولا عمرو وقوله فهو يضاهي المثلا لأنه إشارة إلى

مصدر محذوف خلافا لابن كيسان ونظيره في النص على العلة
لأجل الخلاف فيهما لأن قصد الجنس فيه بين واعلم أن كلامه
ربما أوهم أن المخصوص لا بد من ذكره كما يعطي أنه لا يتقدم من قوله
وأول ويؤكد الوهم قوله ثم وإن يقدم مشعر به كفى وسكوته
عن ذلك هنا وقوله أنه كلام يضاهي المثل قوله وما
سوى ذا ارفع بحب أو جر بالبا ... تستعمل حب مع غير ذا فيتجرد
لما هو ... جواز جر فاعلها بالباء وقلته الاستغناء عن تمييز
لا سيما عند جر الفاعل ولزومه الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص
وجواز ضم فائها قال الشاطبي فإن قيل بهذا الموضع
معترض على الناظم فإنه لم يقيد هنا فاعل حب إذا لم يكن ذا بقيد
ولا بد من التقييد له لأن فاعل حب مع غير ذا إنما يكون اسم
جنس أو ضميرا مفسرا بتمييز أو ما أو من كفاعل نعم
وبئس من كل وجه لأن حب جار مجراه فلا يجوز أن يقال
حب زيد ولا حب أخوك فالجواب أنه لم يغفل عن
هذا التقييد البتة لأنه لما ذكر أحكام نعم وبئس ألحق بهما
حبذا في قوله ومثل نعم حبذا فاقتضى أن حب بغير ذا مثل
نعم في جميع الأحكام إلا ما خص به دون نعم وهذا صحيح
فإنهما مثلهما فيما سوى ما ذكر فلم يحتج لما ذكر قيد رجوعهما
إلى حكم الباب انتهى وما ذكره من أن فاعل حبذا إذا لم
يكن ذا حكمه حكم فاعل نعم فيما يشترط يخالف ما اقتضاه
صنيع الموضح من أنه أفرد فعل المضموم العين الجاري
مجرى نعم وبئس وتنصيصه على أن فاعل فعل المذكور
يأتي اسما ظاهرا مجردا من أل ولا مثله الشارح هنا فإن
منها حب زيد رجلا وحب به رجلا لكن لما مثل الشارح بحب
بزيد وحب زيد قال ابن هشام ينبغي أن يمثل ذلك بما
فيه أل لكونه الغالب في فاعل فعل قوله أو فجر قال
الشاطبي في إدخال العاطف على العاطف من قوله أو فجر

اشكال قوله انضمام الحاكثر وكذا كل فعل على فعل اذا ضمن
معنى التعجب يجوز فيه هذا النقل كما قدمناه

أفعل التفضيل

هو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل
الفعل وقولهم المبني على افعل مخرج لما عدا بعض صيغ
الفاعل ولما عدا صيغ بعض التعجب وقولهم لزيادة على غيره
مخرج لذلك كاشيب واحسن وقد يقال صيغ التعجب خارجة
بقولهم هو الوصف لان احسن في التعجب فعل لا وصف
هذا واعترض هذا التعبير بانه لا يشمل لا ما فيه مدح
اذ المفهوم من التفضيل بيان المزية في الصفات
الحسنة فلا يشمل عمرو زيد اجهل واجهل من عمرو فكان
الاولى التعبير بافعل الزيادة والجواب ان هذه
العبارة صارت في الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقا
قوله صيغ من مصوغ منه للتعجب الخ تقدم انه انما
يصاغ من ذي ثلاث ومن ثم لحن ابن سيدة في كتاب
الاعراب ابا الطيب في قوله

فروس الرماح اذهب للغيظ • واشفى لغل صدر الحقود

قال والصواب اشد اذهابا وكان يمكنه ان يقول
اذهب بالحقد ويأخذه من ذهب به وهذا كلا حسن
يجيزه بخلاف اذهب للحقد فانه من اذهبه والاكثر
لا يجيزونه انتهى وفيه نظر لان التلحين لا يثبت مع قول
بعض الايمة بذلك خصوصا والاخفش اجاز بنا فعل
التعجب واسم التفضيل من افعل وقال الحريري ويقولون
فلان انضف من فلان تنبيهه من انضف وانما يبنى من
الثلاثي قال ابن بري قالوا هو ابصر منه واعدم وافلس
واضيع واسرف وافرط وانضف ولما سمع الصحابة قول

حسان

حسان رضي الله عنه فشركما لخيركما الفداء فقالوا هذا
انضف بيت قالته العرب وقال الشاعر •

وانضف الناس في كل المواطن من • يسقي المعادين بالكاس الذي شربا

ونقدم ايضا انه لا يصاغ من فعل اسم فاعله على افعل
ومن ثم لحن ابن سيده في كتاب الاعراب عن مراتب قراة
الاداب ابا الطيب في قوله •

ابعد بعدت بياضا لا بياض له • لانت اسود في عيني من الظلم

لان الالوان كالخلق كما لا يقال ما ايداه ولا ما ارجله كذلك
هذا ولان افعال الالوان والعيوب في الاصل على افعل
وافعال وما تجاوز الثلاثة لا يتعجب منه قال فاما
استشهاد بعضهم بقوله •

جارية في درعها الفضفاض • ابيض من اخت بني اباض

فقول مجهول غير موسوم • ولا معلوم واما قول طرفة

اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم • فانت ابيضهم سربال طباخ

فانه لا يعني بابيضهم هنا صيغة المفاضلة وانما عنى به
الابيض فكانه قال فانت واضحهم او نقيهم سربال طباخ
ثم قال وقد يتؤول قول المتنبي على ان من للتبعيض اي
لانت اسود في عيني ولانت ظلمة من الظلم فيكون كبيت طرفة
انتهى فجعل من الظلم خبرا ثانيا وفي الجهة الثانية من الباب
الخامس من المغني الصحيح ان من الظلم صفة لاسود اي
اسود كاين من جملة الظلم انتهى وحاصله ما اشار
له الحريري في الدرة حيث قال ان بعضهم تاوله فجعل
اسود هنا من قبيل الوصف المحض الذي للتفضيل والترجيح
بين الاشيا ويكون على هذا التاويل قد تم الكلام وكملت
الجملة في قوله لانت اسود في عيني وتكون من التي في قوله
من الظلم لتبيين جنس السواد لا انها صلة اسود انتهى
وقال ابن هشام في الحواشي اما قوله عليه الصلاة والسلام

في نسخ صحيح البخاري حوضي مسيرة شهر ماؤه ابيض من اللبن
وريحه اطيب من المسك بخلاف ما لو قيل اشد بياضا من اللبن
لعدم الموازنة لفظا بين اشد واطيب ولزيادة التمييز لو
قيل اشد ونحوه واما ما وجهه الناظم به فليس في الاشتباه
لا تعبا به انتهى والذي وجه الناظم به هو ما ذكره في
شرح الكافية الشافية فقال يجوز ان يكون ابيض
من باض الشيء اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان
غلبته ذلك لغيره من الاشيا المبيضة اكثر من غلبة بعضها
على بعض وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا وتقدم
ايضا ان شرط المصوغ منه فعل التعجب ان يكون معناه
قابلا للكثرة على ما صرح به في التسهيل وغيره قال ابن
هشام واذا انتهى الامر الى هذا اشكل قوله احب الاعمال
الى الله ادومها واحب العمل الى الله ادومه لان الدوام
لا يقبل الكثرة قوله وما به الى تعجب الى اخره يستثنى
منه من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان اشد
يأتي هناك ولا يأتي هنا لان المصدر يأتي هنا على التمييز
الذي شرطه التنكير والمصدر في المبني للمفعول
والمنفي يؤتى به مؤولا لا صريحا والمصدر المؤول معرفة
فلا يقع تمييزا قاله ابن هشام وفيه بحث ويمكن ان
يستفاد من قول الناظم في باب التمييز والفاعل المعنى
انصبن بافعلا لكن نظر فيه الشهاب في الفاقد الصوغ
لزوما اما اولا فيجوز المناسبة لعدم اللبس كما ذكره
الشارح واما ثانيا فلو توصل منه الى التفضيل منه
باشد ونحوه جاز الاتيان بالمصدر الصريح على انه مصدر
المبني للمفعول وان كان بصورة المبني للفاعل لعدم
اللبس ايضا فليتأمل هذا وقال الشاطبي ان قيل من
اين يؤخذ ان المصدر هنا بعد اشد ونحوه منصوب

لا بمجرور

بيعض

لا بمجرور وهو قد قدم اولا انه ذو وجهين ففي ما افعله هو
منصوب لا مجرور وهو قد قدم اولا انه ذو وجهين ففي ما افعله
هو منصوب وفي افعل به مجرور ولا يكون هنا الا منصوبا
ثم انه احال هنا على ما هناك والاحالة عليه لا تعين له
نصبا من جر وانما تقتضي الوجهين وهو غير صحيح وايضا فان
المنصوب هناك عوض من المتعجب منه تنصبه نصب المفعول
ما افعل كما كان المتعجب منه كذلك وهنا ليس كذلك بل له وجه
اخر من النصب وهو النصب على التمييز فهذا الموضع لم يبين
حكمه فالجواب انه لم يحل على باب التعجب الا في بناء
افعل لا في نصب ما بعده ولا رفعه ولا جره لما ذكر هناك من
نصب المصدر مختص بذلك الباب وانما يؤخذ له حكم هذا
المصدر او الاسم من باب التمييز حيث قال هناك والفاعل
المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت اعلا منزلا فان قولك
هذا اكثر ابلا واشد استكبارا واشد عمى وما اشبه ذلك
داخل هنا فينتصب على التمييز من غير اشكال وهو ظاهر
قوله وافعل التفضيل صله الى اخره من الوصل في التقدير
وما يجيء صدد ورهم اكبر واكثر ذلك في الخبر سواء كان خبرا
لمبتدأ كما مثلنا او خبر الناسخ كقوله سبحانه ان ما عند الله
هو خير تجدوه عند الله هو خيرا واعظم وقول الشاعر
وكلهم كانوا على الموت اصبرا ويقل في غير نحو فانه يعلم
السر واخفى فان قيل زيد افضل ولم يؤت بمن لفظا ولم يقدر
لم يجز ولهذا قالوا وسميت بافعل منه ثم نكرته فهل
منصرف او لا قولان مبنيان على اعتبار الصفة الاصلية
وعدمها فلو سميته بافضل بغير من ثم نكرته انصرف قولا واحدا
وعللوا ذلك بان قالوا لانه لا يشبه الحال التي كان عليها
صفة وفيه نظر لانه قد يكون بمعنى فاعل وقوله صله
ابدا يقتضي انه لا يفصل بين افعل ومن وليس على اطلاقه

لا يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل نحو النبي اولى بالمومنين من
انفسهم وقد الفصل بلو وما اتصل بهما ونكت يقوله على
المبرد القايل ان المجرد بالتي بمعنى اسم الفاعل مجردا من معنى
من قياسا وقوله ان جرد اي من ال والاضافة وشذ

نحن بغرس الودي اعلمنا • منا بركض الجياد في السدف •

وقوله ولست بالاكثر منهم حصى فمعنى الاضافة في الاول
والتي في الثاني وقيل على تقدير الغا المضاف اليه في الاول
وزيادة التي الاخير قال في الباب الثالث من المغني في الكلام
على ما يتعلق من حروف الجر وعليهما اي نيابة ضمير عن ضمير
مع تخالفهما في الاعراب في المنفصل خرج ابو الفتح قوله
نحن بغرس ليا اخره فادعى ان ما مرفوع موكد للضمير في اعلم
وهو نايب عن نحن لينخلص بذلك من الجمع بين اضافة
افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله
من تخليط الاعراب وفي النوع الثاني من الجهة السادسة
من الباب الخامس ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست
بالاكثر منهم حصى انه يبطل قول النحويين لا يجتمع ال ومن في
اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن معتدا به جاريا على ظاهره
والصواب ان تقدر زايدة او معرفة ومن متعلقة باكثر
منكورا محذ وقا مبدلا من المذكور او من المذكور على انها بمنزلتها
في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول
بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث
عند من قال في اخواتها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعل
وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق
بالوهم وفي ذلك ليس رايحة انتفى وبان الفصل بالتمييز
قد جاء للضرورة كقوله • على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا •

لهم الافربون من كل خير • وهم الابعدون من كل ذام •
لان من هذه ليست الجاذبة للمفضول ولا خلاف في جواز زيد

اقرب

اقرب بالخير منك وابعد من الشر من عمر وبذكر من ثم
تنبيه من هذه لابتداء الغاية عندي والمراد
في الامر نقاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه الناظم بانها لا ينفع بعدها الى واجاب
المرادي بان الانتهاء قد يترك للاخبار عنه ويكون ذلك
ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء انتهى قال
الشهاب ومن هذا الجواب يظهر ان المراد بكون المجرور بمن
هو المفضل عليه انه هو الذي قصد التفضيل عليه اي اظهار
ذلك والاخبار به والا فالمفضول في الواقع قد يكون اكثر
من ذلك وكذا المراد بكون المضاف اليه هو المفضل عليه
انه المقصود باظهار التفضيل عليه والاخبار به والا فقد
يكون المفضول في الواقع المفضل اكثر من ذلك قوله وان
لمنكور يضف الى اخره لان المجرد شبيه بما افعل في التعجب
وزنا واصلا ودلالة على المزية ومعنى اصلا انهما لا يبنيان
الا من نوع معين وذاك مفرد مذكر دايما والمضاف للنكرة
بمنزلة المجرد في التنكير وقال الشاطبي المضاف للنكرة
كالمجرد لان الاضافة فيه انما تكون على معنى من فكان كما لو
ظهرت معه يلزم الافراد والتذكير وقال المضاف للنكرة
على وجهين مطابق لما جرى عليه افعل لزوما وذلك لا يكون
الا مع كون المضاف اليه مشتقا ومن عدم المطابقة ولا
تكونوا اول كافر به وانما جاز الافراد وغيره في المشتق
لانه مقدر بمن والفعل ومن تدفع موقع الجمع وبعامل
مع ذلك معاملة المفرد انتهى ملخصا وقال ابن
هشام زعم المبرد ان النكرة المضاف اليها افعل يجوز
افرادها مطلقا وخالفه النحويون هذا ان كانت جامدة
فان كانت مشتقة فالجمهور ايضا يوجبون المطابقة
واجاز بعضهم تركها وقد اجتمعا في قوله •

واذا هم طعموا فالام طاعم . واذا هم جاعوا فشر جياع

ومنه عندهم ولا تكونوا اول كافر به واجاب الجمهور بان التقدير اول فريق كافر والام فريق طاعم ثم اثبتت الصفة مقام موصوفها وقيل لانه في معنى اول من كفر وقيل اي لا يكن كل منكم اول كافر كقوله كسانا حلة ولا مفهوم لهذه الصفة اي لا يراد بل كونوا اخر كافر ولما اعتقد بعضهم ان لها مفهوما قال انها زايدة اي ابدا اول وقال اخر حذف المعطوف اي ولا اخر كافر ونص على الاول لانه افحش للابتدا به ونظيره قوله

من اناس ليس في اخلاقهم . عاجل الفحش ولا سوء الجزع

ولا يريد ان فيهم فحشا اجلا بل لا فحش عندهم البتة وقال ابو البركات ابن الانباري في كتاب البلغة في معرفة اساليب اللغة قد يذكرون الشي باحد وصفيه دون الاخر ولا يكون له دليل خطاب بل يكون الحكم عند ذكره وعدم ذكره سوا ومثل بالاية والبيت **تنبيهان** الاول قال ابو حيان في شرح التسهيل زيد افضل رجل اصله زيد افضل من كل رجل فيفضله كل فرد فرد فحذفت من وكل واضيف افعل الى مجرور كل وكذا في كل بقية الامثلة قال بعض اصحابنا لا بد من كون المضاف اليه افعل جمعا لانه بعض ما يضاف اليه والواحد لا يكون بعضا للواحد تقول زيد افضل الرجال وانما جاز افضل رجل اختصارا للفظ لفهم المعنى فانه لا يتوهم ارادة المفرد ووجب تنكيره على قاعدة كل مفرد جا في موضع الجمع لا يكون الا نكرة فان جيت بال رجعت للجمع لانهم لا يرجعون للاصل في بعض ويدعونه في بعض وكذا ان جمعت فلا بد من ال فاما اسفل سافلين فالمضاف اليه محذوف اي اسفل قوم سافلين وقال ابو حيان يجوز ان يكون الجمع باعتبار ان الانسان

الذي

الذي تقدم انما اريد به الجنس ومن ثم استثني منه وحسن الحمل على المعنى فيه تناسب رووس الاي التالي قال في الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل واعقله وهذه اكرم امراة عندنا واعقله وهو لا اكرم نسا واعقله وافضل رجال واعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمونث على التوهم كانك قلت من ولا الكلام فان اضفت افعل الى معرفة مثنى وجمعت وهو القياس واجاز من الافراد وعليه قوله وفيه احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا كانه قال واحسن من ذكرنا **قوله** او جرد اذكر في التسهيل انه اذا اولها لا تفضيل فيه وجرد فالغالب ان يكون كذلك وقد يطابق مثال عدم المطابقة اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا نحن اعلم بما يستمعون به نحن اعلم بما يقولون ومثال المطابقة .

اذا غاب عنكم اسود العين كنتم . كراما وانتم ما اقام الايم

فالايم جمع الام بمعنى لييم وعلى هذا ينبني قول ابي نواس

كان صغرى وكبرى من فواقعها . حصبا در على ارض من الذهب

ولا يكون لحنا وقال ابن هشام خضراوي يقول بعد قوله او جرد اهذا اذا لم يجرد من معنى التفضيل كما قال هذا اذا نويت معنى من لتخرج نحو وانتم ما اقام الايم وعليه كان صغرى وكبرى من فواقعها وعليه عندي قوله تعالى الاكابر مجرميها انتهى واجاب ابن ابي الحديد عن ابي نواس بانا وجدنا افعل بالتا على فعلى كقوله . في سعي دنيا طالما قدمت وكقوله

لا تعجلن بدنيا وهي مقبلة . وان دعوت الى جلى ومكرمة

وقيل من زايدة على قول الاخفش وكان هذا القايل توهم ان من اذا كانت زايدة كان الجر بالاضافة وهذا فاسد لان الجر بها لا بالاضافة وان كانت زايدة واما قول المتنبي

وقول بعضهم ان من زايدة وانهما متعلقان باحد بمن ذراعي
وجبهة الاسد برده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع
تعريف المجرور انتهى فتحامل لانه يكفي في عدم التحتم التخريج على
قول خصوصا اذا قوي كما هنا فقد اختار في التسهيل مذهب
الاخفش وعلله شراحه بثبوت السماع بذلك نظما ونثرا
تنبيه لا يخلو المجرور من مشاركة المفضل عليه
في المعنى غالبا لفظا او تقديرا والمراد بقولنا ولو تقديرا
مشاركته ولو بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا احب
الي من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التنزيل رب
السجن احب الي مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا اقل
بغضا واقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل
والصيف احر من الشتا كذا في الهمع ونقل الدماميني في حاشية
البخاري قبيل كتاب الاستا عن الزركشي ان افعل التفضيل
قد يجي لا للمشاركة في اصل الفعل كقولهم العسل احلى من الخل
وقال ان كلامه اقناعي لا تحرير فيه وتحرير هذا الموضع ان
لافعل التفضيل اربع حالات احداها وهي الحالة الاصلية
ان تدل على ثلاثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث
الذي اشتق منه وبهذا المعنى كان وصفا والثاني مشاركة
مصحوبه له في تلك الصفة والثالث تمييز موصوفه على
مصحوبه فيها ولكل من هذين فارق غيره من الصفات
لما ان قال الحالة الثانية ان يبقى على معانيه الثلاثة
ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويخلفه قيد اخر وذلك ان
المعنى الثاني وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة التي هي
المعنى الاول فيصير مقيدا بالزيادة التي هي المعنى الثالث الا
ترى ان المعنى في قولهم العسل احلى من الخل ان للعسل حلاوة وان
تلك الحلاوة ذات زيادة وان زيادة حلاوة العسل اكثر من
زيادة حموضة الخل قال ابن هشام في حواشي التسهيل

وهو

وهو بديع جدا انتهى وحاصله ان افعل في هذه المثل
للمشاركة لا لعدمها ومما قاله ابن هشام ماخوذ من كلام الكشاف
عند قوله تعالى في سورة مريم والباقيات الصالحات خير عند
ربك ثوابا وخير مردا فان قلت ما وجه التفضيل
في الخير كان لمفاخرهم شركا فيه قلت هذا من وجيز
كلامهم يقولون الصيف احر من الشتا اي ابلغ في حره من الشتا
في برده انتهى بنصه قوله هذا اذا نوي معنى من ما اضيف
للمعرفة ثلاثة اقسام احدها ان يكون مطلقا له التفضيل
فلا ينوب بعده من البتة لانك لم ترد انه فضل شيا بعينه بل ان
له زيادة فضل في ذلك الشي وذلك كقولك يوسف احسن
تريد ان حسنه ذو زيادة وعلى هذا يصح اضافته الى اخوته
الثاني ان يؤول بما لا تفضيل فيه البتة فيكون معناه لمعنى
اسم الفاعل كقوله تعالى وهو اهون عليه وقول اماما
الشافعي رضي الله عنه فتلك سبيل لست فيها باوحد وهذا
النوع انما ذهب الى ثبوته المتاخرون والاقدمون يؤولون
والثالث ان يكون للتفضيل على من اضيف اليه فالاولان يطابقان
كاسم الفاعل والثالث مختلف فيه فمنع ابن السراج المطابقة
وجوزها الجمهور وهو الصحيح ثم قيل المختار تركها كقوله
تعالى احرص الناس وقال الجواليقي المختار فعلها كقوله تعالى
قالت اولاهم لاخراهم الا الذين هم اراذلنا اكابر مجرميها ولا
دليل في هذه لاحتمال كون الاولى لاجل المزاوجة فان اخرى
ليست للتفضيل وطوبق بينه وبين الاول مثل مازورات وماجورات
واراذلنا لغير التفضيل لانهم لا يصفون انفسهم بالرذالة
واكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرميها مفعول اول منصوب
لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في اكابر لانه لغير تفضيل
فهو كقوله وانتم ما قام الايم وله محسن وهو شبيه بالمضاف
في اللفظ واعلم انه لاعتقاد الجواليقي ان المختار المطابقة رد

على صاحب التصحيح وقال كان الاولى ان يقال فضحا من لان الاضح
كما اشترط في الكتاب وان ما نصه من ان المضاف لمعرفة له
ثلاث احوال كله يفهم من كلامه لانه قال ذو وجهين عمن
ذي معرفة فاشعر قوله ذي معرفة بالخلاف ثم قال وان لم
تنو اي معنى من وذلك اما لانك اردت تفضيلا مطلقا او لم
ترد تفضيلا البتة **تنبيه** قال ابن هشام في
الحواشي قولهم ان الاضافة في هذا الباب تكون على معنى من
اما ان يريد وا من الداخلة على اسما الاجناس في نحو خاتم
فضة وخاتم من فضة او يريد وا من الجارة للمفضول فان
ارادوا الاول فذلك باطل لما شرطوه من ان الاضافة انما تكون
بمعنى من اذا كان الاول بعضا للثاني وصح اطلاق اسم الثاني
عليه وانت لو قلت في الافضل المعروض هذا الناس او ناس
على جهة الحقيقة لم يصح وان ارادوا الثاني فذلك باطل لانهم
يقولون لا بد ان يكون افعل بعض ما ديف اليه وان الثاني
يكون كلاله والمفضل عليه المجرور بمن لا يصح فيه ذلك بل
لا بد ان يكون غيره والدليل على ان هذين المعنيين متغايران
انك لو قلت زيد افضل الناس كان جايزا ولو قلت افضل
من الناس كان ممتنعا لانك بتفضيلك اياه عليهم اخرجته
منهم ضرورة ان المفضل والمفضل عليه غيران وباضافتك
اليهم في الاولى اثبت انه منهم وهذا صحيح والاول باطل
نعم لا بد من اعتقاد مشاركة المجرور بمن للمفضل في ذلك
المعنى ضرورة افعل لا في الجنس فقول الناظم وغيره ان
الاضافة تكون بمعنى من ليس له صحة على كلا الوجهين وانما
ارادوا شيا واخطاوا في التعبير عنه وذلك انهم ارادوا ان يكون
على معنى من ان يكون للتفضيل وبكونه ليس على معنى من ان
لا يكون له والما شرطوه بين لانه الذي يحصل التفضيل انتهى
وبه يعرف حسن كلامه في التوضيح فلله دره **قوله**

وان

وان تكن بتلو من مستفهما الخ قال الناظم هذه مسالة ذكرها
الفارسي وهي من المسايل المغفول عنها قال ابو حيان وينبغي
ان ينبه على انه يسبق ما افعل خبر له كما مثل الى لانه
قد قدم من ومجرورها على المبتدا وهو انت وحينيذ فيمكن
ان يكون مراده مقدما على افعل وما افعل خبر له هذا
ونقل في الارتشاف ان ابا علي في الحلبيات منع من جواز هذه
المسالة لان افعل لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله وقدم
في التوضيح المبتدا في التمثيل فقال شارحه انه احسن
من تمثيل الناظم لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له
على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا
لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح
تاخير ما له الصدر عن صدارته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة
الى العامل فيه فقط انتهى اقول فتلخص في هذه
المسالة امران تاخير ما له الصدر ان اخر معمول افعل عنه
وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم معموله
الا ان الناظم رجح القول بالتقديم محافظة على تقديم ما له
الصدارة لان تقديم معمول افعل عهد جيما اشار له بقوله
ولدا اخبار الى اخره وفيما سلكه الموضح بقا المحذور ين وقول
شارحه اذ لا يلزم تاخير ما له الصدر الى اخره كلام غير محرر
لامرين الاول ان المضاف لما له الصدر يتقدم عليه مع عمله
لفظا فيه نحو صبيحة اي يوم سفرك ونحو ذلك الثاني انهم
صرحوا في مواضع بمنع تقديم معمول ذي الصدر لئلا يخرجه ذلك
عن صدارته من ذلك خبر ما النافية فكيف يصح الحصر الذي
ذكره واما لزوم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي فاغتفر
للضرورة وكلامهم محمول على ما اذا لم يوجد مقتض لذلك لكن
بقي في خطر بالبال وهو ان افعل ومعموله اذا كانا بمنزلة المضاف

والمضاف اليه فالمناسب ان يقدر ما على المبتدا ويقال ان
افعل اكتسب الصدارة من معموله فيقال افضل ممن انت ولا يلزم
شيء من المحذورين الان يقال اكتساب العامل من معموله
الصدارة لو ثبت عاد بالبطلان على ما قرره في احكام ما له
الصدر في مسايل كثيرة وانما ثبت ذلك الاكتساب في الاضافة
خاصة لانه لا يمكن تقديم المضاف اليه على المضاف ويرده انه
اذا لم يستحق التقديم فهلا قدم معموله عليه وقدما على
المبتدا لما تقرر من ان الخبر اذا استحق التصدير قدم على المبتدا
فان قيل ذلك اذا كان نفس الخبر مستحقا للتصدير اما اذا
اشتمل على المستحق لذلك فالواجب تقديم ما له الصدر في جملته
قلنا ذاك اذا كان الخبر جملة نحو زيد اين داره وافعل
مع فاعله المستتر ومعموله في حكم المفرد كاسم الفاعل المتعدي
قوله ورفعه الظاهر نزر قال ابن هشام اي المصرح
به اعم من الاسم الظاهر والضمير المنفصل وفهم منه ان
رفعه المستتر كثير مطرد والظاهر هنا مثله في قوله في باب
الفاعل فان ظهر قوله ومتى عاقب فعلا لم يشترط مظنة
حصول المعاقبة وقال الشارح اذا كان منفيا وكان مرفوعه
اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين انتهى ومثل بهذا الافعل
منفيا ولا افعل في جميعها لاستعمال لان الاظهر الثاني وكالنفي
النهي والاستفهام كما في التسهيل واعترض بعدم السماع
في ذلك وليس موضع قياس واجيب بانه قد استقر
ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في احوال
كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجي الحال من النكرة في الفصيح
ولم يذكر في الضابط اعتبار موصوف له واعتبره ابن الحاجب
والناظم في التسهيل كما هو ظاهر عبارته وقيل وجه ذلك
لبناية التفضيل واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان الاسما
العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بانه يكفي فيه النفي

واجيب

واجيب بانه افعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه
لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط
رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واشتراطه الاجنبية
يخالف لاشتراط ابن الحاجب السببية قال ابن الصايغ فان
اراد بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل
به في اثنا كلامه من ما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك
ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد
كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان
اراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس كذلك
بل لا بد من ان يكون سببيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل عليه
كلام ابن الحاجب وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج نحو
ما رايت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من
قيد اخر وانما اشترط ان يكون مفضلا على نفسه باعتبارين
بعد الاتحاد في الذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن كحل منه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليتمحض خروجه عن معنى التفضيل بالنفي فاذا
زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه وانما
اشترط كونه منفيا لكونه حينئذ بمعنى الفعل فاحسن عند
استيفا الشروط المتقدمة بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا
استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو
الزيادة فيفيد انه ليس كحل عين رجل زايدا على كحل عين
زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة باباها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن الكحل في عين كل احد دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن من النفي بمعنى حسن فاذ قد



مناقشة أبي حيان بأنه اذا وضع الفعل مكان اسم التفضيل
تغير المعنى وعلم بهذا ان تعليل رفعه في هذه الصورة بمعاقبته
للفعل صحيح ولا ينفي التعليل بعدم امكان جعل الاسم الظاهر مبتدا
وافعل التفضيل خبره لئلا يفصل بين افعل التفضيل ومن وذلك لا
يجوز وانه انما لم يعمل في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد لان
المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات كما هو الاصل في اسم
التفضيل فلا ضعف في معناه التفضيلي فاذا زال بالنفي له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
وتفصيل المقام يطلب من حاشية الفاكهي **قوله** اولى به
الفضل قال ابن هشام الذي يظهر ان اولى هذا لا فعل له لان
الفعل المستعمل من هذه المادة ولي المدينة وتوليت
امرها وولي زيد عمرا اي جا بعده ولم يستعمل بمعنى الاحقية
كما ان فني واحرى بينا واحرى بينا من غير فعل وهذا يعلم
حسن قوله فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذه
قوله من الصديق اصله من الفضل بالتصديق الا انه اضيف
الفضل اليه للملابسة فصار من فضل الصديق ثم حذف المضاف
وقيل من الصديق واراد بالصديق سيدنا ابا بكر كرم الله وجهه و
صاحب الصادق المصدوق محمد سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام
وعلى اله وصحبه الكرام بلغنا الله ببركتهم المرام ويسر لنا حسن الختام
انه ولي ذلك ومفيض الجود والانعام تم النصف الاول
من حاشية سيدنا ومولانا واستاذنا وشيخنا العلامة
الشيخ يس الشامي حفظه الله على سنن
الفئة ابن مالك سلكا بنا وبه احسن المسالك
انه على ذلك قدير وبالاجابة
جدير وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه
اجمعين والحمد
لله رب
العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
الحمد لله الموصوف بصفات الكمال والصلاة والسلام على
سيدنا محمد المنعوت بمحاسن الخلال وعلى اله وصحبه الذين سعدوا
به في كل الاحوال اللهم بك استعين وعليك اتوكل فيسر لي التمام
ووفقني للخير واصلح احوالي كلها مدا الايام

النعت

التعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم
الوصف والصفة وهو اما باق على حقيقته والمعنى انما هو النعت
عن الترجمة او اريد به التابع بقرينة ما بعده تجوزا من اطلاق
الخاص على العام قال ابن هشام وجه ذكر باب النعت هنا انه

لما

لما فرغ من ذكر الصفات الاربع وكان الغالب عليها ان لا تقع الا
نعوتا والغالب على النعوت ان لا تكون الا منها ناسب ذلك ذكر
باب النعت هنا واستتبع ذكر باب النعت ذكر بقية التوابع ولهذه
العلة قدم النعت هنا على غيره مع انه في التسهيل قدم التوكيد
قوله في الاعراب اي لفظا او تقديرا او محلا اتفق في التابع والمتبوع
او اختلف حقيقة او حكما فلا يرد يا زيد العاقل لان ضمة زيد
تشبه الاعراب فهي في حكمه من حيث حدوثها بحدوث العامل
او المراد تتبع ولو في بعض الاحوال والعاقل يتبع يا زيد في بعض
الاحوال في اعرابه المحلي وهو النصب لا يقال لا حاجة لذلك
لانه ليس في كلامه ان كل نعت يتبع بل يصدق ببعض النعوت
لانا نقول ليس المراد ذلك لانه لا فائدة معتد بها
في كلامه حينئذ وانما مراده ان كل نعت حكمه التبعية قوله
الاسما مفعول قدم للاهتمام دون الاختصاص وهو لغير
فلا مفهوم له عند الجمهور او التقييد بها لانها التي يتصور فيها
الجميع او ذكر كالاعراب للغالب فلا يرد ان التوكيد اللفظي
يكون في الحروف وانه وعطف النسق وكذا البيان على ما هو
ظاهر عبارة التلخيص يكون فعلا وجملة تابعا لمثله وانه
قد لا يكون للاول اعراب كالاستئناف واجيب
ايضا عن هذا بان المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما قوله
الاول اي بحسب الرتبة لا الذكر فلا يرد انه وقع تقديم
التاكيد في قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة • فكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة
الله السلام لانه بحسب الذكر او المراد الاول اختيارا وهو
عند الجمهور ضرورة لمنعهم تقديم التابع مطلقا لكن اجاز صاحب
البديع تقديم نعت مثنى او مجموع تقدم احد متبوعه وجوز
تقديم بدل الاشتمال والبعض لكن الاحسن عند التقديم

اضافته نحو اعجبني حسن زيد اكلت ثلث الرغيف ويجوز اعجبني
حسنه زيد واكلت ثلثه الرغيف قاله في الارتشاف في باب
البدل قوله نعت الخ فاعل ومعطوف عليه والمراد بتبعيتها
ان يكون اعرابهما من نوع الاعراب المتبوع وباعتبار عين جهته
بان يكون السبب في اعرابه هو عين السبب في عين اعرابه
متبوعه كما في جا زيد العالم فان السبب في رفعهما هو فاعلية
زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه لا مطلقا بخلاف خبر المبتدا الا انا ان قلنا ان المبتدا
مرفوع بالابتدا والخبر بالمبتدا فذاك وان قلنا رفعهما بالابتدا
فالجهة مختلفة لان الابتدا من حيث اقتضاوه المسند اليه
عامل في المبتدا ومن حيث اقتضاوه المسند عامل في الخبر فليس
رفعهما باعتبار جهة واحدة وبخلاف ظننت زيدا قايما فان ظننت
من حيث اقتضاوه مظنونا ثانيه نصب زيدا ومن حيث اقتضاوه
مظنونا نصب قايما فليس نصبهما من جهة واحدة كذا قيل
ونازع فيه الرضي بان ارتفاع الخبر والمبتدا من جهة واحدة
وهي كونهما عمدا في الكلام وانتصاب الاسما المذكورة من جهة
واحدة وهي كونها فضلات قال وان قلنا بتغيير الجهات بسبب
تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد
في جا زيد الظريف من جهة كونه صفة وكذا الثاني التوابع ثم
الاخبار المتعددة لمبتدا وكذا المسندات والاحوال والمستثنيا
لا يتغير اسماوها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في التوابع
ولو قال يعني ابن الحاجب كل ثان اعرب باعراب سابقه لاجله
اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا .

تنبيهان الاول في ترتيب التوابع اذا اجتمعت
خلاف قال الرضي واذا اجتمعت التوابع بدي بالنعت ثم بالبيان
ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق وانما قدم التاكيد على البدل
لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول

التوكيد

التوكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان
البدل له نسبة مفهومة الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية
او الاشتمال واما الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من تابعه
وفي التسهيل عطف البيان بين النعت والتوكيد وحينيذ فترتيبه
هنا نظرا الى البدل وعطف البيان فيمكن كما قال الشهاب
ان يقال قدم العطف للاحتياج الى تاخير البدل للقاعدة
وجمع نوعي العطف في عبارة واحدة للمناسبة الثاني يجوز
فصل التوابع بغير مباين بالكلية كمعمول الوصف نحو ذلك حشر
علينا يسير وغير ذلك مما بيناه في حاشية الفاكهي قوله
فالنعت تابع النعت بمعنى الصفة الخاصة وهي تطلق باعتبارين
عام وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فخرج اسم
الجنس نحو رجل لانه وان دل على ذاته باعتبار الذكورية الا
ان المقصود منه الذات لا المعنى وخاص وهو المراد بقوله
تابع الخ والمراد ما سبق ولو تقديرا فيشمل المنعوت المقدر
وقوله يوسمه اي وصفه اي بدلالته على معنى في متبوعه
وقوله او وسم ما به اعتلق اي متم ما سبق بدلالته على وصف
ما يتعلق به وحينيذ يجب تقييده بذلك المتعلق فهو بهذا
الاعتبار يدل على امر قايم بالمنعوت ايضا فلذا جعل نعتا له
كقولك هذا رجل حسن الغلام فان الحسن حال الغلام لكن لما نسب
اليه ثم منه بهذا الاعتبار حالة اعتبارية ثابتة للرجل وهو
كونه حسن الغلام فلذا صح جعله نعتا له فالنعت حينيذ الحسن
المفيد من حيث انه مفيد والتابع جنس وقوله متم ما سبق نشره
الشر والموضح والمراد بالموضح للمعرفة والمخصص للنكرة واخرج به
النسق والبدل لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص وهي
البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وبتسليم قصد الايضاح
من البدل على ما قاله الرضي فهو لبيس منها لما قبله لانه المقصود
بالنسبة واعترض الموضح الحد بانه غير شامل لانواع النعت

فانه يكون لمجرد المدح والذم والترحم والتوكيد واجاب
المرادي بانه لما كان اصل النعت ان يوتى به للتوضيح والتخصيص
اقتصر عليه قال الشاطبي واولى من هذا ان يقال لم تخرج
النعوت المذكورة كونها متممة ما سبق قال وكذا نعت الابهام
الذي زاده المص نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة انتهى اقول
وكذا غيره مما زادوه ومنه الكاشف نحو الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج لحائز يشغله وان اورده الشهاب في حواشي
الش ولم يجب عليه ولا ادري ما وجه تخصيصه بالايراد وما
سبب عدم الجواب ثم الفرق بينه وبين المؤكد ان المؤكد
يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر والكاشف يكشف
تمام الماهية وفسر الاشموني المتمم بالمفيد ما يطلبه المتبوع
بحسب المقام من توضيح او تخصيص او غير ذلك ويرد عليه
المفيد خلاف مقتضى المقام فانه نعت الا ان يريد جنس المقام
لا المقام المطلوب وفيه تامل على ان اعتبار مقتضى المقام بعيد
من اعتبار النحاة وقوله بوسمه الخ يخرج التوكيد وعطف
البيان لانهما وان شاركا النعت في اتمام ما سبق اما البيان فلمجيه
للايضاح واما التوكيد فلان زيدا في جا زيد نفسه لما احتمل
ذات زيد شيئا اخر يتعلق به كان قوله نفسه اي ذاته مبينا
للمراد وموضحا لا انهما لم يوضحا بل لانهما لا على معنى في المتبوع
او في متعلقه لكن يرد التوكيد المفيد للاحاطة نحو كلهم في جا القوم
كلهم لانه يدل على الشمول الذي في القوم وبدل الاشتمال
نحو اعجبني زيد علمه وعطف النسق في مثل اعجبني زيد وعلمه
ويجاب بان التوكيد لم يقصد به الا الدلالة على ان بعضهم
لم يخرج ولزم منه حصول الشمول وعلمه في المثالين لم يقصد
به الدلالة على معنى في متبوعه ودلالته عليه من قضية عقلية
وهي كون العلم لا بد له من محل ولا محل له الا زيد او المراد
انه يدل على معنى في متبوعه من حيث انه في متبوعه

وعلمه

وعلمه في المثال يدل في الواقع على معنى في متبوعه ولا يدل على
انه في متبوعه وان استفيد ذلك من اضافة العلم الى ضمير
زيد هذا وقال الشاطبي ان البدل والبيان داخلان عليه
ولا يخرجه من ذلك قوله بوسمه لان الوسم كما يقع بالصفة
المشتقة المؤدية لمعنى من المعاني الزائدة على الموصوف
كذلك يقع بالاسم الجامد الذي يؤدي معنى الاول ويعينه
لان الاسم على الاطلاق سمة على مسماه واطلاقه على مسماه وسم
له به قال والجواب ان مراده بالوسم المعنى المصدري اي
بان تسم الاول بسمة وانت اذا اجريت الاسم الجامد على الاول
انما اتيت باسم اخر اوضح لا انك وسمت الاول بما يعرف به
يعني ان الشهاب قال هذا الحد يتناول بهذا ذا الجمة شيء انه
عطف بيان عند س انتهى يعني ان الاسم المعرف بال بعد
اسم الاشارة عند س عطف بيان ولا ادري لم خص التناول
بهذا المثال وس وكان الظاهر ان يقول انه يتناول الاسم
المعرف بال بعد اسم الاشارة فانهم اجازوا فيه النعت والبيان
ويجاب من حيث انه بيان ليس متسما بوسمه لانه
جامد ومن حيث انه نعت متسم بوسمه لانه مؤول بالمشتق
واشكال ابن عصفور فيه وجوابه مشهوران يعلم منهما ما
ذكرنا قوله وليعط في التعريف الخ لم يذكروا لاعطائه الاعراب
للعلم به من قوله يتبع في الاعراب ومن قوله فالنعت تابع
لان الموافقة في الاعراب معتبرة في التابع وقوله في التعريف
متعلق بيعط ويجوز ان يكون حالا من ما وقوله والتنكير اي ولو
حكما لتدخل الجملة وما في قوله ما موصولة وهي صفة لموصوف
محذوف بتقدير مضاف والجار والمجرور في قوله لما يتعلق بمحذوف
صلة الموصول والعائد فاعل الظرف والمجرور وهو ما موصول
ايضا وجملة تلا صلته وفاعل تلا عائد على النعت والعائد محذوف
والتقدير فليعط في التعريف والتنكير التعريف والتنكير الموضوع

الذي ثبت للمنعوت الذي تلا النعت اياه فالصلة جرت على غير
من هي له وافاد كلامه انه لا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو
كذلك عند الجمهور قال المرادي لان في النكرة ابهاما وفي المعرفة
ايضاحا فتنافيا انتهى يعني ان النكرة انما تورد لغرض
الابهام والمعرفة لغرض التعيين وهما غرضان متنافيان
فاندفع ما قد يورد من ان المبهم يمكن حمله على المعين فلا تنافي
فان قلت يرد على ذلك البدل والمبدل منه فانه يجوز
تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما التوضيح قلت قد
يفرق بان النعت والمنعوت واحد بالذات فلا يليق تنافيهما
بما ينافي فيه الغرض قال الشهاب وينبغي ان يستثنى من
عدم جواز تخالفهما ما يأتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ونحو
يا رجلا كريما اقبل لمعين فههنا لم يمتنع في التعريف وانه يجوز
نعت المعرفة بما هو اخص اي اعرف من المنعوت وهو ما صححه
الناظم خلافا للجمهور قيل وسيبويه ذهبوا الى ان
الاختصاص يوثر في التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاخص
ليقع الاكتفاء به فان غرض الاشتراك لم يوجد ما يرفعه الا
المساوي تنبيه استثنى الشارح من المعارف
المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة اي
من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد يجوز نعته بالنكرة
المخصوصة ولذلك شاع النحويين يقولون في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني ان يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد
امر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان
يفعل كذا انتهى وفي قوله على اللئيم الخ اشارة الى ان المراد بلام
الجنس هنا المسماة في المعاني لام العهد الذهني وهي المشار
بها لفرد ما كادخل السوق واشتر اللحم وهو ظاهر لان المعرف
بها في المعنى نكرة بخلاف لام الجنس والحقيقة لانه اشير بها

لها

الى الحقيقة وتعيينها فتكون نكرة معرفة حقيقة وبهذا تعلم
خفاء المعنى الاول في الاية اذ حمل الليل على فرد ما من افراد
الليل غير مناسب هنا وذهب الاخفش الى تنكير الرجل
في المثال على زيادة ال والخليل الى تعريف خير على تقدير
ال كذا اقتصروا في النقل عنه وينبغي ان يزاد وتعريف مثل
بالاضافة وقال الناظم استسهل من ذلك الحكم بالبدلية ولا
يخفى ما في دعوى الزيادة والتقدير من التكلف والبدل بالجامد
قليل فكلام الشارح اظهر قوله وهو لدى التوحيد الى اخره
اي النعت عند ارادة الافراد والتذكير والتثنية والجمع
والتانيث كالفعل فيجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها
مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على من هو له رفع
ضمير المنعوت وطابقه في الافراد والتذكير وفروعهما لمشابهته
الفعل في لحوق العلامة والتجرد منها لكن بحث فيه الشهاب
كالعصام لان الالف او الياء مثلا اللاحقة للوصف علامة
تثنية او جمع بخلاف اللاحقة للفعل فانها هي الفاعل والفعل
مفرد فالفعل لا يكون الا مفردا بخلاف الوصف وان كان جاريا
على ما هو من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالجاري على
ما هو له في مطابقة المنعوت لانه مثله في رفع ضمير المنعوت
وان رفع السببي فينظر الى فاعله سواء كان ظاهرا او ضميرا
بارزا فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل
وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله غير حقيقي
او حقيقيا ومفصولا يذكر او يؤنث جوازا نعم يجوز في الوصف
ان يجمع جمع تكسير وهو الافصح لبعد شبهه جمع التكسير عن
الفعل وقربه من شبه الواحد ومن ثم اعرب باعرابه مع دلالته
من اول الامر على حال فاعله من الجمعية واعلم ان الوصف
الرافع للضمير البارز هو نفس النعت فهو من النعت بالمفرد

لا الجملة لان الوصف شيء مرفوعه انما يكون من حيزها اذا كان
مستقلا بخلاف غيره كالخبر والنعت كما يفيده كلام الرضي
في باب العطف وقد حققنا المسألة في حواشي الفاكهي ومختصر
المعاني **تنبيهات** الاول ما قررناه من ان تشبيه
النعت بالفعل عام هو ما جرى عليه المرادي وظاهر صنيع التوضيح
ان التشبيه بالفعل في غير رافع الضمير المستتر وليس ذلك
لان الاول ليس كالفعل بل لانه لما كان تابعا لمنعوته في جميع
الوجوه لم يفتقر لضابط والثاني لما خالفه في عدم التبعية
من بعض الوجوه وعدم التبعية غير منضبط احتيج الى تشبيهه
بالفعل **الثاني** لا يرد على التشبيه بالفعل افعل التفضيل
اذا استعمل بمن او اضيف لنكرة فانه لازم الافراد ولا ما
يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح ولا ذو نا جرى على المذكر
كربعة للعلم بهما من ابوابهما ولا نحو من نطفة امشاج لان جمع
امشاج باعتبار اجزائه لان النطفة مركبة من اجزا كل منها
مشج اي مخلوط **نعم** لا يظهر كونه كالفعل اذا كان جملة اسمية
او فعلية نحو جا رجلان ابوهما قايم او جا رجلان يجي بان
فينبغي ان يحمل الكلام على النعت المفرد **الثالث** ما ذكره شارح
التوضيح من ان الرافع للضمير المستتر اما ان يكون حقيقيا
او مجازيا لا ينافي ما اشتهر من قولهم ان النعت اما حقيقي او
سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما
قابل السببي سوا كان الاسناد فيه حقيقيا نحو جا زيد القايم
او مجازيا نحو جا زيد القايم الاب المحول عن القايم ابوه فتفطن
الرابع الجمع مسبوق باصله وهو الافراد والصفات موزعة
على الموصوفات في التقدير وحينئذ يشكل قوله واخر متشابهات
لانه يقتضي اخرى متشابهة واخرى متشابهة واخرى متشابهة
والتشابه تفاعل فلا يكون الا من اثنين فكيف صح اخرى متشابهة
ومن اسناد التشابه للاثنين

تشابه

تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
واستشكل في هذا الشعر انه جي فيه بالتشابه وهو
يفارق التشبيه بانه ليس فيه اصل وفرع وعلى ذلك انشده
الصفاني وهو مردود بقوله فمن مثل ما البيت فقد صرح بالتشبيه
وذلك ينفي ما اثبته من التشابه اولا وفي اعراب ابي البقاء
في قوله سبحانه اموالكم التي جعل الله الجمهور على افراد التي
لان الواحد من الاموال مذكر فلو قيل اللواتي كان جمعا كما ان
الاموال الجمع والصفة اذا جمعت من اجل الموصوف كان واحدها
كواحد الموصوف في التذكير والتانيث وقرى شاذا اللواتي
باعتبار لفظ الاموال **قال** ابن هشام القاعدة التي قعدها
تشيد قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد
الخامس قال ابن هشام فايدة لا يجوز مررت برجلين
يقوم ويقعد وانما يقال احدهما يقوم والاخر يقعد فيكون كل من
الجملتين صفة لمجموع النكرة لا لجزء مفهومها وقول ابي البقاء
هذا من شيعته وهذا من عدوه انه يجوز كون الجملتين
صفة لرجلين اي صفة ثانية مردود انتهى ووافق السمين
ابا البقا **قوله** فاقف ما قفوا اي لا تخرج عنهم في ذلك لانه
حكم لازم فهو لدفع توهم ان المراد الاباحة تنبيها ذكر **قوله** والنعت
مشتق الامر للاباحة او المراد اذا اردت النعت او الامر
بالاضافة للنعت بغير المشتق والمشتق في الاصل ما اخذ من
لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر كما يستعمله
الصرفيون والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه مجازا من اطلاق
العام وارادة الخاص والقرينة التمثيل وهذا مراده في شرح
الكافية والامجد اذ يراد باللفظ غير معناه لا يسوغ فلا حاجة
في اخراج اسما الزمان والمكان والالة الى التعبير بدل مشتق
بوصف كما قال الشارح نعم دعواه ان التعبير بذلك اسهل
مسلمة لعدم احتياج التعبير به الى تكلف **وقال** الشاطبي تشيله

بصعب وذرب مقصود احترازا لغير المشتق عن المقصود كالصديق
والفاروق والصعق ونحوها مما لا يرفع ظاهرا ولا مضمرا واحترازا
لاسما الزمان والمكان والالات فلا يحتاج لقوله ابنه لو قال
والنعت بوصف مثل صعب وذرب لاخرجها بل لو لم يقيد
بالمثال لاجزا قوله بوسمه او وسم ما به اعتلق اذ لا يحصل
الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والالات والاسماء
الغالبة وايضا فان مراده بالاشتقاق الذي يسمى به بعض
العلما بالاصغر وهو ان يدل المشتق على معنى الفعل ويجري
مجراه دون المسمى عندهم بالاكبر وهو الذي يدل فيه المشتق
على معنى الفعل في الاصل لا في الاستعمال ويستدل به على
الاصالة والزيادة والصحة والاعلال بالقلب والحذف والابدال
كالاشتقاق رمان من الرم وحاصل ما اشار اليه اولا
ان المراد مشتقا مثل ما مثل به ومعلوم ان المراد المثلية
في الدلالة على الحدث وصاحبه لا في عموم الاخذ من المصدر
والا لم يخرج ما اورد ولا في خصوص كونه صفة مشبهة
والا لخرج غيرها فيرجع هذا الجواب الاول لمن العجب ظنهما
جوابان متغيران وحاصل ما اشار اليه ثانيا ان المراد
مشتقا خاصا باصطلاح معين لكنه ليس اصطلاحا نحويا كما هو
ظاهر كلامه فدعوى بعضهم ذلك يحتاج لنقل ولو كان كذلك
لم يحتاجوا لما تكلفوا ويبقى الكلام في القرينة الدالة في كلام
الناظم على هذا الاصطلاح فان قيل التمثيل رجع لما تقدم
فتدبر **قوله** وذرب قال الشاطبي يحتمل ضبط ذرب
بالمعجمة من قولهم لسان ذرب اي حاد وامراة ذربة اي صخابة
وبالمهملة من درب بالشي بالكسر دربة ودرابة اذا اعتاده
وضري به **قوله** كذا وفروعه من اسما الاشارة غير المكانية
بخلاف المكانية كهنا والنعت به برجل هنا في الحقيقة المتعلق
وهو انما مفرد فيدخل في المشتق او فعل فيدخل في الجملة ومن
ثم

ثم لم يذكر الظرف والمجرور اذ الكلام فيما يكون نعتا بنفسه
حقيقة والا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه **قوله** وذي
بمعنى صاحب ومثلها فروعها وكذا ذو الطايية وساير الموصولات
المبدوة بهمزة وصل كما في التسهيل فخرج ما ليس مبدوا بهمزة
كمن وما وما هو مبدو بهمزة قطع كاي وادخل الشارح ذو
الطايية في النظم وفيه ان الاشهر بناوها وذرب في كلامه
معربة ولذا جرها باليا ومنه يعلم ما في قول ابن هشام
ذي يحتمل ان تكون اسم اشارة وان تكون بمعنى صاحب
وهو احسن لتقدم ذكر ذا والمراد به الاشارة ويحتمل
ان يكون ذا بمعنى الذي وهذا الاحتمال سنا ولاحتمال ان
تكون بمعنى صاحب لما ذكروما ذكرناه اولى من قول شرح
التوضيح ان الموصولات المذكورة مقيسة على اسما الاشارة
اذ مع التنصيص على ذي الطايية الاولى جعل الموصولات
مثلها ومع الحاقها بالصاحبية فالاولى جعل الموصولات كذلك
وينبغي ان يقيد النعت بذي الصاحبية بالنعت الذي هو
صفة المنعوت فلا يجوز مررت برجل ذي مال ابوه وعلة
ذلك مذكورة في حواشي الفاكهي **قوله** والمنتسب اي المقصود
انتسابه كما في التسهيل فخرج نحو قرشي ما هو منسوب في
الاصل لكنه غلب على جنس لا يقصد فيه للانتساب ويمكن
استفادته من التعبير بالمنتسب لانه مفتعل من النسب
فيقتضي اكتسابه النسبة وعملها **قوله** ونعتوا بجملة
لانها تدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك صح النعت
به الا لمانع وانما يصح الوصف بها بعد تجريدها عن المعنى
الذي يصح السكوت عليها به عنها لدلالتها على حصول مضمونها
للغير والوصف بالفعلية اقوى منه بالاسمية لان الفعلية
ادل على المعاني المنسوبة لدلالة الفعل على الحدث المنسوب
الى فاعله بالوضع **تنبيه** اذا اجتمع النعت بالمفرد

والجملة تقدم المفرد استحسانا لا وجوبا خلافا لابن عصفور وهو محجوج بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وجعله بدلا ضعيف لانه مشتق لا يقوله وهذا كتاب انزلناه مبارك لاحتمال ان يكون مبارك خبر المبتدأ وفي قيل الوجه او الاحسن تقديم المفرد لولا ما عارضه من المعارض المقتضي جعل تقديمه مرجوحا وهو ان هذا الكلام جاء ردا على من قال ما انزل الله على بشر من شيء فكان تقديم الاخبار بالانزال مهما ثم قال ابن هشام وبرده اية ص كتاب انزلناه اليك مبارك لانه لم يذكر في سياقه انكارهم للانزال فان قيل تقديم الانزال في الجميع اهم نقض باية الانبياء وهذا ذكر مبارك انزلناه قوله منكرا اي لفظا ومعنى او معنى لا لفظا كالمعرف باللام الجنسية المشار بها الى فرد مبهم ويعلم من الكشاف ان الموصول كالمعرف باللام وانما اختص النعت بها بالمنكر لانها في حكمه قال العصام وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين الموصوف عنده قال الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة مجاز على خلاف وضعها انتهى قال السيد الصفوي ولو قلنا ان كونها في حكم النكرة من حيث انه يصح تاويلها بالنكرة فان قام ابوه بمنزلة قايم ابوه كما فصله الشيخ الرضي لا يتوجه النظر اصلا انتهى وعبارة الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التنكير والتعريف فيجب قولهم النعت يوافق المنعوت

في

في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه انتهى قال الشهاب وقد يشكل الاكتفا بالتعيين الطاري على الوضع في صلة الموصول دون النعت حيث لم ينعت بها المعرفة فليتامل تنبيه قال الرضي لا ينعت المعرف بالالف الجنس بكل جملة بل بالجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة تطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم او المضارع يقتضي ان اللام تدخل عليه وكانه اراد الموصولة والموصولة تدخل على المضارع قليلا او ضرورة وقد ذكر ابن هشام في شرح بانت سعاد عند قوله شجت بذي شبم انه يجوز ان يكون جملة شجت في موضع خفض صفة للراح لان تعريفها تعريف الجنس وهو صريح في انه لا يشترط ما قاله الرضي ولعله مبني على غير قول الخليل وحينئذ فتجعل هذه المسألة نتيجة للخلاف فاحفظ ذلك قوله فاعطيت ما اعطيته خبرا من وجوب الرابط مذكورا او محذوفا مرفوعا او منصوبا او مجرورا بشرط ان يكون المنعوت اسم زمان والمجرور متعينا للربط كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه بخلاف سر في شهر صمت منه فلا يحذف لاحتمال ضمنه وشرط في التوضيح ان يكون الرابط ضميرا وفي الكافية وتلزم الضمير قال الجامي لانه اذا لم يوجد تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له قال العصام ومعنى تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له قال العصام في بادي النظر لزم التزام الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب

اجنبية غير قابلة لكونها صفة و لم يجيز زمن ذلك في الخبر
الجملة و اكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر
فوق توجهه الى الصفة فليس بمظنة الغفلة عما لا يظهر الا
بمزيد توجه فلذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة
الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل انه في الملازمة مناقشة لجواز
حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا انتهى واطلاقه ان التوجه
الى الخبر فوق التوجه الى الصفة محل نظر لانه لا ينطبق على خبر
المبتدا النكرة بشهادة قولهم انها تطلب الصفة طلبا حثيثا
ومنعهم تقديم خبرها الظرفي بشرطه عليها مع انه يشكل
عليه ان حذف العايد هنا كثير وفي الخبر قليل ومعتضى ماذكره
العكس ودعواه ان رابطة الحال هي الواو قوي ممنوعة
وتقدم في باب الحال ما يتضح به الحال وبالجملة فمراد الناظم
بما اعطيته خبرا الرابطية الجملة ويهذا يعلم ما في قول الشاطبي
انما حال على الجملة الواقعة خبرا دون الواقعة صلة لئلا يتوهم
ان التفصيل الذي في عايد الصلة جار هنا وليس كذلك
انتهى لانه لو احال على جملة الصلة امكن ان يقال ان المراد بما
اعطيته في الجملة وفي التسهيل ان حذف العايد في الخبر قليل
وفي الصلة اكثر وسلمه في ارتشافي وعلله بان اتصال الصلة
بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها والصفة ليست من ضروريات
الموصوف ثم جملة الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة والتخفيف فيما هو مع
غيره كالكلمة اولى هذا وقال ابن الصايغ في شرحه ولا يتقيد يعني
الرابط بالضمير كما هو ظاهر النظم خلافا لتقييد ابن الناظم
ومتابعيه بذلك فقد تقول مررت برجل اكرمت ذلك الرجل
او نفعت الرجل انتهى ومن خطه نقلت وقال ابن هشام في الحواشي
عندي ان الرابط باعادة الظاهر في قول كثير
. فكل وصل عزة لا وصل غانية . في وصل غانية من وصلها خلف .

وهذا

وقلنا الحاجبية اولى

وهذا البيت مناقض لقوله نفسه اذا وصلتنا خلة كي تزيلنا ابينا
وللبيتين حكاية اتفقت للحكم بن صخر الثقفي في طريق مكة مع جاريتين
يد بيعني الجمال رآهما فكساهما واحسن اليهما ثم حج ثانيا فراى
احداهما منفردة فسالها عن اختها فتاوهت واخبرته انها تزوجت
ابن عم لها وانه ارتحل بها فقال لو ادركتها تزوجتها فقالت فانا مثلك
من شريكتها في جنسها وشقيقتها فقال قول كثير واسند البيت
الثاني **قوله** وامنع هنا ايقاع ذات الطلب لما اوهم قوله ما اعطيته
خبرا جواز النعت بالجملة الطلبية من غير تاويل دفع ذلك بما ذكر
فالمقصود من قوله هنا انما هو الاحتراز عن الجملة الخبرية فلا
يرد ان جملة الصلة والحال كالنعت على ان الممنوع اذا كان فيه
تفصيل لا يعترض به **فان قيل** كانت الاحالة على جملة
الصلة اولى لعدم وقوعها طلبية فيستغني عن رفع الابهام
قلت يفوته التنبيه على هذه المسالة التي لم تتقدم
له وان ما اتم خلاف ذلك مؤول واما قول بعضهم ان ذلك يوهم
مجي التفصيل في حذف عايد الصلة فقد عرفت ما فيه **قال**
عبد القاهر انما جاز ذلك في المبتدا لان معنى قولك زيد اضربه
واضرب زيدا واحد فلما صحت الفايدة جاز ان يكون الخبر امرا
في اللفظ اذ كان زيد في المعنى مفعولا ولو قلت مررت برجل اضربه
لم يكن له فايدة اذ لا يقدر على ان تجعل رجلا مفعولا فتقول
مررت باضرب رجلا وكذا لو قلت جاني الذي اضربه لم يمكنك
ان تجعل الذي مفعولا بوقوع اضرب عليه فتقول جاني اضرب
الذي لان الذي لا يستقل بنفسه فلا بد من صلة فاذا قلت
اضرب كان محالا ولو قلت بدل قولك زيدا اضربه اضرب زيدا
كان ابتدا الكلام فاعرفه فانه موضع مشكل قال ابن هشام
في التذكرة بعد نقل ذلك **قلت** ذكر ابو الفتح في المحتسب
انك اذا قلت زيدا ضربته فانما اصله ضربت زيدا ثم اعتني
بالمفعول فقدم فصار زيدا ضربته ثم اعتني به فبني الفعل

عليه فصار زيد ضربته وبهذا يحسن قول عبد القاهر ويتضح انتهى
ومن خطه نقلت ونبه انه لا يظهر في منع الانسابية التي ليست
طلبية كزيد بعتكه فتعليل الشر لعمومه اظهر ولهذا اتبعه غيره عليه
واشتهر **قوله** ونعتوا بمصدر كثيرا مع كثرته لا يقاس عليه خلافا
لابن درستويه فان **قلت** فما فائدة الشروط التي ذكر
شارح التوضيح وغيره من كونه غير ميمي الخ لان ما انتفت فيه الشروط
غير مسموع **قلت** فائدتها ضبط ما سمع **قال** المرادي
في النعت بالمصدر طريقان احدهما ان تقصد المبالغة فلا يقدر
مضاف والاخرى ان لا تقصد فيقدر والكوفيون يجعلون ضربا
ونحو لا واقعين موقع ضارب وعادل انتهى وظاهره ان الطريقين
للبصريين وان ضربا ونحو لا على اولهما ليسا مؤولين وهو الموافق لقصد
المبالغة واعلم ان المصدر المذكور من المؤول بالمشتق
على تقدير المضاف وهو والصاحبية وفروعها لان النعت
بها في الحقيقة وهي من الاول كما تقدم وبهذا يعلم انه لا تخليط
في قول الشر ان النعت بالمصدر على تاويله بالمشتق وكونه
على تقدير المضاف وان المصدر ملتزم الافراد والتذكير مطلقا
وكلام ابن هشام في التوضيح يوهم خلاف ذلك كما لا يخفى على المتامل
وقال في الحواشي رجع كل من الفريقين عما قرره في الحال
في نحو اتيته ركضا فعن البصريين ان ركضا بمعنى راكضا وعن
الكوفيين انه مصدر لمحذوف او لجا وفي النهاية اذا قلت
جا ركضا فهل يجوز لك اعمال هذا المصدر فتقول ركضا الخيل
يجوز عند البصريين لان ركضا عندهم بمعنى راكضا ويمتنع
عند الكوفيين لانه من باب ضربته ضربا اذ التقدير يركض ركضا
ولم ار من جوزه في باب الحال تقدير المضاف وكل ذلك مما يغ
انتهى وسلف عنه في باب الحال ما يقرب من ذلك **قال** الشهاب
ويمكن ان يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن
جوازه فلا ينافي ما هنا **تنبيه** رايت بخط الموضح

في

في التذكرة ما نصه مسالة يدلك على ان الاصل في المصادر ان لا يوصف
بها قوله سبحانه واشهدوا ذوي عدل منكم اي رجلين ذوي عدل
فتوصل الى وصف الموصوف المقدر بعدل بذوي كما يتوصل باسما
الاجناس غير المصادر بذو وما تصرف منها فيقال برجل ذي
مال وبرجل ذي غلمان وبرجل ذي ثياب وكذلك ذو علم وذو فضل
ولولا ذلك لم يجز المجي بذي الا ترى انه لا يجوز برجل ذي عالم
كما لا يجوز يا ذا زيد لان زيدا يباشر النداء بنفسه فلا يحتاج
للواسطة وقد ترجح بهذه المسالة ونحوها قول من يقول في مررت
برجل عدل انه على حذف مضاف لا على التاويل باسم الفاعل **قوله**
ونعت غير واحد الخ **قال** الشهاب في حواشي الشارح **قال**
الدماميني في شرح التسهيل والمراد به ما دل على متعدد جمعا
او اسم جمع او اسم جنس او اسمين او اسما متعاطفة فخرج الاسد لا لا
بقوله

فوافيناهم منا بجمع ● كاسد الغاب مردان وشيب ●

انتهى وحينئذ يتناول قوله لا اذا ائتلف نحو اعطيت زيدا
اباه مع انه يمتنع جمعهما في نعت مؤتلف كالكريمين بل يفرد
كل بنعت او يجمعا في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع فلا
يكونان شيئا واحدا وثانيا نص على ذلك الرضي فقول المصنف
لا اذا ائتلف فلا يفرق محله ما لم يمتنع منه مانع انتهى واقول
الظاهر تقييد الاسمين بالمتعاطفين كما قيدت الاسما بالمتعاطفة
او التعميم راجع للجميع وعلى هذا فلا ينافيا ول كلام **الناظم**
ما ذكر كما لا ينافيا ولا ارى منعت ناقة فصيلها فلا يقال الرائمان
ولا رائمات لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا
فاما ان يفرد كل بنعت او يجمعا بنعت مقطوع وعلى تسليم ان لا
يقيد الاسمين بالمتعاطفين وهو الصواب ولا يلزم خروج
كثير من امثلة المسالة بل ينبغي ترك تقييد الاسما بالمتعاطفة
ليشمل نحو ظن زيد عمرا خالدا فقد ينعتوا بمؤتلف وبمختلف ولكل

حكمه فيكفي في صحة الكلام جواز الجمع مع القطع لان كلامه هنا في الجمع
سوا كان مع قطع او لا ومسالة القطع ستاتي بعد وخلط احدهما
بالاخرى وان اشتركا في بعض الامثلة تخليط كما وقع لشارح التوضيح
وعجيب من اطلاق قوله مع انه يمتنع جمعهما في نعت غير مقطوع وح
يقال ليس في كلام الناظم تقييد بعدم قطع ولا بقطع وبه
يعلم انه لا يشكل عليه هذه ناقة وفصيلها وان كان فيه عطف
وكذا جا زيد وذهب عمرو الظريفين مما كان المؤتلف فيه تابعا
لمعمولي عاملين مختلفين لان القطع في كل هذا سياتي بعد اما
منطوقا او مفهوما او يعلم من اشتراط توافق النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا نعم يشكل على الناظم ان كلامه يقتضي انه
يتعين الجمع وهو واضح اذا اتحد غير الواحد مثنى او مجموعا فان
تعدد كجا زيد وعمرو لم يجب التفريق بالعطف بل يجوز نعت
كل بجنبه نحو جا زيد العاقل وعمرو العاقل وقد يكون اولى
وذلك اذا اختلف المنعوت تعريفا وتنكيرا كما مر ولا يصح ان
يشمله كلامه وان ادعى الشهاب في حواشي الاشموني امكان ذلك
لان الناظم قيد التفريق بالعطف ويمكن ان يفاد مع قوله
لا اذا ائتلف فلا يجب التفريق كما في المختلف بل اما ان يجمع او يذكر
نعت كل بجانبه وهذا لا ينافي انه قد يجب الجمع فيما اذا كان
النعت مثنى او جمعا لا مفردا والحاصل ان قوله لا اذا
ائتلف شامل لقسمين مما يجب فيه عدم التفريق وذلك اذا
كان المنعوت متعددا اذ لا يقال جا الزيدان الفاضل والفاضل
كما صرح به الشاطبي ولعل ذلك سر قول الش والموضح استثني
تثنيتهما وجمعه وان تنوع متعددا جاز الامران واذا قيل
جا زيد وعمرو الكريم والبخيل يكون كالحال فيكون الاولى
كون الوصف الاول للثاني كما صرح به الرضي فيما ياتي مع ما فيه
تنبيه اعرب الشاطبي قوله ونعت مبتدا خبره
جملة اذا اختلف فعاطفا فرقه واورد عليه انه يلزم

ان

ان يعمل ما قبل الفا فيما بعدها بنا على قول الاكثرين ان العامل
في اذا جوابها ويجاب بان الفا في جواب اذا زايدة كما قاله
الرضي وبهذا يجاب عما اورد على اختيار المكودي ان نعت
معمول لمحذوف تفسيره فرقه مع ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها
وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاب بان مجرد التفسير
يجوز وانما يشترط صحة العمل فيما قبل في التفسير على وجه الاشتغال
كما نبهنا عليه في باب الاشتغال قوله فعاطفا فرقه
يستثنى نعت الاشارة فلا يجوز فيه التفريق قال عبد القاهر
لان اسما الاشارة شديدة الاحتياج الى صفتها فلم يجز فيها التفريق
فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير قال الزبادي فان
قدرته بيانا او بدلا جاز ورايت بهامش شرح التسهيل لابي
حيان بخط ابن هشام ما نصه هذا خطا لان عطف البيان شرطه
الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا بضعف فلا ينبغي الاقدام
على اجازته قوله لا اذا ائتلف اي فلا تفرقه واستغن عن
ذلك بتثنيته او جمعه او اذكر نعت كل بجنبه وعلى الاول قال
في التسهيل ويغلب في التذكير والعقل عند الشمول وجوبا
وعند التفصيل اختيارا انتهى والتغليب بالتذكير يقع في التثنية
نحو مررت برجل وامراة صالحين وبعض امثلة التكسير
نحو مررت برجل وامراة صوام ويمتنع صوما بهم ويجوز صوم
والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر لانه الذي يشترط فيه
العقل تقول مررت برجل وافراس سابقين ويمتنع سابقات
قاله الدماميني قال وتقول في التفصيل على التغليب بعبيد
وافراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات
انتهى وقد مثله ابن عقيل باثنين صالح وصالح او صالح وصالحة
ومنه يوخذ جواز كون النعت الاول للاول وهو موافق لما مر عن
الرضي تنبيه قال ابن هشام ليست هذه المسالة
من موضوع باب النعت لان تفريق الاسمين اذا اختلفا او لا مما

اذا اختلفت وجمع الاسمين اذا اتفقا او الاتمام اذا اتفقت من
موضوع باب التثنية او الجمع لان الجمع والتفريق لا يعرضان
للاسما عند التركيب بل قبل التركيب وقبل التركيب لا يوصف
الاسم بكونه نعتا قوله ونعت معمولي وحيدي معنى اي
جوازا لظهور جواز القطع مما ياتي فتقول انطلق زيد وذهب
عمرو العاقلان على الاتباع والعاقلين على القطع قال الشهاب
وهل يجوز العاقل والعاقل على ان الاول للثاني وبالعكس ولا يضر
تعدد الجملة والا امتنع العاقلان نقضية ما تقدم عن الشاطبي
انه لا يقول برجلين كريم وكريم المنع وخرج معمولا العامل
الواحد فان اتحد العمل والنسبة كمررت بزيد وعمرو الكريمين
جاز الاتباع والا بان اختلفا كضرب زيد عمرا او اختلف العمل
دون النسبة كخاصم زيد عمرا او النسبة دون العمل كاعطيت
زيدا اباه فان الفعل منسوب الى زيد على انه اخذ وعلى ابيه على
انه معطى ذلم يجز الاتباع بل يجب اما القطع او افراد كل بنعت
وقول ابن سعد ان يجوز الاتباع لان كلا منهما مخاصم ومخاصم
فهو فاعل ومفعول رد بانه لا يجوز ضرب زيد هند العاقلة
بالرفع على الاتباع فكما لا يجوز في نعت الاسم اذا افرد الحمل على
المعنى لا يجوز اذا ضممنه الى غيره ويمكن ان يجاب
بانه يغتفر في غير المستقل ما لا يغتفر في المستقل فاذا افردت
فالاولى في مختلفي الاعراب كما قال الرضي ومثله مختلفي النسبة
كما هو ظاهر ان يكون نعت كل واحد بجنبه نحو لقي زيد الظريف
عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف
نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان
لابد من الفصل بين النعت ومنعوته فقصل احدهما من صاحبه
اولى من فصلهما معا قال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا
معنى نحو ضارب زيد عمرا انتهى وهذا ما وعدنا بجنبيه وفيه
مخالفة لما مر عن الشاطبي من انه لا يقال جا الزيدان الفاضل

والفاضل

والفاضل اد الظاهر انه لا فرق اذ حيث امكنت التثنية ولو مع
القطع لا يعدل عنها اختيارا لا بعطف ولا بغيره فليحرر وخرج
ما لو اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما فلا يجوز
الاتباع لانه يودي الى تسلط عاملين مختلفي المعنى والعمل
او احدهما على معمول واحد من جهة واحدة بنا على ان العامل
في النعت هو العامل في المنعوت بل يجب اما القطع رفعا او نصبا
واما افراد كل بنعته بجانبه قال الشهاب وهل يجوز في المسالة
الاولى تفريق النعتين وتاخيرهما نحو جا زيد ورايت عمرا
الفاضل والفاضل على ان الاول المنصوب للثاني والثاني المرفوع
للاول كما ذكره الرضي في لقي زيد عمرا الظريف الظريف ولا ياتي
في ذلك تعليل المنع فيما قبله لان المعمول ليس واحدا بل
متعددا انتهى اقول وان لم ياتي ذلك التعليل لكن فيه
العدول عن التثنية مع امكانها اختيارا تنبيه
قال الشاطبي لا يكفي في الاتباع اللذات اشار اليهما المصنف
بل لا بد ايضا من اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز
جا رجل وجا زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة
بالمعرفة وبالعكس وان لا يكون احد المنعوتين اسم اشارة
فلا يجوز جا هذا وجا عمرو العاقلان لما يلزم من الفصل
بين المبهم ونعته وذلك لا يجوز اذ لا يقال جا هذا
من الدار العاقل كما يقال جا زيد من الدار العاقل لانهم
صيروا الاشارة واسم الجنس كالشي الواحد من جهة ان
المقصود بهما جميعا ما يقصد بالاسما وصفة غير اسما الاشارة
ليست في الامتزاج كاسما الاشارة قال ولا يجوز ايضا ان
احرث اسم الاشارة لانه اذا نعت بالمشتق فهو على حذف
الجامد فقولك هذا العالم على حذف اي الرجل العالم والاسم
الظاهر غير المبهم اذا نعت بالمشتق فليس على حذف جامد فتدافع
الامران وكذلك لا تقول جاني هذا وجا ذاك الرجلان للفصل

اللازم وان لايكون احد المنعوتين في جملة خبرية والاخر في جملة
غير خبرية نحو جا زيد ومن جا اخوه الصالحان او الصالحين ونحو
اكرمت اخاك ومن اكرمت اباك الصالحان او الصالحين فلا يجوز
هنا لا الاتباع ولا القطع فقد منع سيبويه ان تقول من عبد الله وهذا
زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لان الاستفهام يستلزم
الجهل بالصفة والخبر يستلزم العلم بها من حيث هو ممدوح
فيجتمع فيها العلم والجهل معا ثم اجاب عن الاول بان
اشتراط المص المطابقة تعريفا وتنكيرا يخرج ذلك قال الشهاب
ولك ان تقول بين ما قدمه المص وبين ما هنا عموم وجهي
وهما متعارضان في تلك الصورة فلابد من ترجيح وعن الثاني
بان المص يجيز نعت اسم الاشارة بالمشتق وظاهره انه ليس
على حذف الجامد فيمكن ان يجيز جا عمرو وجاء هذا العاقلان
اي نجوز اسم الاشارة حذا من الفضل وذكر ايضا ان الجامد
الجاري على اسم الاشارة عنده ليس نعتا بل عطف بيان
قوله وان نعوت كثرت المراد بالكثرة ما قابل الوحدة
فيشمل ما زاد على الواحد وهو اصطلاح الحساب اذ يقولون
في العدد انه الكثرة المؤلفة من الاحاد والاثنان من العدد
فسقط توقف الشهاب في دخول الاثنين في كلامه فقيل
وانما اعتبر الكثرة بمعنى التعدد مع انه ليس بقيد اذ نعت
الواحد يجب اتباعه ان افتقر لذكره وعدم ذلك ان لم
يفتقر اليه لتتاتى الاقسام الاتية وفيه انه يكفي في تاتي
الاقسام التعبير بالنعوت بصيغة الجمل ولا حاجة لوصفها
بالكثرة وشمل كلامه النكرة لانه يجوز قطع نعتها اختيارا الا
انه اذا كان قبله نعت اخر ولا يلزم من دخولها في كلامه جريان
جميع الاقسام فيها حتى يقال يلزم عليه جواز قطع جميع نعوتها
وذهب الزجاج الى ان شرط القطع تكرير النعت ورد بقوله
تعالى حمالة الحطب بالقطع وقيد كلام الناظم يوهم موافقته
قوله

قوله النعت وجوبا لتنزيلها منزلة الواحد وقول المرادي
وان كان للتخصيص وليس احد الثلاثة يعني المدح والذم
والترحم جاز قطعه لا يدل على جواز قطع ما يكون للتخصيص مع
الاحتياج اليه في التعيين لانه محمول على ما اذا حصل التعيين
بدونه وان حصل به زيادة تخصيص هذا وقد يشكل وجوب
الاتباع كما قال الشهاب بانه مع القطع يحصل من بيان المنعوت
لان تلك النعوت المقطوعة بالواو الدالة في المعنى متعلقة
بالمنعوت وجارية عليه والتركيب يفهم منه ذلك الا ان يقال
لما كان القطع يشعر بالاستغنا منعوه عند الحاجة لاستقباحه
لما فيه من التنافي اذ الغرض الاحتياج مع الاشعار بعدم
الاحتياج ولهذا يجاب عما قد يقال ان القطع لا يزيد على ترك
النعت راسا وذلك لانه اذا ذكر وقطع فقد فات الغرض من
ذكره فالقطع مناف لذكره قوله واقطع الاعرف بجي النكرة
المقطوعة بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهرا لذكره
الاحتياج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو
كقوله

ويأوي الى نسوة عطل • وشعثا مراضيع مثل السعالي

ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو نحو والطيبون معا قد
الازرق قال الرضي وربما قطع النعت بالواو والاتباع باق بحاله
اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج ولكن الراسخون الى قوله
والموفون ان الموفون صفة من امن قوله او اتبع هو اجود
قوله ان يكن معينا اي من حيث معناه ولو ادعى بان لا
يحتاج في تعيينه ورفع المشارك لها فلا ينافي ما تم من تعريف
النعت انه ابدا متم للمنعوت لان معنى الاتمام دلالته على معنى
فيه سوا توقف التعيين عليه فسقط توقف الشهاب وافهم
كلام الناظم انه يتعين في الاول من نعوت النكرة الاتباع
ليحصل به تخصيص ولانها اشد احتياجا اليه من المبهم

فوجب فيه الاتباع وما عداه يجوز فيه القطع وان لم يتعين المسمى
به وذلك لان المقصود من نعت النكرة التخصيص وقد حصل
بتبعية الاول وفي كلام الرضي ما يخالف ذلك ويمكن تاويل
كلامه وعبارته لانه اذا احتاجت النكرة الى الف وصف
لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة انتهت وقال
الشهاب الذي يتحصل من كلامهم في النكرة انه يجب اتباعها
نعتا واحدا مطلقا ويجوز قطع ما عداه مطلقا وان احتيج
اليه فلا يجري هذا في المعرف بال الجنسية لانه في المعنى
كالنكرة فيه نظر انتهى وكلامه يوهم انه يجوز قطع الاول
واتباع ما بعده وليس مرادا لوجوب تقدير التابع على المتبوع
قوله او بعضها اقطع الظاهر انه نصب بعضها با قطع بعده
وفيه احتمالان احدهما انه من تتمة مسالة نعتيته بدون الجميع
فيكون هذا اشارة الى جواز قطع البعض واتباع البعض وما
قاله اشارة الى جواز قطع الجميع واتباع الجميع ومسالة نعتيته
ببعضها مسكوت عنها مفهومة بالمقايسة وثانيهما ان يكون اشارة
الى مسالة نعتيته ببعضها والمعنى اقطع بعضها ان يكن معينا بدونه
اي او اتبعه او بعضه ان تعدد ويجوز ان يكون مجرورا عطفا
على دونها او على الهاء في دونها بناء على ما اختاره الناظم من جواز
العطف على ضمير الخفض بدون اعادة الخافض وحينئذ فالمتن
مشتمل على المسالتين هذا وحيث وجد اتباع وقطع فيشترط
تقدم الاتباع على الاصح قال الشاطبي وعلل ذلك باوجه ثلاثة
لزوم الفصل بين النعت والمنعوت او بين النعتين بجملة اجنبية
الثاني انطباع العرب تابى الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه
الثالث لزوم التنقل بعد التضعف والفتور بعد الكمال
لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل
قال الشهاب في حواشي الشارح بعد نقل ذلك فان قلت
هلا جاز تقدير المقطوع وغايته الامر انه اعتراض وهو جائز

قلت

قلت لعل المانع ان الاعتراض جملة لا تكون من الكلام
وهذا منه في الاصل ولو تقديرا انتهى وانما يحتاج لذلك لو اقتصر
على التعليل الاول ثم قوله وهذا منه بناء على قول الشاطبي اجنبية
فتامل وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظي ولا حكم
له وقد قال الله تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة
وقال الخرنق

لا يبعدن قومي الذين هم ۞ سم العداة وافة الجزر
النازلين بكل معترك ۞ والطيبون معاقد الازر

يروى برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه
واجيب بان الرفع فيه على رواية نصب الاول وفي الاية
على الابتداء او في الشاطبي بعد توجيه المنع بما تقدم ووجه
الجواز التزام جواز الفصل وايضا فالمقطوع في حكم المتبع لان
الجميع مستغنى عنه تنبيه جواز القطع مشروط بان
لا يكون النعت للتاكيد لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به
معنى لان الموصوف في مثله نص في معنى الصفة دال عليه ولهذا
لم يقطع التاكيد في مثل جاءني القوم اجمعون اكتعون قال
الشهاب ويوخذ منه امتناع القطع في النعت الكاشف ويرد
على التعليل جواز قطع عطف البيان مع اتصاله بالمتبوع معنى
وبان لا يكون ملتزم الذكر كالشعرى العبور قال الدماميني
وقد مر الاعتراض بانه قد يرد نحو وانه هو رب الشعرى
انتهى وقيل الشعرى في الاية ليست العبور وتقدم
انه في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفين يجب القطع في صور
فلا تغفل عنها قوله معلنا بتكبيت على من راى ان القطع لا
يتاتى الا بعد الاتباع كما مر قوله لن يظهر اي وجوبا ان
كان لمجرد مدح او ذم او ترحم وان كان لغير ذلك جاز ذكره كما
يفيده كلام التسهيل وعلل بعضهم وجوب الاضمار بان بيين
النعت والمنعوت شدة اتصال فيكون في صورة متعلق من

متعلقات ما قبله وهذا يقتضي عدم تخصيص وجوب
الاضمار باحد الثلاثة فالاظهر التعليل المشهور فان الاضمار
يناسب ما قصده من الانشاء العام ومنه قوله فيما تقدم
هو ابن مالك وعبارة المرادي وان كان النعت للتخصيص ولبس
لاحد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه وقوله
للتخصيص مع ان النعت في المعرفة مبني على ان التخصيص
يكون في المعارف والنكرات وفي التوضيح فان كان لغير ذلك
جاز ذكره بقوله مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب قال
واعلم ان الشاطبي رد على المصنف اشتراط شروطا للقطع
منها ان يكون لمدح او ذم او ترحم فان كان لغير ذلك لم يجز
القطع الا علما قاله ابن الربيع وليس ذلك من القطع
المذكور في باب النعت واجاب بان الضابط الذي
ذكره يجمع له مقصوده فلا يحتاج الى شرط سوى ما ذكر
وذلك ان نعت البيان مقصود بلا شك لانه مفتقر اليه
ولذلك لزم اتباعه من جهة ان رفع الاشتراك في المعرفة
وتخصيص النكرة انما يحصل بالاتباع انتهى ولا يخفى ان حاصله تخصيص
النعت بنعت المدح او الذم او الترحم وحينئذ فيحتمل ان الناظم
ذاهب الى ذلك فلذا اطلق امتناع الاظهار تنبيه
جملة النعت المقطوع مستانفة لان الصفة مع المقدر
تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب فان قلت
هل هو عام ومحله اذا لم يقترن النعت بالواو فان قرن فقد
يكون للجملة محل بحسب ما عطفت عليه قلت هو
عام لان الواو هنا ليست للعطف بل اعتراضية كما قال الرضي
او لتاكيد اللصوق وجوز بعضهم كون الجملة حالية لازمة
وتدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة احوال
قوله وما من المنعوت خال من فاعل عقل ومعمول عقل
علم وعلمه اما يتقدمه نحو الاما ولو بارد او باختصاص

الوصف به نحو ابصرت كاتبا وركبت صاهلا او بالعامل نحو
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا او بالمعمول نحو ان اعمل سابغات ومن الثاني نحو وعندهم قاصرات الطرف
لان قاصرات الطرف للنساء قطعا وذكر ابن هشام لجواز
الحذف شرطا اخر وهو ان لا يكون النعت ذا لا على الكمال
وهذا ذا احارب الحجاج اي منافق قوله يجوز حذفه يكثر
في المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل جملة
ولا شبهها او يكون احدهما والمنعوت مرفوعا او بعض اسم
تقدم مجرور بمن او في ويمتنع في غير ذلك غالبا الا في الضرورة
ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا
من نبائهم بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة
فان قلت يلزم على ذلك حذف الفاعل في غير المواضع
المستثناة قلت حذف الفاعل الممنوع الا في
المواضع المستثناة هو حذف الفاعل من غير شي يقوم مقامه
في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتامل قاله الشهاب
وفيه نظر لا يخفى لان بعض المسائل المستثناة فيه ما يقوم
مقام الفاعل وهو مطرد مطلقا وقول الشارح في النفي معترض بقوله
تعالى وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك قال الرضي وانما كثر
حذف المنعوت بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر
ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور قوله وفي النعت
يقل قال ابن هشام من حذفه قوله عليه الصلاة والسلام
لم يبق من مبشرات النبوة الا الرويا يراها المسلم او ترى له
اي الرويا الصالحة بحذف النعت وقد ثبت من طريق اخر ذكر
هذا النعت ولولا ارادته عند عدم ذكره لتناقض الحصر
وهذا حذف غريب اعني حذف في مقصود بالحصر اذ الحصر
مانع من حذف المحصور ويحتمل ان تكون اللام من الرويا للعهد
ذكري او ذهني فلا تكون الصفة والحالة هذه محذوفة

وعوقلت اعط شيا ولم امنع اي شيا طائلا لانه اعطى شيا
بدليل ولم امنع وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض
بان عدم الاعطا لا ينافي عدم المنع كذا في شرح التوضيح
ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه اعطى شيا
حتى يكون قرينة على انه اعطى شيا طائلا ومراد المغني ان
عدم المنع المراد منه اعطى شيا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار
المراد منه ينافي عدم الاعطا مطلقا **تنبيهات**
الاول كلام الناظم يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى
اي حياة نافعة اذ لا واسطة بينهما **الثاني** كلامه شامل
لما يكون من ذلك للمدح او الذم او الترحم او التاكيد
ويحتمل ان يجي في نعت التاكيد ما تقرر في المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد من الخلاف في حذف عامله **الثالث**
قال جمع يجب حذف المنعوت في مواضع كالصاحب وتقول
جا الفارس اي الراكب الفارس ولا تقول جا الراجل الفارس
ويمكن حمل كلامه عليه لجوازه بعد الامتناع على ان في الوجوب
نظرا فقد صرح بعضهم بجواز ذكر الموصوف معها **الرابع**
قد يلي النعت لا او اما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو
مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتني برجل اما كريم واما شجاع

التوكيد

قوله بالنفس او بالعين الخ ان كان اكد خبرا فعلى انه
فعل ماض مبني للمجهول اي يؤكد الاسم اما بالنفس او بالعين
اي لغير الشمول بدليل قوله الآتي وكلا اذكر الخ هو ذكر في الشمول
فاو للانفصال وهي مانعة خلو فتصدق بالجمع وان كان
طلبا فبنا على انه فعل امر واصله اكدن بالنون الخفيفة
وقف عليها بالالف فاو للاباحة وهي لا تمنع الجمع واطلاق
المعرب ان او للتخيير مع تجويزه احد الوجهين لا يخلو عن نظر

لان التخيير انما يكون بعد الطلب وكونه اكد بصيغة الطلب
انسب بما بعده قيل واسلم من تقديم معمول الخبر الفعلي
على المبتدا وفيه ان في الطلب تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون
ومحل التوكيد بالنفس والعين عند استعمالهما بمعنى ذات
الشي فان استعملا في معنى اخر كاستعمال النفس بمعنى الدم في نحو
ارقت زيد انفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت
زيدا عينه لم يكونا تاكيدا ابل بدلا في المثالين ويفترقان عن
سائر الفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة واما جاؤا باجمعهم
بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة له والاتيان
بالضمير ولو كان تاكيدا لكان وروده بدون الباء غالبا وبدون
الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كافلس في جمع فلس
واعلم انه ذهب جمع الى انه يؤكد بهما لدفع توهم
سهو او نسيان او غلط وبين الدماميني ان الذي يرفع
ذلك انما هو التوكيد اللفظي وهو ما حققه السيد كالسعد وانما
يؤكد بهما الرفع المجاز عن الذات قال ابن هشام والظاهر ان
التاكيد يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها البتة ولهذا ابيح الاتيان
بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد انتهى ويمكن ان
يريد والرافع قوة احتمال الخ فلا يخالف ذلك لكن يخالف ذلك
قول الشرح ويصير به الكلام نصا ويؤيده قولهم ان العرب
قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد
كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل ويمكن توجيه ذلك بالاحتياط
في التاكيد فربما يغفل السامع عن الاول او يحمل المتكلم على السهو
فيه واعلم ان المتبادر من قول ابن هشام لرفع المجاز عن
الذات ارادة المجاز اللغوي فاذا قيل مثلا جا زيد فاذا اريد
به خبره فقد تجوز باسم الذات البتة حيث استعمل في غير معناه
الموضوع له وقول شارحه انه يحتمل انه على حذف مضاف
فيه نظر لانه اذا كان على حذف مضاف فلا تجوز في اسم الذات

البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الامر
انه ليس هو المسند بل المسند اليه مضاف فحذف توسعا
نعم كونه على حذف مضاف اقرب من حيث ان زيدا انص
في معناه وقد صرح في جمع الجوامع بان المجاز لا يكون في الاعلام
فالاولى التمثيل لاحتمال هذا التجوز بجا الخليفة نفسه وانه
يحتمل قولنا جا زيد نفسه كون المجاز المرفوع عقليا بان يكون
المجي في الحقيقة انما هو ثابت لغلامه واسند اليه للملابسة
فالتجوز في الاسناد لا الطرف وهذان المجازان جاريان في جا
اسد بلا فرق نعم هذا اشد لا يتصور فيه المجاز العقلي
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا او معناه لما نقله
شارح التوضيح عن المص غير محرر فتدبر **تنبيه**
قال الشاطبي في قوله الاسم اكد اشارة الى معنيين تقصد
التوكيد بالنفس والعين وهو اثبات الحقيقة وذلك ان
معناه ان التوكيد راجع الى نفس الاسم لا المجي فيه وهو يعني
اثبات حقيقته في نفسه لئلا يحتمل ان يكون المراد غيره
بخلاف توكيد الاحاطة فانه راجع الى حالة دلالة الاسم
من كونه شاملا لجميع ما ينطبق عليه او غير شامل لا الى اثباته
في نفسه فاذا قلت خرج الامير نفسه عينه رفعت بذلك
توهم ان المراد جيشه او خدمه او عماله لان العرب تطلق
ذلك اللفظ وتريد المجاز ثقة منه على طريق المجاز وكان نفس
الاسم غير مراد فجا توكيد اثبات الحقيقة محققا لذلك الاسم
انه المقصود بالاخبار لا ما يضاف اليه وكانه اراد والله اعلم
بقوله اكد هذا المعنى والحاصل على هذا التاويل وان كان
فيه بعد انه ذكر في الضرب الثاني ما يراد به حيث قال وكلا
اذكر في الشمول فيبعد ان يذكر احد القصدين نصا ويهمل
الاخر جملة والمعنى الثاني في التنبيه على ان هذا القسم هو
المختص بالاسم دون التاكيد اللفظي فانه يكون في الاسم

وفي غيره قال الشهاب واذا تاملت تاملا صحيحا ظهر لك
ان ما قرره في المعنى الاول مشكل جدا لان قولك جاء زيد
كما يحتمل ان المراد غلام زيد مثلا كذلك جا القوم يحتمل ان المراد
اكثر القوم او بعض القوم فكما ان التاكيد لاثبات الاسم
في الاول فكذلك في الثاني بلا فرق وقوله وكان الاسم غير مراد
اي بالذات والا فهو مراد اي على الجملة وان كان التقدير
غلام زيد مثلا لان المسند اليه على هذا التقدير غلام زيد
لا غلام غيره تامل **قوله** مع ضمير اي مضاف اليه النفس
والعين قال حفيد الموضح لك ان تقول يلزم من هذا المعنى
الذي ذكره اضافة الشي الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع
بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه فليتامل واشترط
الضمير ليكون عايدا لذلك الاسم المؤكد ولهذا اشترط مطابقته
له وانما جاز يا زيد نفسه ونفسك على مراعاة اللفظ
تارة والمعنى اخرى **قوله** واجمعهما الاثر مستعمل في
معنييه من الوجوب بالنسبة للجمع والاولوية للمثنى ن
قوله بافعل اي حال كونهما ملتبسين بهذا الوزن
او المعنى على افعل فالباء صلة اجمع المعنى على ولو مجازا وافهم
انه لا يجوز على نفوس وعيون واعيان لكن في شرح العمدة
للناظم كالمفصل وكفاية ابن الخباز جواز اعيان في هذا
الباب **قوله** تكن متبعا قال الشاطبي له فايدة عامة
وهي التنبيه على انه في الاقتصار على اسمعنا لبعض الجموع
هنا دون بعض اسمعنا من العرب عن بابهما الجايز في غير
هذا الباب وان الملتزم لذلك تابع لهم غير مخالف طريقهم
وخاصة وهي التنكيت على قول ابن معطي كذلك في نفسيهما
عينيهما وفي بعض النسخ نفسهما عينهما بالافراد وكلاهما خطا ن
وبه يعلم انه لا يصح الجواب عن توسيم لي حيات للشيخ في اجازته
الافراد والتثنية اذا اكد بهما مثنى وانه لم يقل احد من النحويين

برهان الشارح تابع لابن معطي كما لا يصح الجواب بان ابن اياز
قاله لانا بلمحان لا يبعد ابن اياز من النحويين مع انه متاخر
عن الشارح لغيره نقل الرضي ذلك عن ابن كيسان وان
بعض العرب نطق به وصرح النحاة بان كل مثنى في المعنى مضاف
الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والاول
هو المختار فتامل قوله في الشمول اي حال بيان ارادة
الشمول فان الشمول ثابت لهذا اللفظ فالمبين ارادته
لا نفسه قال الشارح هذه الالفاظ تذكر في التوكيد المقصود
به التنصيص على الشمول ومقتضاه ان التوكيد بكل منها
يرفع الاحتمال ولا يشكل عليه جواز التاكيد مع كل لما ياتي لانه
تابع كو الده للجمهور في ان العرب تؤكد حيث لا يراد رفع
الاحتمال ولهذا لم يشترط في المؤكد بكلا وكلتا ان يكون مما لا
يصلح موضعه واحد واجاز الاخفش الزيدان كلاهما ووافقه
الشم فاطلق فيه واجاب ابو حيان بان المعنى اذا
كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة الى لفظ يؤكده ازلا الا اذا
قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك يعني التوكيد
بكلا وكلتا لما لا يصلح موضعه واحد لم يسمع هذا ووجه
جا الرجال كلهم انه على معنى الجماعة ولا يجوز مثله في جمع
التصحيح لان له حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كله انه
على معنى الجمع فتامل قوله وكلا وكلتا قال الشاطبي :
فان قلت اتى الناظم بهذه الالفاظ مرسلة ارسالا
فلم يخص لفظا منها بمفرد دون مثنى او مجموع فاقتضى انها
تستعمل في الجميع وذلك غير صحيح فالجواب ان هذا
كله سياتي بيانه ووجه الاعتراض فيه عند قوله واغن بكلتا
قوله بالضمير موصلا في التسهيل انه قد يستغنى
بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة لضميره واستشهد
له بنحو * يا اشبه الناس كل الناس بالقمر *

قال

قال في المغني وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت
مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا وليس قوله
بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد انتهى
فلا حاجة لقول الشهاب وقد يجاب بان هذا الاحتمال
خلاف المتبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني
انتهى مع انه يفهم صحة هذا الاحتمال وافهم كلام الناظم
عدم جواز قطعها عن الاضافة وانه لا بد من الاضافة
الى الضمير لفظا لان الابتدا من عوارض الالفاظ وهو كذلك
قال الشاطبي فان قيل قد استقر في كل جواز قطعها
عن الاضافة نحو كل في فلك يسبحون وهي في والمنابر الموضعين
من الفرق الحركات على المؤكد وعدمه واما معنى التوكيد فلا
ينفك عن كل منهما فكما يجوز هناك يجوز هنا وقد ظهر ذلك
في الاية المعتبرة كذلك فلا مانع من القول به فالجواب
ان العرب تخير بين استعمالين فاكثر في موضع ثم اذا خرجت
الى غيره التزمت احد الاستعمالين واهملت الاخر وهذا شايع
في كلامها الا ترى انها اذا استعملت نعم وبيس في الاصل
على اوجه وكل فعل ثانيه على حرف حلق ثم لما نقلتها الى انشاء
المدح التزمت فيها وجها واحدا وكذلك حب بفتح حائها ونقل
في التعجب فاذا جاءت بذا التزمت الفتح والعمر والعمر مستعملان
فاذا قالوا لعمرك التزموا فتح العين الى غير ذلك مما لا يحصى
قال الشهاب بعد نقله يمكن الفرق بين الجاري على المؤكد
وغيره من وجهين الاول ان الجريان على المؤكد يحوج الى
الربط به فناسب التزام الضمير حينئذ وغير الجاري صار
مستقلا مستغنيا عن الربط فلم يلتزم الضمير والثاني ان
التاكيد في الجاري على الضمير مقصود وفي غير الجاري تبعي ويتسامح
في التبعي ما لا يتسامح في المقصود تنبيه قال
ابن هشام ال في الضمير للعهد في قوله مع ضمير طابق المؤكدا

كلكم وكلهم على مراعاة المعنى واللفظ ومثل يجوز بانفسهم
انفسهم كلكم اي بالعكس كما جاز فله اجره عند ربه ولا خوف
عليهم واذا جاز الوجهان ينبغي تقديم مراعاة اللفظ هنا عند
من قال باشتراطه ثم ام لا ينبغي وقال ايضا اذا قلت جاء زيد
او جاء السلطان واردت نفسه وما يتعلق به فهل يجوز ان تقول
كله محل نظر وموجب المنع الفتح اللفظي وان كان المعنى صحيحا
وانه يرجع الى تاكيد المحذوف وموجب الجواز النظر الى جانب
المعنى انتهى وايضاحه ان كلا يؤكد بها ما يتجزى بنفسه او بعامله
وكل من جاء زيد والسلطان غير متجز ونفسه وما يتعلق به متجزيان
بنفسهما تنبيه في الغنية ابن معطي وارفع وانصب
بالمنتهى جمع قال ابن الخباز وتبيت يجيد لان جمع انما تجري به
على جماعة الاناث والذي يحتمله ثلاثة امور الاول
ان يقال بالمنتهى اجمع فيفرد التوكيد حملا على اللفظ وهو الصواب
فيه والبيت الثاني بالمنتهى اجمعون ويجمع حملا على معنى
منتهى لان المراد الحي الثالث بالمنتهى جمعا لان المراد القبيلة قال
ابن هشام لينظر هل افراد اللفظ مبيح لافراد التاكيد وهل
يجوز جاء القوم اجمع او يقال القوم مخالف لتميم وانه هل يجوز
لحظ القبيلة مع كون الكلمة مصروفة فان الصرف انما هو على
لحظ الحي وهل يجوز جاء الرجال اجمع لكون الرجال بمعنى الجمع
انتهى والظاهر انه يجوز لحظ القبيلة مع ذكر ويشهد له تجويز
شارح التوضيح في باب الفاعل ولا ارض ابقل ابقالها ان تذكير
ابقل مراعاة للمكان وتانيث ابقالها مراعاة للبقعة واما جواز
جاء الرجال اجمع فقد نصوا على ما يؤخذ منه وهو قولهم في كلا انه
يقال جاء الرجال كلهن او كلها او كله وتقدم توجيهه قوله
واستعملوا الى اخره اي استعمل العرب موازن فاعلة من عم
وهو عامة ككل في افادة الشمول والاحاطة والاتصال بالضمير
وان لم يقل استعملوا عامه لان الحرف المشدد لا يكون في تفاعيل

الشعر

الشعر واذا وقع فيها خفف وقوله مثل النافلة نقل الشاطبي
في معناه كلام الشارح ثم قال وهو توجيه ضعيف لان معنى
النافلة اذا كان يقتضي ان ذكره زيادة غير مفتقر اليها فتكون
عامة كذلك غير صحيح والا لزم ان يكون سائر الفاظ التوكيد
كذلك وايضا فان جميعا قد اغفله الجمهور فلم يذكروه وانما ذكره
س فكان اذن من حقه ان يقيده بمثل ما قيد به عامة ولم
يفعل ذلك فدل على ان ما فسر به غير مراد انتهى وما قرره
اولا في معنى كلام الشارح لا يلائم فيه كما هو جلي اذ لم يذكر انه
زيادة غير مفتقر اليها وانما قال ان عد عامة من الفاظ التوكيد
كالزائد على ما ذكره النحويون لان اكثرهم اغفله وما ذكره ثانيا
يمكن دفعه كما قال الشهاب بان جميعا لما كان انسب بالتاكيد
من عامة لاحتمال عامة غير المعنى المناسب للتاكيد كان في عامة
من الاحتياج الى الاهتمام بحكمها مع الرد على المبرد في قوله انها
بمعنى اكثرهم ما ليس في جميع قوله وبعد كل اكدوا باجمعا
قال الشاطبي اي للمذكر ثم المؤنثة ثم المذكرين ثم المؤنثات
واما المثنى فقال فيه بعد بعد واغنى بكلتا البيت انتهى وفي
قوله وبعد اشارة لان المؤكد متبوع والا لقال واكدوا كلا باجمعا
ولان اجمع لا يتقدم على كل قال الشاطبي لان كلا اقوى من
حيث كان يستعمل تابعا وغير تابع بخلاف اجمع فانه لا يستعمل
الا تابعا قال الشهاب ومراده لا يستعمل الا تابعا في الاكثر
انتهى وكانه فهم ان المراد لا يستعمل الا تابعا لكل فاوله لئلا
يشكل بانه قد يجيء بدون كل والظاهر ان المراد ان كلا يستعمل
مبتدأ او لا يلزم التوكيد بخلاف اجمع قال في التسهيل ويلي
العوامل في من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا
وعامة مطلقا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة
وقال الرضي انما قدم على اجمع لكونه جامدا واتباع المشتق للجامد
اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل انتهى

وقال الشاطبي الشهاب في حواشي الاشموني انظر اذا اجتمع
كل وعامة انتهي اقول مقتضي تعليل الشاطبي جواز تقديم
عامة علي كل وتعليل الرضي المنع فتدبر قوله اجمعين
زعم الفرا انها تفيد اتحاد الوقت ولعل مراده اذا وقعت بعد
كل لتفيد معني لم يفده كل فلا يرد عليه لاغوينهم اجمعين
قوله ثم جمعا عبر بثم للضرورة لا يقصد الترتيب فثم
لمجرد العطف بمعني الواو ولم يذكر ما صيغ من اكتع وابصع وابتع
مع ذكر ارباب المختصرات له لقلة استعماله وعدم تداوله
كما يعرف باستقرا كلام العرب ثم هي اما اتباعات لاجمع
تفيد هاشدة التاكيد كبسن بعد حسن واما مشتقة
من معان تسوغ في التوكيد فاكتع من حول كتيع اي تام وابصع
من بصع العرق اذا سال وابتع من البتع وهو طول العنق
وفي تذكرة ابن هشام اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات
بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين
ابتع وابصع فايهما شيت قدمته فان حذفت النفس اثبت بما
بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك او اجمع لم تات
بابصع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يوتي به بدونها
ذكره ابن عصفور في شرح الجمل قال الشهاب وفي كونه
تاكيدا لاجمع نظر ويكفي ان استعماله مشروط بتقدم اجمع وفي
كلام الشارح ومن تبعه ما يخالف ما نقله ابن هشام عن ابن
عصفور ويقتضي الترتيب بين ابتع وابصع وقال الناظم
في نكت الحاجبية لك ان تبدا بعد اجمع بايهما شيت قوله
قال في التسهيل واجري في التوكيد مجري كل ما افاد معناه من
الضرع والزرع والسهل والجبل قال الدماميني وهذا في الاصل
من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف
والمعطوف معني كله فاجري مجراه في التوكيد قوله ودون
كل الي اخره فيه تقديم دون علي عامله وهو مجي وحذف الجار

وهو

وهو الناصب دون وحذف عاطف جمعا واجمعين واقامة ثم مقام
الواو واقامته اربع ظواهر مقام المضمر وايهام ان الحكم تعليل
مطلقا وانما هو بالنسبة الي التاكيد بكلا وكلتا ومن مجيئه في التنزيل
وان جهنم لموعدهم اجمعين وقول ابي البقا انه منصوب علي الحال
قال ابن الخباز عجيب غريب قوله وان يفد توكيد منكور لا
يشترط كونه زمانيا كما يدل عليه تعبير الشاطبي وتمثيل الرضي في
بد بنار ودرهم وان فسر شارح التوضيح المحدود بالزمن ومثل
يشمل المفيد اذا كان العامل نحو الشرا نحو اشتريت عبدا كله
فانه يرفع توهم شرا البعض وعلل الشاطبي امتناع توكيد النكرة
اذا لم تفد نحو رايت رجلا نفسه بعد ان اشار اليها تعليله بانه
لا يحصل فايدة بان التوكيد انما يفيد فيما حصل معناه عند المخاطب
والنكرة لم تتحصل بعد فكيف تؤكد وايضا فان التوكيد شبيه
بالنعت وقد تقرر ان الفاظ التوكيد معارف فكما لا تنعت النكرة
بالمعرفة لا يؤكد بها وهذا التعليل الثاني جار علي طريقة البصريين
قال الشهاب والتعليل الاول يقتضي الجواز اذا تخصصت
النكرة باوصاف نعتها فلينظر ثم قال الشاطبي وما ذهب
اليه الناظم حسن ان ساعد قياسه سماع يعتمد به في القياس
ويخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلف التاويل والا فالنحاة
البصرة ان يقولوا ان النكرة لا يصح توكيدها قياسا اذ ليس
لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغي ان لا تؤكد لان توكيد ما لا
يعرف غير مفيد وايضا فالنكرة شايعة في جنسها والتوكيد
يقتضي التخصيص وهما كالمتنافيين فلا يجتمعان ولهذا كله
شمل المنع ما افاد وما لم يفد عند نحاة البصرة فان الفايدة
عندهم ليست هي المانعة فقط بل ثم عندهم امر اخر زايد عليه
وهو الموضع العربي فان كان الموضع لم يثبت استقراره لم يصح
ان يعتمد علي مجرد الفايدة فيه كما لم يعتمد واعليها في نعت
النكرة بالمعرفة وبالعكس قال الشهاب فانظر قوله

لان توكيد ما لا يعرف غير مفيد فانه يرد عليه ان الغرض انه مفيد
وقوله وايضا فالنكرة شايعة الى اخره فانه يرد عليه نقض
النكرة بالنكرة فلينامل **تنبيه** ظاهر كلام النظم ان
هذه المسالة خاصة بالتوكيد المعنوي وهو مقتضى تعليل الشاطبي
الثاني وفي الرضي بعد ان منع تاكيد الاسم النكرة ما نصه وينبغي
ان يمنع تاكيد النكرات بشي واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة
محكوما به لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام فنكاحها
باطل باطل ومثله قوله تعالى دكا دكا الى اخر ما قرره وهو يفيد
ان التوكيد اللفظي اذا لم يكن حكما لا يجزي في المنكر فاحفظه وقد
استشكله بعضهم بانه يخالف لحكاية غيره الاجماع على جواز
تاكيد النكرات التاكيد اللفظي ولم يفرق بين كونها محكوما بها او عليها
وسئل عنه الناصر اللقاني فاجاب بما حاصله ان دكا دكا
وباطل باطل من التاكيد المعنوي الذي قصد به المتكلم دفع ظن
السامع التجوز في اللفظ الاول وان الدك الاول المنسوب
الى الارض بمعنى زلزلتها لا زوالها عن مكانها الى اسفل وبباطل
الاول عدم كمال النكاح لا عدم موافقته الشرع قال وهذا
مبني على ما حققته اول بحث التوكيد انتهى وهذا امر غريب فان
التوكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة النفس والعين وكل واخواتها
وكون التاكيد يفيد ما ذكر لا ينافي كونه لفظيا كما قررناه سابقا :
قوله وعن نحاة الخ قال الشاطبي عن نحاة متعلق بمحذوف
هو حال من فاعل شمل تقديره المنع شمل منقولا عن نحاة البصرة
او يكون المجرور خبرا لمبتدا او شمل جملة حالية قال ولا يجوز
تعلق المجرور بالمنع لانه مصدر لا يتقدم معموله عليه انتهى واجيب
بان ذلك بالمصدر الذي يحل الى حرف مصدري وفعل لا غيره واشتراط
انحلاله في عمله انما هو في غير الظرف والمجرور لانهما يكفيهما
رايحة الفعل او انه لا يلزم من كون المصدر في معنى الحرف المصدري
ان يعطى حكمها كما قاله الرضي كما او ضحناه في حواشي المختصر **قوله**

واعن

٢٧٩

واعن بكلتا في مثنى الى اخره اي في تاكيد مثنى للشمول قال الشاطبي
فان قلت من اين يفهم تعيين كلا للمذكر وكلتا للمونث وهو
قد قدم كلتا على كلا والتقديم انما يستحقه المذكر فالجواب
انه يفهم من قوله عن وزن فعلا او وزن افعلا لان وزن فعلا
للمونث ووزن افعل للمذكر وقال ايضا مقتضى قوله اولا وكلا اذكر
في الشمول وكلا وكلتا جميعا بالضمير موصلا ان جميع هذه الالفاظ
تستعمل للشمول في المثنى والمجموع لكن خص هنا كلا وكلتا بالمثنى فبقي
ما عداهما مستعملا في الجميع وهذا غير صحيح فان المثنى لا يوكد بكل
وجميع ولا عامة قال الشهاب فان قلت لم لم يستغن
في الجمع عن اجمعين بكل وهلا فرق بين الجمع والمثنى قلت
يمكن ان يفرق بان الجمع احوج الى التاكيد والاحوج يناسبه تكثير طرق
التاكيد اهتماما به وتوسعة في تحصيل تاكيده وتوصلا الى
المبالغة فيه بالجمع بين طرقه الكثيرة توسع في طرق التاكيد واختصر
في تاكيد طرق المثنى فان المعنى المجازي الذي يدفع بالتوكيد الجمع وهو ارادة
احد الاثنين يخرج عن معنى التثنية قطعا مطلقا فتوهمه ضعيف
لمزيد بعده بكونه يخرج عن اصل وضع اللفظ بالكلية فلينامل
قوله عن وزن فعلا الى اخره اي عن تثنية وزن فعلاء
الى اخره اذ نفس وزن افعلا الى اخره لا يصلح للمثنى فكيف يستغني
فيه بغيره عنه قال الشاطبي واجاز الكوفيون والاخفش
ذلك قياسا مع اعترافهم بعدم السماع واما رايهم حروف الى انه
لا مانع منه قال الشارح وعندي ما يمنع منه وهو ان من شرط
صحة استعمال المثنى جواز تجريده من علامة التثنية وعطف
مثله عليه وعلى هذا لا يصح جا زيد وعمرو اجمعان لانه لا يصح ان
تقول جا اجمع واجمع لان الموكد باجمع كالموكد بكل في كونه لا بد ان
يكون ذا اجزا يصح وقوعها موقعه فاذا قلت جا الجيشان اجمعان
لم يا باه قياس قال الشهاب وقد يبحث في هذا الدليل بانه يقتضي
ان لا يجوز جا الزيد ون اجمعون اذا اريد به اقل الجمع ثلاثة اذ

لا يصح ان تقول جا اجمع واجمع لما ذكره الا ان يلتزم المنع ح
وان كان خلاف ظاهر كلامهم اي لانهم اطلقوا انه يوكد باجمعين
ولم يقيد واذلك بان يكون الموكد ذا اجزا قوله وان توكد
الضمير المتصل اي بارزا او مستترا على ما في جعله من المنفصل
من الخلاف قوله بالنفس والعين اي اجتماعا وانفرادا فاندفع
ان كلامه يقتضي ان الحكم مشروط بهما معا وفي نسخة او بالعين
فبعد وهي حسنة الا انها غير موزونة وفي نسخة بالنفس
او بالعين جي بالمنفصل وهي احسن النسخ لكن يفوت عليها التنصيص
على ان الضمير يكون بعد الضمير المرفوع وقبل النفس والعين ٥٠
قوله فبعد المنفصل اي وجوبا غالبا ومن غير الغالب ما حكاه
الاخفش انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم ووجه اختصاص
هذا الحكم بالنفس والعين كما قال الرضي في باب العطف انهما
كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان
وفقئت عينه فلو لم يوكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل
اذا كان غايبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه وهند جاتني
نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة نحو ضربتني
انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل
في نحو الكتاب قري كله لان كلا المضافة للضمير لا تلي العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلهم ولا مررت بكلهم انتهى ويوخذ
منه ان الالتباس يكون مع الذكر ووجهه ان النفس والعين
من مجازي التانيث فلا يلزم علامة التانيث في رافعهما فاذا قيل
زيد خرج نفسه وهي عينه والمال قبض عينه احتمل الاسناد الى
النفس والعين فتقييد شارح التوضيح الالتباس بالمونث
ليس بظاهر ووجه اختصاصه بالمرفوع المتصل انه بمنزلة
الجزء فكرهوا ان يوكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا
ان يوكدوا اولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا بعد المستقل
الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيدا للمرفوع

واورد

واورد عليه انه يلزم منه ان لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس
والعين من غير تاكيد بالمنفصل لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل
بالفعل فتوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك انه تاكيد الحرف
بالاسم هذا وما افهمه كلام الناظم من اشتراط الفصل بالضمير ليس
مرادا بل يجوز بفاصل ما نحو زرتهم لكم انفسكم قال السيوطي
بلا خلاف وهذا لا يناسب تعليل الرضي ولذا لما علل به في شرح
التوضيح قال فانه يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك
في العطف انتهى ووجه الابطال ظاهر لان اللبس في الغايب
والغايبة لا يندفع بالفصل كما يندفع بالتاكيد والبواقي انما وجب
فيها التوكيد حملا عليهما ثم ان كلامه يقتضي ان تسوية الفصل
بالتوكيد انما هي قول الصفار وليست محل اتفاق فان قلت
قال في المغني قالوا مررت برجل الى عشرة نفسه وقوم عرب كلهم
وقاع عرفج كله فرفعوا الفاعل بالاسما الجامدة واكدوه لما لحظوا
فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحا والعرفج بمعنى الخشن
والاب بمعنى الوالد انتهى وهذا يدل على انه لا يشترط الفصل
بالضمير المنفصل ولا غيره قلت هذا ضعيف نادر فلا
يرد هذا وقال ابن هشام في الحواشي فرع اياك نفسك قال
الخليل رحمه الله ان قائل ذلك لا يعنف وان اكدت المرفوع المستتر
في باعد المقدر قلت اياك انت نفسك فجيت بانت فهذا مثال
اجتمع فيه تاكيد الضمير باقسامه انتهى وهو ماش على ان الكاف
ضمير جر والصحيح انها حرف خطاب وقوله ان التاكيد للمرفوع المستتر
في باعد يخالف ما قاله ابو حيان ان الضمير مستتر في اياك كما في
التصريح في باب الفاعل وخرج بالضمير الظاهر كجا الزيدون انفسهم
لان الضمير اقوى من المظهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون مكملا لما هو اضعف
منه ويشكل عليه جواز توكيد النكرة على راي تبعا للكوفيين مع ان
التاكيد معرفة فقد كمل ما هو اضعف منه وايضا فالنعت يكمل
المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف على انه يحصل من انضمام

الاضعف للاقوى ما لا يحصل من الاقوى وحده **قوله** عنيت
ذا الرفع بخلاف المنصوب نحو ضربتهم انفسهم والمجرور نحو
مررت بهم انفسهم فلا يجب توكيده بالضمير المنفصل لعدم
اللبس بل يجوز نحو ضربتهم اياهم انفسهم **قوله** والقيد لن
يلتزما بل هو جائز لانه اختص بالنفس والعين لشدة استقلالهما
فانهما يستعملان في غير تاكيد بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها
من القوة في الاستقلال ما لهما فلم يستنكر هوا تاكيد المنفصل بها
قوله وما من التوكيد الى اخره قال ابن هشام ظاهره ان
التوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الاول بعينه وفي التسهيل التوكيد
اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بمرادفه وفي شرح ابنه يعني
ان التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه او تقويته
بمرادفه لقصد التقرير خوفا من النسيان او عدم الاصغا
او الاعتنا انتهى فجعل قوله مكررا على معنى مكرر المعنى او يجي معناه
مكررا فحذف المضاف وذلك لتشمل العبارة النوعين ثم اعلم
ان قول الناظم اعادة اللفظ او تقويته كذلك مردود بان
شيا من هذه الامور لا يصدق على التوكيد النحوي لان التوكيد النحوي
لفظ والتكرير والتقوية ليس بلفظ انتهى ولذا قال في التوضيح
واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله انتهى والمراد
المكرر ولو حكما ليشمل اعادة اللفظ بمرادفه فيدخل في التعريف
ضربت انت واضرب انا وضربتك اياك وحقيق لمن ونزل
نزال وخرج عنه زيد نفسه لان زيدا والنفس ليسا مترادفين
ولا اكتعون ابصعون ابتعون لعدم ترادفها كما صرح به الهندي
وغيره وان افهم كلام الرضي خلافه لكن يجي ان اياك في رايتك
اياك بدل عند البصريين وتوكيد عند الكوفيين قال الناظم
وقولهم عندي اصح فيرد حينئذ الا ان يلتزم ان التعريف بالنظر
لمذهب الكوفيين وقد تعجب الرضي من هذه التفرقة فقال
قال النحاة ان المنفصل في ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك

اياك

اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول
بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق
بين التاكيد والبدل معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري
في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو
صريح التكرار لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب
المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي
وسياتي عند قوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل الى اخره الجواب
عن تعجب الرضي وشمل كلام الناظم المعرفة والنكرة وتقدم عن
الرضي المنع في النكرة الا اذا كانت محكوما بها **تنبيهات**
الاول قوله مكررا اعم من المرة فما فوقها نحو قولك الله على ذلك
لك الله لك الله قال العز بن عبد السلام اتفق الادبا ان التاكيد
في لسان العرب اذا وقع بالتكرير لا يزيد على ثلاث **مرات**
واما فباي الا ربكما تكذبان فكل واحد متعلق بما قبله وكذا
ويل يومئذ للمكذبين **الثاني** قال ابن هشام في التذكرة **لنا**
موطن لا يجوز فيه التاكيد اللفظي وذلك قولك احذر الاسد
لا يجوز ان يكرر الاسم المحذر منه لئلا يجتمع البدل والمبدل
منه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل **الثالث**
ما مبتدا ومن التوكيد حال من الضمير في قوله لفظي وهو خبر
لمبتدا محذوف اي هو لفظي والجملة صلة ما وحذف صدرها
لطولها بالجار والمجرور وخبر المبتدا جملة يجي واثبت به محذوف
اللام للضرورة مع انها لغة لبعض العرب كيستحي وقوله
مكررا حال من فاعل يجي والتقدير والذي هو لفظي كائنا من
التوكيد يجي في حال كونه مكررا والظاهر ان التوكيد اللفظي
اسم للثاني وعليه يدل كلام التوضيح نكرر اسم مفعول
والصفة محذوفة اي به او المعنى مكررا بغيره وهو الاول
لان كلا من اللفظين مكرر بالكسر للاخر فهو مكرر بالفتح وعلى كل
لا يشكل وصف التوكيد به سواء اريد به المعنى المصدري

او اللفظ ووجه الاشكال ان المكرر هو المتبوع لا التابع وقوله
ادرج ادرج تمثيل بالجملة واقتصر على ذلك ابن هشام كالشارح
وقال الشاطبي وقد يكون للمذكر درج ادرج يا زيد بضم الجيم
وكسرها وعلى الاول يستوي لفظ المذكر مع لفظ المونث في ادرج
الاول انتهى ويجوز في كلام الناظم ان يكون من تاكيد الضمير
المتصل باعادة ما اتصل به وذكر الشارح انه اجتمع في اتاك
اتاك اللاحقون احبس احبس تاكيد الفعل بدون فاعله وتاكيده
بفاعله وكذا ذكروا لده وفيه نظر لان الفاعل في احبس احبس
لا ينفك عن الفعل فهو من ضرورته وانما يحسن التمثيل بمثل
قام اخواك او قام اخواك قاما واعلم ان الاكثر في الجملة
الموكدة الاقتران بعاطف وهو ثم كما اقتصر عليه في التسهيل
وكذا في الارتشاف والجامع ولم ينصوا على الاختصاص وزاد الرضي
الفا قال ويحسن التكرار اذا ذكرت ما يطلب سببين او ما له
ذيل فتكرر بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بالتا ايضا بمفازة من العذاب فكانه طال المفعول الاول بطلبه
وهو ماخوذ من كلام الزمخشري وقد نقل ابن هشام كلامه
في المغني في بحث عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واقره وبالجملة
فالجملة التاكيدية انما تقترن بثم لفظا او بها وبالفاء وقولا مثل
المعاني في بحث الفصل والوصل يجب ترك العطف في الجملة
الموكدة محمول على عاطف غيرها ويويده انهم قالوا في بحث
الاطناب انه يكون بالتكرير ويقترن بثم ومثلهم كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقد بسطنا القول في ذلك في
حواشي الفاكهي وقال الشمني ان ثم في التاكيد ليست عاطفة
قوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الى اخره اي اذا اردت
توكيده بصورة اتصاله فتقول قمت قمت ورايتك رايتك ومنك
منك لان اعادته بدونه يخرجه عن الاتصال قال الشهاب

بجملة

فجملة رايتك من رايتك الثانية لم يقصد بها تاكيد فليست
تابعة للاولى ولا لكانت موكدة لها والغرض ان التاكيد ليس الا
للكاف كما تقرر وقضيته ذلك انه لو كان للاولى محل كما في قولنا
انا رايتك لم يكن للثانية محل لانها غير تابعة بقضية انها ليست
تاكيد الاولى لانه انما اتى بها للتوصل الى تاكيد الضمير ويحتمل
خلافه قال وكذا الكاف في منك الثانية مثلا هي معمول لمن الاولى
جريا على قاعدة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع او لمن
الثانية اخذا من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بعامله ويستثنى
هذا من تلك القاعدة او يقال ان من الثانية كالنائبة عن الاولى
فهو معمول للاولى حكما فيه نظر والغلب الى الثاني اميل ويجري
ذلك في قمت قمت اذا كان المقصود تاكيد مجرد التا قوله
كذا الحروف في انك لا تعد لفظها اذا اردت تاكيدها الا مع
اللفظ الذي وصل بها لانها كالجزء من مصحوبها على تفصيل في الشروح
وزاد في التسهيل اعادتها مع فاصل ما فلا يكون الاكتفا به
شاذا كما في التوضيح قال الشهاب وكلامه اقرب الى التسهيل
فليحمل عليه وقال ابن هشام الحق ان الضمير المتصل ان اكد
بمرادفه فهو المرفوع المنفصل او بلفظه وجب عمده بما عمد
الموكد به وان الحرف ان كان جوابيا او مفصولا بسكتة او باعتراض صفة منه
او بعاطف فلا شرط نحو لا لا ابوح بحب بثنة انها وبحوفها ما من جمام
احد معفيهما ونحو ليت شعري هل ثم هل اتيتهم او كان غير ذلك
شرط امران احدهما في الموكد ونحو دخوله على معمول اولا
والثاني ان يوصل بالموكد غير ما اتصل بالموكد ان كان ضميرا
نحو انكم انكم في الاية او بنفسه او ضميره ان كان ظاهرا هذا
تحقيق القول ولم يحقق لاحد قبلي والحمد لله الذي هدى الي
اليه بمنه وقال انما لم يشترط في الجوابي شي لانه قائم
مقام الجملة ومن لا يشترط فيها شي وقال الظاهر ان الثانية
في نحو ان زيدا فاضل ليس تاكيدا اذ لم يوت بها الا لمجرد

التاكيد واما زيدا المنفصل به فانما اتى به للتوصل الى التاكيد بها
لعدم استقلالها بنفسه ويحتمل انه ليس منصوبا بها اذ لم يثبت
بها العمل بدليل انه لا خبر لها بل هو موصوفة نصب ويحتمل انه
منصوب بها واعملت فيه فقط لضرورة الاحتياج الى ذكرها انتهى
وقال ابن هشام مثل الحروف الموصولات فلا تؤكد الا باعادة
الصلة تنبيه مثل الموضح وغيره للتوكيد بالحرف
الجوابي مع اعادة ما اتصل به من المضمر المتصل بقوله تعالى
ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان الثانية
موكدة للاولى واعيد مع الثانية الضمير المتصل ورايت
بخط الموضح رحمه الله في المذكرة ما نصه تقدم لنا ان شرط الاتباع
تمام المتبوع وعلى ذلك استشكل قوله سبحانه في ايعدكم الاية ان انكم
الثانية بدل من الاولى مع ان الاول لم يتم بعد لان اذا لا يكون
خبرا عن ضمير المخاطبين قال ابو علي في التذكرة وتصحيح الكلام
باحد ثلاثة اوجه الاول ان يقدر مضافا اي ايعدكم ان اخراجكم
او بعثكم او حشركم فيصح الاخبار باذا الثاني ان يضمر خبرا
بعد انكم حذف لطول الكلام اي انكم تبعثون اذا متم ويكون
معمول الخبر سد مسده او تكون اذا شرطية والجواب محذوف
اي اذا متم بعثتم لان الشرط يدل على الجواب كما ان المبتدا يدل
على الخبر واما ابو الحسن فجعل انكم مرفوعا باذا كما تقول
ايعدكم انكم يوم الجمعة انطلاقكم واذا على هذا متمحضة للظرفية
وقال ابو عمرو انه من التكرار لتراخي الكلام فالخبر مخرجون
ويدل عليه لا تحسبن الذين يفرحون ثم قال فلا تحسبنهم
بمفازة فهذا على التكرار لان المفعول الثاني لم يجي جزا الشرط
بعد فلم يتم الكلام ولا يكون رفعا بالظرف اذ لا ظرف في فان له
ولا يقدر لانه عامل غير قوي وايضا فاذا كان من الظرف الظاهر
ما لا يعمل رفعا الليلة نحو اما بعد فان الله قال في كتابه فالمقدر
اولى اذ لا يعمل والرفع باذا في الاية الاخرى فاسد لانها لم يات لها

جواب

جواب وهي تطلب الجواب واذا لم تتم بجوابها لم ترفع كما لم ترفع
بعدها لم تتم واذا امتنعت هذه الاشيا تعين على التكرار وقوله
والرفع باذا في الاية الاخرى فاسد لانها لم يات لها جواب
انما يلزم ... اذا جعلت شرطية لا اذا جعلت ظرفا محضا وانما جاز
الابدال في اية من يحادد قبل تمام الشرط لجوابه لانه اذا مضى
الشرط والفا التي تكون جوابا فكان الكلام قد تم لدلالة الشرط
عليه فكانه قال من يحادد الله ورسوله يعذب فحسن البدل
من حيث كان لو لم يذكر جواب البتة صح الكلام لدلالة الدليل
عليه وقال ابو الحسن في كتاب القران في انه من عمل منكم
سوا الاية يشبه ان تكون الفا زايدة كزيادة ما وان بعدها
بدل من التي قبلها واختار الكسر وجعل الفا جزا فاجاز البدل
كما اجازه من انتهى ملخصا فاحفظه فان فيه فوايد منها ان من
وابا الحسن اجاز البدل في الحروف قوله ومضمر الرفع الذي
قال ابن هشام تتميم لمسالة ولا تعد لفظ ضمير البيت اي
فان اردت تاكيد الضمير المتصل لا باعادة لفظه بل بذكر مرادفه
فما انتصب في الجواب انك تاتي بالضمير المرفوع المنفصل فتوكد به
المتصل مطلقا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا ومثل ذلك على سبيل
الجواز او الوجوب قال البصريون على سبيل الوجوب قالوا فاذا
قيل رايتك اياك كان من باب البدل لا التاكيد وقال الكوفيون
ان ذلك تاكيد لا بدل ووافقهم الناظم في تسهيله واحتج بان
منزلة اياك من الكاف منزلة انت من التا وانت اذا قلت فعلت
انت كان تاكيدا باتفاق فكذلك رايتك اياك وقوله كل ضمير اتصل
يقتضي انه لا يجوز اياك انت اكرمت وما اكرمت الا اياك انت
انتهى واشهر كلامه ان الاتيان بالمرفوع المنفصل عند تاكيد
المتصل لا باعادة لفظه جايز عند الكوفيين والناظم وذلك يصدق
باعادة المرفوع منصوبا ولا قايل به واعلم ان الحق ما ذهب
اليه البصريون لان البدل في حكم تكرير العامل فاذا قلت رايتك

اياك فالمعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لايتاتي وضعه هذا الموضع لان المقدر يستدعي تكريره منصوبا هذا او الذي يظهر في شرح هذا البيت ان يقال لما ذكر الناظم او لا ان المتصل يؤكد منفصلا وفي ذلك صور اشار اليها منطوقا ومفهوما لان الضميرين اذا كانا متصلين لابد من تطابقهما في الاعراب المحلي ولذا اشترط ان يعاد مع الثاني ما اتصل بالاول وكذا ان كانا منفصلين لان التوكيد من جملة التابع المشروط فيه الموافقة في الاعراب فالمتصل يؤكد المتصل بشرطه والمنفصل منفصلا لموافقته في الاعراب وان اختلفا فلا يمكن ان يكون المؤكد بالكسر متصلا والمؤكد بالفتح منفصلا بل الممكن العكس فان كان المؤكد بكسر الكاف منفصلا مرفوعا اكد المتصل مطلقا وان كان منصوبا لم يؤكد مطلقا عند البصريين واكد المنصوب عند الكوفيين والناظم ويمكن ان يستفاد جميع ذلك من قوله ولا تقد الخ وقوله ومضمر الرفع الى اخره لان الاول افاد تاكيد المتصل بمثله والثاني افاد الثاني لانه افاد توكيد المرفوع المنفصل للمتصل مطلقا منطوقا وللمنفصل مرفوع مثله بمفهوم الاولوية وسكت عن توكيده بمنصوب فاشعر بالمنع وتقييده المنفصل بالمرفوع يخرج المنصوب فافهم انه لا يؤكد به كل ضمير اتصل ويؤكد به منفصلا وفي ذلك تفصيل فلا يعترض عليه فالاول مقيد بما اذا كان منصوبا مثله فيجوز عنده تبعا للكوفيين والثاني لما اذا كان منصوبا نحو فاياك اياك المراء لان المرفوع المنفصل انما اكد مخالفة في الاعراب لعلة اختصت به تنبيهان الاول بينوا ان توكيد المنفصل المرفوع للمتصل المنصوب والمجرور على طريق الاستعارة اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض لكن لما كان تاكيد المنفصل المنصوب بالمتصل المنصوب يلتبس بالبدل كما مر استعار واكد المرفوع ولما لم يكن للمجرور منفصل يؤكد به المتصل المجرور ودفع المرفوع

تاكيدا

٢٨٤

تاكيد المنصوب اتبع المجرور للمنصوب لان النصب والجر من واد واحد واكد بالمرفوع او لقوة المرفوع واصالته لانه قبل المنصوب وان كان يمكن تاكيده بمنصوب منفصل وفيه مناسبة لما بينهما من المواخاة بقي انه هلا استغني عن الاستعارة المذكورة باعادة ما يتصل بالضمير كما تفعلوه في المتصل لا يقال هذا احصر ووضع الضماير على الاختصار لانا نقول ما لم يمنع مانع وهنا مانع وهو استعمال المرفوع لغيره الثاني قد عرفت ان في تاكيد الضمير للضمير اقساما ومعلوم ان الظاهر يؤكد الظاهر وبقي توكيد الظاهر للضمير وهو ممتنع لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية وتوكيد الظاهر للضمير وهو جائز نحو مادحت الامير زيد

العَطْفُ

قوله او نسق يجوز جره عطفا على بيان ورفعه عطفا على ذو قوله شبه الصفة اي افادته ما يفيده من توضيح او تخصيص او غيرهما فقد جعل الزمخشري البيت الحرام صفة للكعبة جي به للمدح واقره السعد وجعل جماعة بادخر نصر من البيان للتوكيد وجرى عليه في السعد ورد وتحقيق ما يتعلق به في الباب الرابع من المغني وشروحه وكلام الناظم ظاهر في خلافه كما ياتي وبالجملة فقصر الشبه على التخصيص والتوضيح قصور قوله حقيقة القصد اي المقصود وهو مسمى الذات فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واعلم ان قوله تابع جنس وقوله شبه الصفة مخرج لما عداها ويجي التوكيد والبدل للايضاح عرضي وفي تسليم ان البدل يقصد للايضاح كما قال الرضي فيخرج بقوله حقيقة الخ لان المراد ان البيان لا يقصد به الا كشف حقيقة المتبوع كما هو المتبادر من بيان الغرض من البيع والبدل يقصد به الاسناد اليه ايضا وجعل الشاطبي البدل خارجا بقوله شبه الصفة ووجهه بانه هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال

بخلاف عطف البيان فان متبوعه هو المقصود بالحكم والثاني بالعطف
زيادة بيان له ولهذا المعنى اشبه النعت اذ كان النعت غير مقصود
لنفسه وانما جيء به تتميما للاول والاول هو المقصود بالحكم انتهى
وعلى هذا انيرا د بالبيان وجه شبهه للنعت ذلك ويقال في افادته
ما يفيده مما تقدم وفي كونه متمما للمقصود لا مقصودا وقوله
حقيقة القصد الى اخره مخرج للصفة لانها لا تكشف الذات
بل تميزها ببعض اوصافها وتمييز الشيء غير كشف حقيقته
لكن يرد النعت الكاشف وهو ما فيه وقيد الصفة خرجت بقوله
شبه لان الشيء لا يشبه نفسه وقوله حقيقة القصد ذكر
لبيان وجه الشبه تنبيه اشتراط انكشاف
حقيقة المتبوع بالبيان يفيد انه لا بد ان يحصل بانضمامه
مع الاول زيادة بيان ووضوح ولا يحصل ذلك بدون المغايرة
في اللفظ اذ اللفظ علامة على معناه وزيادة العلامة بعينها
لا تزيد في وضوح المعنى شيا نعم تزيد في احتمال نحو السهو والغفلة
وحينئذ فلا حاجة الى زيادة الشارح هذا الشرط لاخراج نحو يا نصر
نصر نصرا من البيان لانه توكيد لكن قضية ذلك ان يكون المرادف
عطف بيان لوجود المغايرة وتقدم انه توكيد لفظي الا ان يقال
بامكان الامرين باعتبارين فان قصد مجرد التقوية فتاكيد
او زيادة الوضوح فبيان قوله فاولينه الى اخره الفاء
للسببية اي بسبب انه اشبه الصفة اعطه هذا الحكم لا يقال
لا يلزم من المشابهة اعطا الاحكام لانا نقول يكفي في السببية
صحة الترتيب والمشابهة تصحح ثبوت احكام احد المتشابهين
او بعضها للاخر ويجوز ان تكون الفا للاستيناف ولمجرد العطف
بنا على جواز عطف الانشا على الخبر وما موصولة وجملة ولي بمعنى
اخذ صلة والعايد محذوف اي اعطه الحكم الذي اخذه النعت
من موافقة المنعوت وافهم كلامه انه لا يجوز تخالفهما في الامور
التي اشترط موافقة النعت للمنعوت فيها ومنها الافراد والتذكير

دون وعيهما

٢٨٥

دون وعيهما وذلك لان المشبه به النعت الحقيقي به ليل قوله
حقيقة القصد الى اخره وبذلك يندفع قول ابن هشام ان الموافقة
فيما ذكر غير داخلة في قوله فاولينه الى اخره لانه احال على النعت
وهي غير لازمة فيه لانها لا تلزم في السببي واما بسوي
تثنية المذكر والمونث ونحو ذلك مما لا يوافق في الحقيقي فلامر
عارض كما سلف والظاهر انه غير مراد لابن هشام وان نبه
عليه الشهاب واذا تقرر ذلك فقول الزمخشري مقام ابراهيم
عطف على ايات بينات مشكل من وجهين ولا يصح اعتذاره
عنه في الباب الخامس من المغني بانه عبر عن البدل بعطف
البيان لتاخيهما لان البدل ايضا لا يصح لانه لا يتخالف مع المبدل
منه افرادا وجمعا ولذا قطع وجوبا اذا اتبع متعددا ولم يف
به وانما مقام ابراهيم مبتدا احذف خبره اي منها او خبر
مبتدا محذوف اي بعضها مقام ابراهيم الا ان يقال
سميت به لاناظرا للاصل او لان وحدته باعتبار كونه
بمنزلة ايات كثيرة او باعتبار اشتماله على ايات كثيرة كل واحد
منها اية مستقلة ويؤيده القراة على التوحيد وان اريد
بدل البعض وسكت عن تقدير الرابط لوضوحه وافهم
ايضا انه لا يشترط كون البيان اعرف من المبين خلافا للزمخشري
والجرجاني وفي التسهيل ولا يمتنع كونه اخص من المتبوع على الاصح
قال ابن هشام لا اعلم احدا منع هذا وكانه التبس عليه
بمسالة النعت وقد شرحها على الصواب قال في التوضيح لانه
يرد ذلك قولهم يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان
مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذي الاداة انتهى وقال
الشهاب هذا المثال مشكل من جهة اشتراطهم في البيان
ان لا يكون مشتقا ولا مؤولا به الا ان يستثنى هذا الضرورة
اذ اسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام انتهى اقول
في الجهة السادسة من الباب الخامس من المغني وزعم ابن

ابن عصفور ان النحويين اجاز ولي في ذلك بحث من وجهين . هذا
الرجل الصفة والبيان سلم استشكاله بان البيان اعرف
من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو وهو
مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا
واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم
مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام
لتعريف الحضور فيساوي الاشارة بذلك ويزيد عليها
بافادته الجنس المعين فكان اخص وهذا معنى قول س انتهى
وفيما قاله نظر لان الذي تاوله النحويون بالحاضر او المشار
اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوي
الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان
اخص وهذا معنى قول س انتهى وفيما قاله نظر لان الذي تاوله
النحويون بالحاضر او المشار اليه انما هو اسم الاشارة
نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت الاسم
الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف
يكون بجعل معنى ما قبله تفسيرا له انتهى واقتصر في بحث الـ
على نقل الاشكال من الوجه الاول واوضح الجواب وبالجملة فيؤخذ
من جوابه انه لا تابيد فيما قاله س في باب هذا الجمة لاحتمال
انه على ان الـ لتعريف الحضور نعم عندي في ذلك نظر
لانه يخالف لاطلاق القوم ان اسماء الاشارة اعرف من مصحوب
الـ ولم يفصلوا بين الحضورية وغيرها وانه لا يظهر قول
الشهاب ان البيان لا يكون هو ولا بالمشتق فان كلام ابن عصفور
صريح في خلافه وغاية ما ناقشه في المغني بان هذا التاويل
المخصوص لا يظهر لما ذكره وعندي انه لا يظهر تاويله بالحاضر
لانه انما يناسب لو كانت الحضورية على تقدير النعت فلو اول
بالمعهود كان له وجه ثم قول الشهاب الان يستثني الى اخره
غير مطابق لما قبله لان المستشكل كونه بيانا لا نعتا فتدبر

قوله

قوله فقد يكونان الى اخره تفريع على التفريع قبله وبذلك
يندفع قول ابن هشام هذه مسالة اخرى مفرعة على كونه
كالنعت فيجب عطفها بالواو دون الفاء قال في شرح الكافية
المنقول عن اكثر النحويين منعه في النكرات وليس بشيء واستدل
عليه بالسماع والقياس لان الحاجة اليه في النكرات اشد
من الحاجة في المعارف ولهذا القياس اشار هنا بقوله كما يكونان
معرفتين وللاشارة الى الخلاف نص المصنف على ما ذكر وان علم
مما قبله قوله وصالحا للبدلية يرى اي مع اختلاف الاعتبار
كما قاله الشارح وتبعه الشاطبي وفيه خفا ولذلك لم يفرق
بينهما جماعة منهم النحو الرضي ثم المراد ان عطف البيان صالح
لبدلية الكل من الكل لا لمطلق البدلية كما لا يخفى ولهذا لم يقولوا
في وقت ما يصلح للبدلية يصلح للبيان لان ما عدا البدل
المذكور لا يصلح للبيان ولان النكرة تبدل من المعرفة ولا تكون
بيانا لها فاحفظه فقد يقع فيه الاشتباه ولما قال في البهجة
وبالغ في ذطبة دعا قال الشهاب دعا بدل اشتمال لكن ادخال
الشارح اي التفسيرية حيث قال اي دعا يقتضي انه عطف
بيان انتهى فاعترضه بعض الفضلاء بان ما جاز كونه بيانا جاز
كونه بدلا وقد صرحوا بجواز الامرين فيما بعد اي وهذا
الاعتراض ساقط لما علمت ان الصالح لمعاقبة البيان بدل كل
من كل وما هنا بدل اشتمال وصالحا مفعول يرى الثاني
ان كانت علمية والمفعول الاول نايب الفاعل وحال من نايب
فاعلها ان كانت بصرية كما قيل وفي صحة كونها بصرية هنا نظر
فليتامل قوله في غير نحو يا غلام يعمرا اما كان مفردا معرفة معربا
ويمتنع عند مناديه لان البدل في النداء حكمه حكم المستقل يجب
ضمه اذا كان مفردا ويعمر منصوب مع انه مفرد ومن هنا
يعلم ان الكلام في الصلاحية للبدلية بالفعل وقوله في غير متعلق
بيرى او بصالحا او بهما على التنازع وسر ما يتعلق بمثل هذا اما اجتمع

الفعل والمصدر في باب التنازع **قوله** ونحو يا بشر الى اخره
مما كان تابعا المجرور باضافة صفة مقرونة بال وهو غير صالح
لاضافتها اليه وهذا ما شرح به المرادي وقال الاشموني في حل
الكلام في غير ما يمتنع احلاله محل الاول كما في نحو يا غلام يعمر ونحو
يا اخوينا عبد شمس ونحو يا بشر الخ وصنيع المرادي اظهر لاعادة
الناظم نحو في الثاني ولو اراد اندراج المثالين فيما يمتنع احلاله
محل الاول لم يعد نحو كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام واعلم
ان الشراح زادوا صورا بعضها في المغني في الباب الرابع ٥
ونقلها في شرح التوضيح وقال قال الموضح في الحواشي وهذه ٥
المسايل المستثنيات مبنية على ان البدل لابد وان يكون صالحا
للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا
يغتفرون في الاوايل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا
وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت قال ابو سعيد علي بن مسعود
في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نحو الرجل زيد ان زيدا بدل لا
من الرجل ولا يلزم ان يجوز نحو زيد انتهى **وفيه** امور الاول
ان ما جعله مبنى المستثنيات من ان البدل لابد ان يكون صالحا
للاحلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام
زيد اخوها وانما وجهه عدم الاستغنا مرتبه على الاحلال
محل الاول الثاني ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل
المفرد اذا تبع منادى منصوبا لان اصل البدل من الثواني وهذا
يرد قولهم ان البدل في الندا كالمستقل فان خص الجواز في المعطوف
على البدل اشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان
المعنى الذي نظر اليه فيهما بضعف استقلال المعطوف على البدل
لتقدم مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع **الثالث**
انه قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما ممعنى انت
مع اعرابه يجوز ان يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن
فيه وكذا يقال في الفرق بينما ههنا ونحو رب شاة وسخلتها مع

ان

ان رب مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها في الجملة كقولك وسخلة
لها يلي رب ولا يرد نحو اضرب انت فانت توكيد لفظي مع ان الامر لا يعمل
في البارز فقد اغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاول وذلك للتسامح
في التاكيد اللفظي لانه غير مقصود للحكم اصلا **قوله** وليس ان يبدل
بالمرضي تصريح لما فهم من الاستثنا اشارة للرد على الفرا في اجازته
انا الضارب زيد

عطف النسق

قوله تال بحرف الى اخره تال بمعنى تابع من حيث الرتبة
لا الذكر كما مر جنس وقوله بحرف اي بسببه او معه ولو
تقديرا فلا يرد عليه المعطوف مع حذف العاطف كما يقع له
كثيرا ولا يختص حذفه بالضرورة قال في التسهيل ويحذف
الواو مع معطوفها ودونه وذكرانا ونشارتها في الثاني
يخرج ما عدا عطف النسق ونحو جاز يد بنفسه وعندي عسجد
اي ذهب وقوله متبع اي دال ومتعا لها تبعية ما بعده
لما قبله في اللفظ والمعنى او في اللفظ فقط يخرج هذين الاخريد
لان البا واي ليستا متبعين وليستا اي من حروف العطف
على الصحيح واورد الحفيد جملة التاكيد المعطوفة بثم وقال
الا انه يقال انها لم يوت بها للعطف في هذه الصورة انتهى
وهو يوافق كلام الشمني في حواشي المغني كما مر وشمل التعريف
النعوت المعطوفة وهو صحيح لان اعرابها بالعطفية لا بالنعتية
لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح لكن قال ابن هشام
في الحواشي قد يورد عليه النعوت المتعاطفة نحو الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم ولعله لهذا قال
في التسهيل هو المجعول تابعا باحد حروفه والا فلم يقل
هو التابع باحد حروفه وذلك ان تقول الجعل الماي في قوله بحرف
بالسببية لا بالمصاحبة **وقد** خلص من الاشكال انتهى
ومن خطه نقلت وزاد ابن الحاجب في التعريف مقصودا ٥

بالنسبة مع متبوعه وقال انما زاد ذلك لان الصفات يعطف
بعضها على بعض ويطلق عليها انها معطوفة قال الا ان يدعى
انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها
مجاز انتهى والحق ان لها جهتين كونها صفة تابعة بتبعية المعطوف
عليه وكونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
عليها من جهتها الاولى انها تابع بحرف متبع ويحتاج للجواب
عنها بما تقدم وادعى انها تخرج بقوله هنا متبع فتدبر
قوله عطف النسق يجوز كون هذا المركب الاضافي اسما اصطلاحيا
للتابع المخصوص فلا حاجة لتاويل العطف بالمعطوف والنسق
بالمنسوق وفي كلامه تقديم الحد على المحدود وهو خلاف المالوف
وقال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق لحد لانه تابع
بادوات محصورة ولا يخفى سقوطه كما بيناه في حاشية
الفاكهي قوله كاخصص بود الى اخره اي مثل وثنا من قولنا
كاخصص الى اخره قوله مطلقا اي غير مقيد بكونه تابعا
لمتبوعه في اللفظ فقط بل ازيد كونه تابعا في اللفظ والمعنى
كما يدل عليه قوله واتبعت لفظا فحسب ومطلقا حال من الضمير
في المجرور بعده وتقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل
دون حروفه جايز عند الناظم قوله بوا والى اخره لم يذكر
غيرها فدل على ان ما عداها عنده ليس بحرف عطف وانه ذهب
الى ذلك غيره والذي اختلف فيه سبعة اما المكسورة وسيبينه
الى رايه فيهما والا ذهب الاخفش الى جواز كونها حرف عطف بمعنى
الواو كقوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا
منهم وليس ذهب الكوفيون الى انها تجي للعطف فيقولون قام
زيد ليس عمرو واسندوا لو ابقوله • والاشرم المغلوب ليس الغالب
قال الشارح ولا حجة فيه لجواز ان يجعل الغالب اسم ليس له
وخبرها ضميرا متصلا عايدا على الاشرم ثم حذف لاتصاله
قال ابن هشام في الحواشي قلت لاي شي قدر الضمير
في البيت متصلا وجعل الحذف موقوفا على ذلك وقال في المغني

ويقتضي

ويقتضي كلامه انه لو كان تقديره منفصلا لم يجز حذفه وفيه نظر
قال الشهاب وقد يوجه كلامه بان الضمير انما يفصل لاغراض
ومع حذفه لا يعرف انه منفصل فيفوت الدلالة على تلك الاغراض
فلينامل وابن وكيف وسلاحكى السيرافي عن الكوفيين جواز العطف
بهن فيقولون ما مررت بزيد ههنا فاين اخي عبد الله وما مررت
برجل فكيف بامراة وما مررت بزيد فهلا عمرو واي حكى الناظم
عن صاحب المستوفي انها عاطفة واورد على ان الواو تشرك لفظا
ويعني الجر في المجاورة نحو وارجلكم فانها شركت لفظا لا معنى
واجيب بالمنع لان ارجلكم في هذا منصوب بفتحة
مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والمراد بالتشريك لفظا
ثبوت اعراب الاول للثاني لفظا او تقديرا او محلا وقيل الارجل
معطوفة على الروس على حذف مضاف اي خفاف ارجلكم او على
ان المراد بالمسح الغسل الخفيف اشارة الى الاقتصاد في غسلها
فعلى هذا يراد بالتشريك في المعنى ما يشمل ما بعموم المجاز ونحوه
فان قلت اي تشريك لفظا او معنى للواو ومثلا في
عطف الجمل نحو قام زيد وقعد عمرو قلت اجاب
الشاطبي بان الكلام في هذا الباب في عطف المفردات لان التبعية
لا تكون الا فيها وعليه يدل مثاله وكلامه انتهى وقال ابن
هشام فان قلت فاين التشريك في قام زيد
ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفردات
فان قلت فاذن تمتنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو
فالمعطوف يعني بالواو ولان شرط لكن ان لا تقترن بالواو وهنا مفرد
على مفرد ولا تشريك قلت انما هو من عطف الجمل ولكن
حذف الفعل انتهى ومن خطه نقلت ولا يخفى ان حصر التبعية في
المفردات محل نظر وقد صرحوا بان من الجمل التي لها محل من
الاعراب التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في باب النسق والبدل
والاولى بما اجاب به الشهاب ان المراد بالتشريك في اللفظ

حيث امكن او الا لما بلغ في المعنى ولو في ثبوت المضمون وتحققه
في الوجود **قوله** ام او قال الناظم اكثر النحويين على انهما يشركان
في اللفظ او المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا
اضرابا لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار
احد المذكورين وعنده علم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي
قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه
وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشركة لما قبلها وما
بعدها فيما يجابها لاجله من شك او غيره **قال** الشاطبي
والقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد لانهم انما تكلموا
على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك احد ان معنى
العامل في محل النزاع انما هو لاحدهما دون الاخر لكنه غير
معين وعدم التعيين لا يجري في هذا القصد والمص تكلم بما يورد
اليه الكلام في قصد المتكلم من عدم التعيين وعدم التعيين
لمعنى العامل قد يساوي فيه ما قبل او وام وما بعدهما
انتهى **واعلم** ان الناظم لم يقيد ام واو بما اذا لم يقتضيا
اضرابا لان كلامه هنا مطلق فيقيده ما بعده اذ تكلم على كل
واحد منهما واذا كان مقيدا لم يبق عليه اعتراض **قوله**
كفيك صدق ووفا تمثيل لقوله فالعطف مطلقا وقوله
السابق كاخصص بود الى اخره تمثيل لامثل العطف وهما غرضان
مختلفان **قوله** تحسب **قال** المكودي اسم فعل بمعنى قط
ورد بانها تدخل عليها العوامل اللفظية وهي لا تدخل على اسما
الافعال وبانه يقتضي ان ذاك في عامل يطلب فاعلية او مفعولية
وقوله بمعنى قط غير جيد والجيد ان يقول بمعنى يكفي لان اسم
الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم والكلام على حسب مبسوط
في التوضيح في باب الاضافة **قوله** فاعطف بواو الى اخره
قال في التسهيل تنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية
برجحان وللتاخير بكثرة وللتقدم بقلة فينبغي ان يحمل كلامه هنا

عليه

عليه وقول ابي حيان انه ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين
بل قول ثالث خارج عنهما فيجب اطراحه **قال** الشهاب يجب
اطراحه لان الناظم ناقل وهو ثقة او مستنبط من اللغة وهو
اهل للاستنباط انتهى وفي شرح التوضيح هي عند الاحتمال
والتجرد عن القراين للمعية وللتاخر برجحان وللتقدم مرجوحية
هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث انتهى والمراد
بالحكم في عطف المفردات ثبوت المنسوب للمنسوب اليه او انتفاؤه
عنه وفي الجمل تحقق ثبوت المنسوب للمنسوب اليه او انتفاؤه
الذي اشتمل عليه كل من المعطوف والمعطوف عليه والحاصل
انه تحقق النسبة الخارجية في كل منهما او يقال في كل من القسمين
هو الثبوت او التحقق المذكور او انتفاء ذلك وهذا كله بنا على ان
الكلام غير خاص بعطف المفردات وفي للسببية اي لاحقا بسبب
ثبوت الحكم بان ثبت له بعد الاول لا بسبب وجود ذاته
وهكذا الثاني ويجوز ان يكون بمعنى اللام وهو تنازع الجار والمجرور
ما قبله لا ما بعده لمنع
بيننا زعه فلاحذف **قوله** واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه
قوله كاصطف هذا وابني فان الاصطفاف من المعاني
النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا ولا يجوز اختصم
الزيدان ثم عمرو وان جاز الاقتصار على قولك اختصم الزيدان
لان الزيدان في المثال الاول بمنزلة الواحد واما نحو سوا عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم مع ان المساواة من الامور النسبية
فكلام منظور فيه للحالة الاصلية اذ الاصل سوا عليهم الانذار
وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو واعلم ان الواو
تنفرد بامور ذكرها في المغني وزاد عليه في شرح التوضيح فلا
نطيل بها وزاد بعضهم جواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
على قول والاصح الجواز مطلقا واعلم ان المراد ان الواو تنفرد
بكل واحد من تلك الامور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني

واستشكل عد المغني فيما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة بان حتى تشاركها في ذلك وكلام المغني وشرح التوضيح صريح في ذلك لانهما لما ذكرا فيما انفردت به عطف العام على الخاص قالا فاما عكسه فتساويه فيه حتى **تنبيهان** الاول حقه ان يذكر هذا انما ياتي عند الكلام على خواص الواو والفا او يذكر ما ياتي هنا لتكون الخواص على التوالي الثاني الباء داخلة هنا وفي قوله بعد واخصص بها على المقصور عليه على الاصل ومنعها بعد الاختصاص وما تصرف منه لكن اشتهر في الاستعمال دخولها على المقصور نحو قوله تعالى يختص برحمته من يشاء **قوله** والفا للترتيب بمعنى الترتب والا فالترتيب على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل وكذا التعقيب ثم يحتمل ان يختص بالمعنوي ويكون المراد بيان حالها على بحسب الغالب وان يراد ما يشمل الترتيب في الذكر والاخبار وهو ما سلكه الشارح وظاهر صنيعه ان الترتيب في الذكر مدلول للفا بحيث انها مستعملة فيه **قال** الشهاب وقد يستعمل الاسما وهو معلوم من ذكر احد اللفظين بعد الاخر بدون الفا فاستعمالها كالمستدرك فيمكن ان يكون في كلامه تسمح والمراد انها لما هو سر الترتيب في الذكر كالتفاوت في الرتب وظاهر صنيع التوضيح حمل الترتيب على المعنوي فقط بدليل انه اورد عليه قوله تعالى اهلكناها فجاها باسنا وبخونوضا فغسل وجهه ويديه **واجاب** بان المعنى اراد اذ لو حمله على ما يشمل الترتيب الذكري لم يرد الاعتراض لحمل شارحه الترتيب في كلامه على الاعم غير ظاهر والعجب انه جعل كون الفا للترتيب الذكري جوابا ثانيا عن الاعتراض **قوله** باتصال اي تعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه بلا مهلة قال في المغني وهو في كل شي بحسبه والظاهر انه في التوضيح حمله على ما يتبادر منه لانه اورد عليه قوله تعالى فجعله غثاء احوى **واجاب**

٢٩٠

بان التقدير فمضت مدة فجعله غثا ولو حمل على ما في المغني لم يحتج لذلك لانه نظير تزوج زيد فولد له ولم يتنبه شارحه لذلك فشرحه بكلام المغني **قوله** وثم للترتيب بانفصال اي في الزمان بان يتراخى احدهما عنه واعترض على كلا المعنيين **واجيب** عن الاعتراض بما هو مشهور لكن مما ينبغي التنبيه عليه ان شارح التوضيح قول صاحب المغني ثم لم يقل وبتقدير قوله لا يكون معيبا في المقصود وذلك انه بعد ان ذكر ان ثم تتخلف عن التراخي **قال** وجعل منها ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية **قال** في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفا انتهى ولم يقل ذلك في المغني وانما قال ذلك في جري في الاناهيب ثم اضطرب كما لا يخفى على من راجع كلامه وكون ثم بمعنى الفا لا يدفع الاعتراض لان الفا ايضا للترتيب **تنبيهان** الاول قد تلحق ثم التا لتانيث اللفظ وتختص بعطف الجمل ذكره السمين في بحث الجمل ذوات المحل والعناري في المطول في بحث المعرف باللام فاحفظه فقد يقع السهو فيه **الثاني** **قال** الشاطبي حدث قاسم بن اصبغ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن قول الرجل ما شا الله وشئت فقال لا تقولها وقولوا ما شا الله ثم شئت وكذا لا يجوز ما شا الله فشئت انتهى **واقول** هذه المسالة مذكورة في اول الشفا وعلل الشراح المنع بان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على تاخر ولا تقدم ولا معية فليس في ذكرها رعاية ادب ولا دلالة على عدم مساواة واطلاقه يحق حقه وظاهر كلامهم المنع من الواو فقط وقد يوجه المنع من الفاء بدلالتها على التعقيب وصرح جماعة بكراهة اعوذ بالله وبك ولولا الله وفلان **قوله** ما ليس صلة عطف ما ليس صلة مقصورا على الفا لا يجاوزها لا العكس وهو اصل وضع الها كالصلة الخبر والصفة والحال ومن ذلك الم تر ان الله انزل من السماء

فتصبح الارض مخضرة على ما في بحث الروابط من المغني وقال
في الكلام على الجملة السادسة يجب ان يدعي ان الفاء في ذلك وفي
نظايره اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف وان ذكر
في البقاي الكلام على هذه الاية انها عاطفة تجوزا وسهوا واعلم
انهم صرحوا بان من خصائص الواو عطف المفرد السببي على
الاجنبي عند الاحتياج الى الروابط نحو مررت برجل قايم زيد
واخوه قال الشهاب وقد يقال كان القياس الاكتفا بالفا
احدا لما تقرر في الجملتين لانها اذا اكتفت في الجمل في الواحدة
اولى واجاب بعض الفضلا بان الفا تقتضي الترتيب
بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فصلحت دونها
قال ومقتضى ذلك صلاحية الفا عند فقد الترتيب وهو
ظاهر انتهى فان قلت هلا اكتفي بالواو بالربط
بين الجملتين اللتين لا تصلح احداهما للصلة ونحوها قلت
قال في المغني في بحث الروابط بعد ان نقل عن هشام انه اجاز
الربط بالواو في نحو زيد قامت هند واكرمها ويجاب انه بناه على
ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسالة الفا ما نصه وانما الواو
للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قايم وقاعد
دون هذان يقوم ويقعد قوله بعضا يعني اعطف اي
فردا او جزا ولو تاويلا كقوله

الغى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

ومقتضى كلامهم في باب الاشتغال ان حتى في نيه ليست عاطفة
بل تشبه العاطف ونصب نعله بمضمر على شريطة التفسير
واجيب بينا الكلام في المحلين على اعتبارين وقد
اشار المرادي الى ان الامرين جايزان وقد حققنا المقام في
باب الاشتغال في حاشية الفاكهي واعلم انه بقي للعطف
بحتى شروط الاول ان يكون المعطوف اسما لا فعلا ولا
جملة لانها منقولة عن حتى الجارة وهي مختصة بالاسما ولو

تاويلا

تاويلا والتعبير بالاسم اولى من قول بعضهم ان يكون مفردا لان
الفعل مفرد فلا يستقيم الا ان يقال ان الجملة وعلله في المغني كونها
لا تعطف الجمل بان شرط معطوفها كونه جزا مما قبله او كجزو ولا يتاتى ذلك
الا في المفردات ولهذا قال بعض الشارحين ان اشتراط الناظم
البعضية اغناه عن هذا الشرط لكن اورد الشهاب على ذلك
التعليل انه لو قيل فعلت مع زيد كل ما اقدر حتى خدمته بنفسي
كان ما بعد حتى بعضا مما قبلها مع انه جملة اقول مما
يدل عليه اطباق النحاة وا هل المعاني على ان الجملة تبدل مما قبلها
بدل بعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وصرح
النحاة بان الفعل يبدل من الفعل بدل بعض نحو ان تصل تسجد
يغفر لك هذا ووقع في المطول ما يقتضي انها تعطف الجمل
فانظر حاشية الفاكهي الثاني كونه ظاهرا لا ضميرا وهذا
الشرط نقله ابن هشام عن ابن هشام الخضراوي وقال
في المغني انه لم يقف عليه لغيره اقول علل في المغني اشتراط
كونه مجرور الجارة ظاهرا بثلاثة امور رد اثنين منها واحدها
يقتضي عدم اعتباره وهو الفرق بينها وبين العاطفة ولو
نظر لكونها منقولة عن الجارة ظهر وجهه بلا اشتراط فتدبر
الثالث ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام
حتى يوم الفطر بالنصب لانه بعد فرضه يوم فطر يستحيل صومه
ويمكن ان يقال اشتراط الغاية في المعطوف يغني عنه الرابع
حصول الافادة ذكره في التسهيل فلا يجوز انيتك الايام
حتى يوما ورد بان الفايدة شرط في الكلام النحوي معلومة
فيما تقدم في صدر الكتاب لا خصوصية لحتى بذلك قوله
وام بها اعطف بعد همز التسوية اي المتصلة بدليل قوله
بعد وبانقطاع اخيره قوله او همزة عن لفظ اي مغنية
اي همزة يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين وجملتين
اسميتين او فعليتين وبين مفرد وجملة على ما قال الشارح

ومثاله في المغني واسقطه في التوضيح والاشموني ومثل الشارح
الاولي بقوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
قال الشهاب قال السمين ما توعدون يجوز ان يكون
مبتدا وما قبله خبر عنه ومعطوف وجوز ابو البقا ان يرتفع
فاعلا بقريب قال لانه اعتمد على الهمزة قال والارجح على
قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه اقرب اليه قلت
بمعنى انه يجوز ان تكون المسالة من باب التنازع فان كلا من
الوصفين يصح تسلطه على ما توعدون من حيث المعنى انتهى
كلام السمين فما صرح به كلام الشارح من وقوع ام في هذه الاية
بين مفردين واضح على التقدير الاول وهو ان ما توعدون
مبتدا وما قبله خبر ومعطوف عليه واما على تقدير التنازع
فيحتمل انها بين جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله الظاهر
جملة ولا يضر ان قريب فاعله ضمير مستتر لان ذلك عارض
بسبب التنازع ويحتمل انها بين مفرد وجملة نظرا الى ان فاعل
الاول مستتر ويحتمل انها بين مفردين ويحمل قولهم ان اسم
الفاعل مع فاعله جملة على ما اذا كان المجموع مستقلا بخلاف الظاهر
ما هنا ويويد هذا تمثيله الاية للواقعة بين مفرد
وجملة بقوله تعالى فلان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل
له ربي امدا معه فان الظاهر انه مبني على ان ما توعدون
مرفوع بقريب على الفاعلية له انتهى واقول لا حاجة
لهذا التطويل فان المراد بالمفرد بين المسول عنهما وان توسط
بينهما غيرهما كما في التوضيح والاقاي فرق بين المبتدا وخبره
والوصف مع فاعله وقد مثل في التوضيح لوقوعها بين مفردين
بقوله تعالى ءانتم اشد خلقا ام السما بناها لان المسول
عنهما انتم والسما والظاهر ان الوصف مع مرفوعه جملة
اولا مذكور في حاشية الفاكهي كما نبهنا عليه في باب النعت
والحق انه ان استقل جملة نحو اقايم زيد والا فمفرد نحو زيد

قايم

تنبيه

قايم ابوه واما قوله ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له
ربي امدا فالمسول عنه الثاني جملة ام يجعل له ربي امدا اذ ليس
فيها مفرد يصلح للسوال عنه ويلزم عليه الشهاب ان تكون ام
فيه بين جملتين الا انه قال على زعمه ان التمثيل به مبني على ان
ما توعدون فاعل فتدبر تنبيه انما لم تكن ام
المتصلة تعدى من الاستفهام غير الهمزة لانها اعني ام المتصلة
انما تاتي في مكان قد علم فيه ثبوت احد الامرين وانه يريد
طلب التعيين فلذلك كان المقدم عليها حرف استفهام يدل
على الثبوت في الجملة ويطلب به مع ام التعيين وذلك الهمزة
خاصة وهذا الكلام لنا على في الايضاح قال رحمه الله وهما يكون
فيه ام الا المنقطعة هل عندك زيد ام عمرو وقد قالوا لا تكون
بمنزلة اي لانك في اي تثبت احد الشيئين او الاشيا وتدعي احدها
وهذا المعنى انما يكون في الهمزة بدلالة انك تستفهم بها
وانت مثبت كقوله اطربا وانت قنسري ولا يكون في هل لو قلت
هل طربا لم يجز ثم لم يكن مع هل الا المنقطعة انتهى كلامه بنصه
قاله ابن هشام في التذكرة ومن خطه نقلت قوله وبمعنى بل
اي وهي بمعنى بل اي واو واقتصر على ذكر بل لان ام المنقطعة
للاضراب لازم بخلاف الاستفهام فاندفع ما قيل ظاهر كلامه
موافقة الكسائي وهشام في ان المنقطعة للاضراب لازم بخلاف
الاستفهام فاندفع ما قيل ظاهر كلامه موافقة الكسائي وهشام
في ان المنقطعة بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها ومذهب
البصريين انها تقدر ببل والهمزة جميعا واستظهر ابن هشام
في المغني مخالفة الكوفيين للبصريين قال اذ المعنى في نحو ام هي
جعلوا لله شركا لعبثه على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى
التاكيد في نحو ام هل يستوي الظلمات والنور وقال الدماميني
لا مانع من جعلها لمجرد الاضراب قوله ان تك مما نبهت
به خلت وهو البعدية لاحدى الهمزتين لفظا او تقديرا نحو

اس هذا الذي هو حينئذ لكم ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وهي هنا للاضراب فقط فهي بمعنى بل وحدها لان الاستفهام
لا يدخل على مثله وجعلها بعضهم في مثل ذلك زائدة ومذهب
الجمهور انحصارها في المتصلة والمنقطعة ووجه المعادلة
في الاية الاخيرة ان الاصل افلا تبصرون ثم اقيمت الاسمية
مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت
خير كانوا عنده بصراء فالمعطوف جملة انا خير بهذا الاعتبار
قال في المغني واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال
ان الوقف على ام وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدى انا خير
وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه انتهى
وقوله اذ لم يسمع حذف معطوف اي بتمامه بحيث لا يبقى شيء من
متعلقاته كما لزم هذا البعض لانه جعل انا خيرا بتدا كلام
ولا يجوز حذف المعطوف اذا بقي شيء من ذلك كما ياتي في قوله
وحذف عامل مزال قد يفي معموله ولا يختص بالواو كما لا يخفى
ونحو انها لابل ام شاء وهي هنا بمعنى بل والهمزة التي للاستفهام
الحقيقي ونحو ام يقولون افتراه وهي هنا بمعنى بل والهمزة
التي للاستفهام الانكاري تنبيه جوز الناظم
دخول ام المنقطعة على المفرد بقلة واستدل بقول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب واعترضه ابو حيان وابن هشام
بانه خرق الاجماع لانهم اتفقوا على اضمار مبتدا اولوا النصب
قال الشهاب وللناظم ان يمنع ولا ان تقدير المبتدا يقتضي انه
على سبيل الوجوب وثانيا ان جميعهم ارتكب ذلك بحيث
لم يتخلف منهم احد وثالثا ان اجماعهم فيما لم يثبت صريحا
عن اللغة حجة يمتنع مخالفته على انه اجماع سكوتي لانه مجرد
تقدير ما ذكر ليس صريحا في منع غيره ولا في لزوم هذا التقدير
انتهى وقد نازع جمع في كون اجماعهم حجة كما نقله الدماميني
وعارض ابن هشام بمثل قوله فقال انه خرق اجماعهم في قوله
ان

ان لما ناتي بمعنى فا العطف وقال لا تنه

لا تنه عن خلق وتاتي مثله ۰ عار عليك اذا فعلت عظيم

واعلم انه اذا قيل ان ام المنقطعة عاطفة في قولهم انها لشاء عطف
الانشاء على الخبر اما بناء على جوازه او بجعله من عطف القصة
على القصة قوله خير ابح قال الشاطبي اطلق القول فيها او بالنسبة
الى استعمالها في هذه المعاني اي السبعة التي ذكرها ولم يقيدها
وهي مقيدة في الاستعمال فالتخيير والاباحة يختصان بالطلب
وما ادى معناه والشك والابهام يختصان بالخبر ولا يدخل
احد القسمين على الاخر فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للاباحة
ولا تكون في الطلب للشك ولا للابهام واما الثلاثة الباقية
فظاهر انها تستعمل في الموضعين والجواب انه
انما تعرض لمعانيها في الجملة ولم يقيد مواضعها طلبا للاختصار
ولان التخيير والاباحة حكمان يقتضيان طلبا تقسيما كالوجوب
والتحريم واما الشك والابهام فيقتضيان ترددا ونحوه فيما من
شانه ان يقع في الخارج او لا يقع وكان ترك ذلك لعدم تاتي خلافه
واما ساير الاقسام فعلى مقتضى الاطلاق وقوله يقتضيان
طلبا نفسيا يشعر بان هناك طلبا حقيقيا وهو ممنوع اذ لا طلب
في الاباحة والتخيير بل المراد بالطلب في هذا المقام صيغة
الطلب ثم الحمل على الاباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف
غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام وغيره كما بيناه في حاشية
الفاكهي تنبيه التحقيق ان اضافة التخيير والاباحة
لاو على سبيل التجوز اذ لو كانا معنيين لها على الحقيقة فان كانا معنى
لصيغة الامر فهو متعذر للقطع بعدم ترادفهما وعدم اشتراكهما
وان لم يكونا للصيغة ايضا لزم خلوها عن المعنى اذ لا يتاتى استعمالها
في مثل هذه الاستعمالات في غيرهما من بقية معاني الصيغة وعلاقة
التجوز انها قرينة على ارادتهما من صيغة الطلب وقد اشار لذلك
في التلويح وبه يعلم ان اضافة الاصوليين الاباحة والتخيير للصيغة

تارة ولا واخرى لا تنافض فيه **قوله** ثم عدل عنه في التسهيل
الى التفريق المجرد وقال في شرحه ان التعبير به اولى من التعبير
بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود يعني تقسيم
الكلي الى جزئياته فلا يليق قوله ان الواو تستعمل بمعنى او في مواضع
ثلاثة منها التقسيم لان ذلك لا يقتضي انها ليست بمعنى او ومراده
مغايرة هذا التقسيم لتقسيم الكل الى اجزائه فانه لا يكون
الا بالواو وحكمة ذلك بيناها في حاشية الفاكهي في بحث الكلمة
وقال بعضهم انما كانت في التقسيم اجود لان او قد تشعر بالشك
وفاعل التقسيم ليس بشاك وقال الدماميني لم اتحقق الى
الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به
متباينين حتى اذا وجد شاهد لو التقسيم ثابتا في محل قلت هما
يسوغ الاتيان بأ شيئ من الواو و او ولكن استعمال الواو اجود وقال
الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشي اقساما بسند عي
تقدم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل
وحرف او كلا نحو انثان صد ورماح اوسلاسل واما التفريق
فهو قطع اتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما
يتناول وهو اعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة اخرى التقسيم
يقع في كلا المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات
بعد او وظاهر صنيع التوضيح ان التقسيم غير التفصيل
لانه جعلهما معنيين وقال في المغني بعد ان نقل ان الناظم عبر
بالعبارتين المتقدمتين وغيره عدل عن العبارتين وعبر بالتفصيل
ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى انتهى وقد مثل
الشارح بهذه الاية للتقسيم ولم ار من نبه على مخالفة المغني
للتوضيح **تنبيه** نقل عن الناظم ان الواو تستعمل
بمعنى او في ثلاثة مواضع احدها التقسيم قال الشهاب وانظر
نسبة هذا للمص مع نقلهم عنه ان الواو في التقسيم اجود
من او فانه يدل على انها فيه ليست بمعنى او انتهى وقد علمت

مما

مما حققناه فيه صحة النقل وانه لابد لعلمه ذكر **قوله**
واضراب بها ايضا في ظاهره انها مع ذلك عاطفة وصريح كلام
الرضي انها غير عاطفة فانه قال وتجي ايضا للاضراب بمعنى بل
فلا تكون اذن بعدها الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف
استيناف قال الشهاب ويؤيده الامثلة المذكورة للاضراب
وكثير منها ان العطف لا يظهر فيها الا بتكلف قوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون لا يظهر له معطوف عليه الا بتكلف في تقدير
فتامله انتهى وكلام الرضي يشعر بان العطف لا يكون في الجمل
وهو ما مر عن الشاطبي وقد عرفت ما فيه **قوله** اذا لم
يلف ذو النطق للبس منفذا قال الشهاب لك ان تقول
اللبس لا يعتبر بالنسبة لذي النطق لانه لا يتصور في حقه
لبس لانه يعلم مراده وانما يعتبر بالنسبة الى السامع وايضا
قد لا يجد ذو النطق اللبس ويكون موجودا بالنسبة للسامع
ويجاب بان المراد للبس على السامع **قوله** وربما
عاقبت الواو ما افادته ربما من ان ذلك قليل محمول على معاقبتها
لها في عطف مصاحب او موكد لا في الاباحة فان ذلك كثير كما صرح
به في التسهيل فلا تنافي بين كلاميه واعلم ان ابن هشام في المغني
نازع في كون او التي للاباحة حالة محل الواو بانه لو قيل جالس
الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج عن
العهدة بمجالسة احدهما قال هذا هو المعروف من كلام النحويين
ثم نقل ما يخالفه عن الزمخشري فراجعه ونازعه الدماميني
في قوله ولم يخرج عن العهدة بان هذا الامر للاباحة فلا عهدة
فيه **قوله** واو لكن نفيا او نهيا اشار الى ان شرط كونها
عاطفة ان يتقدمها نفي او نهي وبقي عليه شرطان آخران افراد معطوفها
وان لا يقترن بالواو فان سبقت بايجاب او تلاها جملة او اقترنت
بالواو فهي حرف ابتدا والواو في القسم الاخير عاطفة لجملة حذف
بعضها نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وسيأتي

ان الواو تعطف عاملا حذف وبقي معموله وافاد كلامهم هنا ان
كان تحذف كثيرا في غير الموضعين المشهورين وهما بعدان ولو
فينبغي ان يضم هذا اليهما لان هذا التركيب مشهور فليتنبه لم
وانما لم يكن المنصوب معطوفا بالواو ولان متعاطفي الواو المفردين
لا يختلفان بالايجاب والسلب وانما جاز ذلك في الجمل لاستقلالها
استقلالا تاما واعلم ان لكن اذا تلتها جملة تكون بعد النفي
والنهي والايجاب والامر قال في التسهيل لا بعد الاستفهام
فلا يجوز هل زيد قايم لكن عمرو لم يقم **تنبيه**
قال ابن هشام مثل وقوع لكن بعد النهي هنا وقوع لا بعده
في قوله تعالى ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وفيه دليل على
ان النهي يشبه النفي لان ولا انما تقع بعد النفي قال لي قايل انما لا
هذه ناهية مثل لا الاولى فقلت لا الناهية من خصايص الافعال
لانها من عواملها قال دخلت فعل محذوف قلت فالمعطوف
جملة لا مفرد وانت لا تقول جاني زيد وعمرو انه من عطف
الجمل قال لاني لم احتج اليه لمنه ومما احتجت اليه قلت يدفع
هذا من اصله ان الجازم لا يحذف معموله ويبقي الا في لا فقط
بكثرة وفي لم في الضرورة وفي ان الشرطية في نادر **قوله**
ولا بدا الى اخره اشارة الى ان شرط العطف بها ان يتقدمها ما ذكر
وفي معنى الامر الدعا والتخصيص كما قاله ابو حيان واقره الشاطبي
وجزم الرضي بخلافه فلا يعطف بها بعد النفي ونقل عن الكسائي
جواز ذلك والسماع يمنع من ذلك واستدل له على الجواز بقوله
تعالى لا تكلف نفسا الا وسعها لا تضار والدة بولدها وهذا ليس
مما نحن فيه بل الجملة الثانية بيان للاولى او بدل منها وليست
لا الثانية عاطفة قاله الشاطبي وفيه تصريح بان البيان يكون في
الجمل ولا بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا لا عمرا ويبقي عليه
من شروط العطف بها ان لا تقترن بالواو نحو ما جاني زيد ولا عمرو
وافراد معطوفها ولهذا لا يعطف بها الماضي على الماضي فلا يقال

قام

قام زيد لا قعد قال الرضي وقد يعطف بها مضارع على مضارع
على قلة وظاهره انه يقال يقوم زيد لا يقعد فيستثنى هذا
من اشتراط افراد المعطوف فان اراد المضارع الذي لا ضمير فيه
نحو يقوم لا يقعد زيد ورد ان مثل ذلك ممكن في الماضي نحو قام لا قعد
زيد فلم اطلق منعه وعلله بانه جملة واطلق المرادي انها تعطف
الجملة التي لها محل من الاعراب ولم يفرق بين اسمية ولا فعلية
ولا ماضوية ولا مضارعية وان لا يصدق احد معطوفيها على الاخر
قوله وبل كلكن قال ابن هشام رحمه الله اي في المعنى بدليل
قوله وانقل بها وهذه حوالة على مجهول لانه لم يذكرا ولا معنى
لكن قال الشهاب في موضع المحال عليه ظاهر ومفهوم من قوله
وانقل الى اخره فلذلك صحت الحوالة انتهى ولا يخفى ما فيه فان المفهوم
مما قاله ان بل كلكن في المعنى واما المعنى فغير ظاهر لانه لم يذكره
في لكن واما قوله رحمه الله في موضع اخر المحال عليه امر ظاهر معلوم
بادني تامل في تركيب لكن فتجوز الاحالة عليه كرجوع ضمير الغيبة
للمعلوم غير المذكور وقوله فايدة الحوالة هنا على المجهول انه من
راجع معنى لكن علم معنى بل انتهى فلا يخفى ما فيه من التحامل
والتعسف ولو ارتكب امثال ذلك لم يبق اشكال في مقال
والحاصل انهما تقرر النفي او النهي الذي قبلها وتثبت لما بعدها
نقيضه **تنبيه** قال الشاطبي يرد على قوله وبل كلكن
انهما يفترقان لان الاشهر ان بل يستدرك بها الغلط والنسيان
بخلاف لكن واجاب بان الكلام فيهما بعد النفي والنهي وليست
بل بعدهما مما يستدرك بها غلط ولا نسيان وانما تثبت ما نفي عن
الاول فهي كلكن من كل وجه **قوله** والامر الجلي فيه بكونه جليا
مع انه يعطف بها بعد التخصيص نحو هلا اكرمت زيدا لا عمرا
والعرض نحو الا اكرمت زيدا لا عمرا على الغلط والنسيان والجواب
انه ليس بقيد للاحتراز بل حشو **تنبيه** قال ابن
هشام قال ابنه من حروف العطف بل ومعناها الاضراب وحالها

فيه يختلف فان كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتها غرض
واستئناف غيره وفي شرح الكافية واما بل فللاضراب
وحالها فيه يختلف فان كان الواقع بعدها جملة الى اخره انتهى نص
ابنه انها تكون عاطفة مع الجمل وكلام ابيه لا تصريح فيه بل قال فان
كان الواقع ولم يقل المعطوف فان قلت وقال ولده شيئا
لم يذكره هو وهو انها في القران لا تقع الا على هذا الوجه ومراده
انها لا يقع بعدها في القران الا الجملة او انها لا تكون فيه الا
للاستئناف خبر لانهما متلازمان قلت هو لازم عن
كلامه بجدان قال انها في القران لا تدخل الا على جملة وعندي
انهما غالطان في ذلك لقوله سبحانه وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون فانه اخطا في ذلك مرة اذ جعل في ذلك
معنا ما مع الجملة دائما وهو اخطا في ذلك مرتين احداهما هذه
المرة والثانية حين ادعى في القران ما ذكر كذا في الحواشي
وفي المغني والصواب انها تقع فيه على غير هذا الوجه وتكون
معنى الاضراب فيها للابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون اي بل هم عباد اي وهم يقولون به جنة بل
جاءهم بالحق وهي في ذلك حرف ابتدا لا عاطف واجيب
بان الاضراب في الايتين لا يتعين كونه للابطال لاحتمال انه للانتقال
من جملة القول لا من جملة المقول وجملة القول اخبار من الله
تعالى عن مقالتهم صادقة لم يبطلها الاضراب وانما افاد
الاضراب الانتقال من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصفه
من وقع الكلام فيه من النبي والملائكة صلوات الله وسلامه
عليهم اجمعين قوله وانقلها الى اخره قال ابن هشام
تقييد بل بعد النفي والنهي امرين تاكيده وهو تقرير ما قبلها
وتاسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها وبعد غيرهما امرين
تاسيسي ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وقال ايضا اعلم
ان بل في نحو جاني زيد بل عمرو لنقل الحكم عن الاول الى الثاني

لا لنقل

لا لنقل المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في
نقيض الحكم وهو لا حكم ولو دخل في نقيض القيام وهو لا قيام
وهذا معنى قوله حكم الاول ولا ينبغي ان يحمل على المحكوم به كما يتوهم في
قام حكما مجازيا ونظيره قول الحنفية في قام القوم لا زيدا ان الا
اخرجت زيدا من الحكم لا من المحكوم به فصار مسكوتا عنه وقال
البصريون اخرجته من المحكوم به فصار منفيا عنه القيام فان
قلت فهذا يصحح قولهم لان كلا من الحرفين للابطال والذي
ابطل ببل انما هو الحكم قلت يمتنع القياس لما ثبت من
تخالفهما الا ترى ان بل تنفي عما قبلها ولا عما بعدها قوله
وان على ضمير رفع خرج ضمير النصب المتصل فيعطف عليه بلا شرط
نحو جمعناكم والاولين وقوله مستترا اي متصل كان او بارزا
كما هو المختار ان المستتر من المتصل وقول الشارح ان المتصل
المرفوع هو والمستتر سوا يقتضي حمل المتصل على غير المستتر وهي
طريقته كما مر له في بحث المضمر ايضا خرج المنفصل فيعطف عليه
بلا شرط نحو اياك والاسد والمراد منفصل غير ضمير الشان
اذ هو لا يعطف ولا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه قوله
فافصل ظاهره الايجاب اذ الامر في عرف المصنفين للوجوب
لكنه قال في شرح الكافية الجيد الكثير ويستفاد من كلامه
مزية الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه اولا مع شمول قوله
او فاصل ما فانه من ذكر العام بعد الخاص وذلك مشعر بمزية
الخاص ونقل الشارح عن صاحب الكشاف انه جعل في قوله
تعالى او اباونا في قراءة فتح الواو العطف على ضمير مبعوثون
والفاصل الهمزة قال ابن هشام ورد بان الاستفهام لا يدخل
على المفرد واجيب بانه لو لم يذكر لم يمتنع البتة والمانع
نظرية وتاكيدا وهذا احسن ويدل على خلاف ما ذكر قراءة او اباونا
بسكون الواو اذ لا فصل فلا عطف وانما هذا عندي مبتدا حذف
خبره ولا يشترط كون الفاصل قبل العاطف كما نص عليه في التوضيح

ومثله بقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وفيه رد لقول مكي
ان الاية من قبيل العطف بلا فاصل لان لا انما دخلت بعد واو
العطف والذي يفصل به انما يوقف به قبلها والظاهر انه لا يكفي
الفصل بنون الرفع في المضارع لانها كالجزء منه او كالوصف فيه
لانها اعرابه وقال ابو حيان لا يكفي الفصل بكاف رويدك
بل لا بد من التاكيد نحو رويدك انت وزيد وانما اشترط الفاصل
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا فلو عطف عليه كان
كالعطف على بعض حروف الكلمة فاذا اكد اولا بمنفصل ظهر ان
ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما
اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف تاكيدا للمتصل وهو محال وانما جاز
العطف مع فقد التاكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره
لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب طلبا للاختصار نحو
حضر القاضي امراة والحافظ عورة العشيرة بالنصب **قوله**
وضعفه اعتقد اي عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا
على البدل والفرق ان البدل هو المبدل منه في المعنى فجاز
من غير شرط التاكيد واما العطف فالثاني غير الاول فلا بد من تقوية
للاول يدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره بخلاف
البدل لا يحتاج الى التقوية لعدم المغايرة وكالبدل في الفرق المذكور
التاكيد لا النفس والعين لما تقدم في بابه **قوله** لازما قد
جعلا اي عند البصريين فيمتنع العطف عليه بدون ذلك قال الشارح
لان الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له وكونه على حرف
واحد قال ابن هشام الثاني خطا لقولك بكم وبكما وبكن وبهم
وبهن والاول قد يرد بمشاركة المنصوب له في ذلك نحو ضاربك
والضاربك وهو غلط لان الاول مخفوض والثاني لا تنوين فيه
انتهى وفي قوله والثاني خطا لقولك الى اخره نظر لان الضمير فيما ذكر
الكاف

٢٩٧

الكاف والها فقط على الصحيح فان **قيل** لو كانت المعاقبة
مقتضية للتشبيه لزم ذلك في المجرور الظاهر لانه معاقب
ايضا للتنوين **فالجواب** ان الشبه بمجموع الامرين وليسا
للظاهر فاندفع ما اورد انتهى وقال الناظم ان شبه الضمير
بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه
ولا يمتنعان باجماع **واجاب** الشارح عنه بما يعرف بمراجعته
وبعضهم بما يعلم مما مر واحتج البصريون ايضا بان حق المتعاطفين
ان يصلحا لحلول كل منهما محل الاخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل
المعطوف عليه وسياتي ما يتعلق بذلك عند قوله وهي انفردت
بعطف عامل الى اخره **تنبيه** قال ابن هشام في التذكرة
يجب ايضا اعادة الخافض اذا عطف الضمير المخفوض على الظاهر
عكس المسالة نحو مررت بزيد وبك ونحو واذ اخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح وبهذا استدل على وجوب اعادة الجار
في الاولى لان حكم المعطوف بالاستقرا ولكونه معمولا للاول
ان يصح احلاله محل المعطوف عليه وهذا اذا حل محله لم يكن بد
من الجار ولمن خالف بين المسالتين ان يقول الفرق انه لو
قيل بزيد وك لم يجز من حيث ان الضمير المجرور لا ينفصل من الجار
للطافته ومن ثم حذفت التنوين في ضاربك وضاربك بخلاف
بك وزيد تحقيق يحتمل ان نوحا معطوف على الضميرين فيكون الاتيان
بالجار جائزا لا واجبا وفي انهم كفروا بالله وبرسوله ويحتمل انه معطوف
على الكاف في بك فيكون الجار واجبا وتنتقض الاية الاستدلال على
المسالتين او التمثيل بها اذ ليس في الاية ما يشهد بالايجاب
ويؤيده قوله سبحانه ابراهيم وموسى بغير اعادة الجار
لعطفهما على نوح وهو اسم ظاهر **قوله** والفا الى اخره شروع
في ذكر خواص بعض حروف العطف فذكر ان الفا والواو يحذفان
مع معطوفهما وقيل ايضا ان ام تحذف مع معطوفها كقوله
لما ادرى ارشد طلابها اي ام غي وبحث فيه في المغني وفي تفسير

البخاري كلما ا ونوا بيتي نوا ونوا باخر قال والمعنى الذي رزقتنا من
قبل وهذا يقتضي انه قدره على حذف ثم ومعطوفها والمعنى على انه
في الكلام ما يرشد اليه قوله اذ لا لبس شرحه في التوضيح
بقوله للدليل قال الشهاب رحمه الله وهل يشترط دلالة الدليل
على خصوص المعطوف وخصوص العاطف او لا فيه نظر ولا يبعد ان لا
يشترط ذلك في صحة التركيب في الجملة اما لو اريد افادة الخصوص
فلا بد من الدلالة على الخصوص تنبيه لم يذكر حذف
حرف العطف وحده فقيل بابه الشعر وحكى ابو زيد اكلت لحما خبزا
فقيل على حذف العاطف وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن
اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل
المذكور وقد خرج على حذف الواو ايات فانظر المغني واقتصر
كالتسهيل على حذف الواو واو ومما خرج على حذف او مثل رجل في
ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقبا وعلى هذا يتخرج ما في نسخ
صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم من اكل ناسيا وهو
صائم فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه اذ هذا يقتضي تقدير
او شرب وقيل في يا ايها يا انه بتقدير يا ايها يا ويشهد لذلك
ادخلوا الاول فالاول فالفاعل فايضا قوله وهي انفردت
بحذف عامل الاخره يعني ان الواو انفردت بعطف عامل حذف
وبقي معموله على عامل اخر قال في المغني يجمعهما معنى واحد
كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما
التحسين ولو هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا ثم لا فرق في المعمول بين ان يكون
مرفوعا نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي ولتسكن زوجك
او منصوبا نحو تبوؤا الدار والايمان اي والفوا الايمان او مجرورا
نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة هكذا المثل وغيره تقدم
واخر وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم
في الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر قال في التسهيل لا يشترط في صحة

العطف

العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية
المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا اذ لا
يصح قام انا لكن يصح قمت والتالي هي انا فان لم يصلح ذلك لمباشرته
اضمر له عامل يدل عليه ما قبله وجعل من عطف الجمل قال
وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون
او تاء الخطاب او فعل الامر قال ابو حيان وما قاله مخالف لنصوص
النحويين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد
بانت ولا نعلم خلافا في جواز تقوم هند وزيد وانه من عطف
المفردات ومنه لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده انتهى
اقول جواز ذلك مبني على قاعدة اسلفناها في باب الفاعل
وهي انه اذا اجتمع مذكر ومؤنث الحكم في الفعل السابق عليهما للسابق
منهما وعد ذلك بعضهم من التغليب واشار له الكرماني اول باب
الغسل هذا وقال في شرح التوضيح وقد يقال يغتفر في التوالي
ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا
واعلم انه نقل بعد ذلك عن التسهيل كلاما اقتصر على بعضه
فاوهم الخلل لانه اقتضى انه تاييد لقوله وقد يقال الى اخره
وكلام التسهيل كالنظر لان نص التسهيل لكن لا يشترط في صحة
العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وانما يشترط صلاحية
المعطوف او ما بمعناه لمباشرة العامل انتهى واقتصر شارح
التوضيح على ما قبل وانا نتامل في انه يلزم على التقدير لتسكن
حذف الفعل وحرف الجزم وهو شاذ كما ذكره ابن هشام في باب
الاعراب وسماني مما فيه في بابه قال الشهاب رحمه الله ن
ويمكن ان يقال انما اراد من قدر ذلك بيان المعنى المقدر
لا نفسه ويكون المقدر حقيقة الفعل فقط اي وتسكن والجملة
حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى ولئلا يلزم في الثاني كون
الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل اذ التبوء التهيؤ لكن ذكر
الحوفي انه يقال تبوا الدار اذا لزمها وحينئذ فلا حاجة لتقدير

عامل ونقل السيد السمهودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس
ان من اسمائها الايمان واستشهد بالاية وعليه ايضا لا تقدير
وليلا يلزم في الثالث العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه
خلاف **قوله** وحذف متبوع بدا هنا اي في هذا الموضع وهو
العطف بالفا والواو لان الكلام فيهما مثاله مع الواو قوله وبك
واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا والتقدير ومرحبا بك واهلا
ومع الفا افنضرب عنكم الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب كذا في التوضيح
وهو مبني على قول الزمخشري ان العطف على جملة مقدرة بين
الهمزة والعاطف وان الهمزة في محلها الاصلي وحيث اختار
قوله فكان عليه ان يقول بدا مثلا لانه قال في المغني مما تختص
به الهمزة انها اذا كانت في جملة بالواو وبالفا او بثم قدمت
على العاطف تنبيها على اصالتها في التقدير ومثل ثم بقوله تعالى
اثم اذا ما وقع امنتم به ثم ذكر ان الزمخشري وطايفة يقولون
ان الهمزة في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها
وبين العاطف هذا وقد قال في الكلام على قوله تعالى خلقكم
من نفس واحدة الاية في بحث ثم ان ثم عاطفة على محذوف
اي من نفس انشاها ثم خلق منها زوجها انتهى وهو صريح
في ان المعطوف عليه بثم محذوف وزيد ام المنقطعة في نحو
قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة
حفت بالمكاره ام حسبتم وقد رمع او كقوله فهل لك او من
والد لك بعد ابا اي فهل لك من اخ ومن والد وبما فسرنا
به قوله هنا اندفع قول شيخ الاسلام زكريا رحمه الله ظاهر
كلامه ان ذلك سايغ في جميع حروف العطف وليس كذلك انما
ورد في الواو والفا واو وهو في او قليل **قوله** وعطفك
الفعل على الفعل يصح قال ابن هشام في تعليقه لا يتقوم بهذا
مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف جملة لا الفعل وكذا
قام وقعد زيد لان في احد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت يعجبني

ان

ان تقوم وتخرج ولم تقم ولم تخرج ويعجبني ان يقوم زيد ويخرج
عمرو فما لها جملة وقع فيها انتهى ووجه ما ذكره في تصوير ذلك
ان الفعل المعطوف منصوب او مجزوم فلولا ان العطف للفعل لم يثبت
نصبه او جزمه لكن في المغني في بحث الجملة المفسرة ان الشلوبين
زعم انها بحسب ما تفسره وانه استدل بظهور الجزم في قوله
فمن نحن نومنه يبت وهو امن فظهر الجزم انتهى المقصود منه
وفيه دليل على ان ظهور الجزم في الفعل لا ينافي كون جملته هي
المرتبطة بما قبلها لا الفعل وحده وسياتي عنه نحوه **تنبيهان**
الاول قال الزمخشري في قوله تعالى اولم يهد للذين يرثون
الارض من بعد اهلها ان لو نشا اصبناهم بذنوبهم ونطبع
ان نطبع معطوف على معنى اولم يهد كانه قيل يغفلون ونطبع واجاز
عطفه على يرثون وتعقبهما ابو حيان فضعف الاول قال لانه اضمار
لا يحتاج اليه وخطاه في الثاني لانه معطوف على الصلة فيلزم
ان يكون صلة وقال انه معطوف على مجموع الجملة المصدرة باداة
الاستفهام والاقرب انه معطوف على اصبناهم لانه بمعنى
نصيبهم الثاني مثل الشارح لعطف المستقبل على الماضي
المختلفين دون الزمان بقوله تعالى تبارك الذي ان شا جعل لك
خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
قال الشهاب رحمه الله وههنا بحث وهو ان الظاهر ان جواب
الشرط الجملة لا الفعل وحده ويدل على ذلك قول المغني الجملة
الخامسة اي مما لا محل له الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا
او جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا الفجائية فالاول جواب
لو ولولا وكيف ولما والثاني نحو ان تقم اقم وان تقم تقم اما
الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم
لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها انتهى فانظر تصريحه
بان الجملة واقعة جوابا وبان المجزوم او المحكوم لمحله بالجزم
الفعل وحده فانه يفيد ان الجملة الفعلية وان جزم فعلها لفظا

او محلا هي بجملتها جواب الشرط وحينئذ تجزم يجعل في مثال الشارح
لعطفه على جعل الواقع في جواب الشرط وهو الذي في محل الجزم
لكن فتقتضي كون هذا من قبيل عطف الفعل على الفعل ان لا يكون جملة
يجعل معطوفه لانه ينافي ان ذلك من عطف الفعل وعلى هذا يشكل
الحال لان جواب الشرط انما هو الجملة فاذا عطف عليه جواب اخر وجب
ان يكون جملة ولا يكون جعل يجعل وحده جوابا لانه مفرد ولا جعل
بجملته جوابا لانها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا من غير تبعية
للجواب اللهم الا ان يكتفي في كونها جوابا بتبعية فعلها ويجعل الثاني
داخلا في الجواب بتبعيته وقد ظهر من ذلك ان اداة الشرط لم
تؤثر الاعراب في جزء الجواب وما عطف عليه دون جملتها فليتأمل
انتهى وقد يقال المعطوف في الحقيقة هو الجملة وهي الواقعة
جوابا فاطلاق ان المعطوف الفعل تسمح قال المرادي فان
قلت هذه المثل ليست من عطف الفعل على الفعل
بل من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض
منها انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف
الفعل انتهى وقد نقله الشهاب واقره قوله واعطف على
اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل مثلوا للاول بقوله تعالى
صافات ويقبضن قال مولانا ابن كمال باشا توضيحا لكلام
الزمخشري لما كان الحث على الاستدلال على قدرة الله تعالى
بالطيران والاصل فيه بسط الاجنحة واما القبض فطار للاستظهار
على التحريك للبسط جيء بالتحريك لم يقل وقابضات ليدل على ان القدرة
على ما هو خلاف الطبع انما هي في البسط واما القبض فنيطا وقتا
بعد وقت لاحتياج البسط اليه في التحريك فان الطيران في
الهوا كالسباحة في الما فكان الاصل في السباحة مد الاطراف
والقبض انما يكون في تارات الاستعانة على البسط فكذلك
في الطيران ومثلوا للثاني بقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وقول الشاعر • ام صبي قد حبى او دارج •

قال

قال الشهاب المتبادر في الابيات ان جملة يخرج هي الخبر الثاني لقوله
ان الله فالق الحب والنوى وانها التي في محل رفع على الخبرية
لا الفعل وحده وهذا عد والجملة الواقعة خبرا من الجمل التي لها
محل من الاعراب وكذا قوله في البيت قد حبا المتبادر ان جملته
هي النعت لصبي وانها التي في محل الجر وهذا عد والواقعة نعتا
مما له محل من الاعراب وحينئذ يشكل ان يخرج ودارج من عطف
الاسم على الفعل لانه يقتضي ان الخبر والنعت انما هو الجملة على ما تقرر
الا ان يجاب بان الجملة لما كانت في محل الرفع او الجر كان جزؤها
كذلك فتصح مراعاة ذلك في العطف عليه او يلتزم ان الفعل وحده
قد يكون خبرا او نعتا فيكون المحل له ويجوز العطف عليه بذلك
الاعتبار فيكون عطف المفرد المعرب بذلك الاعراب الخاص دليلا
على ان الواقع خبرا او نعتا هو الفعل وحده ولا يخفى بعده واما
الجواب بان الاسم معطوف على الجملة وهي ذات المحل فخروج عن
صورة المسألة فليتأمل وقد يمنع الخروج عن صورة المسألة
بناء على ان المعطوف عليه الجملة لكن اطلق ان العطف على الفعل
لانه المقصود في المعنى بالعطف عليه انتهى وهذا الاخير ماخوذ
من الجواب السابق في كلام المرادي في عطف الفعل على الفعل
بقي ان هذا كله انما يقتضي التجوز في كونه من عطف الفعل على الاسم
وعكسه وبالعكس وفي الحقيقة المعطوف جملة على مفرد وبالعكس
فكان ينبغي التعرض لذلك فلم يذكره الناظم وشراحه وعد في المغني
من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد قال وهي ثلاثة
انواع وجعل احدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب
ان قدرت الواو عاطفة وقد نص على ذلك السعد في ارشاده
على اختصاره والسيوطي في جمع الجوامع ومثله في شرحه بقوله
تعالى دعانا لجنبه او قاعدا قال فقاعدا عطف على لجنبه لانه
حال فهو في تاويل المفرد وبقوله تعالى بياتا او هم قائلون وانتصر
في الارتشاف على هذا ولعله لان مثال الاول لا يخلو عن نظر

لان المعطوف عليه الجار والمجرور وهو ليس بجملة نصاوي في حاشية
المطول للسيد ما نصه فان الجمل التي لها محل من الاعراب هو واقعة
في موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا
روعي في التفنن نكتة كما في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة
منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن
المقربين ويكلم الناس فان وجيها ومن المقربين ويكلم احوال
من كلمة كما صرح به في الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل
في التكليم الى صيغة الفعل تنبيها على تجدده انتهى

البدل

قوله التابع المقصود بالحكم الى اخره فيه تقديم الحد على
المحدود وهو خلاف المالوف كما مر التنبيه عليه وهذا الحد قد
شرحه في التوضيح بما لا مزيد على حسنه ومع ذلك فالامر فيه
سهل فلا يحتاج الى الابتهاج به وعده من جعل الشيء برمته خارجا
بقوله بلا واسطة جمع الاقسام المندرجة تحته في واحد في الخروج
بقيد واحد واقتصار الشارح في الخارج به على المعطوف ببل ولكن
يشعر بان ما عداه من اقسام العطف خارج بما قبله فقد تحامل
عليه ابن هشام وتقييد التوضيح والاشموني العطف ببل بكونه
بعد الاثبات انما هو تاتي على قول الكوفيين القايلين بعطفها في
الاثبات تنبيهات الاول صرح العصام في تعريف
الفاعل بانه لا اسناد في التوابع الا في النسق والبدل ونظر فيه
الاستاد الصفوي الثاني قوله هو المسمى بدلا قال
الشاطبي يعني المسمى في الاصطلاح الاشهر للنحويين وفي هذا اشارة
الى ان تسميته من المعطوف ببل ولكن واو ونحو لا ليس باصطلاح
نحوي اشتهر وانما هو اعتبار معنوي حين اسموه مع بدل
الاضراب في المعنى الثالث قال الشهاب اعلم ان قوله
المقصود يؤذن بالحصر لانه اسم معرف بال فالمعنى التابع الذي

فقد

قصد دون متبوعه وحينئذ فقد يشكل فقد صرح الشيخ الرضي
بمنع كون المقصود فيما عدا بدل الغلط هو الثاني فقط لان الاول
منسوب اليه في الظاهر ولا بد من فايدة في ذكره صونا للكلام الفصيح
عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر
واشتماله على فايدة خلاف الظاهر ثم بين ان الفايدة في بدل
الكل واحد من ثلاثة بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثاني
متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون الاول متصفا بصفة
والاول اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد واما التفسير بعد
الابهام نحو برجل زيد ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة
في الابهام بعد التفسير وفي بدل البعض والاشتمال البيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام ويجاب بان مراد المص
وغيره بالمقصود هنا المقصود بالذات بالحكم فلا ينافي ان الاول
مقصود لكن بالتبع للفوايد التي بينها فان قلت
يرد على هذا بدل الاضراب فان الاول قصد ابتدا بالذات للحكم
فهو مقصود بالحكم ايضا قلت المراد المقصود بالذات
للحكم قصدا باقيا معتبرا فخرج الاول من بدل الاضراب لان الاعراض
عنه مما ينفي بقا قصده والاعتداد به فثبت ان البدل مطلقا هو
المقصود بالحكم دون غيره فلا اشكال قلت بل الاشكال
باق فيما اذا عطف على البدل وكان المنسوب في الكلام مما لا يثبت
ولا تصح نسبته الا لمجموع البدل وما عطف عليه كاختصم رجلان
زيد وعمرو اذ البدل حينئذ اصطلاحا هو المعطوف عليه وحده
دون المعطوف اذ البدل لا يكون بحرف العطف وان كان له حكم
البدل ودون المجموع والا لم يعرب كل واحد منهما بالبدلية
اذ جزء البدل لا يستحق الاعراب على البدلية ونظير ذلك ان تابع
الخبر ليس خبرا لكن له حكم الخبر وكذا تابع النعت والحال ولذا اطلق
في التوضيح الاعتراض على الش حيث جعل المعطوف والمعطوف عليه

من تعدد الخبر ولا يخفى ان المعطوف عليه وحده فيما ذكر ليس مقصودا بالحكم فضلا عن كونه المقصود بل المقصود المجموع وليس ببدل على ما تقرر قلت الحصر اضافي اي الذي قصد دون متبوعه والمراد انه الذي قصد كذلك ولو في ضمن غيره او ولو مع تابعه فان قلت كون البدل المعطوف عليه دون المعطوف يشكل في البدل المطابق اذ البدل حينئذ غير مساو في المعنى للمبدل منه بل المساوي له كذلك دون مجموعهما قلت يمكن ان يكون المراد بالمساواة له في المعنى اعم من المساوي مع تابعه ثم رايت الدماميني في قول التسهيل وطابق اي بدل الكل ايضا في التذكير والتانيث والافراد وضديه ما لم يقصد التفصيل اي كما في ادن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف قال وقد يقال ان المطابقة حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق ثم قال غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل في كل واحد منهما مع انه بمفرده غير بدل انتهى وما ادعاه من ان البدل المجموع فيه نظر والظاهر ان المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتامل انتهى بحروفه وانما سقناه برمته ليتعجب الذكي الممارس للفن منه فانه من قوله فان قلت بل الاشكال باق الى اخره كلام غير محرر لان البدل هو المجموع لكنه من حيث هو مجموع لا يمكن اعرابه وان كان هو المستحق للاعراب واعراب احد الجزئين دون الاخر تحكم فاعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم وبه يندفع بحث الدماميني كما لا يخفى وكون البدل لا يكون بحرف العطف مر في النعت ما فيه وافاد منا في الحال ما يتعلق به واعتراض الموضح على الشارح غير مسلم فتدبر القول ولا تغتر بجلالة القائل هذا وكون المبدل منه في حكم الطرح او لا حررناه في حاشية الفاكهي وسياتي له اشارة عند قوله كانك

ابنهما جك

ابنهما جك استنمالا قوله مطابقا هو الذي تكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين فيهما كالمبتدا والخبر فقول الش المساوي له في المعنى لا يخلو من نظر قال في التسهيل وقد يتحد انه لفظا ان كان مع الثاني زيادة بيان انتهى مثاله قراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها قال ابن جني ابدل الثانية من الاولى لان في الثانية ذكر سبب الجثو قوله او بعضا كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير منهم بدل من الواو الاولى والثانية عائدة على كثير لانه متقدم رتبة وانما لم يجعل مبتدا او الجملة قبله خبرا لانه كما قال البيضاوي ضعيف لان تقدير الخبر في مثله ممتنع كذا في شرح التوضيح وفيه نظر لان التقدير في مثل هذا جائز وانما يكون ممتنعا اذا كان الفعل رافعا لضمير مستتر وبقي في الاية احتمالات اخر ذكرها اورده في شرح التوضيح ولا بد من اشتمال هذا البدل وبدل الاشتمال على ضمير مذكورا ومحذوف وقال الناظم الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه قاله في الكافية وظاهر التسهيل انه لا بد من ضمير او ما يقوم مقامه كال وقول الش وقد يخلوان بعني البعض والاشتمال عنه يعني الضمير ظاهر في انه لا يقدر وفي شرح التوضيح في باب الاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير بعد قوله لان قوة الى اخره قد يفهم منه انه لا ضمير لفظا ولا تقديرا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره ولا يجوز ان يكون الرابط هنا غير الضمير كما في المغني قوله او ما يشتمل اي بدل الاشتمال فالمصدرية والقائم مقام فاعل يشتمل الجار والمجرور وضمير عليه الاظهر عوده للتابع لا للمتبوع اصوموله وضمير عليه الاخر يشمل للتابع وعليه للمتبوع او بالعكس او ضمير يشمل للحكم وعليه للتابع

فقد اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل الاول مشتمل على
الثاني بدليل اعجبني زيد علمه وقيل العكس بدليل سلب زيد
ثوبه فان الثوب قد اشتمل على من لبسه ومن قال ان الاول مشتمل
على الثاني فيكون اشتمال زيد على الثوب بطريق الملك وتوقف
ابو حيان في ذلك قال ويلزم عليه جواز ضربت زيدا عبده على ان
عبده بدل اشتمال ولم يقل به احد وقيل سمي اشتمالا للمعنى
المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق وقيل كل واحد
منهما مشتمل على معناه بطريق الاجمال وهو التحقيق وقال
الشاطبي معنى اشتمال العامل ان معنى العامل يتعلق به وان تعلق
في اللفظ بغيره ويرد عليه بدل البعض فيلزم ان يسمى بدل
اشتمال **تنبيه** قال ابن هشام رحمه الله بدل
الاشتمال ضربان احدهما ان يكون مصدرا وهو الغالب وهو في اربعة
اقسام احدها ان يدل على معنى قائم بمسمى المبدل منه كعجبت
من زيد حلمه وقوله وما الغني حلمه مضاعا الثاني ان يكون صادرا
منه نحو عجبت من زيد قراءته وقوله

يحمدك الاحسان كل الناس ۞ ومن رجاك امن من باس

الثالث ان يكون واقعا فيه نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه وقوله لقد كان في حول ثوا ثويته الرابع ان يكون
غير مصدر بشرط كونه ملابسا له مما لا استغنا نحو قتل اصحاب
الاخدود النار بخلاف عجبت من زيد اخيه فانه وان كان ملابسا
له لكنه لا يغني عنه فاما هذا بدل اضراب او نحوه **قوله** او
كمعطوف ببل هذا اشارة الى بدل المباين وهو ثلاثة اقسام كما فصله
الشراح ان هنا امرين الاول ان الاقسام الثلاثة على التقدير بين
يتصور مثلها مع كون الثاني بعضا او ما يشتمل عليه بان يهدر
لفظ الكل والمشتمل بلا قصد او مع قصد ثم تبين فساده بان يعتقد
ثبوت الحكم للكل حقيقة مثلا كما لو قال اكل زيد الرغيف معتقدا
ان زيدا اكل جميعه ثم تبين فساد هذا الاعتقاد او لا مع تبين

فساده

فساده فهل يسمى مثل ذلك بدل اضراب وغلط كما يسمى بعضا واشتمالا
فيكون بين الاضراب والغلط وبين البعض والاشتمال عموم وخصوص
من وجه نعم يقتضيه قول التسهيل وبدل اضراب او بدا ان باين الاول
مطلقا اي لا يكون موافقا ولا جزءا ولا ملابسا له انه لا يسمى بما ذكر وقد
يستشكل لوجود معنى الاضراب والغلط فيه وعدم فايدة بدل البعض
والاشتمال السابقة عن الرضى لتوقفهما على قصد الاول ايضا قصدا
معتبرا وحينئذ فقد لزم خروجه عن سائر اقسام البدل فاما
ان يكون قسما اخر ولم يقولوا به واما ان يكون التركيب فاسدا وهو
ابعد البعيد ولعل الاوجه حذف تقييد التسهيل بقوله مطلقا
فيدخل في البدل المباين ما لو كان الثاني جزءا او ملابسا كما هو قضية
التوضيح ويندفع الاشكال ثم اما ان يعتبر في بدل الكل والبعض
والاشتمال ما يخرج البدل المباين عنهما على التقدير فيتباين الابدال
الثلاثة واما ان لا يعتبر ذلك فيكون بين كل من بدلي البعض والاشتمال
والمباين عموم وخصوص من وجه الثاني كلام الشارح كالصريح
في تخصيص قول الناظم او كمعطوف ببل ببدل البدا وعدم تعلقه
ببدل الغلط والنسيان وهذا غير مستقيم بل يصح تعلقه بالاقسام
الثلاثة بناء على ان المراد بكونه كالمعطوف ببل تجرده مع الاعراض
عن متبوعه ولا شك في شمول هذا المعنى لجميع تلك الاقسام
وحينئذ فتقدير قوله وذا الى اخره واعز ذا اي المماثل للمعطوف
ببل للاضراب اي انسبه له وسمه به ان صحب قصد المتبوع
وذا دون قصد غلط اي والمماثل للمعطوف ببل اذا لم يقصد
متبوعه غلط او يسمى غلطا او بدل غلط **تنبيه**
زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأن غداة البين يوم تحملوا ۞ لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتاولوا البيت بان اليوم بمعنى الوقت فهو بدل كل
وفي شرح بانت سعاد عند قوله فقلبي اليوم متبول ان اليوم
يطلق على اربعة امور مقابل الليلة ومطلق الزمان ومدة القتال

والدولة **قوله** كزره خالد انظر الشاطبي هنا بان الناس
شرطوا في بدلي الاشتمال والبعض شرطين ان يكون الفعل عند
اسناده الى الاول يستدعي الثاني ويكاد يعطيه وان يصح
اسناده الى الاول مقتصرا عليه مع ارادة الثاني فيجوز في بدل
الاشتمال اعجبتني الجارية حسنها ولا يجوز اسرحت القوم
دوابهم اذ لا يصح الاقتصار على اسرحت القوم وفي بدل البعض
جدع زيد انفه دون قطع زيدا نفه لانك تقول جدع زيد وانت
تريد جدع انفه ولا تريد قطع زيد وانت تريد قطع انفه وقد
اهمل الناظم هذا الاشتراط ومثل لما يقتضي خلافه وهو قوله
اعرفه حقه اذ يشكل انه يقال عرفت زيدا اذا عرفت معه لصحة
تسلط العرفان على نفس زيد وان لا يراد الثاني وقوله قبله
اليد اذ لا يقال قبلت المراة اذا قبلت يدها كما لا يقال قطع زيد
اذا قطع انفه ثم اجاب بانه لعله لا يقول باشتراط
ما ذكر قال الشهاب وللك منع ان ما مثل به المص يقتضي
خلاف ذلك الاشتراط اذ ليس المراد الا دلالة الاسناد الى الاول
على الثاني على الاجمال لا على التعيين كما صرح به الرضي وغيره ولا خفا
انه يفهم عرفا من قولنا عرفت زيدا معرفة ما يتعلق به لا معرفة
لحمه ودمه ومن قولنا قبلت زيدا تقبيل شي من اعضايه بما جرت
العادة بتقبيله لكراسة كبده وراسه دون ظهره ومنكبه
على ان التمثيل كثيرا ما يكون على سبيل الفرض لمجرد التوضيح فلا يرد على
ما يرد عليه بما ليس بمقبول انتهى **قوله** ومن ضمير الحاضر الظاهر
لا تبدله الا ما احاطة الخ يبدل الظاهر من الظاهر والظاهر من الضمير
نحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان اذكره بدل من الهاء
ثم ان كان ضمير غايب كما ذكر فبلا شرط وان كان ضمير حاضر فبالشرط
الذي ذكره الناظم وان لا يكون لا زيد الاستقرار كما نقله الرضي
عن الناظم قال واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس
الاول نحو يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا

يقع

يقع ظاهرا ولا ضميرا بارزا ولا يبدل المضمر من الظاهر كما في التسهيل
وان ذكر ذلك الشارح قال الموضح وقول التوضيح النحويين رايت
زيدا اياه مصنوع ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو رايتك انت
ومررت بك انت مما اختلف فيه الضميران في حكم الاعراب من التوكيد
لا البدل لا اتفاق ونحو قمت انت مما اتفق فيه الضميران فيما ذكر عين
البصريون فيه التوكيد واجاز الكوفيون التوكيد والبدل قال
الحفيد والظاهر في رايتك اياك جواز الوجهين ولا انا الفارق
بينه وبين قمت انتهى واقول قال الشاطبي ثبت عن العرب
انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقال جيت
انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل وافقت
بين التابع والمتبوع فقال جيت انت ورايتك اياك ومررت بك
به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل
س وتلقاه غيره وهم المامون على ما ينقلون فهم المشافهون للعرب وعرفوا
مقاصدها فلا يعارض بقياس بان يقال نسبة المنصوب المتصل
من المنصوب المنفصل كنسبة المرفوع المتصل والمرفوع توكيد باجماع
فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق تحكم انتهى وهو صريح في تجويز
البصريين التوكيد والبدل في جيت انت ومنعهم التاكيد في رايتك
اياك بدلا لا توكيدا انما هو احسن مما قال الشاطبي لان كلامه
مشكل لاقتضايه ان مررت بك بك بدل لا توكيد عند البصريين
وهو خلاف ما صرحوا به في باب التوكيد كما مر قال الناظم ولا
تفد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل ولذا اطلقوا انه
لا يبدل ضمير من ضمير لكن ينبغي ان يكون المراد وجوبا لما علمت من
جواز الوجهين في قمت انت ولذا قال بعضهم اقتضى كلام التوضيح
اي لقوله لا يبدل المضمر من المضمر ان مررت بك بك توكيد وصرح
الرضي به خلافا للزمخشري في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين
بين المنصوب والمجرور ان المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل
فاعادة العامل دليل على التاكيد انتهى لكن في قوله لو كان بدلا لم يعد

معه العامل نظرا لان العامل قد يعاد مع البدل نحو تكون لنا عيدا
لاولنا واخرنا وفي المنهل الصافي للدماميني وقد يكرر عامله حالة كونه
حرف جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين
استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين
لمن شاء منكم ان يستقيم قوله الا ما احاطة جلا كقوله تعالى
تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل من الضمير المجرور
باللام ولذا اعيد اللام مع البدل فان قيل اذا اعيدت
اللام كيف يقال انه بدل مع وجود العامل ملفوظا به والبدل
على نية تكرار العامل اي تقديره وقال في التصريح في باب الاشتغال
ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه قلت
وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي انه بدل وكونه
على تكرار العامل لا ينافيه بل يقتضيه والظاهر ان العامل هو الاول
لا الثاني لانه موكد وقولهم العامل في البدل مقدر محمول على ما
اذا لم يظهر موكدا للاول وسبق في بحث التوكيد اللفظي نحوه وسيأتي
مثله في مسألة البدل من اسم ضمن معنى الشرط وخرج بقوله
ما احاطة جلا ما لم يكن فيه معنى الاحاطة ففيه مذاهب ثالثها
انه يجوز في الاستثناء وذكر الاشموني الاقوال قبل قوله او اقتضى
الى اخره فقال الشهاب ذكر الخلاف في محله قبل قوله او اقتضى
الى اخره يقتضي انه لا خلاف في البعض والاشتمال مع ان غيره
كالسيوطي لم يحك الخلاف الا بعد ذكرهما تنبيهان
الاول قال ابن هشام في التذكرة مثل المفيد للاحاطة المفيد
للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة
المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقوله تغلبنا بنوا
زيد كذا او قال الشاعر بنا تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز
عندي ولم ارد بها الا حدا انتهى ويدل عليه ما سمعه الكسائي
بكم قريش كفينا كل معضلة الثاني قال ابن هشام في الحواشي
كيف تصنع بما جاء في الذكر المشهور خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي

ومما

ومما استقلت به قدمي لله رب العالمين قوله او اقتضى بعضا
كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي لكن قال ابن هشام
في التذكرة هذا غلط لانه يصير معناه اوعد رجلي بالسجن
والقيد وهي لا توعد بالسجن فان قلت اجزه على
س شراب البان وسمن واقط قلت شرطه تاخر
المتجوز فيه وقد راعى المتنبي في بيت لم يراع فيه ذلك وانما البيت
من باب العطف على معمولي عاملين فالرجل عطف على اليا والاداهم
عطف على السجن وقدم المجرور ليلي المجرور كما في قولك في الدار زيد
والحجرة عمرو فان قلت يلزم على ما قلت اوعدني
رجلي والرجل لا توعد قلت هو لازم على البدل ايضا
لانه في تقدير التكرار فان قلت على قول ابن مالك
يقال اخبر عن المبدل منه بالسجن وعن البدل بالاداهم قلت
لا يصح الا ان يخبر عن احدهما اما الثاني وهو الكثير لانه المقصود واما
الاول وهو قليل واما ان يجمعوا بينهما فلا يعرف انتهى قوله
كانك ابتهاجك استمالا اعلم ان الكثير كون البدل معتمدا عليه
نحو ان زيدا عينه حسنة وان هندا اجفانها بغضب العين
والجفن فانث الخبر في الاول وذكره في الثاني ولولا ان المعتمد
عليه هو البدل دون المبدل منه لوجب التذكير في الاول والتانيث
في الثاني وقد يكون الاعتماد على المبدل منه كقوله
ان السيوف غدوها ورواحها • تركت هوازن مثل قرن الاعضب •
ولم يقل تركا هذا حاصل التسهيل وشروحه ومر نقلا عن ابن هشام
في التذكرة وحينئذ فليس المبدل منه في نية الطرح دائما بل هو الكثير
واذا علمت ذلك فقول الناظم استمالا لا بطريق الغيبة جرى على
الكثير والالتفات استملت بالخطاب فلا وجه له قيل لعل ضمير الغيبة
بملاحظة البدل او التقدير شخص استمالا قوله وبدل
المضمن الهمز الى اخره اي اذا ابدل من اسم مضمن معنى همزة وجب
في البدل ان يلي همزة الاستفهام فيستوي البدل والمبدل منه

في لفظ الاستفهام كقوله تعالى ما جئتم به السحر فيمن مد
فهو بدل من ما وهي استفهامية مبتدا وجئتم به خبر ومن
قصر فهو خبر عن ما وهي موصولة مبتدا وقيل غير ذلك وقد حذف
الهمزة في قوله تعالى عم يتسالون عن النبا العظيم حيث لم يقل
اعن النبا العظيم وقيل ان عن الثانية متعلقة بفعل محذوف
اي يتسالون عن النبا العظيم وخصت الهمزة بمباشرة هذا
البدل لانها ام الباب وخرج بالمتضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلي
البدل ذلك نحو هل جاءك احد زيد او عمرو ومثل المتضمن معنى همزة
الاستفهام المتضمن معنى ان الشرطية نحو من يقم ان زيد وان عمرو
اقم معه وقيده في شرح التوضيح بقوله بدل تفصيل ثم قال
وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان
يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت وكذا قال ابو البقاء
ولذا اقتصر الناظم على الاستفهام وكذا التسهيل على ان مسالة
الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو
كان اسم الشرط مرفوعا بالابتدا فيكون البدل مرفوعا بالابتدا
ضرورة سوا قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول
ان الشرطية على المبتدا وهو غير جايز على الاصح وان جعلنا ما بعد
ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسالة لمخالفة العامل ولان
ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان ما يفسره وجوابه انه انما
جي بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور قال الشهاب
ويوخذ من ان البدل هنا للتفصيل اعتباره هنا في بدل الكل
اذ التفصيل يقتضي ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا
تاما مطابقا للاخر فيخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود وبدل
النسيان لان الاول غير مقصود قصدا تاما فيما تبين ثانيا
وبدل البعض وبدل الاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه
فيهما متطابقين ونحو اكلت ثلث الرغيف ام نصفه من بدل
الكل لان المراد بها المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما

منطابقان

منطابقان والثاني تفصيل للاول ويجاب عما اورده
من الاشكال بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا ان
استعملت في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة
على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن
ان هذا مقصوده من كلامه وان اوهم قوله لبيان المعنى خلافه
لابهامه انها مستعملة في الشرطية هذا ويمكن ابن هشام
وغيره ممن يسوي بين الاستفهام والشرط ان يتخلص عما نقله عن
الكشاف اما بمنع البدلية فيه واما بان الكلام في الاستعمال الكثير
واعلم ان ظاهر قولهم انه انما جي بها لبيان المعنى لا للعمل جريان
ذلك على القول بان البدل من جملة اخرى فيكون زيد في المثال
مرفوعا بالابتدا على ذلك القول ويقدر له خبر وقضية ذلك انه
لو قدر خبره فعلا نحو اقم معه لا يجزم ذلك الفعل لعدم الجازم
لان ان لا عمل لها وقد يشكل هذا بفوات معنى الشرطية وقد
يمنع ذلك لانه يفهم من اقوم معه تبعية قيامه لقيامه وهو
معنى التعليق او يجعل التقدير ثابتا متعلق بقيامه مثلا انتهى بنوع
تغيير قوله ويبدل الفعل من الفعل ذكر الشاطبي ان الاقسام
المذكورة في بدل الاسم من الاسم يجري فيه وقد ذكرها في شرح
التوضيح واقتضى كلام المرادي والاشموني ان بدل البعض غير جايز
فيه وادعى السيوطي عدم الخلاف في ذلك قال لان الفعل لا يتبعض
فالاسم لذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل اي الحدث
بلا شبهة ومثل لبدل الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف فيضاعف بدل من يلق قال بعضهم ولهذا جزم وبه يندفع
قول الحفيد الظاهر انه مثال بدل الجملة من الجملة الذي هو قسيم
ابدال الفعل من الفعل انتهى ومر في عطف الفعل على الفعل ما يعلم منه
تحرير القول في ذلك وعلل الخليل كون ذلك من بدل الكل بقوله لان مضاعفة
العذاب هي لقي الاثام وجعل المرادي والاشموني الاية من بدل الاشتمال
وقال بعض مشايخنا بنظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة

هل المشتمل الاول او الثاني او العامل وينبغي تحرير هذه المسألة
فان قولهم وانما اسند اليه على قصد غيره غير متات هنا ومثل لبدل
الاشتمال بقوله

ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها او تجي طايعا *

قال لان الاخذ كرها والمجي طايعا من صفات المبايعة ولا يخفى ان فيتنبه
ان يضاعف في الاية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقي الاثام
وقد قال ابن الخباز بعد انشاد البيت وينبغي ان يكون هذا من بدل
الكل من الكل لان المبايعة اما كره او طوع ومنهم من يسميه بدل
اشتمال انتهى فتحصل ان الاية والبيت يحتملان للبدلين لامكان جريان
كل من التعليلين فيهما قال ابن هشام في الحواشي ينبغي ان يشترط لابدال
الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمن
فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جيتني تمش الي اكرمك انتهى
وقال ايضا ما نصه قوله لكن يشكل الينا مقتضى كلام ابن معط
وابن الخباز انه لا يجوز هذا المثال لان ابن معط قال ويبدل الفعل من
الفعل اذا كان بمعناه وقال ابن الخباز وانما يكون ذلك اذا ترادف
اللفظان كقولك من يأتني يمش الي اكرمه لان المشي في معنى يأت فان قلت
من يأتني يضحك رفعته وجعلته حالا لانه ليس في معنى يأت انتهى
وهذا الكلام بعد ثبوت بدل الاشتمال والبعض في بدل الفعل من الفعل
لا يرد وكأنهم لم يثبتوا فيه الابدال كل من كل والاغلب لما ذكروه وجه
فتدبر وذكروا ان الجملة تبدل من الجملة وهل يشترط اتحادهما بالاسمية
والفعلية قال في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس وقال
بعض المتأخرين في تجويز ابي البقا في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز
كون الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع
ذلك انتهى فانظره مع ما تقدم عنه في ابدال الفعل من الفعل من اشتراط
الاتحاد في الزمان وقال في شرح التوضيح ان الاقسام تجري فيها الا في بدل
الكل لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وهو المقصود هو الثاني
وهو لا يتحقق في الجمل سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني

في

في شرح التلخيص انتهى اقول تحقيق هذا يطلب من حواشي شرح
التلخيص لكن ينبغي التنبيه على انه قال في شرح الفوايد الغياثية ان
قولنا فنفعنا بالاسودين نفعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الاولى توطية لها كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكل
من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت
الثانية عطف بيان للاولى او توكيدا لها قال الشهاب وعلى هذا
فلعل المراد يكون البدل مقصودا بالنسبة ما يعم قصد الاخبار
والاثبات فيشمل الجملة التي لا محل لها وان الجملة تبدل من المفرد كقوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان قال
في شرح التوضيح بدل كل واقتصاره عليه يفهم ان بقية الابدال لا تاتي
هنا قال بعض مشايخنا ولا نسلم ان الجملة المؤولة بالمفرد عين المفرد بل
تبعها والظاهر انها بدل اشتمال منها انتهى واقول ذكر الفارضي
انه بدل اشتمال لكن قياس كون بدل المفصل من المجمل بدل كل
ان ما هنا كذلك لان ما هنا عكسه في العبارة والمعنى
واحد فتأمل ويبدل المفرد من الجملة نحو ولم يجعل له عوجا قيما لان
جملة لم يجعل له عوجا قيما لان جملة لم يجعل له في معنى المفرد اي جعله
مستقيما فيما ذكره في البحر واعلم انه قال في المغني في بحث الجملة
المفسرة ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة
انتهى فاحفظه فلم يذكر ذلك الا في هذا الموضع وفي المرادي
ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح
بقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الا ان قال وفي الارتشاف
ومما استدلوا به لا تقوم به الحجة انتهى ومقتضيه ان الجمهور يثبتوا
وقوع البدل جملة فليحرر وبقي انه ينبغي كما قال ابن هشام انه يجوز
ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في الفعل نحو زيد متق
يخاف الله او يخاف الله متق انتهى وكون الفعل هو البدل او المبدل
منه وحده دون الجملة يحتاج الى الاعتذار عنه بنظير ما مر في عطفه
على مثله وعلى اسم يشبهه فتذكر قال الشهاب وسكتوا عن البدل

في الحروف لا يقال لانه يقطع بانه لا يتصور فيها اذ لا نسبة فيها
لانا نقول البدل يدخل الجمل وقد لا يكون لها نسبة انتهى ومر عنه
ما يفيد الجواب عن قوله وقد لا يكون لها نسبة فتامل وقد اسلفنا
في باب التوكيد عند قوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب ان س
وابا الحسن اجاز البدل في الحروف **تنبيهات**
الاول يجوز قطع البدل بل هو اقوى على القطع من النعت كما سلف
عن ابن هشام في باب العلم وقد صرح في الجامع بانه يقطع وجوبا
واستحسانا وجوازا وتقل الغالبي عبارته ولا يختص القطع
ببدل التفصيل كما يعلم من كلامه خلافا لما يوهمه كلام الاشموني
وقال السيوطي وكذا غير التفصيل يجوز فيه القطع نحو مررت
بزيد اخوك نص عليه س والاخفش **الثاني** اجاز الناظم
حذف المبدل منه وابقا البدل نحو احسن الى الذي وصفت زيدا
اي وصفته فزيدا بدل من الها المحذوفة وكلام التسهيل يقتضي
انه لا حذف وان لفظ البدل اغنى عن لفظ المبدل منه وتبعه
الاشموني وفي المغني في مباحث الحذف من الباب الخامس انه قيل
بذلك في ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم
رسولا منكم بنا على ان ما في كما موصول اسمي ورده ونقل في الكذب
اقوالا ثم قال وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى
بدل من ضمير الخبر المحذوف وقال في الباب الثاني في بحث الجملة
المفسرة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف
في المبدل منه ثم نقل عن البغداديات لابي علي انه لم يثبت حذفه
الثالث قال في المغني في الكلام على الجملة التابعة لما له
محل وهي التابعة لجملة لها محل بعد ان ذكر ان ذلك يقع في بابي النسق
والبدل ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا اولكم واخركم
زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم فانه من بدل
الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن
انت وزوجك وبينه النوع الخامس من الجهة السادسة من الباب

الخامس

٢٠٨

الخامس سبب زعمه بما يتعلق به مما مر عند قوله وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي اخر باب العطف فراجعه

النداء

قوله او كالنا قال الشهاب اقتصر واعلى رتبتين بعيد
وقريب ولم يتعرضوا للمتوسط فراجعه وراجع الفرق فبيل الفصل
والوصل انتهى وكانه اراد بقوله اقتصروا الجمهور فقد تعرض
ابن برهان للمتوسط كما في شرح التوضيح وفي المغني ان ابن الخباز
نقل عن شيخه ان الالف المفردة للمتوسط وان الذي للقريب
باء قال وهذا خرق لاجماعهم انتهى وقال الشارح اجمعوا
على جواز ندا القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال
الشهاب ظاهره الامتناع وان كان البعيد في حكم القريب
واعتبر انه في حكمه كبعيد المسافة يشد بها لادراك وهو
ظاهر كلام الشاطبي فانه قال ولم يقل هنا او كالنا كما قال
في القسم الاول وكالنا لان هذا الاعتبار معدوم في ندا القريب
بالهمزة فان العرب لا تنادي البعيد ندا القريب كما ينادي
القريب ندا البعيد قال س وقد يستعملون هذه التي للمد
يعني ادوات البعيد في موضع الالف يعني ادوات البعيد في
موضع الالف يعني القريب ولا يستعملون الالف في هذه المواضع
التي يمدون فيها انتهى وفيه نظر وما حكاه عن س ليس صريحا
ولا ظاهرا في المنع مطلقا والمتجه الجواز اذا كان في حكم القريب
واعتبر كونه كذلك الا ان يوجد نص بالمنع **قوله** يا هي اصل
حروف الندا ولهذا اختصت بامور منها انه لا يقدر عند الحذف
سواها كما نص عليه في المغني في حرف يا وان ادعى كلامه في بحث
الحذف خلافه لانه لما ذكر ان من شروط الحذف ان لا يكون عوضا
من شيء قال ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف
الندا عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها **قوله**
ثم هيا لم تجعل هيا مبدلة من يا كما ذهب اليه ابن السكيت

رحمه الله تعالى وتبعه ابن الخشاب بل جعلها كلمة مستقلة
اذ الابدال تعريف والحرف بري منه وتبعهما الموضح لكن قال
في المغني في بحث ايا وقد تبدل همزتها ها قال فاصاح يرجوا ان يكون
حيا ويقول من فرح هيا ربا **قوله** لذي اللبس اجتنب فان خيف
اللبس تعينت وافتحت عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك
من اسمه زيد ان تقول وا زيدا اذ لو اتيت بيا فقلت يا زيد لم يدر ا
هو مندوب او غيره ولا تتعين الندبة بالالف نحو يا زيدا لان
الالف مشترك بين المندوب والمنادي المستغاث **قوله** وغير
مندوب الى اخره اشارة الى مسالة حذف حرف الندا اما حذف
المنادي وابقاء حرف الندا فجزم الناظم بجوازه قبل الامر والدعاء
وخرج عليه قوله تعالى الا يا اسجدوا وقوله يا لعنة الله والاقوام
كلهم والصالحين على سمعان من جار **قوله** ومضمر ندا وه
شاذ وورد بصيغتي المنصوب نحو يا اياك قد كفيتك والمرفوع
يا انت وصرح المرادي بان الاول هو القياس والثاني من نيابة
بعض الضماير عن بعض انتهى وقد يتبادر الى الذهن عكس
ذلك لان الضمير كالمفرد المعين فيستحق الضم فصيغة المرفوع
هي الاصل وقد صرح الشاطبي بان الضمير اذا نودي قدر فيه
الضم لانه ذكره في شرح قوله وانو انضمام ما بنوا قبل الندا لكن
اقتصر على صيغة المرفوع **تنبيه** مما يلزمه
معه الحرف ايضا لفظ الجلالة كما قال في التسهيل قال الحفيد
وانما امتنع حذف حرف الندا من اسم الله والضمير لان ندا كل منهما
على خلاف القياس فلو حذف حرف الندا لم يدل عليه دليل
والحذف انما يكون لدليل قال الشهاب فانظر وجه مخالفة
القياس في الله بل هو ان فيه ال انتهى وما علل به الحفيد
عدم الحذف في الجلالة محل نظر قال ابن الخباز منع بحيى
الحذف من اسم الله واحتج باشتباه الندا بغيره وفيه نظر
لانه اذا قيل الله اغفر لي لم يشتبه وانما الصواب انهم لما عوضوا
الميم في اخره لم يجز الحذف لئلا يذهب العوض والمعوض منه

كما

كما انهم لما قالوا في قرازين قرازنة لم يجز قرازن انتهى وقال
بعضهم لما كان اصل ما فيه لام التعريف ان يوصف بها اي عومل
معاملة ما وصف بها وذكر في شرح التوضيح مما يمتنع فيه حذف
حرف الندا المنادي البعيد وعلله بان المراد فيه اطالة الصوت
وفيه اشكال لان يا للبعيد ولا يقدر عند الحذف سواها فلا يحذف
الا هي اذ لا معنى لحذف الشي وتقديره غيره وينتج ذلك اختصاص
الحذف بها وحينئذ فجواز الحذف يناقض امتناعه في المنادي البعيد
اذ لا يدخل عليه سواها وقد تبين انه لا يحذف سواها ويجاب
بان البعيد الذي له يا اعم من البعيد حقيقة والبعيد حكما والبعيد
حقيقة وحكما والبعيد الذي يمنع الحذف معه البعيد
حقيقة وحكما كما في الغافل البعيد المسافة وبعض افراد البعيد
حكما كالغافل الشديد الغفلة والنايم الشديد النوم وبعض افراد
البعيد حقيقة فقط كان طالت المسافة بينك وبينه بخلاف
ما عدا المذكورات فيجوز الحذف فيه على انه يجوز ندا القريب
بما للبعيد توكيدا فاذا نودي القريب بيا جاز حذفها فان قلت
جواز الحذف ينافي التوكيد المقصود حينئذ قلت
قد تقدم ما في ذلك من النزاع لمن يقول بعدم التنافي يقول
بمثل ذلك هنا **قوله** وذاك في اسم الجنس والمشار له قل قال
بعضهم انه ممتنع وانه انما امتنع حذفها معه اي اسم الجنس لانه
ان كان نكرة لا يجوز حذفها معه اي اسم الجنس لانه ان كان نكرة
لا يجوز حذفها لانه انما يستغني عنها اذا كان المنادي مقبلا على
المنادي ومعها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان
معرفا بحرف التعريف فكذلك لان حرف التعريف لا يحذف مما لا يوف
لئلا يظن بقاه على اصل التنكير وقال بعضهم لا يجوز حذفها
من اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار به الى المخاطب
وبين كونه الاسم مشارا اليه وكونه منادي مخاطبا تناف
فلما خرج عن وضعه بجعله مخاطبا بسبب الندا احتيج الى علامة



ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف النداء **تنبيهان** الاول
لا يباديء اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نقله ابن كيسان
عن س وستعرف وجه ذلك عن قريب **الثاني** مما مثل به
الشارح الحذف قوله تعالى ثم انتم هؤلاء خبرا او تقتلون حالا لما فيه
من لزوم الحال التي بابها ان تكون غير لازمة وهؤلاء يجعل خبرا
ايضا وهم اسم موصول صلته تقتلون لان الموصول اذا وقع خبرا
عن ضمير حاضر كانت صلته بلفظ الغيبة كان حقه على هذا التقدير
ان يكون يقتلون بالياء المثناة من تحت ولا يكون صلة والحالة
هذه بلفظ الحضور الا في شذوذ لا يلتفت اليه قال ابو عثمان
لو سمعناه ما قلناه **قوله** وابن المعرف الخ قال ابن هشام
لشبهه بالضمير في ثلاثة اوجه الافراد والتعريف وتضمن
معنى الخطاب ذكرهن ابنه فهن امر لفظي وهو الافراد وامران
معنويان وهما التعريف والخطاب **فان قلت**
التضمن وقد اعربوا كلهم الظرف مع قول قوم انه على تضمين معنى في
قلت المؤثر مجموع الامور الثلاثة انتهى وتقدم
في باب الظرف ما يغني عن الاعادة ولمن تذكروا **علم** انه لا يشكل
على ما قاله الشارح ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف لا لمشابهة
الاسم المبني لان ذاك الاصلي لا العارض كما هنا فلا حاجة
للقول بانه انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولا فرق في التعريف بين ان يكون
سابقا على النداء او عارضا فيه خلافا لمن قال ان تعريف العلمية
يزول بالنداء **فان قلت** العلم اذا اريد اضافته
نكر فما الفرق **قلت** الفرق انه ليس المقصود
من الاضافة الا تعريف المضاف اليه اذا كان المضاف اليه
معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقاء تعريفه
كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة لها وليس المقصود من النداء التعريف
بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلا حاجة لتنكير المنادى اذا كان
معرفة

معرفة واعلم انه يفهم مما ياتي في الاستغاثة ان محل البناء هنا ما لم
يجر باللام **تنبيهان** الاول قال في التسهيل يجوز نصب
ما وصف من معرف بقصد واقبال انتهى وهو شامل للوصف
بجملة والوصف بظرف والوصف بمفرد وقد مثل له شراحه بجميع
ذلك وفي قوله يجوز اشعار بعدم وجوب النصب وهو كذلك فيجوز
البناء على الضم وذلك باعتبارين مختلفين لان النداء ان ورد على
الموصوف وصفته وجب النصب وان ورد على الاسم غير موصوف
فلا بد من البناء على الضم لان الصيغة انما ترد على المنادى وحده
وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز
الامران بجعل الصفة سابقة على النداء يندفع **الاشكال**
بان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف فكيف وصف
بهما ما هو معرف بالقصد والاقبال بل وبصريح النكرة في مثل يا رجلا
عالما ومقتضى ذلك انه لا يجوز الوصف بالمعرفة فلا **يقال**
يا رجلا الظريف اقبل بخلاف الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين
فيجوز وصفه بالمعرفة ولا يقال لان الشبيه حصل فيه بغير
النعت وقصد به معين قبل النعت قال الرضي واذا لم تجعله
علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
القصد كما في رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا وثلاثة
وثلاثين ظرفا ويا عبدا حلا في شعبي غريبا وتقول في المعرفة
يا حسنا وجه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس
في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل
القدوس واذا ارا بحرف لا ... لكن كره وصف الشيء بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير
انه كان موصوفا بتلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول
يا حليما لا يعجل غفار الذنوب انتهى ومقتضاه ان الموصوف
اذا اعتبر ورود النداء عليه قبل الصفة وبني على الضم يتعين
وصفه بالمعرفة وفي شرح التوضيح ما يخالفه حيث **قال**

فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف
بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكي يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث واخبرس بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة
الطارية ما لا يغتفر في الاصلية فتامل ونقل عن ابن هشام
جعل الجملة في نحو يا حليما لا يعجل في موضع الضمير المستتر في الوصف
وهو للمخاطب بالندا وعامل الحال هو حال مناجيها فهو من الشبيه
بالمضاف واعلم ان النكرة الموصوفة بمفرد ان نصبت وجب
نصب وصفها وان بنيت على الضم وجب في وصفها الرفع والنصب
كما دل عليه كلام الدماميني وقال السيوطي في شرح جمع الجوامع
اما النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز ندا وها وفا قا
وهي من شبيه المضاف فتنصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما يرجي لكل
عظيم الا يا نخلة من ذات عرق وقيل يجوز فيها البنا والنصب
قاله الكسائي انتهى وقضيته انه على البنا يجوز الوصف
بالنكرة وبنصب وان بناها على الضم انما يجوز عند الكسائي وانه
مع كونها من شبيه المضاف والتحرير ما سلف فتدبر ومن نداء
المفرد يا دارا قوت بعدا ترابها وليس اقوت صفة والا لقيل
اقويت ومن المفرد اثنا عشر فاذا دعيت من تسميته بذلك قلت
يا اثنا عشر بالالف لان الاسم مبني هنا على ما يرفع به ولا يتوهم
انه بمنزلة المضاف من اجل حذف النون لان النون لما حذفت
نزلت عشر منزلتها فصارت في الحكم بمنزلة قولك اثنان ولو ناديت
هذه الكلمة لقلت يا اثنان وكذلك اثنا عشر ونقل عن
الكوفيين انه يلحظون فيه الاضافة فيجيزون يا اثني عشرة
بالياء تشبيها له بالمضاف في حذف نونه واجاز ابن كيسان الوجهين
الثاني في شرح التوضيح ان المثنى والجمع على حده يبني على
نايب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وفي دعوى
الاتفاق نظر ظاهر والظاهر ان من يجعل اعرابهما بحركات مقدرة
يجعل الضمة هنا مقدرة وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر

ان

ان بناهما على الالف او الواو وما نصه او يقال الضمة مقدرة عليهما
عند من لم يجعلهما حرفي اعراب قوله انواعهما مما هو قبل
الندا يعني انه اذا نودي المبني كاسم الاشارة والمزجي المختوم
بويه قال الشاطبي ويا انت ويا من فعل كذا انتهى والاسنادي
بناء على انه مبني كما قال في شرح التوضيح انه المنقول وان اقتضى
قول الموضح والمحكي كالمبني انه ليس مبنيا وكلام السيد في حاشية
المتوسط في موضعين صريح في انه معرب تقديرا فقدر فيه
البنا على الضم فتقول يا هذا او يا جذا امر ويا سر ويا برق نحره
فتحكيها بلفظها وتقدر ضمة البنا في اخر الكلمة فان قيل
المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب
ان المقدر هنا حركة بنا لا اعراب كتقدير الفتحة في الماضي اذا اتصل
به ضمير الرفع المتحرك او واو الجماعة وبهذا يعلم انه لا يقدر الضم
في المبني المذكور لو اضيف نحو يا سر الزمان لانه لا يستحق البنا
على الضم وان شمله عموم قولهم ينوى الضم في المبني قبل الندا بل
يشمل قولهم ما كان مبنيا قبل الندا اما كان بناؤه عارضا بسبب
الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وقد يقال كلامهم انما هو
في المفرد والمضاف منصوب لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان
مبنيا قوله والمفرد المنكور ينبغي ان يشمل المثنى والمجموع
كما لو قال الاعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين
او يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة قوله
والمضاف فلا ينادي مضاف لكاف الخطاب نحو غلامك لان المنادي
حينئذ غير مخاطب ولا ينادي من ليس بمخاطب قوله وشبهه
قال الشهاب عبر في التسهيل عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل
فيما بعده ولا مكمل قبل الندا بعطف نسق انتهى وظاهر ذلك ان الموصول
نحو يا من فعل كذا من باب المفرد فيقدر ضمة ويؤيده ما ذكره
الشيخ خالد في يا عظيما يرجي لكل عظيم من الفرق بين كون الجملة
صفة وكونها حالا ومعمولا لعظيما انتهى وقال شيخنا الغنيمي وينبغي

الكلام فيمن اذا كانت نكرة موصوفة قوله نقدم عن
الشاطبي انه درج في قوله وانوا انضمام الى اخره يا من نفعل
كذا لكن عرفه في التوضيح الشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من
تمام معناه ولا يخفى ان الاتصال اعم من العمل والعطف قبل
الندا والاقتصار عليهما في بيانه كما في شرح التوضيح قصور فيشمل
اتصال الموصوف بصلته والموصوف بصفته وقد ذكر الرضي
في بحث ندا المعرف باللام ان الموصول شبيه المضاف وكلام
ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه واعلم انهم مثلوا لما عمل
فيما بعده بيا طالعا جبلا وفيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو
شرط في العمل وان قدر له موصوف صار مفردا معرفة وجب
تعريف طالعا فتدبر ومثلوا للعطف بيا ثلاثة وثلاثين فيمن
سميته بذلك ومثله اذا جعلت زيدا وعمرا اسما لرجل ناديته
فيجب النصب للطول بالعطف وانت خبير بانه حينئذ نعت للتسمية
بالكلمتين فاعراب كل واحدة مشكل الا ان يقال بانه نظير
الرمان حلوها مغص ومرعن قريب بيانه قالوا واذا ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت
معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته
الا ان عدت يا فيجب ضمه وتجريده من ال قال الحفيد والظاهر
ان هذا الحكم فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وانما قلت
ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا وكذا لا يجوز
في تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا
اريد به معين بالمجموع معين لا يستحق كل منهما بنا بل الظاهر
فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين انتهى وعلل في شرح
التوضيح تعريف الثاني بانه اسم جنس اريد به معين فوجب
ادخال اداة التعريف عليه وهي ال انتهى وافاد انه لا يكفي
حرف الندا لانه لم يباشره وفيه تعليله امتناع ان يقال
يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش حيث قال

ومنع

ومنع الاخفش عطف نكرة مقصودة او اشارة على المنادى فلا يقال
يا زيد ورجل ولا هذا وجوزهما المبرد في المقتضب كما لا يبعد لان
اي النكرة المقصودة والاشارة ولاه اولى من المنادى وقياس
قول المبرد الجواز في مسئلة التابع دون اعادة ال وقوله المقصودة
يخرج غير المقصودة هكذا في حواشي الشهاب للاشموني وفيها ان
من الشبيه بالمضاف يا رجلا وامراة فان اريد بهما معين قيل
يا رجل وامراة كما ذكره الرضي انتهى فليحرر وقوله فان اريد بهما
معين الى اخره انظر هلا وجب التعريف بال قوله انتصب
خلافا
عادما لم يعتد باجازة ثعلب الرفع ان كانت الاضافة غير محضة وما
استحسن قول بعضهم وليس كل خلاف جا معتبرا الا خلاف له حظ
من النظر قوله ويجوز بضم الى اخره المنادى المستحق للضم
يجوز فتحه في مسئلتين احداهما هذه واختلف في الراجح منهما والناظم
يختار الضم مطلقا تبعا للمبرد وان كان توكيدا اتبع بالنون المشددة
واخلاصه من ذلك يوهم خلافه الثانية مسئلة سعد سعد
الاوس وكان مقتضى الظاهر ان يذكرها اثر هذه المسئلة قال
ابن هشام في الحواشي ولم ار له ولا لغيره نصا على الارجح من الوجهين
وضابط المسئلة الاولى ان يكون المنادى علما موصوفا بابن متصل
به مضاف الى علم اخر واعلم ان الحكم على ابن بانه صفة بنا على
تاويله بمولود كذا وبل على انه جنس والا فهو جامد ولذا قالوا انه
ان كان بدلا او بيانا لا يجوز الفتح والبيان انما يكون بالجامد الضم
على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو
غير حصين لكن المشهور ان الثاني يتبع الاول لا العكس او بتركيب الصفة
مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا وعلى هذين القولين يكون الضم
مقدرا امتنع من ظهوره حركة الاتباع او التركيب والقياس انه يجوز
في تابعه حينئذ الرفع اتباعا للحركة المقدرة لكن في حواشي الجامي
لعبد الغفور وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن
اذا كان مفتوحا وفي حواشي العصام في يا زيد ابن عمرو العاقل

الجزم بانه لا يجوز في العاقل الا النصب واما على اقحام الابن واضافته الى زيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه وهذا بنا على جواز اقحام الاسما واكثرهم يأباه كما نبهوا عليه في المسالة الثانية وان سكتوا عنه هنا بقي ان هذا التوجيه لا يناسب فرض المسالة لانها مصورة بان يكون الابن وصفا فتدبر تنبيهات

الاول اشترط في التسهيل لذلك كون المنادي ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فايدة في تقدير الفتح قال ابن غازي يجزم مثله في يا ابن ابن عمرو الثاني شمل قولهم ان يكون المنادي علما ما سمي به من جمع مونث او مثني او جمع على حده قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب وجهه ان القايل به يحرك المنادي بحركة نصبه فاندفع ان حكاية اعراب نحو مسلمات لا يقتضي كسر التا وهذا كلام النهاية على القول بالتركيب يتعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه واما بالنظر لقوله فهو وابن اجري الاعراب الخ فلا يتعين لكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع ايضا فقوله واما على القول بالاتباع فلا الى اخره ناظر لما فصله على حكاية الاعراب والقياس عليه ان يفتح الاخر وقوله ولا في المثني والمجموع على حده اي اذا حكي اعرابه فاندفع قول شيخنا انه نوقش في كلام النهاية نظرا لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا يقتضي كسر التا اتباعا بل عليه ينبغي الفتح ويفهم من كلام الشم وصاحب

النهاية

النهاية جواز الكسر وفيه نظر واما نحو زيدين وزيدين مسمى بهما فهما بالياء على قياس يا زيد بن سعيد لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فبطل قول الشم ولا في المثنى والمجموع على حده انتهى الثالث قال في التوضيح الوصف بابنة كالوصف بابن نحو يا هند ابنة عمرو ولا اثر للوصف ببنت فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم انتهى فان قلت الاحكام المانية على حركة الاخر ونون ابنة التي اتبعت ليست اخرا قلت تا التانيث في حكم الانفصال كما في التصريح وانما لم يجعل الاتباع لتا ابنة لان النون تكون حينيذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما فسقط ما للشهاب وغيره في المقام الرابع لم يشترط الكوفيون الوصف بابن واستدلوا بقوله باجود منك يا عمر الجواد اوخرجه ابو حيان على انه نون ضرورة ثم حذف للساكنين قال ابن غازي كان هذا من تكلفات نفس ابي حيان وانما ينبغي ان يحمل ما جا من ذلك على انه نصب المنادي لما اضطر لتنوينه على حد قوله يا عدي لقد وقتك الاواقي ثم حذف التنوين على حد عمرو الذي هشم الثريد لقصيده انتهى ولا يخفى ما فيه من البحث قوله واضمم او انصب تعبيره بالنصب دون الفتح يدل على انه معرب ويوافقه قول الشم الشهاب تشبيها بالمضاف ووجه المشابهة طوله بالتنوين وجعل الموضح له قسيما مقابلا لما يجوز فيه الفتح وان جعله في الحواشي مما يجوز فيه الفتح وجعل مسايله ثلاثة ثم ظاهر كلام الناظم جواز الوجهين ولا فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بان المقصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك ما هنا وبذلك صرح السيوطي حيث قال فان نون مقصور نحو يا فتى بني النعت على ما نوى في المنادي فان نوى الضم جاز الامران او النصب تعين لكن قال الشاطبي ان فايدة قوله بنيا التحرز من الضم المقدر فانه وان كان مقدرا يلحقه التنوين على الجملة كقاض وفتى فاخرجه من هذا الحكم ليلا يتوهم انه ينون ضرورة

وليس كذلك اذ لا ضرورة تدعو اليها ذلك لانه اما مبني او معرب
وعلى كلا التقديرين حذف لالتقايه ساكنا مع التنوين فلم يعد
التنوين في وزن الشعر شيئا كما افاده اذا كانت الضمة ظاهرة
قال وفي هذا البحث نظر بينتين في باب ما لا ينصرف وحاصل
ما ذكره هناك حكاية خلاف في ذلك ولا احتياج له وبيان ان
عبارة المصنف هناك شاملة لما اخره الف هذا ولا يخفى ان ما
بني عليه تقييد عبارة الناظم هنا من ان بين بمعنى اظهر صفة
لضم غير متعين بل يجوز ان يكون صفة لاستحقاق او لضم
تنبيهات الاول قال السيوطي وفي نعت المضموم
المنون ضرورة المفرد الوجهان وفي نعت المنصوب المفرد المنون
ضرورة النصب فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب
لفظا ومحلا انتهى وقوله لان المنادى حينئذ معرب اي لانه
شبيه بالمضاف كما تقدم قال الشهاب بل لو فرض ان نصبه
ليس اعرابا تعين في تابعه ايضا النصب على ما هو قضية ما تقدم
من حواشي الجامي انتهى اي في مسالة العلم الموصوف بابن اذا فتح
وتقدم ما في ذلك **الثاني** مثلوا لهذه المسالة بشواهد من
جملتها اعبدا حل في شعبي غريبا وقال الشهاب لا حاجة
لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المص في التسهيل ان المص
يجوز نصبه ونص الرضي على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه
لذلك لا الضرورة **الثالث** اختلف في المختار من النصب
والضم على اقوال ثالثها المختار في العلم الضم وفي اسم الجنس النصب
قال ابن مالك لان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير
مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير فلا حاجة لما نقله
الشهاب عن الحفيد ان اسم الجنس اصل بالنظر الى البنا والعلم فرع
عن اسم الجنس والبنا فرع الاعراب فلما اضطر الشاعر اعطى الاصل
للاصل والفرع للفرع **تركيب** خص جمع يا اي مثلا لظهور ان ساير
احرف الندا كذلك ومثلوا لذلك بقوله

يا التي

يا التي تيمت قلبي فيا الغلامان اللذان فرا
قال ابن هشام وينبغي ان يعد ذلك من باب قوله ربكي
بكفي كان من اربي البشر على ان الاصل يا ايهما التي يا ايها الغلامان
وكذا فعل ابن عصفور في باب الضماير **مسيلة** قال
الحفيد ذكر بعضهم انه اذا نودي العلم الذي فيه ال يتوصل
اليه بندا الموصول الذي هو من ويجعل العلم خبرا عن مبتدا
الجملة الواقعة صلة فتقول يا من هو الرجل حال كونه علما قصد
نداؤه ثم ذكر عن ابن الخباز ان النحويين مختلفون في ندا العلم
الذي فيه ال كالحارث وان كلام التوضيح في باب اداة التعريف
يقتضي اختيار المنع ثم بحث انه لا مانع لانهم انما منعوا ندا ما فيه
ال لئلا يجتمع التعريفان وذلك غير لازم هنا قال الا ان يكون
المنع لاجل الصورة اللفظية الا انه ينقض بنحو يا المنطلق زيد انتهى
بمعناه **قال** الشهاب يؤيد الجواز ما تقدم عن المبرد فيما سمي
به من نحو الذي والتي الا ان يفرق بتاتي اسقاط
ال في العلم المذكور لانها زايدة في العلم بخلاف نحو الذي والتي
مسمى به ومنه تامل فليتامل انتهى وقال ابن هشام في الحواشي
ابن الخباز فان كان الاسم صفة غالبة كالحارث والعباس
فنداؤه مشكل لانهم لا يجيزون يا ايها الحارث لانه في مذهب
العلم ولا يحذفون ال لانه غلب ومما فيه ال قال ابن الدهان
فيجا بمن الموصولة ويقال يا من هو الحارث **تنبيه**
قال الشاطبي يكون على طريقة ابن مالك قايل فيا الغلامان ان
يقول فيا غلامان واما يا الاسد شدة فقال في شرح التسهيل
انما جاز لانه على تقدير يا مثل الاسد شدة وفيه نظر اذ يلزم
ان يقول مثلا يا العقربة على تقدير يا مثل العقربة ويا الرجل
لانه في معنى يا ايها الرجل والاكثر اللهم بالتعويض
اي الاكثر ان يحذف حرف الندا ويعوض عنه الميم المشددة ولم
يجعل مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم والحذف الاول

او تبركا بالبداة باسم الله تعالى فان قلت
ما المناسبة بين حرف الندا وبين الميم حتى وقع الميم عوضا
عنه قلت هي ظاهرة فان الاسم النكرة يتعرف
بدخول حرف الندا عليه كما في يا رجل والميم يقوم مقام حرف الندا
كما في قوله وام سلمة فناسب ان يعوض عنه فان قلت
فهلا اكتفوا بميم واحدة قلت انما زادوا عليها ميما
اخرى تحقيقا للمقابلة في عدد حروف العوض والمعوض عنه
وقال الخليل لئلا يختلط بالاسم كذا الاختلاط تنبيهان
الاول لفظ اللهم منادى مفرد فهو مبني على الضم الظاهر على الها
لا المقدر على الميم وان كانت عوضا وقد اجروا الاعراب على العوض
في نحو عدة لان الميم عوض عن كلمة مستقلة وهي يا والها في عدة
عوض عن حرف اصلي من اجزا الكلمة فاعطي العوض حكم المعوض
في كونه من اجزا الكلمة او ليس منها الثاني اجاز
الكوفيون الجمع بين يا والميم في الاختيار لان الميم عندهم
بقية جملة محذوفة والتقدير يا الله امنا بخير فحذف حرف الندا
وهمزة امنا والمفعول والجار والمجرور واتصلت الميم المشددة
بالاسم الكريم فامتزجا وجعل اللهم ورد بان الاسم الكريم
لا يركب مع الجملة ولان الكلام كان يفتقر الى عاطف في نحو اللهم
اغفر لي ليعطف اغفر على ام عطف فعل على فعل قوله وشذ
يا اللهم في قريض قال ابن دريد قرضت الشعر اقرضه قرضا
كانك تقرضه من الكلام كما تقرض الشي بالمقراض فالشعر قريض

فصل

اي هذا فصل في توابع المنادى وحكمها قال ابن ابي الربيع في شرح
الايضاح اعلم ان المنادى المنصوب لا خلاف في جواز وصفه
لانه لم ينزل منزلة اسما الخطاب واما المبني فللنحاة فيه ثلاثة
مذاهب جوازه مطلقا ومنعه مطلقا والتفرقة بين ما غير

في الندا

في الندا وجي به على حالة لا يكون في غيره نحو يا هناه ويا ملامان
وفل وغيرها وستعمل في غير الندا على غير هذه الحالة الا ترى
ان ملامان لا يوجد الا في الندا فاذا زال عن الندا جي به على غير
هذه الطريقة تقتيل لهم فما كان هكذا لا ينعت وما جا في الندا على
لفظه في غير الندا فهو الذي ينعت وهو مذهب س قال في قوله
تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض ليس فاطر نعتا وانما هو
منصوب باضمار فعل او على حذف حرف الندا واما من قال انه
لا ينعت مطلقا فقد رده ابو علي بان العرب تقول يا تميم
كلهم وتاتي بلفظ الغيبة ووجه الدليل منه ان العرب لم تات
بلفظ الغيبة الا مراعاة لاصله وانه اسم ظاهر قد استعمل
في الندا على حاله لم يغيره الندا ولو لم ينظر الى هذا ونظر الى انه
واقع موقع حرف الخطاب لم يقل الا كلكم فهذا الوجه الذي قبل
كلهم يجوز ان ينعت وهذا المنع منقول عن الاصمعي واذا ثبت
الرد بهذا تبين صحة ما ذهب اليه س لان الاسم الذي جي
به في الندا على غير حاله في غير الندا قد تمحض الوقوع فيه موقع
حرف الخطاب من جهة بنائه على الضم ومن جهة تغير بنائه
وهو الصحيح انتهى قال ابن هشام وفي هذا القياس نظر
لان للقايل ان يقول وقوع الاسم موقع اسما الخطاب مانع من
نعته لان اسما الخطاب مانع من نعته لا تنعت فكذلك ما يقع
موقعها لكن روعي في اضافة التوكيد الى ضمير الغيبة لفظ المؤكد
وهذا حكم يثبت بنقل صحيح خارج عن حد القلة الى حد الكثرة
عن عربي فصيح نحو يا تميم كلهم والظن بل العلم محيط بان ذلك لا يوجد
قوله تابع ذي الضم يشمل العلم والنكرة المقصودة ومثلهما
المثنى والجمع فتقول يا زيدان صاحبي عمرو ويا زيدون اصحاب
عمرو ويجب التابع ايضا وقوله ذي الضم لا يشمل هذين على
ظاهره وقد يشمله بتاويل لان بعضهم يجعل يا زيدان ويا زيدون
مبنيا على الضم فيجعل الالف والواو نفس الضم ولو قال تابع مبني

مضافا دون ال كان اولى وخرج تابع المعرب فانه منصوب دائما الا ان كان التابع بدلا وعطف نسق فان حكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبني وشمل قوله تابع التوابع الخمسة لكن قوله بعد ذلك واجعلا كمستقل نسقا وبدلا يخصصه بغيرهما فهو عام اريد به الخصوص قال الشهاب في حواشي الاشموني لم يبين شمول التوكيد للفظي كيا زيد زيد انتهى وقال ابن هشام في الحواشي ابن عمرون مرادنا ما عدا التوكيد اللفظي لان ذلك قد استقر انه بلفظ الاول وقيل لا يجري التوكيد اللفظي في هذا الباب لان النداء طلب اقبال المنادى والتنبيه مرة فيه يحصل هذا الغرض بخلاف الاخبار ابن عمرون هذا باطل بقولهم في باتيم تيم عدي انه تاكيد وهو لفظي قطعا **قوله** الزمه نصبا لان الاصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتاكد ذلك بالاضافة واجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت المذكور عنه وعن اصحابه فيه الرفع نحو يا زيد صاحبنا واجاز الكسائي في يا تميم كلهم الرفع وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع قال الشهاب وقضيته جواز قطع التاكيد لكن جزم شيخ الاسلام في حاشية الشرح في باب التاكيد بالمنع انتهى **قوله** وما سواه ارفع او انصب يدخل فيه الشبيه بالمضاف فيجوز رفعه ونصبه وبه صرح الرضي لكن جزم السيوطي بانه كالمضاف قال الشهاب ووجه جواز الامرين في المضاف المقرون بال والشبيه بالمضاف الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم لم يجعلا به اذا نوديا مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل المحتاج اليه والحقا به تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب فروعي الاعراب في الحالين وهذا اظهر من قول الحفيد لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب نصب النعت المضاف لمفرد انتهى لانه لم يبين وجه عدم اللزوم فهو دعوى بلا دليل وقال الشهاب بعد نقله الاولى

ان

ان يقال المانعين النصب في المنادى لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب اخرا وبنا والمجوزوا الرفع ايضا في التابع لامكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتامل ويدخل فيه ايضا المضاف بدون ال اضافة غير محضة نحو حسن الوجه وينبغي منع الوصف بها لانها نكرة والموصوف معرفة **تنبيه** ظاهر كلام الناظم ان الوجهين على السوا وقضية كلام الشرح ترجيح النصب وعليهما قد يفرق بين هذا والنسق مع ذي ال الاتي حيث رجح الرفع بان ذاك اقرب الى الاستقلال وكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال اولى وينبغي حالة الرفع ان لا يكون محله نصبا لانه ليس مفعولا به بل تابع له **قوله** نسقا وبدلا لان البدل في قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وانظر هل يشكل هذا التعليل على مذهب الناظم ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ومثل المرادي للبدل غير المعين بيا زيد رجلا صالحا قال ابن غازي وفيه بحث من جهة قصد تشخص وعدم قصده في حالة واحدة لان زيد مقصود ورجلا صالحا غير مقصود الا ان يكون بدل اضراب واما بدل النكرة من المعرفة فلا ينكر هذا ولم يقيد البدل ايضا بالخلو من ال فاقتضى جواز ابدال ذي ال وانه لا فرق في الحكم لكن قال في جمع الجوامع وشرحه لا يبدل لان اي النكرة المقصودة وذا الاشارة ولا ذو ال من المنادى انتهى وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن قال الشهاب قال الدماميني قال المص ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يجيء فيه الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد وعطف البيان والنعت وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنسا ومعه هذه المسالة مبنية على ان عامل البدل عامل المبدل منه انتهى ويوخذ من قوله ومعه هذه المسالة الا فرق بين البدل والمعطوف عند

غير المعرّ ومو ان حرف العطف قايم مقام العامل فليتامل واقول
ما نقله الدماميني عن الناظم قاله في مسالة غير هذه لانه نقل
في التسهيل ان المازني اجاز يا زيد وعمرا ويا زيد وعمرو كما يقول
الجميع في يا زيد والضحاك وقال في شرحه وما رآه غير بعيد اذا لم
ينو اعادة حرف الندا ويقوله قال الكوفيون لان المتكلم قد يقصد
ايقاع ندا واحد على اسمين كما يقصد تشريكهما في عامل واحد نحو
حسبت زيدا او عمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل
حالان الخ وقال الدماميني بعد نقله وما قاله غير ظاهر لانك
لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم
الواحد المثنى وذلك يصير مطولا فلا يتبوع فيه الا النصب لانه
يشبه ما اذا اسميت بزيد وعمرو فانك تقول يا زيدا وعمرا
فصار مثل نداك ثلاثة وثلاثين رجلا فانك تقول على كونهما
كالي الواحد يا ثلاثة وثلاثين انتهى مختصرا ويمكن ان يجاب
بالفرق فان الاسمين فيما نحن فيه متباينان في المعنى غاية
الامر انه قصد ندا واحد لهما فلم يصدق انه اتصل بالاول
ما هو من تمام معناه حتى يكون مطولا واما زيد وعمرو مسمى
بهما فمعناهما واحد وكذا ثلاثة وثلاثون معناهما واحد
لان المراد جملة المعنى المعبر عنه بهما فصدق عليهما انه اتصل
بالاول من كل منهما ما هو من تمام معناه فليتامل قوله نفيه
وجهان لامتناع تقديره حرف الندا قبله فاشبه النعت ولم يجعل
كالمستقل واختلف في المختار من الوجهين على اقوال ثالثها قول
المبرد ان كانت ال معرفة فالنصب وان كانت للمح الصفة فالرفع
فالواو وجه ان المعرف بال يشبه المضاف قال الشهاب يمكن
ان يكون وجه الشبه الطول بال فراجعه واقول الاظهر ان وجهه
التعريف بال كالاضافة والا فالطول يحصل بال ولو لم تكن معرفة
وقال بعضهم وجه الشبه كونه لا ينون وفيه ان ذلك لا يختص
بالمعرفة واعلم ان الوجهين يجمع في جوازهما الا فيما عطف على

نكرة

نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش
ومن تبعه الا الرفع كما في المرادي والاشموني قال الشهاب
ويرد عليه الاية فان المعطوف عليه وهو جبال نكرة مقصودة
مع انه يختار النصب الا ان يمنع عطف والطير على جبال قوله
وايها الى اخره قال الشاطبي اعترض بان قضية اطلاقه
ايا جواز تذكيرها وان كان الوصف مونثا وليس بصحيح وقد
يجاب بانه اتكل على ظهور ذلك او مال هنا الى القول بالجواز
قال السيوطي وتونث لتانيث الصفة قال تعالى يا ايتها النفس
المطمئنة وفي البديع ان ذلك اولى لا واجب فيجوز يا ايها المراة
ولا يلحقها من علامات الفروع غير التا لا علامة تثنية ولا جمع
قال تعالى ايها الثقلان ايها المومنون واعلم ان ايا وايه
مبنيا في على الضم لكون كل منهما منادى مفرد اوها التنبيه
فيهما زايدة لازمة للفظ اي عوضا عن المضاف اليه مفتوحة
الها ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة وقرا ابن عامر
ايه الثقلان ووجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة
حتى تدخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جري او لا يجري الجزء جري
ذلك المجرى اخرا نحذفت الفه وجعل الها محل الاعراب
فان قيل فقد حركت اليا بالضمة قلنا اتباع كرا مرد
وان ما بعدهما مرفوع في التبعية وجوبا مراعاة للفظهما وانما
جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه يشبه المعرب
في حدوث ضمة وما قررنا من ان ضمة الها ضمة بنا وضمة اي
اتباع عكسها بتخيله الناس ووجهه ان التنبيه نزل مع
اي منزلة اليا الواحد فصار المجموع كالاسم الواحد المفرد
المعرفة المنادى فاستحق به الها بعد حذف الالف ضمة
الندا واستحقت الناعدم الضم ولكنهم اتبعوا قوله مصحوب
ال الطوال وشرط في التسهيل ان تكون جنسية فقال
وبوصف بمصحوبها الجنسي قال الدماميني وليس المراد بالجنسي
هنا ما يقابل الوصفي لجواز يا ايها النبي وانما المراد به ما يقابل العاهد

فلا يقال يا ايها الصعق ويا ايها الحسين لانهما علمان وال في الاول
للعلمية وفي الثاني للمح وكذا لا يقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم
في الرسالة الرشيدية لان ال هنا لتعريف العهد لا لتعريف
الجنس وقال المرادي فاذا قلت يا ايها الرجل فال جنسية وصارت
بعد اي للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة انتهى
ويحتمل ان المراد بانها صارت للحضور ان الجنس لما وقع صفة لاي
المفيدة لحضور معناه لكونه مخاطبا مقصودا كان معناه حاضرا
لا ان المراد انها للعهد ليلايتنافي قول الدماميني لان ال هنا للتعريف
العهد فانه يدل على امتناع كونها لذلك ولا يخفى ان المراد بمعنى اي
الحاضر اعم من ان يكون فردا كيا ايها الرجل خطابا للفرد معين او
جنسا كما في قوله تعالى يا ايها الانسان يا ايها الناس فليتامل
ولا منافاة بين ارادة الفرد وكون ال للجنس كما علم مما تقرر
قوله بعد صفة ولا يتبع ايا غير الصفة من التوابع كما قاله
الناظم لكن قال ابو حيان واطلاقهم يقتضي اتباع اي بكل تابع
بعد ان تستوفي صفتها انتهى وقيل ان مصحوب ال بعد اي ان
تستوفي صفتها انتهى عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر
وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان
وعليه الشم قوله يلزم بالرفع الخ اجاز المازني نصبه قياسا
على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاجي ولم يجزه
احد قبله ولا تابعه عليه احد بعده وعلة ذلك ان المقصود
بالندا هو التابع واي وصلة لندائه ولهذا النحويين مذهب
المازني اشار الناظم بقوله لدى ذي معرفة واعلم انه مع كون
المقصود بالندا هو التابع ينبغي ان لا يكون محله نصبا لانه
بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويويد ذلك انه
لو وصفت صفة اي تعين الرفع كما نص عليه الشم وغيره هذه
وقال الشهاب لا يقال ذكر اللزوم ينافيه قوله وايها ذا الخ لانا
نقول قوله المذكور قرينة على ان المراد لزوم مصحوب ال احد
هذين الواردين او يقول هو لزوم اضافي بقرينة ما ذكر انتهى

تنبيه

تنبيه قال ابن هشام اختص مصحوب ال الواقع
بعد اي باربعة امور احدها انه صفة يعني مطلقا كانت الكلمة
مشتقة او جامدة الثاني انها لازمة لا جائزة بخلاف الصفات
الثالث انها واجبة الرفع الرابع ان في المسالة خلافا
انتهى وهذا يقتضي انه اعرب قوله وايها مبتدا اول وقوله
مصحوب ال مبتدا ثان وما بعده اخبار له متعددة والجملة خبر
المبتدا الاول والعايد محذوف اي بعدها وفي الشراح اعاريب
غير هذا قوله وايها ذا قال الشاطبي اطلق الوصف هنا وهي
عند س وغيره من النحويين انما توصف هنا التي وصفت بذي الالف
واللام وقد يلتزم فضيلته الاطلاق فقد نص عليها بعض النحويين
وانك تقول يا ايهذا لان ذا يجري مجرى ما فيه الالف واللام
الا ترى ان قولك مررت بزيد هذا في معنى قولك مررت بزيد
الحاضر فكما تدخل على ما فيه ال تدخل على معناه وقد اشار في شرح
التسهيل لما تقدم التزام وصف ذا واستشهد على ذلك ايهذان ن
كلا زاديكما انتهى وفي الحواشي لابن هشام ما نصه ابن جني
اصحابنا يستضعفون وصف اي في الندا بهذا لانها مبهمة ومحتاجة
لما الصفة وهذا ابهم ويحتاج لما توضيح فالحريكين في القياس ان ينفي
الابهام بمعرفة في الابهام لكنه لما كان هنا موصوفا بما فيه
الالف واللام صار الاعتماد على الصفة واستهلك هذا بينهما انتهى
وفيه مخالفة لكلام شرح التسهيل فتامل تنبيهان
الاول قال الشهاب الظاهر انه يراعي حال المراد بايهذا من
تثنية وجمع فيقال ايهذان او اللذان بخلاف اي ومنه قوله
ايهاذان كلا زاديكما انتهى وقد يوهم انه سمع غير التثنية وغير
التذكير وقوله بخلاف اي فانه لا يجوز فيها ذلك وقال الشاطبي
في قوله ورد تنبيه على ان هذين اللفظين هما المسموعان دون
يا ايها ذي ويا ايها التي وبقية الفروع الثاني اورد الشاطبي
ان كلا من ذا والذي مرفوع الموضع كالمعرف بال وكلامه يوهم

خلاف ذلك واجاب بانه يفهم رفعهما من قرنهما بما له الرفع
او ترك ذلك للناظر القايس اذ لا فرق في وصفهما بين الرجل وغيره
باعتبار الاحكام اللفظية قوله ايها الذي عطف على ما قبله
وسقط العاطف للضرورة او بناء على جوازه اختيارا قوله ورد لعل
وفاعل والجملة خبر عن المبتدا وهو ايها ذا وما عطف عليه ووحد
الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ ايها ذا
وايها الذي او لان فيه خبرا محذوفا وهو نظير زيد وعمرو قايم
وفيه اقوال ثالثها التخيير وليس مثل نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض كما قال الاشموني لان ذاك الحذف فيه يتعين من الاول
قوله ووصف اي الخ اورد الشاطبي ان هذا لا فايدة فيه
ويجاب بانه لما علم بقوله وايها ذا الخ ان اللزوم ليس على
ظاهره كان مظنة توهم في اخر فرفعه بهذا قوله وذو
اشارة كاي في الصفة قال الشهاب الظاهر انه ليس كاي في
افرادها مطلقا بل يراعى حال المشار اليه نحو يا هذان الرجلان
ويا هؤلاء الرجال وقوله في الصفة اللعهد اي المذكورة في اي
الا انها تتناول اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة لا يوصف
باسم الاشارة وكانه ترك استثنا ذلك لظهوره ثم في التقييد
بالصفة اشعار بالفرق بينهما فان ايا لا تتبع عند الناظم بغير الصفة
بخلاف اسم الاشارة وايضا فالصفة لا تفارق ايا واسم الاشارة
يفارقها الصفة اذا قدرت غير وصلة كما قاله الدماميني قال
في التوضيح ولا يوصف اسم الاشارة ابدا الا بما فيه ال وجوزوا
فيه ان يكون بيانا واستشكله ابن عصفور بامرين ومر
في باب النعت ما يتعلق بذلك قوله ان كان تركها يفيت المعرفة
اي بان جعلت اسم الاشارة وصلة لندا ما فيه الالف واللام
كما فسره الشارح وفسره الشاطبي بقوله يعني ان اسم الاشارة
حكمه حكم اي في التزام وصفه لكن بشرط ان يكون اسم الاشارة
مفتقرا الى التفسير لابهامه عند المخاطب فلو يفيت ترك الصفة

معرفة

معرفة المشار اليه عنده فحينئذ لا بد من وصفه كما لا بد من وصف
اي على الاطلاق وهذا معنى قوله ان كان تركها يريد ترك الصفة
يفيت تلك المعرفة ووجه ذلك ان اسم الاشارة مبهم كاي في الاصل
فيلزم من التفسير ما يلزمها الا ان يكون معهودا بعينه ثم قال
واما اذا كان اسم الاشارة مستغنيا عن الصفة لكون تركها لا يفيت
المعرفة بل هي حاصلة دونها فتلزم الصفة قوله في نحو
سعد سعد الاوس الخ هذا هو القسم الثاني من المنادي المستحق
للضم الجايز فيه الضم والفتح كما تقدم التنبيه عليه وضابطه
ان يتكرر المنادي مضافا فالثاني واجب النصب ما لم ينصب الا
نحو يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع ايضا والوجهان في الاول
فان ضممت فالثاني بيان على الموضع او نعت قال الشاطبي كانه
قيل يا سعد المنسوب للاوس وهذا الوجه ضعيف لان الوصف
بالجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع فلا يقال به ما وجد
عنه مندوحة وقد وجدنا ذلك لجواز ما ذكر من الاوجه قال
الشهاب وجود المندوحة لا يمنع الاحتمال او بدل منه او منادى
باضمار يا والفرق بين هذا وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف
الندا ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل
اذ هو عند ذلك القايل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به بخلاف
الاول فانه تقدير لفظي كما قرره الشاطبي وغيره وقد علمت في باب
البدل ما فيه او باضمار اعني او تاكيد كما قال الناظم واعترضه ابو
حيان بانه لا يجوز لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف بالعلمية
والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتى يسلب تعريف العلمية وقال
ابن هشام ثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل
به الاول قال الشهاب ولا يخفى ان كلا الامرين انما يرد على الناظم
اذا سلم انه مانع والا فقد يتمسك لظاهر تعريف التاكيد اللفظي
فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني ما لم
يتصل به الاول وان فتحت الاول فالثاني مقحم اي زايد كما قال

في التصريح او التأكيد لفظي كما قال الحفيد وقال في التصريح بناء على
تفسيره وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى
جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشي الواحد وكان يلزم
ان ينون الثاني لعدم اضافته وهذا الاخير وارد حتى على تفسير
الحفيد وقيل الاسمان مضافان لما المذكور وضعف لما فيه من توارد
عاملين على معمول واحد وقد يجاب بان العاملين هنا
بمعنى واحد وعملهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد
وابي عمرو العاقلات وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف
اليه الثاني قال ابن هشام في الحواشي وما اورد عليه مردود
اما بانه من باب التوكيد فلا يكره فيه التكرار واما بان الاصل
يا زيد اليعملات زيدها فلما حذفت اليعملات رجع الضمير ظاهرا
لعدم ما يرجع اليه **تنبيهان** الاول قال ابن عمرون
تقدير رجة ثالث نحو يا زيد زيد عمرو باضافة الاول للثاني
والثاني للثالث من غير زيادة ولا حذف الثاني قال الشهاب
هل يجوز نحو هذا التركيب في غير النداء فيقال جاء سعد سعد الاوس
ينبغي الجواز لكن لا يتأتى فيه جميع الوجوه المذكورة اذ لا يمكن نصبه
على الاتباع ولا على تقدير حرف النداء ولا تقدير المضاف اليه في الاول
لفقد الشرط المذكور بقوله في باب الاضافة بشرط عطف واضافة
الخ فاما ان يرفع على البدل او ينصب بتقدير فعل نحو اعني وقد يرفع
على التاكيد على ما تقرر فيه

المنادى المضاف الى يا المتكلم

قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا الى اخره قال ابن
هشام يجوز اللغات في المضاف للياء في باب النداء ابشر وط
احدها ان يكون المنادى صحيحا فانه اذا لم يكن صحيحا تعين
اثبات الياء وفتحها ولم يجز اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا حذفها
لانه لا دليل ولا قلبها الفا لان فاما قول الشاطبي رحمه الله

وبشراي

وبشراي حذف الياء نثرا ومعتلا ففيه تجوز ونص ابو البقا على
انه من قال يا بشرا فهي الالف مقدرة على القاعدة في المفردات
الثاني ان لا يكون وصفا عاملا مثل العقل كضاربي ومكرمي فانه
ان كان كذلك لم يجز ايضا الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة قال
ابن السراج اذا قلت يا ضاربي فاردت به المعرفة كان فيه تلك
اللغات فان اردت النكرة لم يجز الا الاثبات الثالث
ان لا يكون اخره يا مشددة قال في شرح الكافية واذا كان اخر المضاف
لليا يا مشددة كبني قيل يا بني بالكسر على التزام حذف يا المتكلم
فرارا من توالي اليا آت مع ان الثالثة كان مختارا حذفها قبل وجود
التشديد وليس بعد اختيار الى الالزوم والفتح اما على ان اليا ابدلت
الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل او على ان ثانية يا بني
حذفت ثم ادغمت اولاهما في يا المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح
كما فتحت في يدي ونحوه وقال ايضا المعروف في نسخ هذه
الارجوزة وعلى لسان قرائها فتح ان من قوله صح ان يضف وليس
بواضح اللفظ لكون منادى ان على صورة المجزوم فيجوز ان يكون
مجزوما والحالة هذه على لغة من يجزم ما بعد النواصب وهي لغة
حكاها جماعة من النحويين وقد جاء عليها شي صالح من السنة والشعر
ويكون ان وصلتها في موضع رفع بصح ويكون فايدة اسناد صح الى
ان يضف التنبيه على ان من الاسماء ما لا يصح ان يضاف الى اليا ويجوز
ان تكسر ان ويكون فاعل صح ضميرا عايدا على منادى وفايدة
وصفه بالصحة الاحتراز عما حرف اعرابه الف او يا نحو عصى
وفتى وزيدي وزيدي فانه لا يجوز فيه كل هذه اللغات وجواب
الشرط محذوف دل عليه جعل ومعموله **قوله** عبد اي بحذف
الالف والاجتزا بالفتحة وهذا الوجه اجازه الاخفش والمازني
والفارسي وذكر بعضهم اشكالا لابد نظير ذلك وهو ان الالف عوض
اليا فيه حذفها جمع بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز وقد
يجاب بانها بدل اليا وفرق بين الابدال والتعويض بهذا

وقال الشاطبي ينبغي ان يضبط عبد بالضم لانه الذي حكاه من بخلاف
الفتح بلا الف فانه ضعيف **قوله** عبدا قال الشهاب ينبغي ان
يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة
لانها لاجل الالف تفرعا على قول المصنف من ظهور اعراب المضاف الى
اليا حالة الجر ثم لا يمكن ان يكون اعرابه بالفتحة الظاهرة فيه
نظر وقال ايضا الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم
وينبغي ان يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر اثره
في التابع بل قد يدعى ان هذه الالف يا المتكلم غايته الامر انه
تغيرت صفتها **تنبيه** ذكروا ايضا وجها سادسا
وهو الانقطاع من الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى
المفرد ومنه قراة رب السجن احب الي وحكي يونس عن بعض العرب
يا ام لا تفعلي وفي اللباب حكى يونس يا ام وقال شارحه حكى يونس
جواز حذف التا المبدلة من اليا للترخيم ولزوم فتح ما قبلها لئلا
يلتبس بندا الاب والام بلا تا وقال في اللباب ايضا والوقف
عليهما بالها عند اصحابنا وقال لانها تا تانيث والفرا يقف عليه
بالتا لانه ليس لمحض التانيث انتهى وفيه ان الالتباس موجود
ايضا لان الفتح من جملة لغات المضاف **هـذا** وقال الحفيد ويظهر
ان هذا البعض يحذف اليا والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم
المفرد فيضم اخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما
قلنا انه حذف اليا والكسرة لان المصنف فرض الكلام في المنادى
المضاف ليا المتكلم انتهى وفي المرادي نقلا عن ابي حيان ان حكمه
في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف لليا ثم
نقل عن صاحب النهاية ان تعريفه بالقصد والاقبال
واستظهر الاول بثلاثة اوجه ثالثها انه لو كان غير منوي
الاضافة لكان في الامثلة صفة لاي واسم الله لا توصف بها
اي فيتعين كون الامثلة بابها انتهى ولينا مل هذا والظاهر
ان مارجحه لا ينافي ما نقله عن ابي حيان لجواز ان يكون حكمه

في الاتباع

في الاتباع على ما عرض له من البناء على الضم تشبيها وان كان من اقسام
المضاف قاله الشهاب والافرب انه على القول بان تعريفه
بالاضافة المنوية نصبه مقدر كما في سائر المضافات لليا منع
من ظهوره الاشتغال بحركة مشابهته للنكرة المقصودة وان حكمه
في الاتباع حكم المضاف وعلى القول بان تعريفه بالقصد والاقبال
في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف
فتدبر **قوله** والفتح والكسر اي للميم واجاز قوم ضمها **قوله**
وحذف اليا اقتصر عليها ولم يقل والالف لان ذلك مبني على القول
بان الفتح بنا على ان الاصل اما وعما فقلبت اليا الفا وحذفت الالف
وبقيت الفتحة دليلا عليها ومذهب س والبصريين ان الاسمين
جعلا اسما واحدا وبني على الفتح واقتصر على هذا القول في التوضيح
جازما به ويؤيده منع الجمهور لهذا في غير هذه الصورة نحو
يا عبدا وعلى تقدير ان الجمهور لا يمنعون ذلك هنا يمكن الفرق
بثبوت السماع الصحيح هنا **تنبيه** قال الشاطبي قوله
وحذف اليا قيد للكسر فقط لان اليا لا تثبت مع الفتحة فلا يصح
نفي ما لا يصح في ثبوته حقيقة او توهما ويمكن ان يرجع حذف
اليا للفتح والكسر معا لان الالف اصلها اليا فكانه اعتبر مع
الفتح اصلها الاول ان قال ومثل هذا في اطلاق لفظ اليا على الالف المنقلبة
عن اليا اطلاق س على الالف لفظ اليا لما ان قال وقال ابن خروف
بريد س بقوله حذفوا اليا قلبوا اليا الفا ثم حذفوها فعلى هذا
يكون قول الناظم حذف اليا من هذا القبيل **قوله** استمر اي
اطرد وفي نسخة شرح عليها الشاطبي اشتهر اي في الكلام وقال
واقتضى هذا ان هناك من الاوجه ما لم يشتهر وهو صحيح فقد
قالوا يا ابن امي ويا ابن عمي باثبات اليا ويجوز فيها الفتح
والاسكان وقالوا يا ابن اما ويا ابن عما فالمجموع خمسة اوجه
هذه الثلاثة منها قليلة ثم قال والاسمان في هاتين اللغتين
اعني لغة فتح اليا ولغة اسكانها غير مركبين بل جاريان بالاعراب

على ما ينبغي واما ما عداهما فالاسمان مركبان جعلا كاسم واحد لكثرة
الاستعمال حتى انهم يستعملونها للاجنبي فصبر وهما كخمسة
عشر ولذا يجوز كتبهما موصولين كما وقع في رسم المصحف ثم
منهم من ابقى الاسم على كسرة بعد حذف اليا ومنهم من قلبها
الفا ومنهم من حذف وفتح الاخر اتباعا على العكس من يا زيد
ابن عمرو او بنى على الفتح تشبيها بخمسة عشر انتهى ملخصا
وفيه فوايد منها التصريح بان مجموع الكلمتين مع تركيبهما ونحوهما
مضاف اليها المحذوفة لاكما قد يتوهم من عدم الاضافة بقي
ان المركب المزجي يجوز اعراب اخره فينبغي جواز الاعراب هنا
فيكون اعرابه مقدرا ان فتح لنحو الاتباع وقول الشاطبي و فتح
الاخر اتباعا الخ مقابلته بقوله او بنى الخ ظاهر في الاعراب
وان شان المركب المزجي اتحاد معناه كلفظه حيث صار اسما واحدا
وكلمة واحدة والمعنى هنا متعدد كما هو ظاهر لدلالته على الابن
والام والعم **قوله** يا ابن عم استشهد في التوضيح بقوله
يا ابنة عما لا تلومي واهجعي قال الحفيد استشهاده بهذا البيت
يدل على انه لا فرق بين ابن عمي وابنة عمي و ينبغي ان يكون الحكم
كذلك في ابن امي وابنة امي **قوله** وفي الندا ابت امت عرض
اي زيادة على الوجوه المتقدمة في عبد ولا يستفاد من عرض
خلافا للاشموني لان العوض لا يبا في اللزوم قال الشهاب
كل من يا ابت ويا امت منصوب لانه معرب فانه من اقسام المضاف
بفتحة مقدرة على ما قبل التا منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة
لاجل التا لاستدعايها فتح ما قبلها لا على التا لانها في موضع اليا
التي يسقطها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر وقال ايضا عند
قول المص التا في يا ابت تا تانيث فيه تصريح بان التا حرف لا اسم
اذ لم تنقلب اليا اليها بخلاف الالف في يا عبدا ولكون التا عوضا
من يا المتكلم لم يجمع بينهما اي بين التا واليا ثم اشار الى انه
يرد عليه يا امتا واجاب عنه وقد يقال لبيش في هذا جمع

بين

بين اليا والتا لان الالف بدل اليا وهو الالف مثلها والمراد
لا يجمعون بين التا واليا ولو ببدلها او بني هذا الكلام على ان الالف
هي اليا وانما تغيرت صفتها وقد يوافق هذا قوله ذهاب صورة
المعوض عنه ولم يقل ذهاب المعوض عنه هذا وقال الحفيد
انما عوض تا التانيث عن اليا اذا اضيف اليها الاب او الام لان كلا
منهما مظنة التفخيم والتا تدل عليه كما في علامة ونسابة انتهى
وقال ابن عمرون تا ابت للمبالغة في معنى الابوة واما تا امت
فللتانيث لان الام مونث وفيهما عوض **تنبيه** قال
في التوضيح وربما جمع بين التا والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وسبب اذكد
الشعر انتهى وظاهره عدم الاختصاص بالشعر

اسما لازمة الندا

يجوز كونه لازمت فعلا ماضيا وكونه اسم فاعل منونا ناصبا الندا
على المفعولية او غير منون مضاف للندا واعلم ان لنا اسما لازمت
غير الندا منها نحو غلامك قال ابن الدهان لا يقال يا غلامك لان الكاف
هو المخاطب والمخاطب يجب ان يكون هو المنادى والغلام هو المنادى
فلم يجز واجاز بعضهم ياذاك واستقبحه بعضهم ومر التنبيه على
هذا و تلخص ان الاسما بالنسبة للندا ثلاثة اقسام ما يستعمل في
الندا وغيره وما لزم الندا وما لزم غيره **قوله** و فصل بعض
ما يخص بالندا فلا يستعمل في غيره قال الشهاب ومثل شرط استعماله
فيه الصورة التي وردت عليها فلا يجوز اضافتها الى يا المتكلم نحو يا فلي
كما يقال زيدي ومثل يمتنع حذف حرف الندا معها لانها انما وردت
به ومثل يجب في فل بنا على انه كناية عن النكرة ان يراد به نكرة غير
مقصودة وحينيذ فما يجب في ذلك نظر وقد يسبق الى الذهن امتناع
اضافتها الى يا المتكلم لان ندا لا اقرب الى دفع ذلك على السماع وانه لا يستعمل
غالبا على ما ذكر الا استعمال النكرة المقصودة واقول جوابهم عن قوله
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع

بانه على اضمار القول او الدعا وحرف النداء اي يقال له يا او ندعي
يا لكاع بدل على ان حرف الندا يضمر فيها قالوا انه ملازم للندا
وقال اعلم انه كما قاله المص كغيره من انها كناية عن العلم اسم
محتمل لم يقتصروا قاطع على تقييده فالحكم عليه بانه وهم كما في التوضيح
ممنوع لا وجه له ووجه الرد على الكوفيين انهما ترخيم فلان وفلانة
انهما لو كانا كذلك لقيل فلا ولما قيل في التانيث فله لان تا التانيث
تحذف للترخيم مع احتمال ان يكون ترخيمهما على هذا الوجه على سبيل
الشذوذ قلت وجهه انه لم يعهد ترخيم على ان هذا ترخيم
ولا ضرورة الى حمله اليه مع مخالفته للقياس وامكان وجه اخر
قوله والامر هكذا من الثلاثي اي التام فخرج الناقص قال
الشهاب نعم المحترز عنه ما يمكن ان يكون ناقصا وان استعمل
تاما فلا يوخذ من كان التامة فيه نظر ولعل قوة كلامهم تدل
على الامتناع مطلقا انتهى اقول صرح في شرح التوضيح بهذه المسالة
في باب اسما الافعال فقال ويجوز من التامة واعلم ان بعضهم
جعل قوله من الثلاثي مختصا بقوله والامر هكذا مع انه يعود لما
قبله ايضا فالوجه تعليقه بالطرد وقيد بعضهم الثلاثي بان يكون
مجردا وقد يقال لا حاجة لذلك لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل
المزيد قوله وشاع في سب الذكور فعل نحو يا فسق يا لكع واما
حديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس بالدنيا لكع بن
لكع فليس من هذا المختص بالندا ولا معدولا لانه منصرف وهو وصف
كحطم قاله السيوطي وفيه تامل والاظهر قول ابن الاثير في النهاية
ان استعمال لكع في الندا اكثر وليس بواجب دايما

الاستغاثة

هي ندا من يخلص من شدة او يعين على مشقة قوله اذا
استغيث اسم الخ ايقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحي فان
المستغاث حقيقة المعنى او التقدير مضاف لولا اسم وتقييد الاسم

بكونه

بكونه منادى مع انه لا يكون الا منادى بل ذلك معلوم مما تقدم
في باب الندا ليلا يغفل عن ذلك لبعد العهد واحترازا عن الاستغاثة
اللغوية نحو استغثت بك ومثل كل منادى يصلح للاستغاثة ولو نكرة
غير مقصودة نص على ذلك الشاطبي ولم يقيد الندا بحرف ولا بد
من كونه بالياء كما يستفاد من قوله كيا للمرتضى وقوله اذا كررت يا لكن
مرادا للمنادى البعيد او كالبعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقريب
الا اذا كان كالبعيد او يقال الاستغاثة لاحتياجها الى مد الصوت
كالبعيد واستفيد من قوله خفضا باللام انه معرب مطلقا سوا كان
مضافا اولا كما قاله الاشموني وغيره والمراد انه كذلك ان جر
باللام وكان معربا قبل الندا اما بالياء انه قد يخلو من اللام والالف
المعاقبة لها فيكون حكمه كساير المناديات ولانه قد يكون مبنيا
قبل الندا نحو يا لهذا او يا لرقاش كما صرحوا بذلك ولا يتصور في المبني
قبل الندا او الاستغاثة ان يصير معربا بعدها واذا وصف
المستغاث المجرور باللام نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم فليس في تابعه
الا الجر كما صرح به الرضي وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا
على الموضع وجوز المرادي الوجهين وفي الهمع انما اعرب المستغاث
والمتعجب منه مع كونه منادى وعلة البنا موجودة فيه لدخول
اللام التي هي من خصايص الاسما فرجع الى اصله وعلى هذا لا موضع
رفع له فيتبعه بالجر والنصب وقيل لان باعتبار حكمها في الندا حكم
العامل اذ البنا فيهما مسببه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال
عمل يا لفظا وصار بمنزلة يا زيد عجبا فعلى هذا له موضع رفع
فيتبعه بثلاثة اوجه وانما فتحت اللام لان المستغاث واقع موقع
المضمر ولام الجر تفتح معه قال ابن هشام ويرد عليه زيد فتمت
لزيد على حد لا شي يبقى الموت باقي ويجاب بانه غير مطرد
فالموضع بالضمير احق فالفتح اقوى وبعضهم علل الفتح بالفرق
بين المدعو والمدعو له وقد يورد عليه يا لزيد لعمرو فانه
لا التباس فيه ويجاب بان الالتباس يحصل اذا اقتصر

على احدا بهما وحذف الاخر ثم طرد الباب وزعم الكوفيون ان اللام
بعض آل فلاستوال على الفتح ورد بوجوب الكسر في المعطوف
الذي لم تتعد معه يا وبقولهم يا للناس ولا تدخل ال على اسم
قال الناظم وبقولهم يا لله ثلت فذجا نحن آل الله في
بلدتنا قالوا اذا الداعي المثوب قال يا لا فلنا خلطت اللام مع لا وصير
كله تفنوبت وسريهم قال الفارسي الالف من يالا عن واو لانها
صادت كقال وقال الناظم لا نافية او ناهية والمنادى محذوف
اي يا قوم لا فرار ولا تفر كذا بخط ابن هشام والكلام على متعلق اللام
الداخلة على المستغاث والداخلة على المستغاث له في الفاكهي وفي
حاشيتنا عليها ما يتعلق به مسئلة يا لزيد ذكر اللام جائز
وفي لزيد ذكرها واجب لانها اذا حذفت لا يبقى مجرورها منادى
قوله وفي ذلك بالكسر ابتنيا شامل للمستغاث من اجله
والا كان تكرارا مع مفهوم الشرط فاللام معه مكسورة وجوبا
على الاصل ومو ظاهر في الاسما الظاهرة واما المضمر فتفتح معه
الا مع اليا نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين قال
الشهاب رحمه الله ويمثل يجوز اتحادهما بالذات نحو يا لك لك ويا لي
لي انتهى اقول نعم يجوز تنبيه قال ابن هشام
في الحواشي زعم الناظم ان المستغاث له قد يجر باللام وقد يجر بمن
وعندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد الخلاص منه او يراد
تخليصه مما نزل به او مما يتوقع نزوله به ففي الاول يصح المجي
باللام والمجي بمن نحو يا لزيد للظالم و يا لزيد من الظالم قال
يا للرجال ذوي الالباب من نفر • لا يبرح السفه المردي لهم دينا •
وفي الثاني يتعين اللام ومعنى يا لزيد للظالم ادعوك له لتخلصنا
منه والدليل على استعمال اللام في ذلك قوله
• يا لاناس ابو الاسما برة • على التوغل في بغي وعدوان •
وفي شرح الكافية قد يغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة
معنى التعجب نحو لحظات لبلي البيت فقيد المسئلة بالتعجب واطلقها

في

في التسهيل وشرحه والحق عندي ان المرجع ما ذكرت انتهى
وفي الرضي وقد يستعمل المستغاث لم يمن نحو يا لله من ألم الفراق
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من
ألم الفراق انتهى قوله ولام ما استغيث عاقبت الف قال
الشهاب في حواشي الاشموني ولا يبعد انه حينئذ مقدر الضم
فيرفع كما انه يجري على محله بلا اشكال فليحرر واعلم
انه عبر في التسهيل بقوله ويعاقبها الف كالف المندوب انتهى
وقد يوخذ من هذه العبارة بيان محل تلك الالف على تفصيل
المندوب حتى يدخل اخر المضاف اليه نحو يا امير المومنينا وكذا
اخر الصفة او الموصوف دون الموصوف على الخلاف في ذلك
ثم رايت الرضي صرح بانه لا يكون تابعه مرفوعا وقال
في حواشي الشارح وكلام الرضي مصرح بانه لا يرفع تابعه حينئذ
وقضية ذلك انه لا يقدر الضم في اخره وعبارته في تعليل
ذكره فان توابعه اي المستغاث الذي في اخره زيادة
الاستغاثة لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز عمرو لان المتبوع
مبني على الفتح آل الفا لاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على
حده صارا مبنيين اي على اليا فليراجع انتهى وصرح الشاطبي في
الندبة بان ما يلحقه الالف يقدر فيه اخره الضم وعلى قياسه
فالضم هنا مقدر وسياتي في الندبة الكلام فيه قوله ومثله
اسم ذو تعجب الف يمكن ان يكون اشارة الى التعجب الاصطلاحي
قال الشاطبي وقوله الف في موضع الصفة للتعجب كانه يقول
ذو تعجب مالوف في ذلك الاشعر تحرزا من ان يكون غير مالوف
في التعجب وهذا يتصور حيث لا يعرف السامع ما اراد بذلك
النداء اما بان يكون المتعجب منه نكرة نحو يا لرجل فان هذا لا
تالفه العرب في التعجب كما لا تالفه في الاستغاثة فلا يجوز ذلك
واما بان يكون معرفة ولا قرينة تدل على قصد المستفرح الى ان
قال فلابد من اشتراط كونه معروفا في التعجب منه وهو معنى

وكذا توابع المجرور بالالف لا تكون الا مجرورة

كونه ذا تعجب مألوف وعلة ذلك تشبيه علة المندوب التي تذكر
في بابه فان تشبيه فقد اسقط الناظم هذا الشرط من المستغاث
وهو مفتقر اليه كما في المتعجب بل التعجب فرع الاستغاثة
والمعنى فيهما واحد لها ان قال فالجواب اما ان يقال ان ذلك
غير شرط لا في التعجب ولا في غيره لا في المندوب لان النحويين لم
يشترطوه هنا واشترطوه في المندوب ولو كان معتبرا هنا لذكروه
ويحمل قول الناظم على اطلاقه وقوله الف لا يريد به زيادة واما
ان يكون عنده معتبرا حسبما تقدم في التعجب واعتمد على ما
يعطيه مثاله وهو قوله يا للمرتضى والمسالة بعد محل نظر لم اجد
فيها ما اعتمد عليه قال الشهاب ويؤيد عدم الاشتراط في
الاستغاثة تمثيلهم بها النكرة غير المقصودة بنحو قول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي مع انه استغاثة في المعنى

الندبة

هي نداء المتفجع عليه او المتوجع منه والتفجع يقع للتوجع من مصيبة
فادحة ورزية للجوارح جارحة قوله ما للمنادي اجعل
لمندوب يعني من احكام واقسام الا ما استثني كقوله وما نكر
لم يندب كذا فعل في سبك المنظوم وكان ينبغي ان يقدم الاقسام
على الاحكام في اللفظ لكونها متقدمة عليها بالطبع قال ابن هشام
ومن الاحكام بناؤه مفردا واعرابه مضافا او شبهه ومنها انه
يكون نصبا ورفعا في الضرورة ومنها احكام التابع ولم يذكر
ذلك ابنه ولا هو ايضا ويدل على ان المندوب يتبع واجمجمتي
الشاميتيناه واجازه يونس وازيد الطويلاه انتهى ومثل
في التصريح للمطول الذي ينصب بيا منادا يا عمرا وهو محمول على
المشبه به كما قيد بذلك الشاطبي ويدل له قوله بعد ذلك ولا
يندب الا المعرفة ويستثنى من الاحكام لحوق كاف الخطاب
فيجوز في الندبة واغلامك وتقدم انه لا يجوز في الندا الا ان

المندوب

المندوب ليس منادى حقيقة بل بصورته ويدل لذلك انه
لا يراد منه اجابة ولا يطلب منه اقبالا ومنع ذلك السيرافي
قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون
ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته وجمعه لان الحاق الالف
هنا كالحاق الالف او الواو هناك وفرق البصريون بان هذه
الالف لا تغير الملفوظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئا بخلاف
حرفي التثنية والجمع وقال الشهاب قوله ما للمنادى اجعل للمندوب
يفيد ان المندوب المضاف لياء المتكلم يجوز فيه الوجوه السابقة
اذا كان منادى فيجوز واعبد بكسر الدال وفتحها وواعبدا بقلب
الياء الفا وواعبد بضم الدال فقوله الآتي وقائل واعبدي يا واعبدا
الى اخره بيان لما يقال اذا اريد الحاق الف الندبة لا مطلقا ويحصل
من الموضعين ان نحو واعبدا يحتمل انه على طريق المنادى فيكون الالف
بدلا من ياء المتكلم ويحتمل ان الالف للندبة وان الياء التي هي المضاف
اليه محذوفة ولا يضر احتماله للامرين للعلم بانه مندوب بكل حال
لوجود ما يختص بالندبة وهو وا فان اريد تعيين احد الامرين
وجب نصب قرينة تدل عليه فليتامل قوله وما نكر لم يندب
الى اخره قال الرضي ولا يندب الا المعروف علما كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب انتهى وقد يؤخذ منه جواز ندبة النكرة
المعروفة لشمول قوله او لا لذلك وهذا انما يوافق قول ابن خروف
انظر هذا مع عده جارية وا لا فلا كالموصول واجاز الكوفيون
ندبة النكرة مطلقا وهذا انما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه
فانك تقول فيه وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة
وعلى هذا قول الناظم وما نكر لم يندب استثناء من قوله ما للمنادى
اجعل كما اشرنا اليه لكن بالنسبة للمتفجع عليه فتدبر وقوله
ولا يندب الموصول ليس استثناء من قوله ولا مبهما لان المبهم
يشمل الاشارات والموصولات قال ابن هشام رحمه الله
المبهم المطلق قال • الفارجوا باب الامير المبهم

والابهام الاغلاق ومما يحتاج الى التفسير والبيان مبهم لان المراد
منه كانه مغلق عليه فهو كالمغلق على معناه **قوله** ويندب
الموصول بالذي اشتهر قال ابن هشام ارسل الكلام في الموصول
هنا وقيده في سبك المنظوم فقال لايكون مبهما غير من الموصولة
بغير كمن حفر بير زمزم وفي مثل هذا الاستعمال خلاف اعني ان
يطلق العام ويخصص الى ان يبقى واحد والجمهور على منعه انتهى
وفيه نظر والماذاك في الجمع لا في العام اذ المركبين جمعا وال في الموصول
موصول والموصول صلة وال هذه في قوة الموصول صلة للتعريف
وقصدت بهذا الكلام التمليح والالغاز وبالذي متعلق بموصول
وهو الذي دلنا على ان ال في النظم موصول لاحرف تعريف وفي قوله
بالذي اشتهر حذف العايد المجرور بالحرف ولم تكمل شروط الحذف
لان التقدير بالذي اشتهر به ولا يجوز ان يكون التقدير والمعنى
بالصلة التي اشتهرت فلا يحتاج الى مجرور لان شهرة الصلة وحدها
في نفسها لاتكفي في ندبة الموصول بل لابد من شهرة الموصول بها
قوله صله بالالف اي جوازا لاوجوبا بدليل قوله او لاما
للمنادي اجعل المندوب فانه يقتضي انه ان كان مفردا معرفا
بني وذلك لاينافي مع الالف وقوله يعد فالمد والها لاتنزد
لكن قال الحفيد قال الاندلسي يجب لحاق الالف مع يا لئلا يلتبس
بالندا المحض وذكر الجامي ان المندوب حينئذ نظير المستغاث
بالالف وقضيته انه مبني على الفتح وان توابعه لاترتفع ولا يقدر
فيها الضم وسياتي عن ابن هشام ما يقتضي ذلك والفرق بينهما
وبين المنادي المبني قبل الندا ان البنا فيهما بسبب الندا فلم يحتج
لها اخر بخلاف المبني قبل الندا وقال الشاطبي ان الضم يقدر مع
الف الندبة فقال اذا قلت يا زيداه مثلا فالضم مقدر في اخر
الاسم وليس مبنيا على السكون او الالف انتهى وكون فتح ما قبل
الالف بناء ظاهرا اذا اتصلت الالف باخر المندوب حقيقة دون اذا
ما الحقت ما اضيف المندوب اليه نحو وا امير المومنيناه واغلام زيداه

وليتظر

وليتظر في نحو واغلام احمداه هل هو مجرور بالفتحة الظاهرة كما هو
مقتضى ما ياتي عن ابن هشام من ان الفتحة لا تحذف واما نحو
وا عبد الملكاه ونحوه مما جعل علما فينبغي الجزم بان فتح ما قبل الالف
بنا عند الرضي واتباعه لان مدلول المجموع مندوب حقيقة وان
وقع للشهاب خلافه فلا يعول عليه وعبارته رحمه الله ينبغي
ان المضاف اليه هنا اعني الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال انه
مبني على الفتح كما في وا زيدا لانه غير مندوب فليس منادى حتى
يستحق البنا بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر
الجر فليتامل انتهى وعلى قياسه يقال فيما اذا الحقت تابع المندوب
فانها تلحق اخر الصفة عند يونس وقال الخليل وسا اخر الموصوف
قال ابن هشام ويدل ليونس قولهم واجمجمتي الشاميتيناه
وجواز ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله
لا تركنن الى الامر الذي ركنت • ابنا يعصر حين اضطرها القدر •
انتهى بمعنى ان الفاء لا تدخل في الخبر لان المبتدا وصف بما
يدخل الفاء في خبره وحذف العايد المجرور في البيت وان لم يكن
الموصول مجرورا بما جربه لكون موصوفه مجرورا بذلك على ان الصفة
والموصوف كالشي الواحد وقال في موضع اخر وقاس يونس لحاق
علامة الندبة للصفة على لحاقها للمضاف اليه قال لان الصفة
قد تكون مع الموصوف كالشي الواحد نحو واغلام ظريف لك وهذا
زيد بن عمرو وله ان يحتج بيا ايها الرجل وجا وا الجما الغفير فجاءت
الصفة لازمة وان يقول الصفة عين الموصوف والمضاف اليه
غير المضاف وقول الناظم ومنتهى المندوب يفهم انها لا تلحق اخر الصفة
وتلحق البدل والعطف النسق كما قال ابن الخباز وظاهر كلامه انها تدخل
البدل دون المبدل منه قال الشهاب ولا يبعد دخولها على كل منهما
وكذا يقال في عطف النسق وقياس قول يونس انها لا تلحق البيان والتوكيد
وتدخل التوكيد اللفظي وان امكن ان يقال في الجميع انه حيث ساغ
دخول الالف على غير المندوب حقيقة لتنزيله منزلته ساغ البنا

على الفتح **تنبيهات** الاول في المرادي وغيره هنا ان
اطلاق النحاة يقتضي جواز الحاق الالف لما اخره الف وها وبه صرح
بعض المغاربة وابن معط في الغيبية وابن الحاجب فقال في عبد الله
واعبد اللاهاه ومنعه الناظم لاستثقال الف وها بعد الالف
والها لكن هذا انما يقتضي المنع من الحاق الالف والها الا الالف فقط
فينبغي ان يذكر عند قوله وواقفا زد ها سكت الحكا نقل ابن هشام
في الحواشي **الثاني** اتهم قوله ومنتهى المندوب صله بالالف ان الكسرة
تحذف نحو وارقاشاه وكذلك الضمة نحو وازيداه وان الفتحة
لا تحذف نحو واغلام احمداه وامير المومنيناه **الثالث** قال
سعيد اذا ارادوا زيادة المد جعلوا الاسم بين مدتين وخصوا
الالف لانها ابعد في المد ولا لباس الياء بيا المتكلم وان الواو ونودي
لما لبيض مثله **الرابع** قال ابن هشام في التذكرة لم يوصل
بواو في يا زيد وبيا في يا غلام الظريف كما تقول في مدة الانكار
ازيدنيه وآحمد وه واغلام احمداه لوجهين احدهما ان المراد
مع الانكار حكاية اللفظ الذي ينسب اليه معنى الانكار فوجب
ان لا يغير الف الندبة ومن ثم حذف التنوين لالف الندبة
دونها ولم يبق فاصلا بينها وبين المندوب فلذلك غلبت على
الاسم بخلاف الف الانكار فلذلك غلبها الاسم فغيرها والوجهان
لابن جني **قوله** متلوها ان كان مثلها حذف بان كان الفا نحو واموساه
وان كان همزة تانيث افرز نحو واحمراااه وجوز الكوفيون حذفها وعليه
تحذف الالف ايضا للساكنين وقولهم حسن لانه في قولك واحمرااااه
اجتماع شبه ثلاث الفات ويوضح له منع ابن مالك من الحاق الف
الندبة ما اخره الف وما هـ هذا وقال الشهاب ولا يبعد تقدير
الضم على المحذوف انتهى وهو ظاهر على كلام الشاطبي فتدبر
وقال ايضا لا فرق في المثل المحذوف بين ان يكون جز كلمة او كلمة
كالمضاف للمبالغة من يقلبها الفا كما يستفاد من كلام الشارح
اخر الباب انتهى وقال ابن هشام انما كان المحذوف الف المقصور

لان

٢٢٧

لان الطاري يزيل حكم الثابت ولان الف الندبة كلمة والف المقصور
جز كلمة ولانها اجتلبت للمد نحذف ما بعد ذلك غير لايق ولانها ثابتة
في نحو وازيدا وا لا مثل مساواة المعتل للصحيح وهذا ينعكس بالنسبة
لما ان اللام في الصحيح متيقنة ولانها تزيل التنوين فازالتها للالف
اولى انتهى وقوله لان الف الندبة كلمة الخ يعارض ما قاله
الشهاب الا ان يقال تقليل ابن هشام نظر للغالب **قوله**
من صلة قال في التوضيح نحو وامن حفر بير زمزماه قال الحفيد
فان قيل لا تنوين هنا لان زمزم لا ينصرف فيها قيل تنوين مقدر
انتهى اي بنا على انه علم على البير وان اعتبر انه علم على القليب فهو منصرف
وافاد كلامه ان التنوين المقدر يحذف ويوجه بكونه طردا للباب
او بانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق الف الندبة في الجملة
فيحذف لان ما قبله لم يبق تاما **قوله** تلت الامل قال الشاطبي
دعا للمخاطب كمل به البيت وهذا النوع من التكميل الذي لا يفيد معنى
قليل جدا في هذا النظم **قوله** والشكل حتما الخ اي شكل المندوب
وصورة المسالة انه اذا اريد زيادة الف الندبة فيما ذكر فاذا
اردت ذلك ابدلت من جنس الحركة والا لقوت قيل واغلامه صح كما
علم من اول الكلام وما ياتي والتعبير بقولنا ابدلت وقع في كلامهم
قال الدماميني لا ينبغي ان يكون المراد البدل الصريحي وانما ينبغي
ان يكون معناه يوتى بدلا من الالف بحرف يجانس لما وليته واعلم
انه اذا قيل واغلامهوه ونحوه فيقاس ما مر ان تكون علامة في هذه
الامثلة منصوب وان الضماير المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور
فيها الاعراب التقديري قال ابن هشام وعلم انك لا تقول وارقاشي
ولا واعبد المليكة ولا واغلام زيد بنيه خلافا للكوفيين واجازوا ايضا
واغلام زيداناه وفي التسهيل وقد ذكر الالف ما نصه ولا تقلب بعد
كسرة نقال ولا بعد كسرة اعراب ولا يحرك لاجلها تنوين بكسر
ولا فتح خلافا للكوفيين وذكر ايضا عنهم انهم اجازوا وجهين في نون
التثنية وان يقول وازيداناه وازيدانيه قال وهو عندي

احسن لان اباحاتم حكي واهنانيه ولم يحك واهناناه قوله
لابسا قال ابن هشام اسم فاعل من لبس الشي بالشي خلطه وقال
الشاطبي يعني باللابس الخالط يقال لبست عليه الامر البسه اذا
خلطته عليه فلم يعرف وجهه اي ان يكن الفتح يلبس المقصود من
الكلام بما يذهب اليه الوهم وهو غير مقصود والوهم ذهاب
ظن الانسان الى الشي وهو يريد غيره يقال وهمت في الشي بالفتح
اهم وهما بالاسكان اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره واما
وهم في الحساب فهو بالكسر يوهم وهما بالفتح اذا غلط وسهى
فهو غير الاول فاتيان الناظم بالوهم الساكن الها صواب
قوله وواقفا زدها سكت لان الالف تخفي بالوقف فاذا الحقت
الها زال الخفا وقال ابن هشام سبب لحاقها زيادة المد لان
الالف اذ ذاك يقبل زيادة مد على مدها الطبيعي لما حصل من
التقا الساكنين فيكون ذاك اعون على ابلاغ الصوت لما حصل
من اطالة المد وخرج بقوله واقفا حالة الوصل فلا يلحق فيها الها الا
في الضرورة وفي التسهيل ان لحاق الها في الوقف غالب وهو مخالف
لما يقتضيه ظاهر ما في النظم من التخيير وقال ابن عصفور اجاز
الكوفيون لحاقها في الوصل وانشد واكانك فينا يا اباه غريب
واجاز الفرا ضم الها وكسرها حينئذ فالضم تشبيها بها الضمير
والكسر لالتقا الساكنين وحمل البصريون البيت على الضرورة
قوله وان تشا فالمد والها لا تزد ظاهر كلام الش ان قوله
فالمد مرفوع مبتدا وخبره محذوف اي كاف وقال ابن هشام
انا اقرا بنصب المد دفعا للتكرار انتهي اي لان قوله والها لا تزد
حينئذ يتكرر مع ان زد ثم قال فان قيل فقد لزمك التكرار لانه
لما قال ما للمنادي اجعل لمندوب علم ان زيدا مثلا يضم فلما قال
صله بالالف علم انه يفتح لها ولزم من ذلك ان يكون على الجواز
لا الوجوب قلت لا فانه يمكن ان يقال مضموم تقديرا
وان كان مفتوحا لفظا ويظهر اثر ذلك في التابع فلما نص على انك مخير
اندفع

اندفع هذا الوهم فان قلت لا يصح اطلاق التخيير لانه
اذا التبس وجب لحاق مدات الندبة فلا ينبغي ان يلزم كلامه شيا
يلزم منه الاعتراض عليه قلت اذا التبس وجب اتصال
والكما نقدم له في قوله وغير والذي اللبس اجتنب فالالباس مندفع
باستعمال وا فلم تتعين المدات لدفعه انتهى تقضية قوله قلت
لا فانه يمكن الحاق المندوب اذا الحقته الالف مبني على الفتح وهو ما اقتضاه
كلام الجامي وقد مر التنبيه على ذلك وقال الشهاب ان قلت
لا فايدة في قوله والها لا تزد لانه معلوم مما قبله قلت بل له
فايدة لانه لو اسقطه لاحتمل ان قوله وواقفا زدها سكت معناه
زيادة الها وحدها بدون الف الندبة وان قوله وان تشا فالمد
معناه الاذن في زيادة المد فيكون الحاصل الاذن في كل منهما وحده
فلما قال والها لا تزد دل على ان معنى قوله وان تشا فالمد انه يكفي
الاقتصار على المد وهذا يدل على ان المراد بزيادة الها زيادتها
مع المد ففي قوله والها لا تزد بيان لمراده بما قبله فتامله
قوله وقايل قال ابن هشام خبر مقدم لا مبتدا لان الظاهر
ان من معرفة ولانه لا يتخصص قايل بذلك فيبين ذكره بقوله واعبديا
من لغته فتح يا المنادي ويقول واعبدا من لغته يا غلاما ويا غلام
ويا غلام ويا غلام وقد يقال المراد الاجتماع ولم يجتمعا الا لمن
ذكر وقايل ماض محكي مثل باسط ودليل المضي انه اخبار عن لغة
قوم مضوا وانقرضوا ودليل الحكاية الاعمال ودليل الاعمال
التنوين ودليل التنوين عدم الاتزان بدونه ودليل هذا وجدان
ذي الطبع المستقيم والعروض قوله واعبدا قال الشهاب
الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
الفتحة لاجل الالف لا ان هذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا
هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في الندا فليتامل تنبيه
قال الناظم والشارح وغيرهما فان قلت وانقطاع ظهري
على لغة من سكن وجب ان تحرك اليا لان اليا لا تحذف الا ان كانت

مضافا اليها المنادي وهذه قد اضيف اليها غير منادي قال ابن
هشام انما هذا حذف لالتقاء الساكنين فلا يتوقف على ما ذكروا انتهى
ومن خطه نقلت

الترخيم

قوله ترخيما احذف اخر المنادي ظاهر كلام الاشموني في ان الناظم
اراد بما ذكره تعريف الترخيم وصرح به ابن هشام كما سياتي وفيه
انه حينئذ غير جامع لانه لا يشمل حذف الاخر مع ما قبله مع انه
ترخيم كما سياتي ولا يصدق على هذا الحذف اعني حذف مجموع
الاخر مع ما قبله انه حذف الاخر لان المركب من الاخر وغيره
ليس هو الاخر لا يقال اراد بالاخر ما يشمل ما قبله ايضا لانا
نقول مجاز بلا قرينة مع انه يرده قوله ومع الاخر الخ فالاولى
ان مقصود الناظم بيان بعض اقسام الترخيم لا التعريف فان
قلت قوله ومع الاخر لا يرد ما ذكرنا على انه اراد اولا
بالاخر ما يشمل ما قبله واراد به في قوله ومع الاخر الاخر حقيقة
فقط قلت لا يخفى ما في هذا من تمام التكلف وغاية الخفا
من غير قرينة فلا يجوز مثله في التعاريف وقد يقال مقصود الناظم
التعريف لكن مع حذف لقرينة اي اخر المنادي وما قبله بدليل
قوله الاتي ومع الاخر الخ وفيه تكلف كثير لتراخي ذلك قال
الشهاب ويمكن ان يقال انه تعريف ويراد بالاخر حقيقته
والتعريف بالاعم جائز عند المتاخرين من المناطقة ويمكن
ان يراد بالاخر ما يشمل ما قبله مجازا والقرينة قوله ومع الاخر
الخ وفايدته بيان ما قبل الاخر الذي يجوز حذفه لانه لا يحذف
الا بشروط كما انه يشمل الاخر اذا كان كلمة من عجز المركب كما
يدل له قوله والعجز احذف من مركب والحاصل
انه اراد بالاخر ما يحذف على طريق الاجمال ثم فصله بعد ذلك
فتدبر تنبيه جوز الشارح ان يكون ترخيما مفعولا
لاجله لانه يتقدم على عامله خلافا لمغليب كما تقدم في بابه

وان

وان يكون ظرفا اي وقت ترخيم ويرده اشتراطه نفسه ان يدل
على تعيين وقت او مقدار او ان يكون حالا كخشعا ابصارهم
يخرجون وعليه يحتمل ان يكون ذو الحال الفاعل او ما اضيف اليه
المفعول اي مرخما وجا الحال من المضاف اليه على الثاني لكون المضاف
جزا من المضاف اليه لكن يرد انه لا يتقدم على حال المضاف اليه وزاد
غيره تجويز ان يكون مصدرا لاحذف لانه مرادف له قوله
وجوزنه مطلقا قال الشارح اي سوا كان علما او غير علم وسوا
كان على اربعة احرف فصاعدا او اقل انتهى وبه يعلم ان مراد والده
بالاطلاق انه لا يشترط في المونث بالها الشروط التي تخص الخالي منها
فهو في مقابلة التقييد الاتي في قوله الا الرباعي لا انه بمعنى انه لا يشترط
فيه شي اصلا والا فله كغيره شروط اخر ان لا يكون نكرة مبهمة
ليخرج قول الاعمى يا امراة خذي بيدي وان لا يكون مضافا ولا
شبيها به ليخرج نحو طلحة الخير ويا طالعة جبلا وان لا يكون مختصا
بالندا ليخرج نحو فله وان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا ليخرج نحو
يا عمرة و واعمرتا ولا مبنيا قبل الندا كما نص عليه ابو حيان واقره
الدماميني والسيوطي قال الشهاب لكن قضية هذه المقابلة
جواز ترخيم المونث بالها ولو مع اضافة وليس كذلك فالمراد المقابلة
جواز ترخيمه في الجملة انتهى وبه يعلم ان تقييد التسهيل بالمنادى
المبني لا يكفي وان قول الشاطبي لو قال
ترخيما احذف اخر المبني في ندا سوى المندوب فالحذف كفي
لتضمن ما فاته من شروط ترخيم ذي الها انتهى لا يفي بالشروط
واعلم ان ابا حيان قال في شرح التسهيل بعد ان ذكر انه لا يرخم الاسم
الملازم للندا واما ملام فليس ترخيم ملامان بل بنا على مفعل
من اللوم انتهى وان اطلاقهم يقتضي عدم ترخيم المندوب ولو بدون
الف الندبة كما صرح به المرادي وقال ان نص عليه فلا حاجة
لقول الشهاب انه ظاهر كلام الاشموني ومفهوم كلام الرضي ولا وجه
لتقييد السيوطي في الهمع لما لحقته الالف وان ابن خروف اجاز ترخيم

المستغاث اذا المركبين باللام كقوله اعامرلك بن صعصعة ابن سعد
كذا امثلوا قال الشهاب وفيه نظر لانهم قالوا ان الاستغاثة
تختص بيا فتامل وفي المرادي قال ابن الصايغ وهذا ضرورة وقد ناداه
بغيريا وذلك ممنوع انتهى تنبيهات الاول اذا وقف
على المرخم بحذف الها فالغالب ان تلحقه ها ساكنة فقيل هي ها السكت
وقيل هي لنا المحذوفة اعيدت لبيان الحركة وقد يعوض عنها الف
وقد يوقف بلا ها ولا عوض قال ابو حيان اطلقوا الحاق هذه
الها ويقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق لانه نقض
لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه على الضم ويويده
ما يلحق في يعلبك الثاني ادعى ابو حيان ان المفرد المعرفة
المختتمة بتا التانيث يجوز بناوه على الضم كما هو مفرد ويجوز اعرابه
بالنصب تشبيها له بالمضاف فجعل الفتحة في نحو يا طلحة حركة اعرابية
وان هذا خصوصية له من بين المناديات يجوز بناوه تارة واعرابه
اخرى وعلى اعرابه جا قوله كليني لهم يا اميمة ناصب ولم ينون لانه
غير منصرف وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى
على الفتح وعليه جا قوله • يا ريح من نحو الشمال هبي • بفتح الحاء ولا
يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف
اميمة قوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد هذا مذهب
اكثر النحويين واجاز س ان يرخم ثانيا على لغة من لم يراع المحذوف
قال ابو حيان الصحيح مذهب س وبه ورد السماع ثم قال والوجه
ان في ذي التا الذي هو اكثر من اربعة احرف وجهين احدهما
هو الكثير الشايع ترخيمه بحذف التا فقط والثاني وهو قليل
ترخيمه بحذف التا وما يليها ومنه احار بن بدر ويا ارط
انك فاعل وهو نظير الحذف في منصور قال الاستاذ ابو
عبد الله الصغير قياس ارطاة على منصور بين لانه مثله بخلاف
حارثة فيحتاج الى نظر انتهى اي لان ما قبل الاخر في حارثة ليس
حرف لين تنبيه اعترض بقوله والذي قد رخما

الخ

رخما الخ بين ذكر اقسام ما يحذف وتمييزه مما لا يحذف وكان ينبغي
ان يوخره فيذكره مع الكلام في بيان ما يحذف للترخيم فان قلت
فقد قال اول الباب احذف اخر المنادي فهلا اعترضت عليه هناك
قلت لم يذكره هناك لبيان ما يحذف وانما ذكره لتعريف
الترخيم قوله الا الرباعي فما فوق العلم الخ قال الرضي انما اشترط
العلمية في الترخيم لكثرة ندا العلم فناسبه التخفيف بالترخيم
وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم
نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة
موجبة بخلاف يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل
غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج فانه وان كان
قياسيا لكنه لعلة ظاهرة موجبة ملجية الى الحذف فان قلت
المنادي المرخم مبني والاسما المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف
نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب
وضمه مشبه للرفع على ما هنا قيل وانما رخم المونث بالها والعلم
على ثلاثة احرف بعد الترخيم لان بقاه على ذلك لعيس لاجل الترخيم
بل مع الها كان ناقصا عن ثلاثة لانها كلمة اخرى لكنها امتزجت
بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاعراب تنبيه اجاز
بعضهم ترخيم النكرة المقصودة قياسا على قولهم اطرق كرا وفي هذا
المثل شاهد على ندا اسم الجنس مجردا من حرف الندا وهو قليل كترخيمه
وعلى حذف ثالوا الاخر بالشروط وعلى عدم انتظار المحذوف لانه
لما حذف النون والالف بقي يا كرو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ولو نوي المحذوف لكانت الالف في نية الموجود فلا يصح
القلب لما علمت من قوله بعد ان حرك الثاني بل يقال حينئذ يا كرو
بالفتح قوله واسناد اي في الغالب بدليل قوله الا بي وذا الخ
قوله منه كانه احترز عن النسبة الاضافية والتوصيفية
قوله ومع الاخر احذف الذي الخ لانه لما حذف الاصلي وهو الاخر
غير الحذف على الزايد لانه اضعف كما انهم لما صححوا في الدوران

والهيمان وان لم يوجد الساكن حملا للعين على اللام اذا كانت اولى
بالاعلال وقد صحت واذا كانوا قد اتبعوا زايدا في حيفي فاتباع زايد
اصلها احق وانما لم يحذف الزايد الساكن لانه يتقاضى بحركته على
الحذف واذا لم يحذفوا الياء في الوقف في رايت القاضي لكونها كانت
في الوصل محركة بخلافها في جاء القاضي ومررت بالقاضي فلان لا
يحذفوا في هبيخ وتنور الحرف حالة تحركه احق واولى ولهذا قال
ابن اياز لو وقفت على نحو رايت القاضي على لغة من سكن اليا في النصب
جاز حذفها قال ويقويه مقارنة الحركة للسكون وانما لم يحذف
ما لم يكمل اربعة تصاعدا لعدم الطول ولذا خففوا في مانا بالذي
قابلك سوا دون مانا بالذي هو قايم ولانه يخرج عن اعدا د
الاصول الى غيرها وفي شرح جمع الجوامع للسيوطي وما فيه زيادتان
زيدتا معا يحذفان وذلك الف التانيث كحمرا والالف والنون
في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين الخ ان قال وله ثلاثة
شروط الاول كون زيادتهما معا فلو لم يزادا معا كعلباء لم
يحذفا لان الاولى زيدت لتلحق ما زيدت الاخرى له وهو فعلال
بينا سرداح وزلزال وكذلك حولايا وبردايا لا يحذف قال لانهما
لم يزادا معا بل الاخيرة جاءت للتانيث بعد ما كانت الاولى
للالحاق الثاني ان يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على اقل لم يحذفا
كيذان وبنون علما الثالث ان يكون اول الزيادتين ساكنا
فان كان متحركا لم يحذفا كغرنيق انتهى وقضيته عدم اتحاد ذي الزيادتين
مما يحذف منه ما قبل اخره معه في الشرط الاخير انه منع حذفهما
لم يزادا معا وان وجدت فيهما شروط الناظم ولم يعتبر في
ذي الزيادتين كون الاول حرف لين بل مجرد سكونها ولذا منع
من حذفهما من غرنيق لعدم سكون الاول لا لعدم كونها لينا و
ويمكن ان لا يخالف ما ذكره الناظم بان يجعل مفهوم بعض شروطه
تفصيلا لعموم ما ذكره في الشرط الثاني صرح الرضي بخلافه
فانه لما قال ابن الحاجب فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة

او

اوحرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفت حرفان
شرحه بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال وقوله وهو اكثر من اربعة احرف
قيد في قوله اوحرف صحيح لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو
بدان ودمان وثبون وقلون ودهي برخم بحذف زيادتيه
لان بقا الكلم فيه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت
كذلك كما قلنا في ثبة وشاة ثم قال وانما لم تحذف زيادتا ثبون
لانهما غير ثابتا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل
ثمود انتهى فليتامل ذلك ويوخذ من قوله وكان مثل ثمود انه
يحذف اخره كما يحذف اخر ثمود وقد يحمل ذلك على ان مراد السيوطي
بقوله فيما خرج بشروطه لم يحذفا انه لم يحذف احداهما فقط وهو
الاخر والا لزم امتناع الترخيم مطلقا ولا وجه له قوله احذف
الذي تلا قال الشهاب والظاهر ان حذفه معه جايز فيجوز
الاقتصار على حذف الاخير فليراجع قوله ان زيد لينا يشمل
جمع المذكر السالم مسمى به مع ان في ترخيمه بالالتباس بالمفرد
فهذا يدل على عدم الالتفات لهذا الالتباس خلافا للكوفيين حيث
منعوا ترخيمه لذلك وهو مفروض في صيغة الرفع لانه بعد حذف
الواو والنون يكون الاخر مضموما وقضية ذكر لينا بعد قوله
زيدا انه يحترز به عن زايد ليس لينا ومثال شمال فالهمزة زايدة
غير لين واخرج الاشموني بقوله لينا سفرجل وفيه انه لم يدخل
فيما قبله وهو زيد بل هو خارج بقوله زيد ولا يتعين ان يجعل الخارج
بزيد وبلينا ما كان من حروف العلة كما لا يخفى لان الناظم جعل قوله
ان زيد قيدا في حذف الذي تلاه الاخر وهو مطلق قوله ساكنا
مكملا اربعة ينبغي ان يشمل نحو بان ويربون علما وبه صرح الرضي
قال ابو عبد الله الصغير جعل اللين هنا شاملا للمحرك فلذلك
اخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله في باب التكسير ما لم يكن لينا ويجوز
فتح لامه مخففا من لين وكسرها اي ذا لين قوله والعجز
احذف من مركب يدخل فيه المركب العددي كخمسة عشر

وقد يتوهم انه اذا رخم يحذف عجزه ولم ينو المحذوف كما هو اللغة
الثانية لا يبني الجزء الباقي على الضم بل يبقى بدون ضمة كما هو
حكم المبني قبل الندا وليس كذلك لانه اذا لم ينو المحذوف يقدر اسما
مستقلا وهو لو كان اسما مستقلا كان معربا وحينئذ يستحق
ضم اخره وصرح ابو حيان عن المعربين بضم اخره وعممه في المركب
المزجي على اللغتين فقال سوا كان مثل حضرموت او خمسة عشر
او سيبويه واذا رخم اثني عشر واثنتي عشرة حذفت العجز مع الالف
لان عجزهما بمنزلة النون فكانك رخمت اثنين واثنتين ومن ثمة
لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته واعلم ان ما صرحوا
به هنا من ترخيم نحو سيبويه مشكل على ما جزموا به من انه
يشترط في المرخم ان لا يكون مبنيا قبل الندا وتصويره ذلك بلغة
اعرابيه اعراب ما لا ينصرف كما هو احد لغاته كما قال الشهاب بعيد
جدا وكذا قوله اللهم الا ان يستثنى المركب هذا وقال الدماميني
المنصور انك اذا رخمت نحو خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت
فانك تقف بالها على اللغتين وحكى صاحب البسيط ان بعضهم
وقف بالتا لما كانت وسطا تشبيها بتا بيت واخت وليس بجيد يعني
واذا رخمت نحو بعلبك ووقفت على لغة من ينوي ذلك تقول
يا بعله بها السكت وان شئت لم تات بالها ووقفت باسكان الاخر
واما على لغة من لم ينو فيتعين الوقف بالاسكان وذهب الاخفش
الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف قوله وذا عمرو نقل
اي في باب الاضافة حيث قال من جملة كلام ويدل على ذلك ان من
العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل ونص في باب الترخيم
على المنع قال في التصريح واذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان
فالعمل على المذكور في بابه واقول في المنهل الصافي للبدر الدماميني
لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل
عند اكثر العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة اي النسب
محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب

من

من يفرد ويقول يا تابط اقبل يشعر بما اشرنا اليه انتهى وقضية
كلامه انه فهم كلام س في باب الاضافة على ان المراد الافراد على
وجه الترخيم ونقله اولا كلام التوضيح واعترض على تعبيره بالزعم
لان المسألة مسطورة في كلام س كما قال ولعل ابن هشام راى قوله
في باب الترخيم فاستضعف نقل ابن مالك خلافه انتهى واقول
ابن هشام تابع لابي حيان فانه قال لم ينص س على ترخيمه ولا نعلم
خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم الا ما توهم هذا الرجل
على س وقد كرر ذلك في كتبه وليس بصحيح لان س لم ينص على ترخيمه
وانما اراد ان من العرب من يفرده لا على جهة الترخيم قال الشهاب
ولا يخفى ان هذا ارد بالصدر من غير ذكر مستند ومثله خصوصا مع
مثل هذا الامام مثلك النحاة الاعلام من افحش القبائح ونعوذ بالله
من شرور انفسنا ومثل يحتمل قول س لان من العرب من يقول يا تابط
الا نقل الترخيم عن بعض العرب ومثل يفهم من له ادنى عقل فضلا
عن زيادة ادنى فضل غير الترخيم فما عجب احضر ولا حول ولا قوة الا بالله
انتهى وبه يظهر رد كلام المرادي الماخوذ من كلام شيخه ابي حيان
فراجعه قوله وان نويت بعد حذف ما حذف الخ يشير الى
ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى ان ينوي المحذوف وهي المشار
اليها هنا وهي الاكثر فان قلت المحذوف لا لعلة موجبة
قياسية يكون محذوفا نسيا ولهذا صار ما قبل المحذوف في نحو يد
ودم متعقب الاعراب والمحذوف للترخيم محذوف لا لعلة موجبة
فكان القياس ان لا يكون الاكثر ابقا الحرف بعد الترخيم على ما كان
قلت القياس يقتضي ذلك لكن لما كان الترخيم لعلة شبيهة
قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في الندا باقصى ما يكون صار حذف
الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة عم وقاض
والثانية ان لا ينوي وهي المشار اليها بقوله واجعله ان لم ينو الخ
قوله فالبا في استعمل الى اخره اورد على اطلاقه مسألتان
ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف فانه يحرك بحركة اصله

ان كان محركا والالف المفتحة دفعا لالتقا الساكنين على غير حده والثانية
ما يحذف لوا والجمع نحو قامون فانه اذا رخم بحذف الواو والنون
رد اليه ما حذف منه وهذه لا ترد عليه لانه يختار كابن الحاجب
عدم الرد فان الساكن الاخير كالثابت لفظا قوله واجعله
ان لم ينوا الى اخره عبارة التسهيل ويعطى اخر المقدر التمام ما يستحقه
لو تم وصفا وان كان ذو لين متعف ان لم يغلو له ثلاث وجي به ان
علم وقوله لو تم وصفا قال الدماميني فيحفظ ضم الفتحة
ضم ان كان حرفا صحيحا نحو يا حرق ونقدرها في نحو يا سار في
في ترخيم ساريه وثبوت اليا دليل على تقدير الضمة فيها وقوله
وان كان ذا لين متعفا ان لم يغلوله ثالث قال الدماميني
نحو لات علما فانه يقال في ترخيمه على هذه اللغة يالاو وقوله
وجي به ان علم قال الدماميني فيقال في شاة يا شاة برد الها
الاصلية المحذوفة ولا يعني بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل يراد
الثالث المحذوف سوا كان لاما كشاة او عينا كما تقول في ترخيم
شيه ودية باو شي ويا ودي برد الفا المحذوفة ورد العين
لسكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي برد الفا فقط وابقاء
حركة العين عند س فتقلب اليا الفا تنبيه
قال في التوضيح ونقول على هذه اللغة يا كرا با بدال الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها انتهى فان قلت مقتضى
ما علل به قلب الواو الفا في هذه الحالتان تقلب الفا على لغة من
ينتظر ايضا فالها لم تقلب عينها قلت لان من شروط
القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر
وقد اشرنا الى هذا عند قوله الا الرباعي فما فوق العلم فتدبر
قوله فقل على الاول في ثمود يا ثمو اي على لغة من ينوي المحذوف
وهو حينئذ مبني على ضمة مقدرة على الحرف المحذوف وهل يجوز في
تابعه بناء على ان المرخم يتبع كما اجازه الجمهور وان منعه الفرا
والسيرافي واستقبحه ابن السراج الرفع فيه نظر اذ لا ضم في الحرف

الذي

الذي حذف الضم قوله ويا ثمي على الثاني اي على لغة من ينوي
المحذوف وهو حينئذ مبني على ضمة مقدرة على الواو المنقلبة
يا لتطرفها بعد ضمة ويجوز في تابعه الرفع وانما لم يقل على هذا يا ثمو
لئلا يلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم معرب اخره واو
لازمة قبلها ضمة والمنادي المفرد العلم وان كان مبنيا الا انه
في حكم المعرب لعروض بنا به لان حركته تشبه الاعراب واعلم
ان نظير ثمود قارون فيقول فيه على الثاني يا قاري ولا يلتفت الى
هذا اللبس قوله والتزم الاول في كمسلمة اي من كل ما يوهم
تقديرتمامه تذكير مونث كما هو صريح التوضيح ويتبادر منه انه
لا يلتفت لما غيره كالتباس المثنى والجمع بالمفرد كما اشرنا اليه فيما مر
ولا الى التباس المركب بالمفرد كما في ترخيم حضرموت اذا كان هناك
من اسمه حضرموت وحضر وقيل يا حضر بالضم وقال ابو حيان انه
يلتزم حينئذ ترخيمه على لغة من ينتظر ونحو ذلك وكان وجهه
ان الالتباس فيما اقتصر عليه الناظم اشد واغلب وذكر في التسهيل
والكافية ان الاول يلتزم ايضا فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير
كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس
بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعل
صحيح اللام الا نادرا وتركه هنا لما فيه من الخلاف لان السيرافي
والمبرد لم يعتبراه كذا في المرادي والاشموني وفيه ان الناظم
لم يهمله هنا بالكلية بل في مسالة ثمود اشار اليه كما قال ابن غازي ف
قوله وجوز الوجهين في كمسلمة اي بفتح الميم مسمى به وما ذكره
الناظم هنا من الفرق بين العلم والصفة هو الذي دل عليه كلام
س وان سوى في التسهيل بينهما ووجه ما اشار اليه س ان اشتهار
المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب فاذا كان الاسم علما جاز
الترخيم على اللغتين من غير اعتناء بلبس او عدمه قال الشاطبي
لان الاعلام ليست موضع لبس لجواز تسمية المذكر بما فيه الهاء
وتسمية المونث بما لا ها فيه انتهى وحاصله ان الها في الاعلام

لامدخل لها وجودا او عدما في اللبس ولا عدمه توجودها لا يدفعه
وعدمها لا يوجبه لكن لبس المذكر بالمونث والا تحذفها يوجب
اللبس بشخص اخر كما في مسلمة فانه يلتبس بمسلم بفتح الميم مسمى
به لكن مثل هذا اللبس لا يلتفت اليه كما تقدم كالالتباس في المنسوب
كزيدي اذ لو ضم التبس بهذا المنسوب اليه او كسر التبس بالمضاف
الى اليا فتامل وبه يظهر تمثيل المرادي لتقدير الضمة على لغة من
لا ينوي المحذوف اذا كان ما قبل المحذوف معتلا بيا ناجي في ترخيم
ناجية مع انه ملتبس لكن يحتاج الى تقييده بما اذا كان ناجيه
علما هذا وينبغي ان يكون الترخيم على اللغتين ممتنعا فيما اذا
لبس كل منهما نحو قناة فانه لو رخم بحذف التا بقي اخر الباقي ساكنا
فيلتبس بباقي غير مرخم واعلم ان الشاطبي نقل عن س انه قال
بعدما اطلق الجواز في ترخيم الاعلام واعلم انه لا يجوز ان تحذف
وتجعل البقية بمنزلة اسم ليس فيه الها اذا لم يكن ايضا خاصا
غالبا من قبل انهم لو فعلوا ذلك التبس المونث بالمذكر وذلك انه
لا يجوز ان تقول للمراة يا حبيث اقبلي انتهى وهذا التمثيل من
س يفيد انه لا اثر للقرينة الخارجة عن الاسم وان دفعت
اللبس فان اقبلي دافع للبس ولا يتوهم انه محرف عن اقبل اذ الغرض
انه ندا للمراة وفي الرضي ما يخالفه حيث قال والحق ان كل موضع
قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ذلك على نية
الضم كان او لا والا فلا انتهى وهو ايضا مخالف لفرق س بين العلم
والصفة ولما اسلفناه من عدم اعتبار اللبس في الصور المتقدمة
فاحفظه **تنبيه** قال المرادي واما نحو غاو فتقول فيه
على الاول يا غا وعلى الثاني يا غاو ولا تبدلها همزة لوجهين
احدهما انه لا يتوالى اعلالان لان لامه اعلت والثاني انه
صار كاسم تام على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة
نحو واو ذكره الشيخ ابو حيان انتهى ونازع ناظر الجيش ابا حيان بان
توالي اعلالين انما يمتنع حيث توافق الاعلالان نحو طوى اما حيث

يختلفان

يختلفان فلا كما في ماء وبان صحة الواو في واو وسببه ان الالف
منقلبة فيه عن اصل والواو انما تقلب همزة حيث وقعت بعد الف
زايدة انتهى ملخصا وقال الشهاب انظر صورته اي ترخيم
عمار فانه لم يستوف الشروط فان اريد ان المحذوف التنوين بحذفه
ليس ترخيما او لامه المحذوفة فما معنى قوله لان لامه اعلت انتهى
قوله ما للندا يصلح فلا يرخم ما فيه ال وبهذا احتج من جعل من
ترخيم الضرورة قول العجاج

وورب هذا البلد المحرم * قواطنا مكة من ورق الحمي

والمحرم بكسر الرا وقواطنا مفعوله واراد بالحمي الحمام قال ابن
هشام وفيه اقوال احدها انه من الترخيم ووجهه انه قلب
الكسرة عن الفتحة فانقلبت اليا عن الالف كما عكسوا في مداري
وعذاري وعلة ذلك التخفيف لكونه ترخيما وعلة هذا اصلاح
القافية الثاني انه حذف من الاخر حرفين على حد قوله

درس المنا بمتالع فابان *

ثم اعرب ما بقي ثم الحق اليا للقافية
والثالث انه حذف الالف لزيادتها كما تقصر الممدود والجامع
بينهما ان كلا منهما حذف لالف المد ثم قلب المثل الثاني يا كما في
تظنيت ثم قلبت الكسرة فتحة اصلاحا للقافية ولتجانس اليا
ولتسلم اليا من القلب قال واعلم ان تحويل الفتحة كسرة غريب
لانه تحويل الخفيف ثقيلا وهذا انما نعرفه على العكس كتحويل
ضمة فعل كسرة في بيض وعيس وكذلك تحويل الالف يا من هذا
النحو وانما المعهود العكس للتخفيف انتهى وبذلك يعرف ما في كلام
ابن غازي من الاختصار المخل حيث قال فقيل رخمه بحذف الميم
الاخيرة والالف وكسر الميم الاولى على لغة من لا ينتظر وقيل
حذف الميم الاخيرة وقلب الالف للقافية وقيل حذف الالف كما تحذف
من الممدود فاجتمع المثلان فاستثقل التضعيف فقلبت احداهما
وكل هذا غاية في الشذوذ

الاختصاص

قوله الاختصاص كنداء لكن ما على صورة النداء توسعا وهو خبر
فهو مما خرج على خلاف مقتضى الظاهر كمجي الايجاب مرادا به النفي
نحو انشدك الله الا ما فعلت اي ما اسالك الا فعلك ولكون الاختصاص
كالندا يختلفون في مواضع يلتبس من الندا امر من الاختصاص نحو
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت رحمة الله وبركاته
عليكم اهل البيت فقد ابن الباذش ان اهل فيهما منصوب على
الاختصاص وهو يغاير المنادى في احكام لفظية ومعنوية
قال في التوضيح وهو اسم معمول لاخص واجب الحذف انتهى
وقد يشعر بجعل الاختصاص في النظم على الاسم المخصوص وهو
المناسب للتمثيل بقوله كنداء اي لمنادي وقوله معمول لاخص
يفيد انه مفعول به وهو كذلك ولا ينافي ذلك قولهم معنى اللهم
اغفر لنا ايتها العصابة اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب
حيث دل على ان النصب على الحال وصرحوا بذلك لان المفعول
اسم الاختصاص والحال جملة الاختصاص من الاسم والفعل
المحذوف ثم الحالية ليست بلازمة فقد تكون الجملة معترضة
ولذا قال الشر وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار
غير مقيد بمحل اعراب انتهى ومن امثلة المعترضة نحن العرب
اسخى من بذل فنحن مبتدا وجملة اسخى خبر والعرب بتقدير
اخص العرب اعتراض واعلم ان الشاطبي قال وقد يفهم
من تسميته اختصاصا انه على تقدير اخص واعني وهذا التقدير
ظاهر في المنصوب وجار في ايها لان موضعه نصب وان كان اللفظ
لفظ المرفوع كالندا بغير فرق تنبيه قال في التسهيل
اذا قصد المتكلم بعد ضمير بخبر او يشارك فيه تاكيدا لاختصاص
اولاه ايا معطيها ما لها في الندا الا حرفه ويقوم مقامها اسم دال
على مفهوم الضمير معرف بالالف واللام او الاضافة انتهى وقوله
تاكيدا لاختصاص يفيد حصول الاختصاص بدون اسم الاختصاص
ووجهه ان تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص كما تقرر في المعاني
عن الشيخ عبد القاهر والسكاكي على تفصيل اختلافا في بعضه فقولك
مثلا

مثلا انا افعل كذا يفيد تخصيص المتكلم بذلك الفعل وقولك ايها الرجل
اي مخصوص بذلك يفيد ايضا تخصيصه به فالمراد بالرجل
والضمير واحد فقد افاد تاكيد الاختصاص وتنزل الثاني قوله
كايها الفتى باثر ارجونيا اشار الى فرق من جملة الفرق اللفظية
بينه وبين المنادى وهو انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه
او اخره لانه واقع موقع التوكيد ومحل التوكيد بعد المؤكد ومثال
الناظم مما وقع في الاخر لا في الاثنا كما قال الاشموني وهو سهو ظاهر
قال في التوضيح فان كان ايها او ايتها استعملا كما يستعملان
في الندا فيضمان ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع محلى بال
انتهى تنبيه لا يخفى ان ايا وايها اذا لم يكن هناك نداء
اصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي
البنا على الضم ورفع تابعهما لان المنادى انما بني مع ان يا تطلب
النصب لما تقرر في بابه ولما احدث بها الضم المشبه للرفع روعي
ذلك في التابع ولا يمكن ذلك هنا اذ ليس هنا ندا ولا يا ولعله
وجه من قال ان الرفع اعراب والمبتدا حذف خبره او ما العكس
وبعضهم الى انه منادى لانه قد ينادي الانسان نفسه فلا يكون
هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في الندا بان نقلا بحالهما
عن الندا واستعملا في غيره وقد صرح ابن الحاجب بان ايها الرجل
منقول من الندا قال الدماميني قال ابن الحاجب المعرف باللام
ليس منقولا عن الندا لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل
منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن
المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل
مقدر كاعني واخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى
ان ينتصب انتصاب المعرف قال الرضي والاولى ان يقال الجميع
منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص
مجرى واحد قلت هذا لا يدفع ما قاله ابن الحاجب
اذ لنا مندوحة عن ان نجعل مثل ذلك منقولا عن الندا احملا على غيره

بما وجد فيه مسوغ وفيه ان ابن الحاجب لو راعي المنذوحة لم يجوز
الوجهين في المضاف لكن يرد على الرضي انه كيف يجوز النقل في المعرف
والمنادي لا يكون كذلك **تنبيهان** الاول قال
الشهاب ان كان المامور في قوله ارجونيا جمعا فالواو الفاعل وان كان
مفردا فالفاعل مستتر والواو اشباع والالف لقياس حذفها كالواو
من اغزا انتهى وقد يقال الواو على تقدير ان يكون المامور مفردا
للتعظيم الثاني قال الشهاب لم ار في اتباع ايها الرجل شيا د
مثل يوجا يز او لا وعلى الجواز هل يراعي المحل وقد يستغرب
اتباع المجموع لانه مركب فليس اسما واحدا انتهى وفيه انه مجموع
ايها الرجل لا محل له والمحل انما هو له مع الفعل المحذوف لان الجميع
في محل نصب على الحال ولعل مراده ذلك على الاتباع يقال
مثلا انا ايها الرجل ومنفردا افعل كذا واما الرجل وحده فيتبع لكن
بالرفع فقط كما اسلفه الشرح في باب الندا **قوله** وقد يرى ذا
دون اي تلو ال يفي عليه واسمعها مضافا وعلما فذكر اثنين وترك
اثنين فالعلم نحو بك الله نرجو الفضل والمضاف نحو انا معاشر
الانبيا لا نورث بلفظ انا كما في سنن النسائي الكبرى واما بلفظ
نحن فقال الحفاظ غير موجود فقول ابن غازي ومثال ذلك بادة البيان
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبيا محل نظر
وسلمان منا اهل البيت **قوله** عن العرب اسيح اشار ابن
هشام لما انه يجوز ضم عين العرب وتسكين الرا وهمزة اسيح على اصلها
ويجوز فتح عين العرب والرا وحينيذ تنقل حركة الهمزة الى اليا
وتحذف

التحذير والاغراء

التحذير كما قال الشارح تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز
منه انتهى وفيه امور الاول يرد على التقييد بالمخاطب تنبيه
المتكلم والغايب فانه تحذير وان كان شاذا والتعريف ينبغي
ان يتناول جميع الافراد فيحتمل انه قصد تعريف نوع من التحذير

وهو

وهو الكثير المقيس ويحتمل انه لم يرد بالخطاب توجيه الكلام نحو
الغير الذي هو المعنى اللغوي بل من اورد الكلام في حقه والمتكلم
غير الثاني المراد المكروه بحسب اعتقاد المحذر فقط كما هو ظاهر
ويحتمل ان يراد بحسب اعتقاد المخاطب فقط **الثالث** ينبغي ان
يكون المراد بوجوب الاحتراز حسن الاحتراز عنه بحسب العقول
سوا تحقق معه الوجوب شرعا او لا وفايدة هذا الوصف بعد
مكروه الاحتراز عن مكروه لا يجب الاحتراز عنه كالدوا المكروه
للمريض وقطع العضو المتاكل الذي يخشى منه فان **قلت**
هذا ليس مكروها **قلت** لو سلم ان المكروه لا يشمل ذلك
فالوصف للتفسير وفايدته بيان المراد بالمكروه الواقع في كلامهم
والاغرا امر المخاطب بلزوم امر يحمد به والتقييد بالمخاطب فيه
ما عرفت على ما يجي الاغرا للغايب نحو نعليه بالصوم والمراد
يحمد عليه في اعتقاد الامر وان لم يكن مما يحمد عليه في نفس الامر
ويحتمل ان يكتفي باعتقاد المامور وحده وما لا يحمد عليه لا يسمي
اغرا صحيحا **قوله** اياك والشر ونحوه نصب بمجموع اياك والشر
مفعول لنصب فقوله ونحوه بالنصب عطف عليه والمراد نحوه
مما هو موجه للمخاطب ومن ثم صح مجي قوله في اخر الباب وشذ اياي
قال ابن هشام في الحواشي لهم في التحذير ثلاث طرق احدها
ان يذكروا المحذور ويعطفون عليه المحذر منه نحو اياك والاسد
او يخفضونه بمن لفظا نحو اياك من الاسد او تقديرا نحو اياك ان
تحذف ولا يقال اياك الشر وفي كلام ابنه ذلك وقدر له ما يتعدى
لاثنين فقدر في اياك الاسد احذرك الاسد وفيه ثلاثة امور
احدها تقدير فعل خبري بل الحق انه انشائي والنحويون
انما يقدرون في هذا الباب فعل الطلب الثاني انه قدره مقدما
على الضمير ويعني بذلك انه لما حذف الفعل انفصل الضمير والنحويون
انما يقدرونه موخرا عن الضمير **الثالث** انهم نصوا على
امتناع اياك الاسد لامتناع تقدير من وهذا دليل على ان العرب

بالي تمن

لم يريد وامن التقدير ما ابرزه ابنه من الفعل المتعدي لاثنين والا
لقالوه انتهى وفيه انه قدر في التوضيح العامل مقدما وقال ابن
في الحواشي اختلف في الفعل المحذوف فبعضهم يقدره مسندا للمخاطب
فهذا اجيب عليه تقدير الفعل مقدما لئلا يتعدى فعل المضمر
المتصل الى ضميره المتصل والتقدير باعد وبعضهم يقدره مسندا
للمتكلم فيقدره مقدما ويكون الفصل حادثا بسبب حذف
العامل فيقدر احذرك الاسد ولو صح هذا لم يصح ذكر الواو لان احذر
متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز والحق انه لا يقتصر على تقدير
واحد منهما بل الواجب تقدير ما يودي الغرض والا فالمقدر
ليس امرا متعبدا به حتى لا يعدل عنه وقولنا ثانيا لئلا يتعدى
الى اخره لا يخلو عن شيء اما اولا فلان في الكلام حذفا والاصل
احذر تلاقي نفسك على ما بسطه في التوضيح واما ثانيا فلان الفرض
ان العامل محذوف وجوبا ومع ذلك يجب انفصال الضمير فلم يلزم
تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب
الحذف الا ان يقال انفصاله نظرا لاصله اذ الحذف عارض ::
تنبيهان الاول اختلف في اعراب ما بعد الواو
في مثل اياك والاسد فقيل معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك
ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك قال شيخنا
الدنوشري وفيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد في الاول
وان يدنو في الثاني من بدل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لانه
المقصود وقيل غير ذلك فانظر الشراح الثاني قال ابن هشام
واعلم انهم حين حذفوا الفعل نقلوا ضمير الفاعل الذي كان فيه
الى اياك فاياك ضمير منصوب مضاف عند الخليل لضمير مخفوض
والفاعل الذي انتقل اليه واستتر فيه ضمير مرفوع ومن ثم
قال فاياك انت وعبد المسيح وجوزوا اياك وزيدا وقال الخليل
لو ان قائلا قال اياك نفسك لم اعنفه انتهى ومر له في باب التوكيد
ما يخالفه وبينا ما عليه ثم قوله الا مع العطف اي بالواو خاصة

قال

قال في التسهيل ولا يعطف في هذا الباب الا بالواو وكون ما يليها
مفعولا معه جائز قال الدماميني فينبغي ان يقال في نحو راسك
والسيف ان الحذف واجب ان قدر العطف وجائز ان قدر المفعول
معه قوله او التكرار فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اظهار
العامل فان قلت نصوا على لزوم الاضمار وان
كان مفردا نحو حذرك يا زيد وعذيرك من زيد والعذير بمعنى
العذر والمعذرة ونحو هذا انما هو على معنى الزجر حذرك والزجر
عذيرك او عذرك ونحوهما مما لا يظهر فيه الفعل فقد خالف هذا
باب التحذير قلت الجواب ان هذا ليس من باب الزجر
وانما هو من باب المصادر التي عملت فيها افعالها فصارت مثل
ضربا زيدا واذا كان كذلك خرجت عن كونها منصوبة من باب
الاغراء وايضا فهذا انما يكون في الاشيا التي يكثر في الكلام استعمالها
فهي خارجة بكثرة الاستعمال عن جواز الاظهار وهي مع ذلك
موقوفة على السماع قوله وشذ اياي اي شذ مجي التحذير
للمتكلم لاختصاص التحذير بالمخاطب ومن مجيئه للمتكلم قول
عمر رضي الله عنه واياي وان يحذف احدكم الارنب واختلف
فيه فقيل الكلام جملة وبسطه في التصريح وقيل جملتان ثم قال
الزجاج اصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب
فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى ففي الكلام النوع البديعي
المسمى بالاحتباك ومثلوه بقوله تعالى فئة تقاتل في سبيل الله
واخرى كافرة والاصل فئة مومنة تقاتل في سبيل الله واخرى
كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت وقال الجمهور اصله اياي باعدوا
عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب
ثم حذف من الاول المحذور وهو الارنب وحذف من الثاني المحذر
وهو باعدوا انفسكم والمقابلة بين كلام الزجاج والجمهور بحل
حقا والظاهر ان المال واحد لان ذكر الفعل في كلام الجمهور
لا دخل له اذ اياي واياكم على كلام الزجاج لا بد لها من عامل فيجمع

ان يقال على كلام الجمهور حذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى
وعلى كلام الزجاج حذف من الاول المحذر ومن الثاني المحذر منه نعم
الزجاج جعله مما عطف فيه المحذر بخلاف الجمهور حيث قدروا عن
حذف الاريب في هذا الوجه يفترق القولان لا من الاول خلاف
ما يوهمه كلام التصريح وفيه ايضا تضعيف كلام الزجاج بان فيه
حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب
من انها بدل من اللفظ بالفعل وتضمينه ان تقدير الجمهور باعدوا
انفسكم دون اياكم باعد والقصد هذه النكتة والظاهر ان تقدير
النفس لبيان الاصل ولا ينكر الزجاج ذلك الاصل وانه لا يحذف
لفظ نفس انفصل الضمير وفيه ايضا ان الحذف من الاول
لدلالة الثاني ضعيف والظاهر ان محله ما لم يندرج في سلك نوع
بديعي كالاحتباك فاحفظه قوله واياه اشذ نحو اذا بلغ الرجل
الستين فاياه واياه الشواب وجه الاشذية ان فيه زيادة على ما هو
قياس التحذير من اختصاصه بالمخاطب ان قولك ليتقم زيد مبني
على التقدير [illegible] زيد ابان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه
طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل ليحذره
الامر بان يباعد نفسه عن الشواب ويباعد الشواب عن نفسه
فيكثر الحذف واما قول الشارح ان وجه ذلك ان فيه اضافة ايا
الى الظاهر فانما يرجع بالاشذية الى جميع المثال لا الى لفظة اياه
وهو خلاف الظاهر كما قال ابن هشام في الحواشي وان تبع الشارح
التوضيح وجعل في الحواشي منشأ الاشذية الجمع بين مجازين وقرره
بما قدمناه واراد بمجازي الحذف وقد علمت ان اجتماع المجازين كثير
على ما اشرنا اليه غير مرة ويمكن ان يكون هذا مراده بقوله في التوضيح
فيه اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر فقصده بالفعل فعل التحذير
لا الفعل المجزوم باللام لان ذلك استغنى بقوله وحذف حرف
الامر للعلم به من ذلك واما حذف لام الامر مع الفعل المجزوم بها
فليس بشاذ نعم حذف الجازم وحده شاذ كما في محمد تفد كما ان حذف

الجار

الجار وحده شاذ دون حذفه مع المجرور وحينئذ فما ذكره في التصريح في
باب العطف عند قوله ان الواو تختص بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي
معموله نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن من انه في ذلك اجتماع حذف
الفعل وحرف الامر وهو شاذ واستند لا له بما في هذا الباب فيه نظر فتدبر
هذا وقال الشهاب في حواشي الاشموني وقد ذكر ان ايا مضافة للظاهر
قد يقتضي قولهم ان ايا مضافة للظاهر ان ايا في نحو اياه مضافة لها
مع انها حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول
او اراد بالاضافة الربط والتعلق انتهى وهو عجيب فان ما ذكره الاشموني
ذكره الجماعة بر[illegible] والاضافة فيه على بابها لظهور اثرها وهو الجر
وقد وجهوا بذلك الشذوذ ولا داعي لذلك في اياه ولا مقتضى له بل له
مانع لان الضمير لا يضاف الا على قول الخليل فتدبر قوله بلا ايا فضيئة
قول الشارح يعني ان ايا الى ان السبب في ان ايا لا يكون مغرى به
كونه لا يجوز معه الاظهار وفيه نظر فليتامل قوله في كل ما قد
فصلا قيل عمومه يعطي ان الاغراء بالمتكلم والغائب شذ وذا وهو غلط
لان الشذوذ في التحذير انما نقل في ايا وقد استثنى ايا بقوله
بلا ايا فسقطت حكاية الشذوذ وقد جاء الاغراء بالغائب ومنه حديث
فعليه بالصوم وبالمتكلم كقوله علي رجلا ليسني وهو قليل ومثاله على ان
الامر للمخاطب كانه قيل دلوه على الصوم واجعلني ونحو ذلك قاله الشاطبي
وقال ابن هشام في الحواشي توجيه ادخال ابنه السلاح السلاح
يخرج من هنا لانه قال ما قد فصلا فشمل تفصيله وتفصيل غيره لانه
لم يسم الفاعل فان قيل انما يتبادر الذهن لما انه حذف
الفاعل للعلم به فالجواب انه كذلك الا انه يقال رض
هذا الفهم ان الذي ذكره في المحذر بغير ايا انك ان كررت او عطفت
وجب الحذف والا جاز الامران ومثل هذا الحكم اذا احيل عليه
غيره لا يقال فيه في كل ما قد فصل فلا بد ان يكون اراد الاعلام
بان كل حكم ثبت في العربية للتحذير بغير ايا ثبت للاغراء سواء ما ذكره
في هذا الباب وما ذكره غيره من النحويين فان قلت

وينبغي ان يدخل تحت كلامه ولم ينبه عليه ابن الناظم على بعض اولي
فعلية بالعموم لانه اغرا وان كان باسم الفعل حتى ان ابن عصفور
قصر اسم الاغراء على وضع الظرف والمجرور موضع الفعل ووجه
دخول هذين انهما نظيرا اياي واياه وقد ذكرهما وانهما شاذان وكذلك
ايضا هذان شاذان قلت اما كلام الناظم في الاغرا الذي
ينتصب فيه من تغري به بعامل محذوف وجوبا او جوازا لا في
كل شيء والعامل هنا مذكور وهو اسم الفعل

أسماء الأفعال والأصوات

اي واسما الاصوات كما هو صريح كلام الشارح والموضح وسياتي
ما فيه **قوله** ما ناب عن فعل اي اسم ناب او الاسم الذي
ناب بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد قال الشهاب
والنيابة عن الفعل فسرها الشارح بالنيابة في المعنى والاستعمال
وفسر الاستعمال بكونها عاملة غير معمولة واخرج المصدر ولا حاجة
اليه بل يادة ما يخرج حروف المعاني كهل وليت فانهما نائبان عن استفهم
واتمنى والمصادر في نحو ضربا زيدا وسقيا لك فانها حال النيابة
لا تتصرف وقد احترز عن ذلك في الكافية بقوله نايب فعل غير معمول
ولا فضلة وقال خرج بقولي غير معمول ما سوى اسم الفعل والحرف
لان كلا منهما غير معمول وبقولي ولا فضلة الحرف لان الجملة تتم
بدونه فهو ابدا فضلة انتهى وكانه لزيادة الايضاح وبهذا
يعلم ان قوله كهيهات تمثيل لا تتميم للحد لتمامه بدونه وعلى ذلك
مشى في التوضيح فقال اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا
كشتان وصه واوه والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول
فخرجت المصادر والصفات في نحو ضربا زيدا واقايم الزيدان
فان العوامل تدخل عليها انتهى واعلم ان المراد من نيابة
هذه الاسماء عن الفعل في المعنى ان تدل على ما يدل عليه الفعل
من الحدث والزمان كما في التصريح ولا يلزم من دلالتها على ذلك ان

تكون

ان تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان
فلا ينافي تفسير نيابتها عن الفعل في المعنى بذلك عند الناظم قوله
بانها لا موضع لها من الاعراب مع ما ذكره في التصريح انه على القول بانها
اسما لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغنى مرفوعها عن الخبر
واذا فسر نيابتها عن الفعل بذلك لم تدخل الحروف في قوله ما ناب
عن فعل معنى فلا حاجة الى تكلف اخراجها بقوله ما نابها على انها
وافقت على الاسم بقرينة الترجمة لان فيه الاخراج بالجنس ولا يظهر
اخراجها بقول التوضيح واستعمالا المقتضي لدخولها في قوله ما ناب
عن الفعل معنى كما وقع للشارح حيث اخرجها بقيد ابدا فقال
فخرجت الحروف فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال
لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة انتهى
مع انه يرد عليه ان الافعال قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة
نحو كثر ما وقلما وطالما والحق ان زيادة التوضيح ابدا لاخراج الحروف
لكن لا من تعريف اسم الفعل بل من تعريف شبه اسم الفعل
بالفعل في الاستعمال لانه لو قيل انه كونه عاملا غير معمول لورد عليه
ان الحرف كذلك وبقوله ابدا يخرج الحرف لان الحرف لا يلزم ان يكون
عاملا لان منه ما لا يعمل فزيادته لتحقيق الشبه بين اسم الفعل
والفعل في الاستعمال فتدبر فان قلت المصادر
والصفات لا تدل على الزمان فكيف تدخل في النيابة في المعنى حتى يحتاج
الى اخراجها بالنيابة في الاستعمال قلت قد عرفت
ان الدلالة اعم من دلالتها بنفسها او بواسطة ولو على وجه اللزوم وهو
والحدث لا بد له من زمان يحدث فيه واقتضى كلامهم ان الفعل ابدا عامل
غير معمول والمراد انه غير معمول للاسم والفعل والا فهو يكون معمولا
للحرف الناصب والجازم ولا يرد انه يكون معمولا لاسم الشرط لان
اسم الشرط لم يعمل الا لما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف او
المراد كما اشار اليه في التصريح انه غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية
او المفعولية وليس المراد انه غير معمول لعامل اصلا ويحتمل انه

انما اشار بذلك لدفع ما يرد من ان اسما الافعال قد تكون مبتدا
فيكون الابتدا عاملا فيها ولهذا قيد الموضح العوامل باللفظية
في باب الاضافة في الكلام على حسب نقال فان العوامل اللفظية
لا تدخل على اسما الافعال فتدبروا ما قوله

ولا انت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر

وقوله ودعوا نزال فكنت اول نازل ثم الاسناد اللفظي وهو
مشترك بين الكلم الثلاث **تنبيهات** الاول
في كلامه تقديم الحد على المحدود وهو خلاف المعهود كما مر الثاني
كون هذه الالفاظ اسما الافعال هو الصحيح لانها لا تلزم الاشتقاق
وان فيها التعريف والتنكير والثنائي والمركب كحيهل والمصغر
كرويد والمنون كصه والمحلى بال كالنجاك بمعنى انج وان ما سمي به
منها ما هو على فعال يعرب عند التميميين بخلاف المسمى بفعل
ذي ضمير مستتر فانه يحكى عند الجميع وان الطلبي منها لا يلحقه
نون توكيد وانها لا تتصل بها الضماير البارزة ولذا قلنا بالفعلية
في هلما وهلموا عند تميم وفي هاتوا وتعالوا عند الجميع واختلف
القايلون بالاسمية فقيل مدلولها لفظ الفعل وقيل المصدر وانما
بنيت بخلاف المصدر لما دخلها من الدلالة على معنى الامر ومعنى
الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال وبقية الاقوال فيها مبسوطة
في الشروح وانبنى على الخلاف في مدلولها الخلاف في انها لا موضع
لها من الاعراب او هي في موضع رفع او نصب كما فصله في التصريح
الثالث قال احمد فان قلت فما فايدة تسمية
الافعال بهذه الاسما بمجرد تكثير الالفاظ قلت لا
بل المبالغة قال ابن السراج اذا قال المتضجر اف فكانه قال اتضجر
ضجرا جدا واذا قال هيهات فكانه قال بعد جدا جدا فلولا قصدهم
المبالغة لكانت الافعال مغنية عنها انتهى وبه يجاب عما يورد
على القول بان اسما الافعال اسما للاحداث مع ان المصدر يغني عنها
قوله شتان بفتح النون وفي تصحيح ثعلب ان الفرا كان

بكسرها

بكسرها وحكى في المغرب الوجهين وهو بمعنى افترق وقيده
الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال ولكونها بمعنى
الافتراق لا يكون فاعلها مفردا وما يقال شتان ما بين زيد
وعمرو فنقل ابن العصفور وغيره عن الاصمعي منعه ونقل ابن العلج
عنه الجواز وانها بمعنى بعد وعن غيره المنع والمشهور عندنا الاول
وانه يدعى انه مثنى بيت يقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندا
لحن عند المانع صواب عند المجيز وهو الحق لان ما يجوز ان تكون
واقعة على متعدد ولكن شتان بين زيد وعمرو وقول بعض المحدثين
شتان بين صنيعكم وصنيع لحن الا ان يقدر حذف ما موصولة
بنا على جواز حذف الموصول وهو قول الكوفيين كما في شرح الشذور
او موصوفة او يرفع بين ويراد بها متعدد **قوله** ومه بمعنى
انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله ابن
هشام قال في التصريح ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى
واستجب يتعدى انتهى وفيه ان امين خرج عن الغالب لانه لم يمكن
جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومه وجد
له فعل موافق له فامكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه **قوله**
كوي بمعنى اعجب فهو اشارة لما كان بمعنى المستقبل وانكر هذا
القسم ابن الحاجب وجعله بمعنى الماضي وفسر وي بعجبت وتفصيل
ذلك في شراح الكافية **قوله** وهيهات بمعنى بعد فهو اشارة
لما كان بمعنى الماضي وفي هيهات ست وثلاثون لغة سردها
في التصريح وقال ابن هشام في بعض التعاليق ونلخص ان المضمومة
والمكسورة جمع للمفتوحة فكان القياس هيهات كارطيات
قلنا ذلك في المعرب فاما المبني فتحذف فيه الالف كما في التثنية
ولا تنقلب وذلك في ايهات وهيهات وهما تثنية ايها وهيها
وهما مثل ذان وتان واحد قوله في المعرب في قوله وتنفي السيف
باخزاته من دون كف الجلد والمعصم اي باخزياته فالمبني اجدر وهمزة
ايها بدل من ها وكان القياس ايهين وهيهين لان اليا نظيره

كثيرة هيهات لكن ابدلوا منها الفا مر نا من الامثال واختياري
ان الجميع مفرد اسم فعل وانهم تلاعبوا بالكلمة كما في اف وامين
تنبيه من اسم الفعل الذي بمعنى الماضي هيت
في قوله تعالى وقالت هيت لك فيمن قرا بها مفتوحة وبا ساكنة
وتا مفتوحة او مكسورة او مضمومة فانه بمعنى تهيأت لك وقد
اشبع الكلام على هذه اللفظة في المغني في بحث لام التبيين قال
شيخنا الدنوشري وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل
الماضي او لا انتهى بحثه ان المعهود في اسم الفعل الماضي
استتار ضمير الغايب والمستتر في هيت في الاية ضمير المتكلم
اذ التقدير انا كما لا يخفى ورايت بخط شيخنا العلامة احمد
الغنيمي سامحه الله في بعض المجاميع ما نصه قال في السند وان
هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت انتهى وحينئذ ففيه ضمير
مستتر تقديره انا في الاول وانتما في الثاني فان قلت
من اين لك ان الضمير في قايم او قايمان تقديره انا وجوازا فان قلت
انا حيث استتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك
ممنوع الا ترى ان قولك انا قايم وانتما قايمان ففي كل ضمير مستتر
جوازا تقديره انا في الاول وانتما في الثاني فان قلت
من اين لك ان الضمير في قايم وقايمان تقديره انا وانتما بل تقديره
هو عايد على موصوف محذوف تقديره انا رجل قايم وانتما رجلان
قايمان قلت قال الاندلسي الضماير الراجعة الى
المبتدا الابد ان تكون على وفق من تعود اليه غايب لغايب ومخاطب
لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو انا اخرج وانت تخرج وكذلك التثنية والجمع
على اي اعراب كان وهو بعمومه شامل لنحو انا قايم وايضا اسم الفعل
له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم
انظر هل يخلفه الظاهر في هيت لك اولا ويحتمل ان يكون الضمير
المستتر في هيت تقديره هي ويقرا هيهات بسكون التاء ويكون
هذا حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله لا افعلن مع انه

انما قال والله لا افعلن انتهى قوله والفعل من اسمايه عليكا الخ
اشارة الى ان اسم الفعل ضربان ما وضع من اول الامر كذلك كشتان
وما نقل من غيره وهو نوعان منقول من مصدر كرويد ومنقول
من ظرف كدونك ونبه في التصريح بكونه للمكان وجار ومجرور
كعليك وقول الشارح او حرف جراي مع مجروره ليوافق كلام غيره
ويحتمل ابقاؤه على ظاهره وان كان ذكر المجرور شرطا للاختلاف
في كاف عليك هل هي في محل نصب او رفع او جر كما ياتي قال
ابن هشام في الحواشي اعلم ان الغالب في المجرور بهذه الظروف
وحروف الجر ان يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول
بعضهم على بعني اولي وقد يكون ضمير غايب نحو فعليه بالصوم
عليه رجلا ليسني وقد يكون ظاهرا حكى الاخفش على عبد الله زيدا
وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظير اياي وان يحذف احدكم
الارنب والثاني نظير اخا الجهل واياك واياه والثالث نظير فاياه
واياء الشواب فانهما انتهى وهو مبني على قول البصريين ان محل
الكاف جر متضمن لدليله وهو ظهور الجر في الاسم الظاهر واستفيد
منه ان على فيما حكاه الاخفش مخففة لا مشددة خلافا لما نهمه
الدماميني وابن غازي وغيرهما ويتوع على ذلك ان عبد الله بدل
من الياء وانه شاذ لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد
للاحاطة وان الاقرب انه عطف بيان وعلى كلام ابن هشام يظهر
قول بعضهم وجه الغرابة في حكاية الاخفش كونه جار اللفظ هو
واما على كلام الدماميني فانما يظهر باعتبار انه اتبع مجروره بظاهر
والعامل في التابع هو العامل في المتبوع تنبيهات
الاول اختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقيل حرف
خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم قيل في موضع نصب على
المفعولية والفاعل الضمير المستتر ورده قولهم عليك زيدا بمعنى
خذ وخذ انما يتعدى لواحد وقال الفرا رفع على الفاعلية اي
على استعارة ضمير غير الرفع له فاندفع رد الشهاب له بان الكاف

لبيتنة من ضمايرا الرفع لكن نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل
بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب
وكون ذلك في الضرورة الا ان يقال الفرا لا يشترط ذلك ويلزم
الفرا ان ضمايرها غير مستترة فيها وقال البصريون جر فقيل
على ما كانت عليه قبل النقل وقيل بالاضافة بنا على انها اسما للمصادر
وفيه انهم اطلقوا ان اسما الافعال لا تعمل الجر بالاضافة الثاني
قال في التصريح وشذ مجي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم عليه اسم
فعل ليلزم والباب كله سماعي عند البصريين انتهى والذي في
الشارح ولا يستعمل في الغالب الا جار الضمير المخاطب وشذ على بمعنى
اولني ولى بمعنى انحي وعليه بمعنى ليلزم انتهى وهو مخالف لكلام التصريح
من وجهين الاول انه جعل لى اسما لفعل مضارع ولم يذكره
في التصريح وقد نقل ابن هشام كلام الشارح في الحواشي وقال
قوله بمعنى انحي قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى
ان يوتى بالامر فيقال نح انتهى الثالث قال في النهاية عليك
نفسك انت نفسك نفسك نقدم توكيد المجرور لان موكده
ضمير ملفوظ به ثم ثانيه بالمرفوع ثم بالمنصوب لانه فضلة تحقه
التاخير انتهى اي فنفسك الاولى توكيد للكاف لانه في محل جر وانت
فاعل بعليك بمعنى الزم وفي التحقيق توكيد لفظي للفاعل المستتر
ونفسك الثانية توكيد معنوي للفاعل ونفسك الثالثة مفعول
به لاسم الفعل وهو عليك بمعنى الزم الرابع قال ابن هشام
حروف عدل وهي عندك ودونك لديك بمعنى قولك خذ ومن هنا
لغزيه ليقال عندك زيدا ودونك الباب ولديك ما لا او يقال
بالرفع الجواب ان كانت ظروفا رفعت او اسما افعال
نصبت قوله كذا رويد قال ابن هشام لرويد اربع حالات
احدها ان تكون اسما لدع ويجوز اقتران مفعولها بالخو لو اردت
الدراهم اعطينك ورويد الشعر قاله لشخص لمن امتدحه
اي فدع الشعر لا حاجة لك اليه وتجرده منها كقوله

رويد

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان
وهذا الاعراب في كلام ابن عصفور وليس بلازم بل يجوز
ان يكون انتصاب بعض بفعل مضمر يدل عليه رويد لان معنى
استعمال الرفق كفا عن بعض الوعيد فكانه لما قال رويد يا بني
شيبان قال كفوا بعض وعيدكم وهذا الوجه ارجح لان الاكثر
فيها اذا كانت اسم فعل ان تكون بمعنى امهل لا بمعنى دع ولا يصح
امهلوا بعض وعيدكم ومن العجيب ان ابن عصفور لم يذكره
في المقرب الا امهل وانشد في شرحه البيت وفسره بمعنى دع وتعديه
يبطل قول الفرا انه تصغير رود بمعنى المهل والرفق كقوله
يكاد لا تثلم البطحا وطاته • كانه ثمل يمشي على رود •
ويرجح قول غيره انه تصغير ارواد والذي حمل الفرا على ذلك قوله
ان تصغير الترخيم خاص بالعلم ورد بقولهم عرف حميق جمله وله
ان يمنع كونه تصغير احمق بل تصغير حمق كقوله •
• عسى بغتري حمق لئيم • الثاني ان يكون مصدرا معربا نائبا
عن فعله كرويدا زيدا ويضاف لفاعله كرويدك زيدا ولمفعوله
حكي رويد نفسه ومعناه تركا نفسه والاضافة دليل المصدرية
لان اسم الفعل لا يضاف ومن ثم كانت الكاف المتصلة باسماء
الافعال حرفا لمجرد الخطاب ويوضحه قولهم النجاءك والا تجامع
الاضافة واما لم يكن رويدا زيد دليلا لجواز كون التنوين للتنكير
لا للتمكين ثم قال المبرد لا ينصب لمباينته الفعل بالتصغير كما في
اسم الفاعل وهو الصحيح واما رويدك زيدا فاسم فعل والكاف
خطاب ولا يكون مفعولا لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره
المتصل ولانه ليس في اسما الافعال ما ينصب مفعولين قاله في البسيط
واما رويد نفسه فلا نسلم ان المضاف كان منصوبا بدليل
اضافة اسم الفاعل ناصبا وخالفه الفارسي وحضر الجواز بجرويد
واجازه ابن طاهر وخروف وعصفور في كل مصدر ناب عن فعله
وفرقوا بينه وبين اسم الفاعل بان المصدر انما عمل لحلوله محل

الفعل واسم الفاعل انما عمل لشبهه بالفعل والتصغير يقدح في التشبيه
دون الحلول وحجة الفارسي في تخصيص رويدا انه حمل على رويد
اسم فعل الثالث ان يكون نعتا لمصدر نحو ساروا سيرا رويدا
ثم قيل هذا هو المصدر الذي يضاف ويوصف به كقولهم رجل رضى
وقيل تصغير مرود تصغير ترخيم وعلى الاول فلا يتعين ما ذكره
ابو حيان من كونه صفة للمصدر بل يجوز ان يكون حالا منه
كما ذكره ابن عصفور وان كان نكرة لان الحال اذا لم يكن صفة
في الاصل جاز مجيئها من النكرة متاخرة عنها في الفصيح مثل هذا
عودي فحاو ونعم امرئ نجاة ومررت بماء قعدة رجل وعلى القول
الثاني لا يكون الا صفة للمصدر لانه صفة في الاصل فلا يكون
حالا من النكرة وهو متاخر عنها الرابع ان يكون حالا نحو ساروا
رويدا اثرو بدا حالا من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه
والمنا مضمر لدلالة الفعل عليه وقول ابن مالك ان التقدير
ساروا سيرا رويدا قول ضعفا المعربين وهو خلاف نص سيبويه وقول
ابن عصفور لان رويدا صفة غير خاصة بجنس الموصوف
المحذوف لانا لا نراه يكون في غير السير واذا لم تختص الصفة
فتح حذف الموصوف ليس بشيء لان الشرط معرفة جنس الموصوف
لا الاختصاص بدليل فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا والمماثلة
الحديد ان اعمل سابغات قوله ويحتملان الخفض مصدرين الضمير
في يحتملان عايد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى فان رويد
وبله اذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى ثم
ان كلامه لا ينافي انهما ينصبان ايضا مصدرين قال في التوضيح
واستعملوه اي رويدا تارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا
زيدا وقال في الحواشي ربما اوهم كلامه ان مصدريتهما مقيدة
بذلك وليس كذلك بل يكون رويد مصدرا اذا نون ايضا
انتهى وكذا بله نحو بله عمرا قوله وما لما تنوب عنه من عمل
لها اي ما ثبت لما تنوب عنه من عمل ثابت لها فما موصول مبتدا

خبره

خبره لها ولما صلته الموصول الذي هو المبتدا وما من لما موصول
ايضا صلته ثبت ومن عمل بيان لما التي هي مبتدا كما هو الظاهر
خلافا للاشموني حيث قال وعنه ومن عمل متعلقان بثبوت
ولا تعمل غير عمل ما نابت عنه فلا تعمل الجر بالاضافة فلذا لم يذكره
كما ذكر ذلك في غيرها مما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم
الفاعل فكان نظره اعواما بينهما من شبه الفعل قال ابن هشام
ومن ثم غلط الناظم في قوله في لبى انه اسم فعل لانه انما نوه
قال فلبى اذا هدرت لهم وانما هو مفرد لب لكنه بني على الكسر
كامس وعاقه لقلة تمكنه ونصبه نصب المصدر كلا ثم قيل اجابه
قوله واخر ما الذي فيه العمل شامل للظرف والجار والمجرور
واجاز ابن الخباز في النهاية تقديم المعمول على اسم الفعل مطلقا
اذا كان جارا ومجرورا نحو اليك عن زيد لان الظرف يعمل فيه
رائحة الفعل قال الشهاب وقياس امتناع تقديم معمولها
امتناع تقديم معمول معمولها اذ الاصل ان المعمول انما يتقدم اذا
جاز تقديم عامله واجاز الكسائي تقديم معمولها قال الناظم
ولا حجة له في قول الراجز ايها المائح دلوي دونكا لصحة تقدير
دلوي مبتدا او مفعولا بدونك مضمرا وفي الاول نظر لان المعنى
ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه والاخير مبني
على مذهبه حيث جوز اضمار اسم الفعل معه لدلالة متاخر
عليه وقال انه مذهب سيبويه ورده ابن هشام بان اسم الفعل
لا يعمل محذوفا لان من شرط الحذف ان لا يؤدي الى اختصار المختصر
واسم الفعل اختصار للفعل وما استند اليه من كلام سيبويه محمول
على تفسير المعنى لا الاعراب والمراد لو منصوب بفعل محذوف
دل عليه السياق اي خذ دلوي ودونك الثاني مستانف حذف
معموله لدلالة ما قبله عليه ولا حجة للكسائي ايضا في قوله تعالى
كتاب الله عليكم لان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف
وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف تنبيهات

الاول ظاهر قوله ان علة تجويز الكسائي تقديم معمول اسم الفعل
الحاق الفرع باصله انه يوافق البصريين في ثبوت اسم الفعل وان
كان من الكوفيين المنكرين له حيث ادرجوه في الفعل وتردد الشهاب
في ذلك وتوقفا مع كونه رئيس الكوفيين الثاني توهم المكودي
ان الذي اسم موصول فقال والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه
العمل زايدة لا يجوز ان تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة
وليس كذلك بل موصولة ولدى جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم
والعمل مبتدا موخر والجملة صلة ما الثالث لا ابطال في عمل مع العمل
لان احدهما نكرة والاخر معرفة ومن نظيره قوله واحكم بتنكير
الخ قال الشاطبي فصه بمعنى اسكت عن هذا الحديث الذي انت تذكر
وصه منونا بمعنى اسكت عن كل حديث وكذا سايرها انتهى وظاهره
ان المعرف منها من قبيل المعرف بال العهدية وهو ما نقله في التصريح
عن القوم في بحث التنوين ونقل الشهاب هنا عن شيخ الاسلام واقره
ان المراد بالتعريف تعريف ال الجنسية وان المراد في صه مثلا المعرفة
الاشارة الى حقيقة السكوت والنكرة الاشارة الى فرد من افرادها
انتهى فتدبر ثم انه قال في التصريح ان ما ذكره القوم مبني على ان مدلول
اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال
نكرات انتهى وقال ابن هشام في الحواشي وقيل انها كلها معارف ثم
اختلفوا فقيل تعريف العلمية الجنسية لان نزال علم على معنى وهو النزول
كسبحان علم على معنى وهو التسبيح وعبارة الناظم كما قال الشاطبي
تشعر بان التنوين وعدمه سماع اذ لم يقل مثلا اذا اردت التنكير فنون
والتعريف لا تنون واعلم ان هذه الاسما منها ما لزم التعريف
كنزال وبله اذا كانت اسم فعل لا مصدرا فلا ينافي ما تقدم من انه
يقال بلها عمرا لان ذاك في المصدر ومنها ما لزم التنكير كواها
وويها ومنها ما جا بوجهين قال ابن هشام ونظر في قوله
ايه احاديث نعمان وساكنه كيف صح التنوين مع ان المعمول معرفة
لانه لم يرد به مبهم وهل سمع التنوين في اسم الفعل المتعدي انتهى

وقد

وقد يقال لا يلزم من اضافة الاحاديث التي هي المعمول لمعين ان
تكون معينة لاحتمال ان يكون المعنى زد من احاديث نعمان اي احاديث
كانت واما قوله وهل سمع الخ فعجيب مع استشهاد البيت الذي انشد
في ذلك قوله من مشبه اسم الفعل اي في الاكتفا به كما اشار
اليه الشارح وليس ذلك الاكتفا يحصل باسم الفعل اي وحده ليرد ان
اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه الى الخبر
اليه وحينئذ ففي كونه احترازا عن نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي
نظر لانه يكتفى به مع ان حقيقة الكلام اصطلاحي او نايب
ثمة قوله صوتا يجعل قال الشاطبي معناه يسمى صوتا كما فسر
الجوهري وجعلوا الملائكة ولم يطلق اسم الفعل لانه لم يوضع
للدلالة على فعل فليس بكلام ولا قول حقيقة اذ لم يوضع لعاقل يفهم
الخطاب ولا له دلالة على معنى لا مع فعل ولا غيره انتهى مختصرا قال
ابن غازي وللبحث فيه مجال ووجهه ما في التصريح عن ابن هشام
من الجواب عن ذلك بان الدلالة هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق
فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل احد ان حقيقة
الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل الافهام معناه انتهى وفي
الرضي ان هذه الالفاظ ليست في الاصل كلمات اذ هي ليست موضوعة
نسميتها باسم شارح الصوت لكنهم عاملوها معاملتها والحقوها
باشرف الكلمات اي بالاسما فعرفوها تعريف الاسما وادخلوا خواص
الاسما فيها لاحتيا جهم لما استعملوها في الكلام فهي من الكلمات
كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها
انتهى ملخصا وليتأمل قوله انها ليست موضوعة مع انها موضوعة
قطعا لكن لم يخاطب بها من يعقل قوله احدث حكاية لقب ان
اعطاها ومثل بقب احترازا من حكاية الكلام كقلت زيد قايم قوله
والزم بنا النوعين الخ قال ابن هشام في الحواشي اسما الافعال
والاصوات لانا عرفنا بدقة مع امكانه وعدم المانع منه انتهى واشار
في التوضيح الى ان المراد نوعي اسما الاصوات لئلا يلزم التكرار في بيان

بنا اسما الافعال لتقدمه اول الكتاب قال الشهاب وقد تقال لم يصرح بها اول الكتاب غاية الامر انه ادخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز ان يريد ها هنا لدفع توهم عدم اراده ثمة هناك انتهى ومنه ان قوله وكنيابة الخ لا يشمل غير اسم الفعل فكان ينبغي ان يقول غاية الامر انه عبر عنها بما يفيد بناها ويحتمل ان نكتة التنبيه عليها هنا الرد على من قال باعراب بعضها كما سياتي وتوطية الحكم بوجوب بناها ولم يصرح بما تقدم حينئذ وان كان كلامه معرو منافيه ويبني على الاول الشاطبي نقال دخل في قوله والزم بنا النوعين عليك واليك ودونك ويعضده عملها للضماير بخلاف ضربا زيدا او عدم اظهار الفعل معها فلا تقول الزم زيدا عليك كما تقول اضرب زيدا ضربا ولا يمنع البنا اصالتها كما لا يمنعه في سل كم رجل ولا يلزم من موافقتها للمعرب لفظا اعرابها كما لا يلزمه في لا غلامين ولا يحرق الاجماع الذي حكاه ابن حروف على اعرابها ونقلها بالافعال المنوب عنها اما اولا فقد ذكر الفارسي في التذكرة بناها عن ابي الحسن واما ثانيا فالراجح عند محققي الاصوليين جواز احداث تاويل مع الموافقة في حصول الحكم وبهذا امتنع على تقدير تسليم الاجماع انتهى قال ابن غازي ولا يخفى ما في اسند لا له باضرب زيدا ضربا اذ المصدر الموكد خلاف الذي هو بدل من لفظ الفعل انتهى وقال ابن هشام وعن بعضهم ان ما كان في الاصل غير اسم فعل نحو معرب كعندي ولدي استصحابا لاصله بخلاف ما ارتحل لذلك كصه ورويد زيدا فانه مصدر رود تصغير الترخيم ولم يبين بدليل انه لم ينون

تنبيهات الاول قال في التصريح وربما اعرب بعض اسما الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه ونقله عن معناه وجعله اسما للحكي صوته او للمصوت له فخرج بكون مرادفا لا اسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب الظماء الصواديا يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو

حوب

حوب بفتح الحا المهملة وبالبا الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالمثناة فهي لدعا الابل لا لزجرها والثاني كقوله •
اذ المتني مثل جناح غاق • فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله • ووقعت في عدس كالي لرازك • قال الموضح في الحواشي وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى وقوله للحكي صوته هو فيما اذا قصدت الحكاية وقوله او للمصوت له به هو في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في لها راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير للذي صوت له باسم الصوت وليتامل ما الدليل على اعراب غاق في قوله مثل غاق جناح اذ هو مبني على الكسر فكسرته تحتمل البنا ولعل وجه ما قاله الموضح في الحواشي ان النوعين المذكورين خرجا بالنقل عن موجب البنا لكن قد يقال هلا جازان يبنيا مراعاة لاصلهما واما النوع الاول فوجه بنايه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل ويبنى ثم محلها بنا ومن هنا يتشا السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البنا فتدبر الثاني لما لم يستلزم الامر بلا زمة البني وجوب البنا تنكير ذلك البني لجواز ان يومر بملامة الامر الجايز المستحسن علله بقوله فهو قد جي لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط لان البنا قد يكون على سبيل الجواز كما في الظروف المضافة لمبني

نون التوكيد

قوله للفعل قال الشهاب قدمه للاختصاص انتهى وقال ابن هشام تقديم الظرف المعمول للخبر مودن احيانا بالتخصيص ومنه لا فيها غول ولك ان تحمل عليه هذا الموضع فاما قوله انا بني احضروا الشهود فانما ذلك في الضرورة والوجه الذي حاولوه به مشابهة الوصف للفعل **قوله** بنونين اي بكل منهما وذهب البصريون الى ان كلا منهما اصل لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا

وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة قال الشهاب
يحتمل أن الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل
بذلك في مذ ومنذ ويحتمل أنها من حيث أن التأكيد في الثقيلة أبلغ
وأتم فليراجع وانظر هلا قيل بأن الثقيلة فرع لأن الأصل البساطة
وعدم التركيب فليحرر انتهى وهو عجيب ففي شرح تصريف العزي
للسعد ما نصه ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة
الخفيفة لأن التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدل من الخفيفة
إليها انتهى وقد نقله في شرح التوضيح فيما سيأتي وهو يفيد
معنى الأصالة والفرعية ويصرح بما ذكره الشهاب بقوله وهلا
إلخ فتأمل **قوله** يؤكدان افعل يمكن أن يقال أي فعل الطلب
فيشمل الدعاء قال ابن هشام في الحواشي يرد على قوله يؤكدان افعل
أحسن بزيد ولا يؤكد لأن معناه الخبر وجاء شذوذا فأحر به بطول
فقر وأحر بنا وحل تحت كلامه نحو ما أنت موليك فضلا فاحمدنه
به ونحو فأنزلن سكينة علينا ونحو تعلمنها لعمر الله ذا قسما فاقدر
بذرعك وانظر أين تنسلك وتقول في هلم إذا أكدت هلمن وعلم
بذلك أنه لا فرق بين الأمر والدعاء ولا بين المتصرف والجامد
قوله آتيا أي واردا أو جائيا وكلام الشارح يشعر بأن معناه
مستقبلا وقيل إن قول الناظم بعد مستقبلا يرده وقال
شيخ الإسلام آتيا بمعنى مستقبلا وهو شرط في الثلاثة بعده
فلا يقال في الطلب ليقومن زيد الآن كما يؤخذ من قوله بعد أن
النون مختصة بالمستقبل وقول الناظم مستقبلا تكملة وتأكيد
ثم أشار إلى جواز أن يكون آتيا بمعنى واردا وفي غاية التقريب
فلا يدخلان في الماضي والحال لأن الماضي والحال حاصلان والحاصل
لا يحتاج إلى التأكيد وأما المستقبل فإنه على طرف الجواز يمكن أن يقع
ويمكن أن لا يقع فاحتاج إلى التأكيد لوقوعه انتهى وانظر هلا علل عدم
تأكيد الحال بمنافاته للنون المخلصة المضارع للاستقبال كما يأتي
ويرد على ما قاله أن القسم للتأكيد وقد دخل الحال فقد أكد الحال

الآن يريد لا يحتاج إلى مزيد التأكيد وأما قوله دامن سعدك
فضرورة سهلها أنه بمعنى الاستقبال لأن الدوام إنما يتحقق
في الاستقبال **قوله** أو شرطا إما تاليا مغلظة قالوا في الصفة
التالية إما يجب تكرارها نحو لا بد من حساب إما يسير وإما عسير
واتق النار بيرا إما قليل وإما كثير والجواب أن ما المراد
بها لفظها لا معناها وكذلك فيما أوردت **قوله** في قسم أي
جواب قسم غير مفصول من لامه بفاصل وهذا أعم من قول الشارح
إن كان غير مقترن بحرف تنفيس لأنه لا يخرج نحو والله لقد أطلق
زيد منطلقا ولا نحو لئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون فإنه
لا يؤكد بالنون والتوكيد بالنون في هذا النوع واجب بالشروط
المذكورة لأن القسم محل التأكيد فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر
منفصل عنه وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وإذا تخلف
شرط من الشروط لا يؤكد أما المنفي فلأن في أدوات النفي ما يخلص
الفعل المضارع للحال فينافي النون المخلصة له للاستقبال وطرد
الباب في الباقي ومنه يعلم عدم توكيد الحال وأما المفصول فلأن
الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك مناف للتأكيد وأما
في خصوص المفصول بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك
فترضى فلأنهما مخلصان للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين
لمعنى واحد وقال ابن هشام وقيل في تعليل التنفيس لئلا
يجتمع حرفا معنى لأن السين للاستقبال وأقول لم يجتمعا مهما كان
واللام المزحلقة ثم إن لا النافية تفيد الاستقبال وكذا لام
الأمر وبقية أدوات لام الطلب واعلم أن البيضاوي
قال تبعا للزمخشري اللام في ولسوف للابتداء دخلت على الخبر
بعد حذف المبتدأ والتقدير لأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها
لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة وهو مخالف لما عليه
الجمهور مع أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل **تنبيه**
أجاز الكوفيون نحو والله ليفعل زيد الآن ومنعه البصريون

استغنا عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالموكد كقولك والله ان زيدا
يفعل ويشهد للكوفيين قراة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقوله
بعينا لا تبغض كل امرء وقوله لين بيك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم
ربي ان بيتي واسع واجاب الدماميني عن القراة بانها
موولة على حذف المبتدا اي لانا اقسم قال والذي يظهر مذهب
الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم
كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية انتهى ولعلهم يجيبون
عن البيتين بنحو السند وذ قوله وقل بعد ما اي النافية او
الزايدة وبه قطع الشارح وقال ابن هشام حقه ان يقيد ما
بالزايدة التي لم تسبق بان ولا برب وتلخيصه انها ان سبقت
بان فالتوكيد كالواجب او برب فنادر لانها تصير الفعل كالماضي
قال قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
وحكى س ربما يقولن ذلك او لم تسبق بشي فهو قليل قوله
وبعد لا اي النافية وقد يوكد بعدها تشبيها بالنهي كقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وزعم قوم ان
هذا نهي وليس بصحيح لان الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية
لا تقع صفة فتحتاج لاضمار القول وقيل لا ناهية وتم الكلام عند
قوله فتنة ثم ابتدا نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم
الفتنة خاصة فاخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهي محول
لان المقصود النهي عن التعرض للفتنة الذي هو داعي التعرض
لما تسبب في اصابة الفتنة قال الشهاب قال ثم رايت الدماميني
عبر بقوله والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي
عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض
واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين
وذلك لان المعنى في الاصل كما تقدم وهو لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم
خاصة ثم عدل عن السبب الى المسبب وعبر عن المتعرض للفتنة
بلفظ الظالم تسجيلا عليه بالصفة التي يكون عليها عند التعرض

تنبيه

فنبه ان المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة وينبغي ان يكون من
في قوله منكم لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون
للفتنة الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لان التعرض للفتنة والدخول
فيها طوعا لا ينفك عن الظلم انتهى واقول كل هذا في مغني اللبيب
وفيه بحث لا زيادة على ذلك فراجعه قوله واخر الموكد
افتح اي فتحة بنا لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ولذا لو فصل بين
الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة لم يحكم ببنايه
وفيه بحث لان التركيب انما يكون سببا للاعراب لا للبنا كما سياتي
عن ابن هشام في باب العدد وزاد بعضهم لدفع هذا انه لما ركب
الفعل مع النون صار اخره وسطا والاعراب لا يكون في الوسط والنون
لا حظ له في الاعراب فبقي الجزان مبنيين انتهى وفيه ان وسط
الكلمة كما لا يصلح للاعراب لا يصلح للبنا لانهما لا يكونان الا في الاخر
وقيل ان الفعل لما لحقه ما لا يلحق الا الافعال قوي جانب الفعلية
ورجع الى اصله من البنا وقيل غير ذلك والوجه ان يجعل هذا
الاخير علة للبنا وكان البنا على حركة دفعا لالتقا الساكنين وكانت
فتحة للخفة فتعادل ثقل التركيب وذهبت طايفة منهم س الى ان
الفتح عارض للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى قال الشهاب
هذا لا ياتي في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليفوزن
زيد لان اخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل
به نون التوكيد فاي ساكنين حينيذ يلتقيان وحينيذ فالاستظهار
بهذا انما يقوى القول الاول اللهم الا ان يراد انه كان حقه البنا على
السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رايت
الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع انتهى واورد ابن
غازي على هذا القول وعضد الاول بانها لو كانت حركة دفع التقا
الساكنين لم ترجع الواو في قولن والياء في بيعن اذ الاغلب عدم
الاعتداد بحركة التقا الساكنين كما في نحو من يشا الله فمن يرد الله
لم يكن الذين كفروا وحمله على غير الاغلب ضعيف وبه يقول

جاعلها لالتقا الساكنين ويوخذ من كلامه ومن تبعه ان الفعل
حينيذ مضارعا كان او امرا مبني على سكون مقدر منعه اشتغال
الاخر بحركة دفع التقا الساكنين **قوله** واشكله قبل مضمر الخ قال
الشهاب تخصيص لقوله واخر الموكد افتح بانه يخرج عنه ما اتصل
به المضمر المذكور ويحتاج ان يخرج عنه ما اتصل به نون الاناث
فان اخره لا يفتح ويمكن ان يدل على خروجه باطلاق قوله الاتي والفا
زد قبلها موكدا فعلا الى نون الاناث اسندا مع ملاحظة ما تقدم
من قوله في اول الكتاب كبرعن من فتح من سكون اخر الفعل اذا
اتصل به نون الاناث فان بملاحظة ذلك مع ملاحظة الاقتصار
هنا على انه اذا اكد زيد الفا قبل نون التوكيد يفهم بقا اخر الفعل
على السكون وايضا فيتامل علة الفتح من التركيب او الاحتراز عن
التقا الساكنين وهما اخر الفعل ونون التوكيد يفهم انتفا الفتح
هنا لانتفا التقا الساكنين للفصل بين اخر الفعل ونون التوكيد
فليتامل **واعلم** ان ما اخره الف تارة تقلب الالف ياء
وذلك اذا رفع اليا والوا وحينيذ تفتح اليا ويدخل في قول المص
واخر الموكد افتح وتارة تحذف الالف ويفتح ما قبلها فان قطعنا
النظر عن الالف المحذوفة واعتبرنا الباقي اخرا صدق ان اخر
الموكد مفتوح فيدخل في قول المص المذكور وان لاحظنا الالف
المحذوفة واعتبرناها اخرا حتى يكون اخره ساكنا كان مخصصا
لقوله المذكور فظهر ان قول المص واخر الموكد افتح من قبيل العام
المخصوص بما بعده ولا غبار في مسئلة فليتامل انتهى واقتصر في
التوضيح على استثنا مسئلة المضمر وخصها شارحه بكون الفعل
المسند اليه مضارعا وقال **شيخنا** عبد الله الدنوشري رحمه
الله انه مردود لان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك فلو
ابقى الكلام بلا تقييد كان صوابا قال واستثنا المصنف يعني
ابن هشام الفعل المسند للالف من فتح الاخر غير ظاهر فان
اخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك اخره بحركة تجانس

ذلك

ذلك اللبس وتقييد الشارح ما تبايع قول المصنف ويستثنى اليا اخره
الفعل بالمضارع مردود ايضا فان الامر كذلك كما يصرح به قوله
فتقول يا قوم اخشون الخ انتهى وفيه ان ابن هشام لم يستثن
المسند للالف نصا وانما قال ويستثنى من ذلك ان يكون مسندا
الى الضمير وموهم شموله للالف كقول الناظم واشكله قبل مضمر
فانه شامل للالف بدليل قوله والمضمر احذفنه الا الالف
فاستثنى الالف من المضمر وهو عين الاول على الاصل من ان النكرة
اذا اعيدت معرفة عين الاولى **تنبيهان** الاول
الفعل المعتل بالواو واليا كالصحيح تقول يا قوم مثل تغزن وهل
ترمن بضم ما قبل النون وما هند هل تغزن ومثل ترمن بكسرة فتحذف
مع نون الرفع الواو في اليا والاصل مثل تغزونن ومثل ترمينن
حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم اليا لالتقا الساكنين واصلهما
قبل التوكيد تغزون وترمين والاصل تغزوون مثل تنصرين
سكنت الواو لاستثقال الكسرة عليها ونقلت الكسرة الى الزاي
ثم حذفت لاجتماع الساكنين ويقال مثل ذلك في ترمين واصله
ترميين بوزن تنصرين نقلت كسرة اليا الى ما قبلها لثقلها عليها
ثم حذفت لالتقا الساكنين **الثاني** قال الشاطبي لين اصله
لين مخفف انتهى وتقدم في الترخيم انه يجوز فتح لامه وكسرها
اي كلين ومما يخرج به الضمير المستتر في نحو اضربن وهل تضربن
يا زيد والضمير البارز في نحو اخشون يا قوم واخشين يا هند
قوله والمضمر احذفنه الا الالف انما حذف المضمر غير الالف
وهو الواو واليا لدفع التقا الساكنين على غير حده فان حده
ان يكون الاول حرف مد والاخر مدغما وان يكونا في كلمة واحدة
وما هنا كلمتان وعلى القول بعدم اشتراط ذلك فانما حذف المضمر
المذكور لان الكلمة ثقلت واستطالت والضمة تدل على الواو
والكسرة على اليا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فليس التقاوهما
على حده اجماعا لان الثاني ليس مدغما ولم تحذف الالف دفعا



للالتباس بالمفرد ولم يحذف في اضربنان وان لم يكن لبس لئلا يلزم
زوال العوض الذي جي بالالف لاجله وهو الفصل بين النونات
واورد على تعليل عدم حذف الالف بدفع الالتباس انها حذفت
في ولا الحمد سته مع الالتباس بالمفرد وقال ابن هشام انما حذفت
الواو والياء مع المشددة حملا على الخفيفة ولم يحذف الالف مع الشديدة
لان الخفيفة لا تقع بعدها فلا يمكن الحمل **تنبيهان** الاول
حكم المعتل بالواو والياء كالصحيح في حذف المضمر غير الالف كما مر
مثاله وحذف اخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو والياء لا للتوكيد
فهو منسا وللصحيح في التغير الناشي عن الضمير مع التوكيد ولذلك لم
يتعرض له الناظم واما المعتل بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له
حكم اخر فلذا بينه قاله المرادي وتبعه الاشموني **قال** ابن غازي
وتامله مع ما ياتي في الالف من بعض الاحكام السابقة للتوكيد
وقد تعرض لها الناظم **الثاني** قال ابن هشام فان قلت
لما لا الواو والياء لم يحذفا في نحو اتحاجوني واتحاجيني قلت
النون الاولى نون الرفع ادغمت في نون الوقاية وليست النونات
للتوكيد فان **قلت** لا ياتي هذا في قراءة الزهري فاتبعوني
يحببكم الله اذ لا نون رفع في فعل الامر **قلت** اما هنا
فالنون الاولى نون التوكيد الخفيفة ادغمت في نون الوقاية ولم
تحذف الواو تشبيها بنون اتحاجوني **قوله** رافعا غير اليا **قال**
المرادي شمل ثلاثة انواع رافع الالف ورافع نون الاناث
والمجرد من الضمير البارز قال ابن غازي وكذا شمل ما اسند الى الظاهر
نحو ليسعين زيد **قال** شيخنا ابو عبد الله الصغير تبعا لشيخه
ابي العباس العيلاني انما يشمل العاري من الف التثنية ونون
الاناث لان الالف صار فيه لا لاجل نون التوكيد فاما غير العاري
منهما فانما صار الفه لا لاجلها لا لاجل نون التوكيد ويكون سكت
عنه لمسا واته للصحيح واما حذفه مع الواو والياء المنبه عليه
بقوله واحذفه من رافع هاتين فليس للتوكيد فيه سبب واما

تحريكهما

تحريكهما بشكل مجانس فللتوكيد **قوله** واحذفه من رافع هاتين
قال ابن هشام لم ينبه الناظم على ان نون الامثلة الخمس تحذف
في التوكيد وذلك لازم لانها ان كانت شديدة فلا امثال اجتمعت
او خفيفة فالمثلين لا يمكن ادغام احدهما في الاخر **قوله** نحو اخشين
يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضم والاصل اخشيون واخشيين
حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت
اليا لالتقا الساكنين وهما اليا والواو في الاول والياان في الثاني
وان شئت قلت تحركت اليا فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت
الالف لالتقا الساكنين وهذا عندي اولى لانه صريح في ان المحذوف
لام الكلمة لا يا الضمير في اخشيين فهو لا يوهم حذفهما كما ظنه بعضهم
وهو كما قال السعد بعض الظن **قوله** ولم تقع خفيفة بعد الالف
اعم من الف الضمير كاضربا والف العلامة نحو ليقوما الزيدان احوالك
او الف الفصل نحو اضربنان وفي كلام الشارح ايهام الاختصاص
بالاولى حيث قيد الالف بالمسند اليها هذا وقال ابن هشام
كان صوابه مجاورة للالف لئلا يخرج عنه مثل اضربنان ولا تحذف
نون الرفع من ذلك وان اجتمع مثلان لئلا يجتمع ساكنان وقيل
بل يجب الحذف لاجتماع المثلين مع تعذر الادغام بسكون الثاني
وحينئذ فتبطل المسالة للزوم وقوع الخفيفة بعد الالف ويونس
انهم سعوا اذ هبت حتى تاتي بالالف فاصلة بين النونين لانك
ان لم تات بالالف تقل وان اثبت بها فنون التوكيد الخفيفة لا تقع
بعد الالف واجاز يونس والكوفيون وقوعها بعد الالف ورد
بان فيه التقا الساكنين على غير حده وهذا واضح على ظاهر كلام س
وتصريح له على بان يونس يبقي النون ساكنة ونظيره بقراءة
نافع محياي ومماتي وتوجيه ذلك انه من الوصل بنية الوقف لا على
ما ذكره الناظم من ان من اجاز وقوعها بعد الالف يكسرها وحمل
قراءة بعضهم ذلك على ان اصله التشديد فخفف بحذف النون
الساكنة وقيل في الاية الثانية ان لا نافية وان الخبر بمعنى النهي

وقيل الواو للحال وفيه ان الجملة الحالية المصدرة بلا تجرد من الواو
ويلزمها الضمير الا ان يقدر مبتدا اي وانتما لا تتبعان **قوله**
لكن شديدة اي لكن تقع شديدة بعد الالف لان التقا الساكنين
على حده او لدفع الالتباس على ما مر **قوله** وكسرها الف اي دفعا
لالتقا الساكنين كما قيل وفيه بحث لان التقا الساكنين متحقق مع
الكسر لان المكسور انما هو النون الثانية والاولى باقية على السكون
وهي الملاقية للالف وانما علة الكسر الفرار من اجتماع الامثال
اعني الفتحات لان الالف في معنا فتحتين وذكر ابو البقا وابن عطية
انها كسرت تشبيها بنون المثنى كرجلان **قوله** والفاء قبلها
اي قبل الشديدة واما الخفيفة فلا تؤكد الفعل المذكور لانها لا تقع
بعد الالف نعم من اجاز ذلك اجازه هنا ايضا بشرط كسر النون
وكلام ابن الحاجب ومناقشة السعد له مشهورة مذكورة في الشرح
فلا نطيل بها ومده الالف كالف اتدرينهم وكالتزامهم بقا المدة
في خليلي وترك اللام في ان زيدا لا يقوم وكاجتلاب ما الزايدة
وفي نحو لما يوفينهم ولا الزايدة في نحو لئلا يعلم والنافية في نحو
لئلا يكون للناس حجة **تنبيه** مثل الش لذلك بامثلة
منها اغزينان قال ابن هشام كذا في النسخ وهو خطا انما هو
اغزونان بثبات اللام مصححة كما في ارمينان واخشينان وانما
لم يصححوا الالف كما لم تفتح في غزوت ورميت لاستدعا الضمير
المرفوع المتحرك سكون ما قبله واشار شيخ الاسلام الى ان
اغزينان بالرا المهملة من غزيت السهم اذا طليته بالغرا
واحذف خفيفة لساكن ردف لما لم يكن لها في الغرك حط نزولها
منزلة حرف اللين فقد نوها كما في نحو تغزو الجيش وترمي الغرض
ثم انها تحذف حينئذ سواتلت فتحة كاضرب الغلام يا زيد
او ضمة كاضرب الغلام يا قوم او كسرة كاضرب الغلام يا هند
وانما حذفت لالتقا الساكنين ولم يحذف التنوين في الاكثر بل حرك
لان الاسم في الرتبة قبل الفعل لما يدخل عليه وما يختص به فقدم

على

على ما يختص بالفعل ففضل التنوين على النون بان حرك التنوين عند لقايه
ساكنا وحذف النون عند ذلك ليظهر شرف الاسم بتشريف ما
يختص به واذا وليها ساكن وهي بعد الالف على مذهب المجيز فقال
يونس تبدل همزة وتفتح قال الشهاب وانظر مثل هذا القول
بان المجيز يبقيها ساكنة او اعم منه ومن القول بانه يكسرها وحينئذ
يفرق بين ما وليه ساكن وغيره انتهى **واقول** كلام المرادي
والاشموني صريح بانه على القول بانه يبقيها ساكنة لانهما ذكرا بعد
نقله ان من قال ان العرب لم تقله وان القياس الحذف ومعلوم
ان من يرى ان يونس يبقيها ساكنة تذبر
من مثل حذ فها لا هم
لا تهين الفقير علك ان ٭ تركع يوما والدهر قد رفعه
ومعلوم ان نون التوكيد انما دخلت بعد لا الناهية واستغنا بها
مقتضاها وحينئذ فعلامة الجزم سكون مقدر منع منه اشتغال
المحل بالفتح لنون التوكيد المحذ وفة والاصل قبل التوكيد لا تهن
ثم لما اكد وفتحت نون الفعل عادت اليا التي هي عين الكلمة
كما هو قاعدة الفعل المعتل العين وليس الفعل في محل جزم لانه
انما يظهر على شدوذ لحوق النون قبل النهي فتامل **قوله** وبعد
غير فتحة اذا تقف قال الشهاب قال ابو حيان الذي يظهر
ان دخولها في الوقف خطا لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف
ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له سيوطي انتهى وهو عجيب
فان مثله في المرادي ورده بقوله قلت يرده قلبها بعد الفتحة
في الوقف فعلم ان التوكيد بها لا يختص بالوصل **تنبيه**
ذكر الناظم لحذف النون الخفيفة شيئين وقال ابن هشام مسالة
في اي يومي من الموت افر ٭ ايوم لم يقدر ام يوم قدر
اول ابيات على حذف نون التوكيد في غير المسالتين المذكورتين للضرورة
وزعم ابو الفتح في سر الصناعة ان عنده فيه وجها حسنا لم
يسبقه اليه احد للطفه وهو ان الرا لما سكنت للجازم وجاورت ها

الهمزة فقدر سكون الراء على الهمزة وفتح الهمزة على الراء للتجاور بهما فابدلت
الهمزة حين اريد تخفيفها الفا لسكونها في التقدير كما حكي س من
قولهم المراة والكماة ولما فعل ذلك التقى ساكنان الالف والهمزة
بعدها فحركت الالف لالتقائهما وانقلبت الالف بهمزة محركة كما قرا
ايوب السختياني ولا الضألين قال وعلى ذلك خرج ابو علي قول عبيد
يغوث • كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا • والاصل عنده ترا كما قال
المرء ما لا ينبت والدهر اعصر وقال ايضا استشكل الطلب
ولا تتحيرن من مطلب لفتح المضارع المجزوم واجيب بان
اصله تتحيرن بنون التوكيد فحذفت وبقيت الفتحة دليلا عليها
ورد بان المعهود انما هو حذفها للسببين المذكورين في النظم
واجاب بعض الطلبة بان الواو واو الصرف ولا
نافية وتتحير منصوب وهذا الوجه كان حسنا ولكن لا النافية
انما تدخل على الجملة لا على المفرد وتتحير مفرد وايضا فقولك ولا
انما يقع بعد نفي لا يقال زيد يكره العجم ولا الروم وانما ياتي هنا
لا العاطفة فيقال لا الروم لان لا للنفي والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت
له الحكم ومنفي عنه الحكم وهذا الرد امتن من الرد الاول لانه
يقال في رده فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على
المفرد فان قيل فيه نسبة الى الضمير المستتر قبل النسبة
في تتحير اظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف
قيل جئت بلا زاد وجا زيد لا عمرو والذي يتحرر لي ان لا انما تدخل
على ذي نسبة مفردا كان او جملة وان لا في قولك بلا زاد في غير
موضعها واصل الكلام ما جيت بزاد فلما كان مبني الكلام على
اثبات المجي ونفي الزاد جعل النفي في اخر الجملة وان من يقول
ما جيت بزاد انما اراد او لا نفي المجي بزاد لا اثبات المجي وانه
بغير زاد فلم يحتج لتاخير النفي بل لم يجز له ذلك بخلاف الاول
فلهذا استفتح فيه تاخير النافي واما جاني زيد لا عمرو فلا هنا
نايبة عن العامل او مقدر بعدها كما يقولون في جا زيد وعمرو

ان

ان العاطف مقدر بعده عاملا وبعد هو نفسه نايب عن العامل
انتهى ومن خطه نقلت وفيه فوايد زايدة على ما في المغني فانه
تكلم على هذا البيت في الباب الثاني في قبيل الجملة المفسرة وفي الباب
الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة **قوله** ما من
اجلها في الوصل كان عدما وذلك الواو والياء ونون الرفع كما في
المرادي وصرح بان النون اذا اعيدت تكون ساكنة وانه لا يضر
التقا الساكنين على غير حده لكونه في الوقف وكذا صرح الموضح في
الحواشي باعادة النون فقال ما حذف من اجلها فان سبب السبب
سبب فاقتصار شارح التوضيح على الواو والياء قصور فان قلت
ما سبب حذف النون الرفع مع التوكيد بالخفيفة قلت
كراهة اجتماع المثلين فانه في الثقل كاجتماع الامثال فاحفظه
تنبيهان الاول ان قلت لم رد المحذوف هنا
في الوقف ولم يرد فيه في هذا قاض مع زوال العلة قلت
يرد ايضا فيه وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق ان المحذوف
هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتنا بالكلمة اتم منه بجزء منها
الثاني قال ابن هشام ينبغي اذ كتبوا نحو اضربن بالالف
اعتبارا بالوقف ان يكتبوا اضربن واضربن بغير نون اعتبارا
بالوقف ايضا وكما لم يكتبوا التنوين في الرفع والجر صورة لذلك وينبغي
لمن وقف على قاض قاضي بالحذف وهم الاكثرون ان يقف هنا على
اضربن اضرب وعلى اضربن كذلك وانما ينبغي رجوع المحذوف على قول
من وقف قاضي بالاثبات ويجب عندي اذا وقفت على تنبيهين من قوله
لا تهين الفقير ان تقف لا تهينا كما انك اذا وقفت على نحو قالا
الحمد لله وقفت وقالا وعلى نحو رايت زيد الفاضل وقفت
رايت زيدا **قوله** وقفا قال الشهاب يجوز ان يكون ظرفا
على حذف مضاف اي في وقت الوقف انتهى وفيه نظر لان شرط
نيابة المصدر عن الوقت افادة التعيين **تنبيه**
اجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة بياء او واو اثر المعتل فتقول

اخشيي واخشوا ولا يحصل التباس لانك حينئذ تنطق في الوقف
بواوين او لاهما مضمومة ولو لم نزد التاكيد لم ننطق الا بواو
واحدة ساكنة وكذا القول في اخشيي لانك تنطق بيائين اولاهما
مكسورة كذا في كلام جمع كالبدر الدماميني وفي التصريح نقلا
عن ابن هشام انه لا ينطق بذلك لانه يستثقل واوان اولاهما
مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل
النون وكذا العمل في اليا المكسورة قال ويجهل التاكيد اي لان
السامع لا يعرف ان الفعل موكدا ولا العدم مما يدل عليه واغتفر
اللبس في مثله لقلته وندرته فان قيل عدم اعادة
نون الرفع مخالف لما تقدم من انها تعاد في الوقف قلت
بدل نون التوكيد في حكمها في حذف نون الرفع معه وان لم توجد
فيها العلة وفيه نقلا عنه واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل
تخشين يا هند ثم ابدلت حذفت الضمة ثم الكسرة ثم الواو واليا
ولم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع اي فيعرف السامع ان الفعل
موكد بدليل حذف النون ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير ناصب
وجازم لانه لغة قليلة هذا ونقل عن يونس ابدالها واوا
بعد الضمة ويا بعد الكسرة في الصحيح وانه يقول هل تضربوا وهل
تضربي ولم تعد نون الرفع لما مر قال الشهاب ويحصل اللبس حينئذ
وعندي انه قاس ذلك على لغة ازد السراة في زيد وزيدي وفيه
نظر لانه لا يلزم من جواز ذلك في الاسم لخفته جوازه في الفعل
لثقله مع انه يجتمع هنا واوان ويا ان وهناك واو واحدة وقد
يجاب عما اوردناه من الالتباس بان اهل هذه اللغة لم يبالوا
بالالتباس في نحو زيدي فانه يلتبس بالمضاف الى اليا مع انه
التباس مغير للمعنى بالكلية بخلاف التباس الموكد بغيره فانه اسهل
منه لك فينبغي ان يحمل من باب اوليا

ما لا ينصرف

قوله

قوله الصرف تنوين ذكر الشارح قولين في اشتقاق الصرف
مما ذا احدهما انه من الصريف وانه يقال صرف البعير بنابه
فالك وصريفه بغنة تشبه التنوين والثاني انه من الانصراف
في جهات الحركات ولذلك قال س اجرينه في معنى صرفته قال
ابن هشام فالصرف عند هولاء راجع الى استكمال الحركات وعند
الاولين راجع للتنوين ويدل عليه امران احدهما انه لو صح الثاني
لسمي نحو مسلمات غير علم غير منصرف والثاني ان الناظم قال ما
نصه والعرب تقول صرفت الاسم اذا نونته ويلزم على الاول
ان يسمى نحو بالافضل وبافضلكم منصرفا ولا يلزم على الثاني فان
قلت لكن يلزم عليه ان لا يسمى نحو الرجل وغلام زيد
منصرفا قلت هو وان لم يكن فيه التنوين لكن فيه
معاقبه وخلفه فكانه فيه قوله يعني به تكون الاسم
امكنا اي زائدا في التمكن وهو كون الاسم المعرب خاليا من مشابهة
الفعل وهذا اخصر واظهر من قول الاشموني والمراد بالمعنى الذي
يكون به الاسم امكن اي زائدا في التمكن بقاؤه على اصله اي لم
يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف انتهى اما الاول
فظاهر واما الثاني فقال الشهاب اورد انه يلزم الدور لان
معرفة هذا المعنى متوقفة على معرفة انه لم يشبه الفعل
فيمنع من الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف
على معرفة الصرف فلزم توقف معرفة الصرف على معرفة
الصرف فان قلت هذا تعريف لفظي قلت
المخاطب باللفظي يعلمه لكنه يجهل وضع لفظ المعرف له فلو كان
المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور
فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له نعم يمكن ان يقال انه
ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بانه يمكن ان يعلم بقاؤه على اصله بعلامة
اخرى غير ما فسر به الشارح واولى من هذا ان يقال المعتبر في التعريف
عدم مشابهة الفعل ويمكن معرفة ذلك بدون ملاحظة الانصراف

وعدمه واما قول الشارح فيمتنع من الصرف فليس المراد ان ذلك
ملاحظ الانصراف وعدمه في التعريف بل المراد به بيان امر
رافع **تنبيهات** الاول عرف الناظم الصرف
مع انه ترجم لما لا ينصرف لان معرفة ما لا ينصرف اي لا يدخله
التنوين موقوفة على معنى الصرف **الثاني** يستثنى من كلامه
نحو مسلمات قبل التسمية وكذا الجمع والمثنى ولم يوجد فيهما
سبب منع الصرف لان كلا منهما منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور
والتنوين الذي في مسلمات للمقابلة **قال** الشهاب ان المراد
ان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور ولا يخفى ان المنصرف
هو الذي قام به الصرف فهو في غاية الاشكال لانه لو يتحقق
الصرف في جمع المونث فكيف يكون منصرفا والاستثناء هنا
غير معقول كما لا يخفى على ذوي العقول لان حاصله الحكم على جمع
المونث بانه مشتق مع القطع بانتفاء مبدا الاشتقاق عنه
وذلك لا يجوز ومثل هذا الاشكال وارد في جمع المذكر والمثنى حيث
لم يتحقق فيهما سبب منع الصرف بناء على وصفهما بالانصراف
وعدمه والذي يظهر هنا احد امرين اما حمل هذا الكلام من الناظم
وغيره على المسامحة وان المراد ان التنوين علامة للصرف لا نفسه
كما يشعر بذلك كلام الشارح وحينئذ يندفع الاشكال لانه لا يجب
اطراد العلامة ولا حاجة حينئذ للاستثناء واما حمله على ان حقيقة
الصرف احد امرين احدهما التنوين المذكور وامر يصدق على جمع
المونث ونحوه ويكون الاقتصار في التعريف على التنوين من باب
التعريف بالاخص وهو جائز عند بعضهم **الثالث** قال
ابن هشام مما يرد على المفهوم المراد من هذا الكلام من عدد بما لا
ينصرف لغة من اذا سمى بنحو مسلمات اعربه بالضمة والكسرة ولم
ينونه ولغة من يجري سنين مجرى حين لكنه لا ينونه ومما لغتان
غريبتان وكانهم لحظوا في الثاني ان نونه شديدة الشبه بنون
جمع التصحيح ومخالفة لها من حيث مجيئها بعدما تغير نظم الواحد فلذلك

اجرى

اجرى عليها حكم اللام في تحمل الاعراب وحكم نون الجمع في عدم التنوين
واما اللغة في هندات فقد يقال ان الاسم غير منصرف وانه انما كسر
لان كسرته كانها فتحة فلم يمتنع بها لذلك الرابع لا واسطة بين المنصرف
وغيره وزعمها ابن جني في ذي ال والمضاف والتثنية والجمع الخامس
المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف علتان فرعيتان مختلفتان مرجع
احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى او واحدة تقوم مقامهما فلو
كانا من جهة واحدة كما جيء لتصغير احمال جمع جمل فان فيه فرعية
التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامث
فان فيهما فرعية التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف
وجهتهما المعنى كذا قالوا وفيه بحث لانه يجب ان يكون الاحتراز
عما فيه فرعيتان من التسع لانها المعتبرة كما تفيده جمع وفي كلام
الشارح اشارة اليه في بيان انواع ما لا ينصرف لا على الاطلاق بل
مع شرط كما ستاتي والمرجع في ذلك استقراء الواضع فاندفع
قول الرضي ان اعتبارهم لنحو ذلك اختيار بلا علة مخصصة والتصغير
ليس منها وبه يعلم ايضا ما في قول الشارح ان ما فيه فرعية
اللفظ والمعنى من جهة واحدة كمدريهم ملحق بما لا علة فيه وقال
محشوه علة اللفظ كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى
التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير انتهى اذ التصغير والتحقير
ليسا من العلل التسع السادس ان فرعية التانيث من جهة
اللفظ وان لم توجد علامته وان لم في اللفظ وان سموا تانيث نحو
زينب معنويا لانه يجيء اخر كما سياتي فالاوجه ان يجعل قولهم مرجع
احداهما الى اللفظ احترازا عما تعددت فرعية اللفظية كادرياحان
واما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية
وهما لا يجتمعان فتدبر ولا تغتر بشهرة الكلام **قوله** فالف
التانيث قيد الالف بالتانيث ليخرج غيرها نحو سرعى وارطى وقبعثرى
ولكن سياتي ان الف الالحاق تمنع لكن مع العلمية ولا في التانيث
باب يبيران فيه من غير بما يذكر فيه او رايها المشهورة **قوله**

مطلقا اي مقصورة او ممدودة وهي الف قبلها الف فتقلب هي همزة
فقولهم الممدودة مسامحة اذ الممدود ما قبلها **قوله** كيف ما وقع
اي على اي حالة وقع لا فرق بين كونه معرفة او نكرة او مفردا او جمعا
ولا حاجة الى اعتبار علة اخرى ولهذا الماقال الفارضي في الايضاح ان حمرا
لا ينصرف لاجتماع الوصف والتانيث قال ابن الخباز وهو غريب لانه يشير
مذهبه بل مذهب الكوفيين انتهى قال في التصريح وانما استقل الف
التانيث بالمنع لان وجود الف التانيث في الجملة علة ولزومها بمنزلة
تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهذا الذي عبر عنه الزمخشري في
مفصله بتكرير السبب الواحد انتهى ولا يخفى ان المتبادر من قولهم
او واحدة تقوم مقامهما ان يكون في العلة جهة راجعة للفظ
وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق
ذلك ولعله لذلك ولعلة تعدل بعض المحققين عن ذلك وقال
بمنزلة علة اخرى لكنه يحمل والاظهر ان يقال ان اللزوم نزل منزلة
العلمية لان العلم لازم لمسماه وعكس الشارح هذا فقال ان فرعية
اللفظ لزوم الزيادة حتى كانها من اصول الاسم وفرعية المعنى
دلالته على التانيث ولا شبهة انه فرع على التذكير لاندراج كل مونث
تحت مذكر من غير عكس انتهى وقد عرفت ما في جعل التانيث راجعا
للمعنى وان العلة للمعنى لابد ان تكون علمية او وصفية ثم تفسيره
بالاندراج ينتج والغرض ان كل مونث له مذكر من غير عكس وهذا
وقال ابن هشام في الحواشي فان قلت فلم لا منعوا
صرف قايمة للصفة والتانيث قلت لان الثاني نقذ بسبب
الانفصال ومالحة للسقوط فلم يعتد بها مانعة من الصرف لعروضها
وعدم لزومها انتهى وفيه ان التانيث لا يوثر مع الصفة وانما يعتبر مع
العلمية كما سياتي وانما ينبغي السوال عن عدم حكمه كونه بمنزلة علتين
كالالف ويجاب بما قاله فتدبر وافاد ما ذكرنا ان التانيث
ليست لازمة لما هي فيه وكونها ليست لازمة بل معقدة الانفصال
انما هو في الغالب لان من المونث بالتا ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر

انفكاكه

انفكاكه لوجد له نظير كهمزة لان همزكحطم ومنه ما لا ينفك عنها ن
استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد نظير كحذربة وعرقوة اذ
اذ ليس في كلامهم فعيل ولا فعلو ولكون الالف لازمة بخلاف التا عوملت
الالف زائدة خامسة في التصغير معاملة خامس اصلي والتا خامسة
معاملة عجز المركب فلم يبلها تغيير التصغير **قوله** وزايدا
فعلان التغيير بذلك لا ينافي ان سبب منعهما شبههما بالفي التانيث
في انهما في بنا يخص المذكر كما ان الفي حمراء في بنا يخص المونث وانه لا تلحقهما
التا فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة فان ما اشتهر من ان المانع
زيادة الالف والنون قول الكوفيين ويلزمهم ان يمنعوا صرف
عفريت اي لان فيه زيادة اليا والتا فان اجابوا بان المعتبر انما هو
زيادتان باعتبارهما اسا التاء عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا
عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون
كما حقق ذلك في الباب السادس من المغني وقوله فعلان بفتح الفاء
لانه المعتبر مع الوصفية بخلافه مع العلمية فان فاءه مثلثة
قوله او وصف شرط في العلة وشرطها اصالة الوصفية احترازا
مما عرضت فيه الوصفية كقولك مررت برجل صفوان قلبه اي
قاس ولم يكن كما قال الشهاب ان يرجع قول الناظم الاتي والغير عارض
الوصفية الى هذا ايضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه الى هذا
ما فرعه بقوله فالادهم القيد لان تفريع بعض الامثلة والاوزان
الخاصة لا يقتضي التخصيص **تنبيه** قال الشم
فان قلت لم لم تكن الوصفية في فعلان وحدها مانعة
من الصرف فان في الصفة فرعية في المعنى كما ذكرتم وفرعية في
اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر قلت لانا رايناهم
صرفوا نحو عالم وشريف مع تحقق الوصفية فيه وما ذاك الا لضعف
فرعية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير
ولم يخرجها الاشتقاق الى اكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف
والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير

فلم يكن استفادتها من المصدر بعد المشاعر معناه فكان كالمفقود
لم يوثر انتهى ولا يخفى ما في السؤال من الاضطراب لان المدعى وهو
عدم كون الوصفية وحدها مانعة من الصرف لا يوافق التعليل
المقتضي لانها لم تكن مانعة من الاشتقاق وهذا هو الموافق لما تقرر
في كلامهم اولا وفي كلام غيره من انه لا بد من منع الصرف من علتين
مخصوصتين او واحدة تقوم مقامهما وانما ينبغي ان يشتغل عن حكمة
عدم اعتبار الاشتقاق في العلل المانعة مع انه هو الفرعية
اللفظية في الفعل الذي منع الاسم لشبهه به من الصرف فانهم
لم يعتبروه واعتبروا الزيادتين ويجاب بما ذكره وبقي
سؤال كان ينبغي ان يورده وهو انه لم لم يكن زيادتا فعلان مانعتين
من الصرف حيث كان سبب منعهما المشابهة لالفي التانيث لانهما
انما اعتبر معهما الوصفية لتتحقق المشابهة لانا نقول
الفا التانيث لا يتقيدان بالصفة كما في اشيا فانه ليس بصفة ولا علم
ويمكن الجواب بانه لا يلزم من مشابهة الشيء لاخر ان يعطى حكمه ورحم
الله القايل

• ظلمناك في تشبيه صدغيك • بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان •
ما يحكي قوله ووصف اصلي الخ قال ابن هشام وذلك ثلاثة
انواع احدها افعل فعلا كاحمر حمرا واسود واشهل والثاني افعل
فعلى كافضل والفضلى واعلى والعليا والثالث ما لا مونث له اصلا
كآدر واكمر ولما خرج عنه نحو ارمل للفقير قال ابنه وابتر وادابر
الاول للقاطع رحمه والثاني للذي لا يقبل نصحا فانهن يقبلن التاء
قلت لا يحسن التمثيل بهذين بعد اشتراط افعل وكذلك لا يحسن
التمثيل بيعمل والحق ان افعل انما جا بطريق العروض واعتقادا انه
اخص منه بالواقع لان شرعلة انتفت تخصيصه فلهذا لم يرد عليه
وستل بما ذكرنا وقد ردت الاختصاص المذكور باجلف جمع جلف
فانه ممنوع من الصرف فيما اراه للصفة والوزن وفيه مرجح لمنع الصرف
وهو الجمعية ويجب ان تقول في هذا النوع المانع من الصرف

الصفة

الصفة والوزن الذي الفعل به اولى ولا تقل الوزن الغالب في الفعل
والمراد بقولنا الذي الفعل به اولى انه دال على معنى في الفعل
دون الاسم انتهى قوله عارض الوصفية يصح ان يكون من
اضافة الصفة الى الموصوف اي الوصفية العارضة وكذا يقال
في قوله الاتي وعارض الاسمية وحينئذ يتضح صحة الالغا الى اخره
قوله كاربع قال ابن هشام كنت اقول هلا قال كارنب بمعنى
ضعيف كما مثل به في بعض كتبه وكما مثل ابنه في شرحه لان ارنبا
معيبا من وجهين والتمثيل باربع معيب من وجه وهو انه تلحقه
التا فلعل الناظر فيه يخيل اليه ان ذلك هو المقتضي للصرف احدهما
ان ارنبا اذا اطلق لم يتناول الا الحيوان المعروف فلا بد من
تقييده بالمعنى الذي ذكرناه والنظم لا يتسع لذلك الثاني
ان قولهم كسبا موريث يقتضي ان ارنبا فعلل لا افعل انتهى وقال
الشهاب فان قلت ما معنى اربع مستقلة في الوصفية
العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل في مجرد المعنى العددي
قلت معناها في الاول ذوات وعددا اي ذوات لها
العدد اي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفي
الثاني مجرد العدد اي الكمية المخصوصة قوله وعارض الاسمية
قال الشاطبي قطع همزة الاسمية لان الوتد لا يكف قوله
فالادهم القيد الخ ظاهر كلام الشارح ان هذا الذي عرضت له
الاسمية فخرج عن الوصفية بالكلية فانه لم يجعل ادهم الا للقيد
ولم يعتبر زيادة على ذلك وقد صرح الشاطبي في مسالة احمر علما
اذا نكر بذلك وذكر ابن الحاجب مثله وفي حواشي الرضي للسيد طاهر
كلام المصنف يعني ابن الحاجب يقتضي ان نحو اسود وارقم
وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الحية
فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعي ان تلك الوصفية
الاصلية الزايلة بالكلية معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل
بمنع الصرف في هذه الاسما على صحة مذهب س انتهى ويؤيده

ان غلبة الاسمية لا تناسب المعنى الوصفي الحالي مطلقا وان العربي
يقول نزلنا بالابطح مثلا ولا يخطر بباله الا مجرد الذات ومودات
الوادي المعروف لكن خالف الرضي في ذلك وقال ان هذه الكلمات
التي غلبت عليها الاسمية لم تخرج عن الوصفية بالكلية بل في
الجملة وتبعه السيد في حاشية المتوسط فقال في عبارة المتوسط
بيانه ان اسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فباعتبار
ذات الحية في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية
اذ قد اعتبر في مفهومه الانصاف بالسواد وكذا الحال في ارقم فانه
اسم للحية الخ كلامه **قوله** وانثى قال الفاري ليس في فعلى
والا لوجب منع صرفه مطلقا لالف التانيث قلنا يجوز ان يكون للالحاق
كارطى والف الالحاق انما تؤثر مع العلمية قال الفاري هي من باب
بافع ثم قلبت فالوزن افلع ابو الفتح من توعة الشعر ارسه
ثم قلب فالوزن افلع **قوله** ومنع عدل الخ قال ابن الحاجب في
شرح منظومته العدل تحقيقي وهو ما ثبت معرفته من غير الاسم
او لم يعرف وتقديري وهو ما يتوقف معرفته على منع الصرف
فيقدر لئلا يؤدي الى خرق قاعدة معلومة وكلا العدلين لا بد ان
يكون خروجا عن اللفظ الاصلي والمعنى الاصلي والا دي الى ورود ما لا
يحصى كثرة من المعدول لانه من حيث اللفظ فمن التحقيقي ثلاث ومثلث
واخواتهما فانهما معدولة عن لفظ ثلاثة وعن معناها الاصلي في العدد
الى معنى انقسام الجملة الى هذه الصفة من الثلاثية ونحوها وكذلك
اخر جمع اخرى انثى اخر فانه معدول عن الاخر وعن معناه الاصلي في
التاخر الوجودي حتى صار المذكور ثانيا متقدما كان في الوجود او
متاخرا وكذا جميع بابه ومن ثم لم يقولوا احدى الاخرى لانه لا
ينبغي لبيان التاخر الوجودي وغرضهم في وضع احدى الثاني الدلالة
على ذلك لمن ثم وجب ان يقولوا احدى الاخرة كما قالوا ربيع الاخر
بكسر الخا ولم يقولوا الاخر ومن ذلك جمع جمع جمعا مؤنث اجمع
وقياسه جمع كحمر وصفر نقد لهما فعل وعن معناه الاصلي في الصفة

يلا

يلا جعله تاكيدا للشمول في المتعدد وجودا او حكما غير المثنى ويدل
على انه في الاصل صفة بهيمة جمعا اي سالمة لا عاهة فيها ببيمة
هل تحسن فيها من جدعا اي مقطوعة الاذن **قوله** في لفظ مثنى
وثلاث قال الدماميني في شرح التسهيل اشتهر السؤال بان الوصف
في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف
باربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف فيها ولم يؤثر
في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم
العدد نحو اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما عرضت الوصفية
له بطريق العروض فافترقا انتهى اي ولا يضر في ان هذا المعدول
لم يوضع الا وصفا ان اصله وهو ثلاثة لم يوضع وصفا لكن في حاشية
المتوسط للسيد ما نصه الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه
معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية
لازمة للمكرر فتكون اصلية فيما يوخذ منه اعني ثلث وان لم تكن
الوصفية في اسما العدد واحد واثنان الخ اصلية كما سياتي انتهى
وهذا هو الذي صرح به في المغني في بحث ام وفي الباب السادس وذكر
فيه ما ينبغي مراجعته قال الشهاب وقد تتوهم الضعفة انه اذا
كان الوصفية لازمة للمكرر لزم منع صرف اربع لانه من المكرر ففيه
الوصفية ووزن الفعل وهذا غفلة عن ان الوصفية للمكرر الذي
هو مجموع اربع اربع والمجموع ليس فيه وزن الفعل وايضا اربع تلحقه
تا التانيث مع ان شرط الوصف ان لا تلحقه التا **تنبيهات**
الاول قال الشاطبي انما قال في لفظ فعين اللفظ لاجل احر
اذ لا يقاس عليه غيره الثاني مثنى في سورة النسا حال من ما
او من ضمير طاب او من النسا لا بدل من ما وفرى وربع بحذف
الالف كما قالوا فيم وام والله الثالث لا يقال جاوا واحدا
واحدا واحدا اولا اثنين اثنين لان العرب قد عدلوا عن ذلك الى احاد
ومثنى وكذا اخواتهما فهذا من الاصول المهجورة نص عليه في الدرة

الرابع ربما استعملت هذه الالفاظ غير صفات ولا احوال ولا اخبار
قال

وخيل كفاها ولم يكفها • ثنا الرجال ووحدانها •

وقال • بمثنى الزفاف المترعات وبالجزر •

والذي سهل الاول مجامعته لوحدانها والثاني انه مضاف للموصوف
وقال

وان الغلام المستهام بذكره • قتلنا به من بين مثنى وموحد •

قوله واخر اي جمع اخرى انثى اخر بفتح الخا بمعنى مغاير وهو في الاصل
بمعنى اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير تقول جائني زيد ورجل اخر
رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا
يقال جائني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى وفي كلام الشارح في تقرير
اعتبار العدل فيه دلالة ظاهرة على ان جميع الصيغ المعدولة
عن اخر توصف بمنع الصرف وان لم يظهر اثره الا في المعرب بالحركات
فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات ثم انه لم يذكر سبب
عدم اعتبار العدل في اخريات وقال الرضي واما اخريات
فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبين
فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات انتهى وقال الحفيد انها لو كانت
مما يترتب حكم منع الصرف عليها لتغيرت وصار جرها تابعا لنصبها
وهو لا يصح فيها لان جمع المونث السالم نصبه محمول على جره عكس
باب منع الصرف فلم يذكرها النحاة لانه لا يترتب حكم منع الصرف
فيها تنبيه قال ابن هشام غلط ابن الخباز في اخر
غلطة فاحشة فقال وجه العدل فيه انه جمع اخرى واخرى
مونث اخر واخر افعل تفضيل من التاخر وحكم مذكره ومونثه ومثناهما
ومجموعهما اذا خلون من من ان يستعملن باللام او مضافات
فاستعمل اخر وفروعه بما فيه من معنى التاخر عن اللام والاضافة
فصار في معنى ما هما فيه فهذا معنى عدله ثم قال كذا فسره
ابو سعيد فان صدق على ابي سعيد فقد اخطا كلاهما ثم في كلامه

ماظاهره

٣٥٧

ماظاهره ان كل واحد من المثنى والمجموع والمونث ان كان بمن لم يجتمع
لذلك وهذا اخطا ثان فان ذلك لا يكون بمن البتة وقال ايضا ومنات
الثالثة الاخرى قال الزمخشري ذو الوضيعة مثل قالت
اخراهم لاولاهم اي ضعفاوهم لروسائهم قال العراقي انما حمله
على ما قال ان اخرى انثى اخر بالفتح يستدعي مشاركة ما جعلت
وصفا له في الوصف المذكور لما سبقه وههنا مناة ثالثة
وليست اللات والعزى موصوفين بكونهما ثالثة فامتنع ان يقال
الاخرى بهذا المعنى فعدل به الى الذم قوله مشبه مفاعلا
او المفاعيل اي في كون اوله مفتوحا وثالثه الف غير عوض يليها
كسر غير عارض ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعدها او
ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال وذهب
الزجاج الى انه لا يشترط ذلك فاجاز في تكسير مبني ان يقال
هبابي بالادغام اي ممنوعا من الصرف قال واصل اليا عندي
السكون ولولا ذلك لاظهرتها قال ابن غازي لو اظهرها لقال
هبابي لما تقرر من قوله والمد زيد البيت ومن قوله وافتح ورد
الهمز يا فيما اعل انتهى وقال الشهاب في حواشي الاشموني تامل
معنى قوله لاظهرتها مع ان اجتماع المثلين يقتضي عدم الاظهار
كما في دواب وغيره انتهى وهو عجيب فان معناه انها انما ادغمت
لسكونها ولو كانت محركة ظهرت لان المدغم انما يكون ساكنا
قوله يمنع كافلا قال في التصريح لان الجمع متى كان بهذه
الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية
وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف
والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك
لا تجد الى وانت قد عرفت ان صيغة منتهى الجمع قائمة مقام
علتين لا ان في الكلمة المتصفة بها علتين وان العلتين الراجعتين
الى المعنى انما هما العلمية والوصفية ثم ان المناسب لما قرره
في الف التانيث ان يجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا كالكالب

او تقدير المساجد وقد اختاره هذا ابن الحاجب وقد عرفت ما فيه
واورد عليه انه لو سمي بنحو ملبكة لما امكنه ان يعلل صرفه الا
بان له في الاحاد نظيرا نحو طواعيه لانه لم يتكرر الجمع فيه لا حقيقة
وهو ظاهر ولا تقديرا اذ ليس بزنة ذلك المكرر لتحرك الوسط
في الثلاثة التي بعد الالف والوجه ان يقال لما كان الجمع المتناهي
بمنزلة علتين لان فيه الجمعية وهي جهة راجعة الى اللفظ وتناهي
الجمعية ووقوفها عنده وهي جهة راجعة للمعنى بمنزلة العلمية
في وقوفها عند تغيير ما وضعت بازائه وعدم تغيير غيره
واورد ابن الحاجب على من قال ان العلة هي خروجه عن صيغ
الاحاد بان افعلا نحو افراس وافعلا نحو انلسا جمعان ولا نظير لهما
في الاحاد وهما منصرفان والجواب عن ذلك من ثلاثة اوجه
منها ان افعلا وافعلا جمعان نحو اكالب وانا غير في الكلب وانعام
واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ومنها انهما يصغران على لفظهما
كالاحاد ومفاعل ومفاعيل اذا صغرا يرد الى الواحد فقد
جرى افعال وافعل وافعل مجرى الاحاد في جواز الجمع قال الشهاب
فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يدفع الاعتراض
لان هذا لا يقتضي ان لهما نظيرا في الاحاد قلت كان حاصل
الجواب ان مرادنا بالخروج عن صيغ الاحاد الخروج عن صيغها حقيقة
وحكما وافعلا وافعلا لم يخرجا عن حكم الاحاد لجواز جمعهما كالاحاد
ثم رايت الهندي قال واجيب بان نحو الكلب واجمال وان عدم
نظيرهما في الاحاد صورة لا انهما ثلاثة في قبول التكسير
والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير من كل وجه انتهى قال
الهندي وفيه نظر لانهم صرحوا بان افعلا لا قد يجي مفردا وجمعا
كاجمال فالقول بان نحو اجمال بعدم النظير في الاحاد مشكل
الا ان يعتبر الندرة قوله وذا اعتلال منه كالجواري الى اخره
قال ابن هشام ان قلت حذف اليا في هذا النوع لا يعقل
له وجه وان عقل في نحو قاض لانه ثمة للساكنين لا يقال وهنا

كذلك

كذلك لان التنوين انما جا هنا عوضا فاذا كان انما جا بعد زوالها
فكيف يقال انها حذفت لاجل اجتماعه معها وهما لم يجتمعا وقد ردوا
على ابي البقا اذ قال في قول س في باب الانكار ومن قال اذهبوه
قال اتاه انه لما الحقت الف انا الف الانكاري التقى ساكنان فحذفت
الاولى على حد واموساه في الندبة فقيل في رد هذا ان الف انا
انما يكون الوقف وهذا القائل اذهبوه اذا قدر انه اتصل الضمير
بعلامة الانكار صار اللفظ وصلا واذا صار وصلا لم يكن فيه
الف تلتقي مع علامة الانكار قلت لا ندعي ان حذف
اليا للساكنين بل ندعي انه للتخفيف لطول الكلمة وثقل اعرابها وثقل
معناها فهذه معناها وذاتها وعارضها وهو الاعراب ثقيل واجهة
للكلمة خلاف هذه الامور ثم جي بالتنوين عوضا انتهى وهو مبني
على الصحيح من ان تنوين نحو جوار للعوض وهو مذهب س وما ذكره
من ان الحذف للتخفيف ماخوذ من كلام الناظم في شرح الكافية فانه
قال لما كان يا المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها
وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزموا من الحذف ما كان جايزا
في الاوى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز
الا اللزوم انتهى قال الشهاب وانظر قوله قد تحذف ثم قوله ما كان
جايزا في الاوى فانه يدل على ان حذفها بالمنقوص غير واجب
وفيه نظر فان اراد المقرون بال فليس الكلام فيه فليراجع انتهى
واعلم ان هذا الذي قاله الناظم وتبعه ابن هشام انما يظهر
على حمل كلام س على ان منع الصرف مقدم على الاعلال وان امثل
نحو جوار جواري بالضم بلا تنوين كما قال الجامي لا بالضم والتنوين كما وقع
في بعض شرح الرضي وهو تحريف اذ لا وجه له مع كون الكلام مفروضا
على ان منع الصرف مقدم وان نقله بعضهم وافره واما على ما فسره
به السيرافي كلام س وهو الحق من ان الاعلال مقدم فاصل نحو جوار
جواري بالضم والتنوين فحذفت اليا للساكنين بعد حذف حركتها للاستثقال
للاستثقال ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا

لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف
تنوين الصرف شرحا فوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين
من اليا ليقطع طماعية رجوعها **قوله** ولسراويل بهذا الجمع
شبه اي بها على انها اسم اعجمي واما على القول بانه عربي فمنع من
الصرف لانه جمع سروالة تقديرا وعبارة ابن الحاجب في الكافية
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقيل اعجمي حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال انتهى
وكونه جمع سروالة تقديرا مبني على ان سروالة لم يسمع وهو
كذلك وقوله عليه من اللوم سروالة مصنوع فقيل وانما لم يحمل
على موازنه على القول بانه عربي بخلافه على القول بانه عجمي لان العجمي
غريب في لغة العرب والغريب لا يانف من ان يتبع متوطنا بخلاف
العربي بالجهات يتبع عربيا مثله ولا يخفى ان قاعدة الحمل على النظاير
لا تتقيد بذلك لكن يكفي مثله في سر الفرق بين القولين.
تنبيهات الاول قال الشاطبي في قوله بهذا الجمع شبه
تقديم معمول المصدر الموصول عليه كما ان في قوله وان به سمي تقديم
النايب على الفعل انتهى وقد تقدم الكلام على تقديم المصدر في باب
النعت واما تقديم نايب الفاعل فاجازه جماعة منهم الزمخشري
في قوله تعالى كل اولئك كان عنه مسؤولا واجيب
بان النايب ضمير مستتر عايد على المكلف ولا يجيء نظيره هنا
بان يجعل النايب ضميرا مستترا في سمي عايدا على الجمع لان الجمع مسمى به لا مسمى
الثاني قال الناظم في الكافية عقب قوله كجمع البيت وكل ما يشبه
ذين مفرد اخر يمنع الصرف ان تجرد من يا نسبة وشبهها ومن
تقدير وزن غير ما به قرن ولم يتغير لفظا لتجوارها وقال
في الشرح منبها ان هذين الوزنين يمنعان من الصرف وان فقدت
الجمعية لكن بشروط احدها ان لا يكون بعد الالف يا مشددة
لم توجد قبل الالف كجواري وحواري لانها بزيادتها وعدم
وجودها

وجودها قبل الالف شبيهة بيا النسب ليا رباح وظفار ربعي وياء
النسب لا يعتد بها فكذا ما اشبهها بخلاف بخاتي فانها وجدت
في الافراد فوجب الاعتداد بها لمباينتها ليا النسبة الحادثة
فلو سمي بخاتي ثم نسب اليه انصرف لانه كمنسوب الى قبار الثاني
ان لا يكون الالف عوضا من يا النسب كيمان وشامان والثالث ان لا تكون
الكسرة عارضة كتوان ولهذا نحو ظفاري وحواري وبريمان وتوان
اشرت بقولي وكل ما يشبه ذين مفردا الى اخر الابيات
قال ابن هشام ويظهر لي ان الذي في الالفية اولى لانه ليس
لنا مفرد ممنوع الصرف سوى سراويل فلا حاجة لاعطاء هذه القاعدة
الكلية وهذه الاحترازات والتقييدات واما شراحيل فعلم اعجمي
واما حضاجر فمنقول عن الجمع وهو علم **قوله** انتفى بعموم المنع
تعريض بابن الحاجب حيث نقل ان من العرب من يصرفه وانكر
الناظم ذلك عليه لكن قال الحفيد لا وجه لانكاره وابن الحاجب
ثقة وقد نقله **قوله** تركيب مزج هو كل كلمتين نزلت ثانيتهما
منزلة تا التانيث مما قبلها بجامع ان الجز الاول مفتوح كما ان ما قبل
التا كذلك والاعراب على الجز الثاني كما ان الاعراب على التا وعلى فتح
الاول ما لم يكن اخره يا كمعدي كرب وقالي قلا او نونا كبادنجانة
فان كان كذلك سكن ودليل تركيب بادنجانة فتح النون الاولى
في التصغير كبعلبك وعلم من ذلك ان نحو احمدشاه وعمرشاه من
الاسما المركبة مفتوح الجزء الاول كما قاله الدماميني ولا وجه لسكونه
كما ادعاه بعض اهل عصره من الهنود وجعل اعراب الثاني ما لم يكن
كلمة ويه والا فيبنى على الكسر اما البنا فلانه اسم صوت
واما الكسر فعلى اصل التقا الساكنين وما لم يكن عددا نحو خمسة
عشر فانه مبني على الفتح اما البنا فلتضمنه الحرف واما الفتح فللخفة
وقد يعلل المثال وهو قوله معدي كرب لاخراجهما وقد يقال انه
قصد دخولهما لان اعرابهما جايز وان كان الاشهر البنا كما انه يجوز في
نحو بعلبك وحضرموت وغيرهما من المركبات المزجية التي ليست

عدد بنى ولامختومة بويه ان يضاف فيهما اول الجزئين لثانيهما
تشبيها بعبد الله فيعرب الاول بحسب العوامل وان كان اخره
يا قدرت فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة وبلغز ويقال لنا
اسم منقوص تقدر فيه الفتحة ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان
فيه ما يمنع صرفه كالعجمة منع من الصرف كرام هرمز والا صرف
وقد يجوز الامران باعتبارين قال الخبيصي من قدر كرب اسما
للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا
وقلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما
للموضع او مكان صرفه فان قيل كيف يمنع صرف الجزء الثاني
ولا علمية فيه وانما العلم المجموع قلت اعطوا جزء العلم
المركب حكمه على ما مر في باب العلم وبهذا ايضا يجاب عما يرد على اعتبار
التانيث في نحو كرب من ان شرط منع صرف المونث اذا سمي به مذكر
زيادته على ثلاثة احرف وقال انما سمع فيه من الفتح محمول على البنا
وايده بعضهم بانه لو كان لمنع الصرف لم يجي الصرف في كرب لانه
محرك الوسط ودفع بان الكلمة قد تكون مونثة عند قوم مذكرة
عند اخرين ووقع في التصريح التعبير بقوله وسمع جره بالفتحة ثم
حكي فيه القول بالبنا ولا يخفى انه بعد التعبير بالجر لا يلايم حكاية
البنا فكان الاولى ان يقول وسمع فتحه ويجوز ايضا في تلك المركبات
بنا الجزئين على الفتح واعلم ان مرادهم بقولهم يجوز في المركبات
المزجية المذكورة ما ذكر انه يجوز فيما يصدق عليه انه من
المركبات المزجية ذلك اذ عند تجويز ذلك لا تكون مزجية
بالمعنى المتقدم بل اضافية ان اضيف الاول للثاني لصدق تعريف
المركب الاضافي عليها وغير معربة على الثاني وان كانت مزجية
والتعريف للمزجي المعرب لان المركبات العددية مزجية بلا شبهة
وممن صرح به الشهاب وان اوهم كلام كثير خلافه فتدبر هذا
وانما اختص منع الصرف بالمركب المزجي لان الاسنادي من قبيل المبنيات
ولا يتصور فيه منع الصرف الذي هو من احكام المعربات ولذا اخرجنا

المختوم

المختوم بويه والعددي من المزجي على المشهور من بنائهما والاضافي لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يوثر في المضاف اليه ما يضاده
اعني منع الصرف وانما اختص منع صرف المركب المزجي بكونه علما كما دل
عليه كلام الناظم حيث لم يذكره مع الوصف لياس الزوال فيحصل له
قوة فيوثر بها في منع الصرف قوله كذاك حاوي زائدي فعلانا
الخ اي علم حاوي وكان ينبغي ان لا يفصل بهذا بين العلم المركب
وبين العلم المونث والاعجمي لاشتراط العلمية في الثلاثة ونبه في قوله
كغطفان وكاصبهان على انه لا يشترط في فعلان مع العلمية فتح الفاء
كما اشترط مع الوصفية وهذا بناء على ان اصبهان بكسر الهمزة كما قيده
ابو عبيدة البكري وفي المطالع قيدها بفتح الهمزة عن جميع شيوخنا
واهل المشرق يقولون بالفا واهل المغرب بالبا واشار الش الى ان قوله
كغطفان واصبهان نظيرا فعلان لا مثال له وذلك لان فعلان في كلامه
مفتوح الفا فلا يمثل له بمكسورها وعلامة زيادة الالف والنون
ان يكون قبلهما اكثر من حرفين قال الحفيد اذا احتمل كل من زيادة
الالف والنون واصالتهما فش والخليل يمنعان من الصرف انتهى
فليحرر وفي التصريح وما كان من الاسما في اخره الف ونون واحتمل
النون الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا
باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان
اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط
لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهنة
والشيطنة صرفتها وان تحققت الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان
من الطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك انتهى
وفيه امران الاول ما ذكره في رمان قال شيخنا الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعلان لا فعال لعدمه واما قرطاس بالضم فقليل
كما في الصرف فاذا سميت به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم
بزيادة الفه ونونه انتهى وفي المرادي والاشموني رمان عند س
والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك مصروف

عند الاخفش لان فعالا في النبات اكثر ويونسه قول بعضهم ارض
مومنة الثاني ما المانع من اخذ نبان من النبت وهو الخشران ومنه
نبت يد الي لهب فيكون ممنوعا من الصرف وقد صرح بجواز الامرين
فيه ابن فلاح واخذ سمان من السمن فيكون ممنوعا من الصرف فينظما
في سلك متنافية الاعتبارات قوله كذا مونث بها الخ اي كذا علم
مونث ملوا وجزوه كابن سريرة كما تقدم فيها في انه يمنع من الصرف
والتعبير بالها اولى من تعبير الموضح بالتا للاحتراز من تا بنت
واخت فانها تا لالحاق بنيت الكلمة عليها فليس حكمها حكم الها
وان كانت مع ذلك للتانيث لانها ليست متمحضة له بخلاف ها التانيث
وقال الشهاب في قوله بها اشعار لطيف بان المراد التانيث
اللفظ اعم من ان يكون مونثا او مذكرا لانه قيد المونث بكونه بها
فاشعر بان تانيثه ناش من لحاق الها فلم يعتبر ما ورا ذلك وحينئذ
فقوله العاري اي المونث العاري من الها معناه بقرينة المقابلة
انه مونث من جهة المعنى فاخرج ما اذا استعمل علم مذكر فان في منع
صرفه تفصيلا وله شروط قال الاشموني وانما لم يصرفوه اي ما فيه
العلامة لفظا لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث
في لفظه فان العلم المونث لا تفارقه العلامة فالتا فيه بمنزلة
الالف في حبلى وصحرا فاثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة واما فيما
فيه التا مقدرة فلاقامة تقديرها مقام ظهورها انتهى وفي قوله
ولزوم علامة التانيث الخ شي مع ما تقدم في قوله فالف التانيث
مطلقا منع من الفرق بين الالف والتا حيث استقل الاول بالمنع
دون الثاني واستفيد من كلامه حكمة اختصاص تاثير التانيث
بالتا بكونه مع العلمية الذي دل عليه كلام الناظم حيث لم يذكر
التانيث الا مع العلمية وقال الجامي انما اشترطت العلمية
معه ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة قوله وشرط منع العار كونه ارتقى

الخ

الخ قالوا المانع فيه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي ومرادهم
من كونه معنويا ان العلامة فيه ليست ملفوظة فلا ينافي ان
التانيث دائما راجع الى اللفظ اذ علامته اما ظاهرة او مقدرة بدليل
عودها في التصغير كهنيدة قوله او كجور اي اعجميا فان قيل
العجمة لا توثر في منع صرف الثلاثي قلنا انها لم توثر منع الصرف
وانما اثرت تحتمه ولا يلزم من عدم اعتبارها مستقلة بالمنع اعتبارها
مقوية لسبب اخر ولهذا لا يشترط هنا ان تكون العجمة بامثل الوضع
فان قيل لم لم تعتبر مانعة والتانيث مقويا قلنا ترجح
التانيث بقوته لظهور علامته المقدرة في بعض التصرفات
قوله او سقر اي محرك الوسط خلافا لابن الانباري في قوله
ان الثلاثي المونث ذو وجهين مطلقا سكن وسطه او تحرك اعتبارا
بخفة الاسم قوله او زيد اسم امراة لا اسم ذكر خلافا لعيسى
ابن عمر اعتبر كونه ثلاثيا مطلقا كما اعتبر ابو بكر في محرك الوسط
كونه ثلاثيا مطلقا والفرق بينهما واضح فان نحو سقر اثقل
من هند في اللفظ ونحو زيد اسم امراة اثقل من هند في المعنى ويويد
ما قلناه الاجماع منهما معا على منع ماه وجور مع ان الاسم
ثلاثي ساكن الوسط لما فيه من مزيد الثقل تنبيه
اذا سمي مذكر بمونث مجرد من التا فان كان ثلاثيا صرف مطلقا تحرك
وسطه او لا وقيل لا ينصرف مطلقا وقيل ان تحرك وسطه منع من
الصرف والا صرف وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد او
تقديرا كالمخفف نحو جيل اسم للضبع بالنقل تخفيف جيئل فان المقدر
بمنزلة الملفوظ اما اولا فلانه قد ينطق به واما ثانيا فلان حركة
الهمزة مشعرة بها ولهذا قلنا كالمخفف تخرج نحو كتف فان ها التانيث
مقدرة فيه بدليل ظهورها بالتصغير ومع ذلك فهو مصروف
وان سمي به مذكرا اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها وقال
ابن غازي يعني اي المرادي بقوله تقديرا كالمخفف ما كان حذفه
على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ ومنه جوب

تخفيف جواب اسم بفيعه وشمل تخفيف شمال واحترز به مما كان علمي
غير قياس كا يمر في ابيمر من باب هين وميين فليس المحذوف من هذا
كالملفوظ به قاله ابن هاني فان قلت لم لم يكتف هنا
بتحرك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه
لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التانيث باقوى الامور القايمة
مقام التانيث وهو الحرف الزايد على الثلاثة فانه في قيامه مقام
التا اقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمتنع من ردها في التصغير
كما في عقيرب بخلاف حركة الوسط لا تمتنع من ذلك كما في قديمة ولهذا
الجواب لم يكتفوا بالعجمة قوله والعجمي الوضع قال ابن هشام
عندي ان اصله والموضوع الاعجمي ثم قدم الصفة على الموصوف
انتهى ومثله يقال في والتعريف اي والتعريف الاعجمي وقال
الشهاب قوله والعجمي اي والعلم الاعجمي انتهى والحاصل
انه يشترط فيما امتنع صرفه للعلمية والعجمة ان تكون علميته في
اللغة الاعجمية فيخرج ما نقل من لسانهم كلجام وما كان منه
في لسانهم نكرة ثم نقل في اول احواله علما نحو بندار والبنادرة
تجار يلزمون المعادن وقالون وبهذا يظهر اثر الخلاف بين من
يشترط ان تكون العلمية في اللغة الاعجمية ومن لا يشترط وفي
الجامي ان كون العلمية في العجمة ان تكون متحققة في متن الدعلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان تنقله العرب من لغة
العجم الى العربية من غير ان تتصرف فيه قبل النقل كقالون فانه
كان في لغة العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته
قبل ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في الاعجمية والمراد
بالعجمي ما ليس بعربي وتعرف العجمة بامور مشهورة لا نطيل
بها واذا وافق الاسم الاعجمي عربيا كاسحق فانه مصدر اسحق
فلو سمي به قاصدا المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا
اللفظ العجمي فغير منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل
على عادة الناس في التسمية باسم الانبيا واستفيد من كلا م

الناظم

الناظم ان العجمة لا تعتبر في التسمية باسم الانبيا واستفيد من
كلام الناظم ان العجمة لا تعتبر الا مع العلمية وهو كذلك قال
الجامي وانما جعلت اي العلمية شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم
فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فايدة
اسما الانبيا كلها ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية وهود ولوط لخفتهما وقيل هود كنوح وايد بان
العرب من ولد اسماعيل وفيه ان العرب الذين من ولد اسمعيل
المستعربة اما العرب العربا فقبله ومنهم تعلم اللغة العربية
كما ذكره ابن كثير ونقلنا كلامه في حاشية الفاكهي واورد على الحصر
في الستة شيث وعزير وفي البيضاوي في سورة براة تنوين
عزير بنا على انه عربي منصرف وترك تنوينه بنا على انه اعجمي
او لغير ذلك قال الشهاب واذا ثبت كل منهما كما هو قضية
القراءة بهما وجب جوازهما فكيف يكون احدهما مبنيا على انه عربي
والاخر على انه عجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل احدهما
فقط وايضا شرط منع العجمي زيادته على الثلاث بغير يا التصغير
انتهى وفيه نظر بيناه في حواشي الفاكهي قوله مع زيد على الثلاث
اي بغير يا التصغير وزيد مصدر قال وانتم معشر زيد على مائة
قيل زيد مصدر وقيل جمع زايد كصاحب وصحب وحكي الفرا زاد
يزيد زيدا وزيدا وزيدانا وانشد هذا البيت بكسر الزاي من
زيد وافهم كلام الناظم عدم اعتبار حركة الوسط وهو كذلك قال
الرضي ومذهب اكثر النحاة ان تحرك الوسط لا اثر له في العجمة وهو
اولى وذلك ان تحرك الوسط في المونث انما اثر لقيامه مقام الساد
مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد
مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه
يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف العرب
تنبيه مثلوا للعجمي الثلاثي المحرك الوسط

العجمة

المصروف يستثنوا ستشكله شيخنا الدنوشري لان العجمة
اذا انضمت الى التانيث تحتم منع الصرف وستر مونث لانه علم
فلغه وقد يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز التاويل
بالمكان **قوله** كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب قال ابن
هشام الحق ان الوزن المانع ثلاثة انواع احدها الخاص بالفعل
وهو ما لا يوجد في الاسم الا ان كان نادرا او عجميا او منقولا
من الفعل والثاني الغالب على الفعل نحو احمد ويشكر ويزيد
ويغلب والثالث ما اوله زيادة هي في الفعل اولى منها في الاسم
نحو اكلب وافكل فهذه ثلاثة الخاص والغالب والمبدو بزيادة
هي في الفعل اولى وزاد بعضهم رابعا وهو الوزن المنقول من
الفعل كضرب علما ويرده الاجماع على صرف كعسب وما احتج به
لا حجة فيه **تتمة** من شروط الوزن المعتبر ثلاثة امور احدها
لزومه فلو سمي بامرء صرف لانه في الجر نظير اضرب وفي النصب
نظير الامر من ذهب وفي الرفع نظير الامر من خرج فخالف الفعل
بكونه عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة والثاني
بقاؤه فلو سمي بقيل ورد صرفا لان الاعلال اخرجهما الى مشابهة
مدود بك فلم يعتبر وكذلك ضرب مخفف ضرب هذا قول سيبويه وخالفه
المبرد فمنع صرف ضرب وصرف قيل ورد تفرقة بين اللازم والعارض
والثالث ان لا يخالف حكمه حكم الفعل نحو البيب علما مصروف قاله
الاخفش والصحيح منع صرفه لانه بما ينبه الحكم يتحرم موازنته
للفعل ولان الفعل قد يفك نحو اعززت به ونحو اشدد به ونحو
اردد ولم يردد فهذه ثلاثة شروط اللزوم والبقا وعدم
مباينة الفعل في الحكم على خلاف في بعض ذلك والشروط الثلاثة
اهملها الناظم كما اهمل النوع الثالث من انواع الوزن وقد ادرج
بعضهم في الغالب وليس كذلك لان الغلبة بالنسبة
الى استعمال اللفظ والاولوية الزيادة بالفعل بالنسبة الى المعنى
فافترقا وقول الناظم ان امرا في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج

مردود

مردود لان همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وعلى هذا
فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل ويجب صرفه في الحالين
الاخيرين ايضا لانه حينئذ لا نظير له وهو وزن لا يصرف في النصب
والجر وينصرف في الرفع ولنا ان نبحث بحثا اخر فنقول اذا سمي بامرء
فلا نسلم انه يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز فيه قبل التسمية
لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستانف فينبغي
ان يجري على القياس الا ترى انهم لما سموا بامرئ قطعوا همزته
وقد يقال لو صح ذلك لزم قطع همز افترا ونحوه في العلمية انتهى
وقال السيوطي التعبير بما يكون الفعل به اولى احسن من التعبير
بالغالب اي عند الاقتصار على احدهما لانه يبطل بافعل اذ هو في
الاسما اكثر اذ ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما اما للتفضيل او
لغيره وقد جا افعل في الاسما من غير فعل كاجدل واخيل وارنب
وايضا فان فاعلا بالفتح لا يكاد يوجد في الاسما الا في نحو خاتم وهو في
الافعال اكثر من ان يحصى كقاتل وقاتل ولو سمي بها لم يمتنع صرفه لظهور
ان المعتبر كونه اولى به من الاسم انتهى وهو صريح في ان فاعلا لا يوصف
بانه في الفعل اولى والاكان واردا على العبارة التي قال انها احسن
وفي الدماميني انه يوصف بذلك وحينئذ فتلك العبارة احسن
من قول بعضهم او يكون مبدوا بزيادة هي بالفعل اولى لانه لا يتناول
نحو خاتم قطعا لان الزيادة ليست في اوله ويرد ذلك على ابن هشام
ولا يفيده الجمع بين النوعين وجعل الانواع ثلاثة هذا ويبقى
على ابن هشام التنبيه على ان الخروج الى مثال الاسم انما ينفي
الصرف اتفاقا اذا كان المثال غير نادر فان خرج الى مثال نادر
نحو انطلق اذا اسكنت لامه فانه خرج الى مثال انقحل وهو نادر
ففيه خلاف والمراد انه نادر في الاسم مع اختصاصه به لا الى
نادر فيه يشبهه في الفعل والاكان من اوزان الفعل فتدبر **قوله**
كاحمد يجوز ان يكون منقولا من فعل ماض بمعنى احمدته
بمعنى وجدته محمودا او من مضارع حمدته او من التفضيل

قال في سفر السعادة احمد صلى الله عليه وسلم ماخوذ من الحمد
كما اخذ احمر من الحمرة ومن الصفرة اصفر واحمد ابلغ من محمد
كما ان احمر واصفر ابلغ من محمر ومصفر لانه في احمر واصفر
الزم وليس احمد بمنقول من الفعل المضارع ولا هو افعل تفضيل
انما قبال هذا ان يقال لك ابن بن كرم افعل فيقول اكرم ومن هذا
الله اكبر قوله ويحلى في الحمراوي ولو سميت بيرمي ويقضي
اعللته اعلال جوار ولو سميت بيغزو او يدعو ارجعت بالواو
للياء ثم اجريته مجرى جوار وتقول في النصب رايت يرمي ويغزي
انتهى وسياتي ما يتعلق به قوله من ذي الف زيدت لالحاق
اي الف مقصورة بخلاف الممدودة لعلها فلا تجعل سببا لمنع
الصرف وان شابهت الف التانيث الممدودة قال السيد لضعف
الممدودة في باب التانيث لكونها في الاصل الف بخلاف المقصورة
فانها للتانيث وليست منقلبة عما هي علامة التانيث قال الشهاب
ولعله مبني على ان الف التانيث هي التانية انتهى وفي التصريح تحقيق
وجه الفرق فراجعه والفرق بين الف الالحاق والف التانيث ان
الف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تا التانيث والف الالحاق
يقبلهما او يقبل احدهما وقد استعمل بعضها اسما منونا وغير منون
فيجعل العدد ذا نون للالحاق واذا لم ينون للتانيث ومنه قوله تعالى
ثم ارسلنا رسلنا تترا قراه منونا ابن كثير وابو عمرو على ان الفه
للالحاق وقراه بلا تنوين ابن عامر والكوفيون على ان الفه للتانيث
والالحاق جعل كلمة على مثال كلمة اخرى لتوافقها في المصدر ان كانت
فعلا وفي التثنية والجمع ان كانت اسما وايضاحه قول بعضهم
ان تبني مثلا من ذو وان الثلاثية كلمة على بناء يكون رباعي الاصول
فيجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى اصول الثلاثي فتاتي بحرف زايد
مقابل الحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق
تنبيه حكم الف التكثير حكم الف الالحاق ومن ادخلها
فيها فقد سها اذ ليس في اصول الاسم سدا سي فيلحق به قوله

فليس

فليس بمنصرف قال ابن هشام للعلمية وشبه الف التانيث
وهذه المشابهة في اربعة امور اللفظ والزيادة وامتناع لحاق
التا وموازنة كلمتها لما فيه الف التانيث ونظير ذلك قولس في
حاميم علما وقولك علي في حمدون قوله كفعل التوكيد قال
ابن هشام نص المولف على خطا من قال ان فعل في التوكيد من باب العلم
لانه لا يخص شخصا ولا جنسا والعلم اما للشخص او للجنس ثم قال
بذلك هنا وقال في التسهيل ما ملخصه ان فعل التوكيد ممنوع من
الصرف للعدل وشبه العلمية او شبه الصفة ووجه شبه العلمية
بكونه معرفة بغير قرينة لفظية وانه يجمع بالواو والنون وشبه
الصفة بانه يقال فيه افعل فعلا كما قالوا احمر حمرا وتلخيصه ان العدل
اما ان يمنع مع العلمية نحو عمر وزفر واما ان يمنع مع الصفة نحو
ثلاث واخر واما ان يمنع مع شبه العلمية او مع شبه الصفة وهو
فعل في التوكيد على خلاف فيه وصار ما يحتاج الى علتين تارة تكون
احداهما العلمية وتارة الصفة وتارة شبه العلمية وتارة شبه
الصفة على الخلاف في ذلك انتهى وفي التصريح ان فعل في التوكيد علم
الاحاطة وهو من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي
ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يجتمع مع الصرف من المعارف
الا العلمية انتهى وعلى هذا يتخرج ما نقله المرادي عن بعضهم
من ان فعل علم جنس وقول ابن غازي صوابه قد يكون علم جنس
انتهى فيه نظر تنبيهان الاول قال الناظم وجه
العدل في فعل التوكيد ان جمعا مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو
والنون كذلك كان حق مونثه ان يجمع بالالف والتا فلما جاوا به على
فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات انتهى
واعترض بان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية
او الوصفية وكلاهما ممتنع فيهما اما العلمية فلان الناظم نفاها
واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط
بطل المشروط فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتا انتهى قال

الشهاب وقد يمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية او الوصفية
او شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية او الوصفية
كما يستفاد من التسهيل انتهى وفيه بحث لان المشروط الذي
بطل شرطه ما يجمع بالواو والنون وقوله لا ما كان ممنوعا من الصرف ولم
يذكروا كفاية شبه العلمية او الوصفية فيما يجمع بالواو والنون وقول
المعترض لان فعلا لا يجمع الخ قال الشهاب الا ان يقال بنسبته
الصفة كما يستفاد من التسهيل انتهى وفيه نظير ما قبله وقول
المعترض الا اذا كان اسما الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك
في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه فانه لا يجمع
مثل بالواو والنون وتجمع ثمرة بالالف والتا انتهى وفي هذا الصنيع
اشعار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكر له لكن عبر
بعضهم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على افعل وكان
اسما محضا انتهى ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسمية ان
لا يكون فيه شبه الوصفية وليس ما هنا كذلك كما اشار اليه
في التسهيل الا ان يقال المنافي للمحضية شائبة الوصفية
لا شبه الوصفية الثاني قال ابن هشام اذا سمي بفعل المؤكد
به فمذهب س بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل
انما كان حال التاكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف
وفاقا لانه ليس له حالة يلتحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف
اخر قوله او ثعلا قال ابن هشام معدول عن ثاعل
ومثل ثعل عمر وزحل وزفر وجمح وهبل اسم للصنم الذي كان على
بير في جوف الكعبة وثعل ابو حي من طي وهو ثعل بن عمرو وهو ثعل
ابن عمر واخو نبهان وهم الذين عناهم امرء القيس بقوله
رب رام من بني ثعل ۞ مخرج كفيه من ستره
والمعنى هنا عمرو بن المسيح الطائي وفد الى النبي صلى الله عليه
وسلم بالمدينة في وفود العرب وهو ابن مائة وخمسين سنة
واسلم وهو ارمى العرب انتهى ونقل السيوطي عن ابي حيان

ان كلها

ان كلها معدول عن فاعل الا ثعل فعن افعل تنبيه
قالوا طريق العلم بعدل هذه الاسماء عدم صرفها وقوفا عاريا عن
سائر الموانع وحينئذ ففي كلام الناظم دور لكن قال الشاطبي
انما تكلم الناظم على علم ثبت كونه معدولا وانما الكلام دور انتهى
وفيه بحث لا يخفى اذ من اين يثبت كونه معدولا الا من عدم
الصرف فالاولى ان يقال سماع الاسم غير مصروف امر محسوس
لا يتوقف على معرفة انه معدول وتعداده انما يبحث عن سببه
فان ورد فعل مصروفا علم انه ليس بمعدول ولو لم يعلم حاله فقيل
الايضاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فمذهب س صرفه
حتى يثبت انه معدول ومذهب غيره المنع لانه الاكثر في كلامهم
وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا ان يسمع ترك
صرفه قوله والعدل والتعريف ما تقاسم اي العدل
التحقيقي لانه من اسما الاجناس واريد به معين فلا بد ان يكون
مع الاضافة او اللام وقد انتفى الاول فتعين الثاني واما
التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت ويلزم
على هذا انه وضع لكل سحر معين من اسحار الاسبوع بعينه
بأوضاع متعددة بتعددها لان هذا الحكم ثابت له مع ان ارادة
اي معين بعينه منها به ولهذا قال الحفيد فان قلت
من اي اقسام المعارف هو قلت هو من العلم
الشخصي لا الجنسي لان المراد سحر يوم بعينه لا جنس السحر وقال قبل
ذلك فانه اي سحر معرفة اي تعريفا شبيها بالتعريف العلمي
انتهى ويخفى ان القول بانه علم مشكل لانه لا يتصور حينئذ كونه
معدولا عما فيه الالف واللام لان العلم ليس حقه ان يستعمل
بالالف واللام بل حقه ان لا يستعمل بهما فكيف يتصور كون المنع
للعدل والعلمية الا ان يقال علميته طارئة فهو في الاصل
اسم جنس فقط ثم استعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل
ثم جعل علما له فالعدل باعتبار ما كان قبل العلمية وفيه بعد

فليتامل قال الشهاب تنبيه قيل اسم سبني لتضمنه
معنى اللام والفرق بين العدل والتضمين ان العدل راجع الى
اللفظ دون المعنى والتضمين بالعكس وان العدل بالنسبة الى
محله اما بالتعريف فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع او
او بالنقص فقط وذلك فيما عدل عن الخاصة كسحر وامس واخراد
بالنقص والتعريف كعمر او بالزيادة والنقص والتعريف نحو ثلث
وحذام قوله وابن على الكسر فعال علما مونثا لشبهه بنزال
وزنا وتعريفا وتانيثا وعدلا قال في التسهيل وكلاهما معدول
عن مونث قال الدماميني وهذا يدل على ان نزال معدول عن
مونث قال الدماميني وهذا يدل على ان نزال معدول عن
النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما يقول الجمهور وقد سبق
ان عبد القاهر يرى انه معدول عن انزلي وقد يحمله كلام
المص انتهى وقيل انما بني عند اهل الحجاز لانه اجتمع فيه ثلاثة
اسباب واذا كانوا قد منعوا من الصرف بسببين فليبنوا للثلاثة
قال الحفيد وليس بشي لان او ربا يجتمع فيه خمسة ومع ذلك
معرب انتهى ويجاب كما قال الشهاب بانه يجوز
انهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب يجوز لهم البنا لا موجب
قوله وهو نظير جشما عند تميم للعلمية والعدل عن فاعله
كما قال س وقال المبرد للعلمية والتانيث فان قلت
على الاول ما الداعي الى اعتبار العدل مع انه غني بالعلمية
والتانيث اجيب بان الداعي ما فيه من السبق وهو
من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث في فطام انما كان لانه علم
للمونث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاعله ووضع للمونث
وقرر المرادي السؤال على وجه اخر وهو ان الظاهر مذهب المبرد
لان التانيث محقق والعدل مقدر وايضا فلا حاجة الى تقدير عدلها
لان تقدير العدل في باب عمر انما ارتكب لانه لو لم يقدر لزم ترتب
المنع على العلمية وحدها ولا يلزم ذلك هنا واجاب

نقلا

نقلا عن بعضهم بان الظاهر مذهب س لان الغالب على الاعلام
ان تكون منقولة فلذا جعلت منقولة عن فاعله المنقولة
من الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة قال
الشهاب وفي افادة هذا الجواب بعد تسليم ان العدل تقديري
كما تضمنه السؤال نظر لا يخفى انتهى وقال الجامي وغيره انما اعتبر
العدل مع الاستغنا عنه لان بني تميم اعتبروه في غير ذوات
الرا حملا على ذوات الرا فانها مبنية وليس فيها الا سببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البنا فاعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البنا فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا
اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع
الصرف تنبيهات الاول هذا الحكم فيما ليس اخره را اما ما
اخره ذلك فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم
الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان
البنا المجرد ذلك يخالف قواعدهم قالوا وقد جمع الاعشى بين
اللغتين في قوله

ومر دهر على وبار ❊ فهلكت جهرة وبار

قال شيخنا الدنوشري فيما كتبه بهامش التصريح قد يقال
ان هذا الشاعر لا يخلو من ان يكون من بني تميم او منهم وعلى
تقدير كونه منهم لا يخلو من ان يكون من الكثير منهم او من القليل
الذين يعربون ما اخره را فان كان الاول اشكل الحال وعلى الاول
من الثاني يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه بان القليل
لا يبنون وكتب شيخنا العلامة احمد الغنيمي تحته اقول
على كل تقدير لا اشكال اذ العربي يجوز ان يتكلم بغير لغته وهذا
بعد تسليم انه عربي وانه يحتج بكلامه فكتب شيخنا الدنوشري
بعده فوق هذا المتعنت اقول على كل تقدير الاشكال كلام

شافظ لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اولا فلان العربي
لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربا اربا كما في مسألة الكسائي وس
واما ثانيا فلان الاعرابي سيبويه لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وانه
عربي خالص انتهى اقول الحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا
ينطق بالخطأ وس كان يعتقد ان ما قاله الكسائي خطأ ويشهد
لذلك ما قالوه في قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر انه تميمي
اراد ان يتكلم بلغة الحجاز وان وقع في التصريح في باب اعمال ما
بخالفه وان ابن مسعود كان يقرأ عتى حين بلغة هذيل وهو من
خواص قريش وفي شرح المفصل للاندلسي في باب لا النافية للجنس
ان العربي يتكلم بغير لغته وقد صرح السيرافي في هذا المقام
بالمسألة فقال بعد ان انشد البيت وهذا البيت لاعشى بني قيس
ابن ثعلبة الا ان منزله باليمامة وبها بنو تميم وغيرهم من قبائل
العرب والمجاورون قد يغلب على جماعتهم لغة اصلها لبعضهم
وقد وقع لجماعة من ائمة اللغة الطعن على بعض العرب الذين خالطوا
الامصار وفي الخصائص لابن جني باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه
ثم ذكر ما حاصله انه ان انتقل الى لغة فصيحة وجب ان يؤخذ
بلغته التي انتقل اليها وان كانت فاسدة لم يؤخذ بها وانه اذا انتقل
الى الفاسدة لا يؤدي الى عدم الاخذ بكلامه في لغته لاحتمال
فسادها لان العمل على تلقي كل لغة قوية بقبولها واعتقاد صحتها
وقد نقل ذلك الجلال السيوطي في الاقتراح واقره الثاني خرج بقوله
علما غير العلم وبقوله مؤنثا ما لو سمي بحذام وبابه مذكر فلا يبنى بل
يكون ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث ويجوز صرفه لانه
انما كان مؤنثا لارادة ما عدل عنه فلما زال العدل زال
التأنيث بزواله ومحل بحري هذا في المؤنث المسمى به مذكرا اذا كان
من غير باب حذام لما مر عند قوله والعجمي الوضع الخ من منع صرف
الزائد على ثلاثة محمول على المنع جوازا مع جواز الصرف والا فلا
الفرق وقد يفرق بما اشرنا اليه من قولنا لانه انما كان مؤنثا الخ

فتدبر

فتدبر قوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا
لذهاب جزء العلة واما ما لم يؤثر فيه التعريف فلو سمي به ثم نكر
لم يصرف ايضا لانه اما فيه علة تقوم مقام علتين او لان الوصفية
تخلف فيه العلمية ومن هذا ما فيه الوصف والعدل كأخر واحاد
وموحد لان مذهب س انها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية
والعدل فالعلمية غير مؤثرة فيها في منع الصرف فاذا نكرت منعت
ايضا وكل معدول سمي به فعدله باق الا سحر وامس في لغة تميم
والفرق بينهما وبين غيرهما من المعدولات انهما استعملتهما
العرب معدولين وغير معدولين وعدلهما انما هو اذا قصد بهما
يوم بعينه فاذا لم يقصد بهما يوم بعينه فهما منصرفان فاذا سمي
بهما لم يقصد يوم بعينه وذهب الاخفش وجماعة الى صرف
العدد المعدول مسمى به قال ابن غازي وهذا من الغرائب صرفوه
نكرة وصرفوه معرفة انتهى وقد يقال لا غرابة مع قولهم كما في
المرادي لان العدل زال بالتسمية ولا دخل للتعريف في هذا
النوع تنبيهات الاول محل الخلاف ما سمي به مما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي اما ما كان معنى
الوصفية فيه خفيا كما في افعل التأكيد نحو جمع وافعل التفضيل
المجرد من من نحو افضل فاذا نكرا صرفا اتفاقا لضعف معنى الوصفية
فيهما قبل العلمية لكون الاول بمعنى كل والثاني صار اسما وقال
ابن هشام في الحواشي في تعليل صرف الثاني لانه لا يشبه الحالة
التي كان عليها اذ كان صفة بخلاف ما لو سمي بافضل منه لانه لما
كان بمن وانما يكون افعل في النكرات صفة كان اخراجه عن احكام
الصفات اثباتا ما لا نظير له في كلامهم ويرد على قولهم في الاول
لانه لا يشبه الخ ان افعل التفضيل يجوز اخلاؤه من من لفظا لا
تقديرا نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا فقد ثبت لافعل في الجملة
انه يأتي بغير من الثاني انما اعتبر الوصفية الاصلية
المذكورة لعدم المانع من اعتبارها فان قلت

كما لا مانع من اعتبارها الا باعث عليه فلم اعتبرها وذهب اليها مع
خلاف الاصل من منع الصرف واجيب بان الباعث
على ذلك امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما قال الجامي
وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة
من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية
التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر ونحوه بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية انتهى وهذا مبني على ما تقدم عن الرضي
وقد عرفت ما فيه فلا تغفل الثالث لا يلزم من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في باب حاتم لانه يلزم على
تقدير اعتبارها في باب حاتم ومنع صرفه اعتبار المتضادين لان
العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف
بخلاف ما اذا اعتبرت مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في باب حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلت تقدير احد
الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
الرابع قال ابن هشام فرع اذا سمي رجل بعين او اذن ثم صغر
لا يلحقه التا نظرا للحالة ويونس يلحقه اياها نظرا للاصل واحتج س بانهم
على حجر علم امراة انك تقول فيه حجيرة بالهاء ولا ينظر لاصله وقد يقال
هذا ينقض اصله في احمر ونحوه اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية فلينظر الفرق
واحتج يونس بنحو عيينة بن حصن واجاب س بانهم انما سموا بالمصغر
لا بمكبر ثم صغروه قوله وما يكون منه منقوصا الخ قال ابن هشام
في موضع ايما التعريف فيه اثر والحاصل ان المنقوص مما لا ينصرف اما
جمع كجوار فقد مضى واما غير جمع وغير علم كاعيم تصغير اعمى فكجوار اتفاقا
واما غير جمع وهو علم ففيه مذهبان مذهب عيسى ويونس والكسائي

ان

ان ياه ثابتة اذا ساكنة رفعا مفتوحة نصبا وجرا وس والخليل
انه كجوار وقال في موضع اخر ينبغي ان يكون الضمير لما لا ينصرف اعم من
المعرفة والنكرة ليشمل محلي الخلاف والوفاق ومثال المسألة يعزى
ويرمي علمين وقاض علم امراة واعيمي علما واصل يعزى يعزو ولكنه اعل
اعلال ادل واجرا انتهى ومنه يوخذ رجحان اقتصار المرادي على ارجاع الضمير
للمنقوص العلم لانه محل الخلاف فاعتن به وقول الاشموني انه لا وجه
له تحامل وتقدم عن الحضراوي انك لو سميت بيغزو واو بيدعو ارجعت
الواو للياء ووجهه ما ثبت ان الاسماء المتمكنة ليس فيها ما اخره واو قبلها
ضمة فتقلب الواو يا ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت
اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم
في التنوين للعوض ورايت يرمي واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا
يغز ومررت بيغز ورايت بيغزي الان قد ارتد اليه الواو وتقلب
يا لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار
تنبيه اورد
على منع صرف اعيم غير علم للوصف والوزن ان الوزن قد زال بالتصغير
واجيب بالمنع فان اعيمي بوزن يدحرج ويبيطر ونحوهما
اذ هو المعتبر لا خصوص وزن افعل كما تقدم قوله والاضطرار
وتناسب صرف الى اخره هذه العبارة اولى من قول ابن الحاجب
في كافيته ويجوز صرفه للضرورة او التناسب لان الصرف للضرورة
واجب فيحتاج الى التاويل بان يراد بالجائز ما ليس ممتنعا فيصدق
بالواجب وقد مثلوا الصرفه للضرورة بقوله واتاها احيمر كاخي السهم
فقال كوني عقيرا واورد ان احيمر مصغرا فليس فيه وزن الفعل
وان كان وصفا فصرفه اختيار لا ضرورة واجيب بان الضرورة
دعت الى تصغيره فلزم صرفه وهو غلط منشاؤه ان المعتبر وزن
الفعل افعل فقط وليس كذلك كما مر مشيدا ومنع بعضهم صرف ما فيه
الف التانيث المقصورة لانه لا فايدة فيه اذ يزيد فيه بقدر ما
ينقص لانه يزاد فيها التنوين وتسقط الالف لالتقاء الساكنين ورد بان
الالف قد تلتقي مع ساكن بعدها فتحتاج الى كسر الاول لاقامة الوزن

فيبون ثم بكسر قال المرادي ومقتضى هذا انه اذا لم يجئ بالتنوين
لم يبون وهو تفصيل حسن انتهى قال الشهاب وقد يقال هذا انما
يجيء بناء على ان الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر
وهو ممنوع لظهور ان الخلاف فيما اذا احتاج الى الصرف للاحتراز عن نحو
انكسار الوزن لكنه يمكنه الاتيان باسم منصرف يستقيم معه الوزن
فعلى القول بان الضرورة ما لا مندوحة عنه يمتنع الصرف ويتعين العدول
الى المنصرف المذكور وعلى القول بان الضرورة ما وقع في الشعر يجوز الصرف
ولا يجب العدول الى المنصرف ومن الصرف للتناسب قراءة سلاسلا
ولم يكتف الزمخشري في تخريجها على ذلك بل قال فيه وجهان احدهما
ان تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل مجرى الوقف
والثاني ان يكون صاحب هذه القراءة ممن ضري برواية الشعر
ومرن لسانه على صرف غير المنصرف انتهى والثاني مبني على رايه
الفاسد ان القراءة بالراي وحاشا لله انما هي سنة متبعة ومما ورد
صرفه للتناسب ما جاء في صحيح البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام
اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا غائبا صرف اصم لتناسب
غائبا قوله والمصروف قد لا ينصرف قيل مطلقا وعليه الكوفيون
والاخفش والفارسي وابن برهان وقال البصريون لا يجوز منع
صرف المنصرف لكونه خروجا من الاصل للفرع وتوسط ابن الخشاب
فلم يمنعه مطلقا لوروده ولا اجازه مطلقا لبشاعة مررت
برجل فاجازه فيما فيه سبب واحد وتكون الضرورة قد اجرت
السبب مقام السببين قال ابن هشام واري ان يكون ذلك
السبب العلمية دون غيرها لان الابيات التي وردت كلها في الاعلام
ولان لها من القوة ما ليس لغيرها ومما استدلوا به قوله وممن ولدوا
عامر ذو الطول وذو العرض وفي الاعراب في حد الاعراب لابن
الانباري في الكلام على الاعتراض على المتن وانه من خمسة اوجه
والرابع التاويل مثلا ان يقول الكوفي الدليل على جواز ترك صرف
ما ينصرف وممن ولدوا البيت فترك صرف عامر وهو منصرف فذلك

على

على جوازه فيقول له البصري انما لم يصرفه لانه ذهب به الى القبيلة
والحمل على المعنى كثير في كلامهم قال الشاعر

قامت تبكيه على قبره • من لي بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة • قد ذل من ليس له ناصر

فقال ذا غربة ولم يقل ذات غربة لانه حمله على المعنى كانه قال
تركتني انسانا ذا غربة والانسان يطلق على الذكر والانثى فيقول له
الكوفي في قوله ذو الطول يدل على انه لا يذهب به الى القبيلة لانه لو ذهب
به الى القبيلة لقال ذات الطول فيقول له البصري قوله ذو الطول يرجع
الى الحي ونحو هذا في التنقل من معنى الى معنى قول الشاعر

ان تميما خلقت ملوما • قوما ترى ماجدهم صميما

والصميم الذي لا ينثني عن مراده انتهى تنبيه
ادخل الناظم قد على المضارع المنفي ومثل ذلك يقع كثيرا في عبارات
المصنفين خصوصا المناطقة وفي المغني انها مختصة بالفعل المثبت

اعراب الفعل

اي المضارع اذ لا يعرب من الافعال غيره عند البصريين وفيه تعليل
التقييد قوله في صدر الكتاب واعربوا مضارعا وقوله هنا
ارفع مضارعا وكان ينبغي ان يقول وعواملهم كما في التسهيل او ان يفرد
كلا بترجمة لكنه لم يفعل ذلك الا في الجوازم قوله ارفع مضارعا
اذا يجرد الخ ليس فيه تصريح بان الرافع له التجرد بل فيه ايماء اليه
وهو مذهب حذاق الكوفيين ومشى عليه في التسهيل وقال ابن
هشام في شرح القطر انه اصح الاقوال وهو عبارة عن استعمال
المضارع على اول احواله وهو امر وجودي لا عدمي بناء على انه عدم الناصب
والجازم ليلزم ان يكون رافعه حلوله محل الاسم ونقض بنحو هل
تفعل من كل موضع لا يصلح ان يقع فيه الاسم واجيب بان المراد
الحلول في الجملة وقيل غير ذلك مما هو مردود مشهور في الشروح ولم يقيد
رفعه بان لا يباشره نون التوكيد ولا نون الاناث اكتفاء بتقدم ذلك

في باب الاعراب او لان المراد بيان رفعه ولو محلا ولا شك انه اذا باشره ما ذكر كان في محل رفع حيث تجرد من الناصب والجازم كما انه يكون في محل نصب او جزم اذا باشره ذلك مع الناصب او الجازم وقوله في باب الاعراب اذ عربا من نون توكيد الخ قيد لاعرابه لفظا فتدبر وقد تقدم في باب الاعراب ان اعرابه رفع ونصب وجزم وانه تارة يكون حركة ظاهرة او مقدرة او حذفها وتارة يكون حرفا او حذفه فالمقصود هنا بيان كل واحد من الرفع والنصب والجزم وعامل كل واحد وما يتعلق بذلك **قوله** وبلن انصبه اعلم ان النصب في الفعل محمول على النصب في الاسم لا يكون الا لفظيا عند البصريين ولا يكون الناصب للفعل الا حرفا لان الفعل لا يعمل في الفعل ونواصب الفعل اربعة منها لن **قال** ابن هشام وكما ان لا ناصبة للاسم كذلك لن ناصبة للفعل فهي حرف نصب ونفي ن المضارع وتخليصه للمستقبل ولا تقتضي تاكيد النفي ولا تابيده خلافا للزمخشري والاصح بساطتها وفي حواشي الفاكهي مما يتعلق بذلك ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها محمولة على سيفعل ولذلك لم يجز لن يفعل ولا يضرب زيدا بنصب يضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا واجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن وبالشرط **قوله** وكي **قال** ابن هشام في الحواشي كي على ضربين اسم وحرف فالاسم اصلها كيف فحذفت فاؤها كما حذفت فاء سوف ومنه

اوبا بالاختصار من قبل انها اسم وذلك اولى من قبل ان الفاء واو فهي اثقل **قال**

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم

والحرف ضربان جارة لما الاستفهامية كثيرا ومصدرية قليلا وتتعين لذلك اذا دخلت عليها لام العلة نحو لكيلا تاسوا وتتعين ان صرح بان وتحتمل الوجهين ان تجردت منهما واوجه الاحتمالين المصدرية لكثرة دخول اللام عليها ويصح الاخر قوله

كيما

كيما ان تغر وتخدعا وتختص هذا بالضرورة فانظر واضعف هذا الدليل وقوة ذاك انتهى وقوله وتختص هذا بالضرورة مثله في المغني وبه يعلم ما في تمثيل شراح التسهيل عند قوله ويترجح مع الظهار ان مراد فيه اللام على مراد فيه ان بقولهم كقولك جيت لكي ان تكرمني فيترجح ان يكون كي حرف جر موكدة لها انتهى لانه يوهم ان اظهار ان بعدها مغتفر وانما ترجح الاول لان ان ام الباب فالاولى الا تغتنا بسابها واذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان ناصبة فقيه وفاء بما تستحقه من عدم عزلها عن عملها ولان ما كان اصلا في بابه لا يجعل توكيدا لغيره ولان وليت الفعل فكانت لقربها وتجاورها لها احق بالاعمال من البعيد ويبقى ما اذا تاخرت عنها اللام نحو جيت كي لا قرا ويتعين حينئذ انها حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان يكون كي زايدة لان كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في همع الهوامع وفي قوله ولا بغيره شيء فقد قال بعد ذلك نقلا عن ابي حيان واجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزايدة واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل انتهى وبه يعلم ما في الاشموني من الاجمال في مسألة الفصل **تنبيهان** الاول قال ابن هشام حقه ان يقول وكي ما لم تكن ماخوذة من كيف وان يقول ايضا ما لم تكن حرف جر بمنزلة اللام فان النصب بان مضمرة بعدها وقال ايضا قال ابن جبارة على ابن علي في كتابه في العربية المسمى بالمقاصد السنية فاما كيلا ولكيلا فهي كي ومن خالف في هذا استحق الكي انتهى **الثاني** استدل انه لتعين المصدرية بعد اللام الذي

هو مذهب س بان حرف الجر لا يدخل على مثله قال الشهاب
في حواشيه ويخالفه كلام التسهيل فانه يفيد جواز دخال حرف
الجر على مثله ومباشرته له في غير ضرورة قال فان اراد الشر
بدخول حرف الجر على حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل على ذلك ما
في التسهيل بلا شبهة وان اراد ما اذا كان الثاني هو الجار والاول
داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه من الانتصار لس لجواز كونها حرف
مؤكدة للام فتليها كما في عكسه فليتامل وقال في حواشي الحفيد عند
قوله لان الجار لا يدخل على الجار اي مع امكان اجتناب ذلك فلا يرد ان
دخول الجار على الجار لازم فيما اذا تاخرت اللام عنها لانه هنالك
لا يمكن اجتناب ذلك اذ يلزم عليه الفصل بين الحرف المصدري وصلته
وهو الخش الثالث تقديم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث
صور احداها تقديمه على المعمول فقط نحو جيئت كي النحو تعلم
والثانية على كي فقط نحو جيئت النحو كي تعلم والثالثة على المعمول ايضا
نحو النحو جيئت كي تعلم وعلة المنع في الاولى الفصل وفي الثانية
والثالثة ان كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وان كانت جارة فان مضمرة وهي موصولة قوله لا بعد علم
اي فانها مخففة من الثقيلة والمراد بعد مفيد علم فتشمل الافعال
المستعملة فيه ولو مجازا كان استعمل لفظ الظن في معنى العلم كما هو
ظاهر فلا اعتراض على الناظم ولا حاجة لقولنا لا شوني بعد قول
الناظم لا بعد علم اي ونحوه من افعال اليقين دي في الرضي وقد يشند
الخوف او الرجا حتى يلتحق بالمتيقن فيقع بعدهما المخففة وبقوله
حتى يلتحق الخ يجاب عن قول الشر ان غير المخففة تجب اذا كان العامل
من غير افعال العلم والظن ولا يشكل عليها انها لا تجب بعد الخوف
مع كون العامل من غيرهما وقال ابن هشام في الحواشي قوله
لا بعد علم فان قلت فقد قال
زعيم عن الله الناس قد علموا ان لا يدانينا من خلقه بشر
وقال افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بالنصب واجاز س ما علمت ان

لا

لا تقعد بالنصب قلت اما هذا فاخرج مخرج الاشارة
وهو قول س والاخفش ومنع ذلك المبرد نظرا الى جانب اللفظ واما الذي
قبله فشاذ بحفظ ولا يقاس عليه خلافا لابن الانباري والفراء زعما
انه يجوز ان تكون ناصبة بعد العلم غير المؤول وتلخص ثلاث
مذاهب بعد العلم فالمبرد اوجب الرفع مطلقا وهذان جوزا الوجهين
مطلقا وس والاخفش فصلا فقالا ان كان على حقيقته فالرفع واجب
والا جاز النصب واختلف ايضا في الواقعة بعد الخوف هل يجوز ان
تقدر مخففة من الثقيلة لتيقن الخوف على مذهبين س والاخفش
جوزا ذلك لحظا للمعنى والمبرد منع ذلك لحظا للفظ ويشهد لس والاخفش
قول الشاعر ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها قال ابن الصائغ وانشد
زعموا ان خفت بالحق يعني علمت وعليه فسر بعضهم واللاتي تخافون
نشوزهن وفي الحديث امرت بالسواك حتى خفت لادردن
فمجي الجواب بعده دليل على انه حكم له بحكم علمت انتهى وقوله واما الذي
قبله فشاذ قاله غير واحد من الشارحين في البيت وانظر هل المانع
من التاويل فيه بان يؤول العلم بالظن واما الاية فقال في بعض المواضع
توجيههما ان الرؤية بصرية وقال في موضع اخر انها من اعمال حيث
استحقت اهما لا وكذا البيت وعبارته عند قول الناظم وبعضهم
اهمل ان وورد عكسه نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وانما يطلب
منهم العلم وقال قد علموا ان لا يدانينا من خلقه احد وقوله واختلف
ايضا في الواقعة بعد الخوف الخ قد مر اشارة اليه وصورة المسالة
ان لفظ الخوف مستعمل في معناه فلو استعمل في معنى العلم فهو من باب
العلم لما مر من ان المراد بالعلم ما يفيده وان لم يكن بلفظه وان كان
مجازا ومفهوم التقييد بتيقن الخوف انه اذا لم يتيقن الخوف لا يكون
الحكم كذلك بل يجب النصب كما هو قاعدتها وهو شامل لما اذا ظن
وقوعه وظاهره انه حينئذ لا يلحق بالظن فيجوز الوجهان كما يلحق بالعلم
عند تيقن الخوف وهو محتمل تنبيه لا فرق في الفعل
المستعمل في معنى العلم بين ان يكون مثبتا او منفيا نحو ما علمت

ان قد يقوم زيد كما افتضاه الحلانتم وكلامهم على نحوا فلا برون
ان لا يرجع اليهم قولا فالة الشهاب وليس من المنفي اجازه س مما
علمت الان لتقعد لان النفي انتقض قوله والتي من بعد ظن
اي معتبد ظن بان تقع بعد ما اريد به الظن ولو لفظ العلم فلا اعتراض
على الناظم ولا حاجة لقول الاشموني ونحوه من افعال الرجحان كما عرفت
في نظيره المتقدم وفي التسهيل وينصب بان ما لم تل علما اوظنا في احد
الوجهين قال شارحه وهو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة
العلم وفي المقربات لانه على لا ينزلون الظن منزلة العلم الا فيما مضى
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيما ياتي دون الحال قوله
واعتقد تخفيفها من ان استفيد من كلامه ان المخففة من ان الواقعة
بعد علم اوظن وبذلك ضبطها غيره وهو اغلبي كما في التصريح ومن
غير الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فانها هنا مخففة
من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن وغلط من جعلها في الاية تفسيرية
اذ لم تسبق بجملة وحينئذ فتضعيف بعضهم قول المبرد ان ان
في قوله انغضب ان اذنا قتيبة حزتا مخففة بانها لم تسبق بعلم
ولا ظن فيه نظر لان ذلك ليس بلازم ونظيرات في البيت بمعنى اذ
ولم يشترط في التفسير تقدم الجملة قبلها فيدخل فيها مثل واخر
دعواهم الاية قاله ابن هشام في الحواشي تنبيهان
الاول لا عمل للمصدرية في الماضي في نحو يعجبني ان قام فلا يحكم على
محله بشي وانما حكم على محله في الشرط في نحو ان قام زيد بالجزم
لانها لما اثرت في معناه بقلبه للاستقبال اثرت في لفظه الثاني
قال ابن هشام في التذكرة تاتي ان مفسرة وهي المسبوقة بجملة
فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار
نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع واورد انه لو كانت
ان في هذه الاية مفسرة لزم كون الخبر طلبا والطلب خبرا لان
المفسر نفس المفسر ويلزم صحة الحلف بأي مكانها لانها الاصل
فالاظهر انها مصدرية وفي محلها من الاعراب وجهان احدهما

انه

٣٧٢

انه نصب على المفعول المطلق الا ترى انها وصلتها نوع من عاملها
وابو الحسن يجيز في ان وصلتها ان تقع مفعولا مطلقا وس يمنعه
وس يمنعه مطلقا والصواب جواز ذلك في النوعي ومنعه في
التوكيدي فيمتنع قمت ان اقوم وعجوز جلست ان تربعت وعلة ذلك
ان الموكد وصفة على الاختصار اذا مثلت قياما قمت فذكر ان
وصلتها اطالة واذا كانوا قد عدلوا عن ان يأتوا بالفعل والفاعل
للاختصار فان يعيد لو اعن المجي بهما وان اخف والنوعي وضعه على
ذكر الخاص بعد العام وذلك حاصل بان والفعل والوجه الثاني
ان الموضع نصب على اسقاط الخافض المقدر وهذا اولى لانه متفق
عليه ولصحة النطق بالباء وبدل على ما ذكر في امثل المسالة امتناع مجيئها
بعد القول الصريح لانه يتعدى بنفسه بالجار انتهى وقال
في الحواشي ومن مجيء ان تفسيرية اظهر الان عهدنا في معنى كتبنا او هي
مصدرية بتقدير الباء وهذا مما استاثرت به ان عن جميع الموصولات
الاسمية والحرفية وهو كون صلتها جملة طلبية وانكر الكوفيون
ان التفسيرية قال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت
اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت فان مصدرية فان قلت
لو كانت مصدرية لم يجز كتبت اليه ان لا تفعل بالرفع فالجواب
بعد تسليم لزوم ذلك انه رفع على الحكاية فان النهي يكون تارة بالجزم
وهو الاصل وتارة بالرفع وهو ابلغ وعليه في احد الوجهين قوله تعالى
لا تعبدون الا الله فعلى هذا تقول كتبت اليه بان لا تفعل بالجزم
بان لا تفعل بالرفع في حكاية فاكتبه جزما ورفعا وانتفيهما صالحة
لدخول الجار عليهما ولا يرد ذلك ان الناصب لا يدخل على الجازم لان الناصب
انما دخل على مجموع الجملة لانها تنزل في حالة الحكاية منزلة المفرد
الا ترى انك تقول تكلمت بلا اله الا الله والجار لا يدخل على الناصب
ولا على الجملة ويوضح لك ذلك ان الكوفي يرى ان افعل اصله لتفعل
حذف الجازم وحرف المضارعة ويرى ان هذا الفعل معرب بجزوم
بجازم مقدر مع انه يجوز عنده وعند غيره كتبت اليه بان افعل

ولم يقل احد للكوفي كيف اجزت دخول الناصب على الجازم وتاتي ان
لغير ذلك منها ان تكون زايدة وانهى المرادي اقسامها الى عشرة
قال ابن هشام وكان على الناظم ان يحترز عن المفسرة كما احترز
عن المخففة واما الزايدة فلا يحتاج للاحتراز عنها لان الزايدة
بعد لما يليها المضارع بل الماضي وبعد القسم لا يليها الا وبعد
الكاف لا يليها الا الاسم فهي لا تدخل على المضارع **قوله** حملا
على ما اختها هذا قول البصريين قالوا وحملا على ان المخففة من الثقيلة
وقال الكوفيون انها تعد مخففة من الثقيلة ويضعفه عدم
الفصل بينها وبين الفعل وهذا قد يضعف به ايضا التاويل الثاني
الذي حكيته عن البصريين الان ورده على الكوفيين اقول
وخرج على الاهمال قراءة ان يتم الرضاعة وقد يتوهم انه لا حاجة
الى ذلك لانه مضاعف والمضاعف المجزوم يجوز ضم لامه نحو لم
يمد وهذا فاسد لان الضم انما يجوز في مضموم العين لا في مكسورها
كما هنا ولان ما هنا منصوب والضم انما يجوز في المجزوم وخرجها
ابن جميل الفقيه التونسي على ان الاصل يتمون وانه مجموع حملا على
معنى من لحذف النون للنصب والواو للساكنين **تنبيه**
قال ابن هشام في الحواشي زعم ابو الحسن ان قد تعمل زايدة واستدل
بقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل وزعم ابن الناظم ان ان مصدرية
وانها وما بعدها مفعول على تاويل ما لنا ما منعنا ويرده امور
احدها ان التضمين خلاف الاصل والثاني ان تضمين الجملة معنى فعل
غير مالوف والثالث ان عمل الجملة في المفعول غير مالوف ايضا والرابع
انه يلزمه زيادة لا والجيد عندي ان تكون مصدرية على اضمار في
كما تقول ما لك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه
قوله ونصبوا باذن قال ابن هشام في الحواشي [illegible]
ولهذا اخرت وذلك لعدم اختصاصها قال الله عز وجل ولن تفلحوا
اذن ابدا وقال الشاعر

ثوم اذا اشتبوا تقرعهم دعري واصلهم اذن اصيل

انتهى

انتهى وقال في بعض تعاليقه وجه الضعف اللاحق لاذن انها
غير مختصة كذا قال الناظم ولم اعرفه لغيره وكانه نظر الى نحو ولن
تفلحوا اذن ابدا فرأى لفظة اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص
وفيه نظر انتهى وكان وجه النظر انها فيها ذكر شرطية والتنوين
عوض عن جملة الشرط كما قالوا بذلك في انكم اذا لخاسرون والكلام
على معناها وكونها بسيطة او مركبة ذكرناه في حاشية الفاكهي
قال في التسهيل ولتبيت ان مضمرة بعدها خلافا للخليل
في احد قوليه قال الشاطبي قال ابنه مستنده نقل السيرافي
عن الخليل وهو يقبل التاويل بان يكون اراد التركيب من اذ ان
التعليلية وان ولم يدر ان ما نقل ابوه حكاه س في باب
اذن عن الخليل ورده والى قول الخليل ذهب الزجاج ورده
الفارسي في الاغفال انتهى وبهذا يعلم ما في عد بعضهم اذن مما ينصب
بنفسه اتفاقا من النظر الا ان يريد اتفاق جمهور البصريين
والكوفيين **قوله** المستقبلا فان كان حالا رفع لان النواصب
تخلص للاستقبال كذا قال غير واحد وفيه نظر لاقتضائه اشتراط
الاستقبال في غيرها فلا يكون مختصا بها اضعفها كما قرروه **قوله**
ان صدرت فان توسطت اهملت اهمال الا حيث توسطت بين
العامل المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما قام الا زيد واهمال الافعال
القلبية اذا توسطت في قولك زيد ظننت قايم وانما جاز الاعمال
في ظن لانها فعل فهي قوية وفي الاية التفريغ المقدر لانها مخففة
فاشبهت الفعل بخلاف اذن قاله ابن هشام وهو مبني على كلام
الناظم من عدم اختصاص اذن **قوله** بعد يغني عنه قوله ان
صدرت كما قال الشاطبي **قوله** او قبله اليمين لانه مؤكد واذا
جاز الفصل به بين الجار ومجروره نحو بوالله درهم والمتضايفين نحو
هذا غلام والله زيد فهذا احرى **فرع** فلو قلت والله اذن
لما انت تلي الفعل بعدها الجواب انه مؤكدا باللام والنون جوابا
للقسم فتقال لاكرمنك **قوله** وانصب وارفعا قال ابن هشام

كان الاحسن واهملا انتهي ويمكن ان يقال راعي الناظر النظير لان الرفع
نظير النصب مع العلم بان الرفع اهمال وجواز الامرين باعتبارين
من حيث ان اذن في اول جملة مستقلة متصدرة فتنصب ومن حيث
كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض
متوسطة فيرفع ما بعدها لفقد شرط العمل **تنبيهان**
الاول قال ابن هشام فانه التنبيه على ان بعضهم اهمل اذن وكانت
التنبيه على ذلك اولى من التنبيه على اعمال ان لانه لغة قوم ولانه
القياس لانها غير مختصة وانما اعملت تشبيها بظن ووجه شبهها
انها تتقدم مصحوبها وتتوسطه وتتاخر ومن ثم اوجبوا فيها اذا تاخرت
اهماله فالذي ينبغي اصله ان يعمل يجب اهماله وقد نبه علي ذلك
في الكافية فقال ومع شرط النصب من بعد اذن بعل رفع مثله
من بعد ان الثاني اذن في وجهين احدهما ان تدل علي انشاء
الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها قال ابو حيان ففي هذا تكون
عاملة على الشروط المتقدمة والثاني ان تكون موكدة جوابا ارتبط
بمقدم او منبهة على سبب يحصل في الحال قال ابو حيان وهي في
الحالين غير عاملة لان الموكدات لا يعتمد عليها والعامل معتمد عليه
الثالث اطلق الناظر هنا العاطف وقيده ابن الحاجب بالواو
وقال الناظر في شرح العمدة ان ذلك في الواو والفا ومثل بالابيتين
فاذن لا يوتون واذا لا يلبثون خلفك الرابع لم يبين الارجح
من الوجهين فاوهم التساوي بل قد يوهم مرجوحية الرفع لتاخيره
والمختار ترجيح الرفع وبه قرا السبعة في الايتين وقرا ابي بالنصب
في الثانية وابن مسعود بالنصب في الاولى قال ابن هشام ولا نعلم
خلافا في انه مرجوح الا ان الحريري نص على ان الرفع هو المرجوح ما نصه
فان ادخلت الفا والواو على اذن فالاجود النصب لكون الداخل على اذن
واحدا والحرف الواحد مما يستثقل الاهمال له ويجوز الغا حكم اذن مع
الفا والواو ولعدم الابتدا بلفظها انتهي وهذا ان صح كان على ما يقوله
ابو الفتح من ان القراة الشاذة قد تكون في العربية اقوى من المتواترة

قوله

قوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان اعلم ان ام نواصب
الفعل لاختصاصها به وشبهها بان الناصبة للاسم ايهما في مجموع
الشبهين والا فالاختصاص بالفعل مشترك بينها وبين غيرها من النواصب
الا اذن على ما مر ولذا اعملت ظاهرة ومضمرة ولا يضمر من النواصب
غيرها الا كي بعد اللام التعليلية عند السيرافي وابن كيسان واضمار
واجب وجايز وشاذ فالواجب بعد ستة احرف كي التعليلية وفات
الناظر التنبيه على ذلك بل كلامه يوهم انها ناصبة بنفسها مطلقا لانه
ذكرها مع ما ينصب بنفسه ولم يقيدها بالمصدرية ولم يذكر
لها حالة غير ذلك وبعد لام الجحود واو وحتى وفا السببية وواو
المعية لان كي ولام الجحود لما لم يدخلا على اسم صريح لم تظهر ان بعدهما
وحتى لا غلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وحمل عليها التي بمعنى الى
والواو والفا واقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والا لاتهما فصارت كعوامل النصب فلم يظهر معها الناصب
والجايز بعد خمسة احرف لام التعليل اذا لم يكن معها لا وبعد عاطف
مسبوق باسم خالص من التاويل بالفعل وهو اربعة الواو والفاء
وثم واو ولان هذه تدخل على اسم صريح فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح والشاذ اضمارها في غير ذلك اذا بقي عملها نحو
خذ اللص قبل ياخذك بنصب ياخذك اي ان ياخذك واما حذفها
ورفع الفعل فلا شذوذ فيه كذا اطلق بعضهم شذوذ ذا مما رفعا
فيما عدا ما تقدم وبقي عليه موضع تضمر فيه اطرادا ياتي التنبيه
عليه في اخر باب الجوازم في قوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا
او الواو وقوله وجزم او نصب لفعل **تنبيهان** الاول
قال ابن هشام كان حق الناظر ان يقول وبين لام الجر ولا كما هو
مقتضى الظاهر وقد رد هو على ابن الحاجب في قوله ان ان تتراد
بين القسم ولو ولم يحترز عما اعترض به على غيره هنا وهذا الزام
له والا فالواو لا تقتضي الترتيب الثاني علم مما تقرر ان الناصب يحذف
ويبقى المنصوب وهل يجوز حذف المنصوب وبقا الناصب قال في المغني

في بحث كي انه لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري فنبذ هب فيعود
ظهره طبقا واحدا اكبها اي كبها بسجود وهو غريب قوله وبعد
نفي كان حتما اضمرا انما تحتم اضمارها حينئذ لما قدمناه ولان ايجاب
ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل فجعلت اللام في مقابلة السين
فكما لا يجمع بين ان والسين كذلك لا يجمع بين ان واللام قال
ابو حيان ويدل لك على المقابلة انه لا يجوز ما كان زيد سيفعل ولا
سوف يقوم استغنا بقولهم سيقوم واطلق الناظم كان ومراده
الناقصة لان استعمالها الرومي في ابواب النحو اشهر والمراد بنفي
الماضية اعم من الماضية لفظا ومعنى او معنى فقط وحينئذ فلا يتمحل
الا ما في الماضي كثيرا الا ما يختص بكل او يكثر فيه كلا او يكونه في حكم ما
في الحال كلما فانهما وان كانت نفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال
فكانها نفيه فهي داخلة في نفيه تقديرا واما ان فهي بمعنى ما كالحال في
الاشموني تبعا للمرادي لكن قال السيوطي ينفى بما او لم دون ان ومثله
في كلام شيخ الاسلام وهو الموافق لما ذكره في بحث اللام من مغني اللبيب
حيث قال وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية
انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف
ما على كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية
اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم
لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها الجبال
كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى فقوله
لان النافي الى اخره صريح في ان ان ليس كما وبما ذكره من ان ان شرطية
مندفع ما اورد من ان بين القراءتين تناقضا لتوارد النفي والاثبات
على شيء واحد وذلك لا يجوز واجاب بعضهم بان معنى قراءة الكسائي
ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمة التي لا تبلغ المعجزات
كالقران ومعنى قراءة الجماعة نفي ان مكرهم تزول منه المعجزات
فلم يتواردا النفي والاثبات على معنى واحد تنبيهات

الاول اللام بعد كان زايدة لتوكيد النفي كالباء في ليس زيد بقايم
لان مجيء الزايد في الكلام يكسبه توكيدا ولا توجد زايدة بعد كان الا في
النفي لكن يخالف كونها زايدة ما نقل عن البصريين من تعلقها بالخبر
المحذوف لان الزايد لا يتعلق ويدل على حذفه ظهوره في الضرورة في
في قوله • سموت ولم تكن اهلا لتسموا • ويلزم على عدم تعلقها
الاخبار عن الذات بالمصدر اذ يصير التقدير في ما كان زيد ليقوم
ما كان زيد القيام وهذا انما يعقل في الايجاب لارادة المبالغة لا يعقل
في النفي ولذا ورد ذلك على الناظم حيث قال ان النصب بعد لام الجحود
بان مضمرة والفعل هو الخبر وقد ذكرنا تفصيل المقام في حاشية
الفاكهي الثاني الجمهور ان هذه اللام لام الجحود ونازع في ذلك
صاحب رفع الخلل ابن ميمون القرطبي العبدري وقال الجحد نفي
الحق ومعاذ الله ان يقال ذلك فيما ورد في النفي من قبله تعالى والصواب
ان تسمى لام النفي قاله ابن هشام في شرحه ونسب في المغني المنازعة
للنحاس الثالث قال ابن هشام ليت شعري اين وجدت
اللام بعد غير كان ومعها ان ظاهرة ومن اعلمهم بجواز الوجهين ومما
علمنا المنع من لا اظهار بعد كان خاصة انتهى الرابع ذهب الكوفيون
الى ان هذه اللام ناصبة بنفسها واستدلوا لو انتقدير معمولها عليها معمولها
في قوله

• لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن • مقالتها ما دمت حيا لاسمعا •

ولو كان النصب بان لم يجز ذلك لئلا يتقدم معمول الحرف المصدري
عليه واجيب بحمله على تقدير فعل ناصب يدل عليه
المذكور والتقدير ولم اكن لاسمع مقالتها ما دمت حيا لاسمعا الخ مسمع
فذ بعضهم قولهم ان اضمار ان واجب بعدها انها اذا حذفت ظهرت
ان وقال بعضهم بذلك واستدل بقوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى واضطرب ابن عصفور في ذلك فمرة منع ومرة اجاز
وخرجت الاية على ان ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران
ايضا مصدر فاخبر عن مصدر بمصدر ورد بان المراد بالقران هنا

معمولهم

المقترولا الغزاة وفي المغني ان المصدر المؤول من ان يغتري مؤول بمغتري ذكره في الجهة الثالثة من الباب الخامس وهو ايضاح لكون الاية ليست مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وعلى هذا فان يغتري نفسه الخبر لا مريد محذوف وقاو نحوه فتامل واعلم ان كلام البعض مبني على ان هذه اللام تحذف ويمكن تقييد عنده ذلك بالخاصة ان كملة الاية وهو الذي اقتصر عليه او يجوز مع اضمارها كما يشهد لذلك قوله

ما كان يرضى رسول الله فعلهما ۞ والسيدان ابو بكر ولا عمر

السادس قال في المغني قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومي ۞ مقاومة ولا فرد لفرد

اى فما كان جمع ومنه قول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما الاصل ما كنت فحذف كان فانفصل الضمير ونازعه الدماميني باحتمال ان يكون المعنى فما جمع منا هلا ليغلب قومي ولا فرد غالبا لفرد وما انا مريدا لتركهما السابع قال ابن الحاجب لام الجحود كلام كي وفرق غيره بان لام الجحود لو سقطت لم يختل المعنى المقصود بخلاف لام كي وبان لام كي للتعليل بخلاف لام الجحود وبان لام الجحود تضمر ان بعدها وجوبا وتضمر بعد لام كي جوازا وبان فاعل فعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان فلا يجوز ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز في لام كي ان تقول قام زيد ليذهب عمرو وان لام الجحود لا يكون قبلها فعل مستقبل ولا مقيد بظرف ولا يوجب الفعل بعدها ولا يكون المنصوب بعدها سببيا فيما قبلها بخلاف لام كي في جميع ذلك وبغير ذلك مما يستفاد بعضه مما مر قوله كذاك بعد او اي العاطفة وكذلك اشارة الى وجوب الاضمار المتقدم في قوله حتما اضمرا قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا جود من قول الشارح بعد او بمعنى الى او الا لانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة كما تقدم التي هي لاحد الشيئين وضبط الناظم بصلاحية حتى اجود من ضبط غيره بالى.

والعدول

والعدول عنه مقصود له لا ان الناظم تابع في ذلك لان حتى تكون بمعنى الى وبمعنى كي فيشمل كلامه نحو لاستغفر الله او يتوب علي ولا يظهر هنا معنى الغاية بل هو فاسد لاقتضائه انه اذا تاب الله عليه لا يستغفر الله تعالى وانما المعنى على التعليل اي لاجل ان يتوب علي وقد خفيت هذه الدقيقة على كثير من الشارحين وما ذكر من ان النصب بان مضمرة بعد او مذهب البصريين وعليه فلا يتقدم معمولها عليها ولا يفصل بين الفعل وبينها وبينها لانها حرف عطف واجاز بعضهم الفصل بالظرف وذهب الكوفيون الى انها ناصبة بنفسها ويرده انه ثبت انها حرف عطف وامكن ذلك فيها هنا فوجب القول به دفعا للاشتراك وانما يحتاج الى اضمار ان بعد او اذا لم يتقدمها فعل منصوب كما في قوله

ان على الله ان تبايعا ۞ تؤخذ كرها او تجي طايعا ۞

اذ النصب حينئذ بالعطف على المنصوب المتقدم فالعامل ان المتقدمة لان الاصح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار العامل واذا تقدمها فعل مرفوع لا يجب النصب بل يجوز الرفع على العطف على المرفوع او على الاستئناف كقوله

فقلت له لا تبك عينك انما ۞ نحاول ملكا او نموت فنعذرا ۞

قوله ان خفي ان مبتدا اعتبارا بلفظها وجملة خفي في موضع خبره والضمير يعود الى ان ويجوز تذكير الحرف وتانيثه ويحتمل ان خفي وصف لا فعل وخفف للقافية قال الشاطبي صرح بقوله ان خفي ليلا يفهم من كان كذلك الموضوعة لبعد المشار اليه ان الاحالة على ذي الوجهين انتهى وفيه وان اقره ابن غازي نظر اذ ليس فيما صرح به ما يدل على الوجوب قوله وبعد حتى اي الجارة الداخلة على المضارع وانما كان النصب بان مضمرة بعدها لا بها كما يقول الكوفيون لانه قد ثبت انها تخفض الاسما وما يعمل في الاسما لا يعمل في الافعال وكذلك العكس من جهة واحدة مع

اتحاد المعنى فلا يرد ان اذا تجزم وتجر لان جزمها من جهة تضمنها
معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة ولان كي تنصب وتجر لاختلاف
معنى الناصبة والجارة فان الاولى مصدرية والثانية ل
تعليلية ويدل على اضمار ان بعدها ظهورها في المعطوف على
المنصوب بها كقوله

حتى يكون عزيزا في نفوسهم · او ان يبين جميعا وهو مختار ·

قوله او مؤولا به قال المرادي المراد المؤول بالحال
ان يكون الفعل وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه انتهى اي يقدر المخبر
بالفعل الذي قد وقع اتصافه بالدخول في ذلك الفعل فالضمير في
فيقدر يعود لمعلوم من المقام ويقدر مبني للمعلوم ويدل لذلك كلام
الاتي وقال ابن غازي اي فيقدر اتصاف الفعل بالدخول في الحال
انتهى وظاهره انه يقدر مبني للمجهول وعبارة الشمني والحال المقدر
ان يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم عليه فينتصب
لانه مستقبل بالنسبة الى تلك الحال انتهى قال الشهاب
يحتمل ان مراده ان المخبر بالفعل يقدر اتصافه بالدخول في الفعل
في ذلك الزمن الماضي فيقدر انه في ذلك الزمن الماضي حال صدور
الفعل ويحتمل ان مراده ان يقدر اتصافه بالدخول في الفعل في ذلك
الزمن الان فيقدر ان ذلك الفعل الماضي حاصل له الان لكن يتامل
كيف ينطبق التقدير باحد الوجهين في قوله تعالى حتى يقول
الرسول فان المخبر غير متصف بالدخول في الفعل الان لا يكون ٥
الضمير في اتصافه راجعا الى المخبر وان كان هو الظاهر بل يكون
راجعا لمعلوم بقرينة الحال وهو المتصف بذلك الفعل فليتامل
والمتبادر من قوله لانه حال بالنسبة الى تلك الحال هو الاحتمال
الاول وقوله وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه الخ هذا فيما اذا كان
الفعل قد وقع فهل يانه ذلك فيما اذا كان الفعل حاضرا وهو الحال
الحقيقي وقد يقال انه انسب فيه اولى واقرب الى اعتبار استقباليته
انتهى اقول سياتي ما في هذا من الخلاف وبقي من الحال المقدرة

تقدير

تقدير المستقبل حاضرا كما قاله الدماميني وعبارته بعد
قول التسهيل او مؤولا به اي بالحال رفع وتحته صورتان
احداهما قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول
فانه ماض اول بالحال والثانية نحو سرت حتى ادخلها تريد
فانا الان متمكن من الدخول وحاصلهما ان يكون الماضي او المستقبل
قدر انه موجود في الحال قوله ارفعن يشترط ايضا ان يكون
مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وان يكون فضلة
فلا يصح سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر كذا قالوا قال
الدماميني فان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر تقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير
الخبر اي سيري حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر
ذلك وما ظنهم بمبعوث ذلك الا عند عدم الخبر وقال الشمني
المراد الخلو لفظا وهو ظاهر وتقدير العدم الدليل عليه قوله وانتصب
المستقبل باعتبار المتكلم نحو حتى يفي او باعتبار ما قبلها نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول ومثل غير واحد للاول بحتى يرجع الينا موسى
قال الشهاب وقد يقال انه نظير حتى يقول الرسول فانه كما ان
الزلزال والقول بالنسبة الى زمن المتكلم وهو زمن نزول الاية
ماضيان لكن القول مستقبل بالنسبة الى الزلزال كذلك العكوف
عليه والرجوع ماضيان بالنسبة الى زمن النزول لكن الرجوع
مستقبل بالنسبة الى العكوف والجواب ان قوله تعالى
لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم العادية منهم
فالمنظور اليه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى بالنسبة الى المحكي
مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي لانه المعتبر في المحكي بخلاف
ما في الاية فانه ليس حكاية لكلام اخر بل هو اخبار من الله او امر منه
فينظر فيه لزمن النزول تنبيه قال الشهاب
اعلم ان صريح كلام الشارح ان الفعل الحالي حقيقة لا يكون الا مرفوعا وانه
لا يدخله التاويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافقه ظاهر كلام
التسهيل الذي لخصه الدماميني بعد شرحه بقوله ما نصه

قلت وتلخيص مسئلة حتى باستهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب فتامله فانه حسن ان شا الله تعالى انتهى ويوافقه ظاهر كلام المغني ونقل عبارته ثم قال لكن في الرضي خلافه ونقل كلام الرضي وقال فانه لا يخفى تصريح هذا الكلام بان الفعل الحالي حقيقة ان قصد الاخبار بمضمونه في الحال وجب الرفع وان لم يقصد ذلك بل قصد كونه مستقبلا وقت الشروع في الفعل المتقدم وجب النصب وقد تبع الرضي على ذلك الجامي وغيره انتهى

اقول تلخيص الدماميني قاصر لانه لم يورد المستقبل بالحال مع ذكره في كلامه كما قدمناه فالحق ما في الرضي وعليه فكل من الحال والمستقبل يؤول بالاخير ويعطى الحكم للمؤول به وينبغي ان ينظم ذلك في سلك التعارض قوله وبعد فا جواب نفي الخ بعد ظرف في موضع الحال من معمول ينصب المحذوف اي ينصب الفعل كاينا بعد فا ونظيره اهذا الذي بعث الله رسولا هذا وقال ابن الشجري سماها النحويون جوابا لانها لو سقطت انجزم الفعل الذي بعدها بكونه جوابا الا بعد النفي وانما يكون الجزم بعدها لان الامر في قولك زرني اكرمك ناب عن الشرط من حيث كان الثاني مستحقا بالاول ومسببا عنه كما يكون الجزا مستحقا بالشرط فلما دخلت على ما هو جواب بمنزلة الجزا سموها جوابا الا ترى انك اذا قلت زرني اكرمك فجزمت اكرمك لان قولك زرني قام مقام ان تزرني وكذا لا تفعل به يكرمك تقديره ان لا تفعل به يكرمك وانما قدرت فيه حرف النفي لان النهي نفي وكذا وكذا اهل تزرني اكرمك انيب فيها الاستفهام مناب الشرط وخرج بقوله جواب العاطفة نحو ما تاتينا فتحدثنا الربع فينطق وقوله ولا ام فتشكيه ولا اخت فتفقد لان ما بعدهما شريك ما قبلهما في النفي ونحو فلا يوذن لهم فيعتذرون ففي الكشاف انه معطوف داخل

في سلك

في سلك النفي وقال الش انه مستانف واعترضه في المغني في بحث العطف على المعنى بانه يقتضي ثبوت الاعتذار واجاب شيخ الاسلام في حواشي الش عنه وقال الشهاب يمكن الجواب عنه بجعل جملة فهم يعتذرون في حيز النفي كقول المنهاج وخيمة بصحرا ان لم تشد اطنابها وترخى اذيالها وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المعنى على نفي الاذن ونفي العذر الا ترى انه سبحانه يقول لا تعتذروا اليوم ويجوز ان يكون استينافا فيثبت لهم الاعتذار ويكون ذلك في موقف لهم لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا ما كنا مشركين ولكنه ضعيف والاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يوذن لهم وخرج بالاستينافية نحو فلا تكفر فيتعلمون اي فهم يتعلمون قوله لك نحو ما تاتيني فاكرمك اي بقية اوجه مشهورة وجهان على الرفع ووجهان على النصب وقد ياتي بعض التراكيب على بعضها قال ابن الحاجب في الامالي حديث لا يموت لاحد ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم لا يستقيم على ان الاول سبب للثاني كما هو احد الوجهين فيما تاتينا فتحدثنا اي ان اتيتنا حدثتنا لانه يودي الى عكس المقصود ويصير المعنى ان موت الاولاد سبب مس النار وانما يحمل على المعنى الاخر وهو ان الغرض الى ان الثاني لا يكون عقيب الاول تحقيقه يفيد المقصود بالحديث اذ يصير المعنى ان مس النار لا يكون عقيب موت الاولاد وحيث دخول الجنة اذ ليس بين الجنة والنار منزلة اخرى في الاخرة فثبت ان الخبر لا يحمل الا على ما ذكرنا انتهى وقوله كما هو احد الوجهين اي على النصب اقول وعليه يخرج حديث ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار ولا يصح الرفع فيهما بوجهيه لاقتضايه نفي كل من الموت او الغبرة والمس على حدة ونفي الموت او الغبرة واثبات المس على اخر قوله محضين فسر الشارح محضية النفي بخلوصه من معنى الاثبات ومحضية الطلب بان لا يكون باسم الفعل ولا بلفظ الخبر

قال وكذلك وجب الرفع فيما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا

وما قام فيأكل الا طعامه • وما قام مساقا يمر في نديها • فينطق الا بالتي هي اعرف وصه فاسكت وحسبك حديث فينام الناس انتهى وظاهر كلامه وكلام ابنه وجوب الرفع اذا انتقض النفي بعد مجي الفعل في نيل التمثيل بما قام فيأكل الا طعامه والبيت وليس كذلك فيجوز في مثل ذلك الرفع والنصب قال ابن هشام وينبغي ان يحترز بمحضية الطلب من نحو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون انتهى ولم يبين وجه ذلك ويحتاج لبيان وجه النصب الذي هو قراة ابن عامر وكان وجه الاول ان كن ليس امرا حقيقة ولذا اجمع على الرفع في كن فيكون الحق من ربك ويوم يقول كن فيكون ولانه لا ينتظم منه شرط وجزا لاتفاق الفعلين والفاعلين فيودي الى اتحاد الشرط والجزا وفيه نظر لان فيكون في الاية التي الكلام فيها جواب لقول كن لا لنفس كن والمعنى ان نقل له كن يكن وهذا صحيح لتغاير القول والكون والمعتبر عند النحوي الامر حقيقة كان او مجازا وانما اجمع على الرفع في كن فيكون الحق من ربك لان قبله ثم قال له وهو ماض لا يصلح ان يقدر منه شرط وقوله ويوم يقول كن فيكون ليس المقصود منها الشرط والجزا وبهذا يظهر وجه قراة الامام ابن عامر وانه في جواب الطلب بملاحظة القول وقيل في جواب الحصر لانه جار مجرى النفي عند الكوفيين كقولهم انما هي ضربة من الاسد فيحطم ظهره وقيل على العطف على جزا الشرط ورد بانه انما يحسن اذا كانت الاداة ان لانه لما سبال تعوسل معاملة الاستفهام لعدم تحققه واصل اذا ان تكون للمحقق وقيل عطف على امر لانه خالص من التاويل بالفعل قال ابن هشام عند قوله وان على اسم خالص فعل عطف ما نصه قال لي صاحب ما خطرنا ان من ذلك اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون على ان يجعل فيكون

عطفا

٣٧٩

عطفا على امرا فقلت يفسده ان معنى قضى امرا قضى كون امر فاذا عطف عليه الكون فقيل قضى امرا فكونه لم يكن له معنى وكان من ذلك من عطف الشي على نفسه فقال لي غايته ان يكون من عطف الشي على ما هو بمعناه لاختلاف لفظهما وذلك جايز فقلت انما يجوز ذلك مع الواو وخاصة الا ترى انه لو جاز في الفا مثلا قضى ذلك الى ان الشي يعقب نفسه واما في الواو فلا مانع له فقيل الى النحاة اطلقوا فقلت يجب التقييد ثم تذكرت ان الناظم ربما جعل ذلك مرخصا بين الواو فليكشف من كلامه انتهى وقد ذكر في المغني ان ذلك مرخصا بين الواو تنبيهات الاول قال في التوضيح اجتمع النصب في جواب الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية لان فتطردهم جواب النفي وفتكون جواب النهي انتهى وجوز الزمخشري ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم على وجه التسبب لان كونه ظالما مسبب عن طردهم قال السعد وفيه رفع لما يتوهم من انه لو جعل عطفا على جواب النفي يصح ان يقع جوابا للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا ما عليك من حسابهم فتكون من الظالمين لكن نظر البيضاوي في كلام الزمخشري ولم يبين وجه النظر والاقرب ان وجهه ما قاله المولى سعدي ان الاشتراك سعدي ان الاشتراك في النصب بالعطف يقتضي الاشتراك في سببية النصب وهو توقف الثاني على الاول بحيث يلزم من انتفا الاول انتفاوه وانه منتف في كونه من الظالمين سوا لوحظ ابتدا او بعد ترتبه على الطرد واما جعله مرتبا على الطرد بلا اعتبار كونه مرتبا على النفي ومنفيا بانتفايه فيفوت وجود سبب النصب الثاني المراد بالطلب ما يشمل الطلب بالوضع والطلب باللازم ولذا جعلوه شاملا للتمني والاستفهام لكن يشكل انهم اخرجوا منه اسم المصدر والمصدر وما لفظه الخبر قال الشهاب انظر لم كان الطلب بهذه ليس محضا وكان ليت ولعل محضا مع انه قيل بانهما ليسا موضوعين للطلب بل الحالة تستلزمه فان اريد ان الطلب في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول

بانه موضوع لمعنى الفعل الثالث شرط الاستفهام ان لا يكون
تقريريا لانه يتضمن وقوع الفعل وقد صرح بذلك الناظم في العمدة
وشرحها قال الشارح واحترزت بقولي دون تقرير من الست صاحبنا
فان معناه انت صاحبنا فليس له جواب منصوب انتهى وهو مقتضى
قول التصريح وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل وقوله بعد
ذلك فثبت ان الاستفهام التقريري يتضمن وقوع الفعل فقوله
واما ما ورد بعد النفي التالي لتقرير منصوبا فلمراعاة صورة
النفي او لانه جواب الاستفهام مشكل لاقتضائه ان الاستفهام
التقريري يجاب واعلم ان الحق ان ما في شرح العمدة مشكل بدليل النصب
في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقول الشاعر
الم تسال فتخبرك الرسوم وقوله الم انجاركم ويكون بيني وبينكم
المودة والاخا واما الرفع في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فقد سال سيبويه عنه الخليل فقال هذا واجب
وهو تنبيه كانك قلت استمع انزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا
قال ابن خروف قوله هذا واجب وقوله فكان كذا وكذا يريد
انهما ماضيان انتهى يعني والنصب يستدعي تقدير ان وهو
يستدعي الاستقبال ويدل على ان فتصبح ماض عطفه على انزل
الا ترى ان المعنى انزل فاصبحت وفسر الكلام بالسمع ليريك انه
لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه وقد تكلم في الباب
الخامس من المغني على ذلك ولم يوضحه وقيل وجهه انه جواب
الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام شرط وجزا نحو الم تسال
فتخبرك الرسوم الا ترى انك لو قلت ان سالت اخبرتك الرسوم
صح وهذا لا يظهر في الاية لان سبب اصباح الارض مخضرة نزول المطر
لا رؤية نزوله وقيل لان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب
ومعنى وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه فينصب وان يراعى معناه
فلا ينصب والاحسن في تقرير الجواب ان يقال النصب يستدعي تقدير
ان وهي مؤذنة بالاستقبال والمراد خلافه بدليل قوله الم تر سلمنا ان

الاستقبال

الاستقبال مراد لكن هذا الاستفهام ضعيف لدخوله على غير السبب سلمنا
ان ذلك لا يؤثر لكن الاستفهام الذي له لفظ ومعنى يجوز فيه الرفع والنصب
والرفع في الاية جا على احد الجائزين وقد تكلمنا على هذه الاية برسالة
نظمنا فيها ان زايد ما قيل فيها الرابع اذا كان المنفي جملة فعلية فالامر
ظاهر فان كانت اسمية فاكثر النحويين على انه لا يجوز النصب لانها لا تدل على
المصدر وذهب طايفة الى جوازه قال ابو حيان والصحيح الجواز بشرط
ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور او اسم فاعل او مفعول ليدل ذلك على
المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فنكرمك فان كان اسما لا دلالة فيه على
المصدر نحو ما انت زيد فنكرمه لم يجز النصب وتعين القطع او العطف
والقطع وهو احسن لضعف العطف لعدم المشاكلة لعطف فعلية
على اسمية الخامس ذهب بعضهم الى انه يجوز النصب بعد
افعال الشك لان الفعل الغير المحقق قريب من النفي نحو حسبته
شتمني فاثب اليه قال ابو حيان والصحيح جوازه وبعضهم الى
جوازه بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط نحو
اقسم ليقوم فنضرب زيدا قال ابو حيان ولم يسمع ذلك قوله
وستره حتم جملة اسمية حال من فاعل ينصب كما قال الشارح وقال ابن
هشام جملة ابتدائية معترضة حالية فان قلت كيف يصح الحكم
على الجملة بانها معترضة وانها حالية وهما حكمان متنافيان احدهما
يطلب للجملة موضعا والاخر ينفيه عنها قلت الحكم مختلف الجهة
لانا اذا قلنا بان لها موضعا فذلك باعتبار انها حال واذا قلنا انها لا
موضع لها فذلك باعتبار وقوعها في هذا المحل واعتراضها فيه
وليس هذا بابعد من الحكم على الشي الواحد بان له موضعين كالجار
والمجرور في نحو زيد في الدار فانه في موضع نصب بالفعل المحذوف
وفي موضع رفع من حيث هو قايم مقام الخبر كاسم لا المفرد في نحو لا رجل في الدار
والواو كالفا قال ابو حيان شرط المنصوب بعد واو المعية جواب يصح
ان تقدر معه مع احترز عن العاطفة والاستينافية ولم لم تجعل
الجملة الفعلية عند ارادة المعية حالا حتى يجوز النصب كما جعلت الاسمية حالا لان

المضارع المثبت اذا اقترن بالواو ولا وقع حالا وثما وبهذه قول هذا
وقال ابن هشام في الحواشي قال ابنه ومن ثم قالوا اذا قلت لا تاكل السمك
وتشرب اللبن جاز الجزم على التشريك في النهي والنصب على النهي عن الجمع
والرفع على ذلك ولكن على تقدير وانت تشرب اللبن قلت لا ينبغي ما قاله
في الاخير لانه قدر الواو للحال فصار معنى الجملة مقارنا بل يحتمل هذا
ويحتمل الاستيناف فيكون اباح له الذي بعد الواو والنحاة كلهم
او اكثرهم جزم بهذا وليس بجيد انتهى واستبعد في الباب
الرابع من المغني كلام الشر لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت
قال ثم ثم يخالف لقولهم اذ جعلوا الكلام اوجه لا عراب وجها
وقال شيخ الاسلام الانصاري انه وهم منشاوه غفلته عن ان
ذلك يشار له للبعيد لا للقريب وبين اولا ان ذلك اشارة لما ذكره
اولا من بنا الفعل بعد الواو وعلى مبتدا محذوف قال فينبغي ابدال
ذلك في كلام الشر بقوله وهو قوله وبعد غير النفي انما اختص
هذا بالطلب لان الطلب لا يكون الا للعرض والعرض سبب
فاذا ذكرت هذه الافعال علم انها التسبب والذي بعدها المسبب
وهذه الافعال علم انها السبب المسالة ذكرها الناظم هنا معترضة
بين مسايل ما تضمر فيه ان ومحلها باب عوامل الجزم وعذره قصد
الاختصار حتى لا يحتاج لذكر الطلب بعد وان له جواب ولو قال في باب
عوامل الجزم وبعد غير النفي الخ لكان ابعد في سمع لبعد المسافة والماحسن
هذا البيت هنا باعتبار تقدم ذكر الطلب والنفي ولو اخره ربما توهم
جواز ذلك في يا بنيتي زيد واكرمه وان اندفع التوهم بقوله والجزا قصد
قوله ان تسقط الفا والجزا قد قصد فان قلت كيف جزم مع وجود
الفا في قوله تعلق له صوب ولا تجهدنه فيدنك من اخرى القطاة
فتزلق قلت اشنس ونص على ان يدنك انما هو عطف
على النهي لا جواب له ولا للامر وهذا البيت بقوله عمرو
ابن عمار الطائي لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيد له ومعنى
صوب حذ القصد في السير وارفق بالفرس ولا تجهد واخرى القطاة

اخرها

اخرها والقطاة مقعد الردف ويروى فيدرك اي يرمي بك فيقال
ادرى اه عن فرسه اذا رمى به قال س والنهي ههنا مثله في لا اربينك
ههنا يعني لا تتعرض لاسباب تقتضي رويتي لك هنا وكذا البيت
فاما قول حبيب بن اوس
الا ايد الناس كفا ايدي الي مجتدي نصر فتقطع من الزند
لجزم مع وجود الفا فقيل انه نصبه على الجواب وسكنه للضرورة
كقول الراعي
اخت قضاعة ان تعرف لكم نسبا وابنا نزار فلنتم بيضة البلد
وهو احد ما قيل في بيت لبيد
تراك امكنة اذا لم ارضها او يرتبط بعض النفوس حمامها
وقيل في هذا البيت انه مرفوع سكن للضرورة واختار المعري
انه مجزوم بالعطف وخالف من قال انه ولبعض حتى وانه منصوب
او انه مرفوع وكذا اختاره في بيت حبيب العطف ويروى فتقطع
من زنده بالتنكير قوله والجزا قد قصد خرج ما قصد به غير
الجزا وهو الوصف نحو وليا يرثني او الاستيناف نحو لا تذهب به
تغلب عليه او الحال نحو ثم ذرهم في طغيانهم يعمهون ومما يحتمل الحال
والقطع فاضرب لهم طريقا الاية كما ان وليا يرثني يحتمل الحال والصفة
فان قلت فكيف جزم تخرج في قوله تعالى وادخل يدك
في جيبك تخرج في قوله تعالى وادخل يدك في جيبك تخرج بيضا والجزا غير
مقصود لانه لا يلزم من ادخالها خروجها قلت لهذا قدر ابن
خروف وادخل يدك في جيبك تدخل واخرجها تخرج مثل قوله تعالى
ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق الاية قال س وانما المعنى ومثلكم
ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع الا الدعا
وهذا الذي قاله ابن خروف تقدير ضعيف ولو نطق به لكان خلفا
وانما قدر ذلك لانه راى انه لا يلزم من ادخالها خروجها وقد وقع
بهذا في تقدير لا يفيد لانه معلوم انه ان ادخلها تدخل وله
ان يقدره تقديرا يفيد وهو ادخلها تدخل كما هي واخرجها تخرج بيضا

وحاصله انه لا يلزم في الشرط وجوابه ان يكون اللزوم بينهما ضروريا بالفعل فاذا قيل ان جاء زيد اكرمته فهذا الازم بالوضع وليس بالضرورة لاكرام لازما للمجي بل بوضع المتكلم فالموضوع هنا ان الادخال سبب في خروجها بينهما لزوما ضروريا الا بضرورة صدق الواعد فان قال لم ارد هذا وانما اردت انها لا تخرج الاحق يخرج فيكون هذا من المعلوم الذي لا يجوز التنصيص عليه فالقايل ان جاني زيد اكرمته لو تجوز من جميع العوايق التي قد تمنعه من الوفا بالاكرام لا يستبرد ولم يفد بتقديرها **تنبيهان** الاول يستثني من الطلب التمني بلو كما قاله ابن هشام قال السفاقسي في اعرابه قال واظنه من كلام ابي حيان لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان يستثني ايضا لو التي للتمني في نحو فلو ان لنا كرة فنكون ووجهه ان اشرابها التمني طار عليها فلذلك لم يسمع الجزم بعدها وقوله اذا جاز النصب بعدها فينبغي جواز الجزم بل هو اولى كما هو يعرف من قوله الناظم والامر ان كان بغير افعل الى الثاني جزما مفعول اعتمد وجملة اعتمد جزما دليل على جواب الشرط المحذوف وبعد ظرف لاعتمد وقوله والجزا قد تضمحل من الفا رابطها الواو وفي البيت حذف الجواب حيث جعل الشرط مضارعا وهو خاص بالضرورة الثالث الجازم للخلاف فيه فقيل معمول شرط مقدر قاله اكثر المتاخرين وقيل لام مقدرة قاله ابن عصفور وقيل لا تقدير ثم اختلفوا فقال س والخليل وابن مالك وحروف الطلب لتضمنه معنى الشرط وكون الشرط لا بد له من جواب انما هو في التحقيقي لا التقديري كما هنا وقال الفارسي والسيرافي الطلب لنيابته عن الشرط المحذوف وبيان الادلة وتمامها مبسوط في الشروح **قوله** وشرط جزم الخ اعلم ان الفعل المضارع بعد الطلب انما يجزم اذا قدر مثل الظاهر شرطا وصح المعنى فتقول في اكرمني اكرمك ولا تفعل يكن خيرا واين بيتك ازرك التقدير اكرمني فان تكرمني اكرمك ولا تفعل فان لا تفعل يكن خيرا واين بيتك فانك ان تعرفنيه ازرك هذا مذهب

الجمهور

الجمهور واما الكسائي فانه يقدر مطلقا ما يصح به المعنى مع التركيب فلهذا في صورة النفي مطلقا ما يصح به المعنى ويصح التركيب فلهذا في صورة النفي هاهنا لا يجزم لفساد المعنى لانك اذا قدرت ما تاتينا فان لم تاتنا تحدثنا كان باطلا وكذا في بعض صور النهي نحو لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد ياكلك فنحن نمنع هاتين الصورتين وهو يجيزهما ولو قلت لا تدن من الاسد يصطلم ولا تكفر تدخل الجنة صح عند الجميع وحيث امتنع الجزم وجب الرفع اما على الصفة او الحال او الاستئناف فاما لا يقرب مسجدنا يوذينا فيوذينا بدل واما لا تشرف يصيبك سهم فكذلك على انه من باب ولا تموتن الا وانتم مسلمون وقال ابن عصفور وكانه خفي عليه ذلك انه من تسكين المرفوع الذي لا يجوز الا في الضرورة او قليل من الكلام نحو فاليوم اشرب انتهى كلامه واما لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فيضرب مدغم واجاز ابن ابي الربيع في شرح الايضاح كونه بدلا من ترجعوا وهو انما يصح على بدل الغلط وهو غير ملتفت اليه ولا معتبر ويسوغ فيه عنده ان يكون مفعولا ثانيا لقوله ترجعوا ويكون النهي واقعا على كل منهما والخبر يتعدد فكذا ما اصله الخبر ومن ثم تقول حسبت الرمان حلوا حامضا فان قلت هل يجوز ان يكون حالا من الضمير في ترجعوا قلت اياك ان تعتقد ذلك فانه خطا لان النهي عن الرجوع الى الكفر ليس مقيدا بحال ولا صفة فاعرفه **قوله** ان تضع اي صحة ان تضع **قوله** لا اي النافية وقيل الناهية فعلى الاول يقول يجب الرفع في لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وعلى الثاني يقول لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو **قوله** ان كان بغير افعل بان كان بالجملة الخبرية او باسم الفعل او في معنى افعل لنحو التمني والترجي نظرا الا ان يريد افعل وما الحق به اراد به ما دل على الطلب المحض **قوله** فلا تنصب جوابه مع الفا والواو والاقتصار على الفا مشعور وان كان تسمية المنصوب جوابا حقيقة انما هو

معها لان الحكم المذكور عام عندهم كما لا يخفى قوله وجزمه
افعلا فتيل الفرق ان النصب انما هو باضمار ان والفا عاطفة على
مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا يدل على مصدر لانها غير
مشتقة بخلاف الجزم لعدم مقتضى السبك وقال الشهاب يرد
عليه انه قد يتخلف في الجملة الخبرية لان الافعال فيها تدل على المصدر
ولم يجيزوا النصب بعدها قوله بعد الفا فقيد بها اقتصارا على
المسموع ولذا قال ابو حيان ولا احفظ النصب جا بعد الواو بعد
الدعا والعرض والتحضيض والرجا فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع
قوله في الرجا نصب هذا مذهب الفرا واستدل بقراة
لعلي ابلغ الاسباب فاطلع واجيب باحتمال العطف على المعنى
لانه كثيرا ما يقترن خبر لعل بان فالمعنى لعلي ان ابلغ وباحتمال النصب
في جواب الامر في ابن لي وباحتمال العطف على اسم خالص من التاويل
بالفعل وهو الاسباب والجواب الاول يجري في فنفعه الذكرى
فان قلت لم افرد الكلام على الرجا ولم اخره الى هنا
قلت اما الاول فاهتماما بشانه لكون البصريين
خالفوا فيه ولو اقتصر على عموم قوله السابق او طلب لتوهم توهما
قويا انه غير مراد له موافقة للبصريين وهم مقدمون غالبا واما
الثاني فلان جميع ما ذكره فروع لقاعدة الترجي من الطلب فناسب ان
يكون الاعتنا به بعد الفراغ من جميع تعلقات غيره من انواع الطلب
ولان تلك الفروع والاحكام ثابتة للترجي فتاخيره عنها ثم تشبيهه
بالتمني ذكر لتلك الاحكام والفروع بالنسبة اليه على الاستقلال
وذلك مناسب للاعتنا به ولو قدمه لكانت تلك الاحكام والفروع
مذكورة بالنسبة اليه مع غيره فيفوت الاعتنا لانه لو اولاه قوله
وبعد فاجواب في البيت ثم ذكر الاحكام كانت مذكورة للجميع فلم
يكن بالنسبة اليه مذكورة على الاستقلال والانفراد فيفوت
الاعتنا في مقامه فان قلت من اين يستفاد من التشبيه
بالتمني ثبوت تلك الاحكام قلت التشبيه بالتمني

بشروطه

في شروطه النصب يشعر بتبعية ذلك فتدبره وقيل انما اخر الكلام على الترجي
تنبيها على انه ليس مثل ما تقدم للاتفاق على المتقدم والخلاف فيه ولا سيما
لو ذكره اولا ثم قال انه يجوز الجزم عند سقوط الفا دخل في ذلك
ولعل حكمه ليس كذلك انتهى وفيه انهم نصوا على ان حكمه في هذه
المسالة كذلك فقد سمع الجزم بعده عند سقوط الفا قال

لعل التفاتا منك نحوي ميسر ٭ يمل بك من بعد القساوة للبسر

قال ابو حيان وهو مؤيد لصحة النصب بعده وفيه نظر لانه
لا يلزم من الجزم عند سقوط الفا النصب معها بدليل النصب
بعد الطلب باسم الفعل بلفظ الخبر كما تقدم قوله وان على
اسم احترازا عن العطف على فعل كقوله تعالى يريد الله ليبين لكم
ويهديكم فان يهديكم منصوب بالعطف على ما قبله لا باضمار ان
قال المرادي ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر
فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الي لهلكت انتهى
وفي شرح الفارضي يشترط في الاسم الخالص ان يكون مصدرا اذ لا
يعطف الفعل الا على ما يشبه الفعل كما سبق في اخر العطف اذا كان
الفعل المعطوف غير مؤول بالاسم وما هنا مؤول والمصدر لا يشبه
الفعل لانه جامد وانما ذاك اسم الفاعل واسم المفعول كما تقرر
في ذلك الموضع فتدبر قوله خالص اي من التاويل بالفعل احترازا
من الاسم الذي في تاويل الفعل نحو الطاير فيغضب زيد الذباب
فلا يكون فيه النصب كما قال الشارح وكان وجه الاحتراز عنه انه لما طلب
المحل الفعل لم يناسب العطف عليه بالنصب لانه ان تخرج الفعل
الى الاسم قاله الشهاب في حواشي الاشموني وبه يندفع قوله
في حواشي الشارح هلا امكن النصب ويجعل ان والفعل في تاويل
مصدر معطوف على مصدر متاول من اسم الفاعل فانه كالفعل
في دلالته على الحدث وقد تقدم ان الفعل يتاول بالمصدر معمولا
لكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طيران فغضب زيد
الذباب فليتامل وقال ابن هشام انه لم ير نظير ما قاله لغيره

وانه غير مستقيم لان المانع انما هو ان المعنى فاسد الا ترى ان
التقدير لو نصب الطاير فتغضب ويكون غضب على هذا اصله للالف
واللام وهذا انما الاسبيل اليه والذي يجوز عندي هذا نظير من يقول
لا يجوز في نحو يقوم زيد ويقعد ان ينصب يقعد بالعطف على زيد
ونحن نعلم ان ذلك لا يجوز من حيث المعنى لان التقدير حينئذ يقوم
زيد وقعود وقد ظهر ان المنع ليس لكون الاسم السابق في تاويل
الفعل بل لكون العطف ممتنعا من حيث المعنى ولا يحتاج النحاة
ان ينصوا على هذا كما لا يحتاجون ان ينصوا على امتناع يموت زيد والحجر
لان امتناع ذلك مركوز في طبع كل احد لا يخفى به عاقل عن عاقل
قال واما معنى كلام الناظم ان العطف في هذه المسالة لا يلبس على
الاسم المتخيل من معنى الكلام كما في ما تاتينا فتحدثنا وانما هو على
الاسم الصريح فقصد ان يعلمك بان هذه المسالة تخالف ما قبلها
فافهمه ولا تتخذ التقليد مركبا فيهكوا بك كما بالضعفا تذكبا
انتهى وقد ذكر المرادي الاحترا زعما قاله الشم وعن هذا وكذا
الشاطبي قال لان المصدر فيه غير خالص بل هو مقدر تقديرا
معنويا قوله ينصبه ان قال ابن هشام ظاهره الوجوه
ويشكل عليه القراة بالرفع في او يرسل والجواب انه حينئذ
مستانف لا معطوف على الاسم انتهى ويلزمه ان تكون اولا استثنائية
قوله ثابتا فذمه لانه اشهر قال في شرح العمدة والاظهار
في هذا اكثر واشهر تنبيهان الاول من العطف على
الاسم الخالص قوله

لما رايت ابا يزيد مقاتلا • ادع القتال واشهد الهيجاء •

لان اصل لما الف ما وادغم واشهد عطف على القتال لا على ادع لانه
تناقض لكون ادع القتال واشهد الهيجا لا يجتمعان الثاني
ربما جا العطف المذكور مع الاسم غير الخالص فنزر شاذا نحو جعله
حطاما وخرجه ابو البقا وغيره على النصب بان مضمرة وعطفهما
على ان الله من قوله سبحانه في صدر الاية ان الله انزل من السماء

ما ء

ما والتقدير الم تر ان الله انزل من السما ثم جعله ايا ه وقال في شرح
التسهيل في قوله

سريتا البهم في جموع كانها جمال لشر وردية لو نعان تتمهدا

يجوز نصبه في جواب لو لما تضمنته من معنى التمني وذلك لان
الاصل يرد لو نعان تحذف نود واستغني عنه بلو تضمنا وفيه شبهة
بليت في الاستغنا بها عن فعل التمني ووضعها موضعه والاستغنا
بها عنه لان لو تضمنت معنى ليت كما يقتضيه ظاهر كلام ابي علي
والا لامتنع الجمع بينها وبين المتمني كما يمتنع ذلك في ليت ويجوز
نصبه بان مضمرة معطوفا هو وايا ها على لو نعان لانه في معنى
تمني ان نعان على حد وليس عباءة وتقر عيني انتهى فهذا اسم
ليس بصريح ولا يخالف ذلك كلامه خلافا لابن هشام لان كلامه
هنا في الكثير المطرد قوله وشذ حذف ان ونصبه في سوى
ما مر وفي سوى ما ياتي في قوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن
البيتين كما بيناه فيما سلف ومن الحذف في سوى ذلك قولهم
خذ اللص قبل ياخذك والاصل ان ياخذك ومن ذلك قول المتنبي

• بيغا بمنعها نكلم دلها • تيها ويمنعها الحيا تميسا •

وافهم ان حذف وعدم النصب ليس شاذا كقوله تعالى ومن
اياته يريكم البرق

• يا حادي عيرها واحسبني • اوجد ميتا قبيل افقدها •

عوامل الجزم

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع
من الفعل حركة او حرفا واعلم انهم قالوا انما عملت هذه الكلمات
الجزم لانه لما كان ما بعد لم بمعنى الماضي والماضي مبني اعطي حالة
تناسب البنا وهي السكون وهذا التعليل غير شامل بل هو
مقصور على لم ولما وقال الفرا انما عملت لم الجزم وان النصب نفوه
لم لا انها غيرت المعنى الذي يقتضيه اللفظ وان لم يغير وضعه

فاعطيت اقوى اعراب الفعل وهو الجزم وان اخا الرفع وهو النصب
لان عامله كعامله اذ لم يغير اللفظ وقال ابو سعيد السيرافي
ان ان اصل الجوازم وعمل الجوازم لانه لما طال مقتضاها اقتضى
القياس تخفيفه والجزم اسقاط فالتخفيف به ثم حمل عليها لم لان
كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال ولم الى الماضي وكذلك
لما ولام الامر فجزمت لان امر المخاطب موقوف الاخر فجعل لفظ المعرب
كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث
كانت ضدا لها انتهى وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البنا لانه
قد انكر على ابن الخياط مثل هذا كذا في حواشي الحفيد ولا يخفى ان الذي
تقرر في تقسيم الحرف الى مختص ومشترك وان ما اختص بقبيل
حقه ان يعمل العمل الخاص يقتضي ان عمل الجوازم الجزم في الفعل
لاختصاصها به وسياتي في كلام حفيد ابن هشام ما يدل لذلك
وقول السيرافي طال مقتضاها اي وهو الشرط والجزا بخلاف
لم فانها لا تقتضي جملتين وسكت عن بقية ادوات الشرط ولعله
لانها ضمنت معنى ان توسعا للظرف ولافادة معانيها المقصودة
من الزمان وغيره عند الحاجة لبيان ذلك فالحقت بها قوله
بلا ولام الخ قال ابن هشام انما عملت هذه الاربعة لاختصاصها
وكونها ليست كالجزء وانما كان عملها الجزم لانها دخلت لمعان لا تليق
الا بالافعال وهي الامر والنهي والقلب الى معنى المضي فاستحقت
ان تعمل عملا يختص بالافعال وهو الجزم انتهى وهذا هو الظاهر
في تعليل عملها الجزم واما نقله حفيده كما مر ويلي قياس كلامه
فانما عملت بقية الادوات الجزم لانها للتعليق وانما يليق بالافعال
اما بان فباصل الوضع واما الباقي فلتضمنه ذلك قوله طالبا
قال الحفيد وكذا لو خرجت لغير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها
الخبر نحو فمن كان في الضلالة فليمدد الاية او التهديد نحو فمن
شا فليكفر انتهى قال الشهاب فيشكل تقييد المتن بقوله
طالبا انتهى وقد يقال لا اشكال لان معنى طالبا انيا لما بعد

بجا

على الطلب وضعا وان استعمل في غيره تنبيهان الاول
قال ابن هشام في نظم الكافية وقل ان نصحب ذي اللام ولا افعل
او نفعل واللام اعتلا فاقتضى ان جزم فعل المتكلم باللام قليل
سوا كان للمتكلم وحده اوله ولغيره وابنه قد صرح بكثرة جزمها
فعل المتكلم ويفهم من كلامه ايضا ان دخول لا على فعل المتكلم دون
دخول اللام عليه بقوله او اللام اعتلا وهذا هو الذي غلطه توهم
انه كثير مطلقا وانما هو كثير بالنسبة الى دخول لا واستعملوا في امر
المخاطب بافعل عن لتفعل وربما استعملوا في الغايب نحو تقد
نفسك انتهى وتفصيل المسالة مشهور لا نطيل به الثاني
الصحيح ان حذف اللام مختص بالشعر مطلقا خلافا للتفصيل
الذي ذكره الناظم في شرح الكافية ونقله الاشموني قوله
في الفعل اي الواحد بدليل قوله الاتي تعليمن يقتضين والمراد
ان هذه لا تجزم الا فعلا واحدا حيث لا تتبعيه قوله بلم فاما
لم فشرح بالقلب فقيل بعضهم ينصب بها وقيل اصله التوكيد
بالنون الخفيفة وحذفت والاول لم يثبت لغة والثاني انما ثبت
في غير الضرورة فتل الساكن واما

عجبت لمولود وليس له اب ... وذي ولد لم يلده ابوان

فنزل يلد منزلة علم فاسكن الوسط فالتقى ساكنان فحرك بحركة
اليا ثانيهما لان الاول كان قد رجع عن تحريكه فلم يعد اليه واما لم
يوتون بالجار فقال في شرح التسهيل ان لم تلغى حملا على لا وفي شرح
الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما تنفي الماضي بخلاف لا وصرح
في شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم قوله ولما لا حاجة لقول
الشراخيها احترازا عن الحينية والتي بمعنى الا لانه لا يحفظ
دخولهما على المضارع اصلا والكلام فيما يشترك فيه لم ولما
وما ينفرد به كل مشهور وقد ذكرنا ما يتعلق به في حاشية الفاكهي
هذا وكون لم ولما تقلب المضارع ماضيا ونفيه مذهب
المبرد فانهما عنده يصرفان معنى المضارع الى المضي دون لفظه

وان الاصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه الى المضي وبقي اللفظ
على ما كان عليه ومذهب س ان لم ولما يصرفان لفظ الماضي الى
المضارع دون معناه لانه جعل لم يفعل نفي فعل ولما نفي قد فعل قال
ابو حيان قال اصحابنا والصحيح مذهب س بدليل انك اذا نقضت
من اوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم وان قلت قد قام
قلت لما يقم يعني انه لا يرد على قولهم يجوز انقطاع نفي منفي لم ان من
المواضع ما لا يكون نفي لم فيه منقطعا بل يجب اتصاله نحو لم يزل
ولم يبرح ولم ينفك لان وجوب الاتصال ليس لاجل النفي بلم بل
لاجل ان المنفي هذه الافعال او لان المقصود ان هذا الحكم ثابت لها
في الجملة **قوله** واجزم بان قال الناظم قد تهمل حملا على لو كما
روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك وتبعه في المغني في بحث
التعارض ونازعه ابو حيان من جهة اثباته الاحكام النحوية
بالاحاديث والكلام في ذلك مشهور **قوله** ومن وما قال
الاشموني تبعا للمرادي من لتعميم اولي العلم وما لتعميم ما نذل عليه
وهي موصولة وكلتا هما مبهمة في ازمان الربط قال الشهاب
قوله وهي موصولة لعله حال من فاعل تدل اي لتعميم مدلولها
في حال الموصولية وليس استثنافا حتى يفيد ان الشرطية موصولة
قوله متى قال الناظم قد تهمل حملا على اذا وتبعه في المغني
في التعارض ونازعه ابو حيان بمثل ما مر **قوله** وحرف اذ ما
استدل س على حرفيتها بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء
الواحد فبطلت دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت
حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد
بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا
كلها فعلا بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها بالكلية **قوله**
وباقي الادوات اسما ما عدا مهما اتفاقا واما مهما فعلى الاصح
وبقي هناك ادوات اختلف في جزمها والكلام عليها وعلى اعراب
اسماء الشرط مفصل في المغني فاغنى عن الاطالة به **قوله**

تعليق

تعليق بفتنتين قال ابن هشام يجوز ان تاتي الاسمية في مكان
الجواب فلم يلتزم كون جملة الجواب فعلية فان قلت
وكذا ينبغي ان لا يمتنع ذلك في جملة الشرط وان يكون وان احد
من المشركين استجارك على الظاهر قلت اذ لم يجز
ذلك فيما تباعد عن الاداة وهي جملة الجواب الا برابط علمنا انهما
لا ترتبط بها نفسها فان تاكد الربط حصل بالاقتران بالاداة فلم
يحتج لموكد ورابط ولا كذلك الجواب **قوله** يتلوا الجزا اي يتلوه
اي يتبعه الجزا افهم ان الجزا لا يتقدم وان تقدم على اداة شرط
شبيهة به نحو دلكم علته وليس اياه عند البصريين ويجب
رفع المتقدم حينئذ ومذهب البصريين ان معمول الجواب
لا يتقدم الا ان كان الجواب مرفوعا نحو خيرا ان اتيتني تصيب
وسوغ ذلك انه ليس جوابا حقيقة بل في نية التقديم والجواب
محذوف **تنبيهات** الاول التسمية بالجواب والجزاء
حقيقة اصطلاحية وما قيل من انها مجاز فباعتبار اللغة لان
الجزا الفعل المترتب على اخر ثوابا او عقابا لكن لما كان الفعل هنا
متوقفا على اخر اشبه الجزا فاطلق اسمه عليه على وجه الاستعارة
التصريحية ولما لزم عن الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السايل
فاطلق اسمه عليه الثاني شرط الجواب الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز
ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه الى الافادة جاز نحو فمن كانت
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله لانه اقيم فيه
السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب اي فقد استحق الثواب
العظيم المستقر للمهاجرين اولي في جملة الشرط بمعنى اللام
كما في من انصاري الى الله ويوضحه انه في بعض الروايات
ومن كانت هجرته لدنيا وفي الجزا على معناها الوضعي والمعنى من
هاجر لله ورسوله اي لاتباع امرهما وابتغاء رضاهما فقد هاجر
اليهما حقيقة وان كان بحسب الظاهر منتقلا الى الدنيا وبالعكس
والحاصل ان المهاجر له هو المهاجر اليه حقيقة والتعبير

بالجميع الاول للمشاكلة والهجرة وان كانت في الاصل الانتقال من
مكان الى مكان لكن كثيرا ما تستعمل في الاشخاص والاعيان وفي
الحديث المهاجر من هاجر ما نهى الله عنه وذلك في حقه تعالى
مجاز ومن هنا رد في المغني في بحث اذا قول البقا ان اذا في قوله
تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ان الجواب
محذوف مدلول عليه بذلك لانه اشارة الى النقر لانه يؤدي الى
اتحاد الشرط والجزاء قال وانما الجيد ان يقال انه مدلول عليه بعسير
اي عسر الامر تنبيه ترد ان ولو للوصل كما في
زيد وان كثر ماله بخيل واطلبوا العلم ولو بالصين وهل يحتاجان
حينئذ للجزاء ظاهر كلام السعد في المطول في احوال تقييد المسند
بالشرط الاحتياج وانه لا يذكر لكن كلامه خاص بان وعبارته
في المختصر تشعر بعدم الاحتياج بل ان ان في مثل ذلك غير شرطية
لانه قال وقد تستعملان لمجرد الوصل والربط فقوله لمجرد يشعر
بانها غير شرطية وقال في بحث المساواة من الباب الثامن على
انه قد صرح كثير من النحاة ان مثل هذا الشرط يعني قوله
وان خلت ان المساوي عنك واسع لا يحتاج الى الجزاء وقال في اخر
الباب السابع في التذنيب عند الكلام على نوع الجملة الشرطية
حالا واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالمس وهو
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام
وعليه الجمهور وقال الخبري انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم
لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين انتهى المقصود منه وهو صريح
في احتياج ان ولو المذكورتين الى الجواب قوله وماضيين الخ
قال ابن هشام يوهم تساوي القسمة وبعد هذا في الكافية

بيت

بيت يزيل هذا الوهم وهو وكون ماض في اختلاف سابقا اولى
من العكس لكن موافقا وبيت اخر حسن وهو
ولا احصر العكس باضطرار * لكنه قل في الاختيار
انتهى وفيه انه لا يبقى ايضا لعدم ذكره الترجيح بين المتفقين
قال ابو حيان نصوا على ان الاحسن ان يكونا مضارعين
لظهور تاثير العمل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التاثير
وعلل رجحان سبق الماضي عند الاختلاف بان فيه الخروج من الاضعف
الى الاقوى ثم ان الماضي مجزوم محلا والمضارع مجزوم لفظا ان
كان معربا ومحلا ان كان مبنيا بان باشرته نون التوكيد او ان
اتصلت به نون النسوة وقول شيخ الاسلام الانصاري انه
مجزوم تقديرا تسمح لا يخفى تنبيه قوله وماضيين
اي بحسب اللفظ والافادة وان الشرط تقلب الماضي الى الاستقبال
وتخلص المضارع له ولو كان لفظ كان اذا وقعت شرطا خلافا للمبرد
فانه قال انها تبقى على المضي لقوة دلالتها عليه ونقله في المطول
في بحث تقييد المسند بالشرط عن اكثر النحاة ومشى عليه
في مواضع من حاشية الكشاف ورده ابن المنير بانها لو كانت
كذلك لما جاز ان تاتي بعد اداة الشرط والمراد بها المستقبل
وليس كذلك لان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا وذهب الناظم والجزولي الى ان الفعل المقرون
بالفاء وقد ظاهرة او مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماض في اللفظ
والمعنى نحو ان كان قميصه قد من دبر فكذبت اي فقد كذبت
قال ابو حيان وهو مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف على مشروطه
فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا لزم من ذلك
تقدم المستقبل على الماضي في الخارج او في الذهن وذلك محال
فيتناول ما ورد من ذلك على حذف الجواب اي ان يسرق فتاس
فقد سرق اخ له انتهى وما ذكره من الاستحالة في الذهني
ممنوع ولا يقتضي التاويل على حذف الجواب فقط لان نحو ان كنت

قلته فقد علمته بقول على معنى ان تبين انك علمته واجاب
ابن الحاجب بان الجزا على قسمين احدهما يكون مضمونه مسببا
عن مضمون الشرط نحو ان جئتني اكرمتك والثاني ان لا يكون مضمون
الجزا مسببا عن مضمون الشرط نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس
اي ان اكرامك يا سبب لان اخبر باني اكرمتك امس والمعنى ان اعتددت
علي باكرامك اياي فانا اقول قد اكرمتك اي فانا ايضا اعتد عليك
باكرامي اياك والايات المذكورة من هذا القبيل وقال الرضي
لا نسلم ان الشرط سبب والجزا مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم
والجزا لازم قوله ويعد ماض رفعك الجزا حسن قال ابن
هشام اذا كان فعل الشرط ماضيا وبعده مضارع بتم به المعنى
جاز فيه وجهان احدهما الجزم فصيحا ولا يتعين يكون فعل الشرط
ماضيا نحو من كان يريد حرث الدنيا الاية خلافا لبعضهم لنا قول الفرزدق

دست رسولا بان القوم ان قدروا ٭ عليك يشفوا صدورا ذات توغير

وقوله

تعال فان عاهدتني لا تخونني ٭ تكن مثل من يا ذيب يصطحبان

والثاني الرفع وهو كثير في كلامهم سوا كان الجواب مثبتا كقول زهير

وان اتاه خليل يوم مسغبة ٭ يقول لا غايب مالي ولا حرم

او منفيا كقوله

وان بعدوا لا يامنون اقترابه ٭ تشوف اهل الغايب المنتظر

ثم اختلف في رتبته فقيل الجزم احسن وقال الابدي
الرفع احسن وقال ابو جعفر المالقي لا اعلم الرفع جا في الكلام وانما
القياس الجزم وفي توجيهه فقال س والجمهور على التقديم والتاخير
وحذف الجواب وقال المبرد والكوفيون على حذف الفا وقال قوم
هو الجواب ولا حذف ولا تقديم ولا تاخير ولكن لما لم يؤثر في الشرط
لم يؤثر في الجواب انتهى ومن خطه نقلت وقدر د مذهب س
والمبرد فانظر التصريح وقضيته تقليل القول الثالث ان المضارع
المبني اذا وقع شرطا جاز رفع الجواب لعدم تاثير الاداة في الشرط لفظا

الا

الا ان يفرق بان شان المضارع ان يتاثر لفظا واعلم ان اثر الاختلاف
يظهر انه على مذهب س يكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم
ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان
اتاني اكرمه وعلى القول بتقدير الفا او ان المرفوع هو الجواب بعكس
حكم المسالتين فيجازجزم المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسالة
ضرورة ان الجواب وما بعد الفا لا يمكن يتسلط على ما قبل الاداة فلا يفسر
عاملا فيه تنبيه مثل الماضي المضارع المجزوم بلم ويمكن
ادخاله في كلامه بان يراد الماضي وضعا او المصاحبة لم وحينئذ يصح ما ذكره
بعض الصوفية في قوله صلى الله عليه وسلم فان لم تكن تراه من ان يعني
لم تكن غبت عن وجودك ولم يكن رايته من جهة العربية ولا يصح اعتراض
الصفدي عليه كما ذكره في شرح لامية العجم بان من ابطال الحديث شرط وجوابه
وكلاهما مجزوم فان نفس ما ذكره هذا الصوفي يعتمد من جهة انه
يودي الى عدم ارتباط قوله صلى الله عليه وسلم فانه يراك بما قبله
فتدبر قوله ورفعه بعد مضارع وهن اي ضعف ولا يختص
بالضرورة والمراد مضارع غير منفي كما تقدم واختلف في تخريج ذلك
بما هو مفصل في الشروح وخالف س هنا مذهبه فيما تقدم قال
الشهاب ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع قال الزمخشري وقرى
يدرككم بالرفع قيل على تقدير الفا وشبهه بقوله والله يشكرها ويجوز
ان يقال حمل على ما يقع موقع ايما ايما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل
ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين فرفع كما قال زهير يقول
لا غايب مالي ولا حرم وهو قول نحوي سيبويهي ويجوز ان يتصل بقوله
ولا تظلمون فتيلا اي لا تنقصون شيا مما كتبت من اجالكم اينما تكونوا
في ملاحم حروب او غيرها ثم ابتدا قوله يدرككم الموت ولو كنتم
والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا قال ابن هشام في الحواشي
الاول والثالث فاسدان اما الاول فحذف الفا على الاصح خاص بالضرورة
واما الثالث فحذف الجواب خاص بكون الشرط فعلا ماضيا واما الثاني
فقد يقال لو صح اعتباره لصح في كل فعل مضارع لصحة تقدير الماضي مكانه

وقد يقال هذا تاويل لما ورد لانه قاعدة مستحقة الاطراد
انتهى وقد اعترض في المغني على الزمخشري في الوجه الثالث
فقط في الجهة الثانية من الباب الخامس وبين في الجهة الرابعة ان
تجويزه الوجه الثاني يوضح انه لا يناقض ما ذكره في قوله تعالى وما
عملت من سوء تود انه لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود وصرح به
في المفصل بجواز الوجهين في عنوان قاهر زيد اقوى لانه لما راى الرفع
مرجوحا لم يستشهد لتخريج القراءة المتفق عليها عليه والرفع
في بدركم قراءة شاذة وقال ابو حيان الوجه الثالث ليس
بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية اما من
حيث المعنى فلانه لا يناسب ان يكون متصلا بقوله ولا تظلمون
فتيلا لان انتفاء الظلم ظاهره انما هو في الاخرة لقوله تعالى قل
متاع الدنيا قليل والاخرة خير لمن اتقى واما من حيث الصناعة
النحوية فان ظاهر كلامه يدل على ان اينما يتعلق بقوله ولا
تظلمون بمعنى ما فسره وهذا لا يجوز لان اسما الشرط لها صدر
الكلام فلا يتقدم عاملها عليها فان ورد مثل اضرب زيدا متى
دنا فقدر له عامل يدل عليه اضرب لا نفس اضرب فان قيل
فكذلك يقدر الزمخشري عاملا يدل عليه ولا تظلمون تقديره
اينما تكونوا فلا تظلمون لدلالة ما قبله عليه فيخلص من الاشكال
المذكور قيل لا يمكن ذلك لانه حينئذ جواب الشرط وفعل
الشرط مضارع وقد تقدم انه لا يكون الا ماضيا قوله واقترن
بفا حتما جوابا لو جعل الخ بان كان جملة اسمية او طلبية او فعلها
جامد او مقرون بقد وتنفيس او ما او لن وانما وجبت مع الاسمية
لان لما لم تؤثر في معناها احتيج الى ما يربطها بها واوثر الا شيا
الفا وكذا مع الانشائية والمقرونة بتنفيس او قد لانها لتحقق
مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تحقق لا ينقلب
وكذا مع المنفية بلن واما وجوبها في المقرونة بما فقال الحفيد
لم تظهر حكمته ويمكن ان يقال انما وجبت لان ما لها صدر الكلام

وهو مانع في عمل ما قبلها فيما بعدها واذا ثبت هذا امتنع ان
يكون شرطا واذا امتنع ان يكون شرطا وجبت الفا انتهى وقال
ابن هشام في الحواشي فان قلت فكيف اقترن الجواب
بالفا في ان تقتل احدا انما فتذكر فمن يؤمن بربه فلا يخاف ومن جا
بالسيئة فكبت وفي ومن عاد فينتقم الله منه وكل منها لو جعل
شرطا لم يجعل قلت الجواب من وجهين احدهما ان كلامه
في وجوب اللحاق لا جوازه لما ذكره شرط للوجوب ولم يزد لك دليل على ان
الفا هنا واجبة فيحتج به الثاني انا نقول لما لحقت الفا دلنا ذلك
على ان الفعل هنا مبني على المبتدا المقدر ويمكن ان يجاب
عن الاخيرة بجوابين اخريين احدهما لا نسلم انها فا الجواب بل فاء
العطف والجواب محذوف والتقدير فيقال لهم هل تجزون ومثله
واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الثاني ان الماضي باعتبار
الصيغة ينزل في الوعد والوعيد منزلة الماضي لفظا ومعنى والجواب
الثالث لا يحسن لان ذلك المقدر لو صرح به لكان مشكلا باعتبار
الظاهر واحتاج للجواب عنها انتهى وصرح الناظم بان المستقبل
المقصود به وعدا ووعيدا يقدر ماضي المعنى فيعامل معاملة
الماضي حقيقة وقال الشهاب يمكن ان يوجه جواز الامرين فيه
بان سياق الوعد والوعيد يصرفه الى الاستقبال فيضعف تاثير
اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال لوجود ما يقتضي
قلب معناه غيرها وهو الوعد والوعيد فكانها اثرت من وجه
فاستغني عن الربط بالفا دون وجه فجاز الربط بها وقال
الشارح واعلم ان الجواب متى صلح ان يجعل شرطا وذلك اذا كان ماضيا
متصرفا متجردا عن قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا
او لم فالاكثر خلوه من الفا ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا
رفع الى اخر كلامه واعترضه المرادي والاشموني بثلاثة اوجه
منها ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفا مطلقا وليس كذلك
بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه

بهما فان كان مضارعا رفع الى اخر كلامه واعترضه المرادي والاشموني
بثلاثة اوجه منها ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفا مطلقا
وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز
اقترانه بالفا وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد او وعيد
وضرب يجب اقترانه بالفا وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى وهو ما كان
مستقبلا معنى وقصد به وعيد او وعد وبقي ان ظاهر كلامه
جواز اقتران المضارع المنفي بلم بالفا ويخالفه قول ابن الحاجب
واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفا وفسر الجامي
الماضي معنى بالمنفي واما وجه جواز الوجهين في المنفي بلا فلانها تارة
تستعمل لنفي المستقبل فيضعف تاثير الشرط فيه بتخليص الفعل
وتارة تستعمل لمجرد النفي فيقوى التاثير وقوله فان كان مضارعا
رفع الى ما لم يقترن بلم كما هو ظاهر وقال اذا لاحظت الاضرب
التي في الماضي مع ما ذكر في المضارع ظهر ان في مفهوم قول الناظم
لو جعل شرطا لان او غيرها لم يجعل تفصيلا او هو انه تارة يجوز
الوجهان كما في المضارع المجرد والمقرون بلم على ما فيه مما عرفته
انفا وتارة يمتنع الفا وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني
من هذه الاضرب الثلاثة لكن تقدم ان الصحيح ان الجواب لا يكون
ماضيا لفظا ومعنى فينبغي ان يجعل ضابط الوجوب ما يكون
المراد المضي معنى بنفس الفعل لان الجواب في الحقيقة فعل اخر
مستقبل مقدر قوله وتخلف الفا اذا المفاجاة لان المفاجاة
تقتضي التعقيب وتغيره فيخلف فيهم امتناع الجمع بينهما وهو
كذلك الا على وجه التاكيد كما في التصريح ويعلم مما تقرر من اختصاص
اذا المفاجاة الفجائية بالجمل الاسمية ان الربط بها انما يكون
بها ولا بد ان تكون غير طلبية ولم تدخل عليها اداة نفي ولا ان
وقد اشار الى ذلك بالمثال وقيد ابو حيان الربط باذا بما اذا
كانت اداة الشرط ان وتبعه ابن هشام في الجامع ونظر فيه الحفيد
لانه جاء الربط بها بعد اذا في قوله تعالى اذا اصاب به من يشاء

من

من عباده اذا هم يستبشرون وقوله تعالى اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون قوله والفعل الى المعرب قوله
من بعد الجزا قال الشهاب شامل للجملة الاسمية وهو واضح فان
محلها الجزم انتهى وقال ابن هشام قوله الجزا مجزوم ما كان
او غيره والثاني نحو فلا هادي له قوله بتثليث قمن يوهم التساوي
ولا تساوي بل ارجحها الجزم فالرفع فالنصب لان اصل الواو العطف
لا الاستئناف واصل العطف ان يكون على اللفظ لا المعنى وقد يعرض
للمرجوح ما يصيره راجحا في كتاب كشف المشكلات وايضاح المعضلات
للباقولي انما عدل الكوفيون وابو عمرو وابن كثير عن الرفع الى النصب
في ويعلم الذين ولم يعتبرا احد من السبعة به في فيغفر لمن يشا لانه
قد وجد مع جواز النصب سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم فاجتمع
سببان فقوي النصب الذي كان ضعيفا مع سبب واحد ورايت
بخط ابن هشام في الحواشي ما نصه وان يبدا الله يختم على قلبك
ويمح الله الباطل هل يمح مرفوع او مجزوم يدل عندي على رفعه امران
احدهما استيناف الظاهر بعده وهو اسم الله تعالى مع
تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق والثاني رفع يحق وهذا
عدلته فليكن سئله وحاصله انه عرض هنا لغير القوى ما اقتضى
ترجيحه على القوى ومن بعد بنقد يراعي لانه لا يكون صفة
لنفرف ما قبله ولا حالا منه لكونه مبتدا او قد يجوز الاول
لكونه اسم جنس ولا يتعلق بيقترن لان معمول الشرط لا يتقدم
عليه اذا قوله او نصب هلا اجاز الرفع على الاعتراض فانه
كما قال الشهاب يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزا وان صدرت
بالفا والواو وكما صرح به في المغني في الجملة المعترضة نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله
اولى بهما فلا تتبعوا الهوى انتهى ويوخذ مما سياتي عن ابن هشام
الفرق بين المعترض بين الشرط والجزا والواقع بينهما وكانه
ان المعترض يكون اجنبيا من الفعلين بخلاف الواقع بينهما والكلام

هنا فيه وقال الشاطبي منع الناظم الرفع في هذا الفعل بعد ما اجازه
في المسألة الاولى فدل على انه غير جائز هنا واجازه ابن خروف مع الواو
خاصة على الحال كانه قال ان تأتني وانت تسألني ولا يقدر الفعل
مع الواو لانها للجملة فلا يقدر وسايلا والناظم لم يرتض هذا بل ونقل
مع س والجماعة لكن مضى له في باب الحال جواز وقوع المضارع المثبت
حالا مع الواو على اضمار المبتدأ او مخالفة من ذهب الى المنع فآباله
منع ذلك هنا فاقتصاره مع الواو على الوجهين غير سديد اما مع
الفا فلا سبيل اليه **تنبيه** قالوا انما جاز النصب
بعد الجزا لان مضمونه لم يتحقق ثبوته فاشبه الواقع بعده الواقع
بعد الاستفهام قال ابن غازي نحو اذن معطوف على مصدر
متوهم وتقدم في الكلام على قوله تعالى اذا قضى امرا فانما يقول له
كن فيكون انه انما يظهر اذا لم يكن اداة الشرط للمحقق بحسب الاصل
كاذا **قوله** اثر واو او فا في الكائنة

ومثل ثلو الواو والفا تلو ثم في المذهب الكوفي فاعرف من توهم
والعاري اجزم بدلا او يرتفع معتبرا حالا او كل قد سمع

وكلامه شامل للمسألتين لكن الشراح لم يذكروا ذلك الا في الثانية
وصرح الاشموني بمنع النصب مع ثم وقال شيخ الاسلام
القياس على الثانية يقتضي الجواز عند الكوفيين وفي الحديث
لا يبولن احدكم في الماء الراكد الذي لا يجري ثم يغتسل منه قال
الناظم في التوضيح يجوز في يغتسل الجزم عطفا على موضع يبولن
والرفع بتقدير ثم هو والنصب باضمار ان واعطا ثم حكم الواو
والفا ومثله ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم
يدركه الموت فانه قرئ بجزم يدركه ورفعه ونصبه والجزم
هو المشهور اما الرفع والنصب فشاذان قال ابن هشام استفيد
من هذا ان حكم جواب الطلب حكم جواب الشرط والمثال الذي
مثل به فيه نظر لانه مثل لما اعترض بين الشرط والجزا لا لما وقع
بينهما وايضا فالظاهر احدا اجوز الرفع في مسألة المعترض والحكمة

وبهما

وبهما انتهى واعلم ان النووي ذكر في شرح مسلم ان الرفع هو
الرواية وان الجزم ظاهر وان النصب لا يجوز بعد ان نقله عن شيخه
ابن مالك قال لانه يقتضي ان النهي عن الجمع بينهما دون افراد
احدهما وهذا لم يقله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال
فيه او منه ام لا واجاب الكرماني وابن دقيق العيد
بانه لا يلزم افادة الاحكام المتعددة بلفظ واحد فكراهة
الجمع مستفادة من هنا والافراد من حديث اخر ونظر الكرماني
بلا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وزاد انه لا يلزم ان اداة
التشبيه من جميع الوجوه بل في جواز النصب فقط وتعسف
البيضاوي في شرح المشكاة فجعل يغتسل معطوفا على الصلة
وهو يجري قال الطيبي ولعله امتنع من العطف على يبولن للاختلاف
بين الانشائي والاخباري انتهى وفيه ان الصحيح جواز ذلك ورد
القرطبي الجزم بانه يكون عطف فعل على فعل والاصل مساواة
الفعلين في النهي عنهما وتأكيدهما فقد ولمعنى التأكيد في الثاني
دل على عدم العطف وانما اراد الاستيناف تنبيها على مآل الحال
وانه قد يحتاج اليه نحو لا يضرب احدكم زوجته ضرب الامة
ثم يضاجعها بالرفع ولم يرو واحد الجزم وناقشه في فتح الباري
بما لا يليق في قوله الامتثال مساواة الفعلين **قوله** الكتفا
قال ابن هشام بضم التاء والالف تثنية لا الاطلاق انتهى وهو
مبني على عود الضمير للواو والفا وطابق وان كان العطف باو لانها
للتنويع ويجوز ان يكون الضمير للفعل فالالف للاطلاق **قوله**
والشرط يغني الخ اعلم ان صور الحذف هنا سبعة ثلاثة
احادية حذف الاداة والشرط حذف الاداة والجواب
حذف الشرط والجواب وواحد ثلاثي وهو حذف الثلاثة
فاما الاداة وحدها فقال في جمع الجوامع وشرحه لا يجوز حذف
اداة الشرط ولو كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من
الجوازم ولا حذف حروف الجر وجوز بعضهم حذف ان ويرتفع

الفعل وتدخل الفا اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما
من بعد الصلاة فيقسمان بالله انتهى وحينئذ فما يقع للجلال المحلي
وجوبا كثيرا من تقدير اذا الشرطية وحدها مشكل ولم يتعرض في المغني
لحذف ادوات الشرط في بحث الحذف واما حذف كل من الشرط والجواب
للدليل فجايز كما ذكره الناظم واشار بقد الى ان حذف الشرط اقل ومراده
انه اقل في الجملة فلا ينافي ان حذف الشرط المنفي بلا تاليه ان يساوي
حذف الجواب في الكثرة كما في بعض نسخ التسهيل والمراد الحذف من غير
تفسير فلا يرد ان نحو وان احد من المشركين استجارك كثير ولم تقترن
الاداة بلا والكلام في حذف الشرط وحده فلا يرد ان خير التخيير
فانه كثير ولم تقترن الاداة بلا ايضا لان المحذوف الشرط والجواب
واما حذف ان والشرط فكثير نحو فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء
بحق فالله هو الولي والمشهور الاقتصار في هذا على ان ويقع للمستنفق
تقديره باذا والشرط ونص الرضي في باب العطف في الكلام على الفاعلية
واما حذف ان والجواب فلم يقع في الكلام واما حذف الشرط والجواب
فوقع بعد ان في الضرورة كما قيد بذلك في التسهيل كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان

وذكر في التصريح حذفهما بعد اينما واستشهد عليه وذكر السيرافي
ما يقتضي انهما يحذفان بعد ان اختيارا قال يقال لا آتي الامير
لانه جاير فتقول ائته وان واما حذف الثلاثة فيجوز بعد
الاحرف الجوابية كما اذا قيل لك من ياتك تكرمه فتقول نعم

تنبيهان

الاول قوله اولا ان علم وثانيا ان المعنى
فهم تفنن وحاصلهما اشتراط الدليل على الحذف قال ابن هشام
لحذف الجواب شرطان الدليل ومضي الفعل التالي لاداة الشرط
لفظا نحو ما مثلنا او معنى نحو لئن لم تنته لارجمنك ولا ياتي غير ذلك
الا في ضرورة كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وقال
الدليل قسمان لفظي ومعنوي واللفظي ثلاثة اقسام متقدم كله
نحو انت ظالم ان فعلت متقدم كله بتقدير اعو لين اخرجوا لا يخرجون

معهم

معهم متقدم بعضه لفظا وبعضه تقديرا نحو وانا ان شاء الله لمهتدون

والى متى اشرف من الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر

والمعنوي هو ما يشهد به الحال او قوة الكلام نحو قوله ابن ذكر سنه
وقوله سبحانه ان استطعت الاية واقول انما جعلت الجواب
محذوفا في المسايل المتقدمة والمذكور دليله لان لاداة الشرط
صدر الكلام فلا يجوز تقديم شي من معمولات الشرط ولا نقل الجواب
عليها وانما يقع مستانفة او مبنية على ذي خبر ونحوه وهذا مذهب
البصريين ومذهب الكوفيين رأي زيد والاخفش والمبرد جواز
ذلك ومذهب المازني ان الجواب ان كان ماضيا فلا يجوز تقديمه
نحو قمت ان قام زيد وقمت ان يقم زيد وان كان مضارعا جاز كذا في
الارتشاف ونقل منع المازني التركيب مطلقا او اذا جعل المقدم
جوابا او دليلا عليه الظاهر الاول لانه لا يثبت تقدم الدليل والا
لما جعل المقدم جوابا اصلا ولم يتعرض في التسهيل لمذهب المازني
واستدل شراحه لصحة مذهب البصريين باوجه منها
عدم جزمه وعدم دخول الفا عليه وعطف الشرط عليه نحو اقوم
وان لم يقم ومنها انه لو كان مقدما من تاخير لما افترق المعنيان
وهما مفترقان فمع التقديم بني الكلام على الجزم ثم طرا التوقف
وفي التاخير بني الكلام من اوله على الشرط انتهى وهذا الاخير
يدل لما قاله ابو اليمن تاج الدين الكندي في طلقتك ان دخلت
الدار من وقوع الطلاق في الحال وقال انه نقل كل من يوثق بعلمه
واستدل بذلك للمازني قال لان الفعل الماضي اذا وقع قبل حرف
الشرط كان ثابتا وما ثبت لا يجوز ان يوقع في جواب الشرط
يعني فلا يكون للشرط جواب ولا دليل ويعمل الماضي عمله وقال
في قوله ان دخلت الدار طلقتك الطلاق يتعلق بدخول الدار ورد
عليه الامام تقي الدين السبكي وقال الطلاق يقع في الاولى
عند دخول الدار لا قبله وفي الثانية لا يقع اصلا الا ان ينوي
بقوله طلقتك معنى انت طالق فحينئذ يقع عند دخول الدار

قال ولا يساعده نحوي ولا فقيه وقد قال تعالى حكاية عن
شعيب وقومه قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد
اذ نجانا الله منها وقال قل بئسما يامركم به ايمانكم ان كنتم
مؤمنين وبئس فعل ماض وقد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون
والظاهر ان الشرط مرتبط في المعنى بما قبله وقال صلى الله عليه
وسلم خبت وخسرت ان لم اعدل والطائفة الرد على الكندي
ومن جملة كلامه ان الفعل الماضي ثلاثة اقسام قسم يراد به
الماضي المحقق فلا يعلق اصلا ولا ايقاعا لا يصح تعليقه لان ما وقع
لا يعلق وقسم يظهر فيه الانشا كطلقت فهذا الاظهر فيه قبول
التعليق حتى يصرفه صارف وقسم بعكسه كما في قوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النسا وقولي من شئت ان قام محمول على القسم
الاول اذا اريد امثل وضعه وهو الحالة الغالبة عليه قال
ولده التاج ويدل لهذا ان النحاة نقلوا ان المازني وجه تفرقته
بان تقدير الجزا ماضيا فيه مخالفة الاصل بخروج الماضي عن
الظاهر الى الاستقبال وبخروج الجزا عن اصله فدل على ان مراده
بما منعه ثمت غير المقصود بها الماضي قال الشيخ الامام فتسوية
الكندي بينه وبين القسم الثاني الذي يظهر فيه الانشا غير
متجه ثم يلزمه ذلك في اسم الفاعل اذا قال انت طالق ان دخلت
الدار لان انت طالق جملة اسمية تدل على الثبوت في الحال
وما كان ثابتا لا يعلق كما يصح انا قايم في الحال ثمت الا ان يقول
اسم الفاعل قد يراد به المستقبل على انا لا نقول ان هذا الماضي
اريد به المستقبل بل اريد به الانشا الناجز الواقع في الحال
والمعلق هو اثره وهو وقوع الطلاق المنشا بحسب ما انشاه
وهو حكم شرعي يقع عند دخول الدار فالماضي هو التطليق
والايقاع والمعلق هو الطلاق والوقوع ولا شك ان في طلقتك
امرين احدهما التصرف الناجز من الزوج وهو تطليق وايقاع
لا يمكن تاخيره والثاني وهو طلاق ووقوع وهو موجز ومعلق

وهذا

وهذا اسهل فقولك اضرب زيدا يوم الجمعة في اضرب شيئان احدهما
الانشا لانه فعل امر ولا يتاخر وليس يوم الجمعة ظرفا له اذ لو
كان ظرفا لزم تاخيره والثاني المصدر الذي تضمنه وهو المامور
به وهذا هو المعلق المظروف في يوم الجمعة وقول النحاة ان يوم
الجمعة معمول لاضرب فيه تسمح ومرادهم ما ذكرنا وان لم تفصح
عبارتهم به انتهى سقناه مع طوله لما فيه من الفوايد النفيسة
من ذلك ان من الانشا ما يصح تعليقه وقد صرح بذلك في رسالة
اعتراض الشرط على الشرط واستنبطه من قوله تعالى وامراة
مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها لان
الاحلال انشا وقد علق وقرره بنحو ما مر من ان الانشا طرفان
احدهما قول المنشي وايقاعه ولا تعليق فيه والثاني اثره
المترتب عليه من الوقوع وهو المعلق فالتعليق للحل لا للاحلال
لكن لما كان للاحلال طرفان ولا يتم الا بالثاني حصل التعليق فيه
باعتبار ذلك الطرف ثم قال ومن الانشا ما لا يصح تعليقه كالبيع
تغليبا للطرف الاول منه وصيانة عن الغرر الثاني
من حذف الجواب كما قال الشراح في افمن زين له سوء عمله فراه حسنا
وجوزوا ان يكون التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرات بدليل فلا
تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله
يضل من يشا ويهدي من يشا واقره في المغني في بحث الالف
وقال في الحواشي فيه نظر من وجهين الاول انه لا يجب ان تكون
من شرطية بل يجوز ان تكون موصولة بل قد يدعى انه اظهر
الثاني ان التقدير الثاني لا يسوغ لان الظروف لا يكون جوابا للشرط
فكان الصواب ان يقدر يهتدي او يقدر راجح على من هداه او يبخ او
يسلم او نحو ذلك مما الله اعلم به وقد يستدل لصحة تقديره
بان من رحمه الله قال في ايها نسالك ثابتة فتنشا صلته
لانها لم تثبت عليه كانك قلت الذي نسالك وان امرت الفا
جاز وجزمت نسا وبقيت ايها وان ادخلت الفا قلت ايها نسا

فلك لانك اذا جازيت لم يكن الفعل وصلا انتهى بنصه وعلى هذا يجوز
فيما قدر ابن الناظم على اضمار الفا وقد يقال كلامه مرفيه يجوز لانه
لا يجيز اضمار الفا الا في الشعر والاشيا اذا قدرت انما تقدر على
الاصل فكان صوابه ان يقدر فهو كمن هداه الله انتهى ويتلخص
ان المنع من كون الظرف لا يكون جوابا لانه في الظاهر ليس جملة
وكذا ان قدر متعلقه وصفا او اذا قدر فعلا فهو وان كان جملة
لكن يلزم اضمار الفا وهو بابه الشعر وهذا مراد صاحب المغني في
الباب الخامس لكن في كلامه ايجاز ووقع له نظيره في بحث اللام في
الرد على من اجاز تلقي القسم بلام كي فاعرفه واعلم ان الشارح
عبر بقوله نسخته كذا او لم يقل جوابه فتقبل انه معقود له
ليشمل الخبر والجزا كما قال نظيره العلامة في تعبير السكاكي بذلك
في مباحث الفصل والوصل ويكون لما ذكر الوجه الاول مثالا لما هو
بصدده مثم الفايدة بذكر احتمال اخريتها فكلامه لا ينافي كون
من موصوله فتدبر والثالث مثل المرادي لحذف الجواب بقوله تعالى
اين ذكرتم اي تطيرتم ومثله في المغني في مباحث الحذف من الباب
الخامس وفي البيضاوي وكون جواب الشرط هو المحذوف قول
س ومذهب يونس انه جواب الاستفهام وذلك انه اذا تقدمت
الهمزة على اداة الشرط الذي فعله وفعل جزايه مضارع نحو
نحو ان تاتيني اتك فكما لو لم تدخل الهمزة عند س وذهب يونس
الى انه يبني على اداة الاستفهام وينوي به التقديم اذ ذاك ويلزم
ان يكون فعل الشرط اذ ذاك ماضيا فيكون التركيب ان تاتني
اتيك ولا يجوز عنده جزمهما ولا ان يجزم الاول ويرفع الثاني الا
في الشعر ويرد ما ذهب اليه يونس قوله تعالى افان مت فهم
الخالدون لان دخول الفا دليل على ان الجواب للشرط قال في الارتشاف
فلو كان الحرف مثل القياس جريان الخلاف كالهمزة واجاز الفرا في
الثاني الرفع والجزم واجاز الكسائي دخول الفا وجرى البيضاوي
في اية الانبيا على كلام س وفي اية ال عمران وهي قوله تعالى

افان

افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم على مذهب يونس لانه جعل
الجواب للاستفهام وحكى كونه للشرط بقيل وانعكس حكم
النقل على المولى سعدي في سورة يس فقال ان جعل الجواب المحذوف
للشرط مذهب يونس

الرابع

قال الشارح من حذف
الشرط مع ان قوله فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم
فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقد تبع في ذلك الزمخشري
كما في الباب الخامس من المغني قال ويرده ان الجواب المنفي
بلم لا تدخل عليه الفا بعين والفا ليست جواب شرط محذوف
وانما هي كما قال ابو حيان للربط بين الجمل لانه لما قال فاضربوا
فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان كان امتثال ما امروا به
سببا للقتل فقيل فلم تقتلوهم اي لستم مستبدين بالقتل
لان الاقدار عليه والخلق له انما هو لله تعالى ليس للفاعل فيه شي
لكنه اجرى على يده فنفى عنهم ايجاد القتل واثبته له تعالى الخامس
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم
به ان الجواب محذوف تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي
القوم الظالمين قال في المغني ويرده ان جملة الاستفهام لا تكون
جوابا الا بالفا موخرة عن الهمزة نحو ان جيتني افما تحسن الي وتقدمه
على غيرها نحو فهل تحسن الي انتهى وفي الرضية بحث الجوازم ان
الجواب والشرط اذا كان مصدرا بهمزة الاستفهام لم تدخل
الفا سوا كانت الجملة فعلية او اسمية لان الهمزة من بين جميع
ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم
الهمزة على اداة الشرط فيقصد تقدير الهمزة على ادات الشرط نحو
قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ايت اكرمتك قال
تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى ويجوز دخول
كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتم
ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم وقال
قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم من اله ويجوز دخول الفا

فيهما لتقدم غيرهما فمنها قال تعالى قل ارايتم ان كنت على بينة من ربي
ورزقني منه رزقا حسنا قال بعضهم انتهى وقال السعد عند
قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات وقوع الجملة الاستفهامية
جزاء الشرط محل بحث وفي البحر في سورة الانعام ما يخالف كلام
الرضي والمغني عند قوله تعالى اغير الله تدعون ان كنتم صادقين
السادس قال ابو حيان اطلق حذف فعل الشرط فلم يبين
ان ذلك في ان وحدها ام عام في سائر الادوات والحفظ ففعل
الشرط فيما محذوفا بعد غير ان لا انه انشد في شرح الكافية
بيتا زعم انه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولا ينج الا في الصفاد يزيد

اي متى تثقفوا تؤخذوا انتهى وفي المغني ان بعضهم جوز في وما بكم
من نعمة ان تكون ما شرطية والاصل ما يكن ثم حذف فعل الشرط
قال والارجح الموصولية انتهى وفي قوله والارجح اشعار بصحة
قول البعض وميل لها فمقتضاه كلام الناظم واعتراض الشمني عليه
بان فعل الشرط لا يحذف الا بعد ان في باب الاشتغال او فيما نفي
بلا غير ظاهر على ان التقييد بالنفي بلا انما شرط للكثرة كما عرفت
السابع لم يقيد واحذف الجواب بكونه جوابا لان كما قيد ابو
حيان والموضح حذف الشرط فافاد ان الجواب يحذف مطلقا بل لا
يتقيد بجواب الشرط المذكور في هذا الباب بخصوصه ليدخل نحو
ولو ان قرانا سيرت ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ونحو ذلك
الثامن علل ابن هشام في الحواشي كون حذف الجواب اكثر
بان الحذف من الاواخر اكثر من الحذف من الاوايل وان دلالة
السبب على المسبب اقوى من العكس لان الشيء الواحد قد تتعدد
اسبابه

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

الحاصل ان
الشرط يحتاج الى جواب كذلك القسم يحتاج الى الجواب الا ان جواب
الشرط اما مجزوم لفظا او مجزوم محلا ومقرون بالفاء او باذا
المفاجاة فهذه اربعة وجواب القسم اما مؤكد بان او باللام او بهما

او

اومنفي فهذه اربعة ايضا ولم يتعرض الناظم لحكم باب القسم
وهو من الابواب المهمة فكان ينبغي اخلاء هذا النظم منه والحاصل
ان القسم جملة وترتبط احداهما بالاخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء
وكلتاهما اسمية وفعلية والمؤكدة هي الاولى والمؤكدة هي الثانية
وهي المسماة جوابا فان كانت مثبتة لزمها اللام او ان فان صدرت
بمضارع مثبت مستقبل وجبت اللام واحدى النونين وقد تنفرد
اللام مع ما قرن بحرف تنفيس ومع ما اريد به الحال ومع معمول
ما قدم معموله وشذ انفرادها فيما عدا ذلك واذا صدرت
بفعل ماض متصرف فالاكثر ان تقترن باللام وقد او باللام وربما
او باللام ولما بمعنى ربما وقد تقترن باللام فقط فان كان الماضي
غير متصرف وجب انفراد اللام وكذا اذا تقدم معمول الفعل وقد
يعرى المتصرف لطول الكلام نحو قتل اصحاب الاخدود وقد يقترن
بقد في هذه الحالة كقوله تعالى قد افلح من زكاها واذا اقسم
المضارع المنفي قد يقترن بقد او لما او بربما هذا في الجواب المثبت
اما المنفي فلا ينفى الا بما او ان او لا ولا فرق بين الجملة الاسمية
والفعلية الا ان الاسمية اذا نفيت بلا وقدم الخبر وكان المخبر عنه
معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة اذا عرفت هذا فاذا اجتمع
قسم وشرط استغني بجواب السابق منهما وجوبا كما يدل عليه
قوله واحذف لان صيغة الامر عند المصنفين للوجوب وقوله
فهو ملتزم وصرح بالوجوب في التوضيح قال الشهاب ويشكل بان
غاية الامر ما يلزم من ذكر جواب كل منهما الاطناب ولا محذور
فيه بل قد يقتضيه المقام فلم منعوه اقول كم من موضع
اوجبوا فيه الحذف ولا يلزم عليه الا الاطناب فيقول والله ان
تقم لاقومن وان يقم والله اقم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر
فان تقدم عليهما فالجواب للشرط مطلقا تقدم او تاخر واذا
حذف جواب ما تاخر يكون المؤخر في نية التاخير عن جواب المتقدم
وجوابه في نية التاخير عن الثاني لانها جواب او كالجواب وانما كان

الامر على ما ذكرنا ليكون الحذف من الثاني لدلالة الاول وعلى هذا
القول في قولهم ان اكلت ان شربت فانت طالق فانهم واصله
ان اكلت فانت طالق ان شربت واصل هذا ان شربت فان اكلت
فانت طالق قال الله سبحانه فان تنازعتم في شي فردوه الى الله
والرسول فهنا قدم جواب الاول ولو اخر عنهما لكان الامر كما ذكرنا
ايضا وهذا ايضا من فروع مسالة تكرار الشروط وقد اهملها الناظم
في هذا النظم ومذهبه انه ان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط
الثاني مقيد له وان كان بعطف كقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم الاية فالجواب لاولهما وفصل غيره بين العطف
بالواو والفا كما في الشروح واستفيد من تمثيله بالاية انه
لا يشترط في مسالة تكرار الشروط كون الاداة ظاهرة لانها ليست
ظاهرة مع وتتقوا فتفطن وقد افردها الجمال ابن هشام
برسالة نفيسة وقال في الحواشي مسالة اذا تكررت الشروط
مثل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر زعم الفرا
انه سال عنها الفقها فاختلفوا عليه فقال بعضهم يعتق اذا وقعت
الشروط مرتبة كترتيبها في الذكر وقيل بشرط انعكاس الترتيب
وقيل يعتق مطلقا سوا ترتب او تعكس وقيل يعتق بوقوع اي
شرط كان واختار الفرا انه انما يعتق بوقوع الجميع على عكس
الترتيب ووجهه ان يكون فعبدي حر جوابا في المعنى للاول
فيكون في النية الى جانبه ويكون ذلك جوابا للثاني فيكون في النية
بعده ايضا ويعني بهذا الكلام الدلالة على الجواب كما في انت
ظالم ان فعلت لان المتقدم نفسه هو الجواب واما صاحب المذهب
الاول فانه جعل فعبدي حر جوابا للاخير وذلك الشرط وجوابه
جوابا للاول كذلك وهو خطا لان حذف الفا يختص بالضرورة
فلا يجوز ان يخرج عليه الكلام واما من لم يشترط ترتيبا ولا عكسه
فانه يجعل فعبدي حر جوابا للاخير ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط
الاول ويكون الشرط المتوسط فتحذف جوابه لدلالة ما قبله عليه

وفي هذا ايضا حذف الفاء للشرط الثالث لانه جعله جوابا للاول
وذلك خاص بالضرورة واما من قال انه يعتق بوقوع كل منهما
فانه يجعل جواب كل من الشرطين محذوفا لدلالة ما بعده عليه
فالتقدير ان اعطيتك فعبدي حر ان وعدتك فعبدي حر ان سالتني
فعبدي حر ويرده انه جعل الدليل بعد واعلم ان مذهب
الفرا لا يجيء في نحو ان تزوجتك ان ولدت لي غلاما ان ارضعته
فعبدي حر قال بعضهم فيجب هنا تقدير الفا في الثاني والثالث
وقلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام ترتيبا يجيء على ما قال الفرا
انتهى وقد ذكر هذه المسالة في مباحث الحذف من الباب الخامس من مغني
اللبيب ولم يبسط الكلام على الاقوال ولا توجيهها بل اقتصر على انهم
ذكروا ان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف
مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه وذكر انهم جعلوا منه قوله
تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد
ان يغويكم وقال وفيه نظر اذ لم يتوال الشرطان وبعدهما جواب
اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو
جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل
ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم
واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب
الشرط الاول فلا وجه له انتهى وقال في الحواشي من فروع
المسالة ولولا رجال مؤمنون الاية فان الصناعة تقتضي انه جواب
للولا وجواب لو محذوف لدلالة جواب المتقدم وقول ابن الشجري
انه مما سد فيه الجواب مسد جوابين غير ظاهر وقال ايضا ليس من
تعارض الشرطين حتى اذا بلغوا النكاح الاية فاما يا تينكم مني
هدى الاية وقال في الرسالة التي اشرنا اليها ليس منها وامراة
مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الاية خلافا لجماعة من النحويين
منهم ابن مالك وجعلها كالاية التي في المغني لانه منها الا انها في خلاف
من ذكر ونقل في الحواشي ان بعضهم قال لا عوز نفقت ان نفقت واما انا

اخللنا لك ثم قال سبحانه ان وهبت فليس امراة نفسها احللنا ولكنه
باعتبار مستقبل دل عليه الماضي اي وتحل لك امراة قال وهذا عندي يدل
على ان المتقدم ليس الجواب والا لصار مستقبلا لانه حينئذ في حيز اداة
الشرط انتهى وهذا انما يقتضي ان المتقدم ليس جوابا ولا ينافي انه
يجوز ان يكون دليل الجواب وهذا البعض اطلق ان التركيب لا يجوز وهو
في التنبيه الاول عند قوله والشرط يعني ما فيه بلاغ وقال
في تلك الرسالة وليس منها فاما ان كان من المقربين الاية خلافا
لمن استدل بذلك وذلك لانه اقترن جواب الشرط الاول بالفاء
تقديرا لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فان كان من المقربين
فجزاؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وانيبت عنهما اما فصار اما
فان كان فنفروا من ذلك لوجهين احدهما ان الجواب لا يلي ادوات
الشرط بغير فاصل والثاني ان الفا في الاصل للعطف فحقها ان تقع
بين شيئين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها في باب العطف عن
الشرط حفظوا عليها المعنى الاخر وهو التوسط فوجب ان يقدم
شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثاني
لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار
اما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفا التي في جواب اما لئلا يلتقي
فاان فتخلص ان جواب اما ليس بعده وفاء مقدما بعضه على الفا
فلا اعتراض انتهى وعرضه من ذلك الرد على الامام ابي الحسن
تقي الدين على السبكي لما افاده كلام ولده التاج في كتاب الاشباه
والنظائر ونصه اعتراض الشرط على الشرط شائع في كلامهم
ولا احتفال بمن منعه من النحاة لان القران العزيز ناطق بذلك في ايات
قال الشيخ الامام اوضحها فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
وجنة نعيم وغلط من تعقب كلام الوالد من مثل هذا البعض في قوله
ان هذه الاية ليست من اعتراض الشرط على الشرط زاعما ان الفا
يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو ان وحينئذ يكون الشرط
الثاني وجوابه كلاهما جواب عن الشرط الاول وتوجه غلطه انه

لما

لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثاني وجوابه
جواب للشرط الاول ودخول الفا غير مسلم له الا ان يكون الشرط
الثاني مع جوابه جوابا للاول وذلك هو محل النزاع بل الصواب
ان الجواب جواب الاول وقد استشهد س رحمه الله على الاعتراض
بهذه الاية بعينها افتراه خفي عليه هذا وللوالد رحمه الله
مصنف في اعتراض الشرط حافل يرتفع عن همم الزمان سما بيان
حكم الشرط انتهى وقال ابن هشام في بحث اما في كلام النحويين
في مثل فاما ان كان من المقربين تقديرها بالشرط ودعوى امور
فيها طول ومخالفة للظاهر وعندي ان اما اخلصت لمعنى التفصيل
ولم تنخلع عن شرط البتة كما ان يا اخلصت للتنبيه في يا ليت قومي
عجيبة ذهب استاذنا الامام المطلبي كرم الله وجهه
واكرمنا به في الدارين الى اشتراط انعكاس الترتيب في وقوع الحكم
قال الشيخ حمدان في شرح ملتقى البحرين وهو كتاب في الفقه
فتيسر هذه المسالة ونعت في درس شيخنا معوش المغربي التونسي
شيخ الجماعة لما قدم من بلاد الروم الى مصر المحروسة واجتمعت
عليه الفضلا من كل جانب من مدرس وطالب الاماسد فقال اشتراط
تقديم الثاني على الاول انفرد به الشافعي ولم يذهب اليه احد من
الاصوليين ولا من ايمة اللغة بل كلام العرب طافح بالرد عليه من ذلك
ما قاله الشاعر ٭ ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا ٭
واقره ارباب المجلس حتى الشافعية فانتدبت اليه وانا اصغر القوم
اذ ذاك وقلت يا مولانا هذا شاهد للشافعي لان الاستغاثة لا تكون
الا بعد الذعر فانتهرني القوم وقالوا انت ترد على الشيخ وهذا منك
سوء ادب فاطرق الشيخ هنية ثم رفع راسه وقال لهم الحق معه
فرجع القوم وما هذا الا ببركة الامام الاعظم وخلاصة الايمة
الاكرم والا ما كانت هذه لمثلي ولله الحمد والمنة تنبيه
اعلم ان الكلام هنا في غير الشرط الامتناعي لما هو صريح سياقه
لانه ذكر مسالة اجتماع الشرط والقسم قبل الكلام على لو ولولا

فلم يحتج الى التقييد وان قيد في التسهيل لان لو ولولا يتعين لاستقنا بجوابهما تقدمتا على القسم او تاخرا نحو لولا اسلمنا هتدينا ولا يشترط في القسم ان يكون ملفوظا به بل لو كان مقدرا فكذلك ومنه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطية تنبيها عليه مردود لان دخولها اكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بانه مختص بالشعر وقد اطلنا في هذا المقام لكن ينفا بس الزوايد والعذر واضح عند من له رغبة في جمع هذه الفوايد قوله فالشرط رجح مطلقا لانه عمدة الكلام المذكور والقسم مسوق لمجرد التاكيد ويفهم منه جواز اعتبار القسم فهل هو كذلك تقدم القسم او تاخر او محله اذا تقدم كما لو لم يتقدم ذو الخبر وجواز اعتبار القسم مذهب ابن عصفور وغيره لكن نص في التسهيل على ان اعتبار الشرط واجب قال الشهاب والتعبير برجح لا ينافي الوجوب قوله وربما رجح بعد قسم الخ قال الشهاب هذا مع قوله السابق فهو ملتزم يحتمل امرين الاول ان يكون مرضيا له فيكون مقيدا لذاك والمعنى هناك فهو ملتزم غالبا والثاني ان لا يكون مرضيا له بل هو حكاية لمذهب ضعيف فيكون ذاك على الاطلاق ويؤيده انه ذكر في شرح العمدة ان ذلك خاص بالضرورة

فصل لو

اعلم ان لو تاتي على ستة اقسام للعرض وللتقليل وللتمني ومن هذه لو ان لنا كرة ولذا نصبت ورده في المغني بما حاصله انه يجوز ان يكون للعطف على الاسم الخالص ومؤكدة ومصدرية قال في المغني ويشهد لمثبتها قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون نعطف تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا واجيب بان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد

لو

لو تقديره تود لو ثبت ان بينها واجيب ايضا بانه من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فجاجا سبلا وفيه نظر لان توكيد الموصول قبل مجي صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم انتهى قال الشهاب وانظر معنى قوله قبل مجي صلته فان ما بعد ان انما يصلح لها لا للو فاين صلة لو التي اكدت قبل مجيها الا ان يقال التوكيد قبل مجي الصلة صادق مع عدمها بالمرة انتهى هذا وقال الدماميني الذي يظهر لي ان تدهنوا منصوب باضمار ان جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر على مصدر هذا الذي ينبغي ان يقال فانه تخريج ماش على القواعد بلا كلفة بخلاف تخريج المص يعني ابن هشام والشرط وهي قسمان للشرط في المضي وللشرط في المستقبل وعليهما انتصر الناظم كذا اطلق عليها الناظم الشرطية في القسمين وقال ابو حيان اصحابنا لا يطلقون عليها اداة شرط الا اذا كانت بمعنى ان لان الشرط عندهم مختص بالاستقبال انتهى ويوافق الناظم كلام اهل المعاني قوله لو حرف شرط في مضي قال الشهاب اي لتعليق حصول مضمون الجزا على حصول مضمون الشرط في الماضي فيه الماضي ظرف للحصولين واما نفس التعليق فهو في الحال وقد يستشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي الا ان يراد بالتعليق بيان انه كان معلقا انتهى تنبيهات الاول قال ابن هشام اصل الادوات التي تربط شيا باخر ان تكون متصفة بثلاثة امور احدها ان يكون ما بعدها على خطر الوجود الثاني ان يكون اغلب دخولها على المضارع الثالث ان يكون دخولها على مختلفي المعنى والفاعل كان تقعد اقم او الفاعل فقط نحو ان تقم اقم او المتعلق نحو ان احسنتم احسنتم لانفسكم اي ان احسنتم لغيركم احسنتم لانفسكم وما خرج عما تستحقه الاداة او غلب عليه بعض ما لها او لزم فيه استحق الاهمال فالاول مثاله اذا فانها لما تحقق كونه ارجح والثاني مثاله لو فانها غلب دخولها

على الماضي وقد يتوهم من قول الناظم حرف شرط انها تجزم لما تقدم
من قوله فعليين يقتضيين شرط قدما والثالث سماله كيف فانهما
لا تدخل الا على متعدي اللفظ انتهى ورايت بخط الشمس ابن الصايغ
سالني الشيخ العلامة شمس الدين ابن القيم الحنبلي عن وجه
الشرط في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكري وهذه الاية فيها سوالان
الاول ما وجه وقوع نفعت شرطا وقاعدة الشرط ان يكون
على خطر الوجود لا واجب الوقوع ولا ممتنعه والذكري منتفع
بها قطعا الثاني ان جواب الشرط المذكور اما مدلول عليه بما
قبله من قوله فذكر كما هو مذهب البصريين واما ما تقدمه
نفسه كما هو مذهب الكوفيين وايا ما كان فيبقى الامر بالتذكير
مقيدا او هو مطلق بدليل قوله فذكر فما انت بنعمة ربك الاية ولو
قلنا انه مقيد فما وجه تقييده والجواب عن الاول انا لا نسلم
ان ذلك لازم في الشرط فقد رايناه الشرط واجب الوقوع لقصد
ايجاب وقوع الجزا كقوله تعالى ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم
الاعلون ان كنتم مومنين كما رايناه ممتنعة لقصد عكس ذلك
كقوله فادعوا شهداكم من دون الله ولما جيء ذلك على بعض النحاة
ادعى ان في ذلك بمعنى اذ على ان لعامل ان يقول نفع الذكري
في الجملة ثابت لكنه على خطر الوجود بالنسبة الى المذكر فكان مفعول
النفع محذوف اي ان نفعت اي ان نفعت الذكري من تذكره واجا
عن السؤال الثاني باجوبة منها انا لا نسلم ان الامر بالتذكر
مطلق وما ورد من الاطلاق مقيد بهذه الاية ووجه التقييد
عدم خلو التذكير عن الفايدة وليس هو كالوعيد للكفار لان
المقصود من الوعيد اقامة الحجة انتهى وقضيته جوابه عن السوال
الاول مخالفة ما قاله ابن هشام من ان غير اذا يكون شرطه على
خطر الوجود فان ظاهر كلامه لزوم ذلك ويوافق ما قاله ابن
الصايغ من ان ذلك هو الاصل لا لازم كلام اهل المعاني كما لا يخفى
على من له ممارسة له وفي المغني بحث ان كلامه في هذه الاية

مرح

من جهة السوال الثاني واجوبة عنه منها ان ظاهره الشرط
ومعناه ذمهم واستبعاد الذكري فيهم ومنهم من يوخذ سوالا
جوابا لسوال الاول لان تلك القاعدة فيما هو شرط في المغني
فتدبر الثاني قال ابن هشام ايضا جواب لو ان كان جملة فعلية
فعلها ماض مثبت فالغالب اقترانه باللام وقد يتجرد منها نحو
ولو نشا لا ريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ونحو لجعلناه حطاما ونحو
خافوا عليهم وان كان منفيا فلا يلي الا ما والغالب تجردها من
اللام وقد تقترن بها نحو

لو ان بالعلم تعطى ما تعيش به • لما ظفرت من الدنيا بتفروق

وقوله

اما والذي لو شا لم يخلق النوى • لين غبت عن عيني لما غبت من قلبي

فان تنبيل الجواب للقسم تعقد الناظم انه انما يكون للو ولولا
اذا جامعهما القسم ولا يكون للقسم بحال وان كان مضارعا
وجب نفيه بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وقد يحذف الجواب
لدليل مذكور مقدم نحو فلن يقبل من احدهم مل الارض ذهبا
ولو افتدى به او معنوي نحو ولو ان قرانا سيرت الاية اي لكان
هذا القران او دليل مقصود في اللفظ اذا قدر لما امنوا به استدلالا
بقوله وهم يكفرون بالرحمن انتهى وقد اخل الناظم بجواب لو
قال الشاطبي فكان ينبغي ان يزيد مثلا

تجاب بالماضي بلام وبما • او بمضارع بلم قد جزما

وفي المغني قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام
او بالفا كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وقيل هي جواب قسم مقدر انتهى ومشى في التسهيل على
انها جواب قسم مغن عن جوابها والتقدير لا يثبنوا والله
مثوبة قال الدماميني وهو مخالف لقوله ان لو ولولا يستغني
بجوابهما عن جواب القسم الثالث قال ابن هشام ايضا لو
تدل على ثلاثة امور ذكر الناظم اثنين منها صريحا ومما التعليق

والمعنى واستغنى عن الثالث وهو امتناع شرطها لاستلزامها
لو الا لكانت حرف ايجاب لا ايجاب وفاتت الشرطية وهو فرض
على افادتها الشرطية وعبارته هنا احسن من عبارته
في بقية كتبه لان قوله في الكافية والتسهيل حرف يقتضي امتناع
ما يليه واستلزامه لتاليه فيها نقص التنبيه على افادتها
المضي وزيادة قوله واستلزامه لتاليه فانه مستفاد من ذكر
الشرطية واما قوله في بعض نسخ التسهيل حرف يقتضي امتناع
ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره ففيها عدم التنبيه على المضي
وعدم التنبيه على انها هي التي عقدت السببية فان ظاهره
ان السببية معقودة بدونها واما قول من قال حرف لما سيقع
لوقوع غيره فما نصته ايضا الدلالة على عدم الوقوع فقيل يستفاد من
كان سيقع فدل على عدم الوقوع قلنا ان صح ففي فاسدة لان
الذي كان سيقع هو الجواب انتهى الرابع اعلم ان لو
تقتضي امتناع شرطها دائما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره
لزم امتناعه والا لم يلزم امتناعه ولا ثبوته قال الشيخ
الامام تقي الدين السبكي في رسالته التي تكلم فيها على لو تتبعت
مواقع الكتاب العزيز والكلام الفصيح فوجدت المستمر فيها انتفا
الاول وكون وجوده لو فرض مستلزما لوجود الثاني واما
الثاني فان كان الترتيب بينه وبين الاول مناسبا ولم يخلف
الاول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا وكقول القائل لو جئتني لاكرمتك
لكن المقصود الاعظم من المثال الاول في الشرط ردا على من
ادعاه وفي المثال الثاني ان الموجب لانتفا الثاني هو انتفاء
الاول لا غير وان لم يكن الترتيب بين الاول والثاني مناسبا
لم يدل على انتفا الثاني بل على وجوده من باب الاولى كقوله نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان المعصية منتفية
عند عدم الخوف فعند الخوف اولى وان كان الترتب مناسبا ولكن

للاول

للاول عند انتفائه في خلفه مما يقتضي وجود الثاني كقولنا لو
كان انسانا لكان حيوانا فانه عند انتفاء الانسانية قد
يخلفها غيرها مما يقتضي الحيوانية لم يدل على انتفا الثاني انتهى
ولده التاج الترتيب في نحو لو لم يخف لم يعص مناسبا وزاد في
الاقسام وعبارته في جمع الجوامع ثم ينتفي التالي ان ناسب ولم
يخلف المقدم غيره كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لا ان
خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم ينافِ وناسب
بالاولى كلو لم يخف لم يعص او المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت
للرضاع وشرحه الجلال المحلي بما لا مزيد عليه في الايضاح وبين
ان المثال الاخير انقلب عليه سهوا وصوابه ليكون للادون
لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب وقال لو قال بدل
المساواة المساوي لكان انسب بقسيميه وهذا مراد شارح
التوضيح وان كانت عبارته لا تفي بالغرض وقد يشكل على بعض
القاصرين ظاهرها فراجعها متاملا قال الشيخ الامام وقد
نظمت ما تلخص لي في لو الامتناعية في ابيات وهي

مدلول لو ربط وجودثان   باول في سابق الازمان
مع انتفاء ذلك المقدم   حقا بلا ريب ولا توهم
اما الجواب ان يكن مناسبا   ولم يخف شرطه مصاحبا
فاحكم له بالنفي ايضا واعلم   بان كلا داخل في العدم
او لم يكن مناسبا فواجب   من باب اولى ذاك حكم لازب
وفي مناسب له اذ يفقد   مناسب سواه فذا لا يوجد
هذا جواب لو بتقسيم حصل   ممتنع وواجب ومحتمل
ومعظم المقصود فيما يجب   اثباته في كل حال يطلب
مثاله نعم الذي لو لم يخف   لما عصى الله وما اقترف
ومعظم المقصود في الممتنع   بيان نفي شرطه الذي ادعي
كلو يكن فيهما شريك   لفسدا فالواحد المليك
او ان ذاك النفي حقا شرا   في عدم الذي تلا بلا مرا

فلو انبيني لكنت نكرم • كرامتي لمن قبلي تقدم •
ويكون لولا تدل على امتناع الجواب مطلقا اعترض ابن الحاجب
قولهم لو حرف امتناع لامتناع اي يقتضي امتناع جوابها لامتناع
شرطها لاقتضايه امتناع الجواب في كل موضع وليس كذلك ولان
الشرط سبب والجواب مسبب ولا يلزم من انتفا السبب
انتفا المسبب لان السبب يتعدد بل الامر بالعكس لانه يلزم
من انتفا المسبب انتفا جميع اسبابه ورد عليه السعد في
المختصر والمطول بما لا نطيل به وقد بينا في حواشي المختصر ما
يتعلق بذلك هذا وقيل في تصحيح كلام القوم انهم يريدون
انها تقتضي امتناع الجواب المرتب على الشرط لا امتناع الجواب
مطلقا فاذا قيل لو جاني اكرمته افادت لو امتناع الاكرام المرتب
على المجي لا امتناع الاكرام مطلقا فبهذا استلم العبارة وتطرد في
جميع المحال وصححه الشمني بان المراد انها تدل على انتفا المساوي
من جوابها للشرط فالمعنى في لو ترك العبد سوال ربه لاعطاه
عطا مساويا لتركه سواله وهو دون عطايه بسواله الخامس
ذكر الجلال المحلي ان شرط لو يكون مثبتا ومنفيا وتاليها كذلك
فالاقسام اربعة وقال بعد التمثيل لما انتفى فيه التالي لكونه
ناسب ولم يخلف المقدم غيره بلو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اما امثلة بقية الاقسام فنحو لو لم تجيني ما اكرمتك لو جيتني
ما اهنتك وقال بعد امثلة ما ثبت اذ لم ينافي وناسب اما
امثلة بقية اقسام هذا القسم فنحو لو اهنت زيدا لاثنى
عليك اي فيثني مع عدمها لانها من باب اولى لو ترك العبد سوال
ربه لاعطاه اي فيعطيه مع السوال من باب اولى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام ما نفدت كلمات الله اي فانتفد مع انتفا
ما ذكر من باب اولى انتهى ولم يذكر امثلة ذلك في المساوي
والدون وظاهر كلامه ان لو في جميع تلك الاقسام تقتضي امتناع
التالي ومنع المثبت لانتفايه والمنفي باثباته فتدبر وقال

الشيخ

الشيخ الامام السبكي في الرسالة المشار اليها ما نصه وذكر بدر
الدين بن مالك ما ملخصه الموافقة على انها حرف امتناع لامتناع
الشرط لا الامتناع مطلقا فكذلك لانها فيه الثبوت في نفس
الامر ويرد عليه انه اخذ علة الحكم فيه ادنيه وان عدم تقاد
الكلمات لا يصدق عليه الامتناع بوجه من الوجوه وانه
استدل على امتناع الشرط بانه لو ثبت لثبت جوابه وهذا
استدلال على امتناع الشرط بامتناع الجواب فلو كان امتناع الجواب
لامتناع الشرط مع ذلك لزم الدور قوله ويقل ايلاوها
مستقبلا فتكون حينيذ بمنزلة ان ومثل بزدان بمنزلة لو انبته
القرا وجعل منه وليخش الذين لو تركوا الكتاب بعل امية
ما انبعوا فيلينك قال ولهذا جاءت بما في الجواب قال ابن
هشام ومعنى هذا ان ما اذا وقعت جواب شرط قرنت
بالفا قال ابو البقا وهو بعيد لان ان للمستقبل ولو للماضي
وانما اللام موطية للقسم وليست لازمة بدليل وان لم ينتهوا
عما يقولون ليمسن قوله لكن قيل اشار الشمني اليان المسند
محذوف اي وكان حقه ان لا يجوز لكن ورد فقليل قال ابن هشام
وهو حسن واقام المسبب مع السبب وهو ورد قوله
ومي في الاختصاص بالفعل كان اما لم تعلم ان القاعدة ان ما
اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص به لما تقدم وظاهر كلامه
انه يليها الفعل مضمرا في الاختيار كان خلاف مذهب البصريين
فانهم فرقوا بين ان ولو في هذا قال ابو حيان وظاهر قوله
تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي يدل على جواز لو زيد
قام لاكرمته فيكون حجة لمن اجازه لكن تاوله بعضهم مما حذف
فيه كان واسمها وانتم تاكيد لذلك الاسم المحذوف او الاصل
لو كنتم فحذف كان وحدها وانفصل الضمير الذي هو الاسم منها
لما حذف العامل قوله لكن لو ان بها قد تقترن يدل على انه ليس
فاعلا بثبت مضمرا بل مبتدا كما يقول بن قال ابن هشام رانص

ليس في المسألة ولكن المشايخ استنبطوه من كلامه واختلفوا
فمنهم من استنبطه من تشبيهه وقوع أن بعد لو بانتصاب
غدوة بعد لدن ولا دليل فيه ومنهم من استنبطه من قوله
رحمه الله ونقول لو أنه ذهب لكان خبر أن مبنية على لو كما كانت
مبنية على لولا فإنا نعلم أن الواقعة بعد لولا في موضع رفع بالابتدا
بإجماع أهل البصرة واستدل للقول بأنها فاعل بثبت مقدرا له
بالاتفاق عليه في لا أكلمه ما أن حراء مكانه قال الشهاب وقد
يعترف بأن الموصول الحرفي أحوج إلى الفعل من الشرط انتهى وفيه
نظر تنبيه لا يلزم أن يكون خبر أن الواقعة بعد لو
فعلا خلافا للزمخشري فإنه أوجب ذلك قال ليكون عوضا عن
الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب بقوله تعالى ولو أن ما في الأرض
من شجرة أقلام قالوا وإنما يجب كون الخبر فعلا إذا كان مشتقا
لا جامدا ورد ابن مالك قولهم ولا بقوله لو أن

• لو أن حيا مدرك الفلاح • أدركه ملاعب الرماح •

قال في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما
مشتقا لا جامدا وهي لم ينتبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية
لقمان ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ولا ابن مالك وإلا لما
استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب
ونقضه الدماميني بأن هذه الآية التي تخرج باستخراجها لو فيها
للتمني لا للشرط والكلام في لو الشرطية وقد ذكر المسألة
ابن الحاجب في منظومته فقال

• لو أنهم بادون في الأعراب • لو للتمني ليس من ذا الباب •

وقوله قد يدعى أن لو التي للتمني شرطية أشربت معنى التمني
كما نقله في المغني عن بعضهم وصححه أبو حيان في الارتشاف
وذلك لأنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب
باللام كقوله

• فلو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالذنائب أي زير •

بيوم

• بيوم الشعثمين لقر عينا • وكيف لقاء من تحت القبور •

فلعله يختار هذا القول فيتجه على مختاره خصوصا وكلام الزمخشري
في المفصل يميل إليه وحينئذ فقول ابن الحاجب ليس من ذا الباب
أي باب لو الشرطية ممنوع عنده هذا وكلامه في المغني يشعر بأن هذا
الحكم ثابت للو في جميع أحوالها لأنه بعد أن ذكر أقسامها قال
وهنا مسائل إحداها أن لو الخ ولم يقيد في تلك المسائل
بقسم وقال في التوضيح وتختص لو مطلقا بالفعل وإن كان لم يذكر
فيه التي للتمني ثم قال وتلي لو كثيرا أن وصلتها فهذه المسألة
عنده غير خاصة بالشرطية ويرجع النزاع بينه وبين ابن الحاجب
في إثبات ذلك ويصير متجها صحيحا بقي هنا شيء وهو أن ظاهر كلامه
في المغني والتوضيح أن لو في يود والو أنهم بادون مصدرية
لوقوعها بعد يودوا وحينئذ يرد أنه إذا أول المصدرية أن كيف
يقول بأنها مستندا مع موافقته في ما أن حرا مكانه على أنها نائبة

أمّا ولولا ولوما

قوله أما كهما يك من شيء اعلم أن أما بفتح الهمزة وتشديد
الميم حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا أما الشرط فبدليل
لزوم الفاء بعدها غالبا وإنما لزمته بعدها ولم تلزم بعد غيرها
من الشروط لما يأتي قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت
شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وأنت تقول أما عالما فعالم
فهو عالم ذكرتنا أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام
عمرو موقوف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط
على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله من يك ذا بت فهذا بتي
وقوله

• فمن يك أمسى بالمدينة رحله • فإني وقيار بها لغريب •

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب الأثري
أن المعنى من يك ذا بت فإني لا أحسد وسبب ذلك أن لي بتا

وكذلك ان يكن احد من اهل المدينة فانا لا اغبطه فاني عزيب
وقولهم ان عالما فعالم فالمعنى مهما تذكره عالما فذكرك حق لانه عالم
ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره انتهى ويقع في بعض العبارات
انها حرف متضمن معنى الشرط والمعهود في تضمن المعاني الجزئية
انما هو للاسما واما حرف ملازم للشرط اعني عقد السببية ك
والمسببية فالظاهر انها موضوعة له اصالة وتفسيرها بمهما
يكن من شيء وقع في كلامهم وقدره غيره في اما زيد فمنطلق
بان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق وعلى كل فهي نايبة
عن اداة شرط وجملته وبه صرح في التوضيح وهو معنى قولهم
نايبة عن اداة شرط وفعله اذ من المعلوم ان الفعل له فاعل
وفي التصريح في الديباجة انها نايبة عن الفعل وحده وهي في كلام
من عام يراد به خاص وهو مانع مصدر جوابها فاذا قلت
اما زيد فمنطلق فالمعنى انه لا يمنعه عن الانطلاق شيء ومن هنا
افادت التوكيد بخلاف زيد قايم اذ لا يفيد انه لا يمنعه شيء قبل
افادته لانه علق على محقق وهو وجود شيء والمحقق والمعلق على
المحقق محقق فهو دعوى بدليل بخلاف زيد قايم فانه دعوى
مجردة وكان تامة وفاعلها اسم من شيء على ان من زايدة على قول
ليا على واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس ويشكل
عليه انه لم يجر على جنس بعينه كذا قاله الدماميني قال الشهاب
واقول المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه
قاله شيخنا الشريف انتهى وقد يجاب بما مر من ان المراد
شيء خاص فتدبر وقال ابن هشام الذي اراه انهم لا يريدون
ان اما بمعنى هذا اللفظ الذي هو مهما يك من شيء سواء وانما
هذا كناية وعبارة عن الشيء وكنهه لما فسر وهام حيث هي
لا باعتبار مقام خاص بها وبهذه العبارة على هذا الوجه يشتمل
على تفسير كل موضع اشتمالا على طريقة الاجمال ويكون تفسيرها
في كل موضع بحسب ما يقتضيه الحال فيقال في نحو فاما ان كان

من

من المقدرين الامثل في التقدير مهما يكن من وفاة فان كان الخ لان
المتوفي لا يخرج عن هذه الاقسام واذا قيل اما بعد فكانه قيل
مهما اذكر الحمد او مهما يكن من ذكر الحمد تنبيه قال
ابن الشجري ولما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكن لم تنصب
المفعول وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق
واما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الجر في نحو اما في الدار
فزيد قايم وانما لم يجيزوا ان يعمل ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبله خلافا للمبرد انتهى وما قاله المبرد نقله عن س ووجهه
ان اما وضعت على ان يتقدم شيء مما في حيز جوابها على الفا اصلاحا للفظ
وسمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها قال
في المغني وفيه دليل عندي على امر واحد مما انه لا يلزم ان يقدر مهما
يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير مهما ذكرت
والثاني ان اما ليست عاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث
انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل المحذوف قوله وفا
لتلو تلوها وجوبا الفا قال ابو حيان هذه الفا جاءت في اللفظ خارجة عن
قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله
قال وتعليل المص لزوم الفا هنا وليها بمهما يك من شيء ليس بجيد
لان جواب مهما يك من شيء لا يلزم فيه الفا اذا كان صالحا لاداة الشرط
او لم يكن الا ترى انه يجوز مهما يكن من شيء لا ابالي به ويمتنع ذلك
في اما بل يجب ذكر الفا فتقول اما كذا فلم ابال به فدل ذلك على ان
دخول الفا ووجوبها ليس لاجل ان اولت بمهما يكن انتهى قال
الشهاب اقول انما لزمت الفا مع اما دون مهما لان اما لما كانت دلالتها
على الشرط بانابتها عن مهما يكن ضعفت فاحتاجت للزوم الفا لتدل على
الشرطية بخلاف مهما فانه دال بنفسه على الشرطية بالاصالة فان اراد بقوله
تعليل المص ان قوله هنا وفا لتلو تلوها الخ معلل بقوله اما كمهما فلا نسلم
ان هذا تعليل بل قوله وفا كالاستدراك على قوله اما كمهما لان التشبيه
يفهم عدم لزوم الفا فليتامل وانما لم تجعل الفا عاطفة لان الخبر لا يعطف

على روح فتدبر وقوله حملا على النظائر دليل لان المحذوف النا شية
وبيانه ان حذف جواب غير اما اكثر وبقي دليل اخر وهو عدم
الاجحاف بحذف شرط اما وجوابها وثالث وهو انه اذا اتلاقي شرطان
كان الجواب لسابقهما ليستدل بمتقدم على متاخر قاله الشهاب
وقد عرفت ما في ذلك مما مر من النزاع في كون هذه الاية من اعتراض
الشرط على الشرط والحاصل انه اجتمع فيها شرطان وسلا عرض
احدهما على الاخر الثاني قال الشاطبي من الضروري ان يزيد
بين البينين مثلا وتلوها جز الجواب قدما للفصل والافعال التي تقدمها
قوله وحذف ذي الفا الى اخره لما التزموا معها ان يطووا
ذكر الجملة الشرطية التزموا ان ينشروا ذكر الجملة الجوابية
لئلا يجحفوا بالكلام مرتين بحذف كلتا الجملتين واجازوا الحذف
في مسئلة القول لانه في باب الحذف نظير الظرف في باب الفصل
وانما شرطوا بقا المحكية لتكون سادة في اللفظ مسده وزوال
الفا استقباحا لوجود رابط بغير مرتبط وربما حذفوا الفا في غير
ذلك شذوذا نحو اما بعد ما بال رجال كذا قال ابن هشام
وقد يدعي ان التقدير فاقول ما بال رجال فيكون مما دخلت على قول
فالاولى ان يمثل بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كاني انظر
اليه اذ ينحدر من الوادي وقول عايشة رضي الله عنها واما
الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا اوضرورة نحو فاما
القتال لا قتال لديكم والذي قد شجعهم على ذلك انهم قد صادفوها
قد تحذف بحوبا اذا حذفوا القول فاستانسوا بذلك لحذفها
جوازا اذا لم يكن قول ومع ذلك فلم يطرد وه قوله لولا ولوما
يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا يعني انهما اذا دلا على
امتناع الثاني لوجود غيره اقتضيا مبتدا خبره محذوف وجوبا
على ما مر في باب المبتدا فقوله امتناع مفعول عقدا وقوله
بوجود متعلق بعقدا وعبارة التسهيل بوجوب ومراده الثبوت
فافاد ان لو تدل على امتناع الثاني لوجود غيره اقتضيا مبتدا

على مبتدا به ولا زايدة لعدم صحة الاستغنا عنها قال ابن الصايغ
لا يمتنع ان يكون زايدة وقد لزمت مزايد هذا الامتناع كم من زايد
يلزم كالباء في احدى صيغتي التعجب وهي افعل به قال الشمني
اقول صحة الاستغنا عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد
منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزايد كهو مع عدمه وهذا
هو معنى قولهم الزايد دخوله في الكلام كخروجه وليس المراد من
صحة الاستغنا عن الزايد جواز حذفه حتى يقال ان الزايد قد
يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغنا
هنا الا جواز الحذف تنبيهان الاول قال المرادي ن
والاشموني يوخذ من قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفا اكثر
من اسم واحد وقالا لا يفصل بين اما والفا الا بواحد من امور ستة
ذكرها منها جملة الشرط وذلك اذا كان جواب اما شرطها نحو فاما
ان كان من المقربين والخبر نحو اما في الدار فزيد قال الشهاب
كان جملة الشرط في معنى الاسم الواحد لعدم استقلالها فلا يشكل
على ما تقدم انه لا يجوز ان يتقدم على الفا اكثر من اسم واحد وكذا
يقال في الجار والمجرور انتهى اقول ينبغي في هذا المحل تقدير
متعلق المجرور وصفا وقالا ايضا لا يفصل بين اما والفا بجملة تامة
الا اذا كانت دعا بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك
الله فالامر كذا قال الشهاب رحمه الله وبوجه معنى اشتراط
تقدم الفاصل بان اما قايمة مقام الفعل فلا يليها الفعل ونبه
ان الدعايية لا تختص بالفعلية انتهى اقول والفصل بالدعايية
خارج عن الامور الستة واعلم ان الش ذكر انه لما قدم الشرط
في فاما ان كان من المقربين الخ فان تحذفت الثانية منهما حملا
على النظائر وحاصله ان الكلام يقتضي فايين احداهما في جواب اما
والاخرى في جواب ان ومعلوم ان الفا في فاما خارجة عنها وقوله
لما قدم الشرط اي وهو ان كان من المقربين على الفا الداخلة
على ان وقوله الخ فان اي الفا الداخلة على ان والفا الداخلة
على

الاول نحو لولا علي لهلك عمرو وقال في المغني واما قوله عليه
الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك
عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب
والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر انتهى
واما قول امامنا وسيدنا الاستاذ المطلبي رضي الله عنه وعنا به
ولولا الشعر بالعلما يزري • لكنت اليوم اشعر من لبيد
واشجع في الوغا من ليث غاب • الابيات قالوا وفي قوله واشجع
يعني مع العطف فلا يرد ان قوله واشجع الخ يقتضي ان ذلك يزري
بالعلم لان ذلك الاقتضا مبني على انه يعطف على اشعر الداخل
في جواب لولا المقتضية لامتناعه بقي ان في قوله يزري ذكر
الخبر فاما ان يقال ذلك مبني على ان الخبر الخاص يذكر او يخرج
على ما قيل في ولولا الغمد يمسكه لسالا بما مر في باب المبتدا
وفي كتاب وصف المباني وتكون لولا حرف امتناع لوجود كذا قالوا
والحق ان ذلك خاص بما اذا دخلت على موجبتين فاما مع المنفيتين
فهي حرف وجود لوجود نحو لولا عدم قيام زيد لم احسن اليك
واما مع الموجبة والمنفية فوجود لوجود نحو لولا زيد لم احسن
اليك ومع العكس امتناع لامتناع نحو لولا عدم زيد لاحسنت
اليك كذا نقله ابن هشام في الحواشي والقياس ان يقول مع
المنفيتين حرف وجود لامتناع هذا وما تقدم عن الجلال
المحلي في لو يقتضي انها امتناع لوجود مطلق والممتنع اما وجود امر
او نفيه والموجود كذلك فتدبر وافاد ان المرفوع بعدهما فاعل
بفعل محذوف لا بهما ولا بفعل مضمر اذ ليس في الكلام حرف يرفع
ولا ينصب ولا حرف التزم بعده اضمار فعل رافع ولا بفعل ما يستلزم
عدم النظير مع وجود ما له نظير وايضا فان المبتدا اصل
المرفوعات فاي موضع وجد فيه مرفوع محتمل للابتدا وغيره
فالابتدا به اولى وايضا فاذا حكم بالابتدا على الاسم الواقع بعد
لولا كان المحذوف من الجملة موخرا واذا حكم بفاعليته كان المحذوف

منها

منها مقدما والاواخر بالحذف اولى من الاوايل تنبيه
قال الدماميني قال ابن هشام جواب لولا كجواب لو لكن يقترن
جواب لولا بقد كقوله
لولا الاله ولولا حق طاعته • لقد شربت دما احلى من العسل
قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو قد يقترن بقد كقوله
لو شيت قد نقع الفواد بشربة • تذر الحوايم لا يجدن غليلا
وهو شاذ كما ان اقتران جواب لولا بها شاذ ايضا الا ان يريد ان
جواب لولا سمع مقرونا بقد مع اللام وبدونها واما جواب لو
فلما سمع بقد بدون اللام واما معها فلا تهتدا اليه وجه قوله
واولينها الفعلا قال الاشموني اي المضارع او ما في تاويله
قال الشهاب هذا يقتضي ان الماضي يقع للتحضيض ويكون
بمعنى المضارع اي للاستقبال وقد ذكر ابن الحاجب ما حاصله انه
لا يكون الا للتنديم اقول وقد قال الاشموني بعد ذلك ترد هذه
الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي او ما في تاويله ولم
يذكر في التسهيل من حروف التحضيض الا بالتخفيف ولكن عد صاحب
المغني في معانيها وقال فيه ان المعربين يقولون فيها حرف استفتاح
فيبينون مكانها ويهملون معناها انتهى وظاهر كلامه ان التنبيه
والاستفتاح متلازمان لا ينفك احدهما عن الاخر وفي شرح
التسهيل للناظم الاكثر ان تكون للاستفتاح سوا قصد مع ذلك
تنبيه او لم يقصد وقال ابن جني في الخصايص في بحث خلع الادلة
قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم
الا هذه فيها شيان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جامعتها يا
حصلت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا ويها
وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا قوله وقد يليها اسم
بفعل مضمر علق نحو هلا زيدا تضربه فيكون ذلك من باب الاشتغال
وتشمل امثلة بقية الادوات وقوله او بظاهر موخر اي او بفعل
ظاهر متاخر نحو هلا زيدا تضرب فيكون مفعولا لذلك الفعل

المتاخر واختلف في نحو قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت فقال الخليل رجلا مفعول بفعل محذوف دل عليه المعنى
والتقدير الا تروني رجلا هذه صفته وقيل بفعل محذوف على
شريطة التفسير اي الا جزا الله رجلا جزاه خيرا والا على هذا
للتنبيه وقال يونس الا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول
الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار
اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة
وانما قصده طلبه وتضعيف ابن الحاجب له بان يجعل صفة
لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية مردود
بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد ثم الفصل لازم وان لم
تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية كذا في المغني
في بحث لا وقال في الجهة العاشرة من الباب الخامس ان من
التخريج على خلاف الظاهر قول الخليل مع امكان الاشتغال
وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور ثم قال ويجاب عن هذا
بثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال
ان يكون قابلا للرفع بالابتدا ويجاب بان النكرة هنا موصوفة
بقوله يدل على محصلة تبيت وذكر الامر الثاني الذي نقله في بحث
الا عن ابن الحاجب واجاب عنه بما رد به كلامه في بحث الا
والثالث وهو ما علل به الاولوية في بحث الا من قوله لانه لم يرد

الاخبار بالذي والالف واللام

بعضهم يسميه باب السبك وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار
لقصد الاختصاص وتقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة
الممتحن فالاول كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو
وخالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو اقوى
مما فيه اسناد واحد والثالث كقول واصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

كذا

كذا قال ابن غازي وكون هذا في صفة ناقة صالح رده السعد
ورد القول بانه وصف عيسى موسى وقال انه في صفة المعاد
الجسماني كما دل عليه سياق الكلام والبيت لابي العلا المعري
وهو عند جمهور اهل السنة ملحد وقال ابن دقيق العيد
هذا البيت انما يقضي عليه بالحيرة والرابع من قصد النحاة قال
ابن غازي ويجمعها المحفظ ان تقول
قصدا اختصاصا او تقوي الحكم او تشويقا او سبرا بدا الباب عنوا
والباء في بالذي بالسببية لا التعدية لدخولها على المخبر عنه
لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا الاخبار اي الاخبار عن
الشي بسبب التعبير عنه بالذي ويجوز كون الباء للالة والاستعانة
اي الاخبار عنه بالة التعبير عنه بذلك كما قال ابن الحاجب
وعبارته وقولهم بالذي الباء فيه بمعنى الاستعانة كقولهم
كتبت بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالموصول
قوله ما قيل اخبر عنه بالذي قد عرفت قريبا ان ظاهر هذا
غير مراد وقد اشار له الناظم بقوله مخبرا عن الذي وانه مؤول
بما علمته وقال في التصريح من جملة التاويل انه على القلب وان عن
بمعنى البا انتهى وكان عليه ان يقول والبا بمعنى عن ثم ظاهر كلامه
ان كون عن بمعنى البا من تتمة القلب وكلام غيره يقتضي انهما
جوابان قال ابن جماعة بعد ان ذكر ان ظاهر الكلام مشكل
اختلف النحاة في الجواب فمنهم من قال هو على القلب وكان الاصل
زيد الذي قام في جواب من قال اخبر عن زيد بالذي لكنهم
قلبوا لما فهموا المراد او يكون مرادهم باخبر عن زيد بالذي اخبر
عن الذي بزيد ومنهم من قال هذا من وضع حرف موضع حرف
فوضع عن موضع البا ووضع البا موضع عن والعرب تفعل
ذلك قال الله تعالى فاسال به خبيرا اي عنه ومن كلام العرب
رميت عن القوس يريدون رميت بالقوس قوله خلف معطي
التكملة قال الشيخ اي الذي كان به تكميل الكلام قبل تركيب الاخبار

انتهي والاولي الذي به تكميل الاخبار باسقاط قبل وبقوله
بدل قبل بعد لانه حينيذ صار خبرا عنه واما قبله فقد يكون
فضلة وبذلك عرف في التوضيح ووقع في كلامه انك تقول في
الاخبار عن رغبة جيت رغبة فيك الذي جيت له رغبة نقرن
مميز ما كان مفعولا له باللام لان الضماير ترد الاشيا الي
اصولها انتهي وعلل ابن ابي الربيع مجي اللام بان شرط المنصوب
علي المفعول له ان يكون مصدرا انتهى واعترض علي الشرح بان
الاولي لها تحصل المطابقة الاثنينية قال الشهاب وكان ينبغي
حيث راعي ما بان ان يقول التي جيت لها والا تحيث عبر الشرح بالذي
مع له تذكير الضمير ثم قد يجاب بان الشارح اشار بهذا
التقدير الي انه لا يشترط المطابقة اذا كان الخبر مصدرا اخذا
مما ذكره الرضي في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ ما نصه ان قيل
لم لم يقل لفظة ليطابق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب
انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية
نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو
هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ معناه
ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ لما ذكرنا الا ان اصله
مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يونث ولا يثني ولا يجمع انتهي فقوله اما في الجوامد
الي اخره مع تمثيله ايضا بالاخبار بالمونث عن المذكر كما في المثال
الثاني يفيد جواز الاخبار بالمصدر المونث بالتاء عن المذكر كما
فيما نحن فيه فليتامل وعلي هذا يصح الاخبار عن الرسالة
في المثال الاتي بقولك الذي بلغه الزيدان العمرين رسالة
فليتامل فقد يوخذ من ذلك ان الاولي ما قاله الشرح لان فيه
فايدة قد يغفل عنها **تنبيه** استفيد من النظم
فوايد ذكرها المرادي منها ان الضمير الذي يخلف الاسم
المتاخر لا بد من مطابقته للموصول لانه عايد ويلزم كونه

غايبا

غايبا لانه عايد لغايب لان الموصول في حكم الغايب ولو خلف ضمير
غايبا متكلما او مخاطب واجاز بعضهم جعله مطابقا للخبر في الخطاب
فتقول في الاخبار عن التاء في ضربت الذي ضربت انت لان الذي
هو انت كما يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي قمت وفرق
بانه يلزم هنا ان تكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا ودلك خطا
بخلافه هناك واعلم انه يجب بخلاف هناك امور اخري غير ما يفهم
من كلام الناظم والشرح منها انه لو كان الاخبار عن زيد من جا زيد
وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر او الفصل بينه وبين المعطوف
عليه ليصح العطف تقول الذي جا هو وعمرو زيد فلفظ هو تاكيد
للفاعل المستتر الذي هو خلف ومنها لو كان الاخبار عن زيد
في مررت بزيد وعمرو احتيج الي اعادة الجار في المعطوف علي
الخلف بنا علي اشتراط ذلك في العطف علي الضمير تقول الذي مررت
به وبعمرو زيد وهكذا فتامل **قوله** نحو الذي ضربته الي اخره
في الاشموني لو قيل لك اخبر عن ابوك من قولك زيد ابوك قلت
الذي هو زيد ابوك قال الشهاب بهذا الاخير لفظ هو ليكون موضع
المخبر عنه **قوله** وبالذين الي اخره قال الشارح اذا كان المخبر
عنه في هذا الباب مثني او مجموعا علي حده او مونثا جي بالموصول
علي وفقه لوجوب مطابقة المبتدا خبره وقوله علي حده او مونثا
قال ابن هشام غلط لا وجه له انتهي اي لانه يوهم التقييد بالجمع
المذكور وليس كذلك وقوله جي بالموصول علي وفقه اي ولو باعتبار
كونه علي وفق ما يتحد معه في المعني فلا يشكل قوله السابق الذي
جيت له رغبة وذكرنا لا يتصور فيه اقسام تصلح لما اشار اليه
الناظم وهو بلغ الزيدان العمرين رسالة ومن جملة ذلك انه اذا
اخبر عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وانما قدم
الضمير في بلغها عن موضع ما اخبر عنه لانه امكن اتصاله فلا يفصل
تتمة كلام الناظم لا يفيد جواز الاخبار بالمثني
والجمع وبعينه قول الموضح بالذي وفروعه **قوله** قبول تاخير

الخ ذكر الموضح انه يشترط للمخبر عنه سبعة شروط وكذا الش لكن
الموضح جعل كونه في جملة خبرية وعدم كونه في احدي جملتين
مستقلتين شرطين والش جعلهما شرطا واحدا واتفقا على زيادة
اشتراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد فيما جاني احد
لانه لو قيل الذي ما جاني احد لزم وقوع احد في الايجاب وهو
ممتنع عند الجمهور ومحل امتناعه عندهم اذا وقع احد بعد ايجاب يراد
به العموم كالمثال المذكور والا فلا امتناع نحو قل هو الله احد كذا نقله
الشهاب عن حاشية شيخ الاسلام وفي المطول في بحث تقديم
المسند اليه ان ائمة اللغة ذكروا ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من
الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل وذكر التفتازاني ان الذي
همزته لا تكون بدلا من الواو هو الذي يكون مهموز الفاء ثم قال
وقد يقال ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا يعني
لا مع كل ولا بدونها انتهى وفي شرح التوضيح في باب اسما الافعال
كلام يتعلق باحد عن ابن هشام وفي الاشموني في باب الاعلال ما حاصله
ان احدا ان كان ماخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد والمستعمل
في قل هو الله احد فهمزته بدل من الواو وهما لا فلا وعلى زيادة الا
يكون في احدي جملتين مستقلتين ليس في احدهما ضمير ولا بين
الجملتين عطف بالفا بخلاف ما اذا كان من احدي جملتين غير مستقلتين
او مستقلتين بينهما ما ذكر ومن المستقلتين اللتين في الاخري منهما
ضمير المتنازع فيهما نحو ضربني وضربت زيدا فتخبر عن زيد نحو الذي
ضربني وضربته زيد قال الشهاب هل يمتنع الاخبار عن اليا من
ضربني والتا من ضربت لانه لو اخبر عن الاول مثل الذي ضربه
وضربت زيدا انا فيلزم عطف ما ليس صلة على الصلة بغير الفا
او عن الثاني مثل الذي ضربني وضربت زيدا انا فيلزم العكس
او لا يمتنع الاخبار فيهما لان الثاني قولك الذي ضربه وضربت زيدا
انا والياء في الذي ضربني الخ الموصول في المعني لغائبة الا ان
على حد انا الذي سمتني امي حيدرة وليس بذا خلاف قول الجمهور

اذ

٢٠٨

ان خلف المخبر عنه يجب ان يكون غائبا مطلقا لان اليا والتا ليس خلفا
اذ لم يخبر عنهما وقد يقال يمتنع ذلك لانه لا فايدة في الخبر بالنسبة
للمعطوف في الاول لافادته ما يفيده من نسبة الضرب للمتكلم والمعطوف
عليه في الثاني كذلك وقد عللوا بذلك منع الجمهور كون الخلف
من ضميري المخاطب والمتكلم مخاطبا ومتكلما ويحتمل ان يقال
في الاخبار عن اليا الذي ضربه وضرب زيدا انا فاني بدل كل من اليا
والتا بضمير الغايب لانهما راجعان للموصول وهو غايب وكذا عن
التا وعلى هذا فلا اشكال فليراجع وليحرر واقول الوجه انه
لا وجه للشق الاول من السوال لانهم نصوا على ان شرط العايد الي
الموصول ان يكون بلفظ الغيبة خلافا لبعضهم وفي التصريح التصريح
بالاخبار عن اليا والتا في هذا التركيب لكن بال ولا فرق الا في احكام
معلومة ويتحصل منه انه على طريق الاخفش ينعين الاحتمال الاول
الذي ابداه الشهاب الا انه لابد ان يقدم المتنازع فيه ويجعل
معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني فيقال الذي ضربه زيد
وضرب زيدا انا والمسالة في الارتشاف وفيه مخالفة للتصريح
فليراجع وزاد الش تبعا لابيه في التسهيل جواز استعماله مرفوعا
لكنه اقتصر على انه يخرج به ما لازم النصب ونقله الموضح في الحواشي
وقال فلا يخبر عما لزم الرفع كايمن الله وعمر الله او النصب كسبحان
الله وبعدات بيت او الجر كالكلاع من ذي الكلاع ونظر بعضهم
في الاحتراز عما لازم الرفع لكن قد يوجه بانه لما لزم حالا واحدا
وهو الرفع على وجه مخصوص كان غير متصرف والاخبار به هنا
يخرجه عن ذلك قال وهذا الاخير يخرج بالشروط الاول يعني امكان
استفادة المعني عنه لانه جعل ذلك اول الشروط قال الموضح
بعد نقله في الحواشي فلا يخبر عن احد جزي العلم المضاف كامرء
من امرء القيس وبعل من بعلبك تمييزا عن به اعراب المضاف اما
من جعل مركبا تركيب المزج فهذا ابعد ولا يحسن الاحتراز عنه
لانه كالزاي من زيد وانظر لم ترك الموضح شرط جواز الرفع واما

شرط امكان استفادة المعنى فلعله تركه كالشارح لانه معلوم
ان الكلام لابد فيه من العايدة هذا وقد لو اخرج بقبول
التاخير الاسما الاستفهام ونحوها مما لا يقبل التاخير قال
الشهاب هلا اخبر عنه وقدم لاجل صدريته كما تقدم الخبر في اين
زيد وقد نبه لذلك هنا الا ان يقال اراد واكون باب الاخبار
على طريقة واحدة من تاخير الخبر دايما تنبيه عد
الموضح مما لزم الصدر ضمير الشان وقال ابن جماعة ان القول
بذلك فيه ممنوع لانه يقتضي ان العوامل لا تتقدم عليه وقد
قالوا في قوله تعالى ادامت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير
شان وفي قوله ان الحمد لله رب ان اسمها ان ضمير شان قوله
وتعريف نبه الشاطبي على انه لا حاجة لهذا الشرط والذي قبله
لانه يغني عنهما قوله الاستغنا بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج
به قوله كذا الغني عنه باجنبي قال الشارح فلا يخبر عن ضمير
عايد الى اسم في الجملة كالها من نحو زيد ضربته ومن نحو زيد
ضرب غلامه لانه لو اخبر عنها لخلفها مثلها في العود الى ما كانت
تعود اليه فيلزم اما بقا الموصول بلا عايد واما عود ضمير
واحد الى شيين انتهى وقوله فلا يخبر عن ضمير قاصر واعم منه
قول غيره عن عايد سوا كان ضميرا او غيره كاسم الاشارة
نحو زيد ضربت ذلك ومنه ولباس التقوى ذلك خير هذا
وما ذكره من التعليل يقتضي انه لا يجوز الاخبار عن ضمير ضرب
من زيد ضرب جاريته وعن الضمير المتصل بالجارية لانه
يصدق على كل من الضميرين انه عايد الى الاسم في الجملة وانه
يستحق ان يعود بعد الاخبار على ما كان عايدا عليه قبل الاخبا
لان خلفه ولكنه اجاز اخر الباب الاخبار عن الضمير في ضرب
من قولنا زيد ضرب جاريته وقوله كذا الغني عنه باجنبي
يقتضي انه يجوز الاخبار عن ذينك الضميرين لان كلا منهما يصح
الاستغنا عنه باجنبي الا ترى انه لو قيل زيد ضرب جاريته

عمرو

عمرو ومع ذلك بقي هنا مسالة تعارض فيها كلام الشارح والله
لان كلام الشارح اقتضى انه لا يخبر عن ضمير وطلبه بالعود شيان
وولده عن ضمير لا يخلفه اجنبي ومتى لو قال انسان زيد عالم
فقال قايل لعنيته فلو اخبر بالضمير المنصوب فقيل الذي لعنيته
هو هو بعد الضمير الى الذي ونقل في الارتشاف خلافا
فيها وقال نكتة هل شرط هذا الضمير ان لا يكون عايدا على شي
قبله او شرطه ان لا يكون رابطا فلو كان في الكلام رابطان نحو
زيد ضربته في داره جاز تنبيه قال الشهاب
قضية هذا الشرط امتناع الاخبار عن الضمير في قايم من زيد
قايم اذ لا يستغنى عنه بالاجنبي لا يجوز زيد قايم عمرو ك
فليتامل قوله او بمضمر قال الشارح فلا يخبر عن موصوف
دون صفته الا اخرما بينه وعلى قياسه فلا يخبر عن موصول
دون صلته قال ابن الخباز اذا قيل لك اخبر عن الذي الاول
من قولك الذي قام الذي ابوه عاقل فانك تقول الذي هو
الذي هو ابوه عاقل الذي قام فتؤخر الموصول مع صلته لانهما
اسم واحد لانه كان لاحدهما عن الاخر فهو في مكان الموصول
وصلته والذي ابوه عاقل خبره وهما صلة الذي الاول والذي
قام خبر المبتدا الاول وان اخبرت عن الثاني قلت الذي الذي
قام هو الذي ابوه عاقل فالذي الاول مبتدا اول والثاني
مبتدا ثان وهو كناية عن الذي ابوه عاقل خبره قال ابن
هشام ويكون هو على هذا خبر المبتدا الثاني لا فاعل لقام والا لم
يبرز ولم يصح وصل الذي الاول بالذي قام هو لانه على ذلك
التقدير مفرد ولان الضمير انما يكون على اعراب ما حل محله وهذا
حل محل الخبر فلا يرتفع الا على الخبرية وفي نوع موصول قبل موصول
نظر قال ابن الخباز في الكفاية انه لم يسمع وانما هو من مثل النحاة
وفي ذهني ان الفارسي سال عن ذلك ابن جني فاجازه وجعل منه
قراءة من قرا فاستغاثه الذي من شيعته بفتح ميم من وضم

تاشيعنه وقال في التوضيح فلا يخبر عن المجرور يعني اوبمذ او
لمنذ لانهن لايجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير
مقام المخبر عنه وقال الدماميني في شرح التسهيل قد يتبادر
الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن
التحقيق انه لايجوز لان الضمير حينئذ يعود الى ما قبل رب
وهو الموصول وانما يعود ضمير رب الى ما بعده وذلك يحصل له
بذ ابهام يقرب به من النكرة فان قيل اذا قلت رب رجل
قايم ثم قلت الذي ربه قام رجل فانما يجعل العايد ضمير
قام لا ربه قلنا القاعدة في باب الاخبار ان الضمير
العايد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير اخر ثم ان ضمير رب لابد له
من تمييز ولا تمييز هنا ثم ما الفايدة في هذا الخبر وقد عرف
ان الذي قام انما يكون رجلا في هذا الاخير نظر واعلم
ان قول الناظم او بمضمر اي الغني عنه بمضمر مثل قوله في التسهيل
مسوغا عنه بضمير كما لا يخفى على متامل وحينئذ يظهر قول الموضح
ان الناظم اسقط من التسهيل اشتراط قبول التعريف ولا يصح
اعتذار شارحه بان المراد انه لم يذكره بهذا اللفظ وذكره
بلفظ غيره وهو قوله مسوغا عنه بضمير لانه لو كان كذلك لم
يكن لاشتراطه قبول التعريف هنا فايدة لذكره قوله او بمضمر
لكن مر عن الشاطبي ما يدل لذلك وهو مبني على ان هذه
الشروط هل يحتاج لكل منها او بعضها يغني عن بعض كلام
الشاطبي يصرح بالاول وصنيع الموضح يخالفه قال في الحواشي
ما نصه قوله قبول تاخير اي ان كان مقدما قوله وتعريف
اي ان كان منكرا قوله باجنبي اي ان كان مضمرا قوله او بمضمر
اي ان كان ظاهرا فالتحقيق ان كل شرط في محله انتهى واذا عرفت
ذلك ظهر لك ان شارحه لم يصب الغرض فلا انتقا بل الجوهر
بالعرض هذا وقال الشهاب قول الشارح الرابع جواز
الاستغنا عنه بمضمر مع قوله قبل الثالث جواز الاستغنا

عنه

عنه باجنبي صريح في اشتراط كل من الامرين فتكون او في قوله
المصنف او بمضمر بمعنى الواو فان قلت اي قرينة على
ذلك قلت القرينة معنوية وهي النظرية المعنى وفي ان
الخارج بكل منهما غير الاخر فيعلم ان احدهما لا يغني عن الاخر فتكون
او بمعنى الواو وغاية ما في كلام المصنف التجوز مع قرينة معنوية
غلبه ولا اعتبار عليه انتهى واقول قد صرح المرادي بكونهما شرطين
وانه لا يصح كونهما شرطا واحدا وبين ذلك بما يفي ان الشهاب
قرر ان جميع الشروط يمكن التنبيه عليها مما ذكره الناظم وانه
لذلك لم يذكر جميعها انكالا على ذلك المناسب لمقصود الباب من
التمرين والامتحان وذكر بعضها لينبه الطالب به على الباقي
فلا يغفل عن الشروط بالكلية وبينه بانه لما صدر الاخبار بقوله
ما قيل اخبر الخ علم انه لابد من قبول المخبر عنه للتاخير وللتعريف
حتى يمكن ان يخلفه الضمير وللاستغنا عنه باجنبي والا بقي
الموصول بلا عايد والمبتدا بلا خبر الى غير ذلك من المحذورات
والرفع حتى يمكن الاخبار به والاثبات لانه بعد الاخبار يقع فيه
وبذلك يعرف حكمة الشروط مسمات قيل اذا اخبرت عن الشمس
من طلع الشمس او من طلعت الشمس فالامر فيه واحد تقول التي
طلعت الشمس تاتي بالتا لا غير لان الفعل مسند الى الضمير وهو
بمنزلة الشمس طلعت والتا واجبة في ذلك ونقول ان زيدا قايم
فان اخبرت عن قايم قلت الذي ان زيدا هو قايم قال المازني
الذي جرانا على ايقاع ان صلة للذي قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء
ولا يخبر عن ان المفتوحة الا اذا اجيب بما في حيزه خبر كقولك سرني
ان زيدا قايم فاذا اخبرت عن قايم قلت الذي سرني ان زيدا هو
قايم ولا يخبر عنها من نحو قولك اعلم انك انيتك لان اما هي في
حيزه لا تقع صلة ولا تخبر عن ليت ولعل لانهما انشا لا عمل في حيز
لكن لانها استدراك فان جيئت بالجملة التي وقع فيها الاستدراك

لم يصح الكلام ايضا لان الكلام جملتان ولا عايد في الاولى الا ترى
انك لو قلت ما قام زيد لكن عمرا قايم فاخبرت عن قايم قلت
الذي ما قام زيد لكن عمرا هو قايم وهو فاسد لان قولك
ما قام زيد هو الصلة وهو جملة لا عايد فيها واذا كان في
المفعول له جملة لم يخبر عنه فلا يخبر عن الثاني في قولك ظننت
زيدا ابوه قايم لان الجملة لا يكنى عنها ويخبر عن المفعول
مقدما في نحو ظننت وزيدا لم يخبر عنه لان الصلة لا تكون اسقها
وباب الاخبار باب واسع مرغب فيه في الارتياض على ابواب النحو
قوله واخبروا هنا بال قال الشاطبي الشروط السابقة
جارية هنا فقوله قبل لما اخبر عنه هنا معناه في باب الاخبار
لا في الذي خاصة ويعضده في قوله عن بعض ما وافق على الاسم
ولا بد هنا من زيادة على ذلك من كون الجملة فعلية وكون فعلها
متصرفا مثبتا متقدما وصنيع المرادي يقتضي ان اشتراط
ان يكون مثبتا لا يستفاد من النظم وقال ابن غازي لعل قوله
ان صح صوغ صلة شامل لاشتراط كون الفعل متصرفا وكونه
مثبتا اذ علة المنع في الصورتين تعذر الصلة اقول هذا
مستفاد من كلام المص كما لا يخفى على من تامل ثم قال وقال
شيخنا ابو عبد الله الصغير يؤخذ شرط عدم تقدم النفي من قوله
يكون فيه الفعل قد تقدما اذ لا يتقدم مع اداة صدر انتهى وفيه
بعد هذا كلام ابن غازي وفي الحواشي لابن هشام ذكر هنا
شروطا اربعة وهي كون الجملة فعلية وكون فعلها متصرفا
مثبتا متقدما واستفادة الثالث من قوله ان صح البيت فان
المنفي لا يصح ذلك منه وهو كان يغني عن اشتراط التقدم وهو
الدال على اشتراط التصرف وقد يقال ان زيدا من قوله زيدا
ضربت لا يمنع من الاخبار عنه او عن الفاعل بال لان لنا سبيلا
الى الاخبار وهو ان نؤخره وان الناظم انما اراد بقوله يكون

فيه

فيه الفعل قد تقدما ان تكون الجملة فعلية لا ان يكون في الجملة فعل
وهي اسمية فلا يخبر عن زيد من قولك زيد ضربته لانه لا يصح تاخره
لكونه حالا لا محله بخلاف زيد في نحو زيدا ضربته وقد يقال انما اراد
الاول لان ابنه قال انك تخبر عن ضمير ضرب وعن الجارية في زيد
ضرب جاريته مع ان الفعل لم يتقدم بالمعنى الذي ذكرت اما نحو
زيدا ضربت فلا يصح الاخبار فيه عن زيد لان اضمر في محله فصل
بين الموصول وصلته وان اخر منع من ذلك ما منع من حذف
العايد متصلا بل هنا اولى لانه قد صرح بالضمير سوحا لم يحتمل
الكلام غيره وهناك هو محذوف فربما جوز تقديره مقدما
فان قلت ان القياس يقتضي صحة الاخبار عن الاسم
الذي في الجملة الاسمية بال في نحو قايم الزيدان فتقول اذا اخبرت
عن الزيدين القايمان الزيدان فلا وجه للتقييد بالفعلية
قلت قد يمنع منه لان المسالة انتقلت من باب المبتدا
والفاعل الى باب المبتدا والخبر وقد يقال لا يمتنع ذلك على قياس
الاخبار عن الظرف والمفعول له وقد يفرق بان هناك محل الجار
والمجرور بقي عن اللفظ وهنا زال ذلك الاعراب قطعا فان قلت
من اين جا في هذه المسالة بعد الاخبار الاحتياج الى الخبر قلت
من جهة ان المبتدا في الحقيقة ليس وصفا وانما هو اسم
موصول وهو ال وفضل الضمير لا يمكن لا تقول القايم هما مبتدا الا انه
انما كان يفصل قبل الاخبار في مثل ما واف بعهد ي انما لحلوله
محل الخبر وهنا ليس كذلك فافهم واما نحو زيد قايم فلا يصح
فيه الاخبار بال لانك ان جيت بضمير زيد في موضعه فصلت
به بين ال وصلتها وان اخرته فقلت القايم هو زيد او هم
هو الفصل والتاكيد وتمايبهان والخبر لانه وما قبله معرفتان
وفي مثل هذا يجب تقديم المبتدا انتهى كلامه ولو وقف عليه
الشهاب اغناه عما ذكره في الحواشي فلا حاجة لنقله وقول ابن

هشام لان ابنه قال الحسيني ثانية قريبا قوله والفعل قد
نفذ ما حققه ان بقول وما في معناه فانه يقال طعامك ما كول
ثم يقال اخبر عن الطعام فتقول المأكول الطعام وكذا زيد ضارب
فتقول الضارب زيد ولم ار احدا نبه على هذا قاله ابن هشام ٥
قوله ضمير غيرها حاضرا كان او غايبا تقول في بلغت من الزيدين
الى العمرين يوم الجمعة اكراما للزيدين رسالة اذا اخبرت عن التا خاصة
المبلغ ولا بد من ابراز الضمير وفي الاخبار عن بقية الاسما المبلغ انا هذا
في الحاضر المتكلم ومثاله فيه مخاطبا بلغت تقول المبلغ انت ومثاله
غايبا انك تقول في زيد ضرب جاريته في الاخبار عن ضمير ضرب
زيدا الضارب جاريته هو بالاستتار وعن الجارية زيد الضارب
بها جاريته هو بالابراز لانه في الاول ضمير ال وفي الثانية ضمير
غيرها كما اشار اليه الشارح قال ابن هشام فان قلت هذا
مخالف لظاهر كلامهم من وجهين احدهما اشتراطهم تقدم الفعل
في الجملة والثاني قولهم ان المخبر به يكون مبتدا والمخبر عنه يكون
خبرا والضارب هنا من جملة الخبر الجواب انه لا اشكال البتة
لان معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه
في اول ما يتكلم به واما الثاني فواضح لان الضارب هنا مبتدا وهو
فاعل وجاريته وخبر المبتدا والمبتدا وخبره خبر عن زيد فكونه
من جملة الخبر لم يخرجه عن ان يكون مبتدا ولو قيل انه مخالف
لقوله هو ان لا يكون ضميرا عايدا الى الاسم في الجملة كان جيدا والحمد
لله تنبيهات الاول قال المرادي ذكر الاخفش ٥
مسالتين يخبر فيهما بال لا بالذي الاولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا
زيد فاذا اخبرت عن زيد قلت القايم جاريتاه لا القاعدتان
زيد ولو اخبرت بالذي قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا
زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة المعطوفة وقد اجاز بعض
النحويين مررت بالقايم ابواه لا الذي قعدا فعلى هذا يجوز الاخبا

في

في المسالة بالذي قال الشهاب اقول الضمير في قعدتا للجاريتين
المضافتين لضمير الموصول اذ التقدير قعدت جاريتاه والمص اكتفى
في عايد المبتدا بمثل ذلك وجوز في قوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن ان يكون خبر الذين
لان النون عايدة للازواج المضافة في المعنى للموصول فقياسه
الجواز في مسالتنا انتهى وربما يتوهم من كلام المرادي انه على
تقدير الاخبار بال في الجملة المعطوفة ضمير يعود للموصول وقال
ابن غازي ال في القايم والقاعدتان واقعة على زيد فاما الاولى
فلا اشكال واما الثانية فصلتها خالية من ضمير يعود عليها لكن
لما كان فيها ضمير مستكن يعود على الجاريتين وهما قد اضيفتا
الى زيد الذي وقعت عليه ال اغتفر ذلك فيها ولا يغتفر عند
الجمهور في غيرها كالذي ثم قال الثانية يجوز المضروب الوجه
زيد ولا يجوز الذي ضربت الوجه زيد قلت وينبغي ان
يجيزه من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي قال الشهاب
واقول كان وجه المنع كما يفهم من بحثه ان المرفوع بعد رفعه الضمير
على النيابة صار لازما بالنسبة لما زاد عليه وكان الفرق بينه
وبين المضروب ان المضروب صفة مشبهة وهي تنصب على
التشبيه بالمفعول بخلاف الفعل الا ترى انه يقال زيد الحسن
الوجه ولا يقال زيد حسن الوجه فتامل انتهى وقال ابن غازي
في توجيه كلام الاخفش اصله قبل الاخبار والله تعالى اعلم
ضرب وجه زيد فلما اريد الاخبار قيل المضروب وجهه زيد ثم
ابدل من الضمير ال فقيل المضروب الوجه زيد فامتنع الاخبار
بالذي بعد تعويض ال من الضمير وقال في مقارنة بحث
المرادي المشهور ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات
الثاني قال الشاطبي ذكر في البيت الاخير الجاري على غير من هو
له كما اذا اخبرت عن يا اكرمتني فانك تقول المكرمه انت انا

وان شبت قلت المكرمي انت انا فانيث بضمير الرجل المعنى ومنه ما
انشد ابن النحاس في كافيته

كيف اشكو امنك ساحل بنا • انا انت الضاربي انت انا

انتهى وقد مر الكلام على هذا البيت في باب المبتدا والخبر
فارجع اليه ان اردت

العدد

قوله ثلاثة بالتا قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة ...
ويتنان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما
بينهما في هذا الحكم وتخالفهما ايضا في انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود
كما في التوضيح والمراد لا يجمع بينهما وبينه على طريق الاضافة
واقتصر على التمثيل به ولا على طريق الوصفية اذا لم يقصد
بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود العدد لا الجنسية
كما يوخذ من كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله
لا تتخذوا الهين اثنين الاية واعلم ان العدد قد يذكر من غير
ارادة معدود فيوتى به بالتا لا غير نحو ثلاثة نصف ستة
ولا ينصرف لانه علم مونث واذا اريد به معدود ولم يذكر
نحو صمت رمضان واتبعته ستا من شوال جاز الاتيان بالتا
وعدمه لكن الافصح الاتيان بها للمذكر وعدمه للمونث كذا في حاشية
شيخ الاسلام وهو يوهم جواز التا مع المونث اذا حذف المعدود
وليس كذلك فاحسن منه قول المرادي ويجوز ان تحذف التا في
المذكر هكذا اطلقوه وجماعة وقيده الشيخ تقي الدين السبكي
بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ ايام وجعل حذف التا هو
الموافق لكلام العرب وذكرها خارجا عن القياس وتوقف في تجويز
النووي الوجهين في نقله ذلك عن العرب والحال في تقرير ذلك
وقد لخصنا الغرض منه للشيخ في حاشية الفاكهي قوله احاده

مذكرة

مذكرة قال ابن هشام انما تعتبر الاحاد اذا لم يكن المميز اسم جنس
ولا اسم جمع فان كان احدهما فالمعتبر تانيث التمييز وتذكيره
فتقول ثلاثة من العبيد بالتا وثلاث من الغنم وثلاث من البط
بتركها الا ان قدمت صفة تقتضي التذكير فانه لا يجوز الا اعتبا
فتقول ثلاثة ذكور من البط فان تاخرت فلا التفات اليها وان كان
فيه لغتان جاز وجهان نحو ثلاثة من البقر وثلاث من البقر
انتهى ونصه انه الغنم مونث وهو ما قاله الشمني ومثله في الصحاح
لكن في التوضيح تقول ثلاثة من الغنم بالتا وفي التصريح ان اسم
الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه
لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث
وهو البقر انتهى وقال ابن هشام وفي مثال اسم الجنس ذكر ابن
الناظم غنم وبط والصواب ان الغنم مع القوم في انه اسم جمع لا جمع
ولا اسم جنس وقول العامة غنمة خطا وذكر في التصريح في صدر
الكتاب ان اسم الجنس يجوز فيه الامران نحو اعجاز نخل خاوية
اعجاز نخل منقعر والتذكير افصح وانه لذلك قال الناظم الكلم
واحده كلمة وابن معط قال واحدها لكن في الحواشي لابن هشام
هنا واما اسم الجنس فتقول ثلاثة من الكلم لانه مذكر وثلاثة
من النخل وثلاث لانه يذكر ويونث وقوله مذكرة فيه اجمال فانه
لا يدرى مذكره المعنى او اللفظ والحكم انه ان كان اسما فالمعتبر
لفظ مفرد المعدود دون معناه فتقول ثلاثة شخوص قاصدا
نسوة وثلاث اعين قاصدا رجالا الا ان عضد المعنى مرجح فيجوز
مراعاة تذكيره او تانيثه فالاول كقوله ثلاثة اعين من بني فلان
او ثلاثة اعين يجوب الديار والثاني كقوله ثلاث شخوص كاعبان
ومعصر وهو عند النحاة ضرورة وظاهر كلام الناظم خلافه
وربما رجح اعتبار المعنى لكثرة استعمال اللفظ مرادا به ذلك المعنى
كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود فان النفس مونث ولكن كثر

ان يراد بها الشخوص وسمع يونس رؤبة يقول ثلاث انفس بترك
التا قال ابن هشام وجزم الناظم وابنه وجماعة بتانيث
النفس وانا ارى فيها الوجهين لانهم استدلوا بقوله تعالى
ان تقول نفس قلنا و في اخرها بلى قد جاءتك اياتي وان كان صفة
فالمعتبر الموصوف المنوي لا الصفة نحو قوله عشر امثالها اي عشر
حسنات امثالها وقال ابن هشام فان قلت يرد عليه
امور احدها ان المعدود اذا كان مذكرا ولم يكن مذكورا جاز
ان يتجرد العدد من التا مثل اربعة اشهر وعشرا الثاني ان اسم
الجمع واسم الجنس المعتبر حالهما لا حال مفرد واسم الجنس اللفظي ولا
مفرد اسم الجنس المقدر في الثالث ان المعدود اذا كان صفة فالمعتبر
احاد الموصوف لا احاد الصفة فتقول ثلاث ربعات قاصدا
رجالا وثلاث دواب قاصدا ذكورا والرابع ان المعدود اذا كان
جامدا وكني بمونثه عن مذكر وبمذكره عن مونث واقترن بالكلام
ما يقوي جانب المعنى او كثر التعبير به عما يخالفه كالنفس فانه
يعبر بها عن الشخص كثيرا جاز مراعاة المعنى قلت
اما مسالة الصفة فلا ترد لان المعدود في الحقيقة انما هو
الموصوف اذ لا بد من تقديره ونحن نراعي احاده قطعا واما
مسالة مراعاة المعنى فلا ترد ايضا لانها غير لازمة ولا راجحة
نعاية ما فيه انهم قد جعلوه مرجوحا لم يسمع عليه وكذا الجواب
عن مسالة حذف المعدود وفيها قول ابن عصفور ان ذلك مرجوح
لا على قول الزمخشري واما مسالة اسم الجمع واسم الجنس فلم
يتعرض لهما بدليل قوله احاده واسم الجمع لا واحد له واذا اطلق
الواحد فانما يراد به الواحد اللفظي ولانه سيقول بلفظ قلة
وهذا انما يتاتى في الجموع لان لها قلة وكثرة ولان قوله جمعا
انما يحمل على الجمع الاصطلاحي لا اللغوي انتهى تنبيه
مما تقرر من ان المميز اذا كان اسما فاعتبار التذكير فيه والتانيث

في الغالب

في الغالب بلفظه لا بمعناه بشرطها المتقدم يرد ما استدل به بعض
العلما في قوله تعالى ثلاثة قروء وباربعة شهدا على ان الا قراء
الاطهار لا الحيض وعلى ان شهادة النسا في الزنا غير معتبرة لان
الحيض جمع حيضة وهي مونث فلو اريد الحيض لقيل ثلاث
ولو اريد النسا في اربعة شهدا لقيل اربع ووجه الرد ان المدعي هنا
اللفظ ولفظ قروء وشهيد مذكر قوله في الصدر جرد يعني عليه ان
يقول وسكن عين عشرو هي الشين لا الحجازية قال الله تعالى
ولها اعشر قوله والمميز اجرر الى اخره ان لم يكن موصوفا به
ولا صفة له فالاول نحو اثواب خمسة والثاني نحو خمسة اثواب
والاحسن في الثاني ان يكون عطف بيان لجموده ولا مصافا الى
مستحقه نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وعرفها غيره ولولا
ذلك لم تنفع الاضافة ولا اريد بها حقا يقها ثلاثة نصف ستة نحو
واعلم انه لما قال اجرر ولم يعين جارا علم ان الجر باضافة
العدد وهذا ظاهر وان قوله جمعا معناه اذا كان جمعا فيكون
احترازا من ان يكون اسم جنس او جمع فان جره فيهما انما هو بمن لا بالاضافة
الا ما شذ وقد يقال لو اراد هذا البيت ما حاله اذا لم يكن كذلك
وكان ذلك لا زمالة اذا اشار اليه بما هو كالتقسيم وتحرير الفصل
انها تارة لا تميز اصلا وذلك اذا اضيفت لغير مميزها او اريد
حقايقها وتارة تميز بجمع وتارة باسم جمع او اسم جنس وفيه
ما فصل في التوضيح وحاصل كلامه في هذا الباب على التمييز ان
مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما مجموع مخفوض وما تجاوز
ذلك فتمييزه مفرد فان كان مركبا او عقدا او معطوفا فمنصوب
او غير ذلك فمخفوض وهو المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
تنبيهات الاول وجه الجر بانه لما كثر استعماله
اثروا فيه المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
والنون وكونه جمعا بالمطابقة بين العدد والمعدود وكونه
للقلة بالمطابقة ايضا لقلة المعدود وعدم الاضافة في اسمي

الجنس والجمع بعدده كثرتهما كالجمع الثاني ذكره في التوضيح انه قد يتخلف
كل من الجمع والتكسير والقلة وسنذ ذلك والغرض لنا انه قال ان
تخلف بنا القلة اما لا يمثاله او لشذوذه قياسا او استعمالا ومثل
الشاذ قياسا بثلاثة فرد وقال فان جمع فرد بالفتح على افراد شاذ
ومنه ان لغير بنا قلة مطرد وهو افراد فان افعل مطرد في فعل بفتح
الفا اذا كان صحيح العين **قوله** ومائة والالف اي هذين اللفظين
اي جنسهما الشامل لتثنيتهما وجمعهما نحو مائتا رجل ومئو رجل
والفا رجل والاف رجل ويأتي ذلك بتفسير كلام الشيخ في بيت العزيز ق
قوله ومائة بالجمع فقد افرد في نحو ثلثمائة سنين في الشاف
عطف بيان لثلثمائة انتهى الزجاج يجوز ان يكون نصبا على معنى
ولبثوا في كهفهم سنين ثلثمائة فعطف سنين على ثلثمائة بيانا
وتاكيدا وان يكون جرا نعتا للمائة وهو تابع في المعنى للثلاث
كما قال منها اثنان واربعون حلوبة سودا فنعت حلوبة وهي
في المعنى نعت لجملة العدد وفي المفصل ان الزجاج قال لو انتصب
سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة قال ابن الحاجب
لانه قد فهم من لغتهم ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة
رجل فالمميز رجل وهو واحد من المائة فيكون سنين واحدا من تلك
المائة واقل الجمع ثلاثة وهذا الذي ذكره يرده قراءة الاخوين
اذ لا وجه لها الا التمييز وهذا الذي ذكره ليس بلازم لان ذلك
مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فانه مثله في ثلاثة
اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع فاذا عدل الى المفرد لغرض
فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي الزمه
الطيبي الذي ذهب اليه الزمخشري عكس ذلك لانه جعل المفرد
اصلا والجمع فرعا ابن الحاجب من نون المائة فهو دليل بلزوم
الشذوذ من وجهين لو جعل تمييزا جمع تمييز المائة ونصبه كذا
بخط ابن هشام عليه رحمة الله تعالى على الدوام **قوله** واحدا
ذكر الى اخره **قال** ابن هشام هنا ستة اسئلة ثلاثة في البنا

وثلاثة

وثلاثة في التذكير والتانيث فالثلاثة الاول لم بني واصل
الاسم الاعراب وجوابه اما الاول فلتنزله منزلة المصدر
من العجز واما الثاني فلتضمنه معنى واو العطف اذ الاصل
خمسة وعشرة كما تقول خمسة وعشرون الثاني لم كان البنا
على حركة واصل البنا السكون وجوابه لان له اصلا في التمكن
الثالث لم كانت الحركة فتحة وجوابه لان هذا الاسم مستطال
بالتركيب فاوثر اخف الحركات واما الثلاثة الاخر فاحدها لم اجري
الجزان على ما كانا عليه من لحاق التا لهما فقيل خمسة عشر رجلا
كما يقال خمسة رجال وعشرة رجال **والجواب** انهم
كرهوه لما فيه من اجتماع تانيثين بلفظ واحد مع المذكر مع ان
الكلمتين ككلمة واحدة فان **قلت** فهلا كرهوا ان
يقولوا احدى عشرة **قلت** العلامتان مختلفتان
لفظا فان الالف لفظها غير لفظ التا فان **قلت** فهلا
كرهوا اثنتا عشرة **قلت** التا للتانيث في عشرة
وكذلك في ثنتا بدليل سكون ما قبلها صحيحا فان **قلت**
لم لا كرهوا اثنتا عشرة فان التا للتانيث بدليل انفتاح ما قبلها
قلت لما ثبت لنا في ثنتا عشرة ان الدال على التانيث
انما هو الصيغة لا التا ثبت لنا ذلك في اثنتا عشرة وان انفتح
ما قبل التا **السوال** الثاني لم لا قيل في المونث ثلاث عشر
جوار كما كنت تقول ثلاث جوار وعشر جوار **والجواب**
انهم كرهوا اخلا اللفظين وانعقيته على المونث من لحاق التا لاحدهما
في لحا فها **السوال** الثالث فلم كان المونث هو الثاني في نحو
ثلاث عشرة جارية والمذكر هو الثاني في ثلاثة عشر رجلا
وحاصله فلم كان الجاري على القياس هو الثاني **والجواب**
ان الضرورة لما اوجبت ان لا يجردا معا ولا يونثا معا تعين
تجريد احدهما وتانيث الاخر وكان ما فعلوه اولى من عكسه

لوجهين احدهما انهم اجروا النيف على ما ثبت له قبل التركيب لانه
اسبق فلفظوا به قبل ان يجي العقد كما كانوا يلفظون به وحده
لان الضرورة انما دعت الى الخروج عن قياس العدد عند مجي
العقد فلو غيروا الاول قبل مجي العقد لم يناسب والثاني ان القياس
لما وجب الخروج عن قياس العدد وامتنع قياس غيره في احد
الكلمتين حتى لا يحصل المحذور من اللذان تقدم شرحهما كان اجراء
العقد على القياس اولى من اجرا النيف عليه وسبب ذلك ان تانيث
الكلمة وتذكيرها انما يكون في اخرها انتهى كلامه رحمه الله ولا
يعترض على جواب السوال الاول من الثلاثة الاول بان سبب البنا
منحصر في شبه الحرف فلا يصح ما ذكره لان المنحصر فيما ذكر البناء
الاصلي الواجب لا العارض الجايز كما هنا لان بنا هذين اللفظين عرض
عند تركيبهما نعم يعترض عليه ان حاصله ان اخر الكلمة صار
وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ووجه الاعتراض ان البناء
كذلك اذ هما من احوال الاخر وقول الشهاب ان المراد تشبيهه بصدر
الاسم وبما قبل تا التانيث في انتفا الاعراب واذا انتفى الاعراب
عن الاخر ثبت البنا محل نظر ويرد على جوابه الثاني منها ان كل اسم
له اصل في التمكن فالاظهر في الجواب بانه انما بني على حركة لان له حالة
اعراب وانما كان كذلك يبنى على حركة كالمنادى واسم لا وبقوله في جواب
السوال الاول من الثلاثة الاخر مع ان الكلمتين ككلمة واحدة يعني
بالتركيب المزجي يندفع ما يرد على الجواب بانهم كرهوا اجتماع تانيثين
من انهم جمعوا بينهما في نحو حادية عشرة وخامسة عشرة لان التركيب
المزجي غير موجود بدليل اعراب الاول وانما هو تركيب اضافي
وكذا يقال في نحو مائة امراة لان التا في مائة للتانيث بدليل
الجمع على مات قوله والشين فيها غير تميم كسرة قال الشاطبي
لا يشعر بالتزامهم اياها بل قد يفتحونه تعيين قوله ومع غير
احد الى اخره هذا الغير هو ما ذكره بقوله الاتي ولثلاثة الخ وقوله

قصدا

قصدا اي عدلا بين الاسراف والاقتار فلا تزد ولا تنقص ومنه
واقصد في مشيك قوله واول عشرة اثني الخ اي بتذكير الجزءين
مع المذكر وتانيثهما مع المونث قوله اذا اثنتي نسا او ذكرا اسم
بقول اناثا نسا او ذكورا وان كان افيد لان قصده حكاية تمييزهما
قوله واليا لغير الرفع الخ يعني من احوال المعرب والا فهذا
اللفظ يستعمل حالة الافراد وهي لا تركيب معه فيه اصلا وذلك قولك
في العدد تسعة عشر احد عشر اثنا عشر وهذا انما يكون بالالف
لا باليا فان قلت لم لا سلك باثني واثنتي في التركيب
ما سلك باخواتهما من الفاظ النيف في البنا قلت لان
عشر واقع موقع نونهما ونونهما لو ذكرت لزم الاعراب فكذا المنزل
منزلتها مع ما يقوم مقام نونهما فان قيل فهلا قيل في خمسة
عشر ان عشر واقع موقع التنوين ومع التنوين يجب الاعراب
فكذا مع القايم مقام التنوين قلت لا يصح ذلك لان القول
بذلك في اثني عشر انما صح لان نونه مقارنة لوضعه ولا يتوقف
وجودهما على وجود الاعراب ولهذا اذا عدوا قالوا واحد اثنان
عشرون ثلاثون فتكون الالف موجودة قبل ان ياتي الاعراب
ولا يمكن ثبوت تنوين خمسة ونحوها قبل وجود الاعراب فالواضع
وضع اثنان ووضع عشر ووضع اثني عشر وهذا تركيب وذلك
افراد والافراد سابق والتركيب متاخر فلم يمتنع ان يقال ان المتاخر
وقع موقع المتقدم واما خمسة عشر فلا يمكن ان يقال ان الواضع
وضع خمسة بالتنوين بل نقول وضع خمسة بالاسكان ووضع
عشر كذلك ثم ركب فلم يكن معه حين ركب تنوين لان التنوين
لا يكون الا بعد الاعراب والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب
وتركيب خمسة عشر واخواتها كلها تركيب مزج وتركيب المزج
من الاوضاع السابقة على التركيب الموجب للاعراب فان وضعها
كوضع المفردات فاستحال ان يقال ان المتقدم وهو ثبوت عشر
في خمسة عشر واقع موقع المتاخر وهو التنوين هذا انما اشار

اليه الشارح رحمه الله وقد وضحناه بما لا يخفى ولنا في حاشية
الفاكهي في المقام ما فيه غاية المرام واستفيد من كلامه ان المركب
العددي من المركبات المزجية وهو كذلك كما استلفناه في باب ما لا ينصرف
وحيث كان اثني عشر من المركب المزجي فلا محل للجزء الثاني كما ان
النون في اثنين كذلك وقيل في محل جر باضافة اثني اليه وبناؤه
لوقوعه موقع النون وبرده اعراب الصدر في المغني العلامة
مع وقوعه موقع النون وقيل لتضمنه حرف العطف وقيل انه
انما يتضمن معنى الواو ولو لم يكن له ارتباط الا من جهة العطف وحيث
كان مضافا اليه فلا يتضمنها كما لا يقال في غلام زيد اصله غلام
وزيدا لا ان يقال هذه اضافة نسبية لا حقيقية فلا يلزم فيها
ذلك نحو معدي كرب في لغة من اضافه وبها هذا يلغز ويقال
لنا اضافة على معنى الواو واذا علمت ما قلنا عرفت ان الشهاب رحمه
الله لم يهتد بضوء البدر لطريق الفرق فقال في قول الشارح لما علمت
ان التركيب الخ قد يقال هذا موجود في خمسة عشر ويجاب
بان مجرد افراد خمسة لا يقتضي التنوين بخلاف مجرد افراد اثنان
فانه يقتضي النون وقال لان تركيب المزج الخ قد يقال هذا موجود
في اثني عشر ويجاب بان نون اثنان ثابتة قبل الاعراب
وبعده قال وقوله من الاوضاع المتقدمة يناسب قوله السابق
لان الاصل في خمسة خمسة وعشر الخ انتهى فانه لو اصاب الغرض
لم يحتج لسؤال وجواب ولا امر بتامل فتامل تنبيه
قال الشاطبي لا يعني قوله اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان
عن قوله والتالي عشر الرفع وارفع بالالف اذ يتوهم بناؤهما للتركيب
واما تخصيص جزئي سواهما بالفتح فالاول لشبهه بما قبل المضاف والثاني
للتخفيف ومعنى الف اعتمد وعرض به لامرين اعراب بعض العرب
العجز في خمسة عشرك كبعلبك قال س وهي لغة رديئة
وقد نبه على ذلك بقوله بعد وعجز قد يعرب وقول بعضهم ثماني
عشرة باسكان اليا تشبيها بمعدي كرب وقد تفتح نونه وقد تكسر

مع

مع حذف الياء وهو غير المالوف اضافة الصدر الى العجز كقوله
كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته قوله
وميز العشرين الخ في الكلام حذف معطوف اي وميز العشرين
وما بعدها الى التسعين والصواب للتسعة والتسعين وفيه اقامة
اللام مقام الى قوله بواحد كاربعين حينا اي منكر منصوب
قال الجامي اما نصبها لتمييز في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقا النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ
ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يصيروا الثلاثة اسما فالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم مصير ثلاثة اسما شيئا واحدا واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة
اقل انتهى وقوله ولاحد فيها يشكل بما صرح به الشراح من انه يقال
عشرو زيد وقوله فلانه لما صار منصوبا الخ فيه انه فضلة
مع الجر ايضا الا ان يقال النصب اظهر واعلم انه يقدم النيف
بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث ثم يذكر العقد
معطوفا على النيف ولا يتقيد العطف بالواو ومحل اختصاص الواو
بعطف العقد على النيف اذا اريد وقوعهما دفعة والا فلا مانع من
ان تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصد
الترتيب مع الفور والتراخي قاله الدماميني تتميم
قد يميز هذا الباب بجمع واقع على كل من احاده قال الشم تقول
عندي عشرون دراهم اي عشرون شيئا كل منها دراهم ومنه
اثنتي عشرة اسباطا اي اثنتي عشرة فرقة اسباطا اي كل
منها اسباط وقد يقال في ال العددين مونثين والمعدود سبط
والجواب ان المعدود هنا لا التفات اليه لانه ليس واحد العدد
وانما واحده جمع والجموع مونثة بخلاف خمسة عشر درهما واثنا
عشر سبطا فيه التمييز مفرد بلا كلام وبخلاف ثلاثة اسباط

فان مفردات الثلاثة انما هو وسيط لا اسقاط قوله ومميزا
مركبا وهو لاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما وفي الحواشي
لابن هشام فرع ذكره بعض الشافعية وهو صاحب التتمة
قال اذا قال له عندي اثني عشر درهما ودانقا لزمه سبعة دراهم
وخمسة اسدس وتقريره انه اذا ميز العدد بجنسين كان ذلك
في التوزيع كقوله عندي اثنا عشر جارية وعبدا فيكون قد اقر له
بستة اعبد وست جوار فهنا قد يكون قد اقر له بستة دراهم
وستة دوانق ولكنه لا يقال ستة دوانق بل يقال درهم
فوجب لاجل تصحيح الاقرار ان يسقط من الدوانق ما يصح به
استعمالها وهو واحد فيكون قد اقر له بخمسة دوانق ولا بد
من تكميل الاثني عشر فيزاد في الدراهم لتكمل فتكون الدراهم
سبعة والدوانق خمسة ومجموع ذلك ثمانية دراهم الا سدس
ولو قال ودوانق بالرفع لزمه اثني عشر درهما ولزمه دانق
واحد لانه عطف الدوانق على الاثني عشر ولم يجعله تمييزا قوله
يبقى البنا وعجزه قد يعرب قال الشاطبي معناه قد يقع اعراب
المركب في اخر عجزه كما حكى س لا كما حكى الفرا انتهى وقال ابن هشام
في كلامه بعضهم ان البنا يبقى كما يبقى مع ال وفي كتاب التبصرة للصيمري
اذا اضيف احد عشر واخواته فالاجود بقا البنا وكذلك الاجود
مع ال بقاوه لان ال والاضافة انما يردان المبني الى الاعراب
اذا استحق البنا في حال تعريفه كقبل وبعد فاذا اضيف او دخلته
ال فقدر نكرة فاعرب فاما احد عشر وبابه فلم تزل الاضافة وال
حكمه عما كان عليه لانه بني في حالة التنكير فوجب ان يبقى البنا على
حاله واما من اعربها فانه قدر ان الاضافة وال حكمه عما كان عليه
لانه بني في حالة التنكير فوجب ان يبقى البنا على حاله واما من اعربها
فانه قدر ان الاضافة وال يقوم مقام التنوين والتنوين
يوجب الاعراب فكذلك اعربها في الاضافة والالف واللام
انتهى تنبيه قال في التسهيل لا يجوز باجماع ثماني

عشرة الا في الشعر يعني باضافة صدره الى عجزه دون ما قال
ابن غازي اصلحه ابو العباس الغيلاني دون اضافة اي اضافة
العجز للفظ اخر قوله وضع من اثنين فما فوق الخ اتهم قوله
من اثنين ان واحدا ليس بوصف وهو كذلك بل هو اسم وضع من
اول الامر لذلك كما في الاشموني تبعا للتوضيح لكن قال الرضي
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد والواحد
بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد انتهى وقال شيخ الاسلام انما
لم يقل من واحد لانه لا ياتي فيما يصاغ منه جميع ما ياتي فيما يصاغ
من اثنين فما فوقه ومنه انه لا يستعمل مفردا بل اسم العشرة او مع
عشرين واخواته ثم انه لم ينبه قوله الى عشرة لانه حينئذ
لا يعلم الغاية ولم يبين قوله فما فوق لان العبارة حينئذ ليست
نصا في دخول كل مرتبة من المتوسطات وقوله من فعل فائدته
مع ما قبله بيان ان هذا وصف لا اسم جامد ولم يكتف بفهم
ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اتيانه بحد المناسبة
وبيان مطلق الاحد وقوله ومتى ذكرت الخ لم يكتف بفهمه مما قبله
لئلا يتوهم انه يونث كالمشتق منه وان ذكر ما قبله لبيان تساويهما
في التانيث هنا وان لم يتساويا في المشتق منه قوله
وان ترد بعض الذي منه بني الخ يعني اذا استعمل فاعل المذكور
مع اصله لافادة ان الموصوف به بعض تلك العدة لا غير وجبت
اضافته الى اصله نحو ثاني اثنين والمعنى احد اثنين وكذا الباقي
ولا يجوز ان ينون ويعمل اذ ليس معناه انه ثنى الواحد ولا ثلث الاثنين
اثنين فكما لا يعمل احد فكذلك ما بمعناه فان قيل فاذا كان
بمعنى احد فكيف اشتق له من لفظ اثنين اسم قلنا الكلام من
الاثنين ثاني لمناسبة الا انه لما اخذ المتضايفين لم يبق العمل لما ذكرنا
مثل بعض بين اي ظاهر البعضية قال الشاطبي
المراد بقوله مثل بعض هذا اللفظ والالفاظ اعلام على نفسها نقول

هذا زيد ثالثا ولا تجري عليه النكرة صفة فالوجه ان يقول
مثل بعض البين لكن نكره لما ينكر العلم في مثل مررت بزيد وزيد
آخر متى اوقد يشعر كلام الشارح بان المراد بقوله مثل بعض
المشتق منه لانه ماخوذ منه قوله وان ترد جعل الاقل الخ قال
ابن هشام اي ان اردت به معنى جاعل اي مصير الاقل معدودا
بما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز اعماله وجواز اضافته وقوله
مثل ما فوق عبارة قلقة لانه لم يجعل الثلاثة مثل الاربعة بل
معدوده بالاربعة انتهى وظاهر كلام الناظم ان الوصف حينئذ
مصوغ من الفاظ العدد لانه بناه على قوله السابق وصغ من اثنين
وعلى ذلك شرح الاشموني اولا لكنه قال بعد ذلك انه ليس مصوغا
منها وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر
ثلث وهكذا الى وزن ضرب ومضارعها يضرب الا ما كان لامه
عينا وهو تبع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع انتهى
ويمكن ان يقال كونه مصوغا من العدد لا ينافي انه في الحقيقة
في بعض الاقسام مصوغ من مصدر فعله وقال ابن هشام
هذا اشتق من مصدر صريح بخلاف الاول فانه من لفظ العدد
ومن ثم قلنا انه لا يعبر عن المضاف اليه بالالف واللام في نحو زيد
رابع اربعة لان اللام انما تدخل في الجملة الفعلية او ما فيها
معنى الفعل وانما هذه الالفاظ على هذا الوجه من لفظ العدد
ويعبر عنه بها من نحو زيد رابع ثلاثة فتقول الرابعهم زيد ثلاثة
كذا في كتاب الاسفرايني وفيه نظر لا يخفى لانه تغيير صورة الاخبار
بتاخير اول الجملة مع انه ليس المخبر عنه وقد يقال بنحو رابع
ثلاثة احوال على اجازة الاخفش قايم الزيدان فيقال هذا نه
الرابعهم احوال ثلاثة لان الوصف حينئذ صدر الجملة فهو مهيي
للوصل به ومراده بقوله فحكم جاعل له احكما انه ان كان بمعنى
الماضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال

جازت

جازت اضافته وجاز تنوينه لكنهم قالوا الاضافة هذا اكثر
من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان نصب ما بعدها على
المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان او النصب اكثر قال
الرضي وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول
غير ظاهر الا بنا وبل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة امثلا
وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة
والثاني وبل انما اسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم
الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار
المجموع الاول هو المجموع الثاني فتامله قوله وان اردت مثل ثاني
اثنين الخ قال ابن هشام اي ان اردت بالعدد المركب معنى ثاني
اثنين وهو الدلالة على بعض من المعدود باسم الفاعل محصورا في عدة
ما اشتق منه اسم الفاعل فجيء باربعة الفاظ اولها اسم الفاعل
مؤنثا مع المؤنث ومذكرا مع المذكر وثالثها ما اشتق منه اسم الفاعل
مؤنثا مع المذكر ومذكرا مع المؤنث وثانيها ورابعها عشر في التذكير
وعشرة في التانيث والتركيب الاول مضاف الى التركيب الثاني
او الى صدره ان كان اثني عشر او اثنتي عشرة انتهى قال الشهاب
قال شيخ الاسلام ذكر ابن هشام لاسم الفاعل المصوغ من اسم
العدد استعمالا غير ما ذكر وهو ان يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف
بمعناه مقيدا بمصاحبتها فتقول خامس عشر في التذكير وخامسة
عشرة في التانيث وظاهر ان الجزئين مبنيان انتهى فليتامل الفرق
بين هذا وما بالحاشية في الاستعمال الثالث الذي هو المراد بقول المتن
وشاع الاستغنا بحادي عشر ونحوه من حيث المعنى ومثل هو ان
معنى خامس عشر على هذا الاستعمال الذي ذكره ابن هشام واحد
من خمسة مصاحبة للعشرة وعلى الاستعمال الثالث الاتي واحد
من هذه العدة في المرتبة الاخيرة منها فليتامل انتهى اقول
هذا شيء عجيب فان في التوضيح ان تخريج ما الفرق الذي ذكره وقيده
بقوله من حيث المعنى لان بينهما فرقا من حيث اللفظ لان الجزئين

في الاستعمال الذي لم يذكره الناظم سيبان بخلافه فيما ذكره
فانه لا يجوز هنا ومما خلافا لابن السيد ويبقى الكلام في سبب
بنا الجزئين فقيل للتركيب قال الصفار فان قلت هلا
اعرب كمعدي كرب قلت لما ذكرته من مخالفة النظاير
ولما فيه من الابهام قال ابن هشام الذي يحصل لي ان التركيب
لا يستدعي البنا لانه لازم بينهما في نحو بعلبك وحضرموت لان
حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البناء
انما يقتضي التخفيف فيصح ان يجعل علة في كون البنا على الفتح دون
غيره لا علة في اصل البنا الا ترى ان بنا الاسم انما هو غالبا
لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف اصلا ولا يليق بها فهو باق في
البنا اولى منه بان يقتضيه الا ترى انه من خصايص الاسماء
نعم يصح جعله علة في عدم اعراب اخر الاول وسطا والوسط
لا يستحق اعرابا وحينئذ بنا الثاني لعلة فان كان متضمنا معنى
الحرف فذاك نحو خمسة عشر ولقيته كفة كفة وهو جاري بيت
بيت ولقيته يوم يوم وسهلها بين بين وسقط زيد بين بين الا
ترى ان المعنى خمسة وعشرة ولقيته كفه عن كفه اي مواجهة
وذلك لان كلا منهما يكف صاحبه الاخر عن الشي وهو جاري بيتا
لبيت اي ملاصقا ولقيته يوما من يوم اي وقتا من نهار اليوم
الاول القطعة من الزمان والثاني لهذا البياض فهو نظير ساعة
من نهار وسهلها بين كذا وكذا فاذا جينا الى هذا فقولنا خامس عشر
بنا الاول منه للتركيب على الحد التركيب لانه صار بالتركيب وسطا وبنا
الثاني لا يصح ان يقال لتضمن معنى الواو لانك لا تريد بقولك خامس
عشر الخمسة عشر حتى يكون اصله خامس وعشرة انما تريد
الواحد من خمسة عشر ثم ايضا لا يصح لقولنا خامس وعشرة
انما هو واحد وعشرة او خمسة وعشرة وكذلك حادي عشر
لا تريد به مجموع احد عشر بل واحد من احد عشر فاذا بطل تقدير
الحرف احتيج الى النظر في مقتضي البنا فنقول ان فيه امرين

احدهما

احدهما مخالفة النظاير وذلك ان القاعدة في اسما الفاعل
في العدد ان تضاف نحو ثالث ثلاثة ورابع اربعة وهنا لم يضيفوا
والثاني الابهام وذلك ان خامس عشر يطلق على العاقل وغيره
فاشبه اولاء قالدس والوجهان عندي ضعيفان اما اسم
الفاعل فقوله قياسه ان يضاف ممنوع بل يضاف ولا يضاف تقول
ثاني ثالث رابع خامس وهذا من ذاك ولو كانت تجب اضافته
في غير هذا الموضع سلمناه تعليله ولم فلم واما صدقه على
العاقل وغيره فممنوع التاثير ايضا لان الواحد والثاني والثالث كذلك
فبطل التعليلان وزعم ابن السيد ان الاصل حادي عشر احد عشر
فحذف من كل ما اثبت في الاخر وبني حادي لقيامه مقام احد من
الثاني وبقي عشر من الثاني على ما كان عليه من البنا الذي كان له
ناشيا عن تضمن معنى الحرف قال الصفار فبنا حادي عنده لوقوعه
موقع المبني وسكت عن تعليل بنا عشر على قوله ويظهر لي تعليله
بما ذكرت لك ولو قيل ركب حادي مع عشر المذكور لكان حسنا لان
هذه الجملة انما هي لاجل بنا عشر لا لاجل بنا حادي فافهمه قال
الصفار ويرد قوله انه لا سبيل اليه بل يحتمل ان يكون كما ذكر
وان يكون كما ذكرنا انتهى ولا ادري الكلام على هذا الامر يجبون
لانه يقول لنا مثل ما نقول له بل التحقيق ان حادي عشر المذكور
بعد قوله في العدد ثمانية تسعة عشرة لا يفيد ما يفيده
حادي عشر احد عشر لان هذا يفيد الحصر في هذه العدة وان
المذكور من عدة محصورة في هذه وقولك حادي عشر انما يفيد
ما افاده قولك تاسع عاشر المبني عشما له هذه التسمية سوا انحصرت
العدة في ذلك او لم تنحصر هذا كله كلام ابن هشام وما تضمنه
كلامه من تعليل البنا بصيرورة الوسط وبنا لا يكون راجعا لشبه
الحرف عرفت ما فيه قريبا فتذكر تنبيهان الاول
يفهم من كلام الناظم ان يقول وان اردت مثل ثالث اثنين مركبا وظاهر
سكوته عنه انه لا يجوز وعليه الكوفيون واكثر البصريين

و فوقا مع السماع ورايت بخط ابن هشام ما نصه الاعداد المركبة
لا يشتق منها اسم فاعل يعمل عمل الفعل لان اسم الفاعل فرع على الفعل
والفعل لا يجمع حروفا مشتقة من اسمين فكذا اسم الفاعل وانما جاز
هذا رابع ثلاثة وثانيه لانك تضعه موضع الفعل اي هذا الذي
ربع الثلاثة اي صيرها اربعة بنفسه فاذا جعلت اسم الفاعل مع
المركب بمعنى احد صح كما صح في ثالث ثلاثة فعلى هذا لا تقول رابع ثلاثة
عشر لوجهين احدهما ما ذكرنا من فساد الاشتقاق والثاني انك
لا تريد ان تجعل الثلاثة اربعة بل تريد تجعل ثلاثة عشر اربعة
عشر قال في التوضيح وعلى الجواز فينبغي بالاجماع ان يكون التركيب
الثاني في موضع خفض ذلك ان تحذف العشرة من التركيب الاول
وليس لك مع ذلك ان تحذف النيف من الثاني للالباس انتهى وذلك
لانه عند حذفهما يكون كالوجه الذي اشار اليه الناظم بقوله وشاع
الاستغنا بحادي عشرا فيأتي فيه الوجهان المذكوران في التوضيح
من اعراب الجزءين واعراب الاول وبنا الثاني وقياس ما اسلفه
من بنا الجزءين عند ابن السيد بنا الجزءين هنا وشارحه حمل الكلام
هنا على ما قاله ابن السيد ثم اعقبه بقوله ومقتضى البنا في الجزءين
الباقيين حلول كل منهما محل الاخر ويزول الالباس باعراب الاول
انتهى وكان الظاهر ان يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى
كلامه المنع للالباس وان اعربا او الاول وفيه نظر لان الالباس
يزول بالحركة وهذا وقعة فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس
المتقدم الذي رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد
الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة منحصرة
كما قاله الحفيد وشيخ الاسلام وفي المغرب انه يجوز وينبغي
فيه حينئذ وجهان احدهما هذا ثالث عشر اثني عشر والثاني
حذف عشر الاول واعراب اسم الفاعل لزوال موجب بنائه
ثم قال ولا يعمل اسم الفاعل الماخوذ من العدد المركب اصلا فاقتضى
كلامه ان الممتنع الاعمال لا اصل التركيب وهو كما قال ولا ينبغي ان

يختلف

يختلف في اصل الجواز لانه لا خلاف انه يقال ثالث اي شي ما صدق
عليه انه ثالث وانه يقال ثالث عشر للدلالة على شي صادق عليه
انه ثالث للعشرة وثالث عشر ثلاثة عشر للدلالة على احد ذوي
هذه العدة الخاصة التي لا تزيد على ذلك فلاي شي يمتنع الوجه الرابع
وهو ثالث عشر اثني عشر بعد ما ثبت صحة استعمال اجزائه فان ثالث
بمعنى جاعل ثابت الاستعمال قطعا واضافته الى العشرة صحيحة من
حيث ان الملابسة بينهما ثابتة ثم اضافة هذا التركيب كله الى الاثني
عشر صحيحة للملابسة ايضا لان الثالث صير الاثني عشر مستقلة
درجة وقول الناظم انهم لم يقولوا ثلثت الاثني عشر بمعنى صيرت
الاثني عشر ثلاثة عشر قد يقال في جوابه ان سلم انه لا يلزم من ثبوت
التركيب بل ثبوت الاجزا وثلثت بمعنى صيرت ثالثا ثم يمكن نستعمله
مع ما يصح منه معناه فان قال ما استعملوه بمعنى صيرت كاف في
صحة هذا الاستعمال واعلم ان ما ذكره في التوضيح من الاجماع
على كون التركيب الثاني في موضع خفض هو ما اقتضاه كلام المقرب
كما رايت وهو مخصوص كما قال مكي بصورة ما اذا اجيز بابه بعض
الفاظ لان عمل فاعل انما يتاتى مع تنوينه والتنوين منتف مع
التركيب فتعين ان التركيب الثاني في موضع خفض ولا يعارضه ولا
يصادمه ما نقله المرادي من اجازة بعض النحويين هذا ثالث احد
عشر وثالث اثني عشر بالتنوين فسقط لمز الاشموني المصادمة الثاني
قال ابن هشام في صحيح البخاري في باب غزوة الطايف من قول ابي علي
عثمان النهدي لعاصم واما الاخر فنزل الى النبي صلى الله عليه وسلم
ثالث ثلاثة وعشرين من الطايف فقد يقال هذه حالة لاسم الفاعل المشتق
من العدد لم يذكرها الناظم لانه لم يذكر الا استعماله مفردا او مع الاحاد والمركبا ت
انتهى لكن في الاشموني بعد قول الناظم وان ترد جعل الاقل الخ ذكر ما نصه
انهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد
للمعنيين المذكورين يعني المراد به بعض العدد والمراد به جعل ما تحت
العدد المشتق منه مساويا له فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين

بالاضافة وبعده رابعة وثلاثة وثلاثين بالاعمال ورابعة
ثلاثة وثلاثين بالاضافة انتهى فجعل ذلك مفهوما من كلام الناظم
ولعله لانه مطلق غير مقيد **قوله** تجي بتركيبين قال الشاطبي يعطي
فتح يا حادي وحكى الشلوبين جواز تسكينه كمعدي كرب **قوله**
او فاعلا في حالتيه اصف وحينئذ يجب اعرابه لزوال التركيب ويفتح
ما اخره في حالة النصب تقول رايت حادي احد عشر وثاني
اثني عشر كما تقول رايت القاضي وان سكنت على لغة من قال كان
ايديهن جاز وابو علي يختار السكون لانهما من حيث ركبت لزم بعضها
بعضا فصارت كيا معدي كرب فاما العشر فباق على بنائه لوجود
مقتضيه وهو تضمن معنى الحرف **قوله** بعف قال الشاطبي يجزم
على جواب اصف قال ابن غازي ولا ينبغي لاحتمال الصفة والاستئناف
قوله وشاع الاستغنا بحذف قال ابن هشام ظاهره انه
استعمال ثالث لاستعمال مثل ثاني اثنين من العدد المركب ويصرح به
قوله الاستغنا فدل على انه مقتطع مما تقدم وظاهره ايضا ان هذا
الاستعمال اكثر من الاستعمالين لكونه خصه بنسبة الشيوع ونظيره
وشاع في الاعلام والاضافة وظاهره ايضا انه مبني لا غير
وذكر ابن السكيت وابن كيسان حكيا اعراب صدره واقول
ان نحو حادي عشر وثاني عشر ان كان من قولك حادي عشر احد عشر
حذف منه الصدر العقد من الاول والنيف من الثاني فحينئذ يجب اعراب
الاول لزوال التركيب ودلالة الاعراب على ما حذف منه اذ لو لا تقدير
الحذف وجب البنا وان كان مثل قولك في المفردات واحد ثالث رابع
فالجزآن مبنيان لا يجوز غير ذلك لوجود التركيب هذا هو التحرير
واما ما قاله الشيخ فرد من وجهين احدهما انه عبر عن
ذلك بالاقتصار على التركيب الاول وعلى ما ذكر يقع الالتباس الثاني
انه لا وجه لما حكاه الشيخان من اعراب الجزء الاول على ما قرره
الناظم انتهى وقال ابن غازي مراده من عبر بالاقتصار على التركيب
الاول الاقتصار عليه في صورة اللفظ وهو اعم من ان يكون في التقدير
كذلك

كذلك بدليل حكايته ثلاثة اوجه فيه ورايت بخط ابن هشام رابعا
ما يقتضي واعلم ان للناس طريقين في قولنا حادي عشر فمن قائل ان عشر
هذه هي التي كانت عقد النيف المحذوف لان التقدير حادي عشر احد عشر فقائل
ان عشر هذه هي التي كانت عقد النيف المحذوف احد عشر ومنهم
من يقول ان هذه هي عشر التي كانت مع اسم الفاعل في حالة اجتماع
اربعة الفاظ والاول قول ابن عصفور والثاني قول الناظم وانبنى
على ذلك هل يكون حادي عشر ونحوه معربا او مبنيا فمقتضى تقرير
ابن عصفور انه معرب لزوال ما يركب معه كل من الجزءين وقد
صرح به ورد على من ادعى جواز البنا قال هو قول بالجهل لان الاعراب
دليل على انه لو كان غير محذوف منه شي لم يجز فيه الاعراب
واما اذا كان مبنيا فانه يحتمل ان يكون اسم الفاعل المفرد فمن اين
يعلم ان المحذوف منه احد وعشر انتهى كلامه وعلى مذهبه
لا يحتاج الى الجواب عن دخول التاء في الجزءين في قولك خامسة عشرة
وحادية عشرة لان التركيب غير موجود فلم يجتمع فيما هو كالكلمة
تانيثان وما قرره الناظم وابنه من ان المحذوف العقد الثاني
من منه مستلزم لما نصا عليه من ان حكمه التركيب كما كان ويرد
السوال ويحتاج للجواب عنه بانهم انما منعوا لئلا يلزم اجتماع علامتي
تانيث فيما هو كالكلمة مع عدم استحقاقه لها في الظاهر لانك
هنا تاتي بالتابع المونث واما هنا فلما كان الجمع بين علامتي تانيث
ليس منافيا في الظاهر لانه مع المونث جاز ذلك وقول ابن عصفور
اجرى على القياس ويقتضي صحته اوجه احدها ان النحاة حين اوردوا
على انفسهم حادي عشرة واثنتي عشرة واجابوا عنه لم يتعرضوا للجواب
عن حادية عشرة ولا فرق بينهما في صحة الورود في الظاهر وذلك
دليل منهم على الاعراب والثاني انهم يلزمهم ادعا ما لا دليل عليه
وهو ان قولنا حادي عشر امثله حادي عشر احد عشر ولا يدل
على ذلك الا كون الاسم معربا والثالث ان ما ادعاه ابن عصفور
اولى لانه ادعى جاريا على القياس من جهة انه حذف من كل تركيب

ما اثبت في الاخر نظيره ولان الناظم وابنه نقلا عن ابن السكيت
وابن كيسان وتخيا الاعراب ولم يثبت مثل ذلك فيما ادعياه من ..
البنا له رجحانه ورايت بخط ابينا واعلم ان ابن الحاجب
استشكل قول النحاة في حادي عشر ونحوه ان الاصل حادي عشر
احد عشر وقال انه لم يقم على ذلك دليل ولا حاجة لهم به اليه
ولعل هذا يشهد لما يقوله ابن مالك لانه لو كان معربا لم يخف
على ابي عمرو والوجه الذي حمل النحاة على ادعا ذلك فيه وهو وروده
معربا ولو كان على غير ما يقوله ابن مالك لم يكن الا معربا الا ان ابن
الحاجب ليس حجة على ابن عصفور فلا يقوى ذلك انتهى وانما اطلنا
في المقام لانه من المواضع المشكلة التي تحار في تحقيقها الافهام
وكيف شاهد على ذلك اختلاف هولا الايمة الاعلام تنبيه
مثل حادي عشر ودون غيره لوجهين احدهما انه اول العدد
المركب والثاني التنبيه على القلب قوله فنيلوا ونغتمد فضية
كلامه كغيره منع حادي عشرين مثلا بغير واو وقال شيخ الاسلام
وفيه وقفة انتهى وقال الشاطبي فصد بقوله فنيلوا ونغتمد
نفي الفا وثم لانتفا الترتيب عقلا لان الجميع اسم لهذه العدة انتهى
وفيه اشعار بانه ليس المقصود منع ما عدا الواو وغيرها من
حروف العطف

كم وكاين وكذا

العرب تكني عن العدد بكذا وتستفهم بكم وتكثره بها وبكاين والكلام
الان في الثلاثة والبداة منها بكم والصحيح انها بسيطة خلافا لمن
زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها
لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
كذا في المغني في بحث كاين قال في الحواشي ويرده ان الالف لم يقف
عليها دليل بخلاف دعم ويمثل هذا يرد على الفرا والكسائي في قولهما
ان اصل من منا قوله بمثل ما ميزت عشرين بجي انها مميز

بمفرد

بمفرد منصوب وجوز بعض النحاة عطف المجموع على المفرد نحو كم رجلا
ونساجاوك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ثم انه كان الاحسن
ان يقول العدد المركب لانه الاصل في ذلك لطوله الموجب للتخفيف
بالافراد والنصب فاما عشرون فشبهت به لانها في قوة عشرة
وعشرة والاستفهامية فرع الخبرية لان الاستفهام فرع الخبر وايضا
فهي في قوة اي عدد اعني في قوة كلمتين فاشبهت العدد المركب قوله
واجران يجره من مضمرا وحينئذ يجب تقدير كم منونة قوله ان
وليت الى اخره ليكون حرف الجر الداخل عليها عوضا من اللفظ بمن المضمرة
قال ابن هشام ومقتضي كونها كالعوض منها انهما لا يجتمعان فلا
تقول على كم من جذع بيتك انتهى وبه يعلم وجه وجوب الاضمار
وتوقف على الدماميني فقال انظر وجهه قال الشهاب في حواشي
الاشموني وذكر ابن الحاجب ان من تدخل فيهما قال الرضي اي في
مميز بهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك واما الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري
صحته انتهى اقول نقل كلام الرضي في المطول في باب الاسناد
وقال واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة انتهى ولا
يخفى ما فيه من اللطافة وايهام ان الاية دليل على المطلوب ولذا لم
يقل قال الله تعالى وستعرف سايق الاسناد لا ان ما الاية وقوله
من مضمرا تنبيه على انه ليس بالاضافة وفيه انه لا يجمع بينهما لانه
قال ان وليت كم حرف جر ظاهر فاجزان يجر التمييز من مضمرا وفي قوله
مظهرا ايضا ف لم يذكرا لا لذلك فرع بكم ثوبك مصبوغا ومصبوغ
من نصب فهو حال والسؤال عن ثمن الثوب في حال صبغه ومن رفع
فخبر المبتدا والسؤال عن اجرة الصبغ كذا بخط ابن هشام قوله
واستعملنها مخبرا كعشرة اورد الشاطبي ما ملخصه ان التشبيه
بعشرة يقتضي ان التشبيه بعشرة يقتضي ان الغالب كون تمييز
كم جمع قلت كما ان تمييز عشرة كذلك وذلك لا يستقيم لان كم تقتضي
الاضافة الى جمع الكثرة من حيث كانت للتكثير وان تشبيهها بالماية

يعطي انه يجوز وقوع لمميزها نكرة ومعرفا بال كالمائة نقول مائة درهم ومائة الدرهم مع انه لا يصح وقوعه معرفة لا يقال كم الغلام عندك وان تمثيله ان اخذ على صفته اقتضى امتناع فصل مميزها مع انه جائز لكن لا بد معه من النصب وان لم يوخذ على صفته اقتضى قياسية الجر مع الفصل مع انه شاذ وانه لم يعرج على جواز النصب مع الخبرية فاعطى انه ممتنع كما امتنع في عشرة ومائة الا نادرا مع انه بل لازم مع الفصل وانه لم يبين جواز دخول من على التمييز فيقال كم من غلام ملكت وهو استعمال شايع في الكلام ومنه قوله تعالى وكم من ملك في السموات الاية وقال وكم ارسلنا من نبي في الاولين ثم اجاب عن الاول بما ملخصه ان المقصود التشبيه في كون التمييز جمعا في الجملة لا بقيد قلة او كثرة وتمثيله بشبيه لبيان ارادة الكثرة وكذا اعتبار المعنى بشبهه اليه لان كم للتكثير فلا تضاف الا الى جمع الكثرة الا ان يعدم او ياتي على خلاف القياس قال وباب العدد مما يضاف فيه الشي الى جنسه كقوله ثوب خز فالثوب خز وتقول ثلاثة اكلب ولا يحسن ان يقال كلاب لاختصاص افعال بالكثرة وكون الثلاثة قليلة فكذلك يكون الجمع مع كم لا يحسن ان يقال كم اكلب عندك وانما الوجه كم كلاب لان مدلول كم كثير وعن الثاني بانه اراد تنكير التمييز كما هو الاصل فيه ويدل عليه تمثيله وانما تعرف مميز المائة لما احتيج الى تعريفها بال اذ لا يجمع بينها وبين الاضافة وكم شبيهة برب في او امعنى الاقتضا ورب لا تجر الا النكرات فكذا ما كان في معناها فلم تصلح كم للتعريف لعدم قبول معناها له فلم يحتج الى التحرز منه لكونه امرا لا خفاء فيه وعن الثالث بانه اطلق الحكم بالجر ولا شك انه بالاضافة وقد تقدم ان الاضافة امتناع الفصل الا في الشعر او مواضع ليس هذا منها واذا امتنع مع الجر بقي النظر هل يجوز مع الرجوع الى النصب او لا وعن الرابع وهو جواز النصب مع عدم الفصل بانه نص في التسهيل على انه نادر فلا ضير في ترك ذكره وعن الخامس بان جواز من ظاهر

مما

مما تقدم في باب التمييز من جواز ظهور من معه الا مع الفاعل معنى وباب العدد وما هنا داخل فيما عداهما انتهى وما ذكره في الايراد الرابع من لزوم النصب مع الفصل سبقه اليه الشارح لكن في المطول في بحث حذف المفعول واذا انفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ويحمل كم هنا النصب على المفعولية

تنبيهات

الاول قال ابن هشام فان قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدا الا ترى ان قول القائل كم عبد ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب الى قايله فيما تكثر به وافتخر الثاني قد ينتصب مميز كم الخبرية حملا على الاستفهامية ولكن بشرطين احدهما ان يفهم المعنى فلا يجوز كم عبدا عندك حيث لا قرينة ذكره في المغرب وعبارته ويجوز حمل الخبرية على الاستفهامية في نصب المميز خاصة اذا فهم المعنى الثاني ان لا يكون مجموعا وقال في مميز الاستفهامية لانه حينئذ لا نظير له قال ابن هشام ولم ار هذا الشرط لاحد بل في شرح الكافية انه ينتصب في لغة بني تميم ولو كان مجموعا وقال في مميز الاستفهامية انه يجوز فيه عند الكوفيين ان يكون جمعا وابطله بانه لا نظير له حينئذ وهذا لازم له بعينه في اللغة التميمية على زعمه الثالث ذكر المرادي ان الاستفهامية والخبرية يتفقان في ستة اشيا انهما اسمان مبنيان مفتقران الى التمييز وان مميزهما قد يحذف للدليل وانهما يلزمان الصدر وانهما بحسب ما كان في وجوه الاعراب وبقي عليه ان بناهما على السكون وكونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار كما زاده في التوضيح وعبر عن الاخير في المغني بالابهام واسقط من التوضيح المشاركة في الاسمية وفي المغني كون البناء على السكون وسقط منهما جميعا حذف المميز والمشاركة

في وجوه الاعراب وبقي ايضا انهما يشتركان في البساطة وفي ان مميزيهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه س واجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية كما تقدم وبقية قال في شرحه كون مميز الاستفهامية امثلة النصب ومميز الخبرية امثلة الجر وان مميز الاستفهامية مفرد ومميز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان الفصل بين الاستفهامية ومميزها جايز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في ضرورة كذا قالوا وقضيته ان الفصل بالجملة خاص بالضرورة وفيه نظر لوقوع ذلك في افصح الكلام وهو القران المجيد كما تقدم عن المطول وقول الشهاب انه مستثنى لا يخفى ما فيه وان الاستفهامية لا تدل بها تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير وان الاستفهامية تحتاج لها جواب بخلاف الخبرية وان الاستفهامية لا يعطف عليها بلا بخلاف الخبرية وينسب المتكلم بالخبرية بتوجه اليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لان معناها الاستخبار والمتكلم موجد له بكلامه وليس يقصده ان له خارجا موجودا في احد الازمنة يطابقه كلامه او لا يطابقه وان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية وان الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم علمان ساملكهم كما لا يجوز رب علمان ساملكهم كذا ذكر الاول والثاني في المغني والتوضيح والثالث في التوضيح واسقط منهما كون الاستفهامية لا تدل على تكثير بخلاف الخبرية وكون الاستفهامية لا يعطف عليها بلا بخلاف الخبرية وجعل في التوضيح الاختلاف في النصب والجر والافراد والجمعية وجها واحدا من اوجه الافتراق ويحصل من مجموع ذلك ان وجوه الافتراق تسع وبقي مما ذكره ابن الانباري في شرحه وهو ان غير الاستفهامية اذا انفصل في السعة بالظرف كان واجب النصب ومميز الخبرية اذا انفصل في الضرورة كان نصبه مختار حملا على الاستفهامية بقي انه قد يزاد

في اوجه

في اوجه الافتراق ان كم الاستفهامية تتعلق بخلاف الخبرية قال في الاشباه لا تحتاج الى رابط من الباب الخامس من المغني الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه وعد امثلة ثم قال وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية فقدرت من زايدة فكم مبتدا او مفعولا لاتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما يجي بيان لما في ما ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وانما هو مفعول ثان مقدم مثل عشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل لكنه قال في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا كم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم انتهى وعلى هذا انتراد فيما يشتركان فيه كونهما يعلقان ولا يخفى عنه كون العدد بهما كما عرفت قوله كم كابن قال ابن هشام يعني كم الخبرية لانها اقرب مذكور وقد يقال يجوز ان يريد انها كم مطلقا وانما يصح ما قلت حيث يغني من الكلام حمل ذلك على احدهما فاما اذا اراد بهما معا فلا اما مجيئها للتكثير فكثير واما للاستفهام فكقول ابي لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما كاين تقرا سورة الاحزاب او كاين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال ابي كذا قط اي ما كانت كذا قط والتحقيق ان مراده بالتشبيه انهما مثلها في كونها كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وانه لم يرد اكثر من ذلك وهذا اعم من كون كم خبرية او استفهامية والا لفسد في كذا فانها لا تكون استفهامية ولا اخبارية والحاصل ان هذه الكلمات الثلاث مستوية فيما ذكرنا ثم منها ما هو اخبار تارة واستفهام اخرى واعني بالاخبار التكثير وهو كم ومنها ما هو للتكثير ويندر مجيبه استفهاما وهو كاين ومنها ما لا يكون لشي منهما وهو كذا قوله وينتصب تمييز ذي اما كذا فذا لما ولا يكون من اصلا واما كذا من الدراهم واما كاين فبادرة او الاكثر

جره بمن وزعم ابن عصفور لزومه ويمكن ان يوجه بذلك تقديم
النصب في النظم اهتماما به وقوله نصب متعلق بالتخيير بينهما
لا يختص بقوله او به صل من ردا على من ادعى لزوم الجر ومنع التخيير
فاندفع ان كلامه يقتضي ضعف الجر لتاخيره لاسيما وقد اقترن بقوله
نصب ولا يذكر مثلها الا فيما كان ضعيفا او قال بعضهم بامتناعه
والمختار خلافه فتامل قوله او به صل من نصب ظاهره رجوعه
لكاين وكذا وعليه جرى المكودي ولم يذكر خلافه وقال المرادي
كلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصب مميز كذا وعليه
مشى الاشموني وزاد انه راجع الى مميز كاين دون كذا وهو مع قوله
ذين بعيد اذ الظاهر رجوع الضمير في به لما قبله وعوده عليه
بالنظر للمجموع او بارادة احد هذين تكلف وذكر في التصريح ان
الزجاجي اجاز جر مميز كذا على اضافته من الحكاية انتهى وكان معناه
كما قال بعض الفضلاء ان كذا محاكية لكم نوع محاكاة من الحكاية
فلذلك جر مميزها تنبيهان الاول كاين
وكذا يشارك كم في امور وكذا كاين وكذا يبشر كان في امور ويفترقان
في امور وذلك مستفاد من المغني والتوضيح وقد بينه الاشموني
فلا نطيل به لكن لا باس بالتنبيه على شيء وهو انه قال ان كذا تشارك
كم في افادة التكثير وفي المرادي ان الناظم صرح بهذا في غير هذا
الموضع ونوزع في كذا فان الظاهر انها لم توضع للتكثير ولم ينبه
على ان من وجه المشاركة بينها وبين كم وكذا التصرف بوجوه الاعراب
وفي الهمع وتتصرف اي كذا بوجوه الاعراب فتكون في موضع
نصب وفي موضع جر بالاضافة او الحرف ولا تقتصر على اعراب
ولا تتبع بتابع لا نعت ولا عطف بيان ولا تاكيد ولا بدل انتهى قال
الشهاب قوله ولا تتبع بتابع انظر مثل كم وكاين مثلها في ذلك انتهى
اقول قد نصوا فيما تقدم قريبا فتقدم على الابدال من كم وجعلوا
الفرق بين الابدال من الاستفهامية والخبرية ان البدل
من الاستفهامية يقترن بالهمزة وقد يتوهم انه لا فرق بين البدل

وغيره

وغيره وليس كذلك قال في الباب الخامس من المغني ان مما اشترطوا
له ان لا يوصف الاسما المتوغلة في شبه الحرف الا من وما واي عند
الاخفش وان من الوهم في ذلك قول الزمخشري وابي البقاء في وكم
اهلكناه من قبلهم من قرن هم احسن بان الجملة صفة لكم والصواب
انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان
كل لما جميع لدينا محضرون الثاني من جملة ما ذكرنا تبعا للمغني في
الفروق بين كم وكاين ان خبر كاين لا يكون مفردا وربما يتوهم
منه انها لا تكون الا مبتدا او انه لا يخبر عنها بجملة مطلقا وفي جمع
الجوامع وشرحه لا يخبر عن كاين اذا وقعت مبتدا الا بجملة فعلية
مصدرة بماض او مضارع نحو وكاين من نبي قتل معه ربيون وكاين
من اية في السموات والارض يمرون عليها قال ابو حيان وقد
استقريت ما وقفت فيه فوجدت الخبر لا يكون الا كذلك ولم تقف
على كونه اسما مفردا او لا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل
ولا ظرف ولا مجرور فينبغي ان لا يقدم على شيء من ذلك الا بسماع
من العرب قال الشهاب انظر قوله وكاين من دابة لا تحمل رزقها
الله يرزقها فان الخبر جملة اسمية وهي الله يرزقها الا ان يجعل
الخبر لا تحمل رزقها والله يرزقها استئنافا اقول هذا متعين
لانه يلزم على جعل الاسمية خبرا كون جملة لا تحمل رزقها صفة لدابة
ويفهم ذلك ان من دابة تحمل رزقها وان الله لا يرزقها وقال في شرح
جمع الجوامع بعد ما مر والقياس يقتضي ان تكون في موضع نصب على
المصدر او الظرف او خبر كان وفي البسيط انها تكون خبرا ومفعولا

الحكاية

هي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده في الكلام كذا قالوا قال
الشهاب هو تعريف شامل للحكي بالمعنى ومن ثم ينبغي ان يراد او صفة لفظ
المتكلم والحكاية ثلاثة انواع حكاية الجمل وهي مطردة بعد القول
كما في التوضيح ولا تختص به كما في شرحه بدليل ما مر في باب العلم

ولما قال المرادي في هذا الباب للحكاية باي ومن في الاستيناف
قال ابن غازي ما نصه اي الاستفهام اما حكاية الكلام كله فانما
ذكر بعضه بالانجرار كقوله وجملة وما بمزج ركبا وكقوله اوحكيت
بالقول انتهى وحكاية المفرد قال في التصريح وتختص بالعلم وهو
مبني على ظاهر قول الناظم والعلم احكينه وسياتي ما فيه وحكاية
حال المفرد قال في التصريح وتختص باي ومن الاستفهاميتين
وفي الاختصاص بهما شاسع فيه قال في التوضيح وحكاية المفرد
اي حال تتبع غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا
ردا على من قال ان في الدار قرشيا قال شارحه وكقول ذي الرمة

سمعت الناس ينتجعون غيثا • فقلت لصيدح انتجعي بلالا

انتهى وفيه نظر لان هذا حكاية جملة لا حكاية حال مفرد قال
الشارح فاما قول الشاعر

اذا جيت قايل كيف انت بصالح • حتى مللت وملني عوادي

فليس من هذا القبيل لانه من حكاية الجمل لا من حكاية المفرد
لانه جواب للاستفهام وجواب الاستفهام لا يكون الا جملة
فصالح على هذا خبر مبتدا محذوف والتقدير فاجيب قايل كيف
انت بانا صالح ثم حذف المبتدا وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع
ويروى بصالح بالجر على قصد حكاية الاسم المفرد كانه قال ان اجيب
قايل كيف انت بهذه اللفظة انتهى وعرضه الرد على ابيه حيث
جعل الرفع من حكاية المفرد قال ابن هشام والامر كما زعم الشارح
والجملة محكية بقول مقدر وهو معمول البا وفي المغرب ان الجملة
المحكية لا يدخل عليها الجار فاما قوله

تنادوا بالهدا وقد سمعوا الندا • دوبا تعرف الجن بين الاجارع

فضرورة لا يلتفت اليها والذي حسن ذلك كون الاسم الذي
بعد حرف الجر مبنيا فلم يظهر الفتح بكونه مجرورا او مرفوعا على
صورة واحدة وافتح من ذلك قوله تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم
نفسي انتهى وحسنوه هذا افتح ان الاسم معرب وانما قوله

افتح

افتح منهما قوله بصالح وذلك لان الاسم معرب ولم يذكر جره الثاني
فالتاء داخلة في اللفظ على اسم واحد معرب ولم تؤثر فيه فكان
كتهيية العامل للعمل وقطعه عنه فهذه ثلاث مراتب فتاملها
قوله احك باي ما لها لكلام بها اي لانها اعم فيما يسال بها
عنه وهو العاقل وغيره وفي محل الحكاية وهو الاصل والوقف
ولان المعرب من الاسما اصل للمبني منها ولان من يحكي فيها وبعدها
فاخرها ليستوفي الكلام عليها فانه ابسط قوله ما لمنكور
اي مذكور كما اشار اليه الشارح قال ابن هشام يفهم هذا من
كلام الناظم لانك اذا قلت ايهم جاك او اي القوم جاك لم يمكن ان
يكون ذلك سوالا الا عن معرفة وهي المضاف اليه في اللفظ
فلا بد ان يكون قد تقدم ذكره فان كان معرفة فقد احترز عنه
بقوله منكور وان كان نكرة فهو المقصود فان قلت
يدخل تحت كلامه اي رجل فانها سوال عن منكور قلت
المراد بقوله في الوقف او حين تفصل الوقف على اي او وصلها
بما بعدها مما ينفصل عنه في الوقف تنبيهات
الاول قال ابن هشام يسمى هذا السوال في اصطلاحهم استثباتا
وكذا كل سوال عن شي سبق ذكره فان كانت اي سوالا عن غير مذكور
فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله

باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب

وقوله

واية بلدة الا اتينا • من البلدان نعلمه نزار

الثاني يدخل تحت قوله ما الاعراب بانواعه الثلاثة والافراد
والتذكير واضدادهما فاما مطابقة الاعراب فلا بد منها واما غيره
فطابقته هي اللغة الفصحى وثم لغة اخرى وهي الافراد والتذكير
على كل حال الثالث قال ابن هشام اختلفوا في الحركات في الحكاية
فقيل حركات حكاية وقيل حركات اعراب ورده الاولون بان فيه
اضمار الجار وابقا عمله واجيب بالتزام ذكر حرف الجر فيقال

باي قال في المقرب ولابد من ادخال حرف الجر على اي ومن اذا استثبت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر يقدر بعدهما انتهى وينبغي له ان يجيز تقديره قبلهما لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استثباتا لم يكن له الصدر واختلف اذا ارتفعت فقال البصريون مبتدا احذف خبره اي ايهم فعل وقال الكوفيون فاعل بفعل مضمر ليطابق المحكي ويجوز عنده مع اظهاره وهو المختار فيقال استثبت اي ايا لمن قال رايت رجلا واذا نصبت اي بفعل مضمر يجوز اظهاره واذا اظهر لم يجب تاخيره مع اي ومن وهما لانهن لما كن للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية ادوات الاستفهام لا يقال رايت ومتا ويجوز اذا اظهرت متعلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما في الناصب انتهى وسكت عن الكلام على الحروف اللاحقة في نحو ايان وايون وايين وفي شرح اللباب وفي تلك العلامات من الحروف والحركات وجهان احدهما انها اعراب ويكون رفعها بالابتدا وخبرها محذوف وجرها على اضمار الجار والثاني ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتدا لان اعرابها المحكي يابى ظهور الرفع في لفظها والتقدير اي هو اي رجل هو وهو او يامن الاول لعلة اضمار الجار وضعف تثنيته اي وجمعها لغير الحكاية انتهى ولما نقل هذا الشهاب قال وفي شرح الشاطبي ما نصه اي اذا حكي بها باقية على اصلها من الاعراب فلذلك اذا حكيت بها المفرد عاملتها معاملة اسم منون فلا يلحقها اخرها شيا زايدا بخلاف من فانك تلحق المدات علامة على الاعراب وكذلك تثني اي وتجمعها كالجمع الحقيقي بخلاف من فانها مبنية فما لحق اخرها من علامة فهو دليل على حالة المحكي من تثنية وغيرها لان اي تثني وتجمع حقيقة اذ من شرط ذلك الاعراب كما تقدم ذكره انتهى وهو يوهم انه تعقب لكلام شرح اللباب وليس كذلك لان غاية ما افاده كلام الشاطبي الاقتصار على القول بان الحركات اللاحقة لاي وكذا الحروف اعراب هذا واستفيد من كلام

ابن

ابن هشام انه لا خلاف بين الفريقين اذا استثبت باي عن منصوب او مجرور خلافا لما يوهمه كلام بعضهم وان البصريين نصوا على حكم الحركات خلافا لما يوهمه كلام المرادي والتصريح وان الحكاية حال المفرد لا تختص باي وبمن فتدبر **قوله** في الوقف قال ابن هشام لا يتعلق باحك لانه قد تعلق به قوله باي والباء بمعنى في بل هو حال فيتعلق بمحذوف اي احك في اي كائنا في الوقف وقد يقال انه متعلق باحك وجاز لان هذا زمان وذاك مكان فهو نظير اعتكفت في يوم الخميس في المسجد ومن ثم جاز عمل العامل الواحد في ظرفين مختلفين لا في مكانين او زمانين انتهى وهذا مبني على انه لا يتعلق حرفا جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ما قاله السعد في شرح تصريف العزي واجازه صاحب الكشاف عند قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا ويمكن ان يوجه انما تعلق بالفعل بعد تخصيصه بالاول على قياس ما مر في باب المفعول له في الكلام على تعدده واقتضى كلام ابن هشام ان اختلاف الحرفين لفظا لا يكفي في جواز التعلق بعامل واحد حيث اتحد المعنى وهو مقتضى كلامهم فاحفظه وجوز الشهاب في الباء في قوله باي مع الظرفية ان تكون للالة وعليه فلا اشكال في تعلق في الوقف باحك لكن في صحة الالية نظر لان المقصود الحكاية في لفظها لا بالتها الموهم ان الحكاية في غيرها **قوله** ما المنكور بمن اي منكور مذكور وقال الرضي وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سوالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسول عنه كما في النكرات انتهى وقال ابن هشام في التسهيل وقد يحكي العلم والضمير كما تحكي النكرة قلت علمته في شرحه فيقال منو ومنا ومني بعد وقالوا هنيئ بعد قول القايل ذهبت معهم ولا يختص ذلك بمن ولا بالعلم والضمير بل كل معرفة مجهولة يجوز ذلك فيها مع من واي وكان هذا

الشارح او رد عليه او لاحين حصر الحكاية في اي ومن بالنكرات
فقال ليس كذلك بل المعارف المجهولة كذا وقال ابن هشام ايضا ان
لابد من تقييد المنكور بكونه مفردا مذكرا لان التحريك والاشباع انما يكونان
في ذلك ودل على ذلك انه سيتكلم على التانيث والتثنية والجمع ولك وجه
ثان وهو ان يكون كلامه هنا عاما في المفرد المذكر وفروعه كلها
ثم استانف التنبيه على لغة ثانية وهي ان بعضهم انما يستعمل
منو ومنا في المفرد المذكر ويقول فيما عدا ذلك منان ومنون ومنه
ومنتان ومنات والنقل في غير هذا الكتاب كذلك فيكون هذا
تنبيها على لغتين فقوله وقل منان معناه وقل ايضا منان كما قال
وكالتي ايضا لديهم ذات ويؤيد هذا انه لم يذكر في اي التثنية
والجمع والتانيث فكونه اخل بالتنبيه على غير لغة الاكثر اولى من
ان يجعل مخلا بذكر فروع المفرد المذكر وعلى الاول فاراد بما في قوله
ما لمنكور الاعراب بالحركات والافراد والتذكير فقط وعلى الثاني
فاراد الاعراب مطلقا حركات او حروف والافراد والتذكير
وفروعهما وعلى هذا اجرى الش قوله والنون حرك مطلقا
واشبعن قال ابن هشام مشكل لانه عطف على قوله احك فيدل على
ان تحريك النون والاشباع غير الحكاية وانما الحكاية نفس ذلك
ثم قوله مطلقا لا فايدة له ومراده به الحركات الثلاث انتهى
اقول جواب الاشكال ان العطف تفسيري وهو من خواص الواو
واعلم ان الزيادات اللاحقة لمن نظير زيادة ها السكت
في الوقف وهمزة الوصل في الابتدا تنبيه قال
ابن غازي نون اشبعن ثقيلة خفف للوقف ولو كانت حقيقة بالاصالة
وجب ابدالها الفا وقد وقع نحوه في بعض ابيات الكافية وحمله
في شرحه على ما ذكرنا قوله وقل منان الخ لما فرغ من المفرد المذكر
ذكر تثنيته ثم ذكر المونث ثم تثنيته ثم جمع المونث ثم جمع المذكر
فان قلت فلم لم يفعل مثل ذلك في اي قلت
قال الشاطبي لما كانت اي صيغة معربة تفتح للوجوه الستة

كلها

كلها باعرابها لم يحتج الى تفصيلها بخلاف من ولم يقصد بقوله
وقل منان ومنين حكم الاجتماع في الحكاية والالزم ان يقول منو ومنين
لان الاول غير متوقوف عليه وكذا قوله وقل منون ومنين وقال
ابن هشام لا يريد انك تقولهما في التركيب الواحد بل اذا اردت
حكاية المرفوع قلت منان او غيره قلت منين وكذا قوله بعد وقل
منون ومنين مسكنا بذلك على ذلك ذكره ان الحكاية بمن لا تكون الا
في الوقف هذا وقال الشاطبي من خاصة حكاية العقلا فلذا قيد
من بمثل العقلا واطلق اياما ان المسالة لغوية تنبيهات
الاول قال الشهاب ظاهر ان منان ومنين ليس اسما معربا كما قد
يتوهم وانما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف
دلالة على حال المسبول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنتان
ومنتين فمن في الجميع مع هذه الزيادة مبني في محل رفع وهذه
الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته فتامل الثاني
محل التثنية عند كون المسول عنه مثنى فلو كانا صنفا طفين
كان يقال رايت رجلا وامراة فانه يحكي بقولك من ومنه قال ابو
حيان وهل يجوز ان يثنى ويغلب المذكر فيقال منين كما يقال ضربت
احمرين في رجل احمر وامراة حمرا يحتمل ان يجوز الحاقا به لان القصد
في الحكاية الاستثبات قال وكذا اي فيها الاحتمال لان فيقال في
المثال المذكور اذا لم تثن ايا واية بالعطف وسوا في الصورتين
اتفق اعراب المحكيين ام اختلف الثالث ظاهر كلام الناظم
انه لا يجيب ادخال الجار على من في حكاية المجرور وبه ليل قوله
بالنين وقوله لقوم ظعنا وكذا يقال في اي وهو ما يخالفه عن ابن
عصفور في المقرب وعلى كلامه انما تقول لمنين ولمتين بالياء في الاول
والاخر في الثاني قوله وقل لمن قال اتت بنت الخ قال ابن هشام
في البيت ايجازان وقل لمن قال اتت بنت منه سنتان وسكن النون
التي قبل التا ولم ينبه على اسكان النون الاخيرة التي للمثنى لانه
لم يلفظ به مكسورة النون فيحتاج الى رفع التوهم كما فعل في غيره

انتهى واقول ينبغي ان يكون في قوله او لا وقف لمن قال انت
بنت منه ايجازوا لاصل وافتح النون قبل الها والحاصل
انه ذكر صيغة المفردة المونثة ولم يبينه على فتح النون وترك
صيغة المثنى المونث ونبه على سكون التا فيهما في كلامه شبه
الاحتباك وانما حركت في المفرد لان الها فيه متطرفة وهي ساكنة
في الوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان وان كان جايزا في الوقف
ولا كذلك منتان واعلم انهم نقلوا في الوقف على منه على
لغة من حرك النون الوقف بالتا والوقف بالها لانها ليست
تا التانيث حقيقة بدليل جواز سكون ما قبلها والاول اكثر
واقيس قال ابن هشام ولعل اللغة الثانية هي لغة من يقول
شجرت ومسلمت فلا تكون مبنية على ان التا غير التانيث وان
الرضي قال لم يكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب اذ ها
التانيث لا تكون في الوقف الا ساكنة واكتفوا بحكاية التانيث
وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع
مراعاة الاصل والفرع كان حفظ الاصل اولى **قوله** ونادر
منون في نظم عرف اشارة الى قوله

اتوا ناري فقلت منون انتم • فقالوا الجن قلت عموا ظلاما •

وفي البيت شذوذان احدهما انه حكى الضمير في قوله
اتوا وهو معرفة والثاني انه حكى مقدرا لما قال الشارح وذلك
لان قوله اتوا ناري حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين اتيانهم
له قال لهم منون انتم ولا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام انه
حين اتيانهم لم يتكلم بقوله اتوا ناري ثم يقوله منون انتم بل لم
يتكلم بقوله اتوا ناري الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم اخبارا
بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى وقول المصرح انه ليس من حكاية
المقدر ممنوع سمعا وانما بل قال الشهاب عندي انه سهو **قوله**
والعلم احكينه من بعد من هذا مع ما تقدم يعلم الفرق بين الحكاية
بمن والحكاية بعد من فالعلم لا يحكى بمن كساير المعارف ويحكى بعد

من

من دون بقية المعارف وهذا كله بحسب الكثرة والقياس فلا
يرد ما مر من حكاية العلم والضمير بمن ولا حكاية غير العلم بعد
من نحو من انا قال الجزولي والمضمر لا يحكى قال ابن الخباز لم يتعرض
النحاة للضمير في باب الحكاية فلا فايدة في ذكره مع انه قد روي
حكاية المضمر عن افصح من نطق بالضاد وذلك انه عليه الصلاة
والسلام قرع بابه انسان فقال من الباب فقال الرجل انا فقال
عليه الصلاة والسلام من انا ولم يحك لقال من انت وقال ايضا
يروى انه لما انشد كعب

• فتواء في حرتيها للبصير بها • عتق مبين وفي الخدين تسهيل •

قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه ما حرتيها فعلم انه ربما حكي غير
العلم قال ابن هشام وفي الثاني حكاية غير العلم بعد ما انتهى
ولما قال صلى الله عليه وسلم ما حرتيها قال بعضهم عيناها وسكت
بعضهم فقال صلى الله عليه وسلم اذناها قال الرضي وانما خصوا
الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم
الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان كل واحد لاي معنى كان فالحكاية
لرفع الاشتراك فكانت انسب بالاعلام انتهى قال الشهاب
وقد يستشكل هذا التوجيه بان كونها انسب بالاعلام انتهى قال
يعارضه ان بقية المعارف احوج اليها من الاعلام انتهى وقال
ابن هشام جعلوا هذا من تغيير الاعلام واقول اما المنكرات فغنية
عنه لانه اذا قيل رايت رجلا فقلت من الرجل بال العهدية علم انك
انما تريد المذكور بعينه لا غيره واذا اجابك فهو مستغن عن صور ٥
واذا قيل جيت او جيت فكذلك واذا قيل جا فهو مستغن برجعه لانه
لا يضمر حتى يعرف واذا قيل جا الذي قام ابوه فالصلة تعرفه ولابد
لانها مشروطة بان تكون معلومة للمخاطب ولا فرق في العلم بين ان
يكون اسما او كنية او لقبا وقيده في التسهيل بغير المتيقن نفي الاشتراك
احترازا عن نحو اسما الله تعالى والفرزدق فاذا قيل قال الفرزدق
لم يجز من الفرزدق على الحكاية بل على انه اعراب وقال ابن هشام

وفيه عندي نظر لانه اذا قيل رايت العمرين فالسامع اما ان يكون
يعرفه او لا فان عرفه فلا يستفهم عنه وان لم يعرفه فهو لا يعرف
ان غيره يشاركه في هذا الاسم او لا فالحكاية متجهة واعلم ان حكاية
العلم تعد من خاصة بالحجازيين دون غيرهم سمي احدى اللغتين عندهم
لانهم لا يلتزمونها بل يجوزون الحكاية والاعراب . وايضا فليست
الواجبة عندهم بل الراجح عندهم الاعراب وعلامة الحكاية برفع نونهم
ان المسؤول عنه غير الاول فان قلت ـــــ هذا لا يأتي في حال الرفع
لاتحاد الحركة في حالتي الحكاية والاعراب قلت ـــــ وقوع الاسم
عقب ذكر المحكي بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور في الجملة
تنبيه شرط العلم ان يكون علم عاقل قوله ان عريت من عاطف بها
اقترن فان اقترنت من بالعاطف تعين الرفع عند جميع العرب قال
ابو حيان يستثنى من ذلك نوع ذكره في البسيط وهو اذا اردت ان
تحكي اثنين علمين كلا على حدته وكررت من مع الثاني فانك تدخل
العاطف على من كقولك لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا ومن
عمرا ولا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانها انما تبطلها
في الاول انتهى وفي التسهيل وفي حكاية العلم معطوفا او معطوفا
عليه خلاف قيل في شرح ذلك فقد يكون العطف بين علمين وبين علم
وغيره وعليهما فالحكاية جائزة ولا مانع منها ومنعها يونس قياسا
لهذا التابع على غيره من التوابع فان الاتباع يبطل الحكاية قلنا
لان ذلك الاسم الاول يتضح بالثاني فيجوز اشتراكه المجوز للحكاية
بخلاف عطف النسق وفصل بعضهم فقال ان تقدم في اللفظ شيء يحكي
جازت فيه الحكاية وحكي الثاني تبعا وان تقدم ما لا يحكي بطلت
حكايته وحكاية الثاني تبعا انتهى قال ابن هشام والذي
يقتضيه النظر حكاية العلم وترك حكاية غيره كما في قول الجمهور
تقريرا لكل من الاسمين على حكمه الذي يستحقه والعلة المانعة
من حكاية التابع غير النسق كونه غير علم لا ما ذكروه من التوضيح
ويلزمهم عندي اذا جاز وامن زيدا ورجلا ان يقال من زيد

الفاضل

الفاضل لان الثاني في النسق اتبع الاول فكذا في الصفة وقد
يجاب بانه لما عهد في النسق جواز الحكاية في التابع وذلك حيث
يكونان علمين جوزوه عند وجود العلمية في الاول فقط بالقياس
ولا كذلك في النعت وغيره تنبيهات الاول اطلق في
العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء قال
فاذا قيل لك رايت زيدا فقلت ومن زيد فليس الا الرفع وكذا
في مررت بزيد ونحوه وكذلك الفاء اذا قلت فمن زيد وسبب ذلك
ان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر
لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك بيان
ان المسؤول عنه هو الاول لانك لا تبتدي سؤالا عما لم يذكر مصدرا
بحرف العطف اذ كان حرف العطف لازما للتوسط بين معطوف
ومعطوف عليه انتهى وفي شرح اللباب التصريح بانه بالواو والفاء
خاصة ثم ظاهر عبارة الناظم ان المراد العطف حقيقة لا صورة
فلينظر وجه هذا العاطف مع اختلاف المتكلم وليس من العطف
التلقيني ومما يومي على جواز عطف الانشاء على الخبر مع ان النحويين
لم يختلفوا في جواز هذا العطف كما علمت الثاني قال الشاطبي واذا
وصف العلم بابن حكي بصفته قال الشهاب لتنزيلهما منه منزلة
الاسم الواحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف
في المنادى قال الشاطبي فاذا وصف بغير ذلك لم يجز ان يحكى بصفته
بل ان حكي حكي بدونها قال الشهاب بل المراد انه اذا اريد حكايته
تركت الصفة واقتصر على الموصوف وحكي فيقال من زيدا في جواب
رايت زيدا الظريف او انه يجوز ذكر الصفة لكن بلا حكاية مع حكاية
الموصوف فيقال في المثال من زيدا الظريف بفتح زيد وضم الظريف
وفيه نظر ولم ار في ذلك شيئا وقد يدل على الاول تعليل الرضي
منع الحكاية عند الاتباع بان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها
تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور
بارشاد اعادة التوابع المذكورة اليه انتهى اقول ـــ رايت

والحمد لله تعالى بخط الجمال ابن هشام بعد ان نقل عبارة الشارح ما نصه فعلى هذا نقول في استثبات من قال رايت زيدا الفاضل من زيدا الفاضل باتباع الفاضل على المحل او تقول من زيد او تحذف الفاضل وعلى هذا فلا يكون الاتباع مطلقا مانعا من حكاية العلم لانا نحكي المتبوع ونذر التابع بحاله غير محكي البتة الثالث اختلف في الحركات في العلم على لغة الحجازيين على اربعة مذاهب احدها انها حكاية مطلقا وان الضمة في من زيد غير ضمة الاعراب كما ان ضمة يا منصور وفلك وفلك تقديرا مختلفة والثاني انها حكاية الا في الرفع والاول قول جمهور البصريين والثاني قول بعضهم والثالث انها اعراب وانه بدل من من معمول له لعامل مضمر فاذا قيل جاء زيد فقلت من زيد فالتقدير جاء من وزيد بدل له قاله الكوفيون ويرده عدم قرن البدل بهمزة الاستفهام والرابع انه بدل من ضمير عائد على من والتقدير في من زيدا من زيدا ضربته وفي من زيد من مررت به زيد قاله بعضهم ويلزمه ما لزم الكوفيين بل يلزمه قطعا لان الضمير غير الظاهر

التانيث

لما فرغ من ذكر العدد وما انجر معه ذكر علامة التانيث اذ كان باب العدد قد ذكر فيه شيء من التذكير والتانيث وامر التاء وخروجها عن القياس **قوله** تا الكوفيون يقولون ها وحجتهم ان الها من مخرج الالف وهو الحلق ومن مخرج الهمزة ايضا والالف والهمزة علامتا تانيث وحجة البصريين ان التانيث وصلا والها تثبت وقفا والوصل اصل الوقف ثم التا اما ساكنة فتختص بالفعل وهي كلمة مستقلة او متحركة فتختص بالاسم وهي كالجزء من الاسم ثم ثم يحلها الاعراب وقد ظهر انهما مختلفات من وجهين قاله ابن هشام ومراده باختصاص المتحركة بالاسم اختصاصها اذا لحقت آخرا واذا تمحضت للتانيث فلا يرد ان المتحركة تلحق الاول المضارع

للدلالة على تانيث الفاعل والمضارعة **قوله** او الف اما مقصورة او ممدودة وكلاهما تختص بالاسم ونقل عن الناظم ان التا افضل للالف وقال ابن اياز فان قلت فاي الحرفين اصل في التانيث قلت قضوا على الاولى بانها لا اصل لان التانيث بها لازم ولهذا قال عبد القاهر لم يؤنث الفعل بالالف لان تانيثه ليس باصل بل لاجل الفاعل فاعطي التا لعروضها ولهذا فتحوا ما قبلها حملا على ما قبل الالف والذي اراه ان كلاهما اصل على حدته ويدل على قوة التاء وتمكنها كثرة ما انث بها وتانيث الفعل بها دون الالف دليل على التصرف فيها ويقويها ايضا رجوعهم في تصغير المؤنث العاري اليها واما الفتح فلاجرائها مع ما قبلها مجرى خمسة عشر **تنبيهان** الاول قال الشاطبي اتى باو التي لاحد الشيئين اشارة الى ان العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكراة لصحة الاجتزاء باحدهما عن الاخر وما اوهم خلاف ذلك ففيه خلاف ظاهره ومن هنا قال ابو عبيدة ما رايت اظرف من امر النحاة يقولون ان علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث وهم يقولون علقاة وقد قال العجاج يستن في علقى وفي مكور يريد انه قال علقى فلم يصرف للتانيث ثم قالوا مع هذا علقاة اي فالحقوا التا تانيث الف قال ابو عثمان كان ابو عبيدة اجفى من ان يعرف هذا وذلك ان من قال علقاة فالالف عنده للالحاق بباب جعفر فالف ارطى فاذا نزع الها احال اعتقاده الاول عما كان عليه وجعل الالف للتانيث ثم مع التا للالحاق ومع عدمها للتانيث ولهذا نظائر كبهمى وبهماة وباقلاوباقلاة ومن الممدود دطرفا وطرفاه وحلفا وحلفاه فمن لم يلحق التا فالهمزة للتانيث ومن الحقها فلغير التانيث انتهى وسياتي قريبا عن ابن هشام حكاية كلام ابي عبيدة مع اختلاف يسير قال الشهاب وقد مثل في باب منع الصرف الف الالحاق المقصورة بعلقى قلت وقال الشاطبي لا يرد عليه ان بعضهم عدهما اليا في هذى

ونفعلين والكسرة في ضربت وانت والالف والتا في هندات
والنون في هن وانتن اما اليا في هذي فليست علامة وانما جاز
التانيث من الصيغة وكذلك في ضربت ونون هن وتا هندات
على المذكورة اولا والالف قبلها سبقت للجمع واما اليا في تفعلين
وضمير عند س فهي كالنون في تفعلين ولم يقولوا انها علامة للتانيث
بل صيغة تدل على المونث انتهى فتحصل من كلامه ان قول الناظم
علامة التانيث تا الف منفصلة حقيقية لمنع الجمع والخلو الثاني
ما افاده هذا الكلام من دلالة التا على تانيث ما هي فيه محله
اذا لم يعلم تذكيره كطلحة واذا تميز من المونث قال ابو حيان فان لم
يتميز فهو مونث سوا كان المدلول مذكرا او مونثا كنملة وقملة
ولهذا وهم من سيل عن نملة سيدنا سليمان اكانت ذكرا ام انثى
فقال كانت انثى بدليل قوله تعالى قالت نملة فانث ولم يعلم
ان قاعدة اللسان العربي انه اذا لم يتميز المذكر من المونث
مما فيه تا التانيث انه يعامل معاملة المونث سوا كان المدلول
مذكرا ام مونثا قال وقد استحسن هذا الجواب منه منعفة
اهل العربية مثل الزمخشري وغيره واوردوا ذلك في محسنات
المجيب جهلا منهم بلسان العرب وان كان مدلول الاسم الذي فيه
التا ليس مونثا حقيقة ولا مذكرا حقيقة فهو مونث على كل حال
نحو خشبة واجرة انتهى وما قنثة السمين قوله وفي اسام الخ
فيه ايجاز اي ومن الاسما المونثة اسما مونثة بغير علامة
ظاهرة فوجب ان يكون لها علامة مقدرة وتلك العلامة هي التا
لا الالف بدليل ان التا هي الاصل لانها اكثر فكان تقديرها عند فقدان
العلامة واجبا وانما تظهر في تصغير ما هو مونث بغير علامة
ظاهرة كقديرة وعيينة وعدم ظهور الالف بعد ان لم تكن ظاهرة
في صورتنا تنبيهان الاول طريق الاستغنا بتقدير
التا السماع قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة
للتانيث اما حقيقي التذكير او حقيقي التانيث او مجازيهما ان كان

مجازيهما

مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط ولا يونث شي
من ذلك الا مقصورا على السماع وهاية اللغة نحو قدر وشمس
وان كان حقيقي التذكير او التانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث
او لا ان امتاز فهو مونث ان اردت المونث ومذكر ان اردت
المذكر نحو هند وزيد وان لم يميز فيه المذكر من المونث فمذكر سواء
اردت به المذكر او المونث وذلك نحو برغوث الثاني اسام جمع
الجمع والاصل اشهر واسما الجمل داحال ثم اسما واساي كانعام
واناعيم وكانه اشار بذلك الكثرة ونوع هذا النوع في العربية
حتى لقد صنف فيه ايمة اللغة كتبا مشهورة قوله ويعرف
التقدير بالضمير يعني فيما ليس له فرج اما ماله فرج فتانيثه يعلم
من جهة المعنى قال ابن هشام وفايدة الحكم بتانيث هذا النوع
ان يمنع صرفه اذا صار علما انتهى وتقدير التا في كلامه يحتمل كما
قال الشاطبي معنيين احدهما ان تكون مقدرة في اخر الكلمة
لا يمنع من ظهورها الا الاستعمال وقد ترجع اذا استعملت استعمالا
اخر وهذا هو الثلاثي ومنه كتف وعين وشمس فهي على تقديرة
التا في اخرها حتى كانك قلت كتفة وعينة وشمسة والدليل
على ذلك ظهورها في التصغير نحو كتيفة وعيينة وشميسة وكذا
التا في الالفاظ جات عن العرب مصغرة بغير تا شذ وذا والثاني
ان يقصد ما هو اعم من هذا وهو ان يكون المونث على تقدير التا
سوا ظهرت في التصغير او لم تظهر فهي في حكم المقدر اما الثلاثي
فلما تقدم واما الرباعي فالحرف الرابع فيه قايم مقامها نحو عناق
وذراع ولذلك اذا صغروا هذا الصنف لم تلحقه التا الا ما شذ
ومنعوا صرفه كما يمنعون صرف ما فيه التا فهذا القسم كان التا
فيه فهي اذن مقدرة كالثلاثي وهذا اولى ان يحمل عليه كلامه والدليل
على انه على تقدير التا انه اذا صغر المزيد منه تصغير الترخيم
ظهر نحو عنيقة في عناق وذريعة في ذراع قوله وغيره
كالرد في التصغير ان اريد به ما يشمل تصغير الترخيم شمل المونث

الرباعي فان حرفه الرابع قابم مقام التا ولذا اذا صغر لا ترد اليه
تا التانيث لكنه اذا صغر تصغير الترخيم لحقته كما مر عن الشاطبي
تنبيه قال ابن هشام في الحواشي اقول يستدل على
تقدير التا بامور رجعة تانيث الخبر نحو بل يداه مبسوطتان والصفة
نحو من عين انية وبكاس من معين بيضا والحال نحو وللكفار خامسة
سعير والاشارة نحو هذه جهنم فاما هذا رحمة من ربي فليست الاشارة
الى الرحمة بل الى النظر وحينيذ اخبر عنه كما تقول القطر رحمة فان
قيل فلم لا قلتم في نحو هذه الصوت ان هذه اشارة الى الصيحة
فلا يكون من ورة **قلنا** الصوت تفسير للاشارة والرحمة خبر
وفي التفسير يلزم ان تكون الاشارة الى المفسر بخلاف الخبر والضمير
نحو النار وعدها وسقط التا من العدد نحو ثلاث اذان وثلاث اعين
وثبوتها في التصغير نحو نويرة وعيينة وفي الفعل المسند اليها
نحو ولما فصلت العير وللتشبيه سنبل الجرمين والجمع على افعل نحو
اعنق وانث واعقب والسن **قوله** فارقة حال من ضمير تلي الراجع
لتا التانيث فافاد انها تفتتم لفارقة وغيرها قال ابن هشام اعلم
ان التا باعتبار معانيها على انواع وذلك انها اما ان تكون للتمييز او
للتاكيد او للتعويض او للتعريب وكل من الامرين الاولين على ثلاثة
اقسام والتي للتعويض اربعة اقسام صارت احد عشر فالتي
للتمييز اما لتمييز المونث من المذكر واكثر ما تكون في الصفات كضاربة
وقايمة وقد تكون في الاسما كامراة ورجلة وانسانة وعلامة او
المفرد من الجنس نحو كلمة ونبقة وثمرة وشجرة واكثر ما يكون ذلك
في المخلوقات وقد يكون في المصنوعات كسفينة وقلنسوة ولبنة
وجرة او العكس كجماة وكماة والتي للتاكيد ثلاثة لتاكيد معنى
التانيث وهي ما لحقت في لفظ يختص عن المذكر بمادة او زنة نحو جمل
وناقة وكبش ونعجة وبلد وبلدة او لتاكيد التانيث كحجارة
وذكورة وبعولة وحجارة او لتاكيد المعنى كعلامة ونسابة
وراوية والتي للتعويض اربعة اقسام اما عوض عن اصل كعدة

وزنة

وزنة او من مدة كزنديق وزنادقة وجحجاح وجحاجحة وفرزان
وفرازنة واقامة واستقامة محتمل للنوعين او عوض عن يا
النسب كاشاعثة ومهالبة او عوض عن يا النفس كابت وامت
ومن ثم لا يجمعان نعم ان قلبت اليا الفا فقد يجمعان والحادية
عشر للتعريب كموزج وموازجة هذا الذي لخصته ورتبته
من عدة كتب انتهى مع تغيير يسير وتمثيله بانسانة وقع مثله
للشارح وفي الصحاح يقال للانثى انسان ولا يقال انسانة انتهى
فانسانة ليس بعربية وانما استعمله المولدون وعلى قولهم رجلة
وغلامة يترتب لغز وهو عندي رجلان احدهما حامل وغلامان
احدهما حايض ووجهه انه اجتمع مذكر ومونث وغلب المذكر واصل
رجلان رجل ورجلة وغلامان غلام وغلامة وقال ايضا التا في
الصفات اما لازمة او ممتنعة واللازمة قسمان اما في صفات
مشتركة كربعة او في صفات مختصة كبهمة والممتنعة قسمان
اما خاصة بالمونث فاستغنت عن التا كحايض وطامث اذا اريد
بهما من هي ذات اهلية للحيض والطمث لا من وقع ذلك منها فيما مضى
او يقع منها فيما ياتي او من هو حاصل لها الان واما مشتركة ولكن
قصد الاشتراك فيهما واجرا وهما على وجه واحد وهو الاصل لكونها لم
تجر على الفعل ومنه الصفات التي ذكرها في النظم انتهى وقوله ان
الصفات الخاصة بالمونث استغنت عن التا اي لعدم مشاركة
المذكر مذهب الكوفيين وللبصريين فيها مذهبان مذهب
الخليل انها على معنى النسب وما كان على معناه حقها ان
ياتي بغير تا كلابن وتامر اي ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه
حتى تدخل التا لان التا انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل
فاذا لم يقصد جريانها على الفعل وقصد ذلك المعنى مجرده منسوبا
الى من قام به لم يوت بالتا وقال س انها على التاويل بانسان او
شي حايض مثلا وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى معنى يقتضي
حذف التا بخلاف تاويل س واتفاقهم على انها انما تكون في الصفة

الثانية دون الحادثة يقوى مذهب الخليل اذ لو كان المصحح التا
بانه شي لم يكن فرق ورد مذهب الكوفيين بانه لو كان ترك
التا للاستغنا عنها لعدم المشاركة لوجب ان يقال ناقة
ضامرة لقولهم جمل ضامر لتحصل الفرقة وهذا لا يلزمهم الا اذا
عمموا وهم انما عللوا نحو حايض وطامث ولوجب ان يقال امراة
مرضع لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر وقد يقال هم انما جعلوه
مجوزا لا موجبا على انهم لم يعمموا كما عرفت ولوجب ان يقال هند
حايض لعدم المشاركة ويجاب بانهم لم يعمموا في الاسما
فضلا عن الافعال هذا خلاصة ما في المفصل وشرحه لابن الحاجب
تنبيه مفهوم قوله فارقة انها في غير فارقة
في الجميع وقال بعضهم ويجوز ان تلحق تا المبالغة مفعالا وفعولا
بمعنى فاعل نحو مطرابة اي كثير الطرب فخص هذين بالذكر ومثال
ذلك في فعول رجل فروقة وامراة فروقة ومثال مطرابة معزابة
قوله فعولا اصلا اي بمعنى فاعل ويشكل عليه ان الزمخشري
ذكر في تفسير قوله تعالى حمولة وفرشا ما ملخصه ان حمولة بمعنى
فاعل وفرش بمعنى مفعول لانه قال الحمولة الكبار التي تصلح
للحمل والفرش الصغار لانها دانية من الارض كالفرش المفروش عليها
انتهى واما فعول بمعنى مفعول فتلحقه نحو جمل ركوب وناقة ركوبة
وظاهر كلام شراح التسهيل ان عدم لحوق التا انما هو في وزنه
المذكور في اسما مخصوصة خلاف ما يوهمه كلام التصريح من جواز
لحوق التا وعدمه في كل مثال قوله ومن فعيل كقتيل اي
بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته نحو امراة رحيمة وظريفة
فان قلت فقد قال عمرو بن ربيعة .
فقامت كئيبا ليس في وجهها دم . من الحزن تذري دمعة تتحدر .
ومنه ٢ بمعنى فاعل قلت هذا بمعنى مفعول في المعنى ولو لم يكن
بمعناه في الصناعة فان قلت كيف قال نعم صدق الواشون
انت حبيبة فانث مع تقدم ذكر الموصوف قلت الحبيبة

بمنزلة

بمنزلة النطيحة غلبت عليها الاسمية قوله ان تبع موصوفه
ليس المراد الموصوف الصناعي بل المعنوي فيدخل نحو هند قتيل
لكن يرد عليه رايت قتيلا من النسا فانه مما تحذف فيه التا للعلم
بالموصوف مع انه لم يتبع الموصوف وقد يجاب بانه مفهوم
بالموافقة اخذا من المعنى فان قلت كيف تصنع بقوله
تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اذ لا يجوز جعل التا غير فارقة
لقوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين وقول اهل اللغة الشي مرهون
ورهين والانثى رهينة ولا يجوز جعل رهينة في الاية بالتا
جارية على غير الغالب الا شذوذا ان النحاة استثقلوا على ان نؤكد
بالواو وافصح من تاكيد بالهمزة المجيبة بالواو وفي القران قلت
يمكن ان تجعل الهاء في رهينة للمبالغة قوله التا تمتنع مما نصه
الى التا عهد بتة قال في التوضيح وشذ ملحفة جديدة انتهى ورايت
بخطه ما نصه في مسايل ابن البادش ما ذكر ابن قتيبة في ملحفة
جديد تخليط ومذهب س في جديد انه مبني من فعل الفاعل لانه
يقال جد يجد صار يلي ويبلى وانما حذفت الها عند س من جديد
لانهم شبهوا فعيلا بفعول وبعضهم لا يثنيه فيؤنث وهو قليل
فاما جديد الذي بمعنى مجدود وفعله جد بمعنى قطع فلم يرده س
ولا خلاف ان هذا لا تلحقه التا لانه بمعنى مفعول وعلى هذا ما ورد في
من قولهم ناقة سديس وريح خريق وكتيبة خصيف ان ذلك كله
على التشبيه بفعول لا على الوجه ذكر ابو محمد ولكنه خلط فذكر
امثلة س وعلق عليها تفسير غيره قوله ذات عشر بمصاحبة
فضل قوله وذات مد هذا لا يقتضي انها الممدودة بل صادق بكونها
غيرها مصاحبة لها فلا يرد عليه اعتراض الدماميني على التسهيل
حيث قال عند قوله او الف ممدودة ظاهر هذا الكلام يقتضي
ان الالف في نحو حمرا هي العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة
لانها الالف التي تمد في اللفظ وهذا لم يقل به احد بل قال الاخفش
الالف والهمزة جميعا للتانيث والالف زايدة وقال الزجاجي

والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث والالف زايدة وقال البصريون ليس شي منهما للتانيث بل الالف زايدة للمد والالف منقلبة عن الف التانيث في الحقيقة بمعنى الاصل مقصورة وزيدت قبلها الالف انتهى نعم ظاهره انها الممدودة لفا بلفنه لقوله ذات قصر فيخالف مذهب البصريين قوله والاشتهار في مباني الاولى ينبغي ان يراد بمبانيهما ما يكون لها اعم من ان يكون لغيرها ايضا او لا فلا ينافي الاشتراك في بعضها قوله بيد به وزن اربه والطولى قال الشاطبي هذه الابنية كلها لا توجد فيها الا الف التانيث لفقد ما تلحق به في ابنية الاسما ولما كان فعلى بضم الفا واسكان العين يمكن الحاقه بجحدت ونحوه على راي الاخفش والكوفيين الذي درج عليه اذ قال ومع فعل فعلل قيده بالمثال وهو الطولى الذي فعلى الافعل لتخرج بهماة مع ان بهماة لا نظير له كما قيد فعلى بكسر الفا واسكان العين بذكرى تنبيها على اختصاص هذا المثال بالف التانيث وانما يكون في المصادر لان الالحاق في المصدر تابع للفعل والفعل عار من ذلك قال والفرق بين الالفات اكيد لما ينبني عليه من الاحكام في الصرف والتصغير وغيرهما قوله وزن فعلى جمعا قال ابن هشام المراد بالجمع ما له واحد وانشد روبة بيستن في علقى وفي مكور غير منون وحكى محمد بن يزيد عن ابي عثمان قال ابو عبيدة ما اكذب النحويين يزعمون ان ها التانيث لا تدخل على الف التانيث وقد انشد في روبة هذا البيت غير منون وسالته عن واحد العلقى فقال علقاة قال ابو عثمان ابو عبيدة كان اغلظ من ان يفهم هذا او علقى واحد العلقاة على غير هذا البيت ليس هو تكسيرها ولكنه جمع ليس له واحد من لفظه انتهى وكان ينبغي للمرادي ان يزيد هنا وهو مشترك ومثال الممدود حمراء قوله ذكرى قال ابن الخباز فعلى اما اسم مفرد اما لعين كدفلى او لمعنى كذكرى واما جمع كحجلى جمع حجل وهو طاير وظربى جمع ظربان وهو دابة ومثل المراد فعلى بضميزى

وقال

وقال بالهمز قال ابن غازي اي لانه جاء فرادى الها عجلان يكون فعلى بالضم وهو كثير في الصفات قوله واعز لغير هذين استثنى ايها ينبغي حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضي العبارة ثبوت الندرة لكل افراد الغير قوله لدها فعلا قال الشهاب من اضافة النوع الى جنسه ومدها بمعنى ممدودها انتهى واعلم انهم مما مثلوا به لفعلا اسما عنقا قال ابن هشام للبيطاري في قولهم عنقا مغرب يضرب بها المثل وعنقا طويلة العنق ومغرب مبعد ة ويقولون للشي اذا ايسوا منه واستبعدوه طارت به عنقا مغرب واكثر ما يستعملونه بالرفع على ان يجعل مغربا نعتا العنقا قال فلو سليمان الخليقة حلقت به من يد الحجاج عنقا مغرب انتهى واجاب شيخنا الدنوشري بانه انما لم تطابق الصفة الموصوف في التانيث اعتبارا بالمعنى اذ هي بمعنى الطاير واقول في شرح الامثال للزمخشري ومغرب مضافة طاير معروف الاسم لا الجسم او طاير عظيم يبعد في طيرانه او من الالفاظ الدالة على غير معنى انتهى وقد عثر فهم هذا الكلام على بعض الفضلا لان الجمع بين قوله الدالة وقوله على غير معنى كالجمع بين الضب والنون فلو قال من الالفاظ التي لا معنى لها كان واضحا واجيب بانه في العبارة صفة محذوفة اي على غير معنى خارجي ثم مراده بالضم ضم الميم من لفظ المعزب لا ضم البا والا قال بالرفع فان الضم من لقاب البنا ونحوه لا الاعراب فعلى هذا الايقال العنقا المغرب بفتح الميم وقوله مضافة راجع الى مغرب الذي قبله وهو بضم الميم واما مغرب ومغربة بضم اولهما فهما بالرفع صفتان لعنقا قبلها وليست مضافة لهما خلاف ما يتبادر وانظر ما معنى الصفة والاضافة وما هي من اضافة الموصوف الى الصفة وظاهر كلامه انحصار الاستعمال فيما ذكر فلا يقال العنقا بلا وصف ولا توصف بغير ما ذكر ولا يقال ايضا عنقا منكرا بلا وصف وعلى هذا قول بعضهم

لما رايت بني الزمان وما بهم ۰ خل وفي للشدايد اصطفى

فعلمت ان المستعمل ثلاثة • الغول والعنقا والخل الوفي •
ليس بنهكبيب صحيح قوله ثم فعالي قال ابن هشام ذكر ابن
يعيش رحمه الله في قوله على اطرقا بالمات الخيام البيت ان بعضهم
زعموا انه جمع طريق وانه قصر للضرورة بحذف الف المد فرجعت
الهمزة الى اصلها ثم قال وينبغي على هذا ان يكتب بالياء انتهى
وهذا كلام حسن وكذا قول الناظم ثم تعالى الى اخره ونحو ذلك
في هذا الكتاب مما قصره للضرورة وهو ذو الف التانيث الممدودة
الذي ينبغي ان يكتب بالياء لا ما لالف اللهم الا ان يكتب باب
المقصور كله بالالف تنبيه عد هذا الوزن
من المشهور الكثير محل نظر وقد مثلوه بقصاصا قال الشاطبي
زعموا انه انما سمع من اعرابي وقف على باب بعض امرا العراق فقال
القصاصا اصلحك الله اي حذني القصاص قال القالي والكلمة
اذا سمعت من اعرابي واحد لم يجعل اصلا لاحتمال الكذب والغلط
وايضا فلم تسمع منه الا على باب الملك فلعله بالعجلة واللهف
زل لسانه انتهى واقول هذا الكلام في غاية الاشكال كيف
والعرب الخلص عصم الله السنتهم عن الخطا فلا يمكن دعوى الزلل
ولا فرق في ذلك بين البطو والعجل وقد كنت اعجب من شيخنا
العلامة احمد الغنيمي سقى الله ثراه صوب الرحمة والرضوان حيث
قال وقد سئل عن ما قاله الصعيدي من تخطية قول بعضهم
سيدنا ومولانا وان الصواب مولانا وسيدنا لان العرب تقول
كذا قالت الخنسا وان تقديم المولانا وسيدنا فتوقف في كلام الصفة
وذكر كلاما من جملته ان الخنسا امراة قالت ذلك في وقت حزنها
فلا يحتج بكلامها انتهى واقول اي مدخل لكونها امراة وكونها
قالت ذلك في وقت الحزن لان المدار انما هو على كونها عربية
حتى رايت كلام الشاطبي المذكور فانساني التعجب منه التعجب
من شيخنا واذا كانوا يتوقفون في نطق العربي بغير لغته فكيف
يسمحون بانه يخطي ولما قال بعضهم ان قول الفرزدق البزمني خطا

باجماع قال بعض العلماء هو ابو الخطا باجماع قوله ومطلق
العين فعالا قال ابن هشام لا يمكن ان يكون عين فعالا الا مفتوحة
فليست اذن بمطلقة لان فعيلاء وفعولاء ليس شي منهما فعالاء
بوجه من الوجوه وقال ايضا فان قلت فما تصنع بقراة
بعضهم ولقد جيتمونا فرادى بالتنوين قلت قال ابو
البقا هو اسم صحيح يقال في الجمع فرادى مثل قوام ورجال وهو جمع
قليل منه قال من لا يعرفه يجعله معدولا نحو ثلاث ورباع
قوله وكذا مطلق الخ قال ابن هشام فيه نحو لان فعلاء
وفعلاء وفعلاء كل واحد منهما مع نفا حقيقته ووزنه لا يتصور
ان يتصف بزنة اخرى

المقصور والممدود

قال الدماميني اي غير ما ذكر في الباب الذي قبله انتهى وقال
ابن هشام ذكر هذا الباب هنا بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه
قد تقدم ذكرهما بالنسبة الى كونهما علامة التانيث وتعريف
الشارح المقصور بالذي حرف اعرابه الف زايدة يشمل الفعل
وفي كتاب الصولي لابي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله المقصور
والممدود لا يكونان الا في الاسما خاصة وليس في الافعال قصر ولا
مد انتهى وقال الجاربردي المقصور والممدود ضربان من ضروب
الاسما المتمكنة اذ الحروف والافعال والاسما الغير المتمكنة
لا يقال فيها ذلك ولذا قيد الناظم بالاسم في قوله اذا اسم
وقولهم في هو لا ممدود تسمح او على مقتضى اللغة كقول العرافي جاء
وشا ونحو ذلك انه ممدود وقول الشارح الممدود هو الاسم الخ يخرج
ما همزته بدل من اصل نحو ما ء فان اصله موه قلبت الواو الفا
والها همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض
المد فيه لان الفه واو في الاصل لكن تمثيله بكسا ورداء فيه ما
تعرفه قريبا وهذا الباب معقود لبيان المقيس والمسموع منه

ومن الممدود وبدايه لانه اصل الممدود وطبقة النحوي بيان القياسي منهما فاما السماعي فحظ اللغوي وقد اورده بالتضعيف ومن اشكل عليه شي فليراجع باب المعتل من صحاح الجوهري فانه ممنع فيه قوله اذا اسم استوجب الى اخره قال ابن هشام في التسهيل كل معتل الاخر فتح ما قبل اخر نظيره من الصحيح لزوما او غلبة فقصره مقيس مثال اللزوم معطى ومستدعى كمكرم ومستخرج ومرمى لمصدر وزمان ومكان نظيره مذهب ومفعل للاله كمرمى ومهدى لو غالبا لعدمه فهذا المخصص وقد جا الصحيح من ذلك على مفعال كمراث ولم يوجد في المعتل واما الغالب فمصدر فعل كهوى هوى وجوى جوى ونظيره اسر اسرا وقد جا في الصحيح شكس شكاسة وصهب صهوبة وسكر سكرا وجا مثله في المعتل على غير فعل قالوا روي ريا انتهى واجاب المرادي عما هنا بان مراده باستوجب استحق في القياس فيشمل القسمين قال ويوضح انه اراد ذلك تمثيله بالالف للمستوجب للفتح يعني والفتح فيه غالب لا لازم وانظر قول ابن هشام وقد جا الصحيح من ذلك على مفعال فانه اذا جا ذلك كيف يقال ان مفعل للالة مما كان صحيحا يلزم فتح ما قبل اخره وقوله ولم يوجد في المعتل يرد عليه ان الدليل قياسي فلا يتوقف على السماع قوله وكان ذا نظير اي من المعتل به لشمل قوله فلنظيره المعل قوله كفعل مثال للنظير المعل الاخر لا للاسم الصحيح المستوجب من قبل الطرف فتحا كما يصرح بذلك قول الناظم كالدمى وقول الشم فالقصر القياسي الى قوله كمرمى في جمع مرمية لما قوله فان نظيرهما من الصحيح الخ وبذلك يعلم سقوط قول ابن هشام كان حقه ونعلها بالعطف على قوله كالاسف قال وكانه بتقدير وكفعل بحذف العاطف انتهى ووجه سقوطه انه انما اراد ان هذا من امثلة الاسم الصحيح لصحته ممنوع والمنا وهم كونه مثالا للنظير المعل الاخر فان قيل هذا لا يصح ان يكون مثالا للنظير لا لاسف المعل الاخر قلنا ليس

المراد

المراد فلنظيره فلنظير الاسف بل المراد فلنظير الاسم الذي استوجب الخ المماثل له بالاسف الشامل لنحو فترية وقرب فيكون نظيره شاملا لنحو دمية ودمى فلهنا مثل والاسوية مع جعله المثال للمعل الاخر فذر حرف العطف وفيه نظر ظاهر لانه كيف يعطف مثال المعل على مثال الصحيح فتدبر قوله وما استحق قبل اخر الف في التسهيل استحقاقا وغلبة ليدخل مفعال صفة لمهذار او معطار فان نظيرهما مضراب ومكذاب وان كان قد جا مدعس ومغشم لكنه قليل قوله كمصدر الفعل الخ قال الشاطبي لو شا اعمم قاعدة لقال

كمصدر الفعل الذي قد بديا   بهمز وصل كاعطى وارتأى

تنبيهات الاول قال ابن هشام في الحواشي قد يكون الكلمة تستحق باعتبارين مختلفين الفتحة والالف فيكون فيها وجهان فمن ثم جا وجهان في الزنا فمن قال زنى جعله مصدر زنا ومن قال زناء جعله مصدر زانى انتهى واشار اليه في التوضيح في الكلام على قوله اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا الثاني من امثلة ما يستحق قبل اخره الف ان يكون مفردا لافعلة كما في التوضيح قال واما قوله في ليلة من جمادى ذات اندية والمفرد ندى بالقصر فقيل ضرورة وقيل جمع ندى على نداء بالمد كجمل وجمال ثم جمع نداء على اندية وبيعده انه لم يسمع نداء جمعا انتهى فهذان جوابان واجيب ايضا بانه جمع نادي وهو المجلس اي ذات مجالس للاصطلا كما قالوا وادوا ودية وبانه جمع ندي وهو المجلس وهذا لا ينبغي العدول عنه لانه قياس كرغيف وارغفة قال ابن هشام في الحواشي وخطر لي جواب خامس وهو انه لما كان الشعر يجوز فيه مد المقصور وقد اضطر الى هذا الجمع قدر الندى ممدودا وكان النطق به ممدودا في الشعر سايغ قوله والعادم النظير الخ قال ابو حيان هذا

عام مخصوص وتخصيصه بما تقدم في الاوزان التي نبه عليها بالامثلة
في الف التانيث لانه ذكر هناك اوزانا تختص بالمقصورة واوزانا
تختص بالممدودة فتلك الاوزان مخصصة للعموم الذي ذكر
قوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع الخ قال الشاطبي لم
يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذي يحذف الزايد ام الاصلي
والقياس حذف الزايد وهو الالف قبل الاخر انتهى قال الشهاب
واقول عليه امور الاول ان كون اخر الممدود اصليا وما قبله
زايدا غير مطرد بل قد يكونان زايدين كما في صحرا وحمرا كما تقدم
في باب التانيث فلا يطرد قوله والقياس حذف الزايد الخ اللهم
الا ان يقال ان ما قبل الاخر ابدا زايدا غير مطرد بل قد يكونان
زايدين بخلاف الاخر فقد يكون زايدا كما في صحرا وقد يكون اصليا
اي بدلا من اصل كما في كسا فكان الاولى حذف ما قبل الاخر
لانه لا يكون الا زايدا انتهى وقال لما مثل الممدود بكسا
ما نصه مثل به لما الفه زايدة ولا ينافيه ما ذكره في الكلام
على قول الناظم والف التانيث ذات قصر من ان الفه اصلية لان
المراد بالالف ثم الهمزة قال ابن هشام يرد عليه ايضا اي
على ابن الحاجب نحو كساء ورداء مما همزته بدل من اصل والظاهر
انه عند الاطلاق لا يسمى ممدودا وان كان المصنف له بكساء
ورداء انتهى ومن ثم يشكل ما ذكرناه فيما يتعلق بكلام الشاطبي
ثم قال الشهاب الثاني انه لم يبين ما يفعل به بعد حذف
الالف فان الاخر همزة والمقصور لا يكون اخره الا الفا فهل تبدل
الهمزة الفا او ترجع الى اصلها التي انقلبت عنه وهو الالف
نحو حمرا مما فيه الف التانيث فانها فيه منقلبة عن الالف
كما تقرر في باب التانيث واللام في نحو كساء فان اصلها كساو
وحياوي قلبت لامها وهي الواو في الاول والياء في الثاني همزة
لوقوعها بعد الف زايدة لكن تقدم الالف في القسم الاول بعد

فلا يظهر لحذف الالف موجب وان قيل التخفيف هو الموجب لزم
جواز الحذف تخفيفا في الجمع بالالف والتا فكنت تقول حبلات
وسكرات وهذا باطل ولما بعد الرد عليهم اشار بقوله
وان جمعته اي المقصور والاولى رجوع الضمير للاسم بدليل
وتاذي التا ولا تا في المقصور وسكت عن جمع الممدود والمقصور
بهذا الجمع واعتذر عنه المرادي والاشموني هنا بانه احال
حكمهما على التثنية لان حكمهما اذا جمعا بهذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا
واما المقصور فانما ذكره وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي
التصحيح قال الشهاب ولقايل ان يقول فكان ينبغي ذكر المنقوص
ايضا لاختلاف حكمه في الجمعين لانه يحذف اخره في جمع المذكر
ويثبت في جمع المونث كالتثنية الا ان يقال انما تركه لان المص
لم يتعرض له في التثنية تنبيه لم يتعرض الناظم
لما يجمع بالالف والتا قياسا وهو خمسة انواع ذو التا مطلقا
الا امراة وامة وشفة وشاة استغنا بتكسيرها عن تصحيحها
والمونث بالالف المقصورة كذكرى الا فعلى فعلان والعلم
المونث العاقل المجرد كهند وزينب الاباب حذام ووصف المذكر
غير العاقل نحو ايام معدودات وقد اشار اليها الشاطبي حيث
قال كان عليه ان يزيد هنا او في المعرب والمبني
ومنه في ذي التا ونحو ذكرى ۝ ودرهم مذكر وحمرا
وزينب ووصف غير العاقل ۝ وغير ذا مسلم للناقل
قوله الزمن تثنية قال ابن هشام قيل البلاء يلزم نقع
حشوا وهو منقوض بالتثنية وقيل وهو الصحيح لئلا يجتمع
تانيثان واعترض بحبليات والجواب انه لما تغير اللفظ
صح لاندفاع القبح ونظيره هلك من برق على كريم وقوله يا امتا
ابصرني راكب وقوله يا ابتا علك او عساكا وان لم يجز يا ابتي
ويا امتي وجعل منه ابن اياز هذا انك قال يجمعوا بين حرف
التثنية والتشديد وان كانت الواو الثانية مبدلة من

اللام ولا يجوز بكذالك لان ها للقريب واللام للبعيد فهما متباينان

قوله والسالم العين المراد به ما سلمت عينه من حرف العلة ومن التشديد لان المضعف ليس فيه التسكين وما عينه حرف علة ان كان قبله قبل حرف العلة حركة مجانسة بقي على حاله والا ففيه عند هذيل الاتباع وعند غيرهم الاسكان

قوله اسما حيث الصفة فليس فيها الا التسكين لثقلها بالاشتقاق واحتياجها للموصوف وتحملها للضمير لكن مقتضى قولهم لا حجة لقطرب في جواز الفتح بقولهم لجبات وربعات لان من العرب من يقول لجبة وربعة فاستغني بجمع المفتوح عن جمع الساكن ان الصفة المحركة تحرك في الجمع وقال الدماميني وقيل لما لزمت التاء لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسما في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ثم قال وقال ابن الحاجب لجبة وربعة وصفا اسمين ثم وصف بهما فروعي ذلك الاصل ففتحا على الفتح وقوله اتباع عين فاه تقول في جمرة جمرات وما احسن قول بعض المولدين

رب حور عرفت في عرفات ۰ سلبتني في حسنها حسناتي ۰۰

ورمت بالجمار حبة قلبي ۰ اي قلب يقوى على الجمرات ۰۰

تنبيه قول الناظم والسالم العين الخ اجود من قول ابن معط وسكن المعتل كالعورات لانه يوهم ان الاعتلال مطلقا مقتض للسكون وان التمثيل بعورات تمثيل باحد النوعين او الانواع الداخلة تحت اطلاقه والحكم ان ذلك لا يقدح في التحريك الا في العين لثقل الحركة على حرف العلة المتحرك ما قبلها فاما المعتل اللام فيحرك نحو بابه باظبيات القاع قلن لنا قوله مونثا قال الشاطبي غير محتاج اليه انما هو شرط في جواز الجمع لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع بهذا ذكر التانيث الذي اليه يرجع هذا الجمع وهذا اضعف انتهى وقال ابن هشام ان قيل الكلام في نفرد ما جمع بالف وتا وذلك يستلزم ان يكون واحده اما مونثا او

مذكرا

اوس بن حجر والحبل خارجة من القسطال فلا اجد فرقا سوى التحكم الثاني السماع وقد تاول البصريون ما استشهد به الكوفيون وردوا الابيات التي اوردوها بجهالة القائلين قال الشاطبي والانصاف ان ما نقلوه لم ذو وعهد به وهم يحملون على الصدق الا ان ذلك نادر لا يبلغ مبلغ ان يكون جايزا كقصر الممدود ۰

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تناولت الترجمة جمع الممدود ولم يذكره واقتصر كلمة الاقتصار على جمعهما تصحيحا وترك جمعهما تكسيرا فان كان لوضوحه فقبيح على الاطلاق نظرا لان يكون تركه لعقده باب جمع التكسير وبسطه فيه قوله اخر مقصور الخ الاسم ينقسم الى صحيح ومعتل وكل منهما قسمان فالصحيح ممدود وغيره والمعتل مقصور ومنقوص وقول الشيخ الاسم ينقسم الى صحيح ومقصور ومنقوص وممدود ومعترض لان الممدود لا يضاد الصحيح فلا يصح جعله قسيما له ثم هذه الاربعة منها اثنان لا يغيران وهما المنقوص من قسمي المعتل وغير الممدود من قسمي الصحيح واثنان يغيران وهما المقصور والممدود وهو يتكلم عليهما ثم يقول وغير ما ذكر صحح وحاصل امر المقصور ان الفه ان تجاوزت الثلاثة قلبت يا مطلقا والاجماع منعقد في الرابعة ونقل ابن عصفور ان الخلاف فيما تجاوزها فالبصريون يقلبونها يا والكوفيون يحذفونه وان السماع يرد عليهم كقوله ۰

اصبح زيد خفش العبيين ۰ يعلنه لا ينقضي شهرين ۰

شهري ربيع وجماديين ۰ ومفهوم الناظم ان العرب ربما حذفت الالف الزايدة خامسة فصاعدا كقول بعضهم في خوزلى خوزلان واطلق ابن عصفور ولم يقيد بالزايدة وان كانت ثالثة ففي مسالتين تقلب يا وفي مسالتين تقلب واوا على ما ذكر الناظم هنا وزعم الكسائي ان الثلاثي المضموم الفا والمكسورها تقلب الفه يا كانت منقلبة عن اليا او الواو كعلى ورضى وربي وحمى

ونقل اصحابنا انه يستثنى من ذلك رضى وحمى فتثنيتهما بالبا
والواو وهذا يخالفه نقل الناظر الاول **قوله** والجامد
الذى اميل كمتى جعل الفها مجهولة الاصل تبعا لابن الحاجب
وغيره اى هى منقلبة عن واو وبا وقضيته ان الف المسمى منقلبة
عن اصل لكن جهل وقول التوضيح الثالث ان تكون غير مبدلة
الخ يقتضى انها اصلية ويوافقه تمثيل المرادى للاصلية باذا ومتى
وقوله المراد بها كل الف فى حرف او شبهه وتمثيله المجهولة بنحو
الددا اى اللهو **تنبيهان** الاول سيانى الكلام
على لزوم الرابع الامالة مع انها تكون فى ذوات اليا الثانى اعترض
الشاطبى على الناظر بما حاصله ان اطلاق الجامد على الحرف
وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح فى نفسه لكن يصح تثنيته
حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسما وان كان بعدها صحت
تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه
لا طلاقهم على ان الجامد اذا سمى به صار متصرفا فان كان على حرفين
لكن وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم فالثالث الاصل محذوف
الاخر ولذلك يرد فى التصغير والتكسير ونحوهما وان كان فى اخره
الف كمتى صارت بعد التسمية غير اصلية مبدلة من واو او
با حسبما يعطيه الدليل فالاصل اليا فيما اميل ومن ما لم يمل
قوله فى غير ذا تقلب الخ غير ذا شيئان كما مر المنقلبة عن
واو والمجهولة التى لم تمل ومثلها الناظر بخسا بمعنى فرد وزكا بمعنى
زوج وفيه نظر فى المخصص خسا فرد وزكا زوج ويجوز تنوينهما
ويكتب خسا بالالف لانها من خسا مهموز فعلى هذا الاجها لة
وانما ينبغى التمثيل بالددا وهو اللهو وقد استعمل منقوصا ومتمما
بالنون وبالدال واذا استعمل مقصورا لا يعلم امنقلبة الفه عن
واو او يا **تنبيه** قال الشاطبى فان قيل
الامالة تكون فى ذوات اليا والواو فلم لزمت اليا فيها فالجواب
ان اليا على اللامات اغلب من الواو وكما صرح به س وغيره فكثرتها

نع

مع الامالة فى اللامات دليل على انها يا وانما قلبت واوا فى عدم
الامالة وان كانت اليا اغلب على اللامات لانه ليس شى من بنات
اليا يلزم الفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما اصله اليا فالامالة
فيه جائزة فالزامهم عدم الامالة فى هذه الاسما يدل على عدم
اعتبار اليا فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما التزموا
فيه عدم الامالة **قوله** واولها لم يبين الشارح مرجع هذا
الضمير وجعله بعض الشراح راجعا للواو والمنقلبة اليها الالف
لكن قضية المعنى ان لا يختص بها وان يرجع لليا المنقلب اليها
الالف ايضا بان يراد اول اللفظة المنقلب اليها الالف من يا او
واو **تنبيه** قال الشاطبى لم يذكر المنقوص حكمه رد
المحذوف فى باب قاض وغاز وفى نحو اب واخ وعدم رده فى نحو
يد انتهى وفى التسهيل يشترط فى التثنية رد المحذوف اللام ما يثبت فى
الاضافة لا غير وربما قيل ابان واخان ويديان ودميان ودموان
وفميان وفموان وقالوا فى ذات ذاتا على اللفظ وذواتا على الاصل
انتهى **قوله** بواو ثنيا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغى ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
الهمزة من اليا لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت
قوله بواو او همز اما الهمزة فلان الهمزة فى الصورة الاولى
اعنى التى للالحاق منقلبة عن واو او يا ملحقة بالاصل وفى الصورة
الثانية اعنى المنقلبة عن اصل منقلبة عن الاصل فاشبهت همزة
قرا فثبتت فى الصورتين كما فى قرا واما الواو فلان حكم الهمزة
فى الصورتين ليست باصلية فاشبهت همزة حمرا فانقلبت منها
واوا **تنبيهات** الاول قال ابن هشام ظاهر كلام
الناظم التسوية بينهما وان الواو اولى لتقديمه اياها وكلاهما
فاسد بل المشهور ان الاولى بحو كسا التصحيح وبحو علبا القلب
وجعل ابو موسى اقرار الهمزة فيهما احسن وهكذا نص عليه
س الثانى ذكر السيرافى المد وعلى ربعة اضرب وفى اسئلته بحوز

الرجوع وتبدل اللام الغا في القسم الثاني بعد الرجوع اليها فيه
فطر الثالث لم يتعرض لكون الناظم ايضا لم يذكر كيفية
المد فهل معناه انه يزاد الفا قبل الاخر ثم تبدل الاخر همزة او معنا
انه تزاد همزة في الاخر فيصير ممدودا والاول اوفق بقولهم ان
الممدود ما اخره همزة قبلها الف زايدة اذ على الثاني لا يكون ما
قبل الهمزة الفا زايدة مطلقا بل قد تكون كما في نعلي مثلا وقد
لا يكون بل يكون اصليا كما في جوى ومستدعي قلتهما مثل
تنبيه قال ابن هشام يبنغي منه عندي مسالة
وذلك عوضوا قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وجوبا
في المضموم وجوازا في المكسور وحيث فتحوا مد والا غير فليس لك ان
تفتح وتقصر للضرورة لان لك عن ذلك مندوحة بان تضم او تكسر فلا
فيقع لك تجوز في الكلمة وخروج عن اصلها قال السيوطي وانما يحتاج
الى استثنا ذلك ونحوه على من يرى انه يجوز ارتكاب الممنوع وان كان
عنه مندوحة لان نفس الشعر ضرورة قال الشهاب وفي تسليم
الاستثنا على الاول نظر لطيفة في العمدة لابن رشيق ان
اعرابيا وقف بعلي رضي الله عنه فقال ان لي اليك حاجة رفعتها الى
الله قبل ان ارفعها اليك فان انت قضيتها حمدت الله وشكرتك وان
انت لم تقضها حمدت الله وعذرتك فقال خطها في الارض لخطاي فكتب
فدفع الي حلة فلما تسلمها انشد

كسوتني حلة تبلى محاسنها ... فسوف اكسوك من حسن الثنا حللا
ان الثنا ليحيي ذكر صاحبه ... كالغيث يحيي نداه السهل والجبلا
لا تزهد الدهر في عرف بدأت به ... فكل عبد سيجزى بالذي فعلا

فامر له بخمسين دينارا وقال الحلة لفاقتك والخمسون لادبك سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انزلوا الناس منازلهم انتهى
وفي البيت الاول قصر الثنا للضرورة قوله والعكس بخلف يقع
منعه البصريون قال الشاطبي وذلك لوجهين احدهما القياس
وهو ان مد المقصور على خلاف الاصل بخلاف قصر الممدود فانه

منبه عليه المرادي وذكر المرادي ان همزة علبا مبدلة من ياء
الالحاق فانه ملحق بقرطاس قال ابن غازي والدليل على ان
الالحاق وقع بالياء ظهورها عند التخصيص بما بنيت عليها الكلمة
كدرحاية الملحق بدحرجة فلو لم تبق الكلمة على البنا لم يختص كبنا
ومباة قوله وما شذ على نقل فقصر الذي شذ ثلاثة انواع
نوع يستحق التصحيح فاعل كقراوان ونوع يستحق الاعلال فصحح كحمرااء
ونوع يستحق اعلالا خاصا فاعل غيره وهو نوعان ما يستحق
القلب الى الواو فقلبت ياء كحمرايان وما يستحق القلب فحذف
كحوزلان قوله واحذف من المقصور في جمع المد ود
احالة على التثنية لان حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثني وكان عليه ان
يذكر المنقوص لانه يتغير في جمع التصحيح السالم بحذف يائه
وكسر ما قبلها بخلاف التثنية قوله والفتح ابق مشعرا شعرا
حال من فاعل ابق او مفعوله قال الشهاب في حواشي الاشموني
لك ان تقول لم ابقوا الفتح هنا للاشعار بالحذف ولم يبقوا ان
الكسر في المنقوص لذلك ويجاب بتقل بقا الكسر
والحاصل انهم ابقوا الفتح لانه الحركة في الاصل وفيه اشعار
وخفة ولا كذلك الكسر انتهى والاظهر ان يقال لم يبقوا الكسر
في المنقوص لما يلزم عليه من قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة
بعد كسرة كما اشار اليه الشيخ تنبيه ذهب
الكوفيون الى ان ما الفه زايدة حكمه حكم المنقوص واجازوا
في جمع موسى موسون وموسون بنا على جواز كونه مفعلا من
اوسيت راسه اي حلقته وكونه فعلى من ماس راسه موسا
اي حلقه قال الشاطبي والذي يدل على صحة مذهب البصريين
وجهين احدهما اشارا القياس المعلوم وذلك لان الالف اذا جا من بعدها
علامة الجمع التقى ساكنان فالقياس والضرورة يعطيان حذف
الالف لالتقايهما وابقا الحركة هو القياس ايضا ولو قلنا موسون
وموسين لكنا نقدر حذف الالف من قبل دخول علامة الجمع

فلا

على الاصل اذ الفض هو الاصل بدليل ان الممدود لا تكون الفه
الا زايدة والف المقصور قد تكون اصلية وزايدة واذا كانت
الف الممدود زايدة ابدا فالزيادة على خلاف الاصل فاذن لا ينبغ
ان يخرج عن الاصل الى غير الاصل والثاني ان السماع بها اما معدوم
ان نزول لما انوا به من ذلك واما شاذ لا يبلغ القياس انتهى قال
الشهاب وقوله بدليل ان الممدود الخ كان مراده مبالغة ما قبل
الاخر فانها في الممدود ابدا زايدة لا الاخر الذي هو الهمزة فانها
قد تكون زايدة كما في التي في الباب وقد تكون اصلية اي بدلا عن
اصل كما في كساء وحيا وقوله واما شاذ الخ قد يقال حيث كان مقيدا
بالضرورة لا حاجة به الى القياس ويجاب بانه ان لم
يثبت فيه القياس في الضرورة وجب الاقتصار على ما سمع فيه
في الضرورة ثم رايته بعد ذلك اعترض قول المص وقصر ذي المد
اضطرارا مجمع عليه بان هذا الكلام يعطي انه جائز قياسا وما
محله الضرورة كيف يجوز قياسا بل هذا الكلام شبه التناقض
لان الضرورة تؤذن بوقفه على محله والجواز القياسي يؤذن بتوسع
النطق به للمولد والعربي ابدا ثم اجاب بان ضراير الشعر منها
ما يكون الشاعر مضطرا اليه كثيرا فيقع به البلوى حتى يكثر وجوده
في الشعر للضرورة ويبلغ ان يقاس عليه كما يكثر الحكم في الكلام
حتى يبلغ مبلغ القياس فيه وقصر الممدود من هذا القبيل وكذا
صرف ما لا ينصرف وتخفيف المشدد في الوقف والترخيم في غير
النداء ونحو ذلك ومنها ما يكون موقوفا على محله من السماع لا يجوز
لشاعر مولد استعماله اضطرارا في الضرايرِ كقوله قواطنا مكة من ورق
الحمي ونحو ذلك واجازه الكوفيون وحجتهم وجهان ايضا الاول
القياس على جواز اشباع الحركات في الضرورة فتنقلب حروفا كقوله
اعوذ بالله من العقراب قال ابن هشام مما استسهلت في نفسي
مخالفة اهل البصرة في هذه المسالة فاني اقول اي فرق بين زيادة
الالف في نحو العصا في الضرورة وبين زيادتها في القسطال في قول

اوس

مذكرا ابدا على ثلاثة كدرهمات وحبالات واسميات وهذا القسم
خارج بمفهوم قوله الثلاثي فيتعين ان يكون سابغ مونثا لما فايدة
قوله ان بدا مونثا قيل يجوز ان يكون فايدته الاعلام بان هذا
مختص بما مفرده مونث لان هذا الجمع قد يكون مفرده مذكرا على
سبيل الندور واعني اذا لم يكن مما تقدم نحو درهمات وحبالات واسميات
وما جمع من المذكرات من غير هذا القسم لا يجوز فيه هذه الاحكام
كلها لان الاحكام لا تتفرع على ما وقع على سبيل الندور بل على ما اطرد
ويجوز ان تكون فايدته ان يكون لقوله مختتما بالتا ومجردا لانه
لو ذكر قوله مختتما بالتا او مجردا من غير تقدم شرط التانيث لتوهم
شمول الاحكام لما واحده مذكر على سبيل الندور قوله
وسكن التالي غير الفتح الخ افهم ان نحو جفنة ودعد لا يجوز تسكينه
مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام فيجوز فيه
التسكين اختيارا قال الدماميني فان قلت لم حكموا
بان الفتحة في جفنات للاتباع ليس لا مع احتمالها ان تكون
كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للاتباع قطعا قلت
لان الفتح في خطوات وسدرات لثقل الاتباع وهو منتف في جفنات
لانه خفيف فان قلت لم التزم في مثله الفتح مع خفة
السكون الذي في مفرده قلت لاجل الفرق بين
الصفة والاسم وكانت الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها
الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت من علل منع الصرف
تنبيه قال ابن هشام عبارة الناظم جيدة بخلاف
قول ابن معط ومثل هند جمل ودعد يجمع طورا بتخفيف وطورا بتبع
لان دعدا لا يجوز فيها التخفيف الا في الشعر قوله وكلا قد
رووا اشارة الى ان هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم
ان الفتح في غرفات جمع غرفة لا جمع غرف جمعا ورده السيرافي ومنعوا
اتباع الخ بقولهم ثلاث غرفات بالفتح وكان وجهه ان لفظ ثلاث
ظاهر في الاحاد وان غرفات جمع غرفة لا جمع غرف جمعا قوله

ومنعوا اتباع الذال المراد بنحو ذي وهو ما لامه واو ورد بنحو زبية مما لامه
يا وانما منعوا الاتباع في ذلك لاستثقال الضمة قبل اليا والكسرة
قبل الواو وقال ابن هشام في الحواشي منعوا ذلك في ذو وهو للعلة
التي منعوا منها اتباع نحو جوزة وذلك لئلا يودي الى اعلال الواو بقلبها
يا وكذا في باب زبية لئلا يودي الى العكس وانما امتنع ما يودي
الى اعلال اللام لئلا يكثر التغيير في جمع السلامة وافهم جواز اللغات
الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو
لحية لان فيه توالي كسرتين قبل اليا وعليه مشى في التسهيل ومنع
الفرا اتباع الكسر مطلقا فيما لم يسمع قال ابن عصفور كما لم يحفلوا
باجتماع ضمتين والواو وكذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين واليا
قال الدماميني وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين
الكسرتين لانه ابل وبلز والفاظ قليلة على تردد في ثبوتها
ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع في عنق قوله ونادر الخ من
النادر قول العرب عيرات قال الدماميني والشذوذ فيه من
وجهين جمعه بالالف والتا وفتح العين والقياس تسكينها لانه
مكسور العاكد بمية فلم يكن فيه ما في بيضات من النزاع الاتباع
وقد سبق ان ابن الحاجب حكى في شافيته جواز السكون والفتح
في ديمات من غير شذوذ وليس منهما بل قال بان ذلك ان حكم غير حكم
ما تقدم فحينئذ يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون ولا شذوذ
في واحد منهما من جهة قرار العين وفتحها انتهى وفي عيرات مفردا
وجمعا خلاف مبسوط في التصريح

جمع التكسير

قال الاشموني هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير
لصيغة واحدة لفظا او تقديرا قال الشهاب لك ان تقول هذا
التعريف صادق على جمع المذكر السالم فان اخرج بان تغييره لاخر
واحدة لا الصيغته ورد صنو في صنوان الا ان يقال ذاك التغيير

في نية الانفصال لانه اعرابه الكلمة بخلاف صنوان فليتامل قال
الاشموني وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة
لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال الشهاب
لك ان تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل
تحققه فلعل الاوجه ان يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد انتهى
ولا بد من تقييد التغيير بكونه لغير اعلال لئلا يرد ما تغير
من جمع التصحيح نحو القاضون والمصطفين لانه للاعلال لكن
يبقى نحو جفنات وارد او الاولى ان يجاب بان الجمعية ليست
مستفادة من حذف يا المنقوص والف المقصور ونحوه فاجفنات
ونحوه والتغيير المقدر نحو فلك ودلاص وهجان وشمال لقتبل
ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان
وهو القوي فهذه الالفاظ الخمسة تغير فيها الواحد تقديرا
والداعي الى ذلك انهم ثنوها فقالوا فلكان فعلم انهم لم يقصدوا بها
ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره قال ابن هشام
الاشتراك كما يقع بين الكلمات كذلك يقع بين هيآتها من الحركات
والسكنات فعلى هذا جا فلك مفردا وجمعا وجا امام مفردا وجمعا
وكذلك هجان ودلاص انتهى ويذكره امامي يعلم ان الالفاظ التي
جمعها على صيغة المفرد ازيد من خمسة وسياتي عن المحكم زيادة
كفري تنبيه الكلمة ان دلت على واحد فالمفرد
كرجل او اثنين فالتثنية كزيدان وما الحق بهما كاثنان او اكثر
فالجمع ان سلم من عشرة امور احدها الدلالة على وحدات
معينة ابدا كعشرة وعشرون واخواتهما اعني ما تحت العشرة
وفوق العشرين ورهط ونفر وعصبة فاما جموع القلة فيجوز
استعمالها للكثرة بالـ والاضافة فلذا قلت ابدا الثاني ان يتفق
واحد من لفظه كرهط ونسا اللهم الا ان يقال خاصا بالجمع
كاباييل واسداو يغلب عليه كاعراب فانه يكون جمعا لمفرد مقدر
الثالث كون المفرد اعم منه كعالمين مع عالم والذين مع الذي

واعراب مع عمر الرابع ملازمة التعريف كالذين وانتم بالنسبة
الى الذي وانت الخامس موافقة الواحد في الهيئة كفلك ودلاص
وهجان قال الناظر في غير التسهيل وخالف في التسهيل فقال والاصح
كونه بجمعي باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير قال
الدماميني لكن يشكل عليه ان في المحكم انهم قالوا اهذه كفري واحدة
وكذلك الجمع وقالوا امدده كعربان وهذا انظير فلك في الواحد
وفلك في الجمع وفلكين في التثنية ولا يمكن ان يقال فيه لما قيل
في فلك لان فعلى ليس من اوزان الجمع فثبت هذه الطريقة للجمع
السادس كونه على وزن الاحاد كصحب وفوم السابع
اطراد مساواته للمفرد في الخبر والوصف ثم قلنا في ركاب انه
ليس جمعا لركوب لكونهم قالوا زيت ركابي وفي كليب انه جمع
لكلب وان كان نظير عبيد وعبيد الثامن ان يكون الفاصل بينهما
التاء كتمرة وتمر الا ان غلب التانيث كتخمة وتخم قال ابن هشام
وكذا عندي البط والنحل جمعان لانهما مونثان ولكنهم يقولون
اسمي جنس التاسع مخالفة معناه لمعنى المفرد بالعطف فخرج نحو
فريش وقريش وبهذا الخلاف زنجي وزنج فان قولنا قريش يعم القبيلة
كلها لانه علم عليها كلها ولهذا لا تعرف بال ولا بالاضافة وزنج لا يعم
لانه نكرة في سياق الايجاب والعاشر الدلالة على الواحد في وقت
نحو ذود وبقر قوله افعل قال ابن هشام فان اعترض باكلب
واكالب فالجواب ان معنى اكلب انها دون العشرة ومعنى اكالب
انها لما فوق ذلك فان اعترض بقولهم بيوت وبيوتات وصواحب
وصواحبات وقال ابو الحسن في الدبة انه كسر بدا التكسير جبل
ثم جمع بذا جمع ردا فالجواب انه لا ينكر ان يكون جمعان
احدهما اكثر من صاحبه وكلاهما للكثرة بدليل المائة والالف
قوله ثمت افعال قال ابن هشام من هنا قالت الحنفية
في دعي الصلاة ايام اقرايك ان مدة الحيض اقلها ثلاثة واكثرها
عشرة لان ما دون الثلاثة انما يسمى يوما او يومين لا اياما وما

فوق

ومما فوق العشرة يقال فيه احد عشر يوما ولا يقال ايام قال
تعالى فصيام ثلاثة ايام تنفعوا فيه دار كم ثلاثة ايام وثمانية
ايام حسوما ورد عليه بقوله تعالى اياما معدودات يريد جميع
الشهر الا اياما معدودات يريد اربعين يوما وبين المسالتين ان
ايام مما استغني فيه بالقلة عن الكثرة وقال ايضا في الصحاح الذود
من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مونثة لا واحد من لفظها
والكثير اذواد انتهى بنصه ومعنى هذا عندي انه كثير بالنسبة
الى افراد يصدق عليها لا بالنسبة الى افراده التي هي ذود وذود وذود
وذود فانه بالنسبة اليها عدد قليل لانه افعال وبعد ففيه نظر لانه
اذا صدق الذود على الثلاثة صدقت الاذواد على تسعة وهي عدد
قليل وقد يجاب بانه انما يصدق الاذواد على ثلاث ثلاثات
لان ثلاث الثلاثات يصدق عليها الذود من غير جمع فينبغي الجمع
صابحا انتهى واعلم ان الناظر عطف بثمة في المفردات وتقدم
في باب العطف انها تختص بعطف الجمل قوله جموع قلة يشاركها
في الدلالة على القلة جمعا التصحيح قال الرضي ولو ثبت ما نقل
ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى • واسيافنا يقطرن من نجدة دما •
قللت جفناتك وسيوفك لكان فيه دليل على ان الجموع بالالف
والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين
القلة والكثرة صالحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير
الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وايثارها فيه
على ساير الجموع ان وجدت انتهى واعلم انهم قالوا اذا قرن جمع
القلة بال التي للاستغراق او اضيفت الى ما يدل على الكثرة انصرف
بذلك الى الكثرة وعلى هذا لا يرد ما قاله النابغة على حسان ويقال
ان حسان رضي الله عنه اجاب بذلك لكن قوله اسيافنا لم يضف
الى ما يدل على الكثرة وعليك بحفظ هذه القاعدة فكثيرا ما يغفل عنها
وممن غفل عنها العلامة والقاضي والمفتي في تفسير قوله تعالى ما نفدت

والظاهر انهما
ذكر لو الجمع من
بمعنى الى قوله
والكثرة

كلمات الله حيث وجهوا التعبير بجمع القلة بما ذكروه ورد عليهم
الكوراني بان الجمع في الاية مضاف ولا يخفى انه لم يضف الى ما يدل
الى الكثرة لانه اضيف الى علم والحق ان ذلك العقد ليس بمعتبر
كما يدل عليه كلامهم فانهم اطلقوا ان اضافة المفرد يفيد العموم
واعلم ايضا ان ابا حيان استشكل انصراف جمع القلة الى
الكثرة بما ذكر بما حاصله انه وضع للقلة وهي من ثلاثة الى عشرة
فاذا دخل اداة الاستغراق ينبغي ان يكون الاستغراق فيما وضع
له لا فيما زاد لانه ليس مما وضع له ثم اجاب بما حاصله
انه وضع بوضع اخر مع اداة الاستغراق للكثرة تنبيه
اعترض على الناظم بان المناسب ان يعبر بنا القلة لان جموعها
هنا واقع على اربعة الفاظ قال ابن هشام والجواب من وجهين
الاول ان جمعا لا جمع قلة له فصار التعبير بجموع كالتعبير بقلوب
ورجال مع ارادة القلة الثاني ان القليل انما هو هذه الالفاظ
واما موازناتها فكثيرة فالكثرة هنا بهذا الاعتبار قوله وبعض
ذي بكثرة وضعا يفي الخ فقد يستغني باحدهما عن الاخر استعمالا العربية
مجازا والمتبادر من قوله وضعا خروجه لان حقيقة الوضع ان
تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء بالاخر والاستعمال
ان تكون وضعتهما معا لكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما
بالاخر فالوجه عدم التقييد للاحتياج الى التنبيه عليهما ثم
ان تمثيله بالصفي مشكل لان الفارسي وغيره حكوا في جمع صفاة اصفا
وصفي واجاب الشاطبي بان الاستغنا الاستعمالي اما ان يكون
مع كثرة ما استغني عنه كاسياف لكثرة سيوف واما مع قلته كفرء
لقلة اقراء لا شك في قلة وجود الاول في كلام العرب فاذن اهمل اعتباره
والثاني ملحق عنده بالوضع لان الوضع عنده على وجهين وضع حقيقة
بنية على انية بارجل ووضع حكما بنيته على انية بالصفي لان اصفا في غاية
الندور فكانه لم يوضع فلا اعتراض عليه في التمثيل ولا في تقييده الوفا
بالوضع واعلم ان السعد حقق ان الفرق بين الجمعين ان جمع

القلة

القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى
فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدا وعبارته في
التلويح واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة
فدل ظاهره على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان
جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه
مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه
كثير من الثقات انتهى قال الدماميني في باب ان من شرح التسهيل
ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق
يريد ان العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين اقتلوا المشركين واكرموا
العلماء مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى غير
النهاية فدل على عدم التفريق بحسب الظاهر في هذه الحالة
على ان التفريق بينهما في حالة كونهما منكرين انما هو في جانب
الزيادة وبهذا التقرير لا يحتاج الى ان يقال في محل من المحال انه
استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو ثلاثة قروء ويحل الاشكال
المعروف فيما اذا اقر بدراهم حيث قالوا يقبل تفسيره بثلاثة
واستشكل بانه جمع كثرة واقله احد عشر واجابوا بان جمع الكثرة
يطلق على جمع القلة مجازا والاصل براءة الذمة عما زاد فقبلنا
تفسيره بثلاثة لذلك وهذا غير سديد اذ لا يقبل من اللافظ
بحقائق الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز الا ترى ان من اقر
بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع
على الواحد مجازا قوله لغفل اسما الخ جرت عادتهم بنحو بعده
ان يتكلموا على المفردات فيقولون مثلا فعل يجمع على كذا وفعل على كذا
الى اخرها وبعضهم يذكر الجمع ثم يسوق ما له من المفردات وقد
سلك الناظم الطريقة وهي احسن لطول تلك لان بعض الجموع
يكون مفرداته كثيرة منتشرة كفعال وافعال وهم يرتبون
المفردات على ترتيبها الطبيعي الثلاثي او لا ثم الرباعي ثم الخماسي
والمذكر ثم المونث والاسم ثم الصفة فيحتاجون الى ذكر الجمع

مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة وفي ذلك تطويل وبعد
عن الضبط اما اذا عرف في محل واحد جميع ما يجمع على افعال
او فعال او غير ذلك فانه احصر واوفر للذهن وايضا فمسالك
طريقة الناظم متمكن من ذكر اوزان القلة قبل الكثرة كما هو
القياس بخلاف سالك الطريقة الاخرى وشمل قوله صح عينا ما صحت
لامه وما اعتلت بالياء او بالواو او بالاعلال والحذف نحو يد
لان يد افعل واصله يدي والمنقوص الذي لم يكمل بالتاء يرد اليه
محذوفه ثم يجمع على قياس نظيره ولانه اذا ادى قياس الى اسم
معرب اخره واو لازمة يعمل مما فيكها رفض ذلك واما اذا كان
المنقوص مكملا بالتاء فبابه ان يجمع للقليل بالالف والتاء والكثير
بالواو والنون فتقول سنوات وسنون وتكسيره شاذ والذي
سمع منه امه واما وبرى ولغة ولغى وشفة وشفاه وشاة
وشياه كذا في المغرب قال ابن هشام ووجه كون الواو والنون
للكثرة ان هذا في الحقيقة تكسير لا تصحيح وان اشبه في الحقيقة
علامة التصحيح الا ترى انه في الحقيقة علامة التصحيح
جبر المافات الكلمة من لامها واشترط في المغرب ان لا يكون فاؤه
واوا ولا لامه مماثلة لعينه كرف ومثله في التصريح وانزه وقال
ابن هشام بعد نقله عن المغرب فعلى هذا قولهم كف واكف من الشاذ
وكذا اصك واصكك نكتة بعد ذلك ان فعلا المضعف يجمع في القلة
على افعل كاصكك وفي الكثرة على فعال وفعول كصكاك وصكوك
فثبت ان ذلك ليس بشرط انتهى ومن خطه نقلت وقال ابو حيان
ان الثاني قد لا يرد على قوله صح عينا اذ كان عني بالصحيح العين
ما لم يكن معتلا ولا مضاعفا فانه اصطلاح لبعض اصحابنا وقد تقدم
ما تقدم ان معتل الفاء لا يطرد فيه افعل فلا يكثر بل هو شاذ وكلام
المرادي والاشموني يوهم خلاف ذلك لعدمهم وجها في امثلة فعل
التي يطرد جمعها على افعل لكنهما نقلا بعد ذلك عن شرح الكافية
ان جمعه على افعل شاذ وان المضاعف لم يسمع فيه افعل الا نادرا

فكلام



فكلام بشرح الكافية كالمغرب **تنبيه** سئل في التوضيح
لفعل الذي صحت عينه واعتلت لامه بجرو ومقتضاه ان اجرنما سمي
وان مفرده جرو بالفتح وقال في الحواشي ما نصه اقتصاره في عد
مفرد افعل على فعلا اسما صحيح العين وعلى الرباعي المفيد ظاهر في انه
لا ينقاس في غيرها ولهذا حكموا بان اجر في قول الشاعر له اجرواس
على خلاف القياس فان قيل كيف ارتكبوا هذا ونصوا عليه
مع اعترافهم بانه سمع في جرو الفتح فهلا جعلوه جمعا له فيسلموا مما
ارتكبوه فالجواب ان الذي حملهم على ذلك ان الكسر في جرو
افصح واكثر من الفتح وقد حكوا فيه الضم ايضا **قوله** وللرباعي
اسما خرجت الصفة فلا تجمع على افعل الا نادرا كما بينه المرادي لكن
تمثيله بشجاع مشكل اذ هو صفة مذكر فكان الظاهر التمثيل بصفة
مونث كذراع بفتح الذال للمراة الكثيرة الغزل **قوله** في مد
سوا كانت المدة الفا كما مثل او يا كما في يمين او واوا وكما في عمود اذا
سمي به انثى فتقييد التصريح بالاولين وان ناسب اقتصار امثلة
الموضح قاصر **قوله** من الثلاثي اسما بافعال يرد وذلك غير معتل
العين سبعة اوزان واقتصر في التصريح على ثمانية لان الموضح جعل
ارطاب شاذا فلزم ان لا يعد فعل بضم الفاء وفتح العين في غير
ما اطرد فيه افعل وورد بافعال لكن سيأتي ان الورود بافعال اعم
من الورود كثيرا او شاذا ولم يذكر الناظم كيف يجمع ان كانت صفات
ولا ذكر في اكثر الباب الا حكم الاسماء ونقول اما فعل ففي حسان
وابطال ومصح للعاقل وفعل مصحح نحو انا منكم وحلون وجا ثراخ
قليلا وفعل على ايقاظ وفعل صفة لعدى وسوى لم يكسر وفعل
صفة سلم والباقي يسلم وجا احباب **تنبيهات**
الاول قال ابن هشام يتم من هذا ان ما افعل فيه مطرد ولا ياتي
على افعال فاما قوله تعالى فلا انداد لله وقوله سبحانه فقد
جا اشراطها فالمفرد نفل وشرط بفتح العين لغة في السكونها قال
ان تقوى الله ربنا نفل ۰ وباذن الله ريثي وعجل ۰

نحو سنده زاد وازاد وهو اصل للحيين وزند وازناد وفرخ
وافراخ ونزلوه منزلة نظر لحملوه على المعنى او نزلوا تكرار الراء منزلة
الحركة وانف واناف وحمل واحمال قال الله سبحانه واولات
الاحمال وعكس هذا يجي نفعل على افعل كزمن وازمن وجبل واجبل
والحاصل انهم ربما حلوا فعلا على افعل وبالعكس بجامع ما بينهما من
الخفة الثاني قال ايضا كلام الناظم يقتضي ان فعلا لا يجمع على افعال
ومن ثم خطأ الغزالي في قوله في اخ واب انهما فعل والاصل اخو
وابو لانهما قد جمعا على اخا وآباء ومن ثم اعتذر ابن مالك عن
ثلاثة فرد بان انزاشاذ وهذا يقتضي ان فرا بالفتح لا غير ولم
يذكر في الصحاح غيره لكن ذكر في المغرب تثليثه وجمعه الفتح والكسر
وعن ابن سيدة انه روي الضم الثالث من يجي فعل على افعال
جمل وعدل وحب قال ابن الشجري وليس الاحباب جمع حبيب
كشريف واشراف ويتيم وايتام لامرين احدهما اذ جمع فعل على
افعال اقيس من جمع فعيل عليه واكثر منه والثاني ان شريفا
ويتيما من باب فعيل بمعنى فاعل بخلاف فعيل فانه حبيب بمعنى
مفعول كقتيل اصله مقتول فقد افترقا الرابع قوله بافعال
يرد اي لزوما او غلبة ومن ثم صح استثناء فعل في قوله وغالبا
اغناهم قال ابن هشام في الحواشي كلامه اعم من ان يكون ثبوت
افعال لما ذكر باطراد او لزوم او كثرة او قلة او ندور فالقليل
في فعل معتل العين كحال ومال والنادر في فعل كرطب واللازم
في فعل ككبد ونمر والغالب في نحو مدى وظبي ولب ونمر وكبد
وعضد وعنب وطنب ويحفظ في فعل صحيح العين كفرخ وقال ابو
حيان ثبت منه ما لا يحصى فلو جعل قياسا كان مذهبا حسنا هذان
مذهبان وزعم الفرا انه مقيس فيما ان كانت فاوه همزة
كانت او واوا كوهم انتهى ومما ذكره من ان افعالا قليل في فعل معتل
العين موافق للتسهيل وقال الشاطبي اطلاقه هنا اصح من زعمه
في التسهيل ان افعالا في فعل معتل العين قليل الخامس

يحفظ

يحفظ افعال في الفاظ منها جان وبان ومنه قولهم اجناؤها ابناؤها
وناص وشاهد وقاض وفعيل بمعنى فاعل كشريف وفعال كجبان
قوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كان سبب ذلك ان فعلا
اما مقصور من فعال او قريب منه وفعال يجمع على فعلان كغلام
وغلمان وغراب وغربان قال الشهاب وشمل فعل مثل عمر فيجمع
على عمران ومثل ادد فيجمع على ادان فليحرر وكان ينبغي ان يقول
هنا ومفعول فعل نحو كبد بجر غالبا فانه ايضا استثناء من القاعدة
السابقة والحاصل ان كلا من فعل وفعل اسمين ياتي على افعال
قليلا نحو رطب وارطاب وعل واوعال وكبد واكباد وياتي فعل
على فعلان كصرد وصردان وفعل على فعول ككبد وكبود ونمر ونمور
ومجيئهما على غير افعال هو الغالب فيهما تنبيه
قال الاشموني نص في هذا الكتاب على ان فعلا مطرد في فعل وكلامه
هنا غير موف بذلك قال الشهاب هذا ممنوع لان الغلبة تقتضي
الكثرة والكثرة دليل القياس وايضا هو الان بصدد بيان المطرد
وان لم يصرح بالاطراد ولو توقفنا على التصريح به لم يستفد اطراد افعال
في الاسم الثلاثي غير صحيح العين لانه لم يصرح به فيه وهذا الكلام بنا
على ان الغلبة راجعة لما فعل بمعنى ان غالب افراده واكثرها جمعه
على فعلان فيقال هذا لا يستلزم اطراده في غالبها لان كون الغالب
يجي على فعلان لا يمنع كونه يجي على شي اخر ويطرد فيه اما على انها راجعة
الى الاغنا بمعنى ان الغالب في افراده مجيئها على فعلان افاد هذا الاطراد
بلا توقف انتهى وقوله ولو توقفنا على التصريح به الخ يقتضي ان الكلام
يفيد اطراد افعال فيما ذكر وتقدم عن ابن هشام خلافه فتدبر
قوله في اسم مذكر الخ يعني ان افعلة اطرد فيما وجدت
فيه هذه الشروط نحو طعام قال الشهاب والضابط فيما ول
قبل اخره مدة وقوله ثالث يجوز اعرابه نعتا لمدة بناء على ان المد بمعنى الحرف
ويجوز اعرابه مضافا اليه بناء على انه بالمعنى المصدري فقوله
اسم خرجت الصفة قال ابن هشام الا ان كانت المدة واوا في صفة

على نقول بمعنى فاعل فانه يصح فليشمنت الاسمية شرطا مطلقا وباشترط
مد ثالثه ما ليس كذلك بان لم يكن فيه مدا وفيه ولبيس ثالث
ولهذا الشرط قلنا في مكان ان الميم اصلية لجمعه على امكنة ونحو
فعال لامفعل ولا لم يجمع كذلك نحو مقام وايضا فانهم قالوا امكن
لا تكون فاما مذرع وتمسكن وتمنذل وما جمع على افعلة مما لم
يستوف الشروط يحفظ ولا يقاس عليه من ذلك فيما مده غير
ثالث حايز واجوزه والحايز الخشبة الممتدة في اعلى السقف
وواد واودية وناد واندية وبذلك يعرف ما في قول النحاس
لا اعرف فاعلا وافعلة غير واد واودية لان مده ثالث ورمضان
وارمضة ونضيض وانضة وخوان واخونة والضفيفة
المطر القليل وخوان بفتح الخا وتشديد الواو واسم لربيع الاول
لان مدها رابع ومما ليس فيه مد فعل كفنخ وانفية فتيل
ومن ذلك اندية في قول مرة في ليلة من جمادى ذات اندية
وتقدم ما فيه في بحث المد وقال ابن هشام واشكل من جمع
ندى على اندية قول ابي علي في الايضاح في قول جرير وما نطقوا بانجية
الخصوم انه جمع نجوى التي هي المصدر بمعنى التناجي وانما الظاهر
انه جمع نجي بمعنى النجوى ايضا وهو قول الفرا وابي زيد وسبق ابا
علي الى ذلك صاحب العين فانه ذكر جمع وادي على اودية ثم قال
وكذا ناد واندية ونجوى وانجية وقال ابن عصفور في شرح
الابيات انما الانجية في البيت في نجي ونجي مصدر جا على فعيل كالشهيق
والصهيل والنهيق قال الراعي
طاوعته بعد ما طال النجي بنا • فظن اني عليه غير منعاج
اي طال التناجي بيننا وعندي ان ابا علي لما استدل على ان نجوى
مصدر بافراد ها في نحو واذ هم نجوى خاف ان يتوهم انه لا يجوز
جمع المصدر فاستدل بالبيت على ان المصدر قد يجمع لان انجية
جمع نجوى لا نجي اي اشار بقوله وقد جمعوا فقالوا انجية ولم يقل
وقد جمعوها واجاز في تذكرته ان يكون جمع نجي صفة بمعنى الناجي

كقول

كقول الفرزدق
لبس النجي الذي بانت له سترا • مثل النجي الذي بانت عريانا
انه كالصديق والخليط لا كالنذير والنكير بدليل تكسيرهم له
في نحو الى اذا ما القوم كانوا انجية **تنبيه** نحو سبيل
وطريق ولسان وسلاح يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل اسبلة
واطرقة والسنة واسلحة وان اعتبر التانيث قيل اسبل واطرق
والسن واسلح وقد سالني بعض الاصحاب بقوله
ما قول نحوي لا نا الذي من به • زماننا يشرف والامكنة
هل السن جمع لسان لما • يراد بالجمع على السنة
بين لنا الجمعين باد الذي • يغنم فيما يدعي البينة
والضم والكسر لسينيهما • للخلف في جمعهما معلنة
فقلت
يا ايها المولى الهمام الذي • من كل فن تحوي احسنه
يجوز تانيث لسان كذا • تذكيره بل بعضهم عينه
لجمع ما انثته السن • وجمع ما ذكرته السنة
وبعض من جوز دين ادعي • تغاير الجمعين اذ امكنه
وسر هذا الفرق يا سيدي • تكسبه واصحة بينة
لمن راي افعلة افعلا • جمعا لما قد جا من ذي الزنة
لطيفة دخل بعضهم على الرشيد فقال انشدني في شدة
البرد فانشده قول مرة بن محكان
يا ربة البيت قومي غير صاغرة • ضمي اليك رحال القوم والقربا
في ليلة من جمادى ذات اندية • لا يبصر الكلب في ظلمائها الطنبا
ما ينبح الكلب فيها غير واحدة • حتى يلف على خيشومه الذنبا
فقال لهاته غيرها فانشده
وليلة قد يصطلي القوس ربها • واقدحه اللاتي بها يتنبل
فقال ما بعد هذا الى نصب القوس على التوسع ولابن المعتز
وليل يود المصطلون بناره • لو انهم حتى الصباح وقودها

ونعت بها نالمس ببنبغي الفرق على شرف حتى انتهى و نوودها

قوله والزمه في فعال او فعال الحكما التزموا فعالا في نحو طويل وطويلة وافعالا في نحو فعول معتل العين وافعلة فيما ضعف من فعال وفعال نحو جنان وكنان واكنة قال الله تعالى وقالوا قلوبنا في اكنة وهو كغطا واغطية وزنا ومعنى وافعلة في كنان واجب لتضعيفه وفي غطا واجب لاعتلاله قوله فعل لنحو احمر وحمرا قال في التسهيل وهو لافعل وفعلا ن وصفين متقابلين او منفردين لمانع في الخلقة انتهى وذلك في نحو ادر واكمر وعفلا ورتقا وقرنا ثم قال فان كان المانع الاستعمال فتفعل فيه محفوظ انتهى وذلك نحو الي ومجرا في اشهر الاستعمالين وقالوا ديمة هطلاء ولم يقولوا مطرا هطل هذا بمنزلة مجزا وفي شرح الكافية انه قياس ولو كان المانع الاستعمال

تنبيهات الاول من فعل بيض وعيس وهيم لكن قلبت الضمة كسرة لتصح اليا كما سياتي ان شا الله في التصريف الثاني يجوز في الشعر ضم عينه ان صحت ومحت لامه ولم يكن مضاعفا الثالث يحفظ فعل في نحو سقف وورد صفة لفرس وحوار قال وما انتهيت الى خور ولا كشف وخواره وهو وبازل وعائد وهي الناقة القريبة العهد بالنتاج واسد واطل وهو باطن الفخذ كما قال الناظم وقال الجوهري منسم البعير وقال ابن سيدة بطون الاصابع قال وينبغي ان يقول بطن الاصبع لانه مفرد فانه افعل اسما لا صفة وقد تنون فتنة وكثر في دار وفاره وندر في رغنوب قالوا رغب وكان قياسه رغابيب كعصافير ولا تحذف اليا الثانية لانها للالحاق بعصفور وعلى هذا ينبغي حمل قولهم في باب الالحاق ان الملحق محكوم له بحكم الملحق به غالبا قوله وفعلة عنهم بنقل يد رب فيه دليل على ان جمع التكسير لا يشترط فيه ان يكون له موضع يطرد فيه وكان في ذلك خلافا الاشاره بقوله في الكافية وقيل ان فعلة اسم

جع

جمع لانها لم تطرد في الوضع وقال ابن عصفور في اوايل شرح الجمل في باب النسب انه ليس بجمع تصحيح لان حركة فايه مخالفة لحركة فا ء سنه ولا جمع تكسير لانه لا يطرد في نظاير سنه كشفه وهنه قال كما ان نحو راكب وصاحب ليس عندنا مفرد الركب وصحب وهذا جمعا له لانه لم يطرد في نحو ضارب وكاتب هذا معنى كلامه ويلزمه ان يقول بذلك في فعلة وهو عدها في ابنية جمع القلة ثم لا نسلم ان باب سنة غير مطرد وفي نوع خاص من الثلاثي المحذوف اللام وهو الذي لم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون •

تنبيه كان اللايق تقديم عجز هذا البيت على صدره لوجوه احدها ان يتصل جمع القلة وهو فعلة بما قبله من جموع القلة وحينيذ يكمل الكلام على جموع القلة غير مفصول بينها باجنبي ثم يتكلم بعد ذلك على جموع الكثرة الثاني ان القليل سابق الكثير طبعا فليسبقه وضعا ولهذا العلة بدى بافعل وبافعال وافعلة والثالث ان يتصل فعل بفعل فانهما متقاربان ومتانيان من حيث ان كلا منهما يجوز استعمال الاخر فيه الا ان استعمال فعل في فعل ... وعكسه على تفصيل ومن اجازه نحو فعل فعلا تنبيه له هنا انه لا يختص ذلك بالضرورة قوله وفعل لاسم رباعي الخ لا فرق في الرباعي المذكور بين ان يكون لمذكر او مونث كما هو مقتضى اطلاقه وهذا الضابط قال الشهاب يشمل طعام ونحوه انتهى يعني فيجمع طعام على طعم وهو له نظير ذلك في بعض الضوابط مما ذكر انه يشمل الفاظا ذكروها في مفردات غير ذلك الجمع الذي تدخل في ضابطه ويأتي ذلك ايضا له ولا يصرح بانها تجمع على ذلك وهذا ينبني على شي سياتي له وهو ان الجموع القياسية هل ينطق بها وان سمع غيرها او ما لم يسمع قال ابن هشام فان قلت ايجوز في فعل فعل قلت هو في ذلك على ثلاثة اقسام ما يجوز فيه وما يجب وما يمتنع فالذي يجوز هو الغالب نحو كتب ورسل وسبل فهذه جاز فيها التخفيف كما جاز في السحت

والعنق كلاوتا لان الجمع اثقل من المفرد والذي يجب فيه ما كانت عينه
واوا نحو سوار وسور وسواك وسوك وقوله وفي الالف الالاسعات
سور وقوله سوك الاستعمل مز ورنات وكذلك عندي ما الاسكان
فيه ملبس نحو حمار وحمر فلو قيل احمر الشنبس بجمع احمر حمرا وعكس
هذا العضل جواز فعلة في فعلا لان هذا خاص بالشعر كما تقدم قال
• وما انتميت الى خور ولا كشف • ولا لئام غداة الروع اوزاع •
كشف جمع اكشف وهو الفارس الذي لا مجن له فان اعتلت لامه نحو
اعمى وعمي او عينه كابيض وبيض او كان مضاعفا كاغر واجم
لم يجز فيه الضم في شعر ولا غيره قوله لفعلة اي اسما نحو
غرفة فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ رجل بهمة
ورجال بهم وقوله ولفعلة فعلا اي اذا كانت فعلة اسما تاما كما قيده
بذلك في التسهيل نحو قربة وقرب بخلاف الصفة نحو صفرة وكبرة
وبخلاف غير التام نحو رقة والاصل ورق حذفت الفاء قال الشاطبي
فلو قال مثلا • وفعلة اسما فعل له عرف • ونحو كبرى ولفعلى فعل •
اسما تاما والى نبه فعل لو في بالشرط قوله في نحو رام ذو اطراد
فعلة الى المراد بنحو رام ما كان وصفا على فاعل معتل اللام لمذكر
عاقل فعاقل موضوع المسالة وله شرطان راجعان اليه وهما الصفة
واعتلال اللام وصفتان راجعتان الى المسمى وهما الذكورية والعقل
وقول الناظم في نحو رام هو من باب الكناية كما هو معروف في نظيره
فلا اعتراض عليه وقول الشم وهو مطرد في وصف على فاعل لمذكر
عاقل لا يقتضي اختصاص رام بالعقل بل انه اذا كان لعاقل اطرد
وجمعه على فعلة فاندفع اعتراض ابن هشام عليه بان الرمي لا يختص
بالعاقل قال الله سبحانه ترمي بشرر كالقصر تنبيه
في فعلة ثلاثة مذاهب احدها انه وزن اصلي غير محول عن
فعل وهو المختار الثاني انه محول عن فعلة بالفتح وانما ضموا للفرق
بين جمعي المعتل والصحيح ولئلا يلتبس بالمفردات اذا قلبت ياوه
الفا فان قضاة كقطاة والثالث انه محول عن فعل كما قالوا في الصحيح

بازل

بازل وبزل وصائم وصوم وفي المنعكس ساق وسيق وعاف وعفي
وغاز وغزى شذ فحذف احدى اليائين وعوض منه التا كما قالوا في تزكية
وتسمية قوله وشاع نحو كامل وكملة يعني ان فعلة بفتح الفا
شاع في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو بايدي سفرة كرام
بررة ويرسل عليكم حفظة وعن ابي حاتم السجستاني انه كان يكتب
عن الاصمعي كل شي يلفظ به من فوايد العلم حتى قال فيه انت شبيه
الحفظة تكتب لفظ اللفظة فقال ابو حيان وهذا ايضا مما ينتب
قال الاشموني لا يلزم من كونه شايعا ان يكون مطردا فكان الاحسن
ان يقول كذاك نحو كامل وكملة انتهى وهو موافق لتعبير الشارح
باطرد مكان شاع لكن قال ابن هشام الظاهر صواب ما في النظم
لان نحو عالم وصايم وسايل وشارب وذاهب وقايم وقايل لا يقال
فيهن فعلة قوله فعلى لوصف الخ اي من امثلة جمع الكثرة
فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول وحمل عليه ما اشبهه
في المعنى مما ذكره الشارح وغيره وقيد الشارح فعيلا بكونه دالا
على هلك او توجع وذكر من الامثلة فعلان كسكران وافعل كاحمق
ولا يدخلان تحت الهلك والتوجع فينبغي ان يبدل ذلك بان يقول
هلك او افة قال الشهاب وانظر فعيلا المذكور اذا اريد به مونث
او انث كقتيلة بني فلان وانظر المحمولات المذكورة في المونث
قوله كقتيل الخ بقي عليه وسكران واجرب ومريض فذكر ثلاثة
وترك ثلاثة تنبيه قال ابن هشام الذي اراه ان قوله
زمن مبتدا وخبره قوله قتل وما بينهما من نية التاخير بحذف
الخبر وهو في الحذف والاعتراض وعدم صلاحية الخبر للجميع
او لغير الاول كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ومعنى قتل
هنا اسير انه او بابه بل هو راجع الى حكمك اي قتل بان تحكم بان تجمعه
على فعلى وذلك على وجهين احدهما ان يريد انه فيه كميته تحران
يثبت له ذلك كما ثبت لنحو قتيل الذي هو مطرد فيه ويويده
قوله في التسهيل فعلى لفعيل بمعنى ممات او توجع ويحمل عليه ما دل

ما دل على ذلك من فعيل وفعل وفعلان وفعيل وافعل وفاعل
نعم قال وندر في كيس وذرب وجلد فتأمل تعليله هذا الثاني ان
يريد ثبوت ذلك فيه بالسماع لا بالقياس والحكم الثابت بالسماع
اقوى من جهة موافقته لمراد الواضع بالقطع لا بالظن انتهى وظاهر
كلام الشاطبي انه خبر مبتدأ نحو هذا يكون درس وهالك مع ورين
بالعطف على فتيل وقال المكودي ينبغي ان يضبط نزر بفتح الميم
لانه يخبر به عن اكثر من اثنين فيكون خبرا عن درس وما بعده ويمكن
مرفوعة قوله لفعل اسما صح لاما فعله نحو دب ودببة قال
شيخنا الدنوشري ينظر هل هو يشمل الادغام ولا وعلى الاول ينظر
ما المانع من الادغام واقول سيأتي انه من شروط الادغام انه
يمتنع في ما وازن فعلا كطلل وذكر في التصريح ان مثلهما وزانها بصدد
لا جلنة نحو خشبة جمع خشب فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله
وفتح ثانيه قال الشهاب وشمل فعل دمج وفعل وجند وخرج بقوله
اسما الوصف كحلو وندر علج وعلجة وقال الشاطبي يعم جارية مجرى
الاسما تنبيه تقدم الكلام على فعله وفعلة بفتح الفاء فيهما
وهذا ثالثها فعله بكسر الفا فكان ينبغي ذكر هذا البيت قبل البيت الذي
قبله وهو فعل لتنجاو والمتناسبات كما جاوروا بين فعل وفعل للتناسب
والتآخي قوله والوضع في فعل وفعل قلله اي والواضع قلل
فعله في جمع فعل وفعل لانه لم يوضع جمعهما الا قليلا وفعل الفاعل
مذكرا كصوم او مونثا كحيض قال ابن السيد صواحبات في الحديث
جمع صواحب وقالوا فوارس لما امنوا الالباس ايضا لان فعلا
لا يكون الا في المذكر وفواعل لا يكون الا في المونث الا فيما امنوا الالباس
فيه قوله وصفين لم يبين هل كون الوصف عاقلا قوله
مما ذكرا قال ابن هشام اي من هذين الوزنين وهو فاعل وكان الاحسن
ان يقول ومثله الفعال في فاعل لكن لم يبين له انثى وهو صريح في ان
قوله ذكرا بتشديد الكاف لا بتخفيفها كما في علته المكودي والهواري
حيث قالا يعني ان ما ذكر من الوصفين شرع من قبله الهواري بان

فاعله

فاعله لا يجمع على فعال وبذا لما يقال رياه وحده ويلزمهما ان يكون
الفعال مطردا في فاعله وصفا قوله وذان في الفعل الخ قال
ابن هشام استغنا في فاعل بفعلة كقاض وغاز وفي فاعله بفواعل
كرامية ومثال ما ندر من المعتل في فعل ربع غاف اي داهس
وربوع عفى وحكى ابن سيده ساق وسقا وفي فعال سار وسرا
قال

تغترى بيوتهم سرا ليلتهم ولا يبيتون ودون الليل اصحابا

وحكى بس جاف وجفا وسمع في جمع غاز الفعل والفعال تنبيه
قال ابن هشام فالناظم من الشذوذ في فعال حكم وحكام وحفيظ
وحفاظ وفي افعل اعزل وعزال واخرب وخزد ونخزد وخراد وسرى والمبيون
وجراد سرا وندرا في فعال سخل وسخال ونفسا وللك ان تقول في حكام
وحفاظ انهما جمع حاكم وحافظ فلا شذوذ ويظهر لي جواب ذلك في
حفاظ وهو انه انما يقال لمن كثر حفظه فيناسبه من المفردات
حفيظ لا حافظ ويكون جمع حافظ حفظة ككاتب وكتبه قوله
فعل وفعله فعال لهما حاصله ان لفعال خمسة عشر مفردا ذكرها
وظاهر كلامه انه لا فرق في فعل بين ان يكون اسما او وصفا
لانه انما اخذ الوزن ولم يات بموزون فيوخذ خصوصية ذلك الموزون
ولهذا لما قال فيما سيأتي وبفعول فعل وكان فعل وزنا والحاكم
خاص بالاسم قيده بالتمثيل فقال نحو كبد اي فعلا اسما لا صفة
وزعم بعضهم ان من جمع فعل صفة على فعال الخصام وانه
جمع خصم اي وهو اشد الخصوم خصومة وقيل الخصام مفرد
وهو المخاصمة كالقتال والمقاتلة وكذا لا فرق في فعله ومن
جمع فعله اسما على فعال طلحة وطلاح قال ان نمسطين بلا دفوهم
يرتغون من الطلاح فان قلت فما الذي قال في طلحة
علماؤهم لا يجمعونه الا على طلحات قلت كذا وهم الصقلي
في شرح الابيات وانما اراد ابو علي مخالفة الفرا الذي يجيز طلحون
لانه يسلم ولا يكسر قال ابن يعيشون لا خلاف انه يكسر على طلاح

قوله وفعل فيما عينه اليا منهما وكثر فيما عينه واو كسوط وحوض وثوب وقل فيما وه ياكيعر كما في التسهيل وقوله منهما مخالف لما قال ابن هشام في الحواشي للتسهيل فانه قال فعال وهو لفعل غير اليائي العين ولفعلة مطلقا انتهى يعني يائيا كان كضيعة وعياض وضيعة وضياع او غير يائيها كجفنة وجفان قوله وفعل شرط في التسهيل اسمية قوله سالم يكن في لامه اعتلال فانه يجمع على فعول كعصي وعلى هذا دم ودماء شاذ ومعتل العين كصحيحها كدار وديار قوله ومثل فعل ذو التا اي من هذا الوزن وهو الثلاثي المفتوح الاولين فالمعنى مثل فعل فعلة وقال ابن هشام وسواء كانت اسما او صفة كذا مقتضى ما في التسهيل كحسنة ورقبة ورحبة قوله وفعل مع فعل يشترط في التسهيل اسميتهما وان لا يكون فعل يائي اللام كدى ولا واوي العين كحوت قال ابن هشام لم يضبط بتقديم فعل لانهم يبدؤن بالاخف ثم بالاثقل وفعل اخف من فعل مثاله في فعل ذيب وقدح وفي فعل رمح ودهن تنبيه مثل فعل مضموم الفا فعلة كقلة وقلال وظلة وظلال وقيل منه في قوله تعالى في ظلال على الارايك وقيل انه جمع ظل كقوله في ظلال وعيون وقيل ويدخلهم ظلا ظليلا وقيل بهما في قوله تعالى في قراءة بعضهم في ظلال من الغمام وقيل في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلال انه جمع خلة وقيل مصدر خاللت ويرجحه لا بيع فيه قوله وفي فعيل الخ يشترط فيه وفي انثاه ان يكونا صحيحي اللام وخرج بقوله وصف الاسم وبقوله فاعل وصف المفعول كعصبي قوله وشاع في وصف على فعلاء قال ابن هشام حكى لي عن نكت ابن عقيل انه بمعنى اطرد وعن شرح الكافية انه غير مطرد وهذا هو الحق اذ لا يقال في سكران سكار ولا في عريان عراء وفي شرح العمدة والعمدة ايضا ان فعلانا وانثييه وفعلان وانثاه يقاس فيه فعال وقال ايضا ما حاصله ان مراده جنس فعلان وذلك يعم المصروف والممنوع الصرف ولا يصح ارادة احدهما فقط لانه ليس لكل واحد

الا

الاثنى ولان ارادة المصروف فقط يمنع منه نطق الناظم به ممنوع الصرف ولا يشكل ذلك على ارادة الجنس لان فعلان علم على هذا الوزن فيه الزيادة قوله نحو كبد اشارة الى اشتراط الاسمية فخرج نحو حسن قوله يخص غالبا لا يخفى ان تغني بخص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه الى غيره من الاوزان وعدم المجاوزة المذكورة يصح تقييدها بالغلبة على انه لا مانع من التجوز في الخصوص ورتبة المجاز فقوله غالبا فلا يرد ما قيل ان اقل الجمع بين الخصوصية والغلبة فاسد لتنافيهما وقال ابن هشام الذي يعطيه هذه العبارة ان فعولا مقصور على فعل وليس كذلك لان فعولا يكون جمعا لفعل وفعل وفعل وغير ذلك بل يطرد فيه كما تراه في قوله كذاك يطرد البيت وانما فعل مقصور على فعول دون غيره من جموع التكسير انتهى وهذا مبني على ان البا بعد الاختصاص وما تصرف منه لا بد ان تكون داخلة على المقصور وهذا هو العرف الجيد الشائع في الاستعمال وليس اصل الوضع بل التضمن الاختصاص معنى التمييز والانفراد وجعله مجازا مشهورا عن ذلك واصل الوضع دخولها على المقصور عليه وادعى بعضهم انه هو الصواب وما خالفه مقلوب وكلام الناظم هنا جار على اصل الوضع كقوله في حروف الجر بالظاهر اخصص منذ ومذ كما جرى على الاستعمال في قوله اول الكتاب والاسم قد خصص بالجر وقد اشار الى ذلك الاشموني حيث قال واشار بقوله يخص غالبا الى انه لا يجاوز فعولا الى غيره في الكثرة انتهى وقوله غالبا احتراز عن نحو كتف واكتاف ويستغنى عنه بقوله وغيرها افعل كذا بخط ابن هشام وبه يعلم ان المدار على القياس وبه يعلم وجه قول الاشموني المتقدم لا يتجاوزه الى غيره في الكثرة فانه احترز بقوله في الكثرة عن القلة فان فعلا يتجاوز فعولا الى افعال فقول المصرح ان المدار على غير القياس مشكل قوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفاء قال ابو حيان ذكر صاحب الايضاح ان فعالا وفعولا في جمع فعل الصحيح العين في الكثرة كافعل في القلة الا انه يجب الوقف هنا

وفي البحث على ايهما جمعته العرب منهما فان لم يحفظ منهما او اكثر
اتبع في ذلك ما سمع فان لم يوجد جمع على واحد من هذين على
التخيير ويرجع الى ما سمعه غيرك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
انتهى قال الشهاب وفيه دلالة على انه اذا سمع فيه غيرهما دونهما
لم يجز فيه واحد منهما وقد ينبني على ذلك ان كل ما سمع فيه غير
ما هو قياسه فقط يمتنع فيه النطق بالقياس وقد ذكروا اخلافا في
المصدر اذا ورد على خلاف القياس دون القياس هل يجوز ارتكاب
القياس دون القياس وهو نظيرها نحن فيه فليحرر **تنبيه**
قيد في التسهيل فعلا مفتوح الفا بما ليس عينه واوا لخرج نحو سوط
وحوض وفعلا بضم الفا بانه لا يكون مضاعفا نحو خف وزاد في التوضيح
ولا معتل العين بالواو كحوت ولا اللام بالياء كنوى ولم يقيد الاول
قوله وفعل له قال الش يعني له فعول ولم يقيده باطراد
فعلم انه محفوظ فيه قال ابن هشام فعلى تقديره له خبر لمبتدا
محذوف والجملة خبر فعل وقد يقال انه يجوز كون فعل مبتدا وله
متعلق بحصل وللفعال عطف على له واستانف الخافض لكون المتبوع
ضميرا وفعلان حصل جملة اسمية مخبرا بها عن فعل ويكون مراده
ان فعلا يجمع على فعلان كاخ وخرب وفتى **قوله** وللفعال فعلان
والمقصود من فعال وهو فعل كصرد وقد مضى له في قوله وغالبا
اغناهم فعلان في فعل ثم بعده وبذلك يعلم ان قوله وقل في
غيرهما عام مخصوص بما تقدم كما انه مخصوص بغير الفعال بدليل
قوله وللفعال فعلان فليس قوله وقل في غيرهما نقضا لما تقدم لان
من الغير فعل ولا انه لو اجب وقل في غير من لم يدخل فعال **قوله**
وقاع مثل قاع نار وجار وفار وخال وباز ولا باس بذكر مسالة
من قال باز فهو فعل وجمعه في القلة ابواز كابواب وفي الكثرة
بيزان ومن قال بازكقاع واصله بازو من بزا يبزو اذا غلب لانه
يطلب الطيور وجمعه بزاة كغزاة ومن قال بازي فجعل زانه با لحقته
ياء النسب مثلها في دواري فوزنه فعلى او انه فاعول من بزا يبزو

ايضا

ايضا وامثله بازو واعتلت الاخيرة بالقلب للتخفيف ثم اعلت
الواو الزائدة بالاولى وادغمت وقلبت الضمة كسرة او هو منسوب
الى البازي وحذفت اليا كما في قاض والجمع في هذا على بوازي **تنبيهان**
الاول شذ فعلان في الفاظ منها فعل صحيح العين نحو اخ واخوان
وقال بعضهم اذا ورد الاخ في النسب قيل اخوه واذا ورد في الصداقة
قيل اخوان ويرد عليه قوله تعالى انما المومنون اخوة وقوله
تعالى ولا من بيوت اخوانكم والمراد في الاول الصداقة وفي الثاني
النسب جد لئيل اولا لاية واخرها ومنها فعل كشيخ وشيخان فقد
روى في قوله

وقد كتب الشيخان في صحيفتي شهادة عدل ادحضت كل باطل

بكسر الشين يريد اباه وجده والمشهور الرواية بالفتح يريد
اباه وامه يريد انهما ثبتا شهيي في صحيفة وجهي الثاني قال
ابن هشام واعلم ان مما شذ فعال فعلان وفعال ثلاثة انواع ما لم
يجي الا بها فعلان نحو ذباب وذبان وما لم يجي الا على فعلان نحو زقاق
وزقان وما جا بهما وهو حوار وحوران وحيران **قوله** وفعلا
اسما صادق بما جعلت اسميته بالغلبة كعبد فانه يجمع على عبدان
قوله وفعيلا اي اسما وكذا قوله وفعل فحذف القيد مما بعد
الاول لدلالة ما قبله عليه على ما اشتهر في نحو ذلك وانما لم يجمع
القيد للجميع بناء على القيد المتوسط يرجع لما بعده لان ذلك اذا صلح
لذلك وهنا القيد مفرد فلا يصلح لتقييد الجميع نعم يجوز ان يضبط
اسما جمعا مقصورا ضرورة فيصلح لذلك ويكون حالا قدم بعض
صاحبها وعلى كل فلا يخالف كلامه هنا ما صرح به في التسهيل وشرح
العمدة من ان الاسمية شرط في الجميع **قوله** ولكريم وبخيل فعلا
يعني ان فعلا من امثلة الكثرة وضابطه ان يكون مفرده لمذكر عاقل
وسواء كان مدحا او ذما او غيره لكن غير مضاعف اللام ولا معتلها
فالشروط سبعة ثلاثة لفظية وهي كون الكلمة على فعيل وكونها
غير مضاعفة ولا معتلة اللام واربعة معنوية كونها صفة

لمذكر عاقل بمعنى فاعل فقولنا على فعيل يخرج غيره وشذ في جبان وخليفة
وسمح وودود ورسول وقولنا غير مضاعف اللام يخرج نحو شديد
وقولنا ولا معتل اللام يخرج نحو غني ووفي فان اورد طويل فذلك تقدم
ان فعلا لا ملتزم فيه والضابط انما هو بعد استقراء ذلك وشمل
فعيل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل كما سلم وما كان
بمعنى مفعل كسميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل كخليط بمعنى مخالط
وما كان بمعنى مفعل كبشير بمعنى مبشر قوله كذا لما ضاهاهما
قال الش وكثر في عاقل وصالح وشاعر ونحوها الى اخر كلامه وهو المتبادر
اليه بقوله كذا لما ضاهاهما قال ابن هشام حرص على ادخال غير
المقيس وفاته بذلك ان يكون الناظم ترك التنبيه على ان نحو كريم
وبخيل حكمه حكمهما والذي يظهر ان قوله لما ضاهاهما كقوله عاسر
ومذنب وشبه ذين فكانه قال وكريم وبخيل وما اشبههما في كونه
صفة على فعيل لمذكر عاقل خاليا من اعتلال وتضعيف ودل على ارادة
هذين الشرطين كلامه بعد قوله وغير ذاك قل اي غير ذاك المذكور
من المعل لاما والمضعف قل جمعه على افعلاء يجوز ان تكون الاشارة
لافعلاء اي وغير افعلاء وهو فعلاء في المضاعف والمعتل فقليل اشارة الى
نبي ونقي وسخي وسخواء وسري وسرواء وان تكون الاشارة الى فعلاء
وافعلاء على التوزيع اي وغير فعلاء فيما تقدم وغير افعلاء فيما هنا من
المعتل والمضاعف قوله فواعل لفوعل الخ حاصله ان فواعل
يطرد في سبعة اربعة اسماء وصفتين وواحد يكون اسما تارة ووصفا
اخرى وبقي ناس وهو فوعلة قال ابن هشام وكانه ترك ذكر ذلك
للعلم به لانه اذا ثبت الحكم للمجرد من ذي الهاء ثبت لذي الهاء من باب
اولى الا ترى انه ثبت لنحو ضاربة ولم يثبت لنحو ضارب ومن
ذلك صومعة ود و بعفو وقال علي بن اسماعيل في محكمه في قول امطره
الليل الدواميج انما جعلته جمع عوسجة لا عوسج لان عوسجا جمع عوسجة
وجمع الجمع قليل بالنسبة للجمع الواحد وقد ذكر الناظم في التسهيل
ضابط هذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل

مما

مما ثانيه الف زايدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله زايدة
من نحو الداداة والتاتاة اذا ابدلت همزته فانه لا يجمع على فواعل
بل يعود الى اصله من الهمز نحو الدادي والتاتاي ومن الف ادم
فانها بدل من فا الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على افاعل نحو اوادم
وبقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق فانك تقول في جمعه خرانق
بحذف الواو وقول التوضيح انه احتراز عن قدوكس فانه يجمع على
قداكس تبع فيه سطرلات واو قدوكس ثالثة لا ثانية وقوله وفاعل
بفتح العين واما فاعل بكسرها فاشار اليه بقوله من نحو كاهل
ومن فاعل مفتوح العين عالم فيجمع على عوالم بكسر اللام وعبر في قوله
مع نحو كاهل بنحو دون مثله لانه ذكرها جزئيات معينة ومثله
مثله مما ليس من الجزئيات وعلم من كلامه ان فواعل مطرد في فاعل
صفة لمذكر غير عاقل وغلط في ذلك بعضهم فزعم انه لا يطرد جمعه
على فواعل وقد نص س رحمه الله على الاطراد وكثيرا ما يقع لبعض
الاعاجم الذهول عن كلام س فيقولون في مثل هذا انه غير قياسي
قوله وبفعائل اجمعن فعاله الخ حاصله ان فعائل جمع كثرة
وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل اخره مختوما بالتاء او مجردا منها وذلك
عشرة اوزان خمسة بالتاء وخمسة بدونها وقوله او مزاله عطف
على محذوف اي ذا تا سحابة او مزالة وشرط فعيل من الاسما التي
تجمع على فعائل ان يكون مؤنثا ولذلك نوزع من قال في ذليل ذلائل
وبه يعرف ما في تجويز الزمخشري في قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم
ان يكون جمع يتيم لاجرائه مجرى الاسم على يتائم ثم قيل يتامى على
القلب وان قوله في وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى انه جمع يتيمة
على القلب اصوب وفي التسهيل وقد يثبت اي فعائل لـ اي فعول
ولفعال وفعيل مذكرات ومثل شارحه فعولا المذكر بجزور وزفا بجمع
على جزائر ومثله في المرادي والاشموني لكن اعترض بان
اهل اللغة نصوا على ان جزورا مذكر ومثلوا فعالا مذكرا بشمال
فانه جمع على شمائل اعلاله جوار وانشد المرادي شاهدا عليه

من فوق سبع سمايا واعترض بان سمايا في البيت جمع سماوة
بدليل اسقاط التا من عدده ولذا قال الاشموني وسما بمعني المطر وسما
فتقيد بقوله بمعني المطر ليكون مذكرا وقال ابو حيان اما جزاير
فقالس لما لم يكن للادميين صار في الجمع كالمونث وهو يستعمل
استعمال الاسما فصار كالذنوب والذنايب واما سما فقال فيه وذكر
قوم ذكر السما ولذلك جمع على اسمية كقذال واقذلة قوله
وبالفعال والفعالي جمعا الخ من جموع الكثرة فعالي بكسر اللام
وفعالي بفتحها وهما اشتراك وانفراد فتيل ولم يذكر ما ينفرد به
الفعالي بالكسر من نحو سعلاة لانه مستفاد من قوله ومفعالل وشبهه
انطقا وهذا انما يحسن لو ذكر ما ينفرد به فعالي بالفتح والناظم لم
يذكرا لا لافادة الاجتماع ثم انه اخل بفعالي بالضم وتفصيل ذلك في
الشروح واعلم ان الاصل في جمع صحرا ونحوه فعالي بالتشديد
لكنهم اثروا التخفيف فحذفوا احدي اليائين فمن حذف الثانية كسر
الرا ومن حذف الاولي فتحها وقلب اليا الفا لتسلم من الحذف عند
التنوين قال الشهاب وكان تخصيص الفتح بحذف الاولي لان الثانية
محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن
حالها انتهي وفي الصحاح في مادة صحر لانك اذا جمعت صحرا ادخلت
بين الحا والرا الفا وكسرت الرا كما يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع
نحو مساجد وجعافر فتنقلب الاولي التي بعد الرا يا للكسرة التي قبلها
وتنقلب الثانية التي للتانيث ايضا وتدغم ثم حذفوا اليا الاولي
وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحاري لتسلم الالف من الحذف عند
التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين اليا المنقلبة من الالف
للتانيث وبين الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمي اذ قالوا
مرامي ومغازي قوله واجعل فعاليا لغير ذي نسب جدد كالكرسي
قال الشهاب فيه انه انما تحكم لنفي بصفة وهو صادق بتسلط
النفي على الصفة وعلى الحكم لما اشتهر من ان نفي المقيد قد يكون للقيد
والمقيد وقد يكون لاحدهما فان فعالي يكون لما لا نسب فيه مطلقا

كعلبا

كعلبا وقرما كما في التسهيل وفيه ان كونه لما لا نسب فيه غير مطرد
وكلام الناظم في المطرد فلا ينبغي ادخال ما لا يطرد في كلامه ولذا قال
ابن هشام النفي في كلامه مسلط على المتجدد وثبوت النسب لا بد
منه ويوافقه قول الشاطبي فايدة مثله بالكرسي اخراج ما ليس
ذا نسب اصلا كزيد لاندراجه في قوله لغير ذي نسب جدد والتقييد
بكونه ثلاثيا ساكن العين كما في التسهيل ولما فيه نسب غير
متجدد وعلامته عدم تجدد سقوط اليا وبقا الدلالة على معني
مشعور به قبل سقوطها كالكرسي والمراد من كونه فيه نسب
كذلك انه فيه بحسب الظاهر فلا يرد انه ليس فيه نسب لا متجدد
ولا غيره ووجود اليا المشددة لا يستلزم حصول النسب

تنبيه هذا اخر ما ذكره الناظم من امثلة
تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وبقي امثلة
ذكرها في غير هذا النظم منها فعلي ولم يسمع جمعا الا لحجلي وظربي قال
ابو حيان وسال الفارسي ابا الطيب المتنبي كم جاء من الجموع على وزن
فعلي فقال على البديهة حجلي وظربي قال الفارسي فتفقدت طوال الليل
اطلب لهما ثالثا فلم اجد قوله ما فوق الثلاثة دخل فيه
الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما لكن لا بد من حذف بعض الحروف
من الرباعي المزيد واما المجرد فلا يحذف منه شي ولذا سكت عنه
فيما يحذف منه شي والخماسي مطلقا على ما ياتي تفصيله والحاصل
ان ما زادت اصوله على ثلاثة يجمع على فعالل وفي الحذف منه تفصيل
ياتي وما اصوله ثلاثة وفيه زيادة يجمع على شبه فعالل وفي هذا
الحذف منه تفصيل قوله من غير ما مضي يعني مما لم يذكر انه يجمع
على شبه فعالل فانه قد تقدم انه يقال حوابض وصواهل وقوالب
وقواعد ويستثني من ذلك اجمع واكتع وابصع وابتع فانه كان القياس
ان يجمع على شبه فعالل وهو افاعل كما جمع افكل وابدع واصبع وارمل
وافضل قوله ومن خماسي جرد الخ حاصله ان الكلمة اذا كانت
خمسة احرف فصاعدا فان كانت خماسية مجردة من الزيادة حذف

الحرف الاخير او ما قبله على التفصيل الذي ذكره الناظم وان كان خماسية
ذات زيادة حذف الخامس والزيادة ولا تكون تلك الزيادة
الاحرف مد قبل الاخر وان كان المتجاوز الاربعة ليس خماسي الاصول
بل رباعيها وزيد فيه فالزيادة ضربان مثنى قبل الاخر وغيرها فغيره
تحذف والمدة تبقى وان كان ثلاثيها فان كان ذا زيادة واحدة
لم تحذف او اكثر فتحذف منه ما زاد على ان يكون عدة الكلمة به
اربعة والذي يحذف المفضول ويبقى الفاضل وحرف المد قبل
الاخر لا يحذف وكذا الميم والهمزة والتا السابقتان وما عدا هذه
الاربعة ينظر في فاضله ومفضوله وامثل المسالة ان تجاوز
الثلاثة اما رباعي مجرد او مزيد فيه او خماسي مجرد او مزيد
فيه او ثلاثي مزيد زيادة او اكثر ثم تاتي الاحكام على هذا الحسب
وامثل المسالة ان بنية التكسير على اربعة احرف او خمسة خامسها
مدة قبل الاخر وان اخر الخماسي المجرد لا بد من حذفه وان ما صدر
من ميم وهمزة وتا وما وقع قبل الاخر من مد لا يحذف فن يجال الا
الثلاثة الاول في الرباعي المجرد كمدحرج وبدحرج واحرج علميين
قوله والرابع الشبيه اي لفظا نحو حدرنق او مخرجا نحو فرزدق
وشمردل وفي التسهيل ان الكوفيين والاخفش يعاملون بهذه
المعاملة ما قبل الرابع ويقوى به ما نقله الزمخشري ان بعض
العرب يقولون في تصغير جحمرش جحيرش بحذف الميم وفي المفتاح
ان جحمرشا يكسر على جحارش لكون الميم من احرف الزيادة لكون الميم
من احرف الزيادة وزعم المبرد انه لا يحذف دايما الا الخامس
فالمذاهب ثلاثة قال ابن هشام فان قلت لم
شرط حذف الرابع المذكور ان لا يكون الاخير من لفظ الزايد
قلت كذا كتبته ادى ثم رايت في كلام بعضهم انه يقال في فذعمل
فذاعم وفذاعل وفي التصغير فذيعم وفذيعل قوله وزايد العا
الخ يرد على هذا الاطلاق سين مفتاح ومنديل ومسعود علما
ويجاب بما جاوز الاربعة وفيه زايد ان احدهما لين قبل الاخر
وليس

لا تزيد

وليس مدغما فيه ادغاما اصليا فانك لا تحذفه مع انه زايد قد
جاوز الاربعة وليست لنا ارى الذي ختم واد لحل كلام الناظم
على الرباعي الاصول لم يرد قوله والسين والتا الحقا لـ ابن
هشام بهاتين ما يرنخ التمه بنا الجمع فعالل وفعاليل وفعالل يا لي
في الرباعي وفعاليل بالتيتة في خماسي قبل اخره مدة فاذا تجاوزت
الكلمة هذين الامرين ومنها الاربعة والخمسة المذكورة وجب
ان يحذف منها ما يمنع من تقويم هذين الجمعين المذكورين فنحو
مكرم رباعي فلا حاجة به لما حذف شي نقل مكارم ولا تقل كيف
افردت الزايد وهو الميم وحذفت الاصل وهو لام سفرجل لا نا
نقول ذاك الاصل يضر وهذا الزايد لا يضر والحذف داير مع الضرر
وعدمه ونحو مفتاح لا يحذف منه شي لانه خماسي الاحرف الا ان
رابعه مده قبل الاخر فلا يحذف ونحو احرنجام سباعي فيحذف منه
اثنانه الهمزة والنون ويبقى الالف اما ابقا الالف فلانها مدة
قبل الاخر واما حذف الهمزة فلان صيغة مفاعل ومفاعيل بتحريك
الحرف الثاني وتحريك ما بعد همزة الوصل اسقاطها لزوال حكمتها
واما حذف النون فللاخلال ونحو مستخرج يحذف منه اثنان لتصير
حروفه اربعة ولا يحذف ثلاثة لتصير خمسة لانه ليس قبل اخره
مدة وذاك انما يكون فيما هو كذلك واذا كان بعض الزيادات اوصل من
بعض حذفت المفضول وبقيت الفاضل وسبب الفضل امور احدها
تقدم الزيادة وتجددها لمد لا لتحصيل معنى كميم مستدعي ومطلق
وقولنا وتجددها احترازا من السين والتا فانهما زايدان ولكنهما ليسا
متجددين الثاني كونهما في موضع يدل لان فيه على معنى كهمزة الند د
ويا يلندد والثالث كون حذفها لا يحوج لما حذف بخلاف حذف
الزيادة الاخرى كيا حيزبون ويا نيد لان تقول حزابين وندالين
والرابع مماثلتها لاحد الاصول ولا ميم مصدرة كمفنج تقول عفانج
لا مفانج فاما نحو مقعنسس فقال المبرد قعاسس والصواب عنده
مقاعس وهو الحق والخامس عدم ايهامها خلاف الواقع فنحو مرمريس

ينتقض

يقال في جمعه مراريس لا مراميس لئلا يتوهم انه فعاليل لا فعافيل
السادس ان تكون متحركة ونظيرتها ساكنة نحو حطايط فتقول حطايط
بحذف الالف وبقا الهمزة لما ذكرنا السابع ان لا يؤدي لما بنا لا نظير
له بخلاف الزايد الاخر وذلك كقولك في استخراج تخاريج ولا تقل
فيه سخاريج لانتفا سفاعيل وثبوت نحو تماثيل وقال ايضا قالوا في
كوالل ان الواو واللام متكافئتان لتحركهما وفي عفنجج ان الجيم افضل
من النون لكونها مماثلة للاصل ولك ان تقول انما ذاك لتحركها
وسكون النون والا فقولوا في كوالل ان اللام افضل من الواو
ولك ان تنازع ايضا في حطايط وتقول لا اسلم ان المحذوف
الالف بل الهمزة ثم ابدلت الالف همزة لوقوعها ثالثة بعد الف
مفاعل كما في رسالة ورسايل **تنبيهان** الاول
اذا كان المجموع او المصغر بمجموعين بقيا على حالهما فتقول في مقتص
ومدق ودابة مقاص ومداق ودواب ومقيص ومديق ودويبة
وان كانا مفكوكين فان كان الفك غير شاذ بقي كقردد فيقال فيه
قرادد وقريدد وان كان شاذا ادغم مثل محبب والندد فتقول
محاب والاد ومحيب واليد ويحتمل لان الندد في التصغير منع الصرف
الثاني قال ابن هشام لم يذكر في هذا الكتاب مفاعيل وذكر
احويه وبما تقابل شبهه وذكر الجميع في العمدة وشرحها فقال
ما معناه انه لامرين احدهما ما حذف منه حرف غير التانيث
وقصد التعويض منه سوا كان الحرف اصليا كلام سفرجل او زايدا
كميم مدحرج داحرج هما التانيث لانا اذا جمعنا دحرجة قلنا دحارج
ولم يجز التعويض عن الهاء **الثاني** ما اجتمعت فيه شروط
ان يكون خماسيا او اكثر ولا حسن متجاوز الاربعة الثاني ان يكون
هذا المتجاوز زائدة من غير ما سبق ذكره الثالث ان يكون الحرف
الرابع لينا نحو سفرجل ودخل نحو كنهور مما تحرك فيه اللين وقردد و
ما سكن فيه بعد حركة غير مجانسة وعصفور مما فيه بعد مجانس ولا
زيادة فيه غيرها ونحو اسلوب ويربوع ومحراب واعصار وخفاف

ومنديل

ومنديل وابريق ويقطين مما فيه زايد غيرها الرابع ان يكون
غير مدغم فيه ليخرج نحو مصور فيقال فيه مصاور ولا يقال مصاوير لان
الواو الثانية كالجيم الثانية من محمل وهو يقال فيه محامل وشرط
هذا الادغام المانع ان يكون اصليا ليخرج الادغام العارض نحو
قوول مثال سفرجل من القول فجمعه قواويل كما يقال في كنهور كناهير
لان الادغام غير اصلي لان المدغم فيه مقابل لما يدغم فيه وهو
جيم سفرجل وهذه المسالة نزع فيها ابي حيان في شي كثير من مسايل
شرح التسهيل انتهى قوله فيها انا اذا بنينا كلمة على وزن اخرى
كان ذلك الحاقا لها بها فتعامل معاملتها ولو كان كذلك لقيل هنا
قواور بحذف اللام ثم اعلت الواو الثانية بالقلب وبعد فعندي
ان الشيخ غلط في البنا فانا انما نزيد مثل اللام لا مثل العين فانما
نقول قولل وانما مثال المسالة فيما يظهر ان نبني من الغزو فنقول
غزوو ولثر تجمعه على غزاويو ثم تقلب الواو الاخيرة يا فتقول
غزاوي ثم انه يقال له كيف قلت ان الادغام عارض مع انه نظير
مصور لا بغيره قال وكون الحرف في مقابلة حرف غير مدغم فيه لا ينفعه
شيا انتهى ومن خطه نقلت وقد مشى المرادي والاشموني على ادخال
مفاعل في شبه مفاعل وهو الموافق لقول الناظم والسين والتا من
كمستدع ازل وقالوا المراد بشبه فعالل ما ماثله في العدة
والهيئة وان خالفه في الوزن واذا دخل مفاعل في شبه فعالل دخل
مفاعيل لانه هو مفاعل بزيادة المدة **الثالث** يأتي في التصغير
انه يجوز ان يعوض اليا قبل الطرف في الجمع مما حذف اصلا كان او زايدا
فتقول في سفرجل سفاريج وفي منطلق مطاليق واجاز الكوفيون زيادة
اليا في مماثل مفاعيل وجعلوا من الاول ولو القى معاذيره ومن الثاني
وعنده مفاتح الغيب **واجيب** بان مفاتح في الاية جمع
مفتح ومعاذير جمع معذار **قوله** والهمز واليا مثله يرد عليه
نحو استخراج فان الهمزة ليست اولى بالبقا بل لا يجوز ابقاؤها لما
علم ان الجمع لا يكون فيه همزة مكسورة لان الهمزات في الجمع

مقطوعة ويمكن ان يجاب بان المراد ان الهمزة مثله ما لم يرد ذ
لها مثالا لا نظير له اخذا مما قبله

التصغير

جرت العادة بذكر بابي التكسير والتصغير مقترنين وجعل التصغير
هو المؤخر ليحمل على التكسير وانما لم يعكسوا لما في الخصايص وهو ان
اللفظ متى تغير دل على تغيير المعنى وان اكثر الامرين ان يكون
ما حدث زيادة او نقصا قال فلهذا لم يعتد بالتصغير ما نعا من الصرف
كما اعتد بالتكسير كذا قال ومن هنا قال س تقول
سريحين وصنيعين لقولهم سراحين وصنابعين ولا تقل سكيرين لانهم
لم يقولوا سكارين سالت ابا علي عن كلامه فاجابني بهذا وقال
ايضا انما كان كذلك لان التكسير بعيد عن رتبة الاحاد فاعتد
بما يعرض فيه لاعتداده بمعناه والمحقر هو المكبر والتحقير
فيه جار مجرى الصفة فكانه لم يحدث بالتحقير امر يحمل عليه غيره
كما حدثت بالتكسير حكم يحمل عليه الافراد هذا مع فقه معناه وما
احسنه واعلاه وقال ابو الفتح وسواكان التغيير بزيادة او
تحريف فالاول كقولك في حسن وجميل ومليح وزن فعال والثاني
كقولهم في طويل وعريض وخفيف فعال بالتخفيف فهذا ابلغ وان لم
يزد وقال في التنبيه على مشكل الحماسة سالت ابا علي لم قال س يحمل
التحقير ابدا على التكسير فقال لان التكسير اقوى التغييرين فحمل التحقير
عليه قوله فعيلا اجعل الثلاثي الخ قال ابن هشام هذا مع قوله
فعيعل مع فعيعيل لما فاق يقتضي حصر ابنية التصغير في هذه الثلاثة
وزعموا ان هذا وضع الخليل وانه مثله بفلس ودرهم ودينار
فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار وفي هذا الجواب نظر وهذا الوزن
اعتبار من جهة اللفظ لا غير فانما ارادوا به الصور والاشكال ومقابلة
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن فهو وزن عروضي لا تصريفي ونظيره

قوله

قولهم فيما لا ينصرف مفاعل ومفاعيل الا ترى ان احيمد افيعل
ومكيرما مفيعل وسليطينا فعيلين وسفيرجا فعيلل وعلل ذلك بشيئين
الاول انهم ارادوا ان يكون للتصغير امثلة ينفرد بها والثاني انهم لو
قالوا في سفيرج فعيلل لتوالت امثلات وهذا ليس بشي وذهب ثعلب
لاجرى ذلك على الوزن الاصلي فوزن سفيرج فعيلل ووزن مكيرم
مفيعل وهو جيد لخلوه عن مخالفة الاصل وقال ابن بابشاذ فان قيل
هلا دخلت في الامثلة افيعال كاجيمال وفعيلان كعطيشان وفعيلا
كحميرا قلت اما افيعال ففي نحو الجمع وتصغير الجمع له احكام
تخالف تصغير المفرد واما فعيلا وفعيلان فانما صغرت صدوره
وصار بوزن فعيل ثم الحقت بعد ذلك الزيادة تنبيهات
الاول اشتركت الاوزان الثلاثة في ضم الاول وفتح الثاني ويا التصغير
ثالثة لان المصغر يدل على الاسم والصفة فجرى بمنزلة جمع صغير
فخص باقوى الحركات ولانهم فتحوا في التكسير فلم يبق الا الضم والكسر
انسب لئلا يستثقل الجمع بين كسرة وياو زيدت الياء ثالثة لكونه
الضم لايفي بالدلالة لكونه يكون في اول المكبر كقفل وصرد وكان المزيد
حرف علة لانها اولى بالزيادة وكان ذلك الحرف الياء لان الواو ثقيلة
والالف تلبس بما هي فيه بالمكبر ولانها قد ثبتت للدلالة على الجمع
فلا بدع ان تجعل دليل القلة والكثرة وانما فتحوا الثاني تشبيها بالف
التكسير ومن ثم كانت ساكنة ولو كان اول الاسم مضموما كغراب
او ثانيه مفتوحا كغزال او ما قبل اخره مكسورا كزبرج فهل نقول
ان الحركة زالت وجاء غيرها او الاصلية باقية احتمالان ذكرهما ابو
حيان ولو كان بعد ثانيه يا ساكنة كمهيمن فقال بعضهم ان تصغيره
بالتقدير كفلك في الجمع الثاني للمصغر شروط ان يكون اسما وشذ
تصغير بعض اسما الاشارة والموصولات لكن يرد ان نحو خمسة عشر
وبعلبك يعتوران فالاولى ان يقال غير متوغل في الابهام قابلا للتصغير
فلا تصغر الاسما المعظمة شرعا ومهيمن صيغة تصغير لانه وضع
هكذا وليس بتصغير اصطلاحي خالنا من صيغة التصغير قال في التصريح

فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام ياتي والذي ياتي ما نقله عن السهيلي من ان نحو ذلك يصغر فتحذف ياوه الزايدة ثم تلحق يا التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالمكبر يحذف ياوه ويجمع على مباطر ن والمصغر لا يجوز فيه الا مبيطرون ولا يكسر لانه جماسي فالياء زايد فلو كسر حذف ثالثه فيزول علم التصغير وانظر جعله مبيطرا على صيغة تشبه صيغة التصغير ولم يجعله على صيغة التصغير وهي فعيعل ولما نقل ابن غازي عن المرادي ان كميتا لا يصغر قال انظر هل يحكم بتصغيره تقديرا كجمعه فلك مثل ما ذكر في مبيطر اقول

الظاهر انه لا فرق فالقايل بتصغير مبيطر يقول بتصغير كميت بلا شبهة وكلامه الاول مبني على احد القولين وقولهم المصغر لا يصغر محمول على ما هو مصغر بالفعل لا على ما هو بصورته الثالث

للتصغير فوايد ذكر منها الكوفيون التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود كنيف ملي علما وقول الشاعر دويهية تصفر منها الانامل وقول الاخر فويق جبيل شامخ الراس وردّ البصريون ذلك بالتاويل لا للتصغير التحقير قالوا ان ابن مسعود كان صغير الجسم قصيرا فقال عمر رضي الله عنه ذلك ليدل على صغر جسمه لان الكنيف يكون فيه اداة الراعي فاراد انه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف ما فيه وتصغير دويهية للتقليل باعتبار الظاهر وما يدرك بالحس وللايذان بان حتف النفوس قد يكون بصغير الامور وكبيرها اي ان اصغر الدواهي تفسد الامور العظام وذلك الجبل جبيل صغير العرض دقيق لكنه طويل في السما شاق المصعد لطوله قوله وما به لمنتهى الجمع الخ رابت بخط ابن هشام ما نصه فرع كوالل الواو فيه زايدة لوجود شرطها وهو عدم تصدرها وثبوت كونها مجامعة لاكثر من اصلين واحدى اللامين زايدة قياسا على كل تضعيف في مجاوز للثلاثة وقد خير س بين حذف الواو واحدى اللامين فتقول

كابلد

كابلد وكويبل لانها عنده زيدتا معا للالحاق بسفرجل ولذا لم يدغم وان شبت عوضت اليا قبل الطرف وكان الظاهر ان يقول مثل ذلك في عفنجج ولكنه اوجب حذف النون وبقا الجيمين لانه قدر اولا زيادة الجيم ثم زيدت النون فيه الحاقا بسفرجل والفرق ان هذه النون ضعيفة لسكونها وكونها من حروف الزيادة وواقعة في الثالث الذي هو محل ومظنة للزيادة واما واو كوالل فمتحركة ولها جانب الف فهي قوية بحركتها وشبيهة بالاصول بخلاف نحو عفنجج فان نونه بمنزلة واو عدودن وباجفيد وان الجيم لا تكون زايدة قط الا في التضعيف فهي بالاصول اشبه وان كانت هنا زايدة بخلاف فطوطي تقول فطيط وان عوضت قلت فطيطي وعدودن تقول فيه عديدن او عديدين لان الدال والطا من الحروف التي لم توضع على ان تكون زايدة فكانت بالبقا والياء ليس كذلك فرع بروكاء وجلولا يقول س فيهما بريكا وجليلا بالتخفيف والمبرد بالتشديد واعترض على س بان الالفين ان كانتا عنده بمنزلة الف التانيث فليصغر ما قبلهما فتقول بريكا وجليلا بالتخفيف والمبرد بالتشديد واعترض على س بان الالفين ان كانتا عنده بمنزلة الف التانيث بالتشديد فيهما وهو قول المبرد كما تقول في غزال غزيل وان كانتا عنده بمنزلة ما هو من نفس الكلمة فليقل فعيلي كما قيل في حرباء حريبي وفي علباء عليبي وفي جمعهما حرابي وعلابي وهذا لا يقوله احد والسوال قوي واجيب عنه بما لا يجدي فلا اطول به فرع عطود يقول س في تحقيره عطيد بالتشديد لانه يرى ان الواو الاولى بمنزلة الف عذافر فكانه كان في الاصل عطود ملحقا بجعفر ثم زيدت واو ثالثة ساكنة كما قيل عديبس فان عوض قيل عطيبيد والمبرد لا يقول ذلك الا عطيد لانه لا يحذف شيا من الواوين لانه راى ان الواو الثانية لما كانت زايدة وهي رابعة صارت بمنزلة مسرول وس يقول فيه مسيريل بجعل الواو الزايدة المتحركة بمنزلة الواو الساكنة والقول ما قال س قوله وجايز تعويض

بالحاء من امثلة المسالة حبنطي تقول في الجمع حباطد بدون تعويض
وحبانيط بالتعويض وفي التصغير حبينط بلا تعويض وحبينيط
بالتعويض وكذا اصورروا وافتقر واية دفنو يرد ذلك على حذف
الزايد الثاني ومثالها في مع حذف الزايد الاول فيقال على التعويض
حباط وحبيط فان قلت يرد على ذلك قول التسهيل
وجايز ان يعوض مما حذف يا ساكنة قبل الاخر مالم يستحقها لغير
تعويض انتهى واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغا غير جمع لغيزي
فانه حذفت الفه ولم يجي الا تعويض لثبوت يايه التي كانت في المفرد
لان التعويض فيما ذكر عند حرف الزايد الاول يرد عليه تقييد
التسهيل المذكور قلت لا يرد لانه في اليا قبل الطرف
وبا حباط المبدلة من الف بي الاخر تنبيه نظر
الشاطبي في اطلاقه بان ما حذف منه لاجل اقامة بنية التصغير
على وجهين احدهما ما يصح ذلك اي التعويض فيه والثاني لا يصح
ذلك فيه كالذي اخره الف التانيث مثل حباري اذا حذفت الفه
فانك تقول حبيري كما ذكره بعد ولا سبيل الى تعويض اليا
قبل الالف لان الالف تطلب فتح ما قبلها واليا ساكنة ابدا وذلك
ما كان نحو حلولا على مذهب س حيث يحذف الواو ويقول حليلا
فلا يصح ان تعوض اليا قبل همزة التانيث لان همزة التانيث
كالف التانيث ومن الحذف الذي لا تعويض فيه حذف الزوايد
في تصغير الترخيم لان الغرض بتصغير الترخيم حذف الزوايد كلها
والاقتصار على الاصول والتعويض ينافي ذلك قال والجواب
ان التعويض لما كان فيما اخره الف التانيث او همزته لا يتاتى نطقا
اتكل في ذلك فيه فلم يحتج للتنبيه عليه وليس مذهبه في حلولا
ونحوه الا مذهب المبرد على ما يظهر من كلامه بعد فلا اعتراض
عليه واما تصغير الترخيم فليس الحذف منه لاجل اقامة بنية
التصغير فيعوض منه وانما هذا الحكم فيما حذف لاقامتها لا فيما
حذف مطلقا الا ان ترى ان غطاوسا على مذهب س لم يعوض
فيها

فيهما من المحذوف حين قلت غطي وسما اذا لم يكن الحذف فيه
الا من اجل اجتماع اليائات فكلامه صحيح قوله وحايد عن
القياس الخ ما حاد عن القياس في الجمع قولهم حديث واحاديث
قال ابن هشام كان جمع احداث كاعصار واعاصير ولا يجوز ان
يكون احاديث جمع احدوثة كاعلوطة واعاليط لقولهم احاديث
النبي ولم يقولوا في مفرده احدوثة النبي وسواسية في جمع
سوا وكان مفردها سوساة وفي التصغير ابينون ذكا نه
تصغير ابنين بقطع الهمزة وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وانبيسيان
بزيادة اليا ومما يستدل عنه قول المتنبي
وكان ابنا عدو كاثراه له يائي حروف انبيسيان
ومعناه ان انبيسيان تصغير انسان وانسان اسم مكبر عدته
خمسة احرف فاذا صغرته زدت عليه ياين يصغر مع زيادة
حروفه فكان اذا كان لهذا الممدوح عدو له ابنين فكاثره بهما فليكونا
زايدين في عدوه وناقصين لسقوطهما وتخلفهما عن قدره كما ان
يائي انبيسيان قد زادتا في عدد حروفه وصغرتا منه وصغرتا
واصيبية في قول عبد الله بن الحجاج الذبياني التغلبي من ابيه الشماح
واحد القتال في الاسلام والقايمين مع ابن الزبير على عبد الملك
لما دخل على عبد الملك حين وجد في طلبه وخشي على نفسه منه
منع القرار فجيت نحوك هاربا جيش يجر ومقنب يتلمع
احمر اصيبيتي الذين كانهم حجلي تدرج بالشربة وقع
مال لهم فيما اظن جمعته يوم القليب فحيز عنهم اجمع
ادنو الترحمني وتقبل توبتي واراك تدفعني فاين المدفع
ضاقت ثياب الملبسين ونفعهم عني فالبسني فثوبك اوسع
وروي انه قد قال بعد انشاد البيت الاول منه الا انك مريب وبعد
الثالث احسبه كان كسب سوء وبعد الرابع اجاع الله بطونهم
وبعد الخامس لها النار وانه بعد السادس نزع مطرفا كان عليه
ورمى به اليه وانه قال له انك قال كل فلما وضع يده في الطعام

قال امنت ورب الكعبة فقال كرامنا من كنت الا عبد الله بن حجاج
فقال انا عبد الله بن حجاج قال اولى لك ثم اسنده وفي الابيات
دليل على ان الحجلى جمع حجل وهو قوارس وقال الاصمعي لغة في الحجل
والشربه موضع والظاهر ان البيت الرابع سقط في خطه وما
ذكران عبد الملك قاله بعد الرابع يصلح ان يكون قاله بعد الثاني
ولم يذكر انه قال بعده شيا قوله لتلو يا التصغير الخ هذه
اربع مسايل مستثناة من كون ما بعد يا التصغير مكسورا اذا
جاوز الثلاثة فلا يجب فيها الكسر كما يقتضيه النظم بل يبقى على
ما كانت عليه من فتح او كسر كما في معيدي كرب وبعيلبك لان عجز
المركب منزلة تا التانيث كما في التسهيل وعذر الناظم
في الاقتصار على الفتح انه لم يذكره ويشترط كما في التسهيل ان تكون
يا التصغير متصلة بعلم التانيث فلو لم تتصل بها كسرت تلوها كدحرجة
ودحيرجة او مدته اي مده علم التانيث وهذا اظهر في الدلالة
من قول بعضهم اي مدة التانيث على ان المدة ليست للتانيث
كما هو الاصح وعلم من تقييد المدة بعلم التانيث انها لو كانت للالحاق
كارطى وعلبا لا يبقى فتح ما قبلها فرقا بين التانيث والالحاق وقد
رايت بخط ابن هشام ما نصه سيلت عن ابيات ابن الحاجب رحمه
الله المتضمنة لتصغير يحيى فقلت ما ملخصه يحيى اما يفعل وهو
الارجح او فعلى وعلى الاول فتصغيره يحيي بثلاث يا آت ثم تحذف
الاخيرة كحذفها في قاض عند ابي عمرو بن العلا رحمه الله فترجع
نصبا ومنسية عند غيره فيقول يحيي بصرف لزوال وزنه الفعل
ويقول بمنع الصرف لان حرف المضارعة محرز للوزن بدليل يبيع
ويمنع وعلى الثاني تصغيره يحيا ان قدرت الفه للتانيث في الجمع
كهو لانها انكسر ما قبلها لئلا تنقلب يا لان الف فعلى انما تكون للتانيث
في الجمع كقتلى او في المصدر كدعوى او في الصفة كسكرى فان تجاوز
هذه المواضع الثلاثة لم تكن الالف للتانيث الا بالسماع لا بالقياس
فان قيل وهذا من المسموع لان يحيى ممنوع الصرف باجماع

فالجواب

فالجواب انه يجوز ان يكون ذلك لكون الف الالحاق المقصورة
في علم وقد يقال اذا اجروا الف الالحاق المقصورة في العلم مجرى الف
التانيث في منع الصرف فقد يجرونها مجراها في منع كسر ما قبلها لئلا
تنقلب يا لان الغرض انها شبهت بالف التانيث انتهى وابيات ابن
الحاجب هي قوله

ايها العالم بالتصريف لازلت تحيا * قال قوم ان يحيى ان يصغر يحيي
وابى قوم وقالوا ليس هذا الراي حيا * انما كان تجوابان يجيبوا باحيا
كيف قد ردوا يحيي * والذي اختاروا احيا
اتراهم في ضلال * ام ترى وجها يحيي

وقال ابن الخباز يحيى عينه يا والفه بدل من يا فاذا صغرته رددت
ياه فاجتمع ثلاث يا آت فمن قال في تصغير احوى احي بمنع الصرف
قال يحيي ومن قال احي قال يحي ومن قال احي رفعا وجرا واحي نصبا
قال يحيي ويحيي قوله ما مدة افعال لم يقيده بكونه جمعا
فيشمل المفرد ولا يتصور على قول الاكثرين الا فيما سمي به من الجمع لان
افعالا لم يثبت عندهم في المفردات وهذا دليل على ان الكلام في افعال
بفتح الهمزة لا غير اذ لو ارادوا الاعم لم يسعهم دعوى انه لم يثبت
في المفردات لظهور ثبوت غير المفتوح فيها نحو اجمال واصباح واسماع
وحمل الشارح كلام الناظم على التقييد بالجمع قال المرادي ولعله جعل
سبق قيدا للافعال اي الف افعال السابق في باب الجمع ثم اعترضه
وقال ليس سبق حالا من افعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما ومدة
مفعول سبق تقدم عليه وقال الشهاب يمكن ان يجاب عن الشرح
بانه اراد بالجمع اعم من كونه جمعا في الحال او في الاصل بنا على ان افعالا
لم يثبت في المفردات فيكون تقييد المتن بقوله سبق والشرح
بقوله جمعا من قبيل الحال المؤكدة ووجه حمل المتن على ذلك حمل ما على
الزيادة ورفع مدة افعال على الابتدا وخبره كذلك والمشار اليه
علم التانيث ووجه الشبه تحتم فتح التلو قبلها والتقدير ومدة
افعال السابق في باب التكسير مثل علم التانيث في وجوب فتح التلو

قبله وقوله ومد سكران على محذ امر فوع عطفا على مدة افعال
قوله او مد سكران وما به التحق اي مما في آخره الف ونون
لم يعلم جمع ما مما فيه على فعالين دون شذوذ وتخرج ما نونه اصلية
نحو حسان اذا اخذته من الحسن فتقول حسيين بحذف احدى
السينين وقلب الالف ياء وادغام الياء في اليا قال الشهاب لم حذفت
احدى السينين وهلا بقيت فقيل حسيسين على فعيعيل وما جمع
على فعالين دون شذوذ كسرحان فانه جمع على سراحين فيصغر
على سريحين وما جمع على فعالين شذوذا فانه لا يلتفت اليه كغرثان
وانسان فانه قيل غراثين واناسين شذوذا فيقال في تصغيرهما
غريثان وانيسيان وما لم يعلم جمعه على فعالين يلحق بباب سكران
لانه الاكثر وانما لم يجمع باب سكران على فعالين لان الالف والنون
فيه شابهتا الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير الفا التانيث
لا يتغير ما اشبههما قال الشاطبي قال ابن جني سالت الشجري
يوما فقلت له كيف تجمع دكانا قال دكاكين قلت فسرحانا قال
سراحين قلت فعثمانا قال عثمانون قلت له فهلا قلت عثامين
قال ايش عثامين ارايت رجلا يتكلم بغير لغته والله لا اقولها ابدا
قوله والف التانيث الخ هذه ثلاث مسائل مستثناة من قوله
وما به لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان يذكر بعد هذا البيت ليتصل
المستثنى بالمستثنى منه هذا ما يفهم من كلام ابن هشام والعجب
انه في التوضيح لم يشر الى ذلك بتغيير ترتيب النظم كما هو عادته
بل جرى على سنن الناظم وقال الشهاب ليس مقصود المص استثنا
هذه الثلاثة من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى
يكون المعنى انه توصل في الجمع بالحذف في هذه الاشيا الثلاثة
ولم يتوصل اليها التصغير بالحذف فيها فيرد عليه ان عجز المضاف لم يحذف
لا هنا ولا هناك فلا يليق عده في المستثنيات وانما مقصوده انه
اكتفى في هذه الاشيا الثلاثة بحصول صورة المصغر بتقدير التقدير
انفصال ما يخل بالصيغة فيها اعم من ان يكون قد فعل مثل ذلك

في الجمع

٤٦٧

في الجمع اولا ومعلوم ان اكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل
ذلك في الجمع فيه فيعلم استثناؤه من قول المص السابق وما
به لمنتهى الجمع فاستثناء المص مرتب على المقصود من قول المص
والف التانيث الخ واستثناء عجز المضاف ليس لازما من كلامه حتى
يرد الاعتراض به فاندفع ما في التوضيح وشرحه قلينا مل وقد
يشكل عليه قوله وهكذا زيادتا فعلان من بعد اربع لانه اذا كان
المقصود هذا لا حاجة الى التقييد بقوله من بعد اربع لان ما
زيادته بعد ثلاث كذلك قوله عد اشتبيه على ان الانفصال
تقديري لا حقيقي وكانهما لحقا بعد كمال بنية التصغير وبه يرده
بيانا قوله وقدر انفصال قوله اي قال الشاطبي لعله خرج
به الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياءي النسب في نحو يمان
وتهام وشام مما صار بمنزلة منقوص فتقول في تصغيرها يمين وتهيم
وشويم بحذف الالف ولم اره منصوصا فانظره قوله
والمركب اي المزجي واما الاسنادي فانما يطلق عليه جملة لقوله
ومنه منقول كفضل واسد وجملة وقوله ترخيم جملة وقل
قوله ما دل على تثنية يحتمل ان المراد ما له دلالة عقلية
على التثنية اي اللفظ فان وجود الزيادة مستلزم لوجود ذي
الزيادة اي اللفظ وان المراد ما دل على معنى التثنية استقلالا
او مع بقية الكلمة قوله جلا يحتمل انه معطوف على ذا ناصب
لقوله جمع تصحيح ومعنى انه جلا جمع التصحيح انه دال عليه دلالة
عقلية لاستلزام وجوده وجوده او انه جلا معناه اي دال
عليه ولو بواسطة بقية الكلمة ويحتمل انه صفة للجمع اخرج به
ما هو سنين لان تصغيره سنيات وعليه فلفظ جمع مجرورة قال
الشاطبي وقول الناظم جلا جملة في موضع الصفة لجمع اي او جمع
تصحيح جلي ظاهر فان قلت فما فائدة هذا الوصف
فالجواب ان له فائدة حسنة وذلك ان جمع التصحيح على
قسمين جمع تصحيح ثابت على اصله كزيدون وعمرون وهندات

هو الجلي الظاهر وهو الذي تقدم ذكره وجمع تصحيح هو في الحقيقة جمع
تكسير وهو كل ما حذف منه حرف فعوض منه الواو والنون كسنين
وعضين وعزين وثبين والحكم فيه ان الواو والنون لا يعدان
كالمنفصلين من الكلمة فتكون ثابتة بعد تصغير المفرد لانهما
عوض من المحذوف فاذا صغرنا الاسم فلا بد من رد المحذوف واذا
رد زال العوض وهو الواو والنون اذ لا يجتمع العوض والمعوض
عنه ثم يرجع في جمعه الى ما كان القياس فيه وهو الجمع بالالف
والتا فتقول في سنين سنيات وفي عضين عضيات او عضيهات
وفي ثبين ثبيات فاذا لم تبق الواو والنون بل حذفتا بسبب
التصغير فصار حكمهما كحكم ما ليس كالمنفصل من الكلمة فقد فارقت
حكم الواو والنون في جمع التصحيح الجلي فلاجل هذا احترز بقوله
جلا عن ان يدخل عليه سنون وبابه لكن لم يبين الحكم فيه لانه
ليس من المهمات الاكيدة في باب التصغير بالنسبة لما هذا
المختصر ولانه اذا احترز عن مثل ذلك فهو قد نبه عليه وكانه
يقول للناظر انظر انت ما حكمه فقد نبهتك على خروجه بما ذكرته
فلم يخل من التنبيه عليه وهذا من المقاصد الحسان اللايقة
بابن مالك رحمه الله ولم يذكر هذه المسالة في التسهيل فيما
اظن وذكرها ههنا انتهى قال الشهاب ولا يخفى ان الجمع الغير
القياسي لا ينحصر فيما حذف منه حرف فان كان ما لم يحذف منه
حرف حكمه حكم القياسي كان في مفهوم هذا القيد تفصيل فليراجع
وظاهر كلام الشاطبي المذكور انه لا يخرج عن هذا الحكم الا ما
حذف منه حرف وليتامل ما ادعاه من تعويض الواو والنون
في باب سنين عن المحذوف مع قولهم انه عوض عن المحذوف
فيه تا التانيث **تنبيه** اختلف في حذف مدة نحو
ثلاثين علما او غير علم وفي نحو جدارين وظريفين وظريفات
اعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد
فالخلاف في المدة الخارجة عن علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه

حرف

حرف مد فالخلاف في المدة الخارجة عن علامة التثنية او الجمع
كما قاله الشهاب فذهب س الحذف لان زيادته غير طارية على اللفظ
المجرد فعومل معاملة جلولاء فتقول ثليثين مثلا بالتخفيف ومذهب
المبرد ابقا حرف المد كما يفعل في جلولا فتقول في ثلثين ثليثين بتشديد
اليا لقلب المدة يا وادغامها في يا التصغير واتفقا في نحو ظريفين
وظريفات اذا لم تجعل اعلاما على التشديد قال الشهاب وقد يشكل
الاتفاق بما ذكر لان تعليله بقوله لان زيادته الخ يابى ذلك ثم
ماذا يقول في زيدان او زيدون علما اذ لا يمكن حذف المدة اعني
اليا ويجاب بان كلامه في الزيادة واليا هنا اصلية انتهى
وهذا الاشكال غفلة عن قولهم في نحو ثلاثين علما او غير علم
وفي نحو جدارين الخ اعلاما قال ابن غازي فنحو ثلاثين وثمانين
فليست العلامة فيهما بلازمة مطلقا وما جعل علما من غيرهما
مما رسمهما في ذلك ونحوه لابن هشام حيث قال تصغير ظريفون
جمع ظريف بالتشديد لان زيادته في تقدير الانفصال فكانه
ظريف فاما ظريفون علما فالتخفيف واما ثلاثون علما او غير علم فا
لتخفيف لا غير اذ لا مفرد له انتهى وقد يقال الكلام في المدة
الثالثة لانها التي تحذف او تبقى لا في مدة التثنية او الجمع واي مدخل
لكونه لا مفرد له او له مفرد وما معنى تعليل كلامه فتدبر
وقول الشهاب ثم ماذا يقول الخ لا وجه له لان المدة في ذلك ثانية
لا ثالثة **قوله** والف التانيث الخ قال في شرح المفصل فان قيل
فلم لم تحذف تا التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي او
ثبتت الف التانيث كما ثبتت التا قيل الف التانيث مع الاسم
الرباعي لو ثبتت الف التانيث لما ثبتت كالجزء منه لانها لا تقدر
منفصلة بخلاف تا التانيث فاشبهت الحرف من بنية الكلمة لثبتت
وكذلك الف التانيث انتهى وقال الشاطبي المقصورة حرف
ميت فالممدودة والتا عليهما من الحركة قاله السيرافي
تنبيه قال ابن هشام بردرا بحذف المتطرفة

هذه القاعدة ثم تحذف الالف واليا لقوله وزايد العادي الرباعي
احذفه فتقول بريد او بريد ري وتقول في حولا يا حويلي لانك حذفت
الالف الاخيرة ثم انكسرت اللام لاجل يا التصغير فانقلبت الالف
يا ثم ادغمت الياء في اليا قوله واردد لاصل ثانيا لينا الخ اعلم
ان الباب بنينا فيه تغييرات بسبب التغيير المقصود له فنينشا عن
ضم الاول جواز همز واو وعد ورجوع الف نحو ضارب وصاب
الى الواو والف باب وناب الى اصلهما وعن فتح الثاني زوال همز
الوصل في نحو ابن ورجوع ثاني نحو قيمة الى اصله وعن زيادة اليا
ثالثة رجوع الالف والواو في نحو غلام وعجوز يا وادغام اليا
فيهما ومن كونه لا ينقص عن فعيل رجوع محذوف نحو يد ودم
دون سبت وهار ومن كونه لا يزاد على فعيعل حذف الاخير من نحو
سفرجل ومن كونه بعد ذلك يصير موصوفا وصفة في المعنى
انه لا يدخل الفعل وانه يبتدأ به وان كان نكرة وانه يجمع جمع
المذكر وان لم يكن علما ولا صفة فهذه شيا يلتبس على
قاعدة الباب وهو ان تعلم ان التصغير موضوع على ثلاث تغييرات
وان له ثلاثة اوزان لا تنقص عنها ولا تزيد عليها وانه
يلتحق بعدها بباب الصفة ثم يتبينا عن ذلك مما ذكرنا وبما يزيد
على كونه يصير كالموصوف والصفة انه لا يجوز هذا ضويرب
زيد الا انه يكون قد وصف قبل المعنى اذ المعنى هذا ضارب
صغير زيدا اذ انتقر هذا فقول الناظم واردد لاصل الخ معناه
ان ثاني الاسم المصغر يرد الى اصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره
فشمل ذلك ستة اشيا ما اصله واو فانقلبت يا وانقلبت الفا
وما اصله يا فانقلبت واوا او الفا وما اصله همزة فانقلبت
يا وما اصله حرف صحيح غير همزة فانقلبت يا وبذلك ينبغي ان
يحمل القلب في كلامه على ان المراد به الابدال كما عبر به في التسهيل
لان القلب في اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال الحرف لين من
حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة فلا

بينهما

بينهما الخامس والسادس قال المرادي وخرج ما ليس بلين فانه
لا يرد الى اصله ولو كان بدلا من لين فتقول في قائم قويئم بالهمز
انتهى وفيه نظر لان الكلام مفروض في الثاني وهذا ثالث وانما
اخرج المكودي هذا النوع بقوله ثانيا وينبغي ان يستثنى من
كلامه ما كان لينا بدلا من همزة تلي همزة كالف آدم ويا
ايمة فانهما لا يردان الى اصلهما اما آدم فتقلب الفه واوا فيقال
اويدم واما ايمة فيصغر على لفظه والتقا الساكنين في التصغير
على حده لان الاول حرف مد والثاني مدغم قوله وشذ في
عيد عييد حيث صغروه على لفظه وكان القياس عويد قال
الشهاب هل يمتنع استعمال القياس وقد يخرج على الخلاف في
المصدر اذا ورد غير القياسي منه ولم يرد القياسي هل يجوز
استعمال القياسي انتهى وقضية تلحين المتنبي في قوله لو يلبتنا
لان العرب انما صغرت ليلة على لييلية ان النطق بالقياسي مع
سماع غيره لا يجوز لان قولهم لييلية شاذ قوله وحتم للجمع
الخ قال ابو حيان احاله هنا الجمع على التصغير وقد تقدم
الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتاخر قال
الشهاب وهو عجيب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه
وهو حاصل هنا فتامل قوله والالف الثاني المزيد الخ
اعلم ان الف المصغر اذا كانت ثانية وهي منقلبة عن يا فانها
ترد اليها في التصغير وان كانت منقلبة عن واو او زايدة او
مجهولة او منقلبة عن همزة فانها ترد الى الواو في التصغير
فالحاصل انها ترد الى الواو في اربع صور والى اليا في صورة
واحدة انتهى قال الشهاب يدخل في قوله والالف الثاني
المزيد الف حائض فيقال حويض ويشكل ان تقتصره تصغير
ترخيم حييض وقال ابن هشام تقدير الكلام في الالف اخر الاسم
وهذا الكلام في الالف ثانية واقول قاعدة في حرف الكلمة
مطلقا اعلم انه لا يكون اولا وانما يكون ثانيا او ثالثا او رابعا او اكثر

من ذلك فان كان ثانيا فان كان زائدا او مجهولا رجع واوا نحو
ضارب وضويرب وصاب وصويب وعاج وعويج وان كان منقلبا
رجع الى اصله نحو باب وناب وميزان وموقظ وان كان ثالثا
فان كان رابع اربعة وجب قلبه يا وادغام يا التصغير فيه نحو
غزال وغزيل وقضيب وقضيب وعجوز وعجيز وان كان من
كلمة هي اكثر من ذلك وجب حذفه نحو حفيدد وغديدن وحوالق
فتقول حفيدد وغديدن وحويلق وان كان رابعا فان كان يا
سلمت نحو قنديل وقنيديل وان كان غيرها قلبت يا نحو مصباح
وعصفور وان كان اكثر وجب حذفه نحو حبركا وحبيرك وقرقرى
وقريقر وقبعثرى وقبيعث وكل هذه الاحكام تخرج من كلام
الناظم من مواضع متفرقة لمن تامل قوله ما لم يحو غير التا
ثالثا فان حوى ثالثا غيرها لم يحتج الى التكميل كشاك من قولهم
شاكي السلاح فتقول شويك واذا اعرب فالذي يظهر انه يعرب
باعرابه الذي كان له قبل التصغير فيقدر فيه الضمة والكسرة
على اللام المحذوفة رفعا وجرا وتظهر الفتحة على اللام الثانية
نصبا كذا في الحفيد وهو صريح في ان المحذوف من شاك لامه التي
هي اليا وانه ليس فيه قلب مكاني وفي شرح العزي للسعد خلافه
ولم يقل غير الها ليشمل ثابت واخت فانهما لا يعتد بها ايضا فيقال
بنية واخية برد المحذوف وقال في التسهيل غير التا والها فجمع
بينهما وزاد في العمدة وشرحها او همز الوصل كاسم وابن ولم
يذكره هنا لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه لانه يتم اوله
فيستغني عنها للتحرك اوله حينئذ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما
تنبيه قال ابن هشام عندي ان قولهم في عدة
وعبدة على خلاف ظاهرهما وذلك ان ها المصغر غير ها المكبر
وذلك لان ها المكبر عوض عن الفا وقد رجعت ولا يجمعون بين
العوض والمعوض منه الا ترى انهم يقولون في اسم سمي بحذف الهمزة
والها في المصغر كالها في نويرة وقديرة قوله كما لا يظهر

التمثيل

التمثيل به والمطابق للتمثيل من ونحوه مما يبنى ثنائيا بعد التسمية
لانه لا يصغر الا الاسم المتمكن وغيره لا يصغر الا شذوذا فلا يصغر
الحرف وشبهه الا بعد التسمية به واذا سمي بما هو على حرفين مضعف
ثانيهما ان كان حرف لين فلا يكون ذلك لاجل التصغير فلا يدخل في قوله
وكمل المنقوص وايضا فما اسمية كانت او حرفية من الثنائي وضعا
لا من المنقوص ولما قررناه علم انه لا يصح قول الاشموني تبعا
للمرادي انه نظير للمنقوص في مطلق التكميل لانه يرد ما حذف
منه اذ لا يعلم لهذا محذوف فكان يحسن ان يقول وكمل المنقوص
في ايضا فما اسمية كانت او حرفية من الثنائي وضعا لا من المنقوص ولما
قررناه علم انه لا يصح قول الاشموني تبعا للمرادي انه نظير للمنقوص
في مطلق التكميل لانه يرد ما حذف منه اذ لا يعلم لهذا محذوف
فكان يحسن ان يقول وكمل المنقوص في التصغير ان لم يحو غير
التا ثالثا كمل قال في التسهيل في باب التسمية وان كان ما سمي به
حرفا ثنائيا ضعف ثانيهما ان كان حرف لين وفي شرحه وخرج بحرف
اللين نحو من وقد فيجعل الاعراب في اخره بلا تضعيف انتهى ٥
واورد على اعرابه من غير تضعيف اختيار ابو حيان مخالفة لغيره كما نص
عليه س قوله ومن بتر خثيم يصغر اكتفي بالاصل لاظهار كلامه
القياس وقال ابن معط وشذ قولهم زهير مصغرا مرخم كذا غثيم
حقرا قال ابن الخباز وانما قصدوا بذلك التخفيف لان التصغير
موضع زيادة وقول يحيى شاذ مخالف للنحويين لانهم قاسوه انتهى
وكذا انفرد في الفصول على الشذوذ ورد عليه ابن اياز فقال
وفي قوله شذ نظر لانهم لم ينصوا على شذوذ هكذا وقوله اكتفي
بالاصل يعني وحذف الزائد ولا فرق في الزائد بين ان يكون للالحاق
او لا وقال ابن هشام عندي في زائد الالحاق والنحاة يطلقون
وابن اياز صرح فقال لا فرق بين كون الزائد للالحاق او غيره قال
فتقول في مقعنسس قعيس فان صح هذا فهو مما يحاجى به وهو
ان يقال حرف الالحاق متى يجوز حذفه ويحتج للحذف بان الالف

في نحو عليفى يجوز حذفها في النسب وهي للالحاق بدرهم وكذا الف ارطى
فيبقى قال ادبير مارود واعلم انه اذا صغر نحو حايض وطالق
من الاوصاف الخاصة بالمونث هذا التصغير قلت
حبيض وطليق لانها في الاصل صفة مذكر كذا في الاشموني تبعا للمرادي
وهو مبني على قول من انها في الاصل جارية على مذكر والاصل
شخص طالق وهكذا رجل ربعة اي نفس ربعة وترى ما في
ذلك من مخالفة الخليل وان مذهب الخليل ارجح في باب
التانيث هذا وقال الشهاب مقتضى القاعدة لا انثية
بجزء هذا وان لم يبطل لانه صفة مذكر لانه لبس بلا انثيا كالامام
وورا انتهى واقول ذكر في شرح العمدة وفي التسهيل انه
لا بد في هذا التصغير اذا كان لمونث وهو عار من الناس الحاقها
اياه ولو زاد على الثلاثة الا الصفات التي للمونث تنبيهان
الاول قال ابن الصايغ لا ينبغي استعمال تصغير الترخيم
في غير علم الا بسماع بين الاشترى ان ترخيم النداء لا يكون الا
في الاعلام وقال المرادي تبعا لابي حيان لا تختص بالاعلام
بدليل قول العرب يجري بليق يديه واوردان الجوهري ذكر
ان بليقا اسم فرس كان يسبق الخيل وفي تمثيل الناظم بالعطف
اشارة لعدم الاختصاص بالعلم الثاني كما لهم تصغير
الترخيم لهم تكسير الترخيم **قوله** يعني المعطف قال الشاطبي
والمعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شي وعطفا الرجل
جانباه من لدن راسه الى وركيه انتهى وفي القاموس وكسر
الردا والسيف **قوله** واختم بتا التانيث ما صغرت من
مونث عار قال ابن هشام زاد في العمدة غير صفة وقال في
شرحها اخرجت نحو نصف وخود والمعروف ان نصفا من الشذوذ
وقال ابنه اذا صغرت حمرا تصغير الترخيم قلت حميرة وزاد
ابنها وغير شاذ ليعلم منه ان نحو حرب لا يهال فيه حريبة لكون
العرب قد صغروه على خلاف ذلك انتهى وفي حواشي الاشموني
للشهاب

للشهاب بعد ان نقل كلام العمدة واستشكله بتمثيل الاشموني
لترك التانيث وذا بنصف ما نصه ورايت في نسخة من المرادي
ضبط نصف بكسر النون بالقلم فليحرر انتهى واقول لا يصح
هذا الضبط كما عرفت من كلام ابن هشام ولان الاشموني فسر
نصف الممثل له بالشذوذ بالمراة المتوسطة بين الصغر والكبر
وقال ابن هشام ايضا او رابعا بمدة قبل اخره المعتل نحو سما
ولا حاجة لهذا لان سما يقال فيها سمي ثم سمية والاصل سمي
تقلب المدة يا لوقوعها بعد يا التصغير فترجع الهمزة لاصلها وهو
الواو ثم تقلب الواو يا لتطرفها بعد الكسرة ثم تحذف اليا الثالثة
فيصير الاسم ثلاثيا وكان اسم المراة سمية سنقول من تصغير
السما انتهى وقوله ولا حاجة لهذا الخ يوافق قول المرادي
وتبعه الاشموني ان هذا النوع ثلاثي في المال لكن قال ابن غازي
نقلا عن الاستاذ ابي عبد الله المصغر في هذا نظر لان المحذوف
في نية الموجود اذ حذفه على طريق القياس ولذا قال في الايضاح
تصغيره على القياس سمي وعلى الترخيم سمية فتفطن عليه وقوله
ثم تحذف اليا الثالثة اولى من قول المرادي والاشموني تحذفت
احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب لان قوله احدى
اليائين شامل لبدل المدة مع انها زايدة فلا ياتي تصغير الترخيم
كما قال الشهاب وقوله على القياس المقرر في هذا الباب
يعني باب المنقوص **قوله** ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس
الخ نظير هذه المسالة على العكس ان شجرة وثمرة لا يحذف تاوه
للاضافة على عدما حذفها من قال في عدا الامر وقراءة من قرا
لاعدوا له عدة وللناظم رحمه الله ابيات عد فيها الالفاظ
التي لا تختم بالتا في التصغير وهي
صل الثلاثي ذي التانيث عاريا • اسما حين صغرته بالتا مختتما •
الا ضحى وحربا والقوس مع فرس • والعرس والعرس ثم الذود والحجا •

نابا وحربا ودرعا مكذا بغير • والخمس في عدد الاثنى وشبههما •
وجمعها بعضهم في بيت فقال •

ذود وقوس وحرب ودرع مافرس • ناب كذا نصف عرس ضحى ترب •

نكته اسقط العرس وزيد على هذه الالفاظ الفاظ منها شول
وقدر قال في الصحاح والقدر يونث وتصغيرها قدير بلاها على غير
القياس وقال ابن هشام قالوا ذويب لانه عود في المعنى ودريع
في درع حملا على الملبوس وقال ابو حيان الدرع تذكر وتونث
فعلى التانيث لا اشكال لا على التذكير وقالوا في عرس عريس حملا
على السرور والطعام وفي عرب عريب وفي ناب وهي المسنة من
الابل نييب وقالوا نعيل وديد حملا على الجلد والقطيع وقالوا
حريب ومن ذكر الحرب فلا اشكال قوله وصغروا شذوذا
الذي الخ قال ابن هشام تقول ذيا واصله ذييا لان الثاني
وجب فتحه كسائر المصغرات فردت الالف لاصلها والمصغر
اقل ما يكون ثلاثة وزيدت الالف عوضا ثم حذفت اليا الاولى
لاجتماع الامثال الثقيلة لا الثانية لانها معني ولا الثالثة لئلا تقع
يا التصغير اخرا وليلا تنقلب الف التصغير يا فيجتمع ايضا ثلاث ياات
وتقول في تانيها والعمل واحد وفي الذي اللذيا زيدت يا التصغير
والفه وفتحت الدال لوقوعها قبل يا التصغير وفي التي اللتيا
والعمل واحد وفي الجمع اللذيون بالفتح كالموصوف هذا ان قلنا
ان قلنا انك تردها الى الواحد فتصغره ثم تجمعه فاما ان صغرت
الذين فينبغي ان يقال اللذيون بالفتح كالموصوف ويدل على الاول
انهم قالوا في تصغير اللات اللتيات تردها الى الواحد ثم تجمعها
بالالف والتا كما سيأتي وفي اللاي اللويا وذلك لانك احتجت
لفتح ثاني المصغر فزدت بالالف لما الواو لانها مجهولة كالف صاب
وعاج وذلك لانها متوسطة ولو علل بانضمام ما قبلها لم يمش
هنا وجي بيا التصغير قبل الهمزة وبعد الواو وبالف التصغير بعد

يا



يا اللاي فحذفت يا اللاي لالتقا الساكنين كحذف يا الذي حين قيل
في التثنية اللذان وتقول في اللاتي اللوتيا والعمل واحد غير ان
التا سكان الهمزة او تقول اللتيات لانك رددت اللاي الى التي فقلت
اللتيا ثم جمعته وكان علة الرد الى الواحد ان تكون الف التصغير
موجودة في تقدير ليلا يفوت التعويض البتة انتهى ومن خطه نقلت
ومما ذكره من التفصيل في تصغير الجمع يعلم وجه الخلاف بين سيـ
والاخفش انه المفرد وفي التصريح تبعا للمرادي ما يفهم انهما اتفقا
على ان الذي صغر هو المفرد وان منشا الخلاف في ضم ما قبل
الواو وفتحها وضم ما قبل اليا وكسرها وان واو الجمع وياه لا يجتمعا
مع الف التصغير التي هي عوض عن ضم الاول فس يرى ان الالف
حذفت قبل مجي الواو واليا للتخفيف والاخفش يرى انها اجتمعت
مع الواو واليا وحذفت لالتقا الساكنين والمحذوف لعلة بمنزلة
الثابت واصل ذلك انه اذا ثني المصغر قبل الف التثنية التقت مع
الف التصغير او حذفت فانها خلاف بين الشيخين واعلم
انه يرد انه اذا صغر المفرد ثم جمع لا يكون تصغير الجمع بل
جمع المصغر وفي الجاربردي واما اللذيون تزاد واو قبل الذي
قبل اليا وقبل النون الفا فصار اللذيات ثم ابدلوا الفتحة
ضمة والالف واوا والياء ليلا يلتبس بالتثنية انتهى وفيه تصغير
الجمع بلا اشكال وفي قوله ليلا يلتبس بالتثنية نظر لان النون
مفتوحة في الجمع ومكسورة في التثنية الا ان يقال قد يغفل عن
حركة النون تنبيهات الاول اورد على الناظم
امور منها انه لم يبين كيفية تصغير ما لا تمكن له فاوهم انه كتصغير
المتمكن وليس كذلك على الاطلاق بل المركب المزجي كبعلبك وسيبويه
في لغة من بناهما والعددي والفعل في التعجب كالمتمكن ولم يتعرض
لها في النظم واسما الاشارة والموصولات ليست مثله بل توافقه
في امور وتخالفه في امور اخرى بقا الاول على حركته الاصلية وزيادة
الف في الاخر عوضا عن ضم الاول وذلك في غير المختوم بزيادة دة

تثنية او جمع وان اليا قد تقع ثانية كما في ذيا وتيا كما في التوضيح
وغيره وهذا ظاهر في غير الاولى جمعا لان الالف في اوليا بالمد قبل
الاخر واوله مضموم قبل التصغير فكيف التعويض وقد يقال الفه
عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم
تكن بل ابقيت الضمة الاصلية الثاني ان قوله مع الفروع ليس
على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع ويجاب بان ال
في الفروع للعهد الثالث ان قوله منها تا وتي يوهم ان
تي تصغر وقد نصوا على انه لا يصغر من الفاظ المونث الا تا وقال
الشاطبي يعني كونهما تصغيرها دون تي ان تا اولى به من تي
لانها الاكثر الرابع قال الشاطبي تقدير البيت وصغروا
شذوذا الذي والتي وذا وتا وتي مع الفروع منها وليس يعني
منها تا وتي من الفروع تاكي لان قصده بالفروع التثنية والجمع
فقط انتهى فقوله تا معطوف بحذف حرف العطف وليس مبتدا وتي
معطوفا عليه ومنها خبر الخامس قد عرفت ان هذا النوع المصغر
شذوذا لانها الغير المتمكنة وهي التي اشبهت الحروف فبنيت
وحينئذ يشكل عد ذان وتان واللذان واللتان منها لانها معربة
وكون ذلك مبنيا على القول بانها مبنية وانها على صورة المعربات
لا يخفي ما فيه وكذا الجمع على ما يقتضيه قولهم في الرفع اللذيون
وفي الجر والنصب اللذيين ومن العجب قول الشهاب في حواشي
الاشموني ما نصه ظاهر الكلام ان تصغير الجمع هكذا ليس مفرعا
على لغة اعرابه ويؤيده ان الكلام في تصغير الاسما الغير المتمكنة
وذكر بعضهم خلاف ذلك فليحرر انتهى ووجه العجب منه ان ظاهر
الاشموني تفريع تصغيره على لغة الاعراب لما اشرنا اليه وان التاكيد
غير قوي لذكرهم صيغ المثنى مع قول الناظم واتباعه باعرابهما

النسب

ويقال فيه النسبة قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى

الاضافة

الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون
المضاف اليه الاسمي ان نسبتا المقدم منه تميم وهو المنسوب
اليه والموخر منه اليا المشدده وهي قائمة مقام الرجل المنسوب
قوله باكيا الكرسي الخ قال الشاطبي اطلق على اليا بين يا
لارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة انتهى ويستفاد ان اعرابه
يتنقل اليهما من قوله كيا الكرسي وعلل ابن اياز تشديدها بقوله
لتجري وجوه الاعراب عليها ولو كانت مفردة لاستثقلت الضمة
والكسرة عليها والجاربردي بقوله لئلا تلتبس بيا المتكلم وابن
الخباز بقوله لان الخفيفة تحذف لالتقا الساكنين وكل ذلك اجود
من تعليل التصريح بقوله لتدل على نسبته الى المجرد منها انتهى لانه
لا يثبت المدعي فتامل تنبيه لا يريد بالتشبيه بيا
الكرسي الا كونها مشددة لا يريد اكثر من ذلك صونا له عن التكرار
ان حمل على ذلك وعلى كسر ما قبلها فان قلت لم يسلم
له كونها مشددة بدليل يمان فالجواب وامنع واما يماني بظل يشهد
يماني بظل يشهد كيرا ويبتغي دايما لعب الشواظ
فضرورة قوله ومثله مما حواه احذف يعني انه يحذف ليا
النسب اليا المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا فتقول
في النسب الى شافعي شافعي فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب
اليه والتقدير مختلف ولذا كان بخاتي علم الرجل غير منصرف واذا
نسب اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع قال في التصريح
فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي انتهى وهو مبني على ما
اسلفناه قريبا اول باب التصغير من ان المعتبر في باب ما لا ينصرف
الوزن العروضي لا التصريفي فقوله وزنه قبل التصغير مفاعيل
كناية عن عدم وجودها فلا يرد عليه ان اصل بناكلمة بخاتي
بخت فالبا فا والخاعين والتا لام فاذن وزنه جمعا وعلما منقولا
منه فعالي لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فاعلي ايضا قوله

وتا تانيث قال قوم انما وجب حذفها لشبهها باليا فلا ينبغي ان
يجتمعا ونشا بينهما من وجوه الاول انهما زايدتان الثاني
انهما خاصتان بالاسما الثالث وبالاخر الرابع وينتقل الاعراب
اليهما الخامس ويغيران المعنى السادس ويجب لما قبلهما حركة
خاصة السابع ويفرقان بين الواحد من الجنس ومثاله في اليا روم
وزنج ومجوس ثم تلحق اليا وقال غيرهم ان النسب يصير الكلمة
صفة فيلحقها التا فاذا نسب مونثا لمونث يجتمع تانيثان في كلمة
ويبقى في تعليل بعضهم ان المانع ان التا لا تقع حشوا ولا تكون الا
محل اعراب وقد يرد بمسلمتان وانما امتنع مسلمتات لما ذكرنا
من كراهية اجتماع تانيثين فكان هذا الشبه قوله اومدته
اي الف التانيث المقصورة كحبارى وقبعثرى وجمزى ولابد ان
تكون خامسة فصاعدا او رابعة مع تحرك ثاني ما هي فيه
بدليل وان تكن الخ قوله فقلبها واوا وحذفها حسن قال
ابن هشام اخبر عن القلب والحذف بانهما حسنان وفيه ايهام
تساويهما والحكم ان الحذف ارجح من القلب انتهى وهذا مبني على ان
حسن خبر عن قلبها وما عطف عليه لتقديره كل منهما حسن وانه
اخبر عن الاول او عن الثاني وجوبا او جوازا وخبر الاخر محذوف
لان في مثل هذا التركيب اقوال ثالثها التخيير والخبر المحذوف
من جنس المذكور لتتحقق القرينة المجوزة للحذف واما كون خبر قلبها
محذوفا فتقديره جائز انما لا دليل عليه وقال الشهاب في حواشي
الاشموني قوله الا انه وللاصلي قلب يعني كالصريح في ان الاجود في التي
للتانيث الحذف لان بهذا يبان لمخالفة الاصلي لها والامر بخلافه فتامله
فانه دقيق وقال في حواشي الشرح بعد ذكر ان مفهوم قوله وللاصلي
قلب يعني ان المختار في التي للتانيث الحذف وهو كذلك ما نصه لكنه
يفهم اعتبار الحذف في التي للالحاق ايضا لكن المختار فيها القلب كالتي
للاصل قوله لشبهها الملحق الخ قال ابن هشام ما هنا هذه اولها

صلة

صلة ولشبهها خبره والملحق والاصلي صفة لذلك الشبه اي ما
استقر لهذه الالف بجنب الف التانيث الرابعة الساكن ثاني ما هي
فيه مستقر لما اشبهها فيما ذكرنا من الربع وسكون ثاني الكلمة
فيجي ذلك تقول في علقى وملهى ومسعى علقوي وملهوي ومسعوي
او علقي وملهي ومسعي وهذا مراده بالشبه اعني الامرين المذكورين
والضمير في لها وشبهها للاقرب مذكور وهو الف نحو حبلى لا الالف
التانيث مطلقا قوله وللاصلي قلب يعني يقع عليه والمنقلبة
عن اصل قلب مختار ويقع عليه وللملحقة حذف يعني فان قيل
يفهم من قوله وللاصلي قلب يعني لانه حصر الالف الاصلية باختيار
القلب قلت لا يدل على ذلك لجواز ان يكون الامران
في الف الالحاق على السوا وهذا الاحتمال اظهر مما ذكر تنبيهان
الاول انما قلبوا الالف ليتمكنوا من كسرها للمناسبة وقال ابن
الصايغ وانما لم يبقوا الالف ليتمكنوا من كسرها وقال ابن الصايغ
وانما لم يبقوا الالف قبل يا النسب غير مقلوبة كما فعلوا قبل يا
المضافة لثقل الالف من وجهين التقا الساكنين وشبه الالف باليا
وكان هنا ثلاث يات حتى لو قدر دخول مثل هذه اليآت في غير النسب
عليها في النسب فقالوا اذا انثت من الرمي مثل محسبة قلت
رموية لان قياسه رمييية فتدغم فتقول رمية ومثل هذا في
النسب تقلب الاولى واوا فكذلك هنا وهذا الباب مما غلبت الواو
واليا والاكثر في كلامه العكس الثاني معنى يعني يختار ووزنه يفتعل
وفي كتاب العين في باب عتم الاعتيام الاختيار فيجي ما ذكر يكون مفعلا
وفي كتاب ابي بكر الزبيدي المسمى بالتفريط لبس الاعتيام من عتم
لان الثاني الاعتيام زايدة والثاني عتم اصل قوله والالف
الجايز اربعا ازل قال ابن هشام يعني والالف من هذين النوعين
والالف التانيث قد سبق في قوله وتا تانيث او مدته لا تثبت
او استثني منه مسالة حبلى فذكر ان الحذف فيها لا يجب بل يجوز
وهذا هو الذي فهم من قوله لشبهها على ما ذكرت من الالف الرابعة

لا على الف التانيث مطلقا وذلك لانه حينيذ فساد من احدهما التكرار في قوله والالف الجايز اربعا ازل والثاني انه يقتضي حينيذ ان الالف التي للالحاق والتي انقلبت عن اصل يقتسمان ان لها سخنا وزنه للاربعة فتحذفان وليا رابعة ساكن ثاني ما هي فيه فيجوز فيها وجهان الحذف والقلب ولها رابعة متحرك ثاني ما هي فيه فيجب فيها الحذف ولكن هذا النوع الاخير ما وجد ولا يقتضي القياس ثبوته انتهي كلامه وهو حسن فلم يجر هذا المقام احد سواه كما يعرف بالمراجعة مع التامل **قوله** كذاك يا المنقوص خامسا عزل اي قصاعد اليدخل السداسي والسباعي وهو معلوم من باب الاولي وذلك لان مقتضي الحذف انما هو التخفيف واذا حذف القصير فالطويل احق قال ابن هشام ان قلت هذا حذف الالف والتا فهلا قالوا وتحذف للنسب قلت ذكر الناظم في شرح العمدة انه يحذف لها وا وعرقوة وقمحدوة ونحوها قال فيقال عرقي وقمحدي انتهي وعندي انها انما حذفت بعد ان قلبت يا فهو من باب المنقوص انتهي وانما قلبت الواو يا لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ويوافقه قول الشاطبي يندرج في المنقوص لا محالة كمنقض وقاض والعارض للنسب في نحو قلنسوة وعرقوة اذ ماله بعد حذف التا الي قلنس وعرق فقلنسي كمنقضي وعرقي وعرقوي كقاضي وقاضوي **قوله** والحذف في اليا رابعا احق من قلب كالقاضي قال ابن الخباز والوجهان مبنيان على المذهبين في تغلب فمن اقر كسرة الضاد وحذف اليا للساكنين ومن فتح اللام فتح الضاد فابدل من اليا الفا فصار بمقصور ثم ابدل منها واوا فقال قاضوي ومن لحن العامة قولهم قضوي قال ابن هشام ينبغي عليهما ترتيب وهو انا لما قلبنا الواو الفا فانما يقلبها واوا ومن قال في ملهي ملهوي انما من قال ملهي فانه يقول قاضي ايضا فالقائل قاضي فريقان **قوله** وحتم قلب ثالث قال ابن هشام هو اعم من المقصور والمنقوص فالقلب في الجميع

للواو انتهي وبه يعلم ما في قول المرادي لم يصرح في النظم بحكم الالف الثالثة وقد اعترضه ابن غازي بانه مندرج في قوله وقلب ثالث **قوله** واولذا القلب انفتاحا قيل كلامه يدل على ان الفتح سابق لانك اذا نسبت الي شج قلبت الكسرة فتحة ويجب حينيذ قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي كفتي فتقلب الفه واوا كما قلبت في فتي ولا يخفي ان هذا مبني علي ما هو المتبادر من ان ذا مفعول اول وانفتاحا مفعول ثان ولو عكس افاد ما هو التحقيق فتدبر **قوله** وفعل وفعل عينهما افتح وفعل قال ابن هشام قالوا اليلا تستولي الكسرات علي اكثر الكلمة ومن ثم وجب بقا الكسرة في نحو علبط وانما جاز الوجهان في تغلب عليها ما ذكروا لان الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلي الاول هو بمنزلة علبط وعلي الثاني هو بمنزلة نمر وينبغي عندي في نحو زبرج ان يجي الكسر لاستيلا الكسرة علي غالب حروف الكلمة **قوله** وقيل في المرمي مرموي بطر ان ينفدو اليا المشددة المحفوف بها الكلمة ثلاثة احرف احد4 زايد لتخرج نحو حي ونحو كرسي **قوله** مرموي فرقا بين الاصلي والزايد كما قالوا في مختار بالمختار وفي سلمان باسلم **قوله** واختير في استعمالهم مرمي سووا بين الاصلي والزايد قصد التخفيف ولكون الحذف الارجح صح له اطلاق قوله اولا ومثله مما حواه احذف وتاخير التنبيه علي جواز مرموي فان قلت الليس قوله مثله لا المسالة حي وطي وليس حذف اليا فيه جايزا فضلا عن ان يكون واجبا قلت لا ينتاوله لان معني ومثله مثله مما ختم بيا مشددة مسبوقة بثلاثة احرف او اكثر كما مر وقد عرفت ان هذا البيت من متعلقات قوله ومثله مما حواه احذف فكان ينبغي تقديمه هناك **قوله** ونحو حي فتح ثانيه يجب قالوا كما في نمر والمراد التشبيه في مطلق الفتح وان اختلف المقتضي فانه في نمر الفرار من اجتماع كسرتين وفي حي وطي الحذر من اجتماع اربع يا‌ات وكسره قال الجاربردي

ولم يقلبوا الواو الاولى في طووي الفا لما يلزم من زيادة التغيير
مع اللبس ولا الثانية لسكون ما بعدها كيف وبا النسبة تقتضي
انقلاب الالف واوا انتهى وقال غيره انا لم ينقلب حرف العلة الفا
مع تحركه وانفتاح ما قبله لان الاول من حرفي العلة حركته عارضة
والثاني وان قلب الفا حفظا للقاعدة لكن الالف تنقلب واوا لاجل
يا النسب انتهى وانظر كيف قلبت اليا الثانية في حيي الفا ثم قلبت
الالف واوا مع ان ما بعد اليا ساكن وشرط قلبهما الفا كالواو ان لا
يكون بعدها ساكن قوله وعلم التثنية الخ قال ابن
هشام يعني علم التثنية وجمع التصحيح اذا سمي بهن والانسيا في
في كلامه والواحد ذكرنا سيا للجمع فقد يقال ان ذلك مناقض
لهذا لا فيضا هذا ظاهر انك تنسب الى التثنية والجمع والصواب
انه لا تناقض لان كلامه هنا انما يقتضي ان علم التثنية والجمع يحذفان
للنسب لان الكلمة حين النسب اليها تكون مثناة او مجموعة لان
هذه العبارة تصدق على ما سمي به من ذلك وفي شرح العمدة ويحذف
لياء النسب زيادتا ما سمي به من ذلك لانه مثنى او جمع تصحيح او ما
اشبههما فيقال في زيدين وزيدين وهندات اعلاما زيدي
وهندي كما يقال في النسب الى الواحد ومن العرب من يلزم
المسمى حين التسمية الالف والجمع حين التسمية اليا وعلى لغته
هو لا تحذف فيقال زيداني وزيديني وعلى ذلك جا نصيبيني
ويبريني وقال ايضا اعلم انهم اجتنبوا ثلاثة امور احدها
النسبة الى المسمى والمجموع اكتفا بالواحد لان الغرض الدلالة
على الجنس فيكتفى فيه بلفظ الواحد اذ لا ينسب الى شي الا ويراد
كثرة الملابسة فاذا قيل مسجدي علم انك تريد ان تضيفه الى
هذا الجنس لكثرة ملابسته له واذا قلت مساجدي لم يفد
شيئا اخر فلذلك رد والجمع الى الواحد كما سيأتي الثاني
اجتماع اعرابين في كلمة الثالث اجتماع تانيثين في كلمة
فاذا نسب الى زيدان او زيدين غير مسمى بهما وجب الرجوع الى

المفرد

المفرد بمقتضى القاعدتين الاوليين كما يجب ذلك اذا نسب الى
رجال او كتب او مساجد واذا نسبت اليهما مسمى بهما وجب حذف
العلامة كما يجب حذف الف التانيث في حبارى ونحوه ولا يقال
وجب الرجوع الى المفرد اذ لا مفرد لهما واذا نسب الى نحو زيدان
او زيدين معربين بالحركات لم يصح ان يقال بردهما الى الواحد
لانهما مفردان ولا يقال بحذف الزيادة لانها جعلت كلام الكلمة
وليست دالة على تانيث او نحوه واذا نسب الى نحو هندات
وكسرات وظلمات وجب في الجمع الرجوع الى المفرد فيسكن الوسط
ووجب في التسمية بها حذف التا لئلا يجتمع تانيثان اذا كان المنسوب
مؤنثا فيصير ظلما فتحذف الالف كما تحذف الف جمزى ثم يبقى
الثاني محركا على ما كان عليه ولا فرق بين ان يكون قد حكيت اعرابه
وتنوينه او اعربته دون تنوينه او لم يحك شيئا البتة بل اعربته
اعراب ما لا ينصرف هذا خلاصة المسألة عندي والله تعالى
اعلم ومما ينبغي ان يتنبه له مسألة البحرين قال س رحمه الله قال
عن الخليل ونسبوا البحر على نعلاني فنحو ثم ابن سيده في المحكم ان
النسب الى البحر بحراني على ظاهر قول س وانه على غير قياس بل من
شواذ النسب وخطاه الشلوبين وقال انما كلامه في البحرين اسم
موضع لانه جار مجرى التثنية في الاعراب قال ابن الصائغ
وكذا زعم السيرافي والفارسي ان البحراني منسوب الى البحرين قال
السيرافي فرقوا بين النسب الى الموضع والنسب الى البحر وليست
الالف والنون في بحراني التي في بحران هي اسم الموضع لان تلك
الالف تنقلب في النصب والجر لانه جار مجرى التثنية فلذلك
زعم س انهم زادوا الالف والنون في البحر لما قالوا بهراني
وروحاني وقالوا ايضا بهراوي وروحاوي على القياس وقالوا
في حروراء وجلولاء حروري وجلولي بالحذف فهذا وجراخرية النسب
الى ما اخره الف وهمز للتانيث انتهى والتحرير ان يقال ان

البحرين اذا سمي به فان اعرب اعراب المثنى رد الى مفرده ونسب
للمفرد كما هو القاعدة ولا يحتاج الى تمييزه من النسب الى المفرد كما
في نظائره لانهم لم يعتدوا بذلك كما سياتي وان اعرب بالحركات
نسب اليه على لفظه لان زيادته صارت جزا منه ومثله في ذلك
حصنين وقد تناظر اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي لما سال
اليزيدي المهدي عن وجه قولهم بحراني وحصني ولم يقولوا حصناني
او بحري فاجاب بانهم لو قالوا بحري لم يعلم الى البحرين
نسبوه ام الى البحر وهذا لا ياتي في الحصنين لانه لم يكن موضع
يسمى الحصنين وقال الكسائي لم يقولوا حصناني لان فيه نونين
فاكتفوا باحدهما وليس في البحرين الا نون واحدة فالزمه
اليزيدي بانه لو نسب الى رجل من بني جنان كان الواجب ان
يقولوا جني وحينئذ يساوي المنسوب الى الجن ذكر ذلك في الاشباه
والنظائر وفيه ما عرفته والحق انه لا فرق بينهما وان حال النسب
يختلف بالتسمية وخالها من الاعراب ولا مدخل للنونين ولا للتمييز
على الصحيح تنبيه قال الاشموني يقال في النسب الى
اثنتين اثني وثنوي والى عشرين عشري والى اولات اولي
قال الشهاب كان وجه الواو في ثنوي رد اللام كما يفهم من قوله
في شرح قول الناظم وفي اخت اخي انه يقال عند من في ثنتان ثنوي
برد اللام وحذف التا فليراجع ثم المراد انه ان سمي به قيل اثني
والا فقيل ثنوي لانه اذا سمي به تحذف زيادته فهو يعتبر بعد
التسمية واذا لم يسم به يرد الى اصله فينظر الى اصله قوله
وثالث من نحو طيب حذف اي مما وقع قبل الحرف المكسور لاجل
يا النسب يا مكسورة مدغم فيها مثلها فتحذف اليا الثانية المكسورة
فان كانت اليا مفردة نحو مغيل او مشددة مفتوحة نحو هبيخ
او فصل بينهما وبين المكسور نحو مهيم تصغير مهيام لم يحذف
قال ابن هشام سوال اذا نسب الى مهيم ما تقول الجواب
ان

ان كان اسم فاعل من هيمه الحب قلت مهيمي وان كان تصغير
مهوم وهو النائم قلت مهيمي وذلك لانه لما صغر حذفت الواو
الثانية وجات يا التصغير مكانها فانقلبت الواو اليا الباقية يا كما في
سيد وانت حينئذ مخير في التعويض عن المحذوف كما في سفيرج
وسفيريج فاذا جيت الى النسب وجب التعويض لئلا يبقى من
باب سيد فتحذف اليا التي هي بدل من الواو فيكون ذلك في
اجحافا به وعلى هذا ففي مهيمي خمس يا آت الاولى للتصغير والثانية
بدل من العين والثالثة للتعويض والرابعة والخامسة للنسب
قال في الخصائص وانما جمعوا بين خمس يا آت في مهيمي وقد كرهوا
ربعاية طيبي واسيدي لان اليا الثانية من هذه لما كانت محركة
وبعدها حرف محرك قلقت لذلك وجفت ولما سكنتها في مهيمي
بالمد نعمت ولانت وذلك من شان المدات ولذلك استعملت
في الارداف والموصول والتاسيس والخروج وفيه يجري
للغنا والحدا والترنم والتطويح انتهى وبما ذكره من جواز التعويض
في تصغير مهوم علم صحة ما في التصريح نقلا عن ابي حيان والسمين
من ان مهيميا يجوز ان يكون تصغير مهوم واندفع اعتراض شيخنا
عبد الله الدنوشري عليه فتدبر ومنشاوه ونوقه على ظاهر كلام
شافية ابن الحاجب حيث اقتصر فيها على عدم التعويض في تصغير
مهوم قوله وشذ طائي مقولا بالالف اصله طيي حذفت
اليا الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا وجه شذوذه وقيل فيه
نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب
حذف اليا الثانية وقد حذفت وقيل وجه شذوذه انه يقال
حذفت اليا الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا فشذوذه
من حيث حذف الاولى وفيه نظر لانه لا يكون القلب حينئذ شاذا
وقد ذكروا في الاعلال شذوذه قوله وفعلي في فعيلة الخ
انما الكلام على النسب في فعولة كشنوءة نظاهر ذلك ان يبقى
على الاصل وهو اثبات حرف العلة ولعله يقول هنا بعدم

الحذف وان كان قال بالحذف في غير هذا الكتاب وفي هذه المسألة
خلاف منهم من حذف قياسا على تغيلة ومنهم من لم يحذف قال
لانه لم يسمع واعترض بانه سمع في شنوءة شنائي فقاس عليه س
نحو حمولة وركوبة فقال حملي وركبي ولم يقس عليه المبرد
وراه شاذا سماعا لانه لم يسمع الا هذه اللفظة وقياسا لانهم
قالوا في عدو عدوي ولانهم قالوا في سمرة سمري وفي نمرة نمري
فغيروا اليا والكسرة دون الواو والضمة والجواب
انهم اتفقوا على انه يقال في ظبي ظبوي واختلفوا في ظبية فقال س
كذلك وقال يونس ظبوي لان التغيير يانس بالتغيير وكذلك
اتفقوا في غزو على غزوي واختلفوا في غزوة فقال يونس غزوي
وقال س غزوي وانما قال يونس ذلك لما ذكرنا وحملا على قولهم
في الباب الاول ربوي وقروي ومما عند س رحمه الله شاذا ان
شذ وذ قولهم في النسب الى البد وبدوي قوله وهمزة بعد
الف اي بنا لهمزة الاسم الممدود في النسب الحكم او التغيير الذي
وجب لهمزة التثنية قال الشاطبي وقيده مصنفها في المقتبس
للمقتبس لا الشواذ المذكورة في قوله وما شذ على نقل قصر قال
ابن هشام فرع اذا نسب الى ما نسب لتثنيه كما ينسب الى كساء
تقول شائي وماوي لان الهمزة بدل غايته ما فيه ان المبدل منه
مختلف فهو في كسا واو وفي ماها لان اصله موه لقولهم ماهت
الركية تموه فابدلوا من الواو والبا ومن الها همزة وقد سموا
المراة ساوية لصفائها قوله وانسب لصدر جملة احسن منه
لصدر محكميه قال س بعد ان ذكر الجمل وكذلك حيثا ولولا وانما
يعني انك تقول حيثي ولوي والخ انتهى وجعل هذا المرادي
من التشبيه بالاسنادي ووجه الشبه الحكاية وضبط لوي
وحيثي بالتخفيف قال ابن غازي مراده تخفيف وا ولوي
فلا يخل وكذا صرح به ابو حيان قال شيخنا ابو عبد الله الصغير
وهذا خلاف قوله وضاعف الثلاثي من ثنائي وسيأتي البحث فيه

وسمع

وسمع من كوني في كنت وقالوا ايضا كنتي واستدل به ابن جني
على ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد اذ جعلوهما كالكلمة فلم يحذفوا
الثاني على القياس في نظايره وسمع كنتي بزيادة النون لتقي الفاعل
من الكسر لئلا يصير كضمير المونث قال ابن هشام وينبغي ان
يكون هذا دليلا ثالثا لان الفاعل كجزء الفعل والكنتي الشيخ لانه
كثيرا ما يقول كنت وكنت قال فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا
وشر خصال المرء كنت وعاجن والعاجن الذي يعتمد على ظهور
اصابع يديه اذا اراد القيام من الكبر بقي انهم قالوا لو سمي
بعامل ومعمول كقايم ابواه اعرب قايم بحسب العوامل وبقي
معموله بحاله وانه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل اعرب الاول
وتبعه الثاني في اعرابه قال الشهاب وسكتوا فيما علمت عن بيان
النسبة اليهما فهل ينسب الى الجزء الاول فيهما كالمسمى بالجملة ونحوها
والمركب المزجي وان تفاوت الحال بالاعراب والحكاية او الى الجزئين
جميعا او الى الجزء الاول في الاول لان فيه شبها بالمركب الاسنادي
اذ الجزء الاول منه معتد بالثاني ولم يعرف بالثاني والى الجزئين
في الثاني لان كلا منهما عومل معاملة المستقل حيث اعرب كل منهما
ولم يلتزم حالة واحدة ولا يبعد الاحتمال الاول فيهما كالجملة
ونحوها قال ولو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيدا وثم زيد
فقالوا انه يحكى فلينا سل كيف النسبة اليه قوله وصدر
ما ركب مزجا قال ابن هشام لوجهين الاول ان العجز منزل
منزلة تا التانيث فمن ثم التزم فتح اخر الاول وتوالت متحركات
في احد عشر كما توالت في شجرة ويجاوز الاسم العدة الثابتة
له في ابادي سبا كما تجاوزها الى الثمانية ايضا بالثاني اشبهتاه
وتا التانيث تحذف للنسب فكذا ما هو بمنزلتها الثاني شبهته
بتركيب الاضافة فقال س وهو جيد اذ يجوز فيه الاضافة ولولا
انعقاد الشبه بينهما ما جاز ولانهم على وجه الاضافة شبهوه في
اسكان يا الاول بالمزوج وسيأتي ان المضاف يستحق منسوبا

اليه حذف الثاني اذا عرفت هذا فنقول يقال في بعلبك بعلي وفي
خمسة عشر خمسي بحذف عشر ثم حذف الثاني غير ان ذلك اعني
النسب في خمسة عشر لا يكون حالة كونه عددا المفسرين
كيف تقول في بعلبك بعلي وفي حضرموت حضري وفي خمسة عشر خمسي
فاحد عشر احدي او واحدي او واحداوي وفي كلبي فكيف ينسب الى
هذا وهو ملتبس بالنسبة الى الاعداد المفردات الجواب
انما قولك ذلك فيه علما مع ان السيرافي حكي عن السجستاني النسبة
اليهما كل منهما مذكورين معا فنقول هذا الثوب احدي عشراني
تريد طوله احد عشر قاسه على رامية هرمزية بل هو اولى
لانه لو حذف الثاني هنا التبس اعني في العدد بخلاف رام هرمز
والجمهور استغنوا عن النسب البتة بجعله معناه كما استغنوا عن
اضافة اثني عشر اسم عدد وقد بنوا من حضرموت اسما فقالوا
حضري ولم يطرد وكما لم يطرد والنسب الى الاسمين ولم يبنوا
من خمسة عشر فكذا لا ينسبون الى الاسمين وحكى السيرافي
عن الجرمي الاضافة الى الاسمين ثبت فنقول بعلي وبكي وكانه
قاسه اذا نسب الى الثاني على المضاف لانه قد ينسب الى ثانيه
والمزجي قد يضاف وليس هذا بشيء لانه اذا اضيف لا يجوز فيه الا
حذف الثاني كما سيأتي قوله ولثان تمما الخ قال ابن هشام انما لم
ينسبوا الى المتضايفين جملة واحدة لانك لو قلت في غلام زيد
غلام زيدي لزم اما ان ينقل الى الثاني اعراب الاسم الاول مع انه
مضاف قبل الثاني فلا يجتمع شيئان وان ازلته عن الاضافة تغير عن
معناه والحالة التي كان عليها واما ان ينقل الى الثاني اعراب الاسم
الثاني فيلتبس بمضاف الى منسوب قال س كما لا تقول في تثنية
ابي عمرو ابا عمرين الاول هو الذي ينبغي ان تجري عليه الاحكام
ولا يجوز ان يلحقوا الاول ياء النسب وتضيفه الى الثاني فيلتبس بمضاف
الى ما بعده هذا مع ان النسب قد يحذف من الاسم الواحد اذا
طال فهذا اولى بالحذف لانه اطول مع انه قد حكم له بحكم اسم منفصل

فهو

فهو اولى بالحذف غير انه اذا كان المقصود الثاني ولم يؤت بالاول
الا ليتعرف به مع ان نسبة الاول والثاني الى المسمى واحدة لان
مجموعهما هو الاسم يمتنع حذف الثاني لانه المقصود وبه الشهرة
والمعرفة فلو حذف لم يحصل المقصود من التعريف فيجب حذف الاول
وابقاء الثاني وذلك ابن فلان وابو فلان كابن الزبير وابي بكر وقال
ايضا القياس ان ينسب الى اول جزئي المضاف لانه المعتبر بالنسبة
الى الاسناد وتاثير العامل وجريان التابع والثاني حال محل التنوين
فكان ينبغي ان يكون المعتبر بالنسبة الى النسب ولم يكن اقرار الثاني
معه كما لم يقر تنوين المنسوب اليه ولئلا يكون اعراب المنسوب
في اخر الثاني ويحتل اعراب الاول ويجتمع اعرابان للمضاف ويتعلق
الاسم عن العمل في المضاف اليه تنبيهان الاول
المعبد و ابن من قبيل ما نعرف فيه الاول بالثاني كما قال الش تبعا لابيه
في شرح الكافية وزاد الش التمثيل بغلام زيد فقال المرادي وفي
هذا تقول الناظم وما له التعريف الخ من عطف العام على الخاص
واعترض تمثيل الش لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا
وان اراد غلام زيد بجعله علما فليس من قبيل ما نعرف فيه الاول
بالثاني بل من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس واعترض
الشهاب كونه من عطف الخاص بان شرطه الواو وقال فالوجه انه
من عطف المباين بناء على تقييده بما عدا ما تقدم واجاب
عن تمثيل الش بانه لا مانع انه اراد غلام زيد علما وانه من قبيل
ما نعرف فيه الاول بالثاني بناء على ان الاضافة سبقت العلمية فتعرف
بها ثم صار علما بالغلبة مثلا وقد يؤيد ذلك ما يفهم من تمثيل
الدماميني في شرح التسهيل لما اذا لم يتعرف الاول بالثاني بامرئ
القيس ثم قوله تقول امرئي ومرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه
اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما انتهى فتامل واقول
لا يظهر كون قوله او بالذي له التعريف بالثاني وجب اعم او مباينا
الا بذكر مثال له ليس فيه البداءة بابن او اب واي فرد فرض جانيه

الكلام في غلام زيد وبهذا تعرف ان الشم تبع اباه فالاعتراض عليه
وانكار كلام الناظم جور فتدبر الثاني قال في الصحاح في النسبة
الى اسم مضاف ثلاثة مذاهب ان شئت نسبت الى الاول منهما كقولك
عبدي اذا نسبت الى عبد القيس قال

وهم صلبوا العبدي في جذع نخلة • فلا عطست شيبان الا باجدعا

وان شئت نسبت الى الثاني اذا خفت اللبس فقلت مطلبي اذا نسبت
الى عبد المطلب وان شئت اخذت من الاول حرفين ومن الثاني حرفين
فرددت الاسم الى الرباعي ثم نسبت اليه فقلت عبدري اذا نسبت
الى عبد الدار والى عبد شمس عبشمي قال

وتضحك مني شيخة عبشمية • كان لم تري قبلي اسيرا يمانيا

قوله ما لم يخف لبس قال ابن هشام ينبغي بل يجب ان لا يجتنب
اللبس بل يقولوا عبدي وقد قال وهم صلبوا العبدي وذلك انهم لم
يجتنبوه في النسب الى مصطفى ومصطفى والى ضارب وضاربة والى
مسجد ومساجد والى زيدين وزيدين والى خمسة عشر فان مقتضى
اطلاقه ان يقال خمسي وكان ينبغي ان يقولوا خمسي عشري فان النسبة
الى الاول وحده او الثاني وحده غير كافية في دفع الالباس وبالجملة
فالقول بمراعاة الالباس هادم لقواعد هذا الباب او مفتقر لترجيح
احد المتساويين وفي المغرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز
ما يخالفه حيث قال المضاف ضربان مضاف الى اسم غير مقصود فينسب
اليه ويترك ذلك الذي ليس بمقصود فتقول في النسب الى امرئ القيس
وعبد مناف امرئي وعبدي وشذ هنا في نسبوا الى الثاني لان فيه
التباسا ومضاف الى اسم يتعرف به وذلك في الكنى والاباء كابن الزبير
والى بكر فتقول زبيري وبكري فينسب للثاني لانه اشهر انتهى فظاهر قوله
اولا عبدي وحكمه ثانيا بشذوذ هو لم مناف ان الجادة والعمل على ان
الالباس لا يراعى في ذلك انتهى وفي كون ما ذكر من اللبس نظر وانما هو
من باب الاجمال على ما مر في باب الفاعل وكان ينبغي للناظم ترك قوله
ما لم يخف لبس ويجاب بانه الباس لما اشار اليه في التصريح

لانه

لانه يتبادر الى الذهن انه منسوب الى عبد غير مضاف قوله
واجبر برد الى اخره اي ما لم يعوض عن اللام بدليل قوله وباخ
اختا الخ ويحتمل الاطلاق ويكون قوله وباخ اختا الخ للتنبيه على
خلاف يونس قاله الشهاب وفيه نظر لان ما عوض فيه عن اللام
اعم من مسالة بنت واخت التي هي محل الخلاف لانها مخصوصة
بما يكون العوض فيه التا فلو قيدنا الكلام هنا بغير ما بالتا خرج ما عوض
فيه غير التا هذا وقال ابن هشام لم يظهر لم جبروا المحذوف
اللام دون المحذوف غيرها مع ان الحذف من مكان اللام اقيس
لكونه طرفا وعلى هذا ايضا جاجتهم نحو سنة على سنين جبرا لما
فاته من حذف اللام ونصبهم نحو ثبات ولغات في لغة قليلة
بالفتحة جبرا لها ايضا ولا يفعلون ذلك بنحو عدة وعدات كما
لا يجمعون على عدين والذي يظهر يدل على ان نصب نحو ثبات بالفتحة
للتعويض انهم اذا اتوا باللام لم يفعلوا نحو سنوات وعضوات
والدليل على ان جمع سنة على سنين للجبر انهم لا يجمعون نحو شفة على
شفين ولا نحو امة على امين انتهى وقوله لم جبروا المحذوف اللام
اي مما هو صحيح العين وكذا قوله دون المحذوف والا فالمحذوف الفا
والعين اذا كانت لامه صحيحة لا يجبر وسياتي في كلام الشاطبي في
الاعتذار عن ترك الناظم حكم محذوف العين ما يؤخذ منه الجواب
قوله ان لم يك رده الف قال الشاطبي هذه الالفة تحتمل وجهين
احدهما ان يكون الفة السماع فيريد ان رد اللام في التثنية
اذا كان مالوفا من كلام العرب كثيرا وكذلك في الجمع بالتا فان الحكم
في النسب الرد وان لم يكن مالوفا فالحكم الخيار في الرد والثاني ان تكون
الالفة الالفة على القياس فيريد ان رد اللام ان كان مالوفا
قياسا في التثنية والجمع فالحكم في النسب الرد والا فالخيار انتهى
ولم يذكر ما يترتب على احد الوجهين دون الاخر اذ على كل الغرضين
يخرج الرد الغير المالوف كيديان ودميان فانه لا يمنع من جواز
الوجهين في النسب فالاولى ارادة الامرين وهذا من زيادات

الا لغة على التسهيل قوله في جمعي التصحيح او في التثنية لا يظهر
فايدة لذكر جمع تصحيح المذكر قال الشاطبي لان محذوف اللام كيد
لم يات علما ولا صفة نحويا فقد شرط عامر ومذنب وايضا فما
استعمل استعمال الصفات من نحو اخ واب وحم ومن يجمع بهذا
الجمع في مثل قول الكميت

فلما تبين اصواتنا ... بكين وفديننا بالابينا

لان لا لام فيه اذ لا يظهر فيه ما يرد مما لا يرد كما لا يظهر في المنقوص
المنقدم كشجين وانما يستدل على ظهور اللام فيه ثم حذفها للاعلال
برجوعها في شجيان وشجيات فلو حرك لقال مثلا في الجمع بالتا
ولا في التثنية انتهى قال ابن غازي فاذن حقه ان يقول في الشطر
بعده وحق مجبور بهذين توفيه انتهى وقيل في تعليل عدم
فايدة ذكر تصحيح المذكر لان ما يرد في الجمع يرد في التثنية فذكر
التثنية يغني عن ذكر الجمع لا يقال هذا ممنوع لان لا ابون واخ
لا ترد في الجمع لانا نقول وقد يجاب بانها ردت لكن حذفت للاعلال
وقد يوخذ من هذا الاعتراض بانها لما لم تظهر لم يعلم هل ردت
ثم حذفت للاعلال او لم ترد اصلا فلا فايدة في ذكر الجمع لعدم العلم
بالرد تنبيهان الاول علم من كلام الناظم انه اذا نسب
الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل يجوز ان يجبر ويحذف
الهمزة وان لا يجبر فتقول في ابن واسم بنوي وسموي بكسر السين
وضمها لان اصله الكسر او الضم ويجي خلاف الاخفش فيما كان ثانيه
ساكنا في الاصل فتقول سموي برد العين الى اصلها من السكون
ومذهبه الفتح وابني واسمي وقد علم ذلك من كلامه ان هذا
لا يجبر في التثنية فيجوز فيه الوجهان ومن لا يرد اللام حذف
عوضها الثاني تقول في النسب الى ذو وذوات ذووي لان
ذو عنده من فعل بالتحريك ولامها يا فتحركت اليا وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة
على حرفين اشبهت المبني وتنوين التمكين لا يدخله فيحذف التنوين

ثم

ثم يحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتسكن وتضم الذال لمناسبتها
وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون لانها الاصل والى ان لامها
واو فاستثقلت الضمة على الواو ولاجتماعها مع الواو بين فتحذف ثم
الواو التي هي اللام لالتقا الساكنين ثم تضم الذال لمناسبة الواو
وبهذا التقرير ظهر ما في التصريح قوله وباخ اختا الخ قال في
التوضيح تقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ وفي
النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن اذا اردت بحذفه
لقولهم اخوات وبنات بحذف التا والرد الى صيغة المذكر الاصلية
قال شارحه وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب
انتهى واورد انهم لم يردوا المحذوف في بنت في الجمع واجيب
بانها ردت وحذفت بعد قلبها الفا لالتقا الساكنين وفيه ان شرط
قلب الواو الفا ان لا يكون بعدها الف هذا وقيل انما ردت في اخوات
لان الواو ام الضمة التي في اول المفرد ومواخته فناسب ان تكون
في الجمع قوله وضاعف الثاني الخ قال المرادي فتقول في كي
ولو كيوي ولوي قال ابن غازي قال شيخنا ابو عبد الله الصغير
هذا بخلاف ما تقدم له في واشبب لصدره جملة من تخفيف واولوي
المنسوب الى لو لا اسم قال واعترض المكودي المسالة بمثل ما تقدم
لابي اسحق في قوله وكمل المنقوص البيت وقبله شيخنا ابو عبد الله
الصغير فيما سمعناه منه فاذن لا يلزم ما اورده على المرادي في تخفيف
ما نسب لصدره لو لامن انه مخالف لما هنا والفرق ان لو لا رباعي
الوضع فاذا نسب لصدره بقي مخففا بخلاف لو الثنائي الوضع فانه
يحتاج للتكميل قبل النسب فلا بد من تكميله قبل النسب وبعده
انتهى اي فلا يصدق انه كمل للنسب وقد يقال انما يلزم التكميل
قبله لو سمي به والتسمية به ليست لازمة في النسب اليه كما يلزم
في التصغير لانهم قالوا لا يصغر بقياس الا الاسما المتمكنة ولم
يشترطوا ذلك في المنسوب اليه فيجوز النسب الى لو اذا اكثر ستعمر
من قولها كما نسب الشيخ الكبير الى كنت قال ابن الخباز واما لات

فالظاهر من كلامهم جواز النسب اليه وهو حرف بعد ا وقال
الاشموني انه يقال في النسب الى لولوي قال الشهاب ولعل الشراح صححة
هذه النسخة وقصد بيان الاصل قبل الادغام اقول سبقه في الكافية
بلووي حيث قال

ولو وبالو جعل لانه كالدد صار اذ نقل

وظاهره انه يقال هكذا لان المراد بيان الاصل فالمنظور وجه عدم
الادغام مع اجتماع المثلين ولا مانع قوله وان يكن كشية الخ بقي
عليه من المحذوف قسم لم يبين حكمه وهو محذوف العين فان كانت
لامه صحيحة لم يجبر ما لم يكن من المضاعف كرب المخففة بحذف البا
الاولى فانه اذا سمي بهما ونسب اليهما رد اليهما المحذوف فيقال ربي
نص عليه س وان كانت لامه معتلة نحو المري اسم فاعل من ارى يري
جبر برد المحذوف كما قالوا قال الدماميني والذي يظهر انه لا وجه
لرد عين المري وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على شية
ودية فباطل لان ذينك بقيا على حرفين ثانيهما لين توجب رد المحذوف
واما هذا فثلاثة احرف الميم والرا واليا فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب
قلب كسرة الرا فتحة كما في شج فتح قلب اليا الفا ثم الالف واوا وعلى
قولهم انه يجب رد المحذوف يجوز في اليا الوجهان المحكيان في قاض انتهى
وقد اشار ابن هشام لما لاعتذار عن الناظم في ترك هذا القسم
حيث قال ذكر جبر ما حذفت فاؤه وما حذفت لامه وسكت عما حذفت
عينه فعلم انه لا يجبر انتهى وقال الشاطبي لم يتكلم المصنف على حكم
محذوف العين لوجهين احدهما ان ما حذفت عينه قليل جدا في كلام
العرب لم ينقل منه الا اللفظة او اللفظتان وثانيهما انه على تسليم
كثرته لا يحتاج الى ذكره اذ لا زيادة فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر
القسمين وما تغير منهما دل على ان ما سكت عنه لا يغير عن حاله ودل
على هذا القصد من كلامه انه لما ذكر ما حذفت منه الفا لم يذكر منه
الا ما يجب فيه الرد وسكت عما الحكم فيه ان يترك على حاله كزنه
ورقه فكانه استوفى الكلام على ثلاثة اقسام ووجه عدم الرد

فيما

فيما حذفت عينه ان الرد من باب تغيير الاسم ولم يرد في النسب
من تغييرات الحرفين لما اشبه الا ما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام واما
العين والفا فلا يقع عليهما تغيير لبعدهما عن محل النسب الموجب
للتغيير انتهى وفي اطلاقهما عدم الجبر في محذوف العين نظر لانه مقيد
بان لا يكون معتل اللام ولا مضاعفا كما عرفت قوله والواحد اذكر
ناسبا للجمع قال ابن هشام وكذا التثنية كما يعم المكسر والسالمين
ومما تقدم انما هو في حكم العلامتين انتهى وقوله ومما تقدم الخ لا يحتاج
اليه بنا على ما مر فيما سمي به فلا تغفل وقال ابن هشام خطي الفقها
في قولهم افاقي وقيل صوابه افقي وان يرد لها واحده وحكي شاذا افقي
قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع قال الشاطبي الواحد بالوضع
هو الاسم الموضوع على الافراد فشمل خمسة اسم الجمع كصحب واسم
الجنس كشجر والجمع المسمى به ككلاب والجمع الذي لا واحد له من لفظه
كعباديد والجمع الصاير علما بالغلبة كانصار وعليه فاصوبها الجنس
ملحق لغلبة الاصول على الفرا انتهى وقال ابن هشام مشابهته
الواحد اما بكونه لا واحد له البتة او له واحد وجوده كالعدم
اما لان الجمع علم كانمار وعمالب كانصار او لكونه غير قياسي كمحاسن
وملامح تنبيهات الاول في قوله ان لم يشابه الخ ايما
لعلة الجواز وهو حسن الثاني ذكر في شرح العمدة انهم قد يردون
العلم للمفرد كقولهم في النسب الى العبلات وهي حي من قريش عبلي
برده الى الواحد الاصلي وهو علم والقياس يقتضي ان يقال عبلي
بفتح البا ولا يغير سكونها في الواحد لانه علم الثالث
قال في شرح العمدة يقال في النسب الى نسا نسوي فترده الى نسوة
لان نسوة واحد نسا قال ابن هشام ليس قياس فعله ان يجمع على
فعال ولا اظن الا ان نسا ونسوة اسما جمع وتنبيهما من كلامه
مسئلة وهي ان ارهطا يرد الى رهط وان دل على جمع لكونه كالاحاد
وهذا بخلاف جمع الجمع فلا يرد للواحد الرابع جرى كلام
بين اسعد بن نصر الاسدي وبين ابي منصور فقال اسعد انت

لا تخس ان تنسب نفسك قال ابن هشام يعني ان الجواليقي نسبة
الجمع والجمع لا يجوز النسبة اليه وفيها ايضا شذوذان وهو
الحاق الياء مع انها لم تكن في المفرد انما المفرد جوالق ومثل جوالقي في
المفرد وجوالقي في الجمع رجل حلاحل اي وقور ورجال حلاحل ورجل
عراعر اي سيد ورجال عراعر ورجل علاكد اي شديد ورجال
علاكد الخامس اذا نسب الى مساجد علما على لفظه وقيل
مساجدي صرف كما مر اول الباب عن التوضيح ولا حاجة لما اطال به
الشهاب من النقل عن الجامي والهندي وتقدم توجيه ذلك عن
شارحه ويوجه ايضا بانه مفرد ليس بجمع لا في الحال ولا في المآل
ولا في الاصل لان مساجدي لم يكن جمعا ثم صار علما واما مساجد
فلفظا اخر السادس تقرر ان اسم الجمع بمنزلة المفرد وكذا اسم
الجنس وانه يقال في النسب الى شجر شجري لا يقال يحتمل ان يكون
شجري منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التا كما في مكي لانا نقول
ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم شعيري
باثبات اليا بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لحذف اليا لان
شعيرة فعيلة كما في التصريح قال الشهاب قد يمنع الدليل لاحتمال
انهم يجوزون النسب الى كل من الجنس ومفرده ويجاب
بانه ثبت بهذا الدليل النسب الى اسم الجنس ولم يثبت الى مفرده
فيعمل بما ثبت دون ما لم يثبت قال وينبغي ان المراد من هذا
الاستدلال اثبات انه اذا اريد النسب الى اسم الجنس نسب
اليه لا الى مفرده لا اثبات انا اذا سمعنا شجريا نحمله على انه نسب
الى اسم الجنس لاحتمال انه نسب الى مفرد الجمع اعني شجرات فليتامل
واقول يلزمه مثل ذلك في كل ما يعرض فيه الاحتمال من مسائل
الباب قوله في نسب اغنى قال ابن هشام اطلق النسب وهو في
شرح عمدته لدا الاكثر في النسب الى المصحوبات الاستغنا عن
الياءين بان يصاغ من اسم ما قصد به ذلك فعال في ذي اللزوم
كثواب وعواج وبزاز وبزار ولبان وزيات وتمار وفاعل في غيره

كتامر

كتامر ولابن ونابل وناسب وسالح ودارع ورامح وقد يغني فعال
في غير ذي اللزوم عن فاعل كنبال وسياف ويستغنى عنهما حيث
امن اللبس نحو كنان وخاتم تقول كناني وخاتمي لصائغ الخواتم وقد
يغني فعل عن ذي اليا كنهر بمعنى نهاري وعن فعال كعمل
وكس وطعم وقال ايضا قال س وذكر فعالا وذلك اذا جعلته
صاحب شي يزاوله فان جعلته ذا شي فقط جا على فاعل قال ابن الصائغ
ان فعالا للمبالغة والتكثير فاذا كان ذا شي يحاوله كثيرا استعمل
فيه بنا المبالغة كجمال وحمار لصاحبي الجمال والحمير اللذين يعملان
عليهما وهو كثير جدا وقد جاوا به على اصل النسب فقالوا بتي للذي
يبيع البتوت وهي الاكسية فاذا كان صاحب شي وليس فيه علاج
قيل فاعل كشاحم ولاحم لذي الشحم واللحم ومنه عند الخليل
عيشة راضية وهو احسن من قول الكوفيين ان فاعلا يأتي بمعنى مفعول
فتأوله الخليل على ان فاعلا من مثل الموضع بني له فعل ولما كان الفعل
قد ينسب الى من صدر منه كذلك ينسب الى المفعول لحلوله
به فيقال له فعل لان الاضافة تكون بادنى ملابسة فامكن ان
يجي فاعل ويراد به المفعول لحلوله به فيقال له فعل ولما كان
الفعل قد ينسب الى من صدر منه كذلك ينسب الى المفعول لحلوله
به فيقال له فعل لان الاضافة تكون بادنى ملابسة فامكن ان
يجي فاعل ويراد به المفعول وعليه حمل بعضهم لا عاصم اليوم
وجعل الاستثنا متصلا وعليه بيت الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

قال الشلوبين ويمكن ان يكون طاعم وكاس على اصلهما يقال قد
طعم وقد كسي فيكون طاعم وكاس عليهما وانما حملهما س على النسب
لانه ابلغ في الذم اذ يوصف بانه طعم وكسي قال ابن هشام ثم
قول الشلوبين ومعناه ان طعم بمعنى اكل وكسي بمعنى اكتسى قال

وان تغترين ان كسي الجواري * فطاعم بمعنى اكل وكاس بمعنى مكتس

والناس كلهم اكل ومكتس فلا ذم البتة وعلى النسب حمل الخليل ما جا

من صفات المونث كناقة ضامر وامراة حائض والسما منفطر به وكذا صفات المبالغة كفعول ومفعال انتهى ومر ما يتعلق بذلك في باب علامة التانيث ومما حمل على النسب قوله تعالى وما ربك بظلام والذي حملهم على ذلك ان الاكثر في دخول النفي على المقيد بقيد توجهه الى القيد واذا توجه النفي الى القيد هنا وهو المبالغة ثبت المقيد الذي هو اصل الفعل وهو الظلم والله تعالى منزه عن ذلك ولو جعل مما توجه فيه النفي للقيد لم يلزم ذلك كما في قوله على لاحب لا يهتدى لمناره اي المراد انه لا منار له لا ان له منارا لا يهتدى به ونظيره قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اذ المقصود انهم لا شفيع لهم لا ان لهم شفيعا لا يطاع ورايت بخط الشهاب رحمه الله نقلا عن استاذه الصفوي ان السيد صدر الدين محمد سيل عن هذه الاية في مجلس فاجاب على البديهة بجواب قال العلما يكتب بالتبر لا بالحبر وحاصله ان جميع صفات الله على غاية الكمال فلو كان متصفا بالظلم لكان متصفا بكثرة الظلم فنفي كثرة الظلم عنه نفي لاصل الظلم لانه لو اتصف به فانما يتصف بكثرته ومما حمل عليه اقسط في قوله تعالى ذلكم اقسط عند الله واقوم قال في الكشاف يجوز على مذهب سيبويه ان يكونا مبنيين من اقسط واقام وان يكون اقسط من قاسط على طريقة النسب بمعنى ذي قسط واقوم من قويم قال ابن هشام انما قياس اسم التفضيل ان يكون من فعل لا من اسم فان كان بناؤه من افعل شاذا عنده فهو قد هرب من شذوذ ولما شذوذ والحق الاول وانه قياس لا شاذ

الوقف

في بعض حواشي الجاربردي المراد به الاختياري الذي ليس بترنمي ولا استثباتي ولا تذكري ولا انكاري ويكون للاستراحة او لتمام المقصود والترنمي كالوقف على قوافي الدوبيت ذلك واقلا العتابن

بالتنوين

٤٨٠

بالتنوين ويسمى تنوين الترنم وهو مشهور والاستثباتي كما تقول المني لمن قال جا زيد فتاتي بمن معرفة باللام منونة للمسؤول عن وصف زيد اي الهاشمي ام العلوي وسبق في النحو في باب الحكاية والتذكري كما تقول في قال قالا وفي يقول يقولو وفي من العام العامي فتقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره وتجعل هناك حركة ليتذكر وتسمى مدة التذكير ولو قصدت الوقف لم تلحق بل تقف على احد الوجوه الاتية واما الانكاري فمدة ايضا ثم ان كان اخر الكلمة منونا كسر التنوين وتعينت الياء كما تقول سكرا ايه وزيد نيه بدال مهملة مضمومة ونون مكسورة وفي التنوين حرك لسكونه وسكون مدة الانكار وان لم يكن اخر الكلمة منونا تبعت المدة حركة ما قبلها مطلقا فتقول لمن قال جاني عمر اعمروه ولمن قال رايت عثمان اعثماناه ولمن قال رايت حذام احذاميه ثم لمدة الانكار معنيان انكار خبر المخبر وانكار ان يكون الامر على خلاف ما ذكر قوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا قال ابن هشام ان قيل ان هذا لا يعرف منه شي من احكام الوقف على المضموب المنون اي معرب لان الفتح من القاب البناء قيل له ليس الامر كذلك لان الوقف من الاحكام اللفظية والفتح عند اللفظيين يشمل حركتي الاعراب والبنا انتهى وانظره مع قول السعد في شرح تصريف العزي عند قول المتن ويدخل الناصب فتبدل من الضمة فتحة كان الواجب ان يقول من الرفع النصب لانه معرب والضم والفتح انما يستعملان في المبنيات انتهى المقصود منه وقد يقال ذاك حكم نحوي وان ذكر في الكتاب الموضوع للاحكام اللفظية قال ابن هشام من هذا الحكم ما ختم بالتا كرايت شجرة ويعلم من كلامه الاتي انه لم يكن كلامه الا فيما ليس اخره التاء وفيه بحث لان ذكر حكم اخرها التانيث فيما ياتي لا ينافي دخولها في هذا الحكم المذكور هنا بان يكون المقصود بالاتي زيادة حكم على ما هنا ونظيره ان المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الاتي او قف رايم فتامل

التحرك مع دخول المنون منه في قوله هنا تنوينها اثر فتح الحرف المقصو
بما يأتي افادة حكم اخره وهو حذف تنوينه والوقف عليه بالردم
ثم قال ابن هشام فان قلت فما علة ابدال الالف من
تنوين الناقل قلت علموه بان الناحينئذ تقع حشوا ورده
ابن اياز بان الالف كالتنوين والنا لم تكن معه حشوا وبان هذا
استعمل من تجرتان قال والصواب ان المونث بالتا يقتبل
ولهذا احيز ترخيمه وان خلا من علمية وزيادة على الثلاثة
والوقف موطن تخفيف **تنبيه** مما يدخل تحت عبارة
الناظم نحو عصي وفتي فتكون الالف على ذلك بدلا من التنوين وذلك
لانه لايجتمع الفان في اللفظ فلما اجتمعا في التقدير حذفت احداهما
ولابد وجاء رجل الى ابي اسحق فقال زعمتم انه لايجتمع الفان فقال
نعم فقال انا اجمع بينهما فقال اجمع فقام ومد صوته فقال له
ابو اسحق حسبك لو مددت من غدوة الى العصر لم يكن الا الفا
واحدة وكانت الالف اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت
وهو قول المازني والفارسي وحجتهما ان القياس كان يقتضي الابدال
من التنوين مطلقا مع منعه في الرفع والجر مانع وهو هنا منتف
وان فتحة المقصور لازمة فالابدال لها اقوى منه للعارضة وقال
الكسائي والسيرافي وابن برهان الاسدي انها لام الكلمة مطلقا
لان الف النصب قد امليت نحو واجد علي النار هدى واتخذوا
من مقام ابراهيم مصلى ولانها جاءت رويا في الشعر وانها كتبت
في الامام باليا وقال س المعتل كالصحيح نعم نصبا عنده وفقا
ورفعا وجرا فعل واختار ابن اياز الاول وقال المعتل ينفرد باحكام
بين ليل سيد وفتاه والامالة لمناسبة رؤوس الاي او لشبهها
لفظا بالاصلية وكذا وقوعها رويا وكتابتها باليا **قوله**
في سوى اضطرار قال المرادي احترز به من وقوع ذلك في الشعر
وانما يكون ذلك في اخر الابيات انتهى قال ابن غازي ومثله في المكودي
واستشهد بقوله

اذا كنت في حاجة مرسلا ... فارسل حكيما ولا توصه
انتهى والاظهر وانما يكون في اخر المصراع من العروض واما الضرب لان الاصح
ان البيت اسم للمصراعين فيوهم كلامه انه لا يكون في اخر المصراع
الاول وليس كذلك قال
ومهمه مغبرة ارجاوه ... كان لون ارضه سماوه
فانه في قول العيني وفي الشطر الثاني القلب يقتضي ان المجموع بيت
من تام الرجز لا بيتان من مشطوره وقد شطر بعض الادبا البيت
الذي في المكودي فقال
اذا كنت في حاجة مرسلا ... رسولا وانت بها مغرم
فارسل حكيما ولا توصه ... وذاك الحكيم هو الدرهم
فتثبت الصلة في غير اخر البيت جزما وقال الشاطبي معنى قوله في
سوى اضطرار ان الصلة قد تحذف وصلا للضرورة كما انشد س للاعشى
فاله من نجد تلهه وماله ... من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا
ويرد عليه ما قبله ساكن قال ابن غازي وقد ابعد واغرب
كما اغرب بجعل الصلة هنا شاملة لميم الجمع مثل انتم وهم واكرمهم
وحجتهم واقول وحاصل ما قاله الشاطبي ان قوله في سوى اضطرار
قيد في مفهوم قوله واحذف لوقف لانه افهم ان صلة غير الفتح لا تحذف
في الوصل وهو مقيد بغير الضرورة فتحذف منه واعلم ان الناظم
لم يذكر هنا قيد الضرورة في شيء من كتبه فهو من زيادات الالفية
قوله واشبهت اذن الخ اي في الصورة لانها لا تنوينه فتشبه
الاسما المنونة بخلاف لن وكان اللائق ان يلحق هذا البيت بالبيت
الاول **قوله** وحذف يا المنقوص الخ هذا مذهب س والمتاخرين
لان اليا غير ثابتة وصلا فلما تعذر الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه
قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا ينبغي ان يوتى فيه
بما لم يكن في الوصل واختار يونس اعادة اليا لزوال موجب حذفها
وهو التنوين قلنا عارض فلا يعتد به اذ الاصل بيانه كما لم يرد عموا
في رويا وكما اثبتوا الهمزة في الاحمر ولم يقلبوا الواو الاولى في ووري

قال ابن اياز والذي اراه ان الوقف على شج ونحوه باليا احسن ليلا
ينقص عدته عن اقل الاصول وان الوقف على نحو قاض بالوجهين
وعلى نحو مستنقض بالحذف على الاحسن لطوله انتهى واما القاضي رفعا
وجرا فالاحسن الاثبات وعلة الحذف الحمل على المنكر كما سفوا من نقل
الحركة لذلك وكما اجاز القرا الضارب زيد حملا على ضارب زيدا و
الفرق بين الوقف والوصل تنبيه قال الاشموني محل
ما ذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سياتي
في قوله وغو مر الخ قال الشهاب هذا يدل على ان ما سياتي متعلق
بالمنون فيرد ان ما ياتي شامل لغير المنون كيف علما كما صرح به
هناك ولا تنوين فيه لانه ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل
فالاولى ان يجعل ما ياتي شاملا للمنون ولغيره على التوزيع فالمنون منه
راجع للمنون هنا وغيره لغيره انتهى ولا يخفى ما فيه لان شمول ما سياتي
لغير المنون لا ينافي تعلقه بالمنون باعتبار شموله له كما يتعلق بغيره
لشموله للغير كما هو قضية صنيعه في قوله فالاول الخ قوله
وغير ذي التنوين بالعكس المفهوم منه ان معناه ان اثبات يايه
ما لم ينصب اولى من حذفها لان الاصل لما كان مقيدا بقوله ما لم
ينصب كان العكس كذلك فاندفع الاعتراض عليه بانه لم يستثن
المنصوب في العكس فان قلت هل يستفاد حكم المنصوب
على التعيين من كلامه قلت يمكن ان يستفاد حكمه من
كلامه كذلك وذلك لانه منحصر بوجوه ثلاثة تعين الحذف تعين
الاثبات جواز الوجهين مع اولوية الحذف لكن لما علم من قوله
ما لم ينصب من ان اثبات اليا اولى بالمنصوب من الحذف يدل على
نفي الاحتمال الاول والثالث وقد اشار ابو عبد الله الصغير الى
ما قلناه من دفع الاعتراض عن الناظم حيث لم يستثن المنصوب
قوله ما لم ينصب قيد في المنون وغيره وزاد ان الناظم انما تكلم على
ما اخره ساكن واما المنصوب فحركته الاخر فيندرج في قوله بعد
وغيرها التانيث من محرك سكنه قوله وفي نحو مر الخ اي من كل

ماكان

ما كان محذوف العين ومثله ما كان محذوف الفا كيف علما وان كان
لا تنوين فيه كما مر لان كلام الناظم هنا اعم فلا يرد تنظير الدماميني
فيه بان الكلام في المنقوص المنون وان اقره الشهاب لان كلامه
في قوله التسهيل والمنقوص غير المنصوب ان كان منونا فاستحباب
حذف يايه اجود الا ان يحذف فاوه او عينه فيتعين الاثبات
وانما لزم فيهما الرد لئلا يبقى الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف
بالكلمة قال الحفيد لكن لقايل ان يقول هذا الاجحاف حاصل
في الوصل فلم لم يجتنبوه كما اجتنبوه في الوقف على ان الوصل اصل
له فكان اولى بالاجتناب انتهى قال الشهاب ويجاب بانه
لما ساغ رد اليا في الوقف لاجل الوقف اوجبناه هنا تحرزا من الاجحاف
لتيسر التحرز منه واما حالة الوصل فلما لم يسغ رد اليا لوجود علة
الحذف وهو التقا الساكنين لثبوت اليا احتملنا الاجحاف فتامله
انتهى ومن العجيب ان كلا من السوال والجواب في المرادي فكيف
غاب عن هذين الفاضلين ذلك حتى اوهما الاختراع فيما ذكراه
قوله ها التانيث قال ابن الدهان الاولى ها التانيث لان
الها انما تثبت وقفا ولو كان النظر الى الوقف لقلت الف الصرف في
التنوين لانقلاب التنوين فيه الفا ويمكن ان يفرق بينهما قوله
من محرك يعني موقوفا عليه ويبقى عليه ان يقول حركة غير عارضة
كما قيد بذلك في العمدة لان ذا الحركة العارضة بمنزلة الساكن
فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كما قررت الساعة لما في شرح
في قول الشاطبي لم يسكن ميم الجمع كانه وافق سكينا وخالف الكتاب
كما لم يسكن الشكل العارض وغيره مما زاد القرا انتهى محل
نظر لانه يوهم عدم اعتبار ذلك القيد عند النحاة واما ميم الجمع
فقال ابن هشام بعد ان نقل عن ابن اياز ان من سكنها في الوصل
فلا روم ولا اشمام عنده في الوقف ومن ضمها ووصلها بواو
فكذلك لانه في الوقف يحذف الواو فالميم ليست اخرا ومن ضمها
وصلا بغير واو فقياسه اجازتهما ونقلنا نصه ولقد اجاد

الناظم اذا استثنى ها التانيث دون ميم الجمع لو ضموح الامر فيهما

قوله او اشم الضمة قال الشهاب يمكن ان يكون معناه او اشم الحرف الضمة اي اجعله شاملا لها ويؤيد ذلك قول الجاربردي واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رايحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها انتهى قال الشاطبي وشمل قوله الضمة حركتي البنا والاعراب بخلاف ما لو قال الضم انتهى وهو موافق لما مر عن السعد من ان الضم في العرف لا يشمل الاعراب لكن فرقه بين الضم والضمة ويقاس عليهما اخواتهما يخالفه ويخالف قولهم القاب البنا علامات الاعراب فانه يقتضي عدم العرف لانهم يقولون مرفوع وعلامة رفعه ضمة وهكذا فليحرر كلامه

قوله او قف مضعفا شرط ابن الخباز كونه في رفع او جر وهو متجه بعين ما عللوا به مسالة النقل فان قيل النقل جايز في المفتوح اذا كان مهموزا فقولوا هنا كذلك قلت لا لان التضعيف لا يكون في المهموز فلا وجه للاستثنا اصلا ن وقال ابن هشام مغلطه كيف تقف على لم يضرب بالتضعيف الجواب لا يجوز لان اللغات الخمس فيما كان في الوصل محركا الا ترى لي قوله من محرك وقد نص ابن الحاجب على هذا الشرط فقال ما معناه انما كان يضعف ما كان في الوصل محركا لان تضعيفه كالعوض من حركته الذاهبة قوله ما ليس همزا لان الهمزة المفردة مستثقلة فلا تضعف في موضع يقصد فيه التخفيف

قوله او عليلا قال ابن هشام لو قيل بالتضعيف في حرف اللين لم يمتنع عندي نحو او وا ويضربوا واخشى يا بسر وانما يمتنع ادغامه في مقارنه واما المماثل والمقارب فلا يمتنع ذلك الا في الهمزة والالف والواو واليا اذا كانا مدين لا لينين وقال ايضا فان قلت فكيف قال بلقع بالود وبالصحيح فانه شدد دالها في الوقف وابدلها بالجيم قلت انما التشديد هنا من باب زيادة الحرف الدال على النسب للضرورة كقوله والدهر

بالانسان

بالانسان دواري الا ان هذا يقع في النثر كاحمري لان الصفات تقبل المبالغة بخلاف الاسما وهذا التخريج قول ابن جني قال في المنصف الذي عندي انه لما اضطر الى الجيم مشددة على الجيمية وهو قرن البقرة الى لفظ النسب وان لم يكن منسوبا كما قالوا احمري وهو كثير في كلامهم وحذفت اليا للاضافة والبا الخفيفة كما في يا القاضي في لغة من قال قاض قوله ان فقا محركا قال ابن هشام لا يمتنع عندي في باب سوط وبيت لان تضعيف الذي بعده هنة يجعلهن من باب الطامة وخويصة فان قيل المدعم قبله ثم متحرك قلت هذا انظير بود لو وقف عليه قوله وحركات انقلا لساكن قال في التسهيل والوقف بالنقل الى المتحرك لغة لخمية قال الدماميني قال المصر في بعض كتبه كقول الشاعر

يا ايها للخير فيما فصدع ۞ محمد مستا عبه ويعلم رشد ۞

واعترض بانه اذا كان مستنده في اثبات هذه اللغة هذا البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون اصله قصدوه على معنى من ثم حذف الواو واكتفى بالضمة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي انتهى ويجاب بانه لم يراع المعنى في مستاعبه ورشده وقال ابو حيان في الاعتراض على الناظم في اعتنايه بنقل اللغات التي لم يلتفت اليها متقدموا النحاة لمجاورتهم للعجم ومن جملة ما قال انهم لم ياخذوا عن حضري قط وبهذا يرد على من زعم ان الشافعي حجة في اللسان وافول ما اطلقه من عدم الاخذ عن حضري ممنوع بدليل الاخذ عن اهل مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ولا شك انهم من اهل الحاضرة وان لغتهم هي الفصحى التي بها جا التنزيل وفي الخصايص لابن جني ان علة امتناع الاخذ عن اهل المدر كما يوخذ عن اهل الوبر ما عرض للغات اهل الحاضرة واهل المدر من الاختلال والفساد ولو علم ان اهل جدة باقون على فصاحتهم وجب الاخذ عنهم فالشرط انما هو البقا على الفصاحة يعني عدم عروض الاختلال والعجب ان ابا حيان قال في توجيه قراة ابن عامر

زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم بجر شركائهم وجر شركائهم بعد ان نقل اعتراض الزمخشري على ابن عامر انه عجيب لا يجيء ضعيف في النحو يرد على عربي محض قراءة متواترة انتهى وفيه شهادة بان ابن عامر عربيا محض اعتراف بانه حجة في اللسان ولاشك انه حجة لانه شامي الدار وهذا من ابي حيان مجاراة للزمخشري على مذهبه الباطل ان القراءة بالراي والحق وعليه الجمهور ومنهم ابو حيان انها بالرواية فيكفي في الرد على الزمخشري ثبوت القراءة واذا علمت ذلك عرفت سقوط قوله ان الامام المطلبي قدس الله سره وكرم وجهه ليس حجة في اللسان لان كونه حضريا لا يقتضي ذلك بل هو حجة لوجود الشرط في ذلك وهو بقاؤه على الفصاحة القرشية كما شهد به غير واحد من الايمة قال زكريا الساجي حدثنا جعفر بن احمد قال قال احمد بن حنبل كلام الشافعي حجة في اللغة وقال الحاكم سمعت محمد بن عبد الله يقول سمعت ابا عمرو غلام ثعلب عن حروف اخذت على الشافعي وهو من بيت اللغة يجب ان يؤخذ عنه وقد صنف الازهري وهو امام اهل اللغة في عصره كتابا في ايضاح ما اشكل من مختصر المزني وقال في ديباجته ان الفاظ الامام الشافعي عربية محضة ومن عجمة المولدين مصونة وبالجملة فاطلاق ان اللغة لا يؤخذ عن حضري افراط كما ان قول بعضهم ان الزمخشري مع كونه عجميا زيادة على كونه حضريا يحتج بتراكيبه تفريط وكان قائله اخذ ذلك من قول الزمخشري في تفسيره واذا اظلم عليهم قاموا وقد استشهد ببيت من كلام ابي تمام وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه الا ترى الى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه انتهى وهذا غفلة عما خص الله به العرب الذين لم يدخل عليهم الفساد بشهادة اهل المعرفة والانتقاد من عصمة اللسان عن الخطا في البيان وتلك الخصوصية لا تنال بالعلم ولو بلغ العالم نهاية الاتقان والزمخشري عجمي وابو تمام اخذ عليه في حروف لم يجد احد حول الجواب عنها هذا هو الحق الذي

لاشبهة

لاشبهة فيه لعقول الرجال وماذا بعد الحق الا الضلال قوله ونقل فتح من سوى المهموز الخ منع البصريون نقل الفتحة اذا كان المنقول غير همزة لما يلزم على النقل من حذف الف التنوين وحمل غير المنون عليه كذا في المرادي والاشموني وفي الهمع لان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف يلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف واللام فهو في حكم المنون لانها بدل منه ولان الالف واللام لا تلزم وكان التنوين موجود قال ابو حيان وهذا ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا ترى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الالف واللام وذلك نحو جمل ودعد وهند اذا منعت الصرف ونحو شجر اشترى امراة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لانتفاء تلك العلة انتهى قال الشهاب وتعليل الهمع غير تعليل المرادي والاشموني قال ويوخذ من قول ابي حيان ليست شاملة الخ امتناع النقل في نحو جمل ودعد وهند منصوبا والا كانت العلة شاملة فلا يصح نقضها بهن فتامله انتهى قوله فقد يدعى الحمل في هذا النوع كما في المعرف فلا يلزم الضعف الذي قاله ابو حيان وذكر ابن غازي ان التعليلين بحث وقيل في تعليل ذلك انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك كانه اسكان نقل بالفتح وهو ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كانه اصل اذ خافوا ان يكون في ذلك تخفيف نقل اذا وصلوا والاصل هو الاصل وهو بالسكون هذا ورايت بخط ابن هشام ما نصه انما امتنع نقل الفتح في غير المهموز حملا له معرفا على المنكر ولان الضمة قوية بقوة مدلولها اذ هو العمدة والكسرة اختها وليست الفتحة كذلك لانها علامة الفضلة المستغنى عنها قاله ابن اياز واختار ابن الانباري في الانصاف والعبدي قول الكوفيين واحتجوا بان المراد الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه وازالة التقاء الساكنين انتهى وعندهم انه يجب قولهم من جهة انا اجمعنا على الروم في نحو قولك العجبي السفر عجبت

من النضر واحببت النضر فهلا حملوا المعرف على المنكر فلم يجيزوا في الحركات
الثلاث ومهلا راعوا ان الفتحة حركة الفضلة وكذا قوله في الاشمام
في الرفع فهلا رفضوه محتجين بذلك ثم لو سميتا امراة بفطحل ثم
وقفنا فقد ان تطرأ الى اصله قبل العلمية وانه كان قبل النقل
نكرة فلا نقل فيه نصبا فبعيد جدا انتهى وخرج بقوله من سوى
المهموز فيجوز فيه نقل حركته وان كانت فتحة وظاهر اطلاقهم
فتناول المنون لكنهم لم يمثلوا الا بغيره وعلى الاطلاق يجوز فيه قلب
تنوينه الفا كما شمله كلام الناظم اول الباب قوله والنقل ان يعدم
نظير الخ قال ابن هشام عندي ان ذلك لا يمتنع لان المهموز داني غيره
لانهم قد اعلوا التواني والتراجي بابدال الضمة كسرة وصار ذلك في الاحاد
نظير دراهم ومساجد وتجارب في الجموع ولم يبالوا بذلك نظرا منهم
الى الاصل لانه امر يعرض في الوقف واما نحو التراجي فموجود في
الحالتين وقوله وذلك في المهموز الخ يوهم انه لغة الجميع وليس
كذلك وانما هو لغة لبعضهم وبعضهم يتبع حتى لا يقع في ذلك وسبب
اغتفار النقل في المهموز وان ادى الى عدم النظير ثقل الهمزة وصعوبة
النطق بها اذا سكن ما قبلها كان النطق بها اصعب قال ابن
غازي قال شيخنا ابو عبد الله الصغير انظر هل يلزم هذا اي عدم
النظير في المهموز على لغة الحجازيين الذين يحذفون الهمز بعد نقل
حركته فلا يبقى البناء المهمل ولا النادر انتهى ولعله يبنى على الاعتداد
بالعارض وعدمه قوله تا تانيث الاسم قيد هافي التسهيل
بقوله في اخر الاسم احترازا من نحو قائمات وثنتان وبنتين اذ يراد
بالاسم هنا ما يعم المفرد وجمع التصحيح وما الحق بهما ويكون قوله
الاتي وقل ذا البيت تفصيلا وشرحا له فليتأمل قال الاشموني
وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون
الا الفا نحو الحياة والقناة قال الشهاب كان مراده ان الواو والياء
الساكنين لا يكون بعدهما تا التانيث قوله ان لم يكن بساكن صح وصل
فلو كانت متصلة بساكن صحيح قبلها وقف عليها بلفظها كبنت واخت

كذا مثل

٤٨٥

كذا مثل في التوضيح وانظره مع تمثيله في باب النسب قول يونس
ان التا فيهما ليست للتانيث قوله وقف بها السكت الخ قال
ابن هشام ومنه فبهداهم اقتده وقولهم وجدت الناس اخبر تقله
وقال الاسفرايني يجوز كون الها ضمير الناس لانه اسم جمع كالقوم
والرهط انتهى ويبعده وسوال هذا الناس كيف تبيد والتقدير
في المثل مقولا فيهم اخبر ونقل الاسفرايني ان الميداني قال يروى
برفع الناس على حكاية الجملة كما في قوله سمعت الناس ينتجعون غيثا
وانه قال ايضا من نصبه فانما نصبه باخبر وجعل وجدت بمعنى
عرفت اي عرفت هذا المثل قوله ما كميع اوكيع اي مما بقي على حرف
او حرفين احدهما زايد وقد يقال هلا كانت الها جايزة في الثاني
فقط لان حرف المطاوعة كالجزء كما جاز فقط في ما الاستفهامية
المجرورة بالحرف لانه كالجزء ثم ان التعليل يبقى الكلمة على اصل واحد
موجود في خل مع انه لا يزاد فيه ها السكت الا ان يقال لم يكن نع
المحذ ور في الوصل اذ لا ينقاس فيه فان قيل هلا رد المحذوف
وهو اليا في يع وبع كما ردت اليا في سرقلت لم ترد اليا لان الموجب
لحذفها قائم هنا وهو الجزم والوقف بخلاف سرفان الموجب
لحذف لامه قد زال في الوقف هذا وقال في التوضيح قال الناظم
وكذا يجب ها السكت اذا بقي الفعل على حرفين احدهما زايد نحو
لم يع انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم
ومن يتق انتهى واقره شارحه كغيره ونقل عنه بعض حواشي الجاربردي
واقره واجيب بان ال ليس معلا لاخر والكلام فيه وبان التا
بمنزلة الاصل بان دليله ان حرف المضارعة يدخل عليهما اقول
يرد الاول انه لا يعتبد لان المعتل بنا الفعل على اصل واحد وهذا
موجود في ال وكونه معلا لاخر لا اثر له ويرد الثاني بذلك ايضا
وبان اليا ايضا يدخل عليها حرف المضارعة كما في ييسر فليتامل
واعلم ان خوف اللبس موجود فيما بقي على اكثر من حرفين مع جواز

اشباه

دخول الها عليه وان المفيد نال في قوله على وجوب الوقف اي حيث
تزيد الوقف وجب ما ذكر والا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا
انتهى واقول رايت بخط ابن هشام في الحواشي مقتضى قوله يجب ان
يوقف بالهاء في مثل ولانك في منبق وفيه نظر من جهة ان حذف اخر
هذا الفعل ليس واجبا ولينظر في وصف السبات كيف يوقف على تق
تنبيه حكم محذوف العين واللام كره ولم يره حكم محذوف
الفاء واللام وكذا محذوف الفاء فقط نحو نبغ بنبغي واصله او بتغ بوبتغي
في معنى اتق بتقي كما هو ظاهر التسهيل وظاهر شرح الكافية عدم
الوجوب في نحو لا يتق لانه على ثلاثة احرف قاله المرادي قال لكن
الامر مندرج في كلامه لانه على حرفين احدهما زايد ويتقي قال
ابو العباس القبلالي عند س بالفتح وعند الجوهري بالسكون
قوله ومما في الاستفهام الخ قد تثبت الفها وفي الكشاف
انه لغة قال المرادي وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى
يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قالوا معناه باي شيء غفر قال
ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين على خلافه انتهى
قال ابن غازي وفي المغني لا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك
لضعفه وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري اذ جوز
كونها استفهامية مع رده على من قال بما اغويتني واجاز هو وغيره
كونها موصولة وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب وبعيد
ارادة الاطلاع عليها وان غفرت انتهى اقول هذا كله كلام
المغني وما ذكره من ان القراءة المتواترة لا تحمل على القول الضعيف
ينبغي ان يحمل على ما اذا امكن غيره لانه صرح في اواخر الجهة الرابعة
من الباب الخامس بخلافه حيث قال تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج
الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين
فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر
الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير

المفعول

المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه
ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعموا انها ادغمت
فيها قليلا وان منه اترجه واجاصة وقيل مضارع واصله ننجي
بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية ويضعفه
انه لا يجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتديت
بالنون ان تحذف النون الثانية الا في نادر كقراءة ونزل الملائكة تنزيلا
انتهى واورد على هذا الدماميني انه يلزم ان تكون هذه القراءة
المتواترة غير فصيحة ولا ينبغي ارتكاب مثله ومما يشبه انهم اشترطوا
في فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وذلك يكون بجريانه
على القول المشهور فما خالف المشهور يكون ضعيفا مسقطا للتسمية
لكن قد يمنع حصر الخلوص من ضعف التاليف بموافقة المشهور وقول
الجمهور وان اقتضاه كلام السعد بل يكفي موافقته لوجه نحوي كما قال
ابن الجزري

وكل ما وافق وجها نحوي * وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح اسنادا هو القران * فهذه الثلاثة الاركان
وحيثما يختل شرط اثبت * شذوذه لو انه في السبعة

تنبيهان الاول يوخذ من عرض الناظم الكلام في لفظ ما ذ
اشتراط ان لا تركب مع ذا نحو على ما ذا يلومني فان الالف لا تحذف
حينئذ لانها عند التركيب لفظة اخرى غير ما تنذ بر الثاني قد ورد
تسكين ميمها في الوصل مجرورة بحرف ومنه قول ابن تمام

لم الزمت حزنا لم لم امت اسفا * لم لم امت جزعا لم لم امت كمدا

قوله وليس حرفا الخ لان الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا
وخطا فقول عم تسال وعم تخاف تنبذ لو تدغم وتحذف احد المثلين
خطا ليوافق اللفظ وتقول الام وعلام فتقلب الياء الفا لوقوعها غير
طرف باتصال الميم بها بخلاف الاسم فانه وان اتصل لفظا وكان المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد الا انه لا اتصال بينهما في اللفظ فان قيل
حرف الجر قد يكون على حرف واحد نحو رما المحذوفة الالف حرفان فيما

وجوب الها على قول الناظم بوجوب ها في كيع فهلا وحبه قلت احمل الها
الذي على حرف على غيره في عدم الوجوب لان ما هو على اكثر من حرفين
اكثر قوله ووصلها بغير تحريك بنا الخ قبله في بعض النسخ
• ووصل ذي الها اجز بكل ما • حرك تحريك بنا الزما •
وفايدة قوله في المدام استحسنا بعده بيان الحسن فان البيت
المذكور لا يدل عليه واما لم يقتصر على هذا لان الجمع بينهما ابين واوضح
وقوله غير تحريك بنا اد بعم بدخل تحته لا تحريك وتحريك اعراب وتحريك
ها عارض والمراد هذا الثالث فينبغي ان يجعل النفي وهو غير راجعا
الى القيد فقط وهو اد بعم وذلك هو الاشتر فاندفع ما قيل ان كلامه
يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب شذ ولعل هذا اوجه قول المرادي
ان اقتضا كلام الناظم لذلك ليس بلازم وقال الشهاب كان وجه
ان الحكم بالشذوذ في غير تحريك البنا الدايم يكفي فيه وجود الشذوذ
في بعض افراده وكان تحقيقه ان تجعل القضية مهملة فليتأمل
قال فيه شيا انتهى واعتذر الشاطبي بما اشرنا اليه اولا لكنه
لم يذكر ان رجوع النفي للقيد وبانه يلتزم وجود هذا الشذوذ في
المعرب فقد حكى س اعطني ابيضه بتشديد الضاد في الوقف قال
اراد ابيض فالحق الها قال السيرافي وهو من افتح الشذوذ
لوجهين لحاق الها لحركة الاعراب وجعل التشديد بها في غير الحرف الموقوف
عليه هذا ومثل في التوضيح لما بني على حركة بناء دايما ولم يشتبه
المعرب بيا المتكلم واعترض بانها كثيرا ما تكون ساكنة واجيب
بانها مبنية على الحركة دايما باعتبار الاصل والسكون لها عارض
لقصد التخفيف وبان البنا لها دايم تارة تبنى على السكون وتارة
على الفتح قال الجاربردي وانما اشترط ان تكون الحركة غير اعرابية لان
الاعرابية تتوقف بالعامل فلم يحتج الى البيان بها السكت واجريت الحركة
المشبهة بالاعراب مجراها فان قلت فلم جاز الروم وغيره مما
سبق مع الاستغنا بالعامل قلت كان الفرق بان الها
زيادة على الكلمة فقد تتوهم فلم يرتكب مع الاستغنا تنبيهات

الاول

الاول مثلوا الوصلها لما حرك بحركة بنا عارض بقوله •
• يارب يوم لا اظلله • ارمض من تحت واضحى من علله •
قال ابن هشام ولم يذكروا غيره وهو رض بناء هذا لا جايز ان يقال
لقطعه عن الاضافة لانه لا يضاف بل لكونه اريد به معرفة انتهى وقال
في المغني التزموا في علا مرين استعماله مجرورا بمن واستعماله غير مضاف
وقد وهم في هذا جماعة منهم الحريري وابن مالك واما قوله •
• يارب يوم بها لا اظلله • ارمض في فوق واضحى من علله •
فالها للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنايه لو كان مضافا انتهى
فظهر بهذا ان الها في عله للسكت وانها تلحق ما عرض لبنايه لو كان مضافا
انتهى هنا وهو لكن قال الدماميني قلت وليس بقاطع لاحتمال
ان يكون مضافا الى الضمير وبني لاضافته الى مبني فلا يتعين حينيذ
كون الها للسكت انتهى قال الشهاب ويجاب بانه خلاف الظاهر
والمشاكلة تظنية واقول على في البيت معرفة وانما يكسب المضاف
من المضاف اليه البنا اذا كان مبهما ثم ان المعهود في البنا المكتسب
الفتح فليحرر الثاني قال ابن هشام في شرح ابنه شرط الذي تلحقه
الها ان لا تكون حركته مشبهة للاعراب كاسم لا والمنادي والعدد
المركب قال والماضي لانه وان كانت حركته لازمة لكنه يشبه المضارع
انتهى ويرد عليه ان كلا لا والامر تشبه المضارع المجزوم ثم بينما هو
يتكلم في الحركة المشبهة لحركة الاعراب اذ هو يتكلم في المبني الذي يشبه
المعرب الثالث معنى قولهم ها السكت لا تلحق معربا لانها تشعر
علامة اعراب فتلحق المعرب بالحروف كالعالمين وقد وهم ابن خروف
حيث زعم انها لا تلحق المعرب مطلقا قوله وربما اعطي لفظ الاصل
الخ ومنه قوله في احد الاوجه قالت سليمى اشتر لنا دقيقا فانه يحتمل
ثلاثة اوجه احدها ان يكون نوى الوقف ثم لما وصل اجرى الوصل
مجرى الوقف للضرورة والثاني ان يجي على قولهم لم ابله وذلك ان
يكون حذف اليا للوقف وبقيت الكسرة فلم يعتد بما حذف اولا لحذفها
والثالث انه سكن تخفيفا لكثرة الحركات وتشبيها المنفصل بالمنفصل

فكانه بني من اشترك مثل كنف وقوله مجذا ان الجار منزل من الفعل منزلة
الجزء الاخر اما معديا له وهو اخوا الهمزة والتضعيف وقوله ما للوقف
اي من الاحكام المتقدمة من الاسكان كما مثلنا ولحوق ها السكت نحو
لم يتسنه وانظر والتضعيف نحو مثل الحريق وافق القصبا

الإمالة

قال ابن هشام لقد ابعد ابو الفتح في الخصايص حيث سمى الامالة ادغاما
صغيرا ووجه ذلك بان الادغام المالوف انما هو تقريب صوت من
صوت والامالة انما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت الا ترى
انك قربت فتحة العين من عالم الى كسرة اللام بان نحوت بالفتحة
نحو الكسرة فاميلت الالف نحو اليا وكذلك نحو سيع وقضى نحوت
بالالف نحو اليا التي انقلبت عنها قال وانما احتطنا لهذا الباب
بهذه التسمية التي هي الادغام الصغير لان فيها ايذانا بان التقريب
شامل للموضعين وانه هو المراد المبغي في كلتا الجهتين انتهى والامالة
كما في التوضيح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فان كان بعدها
الف ذهبت اي الالف الى جهة اليا انتهى وظاهره ان الامالة عبارة
عن عملين والظاهر كلام التوضيح لانه اذا نحي بالفتحة نحو الكسرة
لزم قطعا ان يجو بالالف نحو اليا ولان ما قاله الشلبيس جامعا لجميع
اقسام الامالة لانه يخرج عنه ما لم يكن بعد الفتحة الف قوله
الالف المبدل الخ قال ابن هشام بدا بالسبب الحرفي لانه اقوى
من الحركي وبها اقوى من المناسبة ولهذا اخرها عنهما وبدا بالمقدم
لانه اقوى في هذا الباب من الظاهر عكس ما يقتضيه القياس انتهى
وهذا مبني على قول من ان الكسرة اقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة
ومقدرة وذهب ابن السراج الى ان اليا اقوى لانها حرف والكسرة
بعضها انتهى وفي الاول نظر لان اليا ايضا تجلب الامالة ظاهرة
ومقدرة كما ياتي عن التوضيح نعم يؤيده مذهب من ما سيأتي
من انه قد تمال الالف للكسرة المنفصلة بخلاف اليا ويؤيد مذهب

ابن

ابن السراج ما ياتي عن ابي حيان من ان اليا الظاهرة لا يمنع المستعلي امالتها
قوله خلف حال ونقف غلبيه على لغة ربيعة قال ابن هشام او خبر
للوصف الموصول له علانا وبلية بالصابر وهو عندي حسن فلا ارا هم
يقولون به انتهى يعني ان وانقفا في قوله الواقع بمعنى الصابر واليا اسمه
وخلف خبره ووقف عليه ايضا بلغة ربيعة وعلان وانقفا بمعنى ان فاليا
فاعل به لانه اسم فاعل قوله اوشذ وذ قال الشارح احترز به من لغة
هذيل في نحو عصى قال الشاطبي فيه نظر وكيف يصح اطلاق الشاذ على
لغة شهيرة وكتب الي بعض الشيوخ انه اشار لو قوف بعض طي على
عصا بابدال الالف تا كقول راجزهم

ان لطي سنونه تحت الغضى   يمنعها الله ممن قد طغى

بالمشرفيات وطعن بالقنى وهو اقرب لانها لغة نادرة والاقرب
ان يكون اشار الى تثنية رضى على رضيان انتهى تنبيه
علم من كلامه ان نحو فتى وعصا من الاسماء الثلاثية لا يمال لان الالف
عن واو لا يؤول الى اليا الا في شذوذ او بزيادة وقد سمعت الامالة
في بعض الالفاظ من ذلك شذوذا واما الربا فاما لتهم له وهو من باب
ربا يربو لاجل الكسرة في اليا لان الكسرة اذا كانت فيها تؤثر سواء
كانت متقدمة على الالف كما في الربا او متاخرة كما في دار صرح به
الجاربردي وبه يعلم ما في قول الشارحين ان تبدل عين الاسم
لا يمال مطلقا او اذا كانت تبدلا من واو كما في دار فان قلت
اي حاجة في امالة ربا لما ذكرت لتحول الف ربا في قول الناظم الاتي
او يلي تالي كسر قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو كما
صرحوا به في توجيه شذوذ امالة مكا بكسر الميم فتدبر قوله
ان يؤل لي فلتة قال ابن هشام ينبغي ان يقال المراد به الفاعل والا
ورد عليه انه يمال نحو طلت من الطول بالفتح اذا بني للمفعول فانه
يقال طلت قوله كذاك تاليا اليا بعد علمه عكس هذه وهو ان يكون
الالف قبل اليا نحو بايعته كما في التسهيل والكافية وشرطها ان تكون
متصلة كما مثلنا قال الشهاب ينبغي او منفصلة بالها كشاهين

انتهى وينبغي ان يقرا شاهدين بفتح الها على انه تثنية شاه لا بكسرها اسم طاير لان الامالة حينيذ لان الكسرة وليها **قوله** او مع ها لان وصلها كلا فصل كما سياتي ولم يقيد بان يكون قبل الها ضمة وقيد غيره بذلك قال الشهاب لا يخفى ان الها اذا كانت ثانية لا يتصور ضمها ضرورة انفصال الالف بالها بعدها او الالف لا يكون ما قبله الا مفتوحا واما اذا كانت اولى فقد يتصور كونها مضمومة نحو ضمها كضم ما قبلها في اقتضا المنع فيه نظر ولا يبعد انه كذلك انتهى وسياتي وجه اقتضا الضم المنع **هذا** وقال الشاطبي اغفل جواز الامالة في نحو عيلما مما فصل فيه حرفان احدهما ساكن وان لم يكن ها انتهى يعني انه اغفله في الالف الثالثة للمانع الفصل وذكر نظيره في الالف الثالثة كسرة في قولنا وسكون قد ولي فانه **فصل** اليا اقوى من الكسرة في تسببية للامالة علمت هذه المسالة من كلامه بالاولى **قوله** او سكون قد ولي كسرا نحو شملال فاما المتحرك فلا امالة معه نحو عنبا وفي التسهيل ان بعضهم امال مع الفصل بمتحركين لا ها فيهما وفي الامالة مع الفصل بحرفين ساكن ومتحرك وبالها خلاف ومشى في التوضيح تبعا للنظم على الامالة **قوله** وفصل الها كلا فصل يعتد بها قال ابن هشام جزم بهذا الحكم في هذا الكتاب ولم يضعف ذلك لشذوذ ولا غيره وكلامه في التسهيل يقتضي خلاف ذلك فانه قال او لا مانعه او لكونها اي وتالي الالف لكونها منقدمة يا كسرة تليها او متاخرة عنها منفصلة بحرف او بحرفين او لا هما ساكن ثم شرع في الكلام على موانع الامالة وقال بعد ذلك باسطر كثيرة ما نصه وربما اثرت الكسرة منوية في معتمر او موقوف عليها او زايدا تباعدها بالها انتهى يريد بالاول نحو حواج ودواب وبالثاني نحو مد اماش في الوقف وبالثالث نحو يريد ان ينتزعها وبحود رهمان **تنبيهان** الاول شرط اغتفار الفصل بهذين احدهما ان يكون الاول غير مضموم نحو هو يهزيها قال شيخنا الدنوشري ويمكن ان يوجه منع الضم الامالة ان بينهما حينيذ الرجوع الى الشي بعد الاعراض عنه وتصييرا لاصوات

بغير

غير مناسبة لما فيهما من التسفل بعد التصعد الثاني قال الشاطبي اطلق الناظم فتناول كلامه الالف العارضة في الوقف في نحو رايت زيدا او فرحا وذلك مقصود ونص سيبويه على جواز امالته الا انها ضعيفة انتهى يعني اطلق في الالف الثالثة لليا والتالية للكسرة فتناول كلامه ما ذكر لان الامالة في الاول لوقوع الالف بعد الكسرة **قوله** وحرف الاستعلا جمع بعضهم حروف الاستعلا في قوله قظ خص ضغط ومعنا اقتري في دمن القيظ في خص ضغط اي ضيق وحذف بنزع الخافض وضغط بحذف المضاف اي اقم في خص ذي ضغط وان يريد به الكلام التقلل من الدنيا عند شدة الاحتياج اليها **قوله** مظهرا من كسر او يا نازع ابو حيان في كف المستعلي للياء وقال لم نجد ذلك وانما يمنع مع الكسرة فقط وخرج بقوله مظهرا الكسر المقدر في نحو ما ماض اصله ماضض وفي خاف اصله خوف فيمال كل منهما لان الكسرة فيهما مقدرة وكاليا المقدرة في طاب فان اصله طيب لان السبب المقدر هنا لكونه موجودا في الالف اقوى من الظاهر لانه اما متقدم على الالف او متاخر عنها هذا ما اشار اليه الموضح وبه يندفع اعتراض ابي حيان في شرح التسهيل بان ذكر الماغلط فانه ليس لنا يا مقدرة تمال الالف لاجلها لا متقدمة على الالف ولا متاخرة عنها وما ذكره الموضح من ان امالة خاف للكسرة المقدرة لا ينافي قوله وقول غيره ان امالته لكسرة تاتي في بعض الاحوال كما ذكره في قول الناظم وهكذا بدل عين الفعل ان يول الى فلت كما في خف ودن وفي التفريع اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جد في الامر والاصل جادد فادغم لاجتماع المثلين لا تكون كالكسرة الملفوظة على الاصح **تنبيه** قال الاشموني انما يكف المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجزولي ويمنع المستعلي امالة الالف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك طاب وبقي واستشكله الشهاب اخذا من كلام الموضح السابق وذلك لان السبب في طاب وبقي مقدر ولا تمتنع الامالة لاجله لا في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر قال ويظهر ان اليا في الفعل

ال

لانكون الا مغتفرة ضرورة ان الكلام في امالة الالف المنقلبة عن يا فما
ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله الناظم قوله بعد متصل اي بعد الالف
والاتصال قال الشاطبي شامل للضمائر وحروف الجر قوله او بعد
حرف او بحرفين فصل عموم كلامه شامل للراء غير المكسورة فيقتضي انها تكف
وان فصلت بما ذكر وقال في التوضيح بعد ان ذكر ان شرط المنع بها اتصا[لها]
ما نصه وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو هذا كافر كالمفصولة
انتهى وظاهره انها مع الفصل بحرفين لا تمنع اتفاقا وانما الاولى ان تقدمت
لا تمنع مع الفصل مطلقا اتفاقا ايضا وقال في الحواشي الرا الغير المكسورة
لا تكف ما ظهر من كسر او يا الا اذا كانت متصلة بالالف فلو انفصلت لم
تكف نصوا على ذلك وقال المص في التسهيل بعد ان ذكر حكم حرف الاستعلا
في الكف وشروطه وان فتحت الرا المتصلة بالالف او ضمت فحكمها حكم
المستعلي غالبا وكذا في سبك المنظوم قوله كالطواع مر قال
الشاطبي امر اما من الميرة وهي الطعام اي ائته بميرة او من قولك ماره
اذا اعطاه مطلقا وهو الظاهر قوله وراء يكف قال الشاطبي راء منون
ولا بد لقولهم شربت ما وكذا الحل ما في هذا النظم من هذا النحو منكرا
كثيرا من الناس لا ينونه وصلا ووقفا انتهى وتقدم له عند قوله
في صدر الكتاب وبيا اجرر وانصب نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين
الا للضرورة وسيأتي ما يخالفه عند قوله ذو اللين فاما في افتعال
ابد لا قوله بكسر راء اي واقعة بعد الالف فان كانت قبلها فلا اثر
لها كما قال الجاربردي قال وبهذا لم يمل احد من رباط الخيل لئلا يلزم
العدول من سفل الى علو وانما تكف المانع من حرف الاستعلا والراء غير
المكسورة المتقدم على الالف لا المتأخر عنها كما في شرح الشافية للسيد
والجاربردي ناقلا له عن شرح الهادي وان اوهمت عبارة الشافية
خلافه ونقله بعض حواشي الجاربردي عن ابي حيان وحينئذ فلا يمال
نحو طارق فتمثيل الاشموني به مشكل فتدبر قوله ولا تمل لسبب الخ
قال في شرح الكافية سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وسبب المنع قد
يؤثر منفصلا فيقال لبني احمد بالامالة ولبني قاسم بترك الامالة انتهى

قال

قال الشهاب فتمثيل التمثيل بابي احمد ليس بظاهر والاولى ان يمثل بقوله
لزيد فان لها احمد انما ميل لعدم الانفصال ولا يخفى ما فيه فانه مبني
على ان المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب وليس كذلك انما
المقصود التمثيل لها مع اتصال السبب لان هذا التمثيل تفريع على قوله
ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا انتهى ولشيخنا ثم كيف يتصور بنا الاشكا[ل]
على كون المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب والمدعى ان السبب
لا يؤثر الا متصلا انتهى فقد يناقش في المثال بانه لا حاجة لقوله احمد
الموهم لتوقف الامالة عليه كما يتوقف منع الامالة على قاسم مع ان الامالة
لا تتوقف عليه لان سبب امالة الالف في لها كونها مبدلة من يا في طرف
وانما ذكر لان الفعل لا بد له من فاعل وايضا انما يقال ان السبب متصل اذا
كان خارجا عن الالف الممالة كوقوعها قبل اليا في بعنا او بعدها بشرطه
كبيان وهنا السبب قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن اليا في الطرف كما
علمت واعلم انه في التوضيح اعترض على الناظم والشرح بان نصوص النحويين
مخالفة لما ذكره من الحكمين ثم نقل كلام ابن عصفور في المقرب قال
الشهاب لا يخفى ان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على المص ولا يقتضي ان
نصوص النحويين بخلاف ما قال وقال في التوضيح ايضا انه لولا ما في شرح
الكافية لحملت قوله في النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل على ما تين
الصورتين اي ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات المذكورة
يعني التي هي صلات الضمائر قال الشهاب ولا يخفى ان ما في شرح الكافية
لا يمنع صحة الحمل على الصورتين لجواز ان يكون النظم مخالفا لما في شرح
الكافية تنبيهات الاول ذكر غير الناظم ان الكسرة اذا كانت
منفصلة عن الالف فانها انما تمال الالف لها قال س سمعناهم يقولون
لزيد مال ولعل الناظم يحمله على الشذوذ ولا يستنيل لما سمعه اياه كما
جوزه الشهاب بعد نقل س انه سمعه الثاني قال الاشموني تبعا للمرادي
يستثنى من ذلك اي من عدم الامالة للسبب المنفصل الف ها التي هي ضمير
المؤنثة في نحو لم يضربها وادر جيبها فانها تمال وسببها منفصل
اي من كلمة اخرى وقال الشهاب هذه الالف تمال استثناء وهامش

نوله المص السابق لحيهما ادي فذاك مخصص لهذا بغير الف ها كما ان هذا
مخصص لذلك بغير المنفصل انتهى وقال ابن غازي لا يحتاج لهذا اي
للاستثنا المذكور بل يسلم هذا عندهم متصل الثالث فهم من قوله
فذ يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف
الاستعلا اذا وليا الالف من كلمة اخرى الا ان الامالة عنده في نحو
مال ملق اقوى منها في نحو مال قاسم كذا في الاشموني وقوله في نحو مال
ملق قد يشكل لان السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلا وحرف
الاستعلا في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلا لانه
انفصل باكثر من حرفين ومما يؤكد ذلك لا اعتداد به **قوله** وقد
اما لوا لتناسب الخ اعترض ذكره لهذا السبب بعد الموانع واجيب
بانه اشارة الى ان الموانع لا حظ لها في كفه لان الامالة فيه تابعة
لما قبله او لضعفه بالنسبة اليها هذا واعترض في التوضيح تمثيل
الناظم للامالة للتناسب بلا سبب سواه بتلا المشار به الى قوله
تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها فانه اميل لمناسبة
امالة جلاها وبتمثيل الثاني بامالة سيح لمناسبة فيح وقال بل امالتهما
لرجوع الالف فيهما الى اليا عند البنا للمفعول واجاب
عنه المرادي بما حاصله ان القرا لم يميلوا الثلاثي الذي الفه
منقلبة عن واو الا اذا جاور الممال واعترضه في التصريح بانه لا يرفع
الاشكال لانه على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح
القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ونقل شيخنا الدنوشري عن
بعض الفضلا منع ذلك لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة
فيما ذكر ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع
بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكره لكونه محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القرا والنحويين وليس في
كلامه ما ينفي ان يكون غير التناسب سببا اخر قال وفي جواب
المرادي ما يشير لما ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح ممنوع لان كلا
من الفريقين قايل بالتناسب انتهى ولا يخفى على من له ادنى تامل

ما تنبه كيف وقول الناظم بلا داع سواه نص صريح في نفي غير التناسب
الا ان يحمل على معنى بلا اعتبار داع سواه وهو اعم من ان يكون هناك
داع او لا او كون كلا الفريقين قايلا بالتناسب لا يصحح ملاقاة الاعتراض
والجواب على اصطلاح واحد هذا وقال ابن غازي فذا ابعد المرادي
ما شا حيث جعل القرا اصلا في هذا وقال الشاطبي ان الناظم لم يرد
امالة الالف بتلا في الاية الشريفة وانما اراد امالة فتحة تا تلا لامالة
اللام فيخ عما د امالة الالف للالف وفي تلا امالة الفتحة للفتحة
تنبيه قال الشهاب فايدة قوله بلا داع سواه بيان
ان التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك وانما
قال سواه ليصح نفي الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق
قوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا الخ قال ابن هشام في المغرب نحو هذا في
وهذه حبلى والمبني غير الدايم البنا نحو لا حبلى وبا فتى وحاميم وطاسين
لا الدايمة وشذت امالة نا وها في نحو مر بنا ونظر اليها ويريد ان
يضربها وبينها وذا الاشارية ومتى الشرطية والاستفهامية
واني ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في اما لا فقال نظر وفي الجواب
وحتى فيما رواه ابن مقسم وجوزه الفرا لكن تشبيها لها بالاسم وخالفوه
ونص س على ان حتى لا تمال قال وذكره في التسهيل ذا ومتى والى من
وبلى ولا في اما لا وبا من الحروف ولم يذكرها ولا نا وفي هذه الخلاصة
عكس انتهى واقتضى هذا ان نا وها كغيرهما مما اميل من غير المتمكن
في الشذوذ وعدم الاطراد وظاهر قول الناظم غيرها وغير نا خلاف
ذلك ولذا قال في التوضيح انهم اطردوا الامالة فيهما لكن لما قال الاشموني
ان امالتهما تطرد لكثرة استعمالهما بخلاف غيرهما مما سمعت امالته
قال الشهاب بينا مر معنى الاطراد هنا فانه ان اريد انه يجوز امالتهما
في غير التركيب الذي سمعا فيه فالظاهر ان هذا ثابت في كل مسموع
والظاهر ان وراءهما في الامالة وران ذا الاشارية ومتى وغيرهما
مما سمع وان اوهمت عبارة الناظم خلافه وان في ذكر الاطراد مسامحة
او اراد به انه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه وان امالة غير المتمكن

مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضي كما يأتي انتهى مع زيادة وقوله ان
الامالة في غير ما سمع ثابتة في كل مسموع ينبغي ان يستثني منه الا انهم
قيدوها بقولهم افعل بهذا اما لا **تنبيهان** الاول اورد
على الناظر انه لا اشكال في امالة الفعل الماضي وهو يقتضي اصالته ويجاب
بانه مستثنى والقرينة على استثنائه قوله السابق وهكذا بدل
عين الفعل ان يؤل الى فلت الخ وقوله وكما داوتلا لان تلا فعل ماض
واما الاخذ باطلاق قوله الالف المبدل من يا في طرف فقضيته انه يعارضه
الاطلاق هنا واذا ذهبنا الى تخصيص كل بخصوص الاخر تعارضا في الصحيح
الثاني **قال** الاشموني انما لم تمل الحروف لان الفها لا تكون عن يا ولا
مجاورة كسرة ثاني سمع بها اميلت وعلى هذا اميلت الرا من آلر والرا والها
والطا في فواتح السور لانها اسما ما يلفظ به من الاصوات المقطعة في
مخارج الحروف انتهى ومن **العجب** ما كتب الشهاب على قوله وعلى هذا
اميلت الرا الخ من قوله لك ان هذه اسما نعم هي اسما حروف انتهى وهو تنوير
مصرح بانها اسما الثالث مراده بقوله غيرها الها المشغلة ضميرا
لاها التنبيه ولا اعم **قوله** في طرف سكت عن الامالة قبل كسر رآه
غير متطرفة ولا يلزم من السكوت عن شي نفيه فاندفع قول ابن هشام
في التوضيح انه اشترط تطرف الرا وان ذلك الاشتراط مردود بنص سيبويه
على امالة فتحة الطا من رايت خبط رياح **قوله** كذا الذي تليه ها
التانيث معنى ومخرجا وسكونا ووقفا وزيادة واستلزاما للفتحة
وتطرفا واختصاصا بالاسما وانما لم يمل في الوصل لانها فيه تا والتا لا
تشبه التا وقوله اذا ما كان غير الف لان سكونها قبل الها ازال بعض
شبهها بها التانيث ولان الحرف الممال لا بد له من حرف متحرك قبله
ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسرة فيكون ذلك التقريب سلما الى امالة
والالف ساكنة لا يكون ذلك فيها ولان الالف لو اميلت لم يكن ذلك
الا بامالة ما قبلها ولو فعل ذلك لظن ان الامالة للالف دون الها
تنبيه الضمير الاول في قوله تليه راجع الى الفتح لانه
الذي يمال لا الحرف الذي يليه ها التانيث فلا وجه لاستثنائه :

الالف

٤٩٢

الالف فكان ينبغي ان يقول
وقبل ها التانيث ايضا ان نقف ولا تمل لهذه الها الالف

قال الشهاب وهذا مبني على ان موصوف الموصول اعني الذي الفتح وليس
بلازم لجواز ان موصوفه الشي الاعم من الفتح والالف فان ما قبل ها
التانيث لا يكون الا مفتوحا او الفا فاذا اخرج منه الالف تعين الفتح ويجوز
ان يجعل غير الالف بمعنى الحرف المفتوح ويكون الحكم بامالته على التجوز

التصريف

هو بالمعنى العملي تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي وبالمعنى
العلمي علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلمة صحة واعلالا وقد
اشار اليهما في التوضيح تبعا للش لانه بعد ان ذكر المعنى الاول وشرحه
قال وبسمى تلك الاحكام اي معرفتها علم التصريف واذا عرفت ان المعنى
الاول هو المعرف بقوله تغيير الخ اشكل قول شارحه ان التغيير جنس
وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج التحول لان التحول لم يدخل في الجنس
وهو قوله تغيير لان التحو اما الادراك او الملكة او المسائل وشي منها
لا يسمى تغييرا فتدبر كما يشكل تقديره لفظ معرفة في قوله ويسمى تلك الاحكام
حيث قال ويسمى معرفة تلك الاحكام ولان فيه تغييرا اعراب المتن وسهله
خفا الاعراب والمتن مبني على ان علم الصرف بمعنى المسائل والاحكام
كما هو احد الاطلاقات الثلاث والشرح مبني على الاطلاق الاخر وهو
المعرفة ولا يليق ذلك عند اهل المعرفة **هذا** وقولهم ان موضوع
الصرف الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة في لغة العرب يقتضي مغايرته
للنحو لان موضوعه اخص من موضوع النحو الذي هو الكلمات العربية
اذ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ثم انه يرد على التخصيص بالاسما
العربية دخول التصريف في الاسما الاعجمية لانها تثنى وتجمع وتصغر
الا ان يقال التصريف الذي موضوعه ما ذكر غير هذه الاشيا بل ما يخص
الابدال والقلب والزيادة مما ذكره الناظم في هذا الباب واعلم ان لهذا
العلم خطرا ومن خطر امره انه يقع فيه الغلط للافراد من العلما كقول

لابي عبيد فيه مندوحة من ماله اي سعة مندوحة اي متسع انه من انداح
قلت انداح انفعل ومندوحة مفعولة وانما نونها اصلية من الندح
وهو الجانب من الجبل والطرف منه وهو ما اتسع منه وقول ثعلب اسكفه
من استكف اذا اجتمع قلنا استكف استفعل واسكفه افعله لا استفعله
نهار فيه تقوول ويوضح انه نفعول من نترنا نتير فان قلت
لما نتر قلنا لم ينطق به كما لم ينطق بافعال الويح والويل وجلس القارئ
في مجلس ابي بكر بن الخياط فاكثر اصحابه عليه المسائل فقال لا اتعلم كيف
تبني مثال عنكبوت من سفرجل فقال سفرروت فقام القارئ يكررها
ويضحك وخجل ابن الخياط ولام اصحابه ولما فرغ ابو حاتم من تصنيف
كتاب التذكير والتانيث جاء التوزي فسأله عن الفردوس فقال مذكر
فرد عليه بقوله تعالى هم فيها خالدون فاجاب بانه ذهب
الى الجنة فقال له التوزي يا غافل اما تراهم يقولون اسألك الفردوس الاعلى
فقال له ابو حاتم يا نائم الاعلى افعل لا فعلى فنكس راسه حياء وقول بعضهم
في لم يتسنه انه من اسن الماء يأسن اذا تغير كان يكون لم يتأسن وانما هو
من السنة كان السنين مرت عليه وقول قوم في الانسان انه مشتق
من النسيان وانما انسان افعلان وانما هو من الانس الى غير ذلك من الغلطات
قوله حرف وشبهه من الصرف بري اي بقياس فلابد لحوق الحذف
لسوف وان واما قول من اذا سميت بعلا قلت علوان في التثنية
لانه من علوت فلم يفعل فيه ذلك الا بعد التسمية قاله ابن هشام
ونظر فيه الشهاب لان قوله من علوت يدل على ان له اشتقاقا قبل التسمية
وان اراد بشبه الحرف جميع انواع الشبه المذكورة اول الكتاب وليس
شرط ذلك التوغل بخلاف الشبه المانع من الصرف وينبغي ان يدخل في ذلك
الافعال الجامدة فانها تشبه الحرف ايضا للزومها طريقة واحدة
قوله وليس ادنى من ثلاثي الخ قال ابن هشام الصواب عندي
فليس والتفريع على انه لا يدخل التصريف في حرف وشبهه ويجاب
عن ذلك بانه ما اراد بيوف هذا المعنى ولكنه ساقه مساق علامة
مستانفة فان قلت فمفهومه ان الثلاثي مطلقا بري قابل

تصريف

تصريف وليس كذلك قلت العلامات لا مفهوم لها لانه لا يشترط
الانعكاس فيها وايضا فالمفهوم لا عموم له على الصحيح تنبيه
ادنى قال الزجاج من الدنو وهو القرب في القيمة من قولهم ثوب
مقارب اي قليل القيمة وقال علي بن سليمان الاخفش لا بل من دناءة اي
الاخس ولكنه خففت همزته وقيل من الدون فاصله الادون فقلب
قوله فما سعجا عدا قال ابن هشام مثلها الفقرا حيي عليكم قوله
ويقل الحمل قال ابن هشام كراهة الانتقال من كسر الى ضم لازم واحترزت
باللازم من يضرب لان الضمة تزول نصبا وجزما انتهى واما والسماء ذات
الحبك في قراءة ابي السمال فخرجت على التداخل من لغتين قال اليزدي وفيه
نظر لان التداخل في الكلمتين معهود واما في الكلمة الواحدة فبعيد
وقيل كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن
حاجز غير حصين قال ابو حيان وهذا احسن قال الغزي في حواشي الجاربردي
ولم يعترضه من بعده وفيه عندي نظر لان اداة التعريف كلمة منفصلة
ومن ثم امتنع الفرار من ضم او الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم
وقل الروح وغلبت الروم ولم يحفوها بقول انظروا احكم ونحوهما فالساكن
المذكور حاجز غير حصين لما ذكر على انه لا يجري في غير الاية فالاحسن
الجواب بان كسر الحاء مع ضم الباء شاذ قوله والعكس يقل اقتضى ثبوته
وهو كذلك بدليل بل واعترض بجواز كونه منقولا من الفعل وبانه
لو كان معتدا به لكثر كغيره قلنا الاول خلاف الظاهر والثاني منقوض
بفعل فانه لم يجي منه الا ابل وابل وامراة بلز وحكى الميداني ريم في السم
فهذه ثلاثة كالثلاثة في فعل وفي كتاب اللالي لابي عبيدة البكري ولم
لعبة يقال لها فلج حلب قال بعض صبيانهم لا احسن اللعب الا فلج
حلب قوله وافتح وضم الخ لا يكون مضموم العين الا لازما ولا يتعدى
الا بنقل كباب سد ته او تضمين نحو ان بشرا تطلع اليمن اي قاصدا
اليمن ولا يرد باب العين الا سهو ولا مستغرقا باب اللام الا انهو لانه
من النهية وهي العقل واحترزنا بقولنا مستغرقا من نحو فقه الرجل
وزهو زيد وشبههما مما استعمل في التعجب بمعنى ما افقهه وما ازهاه

لاعموم للعلامات ولاعموم للمفهوم

٤٩٣

منه ادنى

ولا ينصرفان **قوله** ومنتهاه اربع انما لم يتجاوزها الى الخمس حطا له عن
رتبة الاسم **قوله** وان يزد فيه فما ستا عدا لانه لو عدا ذلك كانت
الزيادة اكثر من الاصل واعلم ان الزايد اما حرف او حرفان او ثلاثة
ولتلك ابواب والكلام على معاني تلك الافعال واحكامها يطلب من التسهيل
والشافية **قوله** لاسم مجرد الخ قال الشهاب الخمسة الاول متفق
عليها والسادس زاده الكوفيون والاخفش وتبعهم الناظم وزاد قوم
اوزانا اخر لم يثبتها الاكثرون لندورها خصوصا ما بنوا الحق فيه منها
اربع متحركات انتهى واقول قد نازع الجاربردي في الثالث فعالة ثبوت
فعلل بكسر الفا وفتح اللام بحث لان درهما معرب ومبلع يحتمل زيادة
الهاكما يقوله ابو الحسن وقال اليزدي في جوابه ولك ان لا تسلم تعريب
درهم ولا زيادة ها هبلع وفي تقدير التسليم نقول فعلل محقق لان
احدهما عدّ عربا بحصار امثلته في ذلك لورود فلعمر وبجرع الثاني ان
الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة وقد تحقق الملحق في قشير فيكون
الملحق به متحققا وبويده ثبوت السادس ان الفراكي برقعا وجلها
ولا تفصيل لما رد روايته وقولهم مالي عنه عندد والدال الثانية
للالحاق بدليل الفك فان قيل النون زايدة والدال الاولى عين
والثانية لام والفك مثله في تحبيب قيل لا يجوز ذلك لان عندد اشتق
من المعاندة فالنون اصل واحدى الدالين زايد وفيه نظر لانهم يقولون
مالي من ذلك عندد اي بد **قوله** وما غاير الخ قال الشاطبي اعتذر
عما اشتهر من المستدركات بالزيادة والنقص واضرب عن الشاذ منها
لشذوذه وعن المركب لاستقلال كل من جزئيه وعن شبه الحرف لتقدمه
وفيه يندرج العجمي على طريقة ابن جني انتهى وابسط منه قول ابن هشام
قوله للمزيد نحو محرنجم ومنه جندل واصله عند نا جنديل وفاقا
للفرا والفارسي لا جنادل خلافا للبصريين ومن ذلك عرتن وعلبط
اصلهما عرانن وعلابط وقوله او النقص نحو يد ودم وكل ربع وخف
وبني عليه او للشذوذ نحو ربير وخرنع للفظن الفاسد او شبه
الحرف نحو كم ومن او للتركيب نحو معدي كرب او العجمة كبلخش وسرخس

ذكر من

ذكر من في التسهيل والجواب ان الشاذ لا يعول عليه وشبه الحرف ليس
مما يدخله التصريف فهو بمعزل عما نحن فيه والنظر في اوزان البسايط
فاما المركب من حيث هو مركب فلا وزن له والكلام في لغة العرب انتهى
وهذا الاعتذار عن الاخيرين غير ما اعتذر به الشاطبي فتدبر وانهم
تمثيل ابن هشام للنقص بكل وربع وحق ان قول الناظم وما غاير عام في
الاسما والافعال ومثله للمكودي لان الناظم تكلم فيما سبق على الافعال
ايضا وقيده جمع من الشارحين بالاسما المتمكنة وقد يرجح بان اوزان
ما زاد على الثلاثة من الاسم قد بينها بشخصها في قوله لاسم مجرد رباع
فعلل الخ بخلافه من الفعل فانه لم يبين اوزانها بشخصها في قوله
وانما بين صنا بطحركتها فلا يحسن اطلاق قوله وما غاير بالنسبة للفعل
لانه لم يبين اوزانه الرباعية حتى يعلم مغايرها **قوله** والحرف ان
يلزم الخ لما انهى القول في عدة حروف المجرد وابنيته شرع في ذكر ما يعلم
به زيادة المزيد واصالة المتاصل والمزيد ضربان تكرار لاصل
فلا يتوقف على حروف بعينها وغير تكرار لاصل فيتوقف على حروف بعينها
وهي عشرة يجمعها قولك سالتمونيها فقالوا نعم فقال قد اجبتكم
ومعنى كون هذه الحروف زايدة انه لا زايد الا منها لا انه حيث وجد
شي منها كان زايدا واذا كان كذلك وجب ان يذكر قانون يعرف به
الزايد من غيره والدليل ضربان اجمالي وتفصيلي فالاول هو كون الحرف
يسقط في بعض التصاريف وقد اشار اليه بقوله والحرف ان يلزم
واعترض بخروج ما يسقط في بعض التصاريف وهو اصل كوا وبعد
ودخول ما يلزم وهو واو زايد كوا وكوكب واجيب بان الاصل
اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو
مقدر السقوط وعبارة ابن هشام في الحواشي رب زايد يلزم ورب
اصل يزايل فلابد ان يقال ما لم يعارض معارض فان ثم قلنا ليس
لغالة من الغلب ولا لالاس من الولو ولا لمجانيق من مجنيق ان سلمنا
فصاحة قايلها والتفصيلي سياتي الكلام عليه وكان ينبغي ان يذكره
قبل ان يذكر كيفية الوزن ليجمع بين الدليلين اوكان ينبغي ان يذكره



قبل ان يذكر كيفية الوزن ليجمع بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكر
كيفية الوزن قبل ان يذكر الاجمالي لذلك ولان من فوايد الوزن معرفة
الزايد والاصلي ولذا قدمه في التوضيح لكن قال الشارح ان الفرق بين الزايد
والاصلي يتوصل به الى طريق العلم بوزن الكلمة **تنبيه**
ذكر المرادي ان ادلة الزيادة تسعة اولها سقوط الحرف من اصل
كسقوط الف ضارب في اصله اعني المصدر قال وهذا التعريف هو
الذي يسميه اهل التعريف الاشتقاق والاشتقاق ضربان اكبر
واصغر فالاكبر عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلبتها على معنى كعقد
تراكيب ق و ل على معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب ك ل م على معنى
الشدة والقوة ثم قال واصغر وهو انشا مركب من مادة يدل عليها
وعلى معناه كاحمر والحمرة انتهى وقد اطال في الخصايص الكلام على ان
مادة القول اينما وجدت تدل على الخفة والحركة وان تراكيبها الستة
مستعملة لم يهمل منها شيء من ذلك ق ل و ومنه القلو وهو حمار الوحش
لخفته واسراعه و و ق ل ومنه الوقل للوعل لحركته وان مادة كلم حيثما
تقلبت معناها الشدة والقوة وان المستعمل من اصولها خمس واهمل
منه لمك وان كلم ومنه الكلم وذلك للشدة التي فيه ولكم ومنه
اللكم لان فيه شدة ومرك ومنه الملك لما يعطيه القوة ثم قال
المرادي ايضا وثانيها سقوط من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه
على كتب وهذا يسمى التعريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان
الاشتقاق استدلال بالفرع والتعريف اذ يعكس هذا الفرق لان
المصدر اصل لاسم الفاعل والمفرد اصل للجمع فتدبر **قوله** بعض
فعل الخ انما جعلوا الميزان ف ع ل لا ع م ل لان الاول اعم لانه يقال كلم
زيد فيقال قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال اسمع حديثي وافهم
كلامي فيقال في كل ذلك فعلت لا عملت ولذا ما يتعلق بالقلب يسمى عملا
لا فعلا عند بعضهم فهذان عمومان عموم الفعل في جميع افعال الجوارح
بخلاف العمل بدليل قولك قد فعلت دون قد عملت بعد قول القايل
اسمع وكلم والثاني عمومه في افعال الجوارح وافعال القلوب بخلاف العمل

الفرق بين الاشتقاق الاكبر والاصغر



فلا

فلا يكون للقلوب **تنبيهات** الاول قوله بعض يتعلق بقوله
قابل الاصول والمعنى قابل الاصول يجمعون فعل اي بما تضمنه من هذه
الحروف الثلاثة وانما قال بعض ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل
دون هيئته لان هيئة الميزان لا تلزم هذه الهيئة ولذا عبر بعضهم
باسما حروف فعل حيث قال بالفا والعين واللام وبعضهم بالمسميات
كما اسلفناه الثاني كان ينبغي ان يتلو قوله وزن بلفظ يعطي معنى قوله
وضاعف اللام اذا اصل بقي البيت وهو قوله وزايد بلفظه اكتفى وهو
ما يعطي معناه فبذا ان بك الزايد ضعف اصل البيت الثالث
حكى ابو البركات ان محمد بن عبد الملك الزيات قال للمازني سل يعقوب
عن مسالة ولح عليه قال فاخترت اسهل ما اعرف فقلت ما وزن نكتل
من الاية فقال نفعل فقلت فينبغي ان يكون ماضيه كتل فقال لا انما
وزنه نفتعل فقلت كم نفتعل قال خمسة فقلت فكم نكتل قال اربعة
فقلت فكيف توازن الخمسة الاربعة فانقطع وخجل ولما خرجنا عتبني
على ذلك فقلت والله قد قاربت جهدي ونقل ابن الانباري في الانصاف
ان ابن سيده حكى في خطبة المحكم ان القايل للمازني سله انما هو امير
المومنين جعفر المتوكل وجواب يعقوب الثاني صحيح على ما ياتي من انه
اذا وقع حذف يجوز وزنه باعتبار اصله ونكتل حذفت عينه لان
ماضيه اكتال واصل اكتيل لانه يائي ومضارعه المبدو بالنون
نكتيل **قوله** كراجعفر الخ قال ابن هشام احسن من هذا
الشطر قوله في الكافية بعد ان ذكر الشطر الاول وهو
وضاعف اللام اذا اصل بقي وبوفاق الشكل في الاصل انطق
وقال في شرحه المعتبر من شكلات الحروف ما استحق قبل طرو التغيير
الحادث باعلال او ادغام فلذا يقال في زنة معد مفعل لان اصله
معدد انتهى والصواب نفعل لان ميمه اصلية بدليل معدد وقد
نص هو على ذلك وقال في تسهيله مسوى بينهما في الحال والمحل
اي سوى بين الميزان والموزون وشرح ابو حيان الحال بالحركة
والسكون لو سيلت ما وزن عص من قوله لو عصر منه البان والمسد

العصر قلت وزنه فعل ولو كان اصله عصر بالكسر ولو سلمت مادة
الجلد في قوله يلفح الجلد الفلت فعل وان كان اصله اسكنت اللام
انتهى ومذهبه الظاهر مخالف لما قاله الناظم ونحن نسمعهم يزنون
قاهر بفاعل وحب بفعل وسل بفعل والظاهران وزن عصر والجلد
كما قاله ابو حيان فقد يفرق بين التغيير اللازم وغيره قوله وان يك
الزايد الخ قال ابن هشام وله اربع صور تكرير الفا والعين ولم يرد
الا في اسمين مرمريس ومرمريت وتكرير العين وهو اما بغير فاصل
كقتل او بفاصل كعثوثل وتكرير اللام وهو اما بغير فاصل كعذد
واما بفاصل كجلباب وتكرير العين واللام كصمحمح وجلبلاب واعلم
ان الزايد ان لم يكن من حروف سالتمونيها فهو مكرر ولا اشكال وان
كان منها فقد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير بل صورته صورة المكرر
ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تكرير فيهما بل في الوزن بلفظه نحو
سمنان وهو ماء لبني ربيعة ونيل اسم واد فوزنه فعلان لا فعلال
لان فعلالا لا بنا نادر ونحو خزعال فانه لم يوجد في كلامهم غيره وزاد
بعضهم قسطال واجيب بانه ممدود من قسطل **تنبيه**
يقابل الزايد بما يقابل به الاصلي في مسالة اخرى وهو اذا كان مبدلا
من تا الافتعال كما في الشافية قال ومن ثم كان وزن حلنيت فعليلا
لا فعلينا ومنها ايضا انه اذا كان قلب في الوزن قلبت الزنة مثله
كقولك في ادر اعفل ثم ذكر ما يعرف به القلب وقال السيوطي واذا حذف
من الكلمة شي فلك ان تزنه باعتبار اصله او باعتبار ما صار اليه
فوزن ثبة وسه ويد باعتبار الاصل فعله وفعل وفعل وباعتبار
الحذف عله وفل وفع **قوله** واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه
اي مما تكرر فيه حرفان ولا اصل للكلمة غيرهما ولا يفهم المعنى بسقوط
الثالث لان اصلا لثنائي سمعية فلا بد من ثالث يكمل الاصول وليس
احد البابين باولى من الاخر وقوله والخلف في كلملم اي مما يفهم المعنى
بسقوط ثالثه فقال البصريون الا الزجاج الحروف كلها اصول وقال
الزجاج الصالح للسقوط زايد وقال الكوفيون الصالح للسقوط بدل

من

من تضعيف العين ورد عليهم بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان
مضاعفا في الاصل لجا على التفعيل قال ابو حيان ويمكن ان يجاب
عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقي على ادغامها فاما بعد الابدال
والتفكيك فقد اشبه في الصورة ما الحق بالرباعي نحو جلبب فجا مصدره
على بنية مصدره **تنبيهان** الاول قال ابن هشام اقتضى
مفهوم كلامه ان ما عدا ذلك من مسايل التكرير على الزيادة وذلك لما
تكررت فيه الفا والعين كمرمريس والعين واللام كصمحمح او اللام
فقط كجلباب او العين فقط ولا فاصل كسلم او ثم فاصل زايد كعقنقل
وكل هذا صحيح ومما تكررت فيه الفا فقط كسندس وقرنفل فكلامه
شامل لثمانية مسايل خمسة صحيحة وثلاثة غير صحيحة ويجاب
عن الاخير بانه لم ينبه عليه لما استقر من ان اقل الاصول ثلاثة الثاني قال
الشاطبي قوله والخلف بجر ورعطفا على بتاصيل **قوله** بغير مين قال
الشاطبي ليت شعري ما كذبه احد حتى قال بغير مين لكن نفي المين
راجع للقضية الكلية في الالف اي هذه كلية صادقة لا كاذبة فلا
يخرج عنها شي من جزئياتها بخلاف ساير الزوايد الاتية فلا يعترض بنحو
ابان مما تنازع الاصالة فيه حرفان لان اقل الاصول غير محقق ف
قوله ان لم يقعا كما هما في يويو وعوعا يعني ان شرط زيادتهما
ان لا تكون الكلمة مبنية من حرفين بالتضعيف لانك لو حكمت بزيادة
الاول من المعتلين لزم في وعوع ووحوح زيادة الواو اولا ولزم
ايضا في جميع الباب الحمل على باب سلس وان حكمت بزيادة الثاني
لزم في بلبل الحكم بانه فعيل وهو معدوم وبلبل موضع ودبدب بدر
من يرب وان حكمت بزيادة اولا الصحيحين لزم باب ددن او بزيادة
ثانيهما لزم باب قلق وباب فلقال اكثر من باب سلس وقلق ومن باب
ددن فكان الحكم به اولى ولو حكم بزيادة حرفين نقصت الكلمة عن اقل
الاصول وبقي شرط ثالث لزيادة اليا والواو وهو ان لا تتصدر اليا
على اكثر من ثلاثة اصول في غير مضارع وان لا تتصدر الواو مطلقا فخرج
يستعور وورنتل وفي الخصايص في باب الحمل على احسن الاقبحين

من ذلك باب ورنتل انت فيه بين ضرورتين احداهما ان ندعي كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه وهو التضعيف فاما ان نزا داو لا فان هذا امر لا يوجد على كل حال انتهى وقال ابن مالك الاشبه اصالتها وتقدير اللام فانها قد تزاد اخرا كفطحل فلزيادتها اخرا نظير انتهى قال ابن هشام وهذا حسن جدا وفيه اعمال القاعدتين اذ لم تجعل الواو زايدة مع تصدرها ولا اصلا في بنات الاربعة من غير تضعيف وانما هو اصل في بنات الثلاثة فقط **تنبيه** قوله ان لم يقفا خصوص داخل تحت عموم قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه **قوله** وهكذا همز وميم سبقا الخ قال الشاطبي معنى سبقا تقدما الا تقدما على ثلاثة مطلقا فلا يرد نحو تمرد له ولما غلب على الظن ان همزة افكل مثلا زايدة قطعنا بالحكم بزيادتها فالحكم هو المقطوع به ومناط الحكم مظنون فلا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة كما تقول الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية مع انه مظنون لا معلوم لكن العلم راجع لنفس الحكم والظن للاستنباط انتهى واعلم ان مراد الناظم بقوله سبقا ثلاثة اخراج ما سبق اربعة كاصطبل ومرزجوش اما بنا على القول باعتبار مفهوم العدد واما لان النص على القيد في مقام البيان ينفي ما عداه لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في ذلك الا في فعل او ما حمل عليه كاسم الفاعل فان الهمزة تقع في اول الفعل زايدة وان كان بعدها اكثر من ثلاثة اصول والميم في اول اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان زايدة وان كان بعدها اكثر من ثلاثة اصول كما قال وضم ميم زايد قد سبقا وانه لم يستثن هنا نحو مرمر اكتفا بقوله واحكم بتاصيل الخ وانما احتاج الى قوله ان لم يقفا كما هما في يويو ووعوعا لئلا يتوهم تخصيص قوله واحكم الخ لو اطلق هنا وحيث علم عدم تخصيصه لم يحتج الى الاستثنا بعد ذلك وان محل الحكم بالزيادة فيهما تصدرهما على ثلاثة اصول ما لم يعارض الاشتقاق بالاصالة فانه القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه نحو

مرعز

مرعز فان ميمه اصلية لقولهم كسا ممرعز دون مرعز **تنبيه** ذهب ابو عثمان الى ان الميم في دلامص واخواته اصل فهي عنده من باب سبط وسبطر لكما ان سبطرا ليس مشتقا من سبط فكذلك دلامص ليس مشتقا من دليص حتى تكون الميم زايدة قال ابو حيان وهذا ليس بجيد لان الذي فادنا الى باب سبط وسبطر كون الرا ليست من حروف الزيادة بخلاف الميم **قوله** همز اخر قال الشاطبي ضبط بالاضافة وبالتبعية **قوله** اكثر من حرفين اي اصليين قياسا على ما تقدم ثم ولو قال اكثر من اصلين لكان اجود لما قاله المرادي ولما يانى عن ابن هشام **قوله** والنون في الاخر كالهمز فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة ولابد ايضا ان يكون زيادة ما قبلها الالف على حرفين ليست بتضعيف اصل فالنون في حيجبان اصل وهذا يستفاد من قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم على ما مر وتقدم ان الاشتقاق هو القاضي فلا يرد ان الناظم يقتضي مواطن زيادتها اول المضارع والمطاوع نحو انكسر واحرنجم نقهم قال ابن هشام فقد يورد هو ان قال العز اكثر من حرفين لفظها ردف ومع هذا هي غير زايدة اعني النون وذكر لزيادة الميم لانه من الهوان فلو قال او لا اكثر من اصلين لفظها ردف لخرج هذا مع انه مشترك واوضح **تتميم** النون في اخر تشارك الهمزة في علم النضر بعد فيما ذكر وفي تخالف المذكر والمؤنث اعني انهما لا تخلفهما التا وفي ابدال النون من الهمزة في النسب كصنعاني وبهراني وفي غيره انشد الفرا

قلمن يكيت على زمان فانني • والناس في ازمان ذي ازمان
فلقد اروح بلمة فينانة • سود الحم تخضب من الحنان

يريد الحنا وفي علم النحو في منع الصرف **قوله** وفي نحو غضنفر قال الشاطبي حالته على نون غضنفر تتضمن سنة قيود ان تكون ساكنة لا كغرنيق متحركة لا تجتمع غير مضاعفة مع العين لا كعقنقل في كلمة خماسية لا كعندليب متوسطة لا كعندليب ايضا فقد تقدم فيه شرطان محققات لا مطرزة كرنفع وهو بنا مثل جحنفل من رفع لمثل هذا البنا

الموحب لاظهارها لا يجوز حكى ابن جني عن الخليل بن اسد قال قرأت
على الاصمعي ارجوزة العجاج السينية فلما بلغت قوله تقاعس العز بنا
فاقعنسسا قال لي الاصمعي قال الخليل بن احمد انشدنا رجل
ترافع العز بنا فارنععا فقلت له لا يكون اي في كلام العرب قال
ابن جني ولا اعلم احدا اشترطه الا ما تشعر به هذه الحكاية . ن
تنبيه قال ابن هشام فلم حكم بزيادة نون نرجس
وعرند وكنهبل وليست اخرا ولا متوسطة على الحد المشروح قلت
لئلا يلزم عدم النظير بتهن فان قلت فلم حكم بزيادة نون
رعشن وبلغن قلت لسقوطها في الرعشة والبلوغ وقد
تقدم قوله والذي لا يلزم الزائد قوله في التانيث قال
ابن هشام مسئلة في سر الصناعة مسلمة وقائمة وعندي ان تاء
قائمة ونحوها لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة
بنفسها بخلاف تاء مسلمة فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب قال
والتانيث اعم من ان يكون في مفرد او جمع كمسلمات ويدخل
في ذلك ايضا التاء في ربت وثمت ولات انتهى ويؤيده ان الناظم
لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع ونون الوقاية ونون التوكيد
لانها زيادة مشتهرة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى
تمييز لاختلاطها في اصول الكلمة حتى صارت جزءا منها ويحمل قوله
والتانيث على نحو مسلمة لانها تاء في الاصل لا قائمة بينه يدفع اعتراض
الشهاب على اعتذار الاشموني عن عدم ذكر الناظم التنوين وما تقدم
بان مقصود الباب ما قررناه بان قول الناظم والتاء في التانيث يشكل
عليه وقال ايضا فان قلت فلم حكم على تنضب وتنقد وتنفل
وتدرا وتخييب وعرويت بزيادة التاء قلت لئلا يلزم عدم
عدم النظير فان قلت فلم حكموا على تنفل بالزيادة مع
وجود فعلل كبرثن قلت توقيفا بين الادلة قلت لما
فعلوه اولى لئلا يلزم ثبوت وزن اصلي غيرها لوف فان قلت
فلم حكموا كنهبل بالزيادة مع انتفاء فعلل ونفعلل قلنا

لما

لما انتفيا كان الحمل على الزيادة اولى لانه اوسع البابين قوله والمضارعة
قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة في الزيادة الا التاء ولا
فرق بينها وبين غيرها قوله ونحو الاستفعال ادخل بنحو
التفعيل والتفاعل والافتعال والتفعل وما اشتق منها فهو كقوله
ويفعال وشبهه انطقا فاندفع قول ابن هشام انها تغنيت علته
تغنوقانه التنبيه على زيادة السين في الاستفعال ولهذا قال ابن
هشام وهذه الخلاصة محتاجة الى بيت من درة ابن معط وهو قوله
والسين في استفعل كاستطاعا وزيد للتعويض في اسطاعا . .
تنبيه قال ابن هشام قد يقال انما يثبت لنا الوزن
في الاستفعال بعد ثبوت الزيادة لان قولنا استفعال فرع عن ثبت
الزيادة حتى يقابل الزائد بلفظه فهذا دور وقد يجاب
بان مراده ما كان على هذه الصورة مما هو مصدر وفيه سين وتاء
قوله كلمه ولم يره اعترضه في التوضيح بان هاء السكت كلمة برأسها
فليست جزءا من غيرها وقال في الحواشي واما نحو طلحة ومسلمة فقد
تقرر في باب الوقف ان التاء فيه اصل وانها منقلبة الى الهاء فبعد
فيما زيدت فيه التاء لا الهاء قوله واللام في الاشارة المشتهرة
اعترضه في التوضيح بان لام البعد كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها
وقال في الحواشي عندي ان اللام مبتدأ والمشتهرة صفة لمبتدأ محذوف
اي زيادتها المشتهرة وفي الاشارة خبر والجملة خبر اللام وفيه
اشارة الى ان زيادتها في غير ذلك ثابتة ولكنها غير مشتهرة وذلك
نحو عفرطل لانتفاء فعلل فان قلت فلم حكموا بزيادة اللام
في فحجل وهدمل قلت لسقوطها في الفحج والهدم وقال ابن جني
الخزر وادى عن ابي عمر انه كان يسقط اللام من حروف الزيادة وهو
عندي على الصواب انتهى ووجه ذلك ما عرفت ان اللام في ذلك ن
واخواته من حروف المعاني قال الشهاب ولك ان تقول قد عد وا
حروف المضارعة من الزوائد مع انها معان وكذا الف فاعل مع انه
لمعنى الا ان يقال حروف المضارعة لا تدل وحدها على نحو التكلم

والخطاب بل بمجموع الفعل معها دال على مجموع المعنى وكذا نحو الف فاعل
وعلى هذا اطلب الوجه الواضح لعدم استقلال حروف المضارعة
ونحوها بالدلالة بخلاف نحو اللام في الاشارة انتهى واقول الوجه
الواضح ان ما كان من حروف المعاني لا يعد زايدا الا اذا نزل منزلة
الجزء بان حله الاعراب كالتاء في مسلمة او تخطاه العامل كاحرف المضارعة
قوله وامنع زيادة بلا قيد ثبت الخ قال ابن هشام القيد
اشارة لما ذكره في حروف سالتمونيها وليا ما افهمه قوله واحكم
بتاصيل حروف سمسم من وجوب دعوى الزيادة والحكم بها في غير
ذلك من ذي التكرار الا في باب سد ومد لما افهمه قوله وليس ادي
من ثلاثي بري فالمراد تعريف ان الاسم والفعل لا ينقصان عن الثلاثة
فلا يكون احد المضعفين زايدا في سد ومد ورب وبر ومد والحجة
في قوله ان لم تبين حجة منحصرة في امور احدها سقوط الحرف
كسقوط النون من حنظلة في قولهم حظب الابل الثاني لزوم عدم
النظير بتقدير الاصالة كنرجس وتنقل والثالث ثبوت الزيادة
في الكلمة على احدى كفتيها كتتفل

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله لا يثبت الا اذا ابتدي به فاما قوله

الا لا ارى اثنين احسن شيمة ... على حدثان الدهر مني ومن جمل

فضرورة ولابد للهمزة في قوله ابتدي يا فتيا سيتيا كما في ما به اذا قيل
سبه ثم سكن الفعل تخفيفا للحركة البنائية كقراءة من قرا ما بقي من
الربا قوله وهو لفعل ماض فاما قوله

لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الراقع

فضرورة حسنة لكونها في ابتدا النصف كما انها في ابتدا النطق قوله
وكذا امر الثلاثي اي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا كما يستفاد من
قوله كاخش الخ بنا على جعله قيدا لا محض تمثيل ويستثنى خذ وكل
ومر فان تحرك ثاني مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل ولو سكن تقديرا

كقم

299

كقم من يقوم فان القياس ان يكون الامر منهما اوخذ واوكل واومر كاوجل
من ياجل لكنهم استثقلوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتدا بالساكن وهو
حذف غير قياسي وهو واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه اكثر استعمالا
قاله السعد فان قلت لم فصلته في امر الثلاثي واطلقت في امر
ما زاد على اربعة كما تقدم قلت لعله بالاستقرا لا يكون ثاني
المضارع متحركا فيه بل هو ابتدا ساكن فاحتيج لها بهمزة الوصل دايما
واعلم ان همزة الوصل في الامر مكسورة ان كانت عين مضارعه
مكسورة كاضرب او مفتوحة كاعلم ومضمومة ان كانت عين مضارعه
مضمومة كانصر ولا تكون مفتوحة ابدا واما اكرم فليس من الثلاثي
بل من الرباعي وقد جا على الاصل المرفوض فان اصل يكرم يؤكرم قال
فانه اهل لان يؤكرما تنبيه قال الرضي في شرح الشافية
وانما جاز تسكين اوايل الافعال لما ذكرنا من قوة تصرفها فلما تجوزوا تصرفها
على الوجه الابعد ايضا اعني سكون الاوايل وخصوا ذلك بما ماضيه
على اربعة او اكثر دون الثلاثي لان الخفة بالتقليل اولى واما في الامر
من الثلاثي فلكونه ماخوذا من المضارع الواجب تسكين فايه لئلا يجتمع
اربع متحركات في كلمة وانما لم تكن عينه لانها لمعرفة الاوزان واما اللام
فللاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضي فلو سكن لاحتجت
الى همزة الوصل فيزداد الثقل فلما حذف حرف المضارعة في امر المخاطب
للتخفيف لكونه اكثر استعمالا من امر الغايب احتيج فيها لابتدا الى همزة الوصل
والحقوا الافعال التي اوايلها همزة وصل مصادرها وان كانت المصادر
اصولا للافعال في الاشتقاق على الصحيح لانها في التصرف والاعتلال
فروع الافعال كما نبين في باب الاعلال واما اسما الفاعل والمفعول
فانها سقطت من اوايلها همزة الوصل وان كان من الاسما التابعة في
الاعلال للفعل لمجيء الميم المتقدمة على الساكن لما سقطت في المضارع لتقدم
حرف المضارعة قوله وفي اسم قال ابن هشام امثلة سمو وسمو اما
حال الفا في الحركة فلقولهم سم وسم واما السكون في العين فلانه الاصل

ولا مقتضي لغيره لا يقال دليله كما قلتم في ابن لانا نقول قد ثبت
ان فاه مضمومة او مكسورة وكل من فعل وفعل يجمع على افعال بخلاف
فعل واما ان اللام واو فلانه من سموت بدليل سمي واسما وسميت فحذفوا
واسكنوا وعوضوا انتهى وهذا مذهب البصريين فهو عندهم مشتق
من السمو وهو العلو وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم بفتح الواو
فحذفت وعوض عنها همزة الوصل فهو عندهم مشتق من السمة
وهي العلامة والخلاف مشهور لا نطيل به لكن هنا فايدة لا باس
بذكرها قال القرطبي من قال ان الاسم مشتق من العلو يقول لم يزل
الله موصوفا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنايهم لا تاثير
لهم في اسمايه وصفاته وهذا قول اهل السنة ومن قال مشتق
من السمة يقول كان الله تعالى في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق
الخلق جعلوا له اسما وصفات فاذا افناهم بقي بلا اسم ولا صفات
قوله است اصله ستة بدليل استاه حذفت اللام وهي
الها تشبيها بحروف العلة وسكن اوله وجي بهمزة الوصل قوله
ابن اصله بنو يدل على فتح فايه بنون وعلى تحريك عينه ابنا وعلى انها
فتحة انها اخف وعلى ان لامه واو البنوة واعترض بان البنوة لا دليل
فيها لانهم قالوا الفتوة ولام الفتى يا وعلل في التصريح بان جميع الاسما
المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو وفيه نظر لانه
صرح بان لام اثنين يا ولام ابنم نون وذكر حاصلا في بيان تلك الهمزة
فانظره وقيل انها يا وانه من بنا الباني على التشبيه فحذفت اللام
وسكنت الفا وجي بالهمزة عوضا قوله ابنم بمعنى ابن والميم زايدة
قوله واثنين اصله ثنيان بفتح الفا والعين لانه من تثنيت 2
واما قوله
اذا جاوز الاثنين سر فانه ... بنث وتكثير الوشاة قمين
فضرورة قوله وايم قال في التصريح اسم تام لم يحذف منه شي
الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع
الالف واللام نحو المرا علوه لذلك ولكثرة الاستعمال انتهى ومعنى
قوله

قوله الا انه الخ كما قال بعض الافاضل ان لفظ المرا بالالف واللام يجوز
فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها وهو الرا فتنقل المرو والمراد والمري
بابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها وهو الرا فيقال فجاز اعلال
لفظ امرو باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن
لان الاعلال يانس بالاعلال والضمير المنصوب في اعلوه عايد على امرو
والاشارة في قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله لكثرة الاستعمال
علة ثانية لاعلال لفظ امرو ومعنى ذلك انه لما كثر دوره ذلك على الالسن
كثرت صيغه فيصير المتكلم في فسحة ان شا نطق بالمرو وان شا نطق بامرو
وان شا نطق بمخففات المرو قبلها مثل قوله وتانيث تبع اي تانيث ابن
واثنين وامرو تبع مذكرها في ان الهمزة فيه للوصل قال ابن هشام
وتانيث بالرفع وتبع خبره لا يجوز غير ذلك قوله وايمن المخصوص
بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وذهب الكوفيون الى انه
جمع يمين وهمزته همزة قطع قوله ويبدل مدا في الاستفهام
يوهم اختصاصه بهمزة ال مع ان همزة ايمن كذلك قال ابن غازي
فلو قال وايمن الكن بذين يبدل لحرر وليس في كلامه ما يفيد الاختصاص
بهمزة الاستفهام والحكم مختص بها قال الشاطبي فلو قال مثلا
ويبدل مع همزة الاستفهام او يسهل لاخرج تعيين الادوات لكمل

الابدال

اراد به ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع الا ان الابدال
ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقارب
حروف العلة بكثرة التغيير ويخالفهما التعويض فان العوض يكون
في غير المعوض منه كتا عدة وهمزة ابن ويا سفيريج ويكون عن حرف
وعن حركة كسين اسطاع فانها بدل من حركة عين اطاع عند س
وغيره وفيه خلاف وذكر الناظم ايضا في هذا الباب النقل والحذف
قوله احرف الابدال هدات موطيا اي الاحرف التي تبدل
من غيرها ابدا لا شايعا لغير ادغام لا التي غيرها يبدل منها ولذا لم

يذكرهنا النون وذكرقبلهما ميما في قوله وقبل يا اقلب ميما النون
ولا التي تبدل من غيرها شذ وذا كابدال اللام من الميم في قولهم
اصيلال اوقليلا كابدال الجيم من اللام المشددة في لغة قضاعة
ونحو ذلك ولا التي تبدل للادغام لان جميع الحروف تبدل للادغام
الا الالف وذكر الناظم هنا الها واسقطها في التسهيل وانما لم يتكلم
عليها هنا لان ابدالها من التا انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة
وذلك مذكور في باب الوقف واما ابدالها من غير التا فمسموع كقولهم
لهنك قوله فابدل الهمزة من واو ويا اخرا اثر الف زيد تبدل
الهمزة من الواو والياء وجوبا في اربع مسايل الاولى هذه وهي اذا
تطرفت احداهما بعد الف زايدة نحو ردا وكسا قال ابن هشام ان
قلت كان القياس ان تسلم واو كسا ويا ردا لسكون ما قبلهما
وحرف العلة الساكن ما قبله يجري مجرى الصحيح فالجواب
ان لنا قاعدتين احداهما ان حروف العلة الزايدة تتنزل منزلة
الحركات ولهذا جمع جواد على اجواد ويتيم على ايتام كما جمع جمل على اجمال
وكتف على اكتاف والثاني ينزلون وجود الزايد كلا وجود احداهما
لان العرض المد فيقوت بخلاف نحو ناول وبايع لعدم التطرف ونحو
غزو وظبي لعدم الالف ونحو داو لعدم زيادة الالف فان الفه
منقلبة عن واو عند الاخفش وقيل عن يا والاول اقرب لان الواو
اكثر من اليا تنبيهان الاول لهذا الابدال يستصحب
مع ها التانيث العارضة نحو بناه وسقايه اسم فاعل من تشه
سقا واما قولهم في المثل اسق رقاش فانها سقاية من غير ابدال
بخلاف الاكثر ولما كان مثلا والامثال لا تغير اشبه ما بني على التانيث
ومعنى المثل احسن لها رقاش انها محسنة ومثله وايدي الندى
في الصالحين فروض فان كانت غير عارضة امتنع الابدال نحو سقاية
اسم لمكان السقي لان الكلمة بنيت على التا لانها لم تبن على مذكر وشذ
في قولهم صلاة في صلاية ويمكن صدق عبارة الناظم على ذلك بان يراد
الاخر ولو تقديرا لان ها التانيث اذا لم تبن الكلمة عليها في تقدير

الانفصال

الانفصال ولا يرد عليه يا غا وي في النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوي
فانك تقول يا غاو بضم الواو من غير ابدال لان واو ياغاوي ليست طرفا
بل حشو والحذف عارض كما قاله المرادي في شرح التسهيل وقال ابن
هشام في الحواشي لا فرق في وجوب التصحيح لعدم كون المعتل اخرا
بين كونه حاجزه من الطرف زايد ككساوة وسقاية او اصليا كالتقاوة
والنهاية ولا بين كونه لفظيا كما مثلنا او مقدرا كما في قولك في الترخيم
يا علاو ويا سقا واذا انتظرت المحذوف واقول اما ان يتطرفا لفظا
وتقديرا فيجب الاعلال ككسا ورداو ويتوسطا لفظا وتقديرا فيجب
التصحيح نحو التقاوة والنهاية ومواه وهداية وسقاية الحاج
او يتطرفا لفظا لا تقديرا نحو علا ومرضا من علاوة علما فكذلك
او يتطرفا تقديرا لا لفظا نحو اسق رقاش فانها سقاية لانه مثل
والامثال لا تغير انتهى وفي قوله او يتطرفا تقديرا لا لفظا الخ نظر يعلم
مما اسلفناه فتامل واعلم ان حكم زيادة التثنية حكم ها التانيث
في استصحاب الابدال في نحو كساين ورداين لا في نحو عقلته بثناين
ومماطرقا العقال لبنا الكلمة على التثنية الثاني تشارك الالف في نحو
حمرا الواو واليا لان اصلها حمرا كسكرى زيد فيها الف قبل الاخر
للمد وابدلت الفا فلو قال كما في الكافية من حرف لين اثر بعد الف زيد ابدل همزة
كان احسن قوله وفي فاعل ما اعل هذه المسالة الثانية
من المسايل الاربع المتقدمة ومعنى اقتفي اتبع وذا اشارة الى ابدال
الواو والياء همزة وقوله فاعل ما اعل اي فاعل فعل اعل اي يجب ابدال
كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل اعلت عين فعله
نحو قايل وبايع حملا على الفعل في الاعلال بخلاف ما اذا لم تعتل عين الفعل
نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين قال ابن هشام ويعلم بالنظر
ان فاعله كذلك لان التانيث نظرا الى صيغة المذكر انتهى واقول
يعلم منه ان حكمه كذلك اذ الحقة علامة تثنية او جمع لانها كالتا
وقال ايضا وكذا فاعل وفاعله اسمين لا فعل لهما ذكره في التسهيل
نحو جا يز وجايزة وحايط وقال ايضا فان قلت قد يورد عليه مختار

وسماع فالجواب ان المراد بفاعل صيغة فاعل لا اسم فاعل
لا اسم فاعل ثم اعتبار لاسمه لفعله خصيصا اي وفي صيغة فاعل
الفعل الذي اعتل عينا انتهى وعلى هذا تشمول الكلام لفاعل اسما ظاهر
ويكون التعليل بالحمل على الفعل في الاعلال اغلبي ويعلل ما كان
اسما بالمشابهة لفظا لاسم الفاعل **لطيفة** قال في الباب
السابع من المغني قلت يوما للفقها يلحنون في قولهم البايع بغير همزة
فقال قايل فقد قال الله فبايعهن انتهى وهذا انما يضحك سامعه لان
بايع في الاية فعل امر لا اسم فاعل وهذا الاعلال انما هو في اسم
الفاعل او اسم اشبهه لا في فعل الامر **تنبيهات** الاول
لو صغر فاعل وجب فيه ايضا هذا الاعلال واستدل في التذكرة على ذلك
بما حكاه الاخفش من قولهم في ادور ادور وهذا مقلوب من ادور
واصله ادور فهمزوا الواو ثم قدموها وتركوها همزة فانقلبت الفا لسكونها
بعد فتحة فكما جرت في موضع الفا مجرى همزة ادور كذلك تجري
في قويل مجرى تاير فالقلب ههنا قد استحكم فلذلك لم ترجع الواو التي
هي عين في ادور فكما لم ترجع الواو التي هي عين في ادور كذلك لم ترجع
في ادير و تويعل **الثاني** يجتنب نحو قايل وبايع بالبا على حكم التخفيف
لان قياس الهمزة في ذلك ان تسهل بين الهمزة واليا وابدالها يا محضة
لحن اذ لو كان جايزا لجاز تصحيح الواو في قايل ومن ثم امتنع نقط هذه
اليا وحكايته لها مشهور لكن نقطها الحريري في الرسالة الرقطا من مقاماته
قوله والمد زيد الخ هذه المسالة الثالثة من تلك المسايل
الاربع وهو لليا والواو فيها الالف اي يجب ابدال حرف المد الثالث
همزة اذا جمع على مفاعل الفا كان نحو قلادة وقلايد او يا نحو صحيفة
وصحايف او واوا نحو عجوز وعجايز قال ابن هشام وانما اشترط المد
لان المحرك قوي بحركته والزيادة لان الاصلي وان سكن فاصله الحركة
هنت ذلك من كلامه رحمه الله فخرج بالمد قسور وقساور ومهيع
وجدول وبالزيادة مفازة ومعيشة ومعونة وشذ مصيبة ومصايب
قال س انه غلط منهم وذلك انهم توهموا ان مصيبة فعيلة وانما هي

مفعلة

مفعلة انتهى ببعضه وخرج بقوله ثالثا نحو مفتاح ومفاتيح وقنديل وعوسج
تنبيه قال الشاطبي الكافي في قوله مثل كالقلايد
زايدة تظهر كعصف ماكول انتهى وهو احد ما قيل في الاية كذا
كذلك ثاني لينين الخ **قوله** هذه المسالة الرابعة من تلك المسايل اي يجب
ابدال كل من الواو واليا همزة اذا وقع ثاني حرفين لينين ليس بينهما الا
الف مفاعل ولا بد من التقييد بذلك كما في التسهيل ليلا يرد نحو دوا
وزوايا بينهما الف مفاعل اي موازن هذا اللفظ في مجرد عدد الحروف
والهيات فيشمل المفرد كما لو بنيت من القول مثل عوارض وقلت
قوايل بالهمز كما ذهب اليه س والجمهور ومشى عليه في التسهيل
وذهب الاخفش والزجاج الى منع الابدال في المفرد لخفته ولانها في
التسهيل قوله لجمع نيفا لان المثال لا يخصص والمراد بقوله اكتنفا
مد مفاعل انهما اكتنفاه لفظا وتقديرا ليخرج نحو قوله وكحل العينين
بالعواور ولا فرق في اللينين كما اقتضاه اطلاقه بين ان يكونا
يايين كنيايف وفي الخصا يصر النيف من العدد فيعل من النوف وهو
الارتفاع فهو كصيب وميت ولو كسرته على مذهب س لقلت نيايف
فاظهرت عينه انتهى وفيه نظر لان اظهار العين في مثل هذا على الاخفش
كما يات او واوين كاوايل جمع اول او مختلفين كسايد جمع سيد واصله
سيود هذا مذهب الخليل وس ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان
الهمز في الواوين فقط ولا يهمز في اليايين ولا في الواو مع اليا وبما قررناه
اندفع قول ابن هشام قوله مد يشمل الواوين واليايين وقوله
مفاعل يخرج المفرد والجمع بين هذين الامرين احداث لقول ثالث
لان الاخفش يرى اختصاص ذلك بالواوين والجمع وغيره يراه
في الجمع وغيره وفي الواوين وغيرهما وتيفا نصب على المفعول به
بالمصدر المنون وهو جمع وامنا فه في الكافية للفاعل نقال لجمع شخص
منها كذا في الاشموني قال الشهاب فيه تصريح بان لفظ جمع في
قوله لجمع ليس عبارة عن اللفظ الذي هو المجموع وحينئذ يشكل
التمثيل به لانه لا يصح التمثيل به لفاعل لانه لفظ فلا يمثل له بالحدث

ولا للابدال لان الجمع ليس ابدالا وكيات بانه مثال لفاعل على
حذف مضاف اى لحاصل جمع منها اى الحاصل به اى كاللفظ الحاصل
بسبب جمعك سيفا وصحيفا فقد مثل بصحايف قوله وافتح ورد
الهمز الخ قال الاشموني هذا تقييد لما اطلقه من الحكم في الهمز المبدل
مما بعد الف مفاعل في النوعين المذكورين اعني ما استحق الهمز لكونه
ثاني لينين اكتنفا مدة مفاعل وقال ان ال للعهد اى ذينك النوعين
انتهى قال الشهاب رحمه الله وفي قوله تقييد ما اطلقه الخ بحث لان
الحكم الذي اطلقه فيما سبق اطلاقه معتبر لان الابدال همزة ثابت
في هذه الصور ايضا غير انه بين هنا زيادة اعمال وحاصله انه بين
هنا ان الهمزة المبدلة لا تبقى اذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير
يا الا ان يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقا الحكم ورد ما به فحينئذ
يتضح التقييد لانه بين هنا ان ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى
بل يغير لان الهمزة تبدل يا انتهى واشار في التوضيح الى ان هذا اشارة
الى عكس ما تقدم وهو ابدال الواو والياء همزة وقال في الحواشي
انما تحولوا لثقل الكلمة من جهات كونها جمعا وكون الجمع هذا الجمع الخاص
وكون اللام معتلة بعد كسرة على همزة انتهى وشمل قوله فيما اعل لاما
ما لامه همزة لان الناظم ادرج الهمزة هنا في حروف العلة حسبما
حمل الشارح الكلام عليه وما لامه يا وما لامه واو ولم تسلم في الواحد
وقوله وفي مثل هراوة جعل واوا اى مثلها مما هو مجموع على مثال مفاعل
اذا كانت لامه واوا ولم تعتل في الواحد بل سلمت فيه وقد شرح هذا
المقام في التوضيح بما هو غاية المرام فلا نطيل به لكن هنا ينبغي لا باس بايراده
وهو انه ربما ازيلت الكسرة على حالها شذوذا كما في قوله حتى ازيرا
المنايا وقول بعضهم اللهم اغفر خطايئي وذكر في الخصايص بعد ان ذكر
ان نحو هراوة ترد همزته واوا قال انا ما قوله

موالي حلف لا موالي قرابة * ولكن قطينا يسألون الاتاويا

جمع اتاوه والقياس اتاوا كهراوة وهراوا وعلاوة وعلاوا الا انه
كانت تنقسم قافيته فلما احتاج لما ازال الكسرة لتصح بعدها

اليا

اليا التي هي روي كما سمعتها من قوله في التي هي الروابيا والاداويا ولم
يستجز ان يقر الهمزة العارضة في الجمع اذا كانت عادتها ان تغير اذا كانت
اللام معتلة فراى ابدال همزة اتاوى واوا ليزول لفظ الهمزة التي من
عادتها في هذا الموضع ان تغير ولا تصح لما ذكرنا قوله وهمزا اول الخ
هذه مسالة اختصت بها الواو وقلبها فيها همزة وكان الاولى تقديمها
على قوله وافتح ورد الهمز الخ لانها من متعلقات المسايل المتقدمة لانها
خامسة تلك المسايل الاربع لكن اختصت بها الواو وقد اشار الى
ذلك في التوضيح وحاصلها انه اذا اجتمع في كلمة واوان يجب ابدال
الثانية همزة في صورتين الاولى اذا كانت الثانية غير مدة نحو
قولك في جمع الاولى انثى الاول اول والاصل وول والثانية ان تكون مدة
اصلية نحو الاولى انثى الاول اصلها وولى بواوين اولاهما مضمومة
والثانية عين ساكنة واما وجوب الابدال فيهما كراهة ما لا يكون
في اول الكلمة من التضعيف الا نادرا كددن ولا يجب في اربع صور الاولى
ان تكون الثانية مدة بدلا من الف فاعل نحو ووري وفي الاسند الثانية
مدة بدلا من الف همزة كالوولي مخفف الوولي بواو مضمومة فهمزة وهي
انثى الاوال افعل تفضيل من وال اذا لجا الثالثة ان تكون عارضة كان
تبني من الوعد مثال فوعل فتقول ووعد ثم تزيده يا لما لم يسم فاعله
فالثانية مدة عارضة كان تبني من الوعد مثال فوعل لعروض الضمة
قبلها والعارضة غير اصلية الرابعة ان تكون زايدة كان تبني من
الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لا يجب فيها
الابدال بل يجوز واوجب بعضهم الابدال في الرابعة فان قلت
التضعيف موجود في الصور الثلاث فهلا قاس ما علل به وجوب الابدال
في الصورتين السابقتين وجوبه فيهما قلت هو عارض فيها
فلا يعتبر واعلم ان كلام الناظم يوهم قصر المستثنى على ما مدته زايدة
بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدته زايدة يجب فيه الابدال
وليس كذلك ويمكن حمل كلامه على التعميم بان يراد بشبهه وفي الاسد
ما يكون الثانية فيه مدة غير اصلية ويوهم ان المستثنى ممتنع

الابدال وليس كذلك لما مر من جوازه في الصور الاربع وليس صريحا
في وجوب الابدال فيما يجب فيه ويمكن ان يقال قوله ر د ابروا اهمل
فيه الوجوب ويفهم انه لا يجب الابدال فيما خرج لانه لا يجوز قوله
يفي مما تبدل فيه الهمزة خمسة اشيا منها الوا والمضمومة ضمة لازمة
غير مشددة ولا موصولة بموجبا لابدال السابق كما في التسهيل قال
المرادي في شرحه قيل ونقصر لهم شرطا في جواز ابدال هذه الواو همزة
وهو ان تكون مضمومة ولا يكن تخفيفها بالاسكان ليحترز بذلك من نحو
نوار ونوار وسوار وسوار وزاد ابو الفتح شرطا اخر وهو ان لا تكون زايدة
فلا يجوز عنده في الترهوك مصدر ترهوك ابدال الوا وهمزة لان الزايدة
لو ابدلت لا لتبس في بعض المواضع فلم يدر اريدت الهمزة ابتدا ام زيدت
الواو ولا ثم ابدلت همزة قوله ومد ابدل الخ كان حقه ان يلي قوله
وافتح ورد الهمز الخ لانه في ابدال الهمزة حرف علة فهو شكله فلا يفصل بينهما
بابدال الهمزة من حرف العلة فانه عكسها وقد اشار لها ذلك في التوضيح
واعلم ان الناظم سكت عن حكم الهمز المفرد مع ذكر الحالة له لان ابداله
جايز فيغناوه بما اصله لا لحن فيه وهذا مراد الشاطبي بقوله لما كان تاركه
بهمز بابي وقتنت وشاح لا يبعد لاحنا لعدم وجوبه اضرب الناظم
عنه وان اجتماع الهمزتين في كلمة لا تخلو من ستة عشر وجها لان الاولى
اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة او ساكنة والثانية كذلك والحاصل
من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر لكن سكونهما معا متعذر وهي
ترجع بالاختصار الى ثلاثة اقسام ان تسكن الاولى وتتحرك الثانية
وعكسه وان يتحركا واشار الناظم لها ما اذا تحركت اولاهما وسكنت ثانيهما
ويدخل فيه ثلاثة اقسام باعتبار انواع حركة الاولى بقوله ومدا
ابدل الخ ثان قلت من اين يعلم من كلام الناظم ان الاولى
متحرك قلت من وضوح تعذر سكونهما معا وحاصله ان الساكنة
بعد فتحة تبدل الفا وبعد كسرة يا وبعد ضمة واوا ومثل لابدالها
الفا بقوله اثر وهو فعل امر ولقلبها يا بقوله ايتمن وهو فعل امر كما ضبطه
ابن هشام في خطه بكسر الهمزة وفتح التا وكسر الميم وهو المناسب لرسم

ايتمن

ايتمن بالتا في جميع النسخ وقول الشهاب انه فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله لا يناسب ذلك وانما يناسب رسمها واوا لانها حينئذ تقلب واوا
ومن ابدالها الفا بعد فتحة قول عايشة رضي الله عنها وكان يامرني
ان اتزر وهو بهمزة فالف قال في الفتح وعوام المحدثين يحرفونه فيقروونه
بالف مهموزة وتا مشددة ولا وجه له اقول في البخاري من حديث جابر
في باب اذا كان الثوب ضيقا ما نصه وان كان ضيقا فاتزر قال الكرماني
قوله فاتزر به امر بادغام الهمزة المقلوبة تا في التا وقول التصريفيين
اتزر خطا هو الخطا قاله العيني قلت تحقيق هذه المادة ان اصل
افتعل ازر على ثلاثة احرف فلما نقل الى باب الافتعال صار اتزر على
وزن افتعل بهمزتين اولاهما مكسورة وهي همزة الافتعال والاخرى
ساكنة وهي همزة الفعل ثم يجوز فيه الوجهان احدهما ان تقلب
الهمزة باخر الحروف فيقال ايتزر والاخر ان تقلب تا في التا وتلفظ
الحديث على الوجه الاول انتهى وهو عجيب من هذين الامامين اما
الكرماني فكيف يخطي التصريفيين وقواعدهم مستنبطة من اللسان
العربي لا سبيل للطعن لقائليها ولم يستند في ذلك لشي فان كان
للحديث الشريف فان ثبت روايته كما قال فهو شاذ ولا ريب في وقوعه
في افصح الكلام وهو القران المجيد وفي كلام افصح من نطق بالضاد
وفي كلام العرب العربا باجماع العلما واما العيني فكيف جوز الوجهين
والقاعدة ان الهمزتين اذا التقتا وسكنت الثانية وجب قلبها من
جنس حركة ما قبلها نعم جوز البغداديون قلب الهمزة الثانية
تا وادغامها في التا في الماضي نحو اتزر كما في التصريح قال واذا جاز في
الماضي جاز في المضارع وان سكنت اولاهما وتحركت ثانيهما ولا يكونا
في موضع الفا لتعذر الابتدا بالساكن بل في موضع العين والحكم حينئذ
وجوب ادغام الاولى في الثانية نحو سآل ولم يذكر الناظم هذا
القسم لانه لا ابدال فيه او في موضع اللام والحكم فيه ابدال الثانية
يا مطلقا وسوا كانت طرفا او غير طرف يدخل في قول الناظم ما لم يكن لفظا
اتم الخ فنقول في مثال قمطر من قرا قرايي بابدال الثانية وهي طرف

وسال ابو عثمان ابا الحسن هلا ادغموا في مثال قطر من قرا كما ادغموا في سآل فاجاب بان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل ارزمم وفر دد وبان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بوا وين وامتناع ذلك في جمع وافية وتقول في مثال سفرجل قرا ابا بهمزتين بينهما يا مبدلة من همزة وهي طرف قال المرادي وانما ابدلت يا لانها في موضع اللام واورد عليه ان هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يودي الى التوالي بهمزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة او الثانية والثالثة ان ابدلت الاولى وان تحركتا معا فاما ان يكون ثانيهما في موضع اللام فحكم الثانية تقلب يا مطلقا ويدخل في قول الناظم ما لم يكن لفظا اتم وان لم يكن في موضع اللام فله تسعة انواع باعتبار اختلاف الحركة فتحا وضما وكسرا وقد اشار اليها الناظم بقوله ان يفتح الخ قوله من كلمة قال الاشموني احترز من نحو اامن زيد اام لا وانت فعلت والمر بكرام لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق كما رايت والابدال فتقول اومن زيد ام لا وانت فعلت وايمر بكرام لا قال الشهاب وفي قوله ايمن الخ توقف لان الهمزة الاولى في قولنا اامن ان كانت همزة الوصل فليس مما نحن فيه لانهما حينئذ من كلمة وهمزة الاستفهام فالسابق الى الفهم ان همزة الاستفهام لا تكون الا مفتوحة فاوجه قلب الثانية واوا مع انها انما تقلب من جنس حركة الاولى وكذا قوله ايمر فليراجع قوله ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا الخ ان قلت لم دبرت المكسورة بحركتها فقلبت يا والمضمومة بحركتها فقلبت واوا ولم يقع ذلك في المفتوحة

قلت لانهم ارادوا قلب الحرف المتحرك بحركة مثله والالف لا تتحرك ولو حركت رجعت همزة فصاروا الى ما فروا منه ولانها اذا انضم ما قبلها او انكسر استحال جعلها الفا اذ الالف لا تثبت بعد غير الفتحة ولانها لو قلبت في نحو اوادم الفا حذفت لالتقاء

الساكنين

الساكنين فوقعت الف مفاعل ثانية وصار على وزن فاعل فاوهم المفرد قالوا وكان قلبها الى الواو مع ان اليا اقرب الى الالف حملا للتكسير على التصغير وكان التصغير مستحقا للواو لئلا يلتقي ساكنان ولمناسبة الضمة قبلها وقال المرادي فان قلت ولم كانت الواو اولى بها من اليا قلت لمساواتها في عدم الخفة والخفا قال ابن غازي كذا هو الصواب وقد سقط لفظ عدم من بعض النسخ وهو خطا والمراد ان الخفة معدومة فيهما والخفا موجود انتهى فقوله والخفا معطوف على لفظ عدم وانما قلبت المتطرفة يا الى مطلقا لان الواو لا تقع متطرفة فيما زاد على ثلاثة احرف وانما تبدل يا كما قال الش وهو يقتضي ان الشرط التطرف كما يوهمه عبارة الناظم وليس كذلك كما مر واعترف به الش تنبيه مثل في التوضيح للمفتوحة بعد مفتوحة بآوادم جمع آدم وللمفتوحة بعد مضمومة باويدم تصغير قال شارحه والتمثيل بذلك مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كآذر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل انتهى ومر له في تصغير ابرهيم ما يقتضي ان العجمي يصغر وفي المرادي هناك بسط المسالة قوله ما لم يكن لفظا اتم قال ابن هشام استثناء من جميع ما ذكر والصواب في العبارة ما لم يكن لاما فان اللام اذا كانت همزة متحركة ابدلت يا مطلقا سوا تطرفت او لم تتطرف انتهى وقد مر اشارة لذلك قوله فذاك يا مطلقا قال ابن هشام رحمه الله سوا انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وسوا كان من باب المحركين او المسكن والمحرك وهذا القسم يحتمل سكون اولى وحركة الثانية ويحتمل العكس فان قلت لا سبيل الى العكس لان موضع اللام لا سبيل الى اسكانه لانه الاخر قلت اللام لا تلزم ان تكون اخرا قوله وجهين في ثانيه ام ومعنا الابدال والتحقيق والمراد بالابدال ما علم مما سبق ان المفتوحة اثر فتح او ضم تقلب واوا واثر كسرة تقلب يا والمكسورة تقلب يا مطلقا وهكذا وقد

اعترض ابن الحاجب قول النحاة انه يجب قلب الهمزة الثانية واوا
اذا لم تكن هي ولا ما قبلها مكسورا بانهم التزموا حذف الهمزة الثانية
من نحو اكرم واصله اكرم قال الجاربردي ويمكن ان يجاب عنه
بان مراد النحاة ان القياس يقتضي القلب كما في اويدم واوادم ولكن الاستعمال
بخلاف القياس **قوله** ويا اقلب الخ اعلم ان احرف العلة الالف واليا
والواو وينقلب كل منهما عن الاخر فتنقلب الالف ياء في مسالتين اشار
اليهما بقوله ويا اقلب الفا الخ قوله اويا تصغير وتنقلب الواو يا في عشر
مسايل ذكر الناظم منها تسعة فاشار بقوله ذا افعلا الخ قوله والواو
لاما بعد فتح يا انقلب الى اربع مسايل وذكر الباقي متفرقا كما ستراه
والمسالة العاشرة ان تلي كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات
بخلاف صوان واجلواذ وتبدل الواو من الالف في مسالة واحدة اشار
اليها بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من الف وتبدل الواو من اليا
في اربع مسايل ذكر منها الناظم ثلاثة الاولى في قوله ويا كموقن بذا
لها اعترف والثانية في قوله وواوا اثر الضم الخ والثالثة في قوله
اول الفصل من لام فعلى البيت والمسالة الرابعة المسالة التي ذكر
فيها وجهين بقوله وان يكن عينا لفعلى وصفا لان كلامه فيها مخالف
لكلام النحويين هذا حديث اجمالي قصدنا به ربط اطراف الكلام
وسياتي مفصله **قوله** بواو ذا افعلا اي بقلب الواو يا اذا عرض
قبلها كسرة كرضي لان اصله رضو لارضا اويا التصغير كجري اصله
جريو واعلم ان هذه ليست بمقصودة للناظم لان قلب الواو يا
لاجتماعها مع اليا وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة
فلا تعد مسالة مستقلة من مسايل قلب الواو يا فسقط قول الشهاب
عدم الاختصاص لا يمنع كونه مقصودا لان ارادته صحيحة وعدم
اختصاص الحكم بالمتطرفة لا يعرفه به **قوله** في اخر لانها في مظنة
السكون للوقف فهي في حكم الساكنة المنكسر ما قبلها وهي تقلب يا
قال ابن هشام وكذا لو زالت الكسرة من اللفظ وقد كانت كقوله
بني البرامكة الذين من الندى • خلقوا وان دعوا اليه اجابوا •

ومما يدل على ان الواو في الاخر اذا انكسر ما قبلها تعامل معاملة الساكنة
انها لا تتاثر بالكسرة وهي غير طرف كعوج الا اذا كان مع الكسرة ما
يعضدها كحياض وسياط مما اشار اليه الناظم بقوله وجمع ذي عين
الخ لان وجود الالف يقربها من اليا **تنبيه** يوخذ مما
تقرر في تعليل قوله في اخر التنبيه على قلب الواو يا في نحو ميزان
التي هي المسالة العاشرة التي تركها الناظم بالاولى لانها اذا ابدلت
لما يعرض لها السكون فما الظن بملازمة السكون فاندفع ما قيل
ان الخلاصة تحتاج اليها بيت من الدرة وهو قوله
والواو ان يسكن وقبله انكسر • فاقلبه يا نحو ميزان اشتهر •
فان زالت العلة رجعت نحو موازين واما ارياح نشاذ والكثير
ارواح **قوله** اوقبل تا التانيث لا يختص بالواو وتجد كسرة كما يوهمه
كلامه الا شموني بل يشمل الواو وقبل يا التصغير كجريه اصله جريوه
قوله في مصدر المعتل عينا اي في مصدر الفعل فكان الاحسن
ان يقول الفعل لانه لا يطلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف
علة فهو معتل وان لم يعل **قوله** والفعل منه صحيح اشارة الى
شرط قلب الواو يا في مصدر الفعل المذكور وهو ان يكون بعد العين
الف **قوله** وجمع ذي عين الخ اي بشرط ان يكون الجمع صحيح اللام
كما في التسهيل فخرج نحو رواء في جمع ريان واصله روياء لانه لما اعلت
اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان وقوله وجمع بالنصب
مفعول لاحكم اي واما جمع كما قبل وربك تكبير وقوله اوسكن اي بشرط
ان يكون بعد الواو في هذه الالف كما اشار اليه بقوله وصححوا فعلة
لان وجود الالف يقرب الواو من اليا فيقوى تسلط الكسرة عليها
وقوله بذا الاعلال يوخذ منه ان العين المذكورة واو وان قبلها
كسرة لان الاعلال المشار اليه هو قلب الواو التي قبلها كسرة
قوله وصححوا فعلة اي جمعا لعدم وجود الالف وقد جعل
في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت
الواو في واحده ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة دفعل اذا

اعتلت عين واحد منها او يكون قوله وصححوا فعلة وفي فعل وجهان مخصوصاً
بما سكنت العين في واحده كذا في المرادي وفيه ان تمثيل الناظم
للفعل بقوله كالحيل يقتضي انه غير مخصوص بما سكنت العين في واحده
لانه مما اعلت العين في واحده الا ان يجعل نظيرا او يقال انما مثل
بالمعتل لان المراد ما على الوجوب واعلم ان ما افهمناه قوله والاعلال
اولى من ان التصحيح مطرد مخالف لما في التسهيل من انه شاذ وقال
ابو العباس الغيلاني لا تلزم المخالفة فقد يكون حقه الاعلال
من جهة القياس وهو في الاستعمال كثير التصحيح وان فعلة انما خالفت
فعلا في وجوب تصحيحها بخلافه لان الواو بعدت فيها عن الطرف بسبب
ها التانيث **قوله** والواو لاما الخ اي اذا وقعت الواو طرفا
رابعة فصاعدا كما يوخذ من التمثيل بجعله قيدا بعد فتح قلبت يا لان
ما هي فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل عليه ويستصحب
هذا الاعلال مع ها التانيث نحو المعاطاة وعلامة التثنية كما نبه
عليه بالمثال وقال الشاطبي انما قال لاما ولم يقل طرفا ليبين ان كل
محتوم بزيادة غير معتد بها وقال انه نبه بيرضيان على ان الواو
لا فرق بين كونها رابعة او لا ومذهب المحققين انه لا اعتداد بحرف
المضارعة قال ولذا استشكل تقييده في التسهيل بكونها رابعة
قوله ووجب ابدال واو وهذا تتميم لقوله ويا اقلب الف كسرا
تلا فكان الاحسن ان يذكر الى جانبه **قوله** وياكموقن اي كيا موقن
الاصلية في كونها ساكنة مفردة لتخرج نحو هيام وعيل وبقي شرط
ثالث وهو ان لا تكون في جمع فان الذي يجعل حينئذ الحركة نحو بيض
ورابع وهو ان لا يكون عينا لفعلى صفة فان هذه لا يجب فيها اعلال
الحرف بل يجوز تقول رجل اخير وامراة خيرى وخورى وكذا ضيقى
وضوقى وقد اشار لها مسالة الجمع بقوله ويكسر المضموم الى
مسالة الصفة اخر الفصل وكان حقه ان يذكره الى جانب مسالة
الجمع **تنبيهان** الاول لا فرق في قلب اليا واوا عند
استيفا الشروط بين ان تكون فا الكلمة نحو موقن او عينها كما اذا

بنيت

بنيت من اليا مثل برد وفيه خلاف فمذهب س والخليل ابدال
الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب
اليا واوا وتخصيص الناظم بالجمع في قوله ويكسر المضموم في جمع ظاهر
في موافقته واستدل للاخفش بامور منها ان المفرد لا يقاس على
الجمع لانه يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواو والياء المتطرفتين
يقلبان ياء في الجمع نحو عتي جمع عات والاصل عتوو ثم بوا وبي فاستثقل
اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التا فانقلبت الواو الاولى يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو ويا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو يا وادغمت اليا الاولى وكسرت العين اتباعا لما بعدها ولا يقلبان
في المفرد نحو عتو مصدر عتى قال الله تعالى وعتوا عتوا كبيرا كذا في
المرادي وغيره والمراد انه لا يجب قلبهما في المفرد لما سياتي عند قول الناظم
كذاك ذا وجهين جا الفعول من ・ ذي الواو لام جمع او فرد يعن ・
انه يجوز الاعلال ومثلوه بعتي عتيا ومنه قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولا يخفى ان العتي في هذه الاية بمعنى
التكبر كالاية الاولى وقضية كلام المصباح ان عتيا مصدر عتى بمعنى
اسن وان عتوا مصدر عتى بمعنى تكبر نحو فقط وربما اوهم ذلك قول
التوضيح وقد يعتل نحو عتي الشيخ عتيا ولذا قال شارحه اذا كبر الثاني
قصد بقوله ذا الها اعتراف تقوية تعسه فيما افهمناه اجتهاده من
موافقة الاخفش ومخالفة الجماعة **قوله** وواو اثر الضم الخ جعل
الاشموني هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل تقلب فيها الواو
يا وقياس ما سلفه في قول الناظم بوا وذا افعلان الخ او قبل التانيث
او زيادتي فعلان من جعل ذلك مسالة واحدة ان يجعل ما هنا مسالة
واحدة ايضا وقوله لام فعل اي على فعل بضم العين نحو تقضو وهو
مستفاد من كون الكلام في واو بعد الضم قال ابو حيان ولو سكنت
نقل تخفيفا لم ترد الواو لان التخفيف عارض لا يعتد به **قوله**
كذا اذا كسبعان صيره قال ابن هشام الصواب فتح نون سبعان
على لغة من اجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم كذا

اذا كتسعين ولم يجز حينئذ كونها مونثة لانها نون التثنية قوله
وان يكن عينا الخ قال ابن هشام كلام س مخالف لهذا الكلام وهو
نص لا يحتمل التاويل وحاصله ما انا اذكره وشارحه اعلم ان فعلى
على ثلاثة اقسام اسم محض ووصف محض ووصف مشبه للاسم
والكلام في الثلاثة فيما عينه يا فاما ما هو اسم محض فيجب قلب
يايه واوا كالطوبى اسم للجنة والوصف الشبيه بالاسم حكمه حكم
الاسم وذلك نحو انثى الاكيس والاطيب وهو الكوسى والطوبى اما كون
ذلك صفة فواضح واما كونه شبيها بالاسم فلان استعماله صفة
موقوف على ادخال الـ عليه او اضافته وذكر الاضافة من جهتي وانما
س فلم يذكر الا الـ فلما ان كان مخالفا للصفات من جهة انه لا يجري
على الموصوف المونث وانما يقع الوصف به في بعض الاحيان وذلك
اذا كان الموصوف نكرة التحق بالاسما واما ما هو وصف محض فيجب
قلب ضمته كسرة نحو امراة خيلى ونسمة ضيزى قال س هذا يعل
كما يعل بيض بعني لثقله كما ان الجمع ثقيل واما الفشم قبله فانه
وان كان ثقيلا ولكنه اشبه الخفيف قال س وبذلك على ان خيلى
وضيزى فعلى انه يكون فيها صفة انتهى وقد تلخص ان المص جعل الوصف
نوعا وجعله س نوعين وانه جوز قلب الواو وقلب الضمة وس اوجب
قلب الواو فيما اشبه الاسم وقلب الضمة فيما لم يشبهه تنبيه
قال الشاطبي اغفل الناظم مما يقلب فيه الواو يا باب اجرواد لـ
وليبركاد ابعالجه الطبيبا انتهى قال ابن غازي ومما يعالج به انه لوح
له بقوله كالمصطفى والمرتقى ولم يذكروا يا كما فعل في الافعال وبقوله
ويانى على الثاني بيا فدل على انه اذا ادي لهذا المهجور فنا س رفض
وذلك مستلزم لقلب الواو يا
فصل
قوله من لام فعلى اي بفتح الفا قوله اسما اخرجت الصفة
فان اليا تسلم فيها نحو صديا وخزيا فرقا بين الاسم والصفة من غير
سبب لفظي واوثر الاسم بالاعلال لانه اخف فكان احمل للثقل
قوله الى الواو بدلا من اليا واما اذا كانت لام فعلى واوا فانها تسلم
في الاسم

في الاسم والصفة فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة
قوله غالبا قال الشا احترازا من قولهم للرايحة ريا ولولد البقرة
الوحشية طغيا وللمكان بعينه سعيا قال ابن هشام انشد ابو على في باب
فعلى التي لا يكون مونث افعل
والا النعام وحفانه وطغيا من اللهق الناشط
مستدلا به على ان فعلى قد يجي اسما لا مصدرا وكذا رواه القالي عن الاصمعي
طغيا بالضم وقال ابو سعيد لم اسمع طغيا الا في هذا البيت قال
القالي وقرانه على ابن دريد يرويها بالفتح والنعام جمع نعامة
للذكر والانثى وحفانه ريشه لخفيتها عند طيرانه اي صوتها وقيل
ولده وولد الابل ايضا وقيل صغير النعام والابل لانها تخف بابويها
اي تطيف بهما والحفان يكون ايضا الخدم لانهم يحفون بمن يخدمونه
واللهق الابيض والناشط الذي يخرج من بلد لبلد لقوته وقيل هذا
البيت نصبه حنادبه وكذا صياح المسامير في الواسط قوله
قال ابن يسعون وكان صواب الرواية ورال النعام اي فرخها ولكن
للرواة صحفوه ورال صغاره ورواه بعضهم كذلك والا فاي
موضع للاستثنا هنا ولك ان تقول الا بمعنى لكن كقوله الا كناشرة
الذي ضيعتم فهو استثنا منقطع قال ابن عصفور هذا غلط لانه
لا بد ان يكون قبله استثنا حتى يعطف عليه قال ابن يسعون والخبر
محذوف اي ولكن النعام وما عطف عليه راتعات بهذا القفر قال
ابن عصفور وهذا اخطا رده الفارسي في البغداديات بقوله ذي الرمة
عشية ما لي حيلة غير انني بلقط الحصى والخط في الارض مولع
ولا يصح ان يقدر هنا خبرا اذ ليس له ما يرفعه قال ابن عصفور وعندي
ان ان شرطية وحذف فعل الشرط وان لا يصح جنادبه كان الذي يصبح
من شدة الحر النعام وحفانه وحذف الجواب ايضا ونظيره ان خيرا
فخير قوله بالعكس حال لام فعلى وصفا اي بضم الفا واراد بالعكس
ان فعلى المذكورة اذا كانت لامها يا سلمت في الاسم نحو الفتيا والصفة
نحو القصيا تانيث الاقصى فلم يفرقوا في فعلى هذه بين الاسم والصفة

كما لو بعير فواسمه نعلى بالفتح بين ذوات الواو وان كانت واوا سلمت في الاسم نحو ذروى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فاما العليا ففي قوله

الا يا بيت بالعليا بيت ٭ ولولا حب اهلك ما اتيت
الا يا بيت اهلك اوعدوني ٭ كاني كل ذنبهم جنيت

فقال الخليل انما قالوا العليا لانه لا مذكر له فرقا بين ما لا مذكر له وما له مذكر ورده الفرا بالحلواء واللاواء قال وانما بنوها على قولهم عليت ورده ابن عصفور بالعشوا والحدوا مع انهم لا يقولون الا عشا وحذا يعني لم يقولوا فيهما فعل وقال الفارسي انما هو ابدال شاذ كما قالوا في اسية دهياء والقياس دهواء لانه من الدهو قال

بينا الفتى يسعى الى امنيه ٭ اذ عرضت داهيه دهويه

وبيت الثاني مبتدا حذف خبره اي بالعليا بيت اخر ادعه وابتيك حبا في اهلك او يكون بالعليا الخبر ولا يكون بالعليا حالا وبيت الثاني بدلا من الاول قال ابو علي لانه لا يقال يا زيد ولولا عمرو لاكرمتك قال ابن عصفور ومن روى قبله اومك ان رشدت وان غويت جاز لك على قوله ان يكون بالعليا حالا من المنادي تنبيه

ما ذهب اليه الناظم مخالف لما عليه ائمة التصريف فانهم يقولون انه فعلى اذا كانت لاما واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الشاطبي ولا تقطع بانه خرق لاجماعهم اذ يحتمل ذلك النظر من جهات واما قول ابن جني ليس اجماع النحاة حجة اذ لم يرد في قران ولا سنة انهم لا يجتمعون على خطا كما جاء النص من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم امتي لا تجتمع على ضلالة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من كشف له عن علة صحيحة وطريق نهج كان خليل نفسه وابا عمرو فكره فهو قول مردود تشبيله فيه سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة بل نقطع ان الاجماع في كل فن حجة شرعية انتهى

فصل قوله من واو ويا اشارة الى ان الواو قد تستتبع تارة نحو طي مصدر طوى والياء قد تستتبع اخرى كسيد

وقال

وقال ابن هشام في الحواشي حكى لي بعض الفضلا قال حضرت بعض المدرسين يتكلم على ابن الكريم فقال الحي مادته حيو فقلت له اذا كانت الواو والياء عينا ولاما انما يكون المقدم الواو كطويت وشويت قال برد حيوان قال قلت اجابوا بان اصله حييان قال كيف يبدلون الاخف الثقل فاجبت بان المثلين اثقل ثم قال بعد ذلك وزنه نفرحيي فقلت لو كان كذلك اعتلت العين بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقال انما يلزمنا لو قررنا الحركة ولكنا ادغمنا فاجبت بان القاعدة انه اذا اجتمع ما يقتضي الادغام وما يقتضي القلب قدم اعتبار موجب القلب انتهى ولا يشكل على قوله اذا اجتمعت الواو والياء انما يكون المقدم الواو سيد لان كلامه في واو وياء عينا ولاما والياء في سيد زائدة وقوله بعد ذلك قدم موجب القلب موافق لما اوردناه على كلام التوضيح في اية فتدبر قوله ومن عرو ضعر يا المفهوم من تقدير الشرط ان ضمير عريا عائد للسكون المفهوم من يسكن والاتصال المفهوم من اتصلا ويجوز ان يكون عائدا للواو والياء وعروضهما في مثل ان كنتم للرويا تعبرون فان اصله الرويا بالهمز تخفف بالواو وقلب الواو عارضة لكن لم يذكر حينئذ قيد السكون من كونه غير عارض ويمكن ان يقال لم يحتج لذلك لان المتبادر من يسكن دون يسكن بالتشديد السكون الاصلي قوله فيا الواو واقلبن من امثلة ذلك سيد وميت فانه وزنهما عند البصريين فيعل وقال الكوفيون انه فيعل بالفتح لانا لم نجد في الكلام فيعلا بالكسر ووجدنا فيعلا بالفتح ولكنه لما غير بالقلب والادغام غير من الفتح للكسر لان التغيير يانس بالتغيير واعترض بانه لا داعي لهذا التغيير ولهذا لم تغير الكسرة فتحة بدليل قولهم هبيان وبيحان وقال ابن هشام في الحواشي سوال لم حكموا في سيد واخوانه فيعل دون فعيل مع انهما مفقودان وان هذا الاعلال لا يشترط له تقدم اليا ولا تقدم الواو والجواب ان الذي قالوه اولى لانه قد جا في الصحيح فيعل كضيغم وخيفق وصيرف ولا فرق بينه وبين فيعلا الا الكسر والفتح واما فيعل فلم يات لا بالفتح

ولاما لكسرونات قلت ـــــ فهلا وافقتم الكوفيين في قولهم امنه
فيعل لانه حمل على بنا متشمر قلت ـــــ لانه يلزمهم اعلال نحو
طويل وغيور او ترجيح احد المتساويين فان قلت ـــــ لم جوابهما
ومبنا واختلف في المحذوف فقيل الزايدة فوزنه فعل وقيل الاصلية
فوزنه فيل ويجوز النطق بالاصل والتخفيف ولم يجيز والى بعد النطق
بالاصل ولا في مكرم والجواب ـــــ ان تعذ امعا الطن في السوال
لان الاصل في سيد لم ينطقوا به ولا بمولا اسيود واجاب ـــــ
ابن اياز بان تخفيف سيد على سبيل المبالغة في التخفيف والاتفق
حصل المراد بالادغام وبعد لو نطقوا به بالوا ولم يحصل تخفيف
البتة وبان الفعل اثقل من الاسم ومن امثلة ذلك ايام واصله
ايوام وكينونه ووزنها فيعلولة والاصل كيونونه فقلبت الواو
ياوادغمت اليا في اليا فصارت مشددة الثاني وا وجبوا تخفيف
فيعلولة وجوزوا تخفيف فيعل للطول في فيعلولة واما ما عيبه
بالكعبيوبة فانه من ادغام اليا في اليا واصله ايضا فيعلولة عيبيوبة
بيابين بيابين الاولى زايدة والثانية عين فادغم ثم شدد وخالف
الكوفيون في كينونة ايضا فقالوا الاصل عيبوبة بالضم ثم قلبت
الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف
لطول البنا فالوزن الان فعلولة وفي الاصل فعلولة كعصفورة ثم
فعلوا مثل ذلك في ذي الواو حملا له على ذي اليا لانه الاكثر فيه ولنا
ان المعتل قد يخص باوزان ليست لغيره من ذلك فعلة كقضاة وفيعلولة
وفيعل الا انه مدغم في معتل اللام تنبيه ـــــ لوجوب
الابدال المذكور شروط اخر ذكرها الشارحون والسعد في شرح تعريف
العزي منها ان لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل نحو جدول واسود
للحية يجوز في تصغيره الاعلال نحو جديل واسيد وهو القياس
والتصحيح نحو جديول واسيود اما اسود صفة فتقول فيه اسيد
لا غير لانه لم يجمع على اساود وقال ابن هشام رحمه الله في الحواشي
لا يصح ان نقل اجازة التصحيح في تصغير جدول وتسور واسود تصحيحها

ويقتصر

٥٦٠

ويقتصر على ذلك لئلا يرد تصغير مقام فان الاعلال فيه واجب مع قولهم
مقاوم وكذا مقوم علما مع انك تقول مقاوم في تكسيره بل يزداد ذلك مع
ظهورها متحركة في المفرد وقولنا في المفرد يخرج نحو عجوز وتقول عجيز
اولى بالاعلال لان واوه لا تظهر في الجمع بل تهمز قال ابن جني قال لي
ابو علي مما اعان على جواز جديول واسيودان معنا مما جدول صغير
والواو في مدين نحو وقال ايضا لا يصح الاسند لال لجواز الاعلال
في اسود صفة اذا صغر بقول ـــــ

اسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطي قرد العمام

لان اسيد هذا علم لا صفة نص عليه في الخصايص قال ونقل من الصفة
مصغرا فصار ذلك فيه لازما كما ان عبيبة وقتيبة كذلك فلو سميت
رجلا بعيد ثم صغرته لم تخفقه الثاء انتهى وقد يقال لولا جواز الادغام
في الصفة ما صح النقل منه وهذا توجيه صحيح قوله ـــــ من واو ويا
الخ هذا اشارة الى ابدال الواو والياء الفا ويشترط في ذلك احد
عشر شرطا كما اشار الى اجلها الناظم وبسط الكلام على ذلك في الشروح
وقال ابن هشام في الحواشي تقلب الواو والياء العين بشروط منها
ما هو في الحرف وما هو في صفته وما هو فيما قبله وما هو فيما بعده
وما هو في الكلمة اما الذي في الحرف فثلاثة امور احدها ان يكون
متاصلا لتخرج نحو شيرة في شجرة والثاني ان لا يليه ما يستحق الاعلال
لتخرج الاعلال من مثل هوى ونوى وشوى وطوى والثالث ان لا
يكون عينا لما زيد في اخره ما يخص الاسم لتخرج نحو حيدى وصوري
واما الذي في صفته فامران احدهما الحركة لتخرج القول والبيع فاما
قول بعضهم في يوجل ياجل وفي اولاد الاد وفي صومة وتوبة صامه
وتابه وفي ذوبيه ذابيه فشاذ والثاني ان اصلها لتخرج العارضة
وهي نوعان حركة التقا الساكنين نحو لو استطعنا واخشوا الله وحركة
النقل نحو جيل ونوم ونحو ادعوي فان الاصل ادعو كاحمر نقلت
الادغام بتحريك المثل الاول بالفتح كما في حيي فانقلبت الواو الثانية
الفا وسلمت الواو الاولى لعروض حركتها ولئلا يتوالى اعلالان فهذان

معنيان متناسبان وقال بعض الطلبة ولو بنيت من الرمي مثل
قطرنحو رحمة بعد التسمية به ونوبت المحذوف قلت بارمي بالاسكان
فاذا نقلت اليه حركة همزة بعده قلت يارمي افبل لانه لم وعن الحركة
واراد ان يمثل لمسالة العروض بالنسبة للام ولم يقنع بالتمثيل بارعو
لانه راي ان ذلك مستفاد من قوله ان اللام يكف اعلالها بسكون
هو الف ومن قوله وان الحرفين ذا الاعلال استحق فقلت له ثم اين
لك جواز النقل والحالة هذه فان ذلك اعني نية المحذوف نحو قد
يزاد شرط ثالث وهو ان لايكون حالة محل الوسط بعد ما كانت مصدرة
نحو ابيس فانهم يصححوه نظرا الى ان الاصل بيس واخصر من هذا ان تقول
ان تكون في موضع لو وقفت فيه لصحت وفي هذا الضابط تنبيه
على علة التصحيح واما الذي فيها قبله فامران احدهما الفتح نحو خرج
نحو هيام وحول والثاني الاتصال نحو خرج نحو ضرب واعد او خرج
باسر واما الذي فيما بعده فامر واحد وهو الحركة ان كانت الواو
عينا نحو طويل وحورنق والحركة او السكون الذي ليس الفا ولا ياء
مشددة ان كانت لاما وينبغي ان يستثنى من هذا باب اقامة
واستقامة اذ الاصل اقوام واستقوام فاعلت العين مع سكون
الثاني واما الذي في الكلمة فثلاثة امور احدها ان لايكون على افتعل
الدال على معنى التفاعل والعين واو نحو اجتوروا والثاني ان لايكون على
فعل الذي وصفه على افعل كعور وحول وعيد الثالث ان لاتكون
مصدرا لهذا الفعل كالعور والحول والغيد تنبيهات
الاول قوله اصل قال الشهاب بفتح الهمزة وضم الصاد كذا وجد
بخط ابن النحاس انتهى وضبطه ابن هشام في اصل نسخته بضم الهمزة
وكسر الصاد وفي الهامش كما وجد بخط ابن النحاس واقول رايت
بخط ابن هشام في شرحه قوله اصل تغيرا وفي الناس بضم الهمزة وكسر
الصاد على البناء لما لم يسم فاعله وفيه نظر لان هذا الفعل لا يتعدى
ثلاثيه للمفعول ولا معنى لقولك اجعله مهيبا للمصدر والتقدير اصل
هو اي اصل ووجد بخط ابن النحاس اصل بفتح الهمزة وضم الصاد وهو

القياس

القياس الا انه يضعف من حيث اللفظية بينه وبين ستعمل وهو
جائز ومن احسن ما جا فيه قول امرء القيس

كان المدام وصوب الغمام ... وريح الخزامى ونشر القطر
يعل به برد انيابها ... اذا غرد الطائر المستحر

انتهى وهذا الذي اشار اليه اخرا هو المسمى عند علماء القوافي سناد
التوجيه الثاني قال الشهاب قوله بعد فتح يفيد اشتراط ان لا يفصل
بينهما وبين الفتحة فاصل بناء على ما يتبادر من ذلك من البعد بترتب مثل
هذا المقام وقوله متصل يفيد اشتراط كونهما في كلمة بناء على ان المطلق
ينصرف الى المفرد الكامل والاتصال الكامل ما كان في كلمة واشتراط
اصالة الاتصال بناء على ما ذكرنا ويجوز ان يكون اشتراط عدم الفصل
مستفادا من قوله متصل الثالث قال ابن هشام هذا ضرب
من الاعلال مغاير لما قبله وكان ينبغي ان يذكر في فصل على حدته
وكذا فعل في التسهيل والكافية قوله او يا التشديد فيها قد
الف او نون توكيد نحو لا تسعين ولا تخشين ولم يذكر هذه المسالة
هنا لانها قد علمت في باب نوني التوكيد تنبيه قال ابن هشام
مما اشكل قول عمرو بن كلثوم مني كنا لاملك مقتوينا فصح الواو وكانت
حقها ان يقلبها الفا ثم يحذفها للساكنين واجيب عنه
بانه على تقدير ياء النسب والاصل مقتويين ثم حذفت الياء بعد ما صحت
الواو كما حذفوها في الاشعريين والاعجميين وضعف هذا بان هذا
النسب من قبيل النسب اللفظي كما في احمري واشقري لان المعنى صفة
على مفعل كالموبا وانما الحقته باء النسب لتاكيد معنى الوصف فلم يكن
المعنى على ارادتها بعد الحذف حتى يصح بخلاف النسب المعنوي وزعم
الجوهري ان مقتويا منسوب الى مقتى مصدر قتوت قتوا ومقتى
كما يقال غزوت غزوا ومغزى واذا كان ياؤه للنسب الصحيح كما ذكر
كان النسب في تصحيحه كونه في معنى ما يصح فيه وهو مقتوون
انتهى ابن يسعون قال ابو الفتح اصله مقتويون فجعل علم الجمع معاقبا
لياء الاضافة فصح اللام معه كما يصح معها وعلى هذا الوجه

اعتمد الجرمي وقال اظنه ابن يسعون في تصحيح هذه الواو وجهان اخران احدهما ان يكون بني مفعول بني على الجمع كما بني مدر وان على التثنية ولم تقع الواو طرفا فيلزمها التغيير كما ان واو المدرو بين دالسفاوة كذلك لبعدهن من الطرف والاخران يكون على ما قال س انه جاء على الاصل المرفوض نحو استحوذ كما قالوا مقاتوة في تكسيره ومن قال انه على النسب فواوه في التقدير عن الف مقتي كمانية واو مطهوب ومن قال بنيت الكلمة على الجمع او جاء على الاصل المرفوض فالواو اصل لا بدل

قوله وصح عين فعل قال ابن هشام رحمه الله يقول ذا افعلا لبلابوهم اراده نحو باب وناب ودار وليس كذلك ولذا كان احسن مما هنا قوله في الكافية

ومححوا العين التي من فعلا ان يترك فاعله بافعلا

ومكذا مصدره وما بني منه كمثل عين ومعين

انتهى ويجاب بان قول الناظم ذا افعل يرجع لفعل وفعل قال الشاطبي وافراد ذا افعل من باب انا رسول ربك قوله وان بين تفاعلا اي يظهر معنى تفاعل في الكلام حذف مضاف قوله والعين واوا الو كانت العين ياء فيجب الاعلال وان دل على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا اي تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان اليا اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها وقال ابن هشام ذكر في الخصائص انه قال في كتابه في اشعار الهذليين في لفظة انه انما لم تعل العين فيها مع انها على وزن افتعل لكون عينها ياء وبين الالف والياء شدة تقارب وتلك اللفظة هي استاف قال واما الان فاني افول العلة مستمرة يعني في ذوات الواو وذوات اليا وان استافوا ليس معناه تسايفوا بل تناولوا السيوف كقولك امتشقوا سيوفهم واخترطوها اي تناولوها وجردوها ثم يعلم انهم تضاربوا بما دل عليه قوله استافوا فهو من باب ذكر السبب واما تفسير اهل اللغة استاف القوم بمعنى تسايفوا فتفسير على المعنى على عادتهم قوله سلمت ولم تعل قال الشاطبي لما كان قوله

سلمت

سلمت يحتمل الجواز رفعه بقوله ولم تعل فتكون السلامة واجبة قوله وان لحرفين قال ابن هشام رحمه الله مراده ان يكون الحرفان واوين نحو احوى امثلة احوو لانه من الحوة او يائين نحو الحياء امثلة الحيي بدليل حييان والحيا الغيث او واوا وياء كهوى وفي شرح الكافية بعد ان ذكر احوى قال ما معناه انه انما لم يعلا لئلا يلتقي الفان فتحذف احداهما ثم تحذف الاخرى لالتقاء الساكنين الالف والتنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد وذلك ممتنع وما افضى الى ممتنع ممتنع قلت احوى مما لا ينصرف فلا تنوين فيه ثم الفعل اصليه التصريف ولا تنوين فلم امتنع ذلك فيه تنبيه انتهى قولهم وان لحرفين الخ اي فهم لا يبالون بين اعلالين فانه قلت فكيف والواو بينهما في نحو الماء والشاء وتري والاصل موه وشوه ورزي قلت قال في شرح الكافية ان توالي الاعلالين اجحاف فينبغي ان يجتنب على الاطلاق فاستغفر اجتنابه اذا كان الاعلال يستخف واغتفر توالهما اذا اختلفا كما انتهى وقد يجاب بان تلك الالفاظ شاذة عن القياس قوله وعكس قد يحق كغايه قال ابن هشام في التوضيح وهو اسهل الوجوه في اية ثم قال ومن قال اصلها ابية كنبقة يلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس انتهى وفيه ان هذا لازم في الوجه الذي قال انه اسهل مع ان فيه اعلال الاول وهو خلاف الاحق ثم ان الاعلال يتقدم على الادغام في باب قوى ونحوه تتدبر قوله اخره مخفوض على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخفض الاسم مرفوع زيد قوله وقبل يا اقلب ميما الخ قال في رصف المباني انما ابدلت النون في علم بذات الصد ولكونها بعيدة من الباء في المخرج فلم يمكنهم ادغامها فابدلوها الى حرف لا يدغم فيها مراعاة لها وتقريبا منها في المخرج اذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتين لضرب من التخفيف فاذا ابدلوها ميما لذلك فلا يصح ادغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميما خالصة فيها غنة لانها اخت النون فيها ولذلك خفيت بالنون لمسها فينبغي ان ينطق بها ساكنة وحدها ولا بد

من اظهار الجهر في البايع ذلك اذ هي حرف مجهور وانما نبهت على هذا لاني
رايت بعض منتحلي القراءة والعلم يقرا بها مدغمة في التاء ولا ينبغي لها
عنه وهو خطا لما ذكرته لك فتفهمه قوله لكن نبت اعنا قال المرادي
اي من قطعك فالغه عن بالك واطرحه وقال الشاطبي اي من بث
اسرارك فانبذه ولا تصحبه فالتاء على الاول مثناة وعلى الثاني مثلثة
والاول اخلاف مكارم ابن مالك فان مكارم الاخلاق ان تصل من قطعك

فصل

قوله لساكن صح انقل التحريك من ذي
لين للاستثقال فان قلت لم استثقلت الضمة والكسرة على
الواو والياء في يقوم ويبيع حتى نقلت منهما ولم يستثقلا في غزو
وظبي والجامع ان حرف العلة ساكن ما قبله فالجواب بالفرق
من ثلاثة اوجه الاول ان حركة الاعراب مستقلة لا لازمة الثاني
انها دالة على معنى الثالث انها واقعة في الاسم وهو خفيف فان قلت
قد نقلوا في خاف والفتحة لا تستثقل فالجواب انهم حملوه على اخيها
وهي مستثقلة لما ذكرنا من ثقل اللزوم والفعل ويؤيد ذلك استثقال
الفتحة في معدي كرب دون الفتحة في قاض تنبيهان الاول
الحاق الناظم ذا اللين على حرف العلة المتحرك وهو اطلاق اخر لذي اللين
او باعتبار انه يتصف بذلك في بعض الاحوال ونظير ذلك ما صرح به
اهل المنطق من كفاية تصدق عنوان المحمول على الموضوع في بعض
الاحوال وان كل نائم مستيقظ قضية صادقة الثاني اذا انقلت
حركة العين الى الساكن قبلها وكانت العين مجانسة للحركة لم تغير
باكثر من تسكينها بعد النقل وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس
الحركة كما في الاشموني قال الشهاب ويرد على قوله لم تغير باكثر من
تسكينها الا المفتقر احركا لساكنين هما لا ابقاك لا يليق الامر لانه
ماخوذ من المضارع المجزوم ولا يافيه لانا نقول اما اولا فلا يصح
حينئذ للتمثيل به واما ثانيا فالصحيح ان الامر من المصدر بلا
واسطة قوله ما لم يكن فعل تعجب استثنى في التسهيل ان يكون
موافقا للفعل بمعنى افعل نحو عور فان مضارع عور هذا يعور وهو مفعل

قال

قال المرادي واستغنى عنه بقوله وصح عين فعل وفعلا قال
الشاطبي لا يقال هذا ولكن لما كان يجيء افعل ح بقوله كابيض
قوله او اهوى اي لا يدخله النقل لئلا يلتبس الى اعلالين قال
ابو حيان كما صح لهذه العلة هوى فكذلك اهوى قال الشاطبي
فالامثلة بقال اهي كاقام لكن منع اعلال اللام قوله بلا
علا قال الشاطبي انما قال ذلك لئلا يظن خصوص افعل فيخرج استهوى
ونحوه قوله ومثل فعل الخ بقوله لا يختص هذا الاعلال بالفعل بل
قد يقع في الاسم وذلك في ثلاثة ابواب احدها ما وافق المضارع
في وزنه وخالفه في زيادته او بالعكس والمراد بالوزن صورة الوزن
لانهم مثلوا لما وافق الوزن بمقام وهو سواء كان من قام او من قام
لبيض وزنه وزن الفعل حقيقة اذ وزنه مفعل او مفعل ووزن الفعل
ووزن الفعل نفعل بالياء او التاء وضم العين او كسرها او فتحها ان
اعتبرت فعله فهو بضم العين لا غير الثاني ما كان مصدرا لافعل او
استفعل المعتل العين الثالث ما كان اسم مفعول لفعل ثلاثي معتل
العين فهذه الانواع الثلاثة تنقل حركة عينها الى فائها قوله
ومفعل صحح كالمفعال يعني ان مفعلا لما كان مباينا للفعل اي غير مشابه
له لا في وزنه ولا زيادته استصحب له التصحيح كمسواك ومكيال وحمل
عليه مفعل لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط وهذا
بناء على قول الناظم ان نحو مخيط اب بعض لان زيادته خاصة بالاسماء
وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة في لغة قوم واعترض بانه لو
صح ما قاله للزم ان لا يعل مثال نحو بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
لانه مشبه لتخشى في وزنه وزيادته وما اشبهه فيهما يجب
تصحيحه كما مر ثم انه لا يلزم الاعلال في جميع اللغات بل في لغة من يكسر
وحينئذ فلا حاجة في تعليل تصحيح مخيط الى الحمل لانه مباين للفعل
في وزنه لان المعتبر الوزن في اللغة المشهورة ولا حاجة ايضا في ذكر
الى دعوى انه مقصور من مخياط فتدبر قوله والف الافعال الخ
قال الشاطبي ليس تكرارا مع ما في باب المصادر لاختلاف القصدين

قوله ومنا الافعال من النقل الخ قال الشاطبي خصص منا الافعال بقوله
من النقل ومن حذف احترازا من نحو بيض التا وقال ابن هشام يبقي
عليه من العمل ان يقول وان كان يايي العين وثبتت عينه الا ابدال
ياء الضمة كسرة نحو مبيع واما الاخفش فانه لما نقل الضمة وقلبها
كسرة وحذف اليا للساكنين على مذهبه وقعت الواو بعد كسرة فانقلبت
يا كميزان ووزنه عنده مفعول لا مفعل وتظهر فايدة الخلاف في نحو
مسو فعند الاخفش كمقرو وعند س كخب ويوضح ذلك ان الهمزة المتحركة
اذا كان قبلها واو زايدة لغير الحاق قلبت الهمزة من جنسها وادغمت
فيها وان كانت الواو غير زايدة نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت
قوله وندر تصحيح ذي الواو لانها اثقل عليهم من اليا ات
ومنها يعرون لها الماكو ولاجتماعهما مع الضمة قوله وصح المفعول
من نحو عدا قال ابن هشام ان اخذ قوله عدا بمعنى فعل الواوي اللام
فيكون سكت عن المفعول من نحو رضي وهو فعل الواوي فظاهر سكوته
انه لا يعل والواقع بخلافه بل اعلاله واجب لانه اشد فلا يقاس عليه
وان اخذ قوله على معنى فعل او فعل الواوي اللام اعني ان يوخذ من خصوصية
اللام دون المثال فيشذ في فعل الواوي بدايه وقوله في الاعلال ان
لم تتخير الاجود فلا بد من زيادة قوله بعده في الكافية كمثل معدي
ومن من فعلا كرضي لا اعلال فيه فضلا تنبيه اختلف
في علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول كعدي على زيد وقيل تشبيها
بباب اذل واجر كما بين في الشروح والى الاول ذهب الناظم تبعا للفرا
واعترض بوجود الاعلال في المصدر كعتي عتيا والمصدر ليس مبنيا
على فعل المفعول ويجاب بجواز تعدد العلل فيجوز ان تكون العلة
في المصدر شيئا اخر ولان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر
المفعول حملا عليه ومصدر الفاعل طردا للباب المصدر قوله
كذاك ذا وجهين غير سيد بدل الجمع يجب فيه الاعلال الا في خمسة الفاظ
شذت ابوو واخوو ونحوو وبهوو والمفرد يجب فيه التصحيح لخفته الا في لفظتين
سمع فيهما الوجهان قسا قسيا وعتا عتيا فاحسن مما هنا قوله في الكافية

كذاك

٥١٤

كذاك ذا وجهين جا المفعول من * ذي الواو لاما جمعا او فردا يعن
ورجح الاعلال في جمع وفي * مفرد التصحيح وباما اقتفي

وقوله لاما حال من الواو وجمعا حال من ذي الاول حال من المضاف والثاني
حال من المضاف اليه تنبيهان الاول في الخصايص باب ملاطفة
الصنعة لا تقول في ادل قلبت الواو يا لان هذا استكراه للحرف على نفسه
تجمع فادونها لكن استعمل اللطف في ذلك فقل ابدلت الضمة كسرة فانكسر
ما قبل الواو وهي لام فقلبت يا وكذا تقول في جمع دلو وحقو اصلهما دلو
وحقو ولنا فيه طريقان ان شينا شبهنا واو فعول المدغمة بضمة
عين افعل في ادل واحق فابدلناها يا كما ابدلنا تلك الضمة كسرة
ثم اعللنا اعلال سيد ثم اتبعنا حركة الاول وان شينا بدانا بدلو فابدلنا
واوه لضعفها بالتطرف وبقلبها يا فصار دلوي وحقوي ثم اعللنا
اعلال سيد ثم اتبعنا لتصحيح اليا من ذلك قام وباع يقولون ابدلت
الواو واليا العين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وهو لعمري كذلك الا انا لم
نقلب واحدا منهما حتى سكناه استثقالا لحركته فيه قلبناه لتحريكهما في الاصل
وانفتاح ما قبلهما الان والا فلو رمت قلبهما متحركتين اجتمعنا عليك بحركتهما
فقرنا عليك الثاني قال في الكافية بعد البيتين المتقدمين

افعولة كذا وافعول وما * على فعول كعتو سلما

وقال في شرحها يقال لما يتحدث به احجوة واحجية ومما شذ من حجوت
بمعنى ظننت ولما يلهي اللهي واللهو ولم يسمع في فعول كعدو الا التصحيح
لانه لو اعل التبس ثم قال

وكل ذي الاوزان ان صاحب قوي * لم يستجز تصحيحه ولا نوي

وقال في شرحه يقال قويت عليه فهو مقوي عليه والاصل مقوو
فابدلت الثالثة فرارا من اجتماع ثلاث واوات اولها مضموم ثم
قلبت الثانية لسبقها ساكنة يا ثم ادغمت اليا الاولى في الثانية
وكسر ما قبلهما واذا كان هذا العمل مختارا في مفعول رضي مع ان عينه
غير واو فليكن هنا واجبا لزيادة الثقل بكون العين واوا ولو بني من
القوة فعول او فعول او افعول لزمهم ان يفعل به ما فعل بمقوي لان المحذور

كما في

في مقوى بمحذور في هذه الامثلة **قوله** وشاع نحو نيم في نوم ليس
على اطلاقه بل بشرط ان لا يكون لامه معتلة لئلا يتوالى اعلالان
نحو المتساوي والسوا واجب التصحيح **قوله** ونحو نيام شذوذه
فصل **قوله** مبني لبعد العين من الطرف بالالف
ذوا اللين بلا لا بيتنا راو واوا كالا بيتعاد والانتاف من اليسر والوعد
والوصف وظاهر عبارته ان التا تبدل من الواو وقال بعضهم
انما تبدل من اليا لان الواو تقلب بالانكسار ما قبلها ياء في نحو ايتعد
قال بل حمل اليا في عليه لان الاعتبار بالاصول واما الالف فلا مدخل
لها في ذلك لانها لا تكون فا ولا عينا ولا لاما بطريق الاصالة وان كانت
تكون بدلا من الاخيرين **قوله** فاما في اتتعال ابدلا قال ابن غازي
تقدم لابي اسحق يعني الشاطبي انما لم يضف من اسما هذه الحروف سوى
جاهد شربت ما وفيه اجحاف بالكلمة وكتب شيخنا الاستاد يعني ابا عبد
الله الصغير على هذا المحل الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف وشانهن بجوه وقد علمت ما في طه ونحوه من الفواتح
وشذ في ذي الهمز قال ابن هشام والبغداديون يقيسونه فيجيزون
اتزر ومتزر وحكوا اتمن بالتا من الامانة وانه ليس من الامن وقال الفارسي
هو خطأ في الرواية فان صحت فانما سمعت من قوم غير فصحا لا يوخذ بلغتهم
ولم يحكه س ولا الائمة المتقدمون العارفون بالصحة انتهى وهذا عذره
في جعله اتزر تحريفا وفي رده على الجوهري في قوله ان اتخذ من
الاخذ وهو شي يتعلق بذلك في الكشاف اتخذ من تخذ كاتبع من تبع
وليس من الاخذ في شي **قوله** ردا لمطبق لتعسر النطق بعد
حروف الاطباق واختيرت التا لقربها من التا مخرجا قال الشاطبي قال
س في حروف الاطباق لها موضعان من اللسان ويعني ان الطا لها موضع
التا وموضع اخر هو المسمى بالاطباق وهو فضل صوت الطا على التا
ولذلك قال س لولا الاطباق لصارت الطا دالا ولخرجت الصاد
من الكلام لانه ليس من موضعها غيرها **قوله** دالا في يعني ان تا
افتعل تبقى دالا في هذه المواضع الثلاثة وهي اذا كان فا افتعل دالا

او



او زايا الواضع او ذالا لتوافقهن في الجهر لان التا مقتحة مستقلة
فصل هذا الفصل معقود للاعلال الغنا بالحذف
وهو ثلاثة انواع حذف فا الفعل وحذف الحرف الزايد وحذف عين
الفعل فاشار الى الاول بقوله فا امر الخ والى الثاني بقوله وحذف همز
الخ والى الثالث بقوله ظلت الخ **قوله** من كوعد اي مما كان فعلا
ثلاثيا واوي الفا مفتوح العين كذا في التوضيح قال الشهاب ولم يذكر
محترز قوله مفتوح ولم يقيده العزي بذلك بل قال اما الواو فتحذف
من الفعل المضارع الذي على يفعل ومن مصدره الذي على فعلة ويسلم
في سائر تصاريفه تقول وعد يعد عدة ثم قال وكذا ومق يمق مقة
قال السعد وهذا من باب حسب ومثله في شرح التسهيل للدماميني
اقول مراد الموضح الاحتراز عن وجه يوجه والعزي استغنى عن
ذلك بتقييده المضارع بكونه على يفعل قال ابن هشام في الحواشي
ولم يحذف في وضو يوضو كما لم يستثقلوا اعنق وان استثقلوا نحو
ديل وذلك انه لا يستثقلون الخروج من واو ويا الى ضم لتناسبهما
ويستثقلون في يوعد الخروج من واو الى كسر وقال واصل الحذف
مع يا المضارعة للثقل الحاصل حينئذ بكون الواو وقد اكتنفها ثقيلان
يا وكسرة واعترض باوعد يوعد واجيب بانها وقعت
بين كسرة وهمزة لان الاصل ياوعد وبانهم كرهوا توالي حذفين
وبان الواو قويت بوقوعها بعد حركة تجانسها وزعم الكوفيون
انهم انما حذفوا في وعد يعد دون وجل يوجل فرقا بين المتعدي
والقاصر ورد بانهم حذفوا وكف البيت يكف وخد البعير يخد
وورقت النار ترقد وولي المطر يلي وقال ايضا فان قلت
فما بال يوجل قلت الفتح فان قلت فما بال يهب
قلت نايبة عن الكسرة بدليل ان الماضي فعل فان قلت
فقولهم وسع يسع ووطي يطا الفتحة فيه متاصلة بدليل ان الماضي
على فعل فما بالهم حذفوا مع ان فتحته غير نايبة عن كسرة قلت
انه قدر من باب حسب يحسب فجاءت الفتحة نايبة عن الكسرة

فان قلت فقوله في باب تعدي الفعل ولزومه كعجبت ان يدوا
حذفت فيه الواو و... شرة قلت الاصل يديوا فلما حذفت
اليا وضمت الدال لو... عها قبل وا والجمع بقوا الحذف لثبوته قبل مجي
واو الجماعة وعروض زوال الكسرة لانها انما زالت للاسناد للواو
وذلك عارض فان قلت فقوله نذع الحوايم لايجدن غليلا
الضمة فيه عارضة وقد حذفوا قلنا لا ثاني لهذه الكلمة فهذا
موطن الفتح فيه الكسرة قوله اسمز في مضارع يحتملان يكون
منه يؤثفين في قوله وصاليات ككما يؤثفين بنا عيا انه على لغة
من قال اثفيت القدر فوزنه يؤفعلن ويدل عليه قول بعضهم ثفيت
القدر فاسقط الهمزة فدل على زيادتها واثفيته عندهم لا افعوله
مثل اكرومة وكان القياس اثفوية ولكن قلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا
وابدلت الضمة كسرة لتصح اليا واما من قال اثفت القدر اي اصلحت بعد
الاثافي فاثفيه نعلية ووزن يؤثفين يفعلين فليس مما نحن فيه ... ن
قوله ويبني مستصف اي اسم الفاعل والمفعول وفيه استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه اذ المنتصف حقيقة بمن قام به الوصف وهو الفاعل
مجاز في غيره قال الشاطبي ولما كان المفعول شاملا لسائر المفاعيل
تناول اسما الزمان والمكان والمصدر قوله في ظللت قال ابن
هشام اي ونحوه بالنسبة الى الفعل والضمير فالفعل شرطه فعل
وكون عينه ولامه من واد واحد والضمير شرطه ان يكون مرفوعا متحركا
والدليل على ذلك ان قوله في ظللت لا يصح حمله على نفس ظللت لان النحوي
انما يتكلم في القواعد لا الافراد انتهى وقال الشاطبي ليس هذا قاصرا
على ظللت وانما قصد به التمثيل قوله في كنته الخلف انتهى كذلك وقد احرز
سنة اوصاف فعلا ماضيا مضاعفا مكسور العين مبنيا للفاعل ساكن الاخر
ماضيا قوله وقرن في اقررن ان نبيل في علينه بقرن في يقررن
فالجواب ان الامر والمضارع سوا استقر ذلك فحكمهما واحد قوله
وقرن نقلا قال ابن هشام الظاهر انه خاص به وفي المحكم قوله تعالى
وقرن وقرن هو كقوله ظلن وظلن تقرت على اقررن كظلن على اظللن

الادغام

الادغام

اي اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين قوله ... بهلا نا لاول ان كان
ساكنا فالادغام واجب في كلمة وفي كلمتين نحو اضرب بكرا وان كان الثاني
ساكنا واريد التخفيف حذف الاول نحو علما من ذلك ظلت واحست
وكذا اذا اسكن ما قبل الاول صحيحا ولم يقبل التحريك نحو اسطاعوا فانك
تحذف التا فتقول اسطاعوا لان هذه السين لم تتحرك في دنت وقالوا ايضا
بلعنبر وبعضهم قال استاع فهذا اما حذف الطا او ابدالها تا بعد حذف
التا لتوافق السين في الهمس كما ابدلت الدال من التا في ازدان لتوافق ما قبلها
في الجهر وهذا واضح واما الحذف فيكون الحاذف قد حذف الحرف الاصلي للتخفيف
واعلم ان لوجوب الادغام شروطا احد عشر اشار الناظم منها الى عشرة
واسقط واحدا وهو ان لا يتصدر المثلان قال ابن غازي وكان يمكنه ادراجه
في الشطر الرابع فيقال ودن وجسس واخصص لها والكلام عليها
مستوفي في الشروح لكن ذكر ابن هشام رحمه الله في الحواشي لها ضابطا
حسنا فقال منها للمدغم ثلاثة عدم التصدر فنحو ددن لا يدغم واما
تتكلم فمن باب الجايز وعدم وجوب تحركه نحو جسس لا يدغم وعدم
سكون ما قبله فنحو اقتتل واستتر انما يدغم جوازا ومنها للمدغم فيه ثلاثة
التحرك نحو اشدد ولم يشدد فمن باب الجايز على ما فيه نبتنع واللزوم لتخرج
نحو حيي وعيي وعدم عروض الحركة احترازا من اخصصها ولهما ان
يكونا مثلين وهي في كلمة وللكلمة ان لا تكون ذات الحاف ولا ذات وزن من
اوزان ثلاثة ولا اسما على افعل قوله في كلمة فان كانا في كلمتين
كان الادغام جايزا لا واجبا بشرطين ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابنه
وان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا
الادغام لا يجوز عند جمهور البصريين كما في التسهيل قال ابن الحاجب
في شرح المفصل وهذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين
مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقريين على انه يصح فيعسر الفرق
بينهما قال وقد جمع الشاطبي بان القرا ارادوا الاخفا وسموه ادغاما

لغزيه منه وايرا والنحويون الادغام المحض قال وهذا الجواب وان
كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القرا استثقوا من الادغام
بل ادعوا الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يقرا به في نحو
الخلد جزا ثم قال والاولى الرد على النحويين وليس قولهم بحجة الا عند
الاجماع ومن القرا جماعة من النحويين ثم لو قدر ان ليس منهم نحوي
فهم ناقلون لهذه اللغة ممن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولان القراة
ثبتت تواترا وما نقله النحويون احاد ثم لو سلم ان مثل ذلك ليس
بمتواتر فالقرا اكثر واعدل فالرجوع اليهم اولى **قوله** وحيي ادكك
قال ابن غازي لو قال

وما الى كتجلي واستتر • وحيي ادكك وادغم دون حذر

لزال توهم اختصاص حيي بالوجهين دون بابه لكن سبيله سبيل
كتبه وخلفه كما تقدم اخر الباب مثله انتهى وقال ابن هشام ليس
المراد خصوصية الفعل الماضي بل ولا الفعل لبنية قال في شرح
الغاية ما بمعناه ولا فرق بين ان يكونا متطرفتين نحو حيي او قبل الف
ممدودة نحو احيياء او الف ونون نحو ان تبني من حييت مثل
سفعلان محييان وقال ايضا لم تعل اليا الاولى بقلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وكذا هوي وغوي في احدى اللغتين انتهى وعلل السعد
في شرح العزي عدم اعلال العين بعدم تحركها ان تعل في المضارع
يراي كيخاف بيا مضمومة وهم رفضوا ذلك وقال في نحيي انه لم يعل
لما تقدم **قوله** كذاك نحو تتجلى قال ابن هشام اعلم ان الادغام
يحدث ستة اشياء تحريك الساكن واسكان المتحرك والتشديد والابدال
واجتلاب همزة الوصل وحذفها ويجتمع في المدغم منها اثنان وثلاثة
وخمسة ولا تجتمع الستة فاجتماع الاثنين نحو شد وثلاثة نحو يرد
وخمسة نحو خصموا في اختصموا ابدل التا صادا واسكنت ونقلت
حركتها الى الخا وشددت وحذفت همزة الوصل ومثالها اجتلبت
فيه همزة الوصل وحذفها ويجتمع في المدغم منها اثنان وثلاثة
وخمسة ولا تجتمع الستة سبيلنا وقال ابن هشام في الممتنع ان كان

اول

اول المثلين اول كلمة والثاني زايد المزيد عليه نحو تتذكر لانه يخفف
بحذف الثاني ولا الباس وان كان الثاني اصليا فان شيت ادغمت
وذلك بتسكين الاول ويحتاج حينيذ الى همزة الوصل وذلك نحو
تتابع واتابع وانما لم يجز الادغام في تتذكر لما ذكرنا من انه قد امكن
تخفيفه بالحذف فكان اولى من الادغام المحوج الى اجتلاب همزة الوصل
وايضا فان همزة الوصل لا تكون في اول الفعل المضارع وتكون في
اول الماضي **قوله** كتبين العبر تخفيف التايين تارة بادغام الاولى
نحو ولا تبرجن ولا تيمموا في قراة البزي وتارة بادغام الاولى في مقارب
نحو تظاهرون وتذكرون وتارة بالحذف ومثل هو للاولى او للثانية
خلاف **قوله** نحو حللت ما حللته قال الشاطبي دخل في حللت كل ضمير
فيه نا واما حللن فلا اشاركه الا ان **قوله** وفك افعل استرك فعلا
التعجب في وجوب التصحيح ان كانا معتلي العين نحو ما اقوله واقول به
واشتراكهما في هذا الادغام ان كانت العين واللام من واد واحد
فافعل به عمرو ولابد نحو ما اعزه وافعل بفك نحو اعزز به ولهذا قال
الناظم في تلك المسالة ما لم يكن فعل التعجب وقال في هذه وفك افعل
قوله والتزم الادغام ايضا في هلم اما التزمه فيها لانها عند
الحجازيين اسم فعل وهم يدغمون في المضارع المجزوم والامر في الاسم
احرى واما التميميون فانه وان كانت عندهم فعلا ولكنهم يظهرون
في الفعل فهذا على قاعدتهم وهذا اولى من تعليلهم بالتركيب وانظر
هل يشكل على دعوى التزام الادغام قولهم هلممن بالفك **قوله**
عنيت قال الشاطبي لا افصح ببناها للمفعول **قوله** نظمها تمييز
الفاعل او حال **قوله** احوى من الكافية الخلاصة ربما يتوهم
انه اراد بهذا انها اكثر مسايل من الكافية وليس كذلك لانه
مكابرة في الحس والذي يظهر ان احوى فعل ماض وفيه ضمير
يعود على ما في قوله وما بجمعه عنيت قد كمل والخلاصة مفعول
به وقوله من الكافية حال منه والمعنى ان ما بجمعه عنيت جمع
خلاصة ما في الكافية فليس المراد بالخلاصة اسم هذا النظم

بل احسن سلية النبي قوله فاحمد الله مصليا الخ لما افتتح
كتابه بالحمد لله والصلاة والسلام على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه اراد ان يختم الكتاب بذلك فختم به لان ذلك
من حسن الخاتمة حسن الله لنا الختام ولطف بنا على الدوام وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام
ما دام الضوء والظلام ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وحسبنا الله ونعم الوكيل
سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام
على المرسلين
والحمد لله
انتهى

